

مَوْزُونٌ عَلَى مَقْيَاسِ الرِّفْقِ ٣٧١



الرسائل والمسائل

الشریف المرتضى

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ الْهَدْيِ

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

لِلْمَجْلَدِ الْخَامِسِ

الرسائل الأصولية والمنذرية والمنسوبة

تحقيق

عبد الله بن المحققين

المؤلف الذكي الذي ذكره الشريف المرتضى



الرسائل والمسائل

الشَّرفُ المرتضى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيَّ، عَلَّمَهُ الْهُدَى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

المجلد الخامس

الرسائل الأصولية والمنزعة والمنسوبة



تحقيق

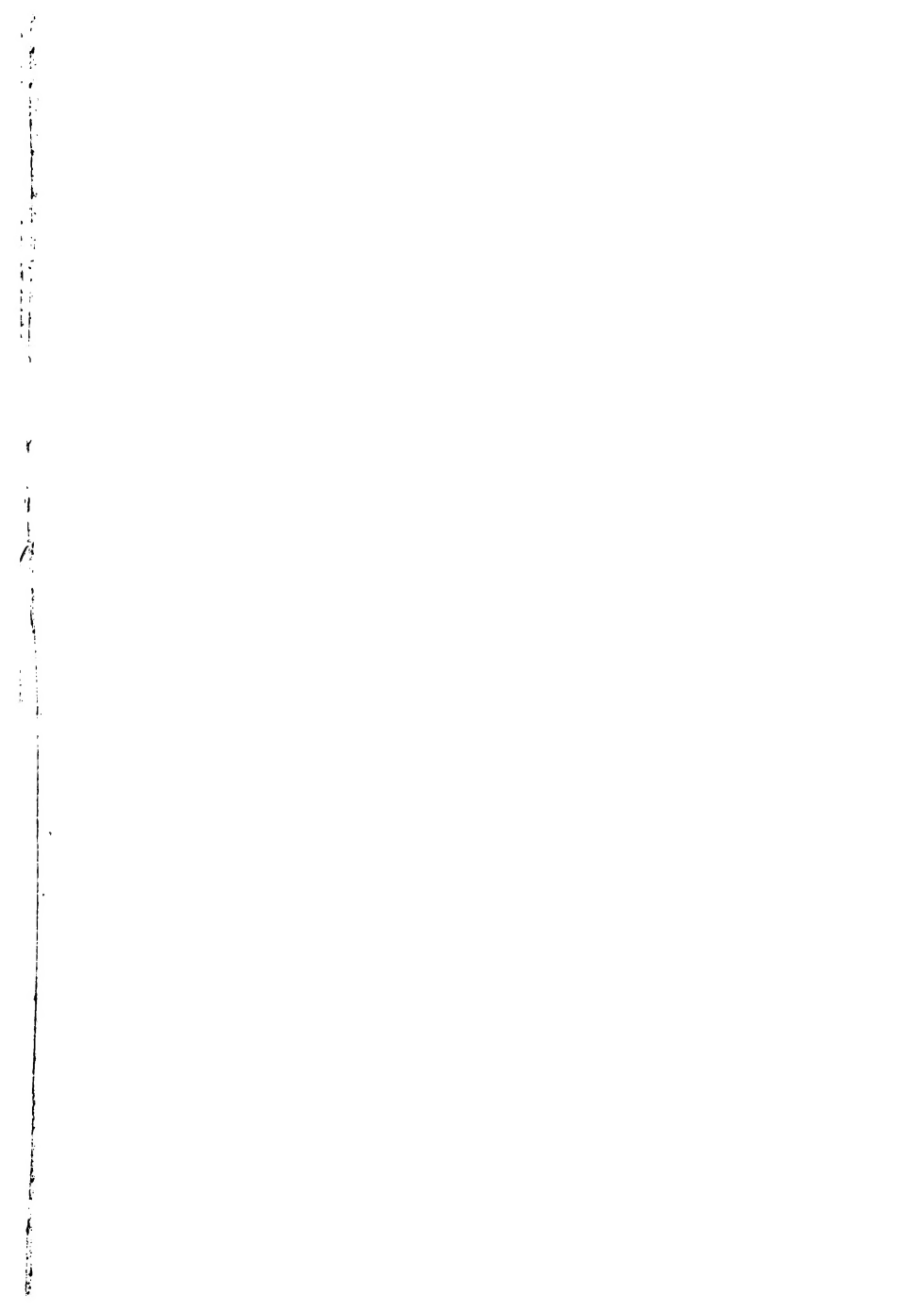
عبد الله من المحققين

مؤلفات الشَّرف المرتضى / ٣٧



الفهرس الإجمالي

- هـ. الرسائل الأصولية..... ٧
- (١٠٠) أجوبة المسائل الثبائيات في أخبار الأحاد..... ٧
- (١٠١) مسألة في خبر الواحد..... ١٧٩
- (١٠٢) المنع من العمل بأخبار الأحاد..... ١٩١
- (١٠٣) مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد..... ٢٠١
- (١٠٤) مسألة في الإجماع..... ٢٢١
- (١٠٥) رسالة في دليل الخطاب في نفي حجية مفهوم الوصف..... ٢٣٧
- (١٠٦) طريق الاستدلال على فروع الإمامية..... ٢٦٣
- (١٠٧) مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه..... ٢٩٥
- و. الرسائل المنتزعة..... ٣٠٧
- (١٠٨) مجموعة في فنون علم الكلام..... ٣٠٧
- (١٠٩) الحدود والحقائق لابن قاروة..... ٣٥٧
- ز. الرسائل المنسوبة..... ٣٨٩
- (١١٠) الحدود والحقائق..... ٣٨٩
- (١١١) مسألة في نفي التجسيم والرؤية..... ٤٥٣
- (١١٢) إنقاذ البشر من الجبر والقدر..... ٤٦٧

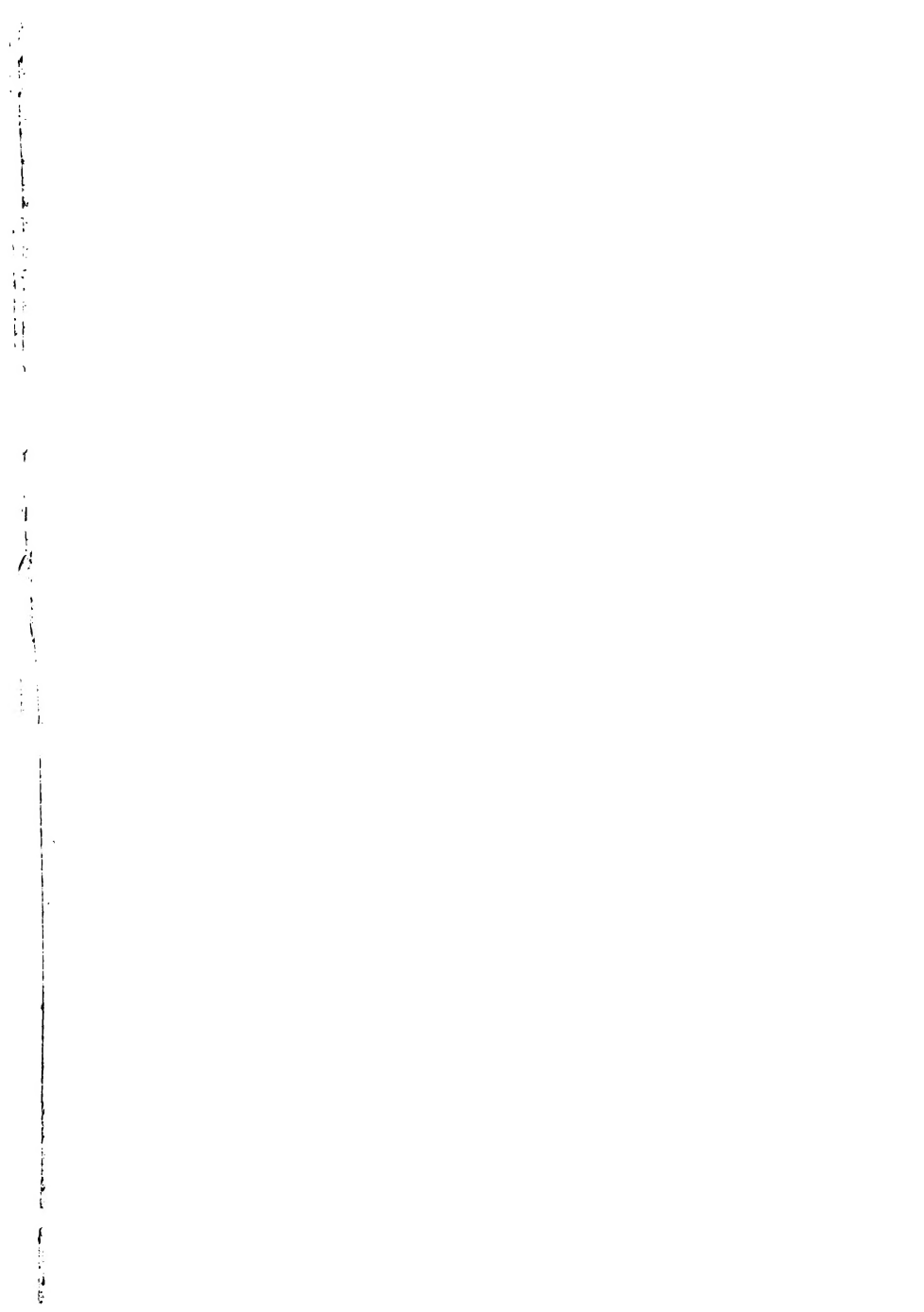


٥. الرسائل الأصولية

(١٠٠)

أجوبة المسائل التَّبَانِيَاتِ

في أخبار الأحادِ



مقدمة التحقيق

تعدّ هذه المسائل من المسائل المهمّة والأساسيّة من بين مؤلّفات الشريف المرتضى، فقد شرح فيها وجهة نظره حول واحدة من أهمّ أدوات البحث العلمي التي لها دخالة كبيرة - فيما لو ثبتت حجّيتها - في استنباط الأحكام الشرعية، وحتّى العقائد، وهذه الأداة هي خبر الواحد، حيث دافع في هذه المسائل بكلّ قوّة عن رأيه المعروف حول عدم حجّية خبر الواحد، وأبدى قدرته الكبيرة - التي عودّنا عليها - على الإجابة على أيّ إشكال يوجّه إلى آرائه التي يتبنّاها.

كما تعرّض في الفصل الأوّل من هذه المسائل إلى بحث مهمّ آخر وهو بحث حجّية الإجماع، وكيفيّة دلّالته على قول المعصوم عليه السلام.

والمسائل التّبانيّات هي مسائل كتبها أحد تلامذة الشريف المرتضى النابهيّن، وهو أبو عبد الله محمّد ابن التّبّان (ت ٤١٩هـ)، حيث بذل فيها كلّ ما أوتي من مقدرة علميّة لإثبات حجّية خبر الواحد، فقد فصلّ الأسئلة و الإشكالات بطريقة عميقة لا نشاهدها إلّا في القليل من الأسئلة الموجّهة إلى الشريف المرتضى، مثل المسائل السلاريّة، و الطرابلسيّات، و الرسيّات فقد قام السائلون في هذه المسائل بتفصيل أسئلتهم و تعميقها بنحو يدلّ على عقلية نافذة، و تفوّق علمي لدى السائلين، وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى ابن التّبّان، حيث أبدى في أسئلته قوّة و قدرة ممتازة على البحث والاستدلال لصالح رأي، أو ضدّ رأي آخر.

أهميّة المسائل

و كما ذكرنا فقد بذل ابن التَّبَّانَ جهداً كبيراً في هذه المسائل، حتّى يمكن اعتبارها من أفضل ما كتب حول موضوع حجّة خبر الواحد، الأمر الذي أكسبها أهميّة كبيرة. و قد أثارت دقّة أسئلته إعجاب الشريف المرتضى نفسه، حيث قال في مقدّمة أجوبته:

فإِنِّي وقفتُ على المسائل التي سألت... فوجدتها عند التصفّح والتأمّل دالّة على فكر دقيق التوصل، لطيف التغلغل، فكم من شبهة كانت لقوتها ودقّتها أدلّ على الفطنة من حجة جليّة ظاهرة^١.

و بسبب أهميّة هذه المسائل التي أرسلها ابن التَّبَّانَ قام الشريف المرتضى بتجريد قلمه، و بذل وسعه في الإجابة على جميع الإشكالات التي احتوت عليها، كما أنّه لأجل أهميّتها، اهتمّ بها كثيراً، فصار يحيل عليها في كلّ فرصة^٢، كما أنّه ذكر في إحدى النصوص التي سوف نذكرها بعد قليل أنّ هذه المسائل صارت متداولة بين الأصحاب، الأمر الذي يكشف عن أهميّتها، و قيمتها العلمية الكبيرة.

و إضافة إلى إعجابه بهذه المسائل، فقد أبدى الشريف المرتضى إعجابه بأجوبته هو شخصياً، و ذلك في مقدّمة أجوبته عن المسائل الموصّلات الثلاثة، كما أعطانا في الأثناء معلومات مهمّة حول التّبانيات بصورة عامّة، حيث قال:

قلنا: قد أجبنا عن هذه المسألة بما فرّغناه و استوفيناها و جعلناه كالشمس

١. و قال شيئاً قريباً من هذا في مقدّمة جوابه عن المسائل الطرابلسيّات الأولى، حيث قال: «... و جدتُ السائل عنها لم يضع يده منها إلّا على مهمّ، و لا بحثٍ إلّا عن مُشْتَبِه، و دلّني ذلك على جودة فكره، و قوّة فطنته، فإنّ السؤال يدلّ من قوّة العلم أو ضعفه على مثل ما يدلّ عليه الجواب».

٢. انظر: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٩، ٢٥٢، ٣٣٣، ٣٦٨؛ ج ٣، ص ٢٠٢، ٣٠٩، ٣١٢؛ الانتصار، ص ٨١؛ الذريعة، ج ٢، ص ٦٢٣.

الطالعة في الوضوح و الجلاء في مسائل سألنا عنها أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الثبّان رحمه الله، مقصور على أخبار الآحاد، وطريق العلم بالآحاد، أجد فيها نفسه، و تعب بها عمره، و ما قصر فيما أورده من الشبهة، فالجواب عن هذه المسائل موجود في يد الأصحاب - أيدهم الله -، و هو يقارب مائة ورقة، و إذا اطلع عليه عرف منه الطريق الصحيح إلى العلم بأحكام الشريعة على مذاهب أصحابنا، مع نفهم القياس، و العمل بأخبار الآحاد، و وجد في جواب هذه المسائل من تقرير المذهب و تاليه، و الجمع بين أصوله و فروعه ما لا يوجد في شيء من الكتب المصنّفة.

و بما أنّ الفصل الأول من هذه المسائل يحتوي على بحث مفصل حول حجّة الإجماع ممّا يزيد من أهميّة هذه المسائل، لذلك قال الشريف المرتضى في بداية رسالته التي حول الإجماع:

إنّا قد بيّنا في جواب مسائل ابن الثبّان ما إذا تؤمّل كان فيه جواب عن هذه الشبهة، و استوفينا بيان الطريق إلى القطع على ثبوت إجماع الإماميّة، و أنّ قول إمامهم في جملة أقوالهم، و انتهينا في ذلك إلى غاية لا مزيد عليها.

نسبتها إلى المؤلف

و بسبب شهرة المسائل الثبائيات صارت غنيّة عن إثبات نسبتها إلى الشريف المرتضى، فلا حاجة إلى البحث المفصل عن ذلك، و لكن نكتفي هنا بالإشارة إلى إحالة الشريف المرتضى إليها في كتبه و رسائله المشهورة كما تقدّم. و إرجاعه في الفصل الثاني منها إلى كتابه المعروف: مسائل الخلاف، و في الفصل التاسع إلى كتاب الشافي، و هذه قرائن كافية لإثبات النسبة.

تاريخ تأليف الرسالة

و أمّا تاريخ تأليف الثبائيات، فليس هناك ما يرشدنا إلى تحديد التاريخ الدقيق

لذلك؛ و لكن يمكننا تعيين تاريخ احتمالي يقع بين سنتي (٤١٣ و ٤١٩هـ)، فإن من المحتمل أن التباينات قد ألفت بين هذين التاريخين، و ذلك لما يلي:

أما تاريخ (٤١٣هـ) فيدل عليه ما ذكره ابن التبان في الفصل الثاني من مسائله، حيث وصف الشريف المرتضى بأنه أجل فقهاء الطائفة، حيث قال: «المعلوم من حال الطائفة و فقهاء الذين سيدنا - أدام الله علوه - منهم، بل أجلهم...»^١.

إن وصف الشريف المرتضى بأنه أجل فقهاء الطائفة لا يصح أن يطلق عليه في حياة شيخه و أستاذه الكبير الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، فإن من غير المعقول لشخص يحترم نفسه مثل ابن التبان أن يصف الشريف المرتضى بهذا الوصف مع وجود الشيخ المفيد، إذن من المحتمل احتمالاً قوياً أن يكون هذا الوصف قد أطلقه عليه بعد وفاة الشيخ المفيد الذي توفي في هذا التاريخ، أي سنة (٤١٣هـ). و من المستبعد أن يكون تأليف المسائل التباينات قبل هذا التاريخ.

و أما تاريخ (٤١٩هـ)، فيدل عليه أن هذه السنة هي سنة وفاة ابن التبان الذي أحزن موته الشريف المرتضى، و أنشد قصيدة رثى بها تلميذه الناب^٢. إذن تاريخ تأليف المسائل التباينات غير متقدم على هذا التاريخ.

و قد يقال إن هذا يتنافى مع ما وصف به ابن التبان الشريف المرتضى في مقدمة مسائله، حيث وصفه بلقب (علم الهدى)، و قد لُقّب الشريف المرتضى بهذا اللقب في سنة ٤٢٠ في قصة معروفة^٣، فلا يصح ما ذكر من عدم تأخر تاريخ تأليف المسائل على سنة ٤١٩هـ.

وللجواب نقول: على فرض دقة التاريخ المذكور لتلقيب الشريف المرتضى بلقب

١. المصدر، ج ١، ص ٢٢.

٢. ديوان الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٩١.

٣. راجع: روضات الجنات، ج ٤، ص ٢٨٥.

«علم الهدى»، يمكن أن يكون وجود هذا اللقب في مقدمة المسائل من إضافات النُسخ الذين كثيراً ما يزيّدون بعض الألقاب، أو كلمات الترحّم، أو الصلاة على النبي وآله في خلال ما يستنسخونه من مخطوطات.

ولو تنازلنا عن قرينة سنة وفاة ابن التّبّان، فإنّ تاريخ تأليف المسائل لا يتجاوز سنة ٤٢٠هـ، لا لورود لقب «علم الهدى» في المقدمة؛ لاحتمال أنّه من زيادات النُسخ كما تقدّم؛ ولكن لأمر آخر وهو أنّ الشريف المرتضى قد أحال على التبتائيات في مقدمة أجوبة المسائل الموصليات الثالثة التي أرسلت إليه في شهر ربيع الأوّل من سنة ٤٢٠هـ^١. إذن تاريخ تأليف المسائل التبتائية غير متأخّر عن هذا التاريخ.

فوائد وملاحظات

نشير فيما يلي إلى بعض الفوائد والملاحظات المتعلقة بالتبتائيات، وذلك كما يلي:

١. يظهر أنّ ابن التّبّان قد طرح مسائله بصورة مسألة واحدة متّصلة، ولم يقسمها إلى مسائل، بل قام الشريف المرتضى بتقطيعها وتقسيمها، ولذلك لم يقسمها إلى مسائل بل قسمها إلى فصول، بمعنى: مقاطع أو أقسام، وهذه ظاهرة لا نشاهدها في مسائل الشريف المرتضى الأخرى فكلّ المسائل التي أجاب عليها مقسّمة إلى مسائل لافصول ومقاطع، وهو يدلّ على كون التبتائيات في الأصل مسألة واحدة.
- و يشهد لذلك أيضاً قول ابن التّبّان في بداية الفصل السادس: «و له أن يقول:...»، فمن الواضح أنّ هذه العبارة معطوفة على كلام مقدّم، وهو كلامه في نهاية الفصل الخامس، حيث قال هناك: «كان له أن يقول:...»، وقد قام الشريف المرتضى بتقطيع كلامه ليسهل الجواب عنه. وبذلك يمكن أن تسمّى المسائل التبتائية باسم: المسألة التبتائية؛ لكونها في الحقيقة مسألة واحدة حول خبر الواحد.

١. أشير إلى هذا التاريخ في بداية الموصليات الثالثة.

ثم إن ابن التَّبَّان وضع لمسألته الطويلة مقدّمة وخاتمة، وهذه حالة لانشاهدها في مسائل الشريف المرتضى الأخرى، فهي قد تحتوي على مقدّمة، ولكن لم نجد منها ما يحتوي على خاتمة.

٢. إن أهم فصول التبتينات هي الأول والثاني، حيث تعرّض في الأول إلى الإجماع، وفي الثاني إلى خبر الواحد. وأمّا الفصول الثمانية الأخيرة فهي تطبيقات وتفصيلات لبحث خبر الواحد، ولذلك قال الشريف المرتضى في جواب الفصل الثالث أن ما تقدّم قد أغنى عن هذا التفصيل، حيث قال:

الكلام على ذلك: الجملة التي تضمّنها هذا الفصل - وهي إنفاذ الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله رسله وعُمَّاله إلى الأطراف - معروفة، قد تقدّم السؤال عنها، والخوض فيها، وإنّما يزيد في هذا الفصل تسمية الرسل وذكر أنسابهم وقبائلهم، ولا حاجة إلى شيء من ذلك؛ لأنّ المعرفة به على سبيل الجملة كاف، وليس في ذكر التفصيل طائل، ولا زيادة في القدر المقصود.

كما نشاهد أنّ هناك تكراراً في بعض الفصول، فإنّ الفصل السابع تكرار للفصل الرابع، حيث قال الشريف المرتضى عنه:

أما ما تضمنه هذا الفصل [أي السابع] من ذكر العمل على أخبار الآحاد في العقليات والشرعيّات، فقد بيّنا - عند الكلام في الفصل الرابع من هذه المسائل، عند ذكره للعمل على خبر الوكيل في العقد والابتیاع، وعلى خبر الزوجة في الطهر والحیض وما أشبه ذلك - أنّ هذا الجنس من الكلام... ولا معنى لإعادة ما مضى.

ونجد أيضاً أنّ الفصل العاشر فيه نوع من التكرار لمطالب الفصل الثالث، وقد نبّه الشريف المرتضى على ذلك، فقال: «و قد استقصينا هذا الجنس من الكلام في الجواب عن الفصل الثالث، وأحكمناه».

هذا وقد اهتمّ الشريف المرتضى بتفصيل الإجابة على جميع الأسئلة، فكان يبدأ جوابه بقوله: «الكلام على ذلك»، ثمّ يجيب على الإشكال بصورة كاملة، وإذا بقيت بعض الإشكالات الجانبية فكان يجيب عليها في نهاية الجواب الرئيسي.

و يلاحظ أنّه قام في جواب الفصل الثالث بطرح تقرير آخر على إشكال ابن التَّبَّان، كما قام في جواب الفصل السابع بطرح دليل آخر على حجّية خبر الواحد و ناقشه.

٣. تقدّم أنّ الموضوع الرئيسي الذي تدور حوله أبحاث المسائل التَّبَائِيَّات هو موضوع حجّية خبر الواحد، وقد نصّ على ذلك الشريف المرتضى نفسه في عبارته التي نقلناها عنه قبل قليل، حيث صرّح بأنّها مقصورة على أخبار الأحاد؛ وهكذا وصفها الشيخ حسن صاحب المعالم (ت ١٠١١هـ)، حيث قال: «و قال المرتضى رضي الله عنه في جواب المسائل التَّبَائِيَّات المتعلقة بأخبار الأحاد...»^١؛ و قال السيّد بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ) أيضاً: «كتاب المنع من العمل بأخبار الأحاد، يُعرف بالمسائل التَّبَائِيَّة»^٢.

و هذا الكلام صحيح و دقيق إلى حدّ بعيد، ولكن قد يلاحظ البعض أنّ هذه المسائل غير مختصة كلّها ببحث حجّية خبر الواحد، فصحيح أنّ تسعة فصول من مجموع عشرة منها مختصة بخبر الواحد، ولكن الفصل الأوّل منها مختصّ ببحث الإجماع لا بخبر الواحد، فلماذا قيل إنّها متعلّقة بأخبار الأحاد أو إنّها مقصورة عليها؟ هل ذلك لمجرّد أنّ معظم الفصول تدور حول خبر الواحد؟

الجواب: كلّاً، فإنّ طرح بحث الإجماع في الفصل الأوّل لم يكن الإجماع مقصوداً منه بالذات، وإنّما طرح بحث الإجماع لكونه أحد أدلّة حجّية خبر الواحد، فقد قام

١. منتقى الجمان، ج ١، ص ٢.

٢. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤٤.

ابن التَّبَّان في الفصل الثاني بالاستدلال بإجماع المسلمين على ذلك، وبذلك فالفصل الأول المتعلّق بالإجماع هو في الحقيقة مقدّمة للفصل الثاني، فيكون المقصود بالذات منه هو خبر الواحد أيضاً، وبذلك تكون كلّ الفصول العشرة التَّبَّانية متعلّقة بخبر الواحد، كما صرّح به الأعلام الذين تقدّم نقل كلامهم.

٤. على الرغم من انتشار نسخ المسائل التَّبَّانيات في عصر الشريف المرتضى، كما يتّضح من عبارته المتقدّمة، حيث قال: «فالجواب عن هذه المسائل موجود في يد الأصحاب أيدهم الله»، ولكن يبدو أنّه لم تبق نسخ كثيرة منها، فالذي وصل إلينا عدّة نسخ، ولكنها لا تختلف كثيراً، بل ترجع في الحقيقة إلى نسخة أذمّ واحدة نسخت في سنة ٦٧٦هـ، فإنّه يوجد في هذه النسخة سقط في المسألة الأولى، و عدّة سطور مطموسة الوسط في المسألة العاشرة، و قد انتقل هذا السقط كلّهُ إلى باقي النسخ، فلا توجد نسخة تحتوي على الساقط من النسخة الأمّ، ممّا يدلّ على رجوعها إلى نسخة واحدة.

و قد صرّح مَنْ رأى نسخ التَّبَّانيات بكونها ناقصة، فقد قال المحقّق التستري الكاظمي (ت ٢٣٤هـ) بعد أن نقل عبارة مطوّلة من التَّبَّانيات: «انتهى كلامه ملخصاً من نسخة سقيمة، صحّحنا ما نقلنا عنها هنا بحسب الإمكان، و نقلنا جملة من عباراتها بالمعنى؛ مخافة الوقوع في الغلط و الإملال بالإطناب»^١. و قال المرحوم الشيخ السماوي (ت ١٣٧٠هـ) في خاتمة نسخته التي استنسخها من التَّبَّانيات^٢: «فرغ من استنسخها على نسخة مغلوطة، و صحّحها بحسب الطاقة». و هكذا، فإنّ المحقّق الطهراني (ت ١٣٨٩هـ) على الرغم من مشاهدته عدّة نسخ، إلّا أنّه لم يحصل على نسخة تامة تسدّ فراغ النسخة الأمّ، حيث قال: «... و تسمّى بجوابات المسائل التَّبَّانيات،

١. كشّاف القناع، ص ١٠٠.

٢. هذه النسخة محفوظة في مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف الأشرف، و تحمل الرقم ٤٣٦٧.

و نسختها المكتوبة في سنة ٦٧٦هـ توجد في الخزانة الرضوية، و رأيت نسخاً أخرى منها في العراق، و استنسخت عن بعضها و هي عندي، ولكن في عدّة مواضع منها بياض في الأصل مقدار صفحة أو أقل، و لم أظفر بنسخة تامة منها^١.

إذن فكلّ النسخ فيها نقص، و في الحقيقة لم يصلنا من نسخ التبتانيات إلا نسخة، و أمّا الباقيات فهي ترجع إليها و تعتمد عليها.

نعم يبدو أنّ نسخة الشيخ حسن صاحب المعالم (ت ١٠١١هـ) كانت أكمل، فقد نقل بضعة سطور من الفصل الأول من التبتانيات^٢ لا توجد في النسخ التي بين أيدينا، ولكن ممّا يؤسف له أنّ هذه النسخة لم تصل إلينا. و الجدير بالذكر أنّه قد أضيفت السطور التي كانت موجودة في نسخة الشيخ حسن و التي نقلها في كتابه مستقى الجمان، إلى موضعها من هذا التحقيق.

٥. ذكر المحقق الطهراني أنّ للشيخ المرتضى مجموعة تبتانية أخرى ذكرها النجاشي، و هي غير التي تحدّثنا عنها، و هذه المجموعة الثانية مكوّنة من ثلاث مسائل فقط، و قد سألتها أحد السلاطين، و لعلّه سلطان «التّبّان» - بضمّ التاء، و تخفيف الباء - من نواحي نسف من بلاد ما وراء النهر^٣.

و على هذا، صار للشيخ المرتضى مجموعتان من المسائل التبتانية: إحداهما: مكوّنة من عشر مسائل و سألتها ابنُ التّبّان، و الأخرى: ثلاث مسائل سألتها السلطان^٤.

١. الذريعة، ج ٢، ص ٧٨.

٢. منتقى الجمان، ج ١، ص ٢ - ٣.

٣. الذريعة، ج ٢، ص ٧٨ - ٧٩. و يظهر من عبارة السيّد بحر العلوم أنّ هذه المسائل الثلاث هي نفس المسائل التبتانية (الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥١). و الغريب أنّ المرحوم السيّد محمّد صادق بحر العلوم ذكر في تعليقه على كتاب جدّه أنّ الشريف المرتضى قد ألف كلا التبتانيين لابن التّبّان!! (الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥١، الهامش ٢)، و لا نعلم دليلاً على ذلك.

٤. الذريعة، ج ٥، ص ٢١٦ - ٢١٧.

و سبب إشارة المحقق الطهراني إلى وجود التبتانية الأخرى هو كلام النجاشي عند تعداده لمصنفات الشريف المرتضى، فقد قال هناك:

المسائل المحمديات خمس مسائل، المسائل البادرائيات أربع وعشرون مسألة، المسائل الموصليات ثلاث في الوعيد و القياس و الاعتماد، المسائل المصرية الأوائل خمس مسائل، الثانية، المسائل الرمليات سبع مسائل، المسائل التبتانية ثلاث مسائل سئل عنها السلطان^١.

إذن لقد ذكر النجاشي أنّ المسائل التبتانية هي ثلاث مسائل سئل أو سأل عنها السلطان^٢، فهذه المسائل غير التبتانيات محلّ بحثنا؛ لأنّ المسائل التي نبحث عنها مكونة من عشر فصول أو مسائل، بينما هذه قد صرح النجاشي بأنها ثلاث مسائل، فصارت عندنا بتانيان.

ولكن قد يقال: يحتمل أن تكون المسائل التبتانية المذكورة في كلام النجاشي غير «المسائل الثلاث التي سئل عنها السلطان»، و لذلك وضعت بينهما فارزة في الطبعة المحققة من فهرست النجاشي، للدلالة على اختلافهما.

الجواب: يشهد لكونهما شيئاً واحداً و عدم اختلافهما هو أنّ النجاشي عندما ذكر جميع المسائل السابقة عليها - في عبارته التي نقلناها آنفاً - ذكر معها عدد مسائلها، فمن المستبعد أن يذكر المسائل التبتانية و لا يذكر عدد مسائلها، و بذلك يكون قوله: «ثلاث مسائل» هو عدد للمسائل التبتانية، فتكون هذه المسائل و «ثلاث مسائل سئل عنها السلطان» شيئاً واحداً، و بذلك يصحّ ما ذكره المحقق الطهراني من وجود مجموعتين من المسائل التبتانيات.

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧١.

٢. ولعله لأجل عبارة النجاشي هذه، ذكر السيّد الأمين ثلاث تبتانيات للشريف المرتضى، فقال: «المسائل التبتانية الأولى، و الثانية، و الثالثة» أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩.

ولكن قد يضعف هذا الجواب بأنّ النجاشي عندما ذكر المسائل المصريات الثانية لم يذكر عدد مسائلها، وإنّما اكتفى بقوله: «الثانية»، وهذا يعني أنّه لم يكن متعهّداً بذكر عدد كلّ المسائل التي يذكرها، وإن كان قد فعل ذلك بالنسبة لأكثرها. أضف إلى ذلك أنّه يوجد احتمال آخر في عبارة النجاشي جدير بالتأمّل، وهو أنّه يحتمل وجود تصحيف في عبارته، وأنّ الصحيح: «المسألة التبتانية» بدل «المسائل التبتانية»، ويشهد له:

أولاً: ما تقدّم من أنّ المسائل التبتانية التي سأله ابن التّبّان هي في الحقيقة مسألة واحدة، وأنّ الشريف المرتضى قطعها إلى عشرة فصول أو مقاطع أو أبواب أو ما شئت فعبّر، ولم يقطعها إلى عشر مسائل، وهو يدلّ على أنّها مسألة واحدة، وأنّ المسألة التبتانية المشار إليها في عبارة النجاشي هي هذه المسائل لا غيرها. ثانياً: أنّ النجاشي عندما ذكر عناوين سائر المسائل في عبارته المتقدّمة، جاء بها بصيغة الجمع، أي: «المحمّديات»، و«البادرائيات»، و«الموصليات»، و«المصريات»، و«الرمليات»، ولكن عندما وصل إلى التبتانية سماها: «التبتانية» بصيغة الإفراد، وهو يشهد بأنّها مسألة واحدة، وإلا إذا كانت أكثر لسمّاها: «التبتانيات» حالها حال سائر المسائل التي ذكرها.

فإذا صحّ هذا الاحتمال الجدير بالاهتمام، سوف تكون عبارة: «ثلاث مسائل سئل عنها السلطان» ناظرة إلى مسائل أخرى لا تعلق لها بالتبتانية المذكورة قبلها، وبذلك سوف لن تكون عندنا مجموعتان من التبتانيات، بل واحدة، خلافاً لما ذكره المحقّق الطهراني.

٦. و ذكر المحقّق الطهراني أيضاً أنّ النجاشي والبُصروي لم يذكرنا المسائل التبتانية في فهرسهما لكتب الشريف المرتضى^١. أمّا النجاشي فقد تقدّم الكلام عن

عبارته آنفاً، و أما البُصروي فالظاهر أنَّ المحقِّق رأى نسخة من فهرسه جاء فيها ما يلي: «المسائل التبتانية، وهي ثلاث»^١، وبما أنَّ التبتانيات التي بين يدينا مكوَّنة من عشرة فصول أو مسائل لا ثلاثة، فيكون ما ذكره البُصروي إشارة إلى تبتانية أخرى، وبذلك يكون سبب ما ذكره المحقِّق الطهراني نفس ما تقدَّم حول عبارة النجاشي آنفاً.

ولكن الملاحظ أنَّه جاء في بعض نسخ فهرس البُصروي: «وهي عشر» بدلاً من: «وهي ثلاث»^٢، وهذا يعني أنَّه يشير بذلك إلى التبتانيات محلَّ بحثنا. إلَّا أنَّ تكون كلمة: «عشر» من تصرّفات النسخ، فكثيراً ما يقوم النساخ - وخاصة الفضلاء منهم - بالتصرّف في ما ينسخونه؛ ظناً منهم أنَّ الموجود فيه خطأ و بحاجة إلى إصلاح و تعديل، فمن المحتمل أنَّ بعض نسخ فهرس البُصروي شاهد أنَّ التبتانيات التي بين أيدينا مكوَّنة من عشرة فصول أو مسائل، فقام بتغيير العبارة من عنده، فوضع كلمة «عشر» بدلاً من: «ثلاث»، والله أعلم.

٧. و ذكر المحقِّق الطهراني تأليفاً للشریف المرتضى سمّاه: «جواب شبهات بعض العامة» أوله: «بحمد الله نستفتح كلّ قول»، و ذكر أنَّ نسخته محفوظة في مكتبة السيّد محمّد المشكاة في طهران^٣. ولكن عند مراجعة النسخة المشار إليها المحفوظة في ضمن مجموعة رسائل في جامعة طهران و تحمل الرقم ١٠٨٠، وجدنا أنَّها ليست إلَّا نسخة من المسائل التبتانيات.

و السبب في التسمية المتقدّمة التي أطلقها المحقِّق الطهراني عليها هو أنَّ أحدهم قام بوضع فهرس لمجموعة الرسائل الموجودة في المجموعة المشار إليها، فأعطى للتبتانيات اسماً باللغة الفارسية، و هو: «رساله ثانيه در جواب بعضی از شبهات

١. و هكذا جاء في نسخة صاحب الرياض من فهرس البُصروي. راجع: رياض العلماء، ج ٤، ص ٣٧.

٢. مجلّة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ٢٥٥.

٣. الذريعة، ج ٥، ص ١٨٥.

مخالفين»، فترجم المحقق الطهراني هذا العنوان إلى العربية، فصار: «جواب شبهات بعض العامة». و يبدو أنَّ المحقق الطهراني كان على عجلة من أمره، فاعتمد على هذا الفهرس غير الدقيق، و لم يتصفح المجموعة، و لو كان لديه الوقت لتصفحها لعلم بكل تأكيد أنَّها نسخة من الثبائيات، فهو ليس ممَّن تخفى عليه هذه الأمور.

٨. عند مراجعة نسخ المسائل الطرابلسيات الأولى وجدنا أنَّ جزءاً كبيراً من المسألة العاشرة منها هو في الحقيقة ليس من الطرابلسيات الأولى، بل هو جزء من الفصل الأول من المسائل الثبائيات، و أنَّه قد حصل خلط للنسخ بين المسألتين، و هو أمر يحصل بسبب خطأ يرتكبه البعض عند استنساخه لنسخته، ثمَّ يسري إلى باقي النسخ التي تعتمد على نسخته.

حياة ابن الثبَّان

مما يؤسف له أنَّ المعلومات التي نمتلكها حول حياة ابن الثبَّان وفكره قليلة للغاية، ويمكن تلخيص مصادر ترجمته و ما نمتلكه من معلومات حول شخصيته، في الموارد القليلة التالية:

١. ترجمة مختصرة له قام بها النجاشي (ت ٤٥٠هـ)، حيث قال:
 محمد بن عبد الملك بن محمد الثبَّان، يكتي أبا عبد الله. كان معتزلياً، ثمَّ أظهر الانتقال، ولم يكن ساكناً (ساكتاً خ ل) ^١ و قد ضمنا أن نذكر كلَّ مصنف ينتمي إلى هذه الطائفة. له كتاب في تكليف من علم الله أنَّه يكفر، وله كتاب في المعدوم. و مات ثلاثين بقين من ذي القعدة سنة تسع عشرة و أربع مائة ^٢.
٢. إشارة عابرة له في كتاب المتظم، حيث ذكره ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في

١. الذريعة، ج ٢، ص ٧٨.

٢. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٣.

ضمن من توفي في سنة ٤١٩هـ، و قال: «أبو عبد الله بن التَّبَّان المتكلم، توفي في هذه السنة»^٢.

٣. إشارة مختصرة للشریف المرتضى في مقدّمة أجوبة الموصليات الثالثة، حيث أشار هناك إلى مسائل ابن التَّبَّان والجهد الذي بذله فيها.

٤. القصيدة التي رثى بها الشریف المرتضى ابن التَّبَّان^٣.

٥. الأسئلة التي وجهها ابن التَّبَّان إلى الشریف المرتضى وأجوبتها، وهي التي بين أيدينا.

فهذا كلّ ما نمتلكه - حسب تتبّعنا - من معلومات حول ابن التَّبَّان، ونحاول فيما يلي أن نتحدّث بعض الشيء عن حياته بالمقدار الذي تسعنا به هذه المصادر:

اسمه و لقبه

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن محمد التَّبَّان، أحد فضلاء الإمامية ومتكلميهم وفقهائهم في القرن الخامس.

وأما لقبه فقد عُرف بابن التَّبَّان، ولعلّ أحد أسلافه كان يعمل بالتبن^٤.

١. كذا، والصواب: «ابن».

٢. المنتظم، ج ١٥، ص ١٩٣. وقد نقل ابن كثير هذه الترجمة المختصرة عند وصوله إلى سنة ٤١٩هـ، حيث قال: «أبو عبد الله المتكلم، توفي فيها. هكذا رأيت ابن الجوزي ترجمه مختصراً». البداية و النهاية، ج ١٢، ص ٣٢.

٣. ديوان الشریف المرتضى، ج ٢، ص ١٩١.

٤. الذريعة، ج ٢، ص ٧٩، حيث قال المحقق الطهراني: «وأما التَّبَّانِيَّة هذه، فهي نسبة إلى جدّه التَّبَّان». وقد جاء في حاشية نسخة المرحوم الدكتور حسين علي محفوظ من كتاب الرعاية للشهيد الثاني ما يلي: «التَّبَّانِيَّات: واحدها التَّبَّاني، وهو منسوب إلى التَّبَّان، وهو: رجل يَبَّاع للتبن، وكان من اليمن، سأل منه (رض) هذه المسائل» الرعاية، ص ٦٦، الهامش ٣.

ولا نعلم مصدر قوله «أنّه كان من اليمن» خاصّة وأنّ النسخة متأخّرة نسبياً، فهي منسوخة في سنة ١٠١١هـ. راجع: الرعاية، ص ٢٦.

شخصيته العلمية

تمتع ابن التبان بشخصية علمية كبيرة، وتنوعت اهتماماته وتخصصاته العلمية بين علوم مختلفة، من علم كلام، وفقه، وأصول.

و يدل على شخصيته العلمية مطالعة سريعة للأسئلة التي قدمها إلى الشريف المرتضى، حيث أظهرت قدرة كبيرة منه على التعمق في البحث، والكرّ والفرّ، وذكر التفرعات العديدة، مما يدل على نباهة ودقة متناهية. وقد مدحه الشريف المرتضى في مقدمة أجوبته، حيث قال:

و من بعد، فإنني وقفت على المسائل التي سألت - أحسن الله توفيقك، وأجزل من كلّ خير نصيبك - الجواب عنها، والإيضاح لما أشكل منها، فوجدتها عند التصقّح والتأمل دالة على فكر دقيق التوصل، لطيف التغلغل، فكم من شبهة كانت لقوتها ودقتها أدل على الفطنة من حجة جليلة ظاهرة.

كما قال الشريف المرتضى في قصيدته التي رثاه بها:

قد كنت فينا جدلاً مُحَقَّقاً مُدَقَّقاً
ما فاتك العلم ولا ظللت فيه الطُّرُقَا
لحقت ما طلبته كم طالب ما لحقاً

و هو يدل على المستوى العلمي الرفيع الذي وصل إليه ابن التبان.

و يدل على كونه من المتكلمين اكتفاء ابن الجوزي في ترجمته المختصرة المتقدمة بوصفه بأنه متكلم، مما يدل على أنه كان معروفاً بهذا. كما أن الكتب الذي ذكرها النجاشي له هي كتب كلامية، وبعضها - وهو كتابه في المعدوم - يدور حول موضوع لطيف الكلام ودقيقه، وهو موضوع معقد لا يَمُخَّرُ عبابه إلا من كان له باع طويل في علم الكلام.

و يدلّ على كونه فقيهاً هو الأسئلة التي وجّهها إلى الشريف المرتضى، حيث وجّه اهتمامه فيها إلى إثبات حجّة خبر الواحد في مجال الشريعة، وهو يدلّ على اهتمامه الكبير بالفقه واستنباط الأحكام الشرعيّة، فقد قال في مقدّمة أسئلته:

و أحقّ ما سأل المسترشدّ، وطلب معرفته المتدينّ، ما لا رخصة في إهماله، ولا توسعة في إغفاله، وهو العلم بما يلزمه من العبادات الشرعية والأحكام السمعية، التي لا ينفكّ المكلف من وجوبها، ولا يخلو من لزومها، ولا يصحّ منه التقرب بها والأداء لما يجب عليه منها إلّا بعد معرفتها، والتمييز لها من غيرها.

كما قال في الفصل الأوّل من مسائله:

فإن كان جميع ما عدّدناه فاسداً، فهل بقي بعده ما يُتوصّل به إلى إثبات العبادات والأحكام أمرٌ زائدٌ على ظواهر الكتاب والمتواتر من الأخبار؟ وإن كان هناك زيادة فما هي؟

كما قال شيئاً شبيهاً بذلك في خاتمة أسئلته في الفصل العاشر. وأشار في الفصل الثاني إلى كتب الإماميّة في الفقه، وكتاب جعفر بن مبشر المعتزلي في الفقه، وكلّ هذا يدلّ على اهتمام متميّز له بعلم الفقه، وهو يقتضي أن يكون قد كتب كتاباً أو أكثر في هذا المجال، ولكن للأسف لم يصل إلينا شيء من ذلك، ولا حتّى اسمه.

كما إنّ هذه المسائل ركّزت على مسألة أصوليّة مهمّة، وهي مسألة حجّة خبر الواحد، إضافة إلى تفصيله القول في الفصل الأوّل منها حول مسألة الإجماع، وهي مسألة أصوليّة مهمّة أخرى، وهو يدلّ على اهتمامه بعلم أصول الفقه. والذي وصل إلينا من نشاط ابن التّبّان الأصولي هو مسائله هذه التي قدّمها للشريف المرتضى، وهو نشاط لا يُستهان به.

مذهب

لقد نصّ النجاشي في ترجمته على أنّ ابن التّبّان كان معتزلياً ثمّ انتقل إلى المذهب

الإمامي، وهذه الظاهرة لها تاريخ قديم يرجع إلى أكثر من مائة سنة على الأقل قبل ابن التبان، ومن أمثلتها ابن مملك الأصفهاني، وابن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧ أو ٣١٩هـ)^١.

وقد وصف ابن التبان في أثناء الفصل الأول والتاسع الإمامية بقوله: «أصحابنا»، و وصف في مطلع الفصل الأول القائلين بالقياس والاستحسان والرأي بقوله: «المخالفين»، وهو يدل على إماميته.

ولكن المهم بالنسبة إلى حالة ابن التبان ما قاله عنه النجاشي وعن انتقاله المذهبي، وهو قوله: «كان معتزلياً»، ثم أظهر الانتقال، ولم يكن ساكناً». وهو يعني أنه تظاهر بالانتقال إلى المذهب الإمامي، ولم يكن لديه سكون واستقرار بالنسبة إلى هذا المذهب. ثم قال النجاشي: «و قد ضمناً أن نذكر كل مصنف ينتمي إلى هذه الطائفة». يعني أن النجاشي لم يكن مطمئناً من عقيدة ابن التبان، لكنه كان قد بنى في كتابه على ظاهر حال الأشخاص، فكل مؤلف ينتمي ولو ظاهرياً إلى الطائفة الإمامية كان يذكره في كتابه، ولا يحاول أن يدقق في باطن الأشخاص وحقيقة إيمانهم؛ فإنه أمر قلبي لا يعرف إلا بواسطة إقرارهم^٢. وقد اعتبر بعض المحققين عبارة النجاشي دالة على عدم الاعتماد على ابن التبان^٣.

ولكن ينبغي التدقيق في عبارة النجاشي، فما معنى عدم السكون إلى المذهب الإمامي مع إظهار الانتماء إليه؟ فإذا كان السكون معنى باطنياً فكيف يمكن الوصول إليه ما دام ابن التبان يُظهر الانتماء إلى الإمامية؟ أليست الأمور الباطنة تُعرف من خلال إقرار الأشخاص؟

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٣٦، ٣٧٥.

٢. الذريعة، ج ٢، ص ٥١٥؛ قاموس الرجال، ج ٩، ص ٣٩٧.

٣. الفوائد الرجالية، ج ٢، ص ٩٨.

الجواب: نعم السكون أمر باطني، ولكن يبدو أنَّ النجاشي شاهد شيئاً من سلوك ابن التَّبَّان جعله يعتقد بأنَّه غير ساكن باطناً إلى المذهب الإمامي. ولعلَّه يعود إلى عقلية ابن التَّبَّان العميقة والباحثة، فالذي يقرأ أسئلته التي وجهها إلى الشريف المرتضى يجده فحلاً من فحول العلم، ومن القادرين على الأخذ والردَّ والمناقشة و البحث بصورة منقطعة النظير، فهو قد استطاع أن يكتب عشرات الصفحات - وهي بين أيدينا - انتصاراً لحجَّة خبر الواحد، وهو موضوع واحد فقط، وقد تقدَّم وصف الشريف المرتضى في أبياته له بكونه «جَدِلاً» ممَّا يدلُّ على قدراته في مجال الجدل والبحث؛ ولعلَّه كان أيضاً يطرح في المجالس التي كان يحضرها أو الكتب التي كتبها ولم تصلنا، إشكالاتٍ على بعض الآراء التي كانت تعتبر مسلَّمة بين الإمامية، فإنَّ من ينتقل من مذهب إلى آخر ويمتلك هذه القدرة العقلية الفائقة قد يقوم بطرح تساؤلات وإشكالات متعدِّدة ومتنوعة حول مختلف المسائل، ممَّا قد يجعل البعض -كالنجاشي- يشكُّ في عقيدته، ويجعله يظنُّ أنَّه ما زال يحنُّ إلى عقيدته السابقة؛ وابن التَّبَّان كان يمتلك مثل هذه العقلية الكبيرة، ولعلَّه كان يطرح بعض التساؤلات في المجالس العلمية، ولكن هذا لا يعني أبداً عدم إيمانه بالمذهب الإمامي، فإنَّ طرح الإشكالات شيء والإيمان بمحتواها شيء آخر. فإذا صحَّ هذا التحليل فلا يمكن اعتبار ابن التَّبَّان غير معتمد عليه.

و ممَّا يمكن أن يشهد لصحَّة إيمان ابن التَّبَّان، خاتمة القصيدة التي رثاه بها الشريف المرتضى، حيث قال:

كنتَ بهم مُستوثقاً
في الحشرِ يومَ المُستقى
عليك يوماً مُشفِيقاً^١

فاذهب إلى القومِ الألى
ورِدْ ندى حَوْضِهِمْ
فلستُ مَع جَاهِهِمْ

و هو يدلّ على إيمانه بمذهب أهل البيت عليهم السلام بشهادة الشريف المرتضى، كما قد يدلّ على وثاقته.

أساتذته

لا نعرف من أساتذة ابن التّبان أحداً إلا الشريف المرتضى، و قد صرّح ابن التّبان بتلمذه عليه في مقدّمة أسئلته، حيث قال:

وها أنا سائل مسترشد، و طالب متفهّم، و ذاكر ما استفدته من المجلس الأشرف عند الدرس، و حصّلتُه بالمسألة و البحث.

و قد كان ابن التّبان يكرّ احتراماً كبيراً لأستاذه و يصفه بمختلف ألفاظ التعظيم في مقدّمة مسائله و خاتمتها و في أثنائها، حتّى أنّه وصفه في المقدّمة بأنّه الشخص الوحيد القادر على الإجابة على أسئلته، حيث قال:

و إذا تضمّن السؤال ما هذه حاله، فقد تعيّن على «من لا يتمكّن من الجواب عنه غيره» فرضه، و لزمه بذله و بيّانه.

و من جهة أخرى، إنّ حضور ابن التّبان في درس الشريف المرتضى يدلّ على تواجده في فترة من حياته - كحدّ أدنى - في بغداد، حيث تمكّن من الحضور في ذلك الدرس. و لا ندري فلعلّه كان من أهلها، ولعلّه قضى أكثر حياته فيها.

مؤلفاته

الذي نعرفه من مؤلفات ابن التّبان و أعماله العلمية ثلاثة مؤلفات، و هي:

١. كتاب في تكليف من علم الله أنّه يكفر. ذكره النجاشي كما تقدّم، و هو مفقود. و هذا الكتاب يدور حول موضوع من مواضيع بحث التكليف، و هو من البحوث الكلامية المهمّة، فقد ذهب المتكلّمون إلى حسن تكليف كلّ من كان عاقلاً و قادراً على القيام بالتكليف، و حينئذ ورد الإشكال حول من يعلم الله تعالى أنّه سوف يكفر،

فهو لا يحسن تكليفه؛ لأنه إما عبث أو يؤدي إلى ضرر الكافر، فيكون تكليفه قبيحاً. فأجابوا بأن الغرض من التكليف تعريض المكلف للثواب وليس إيصاله إليه، وهذا متحقق في حق الكافر، فلا يكون تكليفه عبثاً قبيحاً^١.

٢. كتاب في المعدوم. ذكره النجاشي كما تقدّم، وهو مفقود. وهو من أبحاث دقيق الكلام ولطيفه، وهي تدور حول ما ذهب إليه بعض المعتزلة من أن المعدوم يوصف بأنه شيء في حال العدم، وأن شيئية الشيء ليست بالفاعل، وإنما الفاعل يمنح الوجود للفاعل وحسب. وقد طرحت عدّة آراء حول هذا الموضوع تراجع في محلها^٢.

٣. أسئلته من الشريف المرتضى حول أخبار الأحاد. ذكرها البُصروي، وهي التي بين أيدينا، وقد تقدّم الكلام عنها.

وفاته

توفي ابن التّبان في السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ٤١٩هـ، حسب ما ذكره النجاشي.

وقد أذت وفاته أستاذة الشريف المرتضى، فرثاه ومدحه بقصيدة قافية، مطلعها:

أزق عيني طارق	يا ليت ما طرّقاً
فبت ليلى ساهراً	أرقب ذاك الفلقاً
ملاً غمّاً و شجاً	و لوعة و حرقاً

وقال:

وطال همي و هو ما	طال علي العسقا
------------------	----------------

١. الذخيرة، ص ١٢٨ وما بعدها؛ الاقتصاد، ص ٧١-٧٤.

٢. أوائل المقالات، ص ٩٨؛ المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، ص ٣٧ وما بعدها؛ المسألة الأولى من المسائل السلارية.

مَنْ نَبِأَ أَنْبِئْتُهُ وَدَدْتُ أَنْ لَا يَصْدُقَا
شَكِكْتُ فِيهِ خَدْعَةً لَمْ يَهْجَتِي أَوْ شَفَقَا
وَطَالَمَا شَكُّ امْرُؤٍ فِي خُبْرٍ مَا تَحَقَّقَا
نَعَوُوا إِلَيَّ صَاحِبَا مُوَافِقًا مُوَافِقَا
يُخْلِصُ لِي حَتَّى تَرَى فِي كُلِّ صَفْوٍ رَنَقَا
فَإِنْ عَرَى خَطْبُ رَدَى قَدَى بِنَفْسِي وَوَقَى
أَوْ سَلَ قَوْمٌ فِي وَغَى عَنِّي عَضْبًا ذَلَقَا
وَإِنْ يَخُنْ قَوْمٌ وَفَى أَوْ كَذَّبُونِي صَدَقَا
وَقَالَ فِي خَتَامِهَا:

سَقَاكَ رَبِّي رَحْمَةً وَرَأْفَةً إِذَا سَقَى
وَلَا يَزَلْ قَبْرٌ بِهِ أَنْتَ مُضِيئًا مُشْرِقَا
وَإِنْ يُصِيبُهُ صَيْبٌ لَا طَفَفَهُ وَرَقَّقَا
فَاذْهَبْ إِلَى الْقَوْمِ الْأَلَى كُنْتَ بِهِمْ مُسْتَوَقَا
وَرَدَّ نَدَى حَوْضِهِمْ فِي الْحَشْرِ يَوْمَ الْمُسْتَقَى
فَلَسْتُ مَعَ جَاهِهِمْ عَلَيْكَ يَوْمًا مُشْفِقَا^١

الإجماع و خبر الواحد عند الشريف المرتضى

لأجل أهميّة بحثي الإجماع و خبر الواحد عند الشريف المرتضى، و اللذين
تعرّض إليهما في هذه المسائل، حاولنا أن نختصر رؤيته حول هذين الموضوعين،
و ذلك كما يلي:

الإجماع عند الشريف المرتضى

لقد كان ارتباط الشيعة الإمامية بالإمام المعصوم في عصر الحضور و جزء من عصر الغيبة - أعني الغيبة الصغرى - يتم من خلال قنوات متعدّدة، كالانّصال المباشر (المشافهة)، أو المكاتبة، أو التواتر، أو من خلال الوكلاء، أو النّواب الأربعة، و كانت معرفة آراء الإمام عليه السلام في مجال الأصول و الفروع مُتاحة من خلال هذه الطرق و القنوات، و لكن بعد حصول الغيبة الكبرى، و تحقّق الانقطاع الكامل للإمام عن الإمام، صار التعرّف على آراء الإمام من خلال تلك القنوات متعذّراً، و لذلك أخذ علماء و متكلمو الإمامية بالبحث عن قناة جديدة للاتّصال بالإمام و معرفة رأيه، مع الحفاظ على خصوصيّة الغيبة الكبرى التي تنطوي على الانقطاع الكامل للإمام عن القاعدة الشعبية، فكان أن وقع خيارهم على فكرة الإجماع، فوجدوها طريقة ممتازة للتعرّف على رأي الإمام من دون الاتّصال به مباشرة.

و من أهمّ مَن آمن بهذه الفكرة من بين الإمامية هو الشريف المرتضى، فقد حاول أن ينظر لها و يبني قواعدها على أساس علمي متين، فقد ذهب إلى إمكان التعرّف على رأي الإمام في الأصول و الفروع في عصر الغيبة من خلال إجماع الإمامية، باعتبار أنّ هذا الإجماع كاشف عن رأي الإمام، و ذلك لأنّ الدليل القطعي دلّ على أنّ الحقّ في الأصول و الفروع مع الإمامية، كما دلّ الدليل على أنّ جميع آراء الإمام المعصوم الغائب عليه السلام مطابقة للحقّ، و هذا يعني أنّ آراء الإمام موافقة لآراء الإمامية المُجمّعة عليها.

و من جهة أخرى، بما أنّ الإمام هو أحد علماء الإمامية، بل سيّدهم، فإذا عرفنا إجماع الإمامية على رأي، و لم يظهر رأي مخالف من شخص مجهول الاسم و النسب، بحيث نحتمل أن يكون هو الإمام الغائب، فإنّ هذا الإجماع يكون كاشفاً عن رأي الإمام، و بذلك يصبح حجّة و دليلاً لاستنباط المسائل الأصوليّة و الفرعية.

و أما كيف يمكن التعرف على إجماعات الإمامية و آرائهم مع تفرّقهم في الأقطار والأصقاع؟

أجاب الشريف المرتضى عن ذلك بأنّ هذا أمر ممكن، فإننا نعرف اتفاق الحنفية أو الشافعية مثلاً على رأي من دون أن نكون قد التقينا بجميع علمائهم، أو قرأنا جميع كتبهم، و هكذا يمكننا معرفة آراء علماء الإمامية من دون الالتقاء بجميعهم، و معرفتهم واحداً واحداً^١.

و بهذا اتّضح أنّ الإجماع حجة عند الشريف المرتضى من باب أنّه كاشف عن دخول الإمام بين المُجمّعين، و هذا يعني أنّ الإجماع ليست له موضوعية في حدّ نفسه، و ليس دليلاً مستقلاً كما هو عند الكثير من المذاهب الإسلامية، وإنّما هو مجرد كاشف عن قول الإمام، يستعين به المتكلّم و الفقيه الإمامي عند فقدان الاتصال بالإمام. كما اتّضحت مسألة أخرى، و هي بما أنّ الإجماع يكشف عن آراء الإمام، فلا يكون استعماله خاصاً بعلم الفقه كما قد يتصوّر الكثيرون، بل يمكن تعميمه إلى علم الكلام أيضاً، و ذلك لإمكان أن يُجمع الإمامية على رأي كلامي، فيتوصلون إلى معرفة رأي الإمام من خلال ذلك الإجماع.

و النقطة المهمة في الفكرة التي طرحها الشريف المرتضى حول الإجماع، و التي قد تكون مجهولة للبعض، و التي تمّت الإشارة إليها آنفاً بصورة عابرة، هي أنّ المخالفة الوحيدة التي تضرّ بالإجماع و تسقطه من الحجّية هي مخالفة الإمام و حسب، فقد تقدّم أنّ الإجماع ليس دليلاً مستقلاً، و إنّما دليليته ناشئة من كشفه عن قول الإمام، فإذا أحرزنا مخالفة الإمام للإجماع، سقط عن الحجّية، و على هذا، إذا وجدنا مخالفة للإجماع من شخصيّة إماميّة مجهولة الاسم و النسب، بحيث نحتمل

١. لقد جاء كلّ ما تقدّم في الفصل الأوّل من المسائل الثبائيات، فراجع.

أن تكون هذه الشخصية هي الإمام، فسوف يسقط الإجماع تلقائياً من الحجية، وذلك لوجود احتمال مخالفة الإمام له، و مجرد احتمال مخالفة الإمام احتمالاً عقلائياً يجعل الإجماع بلا قيمة، ولكن إذا كان المخالف للإجماع أحد علماء الإمامية المعروفين كالشيخ الصدوق أو الشيخ المفيد، فإن مخالفتهم لا تضر بالإجماع، لأن ملاك الإجماع ليس كثرة المُجمِّعين، و عدم وجود مخالفٍ أبداً، بل الملاك هو وجود عدد من العلماء المُتفقين على رأي واحد، وبينهم شخص أو أشخاص مجهولو النسب يُحتمل أن يكون الامامُ أحدَهم، فلو خالف شخص مجهول من بين هؤلاء المجهولين فسوف تضرّ مخالفته بالإجماع؛ لاحتمال أن يكون هو الإمام كما تقدّم، وأما لو خالف شخص معروف، فسوف لن تضرّ مخالفته بالإجماع؛ لمعرفتنا بأنه ليس الإمام.

إن الالتفات إلى هذه النقطة المهمة سوف يرفع الكثير من سوء الظنّ بالنسبة لإجماعات الشريف المرتضى، فإن الكثيرين يظنون أنه ما كان دقيقاً في ادّعائه لبعض الإجماعات التي لها مخالف معروف كالشيخ الصدوق أو الشيخ المفيد وغيرهما، مع أنه قد اتضح الآن أنّ مخالفة الأشخاص المعروف في الاسم والنسب لا يضرّ أبداً بالإجماع، بل يبقى الإجماع قائماً لا يتزلزل، وإن خالفه عددٌ من كبار علماء الإمامية. وبهذا اتضح أنه ليس من الضرورة دائماً تحقّق الإجماع الحقيقي بمعنى عدم وجود أيّ مخالفٍ، بل يكفي تحقّق الإجماع الكاشف عن رأي المعصوم، وإن كانت هناك بعض المخالفات من أشخاص معروفين، فيكون الإجماع اجماعاً بمعنى اصطلاحى خاص^١.

١. يمكن التعرف على الكثير من الأبحاث المتعلقة بالإجماع عند الشريف المرتضى من خلال المقال الذي يحمل عنوان: دور الإجماع في الفكر الكلامي للشريف المرتضى، والمنشور في مجلة العقيدة، العدد ٣ الخاص بالشريف المرتضى.

خبر الواحد عند الشريف المرتضى

لقد حاول الشريف المرتضى بناء منظومته الفكرية على أساس علمي و يقيني، فلا مجال للظنّ والشكّ والاحتمال في هذه المنظومة، بل كلّ أداة أدّت إلى العلم واليقين اعتمد عليها وآمن بحجّيتها، مثل العقل والخبر المتواتر والإجماع؛ وكلّ أداة أدّت إلى الظنّ، رفضها وامتنع من القول بحجّيتها، مثل القياس وخبر الواحد. ولهذا السبب رفض الشريف المرتضى حجّة خبر الواحد في مجال الأصول؛ لأنّ المطلوب في الأصول هو العلم، وخبر الواحد لا يفيد.

وأما بالنسبة إلى الفروع، فقد ذهب نظرياً إلى جواز جعل الحجّة الاعتبارية لخبر الواحد من قبيل الشارع، خلافاً لمن ذهب إلى استحالة ذلك من أمثال ابن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧هـ)^١، إلّا أنّ الشريف المرتضى ذهب إلى أنّ الشارع لم يجعل هذه الحجّة، وبذلك سقط خبر الواحد عملياً عن الحجّة في منظومته في مجالي الأصول والفروع معاً. نعم ربّما يمكن الاعتماد على هذا الخبر من وجهة نظره في بعض الأمور العادية، مثل الكتب والرسائل، والإذن في دخول المنازل، وما شابه ذلك^٢.

التوفيق بين كلامين

لقد نقل الشريف المرتضى والشيخ الطوسي اتّفاقيّن متعارضين للإمامية حول خبر الواحد، فقد نسب الشريف المرتضى بصورة جازمة لا تقبل الشكّ إلى الطائفة الإمامية القول بعدم حجّة خبر الواحد، حيث قال:

... لأنّا نعلم علماً ضرورياً لا يدخل في مثله ريب ولا شكّ أنّ علماء الشيعة

الإمامية يذهبون إلى أنّ أخبار الآحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا

١. معارج الأصول، ص ١٤١.

٢. راجع: آخر الفصل الثالث من المسائل الثبائيات.

التعويل عليها، وأنها ليست بحجة ولا دالة، وقد ملؤوا الطوامير و سَطَّروا الأساطير في الاحتجاج على ذلك و النقض على مخالفهم فيه. و منهم من يزيد على هذه الجملة و يذهب إلى أنه مستحيل من طريق العقول أن يعتبد الله تعالى بالعمل بأخبار الآحاد. و يجري ظهور مذهبهم في أخبار الآحاد مجرى ظهوره في إبطال القياس في الشريعة و حظره و تحريمه، وأكثرهم يحظر القياس و العمل بأخبار الآحاد عقلاً. و إذا كان الأمر على ما ذكرناه من الظهور و التجلي، فكيف يتعاطى متعاطٍ ضرباً من الاستدلال في دفع هذا المعلوم؟ و ما منزلة من نصب كلاماً يدفع به هذا المعلوم إلا كمن تكلف وضع كلام في أن الشيعة الإمامية لا تبطل القياس في الشريعة، أو لا تعتقد النص على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة^١.

إذن لقد ذكر الشريف المرتضى أن الإمامية متفقون على إنكار حجية أخبار الآحاد، ولكن الغريب أن الشيخ الطوسي استدلل بإجماع الإمامية على حجية أخبار الآحاد!!! و قد أوقع هذا الكلام العلماء في حيرة، فكيف يمكن التوفيق بين هذين الاتفاقين المتضادين لنفس الطائفة، و في نفس العصر؟!

و قد ذكرت محاولات عديدة لحل هذا التضاؤ و التعارض الغريب^٢، ولكن لأجل التوصل إلى حل لهذه المسألة ينبغي التعرف على نفسية الشريف المرتضى و نظريته إلى أهل الحديث من الإمامية، فهو في الحقيقة لا يحمل نظرة إيجابية تجاههم، و لا يعتبرهم من العلماء المحققين، بل يعتبرهم مقلّدين غير قادرين على فهم أسرار الأمور، و لذلك عندما يتكلم عن علماء الإمامية و متكلميهم و ينقل اتفاقهم على

١. راجع: الفصل الثاني من المسائل الثبائيات. و انظر: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٣، ٢١١، ج ٣، ص ٣٠٩.

٢. راجع: نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي، ص ١١١ و ما بعدها.

شيء لا يلاحظ أهل الحديث منهم، بل يركّز في نظريته على المتكلمين القادرين على البحث والتحقيق برأيه، وقد تحدّث عن نظريته إلى أهل الحديث بكلّ صراحة، حيث قال في بحث عدم نقصان القرآن:

وما صرّح من أصحابنا بالقول بنقصان القرآن إلّا قوم من أصحاب الحديث الذين لا يفقهون ما يقولون، ولا يعلمون إلى ما يذهبون، وإنّما دأبهم تقليد الحديث، والتسليم لما في الرواية من حقّ وباطل وغلّ وسمين، من غير تفكّر ولا تدبّر، ومن هذه صفته لا يُعدّ في خلاف ولا إجماع. وأمّا علماء أصحابنا، ومتكلّمو فرقنا، ونظار أهل مذهبنا كأبي جعفر بن قبة، وأبي الأحوص، وبني نوبخت، ومن تقدّم عليهم وتأخّر عن زمانهم رضي الله عن جماعتهم، فما نعرف لهم قولاً صريحاً في نقصان القرآن بنفي ولا إثبات، فكيف يدّعي مدّع أن الإماميّة مجمعة على القول بنقصانه، والعلماء الذين هم العمدة في الإجماع لا نعرف مذاهبهم في هذا الباب؟^١

فواضح من هذه العبارة المُعبّرة والصريحة كلّ الصراحة أنّ الشريف المرتضى قد ألغى أهل الحديث تماماً ولم يعتبرهم شيئاً، حتّى أنّ خلافهم لم يجعله مؤثراً في الإجماع، بينما الذين يُعتمد عليهم في الإجماع وغيره، والذين هم أهل التحقيق هم المتكلّمون من الذين ذكر أسماءهم وغيرهم.

وقد بيّن وجهة نظره تجاه أهل الحديث مرّة أخرى في بدايات رسالة الردّ على أصحاب العدد، فقال حول موضوع تحديد بداية شهر رمضان بالرؤية:

... لأنّ الخلاف فيها إنّما ظهر من نفر من أصحاب الحديث المنتمين إلى أصحابنا... ثمّ لا اعتبار بهذا الخلاف، سالفاً كان أم حادثاً متأخراً؛ لأنّ الخلاف إنّما يفيد إذا وقع ممّن بمثله اعتبار في الإجماع من أهل العلم والفضل والدراية

والتحصيل، و الذين خالفوا من أصحابنا في هذه المسألة عدد يسير مَن ليس قوله بحجة في الأصول ولا في الفروع، وليس مَن كلف النظر في هذه المسألة، ولا ما في أجلى منها؛ لقصور فهمه ونقصان فطنته. وما لأصحاب الحديث الذين لم يعرفوا الحق في الأصول، ولا اعتقدوها بحجة ولا نظر، بل هم مقلدون فيها والكلام في هذه المسائل، وليسوا بأهل نظر فيها ولا اجتهد، ولا وصول إلى الحق بالحجة، وإنما تعويلهم على التقليد والتسليم والتفويض.

ولذلك لا يبقى شك في أنه عندما نقل الشريف المرتضى اتفاق الإمامية على نفي حجة أخبار الأحاد، كان ناظراً إلى اتفاق المتكلمين المحققين من الإمامية، لا أهل الحديث منهم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الظاهر أن الإجماع الذي نقله الشيخ الطوسي على العمل بأخبار الأحاد ناظر إلى إجماع أهل الحديث على ذلك، فقد قال في عبارته التي تحدّث فيها عن هذا الموضوع:

والذي يدل على ذلك: إجماع الفرقة المحقة، فإنني وجدتُها مجمعة على العمل بهذه الأخبار التي رووها في تصانيفهم ودونها في أصولهم، لا يتناكرون ذلك ولا يتدافعونه^١.

فالظاهر من هذه العبارة أنها ناظرة إلى أهل الحديث الذين رووا الأخبار في تصانيفهم ودونها في أصولهم، وأما مخالفة متكلمي الإمامية الذين ذكرهم الشريف المرتضى فلا تضر بهذا الإجماع من وجهة نظر الشيخ الطوسي؛ لأنهم أشخاص معروفون، وتقدّم أن مخالفة الشخص المعروف لا يضر بالإجماع^٢، أو لأن مخالفتهم متأخرة عن الإجماع، والمخالفة المتأخرة لا تضر بالإجماع، فإن الإجماع

١. عدة الأصول، ج ١، ص ١٢٦.

٢. عدة الأصول، ج ٢، ص ٦٢٨.

المذكور يرجع إلى عهد الحضور، فقد قال الشيخ الطوسي في ذيل عبارته الآنفه:
 وهذه عادتهم وسجيّتهم من عهد النبي صلى الله عليه وآله، ومن بعده من
 الأئمة عليهم السلام، ومن زمن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام الذي انتشر
 العلم عنه وكثرت الرواية من جهته، فلولا أنّ العمل بهذه الاخبار كان جائزاً لما
 أجمعوا على ذلك ولأنكروه.

إذن هذه هي حقيقة الاتفاقين اللذين تحدّث عنهما الشريف المرتضى و الشيخ
 الطوسي، فالأول لا يرى الآخرين من العلماء فلا تأثير لخلافهم، والثاني لا يرى
 مخالفة الآخرين مؤثرة أيضاً، لكن لا لكونهم غير علماء، بل لأنهم معروفو
 الأشخاص، أو لأنّ مخالفتهم متأخرة عن الإجماع المتقدّم^١.

فإن رفضنا كلا المبنين، واعتبرنا أنّ أهل الحديث من العلماء الذين يؤثّر خلافهم
 في الإجماع، وأنّ مخالفة معروف الشخص تؤثّر في نقض الإجماع، أو أنّه لم يوجد
 إجماع على العمل بأخبار الأحاد في عصر الحضور، فسوف لن يمكن الاعتماد على
 ما نقله الشريف المرتضى و الشيخ الطوسي من الاتفاق و الإجماع على عدم حجّية
 أخبار الأحاد أو حجّيتها، ويجب الرجوع إلى أدلّة أخرى غير الإجماع لمعرفة الحقّ
 في هذه المسألة.

و سوف تكون فائدة ما نقلناه هي الحكاية عن مسألة تاريخية، وهي وجود
 خلاف بين تيّارين فكريين كانا حاكمين في أوساط الإمامية، وهما تيار المتكلمين و
 تيار المحدثين، الذين كانت لهما نظرة مختلفة حول أخبار الأحاد^٢.

١. لقد أشير إلى معظم ما ذكرناه حول محاولة التوفيق بين كلامي الشريف المرتضى و الشيخ
 الطوسي، في كتاب: نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، ص ١٥٣.

٢. إنّ وجود هذين التيّارين بين الإمامية ليس شيئاً جديداً، فقد أشار الشيخ المفيد إليهما في بعض

المسائل. راجع: أوائل المقالات، ص ٧٩، ٨٨.

محتوى التباينات

نقوم هنا باستعراض مختصر لأهم مسائل و فصول المسائل التباينات، و ذلك كما يلي:

أما الفصل الأول فقد طرح ابنُ التَّبان ثلاثة أسئلة رئيسية:

الأول: بعد إبطال حجّة القياس و الاستحسان و الاجتهاد بالرأي و أخبار الآحاد و إجماع الأمة الذي يذهب إليه المخالفون، فهل يبقى طريق آخر لمعرفة الأحكام، غير ظواهر القرآن و الأخبار المتواترة؟

و أجاب الشريف المرتضى بالإيجاب، و هو أنّ هناك طريقاً آخر و هو إجماع الطائفة.

الثاني: هل المقصود بالطائفة كلّها أو بعضها؟ إن كان كلّها، فكيف يمكن معرفة كلّ الآراء مع تباعد الإمامية و انتشارهم في الآفاق. و إن كان بعضها، فمن هم هؤلاء البعض؟

و أجاب الشريف المرتضى بإمكان معرفة آراء الإمامية و إن كانوا منتشرين في آفاق الأرض، كما يمكننا معرفة آراء جميع الحنفية و الشافعية مع انتشارهم في الأرض، و عدم معرفتنا بأشخاصهم جميعاً. فإنّ العلم ببعض الأمور قد يحصل من دون أن يُعلم طريق حصول هذا العلم على نحو التفصيل، فنحن نعلم بوجود المدن الكبيرة و الأحداث المهمة من دون أن نعلم بالتفصيل الأشخاص أو الطرق التي أدّت إلى حصول هذا العلم، و هكذا العلم بإجماع أيّ طائفة و منهم الإمامية.

الثالث: هل يُشترط دخول الإمام في إجماع الطائفة؟ و إذا كان كذلك، فما هو السبيل لمعرفة قوله؟

و أجاب الشريف المرتضى بأنّه يشترط ذلك، و الطريق لمعرفة ذلك هو أنّه قد ثبت بالدليل أنّ آراء الإمام و الإمامية مطابقة للحقّ و الواقع، فإذا كان الإمام إمامي

المذهب، بل هو سيّد الإمامية، فإذا علمنا بإجماع الإمامية، علمنا بدخول الإمام فيهم. و أما الفصل الثاني: فقد تعرّض فيه ابن التّبان لإثبات حجّية خبر الواحد، و حاول إيجاد نوع من إجماع للإمامية أو المسلمين على ذلك، فإنّه عند الرجوع إلى كتبهم نجدهم كثيراً ما يعتمدون على خبر الواحد.

و أجاب الشريف المرتضى بعبارة صريحة، وهي أنّ ممّا لا شكّ و لا ريب فيه أنّ علماء الإمامية يذهبون إلى عدم حجّية خبر الواحد، و عدم جواز العمل به في الشريعة، و رفض أن يكون المتكلّمون و المحقّقون من الإمامية يعتمدون في كتبهم على أخبار الأحاد، و استثنى من ذلك أصحاب الحديث من الإمامية.

و أما الفصل الثالث: فقد استدلّ ابن التّبان فيه على حجّية خبر الواحد من خلال عمل الرسول صلّى الله عليه و آله، حيث كان يرسل الرسل إلى الملوك و الرؤساء ليدعوهم إلى التصديق بنبوّته و الإسلام، فلو لم يكن خبر الواحد حجة لكان إرسالهم عبثاً؛ و لكان لأعدائه أن يأخذوا عليه بأنّ ما فعله لا يفعله أقلّ الناس حكمة و فهماً. و أجاب الشريف المرتضى بأنّ هذا السؤال باطل من أساسه، فإنّه لم يقل أحد من العلماء أنّ النبوة تثبت بخبر الواحد، فينبغي تعديل السؤال و القول بأنّ الرسول صلّى الله عليه و آله أرسل الرسل إلى الناس ليعلموهم أحكام الشريعة، فلو لم يكن خبر الواحد حجة لكان إرسالهم عبثاً.

و جواب هذا الإشكال الأخير هو أنّ الرسل كانوا ينهون الناس على الأحكام، و يحيلونهم على الأخبار المتواترة، من دون أن يلزمهم بقبول قولهم، و بذلك لا يكون خبر الواحد حجة، و لا يكون إرسال الرسل عبثاً.

و أما الفصل الرابع: فاستدلّ فيه ابن التّبان على حجّية خبر الواحد من خلال ما نشاهده من عُرف المتسرّعة في قبول قول الوكيل في ابتياع أمة، أو قبول قول الزوجة في طهارتها من الحيض، فإنّ المتسرّعة يجوزون استباحة مقاربة هؤلاء النساء اعتماداً

على خبر الواحد، وهو يدل على حجّيته. كما أنّ جميع الفرق تجوّز عمل العامي بقول المفتي مع أنّه يخبر عن أمرين: أحدهما أنّ ما يفتي به مطابق للشريعة، والآخر أنّ ذلك هو رأيّه ومذهبه، فلو كان العمل بخبر الواحد باطلاً لما صحّ العمل بقول المفتي. وأجاب الشريف المرتضى:

أولاً: بأنّ هذا الدليل وارد على من ذهب إلى استحالة التّعبد بخبر الواحد؛ لعدم إيجابه العلم، فإنّه يرد عليه أنّه لو كان كذلك لما صحّ العمل بقول الوكيل أو الزوجة؛ لأنّ قولهم كلّهم لا يوجب العلم، ومع ذلك لا شكّ في جواز العمل بقولهم.

و ثانياً: إذا كان المستدلّ يريد أن يقيس العمل بخبر الواحد في معرفة الحلال والحرام من أحكام الشريعة على هذه الموارد التي عدّدها، فهو باطل؛ لأنّ القائلين بحجّية خبر الواحد لا يستدلّون بالقياس، وإنّما لهم أدلّتهم الخاصّة كالإجماع وغيره. كما أنّ الوكيل والزوجة يقبل قولهما، سواء كانا عادليّن أو فاسقيّن، بينما خبر الواحد في أحكام الشريعة تشترط فيه عدالة الراوي، فلا قياس.

و إذا كان يريد أن يقول إنّ أحد الأمرين داخل في الآخر، وأنّه تفصيل لجملته، فهو باطل أيضاً؛ لأنّه مما لا شكّ فيه أنّ معرفة الحلال والحرام لا يدخل فيما عدّده ابن التّبّان من ابتياع الإماء، أو سماع قول الزوجة في طهارتها، فيمكن أن يتعبد بقبول خبر الواحد في بعضها دون بعض، ولا تلازم بين الأمرين.

و أمّا بالنسبة إلى مسألة العمل بقول المفتي فأجاب الشريف المرتضى.

أولاً: بأنّ تقليد المفتي من دون العلم بصحّة فتواه غير صحيح، وبذلك لا يصحّ قياس خبر الواحد عليه. و أمّا فائدة التقليد بناء على ذلك فستكون تنبيه المقلّد على الفتوى الصحيحة، ويجب حينئذ أن ينظر في دليل الفتوى ويصل إلى النتيجة بنفسه، كما يفعل في أصول الدين التي لا يصحّ فيها التقليد أيضاً. و من لا يتمكّن من ذلك من المكلفين فهو في الحقيقة غير مكلف بشيء لا بأصول ولا بفروع، وحاله حال الأطفال غير المكلفين.

و ثانياً: أن قياس خبر الواحد على العمل بقول المفتي إنما يرد على من أحال القول بحجية خبر الواحد لكونه لا يوجب العلم، فهذا لو جَوَّزَ العمل بقول المفتي لكان كلامه متناقضاً؛ لأن قول المفتي لا يوجب العلم أيضاً. ولكن هذا الإيراد لا يرد علينا؛ لأننا نجوز عقلاً القول بحجية خبر الواحد. ثم إن قياس خبر الواحد على العمل بقول المفتي غير صحيح من الأساس؛ لجواز أن تُتعبّد بأحدهما دون الآخر.

و أما الفصل الخامس: فقد استدللّ ابن التّبان فيه على حجية خبر الواحد بجواز أن يكون خبر الواحد مولّداً للعلم بشروط، وإذا كان كذلك فهو حجة. واستشهد عليه بذهاب النظام المعتزلي إلى ذلك.

و قد ناقش الشريف المرتضى كلامه، و ذكر خمسة أدلة على إبطال توليد خبر الواحد للعلم، منها أدلة ناظرة إلى مسائل من (لطيف الكلام)، و من أهم تلك الأدلة و أوضحها هي: أننا نجد بالوجدان أن خبر الواحد لا يولّد في نفوسنا العلم، و لا يوجد حالة من سكون النفس عندنا، و هذا يدلّ على أنه لا يولّد العلم، فلا يكون حجة.

و أما الفصل السادس: فهو استمرار للبحث السابق حيث طرح ابن التّبان دليلاً آخر على إفادة خبر الواحد العلم كي يستنتج حجّيته، و الدليل مكوّن من مقدّمتين:

الأولى: إذا تساوى شخصان في كلّ شروط تحصيل العلم (اليقين) - من كمال العقل و نفي السهو - ثم وقف هذان الشخصان في نقطة معيّنة من بغداد مثلاً و سمعا خبر واحد، فمن الواضح عدم إمكان أن يحصل العلم بمضمون الخبر لأحدهما دون الآخر. و هكذا الأمر بالنسبة إلى الإدراك (الإحساس بالأشياء)، فلا يمكن أن يتساوى شخصان في كلّ شروط سماع صوت من الأصوات - من سلامة الحاسة و ارتفاع الموانع و وجود الجسم المحسوس - ثم يسمعه أحدهما دون الآخر. إذن ثبت تساوي العلم و الإدراك في حصولهما و عدمه، فلا يمكن أن نقبل بحصول العلم لأحد الشخصين دون الآخر، و لا نقبله في الإدراك، مع تساوي الشخصين في

الشروط؛ فإما أن نقبله في حالتي العلم والإدراك معاً، أو نرفضه فيهما معاً.
والثانية: لقد ثبت أن الإنسان يدرك ويحس إذا توفرت فيه شروط الإدراك المتقدمة ولا يتوقف ذلك على أمر زائد، فثبت أن العلم لا يحتاج أيضاً في حصوله عند سماع خبر الواحد إلى أمر زائد على شروطه المتقدمة، فيكون الموجب للعلم هو ما يحصل العلم عند حصوله، وهو خبر الواحد، فثبت أن خبر الواحد يفيد العلم، فيكون حجة.

وأما من قال بحاجة حصول العلم إلى أمر زائد وهو الفاعل المختار - أي بعد حصول جميع شروط العلم لا يتحقق العلم، بل يتوقف على الفاعل، إن شاء فعله، وإن لم يشأ لم يفعله - فهو كمن قال بأن الإدراك بعد حصول جميع شروطه متوقف على فاعل مختار قد يفعله وقد لا يفعله. وبما أن الأخير باطل، فالأول باطل أيضاً.
وقد رفض الشريف المرتضى المقدمة الأولى، فوافق على حصول الإدراك عند حصول شروطه عند الشخصين، لكنه لم يوافق على ذلك في العلم، فذهب إلى أنه إذا تساوى شخصان في نفي السهو وسمعا خبراً واحداً من أحد جانبي بغداد، أمكن أن يحصل العلم (اليقين) لأحدهما بمضمون الخبر دون الآخر؛ لورود شبهة عليه أو غير ذلك.

ولا يصح أن يشترط فيهما «التساوي في كمال العقل»؛ وذلك لأن هذا الشرط يعني أن من يكون كامل العقل يجب أن يعلم ما يدركه من المسموعات والمشاهدات، وهذا يعني اشتراط «حصول العلم عند سماع الخبر» بكون الشخص ممن يحصل له العلم عند سماع الخبر، وهو اشتراط الشيء بنفسه، وهو محال.

كما ناقش المقدمة الثانية، وذكر أن حصول العلم للشخص يحتاج إلى شيء زائد على شروطه، خلافاً للإدراك، فلا يصح أن يقاس أحدهما على الآخر. والفرق هو أن العلم «معنى» بينما الإدراك ليس كذلك. والذي يدل على كون العلم «معنى» هو أنه مع

وجود جميع شروط العلم نجد أنَّ الشخص يمكن أن يصير عالماً و يمكن أن لا يصير عالماً، و هذا يدلُّ على توقُّف كون الشخص عالماً على حصول «معنى» في نفس العالم يفعلُه الفاعل المختار باختياره، فإن شاء فعله و إن لم يشأ لم يفعله، و هذا المعنى هو «العلم». بينما الإدراك ليس كذلك؛ لأنَّه عند حصول شروطه السماع مثلاً يجب حصوله و يستحيل عدم حصوله، و هذا يدلُّ على عدم توقُّفه على «معنى» في نفس المدرك. فثبت وجود فرق بين العلم و الإدراك.

و أمَّا الفصل السابع: فقد استدلَّ فيه ابن التَّبان أيضاً على حجَّية خبر الواحد من خلال مراجعة عُرف العقلاء، و ملاحظة اعتمادهم على خبر الواحد في حياتهم. و أجاب الشريف المرتضى بأنَّ هذا السؤال شبيه بالفصل الرابع المتقدِّم، و الجواب عنهما واحد.

و لكنَّه تبرَّع بطرح استدلال آخر على حجَّية خبر الواحد، و هو أنَّه إذا وجب في العقل العمل بخبر مَنْ يُخبرنا بوجود سبع أو لصوص في الطريق أو غير ذلك من المَضار، ألا يجب أيضاً العمل بخبر مَنْ أخبرنا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ فَإِنَّا لَا نَأْمَنُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الضَّرَرِ إِذَا تَرَكْنَا الْعَمَلَ بِخَبَرِهِ؟

و أجاب عن ذلك بأنَّنا نَأْمَنُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الضَّرَرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ لَوْجِبَ فِي حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُقِيمَ لَنَا دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى أَحْكَامِهِ، وَ ذَلِكَ إِمَّا بِأَنْ يُقِيمَ خَبْرًا يوجب العلم، أو ينصب دليلاً يدلُّ على لزوم العمل بالخبر الظنِّي، و لَمَّا قَدَّ كَلَّا الْأَمْرَيْنِ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْنَا إِذَا لَمْ نَعْمَلْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

و أمَّا الفصل الثامن: فقد استدلَّ ابن التَّبان فيه على حجَّية خبر الواحد بأنَّ العلماء يعتمدون في معرفة لغة العرب على أخبار الأحاد، و يعتمدون على ذلك في كتبهم و تفاسيرهم و غير ذلك من الأمور المتعلقة بالدين، فإن كان هذا جائزاً فلماذا لا يُعتمد على الأحاد في الفقه؟

و أجاب الشريف المرتضى بأن لغة العرب منها ما هو معلوم عند الجميع، مثل تسمية السيف بالحسام، و هذا حجة و لا إشكال فيه؛ و منها ما هو مظنون قد نقله الآحاد، ففي هذه الحالة نراهم يصرحون بقولهم: «هذا تفرد بروايته فلان»، أو «لم يُسمع إلا من جهته»، و هو يدل على عدم اعتمادهم على خبر الواحد في مجال اللغة بصورة جازمة. ثم إن العلماء لم يفسروا شيئاً من المعاني على نحو القطع، إلا إذا كانت لديهم أدلة قطعية على ذلك.

و أما الفصل التاسع: فقد استدلل ابن التبان فيه على حجية خبر الواحد بأنه إذا وجب أن يكون الرسول صلى الله عليه و آله معصوماً، فلماذا يرسل أشخاصاً غير معصومين إلى الناس البعيدين عنه، بحيث يمكن أن يؤذوا ما بُعثوا به، و يمكن أن لا يؤدوه؟ و إن قلنا: إنهم معصومون، فسوف يأتي السؤال التالي و هو: من أين للناس الذين أنفذوا إليهم أن يعلموا عصمتهم؟ هل يكون ذلك بواسطة المعجزة أو التواتر؟ و على كليهما يرد إشكال مذكور في كلام ابن التبان، و يطول الكلام بالتعرض لهما. و بعد ذلك ذكر: إذا سلمنا أنهم معصومون، فأين هم؟ و لم لا نشاهدهم في عصرنا؟ و حينئذ نقول: لماذا لا نتقبل أنه مع علمنا بدوام التكليف، و عدم وجود أشخاص معصومين يكونون واسطة بيننا و بين الرسول و الإمام، و فقدان التواتر، و ظواهر الكتاب بالنسبة إلى جميع الأحكام اللازمة، ففي هذه الصورة لا يبقى إلا طريق واحد لمعرفة تلك الأحكام، و هو أخبار الآحاد.

و أجاب الشريف المرتضى بأنه إذا كانت النبوة لطفاً واجباً، و كان الرسول صلى الله عليه و آله مبعوثاً إلى القريب و البعيد من الناس، فلا بد أن يُرسل إلى مَنْ بُعِدَ في البلاد أشخاصاً يؤدّون ما أرسلهم به حتماً، و إلا إذا أرسل مَنْ قد لا يؤدّي ما أرسله به، لم يكن الله تعالى مزياً لعلّة المكلفين البعيدين عن الرسول صلى الله عليه و آله في إعلامهم بمصالحهم. ثم فصل بعض المطالب الأخرى، و نحن قد ركّزنا هنا على جواب الإشكال.

و أما الفصل العاشر: فقد استدلل ابن التبان فيه على حجّية خبر الواحد بأن النبي صلى الله عليه وآله كان يُنفذ إلى مَنْ بَعُدَ عنه الولاية والأمراء والقضاة وغيرهم لكي يتولوا مصالح المسلمين، وهؤلاء الأشخاص آحاد، فإذا جاز الاعتماد على أحكامهم، فلم لا يجوز القول بحجّية خبر الواحد؟

و أجاب الشريف المرتضى بأن الناقل للشرعية غير مَنْ يُنفذه النبي صلى الله عليه وآله إلى البلدان، فإنّ الذي يُنفذه لا يقوم بتبليغ الشريعة وأدائها، وإنما يقوم بحماية الثغور، وضبط الأطراف، وفرض النزاعات، وجباية الأموال، وقبض الصدقات، وهذا غير أداء الشريعة وتبليغها، ولذلك اختلف الأئمة.

هذا وكانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مصوِّرة مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٣٠٤١) ١٢٥٥؛ تقع في الصفحات (١ - ٩٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ». وأصل هذه المخطوطة محفوظ في المكتبة الرضوية، و تاريخها سنة ٦٧٦، و رقمها ٢٣٣٥.
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ١٠٨٠/٢؛ تقع في الصفحات (١٠٥ - ١٦١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الخميني رحمه الله بقائن، المرقّمة ١٤٠/٤؛ يوجد ميكرو فيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم المرقّمة ١٦٩٠/٤، و الرسالة تقع في الصفحات (٢٤٨ - ٢٩٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٤. مخطوطة مكتبة ملك بطهران، المرقّمة ٥٩٤؛ تقع في الصفحات (٢٨٢ - ٣٤٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٤٧ - ٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٧؛ تقع في الصفحات (٤ - ٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

و قد سقطت من النسخ «د، ص، ب، س» عدّة صفحات، و لم تسقط من «أ، ج»، فأشرنا في الهامش إلى هاتين النسختين بعنوان: «النسختان المعتمدتان».

كما قمنا بمقابلة ما جاء في كتاب كشف القناع عن وجوه حجّة الإجماع للمحقّق التستري الكاظمي، فقد نقل عدّة نصوص من التّبانيّات في كتابه. راجع: كشف القناع، ص ٩٧، ١٢٤، ١٥٩.

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣ - ٥٨) من المجموعة، و هي ناقصة من آخرها و أثنائها، و رمزنا لها بـ «ف».

٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١١٥ - ١٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٦٢ - ١٠١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».

٤. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقمة ٤٣٦/٧؛ نسخها الشيخ «محمّد بن طاهر السماوي» في عام ١٣٣٥هـ. و الرسالة تقع في ٤٩ صفحة، و رمزنا لها بـ «ط».

أَجُوبَةُ الْمَسَائِلِ التَّبَاتِيَّاتِ

[في أخبار الأحاد]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ]

بِحَمْدِ اللَّهِ نَسْتَفْتِحُ كُلَّ قَوْلٍ، وَنَسْتَعِينُ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ، وَبِأَنْوَارِ هِدَايَتِهِ نَسْتَرْشِدُ فِي الشُّبُهَاتِ، وَنَسْتَضِيءُ فِي الظُّلُمَاتِ؛ وَإِيَّاهُ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ - نَسْأَلُ أَنْ يُصَلِّيَ أَوَّلًا وَآخِرًا عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَصَفِيِّهِ، وَعَلَى آلِهِ الَّذِينَ أَذْهَبَ^١ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهَّرَهُم مِنَ الْأَنْجَاسِ وَبَرَّاهُمْ^٢ مِنَ الْأَدْنَاسِ؛ صَلَاةً سَالِمَةً مِنَ الرِّيَاءِ، لَازِمَةً لِلْإِسْتَوَاءِ، مُوصُولَةً غَيْرَ مَقْطُوعَةٍ، وَمَبْذُولَةً غَيْرَ مَمْنُوعَةٍ، وَسَلَامٌ عَلَيْهِمْ تَسْلِيمًا. وَ مِنْ بَعْدُ، فَإِنِّي وَقَفْتُ عَلَى الْمَسَائِلِ الَّتِي سَأَلْتُ^٣ - أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكَ، وَ أَجَزَلَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ نَصِيحَكَ - الْجَوَابَ عَنْهَا، وَالْإِيضَاحَ لِمَا أَشْكَلَ مِنْهَا، فَوَجَدْتُهَا عِنْدَ التَّصْفُحِ وَالتَّأَمُّلِ دَالَّةً عَلَى فِكْرِ دَقِيقِ التَّوَصُّلِ، لَطِيفِ التَّغْلُغْلِ؛ فَكَمْ مِنْ شُبْهَةٍ كَانَتْ لِقَوَّتِهَا وَدَقَّتِهَا أَذَلُّ عَلَى الْفِطْنَةِ مِنْ حُجَّةٍ جَلِيلَةٍ ظَاهِرَةٍ.

١. في المطبوع: «اللَّهُ».

٢. في «ج» والمطبوع: «وتبرأهم».

٣. في «ب» - «سألت».

و أنا أُجِيبُ عن هذه الْمَسَائِلِ بما يَنْسَعُ له وَقْتِي الْمَضِيُّ^١، و قَلْبِي الْمُنْقَسِمُ^٢
الْمُتَشَعِّبُ؛ و مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ و التَّوْفِيقَ.

[مَقْدَمَةُ السَّائِلِ]

حكاية ما افْتَتَحَتْ به الْمَسَائِلُ: إِذَا كَانَ اللَّهُ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ، و تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ -
قَدْ^٣ أَنْعَمَ عَلَى الْكَافَةِ بِسَيِّدِنَا الْأَجَلِّ الْمُرْتَضَى ذِي الْمَجْدَيْنِ عَلَمِ الْهُدَى - أَدَامَ اللَّهُ
سُلْطَانَهُ، و أَعَزَّ نَصْرَهُ، و أَيْدَ الْإِسْلَامَ و أَهْلَهُ بِدَوَامِ بَقَائِهِ، و كَبَّتْ^٤ أَعْدَاءَهُ، و جَعَلَهُ^٥
الْمَفْرَعَ فيما يَعْرِضُ لَهُمْ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ؛ فَيَكْشِفُ مُلْتَبِسَهُ، و يُوَضِّحُ مُشْكِلَهُ و يُظْهِرُ
خَفِيَّهِ، و يُبَيِّنُ مُجْمَلَهُ، و يُزِيلُ بِذَلِكَ رَيْبَهُمْ، و يَنْفِي شَكَّهُمْ، و يُنَلِّجُ^٦ صُدُورَهُمْ، و
يُسَكِّنُ^٧ نَفُوسَهُمْ - فَلَا^٨ عُدْرَ بَعْدَ هذه النعمة لِمَنْ أَقَامَ عَلَى ظُلْمَةِ الرَّيْبِ و مُنَارَعَةِ
الشُّكِّ، مع التَّمَكُّنِ مِنْ مُفَارَقَتِهِمَا و الرَّاحَةِ مِنْ مُجَاهَدَتِهِمَا.

و أَحَقُّ ما سَأَلَ الْمُسْتَرِشِدُ و طَلَّبَ مَعْرِفَتَهُ الْمُتَدَيِّنُ، ما لا رُخْصَةَ فِي إِهْمَالِهِ و لا
تَوْسِيعَةَ فِي إِغْفَالِهِ، و هو^٩ الْعِلْمُ بما يُلْزَمُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ و الْأَحْكَامِ

١. في «ب، ج، د، س، ص»: «الضيق».

٢. في «ب، ج» و المطبوع: «المتقسم».

٣. في المطبوع: «فقد».

٤. في «ب، ج، د»: «و كتب». و «الكبت» بتقديم الباء: صَرَعُ الشيء لوجهه، يقال: كَبَتَ اللَّهُ
أَعْدَاءَكَ، أَي: غَاضَهُمْ و أَذَلَّهُمْ. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ٣٤٢ (كبت).

٥. في «ج، ص» و المطبوع: «و جعل».

٦. في «ج»: «و يصلح». و في المطبوع: «و يشرح». و «أُنَلِّجُ صدره» أَي: شَفَاهُ و سَكَّنَهُ. راجع:
كتاب العين، ج ٦، ص ٩٨؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٢٣ (نلج).

٧. في «ج» و المطبوع: «و لا».

٨. في المطبوع: «هو» بدون واو العطف.

السمعية، التي لا يَنفَكُ المُكَلَّفُ مِنْ وجوبها، ولا يَخْلُو مِنْ لُزومها، ولا يَصِحُّ منه التَّقَرُّبُ بها والأداء لِمَا يَجِبُ عليه منها إِلَّا بَعْدَ معرفتها، والتمييز لها مِنْ غيرِها. وإذا تَضَمَّنَ السؤال ما هذه حاله، فَقَدْ تَعَيَّنَ على «مَنْ لا يَتِمَكَّنُ مِنْ^١ الجوابِ عنه غيرُه» فَرَضُه، وَلَزِمَه بِذَلِكَ وَبَيَّانُه.

وها أنا سائلٌ مُسْتَرَشِدٌ، و طالبٌ مُتَفَهِّمٌ، و ذاكَرٌ ما اسْتَفَدْتُه مِنَ المَجْلِسِ الأَشْرَفِ عِنْدَ الدَّرْسِ^٢، وَ حَصَلَتْهُ بِالمُسَاءَلَةِ وَ البَحْثِ، وَ رَاغِبٌ إِلَى الدِّينِ المْتَمَذِّهِ^٣ وَ الوَرَعِ المُنْتَزِعِ، فِي إجابتي بما يَكُونُ عليه اعتمادي، وَ إليه مَفْرَعِي، وَ بِحَسْبِهِ عَمَلِي، وَ عليه مُعْوَلِي، وَ لَهْ فِي ذَلِكَ عَالِي^٤ الرَّأْيِ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١. من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «إذا علمنا صحة حكم من الأحكام فلا» ساقط من «أ».

٢. في «ج» و المطبوع: «الدروس».

٣. في «ب، د، س»: «المذهب». و في «ج، ص» و المطبوع: «المذهب». و الدِّينُ المْتَمَذِّهِ: التابع للدين و المذهب، المتعبد بهما. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٩٥ (ذهب).

٤. في «ج، د» و المطبوع: «على».

الفصل الأول

[الطريق إلى معرفة الأحكام الشرعية عن أدلتها]

[و بحث مفصل حول الإجماع]

الذي يَظْهَرُ مِنَّا عِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ لِمُخَالَفَتِنَا التَّخَطُّةَ لَهُمْ فِيمَا يَرَوْنَهُ وَيَذْهَبُونَ إِلَيْهِ؛ مِنْ إِبْثَابِ الْعِبَادَاتِ وَالْأَحْكَامِ بِالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ، وَالِاجْتِهَادِ وَالرَّأْيِ^١؛ وَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي يَعْتَرِفُونَ بِفَقْدِ الْعِلْمِ بِصَدَقِ رُؤَايَاهَا، وَ تَجْوِيزِ الْخَطَا عَلَى نَاقِلِيهَا؛ وَ بِإِجْمَاعٍ مَنِ^٢ يُجَوِّزُونَ تَعَمُّدَ الْبَاطِلِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ^٣، وَ لَا يَعْتَبِرُونَ حُصُولَ الْمَعْصُومِ^٤ فِيهِمْ، وَ أَنَّ ذَلِكَ بَدْعَةٌ مِنْهُمْ^٥ وَ ضَلَالٌ مِنْ فَعْلِهِمْ. وَ هَذِهِ^٦ سَبِيلُ مَا يَدْعُونَهُ^٧ مِنَ الطَّرِيقِ إِلَى ثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْأُمَّةِ وَالْعِلْمِ بِهِ: أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مُخَالَفًا لِمَا قَالُوا. [و هو باطل]؛ لِأَنَّ فَقْدَ الْعِلْمِ بِالْخِلَافِ وَ النُّكْيَرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَ التَّدْيِينِ. فَإِنْ^٨ كَانَ جَمِيعُ مَا عَدَدْنَاهُ فَاسِدًا، فَهَلْ بَقِيَ بَعْدَهُ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى إِبْثَابِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِالرَّأْيِ» بِدَلِ «و الرَّأْيِ».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَا».

٣. يَعْنِي أَفْرَادَ الْأُمَّةِ.

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمَقْصُود».

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «مِنْهُمْ». وَ الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: «التَّخَطُّةَ لَهُمْ».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «و هَذَا».

٧. فِي «ج»، د، س، ص، وَ الْمَطْبُوعِ: «تَدْعُونَهُ».

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِنْ».

العبادات والأحكام^١ أمرٌ زائدٌ على ظواهر الكتاب^٢ والمتواتر من الأخبار؟ وإن كان هناك زيادةٌ فما هي؟

فهل^٣ من جملتها ما يذكره كثير من أصحابنا - عند ورود الخبرين اللذين لا يوجد مغمز في ناقليهما، وظنهم^٤ تنافيهما وأنه لا بد من أطراح العمل بأحدهما - من^٥ أن عمل الطائفة قرينة^٦ لواحد^٧ يُعينونه منها؟ وهل ما يذكرونه قرينة للرواية، يحصل لأجلها طريق العلم^٨، أم لا؟

وإن كان عمل الطائفة قرينة، فما المراد بـ«الطائفة»؟ وهل هم جميع من تدبر بالإمامة في^٩ مشارق الأرض ومغاريبها، أو بعضهم؟

فإن كان المراد الكل، فما الطريق التي نتوصل به إلى معرفة عملها، ولسنا نشاهد جميعها، ولا تواتر إلينا^{١٠} فعل من لم نشاهد منها؟ وما الذي نعوّل عليه - بعد فقد هذين - منها؟

وإن كان هناك طريق للعلم بعمل من^{١١} لم نشاهده، ولا تواتر علينا^{١٢} الخبر

١. في «ج، ص» والمطبوع: «و الإجماع». وفي «د»: «و الإجماع جماع».

٢. في «ج، ص» والمطبوع: «القرآن». وفي «س»: «- الكتاب».

٣. في «ج، ص» والمطبوع: «وهل». ٤. معطوف على «ورود».

٥. في «ج، د، ص» والمطبوع: «و من». ٦. في «ج، د، ص» والمطبوع: «- قرينة».

٧. في «ج، د، س، ص» والمطبوع: «بواحد».

٨. كذا، والأنسب: «يحصل لأجله العلم».

٩. في «ج» والمطبوع: «من».

١٠. في «ج» والمطبوع: «ثابت ينافي بدل إلينا». وفي «ص»: «في». وفي هامش «ص» بعد

كلمة «تواتر»: «+ ثابت».

١١. في «ج» والمطبوع: «- من».

١٢. كذا، والأنسب: «إلينا» باعتبار ما تقدم قبل قليل.

عنه، فما المانع من سلوكه في معرفة عمل الرسول و الإمام صَلَوَاتُ اللَّهِ عليهما؟
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ مُخْتَصًّا بالطائفة، و مُحَالًا ثُبُوتُهُ في عمل الرسول
و الإمام، فما هو؟ و ما وجه إحالته؟

و هَلْ هُوَ أَيْضًا أَمْرٌ^١ نَخْتَصُّ^٢ بِصِحَّةِ التَّعَلُّقِ بِهِ، دُونَ مَنْ يُخَالِفُنَا فِيهِمَا يَدْعُوهُ
مِنْ ثُبُوتِ الإِجْمَاعِ؟ فما^٣ يَمْنَعُهُمْ مِنْهُ [و هو] نَحْوُ الْقَوْلِ بِ: «أَنَا لَا نَعْلَمُ مُخَالَفًا
مِنْ الطَّائِفَةِ»؟

و مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَائِلِ لِدَلَالِكَ^٥، وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ مِثْلَهُ فِي عَمَلِ الرَّسُولِ وَ الْإِمَامِ، إِذَا
لَمْ يَكُنْ مَعْنَا عِلْمٌ بِعَمَلٍ مَنْ غَابَ عَنْهُ؟

و لِمَ صَارَ الْقَائِلُ بِ: «أَنِّي إِذَا لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ مَنْ غَابَ عَنِّي مِنَ الطَّائِفَةِ عَامِلٌ بِمَا
تَضَمَّنَتْهُ^٦ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ^٧، قَطَعْتُ^٨ عَلَى أَنَّهُمْ عَامِلُونَ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ^٩ الرَّوَايَةُ
الْأُخْرَى» أَوْلَى مِمَّنْ عَكَّسَ ذَلِكَ، وَ قَالَ: «إِذَا لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ مَنْ غَابَ عَنِّي مِنَ الطَّائِفَةِ
عَامِلٌ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ^{١٠} الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى، قَطَعْتُ عَلَى أَنَّهُمْ عَامِلُونَ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ^{١١}
الرَّوَايَةُ الَّتِي ادَّعَيْتَ نَفْيَ عَمَلِهِمْ بِهَا»؟

ثُمَّ لَهُ أَنْ يَسْلُكَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي فِعْلِ الرَّسُولِ وَ الْإِمَامِ، فَيُعَيِّنَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ

١. في «ج» و المطبوع: «أم».

٢. في «ب، ج»: «مختص». و في «د، س» و المطبوع: «يختص».

٣. في «ج، د، ص» و المطبوع: «فيما».

٤. في «ج» و المطبوع: «نحن». و في «د»: «نحول».

٥. كذا، و الأنسب: «بذلك».

٦. في «ج، س، ص» و المطبوع: «تضمنته».

٧. في المطبوع: - «إحدى».

٨. في «ج» و المطبوع: «و قطعنا».

٩. في «ج» و المطبوع: «تضمنته».

١٠. في «ج» و المطبوع: «تضمنته».

و يقول: «إذا لم أعلم أن الرسول والإمام عاملان بها، قَطَعْتُ على أنهما عاملان بالأخرى» و يكون بهذا القول أولى؛ لأن الدواعي إلى نقل ما يفعله الرسول والإمام - مما فيه بيان^١ للدين، و ما يلزم المكلّفين - متوفرة؛ لأنهما الحجة والمفزع، و على قولهما و فعلهما المعوّل، و التواتر به و الحفظ له^٢ ممكن متسهّل، و نقل فعل جميع من يتدبّر بالإمامة في مشارق الأرض و مغاربها - حتى لا يبقى منهم واحد - ممْتَنِعٌ متعذّر، و لو كان ممكناً متسهّلاً لم يكن إلى حفظه و نقله داع.

هذا إن أُريد بالطائفة الكل؛ فأما إن أُريد البعض، فمن ذلك البعض؟ و ما الذي أفردهم بهذا الحكم و قصّره عليهم دون غيرهم؟

و أيّ الأمرين أُريد بـ«الطائفة» - أعني الكل أو البعض^٣ - هل العلم بحصول المعصوم فيها و وجود عمله^٤ في جملة عملها^٥ معتبر أم لا؟
فإن كان معتبراً، فما الطريق إليه؟ و ما الذي إذا سلّكناه كان^٦ دلالة عليه مع فقد المشاهدة و التواتر؟ و هل لنا أن نقول: «إذا علمنا صحة حكم من الأحكام فلا بد من أن نعلم أن^٧ [المعصوم قائل به]؟»^٨....^٩

١. في «ج»: «بيان». و في «ص»: «بيان». و في المطبوع: «تبيان».

٢. في المطبوع: «به».

٣. في جميع النسخ المعتمدة: «و». و حذفها هو الصحيح؛ وفقاً للمطبوع و لنسخة «ش».

٤. في «ج» و المطبوع: «علمه».

٥. في «ج» و المطبوع: «علمها».

٦. في «ج» و المطبوع: «لأن».

٧. في «ب»: «أو» بدل «أن». و في «ج» و المطبوع: «- بد من أن نعلم أن».

٨. هنا بياض، و قد سقط من نهاية السؤال و بداية الجواب مقدار لا نعلم حجمه.

و من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «متواتر موجب للعلم» ساقط من النسخ «ب، د، س، ص» و موجود في «أ، ج»، و سوف نشير إلى هاتين النسختين في الموارد التالية بعنوان: «النسختان

[الجواب: الطريقُ إلى معرفةِ خطابِ الله تعالى]

[فالعِلْمُ بأنَّ الخِطَابَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَقَفَّ عَلَى الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ.

و قد يُعَلِّمُ فِي بَعْضِ الْخِطَابِ أَنَّهُ كَلَامُهُ تَعَالَى بِوُجُوهٍ:

[١]. منها أن يَخْتَصَّ بِصِفَةٍ لَا تَكُونُ إِلَّا لِكَلَامِهِ تَعَالَى؛ مِثْلُ أَنْ يَخْتَصَّ بِفَصَاحَةٍ وَ بَلَاغَةٍ خَارِجِينَ عَنِ الْعَادَةِ، فَتَعَلَّمَ^١ أَنَّهُ مِنْ مَقْدُورِ غَيْرِ الْبَشَرِ؛ كَمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ^٢ مَنْ جَعَلَ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ مِنْ جِهَةِ الْفَصَاحَةِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ.

[٢]. و قد اعْتَمَدَ قَوْمٌ فِي إِضَافَةِ^٣ كَلَامِهِ إِلَيْهِ تَعَالَى عَلَى أَنْ يَحْدُثَ عَلَى وَجْهِ لَا يَتِمَكَّنُ الْبَشَرُ مِنْ إِحْدَاثِهِ عَلَيْهِ، كَسَمَاعِهِ مِنْ شَجَرَةٍ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا.

و هَذَا لَيْسَ بِمُعْتَمَدٍ؛ لِأَنَّ سَمَاعَ الْكَلَامِ مِنَ الشَّجَرَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْبَشَرِ، [لَكِنْ] مِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ جَنِّيٍّ أَوْ مَلَكٍ^٤ سَلَكَ^٥ أَفْنَانَ^٦ الشَّجَرَةِ وَ

«المعتمدتان». و الجدير بالذكر أنَّ هذا القسم الساقط من بعض النسخ و الموجود في نسختي «أ، ج» قد انتقل بصورة غريبة إلى نسخ المسائل الطرابلسيات الأولى!! و قد قابلناه مع إحدى هذه النسخ فلم نجد فيها اختلافاً مهماً يعتنى به، و لذلك أعرضنا عن إثبات اختلافاتها القليلة، إلا في مورد واحد. و النسخة التي قابلناها من الطرابلسيات الأولى هي نسخة المدرسة الجعفرية في قانن، و رقمها ١٤٠. و صورتها محفوظة في مركز إحياء التراث الإسلامي، رقم ١٦٩٠.

١. في «ج» و المطبوع: «فَعَلِمَ».
٢. في «ج» و المطبوع: «أَيْضاً» بدل «إِلَيْهِ».
٣. في «ج» + «في». و في المطبوع: «إِضَافَتُهُ فِي» بدل «إِضَافَةُ».
٤. في «ج» و المطبوع: «و مَلَك».
٥. في المطبوع: «سَلَكَا».

٦. «الْأَفْنَانُ» جَمْعُ «فَنَن» وَ هُوَ الْغُصْنُ، أَوْ الْغُصْنُ الْمُسْتَقِيمُ مِنَ الشَّجَرَةِ. وَ فِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرَّحْمَنُ (٥٥): ٤٨]. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٢٧ (أَفْنَن).

خِلَالِهَا وَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ؟

و هذا القَدْحُ أَيْضاً يُمكنُ أَنْ يُعْتَرَضَ بِهِ فِي الفَصَاحَةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ لَنَا الْعِلْمُ بِأَنْ فَصَاحَةَ الْجِرِّ وَالْمَلَانِكَةِ لَا تَزِيدُ عَلَى فَصَاحَةِ الْبَشَرِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَجْهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى.^١

[٣]. و الْوَجْهُ الْمُعْتَمَدُ فِي إِضَافَةِ الْخِطَابِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: أَنْ يَشْهَدَ الرَّسُولُ - الْمُؤَيَّدُ بِالْمُعْجَزِ، الْمُقْطُوعُ عَلَى صِحَّةِ نُبُوتِهِ وَ صِدْقِهِ - بِأَنْ ذَلِكَ الْكَلَامُ مِنْ كَلَامِهِ تَعَالَى، فَيَقَعُ^٢ الْعِلْمُ وَ يَزُولَ الرَّيْبُ؛ كَمَا فَعَلَ نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الْقُرْآنِ^٣.

[الطريقُ إلى معرفة خطابِ الرسول ﷺ و الإمامِ عليه السلام]

و أمَّا الطريقُ^٤ إلى معرفة خطابِ الرسولِ و الإمامِ عليهما السلام:

[١]. فَقَدْ تَكُونُ^٥ الْمُشَافَهَةُ^٦ لِمَنْ يُشَاهِدُهُمَا^٧ وَ يَعْلَمُ ضَرُورَةً إِضَافَةَ الْخِطَابِ إِلَيْهِمَا.

[٢]. وَ مَنْ نَأَى عَنْهُمَا، فَطَرِيقُهُ إِلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ الَّذِي يُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ.

١. راجع: الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، ص ١٧٠ - ١٧١.

٢. في «ج» و المطبوع: «فَيَقْطَع».

٣. في «ج»: «شَرٌّ»، هَكَذَا تُقْرَأُ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «بِسُور» بَدَلُ «فِي».

٤. لَقَدْ قَامَ الشَّيْخُ أَسَدُ اللَّهِ الْكَاطِمِي فِي كِتَابِ كَشْفِ الْقِنَاعِ عَنْ وَجْهِ حُجَّةِ الْإِجْمَاعِ بِنَقْلِ أَكْثَرِ كَلِمَاتِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى بِاخْتِصَارٍ؛ وَ لَذَلِكَ قَمْنَا بِمُقَابَلَةِ مَا نَقَلَهُ، وَ اثْبَتْنَا أَهَمَّ الْاِخْتِلَافَاتِ.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَكُون».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِالْمُشَافَهَةِ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَشْهَدُهُمَا».

[بَحْثٌ حَوْلَ الْإِجْمَاعِ]

[٣]. وهاهنا طريقٌ أخرى^١ تجري^٢ في وقوعِ العلمِ مَجْرَىِ التَّوَاتُرِ والمُشَافَهَةِ؛ وهو أن يَعْلَمَ -عندَ عدمِ تمييزِ عَيْنِ الإمامِ و انفرادِ شَخْصِهِ^٣ - إجماعُ^٤ جماعةٍ على بعضِ الأقوالِ، يَتَّقُ^٥ بأنَّ قولَه داخلٌ في جُمْلَةِ أقوالِهِمْ. فإن قيل: هذا القِسْمُ أيضاً لا يَخْرُجُ عن المُشَافَهَةِ أو التَّوَاتُرِ؛ لأنَّ إمامَ العَصْرِ إذا كَانَ موجوداً، فإمّا أن يُعَرَفَ مذهبُه وأقوالُه مُشَافَهَةً و سَمَاعاً منه^٦، أو بالتَّوَاتُرِ^٧ عنه.

قلنا: الأمرُ على ما تَضَمَّنَه السُّؤالُ؛ غَيْرَ أنَّ الرِّسُولَ أو الإمامَ^٨ إذا كَانَ مُتَمَيِّزاً مُتَعَيِّناً، عُلِمَتْ مَذهَبُه وأقوالُه بالمُشَافَهَةِ له^٩ أو^{١٠} بالتَّوَاتُرِ عنه؛ وإذا كَانَ مُسْتَتِراً غَيْرَ مُتَمَيِّزِ الْعَيْنِ - وإن كَانَ مَقْطُوعاً على وجودِه واختلاطِه بنا - عُلِمَتْ أقوالُه بإجماعِ الطائِفَةِ التي نَقَطَعَ على أَنَّ قولَه في جُمْلَةِ أقوالِهِمْ، وإن كَانَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ مِنْ أحوالِه لا يَعدو إمّا المُشَافَهَةَ أو التَّوَاتُرَ؛ وإِنَّمَا تَخْتَلِفُ^{١١} الحَالانِ بالتمييزِ والتعيينِ في حالٍ، وفَقْدِهِما في أُخْرَى.

١. في «ج» والمطبوع: «آخر».
٢. في المطبوع: «يجري».
٣. لعلّه يعني انحياز الإمام عن باقي الناس، فكأنه لغيبته متفرد ومنحاز عنهم وإن كان يعيش بينهم؛ لعدم معرفتهم بشخصه.
٤. في المطبوع وكشف القناع: «يوثق».
٥. في «ج» والمطبوع: «بالتواتر».
٦. في «ج» والمطبوع: «و الإمام».
٧. في «ج» والمطبوع: - «له».
٨. في غير «ج» والمطبوع وكشف القناع: «و».
٩. في «ج» والمطبوع: «يختلف».

[في بيان حجة الإجماع]

[أولاً: كيفية معرفة إجماع جميع الطائفة مع تبايدهم]

فإن قيل: من أين يصح العلم بقول الإمام، إذا لم يكن متعيناً متميزاً؟ وكيف يمكن أن يحتاج بإجماع الفرقة المحقة في أن قوله داخل في جملة أقوالهم؟ أو ليس هذا يقتضي أن تكونوا قد عرفتكم كلُّ مُحَقِّقٍ في سهلٍ و جبلٍ و برٍّ و بحرٍ، و حزنٍ و وعيرٍ، و لقيتموه حتى عرفتكم أقواله و مذاهبه، أو أخبرتم بالتواتر عن ذلك؟ و معلومٌ لكلِّ عاقلٍ استحالة هذا و تعدُّره.

و ليس يمكنكم أن تجعلوا إجماع مَنْ عرفتُموه من الطائفة المحقة هو الحجة؛ لأنكم لا تأمنون^١ أن يكون قول الإمام - الذي هو الحجة على^٢ الحقيقة - خارجاً عنه. قلنا: هذه شبهة معروفة مشهورة، و هي التي عوّل عليها و اعتمدها مَنْ قدَحَ في الإجماع؛ مِن جهة أنه لا يمكن معرفة حصوله و اتفاق الأقوال كلها على المذهب الواحد. و الجواب عن ذلك سهل واضح؛ و جملته: أنه لا يجب^٣ دفع حصول العلم الذي لا ريب فيه و لا شك، لفقد العلم بطريقه على سبيل التفصيل؛ فإن كثيراً من العلوم قد تحصل من غير أن تتفصل^٤ للعالم^٥ طرقها^٦.

ألا ترى أن العلم بالبلدان و الأمصار و الحوادث الكبار و الملوك العظام^٧

١. في المطبوع: «من».

٢. في «ج»: - «على». و في المطبوع: «في» بدلها.

٣. في كشف القناع: «لا يمكن».

٤. في «ج» و المطبوع و كشف القناع: «تفصل».

٥. في المطبوع: «المعالم».

٦. في «ج» و المطبوع: «طريقها».

٧. في المطبوع: «فإنه».

يَحْصُلُ^١ لِكُلِّ عَاقِلٍ مُخَالِطٍ لِلنَّاسِ^٢، حَتَّى لَا يُعَارِضَهُ شَكٌّ فِيهِ^٣؛ وَلَوْ طَالَبْتَهُ بِطَرِيقِ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذِكْرُهُ وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ؟!

وَلَوْ قِيلَ لِمَنْ عَرَفَ الْبَصْرَةَ وَالْكُوفَةَ وَهُوَ لَمْ يُشَاهِدْهُمَا، وَقَطَعَ عَلَى بَدْرِ وَحُنَيْنٍ وَالْجَمَلِ وَصِفَيْنِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: «أَشِرْ إِلَى مَنْ خَبَرَكَ بِهَذَا، وَعَيِّنْ مَنْ أَنْبَأَكَ بِهِ، وَكَيْفَ حَصَلَ لَكَ الْعِلْمُ بِهِ؟» لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ تَفْصِيلُ ذَلِكَ وَتَمْيِيزُهُ، وَلَمْ يَقْدَحْ تَعَذُّرُ التَّمْيِيزِ وَالتَّفْصِيلِ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ يَعْلَمُ^٤ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّهُ عِلْمٌ ذَلِكَ بِالْأَخْبَارِ، وَإِنْ لَمْ يَتَفَضَّلْ لَهُ كُلُّ مُخْبِرٍ عَلَى التَّعْيِينِ.

وَإِذَا كَانَتْ مَذَاهِبُ الْأُمَّةِ مُسْتَقِرَّةً - عَلَى طُولِ الْعَهْدِ، وَتَدَاوُلِ الْأَيَّامِ، وَكثرةِ الْخَوَاضِ وَالْبَلَوَى، وَتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي^٥ وَقُوَّتِهَا - فَمَا خَرَجَ عَنِ الْمَعْلُومِ مِنْهَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَباً لَهَا، وَلَا [هُوَ] قَوْلٌ^٦ مِنْ أَقْوَالِهَا.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مَذَاهِبُ فِرَقِ الْأُمَّةِ عَلَى اخْتِلَافِهَا مُسْتَقِرَّةً مُسْتَقَرَّةً - عَلَى طُولِ الْأَرْزَامِ، وَتَرَدُّدِ الْخِلَافِ، وَوُقُوعِ التَّنَازُلِ وَالتَّجَادُلِ - جَرَى الْعِلْمُ بِإِجْمَاعِ كُلِّ فِرْقَةٍ عَلَى مَذَاهِبِهَا الْمَعْرُوفَةِ الْمَأْلُوفَةِ وَتَمْيِيزِهِ مِمَّا بَيْنَهُ وَخَالَفَهُ، مَجْرَى الْعِلْمِ بِمَذَاهِبِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ وَمَا وُفِّقَهُ وَخَرَجَ عَنْهُ.

وَمَنْ هَذَا الَّذِي يَشْكُ فِي أَنَّ [الْقَوْلَ بَعْدَمَ]^٧ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَلَحْمِ الْخَنزِيرِ

١. في المطبوع وكشف القناع: + «بلا اريتاب».

٢. في المطبوع وكشف القناع: «يخالط الناس».

٣. في «ج» و المطبوع: - «فيه».

٤. في «ج» و المطبوع: - «يعلم».

٥. أي توفّر الدواعي لنقلها.

٦. في كشف القناع: «و لا قولاً».

٧. في النسخ و المطبوع: - «القول بعدم»، و ما أثبتناه استفدناه من كشف القناع.

و الربا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِ أَحَدِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَلْقَ كُلَّ مُسْلِمٍ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ وَ السَّهْلِ وَ الْوَعْرِ!^١

و أَيُّ عَاقِلٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرْتَابُ فِي أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ لَمْ يَذْهَبْ فِي الْجَدِّ وَ الْأَخِ - إِذَا انفَرَدَا فِي الْمِيرَاثِ - [إِلَى] أَنَّ الْمَالَ لِلْأَخِ دُونَ الْجَدِّ^٢ وَ أَنَّ الْإِخْوَةَ مِنَ^٣ الْأُمِّ يَرِثُونَ مَعَ الْجَدِّ؟

وَ إِذَا كَانَتْ أَقْوَالُ الْأُمَّةِ - عَلَى اتِّسَاعِهَا وَ انْتِشَارِهَا^٤ - تَنْضَبِطُ لَنَا، حَتَّى لَا نَشْكُ فِيمَا دَخَلَ فِيهَا وَ مَا خَرَجَ عَنْهَا؛ فَكَيْفَ يُسْتَبَعَدُ^٥ انْحِصَارُ أَقْوَالِ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ^٦ - الَّذِينَ نَذْكُرُ أَنَّ قَوْلَ الْحُجَّةِ فِيهِمْ، وَ مِنْ جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ - وَ هُمْ أَقْلٌ عَدَدًا وَ أَقْرَبُ انْحِصَارًا!^٧

أَوْ لَيْسَ أَقْوَالُ أَبِي حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابِهِ وَ الشَّافِعِيِّ وَ الْمُخْتَلِفِ مِنْ أَقْوَالِهِ^٨ قَدْ انْحَصَرَتْ؛ حَتَّى لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ حَنْفِيًّا أَوْ شَافِعِيًّا يَذْهَبُ إِلَى خِلَافِ مَا عُرِفَ وَ ظَهَرَ وَ سَطَرَ؛ وَ إِنْ لَمْ تُجِبْ الْبَحَارُ وَ تُحَلَّ الْأَمْصَارُ وَ تُشَافَهُ^٩ كُلُّ حَنْفِيٍّ وَ شَافِعِيٍّ؛ فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِي أَقْوَالِ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ؟!

١. «الوَعْر» ضدَّ «السَّهْلِ»، وَ هُوَ الصَّعْبُ. وَ وَعَرَ الطَّرِيقُ: خَشَنَ وَ لَمْ يَسْهَلِ السَّيْرُ فِيهِ. رَاجِع: الصَّحاح، ج ٢، ص ٨٤٦؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٨٥ (وَعْر).

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ كَشَفَ الْقَنَاعَ: «لَا لِلْجَدِّ» بَدَلَ «دُونَ الْجَدِّ».

٣. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ وَ كَشَفَ الْقَنَاعَ. وَ فِي النُّسخِ: «مَعَ» بَدَلَ «مِنْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ فِي الْفَتَاوَى» وَ فِي كَشَفِ الْقَنَاعَ: «عَلَى اتِّسَاعِهَا فِي الْفَتَاوَى، وَ الْفَتَاوَى».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُسْتَبَعَدُ».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «- الْإِمَامِيَّة».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَقْوَالِهِمْ».

٨. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «وَ يُشَافَهُ».

وإن أظهرَ مظهرَ الشكِّ في جميعِ ما ذكرنا منه القليلُ، وهو الكثيرُ العزيرُ^١، و قال: «إني لا أقطعُ على شيءٍ مما ذكرتم أنه مقطوعٌ عليه؛ لِفَقْدِ طريقِ العلمِ، الذي هو المشاهدةُ أو التواترُ» لِحَقِّ بالسُّمَنِيَّةِ^٢ جاحِدي الأخبارِ، و قَرَبِ مِنَ السُّوفِسْطائِيَّةِ مُنْكَرِي المُشَاهَدَاتِ.

و لا فَرْقَ البَتَّةَ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ بَيْنَ^٣ تَجْوِيزِ مَذْهَبٍ لِلأُمَّةِ لَمْ نَعْرِفْهُ و لَمْ نَأْلَفْهُ و لَمْ يُنْقَلِ إلينا، مع كثرةِ البحثِ و استمرارِ الخوضِ، و بَيْنَ تَجْوِيزِ^٤ بَلَدٍ عَظِيمٍ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنَّا^٥ لَمْ يُنْقَلِ خَبْرُهُ إلينا، و حادثةٍ عَظِيمَةٍ لَمْ نُحِطْ بِهَا عِلْمًا. و قِيلَ لِمَنْ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ: إِنْ كُنْتَ تَدْفَعُ الْعِلْمَ عَنْ نَفْسِكَ و السَّكُونَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَأَنْتَ مُكَابِرٌ؛ كَالسُّمَنِيَّةِ و السُّوفِسْطائِيَّةِ.

و إِنْ كُنْتَ تَقُولُ: «طَرِيقُ الْعِلْمِ مَفْقُودٌ؛ لِأَنَّهُ الْمُشَاهَدَةُ و التَّوَاتُرُ، و قد ارتَفَعَا». قُلْنَا لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ التَّفْصِيلَ قَدْ يَتَعَذَّرُ مَعَ حُصُولِ الْعِلْمِ، و التَّوَاتُرُ و الْمُشَاهَدَةُ فِي الْجُمْلَةِ طَرِيقٌ إِلَى كُلِّ^٧ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ غَيْرَ أَنَّهُ رُبَّمَا تَجَلَّى و تَعَيَّنَ^٨، و رُبَّمَا التَّبَسُّ و اشْتَبَهَ.

١. في «ج» و المطبوع: «العزير». و «الغزير»: الكثير من كل شيء. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٩ (غزر).

٢. «السُّمَنِيَّة»: طائفة من الدهريين القائلين بأنَّ طريق حصول العلم الحسَّ فقط؛ و هم يعبدون الأصنام، و يقولون بالتناسخ، و يُنكرون حصول العلم بالأخبار. و قيل: نسبة إلى سومنات، بلدة من الهند، على غير قياس. راجع: المصباح المنير، ص ٢٩٠؛ القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٣٨ (سمن).

٣. في «ج» و المطبوع: «من». ٤. في المطبوع: - «تجوز».

٥. في «ج» و المطبوع: «مما». ٦. في «ج»: «مغفور». و في المطبوع: «متعذر».

٧. في «ج» و المطبوع: - «كل».

٨. في «ج» و المطبوع: «و يعتق».

وَلَنْ يَلْتَبَسَ الطَّرِيقُ وَتَتَعَذَّرَ تَفْصِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ قُوَّةِ الْعِلْمِ وَامْتِنَاعِ دَفْعِهِ. أَلَا تَرَى
أَنَّ الْعَالِمَ بِالْبُلْدَانِ وَالْحَوَادِثِ الْكِبَارِ عَلَى الْوَجْهِ الْقَوِيِّ الْجَلِيِّ، لَوْ قِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ
عِلِمَتٌ؟ وَمَنْ خَبَرَكَ وَنَقَلَ إِلَيْكَ؟ لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الطَّرِيقِ^١. وَلَيْسَ هَكَذَا
مَنْ عِلِمَ شَيْئًا بِنَقْلِ خَاصٍّ مُتَعَيِّنٍ؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مَتَى سُئِلَ عَنْ طَرِيقِ عِلْمِهِ أَنْ يُشِيرَ
إِلَيْهِ.

فَقَدْ صَارَ تَعَذُّرُ التَّفْصِيلِ لِلطَّرِيقِ عِلْمًا عَلَى قُوَّةِ الْعِلْمِ وَشِدَّةِ الْيَقِينِ، فَلِهَذَا
اسْتُغْنِيَ عَنْ تَفْصِيلِ طَرِيقِهِ.

وَأَمَّا يُحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ الطَّرِيقِ فِيمَا لَمْ يُسْتَوْ [فَ] الْعِلْمُ بِالطَّرِيقِ الْمَعْلُومِ^٢؛ فَأَمَّا
مَا يَسْتَوْفِيهِ قُوَّةُ الْمَعْلُومِ - بوضوحه و تجلّيه و ارتفاع الريب و الشك فيه - فأيُّ
حاجة إلى العلم بتعيين طريقه؟

وَبَعْدُ، فَالْإِجْمَاعُ الْمَوْثُوقُ بِهِ فِي الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّقةِ هُوَ إِجْمَاعُ الْخَاصَّةِ دُونَ الْعَامَّةِ، وَ
الْعِلْمَاءُ دُونَ الْجُهَالِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَصَرَ أَقْرَبُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عِلْمَاءَ أَهْلِ
كُلِّ نِحْلَةٍ وَمِلَّةٍ فِي الْعُلُومِ وَالْآدَابِ مَعْرُوفُونَ مَحْصُورُونَ مُتَمَيِّزُونَ؟

وَإِذَا كَانَتْ أَقْوَالُ الْعِلْمَاءِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ مُضْبُوطَةً، وَالْإِمَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا سَيِّدَ
الْعِلْمَاءِ وَأَوْحَدَهُمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ دَخُولِهِ فِي جُمْلَتِهِمْ، وَالْقَطْعُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ كَقَوْلِهِمْ.
وَهَلِ الطَّاعِنُ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا بِأَنَّا لَمْ نَلَقَ كُلَّ إِمَامِيٍّ وَلَا عَرَفْنَاهُ، إِلَّا
كَالطَّاعِنِ فِي إِجْمَاعِ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ عَلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي لُغَاتِهِمْ وَ
طُرُقِهِمْ، بِأَنَّا لَمْ نَلَقَ كُلَّ نَحْوِيٍّ وَلُغَوِيٍّ فِي الْأَقْطَارِ وَالْأَمْصَارِ، وَيَلْزَمُنَا الشُّكُّ فِي

١. في «ج»: «طريق». وفي المطبوع: «طريقه».

٢. كذا، ولعل الأنسب: «العلم بالمعلوم».

قول زائد على ما عرّفناه من أقوالهم المسطورة المشهورة؟^١

[ثانياً: كيفية العلم بدخول الإمام عليه السلام في الإجماع]

فإن قيل: لم يبقَ إلا أن تدلوا على أن قول الإمام - مع عدم تمييزه و تعيينه - في جملة أقوال الشيعة الإمامية خاصة دون سائر الفرق؛ حتى تقع الثقة بما يجمعون عليه و يذهبون إليه؛ ولا ينفع أن يكون قوله موجوداً في جملة أقوال الأمة، من غير أن تتعين لنا الفرقة التي قوله فيها ولا يخرج عنها.

قلنا: إذا دلّ الدليل القاهر على أن الحق في قول هذه الفرقة دون غيرها، فلا بد من أن يكون الإمام الذي نتق بأنه لا يفارق الحق ولا يعتدّ^٢ سواه، مذهبه مذهب هذه الفرقة؛ إذ لا حق سواه.

و كما نعلم - مع غيبته عليه السلام و تعذر تمييزه^٣ - أن مذهبه مذهب أهل العدل^٤ و التوحيد، ثم مذهب أهل الإسلام من جملتهم^٥؛ من حيث علمنا أن هذه المذاهب هي التي دلّ الدليل على صوابها و فساد ما عداها. فذلك القول في [أن مذهب الإمام [مذهب الإمامية].

و إذا فرضنا أن الإمام إمامي المذهب، علمنا - بالطريق الذي تقدّم - في مذهب مخصوص أن كل إمامي عليه، و زال الريب في ذلك.

فقد بان أن إجماع الإمامية على قول أو مذهب لا يكون إلا حقاً؛ لأنهم لا

١. أي يلزمنا أن نحتمل وجود قول زائد على ما عرفناه من أقوالهم.

٢. في المطبوع: «ولا يعتمد».

٣. في المطبوع: «تمييزه».

٤. في «ج» و المطبوع: «العلم».

٥. أي ثم إن مذهبه مذهب المسلمين الذين هم من أهل العدل و التوحيد، لكل المسلمين.

يُجْمَعُونَ إِلَّا وَ قَوْلُ الْإِمَامِ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ، كَمَا أَنَّهُمْ لَا يُجْمَعُونَ إِلَّا وَ قَوْلُ كُلِّ عَالِمٍ مِنْهُمْ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ.

فَإِنْ عَادَ السَّائِلُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: فَلَعَلَّ قَوْلَ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ إِنْ كَانَ مُوَافِقاً لِلْإِمَامِيَّةِ فِي مَذَاهِبِهَا - [دَاخِلٌ] فِيهَا^١ لَمْ تَعْرِفُوهُ^٢ وَلَمْ تَسْمَعُوا بِهِ^٣؛ لِأَنَّكُمْ مَا لَقَيْْتُمُوهُ وَلَا تَوَاتَرَ عَنْهُ الْخَبَرُ عَلَى التَّمْيِيزِ وَ التَّعْيِينِ.

فَهَذَا رَجُوعٌ إِلَى الطَّعْنِ فِي كُلِّ إِجْمَاعٍ، وَ تَشْكِيكَ فِي الثَّقَةِ بِإِجْمَاعِ كُلِّ فِرْقَةٍ عَلَى مَذْهَبٍ مَخْصُوصٍ؛ وَ لَيْسَ بَطْعَنٌ يَخْتَصُّ مَا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ.

وَ الْجَوَابُ عَنْهُ قَدْ تَقَدَّمَ مُسْتَقْصًى، وَ أَوْضَحْنَا أَنَّ التَّشْكِيكَ فِي ذَلِكَ دَفْعٌ لِلضَّرُورِيَّاتِ وَ لِحُقُوقِ بَاهِلِ الْجَهَالَاتِ.

[عَوْدَةٌ إِلَى مَنَاقِشَةِ فُقَرَاتِ السُّؤَالِ]

وَ إِذْ قَدْ قَدَّمْنَا مَا أَرَدْنَا^٤ تَقْدِيمَهُ مِمَّا هُوَ جَوَابٌ عِنْدَ التَّأَمُّلِ عَنْ جَمِيعِ مَا تَضَمَّنَهُ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ، فَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجِبُ^٥ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا، وَ التَّنْبِيهُ عَلَى الصَّوَابِ فِيهَا مِنْ جُمْلَةِ الْفَصْلِ:

[١]. أَمَّا مَا مَضَى فِي الْفَصْلِ مِنْ أَنَّكُمْ إِذَا طَعَنْتُمْ^٦ عَلَى طُرُقٍ مُخَالِفِيكُمْ الَّتِي يَتَوَصَّلُونَ بِهَا إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، لِأَبَدٍ مِنْ ذِكْرِ طَرِيقٍ لَا يَلْحَقُهُ تِلْكَ الطَّعُونُ، تَوْضِيحُونَ أَنَّهُ مَوْصِلٌ إِلَى الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ وَ كَشَفِ الْقَنَاعِ: - «فِيهَا».

٢. فِي النَّسَخَتَيْنِ الْمَعْتَمَدَتَيْنِ: «لَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: وَفْقاً لـ «ش» وَ الْمَطْبُوعِ وَ كَشَفِ الْقَنَاعِ.

٣. فِي «أ»: «و لَمْ يَسْمَعُوا بِهِ». وَ فِي «ج»: «و لَا يَسْمَعُوا بِهِ». وَ فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعِ وَ كَشَفِ الْقَنَاعِ:

«و لَمْ تَسْمَعُوهُ».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «مَا أَرَدْنَا».

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «أُطْلِعْتُمْ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَجِبَ».

فَلَعَمْرِي إِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ ذَلِكَ؛ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا قَدَّمْنَاهُ كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ،
و شَرَحْنَاهُ وَ أَوْضَحْنَاهُ.

[عموم طريق الإجماع، و عدم اختصاصه بترجيح أحد الخبرين]

و لَيْسَ رَجوعُنَا إِلَى عَمَلِ الطَّائِفَةِ وَ إجماعِهَا فِي تَرْجِيحِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ
الْمُرَوَّيَيْنِ^١ عَلَى صَاحِبِهِ أَمْرًا يَخْتَصُّ هَذَا الْمَوْضِعَ حَتَّى يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ الرَّجوعَ إِلَى
إجماعِ الطَّائِفَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّرجيحِ؛ بَلْ نَرْجِعُ إِلَى إجماعِهِمْ فِي
كُلِّ حُكْمٍ لَمْ نَسْتَفِدْهُ بظَاهِرِ الْكِتَابِ، وَ لَا بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ الْمَوْجِبِ لِلْعِلْمِ عَنِ
الرَّسُولِ أَوْ الْإِمَامِ عَلَيْهِمَا^٢ السَّلَامُ؛ سِوَاءَ وَرَدَ بِذَلِكَ خَبَرٌ مُعَيَّنٌ، أَوْ لَمْ يَرِدْ؛ وَ سِوَاءَ
تَقَابَلَتْ فِيهِ الرِّوَايَاتُ، أَوْ لَمْ تَتَقَابَلْ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْمُتَجَرَّدِ^٣ لَيْسَ بِحُجَّةٍ
عِنْدَهُمْ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ انْفَرَدَ مِنْ مُعَارِضٍ، أَوْ قَابَلَتْهُ غَيْرُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعَارُضِ.
[٢]. فَأَمَّا مَا مَضَى فِي الْفَصْلِ مِنْ ذِكْرِ طَوَفٍ^٤ الْمَشَارِقِ وَ الْمَغَارِبِ وَ السُّهُولِ وَ
الْوُعُورِ، وَ أَنَّ ذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ لَمْ يَقَعْ الثِّقَةُ بِعُمُومِ الْمَذْهَبِ لِكُلِّ^٥ وَاحِدٍ مِنَ الْفِرْقَةِ.
فَقَدْ مَضَى الْجَوَابُ عَنْهُ مُسْتَوْفَى مُسْتَقْصَى؛ وَ بَيَّنَّا أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ حَاصِلٌ ثَابِتٌ
بِالْمُشَافَهَةِ وَ التَّوَاتُرِ، وَ إِنْ لَمْ^٦ نَجِبِ الْبِلَادَ وَ نَعْرِفُ^٧ كُلَّ سَاكِنٍ لَهَا^٩.

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «الرَّوَايَيْنِ». ٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ وَ كَشَفَ الْقِنَاعَ: «الْمَجْرَدَ». ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «طَرَفَ».

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِكُلِّ».

٦. فِي «ج»: «- لَمْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَضَعَتْ «لَمْ» بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٧. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَجِبَ».

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ تَعْرِفَ».

٩. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «نَسَالَهَا» بَدَلَ «سَاكِنٍ لَهَا».

[٣]. فأما التقسيم الذي ذُكر أنه لا يخلو القائل بـ «أن الفرقة أجمعت» من أن يُريدَ كُلُّ مُتَدِينٍ بالإمامة و مُعْتَقِدٍ لها، أو يُريدَ البعض. و تعاطي إفساد القسم الأول بما تَقَدَّمَ ذِكرُه. و الكلام على الثاني بالمطالبة بالدليل المُمَيِّز لذلك البعض من غيرهم، و الحُجَّةُ الموجبة لكون الحق فيه، ثُمَّ بإقامة الدلالة على أن قول الإمام المعصوم - الذي هو الحُجَّةُ على الحقيقة عليه السلام - في جُمْلَةِ أقوال ذلك البعض دون ما عداهم من أهل المذاهب.

فالكلام عليه أيضاً مُستَفَادٌ مِمَّا^١ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ وإيرادنا له، غير أننا نقول: لَيْسَ المُشَارُ بالإجماع - الذي نَقَطَعَ على أن الحُجَّةَ فيه - إلى إجماع العامة و الخاصة و العلماء و الجهال، وإنما المُشَارُ بذلك إلى إجماع العلماء الذين لهم في الأحكام الشرعية أقوالٌ مضبوطةٌ معروفةٌ، فأما من لا قول له فيما ذُكرناه - و لعلَّه لا يَخْطُرُ بباله - أيُّ إجماع له يُعْتَبَرُ؟

[٤]. فأما الدليل على أن قول الإمام في هذا البعض الذي عَيَّنَاهُ دون غيره؛ فواضح؛ لأنه إذا كان الإمام عليه السلام أخذ العلماء بل سيدهم، فَقَوْلُهُ في جُمْلَةِ أقوال العلماء.

و إذا عَلِمْنَا في قولٍ من الأقوال أنه مذهبٌ لكُلِّ عَالِمٍ من الإمامية، فلا بُدَّ من أن يَكُونَ الإمام عليه السلام داخلًا في هذه الجُمْلَةِ، كما لا بُدَّ من أن يَكُونَ كُلُّ عَالِمٍ إماميٍّ - وإن لم يَكُنْ إماماً - يَدْخُلُ^٢ في الجُمْلَةِ...^٣.

[٥]. [فأما قوله:] «... قريبة للخبر، لا يخلو من أن يُعْتَبَرَ فيه العلمُ بعملٍ

١. في النسختين المعتمدتين والمطبوع: «بما». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لـ «ع».

٢. في كشف القناع: «داخل».

٣. هنا بياض في جميع النسخ الموجودة عندنا، و العبارة ناقصة كما هو ظاهر.

المعصوم في جملة عملهم» إلى آخر الفصل؛ فالكلام عليه: أن عمل المعصوم هو الحجة، دون عمل غيره ممن انضم إليه. ولا حجة في عمل الجماعة التي لا يعلم دخول المعصوم فيها، ولا هو [حجة] أيضاً إذا خرج المعصوم منه^١ إجماع جميع أهل الحق. ولو انفرد لنا عمل المعصوم و تميز، كما احتجنا إلى سواه، وإنما راعينا عند فقد التمييز دخوله في جملة غيره؛ لنتق بأن قوله في جملة تلك الأقوال.

و لا معنى لقول من يقول: «إذا كان عمله^٢ مستقلاً بنفسه في كونه حجة و دلالة، فلا اعتبار بغيره»؛ لأننا ما اعتبرنا غيره إلا على وجه مخصوص، و هو حال الالتباس، و ما كان اعتبارنا لغيره إلا توصلاً إليه، و لنتق لأجله^٣ بما نعلمه.

[٦.] فأما مطابقة فائدة الخبر^٤ بعمل^٥ المعصوم، فلا شبهة في أنها لا تدل على صدق الراوي فيما رواه، و من هذا الذي جعل - فيما رواه - المطابقة دليلاً على صدق الراوي؟

و الذي يجب تحصيله في هذا: أن الفرقة المصحقة إذا عملت^٦ بحكم من الأحكام أو ذهبت إلى مذهب من المذاهب، و وجدنا روايته مطابقة لهذا العمل، لا نحكم بصحتها و نقطع^٧ على صدق روايتها؛ لكننا نقطع على وجوب العمل بذلك

١. كذا، و لعل الصواب: «من».

٢. في «ج» و المطبوع: «علمه».

٣. في «ج» و المطبوع: - «لأجله».

٤. كذا، و لعل الصواب: «فأما فائدة مطابقة الخبر».

٥. كذا في النسخ و المطبوع. و الأصح الأوضح أن يقال: «لعمل».

٦. في «ج» و المطبوع: «علمت».

٧. أي و لا نقطع.

الحُكْمِ الْمُطَابِقِ لِلرَّوَايَةِ؛ لَا لِأَجْلِ الرَّوَايَةِ، لَكِنْ بِعَمَلٍ^١ الْمَعْصُومِ الَّذِي قَطَعْنَا عَلَى دَخُولِهِ فِي جُمْلَةِ عَمَلِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ الْحُكْمِ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُجْمِعَ الْفِرْقَةَ الْمُحَقَّةَ عَلَى صَحَّةِ خَيْرِ مَخْصُوصٍ^٢ وَ صَدَقِ رَاوِيَهُ، فَيُحْكَمَ حِينَئِذٍ بِذَلِكَ، مُضَافاً إِلَى الْعَمَلِ.

فَإِنْ قِيلَ: وَ كَيْفَ تُجْمِعُ الْفِرْقَةَ الْمُحَقَّةَ عَلَى صَدَقِ بَعْضِ أَخْبَارِ الْآحَادِ؟ وَ أَيْ طَرِيقِ لَهَا إِلَى ذَلِكَ؟

قُلْنَا: يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ عَرَفْتَ ذَلِكَ بِأَمَارَةٍ أَوْ عَلَامَةٍ [دَلَّتْ]^٣ عَلَى [الصَّدَقِ]^٤ مِنْ طَرِيقِ الْجُمْلَةِ. وَ يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا فِي رَاوٍ بَعَيْنِهِ صِدْقَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّمْيِيزِ وَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُجْمِعِينَ مِنَ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ قَدْ كَانَ لَهُمْ سَلَفٌ قَبْلَ سَلَفٍ يَلْقَوْنَ الْأَثَمَةَ الَّذِينَ كَانُوا فِي أَعْصَارِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ هُمْ ظَاهِرُونَ بَارِزُونَ؛ تُسَمَّعُ أَقْوَالُهُمْ، وَ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ فِي الْمُسْكَلَاتِ.

وَ فِي الْجُمْلَةِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ - لِأَنَّ الْمَعْصُومَ فِيهِ - حُجَّةٌ، فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى شَيْءٍ قَطَعْنَا عَلَى صَحَّتِهِ، وَ لَيْسَ عَلَيْنَا أَنْ نَعْلَمَ دَلِيلَهُمُ الَّذِي أَجْمَعُوا لِأَجْلِهِ، مَا هُوَ بَعَيْنُهُ؟ فَإِنْ ذَلِكَ عَنَّا مَوْضُوعٌ؛ لِأَنَّ حُجَّتَنَا الَّتِي عَلَيْهَا نَعْتَمِدُ^٥ هِيَ إِجْمَاعُهُمْ، لَا مَا لِأَجْلِهِ كَانَ إِجْمَاعُهُمْ.

١. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «لِلْعَمَلِ».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مَخْصُوص».

٣. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «دَلَّتْ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِنْ كَشْفِ الْقَنَاعِ. نَعَمْ لَقَدْ اسْتَظْهَرَ مَا أَثْبَتْنَاهُ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ.

٤. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْصَادِقُ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِنْ كَشْفِ الْقَنَاعِ. نَعَمْ لَقَدْ اسْتَظْهَرَ مَا أَثْبَتْنَاهُ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ.

٥. فِي «ج»: «نَعْتَمِدُ».

و مُخَالَفُونَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ بِمِثْلِ هَذَا الْجَوَابِ يُجِيبُونَ إِذَا سُئِلُوا عَنْ عِلَلِ
الْإِجْمَاعِ وَ طُرُقِهِ وَأَوَّلَوِيَّتِهِ^١.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ فِي خَبَرَيْنِ وَارِدَيْنِ مِنْ طُرُقِ الْآحَادِ تَعَارَضَا وَ تَنَافَيَا، وَلَمْ
تَعْمَلِ الْفِرْقَةُ الْمُحَقِّقَةُ بِمَا يُطَابِقُ فَائِدَةَ أَحَدِهِمَا، وَ لَا أَجْمَعُوا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى
صَحَّةٍ وَ لَا فُسَادٍ؟

قُلْنَا: لَا نَعْمَلُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ، بَلْ يَكُونَانِ عِنْدَنَا مُطَرَّحَيْنِ^٢ وَ بِمَنْزِلَةِ
«مَا لَمْ يَرَدْ»، وَ نَكُونُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي تِلْكَ الْأَحْكَامِ الَّتِي
تَضَمَّنَتْهَا^٣ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ؛ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ فِي ذَلِكَ،
اسْتَمَرَرْنَا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ^٤.

١. فِي «أ»: «وَأَوَّلِيَّتِهِ». وَ الْأَصَحُّ: «وَأَدْلَتُهُ» عَلَى الظَّاهِرِ.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَطْرُوحَيْنِ».

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَضَمَّنَتْهَا».

٤. رَاجِعْ رِسَالَةَ: «طَرِيقُ الِاسْتِدْلَالِ عَلَى فُرُوعِ الْإِمَامِيَّةِ»، وَ هِيَ مِنَ الرِّسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ لِلشَّرِيفِ
الْمُرْتَضَى.

الفصل الثاني^١

[مناقشة دعوى إجماع الطائفة بل الأمة على حُجَّةِ خبر الواحد]

ابتدأوه: إن قيل: «العمل بخبر الأحاد»^٢ حُكْمٌ^٣ مُفْرَدٌ عن «العمل بخبر مُعَيَّن»، و هو «الأصل» الذي يترتب عليه العمل بخبر مُعَيَّن.

فإذا^٤ قلنا: «إن الطائفة عاملة بأحد الخبرين»، فقد أقرنا بعملها بأخبار الأحاد؛ لأنه من جُمْلَتِها،^٥ فما الذي يَعْتَرِضُ ذلك إن كَانَ فاسداً؟

فإن قلنا: «إنهم لم يَعمَلُوا المُجَرَّدَ الرواية، بل لقرينة»، كَأَن لَّه أن يَقُولَ: وما تِلْكَ القَرِينَةُ؟ و يُطَالِبُ بالخبرِ عنها لِمَن عَمِلَ بالخبرِ لأجلِها!!

[الجواب]

و الكلام على هذا القدر من هذا الفصل يُستَفَادُ مِن كَلَامِنَا الذي قَدَّمْنَاهُ؛ لأنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ العملَ بخبر الواحد الذي لَمْ يَقُمْ دَلَالَةٌ على صدِّقه ولا على وجوبِ العملِ به، غيرُ صحيحٍ.

فالطائفة التي قد ثَبَّتْ أَنَّ إجماعها حُجَّةٌ، لا يَجُوزُ أَنْ تُجْمَعَ لأجلِ خبرٍ لَمْ تَقُمْ

١. في غير «ج» والمطبوع: «فصل ثانٍ».

٢. في المطبوع: «الواحد».

٣. في «ج» والمطبوع: - «حكم».

٤. أي أَنَّ العملَ بأحد الخبرين - و هو خبر مُعَيَّن - هو أحدُ مصاديق الأصل الدالِّ على جواز

العمل بأخبار الأحاد، فإذا جَوَّزْنَا العملَ بأحد الخبرين فهذا يعني جواز العمل بمطلق أخبار الأحاد.

٥. في المطبوع: - «هذا».

الحُجَّةُ به؛ ولا يُسْتَدُّ إجماعُها على ذلك الحُكْمِ، إلَّا إلى ما هو دليلٌ في نفسه و حُجَّةٌ. وإذا كُنَّا لا نُجِيزُ ما ذَكَرَهُ عَنَّا^١، وإِنَّمَا تُرْتَّبُهُ عَلَى الوجهِ الذي أَوْضَحْنَاهُ، فَقَدْ سَقَطَ التَّعْوِيلُ عَلَى ما تَضَمَّنَهُ هذا الكلامُ.

[بَقِيَّةُ السُّؤَالِ]

ثُمَّ قَالَ^٢: أَيْضاً^٣ المَعْلُومُ مِنْ حَالِ الطَّائِفَةِ وَفَقَهَايْهَا - الَّذِينَ سَيِّدُنَا (أَدَامَ اللَّهُ عُلُوَّهُ) مِنْهُمْ بَلْ أَجْلُهُمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ عَدَا الْعُلَمَاءَ وَالْفُقَهَاءَ تَبِعَ لَهُمْ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ، وَمُتَعَلِّمٌ مِنْهُمْ - [أَنْهُمْ] يَعْمَلُونَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَيَحْتَجُّونَ بِهَا، وَيُعَوِّلُونَ فِي أَكْثَرِ الْعِبَادَاتِ وَالْأَحْكَامِ عَلَيْهَا؛ يَشْهَدُ بِذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ كَتِبُهُمُ الْمَصْنُفَةُ فِي الْفَقْهِ الْمَتَدَاوِلَةُ فِي أَيْدِي النَّاسِ، الَّتِي لَا يَوْجَدُ فِي أَكْثَرِ رَوَايَاتِهَا - وَمَا يَشْتَمِلُ^٤ عَلَيْهِ - زِيَادَةٌ عَلَى رَوَايَاتِ الْآحَادِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْإِشَارَةُ^٥ إِلَى كِتَابٍ مِنْ كِتَابِهِمْ، مَقْصُورٍ عَلَى ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ وَالْمَتَوَاتِرِ مِنَ الْأَخْبَارِ.

و هَذِهِ الْمِحْنَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَنْ ادَّعَى خِلَافَ مَا ذَكَرْنَا.

وَإِذَا كَانَ لَا وَجْهَ لِذِكْرِ الرِّوَايَاتِ فِي أَبْوَابِ الْفَقْهِ إِلَّا الدَّلَالَةُ عَلَى صِحِّهِ مَا احْتَوَتْ^٦ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْإِحْتِجَاجِ بِهَا، وَعَمَّ ذَلِكَ جَمِيعَ الطَّائِفَةِ وَكَانَ مَعْلُومًا

١. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: - «عَنَّا».

٢. فِي النُّسخَتَيْنِ الْمُعْتَمَدَتَيْنِ وَالمَطْبُوعُ: + «فَإِنْ قِيلَ». وَحَذَفُهَا ضَرْوَرِيٌّ؛ وَفَقًّا لِنسخة «ع».

٣. فِي المَطْبُوعِ: - «أَيْضاً».

٤. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ. وَالصَّحِيحُ: «تَشْتَمِلُ»، أَيْ مَا تَحْتَوِي عَلَيْهِ الْكِتَابُ الْمَصْنُفَةُ فِي الْفَقْهِ.

٥. فِي «ج» وَالمَطْبُوعِ: «الْإِشَارَاتُ».

٦. فِي «ج» وَالمَطْبُوعِ: «اجْتَرِيتُ».

مِنْ شَأْنِهَا^١، تَبَيَّنَا^٢ أَحَدَ الْحُكَمَيْنِ؛ وَهُوَ الْعِلْمُ بِعَمَلِهَا بِخَبَرِ الْآحَادِ، وَتَعَذَّرَ عَلَى مَنْ ادَّعَى «الْعَمَلَ بِخَبَرٍ مُعَيَّنٍ» مِثْلَ ذَلِكَ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ بِمَا تَقَدَّمَ عَمَلُ الطَّائِفَةِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَهِيَ أَحَدُ طَائِفَتَيْ الْأُمَّةِ وَشَطْرُهَا، وَكَانَ مَنْ بَقِيَ بَعْدَهَا وَهُمْ الْعَامَّةُ، الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْآحَادِ مَعْلُومٌ^٣ مِنْ مَذْهَبِهَا، وَمَشْهُورٌ مِنْ قَوْلِهَا [، تَبَيَّنَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْآحَادِ].

وَمَا يُرَوَّى مِنْ مَذْهَبِ النِّظَامِ^٤ وَغَيْرِهِ دَاخِلٌ فِي جُمْلَتِهَا وَيَزِيدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُضَيَّفُ إِلَى وَجوبِ الْعَمَلِ بِهَا حَصُولَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ عَنْهَا!!

وَجَعَفَرُ بْنُ مُبَشَّرٍ^٥ كَتَابَهُ فِي الْفَقْهِ مَوْجُودٌ مُتَدَاوِلٌ يُصْرِّحُ^٦ فِيهِ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِ الْآحَادِ، وَيُعَوِّلُ عَلَيْهَا فِيهِ بِحَسَبِ مَا فَعَلَهُ سَائِرُ الْفُقَهَاءِ. وَلَوْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ^٧ عَنْ

١. أَيِ وَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا مِنْ شَأْنِهَا.

٢. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «بَيَّنَّا». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ وَفَقًّا لِلْسِّيَاقِ وَلِنَسَخَتِي «ع» وَ«ف».

٣. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «وَمَعْلُومٌ».

٤. أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ سَيَّارِ النِّظَامِ الْبَصْرِيِّ، ابْنُ أُخْتِ أَبِي هُذَيْلِ الْعَلَّافِ، مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَرُؤُوسِ الْمُعْتَزَلَةِ، سُمِّيَ بِالنِّظَامِ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْظِمُ الْخَزَزَ فِي سَوْقِ الْبَصْرَةِ وَيَبِيعُهَا. وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: إِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِحُسْنِ كَلَامِهِ نَثْرًا وَنِظْمًا. وَتَلَمَّذَ لَهُ الْجَا حَظُّ زُرْقَانَ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ حَكَى زُرْقَانُ عَنْهُ أَقْوَالَ وَبَسْمَى مِنْ تَبِعِهِ بِالنِّظَامِيَّةِ. تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ الْمُعْتَصِمِ سَنَةَ بَضْعَ عَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ. وَقِيلَ: ٢٣١ هـ. رَاجِعُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرْقِ، ص ٥٠ و ٥١؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ١، ص ٦٧، الرِّقْمُ ١٧٣؛ الْمُلَلُّ وَالنَّحْلُ، ج ١، ص ٥٦؛ الْمَقَالَاتُ وَالفِرْقُ، ص ١٤٣؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٦، ص ٩٧، الرِّقْمُ ٣١٣١.

٥. جَعْفَرُ بْنُ مُبَشَّرِ بْنِ أَحْمَدَ التَّقْفِيِّ، مِنْ كِبَارِ الْمُعْتَزَلَةِ، لَهُ آرَاءُ ائْتَرَدَ بِهَا. وَوُلِدَ بِبَغْدَادَ وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٢٣٤ هـ. لَهُ مُصَنَّفَاتٌ فِي الْكَلَامِ، مِنْهَا: تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالحِجَّةُ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالإِجْمَاعُ مَا هُوَ، وَنَحْوُهَا. رَاجِعُ: سِيرِ أَعْلَامِ النِّبَلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٤٩، الرِّقْمُ ١٨٠؛ مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ، ج ١، ص ٤١٤، الرِّقْمُ ١٥١٧؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ١٢٦.

٦. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «وَيُصْرِّحُ».

٧. أَيِ وَلَوْ صَحَّ مَا تُقَالُ مِنْ إِنْكَارِ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ.

الجعفرين^١ و الإسكافي^٢، لَكَانَ الإِجْمَاعُ^٣ قَدْ سَبَقَهُمْ، وَ حَكَمَ بِفَسَادِ قَوْلِهِمْ.
 عَلَى أَنَّ الْمَعْوَلَ عَلَيْهِ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِالْإِجْمَاعِ - إِذَا لَمْ يَتَّعَيْنْ لَنَا قَوْلَ الْمَعْصُومِ -
 الرَّجُوعُ إِلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ لِأَنَّهُ فِي^٤ جُمْلَتِهَا، أَوْ إِلَى الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ بِمِثْلِ^٥ ذَلِكَ.
 فَأَمَّا مَنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ الْمَعْصُومِ، وَ مَنْ قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَا وَجْهَ
 لِلرَّجُوعِ إِلَى قَوْلِهِ. وَ مَنْ حُكِيَ عَنْهُ الْاِمْتِنَاعُ مِنَ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، هَذِهِ سَبِيلُهُمْ؛
 فِي أَنَا عَالِمُونَ بِأَنَّ الْمَعْصُومَ لَيْسَ فِيهِمْ؛ لَتَعَيَّنَ مَعْرِفَتُنَا بِهِمْ^٦ وَ بِأَنْسَابِهِمْ^٧، فَلَا مَعْنَى
 لَذِكْرِهِمْ وَ لَذِكْرٍ مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمْ فِي الْاِعْتِرَاضِ عَلَى الْمَعْلُومِ مِنْ اتِّفَاقِ طَوَائِفِ
 الْأُمَّةِ أَوْ الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ.

فَالْعَمَلُ إِذَنْ بِرَوَايَاتِ الْأَحَادِ - عَلَى هَذَا الْقَوْلِ - ثَابِتٌ عَلَى لِسَانِ الْأُمَّةِ، فَمَا الَّذِي
 يَعتَرِضُهُ^٨ إِنْ كَانَ فَاسِداً؟

١. أي: جعفر بن مبشر الثقفي و جعفر بن حرب. و الأخير هو أبو الفضل جعفر بن حرب الهمداني المعتزلي العابد، من أئمة معتزلة بغداد، و له مصنوعات في الكلام. توفي سنة ٢٣٦ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤٩، الرقم ١٨١؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٠٥، الرقم ١٤٩٧.
٢. هو محمد بن عبد الله، أبو جعفر الإسكافي، من أئمة متكلمي المعتزلة. و هو بغدادى و أصله من سمرقند. تنسب إليه طائفة الإسكافية. كان أعجوبة في الذكاء و سعة المعرفة، و كان يتشيع. و هو من تلامذة جعفر بن حرب. له من الكتب: تفضيل علي عليه السلام، و نقض العثمانية للجاحظ، و الرد على من أنكر خلق القرآن. توفي سنة ٢٤٠ هـ. سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٦، ص ٢٢١.
٣. في «ج» و المطبوع: «إجماعهم».
٤. في المطبوع: «من».
٥. كذا، و الأنسب: «لمثل».
٦. في «ج» و المطبوع: «بهم».
٧. في «ج»: «و بأبنائهم». و في المطبوع: «بأبنائهم» من دون واو العطف.
٨. في المطبوع: «نعترضه».

[الجواب]

الكلام على ذلك: يُقال له: ما رأيك صَنَعْتَ في هذا الفصل شيئاً أكثرَ من ادِّعائك المناقضةَ الظاهرةَ على العلماءِ المحضِّلينَ والمتكلمينَ المدقِّقينَ، وأنهم يحتجُّونَ بما يُظهرونَ و يعتقدونَ أنه لا حُجَّةَ فيه، و يعتمدونَ في الأحكام التي يُثبتونها^١ على ما يُنافي أصولهم، و تشهدُ بأنه ليسَ بحُجَّةٍ ولا دليلٍ، ولا عليه مُعتمدٌ. و هذا سوءُ ثناءٍ^٢ على القومِ، و شهادةٌ عليهم إمَّا بالعقلةِ الشديدةِ المُنافيةِ للتكليفِ، أو بالعنادِ و قِلَّةِ الدينِ و التهاوُنِ بما يُسطرُّ من أقوالهم. و إنَّما يقولُ المتكلمونَ إذا تكلموا في صحَّةِ النظرِ، و ردُّوا على مُبطلِهِ و الطاعينِ^٣ فيه: «إنَّكم تُبطلونَ النظرَ بنظرٍ، و تُفسِدونه باستعمالِهِ نفسه»، لأنَّ^٤ مُنكري النظرِ و الرادِّينَ على مُصحِّحِهِ^٥ بُلَّةُ العامةِ^٦، يجوزُ أن تذهبَ^٧ عليهم المناقضةُ و لا يشعروا^٨ بها.

فأما أن يُقالَ لمتكلمي طائفتنا و مُحقِّقي علمائنا - و فيهم^٩ من يشقُّ الشَّعرَ، و يغلِقُ^{١٠} الحَجَرَ: تدقيقاً و غوصاً على المعاني -: «إنَّكم تُناقضونَ و لا تشعرونَ؛

١. في «ج»: «تثبتونها». و في المطبوع: «يثبتونها».

٢. في المطبوع: «سوء ثناء».

٣. في النسختين المعتمدتين و المطبوع: «و المطاعين». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لنسخة «ع».

٤. في «ج» و المطبوع: «لأنَّه».

٥. في «ج» و المطبوع: «مصحِّحه».

٦. في «ج» و المطبوع: «القامة».

٧. في المطبوع: - «أن تذهب».

٨. في «ج» و المطبوع: «و لا يشعرون».

٩. في «ج» و المطبوع: «و منهم».

١٠. في «ج» و المطبوع: «و يغلِق» بالعين المعجمة.

لأنكم تذهبون بلا شك ولا ريب^١ إلى^٢ أن أخبار الأحاد ليست بحجة ولا دالة، ثم تقولون في كتبكم ومصنفاتكم على أخبار الأحاد، ولا تعتمدون على سواها. فهو غاية سوء الظن بهم، والتناهي في الطعن إما على فطنتهم، أو ديانتهم. وأي شيء يُقال للغافل العامي إلا ما هو دون^٣ هذا.

[في بيان أن عدم عمل الإمامية بأخبار الأحاد يُعد من الضرورات]

وليس لأحد أن يقول: إنني لا أجمع بين الأمرين اللذين ذكرتموهما، فأكون بذلك طاعناً على القوم؛ بل أقول: إذا تظاهر^٤ عملهم بأخبار الأحاد وتعويلهم في كتبهم عليها، علمت أنهم لا يذهبون إلى فساد أخبار الأحاد وإبطال الاحتجاج بها. وذلك: أن هذا تطرّف^٥ بضرب من الاستدلال إلى دفع الضرورة؛ لأننا نعلم - علماً ضرورياً، لا يدخل في مثله ريب ولا شك - أن علماء الشيعة الإمامية يذهبون إلى أن أخبار الأحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا التعويل عليها، وأنها ليست بحجة ولا دالة، وقد ملأوا الطوامير و سَطَّروا الأساطير في الاحتجاج على ذلك، والنقض على مخالفهم فيه^٦.

ومنهم من يزيد على هذه الجملة، ويذهب إلى أنه مستحيل من طريق العقول أن يتعبّد الله تعالى بالعمل بأخبار الأحاد^٧.

١. في «ج» والمطبوع: «و لا ريب».
٢. في «ج» والمطبوع: - «إلى».
٣. في «ج» والمطبوع: - «إلا ما هو دون».
٤. في المطبوع: «تظافر».
٥. في «ج» والمطبوع: «ذكرتموها».
٦. في «ج»: «تطوّف». وفي المطبوع: «تطرّف».
٧. في المطبوع: «مخالفهم» بدل «مخالفيهم فيه».
٨. ذهب إلى ذلك ابن قتيبة الرازي. راجع: معارج الأصول، ص ١٤١.

و يجري ظهور مذهبهم في أخبار الأحاد مجرى ظهوره في إبطال القياس في الشريعة و خطره^١ و تحريمه، وأكثرهم يحظر القياس والعمل بأخبار الأحاد عقلاً. وإذا كان الأمر على ما ذكرناه من الظهور والتجلي، فكيف يتعاطى متعاطي^٢ ضرباً من الاستدلال في دفع هذا المعلوم؟ وما منزلة من نصب كلاماً يدفع به هذا المعلوم^٣ إلا كمن تكلف وضع كلام في أن الشيعة الإمامية لا تبطل القياس في الشريعة، أو لا تعتقد النص على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة. فلما كان هذا كله معلوماً اضطراراً، لم يجز الالتفات إلى من يتعاطى استدلالاً على خلافه. ولم يبق بعد ذلك إلا أن هؤلاء الذين قد علمنا واضطربنا إلى اعتقادهم فساد العمل بخبر الأحاد، إنما عملوا بها في كتبهم وعولوا عليها في مصنفاتهم لأحد أمرين: إما الغفلة، أو العناد واللعب^٤ بالدين. وما في ذلك إلا ما هم مرفوعون عنه ومنزهون^٥ عن مثله.

[بيان الوجه في وجود أخبار الأحاد في مصنفات الإمامية]

[بيان إجمالي]

وبعد، فمن شأن المشتبه الملتبس المحتمل أن يبنى على الظاهر المنكشف الذي لا يحتمل، ولا يعكس ذلك، بأن يبنى ما لا يحتمل ولا يلتبس على المحتمل^٦ الملتبس. وقد علمنا أن كل من صنف من علماء هذه الطائفة كتاباً

١. في المطبوع: «و خطره». ٢. في جميع النسخ: «متعاطي». وهو خطأ.

٣. في «ج» و المطبوع: - «وما منزلة من نصب كلاماً يدفع به هذا المعلوم».

٤. في نسخة الطرابلسيات الأولى - والتي أشرنا إليها قبل عدة صفحات - : «و التعصب».

٥. في «ج» و المطبوع: «و منزّهون».

٦. من قوله: «و لا يعكس ذلك» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع

و دَوَّنَ عِلْمًا، فَمَذْهَبُهُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ^١ وَلَا يَتَشَبَّهُ وَلَا يَلْتَبِسُ أَنَّ أَخْبَارَ الْآحَادِ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ فِي الشَّرِيعَةِ.

فَإِذَا رَأَيْنَا بَعْضَ هَؤُلَاءِ الْمَصْنُفِينَ، وَ قَدْ أَوْدَعَ كِتَابًا أَشْيَاءَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَتَسَرَّعَ إِلَى الْحُكْمِ بِأَنَّهُ أَوْدَعَهَا مُحْتَجًّا بِهَا وَ مُسْتَدِلًّا بِإِيرَادِهَا؛ لِأَنَّا مَتَى فَعَلْنَا ذَلِكَ قَضَيْنَا بِالْمُحْتَمَلِ الْمُلتَبِسِ عَلَى مَا لَا يَحْتَمِلُ وَلَا يَلْتَبِسُ؛ وَ ذَلِكَ: أَنَّ إِيدَاعَ أَخْبَارِ الْآحَادِ لِلْكِتَابِ^٢ الْمَصْنُفَةِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَوْجُوهُ كَثِيرَةٌ وَ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ، وَ لَيْسَ هُوَ خَالصًا^٣ لَوْجِهٍ وَاحِدٍ، فَقَدْ صَارَ - كَمَا تَرَى - مُحْتَمِلًا مُتَرَدِّدًا.

فَمِنْ الْوَاجِبِ أَنْ نَقْضِيَ عَلَيْهِ بِالظَّاهِرِ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا التَّبَاسَ فِيهِ، وَ هُوَ الْقَطْعُ عَلَى اعْتِقَادِ الْقَوْمِ فَسَادَ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَ نَعْلَمَ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ أَنَّهُمْ مَا أَوْدَعُوا ذَلِكَ مُحْتَجِّينَ وَ لَا مُسْتَدِلِّينَ^٤، بَلْ لَغَرَضٍ^٥ لَا يُنَافِي مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ اعْتِقَادِهِمْ فِي أَخْبَارِ الْآحَادِ.

فَإِنْ أَظْفَرْنَا^٦ الْبَحْثُ بَوَجهِ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ وَ التَّعْيِينِ ذَكَرْنَاهُ^٧، وَ إِنْ لَمْ يَتَّفِقْ لَنَا الْعِلْمُ بِهِ تَفْصِيلًا كَفَانَا الْعِلْمُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ.

[بيان تفصيلي]

فَإِنْ قِيلَ: فَادْكُرُوا عَلَى كُلِّ حَالٍ الْوَجْهَ فِي إِيدَاعِ أَخْبَارِ الْآحَادِ الْكِتَابَ الْمَصْنُفَةِ فِي

١. في «ج» و المطبوع: «لا يخل».

٢. كذا، و الأنسب: «في الكتب». و يُحتمل أَنْ الصواب: «الكتب» فتكون مفعولاً لـ «إيداع» و تستغني بذلك عن «في». و سوف يأتي مثيله بعد قليل.

٣. في جميع النسخ و المطبوع: «خالص»، و هو سهو.

٤. في «ج» و المطبوع: «ولا من المستدلين» بدل «ولا مستدلين».

٥. في المطبوع: «نعرض». ٦. في المطبوع: «ظفرنا».

٧. في المطبوع: - «ذكرناه».

الفقه؛ لتزول الشبهة في أن إيداعها الكتب على سبيل الاحتجاج بها.
 قلنا: أول ما نقوله في هذا الباب أنه ليس كل ما رواه أصحابنا من الأخبار
 وأودعوه^١ كتبهم - وإن كان مستنداً إلى رواية معدودين من الآحاد - معدوداً في
 الحكم من أخبار الآحاد، بل أكثر هذه الأخبار متواترة موجب للعلم^٢ (من طريق
 الإشاعة والإذاعة، أو بأمرة و علامة ذلك على صحتها و صدق روايتها، فهي
 موجبة للعلم مقتضية للقطع، وإن وجدناها مؤدعة في الكتب بسند مخصوص
 معين من طريق الآحاد)^٣.

...^٤ لا ما الحجة فيما استودعه، و من هذه صورته كيف يُحتج به على طريقه^٥؟

[عودة إلى مناقشة فقرات السؤال]

[١]. فأمّا ما مضى في الفصل، من أن المحنة بيننا و بين من ادعى خلاف ما ذكره^٦

١. في المطبوع: «في».
٢. من قوله قبل عدة صفحات: «خطابه - عز و جل - وقف على الدليل الدال على إضافته إليه» إلى هنا ساقط من «ب، د، س، ص».
٣. ما بين القوسين أضفناه من كتاب منتقى الجمان، ج ١، ص ٢ - ٣، فقد نقل مؤلفه و هو الشيخ حسن صاحب المعالم (ت ١٠١١هـ) هذا النص من المسائل الثبائيات، حيث قال: «و قال المرتضى رضي الله عنه في جواب المسائل الثبائيات المتعلقة بأخبار الآحاد: إن أكثر أخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوع على صحتها، إما بالتواتر من طريق الإشاعة والإذاعة...» و هذا النص غير موجود فيما بأيدينا من مخطوطات الثبائيات بل يوجد بدله بياض، و هو مناسب لهذا الموضوع، و لذلك أضفناه إليه.
٤. هنا بياض في جميع النسخ، و هو يحتوي على تفصيل أقسام أخبار الآحاد التي يعتمد عليها المتكلمون المحققون، كما سوف تأتي الإشارة إليه بعد قليل.
٥. في «ج»: «فطريقة». و في المطبوع: «فطريقه».
٦. في «ج، د، س، ص»: «ذكر». و في المطبوع: «ذكرنا».

في الفصل^١؛ من تعويل القوم على أخبار الأحاد واحتجاجهم بها^٢.
فهذا الذي مضى كله كلامٌ عليه وإفسادٌ له، وإيضاحٌ لباطن^٣ هذا الأمر وظاهره
وجليّه وغامضه. وكان هذا القائل يدعونا إلى المحنة الموحجة لنا مناقضة^٤ علماء
هذه الفرقة، وأنهم يُظهرون إنكار ما يستعملونه بعينه، ويتدينون بإفساد ما لا
يحتجون إلا به، ولا يعولون إلا عليه. وما ننشط لمحنة^٥ نُجرى^٦ بها إلى هذا
الغرض القبيح.

ثم يقال لمن اعتمد ذلك: عرفنا: في أي كتاب رأيت من كتبنا أو كتب أصحابنا
المتكلمين المحققين الاعتماد على أخبار الأحاد الخارجة عن الأقسام التي
ذكرناها وفصلناها؟^٧ ودعنا من مصنفات أصحاب الحديث من أصحابنا؛ فما في
أولئك محتج، ولا من يعرف الحجة، ولا كتبهم موضوعة للاحتجاجات.

فإنك بعد هذا لا تجد موضعاً شهد بصحة دعواك؛ لأن أصحابنا إنما جرت
عادتهم بأن يحتجوا على مخالفيهم - في مسائل الخلاف التي بينهم - إما بظواهر
الكتاب والسنة المقطوع بها، أو على سبيل المناقضة لهم والاستظهار عليهم؛ بأن
يذكروا أن أخبارهم التي رَوَوْها - أعني مخالفيهم - وأقيستهم التي يعتمدونها

١. من قوله: «من أن المحنة» إلى هنا ساقط من «ب».

٢. في النسخ والمطبوع: «بهذا»، والصواب ما أثبتناه.

٣. في «ب، د، س»: «لما ظن» بدل «لباطن».

٤. في المطبوع: - «هذا».

٥. أي إثبات مناقضة.

٦. في «ج» والمطبوع: «المحنة».

٧. في «ب، د، س»: «نُجرى». وفي «ج»: «يجزي». وفي المطبوع: «يجرى».

٨. تقدمت هذه الأقسام قبل قليل، لكنها سقطت مما بأيدينا من النسخ، وترك بدلها بياض.

تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ، عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي بَيَّنَّهَا وَأَوْضَحَتْهَا فِي كِتَابِ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ»^١.
فَأَمَّا أَنْ يَحْتَجُّوا عَلَيْهِمْ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ تَرَوِيهِ الشَّيْعَةُ^٢ مُنْفَرَدَةً^٣ بِهِ، وَلَا يَعْرِفُهُ
مُخَالَفُوهَا، فَهَذَا عَبَثٌ وَلَعَوٌّ؛ لَا يَفْعَلُهُ أَحَدٌ، وَلَا يَتَعَاطَى^٤ مِثْلَهُ.

وَإِذَا كَانُوا إِنَّمَا^٥ يَحْتَجُّونَ عَلَى مُخَالَفِيهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَ مُخَالَفِهِمْ^٦ الْاِحْتِجَاجُ
بِأَخْبَارِ أَحَادِهِمْ، فَفِي^٧ أَيِّ مَوْضِعٍ - لَيْتَ شِعْرِي - احْتَجُّوا بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ؟
وَمَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْ مُصَنِّفِي أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ ذَكَرَ وَجْهَ جَمِيعِ مَذَاهِبِهِ فِي
أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ - كَمَا فَعَلَ كَثِيرٌ مِنْ مُخَالَفِينَا مِنَ الْفُقَهَاءِ - فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ ذَكَرَ
بَعْضَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَهَذَا كُلُّهُ تَعَلُّلٌ بِالْبَاطِلِ، وَالرَّجُوعُ إِلَى الْمَعْلُومِ الْمَشْهُورِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ.
[٢]. فَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الْجَعْفَرَيْنِ^٨ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا مِمَّنْ أَنْكَرَ الْعَمَلَ بِأَخْبَارِ
الْأَحَادِ، قَدْ عَمِلَ بِهَا وَعَوَّلَ عَلَيْهَا.

فَهُوَ^٩ أَيْضًا سَوْءُ ظَنٍّ وَتَنَاءٍ عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ وَإِنْ كَانُوا مُخَالَفِينَ فِي
بَعْضِ الْمَذَاهِبِ بِالشُّبْهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَرْمِيَهُمْ^{١٠} بِالْغَفْلَةِ وَالْبَلْهَةِ أَوْ الْعِنَادِ^{١١}؛ وَهَذَا

١. هَذَا الْكِتَابُ مَفْقُودٌ، وَلَكِنْ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ إِلَى طَرِيقَتِهِ الَّتِي اتَّبَعَهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ
فِي رِسَالَتِهِ: طَرِيقَ الِاسْتِدْلَالِ عَلَى فُرُوعِ الْإِمَامِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ رِسَائِلِهِ الْأَصُولِيَّةِ. وَلِتَفْصِيلِ الْبَحْثِ
حَوْلَ هَذَا الْكِتَابِ وَالْأَجْزَاءِ الْمُتَبَقِّيَّةِ مِنْهُ رَاجِعْ: الْمُتَبَقَّى مِنَ التَّرَاثِ الْمَفْقُودِ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ الْإِمَامِيَّةُ».

٣. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «مُنْفَرَدَةً».

٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «- إِنَّمَا».

٥. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «و فِي».

٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «مُخَالَفِيهِمْ».

٧. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ تَرِيدَ بِهِمْ» بَدَلَ «أَنْ نَرْمِيَهُمْ».

٨. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ تَرِيدَ بِهِمْ» بَدَلَ «أَنْ نَرْمِيَهُمْ».

٩. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «و الْعِنَادِ».

١٠. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «و لَا يَعْاطَى».

١١. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «مُخَالَفِيهِمْ».

١٢. تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُمَا قَبْلَ قَلِيلٍ.

١٣. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ تَرِيدَ بِهِمْ» بَدَلَ «أَنْ نَرْمِيَهُمْ».

١٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «و الْعِنَادِ».

١٥. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «و الْعِنَادِ».

١٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «و الْعِنَادِ».

١٧. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «و الْعِنَادِ».

مُحْتَقَرٌ^١ مُسْتَصَغَرٌ فِي جَنْبٍ^٢ رَمَى عِلْمَاءُ الشَّيْعَةِ بِمِثْلِهِ.

[٣]. فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي خِلَالِ هَذَا الْفَصْلِ: إِنَّ الْمَعْوَلَ^٣ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِالْاِجْمَاعِ عَلَى الْفِرْقَةِ الَّتِي يَكُونُ الْمَعصُومُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ جُمْلَتِهَا، دُونَ الْفِرْقَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَارِجٌ عَنْهَا.

فهو لَعَمْرِي صحيحٌ، غَيْرَ أَنَّهُ نَقَضَ لِمَا سَلَفَ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَتَدْمِيرُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ الْأَوَّلَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ دُخُولُ الْمَعصُومِ فِي الْاِجْمَاعِ، وَلَا طَرِيقَ لِلثَّقَةِ بِذَلِكَ؛ وَأَنَّ هَذَا يُوْدِّي إِلَى أَنْ نَكُونَ قَدْ طُفْنَا الْبِلَادَ، وَأَخْطْنَا عِلْمًا بِقَوْلِ^٥ كُلِّ قَائِلٍ وَمَذْهَبٍ كُلِّ ذَاهِبٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ؛ فَمَا لَيْسَ بِطَرِيقٍ وَلَا جِهَةٍ إِلَى الْعِلْمِ كَيْفَ يُحْتَجُّ بِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؟!

[٤]. وَمِمَّا مَضَى فِي هَذَا الْفَصْلِ أَيْضاً قَوْلُهُ: إِنَّ مَنْ عَدَا الْفِرْقَةَ الْمُحَقَّقةً مِنْ مُنْكَرِي الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، إِنَّمَا^٦ نَعْلَمُ أَنَّ الْمَعصُومَ لَيْسَ فِيهِمْ - حَتَّى تَكُونَ^٧ الْحُجَّةُ فِي قَوْلِهِمْ -؛ لِأَنَّا نَعْرِفُهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ.

وهذا غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَا مُعْتَمَدٍ؛ وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي أَنَّ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ فِي جُمْلَةٍ أَقْوَالِ بَعْضِ مُخَالَفِي الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ هُوَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ^٨ فِي أَوَّلِ جَوَابِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ وَجُمْلَتُهُ: أَنَّ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا عَلِمْنَا

٢. في «ج» و«المطبوع»: «جب».

١. في «ج» و«المطبوع»: «مختصر».

٣. في «المطبوع»: «عليه».

٤. في «ج» و«المطبوع»: «وتدير».

٥. في «ج» و«المطبوع»: «بقول».

٦. في «ج» و«المطبوع»: «وإنما».

٧. في «ج» و«المطبوع»: «يكون».

٨. في «ج»: «ذكر ماله». و في «المطبوع»: «ذكره»، كلاهما بدل «ذكرنا له».

أنه^١ في الأصول على هذه المسائل التي نعتقد^٢ها دون ما عداها، ولا^٣ يجوز أن نطلب أقواله في الفروع إلا في جملة أقوال هذه الفرقة التي علمنا أن أصوله غير مخالفة لأصولهم.

و هذا كافٍ في أن قوله عليه السلام لا يطلب في الفروع إلا من بين أقوال شيعته^٤ الإمامية دون من عداهم.

فأما أن يقال: «قد عرفنا أعيان^٥ و أنساب الفرقة الغلانية، فلا يجوز أن يكون الإمام منها».

فإن^٦ هذا أولاً^٧ ينعكس على قائله؛ بأن يقال له: قد عرفنا أيضاً أعيان و أنساب كل إمامي، فلا يجوز أن يكون الإمام عليه السلام من جملتهم.

فاذا قيل: و من الذي يحيط بمعرفة نسب كل إمامي في الأرض، أو ممن شاهدناه و كثرناه؟

قيل أيضاً في المخالفين مثل ذلك.

فالمعتمد إذن على ما قدمناه.

١. في «ج» و المطبوع: «أن».

٢. في «د، س»: «يعتقدها». و في «ج» و المطبوع: «نعتقده».

٣. كذا في جميع النسخ و المطبوع. و الصحيح: «فلا».

٤. في المطبوع: «شيعه».

٥. في المطبوع: «الأعيان».

٦. في النسخ المعتمدة: «لأن». و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق للسياق و لنسخة «ط».

٧. في المطبوع: - «فإن هذا». و يوجد فيه بدل «أولاً»: «أو لا».

الفصل الثالث

[مناقشة دعوى اعتماد الرسول ﷺ خبر الواحد؛

لإرساله الرُّسل إلى الملوك]

إن قيل: قد عمِلَ الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَآلِهِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ وَاعْتَمَدَهَا، وَذَلِكَ شَرَعَ مِنْهُ لِأَمْتِهِ يُزِيلُ الرِّيبَ وَيَنْفِي الشَّكَّ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْفَذَ إِلَى مُلُوكِ الْأَطْرَافِ وَرُؤَسَاءِ الْأَمْصَارِ بِالْآحَادِ^١، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمْ فِي الدَّعَاءِ إِلَى تَصْدِيقِ دَعْوَتِهِ، وَالدَّخُولِ فِي مِلَّتِهِ، وَالصَّبْرِ عَلَى الذُّلِّ وَالصَّغَارِ وَإِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ، أَوْ الْحَرْبِ الَّتِي فِي الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا وَالْعُدُولِ إِلَيْهَا^٢ التَّغْرِيزِ بِالنُّفُوسِ وَالْأَحْوَالِ^٣ وَالْأَوْلَادِ وَالْأَمْوَالِ. أَنْفَذَ إِلَى كِسْرَى أَبْرُويز^٤ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ^٥ السَّهْمِيَّ^٦،

١. كذا، والأنسب: «الآحاد».

٢. في «ج»: - «إليها». وفي المطبوع: «عنها» بدل «إليها».

٣. في «ج» والمطبوع: «والأموال».

٤. في «ب، ج، د»: «أبروير». وفي المطبوع: «أبرويز». وهو ملك الفُرس، أبرويز (معرب: برويز) بن هُرْمُز، تولى المُلْكَ بعد عزل أبيه، وهو الذي مَرَّقَ كتابَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. مَلَكٌ ثُمَانِي وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَقَتْلَهُ ابْنُهُ شِيرَوِيَه وَذَلِكَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. الْأَخْبَارُ الطَّوَالُ، ص ٧٤ - ٨٤؛ إِمْتَاعُ الْأَسْمَاعِ، ج ١، ص ٣٠٥؛ التَّنْبِيهِ وَالْإِشْرَافُ، ص ٨٩.

٥. في «أ، ب، د، س، ص»: «حذافة».

٦. هو أبو حذافة عبد الله بن حذافة بن قيس القرشي السهمي. أسلم قديماً، وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، وهو الذي أرسله رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى كِسْرَى بِكِتَابِهِ. وَكَانَتْ فِيهِ

وإلى قيصَرَ دِحْيَةَ بْنِ خَلِيفَةَ الْكَلْبِيِّ^٢، وإلى الْمُقَوْقِسِ^٣ صَاحِبِ الإسْكَندَرِيَّةِ^٤ حَاطِبَ بْنَ أَبِي بَلْتَعَةَ^٥، وإلى النَّجَاشِيِّ^٦ عَمْرُو بْنَ أُمَيَّةَ الصُّمَيْرِيِّ^٧، وإلى

«دُعَابَة مَعْرُوفَة. أَسْرَتْهُ الرُّومُ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ عَلَى قَيْسَارِيَّةَ. تَوَفَّى بِمِصْرَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٣، ص ١٤٢؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٨٨٨.

١. ملك الروم، واسمه: هِرَقْل. وَهُوَ الْمَلِكُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ مِنْ مُلُوكِ الرُّومِ الْمُتَنَصِّرَةِ. وَصَلَ إِلَى الْمُلْكِ فِي سَنَةِ هِجْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَمَلَكَ مَدَّةَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً. وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِكِتَابِهِ، فَهَمَّ أَنْ يُسَلِّمَ، إِلَّا أَنَّهُ خَافَ عَلَى مُلْكِهِ، فَأَمْسَكَ. وَفِي أَيَّامِهِ فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ الشَّامَ وَالْجَزِيرَةَ. مَاتَ فِي عَهْدِ عُمَرَ. التَّنْبِيهِ وَالْإِشْرَافُ، ص ١٣٤؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ١، ص ١٩٦ - ١٩٧؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٢، ص ٥٥٢.

٢. هُوَ دِحْيَةُ بْنُ خَلِيفَةَ بْنِ فُرُوءِ الْكَلْبِيِّ. شَهِدَ أَحَدًا وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ. كَانَ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي حَسَنِ الصُّورَةِ، وَكَانَ جَبْرِئِيلُ يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أحيانًا عَلَى صُورَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَنَةً سَبَتْ إِلَى قَيْصَرَ بِكِتَابِهِ. شَهِدَ الْيَرْمُوكَ، وَنَزَلَ دِمَشْقَ، وَسَكَنَ الْجَزَةَ، وَعَاشَ إِلَى عَهْدِ مُعَاوِيَةَ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٢، ص ١٣٠؛ الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ٣٢١.

٣. عَظِيمُ الْقِبْطِ وَصَاحِبُ الإسْكَندَرِيَّةِ، واسمه: جُرْجِيجُ بْنُ مِينَا. وَهُوَ الَّذِي مَضَى إِلَيْهِ حَاطِبُ بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَأَكْرَمَهُ وَأَحْسَنَ نَزْلَهُ، وَسَرَّحَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَهْدَى لَهُ مَعَ حَاطِبِ كِسَاةٍ وَبَغْلَةٍ بِسَرَجِهَا وَجَارِيَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا مَارِيَّةُ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ. فَتَوَحَّصَ مِصْرَ وَأَخْبَارَهَا، ص ١١٨؛ عَمْدَةُ الْقَارِي، ج ٢٥، ص ١٩.

٤. فِي «ب، د، س، ص»: «إِسْكَندَرِيَّة».

٥. هُوَ حَاطِبُ بْنُ عَمْرُو أَبِي بَلْتَعَةَ بْنِ عُمَيْرٍ. شَهِدَ بَدْرًا وَالحَدِيثِيَّةَ. وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الْمُقَوْقِسِ بِكِتَابِهِ. تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ لِلْهِجْرَةِ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ١، ص ٣٦٠؛ الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ٤.

٦. مَلِكُ الْحَبَشَةِ، واسمه: أَصْحَمَةُ - أَي: عَطِيَّة - بْنِ أَبَجَرَ. مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ. هَاجَرَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى بِلَادِهِ مِنْ مَكَّةَ، وَكَانَ رَدَاءً لِلْمُسْلِمِينَ نَافِعًا لَهُمْ. وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الصُّمَيْرِيِّ بِكِتَابٍ يَدْعُوهُ لِلْإِسْلَامِ، فَأُسْلِمَ. تَوَفَّى فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ١، ص ٩٩، ج ٤، ص ٨٦؛ الْإِصَابَةُ، ج ١، ص ٣٤٧.

٧. فِي «ج»: «الصُّمَيْرِيُّ». وَفِي «س»: «الضُّمَيْرِيُّ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الضُّمَيْرِيُّ». وَهُوَ أَبُو أُمَيَّةَ

ذي الكَلَّاعِ^١ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ^٢.

فَلَوْ كَانَ خَبْرٌ مِّنْ أَرْسَلَهُ لَا يَوْجِبُ عِلْماً وَلَا عَمَلًا عَلَى مَنْ أَرْسَلُوا إِلَيْهِ، وَلَا يُثْمَرُ
أَيْضًا شَيْئًا مِّنْ ذَلِكَ إِذَا عَادُوا وَأُورِدُوا مَا سَمِعُوا عَلَيْهِ^٣، لَكَانَ إِنْفَادُهُمْ غَايَةَ الْعَبَثِ^٤،
وَنِهَايَةَ اسْتِفْسَادِ^٥ وَالتَّلْبِيسِ^٦ الْمُنَافِي لِلْغُرُضِ بِبِعْثَةِ الرُّسُلِ، وَتَرْكَ مَا يَجِبُ
التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِهِ مِنَ الْمَتَوَاتِرِينَ.

وَلَكَانَ لِمَنْ عَادَاهُ وَاجْتَهَدَ فِي إِطْفَاءِ نَوْرِهِ وَطَلَبَ مَا يُوْهِئُ أَمْرَهُ وَتُنْفَرُ عَنْ قَبُولِ

﴿عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ خُوَيْلِدِ الْكِنَانِيِّ الضَّمْرِيُّ. أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَهَاجَرَ إِلَى الْحِشَّةِ ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ،
فَكَانَ أَوَّلَ مُشَاهِدِهِ بِثَرْمَعُونَ. بَعَثَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَيْنًا إِلَى قَرِيشٍ، فَحَمَلَ خُبَيْبَ بْنَ
عَدِيِّ مِنَ الْخَشْبَةِ الَّتِي صُلِبَ عَلَيْهَا. كَمَا أَرْسَلَهُ إِلَى النِّجَاشِيِّ بِكِتَابِهِ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْلَمَ، وَ
أَمَرَهُ أَنْ يَعْقِدَ لَهُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةٍ - الَّتِي كَانَتْ آنَذَاكَ فِي الْحِشَّةِ - وَيُرْسِلَهَا، فَكَانَ عَمْرُو وَكِيْلًا عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْعَقْدِ. تُوْفِيَ أَخْرَجَ أَيَّامَ مُعَاوِيَةَ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٤، ص ٨٦؛
الْإِصَابَةُ، ج ٤، ص ٤٩٦.﴾

١. مَلِكٌ جَمِيرِيٌّ، مِنْ مُلُوكِ الْيَمَنِ، وَاسْمُهُ: سَمِيعُ بْنُ نَاقُورَ بْنِ عَمْرُو بْنِ يَعْقَرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ
النُّعْمَانِ. سُمِّيَ ذَا الْكَلَّاعِ لِأَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا عَلَى يَدَيْهِ، أَيْ تَجَمَّعُوا، وَهِيَ لُغَةٌ يَمَانِيَّةٌ. كَتَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ جَرِيرِ الْبَجَلِيِّ، فَأَعْتَقَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ بَنَاتٍ كُرْنُ قِنًا لَهُ. قُتِلَ فِي صَفَيْنَ مَعَ
مُعَاوِيَةَ. إِكْمَالُ الْإِكْمَالِ، ج ٧، ص ٤٣٤؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٨، ص ٣١٣.

٢. هُوَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ الْبَجَلِيِّ. أَسْلَمَ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا؛
فَأَرْسَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى ذِي الْكَلَّاعِ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْلَمَ، كَمَا أَرْسَلَهُ
لِيَتَّحِدَ هُوَ وَذُو الْكَلَّاعِ وَفَيْرُوزُ الدِّلِمِيِّ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ عَلَى قَتَالِ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ الْكَذَّابِ. كَانَ لَهُ
دُورٌ كَبِيرٌ فِي حُرُوبِ فَتْحِ الْعِرَاقِ، مِنَ الْقَادَسِيَّةِ وَغَيْرِهَا. تُوْفِيَ سَنَةَ ٥١ أَوْ ٥٤ هـ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ١،
ص ٢٧٩؛ ج ٢، ص ٦٣؛ الْإِصَابَةُ، ج ١، ص ٥٨١؛ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

٣. أَيْ أَنَّ خَبْرَ هَؤُلَاءِ الْأَحَادِ لَا يُثْمَرُ إِذَا عَادُوا إِلَى الْمَدِينَةِ وَأُورِدُوا مَا سَمِعُوهُ مِنْ جَوَابِ أَوْلَئِكَ
الْمُلُوكِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. ٤. فِي «ج» وَالمَطْبُوعِ: «الْلَبْثُ».

٥. فِي «ج» وَالمَطْبُوعِ: «الْإِسْتِفْتَادُ». وَالْأَنْسَبُ: «الْإِسْتِفْسَادُ».

٦. فِي «ج» وَالمَطْبُوعِ: «وَالْتَّلْبِيسُ».

قوله والدخول في دعوتِهِ أن يوافقَهُ^١ على أن ما فعَلَهُ عَبَثٌ لا يَصْدُرُ عن أَمَائِلِ الناسِ، فَضْلاً عن الأنبياءِ والرسلِ، الذين يَتَوَلَّى اللَّهُ تَعَالَى اختيارَهُمْ؛ لِعِلْمِهِ بكمالِهِمْ. فيقولون له: كَيْفَ تُنْفِذُ إِلَى المُلُوكِ والرُؤَسَاءِ -الذينَ يَسُوسُونَ الأُمَمَ و يُدَبِّرُونَ الدُّوَل- مَنْ يَدْعُوهم إلى تَرْكِ ما أَلْفَوْه من عباداتهم ونشأوا عليه^٣ من دياناتهم، و الإجابة إلى دَعْوَتِكَ، والتصديق بنبوتِكَ، مَنْ^٤ لا حُجَّةَ في قوله، ولا تَبِعَةَ في رَدِّهِ؟! بل الواجبُ على مَنْ نَعَّدُوا^٥ إليه، و عليك إذا عادوا إليك التوقُّفُ عن^٦ تصديقهم، والكفُّ عن^٧ الإقدام على ما تَضَمَّنَتْ خبرُهُمْ؛ لِمَا فيه مِنَ التَّغْيِيرِ والإقدام على ما لا يؤمِّنُ فيه كَذِبُهُمْ.

و ما الفَرْقُ بَيْنَ مَنْ جَوَّزَ عليهم استتاراً^٨ ما في هذه المُواقِفَةِ^٩ مِنَ القَدَحِ فيما ادَّعاهُ، و بَيْنَ مَنْ جَوَّزَ عليهم استتاراً ما في المُعَارَضَةِ مِنَ القَدَحِ فيما ادَّعاهُ^{١٠}؟ ثُمَّ كَيْفَ خَفِيَ عَلَى المُلُوكِ والرُؤَسَاءِ - و مَنْ يَتَقَرَّبُ إليهم مِنَ الفُضْلَاءِ و أهلِ الرأيِ و الحِزَمِ و المعرفةِ بِالْجِجَاجِ و بما يُشَيِّدُ الدُّوَل و يُثَبِّتُ المَمَالِكَ^{١١}

١. في «ب، ج، س» و المطبوع: «أن يوافقَهُ».

٢. في «ج» و المطبوع: «من».

٣. في النسخ المعتمدة: «عليهم». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً للمطبوع و للنُّسخ «ش، ع، ط».

٤. كذا، و الصواب: «مَنْ» بدل «من».

٥. في المطبوع: «نفدوا».

٦. في «ج» و المطبوع: «من».

٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «على». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لنسخة «ع».

٨. في «أ» الكلمة غير واضحة. و في «ج» و المطبوع: «اشتارنا». و في «س»: «استناد».

٩. في جميع النُّسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «الموافقة»؛ و هو خطأ.

١٠. من قوله: «و بين من جَوَّزَ» إلى هنا ساقط من «ب، ج» و المطبوع.

١١. في «ج» و المطبوع: «الممالك».

و يُزري^١ على أعدائها - الموافقة^٢ على ذلك^٣ و الاحتجاج به في دفع قوله و توهين أمره، و أن ما بدأهم به لا يعتَمِده الأنبياء، و لا يُعوّل عليه الحكماء؛ في الدخول تحت طاعتهم، و الرجوع عن^٤ مخالفتهم؟

و إذا لم يَقَع منه صَلَّى اللهُ عليه و آله الامتناع من إنفاذ الأحادِ و السماع لما يعوّدون به و العمل بموجبه - حتّى تكون^٥ لإنفاذهم ثمرة؛ يخرج^٦ بها عن أن يكون عبثاً^٧، و لا ورد عنه عليه السلام نهى عن قبولها و التحريم للعمل بها، و لم يتبّع^٨ أعداؤه و من يجتهد في إطفاء نوره بذلك منذ بُعث و إلى وقتنا هذا؛ علّما أن ذلك ممّا ركّز في العقول^٩، و جرّت به العادات، و أقرّته^{١٠} الشرائع، و ندبت^{١١} إليه الأنبياء عليهم السلام.

[الجواب]

الكلام على ذلك: النكتة^{١٢} التي تضمّنها هذا الفصل - وهي إنفاذ الرسول صَلَّى اللهُ عليه و آله رُسله و عمّاله إلى الأطراف - معروفة؛ قد تقدّم^{١٣} السؤال عنها و الخوض فيها.

١. في «ج» و المطبوع: «و يروي».
٢. في «ب، ج، د» و المطبوع: «الموافقة».
٣. في المطبوع: - «على ذلك».
٤. في «ج» و المطبوع: «من».
٥. في «ج، د، س، ص» و المطبوع: «يكون».
٦. في «ج»: «تخرج». و في المطبوع: «فخرج».
٧. في «ج»: «عنا». و في المطبوع: «عناد».
٨. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «و لم يتبّع».
٩. في «ج»: «ركن في العنوني» بدل «ركز في العقول». و في المطبوع: «ركن في العنوان» بدلها. و لا يُقرأ: «ركّز في العقول» لأنّ فعل «ركّز» متعدّد لا لازم؛ فليُنبّه.
١٠. في «ج»: «و أقوائه». و في المطبوع: «و أقوابه».
١١. في المطبوع: «و ندب».
١٢. في المطبوع: «الجملة».
١٣. يعني تقدّم في الكتب، لا في هذه المسائل.

وإنما يزيد في هذا الفصل تسمية الرسل وذكر أنسابهم وقبائلهم، ولا حاجة إلى شيء من ذلك؛ لأن المعرفة به على سبيل الجملة كافٍ، وليس في ذكر التفصيل طائل ولا زيادة في القدر المقصود.

وتضمن أيضاً الإلزام لمن أبى العمل بخبر الواحد: أن مخالفي الملة وطلبي المطاعين في الإسلام يوافقون^٢ النبي صلى الله عليه وآله على العبث^٣ في إنفاذ الرسل. وهذا أيضاً مما لا فائدة في ذكره؛ فإن العبث إذا كان هو «الفعل الخالي من غرض» فهو قبيح لا يجوز أن يقع من حكيم فضلاً عن نبي - والعبتُ منزّه^٥ كل حكيم عنه^٦ فضلاً عن نبي -، ولا نحتاج^٧ إلى أن نقول^٨: إنه لو كان عابثاً لوقف^٩ على ذلك؛ فإن العبث^{١٠} منفي^{١١} عنه عليه السلام على كل حال؛ فقد^{١٢} من يوافقه^{١٣} عليه أم وجد.

١. كذا، والأنسب: «بأن».

٢. في «ب، ج، د، س» والمطبوع: «يوافقون».

٣. في «ج» والمطبوع: «البعث».

٤. في «ج» والمطبوع: «عن».

٥. في «ج» والمطبوع: «متنزه عن» بدل «منزه».

٦. في «ج» والمطبوع: - «عنه».

٧. في «ج» والمطبوع: «ولا يحتاج».

٨. في «ج» والمطبوع: «أن يقول».

٩. في النسخ والمطبوع: «لوقف»، وهو خطأ إملائي. والصحيح ما أثبتناه؛ لأن مجهول «واقف»: «ووقف» لا «ووقف».

١٠. في «ج» والمطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ زائد.

١١. في «ج» والمطبوع: «فتني».

١٢. في «ج» والمطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ زائد.

١٣. في «ج، س» والمطبوع: «يوافقه».

وقد تَضَمَّنَ هذا الفَصْلُ ما هو جوابُ عنه ومُبْطِلٌ للقدح به^١، فقد كُفينا بما صَرَّحَ به فيه مؤونة عظيمة؛ لأنه قال: إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعَثَ رُسُلَهُ إِلَى مُلُوكِ الْأَطْرَافِ وَهُمْ أَحَادٌ؛ لِيَدْعُوهُمْ^٢ إِلَى نُبُوتِهِ^٣ وَتَصْدِيقِ دَعْوَتِهِ. ومعلومٌ أَنَّ أَخْبَارَ الْأَحَادِ لَا تُقْبَلُ فِي النُّبُوتِ، وَلا هِيَ حُجَّةٌ فِي الْمُعْجَزَاتِ، وَلا قَالَ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ النُّبُوتَ تَثَبُّتٌ - عِنْدَ قَرِيبٍ وَلا بَعِيدٍ - بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، بَلْ بِالْأَخْبَارِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ الْمُزِيلَةِ لِلرَّيْبِ.

[تقرير آخر لدعوى اعتماد الرسول ﷺ بأخبار الأحاد]

وَإِنَّمَا كَانَ يُسْأَلُ قَدِيمًا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْفَصْلُ، فَيَقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعَثَ أُمَرَاءَهُ وَعُمَلَاءَهُ إِلَى أَطْرَافِ الْبِلَادِ؛ لِيَنْقُلُوا أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ وَيَنْشُرُوهَا، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا لِمَنْ يَمْضِي هَؤُلَاءِ الرُّسُلُ إِلَيْهِ وَاهْلِ الْأَطْرَافِ بَأَن يَعْمَلُوا بِأَقْوَالِهِمْ، لَكَانَ^٤ إِنْفَادُهُمْ عَبَثًا.

[تفصيل الجواب على أصل الإشكال]

فَنَحْتَاجُ حِينَئِذٍ^٥ إِلَى أَنْ نَقُولَ لِهَذَا السَّائِلِ^٦: إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ وَعُمَلَاءَهُ الدَّعَاءَ^٧ إِلَى الدِّينِ وَالْإِقْرَارِ بِالنُّبُوتِ وَالرَّسَالَةِ، وَبِهَذَا أَمَرَهُمْ^٨ أَنْ يَتَذَوُّوا قَبْلَ كُلِّ شَرْيْعَةٍ

١. في «ج»: «و يبطل المقدوح به» بدل «و يبطل للقدح به». وفي المطبوع: «و يبطل المقدوح» بدلها.

٢. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «ليدعونهم». وما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لنسخة «ط».

٣. في «ج»: «نُبُوتهم». وفي المطبوع: «ثبوتهم».

٤. في «ج» والمطبوع: «فكان».

٥. في «ج» والمطبوع: «حينئذ».

٦. في «ج» والمطبوع: «السؤال».

٧. في المطبوع: «للدعاء».

٨. من هنا إلى قوله بعد صفحات: «و لا يفتقر فيه إلى ما يوجب» ساقط من «د».

و عبادة، و معلوم لا خلاف فيه بيننا أن الرسالة و النبوة مما لا يقبل فيه أخبار الأحاد. فإذا قالوا: إنما أنفذ الرسل^١ و العمال منبهين على النظر في أدلة النبوة و أعلام الرسالة، و لم نوجب قبول أقوالهم؛ و إنما لأقوالهم حظ التخويف و التحذير و الدعاء إلى النظر في الأدلة الموجبة للعلم. و ليس يجوز أن^٢ تثبت^٣ عندهم أعلام النبوة و أدلة الرسالة إلا بالنقل المتواتر الذي يوجب العلم و يرفع الشك.

فنقول لهم حينئذ: و هكذا نقول في أحكام الشريعة مثل قولكم في أدلة النبوة سواء^٤. و صاحب الكلام في هذا الفصل قد كفانا هذه المؤونة، و أغنانا عن أن نقل الكلام^٥ إلى أن الرسل و العمال إنما يدعون أولاً إلى النبوة و تصديق الرسالة؛ بأن صرح بذلك في سؤاله، و جعل الرسل الذين أنفذوا إلى الأطراف منفذين^٦ لهذا الغرض. فلم يبق في كلامه شبهة؛ لأنه ما جرى في كلامه لمسألة الخلاف - التي هي العمل في أحكام الشريعة بأخبار الأحاد - ذكر، و إنما جرى ذكر^٧ لما لا خلاف^٨ في أنه لا يعمل بأخبار الأحاد فيه، و لا يلتفت إليها في شيء منه.

و تحقيق هذا الكلام: أن النبي عليه السلام إنما كان يبعث الرسل^٩ إلى بلاد قد اتصل بسكانها^{١٠} خبر نبوته، و نقل إليها أعلام دعوته، كما نقل إليها ظهوره

١. في «ج» و المطبوع: «بالرسل».

٢. في «ج» و المطبوع: «يثبت».

٣. في «ب، س»: «سواء».

٤. من قوله: «في هذا الفصل قد كفانا» إلى هنا ساقط من «ب».

٥. في «ج» و المطبوع: - «إلى الأطراف منفذين».

٦. في «ج» و المطبوع: «ذلك».

٧. في «ب، س، ص»: «لاختلاف» بدل «لا خلاف».

٨. في «ج» و المطبوع: - «لا».

٩. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «بالرسل». و الصحيح ما أثبتناه: وفقاً لنسخة «ع».

١٠. في النسخ المعتمدة: «سكانها». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً للمطبوع و لنسخة «ش».

عليه السلام و دعاؤه إلى نفسه. و رَسَمُ^١ هؤلاء الرُّسُلِ أن يَدْعُوهم إن كانوا غير عارفين بالله تعالى أولاً إلى معرفته، و تنبيههم^٢ على العلم به و الرجوع إلى الأدلة القاطعة في جميع^٣ ذلك.

و نحن نَعْلَمُ أن قول هؤلاء الرُّسُلِ^٤ لَيْسَ بِحُجَّةٍ في المعارف، وإنما له حَظُّ التنبيه^٥ و التخويف، و الحث على تأمل الأدلة و النظر فيها؛ فإذا عَرَفُوا اللَّهَ تعالى أو^٦ كانوا عارفين به قَبْلَ مَصِيرِهِم إليهم، دَعَوْهم إلى العلم بنبوته عليه السلام و صدق دعوته، و الرجوع في ذلك إلى الأدلة القاطعة، و الحُجَجِ البَيِّنَةِ؛ التي لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا أقوال هؤلاء الرُّسُلِ.

فإذا عَرَفُوا ذلك بأدلتِهِ، و عِلْمُوهُ مِنْ طَرِيقِهِ، نَبَّهَوْهم^٧ على الشرائع التي وَرَدَ النبي عليه السلام بها، و أحالوهم في العلم^٨ بها و القَطْعِ عليها على المتواتر الشائع مِنَ الأخبار، و لَمْ يُلْزِمُوهم قبول أقوالهم في ذلك؛ كما لَمْ يَفْعَلُوا مِثْلَهُ فيما تَقَدَّمَ. فلا اعتراض على ما أَوْضَحْنَاهُ بِإِنْفَاذِ هؤلاء الرُّسُلِ، و لا شُبْهَةٌ تَقَعُ فِي مِثْلِهِ. و خَرَجَ^٩ هذا الإرسال مِنْ أن يَكُونُ عَبَثًا و لَغْوًا و ما لا طائِلَ فِيهِ؛ حتَّى نَحْتَاجَ أن

١. في «ج» و المطبوع: «و وسم». و رَسَمَ له بكذا: أمره به؛ فرسم الرُّسُلِ هو ما أمروا به. راجع: تاج العروس، ج ١٦، ص ٢٨٩ (رسم).

٢. في «ج» و المطبوع: «و ينبئهم». ٣. في المطبوع: - «جميع».

٤. في «ج» و المطبوع: - «الرسُل».

٥. في «ج» و المطبوع: «للتنبيه».

٦. في «ج» و المطبوع: «لو».

٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «ينبهونهم». و الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً للسياق و لنسخة «ط».

٨. في المطبوع: «العمل».

٩. في المطبوع: - «خرج».

نَقُولُ: كَانَ يَجِبُ أَنْ يَوَاقِفَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُخَالَفُوهُ وَمُعَانِدُوهُ عَلَى أَنَّهُ مُتَكَلِّفٌ^١ بهذا الإرسالِ لِمَا لَا فائِدَةَ فِيهِ.

ثُمَّ يَقَالُ لِلْمُعْتَرِضِ بِهَذَا الْفَصْلِ: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ أَخْبَارَ الْأَحَادِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ صَدْقُ رَوَاتِهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ^٢ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ، إِلَّا بَعْدَ دَلِيلٍ يُوَجِّبُ الْعِلْمَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَعَبَّدَ بِذَلِكَ وَشَرَّعَهُ؛ حَتَّى يُسَنَدَ الْعَمَلُ إِلَى الْعِلْمِ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الْمَوَافَقَةِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ مُقَرَّرَةٌ.

فَيُقَالُ لَهُ: فَمِنْ أَيْنَ عِلْمَ الَّذِينَ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ شَرَّعَ لَهُمْ وَأَوْجَبَ عَلَيْهِمُ الْعَمَلَ^٣ بِأَخْبَارِ رُسُلِهِ وَعُمَالِهِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَا يَتَّقُونَ بِصَدَقِهِمْ^٤؟ فَإِنْ قِيلَ: عَلِمُوا ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ هُوَ لَا الرُّسُلِ.

قُلْنَا: وَكَيْفَ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ مِنْ جِهَتِهِمْ، وَهُمْ أَحَادٌ؛ غَايَةُ خَبَرِهِمْ أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا لِلظَّنِّ، وَلَا مَجَالَ لِلْقَطْعِ فِيهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: يَعْلَمُونَ ذَلِكَ بِأَخْبَارٍ مُتَوَاتِرَةٍ، يَنْقُلُهَا الصَّادِرُ إِلَيْهِمْ وَالْوَارِدُ؛ مِمَّا يُوَجِّبُ الْعِلْمَ وَيَرْفَعُ الرِّيبَ.

قُلْنَا: فَأَجِزُوا لَنَا مِنْ ذَلِكَ مَا أَجْرَتُمُوهُ^٥ لِنَفْسِكُمْ، وَاقْبَلُوا مِنَّا مَا أَلَزَمْتُمُونَا قَبُولَهُ مِنْكُمْ؛ فَإِنَّا نَقُولُ لَكُمْ مِثْلَ مَا قُلْتُمُوهُ بَعَيْنِهِ؛ حَذَوِ النُّعْلَ بِالنُّعْلِ.

١. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «مُكَلِّفٌ».

٢. فِي «أ، ب، ج، ص»: «أَنْ نَعْمَلُ». وَفِي «س»: «أَنْ تَعْمَلَ». وَ مَا أَثْبَتَاهُ أَنْسَبُ وَأَوْفَقُ لِلْسِّيَاقِ: وَفَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَلِنَسَخَتِي «ش، ط».

٣. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: - «الْعَمَلُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِصَدَقِهِ».

٥. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «فَأَجِزُوا لَنَا مِمَّا أَجْرَتُمُوهُ».

[في بيان فائدة ما يؤذيه الرسل عند عودتهم إلى النبي ﷺ]

فأما ما مضى في الفصل من أنه عليه السلام لا يستفيد أيضاً فيما يؤذيه إليه هؤلاء الرسل عند عودهم^١ إليه شيئاً، فيصير العَبَثُ فيما يؤذونه عنه كالعَبَثِ فيما يؤذونه إليه.

قد مضى الكلام فيما يؤذونه عنه، وبيّنا ما فيه من الفوائد والعوائد. فأما ما تؤذيه^٢ هؤلاء الرسل إليه عليه السلام عند عودهم، فالأكثر منه والأغلب ما نعمل^٣ في مثله عقلاً وشرعاً على أخبار الأحاد، ولا يفتقر فيه^٤ إلى ما يوجب العلم؛ كما نقبل^٥ أخبار الأحاد في الهدايا، والكتب، والإذن في دخول المنازل، وما جرى هذا المجرى.

فإن كان فيما يورد هؤلاء الرسل ما لا نعمل في مثله^٦ إلا على العلم دون الظن، فلا بد من الرجوع فيه إلى غير قولهم؛ كما قلناه^٧ فيما يوردونه عنه عليه السلام. وهذا واضح لمن تأمله.

١. في «ج» والمطبوع: «مؤدّهم».

٢. في «ب، س»: «يؤذيه».

٣. كذا في جميع النسخ والمطبوع؛ والأصحّ الأفصح أن يقال: «ما العمل» أو «ما نعمل».

٤. في المطبوع: - «فيه».

٥. من قوله قبل صفحات: «أن يبدأوا قبل كلّ شريعة وعبادة» إلى هنا ساقط من «د».

٦. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «يقبل». والأنسب ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ط».

٧. في «ج» والمطبوع: «مسألة».

٨. في المطبوع: «قلنا».

الفصل الرابع

[مناقشة دعوى اعتماد عُرْفِ الْمُتَشَرِّعَةِ عَلَى خَيْرِ الْوَاحِدِ]

ابتدأوه: إِنْ قِيلَ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ مَنْ وَكَّلَ وَكِيلاً أَوْ اسْتَنَابَ صَدِيقاً فِي ابْتِياعِ أَمَةٍ أَوْ عَقْدِ عَلَى حُرَّةٍ مِنْ بَلَدِهِ أَوْ مِنْ بَلَدٍ نَاءٍ عَنْهُ، فَحَمَلَ إِلَيْهِ الْوَكِيلُ أَوْ الصَّدِيقُ جَارِيَةً أَخْبَرَهُ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا، أَوْ زَفَّ^١ إِلَيْهِ امْرَأَةً أَخْبَرَهُ أَنَّهُ عَقَدَ لَهُ عَلَيْهَا، وَأَنَّهُ أَزَاحَ الْعِلَّةَ^٢ فِي تَمَنِ الْجَارِيَةِ وَمَهْرِ الزَّوْجَةِ، أَلَّا^٣ لَهُ غَشْيَانَهَا وَالِاسْتِبَاحَةَ لِفَرَجِهَا.

و هَذِهِ أَيْضاً سَبِيلُهُ مَعَ زَوْجَتِهِ وَأُمَّتِهِ^٤ إِذَا أَخْبَرَتْهُ بِطَهْرِهَا كَأَنَّ لَهُ وَطْؤَهَا، وَإِذَا أَخْبَرَتْهُ بِحَيْضِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ جَمَاعُهَا.

و يَأْتِي الْكِتَابُ إِلَى الْمَرْأَةِ بِطَلَاقِهَا، أَوْ كِتَابٌ مِنْ وَلَدِهَا إِلَى بَعْضِ أَهْلِهَا بِوَفَاةِ بَعْلِهَا؛ فَتَقْضَى^٥ عِدَّتُهَا، وَتُجَدَّدُ عَقْدُهَا لغيره عليها، وَلَا تَتَرَقَّبُ فِي ذَلِكَ تَوَاتُرُ خَبَرٍ عَلَيْهَا، أَوْ مُشَاهَدَتُهَا لَوَفَاةِ بَعْلِهَا وَسَمَاعُهَا لَطَلَاقِهَا؛ بَلْ تَفْعَلُ عِنْدَ وَرُودِ الْخَبَرِ وَالْكِتَابِ مَا تَفْعَلُهُ عِنْدَ الْمُشَاهَدَةِ وَالسَّمَاعِ.

١. فِي «ب»: «ذَقَ». وَ فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «رَقَّ». وَ فِي «د، س»: «زَقَ».

٢. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «إِذَا... لَعَلَّتْ». وَ فِي مَوْضِعِ النِّقْطِ بَيَاضٌ.

٣. الْجُمْلَةُ خَيْرُ «أَنَّ» فِي قَوْلِهِ: «أَنَّ مَنْ وَكَّلَ وَكِيلاً».

٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: - «وَأُمَّتِهِ».

٥. فِي «ب»: «فَتَقْضَى». وَ فِي «س»: «فَيَقْضَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَيَنْقَضَى».

و كذلك الرجل يَرُدُّ عليه كتابٌ بمَوْتِ زَوْجَتِهِ، فَيَعْقِدُ^١ على أُخْتِهَا.
 و الفُروجُ و أحكامُها و ما يَتَعَلَّقُ بِحَظَرِهَا و إِياحتِهَا مِن أَكْدِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي قَدْ
 شَدَّدَ فِي أَمْرِهَا، وَ التَّحَرُّزُ عِنْدَ الإِقْدَامِ عَلَيْهَا، وَ الْخَوْفُ^٢ مِنَ التَّعَرُّضِ لِمَا يَسْتَبِيهُ مِنْهَا.
 وَ كَذَلِكَ لَا خِلَافَ^٣ بَيْنَ طَوَائِفِ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ لِلْعَالِمِ أَنْ يُفْتِيَ الْعَامِّيَّ فِيمَا يَسْتَفْتِيهِ
 مِنَ الْعِبَادَاتِ وَ الْأَحْكَامِ، وَ لَا تَوْجَدُ طَائِفَةٌ مِنَ طَوَائِفِ الْأُمَّةِ تَتَوَقَّفُ عَنْ ذَلِكَ وَ
 تَمْتَنِعُ^٤ مِنْهُ وَ تُنْكِرُ عَلَى فَاعِلِهِ، بَلْ جَمِيعُهُمْ يَرَى التَّقَرُّبَ بِذَلِكَ.
 وَ لَوْ كَانَتْ [الْفُتْيَا] مِمَّا الْعَمَلُ بِهِ^٥ مُحْظُورٌ وَ الْأَخْذُ بِهِ مُحَرَّمٌ، لَكَانَتْ مِنْ أَفْحَشِ
 الْبِدْعِ وَ أَضَرِّهَا^٦؛ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ، وَ الصَّدُّ عَنِ طَلَبِ الْعِلْمِ وَ مَا^٧ يُلْزَمُ الْمُسْتَفْتِي
 مِنْهُ^٨، وَ الْإِبْهَامُ^٩ لَهُ الْاسْتِكْفَاءُ بِقَوْلِهِمْ وَ وَجُوبُ الْقَبُولِ مِنْهُمْ.
 فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ فِي الْأُمَّةِ مَنْ يَحْظَرُ الْقَبُولَ مِنَ الْمُفْتِي وَ التَّقْلِيدَ^{١٠} لَهُ، وَ يُلْزَمُ
 الْمُسْتَفْتِي النَّظَرَ وَ الْبَحْثَ، كَمَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ فِي أَصُولِ الدِّينِ.
 كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: مَا ادَّعَيْتُ ذَلِكَ^{١١} عَلَى أَحَادِ الْأُمَّةِ، بَلْ ادَّعَيْتُهُ عَلَى طَوَائِفِهَا. ثُمَّ لَا

١. فِي «ب، د، س»: «و يعقد».

٢. فِي «ج»: «و الهوي». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و النهي».

٣. فِي «ب» - «لا». وَ فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «لا خلاف».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «و تمنع».

٥. فِي النسخ المعتمدة: - «به». وَ الصَّحِيحُ إِثْبَاتُهَا؛ طَبَقاً لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنُّسخِ «ش، ط، ع».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «و أخزاها».

٧. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «و لا».

٨. أَي: وَ عَنْ طَلَبِ مَا يُلْزَمُ الْمُسْتَفْتِي مِنَ الْعِلْمِ.

٩. فِي «ج، د، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «و الإبهام» بِالْبَاءِ.

١٠. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «بالتقليد» بَدَلِ «و التقليد».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «ذلك».

يَجِبُ الرجوعُ عما أَعْلَمَهُ^١ من عملِ الطوائفِ وأُضْطَرَّ إليه من حالِها، بروايةٍ عن واحدٍ أو اثنين لا أَعْلَمُ صحَّةَ الروايةِ عنهما.

و لو صَحَّت الروايةُ عنهما و سَمِعْتُ ذلكَ منهما، لَكَانَ الإجماعُ السابقُ لهما قاضياً^٢ عليهما و مُبْطِلاً لقولهما. و قد تَقَدَّمَ معنى قولنا في الإجماع؛^٣ و أَنَّ القولَ الذي يُضَافُ إلى مَنْ قد^٤ عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ المعصومِ لا يَعْترِضُ عَلَى القولِ الذي في جُمْلَةِ القائلِ به المعصومُ و إن لَمْ يَتَعَيَّنْ.

فإن قلنا: لو سَلِمَ بوجوبِ العملِ بالفتيا، لَمْ يَجِبِ العملُ بأخبارِ الأحاد؛ لأنَّ ذلكَ ممَّا لا يَنْبَغُ بالقياسِ.

كَانَ لَهُ أن يقولَ: ما أَثْبَتُ ذلكَ قياساً، بَلْ هو تفصيلٌ لجملةٍ، و هو أولىُّ بها و أَلْيَقُ؛ لأنَّ الْمُفْتِيَ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الخَطَأُ في مَذْهَبِهِ، و يَجُوزُ عَلَيْهِ الكَذِبُ عَلَى نَفْسِهِ، و هو مُخَيَّرٌ لِمَنْ يُفْتِيهِ^٥ عن أمرين: أَحَدُهُما الحُكْمُ، و أَنَّهُ^٦ مِنْ شَرِيعَةِ الإسلامِ، و الثاني أَنَّهُ مَذْهَبُهُ و القولُ الذي يَخْتَارُهُ.

يُبيِّنُ ذلكَ: أَنَّهُ لو صَرَّحَ بِنَفْيِ ما أَفْتَى به عن شَرِيعَةِ الإسلامِ، لَمَا كَانَ للمستفتي أن يَقْبَلَ فتياه و يَعْمَلَ بها؛ و لو صَرَّحَ بِنَفْيِهِ عن مَذْهَبِهِ و أَنَّهُ مَذْهَبُ أَحَدِ أئمَّةِ^٧ الفقهاءِ، لَكَانَ للمستفتي أن يَعْمَلَ بها. فالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ في لزومِ القبولِ مِنَ الْمُفْتِيَ

١. في «ج» و المطبوع: «أعمله».

٢. في «ج» و المطبوع: «ماضياً».

٣. تقدّم في ص ٧٢.

٤. في المطبوع: - «قد».

٥. في «ج» و المطبوع: «يفته».

٦. في المطبوع: «بأنه» بدل «و أنه».

٧. في المطبوع: «الأئمة» و بدل «أئمة».

إضافة ما يُفتي^١ به إلى الله تعالى وإلى رسوله عليه السلام وما شرَّعه في دين الإسلام.

وإذا ثبتت^٢ هذه الجملة، وكان ما قدَّمناه من قبول قول المفتي، واشتماله على الخبر عن^٣ أمرين يجوزُ عليه الكذبُ فيهما؛ والمُخبرُ^٤ عن الرسول عليه السلام مُنفردٌ بأحد^٥ الخبرين^٦، وسليم^٧ من الخبر الآخر والتُّهمة فيه؛ فأی شريعة وأی عقول قرَّرت وجوب العمل بخبر^٨ من^٩ نظنُّ^{١٠} صدقه في خبرين ونجوزُ^{١١} عليه الكذب فيهما، والحظر للعمل بخبر من نظنُّ^{١٢} صدقه في خبر واحد ونجوزُ^{١٣} عليه الكذب فيه؟!

وله أن يقول: هذا سبيل سائر الطوائف في تدريسها وتعليمها الفقه وتعريفها^{١٤} الأحكام؛ لا توجد طائفة من طوائف الأمة تقتصر في تدريسها وتعليمها على

١. في «ج» والمطبوع: - «إضافة ما يفتي».

٢. في «ب، س»: «وإذا ثبت». وفي «ج» والمطبوع: «فإذا ثبت».

٣. في المطبوع: «من».

٤. أي من يروي عن الرسول صلى الله عليه وآله، وهو هنا في مقابل المفتي.

٥. في «ب، د، س» والمطبوع: «بأخذ».

٦. فإن الراوي يُخبر عن الحكم فقط، ولا يُخبر عن رأيه ومذهبه.

٧. في «ج» والمطبوع: «وسلم».

٨. في «ج» والمطبوع: «بالخبر».

٩. في المطبوع: «ممن».

١٠. في «ج، س» والمطبوع: «يظن».

١١. في «ب، س» والمطبوع: «و يجوز». وفي «ج»: «و تجوز».

١٢. في «س» والمطبوع: «يظن».

١٣. في «ب، ج، س» والمطبوع: «و يجوز».

١٤. في المطبوع: «و تعريضها».

ظواهر القرآن و المتواتر من الأخبار، و طرح^١ الرواية الصادرة عن الأحاد. وإذا كان هذا هو المعلوم من حال علماء الأمة المشتهرين بالفضل في طوائفها، والغالب على أمرهم الذي تشهد به المشاهدة و عُرِفَ بالمخالطة؛ أن جمهورَ تدريسيهم و عامة فتاواهم المرجع فيها إلى الروايات، و أن من أنكر ذلك بلسانه إذا رجع إلى^٢ نفسه و خلا بسره، عليم انطواءه^٣ على خلافه. هذا مما يعتلج^٤ في الصدر، فما الجواب عنه إن كان فاسداً؟ ففي كشفه أعظم الفوائد و أجل القرب.

[الجواب]

الكلام على ذلك^٥:

[١. بيان الفرق بين أخبار الشريعة وأخبار الوكيل والمرأة]

مضمون هذا الفصل إن أورد^٦ على سبيل الاستدلال و الاحتجاج في أن الخبر الذي لا يوجب العلم يجوز من طريق العقول التعبد بالعمل^٧ به، كان في موضعه^٨ لأن من يحيل عقلاً العبادة بالأخبار التي لا توجب العلم لا يمكن^٩ دفع هذه الحجة

١. كذا، و الأنسب: «و تطرح».

٢. في «ج» و المطبوع: «على».

٣. في «ب، د، س»: «انطواءه».

٤. في المطبوع: «يخلج».

٥. في «ب، ج، د، س، ص»: «+ ما». و في المطبوع: «+ أن أورد».

٦. في «ج»: «ما ورد». و في المطبوع: «إن أورد».

٧. في المطبوع: «- بالعمل».

٨. ذهب المصنف رحمه الله إلى جواز التعبد بأخبار الأحاد ثبوتاً و أنه لا استحالة في ذلك عقلاً.

و لكن لم يتم دليل على ذلك. راجع بداية مقدمة المسائل الموصليات الثالثة.

٩. كذا، و الأنسب: «لا يمكنه».

عن نفسه؛ لأن سائر ما أُشيرَ في الفصل إليه^١ - من ابتياع الإمام، و العقد على الحرائر، و التوصل إلى استباحة الفروج أو حظرها - لا يمكن أن يدعى فيه العلم، وإنما طريق جميعه الظن، و مع ذلك فقد وقع العمل به على حد لو كان معلوماً لم يزد عليه، و ذلك مزيّف لا محالة لمذهب من أحال ورود العبادة بالعمل بما ليس بمعلوم من الأخبار.

و إن أوردَ مضمونُ هذا الفصلِ على سبيل الاحتجاج في وجوب العمل بالأخبار الواردة بتحريم أو تحليل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ و إن لم نَعْلَمْ صدقَ رواياتها - و هذا الوجه قُصِدَ بهذا الفصلِ دون الأول - فهو احتجاج في غير موضعه؛ لأننا نقول للمعول على ذلك: ليس يخلو من:

[١] أن تقيس العمل بخبر الأحاد الواردة بالتحليل و التحريم على العمل في هذه المواضع التي عددتها و تجمع بينهما بعلّة تحرّرها و تعيئها.

[٢] أو تظن أن أحد الأمرين داخل في صاحبه، و أنّه تفصيل لجملته؛ على ما أشرت إليه في أثناء الفصل.

فإن أردت القسم الأول، و هو طريقة القياس، فذلك مثل غير صحيح؛ لأنّه لا خلاف في أن العبادة بأخبار الأحاد و إثباتها لا يتطرّق إليه بالقياس، و معول من ذهب إلى ذلك على طرقيّ لهم معروفة، يعتقدون أنّها توجب العلم؛ كالإجماع و ما جرى مجراه.

و أيضاً فإن من وكلّ وكيلاً في ابتياع أمة أو عقد على حرة، يرجع إلى قوله في تعيئها إذا حملها إليه؛ سواء كان فاسقاً أو عدلاً، مليّاً أو ذميّاً، و إذا أخبرته زوجته أو

١. في المطبوع: «إليه في الفصل» بدل «في الفصل إليه».

أَمْتُهُ بِطَهْرِهَا^١ اسْتَبَاحَ وَطَءَهَا وَإِنْ^٢ كَانَتْ ذِمِّيَّةً، وَإِذَا^٣ أَخْبَرَتْ بِحَيْضِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ غَشْيَانُهَا مَعَ اخْتِلَافِ مِلَّتِهَا.

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ خَبْرَ الْفَاسِقِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا خَبْرَ الذَّمِّيِّ، فَكَيْفَ يَصِحُّ قِيَاسُ قَبُولِ أَخْبَارِ الشَّرِيعَةِ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَعَ مَا بَيَّنَّاهُ؟
وَإِذَا جَازَ لِمُخَالَفِنَا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ قَبُولِ الْأَخْبَارِ عَنِ الرِّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ^٤ وَبَيْنَ قَبُولِ خَبْرِ الْوَكِيلِ الْمُوَكَّلِ فِي ابْتِيعِ أَمَةٍ أَوْ عَقْدٍ عَلَى حُرَّةٍ وَبَيْنَ قَبُولِ قَوْلِ الْمَرْأَةِ فِي طَهْرِهَا وَحَيْضِهَا - وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ غَيْرَ مَعْلُومٍ، بَلِ الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى طَرِيقَةِ الظَّنِّ - جَازَ لَنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ أَخْبَارِ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ وَبَيْنَ سَائِرِ مَا عَدَدَ^٥.

وَكَيْفَ [يَصِحُّ] قِيَاسُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمَشْرُوعَاتِ مَعَ اخْتِلَافِ عِلَلِهَا وَأَسْبَابِهَا بَعْضُهَا^٦ عَلَى بَعْضٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ فِيهَا مَا لَا يَقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ الْأَرْبَعَةِ، وَفِيهَا مَا يُجْزَى فِيهِ شَهَادَةُ الشَّاهِدَيْنِ، وَفِيهَا مَا يُجْزَى فِيهِ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ؛ وَفِيهَا مَا لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ عَدَالَةُ الشَّاهِدِ وَلَا إِيمَانُهُ، وَفِيهَا مَا لَا بُدَّ [فِيهِ] مِنْ اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ وَالْإِيمَانِ؟! فَمَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ وَالتَّفَاوُتِ كَيْفَ يَجُوزُ قِيَاسُ الْبَعْضِ عَلَى الْبَعْضِ؟

وَإِنْ أُرِيدَ الْقِسْمُ الثَّانِي - وَهُوَ دُخُولُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فِي صَاحِبِهِ - فَذَلِكَ أَوْضَحُ

١. في «ج»: «بظهورها». وفي المطبوع: «بطهورها».

٢. في «ج» و المطبوع: «إن» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: «إذا» بدون واو العطف.

٤. فيقبل خبر العادل و يرفض خبر الفاسق، بينما يقبل خبر الجميع عند إخبار الوكيل و المرأة.

٥. فنرفض خبر الواحد مطلقاً - سواء كان المخبر عادلاً أو فاسقاً - في أخبار التحليل و التحريم، و نقبله مطلقاً في أخبار الوكيل و المرأة.

٦. في «ج» و المطبوع: «بعضها».

فساداً، و أشدُّ تهافتاً؛ لأنَّ من المعلوم الذي لا يَخْتَلُ على عاقلٍ أنَّ العملَ بأخبارِ الشريعة - في تحليلٍ أو تحريمٍ - الواردة عن النبي عليه السلام عبادةٌ مُفَرَّدَةٌ لا مَدخلُ لها في سائرِ ما عُدَّ في الفصل - من ابتياعِ الإمامِ، و العقْدِ على الحرائرِ، و الرجوعِ إلى أقوالِ النساءِ في الطُّهرِ و الحيضِ - بل لا يَدْخُلُ بعضُ هذه الأمورِ المذكورة في بعضٍ، و كُلُّ شيءٍ ذُكِرَ منها قائمٌ بنفسه؛ لا يَشْتَمِلُ عليه و على غيره جُمْلَةً واحدةً. و قد كَانَ يَجُوزُ عِنْدَنَا جميعُنا^١ أن تَخْتَلِفَ^٢ العبادةُ في جميعِ ما ذُكِرناه و عُدِّدناه، و يُتَعَبَّدَ في بعضه بما لا يُتَعَبَّدُ به في جميعه.

و لو قلنا لِمَنْ يَدَّعي هذا المُحَالَّ الصُّرْفَ: أَمَا كَانَ يَجُوزُ عِنْدَكَ تَقْدِيرًا و فَرْضًا أن يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى في المَوَاضِعِ التي ذُكِرَتْهَا كُلُّهَا بِالْعَمَلِ مع الظنِّ، و يَحْظَرُ عَلَيْنَا في الأخبارِ الواردة عن النبي عليه السلام أن نَعْمَلَ إِلَّا عَلَى الْعِلْمِ اليَقِينِ^٣؟ فإن قَالَ: «لا يَجُوزُ ذَلِكَ» كَابَرَّ و دَافَعَ، و قِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ؟ و ما الدليلُ على ما ادَّعَيْتَ؟ فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ مَخْرَجًا.

و إن أَجَابَ إِلَى التَّجْوِيزِ، قِيلَ لَهُ: فَقَدْ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَفْصِيلَ الْجُمْلَةِ مع تَجْوِيزِكَ اخْتِلَافَ الْعِبَادَةِ و تَبَايُنَهَا.

[٢. بيان الفرق بين أخبار الشريعة و خبر المفتي، و بحث حول التقليد]

فَأَمَّا^٤ مَا تَضَمَّنَهُ الْفَصْلُ مِنْ ذِكْرِ اسْتِفْتَاءِ الْعَامِيِّ لِلْعَالِمِ، و^٥ عَمَلِهِ عَلَى قَوْلِهِ، و إنْ لَمْ

١. في «ج» و المطبوع: «جميعاً».

٢. في «س»: «أن يختلف». و في المطبوع: «أن تخلف».

٣. في المطبوع: «و اليقين».

٤. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».

٥. في «ج» و المطبوع: «أو».

يَكُنْ قاطعاً على صحته؛ فأول ما فيه: أن كثيراً ممن نفى الاجتهاد والقياس ولم يعمل بخبر الأحاد في الشريعة، لا يوجب تقليد العامي للعالم^٢ ولا العمل بقوله إلا بعد العلم بصحته، ولا يلتفت إلى هذا التكثير والتعظيم والتفخيم الذي عول عليه في هذا الفصل؛ فكل^٣ هذه التهويلات تسمع من المثبتين للقياس في الشريعة، حتى أنهم يدعون الإجماع المتقدم والمتأخر، وعمل الصحابة والتابعين والعلماء في سائر الأمصار والأوقات. أفتري أن العمل بالإجماع^٤ أظهر من العمل بالاجتهاد والقياس؟

وليس كل شيء كثير القائل به، واتسعت البلاد التي يعمل به فيها، وذهب إليه الرؤساء والعظماء ومن له القدرة والسلطان وإليه الأمر والنهي والحل والعقد، كان إجماعاً يسقط الخلاف فيه.

وليس لأحد أن يطعن على هذه الطريقة بأن يقول: إذا كان العامي لا يُقلد العالم ولا يرجع إلى قوله، فأى فائدة في الاستفتاء الذي قد علمنا الإرشاد إليه، والفرع من كل أحد إلى استعماله؟

قلنا: الفائدة في ذلك بيّنة؛ لأن قول العالم مبنية للعامي وموظة له، ومغرية بالنظر والتفتيش والبحث. وهل هذا إلا كمن يقول: إذا كان التقليد في الأصول لا يسوغ،

١. في «ب، د، س»: «تقدير».

٢. في «ج» والمطبوع: - «للعالم».

٣. في «ج» والمطبوع: «فكذلك».

٤. هكذا في «ع». وفي سائر النسخ المعتمدة والمطبوع: - «بالإجماع». ولعل الصواب: «بخبر الأحاد» بدل «بالإجماع»؛ فإن المقارنة وقعت بين خبر الأحاد وبين الاجتهاد والقياس.

٥. في «ج» والمطبوع: «أكثر».

٦. في «ج»: «أو مفتر». وفي المطبوع: «أو مقر».

فما الفائدة في المذاكرة والمباحثة والتنبه والتحذير؟

فإن قيل: معلوم ضرورة أن العامي لا يستطيع أن يعرف الحق في فروع الدين^١ كله، ومن كلفه ذلك فقد كلفه^٢ ما لا يطيق.

قلنا: لا خلاف بيننا في أن العامي مكلف للعلم بالحق في أصول الدين، وهي أدق وأعمض وأوسع وأكثر شَبْهاً؛ وإذا جاز أن يطيق العامي^٣ معرفة الحق في أصول الدين ويميزه^٤ من الباطل، مع ما ذكرناه من غموضه وكثرة شَبْهه، فأولى أن يطيق ذلك فيما هو أقل غوراً وأوضح طُرُقاً.

فإن قيل: ليس يجب على العامي في أصول الدين إلا العلم بالجمل^٥ التي يُشرف بها على الحق، فأما التدقيق وكشف الغامض فليس مما يجب عليه.

قلنا: وما المانع من أن نقول ذلك في الفروع والشرائع؟ وأن معرفة الحق منها من الباطل يكون طريقاً مختصراً، لا يخرج إلى التعميق والتدقيق، يكتفي به العامي كما اكتفى بمثله في الأصول.

فإن قيل: فما قولكم في عامي لا يقدر على شيء من النظر والعلم^٦ والتمييز للحق من الباطل؟ أوجبون عليه تقليد العالم، أم لا توجبون ذلك؟

فالجواب عن هذا السؤال: أن من لا يقدر على تمييز الحق من الباطل في فروع

١. في «ج»: - «الدين». وفي المطبوع: «الفروع» بدل «فروع الدين».

٢. في «ج» والمطبوع: - «ذلك فقد كلفه».

٣. في «ب، د، س»: + «في».

٤. في «ج» والمطبوع: «وتمييزه».

٥. في «ب، د، س»: «بالجملة».

٦. في «ج» والمطبوع: - «على».

٧. في المطبوع: - «و العلم».

الدين لا يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي أَصُولِهِ؛ وَمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ فَهُوَ عَامِّيٌّ فِي الْأُصُولِ
وَالْفُرُوعِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ وَالبَحْثِ؛ وَكَمَا لَا يَجِبَانِ عَلَيْهِ فَلَا يَجِبُ
عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ فِي الْفُرُوعِ، كَمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأُصُولِ. وَهَذَا جَارٍ مَجْرَى
الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ الْخَارِجِينَ عَنِ التَّكْلِيفِ؛ فَلَا حَرَامَ عَلَيْهِمْ، وَلَا حَلَالَ لَهُمْ.

ثُمَّ^١ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْعَامِّيَّ مُتَعَبِّدٌ بِتَقْلِيدِ الْعَالِمِ فِي الْفَتَوَى وَالْعَمَلِ بِقَوْلِهِ - وَإِنْ
جَوَزَ الْخَطَأَ عَلَيْهِ - كَيْفَ يَكُونُ [التَّعَبُّدُ] فِي ذَلِكَ إِبْثَابًا لَوُرُودِ التَّعَبُّدِ بِالْعَمَلِ فِي
الشَّرِيعَةِ عَلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ؟ وَكَيْفَ يُحْمَلُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ؟

ثُمَّ نَقْسِمُ^٢ تِلْكَ الْقِسْمَةَ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا^٣، فَنَقُولُ: إِنْ كَانَ مُورِدًا^٤ ذَلِكَ
احْتِجَاجًا عَلَى مَنْ أَحَالَ^٥ الْعَمَلَ بِمَا لَا يُعْلَمُ صَحَّتُهُ، فَهُوَ لَعَمْرِي حُجَّةٌ مُقْنِعَةٌ وَ
دَلَالَةٌ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ أَحَالَ الْعَمَلَ عَلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً، وَ
أَجَازَ الْعَمَلَ بِقَوْلِ الْمُفْتِي، يَكُونُ مُنَاقِضًا. وَلَيْسَ هَذَا الَّذِي نَتَكَلَّمُ^٦ عَلَيْهِ وَ
نَقْصِدُ^٧ إِلَيْهِ.

وَإِنْ قِيَسَ قَبُولُ أَخْبَارِ الشَّرِيعَةِ الْوَارِدَةِ مِنْ طَرِيقِ^٨ الْآحَادِ بِالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ

١. هَذَا جَوَابُ ثَانٍ حَوْلَ مَوْضِعِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْمُفْتِي، وَهُوَ مُعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ: «فَأَوَّلُ مَا فِيهِ».

٢. فِي «ب، ج، د، س، ص»: «نَقْسِمُ».

٣. تَقَدَّمَ فِي بَدَايَا الْجَوَابِ عَنْ هَذَا الْفَصْلِ.

٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «مُورِد».

٥. فِي «ج»: - «مَنْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «جَوَاز» بَدَلِ «مَنْ أَحَالَ».

٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «يَتَكَلَّمُ».

٧. فِي «ج»: «وَنَقْصِدُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَيَقْصِدُ».

٨. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «بِطَرِيقٍ» بَدَلِ «مِنْ طَرِيقٍ».

على قبول قول المفتي، فقد تكلمنا على ذلك من قبل، وبيّنا أن القياس في مثله مطرّح غير مُعْتَمَد عليه^١، وقلنا: أما كان يجوز أن يتعبّدنا الله تعالى بقبول قول المفتي، ويحظر علينا أن لا نقبل في الشريعة إلا ما نعلمه؟

فإن جَوَزَ ذلك، سَقَطَ حَمْلُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ؛ وَإِنْ مَنَعَ مِنْهُ، فَهُوَ الْمُدَافَعَةُ وَالْمُكَابَرَةُ اللَّتَيْنِ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِمَا، وَبَيَّنَّا مَا فِيهِمَا.

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ حَمْلَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ^٢ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَفْصِيلٌ لْجُمْلَةٍ.

فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَقْصًى، وَبَيَّنَّا فِيهِمَا سَلَفَ مَا يَوْضَحُ أَنَّ مَسْأَلَةَ تَقْلِيدِ الْعَامِيِّ لِلْعَالِمِ مُفَارِقَةٌ مُبَايِنَةٌ لِمَسْأَلَةِ قَبُولِ خَبَرِ الرَّائِي - إِذَا كَانَ وَاحِدًا - عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّ الْأَمْرَيْنِ لَا يَجْمَعُهُمَا جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى وَجْهِهِ وَلَا سَبَبٍ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُتَعَبَّدَ [فِي] أَحَدِ^٤ الْأَمْرَيْنِ بِخِلَافٍ مَا يُتَعَبَّدُ^٥ بِهِ فِي الْآخَرِ.

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْمُفْتِيَّ مُخَيَّرٌ عَنْ أَمْرَيْنِ؛ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَحَدُهُمَا إِخْبَارُهُ فِي الْمَذْهَبِ الَّذِي أَفْتَى بِهِ أَنَّهُ مِنْ شَرِيعَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالثَّانِي أَنَّهُ مَذْهَبُهُ وَاعْتِقَادُهُ.

فَأَوَّلُ مَا فِي هَذَا: أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي كُلِّ مُفْتٍ مَا^٦ ذَكَرَهُ، بَلْ فِي الْمُفْتَيْنِ^٧ مَنْ

١. في المطبوع: - «عليه».

٢. من قوله: «وإن منع منه» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٣. في «ب، د، س»: «و قد».

٤. في النسخ المعتمدة: «إحدى». وهو خطأ، وما أثبتناه استفدناه من نسختي «ف، ط».

٥. في «ج» والمطبوع: - «أحد الأمرين بخلاف ما يتعبّد».

٦. في المطبوع: - «ما».

٧. في «أ، ب، د، س، ص»: «المفتيين».

يُعْلَمُ اعتقاده ومذهبه ضرورة، ولا يجوزُ خلاف ذلك عليه، فعاد الأمرُ فيمن هذه حاله إلى أن الخطأ الجائز عليه واحدٌ. ولو كان تجويزُ الخطأ عليه^١ في موضعين^٢ - على ما ظنّه - لما كان به اعتبارٌ؛ على ما ذكرناه.

فأما قوله: فأني شريعةٌ وأني عقولٌ قرّرت وجوب العملِ بخبرٍ من نظنُّ صدقه في خبرٍ واحدٍ، ونجوزُ^٣ عليه الكذب فيه؟

فهذا أولاً: تصريحٌ منه بأنه ليس ما نحن فيه «تفصيلاً للجُملة» على^٤ ما ادّعاه، وإنما عوّل على نفي الشرع أو العقل الموجب لأحد الأمرين، والحاظِر^٥ للآخر؛ وهذا خروجٌ - كما ترى - عما وقّع الشروع فيه؛ من تبين تفصيل الجُملة.

والكلامُ عليه أن يقال: الذي يفصلُ بين الأمرين أن الشريعة قد قرّرت العمل بقول المفتي وإن جَوّزنا عليه الخطأ في موضعين، ولم تُقرّر العمل بقول الراوي إذا لم نَعْلَمْ صدقه، وإن كان خطؤه أن كان مُخطئاً في موضعٍ واحدٍ، فيجب أن نتوقّف عن العمل بقوله؛ لأن الشرع لم يأت به، ويكفي في حَظَرِ قبول قوله انتفاء الشرع، ولا نحتاج^٦ إلى ورودِ شرعٍ بحظره.

ثم يقال له: كيف قرّرت الشرائع العمل بقبول قول المفتي؛ والخطأ جائزٌ عليه في^٧ الموضعين اللذين ذكرهما، ولم يُسوِّغ العمل بقول الشاهد الواحد فيما لا بدُّ

١. في «ج» والمطبوع: - «واحد، ولو كان تجويز الخطأ عليه».

٢. في «ج» والمطبوع: «الموضعين».

٣. في «ب، ج، س» والمطبوع: «و يجوز».

٤. في المطبوع: - «على».

٥. أي المانع.

٦. في «ب، د، س»: «ولا يحتاج».

٧. في «أ، ب، س، ص»: «من».

فيه^١ من شهادة الاثنين، أو شهادة^٢ الاثنين فيما لا يجوز فيه إلا شهادة الأربعة؛ و الخطأ هاهنا في موضع واحد، و هناك في موضعين؟
فأي شيء قلته في الفرق بين [هذه الأحكام في] هذا الإلزام، قيل مثله^٣ في إلزامك.

فأما الكلام الذي ختم به الفصل الذي ابتدأه: و هذه سبيل سائر الطوائف في تدريسها و تعليمها، و أنه لا يوجد طائفة من طوائف الأمة تقتصر في تدريسها و تعليمها على ظواهر القرآن و المتواتر من الأخبار، و تطرح الرواية الصادرة عن^٤ الأحاد.

فقد مضى الكلام عليه في الفصل الثاني، الذي سبق كلامنا عليه مستقصى مستوفى؛ و بينا أن ذلك سوء ثناء على العلماء و قدح^٥ في تدبيرهم بمذاهبهم، و كشفنا ذلك و أوضحناه بما لا طائل في إعادته.

١. في «أ، ب، د، ص»: «منه». و في «ج، س»: «فيه». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً للنسخة «ط».

٢. من قوله: «المفتي؛ و الخطأ جائز عليه...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٣. في المطبوع: «- مثله».

٤. في «ج» و المطبوع: «من».

٥. في «ج» و المطبوع: «- و قدح».

الفصل الخامس

[مناقشة دعوى توليد خبر الواحد للعلم]

من جملة المتكلمين من يذهب إلى أن في أخبار الأحاد ما يضطر السامع له إلى العلم بمخبره. وقد حكى الجاحظ^١ ذلك عن النظام^٢، وأنه كان^٣ يقول: إن المخبر الواحد إذا تكاملت فيه شروط^٤ وفي سامعه، اضطره إلى العلم بما تضمنه خبره،^٥ وكان هو الفاعل للعلم في قلبه^٦.

ومما تحتمله القسمة، ويصح أن يكون مذهباً، وليس في العقول ما يحيله: أن يكون من^٧ مصالح العباد في دينهم ودنياهم، وما يقتضيه حسن تدبيرهم أن يفعل

١. عمرو بن بحر الجاحظ، أبو عثمان، رأس جماعة تُسمى بالجاحظية، كان يعيش في أيام المعتصم والمتوكل، وتوفي عام ٢٥٥ هـ، وله من التصانيف: رسالة في فضائل بني هاشم، وكتاب الأصنام، والبيان والتبيين، والحيوان، ورسالة في الحسد، وغيرها. وقد نقل السيد أحمد ابن طاووس رحمه الله مختصراً من رسالته في الترجيح والتفضيل في كتابه بناء المقالة الفاطمية، وأيضاً الإربلي رحمه الله في كشف الغمة. راجع: المواقف للإيجي، ج ٣، ص ٦٥٦ و ٦٦٨؛ الملل والنحل، ج ١، ص ٧٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٤٧، الرقم ٦٣٣٣؛ كشف الظنون، ج ١، ص ٣٨ و ٢٦٣ و ٢٦٩ و ٨٦١؛ ج ٢، ص ١٣٩٢ و ١٤٥٤ و ١٦٠٩.

٢. تقدمت ترجمته في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

٣. في المطبوع: «أنه» بدل «وأنه كان». ٤. في المطبوع: «الشروط».

٥. راجع: المقالات للبليخي، ص ٥٠٦ - ٥٠٧، فإن فيه ما ينفع.

٦. أي قلب السامع.

٧. في «ج» و المطبوع: «في».

اللَّهُ تَعَالَى الْعِلْمَ فِيهِمْ عِنْدَ خَيْرِ الْوَاحِدِ، إِذَا كَانَ مُضْطَرًّا إِلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ، وَلَمْ يَوْقِعْ خَبْرَهُ مَوْقِعَ الشَّهَادَةِ^١، وَكَانَ السَّمْعُ لَهُ خَالِيًا مِنَ الْإِعْتِقَادِ لِضِدِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ، أَوْ لِأَمْرٍ^٢ يَصْرِفُهُ عَنِ السُّكُونِ إِلَى سَمَاعِهِ وَالإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، وَسَلِمَ مِنْ مُقَارَنَةِ رَاوِيهِ لِمَا يُعَارِضُهُ، وَمِمَّنْ يَجْحَدُهُ وَيُكَذِّبُ بِهِ.

ومتى قَالَ هَذَا، لَمْ يَعْتَرِضْ قَوْلَهُ وَيُفْسِدَهُ مَا يَذْكُرُهُ مَنْ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ «الْعِلْمَ بِمُخْبِرِ الْخَبْرِ»^٣، وَنَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ «لَا يَفْعَلُهُ عِنْدَ خَيْرِ الْأَرْبَعَةِ، وَيَجُوزُ فِعْلُهُ عِنْدَ مَا زَادَ عَلَيْهَا» مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الشَّهَادَةِ فِي الزَّنَا؛ لِأَنَّ أَحَدًا مَا شَرَطَهُ أَنْ لَا يَكُونَ الْخَبِيرُ وَاقِعًا مَوْقِعَ الشَّهَادَةِ^٤.

و ذَلِكَ مِمَّا يَمْتَنِعُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ الْمَصْلَحَةُ، وَ لَا يَخْتَارَ اللَّهُ تَعَالَى فِعْلَ الْعِلْمِ مَعَهُ. فَأَمَّا الَّذِي حُكِيَ عَنِ النَّظَامِ^٥، إِنْ كَانَ الَّذِي يُحِيلُهُ وَيُفْسِدُهُ^٦؛ أَنَّ الْقَادَرَ مِنَ الْبَشَرِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ فِي غَيْرِهِ إِلَّا بِسَبَبٍ يَتَعَدَّى حُكْمُهُ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ، وَ لَا سَبَبٍ يَتَعَدَّى حُكْمُهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ إِلَّا «الْاعْتِمَادُ»^٧؛ لِإِخْتِصَاصِهِ بِالْمُدَافَعَةِ لِمَا يُمَاشُ مَحَلَّهُ.

١. قوله: «و لم يوقع خبره موقع الشهادة» ساقط من «ج» و المطبوع.

٢. في «ج» و المطبوع: «لا» بدل «لأمر».

٣. في «ج»: «بخبير الخير» بدل «بمخبر الخير». و في المطبوع: «بخبير المخبر» بدلها.

٤. من قوله: «أو لأمر يصرفه عن السكون...» إلى هنا تكرر ذكره في «ج» و المطبوع.

٥. من أن المخبر الواحد يفعل العلم في قلب السامع.

٦. في «ج» و المطبوع: «و يفيد».

٧. الاعتماد: معنى إذا وجد أو جب كون محلّه في حكم المدافع لما يُمَاشُه مما شاة مخصوصة؛ مثاله: أن أحدنا إذا وُضع حجراً على يده، وجد اعتماد الحجر حتّى كأنّه في يده. راجع: الحدود،

كَانَ لِمَنْ نَدَبٌ^١ عَنْ مَذْهَبِ النَّظَامِ أَنْ يَقُولَ: لِمَ زَعَمْتُمْ ذَلِكَ؟ وَ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يُشَارَكَ الْاعْتِمَادَ غَيْرُهُ^٢ فِي هَذَا الْحُكْمِ وَ هُوَ التَّعْدِي، وَ يَكُونُ «الْخَيْرُ»^٣ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَتَعَدَّى حُكْمُهُ؛ لَكُونِهِ مُدْرَكًا^٤، فَيَتَّفِقُ الْخَيْرُ وَ الْاعْتِمَادُ - بَلْ كُلُّ مُدْرَكٍ - فِي تَعْدِي الْحُكْمِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ^٥؛ وَ يَكُونُ مَعْنَى تَعْدِي الْحُكْمِ فِي الْاعْتِمَادِ كَوْنَهُ مُدَافِعًا، وَ فِي الْخَيْرِ كَوْنَهُ مَسْمُوعًا؟ وَ إِذَا تَعَدَّى حُكْمُهُ^٦ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلتَّوْلِيدِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ^٧.

فَإِنْ^٨ قُلْنَا: لَوْ وَلَدَ الْخَيْرُ الْعِلْمَ^٩ لَوَجَبَ أَنْ يُولَدَ جَنْسُهُ^{١٠} وَ كُلُّ^{١١} جُزْءٍ مِنْهُ^{١٢}، وَ مِنْ فِعْلٍ كُلِّ فَاعِلٍ وَ لِكُلِّ سَامِعٍ^{١٣}.

١. فِي «ج»: «لَمْ نَدَب»، وَ فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَهُ الذَّبُّ» بَدَلُ «لِمَنْ نَدَب».
٢. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «غَيْرُهُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِمَّا سَيَأْتِي عِنْدَ جَوَابِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَيْثُ نَقَلَ هُنَاكَ هَذَا الْمَقْطَعُ مِنَ السُّؤَالِ.
٣. أَيُ خَيْرِ الْوَاحِدِ.
٤. أَيُ مُحْسُوسًا مَسْمُوعًا.
٥. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ مَحَلِّهَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ وَفَقًا لِنَسْخَةِ «ط».
٦. فِي «ج»: «حُكْم». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحُكْم».
٧. أَيُ سَبَبًا لِلتَّوْلِيدِ الْعِلْمِ فِي قَلْبِ السَّامِعِ.
٨. فِي «أ، ب، ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِنْ».
٩. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «الْعِلْم».
١٠. أَيُ جَنْسِ الْعِلْمِ وَ هُوَ الْإِعْتِقَادُ. فَالْإِعْتِقَادُ جَنْسٌ تَقَعُ تَحْتَهُ أَنْوَاعُ كَالْعِلْمِ وَ التَّقْلِيدِ وَ الْجَهْلِ أَيُ الْمُرَكَّبِ. رَاجِعُ: الْحُدُودُ، ص ٨٨ - ٩٠.
١١. يُمْكِنُ أَنْ تُقْرَأَ الْعِبَارَةُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ: «أَنْ يُولَدَ جَنْسُهُ وَ كُلُّ...».
١٢. لَعَلَّهُ يَرِيدُ: وَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ جَنْسِ الْعِلْمِ، أَيُ أَنْوَاعِ الْإِعْتِقَادِ الْمَشَارِإِلَيْهَا أَنْفَاءً فِي الْهَامِشِ. وَ سَوْفَ يَأْتِي فِي آخِرِ جَوَابِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ حِكَايَتِهِ كَلَامِ السَّائِلِ: «حَرْفٌ بَدَلُ «جُزْء»».
١٣. أَيُ يَكُونُ الْخَيْرُ مَوْلَدًا لِلْعِلْمِ وَ إِنْ صَدَرَ مِنْ أَيِّ فَاعِلٍ كَالْجَاهِلِ وَ السَّاهِي وَ الْهَازِلِ. كَمَا يَكُونُ مَوْلَدًا لِلْعِلْمِ فِي قَلْبِ كُلِّ سَامِعٍ، وَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا مَثَلًا.

كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: مَا يَوْلَدُ الْعِلْمَ يُفَارِقُ سَائِرَ الْأَسْبَابِ، حَسَبَ مَا تَقُولُهُ فِي «النَّظَرِ» وَ
تَوَلِيدِهِ لِلْعِلْمِ^١ وَ مُفَارَقَتِهِ لِسَائِرِ الْأَسْبَابِ.
وَ إِنْ قُلْنَا: إِنْ ذَلِكَ يُوْدِّي إِلَى أَنْ يَفْعَلَ [الْقَادِرُ مِنَ الْبَشَرِ] فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ
بِالسَّبَبِ الْوَاحِدِ عِلْماً لِكُلِّ مَنْ سَمِعَ الْخَبَرَ.
كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِلَى ذَلِكَ أَذْهَبُ، وَ لَيْسَ هُنَاكَ مَا يُحِيلُهُ وَ يُفْسِدُهُ إِذَا تَغَايَرَ مَنْ
يُفْعَلُ الْعِلْمُ لَهُ.

[الجواب]

الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ: أَمَّا مَا تَضَمَّنَتْهُ ابْتِدَاءُ هَذَا الْفَصْلِ، فَهُوَ مَذْهَبُ النَّظَامِ فِي قَوْلِهِ:
«إِنْ خَبَرَ الْوَاحِدِ يَوْجِبُ الْعِلْمَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ». وَ هَذَا مَذْهَبٌ ضَعِيفٌ سَخِيفٌ،
قَدْ بَيَّنَّ فِي الْكُتُبِ بُطْلَانَهُ وَ بُعْدَهُ مِنْ^٢ الصَّوَابِ.

[أدلة بطلان توليد خبر الواحد للعلم]

وَ دُلَّ عَلَى فَسَادِهِ بِأَشْيَاءَ:

[الدليل الأول]

مِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ خَبَرُ الْوَاحِدِ يَوْجِبُ الْعِلْمَ، لَوَجَبَ ذَلِكَ فِي كُلِّ خَبَرٍ مِثْلِهِ، وَ كَانَ
أَحَقُّ الْمُخْبِرِينَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ كَانَ يَجِبُ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ
الْمُعْجَزَاتِ، وَ أَنْ^٣ يُعْلَمَ صِدْقُهُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَقْتَرِنُ إِلَيْهِ. وَ كَانَ يَجِبُ فِي الْحَاكِمِ إِذَا
لَمْ يَعْلَمْ صِدْقَ الْمُدَّعِي ضَرُورَةً أَنْ يَعْلَمَهُ كَاذِباً، فَلَا يَسْمَعُ [إِلَّا بِبَيِّنَةٍ^٤].

١. فِي «ج»: «و توليد للعلم». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و توليد العلم».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنْ». ٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «+ لَمْ».

٤. فِي «أ، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «بَيِّنَةٌ». وَ فِي «ج»: «بَيِّنَةٌ».

[الدليل الثاني]

و أيضاً: فلو كان الخبر مولداً للعلم، لم يكن بعض حروفه بالتوليد أولى من بعض، فكان يجب: [١] إما أن يكون العلم متولداً عن كل حرف من حروف الخبر، وهذا يؤدي إلى أن يقع العلم عند أي حرف وجد من الحروف^١، وقد علم بطلان ذلك. [٢] وهكذا إن قيل: إن العلم يقع بالحرف الأخير؛ لأننا نعلم أن الحرف الأخير من الخبر لو انفرد لم يحصل عنده علم. [٣] وإن كان العلم المتولد عن سائر حروف الخبر على سبيل الانضمام، فهذا باطل؛ لأن الأسباب الكثيرة لا يجوز أن تولد مسبباً^٢ واحداً، كما لا يجوز أن يقع المقدور^٣ الواحد بقدر كثيرة.

[الدليل الثالث]

ومنها: أنه كان ينبغي أن لا يفتقر إلى المواضعة في العلم الواقع عند الخبر؛ لأن السبب يولد لأمر يرجع إليه، فأئى حاجة به إلى تقدم المواضعة؟ وقد علمنا أنه لولا تقدمها لما أفاد الخبر، ولا حصل عنده علم.

[الدليل الرابع]

ومنها: أن الصوت^٥ لا جهة له، فكيف يولد في غير محله؟ وإنما ولد الاعتماد في غير محله لأنه مختص بجهة^٦، وإلا فسائر الأسباب لا تولد إلا في محلها.

١. في «ج»: «حروف». وفي المطبوع: «حروفه».

٢. في «ج» والمطبوع: «سبباً».

٣. في «ج» والمطبوع: «المعذور».

٤. في «ج» والمطبوع: «يقدر».

٥. بما أن الخبر يقع تحت جنس الصوت، لذلك تعرض هنا إلى ذكر الصوت. راجع: الحدود،

ص ٤٤ - ٥٠.

٦. فنكون أنواع الاعتماد ستة؛ لاختصاص كل جنس بجهة. راجع: الحدود، ص ٣٧.

فَأَمَّا مَا مَضَى فِي أَثْنَاءِ هَذَا الْفَصْلِ - عِنْدَ ذِكْرِ أَنَّ الْاعْتِمَادَ يَخْتَصُّ بِجِهَةٍ، فَجَازَ أَنْ يُوَلَّدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَ الصَّوْتُ لَيْسَ كَذَلِكَ - مِنْ قَوْلِهِ: «مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يُشَارِكَ الْاعْتِمَادُ غَيْرُهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ وَ هُوَ التَّعْدِي، وَ يَكُونُ «الْخَبْرُ» مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَتَّعَدِي حُكْمُهُ؛ لِكَوْنِهِ مُدْرَكًا، فَيَتَّفِقُ الْخَبْرُ وَ الْاعْتِمَادُ - بَلْ كُلُّ مُدْرَكٍ - فِي تَعْدِي الْحُكْمِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ^١؛ وَ يَكُونُ مَعْنَى تَعْدِي الْحُكْمِ فِي الْاعْتِمَادِ كَوْنُهُ مُدَافِعًا^٢، وَ فِي الْخَبْرِ كَوْنُهُ مَسْمُوعًا».

فَطَرِيقُ^٣ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ^٤ مِثْلُهُ فَيُورَدَ فِي جُمْلَةِ الشُّبُهَاتِ؛ لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ إِنَّمَا وَلَّدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ بِسَبَبٍ مَعْرُوفٍ؛ وَ هُوَ الْاِخْتِصَاصُ بِالْجِهَةِ، وَ هَذِهِ الصِّفَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا^٥ لَهُ؛ لِأَنَّ بِهَا تَمَيَّزَ مِنْ^٦ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّوْتُ مُشَارِكًا لَهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَ هُوَ مِمَّا لَا جِهَةَ لَهُ كَالْاعْتِمَادِ؟! اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُدَّعَى أَنَّ الصَّوْتَ ذُو جِهَةٍ كَالْاعْتِمَادِ، فُبُطْلَانُ^٧ ذَلِكَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ.

وَ لَوْ كَانَ غَيْرُ الْاعْتِمَادِ مُشَارِكًا لَهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِجِهَةٍ، لَكَانَ مِنْ جِنْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمُشَارَكَةَ فِيمَا يَتَمَيَّزُ^٨ بِهِ الْجِنْسُ^٩ مُشَارَكَةً فِي الْجِنْسِ.

١. فِي النسخِ المعتمدة والمطبوع: «غير محلها». والصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً للنسخة «ط».

٢. فِي المطبوع: «+ فِي الْخَبْرِ».

٣. فِي «ج، س» والمطبوع: «فطريق».

٤. فِي «ج، س» والمطبوع: «أَنْ يُحِيلَ».

٥. فِي «ج» والمطبوع: - «إِلَّا».

٦. فِي «ج» والمطبوع: «فِي».

٧. فِي «ب، د، س»: «و بطلان».

٨. فِي «ج» والمطبوع: «متميز».

٩. عَنْ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ.

و أعجب من هذا: القول بأن كل مدرك يُشارك الاعتماد في تعدّي الحكم إلى غيره منحلّه؛ وهذا يوجب أن تكون الألوان والطعوم^١ والأرايح والجواهر بهذه الصفة.^٢
و من العجيب^٣: القول بأن «معنى تعدّي الحكم في الاعتماد كونه مدافعاً، وفي الخبر كونه مسموعاً»، و أين كونه مسموعاً من كونه مدافعاً؟ وإنما ولد في غيره اختصاصه بالمدافعة في الجهة، وهذا لا يوجد في مسموع ولا مرئي^٥ ولا جنس غير الاعتماد. وبعد، فلا صفة له بكونه مسموعاً، فضلاً عن^٦ أن يولد في الغير لأجلها.

[الدليل الخامس]

و ممّا يدلّ على أن خبر الواحد لا يوجب «العلم الضروري» - على ما يحكى عن النظام -: أننا عند التأمل^٧ لأحوالنا والرجوع إلى أنفسنا لا نجد سكوناً^٨ عند خبر الواحد - على الشرائط التي شرطها النظام - على حدّ سكوننا إلى ما نشاهده ونذكره، ولا على^٩ حدّ سكوننا إلى ما نعلمه من أخبار البلدان والأمصار والوقائع الكبار. فإنّ السكون الذي نجده عند خروج الرجل باكياً مخرق الثياب متسلياً، يُخبر

١. في «ج» والمطبوع: «والطعام».

٢. لأنها كلّها مدركة ومحسوسة بإحدى الحواس، حتى الجوهر، فهو عند المتكلمين محسوس رؤية ولماً. راجع: الحدود، ص ٣٠.

٣. في «ب، ج، د، س» والمطبوع: «العجب».

٤. من قوله: «و في الخبر كونه» إلى هنا ساقط من «ب».

٥. في «ج» والمطبوع: «و لا جري».

٦. في المطبوع: «من».

٧. في «ج» والمطبوع: «عدالته» بدل «عند التأمل».

٨. إنّ «السكون» عنصر أساسي في حقيقة العلم، فإن العلم عبارة عما أوجب سكون النفس. راجع: الذخيرة، ص ١٥٤.

٩. في «ج، س» والمطبوع: «على».

بمَوْتِ بعضِ أهله، لا يَنْفَكُ مِنْ تجويزٍ لِأَنَّ^١ يَكُونُ الأَمْرُ بِخِلَافٍ ما ذَكَرَهُ، وَأَنَّ لَهُ في ذَلِكَ غرضاً وإنْ بَعُدَ، وإِنَّمَا لِأَجْلِ استبعادِ الأغراضِ في مِثْلِ هذا الخَبَرِ ما^٢ يُخَيَّلُ لَنَا أَنَا ساكنونَ عَالِمُونَ. وَالسُّكُونُ إِلَى المُشَاهَدَاتِ وَإِلَى أَخْبَارِ البُلْدَانِ بِخِلَافٍ هذا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّهُ وَلَا يَقَرُّ^٣ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ التَّجْوِيزِ لِخِلَافِهِ.

فَعَلِمْنَا أَنَّ ما يَحْصُلُ عِنْدَ خَبَرِ الواحدِ هُوَ ظَنٌّ قَوِيٌّ فيوَهْمُ^٤ عِلْماً، وَأَنَّ الَّذِي يَحْصُلُ عِنْدَ المُدْرَكَاتِ^٥ وَغَيْرِهَا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ هُوَ العِلْمُ الحَقِيقِيُّ؛ وَلِهَذَا رُبَّمَا انْكَشَفَ كُلُّ شَيْءٍ رَأْيَانَهُ وَسَمِعْنَاهُ^٦ - فِي المَوْضِعِ الَّذِي يَذْهَبُ النِّظَامُ إِلَى أَنَّهُ عِلْمٌ - عَنْ^٧ خِلَافِهِ، وَظَهَرَ لَنَا^٨ أَنَّ الأَمْرَ بِخِلَافٍ ما أُشِيعَ وَأُعْلِنَ، وَأَنَّ تِلْكَ الإِشَاعَةَ كَانَ لَهَا سَبَبٌ؛ مِنْ اجْتِلَابِ مَنَفَعَةٍ، أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ. وَهَذَا لَا نَجِدُهُ بِحَيْثُ يَحْصُلُ العِلْمُ اليَقِينُ^٩؛ عَلَى وَجْهِهِ وَلَا سَبَبٍ.

[عُودَةٌ إِلَى مَنَاقِشَةِ فِقَرَاتِ السُّؤَالِ]

[١]. فَأَمَّا ما مَضَى فِي خِلَالِ هَذَا الفَصْلِ: مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَصْلَحَةِ العِبَادِ أَنْ يَفْعَلَ العِلْمَ عِنْدَ خَبَرِ الواحدِ إِذَا كَانَ مُضْطَرّاً إِلَى ما أَخْبَرَ

١. فِي المَطْبُوعِ: «أَنَّ لَا» بَدَلَ «لِأَنَّ» ٢. كَذَا، وَالأَنْسَبُ حَذْفُ: «مَا».

٣. فِي «ج» وَالمَطْبُوعِ: «وَلَا يَقْتَرِنُ».

٤. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ المَعْتَمَدَةِ وَغَيْرِ المَعْتَمَدَةِ، وَالصَّحِيحُ: «فَيُؤْهِمُ». وَأَكْبَرُ الظَّنِّ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ أَقْلَامِ النُّسَاخِ.

٥. فِي «ج» وَالمَطْبُوعِ: «الدَّرَكَاتِ».

٦. فِي واقِعَةٍ مِنَ الوَقَائِعِ، مِثْلُ مَوْتِ شَخْصٍ.

٧. فِي «ب»: «عَلَى» بَدَلَ «عِلْمٍ عَنْ». وَفِي «ج» وَالمَطْبُوعِ: «مِنْ» بَدَلَ «عَنْ».

٨. فِي «ج» وَالمَطْبُوعِ: «فَظْهَرَ» بَدَلَ «وَوَظْهَرَ لَنَا».

٩. فِي المَطْبُوعِ: «وَالْيَقِينُ».

به ولم يُخرج خبره مخرج الشهادة، وكان من الشرط كذا وكذا، إلى آخر الكلام^١.
فلعمري إن هذا غير مُمتنع ولا مُحال، وإنما احتَرَزَ^٢ القائل بهذه الاشتراطات
عن مواضع معروفة ألزمت من ذهب إلى هذا المذهب.

لكنّا قد علمنا أن ذلك وإن كان جائزاً في العقل، فإنه لم يكن؛ بما تقدّم من
الأدلة، وهو أننا نجد نفوسنا عند الخبر الذي هذه صفته وقد تكاملت الشرائط
كلّها له، لا تنفك من تجويز - وإن كان مُستبعداً - لأن يكون^٣ الأمر بخلاف ما
تضمّنه الخبر. فلو كان العلم حاصلاً لارتفع هذا التجويز، ولم نر له عيناً ولا أثراً؛
كما قلنا في المشاهدات وغيرها^٤.

[٢] فأما ما تضمّنه آخر هذا الفصل من الجواب عن قول القائل: «لو ولّد الخبر
العلم لوجب^٥ أن يولّد جنسه وكلّ جزء^٦ منه» بأن قيل: «إن ما يولّد العلم يفارق
سائر الأسباب؛ حسب ما نقوله في النظر وتوليده العلم^٧».

فالكلام على ذلك: أن الأسباب لا تختلف في أن توليدها يرجع إلى الأجزاء
والأجناس؛ وإنما فارق سبب العلم سائر الأسباب في شروط، والشرط قد
يختلف ويتفق^٨ بحسب قيام الدليل؛ وليس يجوز أن تختلف^٩ الأسباب في

١. في المطبوع: - «إلى آخر الكلام». ٢. في «ج»: «أخرز». وفي المطبوع: «أحرز».

٣. في المطبوع: «لا يكون» بدل «لأن يكون». ٤. في «ج» والمطبوع: «و غيره».

٥. في المطبوع: «يوجب».

٦. في النسخ والمطبوع: «حرف» بدل «جزء»، وما أثبتناه استفدناه ممّا تقدّم من كلام السائل، و
ممّا سيأتي بعد قليل من كلام المصنّف رحمه الله.

٧. في «ج»: «و التوليد العلم». وفي المطبوع: «و التوليد للعلم».

٨. في المطبوع: «في الشروط، والشروط قد تختلف وقد تتفق».

٩. في «ج، س» والمطبوع: «أن يختلف».

رجوع التوليد إلى أجناسها وإلى كُلِّ جزءٍ منها.

[٣]. والذي ختم به هذا الفصل من ارتكاب توليد السبب الواحد مسببات كثيرة؛ لما رأى لزوم ذلك في الخبر الذي يُحصّل العلم لكل من سمعه؛ فله كانوا أم كثرة؛ واضح البطلان؛ لأنه لو جاز توليد السبب الواحد للمسببات الكثيرة، لما^١ وقف^٢ ذلك على حد؛ لأنه إذا تعدى الواحد فلا مقتضي^٣ للتحصر، وهذا يؤدي إلى توليده ما لا نهاية له؛ ألا ترى أن القدرة لما تعلقت في المحال والأوقات ومن الأجناس بأكثر من جزء واحد، لم ينحصر متعلقها من هذه الوجوه؟ واستقصاء جميع ما يتعلق بهذا الكلام يطول، وفيما أوردناه كفاية.

١. من قوله: «رأى لزوم ذلك» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. في «ج» و المطبوع: «وقفت». وفي «س»: «وقعت».

٣. في «أ، ب، د، ص»: «فلا مقتضي». وفي «ج» و المطبوع: «فلا تقتضي».

الفصل السادس

[تتمّة الكلام حول مناقشة دعوى توليد خبر الواحد للعلم]

وله أن يقول^١: قد علمنا أنه لا يجوز أن يتساوى نفسان في كمال العقل، ونفي السهو والإعراض^٢ عما يسمّعه، ثمّ يكون سماعهما للخبر^٣ عن أحد جانبي^٤ بغداد على حدّ واحد، فيحصل العلم لأحدهما ولا يحصل للآخر.

كما لا يجوز أن يشتركا في صحّة الحاسّة وارتفاع الموانع وحصول المدرك^٥، ويتساوى حالهما في جميع ذلك، فيدرك أحدهما ما يحضّر^٦ به^٧ ولا يدركه الآخر.

وإذن ثبت^٨ تساوي الأمرين^٩ في القول، وكان المقدّم على دفع أحدهما

١. أي المستشكل المفترض الذي أشار إليه السائل ابن التبان في نهاية سؤاله السابق في الفصل الخامس، حيث قال هناك: «كان له أن يقول:...».

٢. في «ج» والمطبوع: «والاعتراض». وفي «أ، ب، د، ص»: «والأغراض».

٣. في المطبوع: «للمخبر».

٤. في «ج»: «جاءني»، وفي المطبوع: «جاء من» بدل «جاني».

٥. أي الشيء المحسوس بإحدى الحواس، فإن الإدراك عند المتكلمين يعني: الإحساس.

٦. في المطبوع: «يختص».

٧. كذا، والأنسب: «عنده».

٨. في المطبوع: «لم يثبت» بدل «ثبت».

٩. أي حصول العلم والإدراك.

كالمُقدِّم على^١ دفع الآخر، واستقلَّ^٢ كَوْنُ الْحَيِّ^٣ مُدْرِكاً بما ذَكَرناه، مِنْ غيرِ تَرْقُبٍ^٤ لِأَمْرِ زَائِدٍ؛ مِنْ مَوْجِبٍ، أَوْ مُتَخَيِّرٍ.

وكان القائل: «إِنَّ وجودَ الْعِلْمِ موقوفٌ على فاعلي مُتَخَيِّرٍ، مع تكاملٍ^٥ ما ذَكَرناه؛ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ، وَ إِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ» كالقائل: «إِنَّ حُصُولَ الْحَيِّ مُدْرِكاً موقوفٌ على معنى^٦؛ إِنْ وُجِدَ كَانُ مُدْرِكاً، وَ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَمْ يَكُنْ مُدْرِكاً. وَ وجودُ^٧ ذَلِكَ^٨ موقوفٌ على^٩ فاعلي مُتَخَيِّرٍ».

فَأَمَّا مَنْ سَوَّى بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ^{١٠} - كَأَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ وَ غَيْرِهِ - وَ أَوْقَفَ حُصُولَ الْحَيِّ^{١١} مُدْرِكاً على معنى^{١٢}، فَإِنَّهُ لَا يَجْدُ^{١٣} فَرْقاً بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ فِي الْجِسْمِ الثَّقِيلِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ مَا يُقَلُّهُ، وَ لَا فَوْقَهُ مَا يُمَسِّكُهُ - : «لَمْ يَجِبْ^{١٤} كَوْنُهُ مُتَحَرِّكاً

١. في «ب، د، س»: - «دفع أحدهما كالمقدم على».

٢. في «ب، د، س»: «واشتغل».

٣. في «ج» و المطبوع: «الحق».

٤. في «ج» و المطبوع: «توقف».

٥. في «ج» و المطبوع: - «تكامل».

٦. أي معنى «الإدراك». و سوف يأتي في الجواب أن الإدراك ليس معنى، خلافاً للعلم فإنه «معنى» إذا وُجد أوجب كَوْنُ الْحَيِّ عالِماً.

٧. في «ج» و المطبوع: «وجود» بدون واو العطف.

٨. أي ذلك المعنى.

٩. في «ج» و المطبوع: - «على».

١٠. أي بين العلم و الإدراك.

١١. في «ج» و المطبوع: «الحق».

١٢. أي على معنى «الإدراك»، كما أن حصول الحي عالماً متوقف على معنى «العلم»، فتساوى الأمران.

١٣. في «ج» و المطبوع: «لا يجدي». و في «س»: «لا نجد».

١٤. في المطبوع: - «لم يجب».

سُفْلاً ووجود^١ الحركة فيه». و نَظَانُزُ هَذَا الْإِلْزَامِ مِمَّا يُوْدِّي إِلَى الْجَهَالَاتِ كَثِيرَةً.
و إِذَا ثَبَّتَ غَنَى الْعِلْمِ عَنْ أَمْرِ زَائِدٍ، فَالْمَوْجِبُ لَهُ مَا تَجَدَّدَ بِحَسْبِهِ، وَ كَانَ تَابِعاً
لِتَجَدُّدِهِ؛ وَ هُوَ الْخَبِيرُ. وَ إِذَا لَمْ يَجْزُ فِي الْعِلْمِ، الَّذِي هُوَ فِعْلٌ وَاحِدٌ، أَنْ يَحْدُثَ عَنْ
أَكْثَرِ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ، وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ^٢ مِنْ فِعْلِ مُخْبِرٍ وَاحِدٍ.
وَ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَوْ لَمْ يَتَوَلَّدَ عَنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَ احْتَاجَ إِلَى أَخْبَارٍ زَائِدَةٍ عَلَيْهِ، لَكَانَ
كُلُّ خَبَرٍ يُفْرَضُ قَبْلَ حَصُولِ الْعِلْمِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ:
إِمَّا الْإِنْتِهَاءَ إِلَى خَبَرٍ يَحْصُلُ^٣ عَقِبَهُ الْعِلْمُ وَ يَنْتَفِي الشُّكُّ، وَ هُوَ الْمَطْلُوبُ.
أَوْ اتِّصَالَ الشُّكِّ وَ تَعُدُّرِ الْعِلْمِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا وَجُوبَ حَصُولِهِ حَسْبُ.

[الجواب]

الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَسَاوَى حَيَانٌ^٤ فِي صِحَّةِ الْحَاسَةِ^٥ وَ ارْتِفَاعِ
الْمَوَانِعِ وَ حَصُولِ الْمُدْرَكِ وَ تَكَامُلِ جَمِيعِ الشَّرَاطِطِ، فَلَا يَتَسَاوَىَانِ فِي كَوْنِهِمَا
مُدْرِكَيْنِ؛ عَلَى مَا ذَكَرْتُ.
غَيْرَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَسَاوَى حَيَانٌ^٦ فِي نَفْيِ السَّهْوِ وَ الْإِعْرَاضِ^٧ عَمَّا يُدْرِكَانِهِ مِنْ
سَمَاعِ الْخَبَرِ عَنْ أَحَدٍ جَانِبِي^٨ بَغْدَادَ، فَيَعْلَمُ أَحَدُهُمَا وَ لَا يَعْلَمُ الْآخَرُ.

١. أي: مع وجود.

٢. في «ج» و المطبوع: «أَنَّ».

٣. في «ج» و المطبوع: «عَصْد».

٤. في المطبوع: «جَنَسَان».

٥. في «ج» و المطبوع: «الْخَاصَّة».

٦. في المطبوع: «جَنَسَان».

٧. في «أ، ب، د، ص»: «و الْأَعْرَاض».

٨. في «ج»: «جَاءَنِي». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «جَاءَ مِنْ» بِدَلِ «جَانِبِي».

فإن قلت: قد أخللتم بشرط؛ وهو «التساوي^١ في كمال العقل^٢». قلنا لك: هذه^٣ مغالطة؛ لأننا إذا اشتَرطنا «كمال العقل» فقد دَخَل في جملته^٤ العلم بالمُدركاتِ و مُخبرِ الخبر^٥، فكيف يجوز أن يشترط^٦ تساويهما في العلم بمُخبرِ الأخبار، ثم يجوز انفراد أحدهما بذلك؟ وليس يمكن أن يدعى أنا شرطنا في ذلك «كون الحي مُدركاً» شرطاً يدخل فيه المشروط الذي هو «كونه مُدركاً»^٧؛ ولهذا فصل أصحابنا بين كون الحي مُدركاً و كونه عالماً، فقالوا: قد يكون عالماً غير مُدرك، و مُدركاً غير عالِم؛ كالبهيمة، و المجنون، و الطفل.

فإذا قيل لهم: متى كان كمال العقل و أدرك شيئاً غير مُلتبس، فلا بُد من أن يكون عالماً به^٨؛ فقد وجب هاهنا كونه^٩ عالماً مُقترباً بكونه مُدركاً. قالوا: اشتراط كمال العقل اشتراط لكونه ممن يجب أن يعلم ما أدركه، و الشيء لا يكون شرطاً في نفسه.

على أننا لو تجاوزنا عن هذا الموضع، لكان بين الإدراك و العلم - و إن تساويا

١. في «ج» و المطبوع: «المتساوي».

٢. فقد جاء في السؤال في بداية الفصل اشتراط التساوي في كمال العقل.

٣. في «ب، د، س»: «هذا».

٤. في «ج» و المطبوع: «جملة».

٥. في «ج» و المطبوع: - «الخبر».

٦. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «أن يشترط».

٧. من قوله: «شرطاً يدخل فيه...» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٨. في «ج» و المطبوع: «بما فعل» بدل «به».

٩. في «ج» و المطبوع: - «كونه».

هاهنا في الوجوب والحصول - فرق واضح، وهو: أن العلم قد ثبت أنه معنى من المعاني؛ بدلالة كون الحَي في أكثر المواضع عالماً مع جواز أن لا يكون عالماً؛ والشروط كلها واحدة.

وإذا ثبت أن «العلم» معنى من المعاني، وأن كون العالم عالماً يجب عنه^١، ثبت ذلك في كل موضع، وفارق كون العالم عالماً لكونه مدركاً؛ لأنه لم يثبت في موضع من المواضع أن «الإدراك» معنى، ولا أن الحَي يجب حصوله على هذه الحال لعلّة من العلل؛ لأن كل موضع يُشار إليه، فالحال فيه متساوية في وجوب كونه مدركاً عند تكامل الشرائط، واستحالة كونه كذلك عند اختلالها^٢؛ فانفصل الأمران أحدهما من صاحبه.

فأما ما انتهى الفصل إليه من قوله: «وإذا ثبت غنى العلم عن أمر زائد، فالموجب له ما تجدد بحسبه وهو الخبر»^٣.

فقد بينّا: أن كون العالم عالماً غير مستغن عن أمر زائد يوجب كونه على هذه الصفة، فلا معنى للبناء على ذلك.

وقوله: «إذا كان العلم واحداً وجب أن يكون متولداً عن خبر»، وإضاؤه بذلك إلى الخبر الأخير^٤ الذي يحصل عنده العلم^٥.

باطل؛ لأننا نعلم أن كل خبر يُشار إليه من أخبار الناقلين للبلدان والأمصار لو

١. أي أن كون العالم عالماً ناشئ وجوباً عن حصول معنى «العلم» فيه.

٢. في «ج، س» والمطبوع: «اختلالهما».

٣. في المطبوع: - «وهو الخبر».

٤. في المطبوع: - «الأخير».

٥. في المطبوع: - «العلم».

انفردَ عما تقدّم وتأخّر عنه، لما حصلَ عنده عِلْمٌ، ولا زالَ به شكٌّ. فلو كان موجِباً للعلمِ إيجابَ العِلَلِ، لأوجبَ ذلك؛ متقدّماً كان، أو متأخراً؛ مُقتَرِناً بغيره، أو منفرداً. وهذا أحدُ ما استدللَّ به الشيوخُ على أن الأخبارَ لا توجبُ العلمَ؛ قالوا: لأنَّ الخبرَ الواحدَ أو الأخبارَ الكثيرةَ، لو أوجبَتِ العلمَ وهو جزءٌ واحدٌ، لوجبَ أن يكونَ المُسبَّبُ^١ الواحدُ حاصلاً عن أسبابٍ كثيرةٍ، وهذا يجري في الفسادِ مَجْرئِ حصولِ المقدورِ الواحدِ عن قُدْرٍ كثيرةٍ.

فإذا قيلَ لهم: يَجِبُ عن سببٍ واحدٍ، و عن حرفٍ واحدٍ من حروفِ^٢ الخبرِ. قالوا: لو كانَ كذلكَ لوجبَ متى انفردَ هذا الحرفُ من باقي الحروفِ^٣ أن يَجِبَ عنه العلمُ، وقد عَلِمنا خلافَ ذلكَ.

و هَبْ أَنَّهُ أَمَكَّنَ القولَ بإيجابِ الخبرِ للعلمِ مِنْ حَيْثُ تَجَدَّدَ عند إدراكِهِ - وإن كُنَّا قد بَيَّنَّا بطلانَهُ - كَيْفَ يُمَكِّنُ أن يُقالَ فيما^٤ حَصَلَ لنا العلمُ به مِنْ الجواهرِ المُدْرَكَةِ؛ وقد عَلِمنا وجوبَ حصولِ ذلكَ عند تكاملِ الشروطِ، كوجوبِ حصولِ العلمِ بمُخْبَرِ الأخبارِ؟

و لَيْسَ هَاهُنَا ما يُمَكِّنُ أن يُسندَ إيجابُ العلمِ إليه، إلَّا الجوهرُ؛ فإنَّ الإدراكَ لَيْسَ بِمعْنَى. ولا شُبْهَةً في أنَّ الجوهرَ لَيْسَ بِعِلَّةٍ في إيجابِ حالٍ مِنَ الأحوالِ.

١. في «ج» والمطبوع: «المتسبب».

٢. في المطبوع: «حرف».

٣. في المطبوع: «الحرف».

٤. في «ج» والمطبوع: «فما».

الفصل السابع

[مناقشة دعوى اعتماد العقلاء على خبر الواحد]

إن قيل: قد علمنا إقدام العقلاء على التصرف عند أخبار الأحاد وبحسبها^١ فيما يتعلق بالدين والدنيا، كما يقدمون على التصرف عند الإدراك^٢ وخبر العددي الكثير؛ ولا يوجد منهم من يقصر^٣ تصرفه على ما يشاهده ويتواتر الخبر به ولا يتجاوز^٤؛ بل يتبعون أخبار الأحاد من الأفعال والأحكام، مثلما يتبعون المشاهدة وأخبار العددي الكثير. وقد تقدم السؤال فيما يتعلق بالدين وأمثله^٥. فأمّا ما يتعلق بالدنيا فأكثر من أن يحصى؛ لتعلقها^٥ بضروب المنافع ودفع المضارّ المشتملة على الأكل والشرب والنكاح والخلط^٦ والتصرف في الأموال والثفوس والدول والممالك؛ لا يفرق الملوک والرؤساء وجميع العقلاء والعلماء بين ما يرد به القول^٧ و^٨ تتضمنه^٩ الكتب وتأتي به الرسل، وبين ما

١. في «ج» والمطبوع: «بحسبها» بدون واو العطف.

٢. كالمشاهدة.

٣. في «ج» والمطبوع: «يقصر».

٤. أي أخبار الأحاد.

٥. تقدم في الفصل الرابع.

٦. في «ط» - «و الخلط».

٧. في «ج»: «يرويه القوّذ» بدل «يرد به القول». وفي «ص»: «يرد به القوّذ» بدلها. وفي المطبوع:

«يرويه القوّاذ».

٨. في المطبوع: «+ ما».

٩. في «ج»: «لتضمنه». وفي «س»: «يتضمنه». وفي المطبوع: «تضمنه».

تُشَاهِدُهُ^١ وَ يَتَوَاتَرُ^٢ عَلَيْهَا الْخَبْرُ بِهِ؛ مِنْ تَجْهِيزِ الْجِيُوشِ، وَ التَّوَلِيَةِ وَ الْعَزْلِ^٣ لِلْأُمَرَاءِ وَ الْعُمَالِ وَ السُّعَاةِ^٤ وَ الْحُكَّامِ، وَ إِظْهَارِ الْمَسَارِّ، وَ إِمْسَاكِ الْمَصَانِبِ، وَ تَجْدِيدِ الْبَيْعَةِ، وَ اخْذِ الْمُهْوَدِ، وَ دَفْعِ الْأُمُوالِ، وَ نَقْلِ الْحَرَمِ وَ الذَّخَائِرِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ. ثُمَّ لَا يَوْجَدُ مِنَ الْعُقَلَاءِ^٥ مَنْ أَنْفَذَ أَحَدَ تَقَاتِهِ إِلَى وَكِيلٍ لَهُ^٦ فِي نَاحِيَةٍ، يَسْتَدْعِي مِنْهُ حَمْلَ غَلَّةٍ، أَوْ يَأْمُرُهُ بِابْتِياعِ ضَيْعَةٍ، فَتَوَقَّفَ^٧ الْوَكِيلُ عَنْ سَمَاعِ قَوْلِ مَنْ أَنْفَذَهُ، وَ كَفَّ عَنْ إِنْفَاذِ مَا رَسَمَهُ؛ حَتَّى يُشَافِهَهُ بِذَلِكَ، أَوْ يَتَوَاتَرَ^٨ عَلَيْهِ^٩ مَنْ يَكُونُ خَبْرُهُ طَرِيقًا لِلْعِلْمِ - عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مَنْ قَالَ بِالتَّوَاتُرِ -، فَعَدَّرَهُ صَاحِبُهُ وَ حَمَدَهُ عَلَى أَنْ لَمْ يُغَرِّزْ^{١٠} بِمَالِهِ!! هَذَا مَا يَرْجِعُ إِلَى الْوَكِيلِ.

فَإِنْ غَرَّرَ^{١١} بِإِنْفَاذِ الْغَلَّةِ وَ ابْتِياعِ الضَّيْعَةِ، وَ عَادَ الَّذِي أَنْفَذَهُ بِذَلِكَ^{١٢}، فَتَوَقَّفَ^{١٣}

١. فِي «د، س»: «نُشَاهِدُهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يُشَاهِدُهُ».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ يَتَوَاتَرَ».

٣. فِي «ج»: «وَالْغَرَاءُ». وَ فِي «ص»: «وَالْعَرَاءُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْغَزَاءُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْغَزَاتُ».

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْفَضْلَاءُ».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

٧. فِي «ب» الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَ فِي «أ، ج، د، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «فِي وَقْفٍ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًا لِنَسْخَةِ «ع».

٨. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَوَاتَرَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ طَبَقًا لِنَسْخَةِ «ط».

٩. فِي «ب، د، س»: «عَلَى».

١٠. فِي «ب»: «لَمْ يَقْرَأُ». وَ فِي «د، س»: «لَمْ يَقْرَأْ».

١١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «قَرَّرَ».

١٢. «بِذَلِكَ» مُتَعَلِّقٌ بِ«عَادَ». أَيَّ عَادَ الرَّسُولُ الَّذِي كَانَ قَدْ أَنْفَذَهُ الْمُوَكَّلُ، وَ أَخْبَرَهُ بِمَا فَعَلَهُ الْوَكِيلُ مِنْ إِنْفَاذِ الْغَلَّةِ وَ ابْتِياعِ الضَّيْعَةِ.

١٣. أَيُّ الْمُوَكَّلِ.

عن [إمضاء] تسليم الغلّة و تصحيح ثَمَنِ الضيعة، و قَالَ: «لَا أَقْدِمُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ أَشَاهِدَهُ، أَوْ يَتَوَاتَرَ عَلَيَّ الْخَبْرُ بِهِ»، عُدَّ نَاقِصًا؛ لِأَنَّهُ مَتَى فَعَلَ ذَلِكَ فَاعِلٌ، وَ سَلَكَه سَالِكٌ، خَرَجَ عَنْ عَادَاتِ الْعُقَلَاءِ، وَ دَخَلَ فِيهَا يُنْسَبُ لِأَجَلِهِ إِلَى قِلَّةِ الْمَعْرِفَةِ، أَوْ حَدُوثِ مَرَضٍ.

و هَكَذَا مَنْ أَشْعَرَهُ سُلْطَانُهُ أَوْ بَعْضُ إِخْوَانِهِ الْحَاجَّةُ^١ إِلَى الْاجْتِمَاعِ مَعَهُ لِأَمْرِ يَهْمُهُ، ثُمَّ أَنْفَذَ إِلَيْهِ بِأَحَدٍ^٢ مَنْ يَعْلَمُ اخْتِصَاصَهُ بِهِ وَ سَكُونَهُ إِلَيْهِ، فَأَخْبَرَهُ بِخُلُوعِهِ وَ بَاسْتِدْعَائِهِ، فَتَوَقَّفَ عَنْ إِجَابَتِهِ، وَ طَلَبَ مَا يَقْطَعُ عُذْرَهُ؛ مِنْ مُشَاهَدَةٍ أَوْ تَوَاتُرٍ. وَ نِظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، لَا يَأْتِي عَلَيْهَا تَعْدَادٌ.

فَإِنْ كَانَ جَمِيعُ التَّصَرُّفِ التَّابِعِ لِأَخْبَارِ الْأَحَادِ تَابِعًا لظَنٍّ أَوْ حُسْبَانٍ، لَا لِعِلْمٍ وَ يَقِينٍ؛ لِتَمَامِ الْحِيلَةِ^٣ فِي بَعْضِهَا، وَ انْكَشَافِ^٤ الْكَذِبِ فِي بَعْضٍ آخَرَ مِنْهَا؛ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ مِثْلَهُ فِي التَّصَرُّفِ التَّابِعِ لِلْإِدْرَاكِ^٥، وَ لَخَبْرِ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ؛ لِتَمَامِ الْحِيلَةِ وَ انْكَشَافِ الْكَذِبِ فِي بَعْضِهَا؟

أَمَّا «تَمَامُ الْحِيلَةِ» فِي الْمُدْرَكَاتِ، مِنَ الْوَكَلَاءِ^٦ وَ الْمُوَدَّعِينَ وَ الْخُزَّانِ وَ الْمَوْثُوقِينَ، فِي الْمَلَابِيسِ وَ الْأَوَانِي وَ الْأَلَاتِ وَ الْجَوَاهِرِ وَ الْمَآكِلِ وَ الْمَشَارِبِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحَاجَّة».

٢. فِي «أ، ج، س، ص»: «يَأْخُذُ». وَ فِي «ب، د»: «بِأَخْذٍ».

٣. الْمَرَادُ بِتَمَامِ الْحِيلَةِ قِيَامُ شَخْصٍ بِخِدَاعِ آخَرَ وَ الْاِحْتِيَالِ عَلَيْهِ، فَيُخْبِرُهُ بِشَيْءٍ وَ يَرِيدُ شَيْئًا آخَرَ، فَتَنْطَلِي الْخِدْعَةُ عَلَى السَّامِعِ وَ تَتِمُّ عَلَيْهِ وَ يَقَعُ فِي الْفِتْنَةِ. وَ هُوَ فِي مِقَابِلِ انْكَشَافِ الْكَذِبِ وَ الْحِيلَةِ.

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِنْ خَافَ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِاعْتِبَارٍ مَا يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ.

٥. سَيَتَكَزَّرُ التَّعْبِيرُ بِكَلِمَةِ «الْإِدْرَاكِ» وَ «الْمُدْرَكَاتِ»، وَ الْمَرَادُ بِهِمَا: «الْمُشَاهَدَةُ» وَ «الْمُشَاهَدَاتُ».

٦. أَيُّ مَنْ قَبِلَ الْوَكْلَاءَ وَ غَيْرَهُمْ مِمَّنْ يَحْتَالُونَ عَلَى الْآخَرِينَ.

و الْحَيَوَانِ وَ سَائِرِ مَا يَتَمَوَّلُهُ النَّاسُ - إِمَّا لِهَلَاكِهَا، أَوْ فَسَادِهَا، أَوْ الطَّمَعِ فِي فَضْلِ قِيَمَتِهَا -، فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى.

ثُمَّ لَا يَشْعُرُ مَنْ تَمَّتْ عَلَيْهِ^١ الْحِيلَةُ فِي الْبَدَلِ^٢ الْمُدَّةَ الطَّوِيلَةَ، مَعَ التَّصَرُّفِ فِيهَا وَ الْمُشَاهَدَةِ لَهَا؛ وَ رُبَّمَا اسْتَمَرَّ ذَلِكَ وَ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ - وَ لَعَلَّهُ الْغَالِبُ - حَتَّى يُنَبِّهَهُ مُنَبِّهٌ، أَوْ يَشِي إِلَيْهِ وَاشٍ؛ فَرُبَّمَا صَدَّقَهُ، وَ رُبَّمَا كَذَّبَهُ وَ اسْتَمَرَّ اسْتِعْمَالُهُ لِمَا غَرِمَ^٣ لَهُ وَ أَبْدَلَ^٥ عَلَيْهِ.

وَ قَدْ يَتِمُّ الْغَلْطُ عَلَى التُّقَادِ^٦ وَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُعَانِي^٧ الْأُمُورَ الْمَفْتَقِرَةَ إِلَى الْإِدْرَاكِ، وَ لَا يَعُودُ^٨ ذَلِكَ عَلَى^٩ جَمِيعِ الْمُدْرَكَاتِ بِالْفَسَادِ وَ اللَّبْسِ، حَتَّى لَا يُوَثِّقَ بَشْيَءٌ مِنْهَا^{١٠}، وَ لَا يُحْكَمُ بِحُصُولِ الْعِلْمِ عَنْهَا.

وَ هَذِهِ سَبِيلُ الْخَبَرِ الْوَارِدِ عَنِ الْخَلْقِ الْعَظِيمِ وَ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ؛ لَا يُعْلَمُ خَلْقٌ^{١١} أَعْظَمُ

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَعَلِيهِ».

٢. فِي «ب، د، س»: «الْبَدَل». وَ فِي «أ، ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْبَذَل»؛ وَ كِلَاهُمَا خَطَأٌ، وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَ الْمُرَادُ بِ«الْبَدَلِ» الْبُضَاعَةُ الْفَاسِدَةُ أَوْ الْمَعْيِبَةُ الَّتِي يَأْخُذُهَا الْمُشْتَرِي وَ غَيْرُهُ بِدَلِ الْبُضَاعَةِ الصَّحِيحَةِ مِنْ دُونِ أَنْ يَعْلَمَ بِذَلِكَ.

٣. فِي «ب، د، س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَزَمَ».

٤. فِي «أ، ب، ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَوْ».

٥. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعُ: «أُبْذِلَ»، وَ هُوَ خَطَأٌ؛ إِذْ لَا يَوْجَدُ فِي لُغَةِ الضَّادِ فَعْلٌ «أُبْذَلَ» نِهَائِيًّا.

٦. أَيِ الصَّرَافِينَ الَّذِينَ يَبِيعُونَ وَ يَشْتَرُونَ النُّقُودَ الذَّهَبِيَّةَ وَ الْفِضَّةَ.

٧. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَفَانِي». وَ مَعَانَاةُ الشَّيْءِ: مَلَابَسَتُهُ وَ مِبَاشَرَتُهُ. وَ الْقَوْمُ يُعَانُونَ مَا لَهُمْ، أَيِ: يَقُومُونَ عَلَيْهِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٥، ص ١٠٦ (عنا).

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ لَا يَعْذُرُ».

٩. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِلَى».

١٠. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «مِنْهُ».

١١. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «خَلَقًا». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: طَبَقًا لِنُسخَةِ «ط».

و لا عَدَدٌ^١ أَكْثَرُ و لا مُعَادَاةٌ أَكْذُ، تَكَامَلَ و اجْتَمَعَ في خَبَرٍ كاجتماعه في اليهود و النصراني و المَلِكِ الذي وَقَعَ مِنْهُ الْقَتْلُ و الصَّلْبُ و أَتْبَاعُهُ و رَعَايَاهُ؛ وَكُلُّهُمْ^٢ يُخْبِرُ عَمَّا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ [به]، وَهُوَ إِيقَاعُ الْقَتْلِ و الصَّلْبِ بَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُشَاهَدُ وَ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ. وَ لَمْ يَجِبْ - لِمَكَانِ ذَلِكَ وَ عِلْمِنَا بِكَذِبِهِمْ - أَنْ يَعُودَ^٣ عَلَى كُلِّ خَبَرٍ خَبَرٌ [به] الْخَلْقِ الْعَظِيمُ و الْعَدَدُ الْكَثِيرُ بِالتَّوَقُّفِ، حَتَّى لَا نَتَّقَ بَشْيَءٍ مِنْهَا. وَ لَا نَحْكُمُ عَلَى الْكُلِّ بِحُكْمِ الْبَعْضِ، فَكَذَلِكَ أَخْبَارُ الْأَحَادِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَا تَخْتَصُّ^٤ بِهِ الْمَشَاهِدَةُ و إِخْبَارُ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ، وَ يَكُونَ مَعْلوماً لَا يُمَكِّنُ ادِّعَاءُ مِثْلِهِ فِي أَخْبَارِ الْأَحَادِ؛ فَمَا^٥ هُوَ؟

[الجواب]

الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ: أَمَّا مَا تَضَمَّنَتْ هَذَا الْفَصْلُ مِنْ ذِكْرِ الْعَمَلِ عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ و الشَّرْعِيَّاتِ، فَقَدْ بَيَّنَّا - عِنْدَ الْكَلَامِ فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، عِنْدَ ذِكْرِهِ لِلْعَمَلِ عَلَى خَبَرِ الْوَكِيلِ فِي الْعَقْدِ و الْإِتْيَاعِ، وَ عَلَى خَبَرِ الزَّوْجَةِ فِي الطُّهْرِ و الْحَيْضِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - أَنَّ هَذَا الْجَنْسَ مِنَ الْكَلَامِ إِنَّمَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَى مَنْ أَحَالَ الْعَمَلَ عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَ عَلَى مَا لَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ مِنَ الْأَخْبَارِ؛ فَأَمَّا مَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ وَ قَطَعَ^٦ عَلَيْهِ فِي^٧ الْمَوْضِعِ الَّذِي دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ فِيهِ، وَ مَنَعَ مِنْهُ

١. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «عددًا». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لنسخة «ط».

٢. في المطبوع: «كلهم» بدون واو العطف.

٣. كذا، و الأنسب: «نعود» بلحاظ قوله بعد قليل: «لا نثق» و «و لا نحكم».

٤. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «يختص». و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لنسخة «ط».

٥. في «س»: «مما». و في «ج» و المطبوع: «فيما».

٦. في «ج»: «فقطع». و في المطبوع: «فيقطع».

٧. في «ج» و المطبوع: «من».

بَحِثْ لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ حِجَاباً^١ لَهُ وَقَدْحاً فِي مَذْهَبِهِ.
وَبَيَّنَّا أَيْضاً: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ وَجُوبُ الْعَمَلِ عَلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي الشَّرِيعَةِ
بَحِثْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ، عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِالْقِيَاسِ، وَ يُجْمَعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِعِلَّةٍ
تُحَرِّزُ^٢ وَ تُعَيِّنُ.

وَبَيَّنَّا أَيْضاً: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ دُخُولَ مَوْضِعِ الْخِلَافِ فِي تِلْكَ الْجُمْلَةِ، عَلَى أَنَّهُ
تَفْصِيلٌ لَهَا. وَلَا مَعْنَى لِإِعَادَةِ مَا مَضَى.

[تقرير دليل آخر على حجّية خبر الواحد من قِبَلِ المصنّف، و مناقشته]

وَأَجُودُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَأَقْوَى شُبْهَةً: أَنَّهُ إِذَا وَجَبَ فِي الْعَقْلِ
الْعَمَلُ عَلَى خَيْرٍ مِّنْ أَنْذَرْنَا بِسُبُوعٍ فِي طَرِيقٍ، أَوْ لُصُوصٍ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ
مِنَ الْمَضَارِّ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَوَجَبَ التَّحَرُّزُ مِنْ هَذِهِ الْمَضَارِّ وَتَجَنُّبُهَا بِقَوْلٍ مِّنْ لَا نَأْمَنُ^٣
كَذِبَهُ؛ حَتَّى يَكُونَ مَذْمُوماً مِّنْ اطَّرَحَ الْعَمَلُ بِهَا مَعَ خَوْفِ الْمَضَرَّةِ، فَالْأَلَا^٤ وَجَبَ
أَيْضاً الْعَمَلُ عَلَى قَوْلٍ مِّنْ خَبَرْنَا عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخَيْرٍ^٥ لَا نَأْمَنُ فِي إِهْمَالِ
الْعَمَلِ بِهِ الْمَضَرَّةَ؟

وَالْأَلَا وَجَبَ عَلَى سَبِيلِ التَّحَرُّزِ مِنَ الْمَضَارِّ الْعَمَلُ عَلَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ، عَلَى الْوَجْهِ
الَّذِي هُوَ أَوْكَدُ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ؛ لِأَنَّ مَضَارَّ الدُّنْيَا مُنْقَطِعَةٌ، وَ مَضَارَّ الْآخِرَةِ دَائِمَةٌ، وَ
التَّحَرُّزُ مِنَ الضَّرَرِّ الدَّائِمِ أَقْوَى وَأَوْجَبُ مِنَ التَّحَرُّزِ مِنَ الضَّرَرِّ الْمُنْقَطِعِ؟

١. في «ج» والمطبوع: «حجاباً».

٢. في المطبوع: «تحرز».

٣. في «ج»: «لا يأمن». وفي المطبوع: «لا يؤمن».

٤. في «ج» والمطبوع: «وإلا لا» بدل «فالألا».

٥. في المطبوع: «لأننا» بدل «بخير».

والجواب عن هذه الشبهة - وإن كانت لم تَمْضِ في جُمْلَةِ الْمَسَائِلِ -: أَنَا نَأْصِرُ
 فيما خَبَرْنَا به الواحدُ الذي لا نَعْلَمُ صِدْقَهُ، ولا دَلَّ دَلِيلٌ قاطِعٌ يوجبُ الْعِلْمَ على^١
 العملِ عندَ خبره، أن يَكُونَ - فيما أَخْبَرْنَا به - علينا ضَرَرٌ دينيٌّ؛ لأنَّه لو كانَ كذلكَ
 لَوَجَبَ في حِكْمَةِ^٢ اللَّهِ تَعَالَى أن يُعَلِّمَنَا و يَدُلَّنَا على هذا الفعلِ الذي نَسْتَحِقُّ^٣ به
 العقابَ؛ لأنَّه ممَّا لا يُمكنُ الْعِلْمُ^٤ به عقلاً، ولا يُعْلَمُ كذلكَ إلَّا سَمْعاً.

ولا طريقَ إلى ذلكَ إلَّا بخبرٍ يوجبُ الْعِلْمَ والْقَطْعَ على صِدْقِ راويه^٥، أو خبرٍ
 وإن كانَ يوجبُ الظنَّ بصدقِ^٦ راويه^٧ فَقَدْ نُصِبَ دَلِيلٌ يوجبُ الْعِلْمَ على لزومِ
 العملِ به. فلمَّا فَقَدْنَا هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ^٨، عَلِمْنَا أَنَّهُ لا ضَرَرَ علينا^٩ فيما خَبَرْنَا به
 الواحدُ الذي تَقَدَّمَتْ صِفَتُهُ^{١٠}.

وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ ممَّا لا بُدَّ مِنْهُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ خُصُومِنَا الْمُحْصِلِينَ في هذه المسألة؛
 لأنَّهُمْ يوافقوننا^{١١} على أن العملَ لا بُدَّ مِنْ أن يَكُونَ تابعاً للعلمِ؛ فتارةً يَكُونُ تابعاً
 للعلمِ بصدقِ الراوي، وأُخْرَى يَكُونُ تابعاً للعلمِ^{١٢} بوجوبِ العملِ على قوله،

١. في «ج» والمطبوع: «عن».

٢. في «ج» والمطبوع: «يستحق».

٣. في «ج» والمطبوع: «رواية».

٤. في «أ، د، ص»: «نصدق». وفي «ب»: «تصدق». وفي «ج» والمطبوع: «- بصدق».

٥. في المطبوع: «رواية».

٦. فإنَّ خبر الواحد لا يوجب العلمَ، ولم يَقم دليل قطعي على حجَّيته و لزوم العمل به.

٧. في «ج» والمطبوع: «- أَنَّهُ لا ضرر علينا».

٨. في «ج» والمطبوع: «صفة».

٩. في «ب، ج» والمطبوع: «يوافقونا».

١٠. في «ب» والمطبوع: «- للعلم». وفي «ج»: «+ بصدق الراوي، وأُخْرَى يَكُونُ تابعاً للعلم».

١١. فالبارة قد تَكَرَّرَتْ مَرَّتَيْنِ.

و يَعْتَرِفُونَ بِأَنَّ الْعَمَلَ إِذَا خَلَا مِنْ^١ عِلْمٍ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا^٢ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الْمُقَدِّمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا، وَإِنَّمَا يَأْمَنُ بِالْعِلْمِ دُونَ الظَّنِّ. عَلَى أَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي وَجوبِ الْعَمَلِ عَلَى أَخْبَارِ الشَّرِيعَةِ، لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى وَجوبِ قَبولِ جَمِيعِ أَخْبَارِ الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا لَا مَضَرَّةَ فِي تَرْكِ الْعَمَلِ [بِهِ] كَالْأَخْبَارِ^٣ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلِإِبَاحَةِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْحَظَرِ^٤ وَالْإِيجَابِ. [عَوْدُ عَلَى بَدْءِ]

ثُمَّ نَعُودُ إِلَى مَا أَنْهَى^٥ صَاحِبُ الْمَسَائِلِ إِلَيْهِ كَلَامَهُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِغَرَضِهِ^٦ فِي ذِكْرِ مَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي الدِّينِ أَوْ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ عَدَّدَ مَا يُعْمَلُ فِيهِ عَلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ: «فَإِنْ كَانَ جَمِيعُ التَّصَرُّفِ التَّابِعِ لِأَخْبَارِ الْآحَادِ تَابِعًا لظَنٍّ وَحُسْبَانٍ لَا لِعِلْمٍ وَ يَقِينٍ؛ لِتَمَامِ الْحِيلَةِ فِي بَعْضِهَا، وَ انْكَشَافِ الْكَذِبِ فِي بَعْضِ آخَرِهَا، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَائِلِ ذَلِكَ وَ بَيْنَ^٧ مَنْ قَالَ مِثْلَهُ فِي التَّصَرُّفِ التَّابِعِ لِلِإِدْرَاكِ، وَ لَخَبَرِ^٨ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ؛ لِتَمَامِ الْحِيلَةِ، وَ انْكَشَافِ اللَّبْسِ^٩ وَ الْكَذِبِ فِي

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنْ».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «ذَكَرَهُمَا».

٣. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «كَالِإِبَاحَةِ»، وَ هُوَ سَهْوٌ، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًا لِمَا اسْتَظْهَرَ فِي حَاشِيَةِ «ع».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْخَطَر».

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «عَلَى مَا أَنْهَى».

٦. فِي «ب» د، س: «بَغَرَضِهِ». وَ فِي «ج»: «يَفَرُضُهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «بَغَرَضِهِ».

٧. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «- قَائِلِ ذَلِكَ وَ بَيْن».

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ لِلْخَبَر».

٩. فِي «ج»: «الْلَبْسِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمِين».

بعضها؟». و ذَكَرَ ما يُبدَلُهُ^١ الْخُزَّانُ مِنَ الْأَلَاتِ وَ الثِّيَابِ، ثُمَّ ذَكَرَ خَبَرَ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى عَنْ قَتْلِ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ صَلَّيْهِ.

و هذا - كما تَرَاهُ - تصريحٌ منه بأنَّ العملَ في جميعِ ما عَدَّدَهُ^٢ عَمَلٌ بَعْلِمٍ وَ يَقِينٍ، وَ أَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ الَّتِي وَقَعَ الْعَمَلُ عِنْدَهَا أَوْجَبَتْ الْعِلْمَ لَا الظَّنَّ؛ وَ لِهَذَا الْحَقَّهَا بِالْعَمَلِ عِنْدَ طُرُقِ^٣ الْإِدْرَاكِ، وَ اعْتَدَرَ فِيهَا بِمَا يُعْتَدَرُ لِلْإِدْرَاكِ، وَ أَنَّ انْكَشَافَ كَذِبِ بَعْضِ الْإِدْرَاكِ لَا يُوْجِبُ الشَّكَّ فِي جَمِيعِهِ.

وَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا: أَنَا إِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّ الْعَمَلَ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرَهَا بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ - فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِدِينٍ أَوْ دُنْيَا^٤ - وَقَعَ مَعَ الظَّنِّ بِصَدَقِ الْمُخْبِرِ، لَا مَعَ الْعِلْمِ بِصَدَقِهِ وَ الْقَطْعِ عَلَيْهِ، بِأَمْرِ^٥ وَاضِحٍ جَلِيٍّ نَعْلَمُهُ مِنْ أَنْفُسِنَا ضَرُورَةً - وَ لَا نَحْتَاجُ^٦ فِيهِ إِلَى ذِكْرِ^٧ انْكَشَافِ الْحِيلَةِ فِيمَا خَبَرْنَا^٨ بِهِ، وَ إِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْتَمَدُ أَيْضاً عَلَيْهِ^٩، وَ سَنُبَيِّنُهُ فِيمَا بَعْدُ بَعَوْنِ اللَّهِ وَ مَشِيئَتِهِ -؛ وَ هُوَ: أَنَّ أَحَدَنَا يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ ضَرُورَةً إِذَا أَخْبَرَهُ وَ كَيْلَهُ بِعَقْدِهِ لَهُ عَلَى حُرَّةٍ، أَوْ ابْتِئَاعِ أَمَةٍ، وَ كَذَلِكَ إِذَا أَخْبَرَتْهُ زَوْجَتُهُ بِحَيْضِهَا أَوْ طُهرِهَا، أَوْ

١. في «أ، ج، ص» و المطبوع: «يبدله».

٢. في «ج» و المطبوع: «عَدَّدَهُ».

٣. كذا، و لعلَّ الأنسب: «عند طروء» أَوْ «عند ما طرِيقُهُ».

٤. في «ج»: - «أَنَا». وَ فِي «ب»: - «إِنَّمَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ مَا» بَدَلَ «أَنَا إِنَّمَا».

٥. في «ج»: «أَوْ بِدِينَارٍ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ بِدُنْيَا».

٦. متعلقٌ بـ «نَعْلَمُ».

٧. في «ب، د، س»: «وَ لَا يَحْتَاجُ».

٨. في «ج» و المطبوع: - «ذَكَرَ».

٩. في المطبوع: «أَخْبَرْنَا».

١٠. في «ج» و المطبوع: - «عَلَيْهِ».

جاءه رسولٌ بكتابٍ صديقه أو أميره، أنه مجوزٌ أن يكون الأمرُ فيما خُبرَ به بخلافِ الخبرِ، وإن كانَ ظنُّه إلى الصدقِ أميلَ و من جهته أقرب.

و يُفرِّقُ بينَ ذلكَ و بينَ ما يَعْلَمُه قاطعاً عليه واثقاً به فرقاً ضرورياً لا يَسْتَبِيه على عاقلٍ، حتّى لو قالَ له قائلٌ: أنتَ موقِنٌ^١ قاطعٌ على هذا الخبرِ الذي عَمِلْتَ عليه، و تُجرِيهِ مَجْرَى الأخبارِ المتواترة، التي^٢ توجبُ العِلْمَ عن البلدانِ و الأمصارِ و الحوادثِ الكبارِ؟ لقالَ بملءٍ^٣ فيه: ما أنا قاطعٌ و لا موقِنٌ؛ بل مجوزٌ للصدقِ و الكذبِ، و إن كُنْتُ بالظنِّ إلى جهةِ الصدقِ أقرب.

و ما يَعْلَمُه العقلاءُ من نفوسِهِمْ ضرورةً، فلا يَنْبَغِي أن تَقَعَ^٥ فيه مُناظرةٌ. فمَنْ ادَّعى تساويَ حالِ مَنْ ذَكَرناه لِحالِ مَنْ يَعْلَمُ شَيْئاً عِنْدَ الإدراكِ و زوالِ كُلِّ شُبْهَةٍ فيه و لبسٍ، أو يَعْلَمُ بالأخبارِ المتواترة، فقدَ كابرَ^٦. فأما تمامٌ^٧ الحيلةِ التي يَنْكشِفُ الأمرُ عنها؛ فهو أيضاً وجهٌ يُعْتَمَدُ في هذا الموضعِ، و إن كانَ ما ذَكَرناه أوضحَ و أولى.

و تقريرُ^٨ هذا الكلامِ: أنه لا مَوْضِعَ من هذه المَوَاضِعِ التي عَمِلْنَا فيها على أخبارِ الأحادِ إلّا و نحنُ نجوزُ أن يَنْكشِفَ عاقبةُ الأمرِ عن كَذِبِ المُخْبِرِ، و لا نَأْمَنُ مِنْ

١. في «ج» و المطبوع: «موقن».

٢. في «ج» و المطبوع: «التي» - «التي».

٣. في «ج» و المطبوع: «بقابل بل» بدل «لقال بملء».

٤. في «ج» و المطبوع: «ولا موقف».

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «يقع». و الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ط».

٦. في المطبوع: «كابرنا».

٧. في المطبوع: «باتمام» بدل «فأما تمام».

٨. في «ج»: «و تقريبه». و في المطبوع: «و تقريب».

ذلك البتة كما نأمنه مع العلم اليقيني، وليس كذلك العلم التابع للإدراك أو الحاصل عند التواتر؛ لأننا لا نجوز البتة فيما علمناه عند الإدراك - ولا لبس هناك^١ ولا شبهة - أن ينكشف عن خلاف ما علمناه، وكذلك^٢ في الأخبار المتواترة.

فأما ما عدده من تمام الحيل و انكشاف الكذب فيما يتعلق بالإدراك، فمما لا يطعن على ما ذكرناه؛ لأن كل موضع يُشار إليه من ذلك، لم يخلص من شبهة، أو سبب التباس، أو فرقي بين جملة وتفصيل، ولا يخرج الإدراك مع كل ذلك من أن يكون طريقاً إلى العلم اليقيني عند ارتفاع كل شبهة وليس.

ألا ترى أن الخزان وأصحاب الودائع إنما يتيم لهم إبدال شيء بغيره^٣ من الملابس والآلات لأسباب معروفة؟

منها: أن الإدراك في كثير من هذه المواضع إنما يحصل عنده^٤ العلم بالجملة دون التفصيل، والفرق بين الجسمين - المشتبهين في أكثر أوصافهما، وإنما يفترقان في التيسير - إنما هو علم بالتفصيل^٥؛ وليس يجب في كل عالم بالجملة أن يكون عالماً بتفصيلها.

ومنها: أن كثيراً من العلوم الضرورية قد ينسى مع تطاول الدهر، فلا يمتنع أن يخفى على صاحب الثوب مع طول العهد إبدال ثوبه بغيره^٦؛ لأن تفاصيل صفات

١. في المطبوع: «هناك».

٢. في «ج» و المطبوع: «وكلاء» بدل «ما علمناه، وكذلك».

٣. في «ج» و المطبوع: «بغير لا» بدل «بغيره».

٤. في المطبوع: «عند».

٥. من قوله: «و الفرق بين الجسمين...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٦. في «ج»: «إبداله ثوبه» المطبوع: «إبداله ثوبه» بدل «إبدال ثوبه بغيره».

ثوبه قد أنسيها^١ مع^٢ تراخي المدة.

ومنها: أن الشيء قد تخفى صفاته على تفصيلها إذا أدرك من أدنى بُعد، أو قل^٣ تأمل صاحبه له و تصفحه لأحواله و صفاته؛ و لهذا نجد كثيراً ممن يُبدل^٤ عليه ثوبٌ بغيره يخفى عليه إذا عرّضه عليه خازنه من بعيد، و متى^٥ قرّبه منه عرّفه، و كذلك يلتبس عليه إذا لم يتصفحه و لم تحمله الاسترابة على التفقّد و التأمل، فمتى استراب و تأمل^٦ لم يخف عليه؛ و من هذا الذي يستحسن أن ينفي الثقة عن علوم الإدراك كلّها، لأجل ما لعله يتيم في بعضها؟! و أخذ الأمرين متميز من صاحبه.

[إبطال تواتر أخبار اليهود و النصارى]

فأما استشهاده على أن الخلق العظيم قد يجوز أن يخبروا بما ينكشف عن كذب، و تُخبر اليهود و النصارى عن قتل المسيح عليه السلام و صلبه، فمما لا يستبّه حتى يُحتجّ به في هذا الموضع. و قد بين^٧ في الكتب ما يزيل هذه الشبهة الضعيفة،^٨ و جملته:

أنّه أولاً: غير مُسلم أن شروط الخبر المتواتر حاصلة في اليهود و النصارى؛ لأنّ

١. في «ب» و المطبوع: «أنساها».

٢. في «ب، د، س»: - «مع».

٣. في المطبوع: «قلّة».

٤. في المطبوع: «يبذل».

٥. في «ج» و المطبوع: - «متى».

٦. في «ب، د، س»: - «فمتى استراب و تأمل».

٧. في المطبوع: «تبين».

٨. راجع: الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٦٩ - ٧١.

مِنْ شَرْطِهِ - إِذَا لَمْ يُخْبَرْنَا مَنْ سَمِعَنَا الْخَبَرَ مِنْ جِهَتِهِ عَنْ مُشَاهَدَةٍ، وَإِنَّمَا خَبَرُونَا عَنْ قَوْمٍ بَعْدَ قَوْمٍ^١ مَعَ طَوْلِ الْعَهْدِ وَتَرَامِي^٢ الزَّمَانِ - أَنْ نَعْلَمَ^٣ أَنَّ صِفَاتٍ مِّنْ خَبَرَتِ عَنْهُ الْجَمَاعَةُ الَّتِي لَقَيْنَاهَا مُسَاوِيَةٌ لِّصِفَاتِ مَنْ لَقَيْنَاهُ وَتَلَقَّيْنَا الْخَبَرَ عَنْهُ.

و هذا لا طريقَ إليه أبداً في خبر^٤ اليهود والنصارى؛ لأنه غيرُ مُنكَرٍ أن يكونوا انقَرَضُوا في بعضِ الأزمانِ الخالية، أو خَبَرُوا في الأصلِ عن عَدَدٍ قَلِيلٍ.

و لا يُمْكِنُ أَنْ يُبْطَلَ شِدْوْذُ أَسْلَافِهِمْ وَ حَدُوثُ خَبَرِهِمْ، بِمَا يُبْطَلُ بِهِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي نَقْلِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ قُرْبَ الْعَهْدِ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مَعَهُ: «لَوْ جَرَى كَذَا لَعَرَفْنَاهُ؛ لِمَعْرِفَتِنَا بِأَمْثَالِهِ» وَ بَعْدَ الْعَهْدِ وَ تَطَاوُلِهِ لَا يَتِمُّ مَعَهُ ذَلِكَ.

هذا على أَنَّ الْمُسْلِمِينَ^٥ قَدْ بَيَّنُّوا انْقِرَاضَ^٦ الْيَهُودِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَ أَنَّ النَّصَارَى يَعُزُّونَ^٧ [كُلَّ شَيْءٍ يَرَوُونَهُ^٨ إِلَى «التَّلَامِيذِ» الَّذِينَ هُمْ قَلَّةٌ فِي الْأَصْلِ.

على أَنَّ تَوَاتُرَ هَؤُلَاءِ إِذَا سَلِمَ مِنْ كُلِّ قَدَحٍ، فَإِنَّمَا يَقْتَضِي أَنَّ هُنَاكَ مَقْتُولاً مُصْلُوباً؛ وَ قَدْ كَانَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الشُّبْهَةُ فِي أَنَّهُ الْمَسِيحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ [أَوْ غَيْرُهُ؛ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ] لَمْ يَكُنْ مُخَالِطاً لِلْقَوْمِ^٩ وَ مُلَاقِياً لَهُمْ. وَ لِهَذَا رَوَوْا أَنَّهُمْ رَجَعُوا عِنْدَ قَتْلِهِ فِي

١. في «ج، س» و المطبوع: - «بعد قوم».

٢. في المطبوع: «و تراخي» و تَرَامَى الزمانُ وَ تَرَاخَى بِمَعْنَى.

٣. في «ج، ص» و المطبوع: «أَنْ تَعْلَمَ».

٤. في «ج» و المطبوع: «و خبر» بدل «في خبر».

٥. من قوله: «لأنَّ قُربَ العهد...» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٦. في «ج» و المطبوع: «تَبَيَّنُوا الْمُفْتَرَضَ» بدل «بَيَّنُّوا انْقِرَاضَ».

٧. في «ج» و المطبوع: «يعتروا».

٨. في «ج» و المطبوع: «يروونه».

٩. أي القوم الذين أرادوا قتله.

تعيينه إلى أحدَهم، فاستزَلَّهم^١ إلى غيرِه حتَّى قَتَلوه.

وقيلَ أيضاً: إنَّ المقتولَ تَتَغَيَّرُ حالُه، وَتَسْتَحِيلُ أوصافُه؛ فلا يُنكَرُ أن يَشْتَبِهَ مع القتلِ الشخصُ^٢ بغيرِه.

وقيلَ أيضاً: إنَّ المصلوبَ، لأجلِ بُعْدِه عن العيونِ وَتَعَذُّرِ التفقُّدِ وَالتأملِ فيه، لا يَمْتَنِعُ أن يَشْتَبِهَ بسِواه^٣.

وهذا واضحٌ، وَغيرُ موجبٍ أن يَتَعَدَّى الشكُّ فيه إلى المَوَاضِعِ الخاليةِ مِنْ أسبابِه.

١. في «ج»: «فاشترلهم» بدل «فاستزلهم». وفي المطبوع: «فاشير لهم» بدلها.

٢. في «ج» والمطبوع: «المشخص».

٣. في «ج» والمطبوع: «لسواه».

الفصل الثامن

[مناقشة دعوى اعتماد أهل اللغة على خبر الواحد]

ما الذي نُجِيبُ^١ به مَنْ يَسْأَلُ^٢ عَمَّا فِي الكُتُبِ المعمولة في اللغة، من الألفاظِ و الأسماءِ التي لا يَعْرِفُهَا العامَّةُ وَ كَثِيرٌ مِنَ الخاصَّةِ؛ لَعَرَابَتِهَا، وَ قِلَّةِ سَمَاعِهَا، وَ التَّدَاوُلِ^٣ لاسْتِعْمَالِهَا، وَ نَجْدُ^٤ الاستشهاد بها في تفسيرِ الْقُرْآنِ وَ الحديثِ وَ غيرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ المتعلِّقةِ بالدينِ؟

و هل إضافتها إلى لُغَةِ الْعَرَبِ معلومٌ أَوْ مَظْنُونٌ؟ فَإِنْ كَانَ معلوماً، مع أَنَّ الذي تَضَمَّنَتْهُ^٦ الْكُتُبُ مِنْ ذِكْرِ رُؤَايَها آحاداً، كالأصمعيّ^٧، وَ أَبِي زَيْدٍ^٨،

٢. في المطبوع: «سئل».

١. في «ج، س» و المطبوع: «يجيب».

٤. في «ج» و المطبوع: - «نجد».

٣. في «ج» و المطبوع: «و المتداول».

٥. في «ج»: - «القرآن». و في المطبوع: - «القرآن و».

٦. في جميع النسخ و المطبوع: «تضمّنته»، و الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً لما سيحيي بعد أسطر: «و ما الفرق بينه و بين ما تضمّنته الكتب...».

٧. هو أبو سعيد الأصمعيّ عبد الملك بن قُرَيْب بن عَلِيّ بن أسمع الباهلي، أحد أئمة العلم باللغة و الشعر و البلدان. مولده و وفاته بالبصرة. كان الرشيد يسمّيه: «شيطان الشعر»، و قال الأخفش: «ما رأينا أحداً أعلم بالشعر من الأصمعيّ. تصانيفه كثيرة، منها: الإبل، و الأضداد، و خلق الإنسان، و المترادف و غيرها. توفي سنة ٢١٦ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ١٧٥، الرقم ٣٢؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٦٦٢، الرقم ٥٢٤٠؛ الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٦٢.

٨. هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ اللغويّ البصري، كان من أئمة الأدب و اللغة،

وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمَا^١.

وهذه سبيل ما يُذكر فيها^٢ مما يُستشهد به عليها من آيات الشعر، في أنه مأخوذ عن آحاد، وليس فيه تواتر.

وما الفرق بينه وبين ما تَصَمَّتْهُ^٣ الكتب المعمولة في الفقه؛ من الأحكام وإضافتها إلى الأئمة عليهم السلام، ومن تشتمل على ذكره من الرواة أضعاف من تشتمل عليه كتب اللغة؟

وهذه المحنة بيننا وبين من أبى ذلك^٤ ودفعه؛ فإن الجميع^٥ موجود حاضراً. وظاهر من تشتمل^٦ على ذكره كتب الفقه في العدالة والتزاهة والتدين والتنسك والتحفظ من الكذب ومما يئتهم أشرف وأمثل من غيرهم، مع مدح الأئمة لهم وحسن الثناء عليهم؛ وذلك غير موجود في^٨ سواهم.

ومتى ادعى التواتر وحصول العلم بأحد الأمرين، أمكن مثله في الآخر، وعلم

«من أهل البصرة، وتوفي بها سنة ٢١٥هـ، وكان يرى رأي القدرية. من تصانيفه: النوادر في اللغة، واللأ واللبن، والمياه، وخلق الإنسان، وبيوتات العرب، وغيرها. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٤٩٤، الرقم ١٨٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ١٢٦، الرقم ٣١٤١؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٩٢.

١. في «ج» والمطبوع: «مجراه».

٢. في «ج» والمطبوع: «فيه».

٣. في «ج، س» والمطبوع: «تصمته».

٤. في «ج»: «+ رد». وفي المطبوع: «+ و رده».

٥. أي كتب الفقه وكتب اللغة.

٦. في «ج» والمطبوع: «حاضر».

٧. في «أ، ج، د، س، ص» والمطبوع: «يشتمل».

٨. في «ج» والمطبوع: «من».

ما في الفرع^١ إلى هذه الدعوى، وأنها لا تحصل إلا مع تعدد الفرق وامتناعه.
وإن كان مظنوناً، فكيف استجازت علماء الأمة بأسرها الإقدام على ما لا يؤمن
كونه كذباً، والاستشهاد به في تفاسيرها وأحكامها والمشكل من روايتها و
المتشابه من ظواهرها؟ وذلك إن لم يكن معلوماً، وكان مظنوناً لم يعرف، لم يقع
موقعه؛ [و] هذا بعيد في صفتها^٢، ومستنكر في نعتها^٣.

وإن كان بينهما فرق معلوم حصوله^٤ في كتب اللغة ونفيه عن كتب الفقه، فما
ذلك الفرق الذي يوجب العلم بأحدهما وفقده عن الآخر؟
فإن قلنا: اعتماد الأمة عليها في تفاسيرها وأحكامها يدل على علمهم بها، و
ليس ذلك موجوداً في كتب الفقه التي ذكرتموها.

كان له أن يقول: عمل الأمة بها^٥ لا يجوز أن يصدر إلا عن حجة يعرفها أحادها و
جملتها؛ لأن اللغة غير مأخوذة بالقياس والرأي، ولا بد فيها من نقل واستعمال. و
إذا لم يكن معها - إذا استقرئ حالها - إلا الرجوع إلى ما ذكرناه من الفرع إلى كتب
اللغة التي وصفنا حالها، فقد صار عمل الأمة وإجماعها ثابتاً في الرجوع إلى أخبار
الأحاد والفرع إليها فيما يوجب العلم والعمل. وإذا كان ما تشتمل عليه كتب الفقه

١. في جميع النسخ والمطبوع: «الفروع»؛ لكن الصحيح ما أثبتناه؛ للفرقتين الدالتين عليه في
قوله - قدس سره - بعد قليل: «ما ذكرناه من الفرع إلى كتب اللغة» و «في الرجوع إلى أخبار
الأحاد والفرع إليها».

٢. أي علماء الأمة. والأنسب: «صفتهم»، وهكذا سائر الضمائر المشابهة.

٣. في «ج» والمطبوع: «نفسها».

٤. في «ج» والمطبوع: - «حصوله».

٥. في «ج» والمطبوع: + «بما».

٦. في «ج» والمطبوع: «إلى».

مِن الرُّوَاةِ أَزِيدَ حَالاً فِي الْعَدَدِ وَالْعَدَالَةِ^١ وَالنِّزَاهَةِ مِمَّا تَشْتَمِلُ^٢ عَلَيْهِ كُتُبُ اللُّغَةِ،
كَانَ حُكْمُهَا فِي بَابِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ آكَدَ.

وَإِنْ أَقْمَنَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْجَمِيعَ مَظْنُونٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ، مَعَ مَا تَقَدَّمَ؛ كَانَ لَهُ أَنْ
يَقُولَ: فَاحْكُمُوا^٣ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي سَائِرِ مَا تَضَمَّنَتْهُ^٤ الْكُتُبُ؛ مِنْ أَنْسَابٍ وَأَشْعَارٍ وَ
دَوَاوِينٍ، وَتَفْصِيلِ قِصَائِدِهَا وَأَبْيَاتِهَا وَالْفَاطِظِهَا، وَمِنْ مَذَاهِبٍ وَآرَاءٍ فِي أُصُولِ
الدياناتِ وفروعِها؛ فَلَا يَقْطَعُ عَلَى صَحَّةِ شَيْءٍ مِنْهَا^٥، وَلَا يَحْسُنُ مِنَّا الْخَبْرُ عَنْهَا؛
فَلَا يُطْلَقُ فِي بَيْتٍ مِنَ الشُّعْرِ أَنَّ لَهُ^٦ قَائِلاً، وَفِي مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ أَنَّ ذَاهِباً ذَهَبَ
إِلَيْهِ؛ بَلْ يَعْلَقُ^٧ ذَلِكَ بِشَرَطٍ؛ كَمَا نَفْعَلُ فِيمَا لَا نَعْلَمُهُ^٨، فنَقُولُ: «رُويَ عَنْ فُلَانٍ كَذَا»
و«حُكِيَ أَنَّ فُلَاناً قَائِلٌ بِكَذَا» حَتَّى يَجِبَ^٩ ذَلِكَ فِي كُلِّ تَفْصِيلٍ.

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَنْ أَقْدَمَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَبَيْنَ مَنْ أَقْدَمَ عَلَى مِثْلِهِ فِي جُمْلٍ^{١٠}
الْأُمُورِ الَّتِي فَصَّلْنَاهَا وَقَالَ: «كَثْرَةُ^{١١} ذِكْرِهَا وَجَرَيَانِهَا عَلَى أَلْسِنِ النَّاسِ، وَحِفْظُهُمْ

١. في «ج» والمطبوع: - «والعدالة».

٢. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «يشتمل». والصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٣. في «ج» والمطبوع: «ما حكموا» بدل «فاحكموا».

٤. في «ج» والمطبوع: «تضمَّنه».

٥. في المطبوع: - «فلا يقطع على صحة شيء منها».

٦. في النسخ المعتمدة والمطبوع: - «له». وهو سهو. والصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً لنسختي «ع، ط».

٧. في «ج» والمطبوع: «بلا تعلق» بدل «بل يعلق».

٨. في «أ، ب، د، س، ص»: «لا نفعله». وفي «ج» والمطبوع: «لا تفعله». واستظهر في هامش
المطبوع ما أثبتناه. وهو الصحيح؛ للقرينة الدالة عليه؛ وهي قوله - قدس سره - قبل قليل: «وإن
أقمنا على القول بأن الجميع مظنون غير معلوم».

٩. في «ج» والمطبوع: «يجيب».

١٠. في النسخ المعتمدة: «حمل». وما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لنسختي «ش، ط» والمطبوع.

١١. في «ج» والمطبوع: «كثيرة».

لها؛ لا^١ عن ناقلها، بل عمن حفظها؟ والأصل في نقل الجملة والتفصيل واحد؛ فإن كانت الجملة معلومةً بالتفصيل معلوم، وإن كانت مظنونةً بالتفصيل تابع لها؛ لأنه لم يفارقها، ولا داعي إلى نقل الجملة دون تفصيلها.

[الجواب]

الكلام على ذلك؛ أما اللغة العربية، ففيها ما هو معلوم مقطوع على أنه لغة للقوم من موضوعهم، وفيها ما هو مظنون ومشتبه ملتبس.

وما هو معلوم منها تترتب^٢ أحوال الناس فيه؛ ففيه^٣ ما يعلمه كل أحد - خاصياً كان^٤، أو عامياً - بأيسر^٥ مخالطة، وفيه^٦ ما يحتاج إلى^٧ تناه في المخالطة وقراءة الكتب وسماع الروايات إلى غايات بعيدة، وفيه^٨ ما يتوسط بين هذين الطرفين^٩ بحسب التوسط في المخالطة.

وقد علمنا أن كل عاقل اختلط بعض الاختلاط بأهل اللغة العربية، يعلم ضرورة أن من^{١٠} هذه اللغة تسمية الحائط بـ«الجدار»، والسيف بـ«الحسام»، وإن لم يعلم دقائق اللغة وغوامضها.

١. في المطبوع: - «لا».

٢. في «ب»: «ترتب». وفي المطبوع: «فترتب».

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «فمنه». والصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لـ«ط».

٤. في المطبوع: - «كان».

٥. في «ج» والمطبوع: «بالسير».

٦. في المطبوع: «ومنه».

٧. في «ج» والمطبوع: - «إلى».

٨. في المطبوع: «ومنه».

٩. في المطبوع: «الطريقين».

١٠. في «ج» والمطبوع: - «من».

وَمَنْ لَمْ يَتَّفِقْ عَلَى هَذَا الْحَدِّ، وَزَادَتْ مُخَالَطَتُهُ وَسَمَاعُهُ وَقِرَاءَتُهُ، عَلِمَ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. وَعَلَى هَذَا، إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى عِلْمِ سَرَائِرِ اللُّغَةِ وَكَوَامِلِهَا؛ فَإِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى مَنْ اسْتَوْفَى شُرُوطَ الْمُخَالَطَةِ كُلِّهَا، وَبَلَغَ فِي الْقِرَاءَةِ وَسَمَاعِ الرِّوَايَاتِ إِلَى الْغَايَةِ الْقَصْوَى.

فَأَمَّا «الْمُظَنُّونَ»، فَهُوَ مَا رَوَاهُ الْوَاحِدُ، وَلَمْ يُجْمَعْ بِأَقْبَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُمْ أَبْدَأُ يَقُولُونَ فِي كِتَابِهِمْ: «هَذَا تَفَرَّدَ بِرِوَايَتِهِ فُلَانٌ، وَلَمْ يُسَمَعْ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ». وَ«الْمُشْتَبِهُ»؛ هُوَ الَّذِي اخْتَلَفَ فِيهِ عُلَمَاءُ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ فَرَوَى بَعْضُهُمْ شَيْئاً، وَرَوَى آخَرُونَ خِلَافَهُ^١.

وَلَا مُعَوَّلٌ فِي أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يَسْتَشْهِدُونَ فِي كِتَابِهِمْ بِالْبَيِّنِ مِنَ الشُّعْرِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ^٢ بِإِضَافَتِهِ إِلَى شَاعِرِهِ. وَلَوْ عُلِمَتْ أَيْضاً الْإِضَافَةُ لَمَّا وَثِقَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى لُغَةٍ جَمَاعَةِ الْعَرَبِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّنْ^٣ فَعَلَهُ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ وَالتَّصْنِيفِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ أَوْرَدُوهُ احْتِجَاجاً وَتَطَرُّفاً إِلَى الْعِلْمِ.

بَلْ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ رَوَى وَدَوَّنَ فِي الْكُتُبِ وَخَلَّدَ فِي الْمُصَنَّفَاتِ خَبَرَ الْهِجْرَةِ، وَبَدْرٍ، وَحُنَيْنٍ، وَالصَّلَاةِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَمَا أَشْبَهَ^٤ ذَلِكَ^٥ مِنَ الْأُمُورِ الْمَعْلُومَةِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرِّوَايَاتِ الْمُصَنَّفَةَ فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا مِمَّا يَوْجِبُ

١. فِي «ب، د»: «خلافهم».

٢. فِي «أ، ب، ج، ص»: «لا يقيه». وَفِي «د»: «لابقه». وَفِي «س»: «لا تَقَّ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لا يقال».

وَمَا اثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَفَقّاً لِسِيَاقِ الْكَلَامِ وَلِنَسْخَةِ «ع».

٣. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «لَمَنْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «أشبهه».

٥. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: - «ذَلِكَ».

الظن، و هذه أمورٌ مقطوعٌ عليها و معلومةٌ علماً^١ لا مجال للريب فيه، حتى^٢ قال أكثر الناس: إنه ضروري.

ألا ترى أنهم يستشهدون على أن «الجدار» في اللغة الحائط، و «الحسام» السيف ببيت من الشعر، و لو قيل للمستشهد بالبيت: من أين علمت أن هذا من لغة العرب و قطعت على ذلك؟ ما رجع إلى هذا البيت و أمثاله، بل عوّل على العلم الذي لا ريب فيه؟

و إذا ثبتت^٣ هذه الجملة، فمن أين^٤ للسائل أن أهل التفسير استشهدوا في معاني القرآن العقلية و أحكامه الفقهية بأبيات من الشعر^٥؛ لا حجة في تفسيرهم لما فسروه إلا ما أنشدوه؟

و الصحيح أنهم ما فسروا شيئاً من المعاني على سبيل القطع و البتات إلا بأمور معلومة ضرورة لهم أنها من اللغة، و إنما أنشدوا البيت و البيتين في ذلك لا على سبيل الاحتجاج، بل على الوجه الذي ذكرناه.

و كيف يعتقد في قوم عقلاء أنهم عوّلوا في تفسير معنى يقطعون عليه و أنه المراد، على ما هو مظهر غير مقطوع به؟

و إنما لم يظهر لكل أحد في معاني القرآن و مشكل الحديث أنه مطابق لما يُفسر به في لغة العرب، على وجه لا يتطرّق الشك عليه؛ لأن العلم بذلك و القطع

١. في «ج» و المطبوع: - «علماً».

٢. في «ج» و المطبوع: «في» بدل «فيه حتى».

٣. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «ثبت».

٤. في المطبوع: - «أين».

٥. في المطبوع: «شعر» بدل «من الشعر».

عليه يَحْتَاجُ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُخَالَطَةِ، إِذَا لَمْ تَحْصُلْ فَلَا تَحْصُلْ ثَمَرُهَا.
و هَكَذَا الْقَوْلُ فِي غَيْرِ اللِّغَةِ - مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أَشَرْنَا إِلَى الْقَوْلِ فِيهَا، وَمَذَاهِبِ
الْمُتَكَلِّمِينَ وَ الْفُقَهَاءِ وَ مَوْضُوعَاتِهِمْ -؛ فَإِنَّ بِالْمُخَالَطَةِ يُعَلَّمُ مِنْهَا ضَرُورَةٌ مَا لَا يُعَلَّمُ
كَذَلِكَ مَعَ عَدَمِ الْمُخَالَطَةِ.

و لَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: وَ مِنْ أَيْنَ يَعَلَّمُ مَنْ خَالَطَ أَهْلَ اللِّغَةِ غَايَةَ الْمُخَالَطَةِ
لُغَتِهِمْ عَلَى الْقَطْعِ، وَ هُوَ مَعَ أَتَمِّ مُخَالَطَةٍ إِنَّمَا يَحْصُلُ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ وَ
الْأَصْمَعِيِّ^١ وَ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ، وَ مَا فِي هَؤُلَاءِ مَنْ يُوَجِّبُ خَبْرَهُ الْعِلْمَ؟

و الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: وَ مِنْ أَيْنَ يَعَلَّمُ عِلْمًا قَاطِعًا الْهِجْرَةَ وَ الْعَزَوَاتِ
الظَّاهِرَةَ وَ الْأُمُورَ الشَّائِعَةَ، وَ إِنْ قَوِيَتْ^٢ مُخَالَطَتُهُ لِأَهْلِ الْأَخْبَارِ، وَ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى
رِوَايَةِ أَبِي مِخْنَفٍ^٣ وَ الْوَاقِدِيِّ^٤ وَ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ؟

وَ مِنْ أَيْنَ يَعَلَّمُ الْبُلْدَانَ وَ لَمْ يُشَاهِدْهَا، وَ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ مَلَّاحٍ أَوْ جَمَّالٍ؟
فَإِذَا قِيلَ: أَبُو مِخْنَفٍ وَ الْوَاقِدِيُّ إِنَّمَا رَوَى بِأَسَانِيدٍ مُتَّصِلَةٍ مُعَيَّنَةٍ هَذِهِ الْحَوَادِثُ، وَ

١. تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُمَا قَبْلَ قَلِيلٍ.

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَرِيبٌ».

٣. أَبُو مِخْنَفٍ لُوطُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْكُوفِيُّ الْأَزْدِيُّ الْغَامِدي، مِنْ عُلَمَاءِ الْأَصْحَابِ وَ
مُحَدِّثِهِمْ، وَ لَهُ مَصْنُوعَاتٌ مَعْرُوفَةٌ، مِنْهَا: فَتُوحُ الشَّامِ، وَ الرِّقَّةُ، وَ فَتُوحُ الْعِرَاقِ، وَ الْجَمَلُ، وَ صِفِّينَ، وَ
النَّهْرَوَانَ، وَ الْأَزَارِقَةَ، وَ الْخَوَارِجَ وَ الْمُهَلَّبَ، وَ مَقْتَلَ عَلِيٍّ، وَ الشُّورَى، وَ مَقْتَلَ عُثْمَانَ، وَ مَقْتَلَ
الْحُسَيْنِ، وَ غَيْرَهَا. تَرْجَمَهُ النَّجَاشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِجَالِهِ قَائِلًا: «شَيْخٌ أَصْحَابُ الْأَخْبَارِ بِالْكُوفَةِ
وَ جِهَتِهِمْ، وَ كَانَ يُسْكِنُ إِلَى مَا يَرُوبِهِ، رَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ قِيلَ: إِنَّهُ رَوَى عَنْ
أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ لَمْ يَصَحَّ». تَوَفَّى سَنَةَ ١٧٥ هـ. وَ قِيلَ: ١٥٧ هـ. رَاجِعْ: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ،
ص ٣٢٠، الرِّقْمُ ٨٧٥، رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٨١، الرِّقْمُ ٧٩٦؛ سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ٧، ص ٣٠١،
الرِّقْمُ ٩٤؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٤، ص ٤٩٢، الرِّقْمُ ١٥٦٨؛ هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ، ج ١، ص ٨٤١.

٤. هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ وَاقِدٍ، التَّوَفَّى سَنَةَ ٢٠٧ هـ. صَاحِبُ كِتَابِ الْمَغَازِي الْمَعْرُوفِ.

لا مُعَوَّلٌ فِي الْعِلْمِ الْحَاصِلِ عَلَيْهِمْ؛ بَلْ عَلَى الشَّائِعِ الْوَاقِعِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ تَعْيِينَهُ^١.
قُلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي زَيْدٍ. وَلَوْ قِيلَ لِأَحَدِنَا^٢: عَيَّنْ عَلَى^٣ جِهَةٍ
عِلْمَكَ^٤ وَطَرِيقِ ثِقَتِكَ بِأَنَّ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ أَنَّ الْحُسَامَ السَّيْفُ، لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ؛
كَمَا لَا يَقْدِرُ مَنْ قِيلَ لَهُ: عَيَّنْ عَلَى جِهَةٍ عِلْمَكَ^٥ فِي الْبُلْدَانِ وَالْأَمْصَارِ.

وَقَدْ بَيَّنَّا - فِيمَا سَلَفَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْفُصُولِ^٦ - أَنَّ تَعَدُّرَ تَفْصِيلِ طَرِيقِ
الْعِلْمِ هُوَ الْأَمَارَةُ عَلَى قُوَّتِهِ وَعَدَمِ الرِّيبِ فِيهِ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ صِرْنَا إِلَى مَا اسْتَضَعَفَ فِي خِلَالِ الْفَصْلِ؛ مِنْ أَنَّ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ
قَدْ يَكُونُ بِمَا هُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَلَا مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنَ اللُّغَةِ، لَكِنَّهُ مَظْنُونٌ؛ لَمْ يُمَرَّ
ذَلِكَ فَسَادًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تُتَعَبَّدَ^٧ بِقَبُولِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ وَاسْتِعْمَالِ طَرِيقِ الظَّنِّ
فِي تَفْسِيرِ حُكْمِ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ؛ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْحُكْمُ مِمَّا تُجَوِّزُ^٨ الْعُقُولُ^٩
اِخْتِلَافَ^{١٠} الْعِبَادَةِ فِيهِ، وَأَنْ يَخْتَلِفَ تَكْلِيفُ الْمُكَلَّفِينَ فِيهِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي
ظُنُونِهِمْ.

وَهَذَا إِنَّمَا يَسُوعُ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ الشَّرْعِيِّ وَمَا أَشَبَّهُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ

١. أي لا يمكن تعيين ناقله ومعرفة بعينه.

٢. في «ج» والمطبوع: «لأحدنا».

٣. كذا، والأنسب حذف: «على»، وهكذا في المورد التالي.

٤. في «ج» والمطبوع: «يمكن» بدل «علمك».

٥. في «ج» والمطبوع: «يمكن» بدل «علمك».

٦. تقدّم، في ص ٥٧ - ٦١.

٧. في كشف القناع: «يُتَعَبَّدُ».

٨. في النسخ المعتمدة والمطبوع وكشف القناع: «يجوز».

٩. في المطبوع وكشف القناع: «القول».

١٠. في «ج»: «لاختلاف». وفي المطبوع وكشف القناع: «باختلاف».

تَكُونُ^١ عِبَادَةٌ زَيْدٌ فِي شَيْءٍ بَعَيْنِهِ التَّحْرِيمَ بِشَرْطِ اجْتِهَادِهِ، وَ عِبَادَةٌ عَمْرٍو التَّحْلِيلَ. وَ لَا يَسُوغُ ذَلِكَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَ مَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ اخْتِلَافَ الْعِبَادَةِ فِيهِ؛ عَلَى وَجْهِهِ، وَ لَا سَبَبٍ.

وَ هَلْ اسْتِعْمَالَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ الْمَوْجِبَةِ لِلظَّنِّ فِي تَفْسِيرِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ، إِلَّا كَتَخْصِيصِ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَ النَّسْخِ أَيْضاً لِهَمَّا بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ؟ فَإِذَا^٢ كَانَ التَّخْصِيصُ وَ النَّسْخُ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ جَائِزَيْنِ عَقْلاً^٣، وَ أَوْجَبَ أَكْثَرُ النَّاسِ التَّخْصِيصَ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ وَ تَوَقَّفَ عَنِ النَّسْخِ^٤، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَفْسِيرِ الْأَحْكَامِ بِمَا يَرْجَعُ إِلَى أَحَادِ الْأَخْبَارِ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ؟ وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُنْطَرَقَ إِلَى صَحَّةِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِأَنَّ عُلَمَاءَ الْأُمَّةِ - فِي سَالِفِ وَ آئِفٍ - سَلَكَوا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَنْهُ، فَصَارَ إِجْمَاعاً. وَ هَذَا لَا يُوْجَدُ مِثْلُهُ فِي الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. وَ لَوْ حَصَلَ الْإِطْبَاقُ عَلَى ذَلِكَ فِي الشَّرِيعَةِ أَيْضاً، لَتَسَاوَى الْأَمْرَانِ.

١. فِي «ب، د، س» وَ كَشَفَ الْقَنَاعَ: - «تَكُونُ». وَ فِي «أ، ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَكُونَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ طَبَقاً لـ «ط».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ إِذَا».

٣. فِي كَشَفِ الْقَنَاعِ: «فَإِنَّهُمَا جَائِزَانِ عَقْلاً». بَدَلَ «فَإِذَا كَانَ التَّخْصِيصُ...» إِلَى هُنَا.

٤. فِي كَشَفِ الْقَنَاعِ: «وَ أَوْجَبَ أَكْثَرُ النَّاسِ الْأَوَّلَ، وَ تَوَقَّفَ عَنِ الثَّانِي». وَ لَعَلَّهُ مِنْ تَصَرُّفَاتِ صَاحِبِ كَشَفِ الْقَنَاعِ؛ لِأَجْلِ الْإِخْتِصَارِ.

الفصل التاسع

[مناقشة دعوى عصمة الدعاة الذين يبعثهم الرسول ﷺ]

إذا كان المعجز الذي يظهره الله تعالى على يد الرسول، يدل على صدقه فيما يؤديه عنه؛ لأنه قائم مقام التصديق بالقول. وكان الذي يدل على عصمته تمام الغرض^١ ببعثته؛ وهو أن يكون من بعث إليهم أقرب إلى القبول منه والسكون إلى قوله.

وبنينا ذلك على قولنا باللطف وجوبه، وأن «ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل ما كلفه» في الوجوب كالتمكين؛ لا فرق في القبح بين المنع مما^٢ يتمكن به من الفعل وبين ما يكون معه أقرب إلى فعله.

وإذا ثبت هذا، ولم يسع^٣ في الحكمة وحسن التدبير أن يبعث الله تعالى إلى خلقه من ليس بمعصوم، فيكون ممن يجوز أن يؤدي ما حمله ويجوز أن لا يؤديه، لكنه متى أدى^٤ كان صادقاً فيما يؤديه وطريقاً إلى العلم بصحته؛ لمكان المعجز الظاهر على يده. فما الذي يسوغ ذلك في حكمة الرسول وحسن تدبيره، حتى ينفذ إلى من بعد عنه ولم يشاهده^٥ من ليس بمعصوم، يخبرهم عنه

١. في «ج» والمطبوع: «الغرض» بالفاء. ٢. في المطبوع: «بما».

٣. في «أ، ب، د، س، ص» والمطبوع: «و لم يسع» بالعين المهملة.

٤. في «ج» والمطبوع: - «أدى».

٥. في المطبوع: «و لم يشاهد».

و يدعوهم إلى الله تعالى و إلى^١ قبول ما تَضَمَّنَه خبرُه عن الرسول؛ و يجوزُ أن يؤدِّي ذلك و أن لا يؤدِّيَه، لكنَّهم متى أدَّوا كانوا طريقاً إلى العلم؛ لتوابعهم؟ و تكليف الكلِّ متساوٍ، و ما يلزَمُ من إزاحة عِللهم و قطع عُذرهم مُتَمَاتِلٌ.

فإن قلنا: إنَّ الرسول إذا كان مبعوثاً إلى الجميع، و كان من وراء مَنْ يبعثُه، مُراعياً له و مُتدارِكاً لما يَقَعُ منه مِنَ الخَلَلِ و التفريطِ، كان في الحُكم مُخبراً للكلِّ^٢ و داعياً^٣ لهم، و إن لم يُشاهدوه و يُشافِهُهُم^٤ بالخبر^٥ و الدعاء.

كان لقائل أن يقولَ مثْل ذلك في الله تعالى؛ لأنَّه رَبُّ الكلِّ و إلهُهم، و من وراء مَنْ يُنْفِذُه إليهم؛ يُراعِيهِم و يَتَدَارِكُ ما يَقَعُ فيه الخَلَلُ و التفريطُ منهم، فهو في حُكم المُخبر للكلِّ و الداعي لهم^٦، و إن لم يُشاهدوه^٧ و يُشافِهُهُم^٨ بالخبر و الدعاء. هذا إن كان ما ذَكَرناه من عصمة الداعي ممَّا يَقْتَضِي^٩ العقولَ عمومَ كونه لُطفاً في حقِّ سائرِ المكلفين. فأما إن كان ممَّا يَخْتَلِفُ حالُهم فيه - فيكونُ منهم مَنْ دُعَاءُ المعصومِ و خبرُه يكونُ معه أَقْرَبُ إلى القبولِ، و منهم مَنْ يَتَسَاوَى في دُعائه و قبوله المعصومُ و غيره - لم يكن إلى وجوبِ عصمة الرسولِ طريقٌ في العقلِ، و

١. في «ج» و المطبوع: «إلى» بدون واو العطف.

٢. في «ج» و المطبوع: «بخبر الكل» بدل «مخبراً للكل».

٣. في المطبوع: «داعياً» بدون واو العطف.

٤. في المطبوع: «و يشافهوه».

٥. من قوله: «للكل و داعياً» إلى هنا ساقط من «ص».

٦. في المطبوع: - «وراء من».

٧. في «ج» و المطبوع: «إليهم».

٨. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «لم نشاهده». و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

٩. في «ج» و المطبوع: «و شافهم».

١٠. في «ب، ج، س» و المطبوع: «يقضي».

كَانَ كَسَائِرِ الْأَلْطَافِ الَّتِي يَخْتَلِفُ حَالُهَا، وَ يَقِفُ الْعِلْمُ بِهَا عَلَى السَّمْعِ؛ وَ هَذَا مِمَّا لَا نَقُولُهُ.

وَ إِنْ سَوَّيْنَا بَيْنَ «الرَّسُولِ» وَ بَيْنَ «مَنْ يَنْفِذُ مِنْ قِبَلِهِ إِلَى مَنْ بَعْدَ عَنْهُ» فِي الْعَصْمَةِ، وَ صَرْنَا إِلَى مَا يُحْكِي عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا؛ كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: فَمَا الطَّرِيقُ الَّذِي يَعْلَمُ بِهِ مَنْ يَنْفِذُونَ إِلَيْهِمْ عَصْمَتَهُمْ؟
فَإِنْ قُلْتُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ حَسْبُ، أَضَفْتُمْ^١ إِلَى وَجوبِ عَصْمَتِهِمْ وَجوبَ ظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى أَيْدِيهِمْ.

وَ إِنْ قُلْتُمْ بِالتَّوَاتُرِ، عَادَ السُّؤَالُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْكُمْ، وَقِيلَ لَكُمْ: لَوْ سَأَغَ وَ حَسَنَ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ^٢ أَنْ تُزَاحَ عِلَّةُ الْمَكْلُفِينَ فِيهِ بِمَنْ يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ وَ يَجُوزُ أَنْ لَا يُخْبِرَ بِهِ وَ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَ هُوَ غَيْرُ مَعْصُومٍ، لَسَأَغَ وَ حَسَنَ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ^٣.

وَ كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَنَا: [أَيْنَ^٤ الْمَعْصُومُونَ الَّذِينَ يَنْقَطِعُ بِهِمْ عُذْرُ الْمَكْلُفِينَ فِي عَصْرِنَا هَذَا فِي كُلِّ بَلَدٍ وَ نَاحِيَةٍ، حَتَّى يَحْسُنَ إِدَامَةُ تَكْلِيفِهِمْ؟
فَإِنْ قُلْنَا: لَمْ نَوْتَ فِي ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِ نَفُوسِنَا، وَ مِنْ سُوءِ اخْتِيَارِنَا وَ مَا^٥ نَعْلَمُ مِنْ مُغَيِّبِ أَحْوَالِنَا.

كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا حَسَنَ أَنْ تُزَاحَ عَلَتُّكُمْ^٦ - لِأَجْلِ سُوءِ اخْتِيَارِكُمْ، وَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَضَفْتُهُمْ».

٢. فِي «ج»: «نَزَائِرٍ وَاحِدًا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَزَائِرٍ وَاحِدًا» بَدَلَ «فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ».

٣. وَ مِنْهَا النُّبُوَّةُ، فَيَجُوزُ أَنْ يُبْعَثَ نَبِيٌّ غَيْرُ مَعْصُومٍ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَضَعَتْ كَلِمَةَ «أَيْنَ» فِي صَمِيمِ النَّصِّ، وَ لَمْ تُحَدِّ بِمَعْقُوفَيْنِ؛ مِمَّا يَشِيرُ إِلَى وَجُودِهَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَ لَكِنَّ النُّسخَ الَّتِي بَأَيْدِينَا خَالِيَةٌ مِنْهَا.

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَلَا».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَنْكُمْ».

مِنْ أحوَالِكُمْ - بما لَوْ بُدِئَ به أَوْ فُعِلَ مع ارتفاعِ ذَلِكَ مِنْ جِهَتِكُمْ لَكَانَ قَبِيحاً مُنَافِئاً لِلْحِكْمَةِ وَ حُسْنِ التَّدْبِيرِ؛ فَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي بَعْضِ أُمَمِ الْأَنْبِيَاءِ مِثْلُ مَا حَصَلَ مِنْكُمْ أَوْ عُلِمَ مِنْ أحوَالِكُمْ، فَيَحْسُنُ مِنْهُ تَعَالَى لِأَجْلِ ذَلِكَ أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهِمْ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُبْلَغَ وَ يَجُوزَ أَنْ لَا يُبْلَغَ وَ لَا يَكُونُ^١ مَعْصوماً، وَ لَوْ بَدَأَ بِذَلِكَ أَوْ فَقَدَ مَا حَصَلَ مِنْهُمْ وَ عُلِمَ مِنْ حَالِهِمْ لَقَبِحَ^٢؟

وَ كَانَ لَهُ أَيْضاً أَنْ يَقُولَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَحْسُنَ إِزَاحَةً عَنْتِكُمْ الْآنَ - لِمَكَانٍ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَنْتُمْ أُتِيتُمْ فِيهِ مِنْ قَبْلِ نَفْسِكُمْ وَ سَوْءِ اخْتِيَارِكُمْ - بِالرَّوَايَاتِ عَمَّنْ تَقَدَّمَ عَنْ^٣ أئِمَّتِكُمْ وَ عَنْ إِمَامِ عَصْرِكُمْ؛ لِعِلْمِنَا بِدَوَامِ التَّكْلِيفِ عَلَيْنَا، وَ فَقَدْنَا لَقَوْلِ^٤ مَعْصُومٍ يُشَافِهُنَا فِي وَسْطِ بَيْنِنَا وَ بَيْنِ إِمَامِ عَصْرِنَا أَوْ^٥ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أئِمَّتِنَا، وَ فَقَدِ التَّوَاتُرَ وَ ظَوَاهِرَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ مَا يَلْزَمُنَا وَ يَجِبُ عَلَيْنَا؟ وَ إِذَا ثَبَتَ عَلِمْنَا^٦ بِذَلِكَ لَمْ يَبْقَ بَعْدَهُ إِلَّا الرَّوَايَاتُ الْمَتَدَاوِلَةُ بَيْنَنَا^٧.

[الجواب]

الكلام على ذلك:

[١. في وجوب أن يؤدِّي النبي ما بُعثَ به]

إِعْلَمُ أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا عُلِمَ أَنَّ فِي مَقْدُورٍ^٨ عِبَادِهِ أفعالاً مَتَى وَجِدَتْ وَفَعَتْ^٩ مِنْهُمْ أفعالاً واجبةً فِي الْعَقْلِ، وَ مَتَى لَمْ يَفْعَلُوها لَمْ تَفْعَ مِنْهُمْ تِلْكَ الْأَفْعَالُ الْوَاجِبَةُ، فَلَا بُدَّ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَلَا يَكُونُ».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْقَبِيحُ».

٣. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «مَنْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَوْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَلَمْ يَفْعَلُوها».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَقْدَار».

٧. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْفَعَتْ».

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْقَبِيحُ».

٩. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَقَوْم».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَلَمْ يَفْعَلُوها».

١١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَقْدَار».

١٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْفَعَتْ».

مِنْ إعلَامِهِمْ بِذَلِكَ لِيَفْعَلُوهُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَقَعُ الْوَاجِبُ إِلَّا مَعَهُ يَجِبُ فِي الْعَقْلِ كَوُجُوبِهِ. وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ مِنْ جُمْلَةِ مَقْدُورَاتِهِمْ مَا إِذَا وَقَعَ مِنْهُمْ وَجَدَتْ أفعالٌ قَبِيحَةٌ مِنْ جِهَتِهِمْ لَا تَوْجَدُ مَتَى لَمْ يَقَعْ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِشْعَارِهِمْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا يَقَعُ الْقَبِيحُ عِنْدَهُ وَلَوْلَاهُ لَمْ يَقَعْ، لَا يَكُونُ إِلَّا قَبِيحًا، وَيَجِبُ اجْتِنَابُهُ وَالْامْتِنَاعُ مِنْهُ.

وَإِذَا كَانَ الْمَكْلُفُونَ لَا يَعْرِفُونَ بِعَقُولِهِمْ صِفَةً مَا^١ يَقَعُ الْوَاجِبُ أَوِ الْقَبِيحُ عِنْدَهُ وَالتَّمْيِيزَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، فَوَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمُكْلَفِ لَهُمُ الْمَعْرُضُ لِلثَّوَابِ وَالنَّفْعِ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، كَمَا يَجِبُ أَنْ يُمَكِّنَهُمْ^٢ وَيُزِيحَ عَنْهُمْ بِالْأَسْبَابِ وَغَيْرِهَا.

وَإِذَا لَمْ يَجْزِ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ ذَلِكَ بِاضْطِرَارٍ - لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَعَلَّقَ كَوْنُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ «مُصْلِحَةً لَنَا» بِأَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِصِفَاتِهَا يَرْجِعُ إِلَى اخْتِيَارِنَا، كَمَا نَقُولُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّ كَوْنَهَا لُطْفًا مَوْقُوفٌ عَلَى أفعالِنَا، وَلَا تَقُومُ الْضَرُورَةُ فِيهَا^٣ مَقَامَ الْاخْتِيَارِ - فَلَا بُدَّ مِنْ وَجوبِ إِرْسَالِ مَنْ يُعَلِّمُهُمْ بِذَلِكَ.

وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ بَعَثَةَ الرَّسُولِ مَتَى كَانَ الْغَرَضُ^٤ بِهَا مَا ذَكَرْنَا، فَإِنْ وَجُوبُهَا تَابِعٌ لِحُسْنِهَا، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرْسَلُ لِتَعْرِيفِ هَذِهِ الْمَصَالِحِ مِمَّنْ يُعَلِّمُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ^٥ يُوَدِّي مَا حُمِّلَهُ مِنَ الرِّسَالَةِ؛ لِأَنَّ إِزَاحَةَ الْعِلَّةِ كَمَا أَوْجَبَ الْإِرْسَالُ لِلتَّعْرِيفِ^٦، فَهُوَ مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ يُوَدِّي.

١. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «+ لَا».

٢. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ يُمْسِكَهُمْ».

٣. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «- فِيهَا».

٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «مَنْ كَانَ فَرَضُ» بَدَلَ «مَتَى كَانَ الْغَرَضُ».

٥. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ».

٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «التَّعْرِيفُ».

أَلَا تَرَىٰ أَن بَعَثْتَهُ مِن ١ لَا يُوَدِّي فِي ارْتِفَاعِ إِزَاحَةِ الْعِلَّةِ، كَثَرَكِ الْبِعْثَةِ فِي تَفْوِيتِ الْعِلْمِ بِالْمَصَالِحِ ٢؟ وَ أَيْضاً فَإِنَّ إِرْسَالَ مَنْ لَا يُوَدِّي عَبَثٌ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي الْبِعْثَةِ الْأَدَاءُ وَ التَّعْرِيفُ.

وَ إِنَّمَا نَقُولُ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلرَّسُولِ فِي الْأَدَاءِ نَفْعٌ ٣ يَخُصُّهُ ٤، عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْمَقْصُودَ هُوَ الْأَوَّلُ ٥. وَ إِنَّمَا أَوْجَبْنَا شَيْئاً يَرْجِعُ إِلَى الرَّسُولِ لِفَسَادِ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ مَا لَا وَجْهَ ٦ لَوْجُوْبِهِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ عَلَى زَيْدٍ مَصَالِحُ عَمْرٍو. وَ إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ فِي الْإِرْسَالِ كَانَ عَبَثاً.

وَ لَا يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى تَكْلِيفِ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ ٧؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي التَّكْلِيفِ هُوَ التَّعْرِيزُ لِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ، لَا الْوَصُولُ إِلَيْهِ، وَ بِالتَّكْلِيفِ ٨ قَدْ حَصَلَ الْغَرَضُ. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ تَكْلِيفُ النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ ٩ فِيهَا هُوَ إِعْلَامُ الْمَكْلُفِينَ مَصَالِحَهُمْ وَ مَا لَا يَتِمُّ تَكْلِيفُهُمْ إِلَّا بِهِ.

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مَنْ».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِالْمَسَامَحِ».

٣. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «الرَّسُولُ فِي الْأَدَاءِ يَقَعُ» بِدَلِّهِ «لِلرَّسُولِ فِي الْأَدَاءِ نَفْعٌ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الرَّسُولُ فِي الْأَدَاءِ» بِدَلِّهَا وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: «طَبَقاً لَط».

٤. أَيْ لَا بُدَّ أَنْ يَحْصَلَ الرَّسُولُ عِنْدَ أَدَائِهِ الرِّسَالَةَ عَلَى فَائِدَةٍ تَعُودُ إِلَيْهِ بِالْخُصُوصِ، وَ أَنْ لَا تَكُونَ فَوَائِدُ الرِّسَالَةِ خَاصَّةً بِالْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ.

٥. أَيْ الْفَائِدَةُ الْمَوْجُوهَةُ إِلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ، وَ هِيَ تَعْرِيفُهُمْ بِالْمَصَالِحِ وَ الْمَفَاسِدِ.

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَجَدَ».

٧. فِي أَنْ تَكْلِيفُهُ عَبَثٌ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ التَّكْلِيفِ - وَ هُوَ الْوَصُولُ إِلَى الثَّوَابِ - سَوْفَ لَنْ يَتَحَقَّقَ. إِنَّ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ....

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِالتَّكْلِيفِ» بِدُونِ وَائِ الْعَطْفِ.

٩. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْفَرْضُ».

فإن قيل: جوزوا أن يكون في معلومه تعالى أن كل من أرسله لا يؤدي ما حمّله من التعريف الذي أشرت إليه.

فإن قلتم: لا بد أن يكون في معلومه [تعالى أن كل من^١ [أرسله] يؤدي.

قيل: ومن أين أنه لا بد من ذلك؟ وما الدليل عليه؟

قلنا: ليس^٢ يمتنع فرضاً و تقديراً أن يكون في معلومه تعالى أن كل من بعثه لتعريف المصالح لا يؤدي عنه؛ لكن ذلك متى^٣ كان في المعلوم مضافاً إلى علمه بمصالح و بمفاسد من جملة أفعال العباد، فبح تكليفهم العقلي، و وجب إسقاطه عنهم؛ لأنه قبيح أن يكلفهم و لا يزيح عنهم، و إذا كان طريق إزاحة العلة مسدوداً قبح التكليف.

فإن قيل: ألا جاز تكليفهم و جرى مجرى حسن تكليف من لا لطف له؟

قلنا: الفرق بين الأمرين: أن من لا لطف له قد أزيحت عفته^٤، و لم يذخر عنه شيء به يتم تمكينه^٥. و من لم يطّلع على مصالحه و مفاسده لم تزع عفته، و فاته مصلحته لشيء^٦ [لا يرجع إليه] لا يتعلّق به، و لا صنع له فيه.

و إذا صحت هذه الجملة، و وجب الإرسال - على ما ذكرناه - فلا بد أيضاً مما لا يتم^٧ الغرض في الإرسال إلا به؛ و هو الدلالة على صدق الرسول فيما يؤديه؛ لأن

١. في «ج» و المطبوع: «أن».

٢. في «ج» و المطبوع: - «ليس».

٣. في «ب، ج» و المطبوع: «من».

٤. في «ج» و المطبوع: - «عفته». و فيهما: - «له».

٥. في «ج» و المطبوع: «يمكنه».

٦. في «ج» و المطبوع: - «لشيء».

٧. في «ج» و المطبوع: + «في».

قوله لا يكون طريقاً إلى العلم بما تحمّله إلا من الوجه الذي ذكرناه.
ولهذا قلنا: إنه لا بد من إظهار المعجز على يديه؛ ليكون جاريّاً مجرى تصديقه تعالى له - في دعواه عليه - بالقول^١؛ كما لو صدّقه نطقاً لوجب أن يكون صادقاً، وإلا فبجح التصديق؛ وكذلك إذا صدّقه فعلاً.

[٢. في وجوب أن يؤدّي رُسلُ الرسول إلى الناس ما بَعَثَهُمْ بِهِ]
وإذا كان الرسول مبعوثاً إلى قوم بأعيانهم يصح أن يسمّعوا بالمشافهة منه أداءه، ولم تتعلّق الرسالة بمن بعد و نأى في أطراف البلاد، ولا^٢ بمن نأى من الأخلاف^٣، لم يَجِبْ سِوَى الأداء إليهم، ولم يتعلّق بهم أداء إلى غيرهم.
وإن كانت الرسالة إلى من غاب و شهد، و بعد و قرّب، و من و جد و من سيوجد؛ فلا بد من أن يكون المؤدّي عن الرسول - إلى من بعد في أطراف البلاد و من لعله يوجد من الأعقاب - من المعلوم من حاله أنه يؤدّي؛
لأنّا^٤ لو جَوَزنا على ما ذكرناه أن لا يؤدّي، لم يكن^٥ الله تعالى مزيحاً لعلّة من بعدت دأره من المكلفين في الإعلام^٦ بمصالحهم فيما يوجب^٧ بعثة الرسول. وأن يكون المعلوم أنه يؤدّي يوجب أيضاً أن يكون من المعلوم وقوع الأداء الذي

١. في المطبوع: «بالقول».

٢. في «ج» و المطبوع: «إلا».

٣. أي الأعقاب، ممن سوف يولد في المستقبل، كما سيأتي بعد قليل.

٤. في «ج» و المطبوع: «أنّا».

٥. كذا، و الأنسب: «من».

٦. في «ج» و المطبوع: «إليه».

٧. كذا، و الأنسب: «إعلامهم».

٨. في «ج» و المطبوع: - «يوجب».

ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فِيمَا يَقْتَضِيهِ التَّكْلِيفُ.

فَإِنْ قِيلَ: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْمُؤَدِّي عَنِ الرَّسُولِ إِلَى أَطْرَافِ الْبِلَادِ مِمَّنْ^١ يَجُوزُ أَنْ لَا يُؤَدِّي، وَتَمَى أَخْلَ بِالْأَدَاءِ تَلَاْفَاهُ^٢ الرَّسُولُ؛ إِمَّا بِنَفْسِهِ، أَوْ بِمَوْدٍّ يَقَعُ مِنْهُ الْأَدَاءُ. قُلْنَا: هَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَكْلُفُونَ مَا أُزِيحَتْ عَنْهُمْ فِي التَّكْلِيفِ طَوْلُ الْمُدَّةِ الَّتِي فَاتَتْهُمْ فِيهَا هَذَا الْإِعْلَامُ وَالْأَدَاءُ^٣، وَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ تَكْلِيفُهُمْ الْعَقْلِيُّ^٤ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ قَبِيحاً.

فَإِنْ قِيلَ: وَكَيْفَ لَا يَلْزَمُكُمْ ذَلِكَ فِي الزَّمَانِ الْمُتَرَاخِي بَيْنَ صَدْعِ الرَّسُولِ بِالرَّسَالَةِ وَبَيْنَ وَصُولِ الْأَدَاءِ إِلَى مَنْ نَأَى فِي الْبِلَادِ الْبَعِيدَةِ؟ قُلْنَا: أَوَّلُ مَا نَقُولُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٥ أَحْوَالُ الْمَكْلُفِينَ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ فِيمَا يَكُونُ^٦ مَصْلَحَةً أَوْ مَفْسَدَةً مِنْ أَعْمَالِهِمْ مُتَسَاوِيَةً؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ اسْتَوَوْا فِي ذَلِكَ لَوَجَبَ إِعْلَامُ الْجَمِيعِ بِصِفَاتِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَكَانَ يَجِبُ إِرْسَالُ رُسُلٍ كَثِيرِينَ بَعْدَ الْبِلَادِ حَتَّى يَكُونَ الْأَدَاءُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

وَإِذَا وَجَّهَ^٧ الرَّسُولُ وَاحِداً، وَذَكَرَ أَنْ شَرِيعَتَهُ تَلْزَمُ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ أَحْوَالَهُمْ فِي الْمَصَالِحِ تَتَرْتَّبُ تَرْتَّبَ وَصُولِ الْعِلْمِ بِهَا إِلَيْهِمْ؛ فَمَنْ كَانَ حَاضِراً مُبَاشِراً لِلْأَدَاءِ يَقْطَعُ^٨ عَلَى أَنَّ الصِّفَاتِ الَّتِي تُبَيِّنُ عَلَيْهَا مِنْ أَعْمَالِهِ مُتَعَجِّلَةً، وَ

١. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْأَدَاءُ».

٣. فِي «ب، س»: «أَنْ يَكُونَ».

٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «هُوَ».

٥. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَجَدَ».

٦. مِنْ قَوْلِهِ: «تَرْتَّبَ وَصُولُ الْعِلْمِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج» وَالْمَطْبُوعِ.

٧. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «تَلَقَّاهُ».

٨. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «النَّبِيُّ».

مَنْ كَانَ بَعِيدَ الدَّارِ أَذْنَى^١ بُعْدٍ فَبَحَسَبِ^٢ بُعْدِهِ وَمَسَافَةِ إِمْكَانِ وَصُولِ الْأَدَاءِ إِلَيْهِ، وَ
مَنْ كَانَ شَاحِطَ الدَّارِ فَبَحَسَبِ ذَلِكَ.

و هذا غير ممتنع في التقدير؛ لأنه كما كانت هذه المصالح تختلف بالأزمان و
في الأشخاص، و يجب منها في وقت ما لم يكن واجباً قبله، و تتغير أحوالها أيضاً
حتى يدخل النسخ فيها بحسب تغيرها، جاز أن يتنزل الأمر في المبعوث إليهم
الرسول الذي ذكرناه^٣.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: جَوَزُوا أَنْ تَكُونَ^٤ مَصْلَحَةُ الْبَعِيدِ وَ الْقَرِيبِ فِي الشَّرْعِ
مُتَسَاوِيَةً؛ وَلَكِنَّ الْبَعِيدَ إِنَّمَا تَكُونُ تِلْكَ الْأَفْعَالُ لَهُ^٥ مَصْلَحَةٌ، إِذَا أُذِيتَ إِلَيْهِ^٦ وَ أَطْلَعَ
عَلَيْهَا، فَلَا يَجِبُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ.

وذلك: أن وجوب الواجب مُفَصَّلٌ مِنَ الإعلام بوجوبه، و بالإعلام لا يصير ما
ليس بواجب واجباً، و إنما يتناول الإعلام و الأداء الإطلاع على وجوب أفعال هي
في نفسها واجبة من غير هذا الإطلاع.

على أن هذا يوجب القول بأن الأداء لو لم يكن أبداً لما كانت هذه الأفعال
واجبة أو قبيحة أبداً، و قد علمنا خلاف ذلك.

و يوجب أيضاً أن يكون المؤدَّون لهذه الشرائع لا يُخبرون بوجوبها؛ لأن الخبر
بذلك قبل الوجوب - الذي يكون بعد الأداء - كذب.

١. في «ج» و المطبوع: «و في» بدل «أدنى».

٢. في «ج، د، س»: «فحسب».

٣. أي في الذين بُعث إليهم الرسول الذي ذكرناه.

٤. في «ب، ج، د» و المطبوع: «أن يكون».

٥. في «ب، د، س»: - «له».

٦. في «ج» و المطبوع: «و إليه» بدل «إليه و».

و يوجب أيضاً أن لا يلزم أداء هؤلاء المؤذنين ولا الرسول عليه السلام التحميل لهم.^١

وكل هذا ظاهر الفساد.

فإن قيل: أليس المكلفون في حال دعوى الرسول للرسالة، وإلى أن ينظروا في^٢ معجزه و يعلموا صدقه، لا تعرض^٣ تلك المصالح التي نبههم^٤ عليها، والتكليف العقلي يلزمهم؟

قلنا: إنما جاز أن لا يعلموا في الأحوال التي أشرت إليها بهذه المصالح لأن العلم بها متعذر في تلك الأحوال، وليس كذلك الأحوال المستقبلية^٥؛ لأن العلم بصفات الأفعال فيها ممكن، موجب^٦ الإعلام به والإطلاع عليه.

و جرى زمان دعوى^٧ النبوة والنظر في العلم المعجز مجرى زمان «مهلة النظر» في معرفة الله تعالى، في أن المعرفة لطّف في كل الواجبات، إلا في هذا الواجب الذي هو النظر في طريقها؛ لاستحالة أن تكون لطفاً^٨ في ذلك.

و على هذا التقرير^٩ الذي أوضحناه يجب أن نقول: إنه تعالى لا يوصل إلى

١. في «ج» والمطبوع: «التحليل» بدل «التحميل لهم».

٢. في المطبوع: «إلى».

٣. في «ج» والمطبوع: «لا نعرض».

٤. في المطبوع: «نبتهم».

٥. في «ج» والمطبوع: «المستقلة».

٦. في المطبوع: «يوجب».

٧. في المطبوع: «دعوة».

٨. في «ج» والمطبوع: «لفظاً».

٩. في «ج» والمطبوع: «التقدير».

الْعِلْمِ بِصَدَقِ الرِّسُولِ فِي دَعَاؤِهِ إِلَّا بِاقْصَرِ الطَّرِيقِ وَأَخْصَرِهَا، وَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْعِلْمِ بِصَدَقِهِ طَرِيقَانِ، أَحَدُهُمَا أَبْعَدُ مِنَ الْآخَرِ، دَلٌّ بِالْأَقْرَبِ دُونَ الْأَبْعَدِ. وَلَمْ يُظْهِرْ عَلَى يَدِهِ إِلَّا مَا لَا يُمَكِّنُ الْعِلْمُ^١ بِصَدَقِهِ^٢ مِنْ طَرِيقٍ هُوَ أَخْصَرُ^٣ مِنْهُ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ حَتَّى لَا يَفُوتَ الْمَكْلُفَ الْعِلْمُ بِغَيْرِ جِنَايَتِهِ^٤؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَفَوُّتَهُ مَصَالِحُهُ بِجِنَايَتِهِ، مِثْلُ أَنْ يُعْرَضَ عَنِ النَّظَرِ فِي الْمُعْجَزِ، أَوْ يَنْظُرَ لَا مِنْ جِهَةِ حَصُولِ الْعِلْمِ، أَوْ يَدْخُلَ عَلَى نَفْسِهِ شُبُهَاتٍ تَمْنَعُ مِنَ الْعِلْمِ.

فَإِنْ قِيلَ: نَرَاكُمْ بِهَذَا الْكَلَامِ الَّذِي حَصَلْتُمُوهُ قَدْ نَقَضْتُمْ مُعْتَمَدَ الْإِمَامِيَّةِ فِي حِفْظِ النَّبِيِّ وَالْأَثْمَةِ لِلشَّرَائِعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُؤَدِّينَ عَنِ النَّبِيِّ شَرِيعَتَهُ فِي حَيَاتِهِ يَجُوزُ أَنْ يَكْتُمُوهَا وَ يُخْلَوْا بِتَقْلِيلِهَا حَتَّى يَجِبَ عَلَى النَّبِيِّ التَّلَافِي وَ الِاسْتِدْرَاكُ. وَ يَجُوزُ عَلَى الْأَمَةِ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَكْتُمُوا كَثِيرًا مِنَ الشَّرِيعَةِ، حَتَّى يَقِفَ عِلْمُ ذَلِكَ عَلَى بَيَانِ الْإِمَامِ؛ فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا أَمِنًا^٥ مِنْ ذَلِكَ اسْتَدْرَكَهُ، وَ إِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِهِ وَ الْحَالِ هَذِهِ^٦.

حَتَّى قُلْتُمْ: لَوْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَسْبَابَ الْغَيْبَةِ تَسْتَمِرُّ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي تَكْتُمُ فِيهَا الْأُمَّةُ شَرْعًا، حَتَّى لَا يَعْلَمَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ، لَمَا بَقِيَ التَّكْلِيفُ عَلَى الْمُكْلَفِينَ؛ لِأَنَّ تَبْقِيَةَ التَّكْلِيفِ مَعَ فَقْدِ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْمَصَالِحِ فِيهِ وَ الْمَفَاسِدِ قَبِيحَةٌ.

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «الْعِلْمِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَصَدِّقُهُ».

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَخْصَرُ».

٤. «بِغَيْرِ جِنَايَتِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«يَفُوتُ». وَ الْمَعْنَى: حَتَّى لَا يَفُوتَ الْعِلْمُ عَلَى الْمَكْلَفِ إِلَّا مِنْ نَاحِيَتِهِ - أَيْ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَكْلَفِ -، فَإِنَّ الْمَكْلَفَ قَدْ يَجْنِي أحيانًا عَلَى نَفْسِهِ، فَيَمْنَعُ الْعِلْمَ عَنْهَا.

٥. فِي كَشْفِ الْقَنَاعِ: «مَنًّا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَالْحَالِ هَذِهِ».

فإن خَشِيتُمْ ما استأنفتموه في هذا الكلام و عَطَفْتُمْ عليه؛ بأن تقولوا: إنما يوجب أصحابنا ظهور الإمام من الغيبة و رفع التقيّة، إذا اجتمعت الأمة على خطأ^١، كأنهم يذهبون على طريق التأويل في بعض الشريعة إلى مذهب باطل و يجمعون عليه، فيجب على الإمام ردّهم إلى الحق فيه.

قيل لكم: ما تذهبون^٢ فيه إلى باطل^٣ على طريق التأويل و الشبهة و غيرها، لا يكون طريق الحق فيه^٤ مسدوداً و لا موقوفاً على بيان الإمام، حتّى يقال: «إنه يجب عليه الظهور إن كان غائباً، و يخرج أسباب التقيّة»؛ لأنّه يُمْكِنُ أن يُعْلَمَ الحق بالدليل الذي هو غير قول الإمام.

و إنّما يجب ظهور الإمام حتّى يُبَيَّنَ ما لا طريق إلى علمه إلا قوله و بيانه. و هذا لا يتمّ إلا بأن يعدّلوا عن نقل بعض الشرائع و يكتموا، حتّى يصحّ القول بأنّه لا جهة لعلمه إلا ببيان^٥ الإمام.

والجواب عن ذلك: أن أداء الشريعة إلى من بعد في أطراف البلاد لا بدّ منه و لا غنى عنه؛ للوجه الذي أوضحناه، و بيّنّا^٦ أنّ إزاحة العلة في التكليف العقلي لا يتمّ إلا معه، غير أنّ من أدّى ذلك^٧ إليهم و علّموه يجوز أن يكتموا و يعدّلوا عن^٨ نقله؛ إمّا لشبهة، أو غيرها.

١. في «ج» و المطبوع: «الخطأ».

٢. في المطبوع: «يذهبون».

٣. في «ج» و المطبوع: «الباطل». و في كشف القناع: «لا».

٤. في المطبوع و كشف القناع: «فيه».

٥. في المطبوع: «بيان».

٦. في المطبوع: «و بيّنّا». و الأنسب: «و بيّنّا، و هو».

٧. في «ج» و المطبوع: «ذلك».

٨. في «ج»: «ممن». و في المطبوع: «عمن».

و إذا استمرَّ ذلك منهم، لم يُفصل - بـ [يَنْ مَنْ كَانَ موجوداً، وَ بَيْنَ مَنْ يَأْتِي مِنَ الْخَلْفِ وَ يَوْجَدُ فيما بعدُ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ - (في) ما لا يَتِمُّ مَصْلَحَتُهُ إِلَّا بِهِ مِنْ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ، فَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَى النَّبِيِّ إِنْ كَانَ موجوداً أَوْ الْإِمَامُ الْقَائِمُ مَقَامَهُ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ وَ يَوْضَحَهُ وَ يُسَمِّعَ مِنْهُ فِيهِ مَا يُوَدِّي إِلَى ظُهُورِهِ وَ اتِّصَالِهِ^١ بِكُلِّ مُكَلَّفٍ - موجودٍ وَ مُتَنَظِّرٍ -، فَلِهَذَا أَوْجَبْنَا حِفْظَ الْإِمَامِ لِلشَّرِيعَةِ، وَ الثَّقَةَ بِهَا لِأَجْلِهِ وَ مِنْ جِهَةِ مُرَاعَاتِهِ. وَ لَا تَنَافِي بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ وَ بَيْنَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ شَرِيعَةَ النَّبِيِّ^٢ لَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهَا بِكُلِّ مُكَلَّفٍ موجودٍ؛ وَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: أَنَّ الْمَنْعَ مِنْ قَوْتِ الْعِلْمِ بِالْمَصْلَحَةِ وَاجِبٌ، وَ الْاسْتِظْهَارُ فِي ذَلِكَ حَتَّى لَا يَقْصُرَ الْعِلْمُ عَمَّنْ يَلْزَمُهُ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ اسْتِدْرَاكُ الْأَمْرِ بَعْدَ فَوَاتِهِ، وَ قُصُورُ^٣ عِلْمِهِ فِي حَالِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قُبْحِ التَّكْلِيفِ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَمْ يَتَّصِلْ فِيهَا الْعِلْمُ بِصِفَاتِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا^٤ فِي كِتَابِ «الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ» مَا يَتَطَرَّقُ^٥ عَلَيْهِ الْكِتْمَانُ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ وَ مَا لَا يَتَطَرَّقُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ تَدْعُو الدَّوَاعِي الْعَقْلَاءَ إِلَى كِتْمَانِهِ وَ مَا لَمْ تَجْرِ بِذَلِكَ فِيهِ؛ فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ مُسْتَقْصَى مَبْسُوطاً فَلْيَأْخُذْهُ مِنْ هُنَاكَ.^٦ فَإِنْ قِيلَ: إِذَا مَنَعْتُمْ مِنْ كِتْمَانِ شَرَعِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّنْ بَعْدَ عَنْهُ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ، وَ ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ النَّاظِلِينَ لِذَلِكَ أَنْ يَتَقْلَوْهُ وَ لَا

١. فِي «ب»: «وَ إِنْضَالَهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ إِيصَالَهُ».

٢. فِي «ب»: «الْهَيْ». وَ فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «الَّتِي».

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ تَصَوَّرَ».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَبَيَّنَا».

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَتَطَرَّفُ».

٦. الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ، ج ١، ص ١٩١ - ١٩٣.

يَكْتُمُوهُ، وَذَكَرْتُمْ أَنَّ التَّكْلِيفَ وَإِزَاحَةَ الْعِلَّةِ فِيهِ يَوْجِبُ ذَلِكَ، فَلَا جَعَلْتُمْ الْبَابَ وَاحِداً وَقُلْتُمْ: «إِنَّ الَّذِي يَنْتَهِي جَمِيعُ الشَّرْعِ إِلَيْهِمْ وَيَتَسَاوُونَ فِي عِلْمِهِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَعدِلُوا كُلَّهُمْ عَنْ نَقْلِهِ وَيَكْتُمُوهُ، حَتَّى لَا يَتَّصِلَ بِمَنْ يَوْجِدُ مُسْتَأْنَفاً مِنَ الْمُكَلِّفِينَ»^١ لِمِثْلِ الْعِلَّةِ الَّتِي رَوَيْتُمُوهَا فِي إِزَاحَةِ^٢ الْعِلَّةِ فِي التَّكْلِيفِ؟ وَأَلَا كَانَ كُلُّ نَاقِلٍ لِلشَّرْعِ وَمَوْدُّ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ - مِنْ مَوْجُودٍ حَاضِرٍ وَمَفْقُودٍ^٣ مُنْتَظَرٍ - فِي هَذَا الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ مُتَسَاوِينَ، وَلَا حَاجَةَ مَعَ ذَلِكَ إِلَى إِمَامٍ حَافِظٍ لِلشَّرِيعَةِ؟ قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بَعِيْنَهُ فِي «جَوَابِ مَسْأَلَةٍ وَرَدَتْ مِنَ الْمَوْصِلِ»^٤، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ ذَلِكَ^٥ كَانَ جَائِزاً عَقْلاً وَتَقْدِيرًا، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْهُ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْأُمَّةَ بِأَسْرِهِمْ يَجُوزُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكْتُمُوا شَيْئاً مِنَ الشَّرْعِ، حَتَّى لَا يَذْكُرَهُ ذَاكِرٌ» لَا يَجْعَلُ الْمُؤْمِنَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بَيَّانَ إِمَامِ الزَّمَانِ لَهُ وَإِضَاحَهُ وَاسْتِدْرَاكَهُ، دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يَجُوزُ فَرَضًا وَتَقْدِيرًا أَنْ يَكُونَ الثَّقَةُ لَهُ وَمِنْ أَجْلِهِ.

وَكُلُّ مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَنْحَفِظَ^٦ الشَّرْعُ بِإِمَامِ الزَّمَانِ وَيُوثَّقَ بِأَنَّهُ لَمْ يَفُتْ شَيْءٌ مِنْهُ لِأَجْلِهِ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَنْحَفِظَ^٧ وَيُوثَّقَ بِوُصُولِ جَمِيعِهِ بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ

١. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «مُكَلِّفٌ».

٢. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «إِزَالَةٌ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَمُنْتَظَرٌ».

٤. لَا يَوْجِدُ هَذَا الْإِشْكَالَ وَالْجَوَابُ فِي الْمَوْصِلَيْنِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ، وَلَعَلَّهُ مَذْكُورٌ فِي الْمَوْصِلَاتِ الْأُولَى الْمَفْقُودَةِ، وَلَكِنْ الَّذِي يَضَعُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ هُوَ أَنَّ الْمَوْصِلَاتِ الْأُولَى تَحْتَوِي عَلَى ثَلَاثِ مَسَائِلَ وَهِيَ: فِي الْوَعِيدِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِعْتِمَادِ (رَاجِعْ: رَجَالُ (فَهْرَسْت) النَّجَاشِيِّ، ص ٢٧١)، وَهَذِهِ الْعَنَاقِينِ لَا ارْتِبَاطَ لَهَا بِبَحْثِنَا. لِذَا يَحْتَمَلُ أَنَّ كَلِمَةَ «الْمَوْصِلِ» مَصْحُفَةٌ مِنْ كَلِمَةِ أُخْرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥. جَاءَ فِي كَشْفِ الْقَنَاعِ فِي تَوْضِيحِ ذَلِكَ: «أَيَّ حِفْظِ جَمِيعِ الشَّرْعِ بِالنَّاقِلِينَ دَائِمًا».

٦. فِي «ج، س» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَتَحَفَّظَ».

٧. فِي «ج، س» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَتَحَفَّظَ».

المؤذنين أنهم لا يكتُمون، فيقطع^١ على أن حفظ الشرع والثقة به مقصوران^٢ على الإمام وحفظه؛ لأن الأمة بين مجوز على الأمة الكتمان وغير محيل له عليهم وبين محيل له ومعتد أن العادات تمنع منه؛ فمن أجاز^٣ه ولم يحل^٤ه - وهم الإمامية خاصة - لا يسندون الثقة والحفظ إلا إلى الإمام دون غيره، وإنما يسند الثقة إلى غير الإمام من يحيل الكتمان على الأمة. وإذا بان بالأدلة القاهرة جواز الكتمان عليهم، فبالإجماع يعلم أن الثقة إنما يصح استنادها إلى الإمام، دون ما أشاروا إليه من المعلوم.^٥

وهذه الجملة التي ذكرناها إذا حُصّلت وضُبّطت، بان من أثنائها جواب كل شبهة اشتمل^٦ عليها^٧ الفصل الذي حكيناه وزيادة كثيرة عليه.

[عودة إلى مناقشة فقرات السؤال]

ثم نُشير إلى ما يجوز الإشارة إليه:

[١.] أما ابتداء الفصل، فإنه مبني على أننا نرجع - في أن النبي لا بد من أن يؤدي^٨ ما تحمّله^٩ من الشرع - إلى دليل عصمته، وليس الأمر على هذا.

١. خير «وكل من جوز»، وعليه فالأنسب حذف الفاء.

٢. في «أ، ب، د، س، ص» والمطبوع: «مقصورتين». وفي «ج»: «مقصودتين». والصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٣. في المطبوع وكشف القناع: «عليهم».

٤. في النسخ المعتمدة: «إنما» بدون واو العطف. والصحيح إثباتها؛ طبقاً لـ «ش، ط» والمطبوع وكشف القناع.

٥. أي من المعلوم بحسب ادّعائهم، وهو أن المؤذنين لا يكتُمون ما أرسلوا به.

٦. في «ج» والمطبوع: «اشتملت».

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «عليه». والصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٨. في «ج» والمطبوع: «لا بد في أن يروي».

٩. في «ب، د، س»: «بالجملة» بدل «ما تحمّله».

و قد مَزَجَ الكلامَ في صَدْرِ الْفَصْلِ بَيْنَ وَجوبِ الْأَدَاءِ فِي الرِّسُولِ أَوْ مَنْ يُوَدِّي عَنْهُ وَ بَيْنَ الْعِصْمَةِ؛ وَ نَحْنُ نُفَضِّلُ ذَلِكَ:

أَمَّا صِدْقُ الرِّسُولِ فِيمَا يُوَدِّيهِ، فَدَلِيلُهُ الْمُعْجِزُ؛ لِأَنَّهُ مُطَابِقٌ لِدَعْوَاهُ، وَ مُصَدِّقٌ لَهَا؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ صَادِقًا فِي الدَّعْوَى لَمَا حَسُنَ تَصْدِيقُهُ بِهِ^١. وَ هَذَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِيمَا سَلَفَ مِنْ كَلَامِنَا عَلَى هَذَا الْفَصْلِ^٢.

وَ الْمَرْجِعُ فِي وَجوبِ أَدَائِهِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا؛^٣ مِنْ أَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَنْزَاحُ^٤ إِلَّا بِهِ، وَ أَنَّهُ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ، وَ فِي ارْتِفَاعِهِ كَوْنُ^٥ الْإِرْسَالِ عَبَثًا.

فَأَمَّا وَجوبُ عِصْمَةِ الرِّسُولِ فِي غَيْرِ مَا يُوَدِّيهِ، فَدَلِيلُهَا مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْفَصْلِ^٦؛ مِنْ وَجوبِ السَّكُونِ، وَ حَصُولِ النَّفَارِ عِنْدَ فَقْدِهَا.

وَ طَرِيقُ الْعِصْمَةِ - كَمَا تَرَى - مُتَمَيِّزٌ^٧ مِنْ وَجوبِ الْأَدَاءِ، كَمَا أَنَّ طَرِيقَ وَجوبِ الْأَدَاءِ [مُتَمَيِّزٌ] مِنْ طَرِيقِ الْعِلْمِ بِالْصَدَقِ فِي دَعْوَى النُّبُوَّةِ؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَ الْجَمْعِ.

وَ لَمْ يَبَقَ بَعْدَ هَذَا إِلَّا أَنْ نَذَلَّ^٨ عَلَى أَنَّ الْمُؤَدِّيَ شَرَعَ^٩ الرِّسُولِ مِنْ أَمَّتِهِ إِلَى

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بِهِ».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ١٥٣ - ١٥٤.

٣. تَقَدَّمَ فِي ص ١٥١ - ١٥٢.

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا تَزَاح».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَكُون».

٦. أَيْ فِي السُّؤَالِ. رَاجِعْ ص ١٤٥.

٧. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَتَمَيَّز».

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَدَلَّ». وَ فِي «ب»، «د»، «س»: «أَنْ تَدَلَّ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِلشَّرْع».

أطراف البلاد لا يَجِبُ أن يَلَحِّقُوا به في العصمة، وإن لَحِقُوا به في أن المَعْلُومَ مِنْ حاله وحالهم أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أن يُوَدِّيَ ما تَحْمَلُهُ^١ ولا يَكْتُمَهُ.

والذي يُوَضِّحُ ذَلِكَ: أن أَدَاءَ الرَسُولِ عليه السَّلَامُ إلينا^٢ يَقْتَرِنُ به تَعْظِيمُهُ وإِجْلَالُهُ، وارتفاعُ قَدْرِهِ وَمَنْزِلَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْجِزَ الظَّاهِرَ عَلَى يَدِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ فِيهِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَدَاءُ مَنْ يَرُوي^٣ عنه و يُوَدِّي إلينا مِنَ الْأُمَّةِ شَرَعَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْأَدَاءَ لَا يَقْتَضِي تَعْظِيمًا وَلَا إِجْلَالًا، ولا الدَّلِيلَ الْمُؤْمِنَ لَهُمْ مِنْ خَطِئِهِمْ فِيهِ يَقْتَضِي فِيهِمْ رَفْعَ مَنْزِلَةٍ وَلَا قَدْرٍ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي الْمُعْجِزِ.

وَكَيْفَ يَكُونُ مَنْ عَلِمْنَا صِدْقَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَدَّقَهُ وَحَقَّقَ دَعْوَاهُ، بَأَن خَرَقَ الْعَادَةَ عَلَى يَدِهِ، كَمَنْ عَلِمْنَا صِدْقَهُ بَأَن الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ مِمَّنْ جَرَى مَجْرَاهُ بِالْكَذِبِ؟ وَلِهَذَا جَازَ أن يُوَدِّي إلينا عنه الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ وَالْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي أَدَائِهِ.

وَإِذَا اقْتَرَنَ الْأَدَاءُ^٤ بِمَا أَوْضَحْنَاهُ، جَازَ أن نَعْتَبِرَ^٥ فِي أَدَائِهِ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْأَدَاءُ عَلَى جِهَةِ الْإِعْظَامِ وَالْإِجْلَالِ، مَا يَكُونُ مَعَهُ^٦ أَقْرَبَ إِلَى الْقَبُولِ وَالْإِمْتِثَالِ؛ مِنْ عَصَمَتِهِ وَطَهَارَتِهِ وَنِزَاهَتِهِ، وَتَعَدُّنَا ذَلِكَ إِلَى نَفْيِ الْأَخْلَاقِ الْمُسْتَهْجَنَةِ عَنْهُ وَالْخُلُقِ الْمُسْتَقْلَةِ^٧. وَكُلُّ هَذَا لَا يُرَاعَى فِيمَنْ يَنْقُلُ عَنْهُ وَيُرُوي شَرَعَهُ، وَمَنْ^٨ لَا

١. في المطبوع: «يحملة».

٢. في المطبوع: «يُوَدِّي».

٣. في «ج»: «الأدان». وفي «ب» و المطبوع: «الأداء». والصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ع، ط».

٤. في «ج» و المطبوع: «أن يعتبر».

٥. أي ما يكون المكلف معه.

٦. في «ج» و المطبوع: «المستقلة».

٧. في «ج»: «و عن». وفي المطبوع: «و عن».

يُرَاعَى^١ إِيْمَانُهُ وَلَا عَدَالَتُهُ كَيْفَ تُرَاعَى عَصْمَتُهُ؟

و قد مَثَّلَ الشيوخُ ما يذهبون إليه في هذه المسألة بالواعظ الداعي إلى الله تعالى؛ في أنه متى كَانَ مُتَمَاسِكاً^٢ مُظْهِراً للنزاهة و الطهارة كَانَ النَّاسُ أَقْرَبَ مِنْ قَبُولِ قَوْلِهِ وَ وَعْظِهِ، وَإِذَا كَانَ مُتَجَرِّماً مُتَهْتِكاً^٣ نَفَرَ^٤ ذَلِكَ عَنْهُ وَ قَلَّ السَّكُونُ إِلَيْهِ. وَإِذَا كَانَ مَا قَالُوهُ صَحِيحاً، مَعْلُومٌ^٥ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي «رَسُولِ الْوَاعِظِ وَ الْمُؤَدِّي عَنْهُ وَعْظُهُ» مَا أَوْجَبْنَاهُ فِيهِ مِنَ النَّزَاهَةِ وَ الطَّهَارَةِ، وَ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ إلْزَامُ [أَحَدٍ] الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

[٢.] فَأَمَّا مَا مَضَى فِي وَسْطِ هَذَا الْفَصْلِ مِنَ التَّشْكُكِ^٥ فِي عُمُومِ وَجُوبِ عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَ إلْزَامِ أَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ كَوْنُهُ لُطْفاً؛ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ جِهَةً كَوْنِ الْعَصْمَةِ لُطْفاً - فِي السَّكُونِ وَ رَفْعِ النَّفَارِ - مَعْلُومٌ أَنَّهَا^٦ مِمَّا لَا يَخْتَلِفُ فِي الْعُقُلَاءِ، كَمَا لَا تَخْتَلِفُ^٧ جِهَةُ كَوْنِ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى لُطْفاً؛ مِنْ جِهَةٍ^٨ كَوْنِ الرَّئِيسِ الْمُتَبَسِّطِ الْيَدِ الْنَافِذِ الْأَمْرِ لُطْفاً فِي انْتِظَامِ الْأُمُورِ وَ ارْتِفَاعِ خَلْلِهَا. فَلَا مَعْنَى لِلتَّشْكُكِ^٩ فِي ذَلِكَ.

[٣.] فَأَمَّا مَا مَضَى فِي الْفَصْلِ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ إِنْ سَوَّى مُسَوِّ بَيْنَ «الرَّسُولِ» وَ بَيْنَ

١. في المطبوع: «لا يؤمن».
٢. في المطبوع: «متناسكاً».
٣. في «ج» و المطبوع: «نفس».
٤. كذا، و الأنسب: «معلوم».
٥. في جميع النسخ: «التسلُّك» و في المطبوع: «التشكيك» و الصحيح ما أثبتناه؛ لما سيأتي بعد قليل في آخر هذه الفقرة من قوله: «فلا معنى للتشكُّك في ذلك».
٦. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «أنهما»، و هو سهو.
٧. في «ج، س» و المطبوع: «لا يختلف».
٨. كذا، و لعلَّ الأنسب: «وجهة» بدل «من جهة».
٩. في «س»: «التشكيك» و في «ج» و المطبوع: «للتشكيك».

«مَنْ يَنْقُذُ مِنْ قَبْلِهِ إِلَى مَنْ بَعْدَ عَنْهُ» فِي الْعَصْمَةِ، وَ صَارَ^١ إِلَى مَا يُحْكَنُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا؛ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا بِعَصْمَةِ^٢ أَمْرَاءِ النَّبِيِّ أَوْ الْإِمَامِ، وَ قَضَايَةِ وَ حُكَّامِهِ وَ خُلَفَائِهِ، لَا يَقُولُ بِعَصْمَةِ الرِّوَاةِ عَنْهُ وَ الْمُؤَدِّينَ لِأَخْبَارِهِ إِلَى أَطْرَافِ الْبِلَادِ؛ وَ كَيْفَ يُتَصَوَّرُ هَذَا وَ الرِّوَاةُ عَنِ النَّبِيِّ وَ الْإِمَامِ وَ النَّاشِرُونَ لِأَخْبَارِهِ وَ مَا أَتَى بِهِ مِنْ شَرَائِعِهِ، هُمْ الْخَلْقُ جَمِيعاً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَعَيَّنُ وَ لَا يَتَخَصَّصُ بِطَائِفَةٍ دُونَ أُخْرَى، وَ كَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْخَلْقُ مَعْصُومِينَ.

وَ الْكَلَامُ الَّذِي كُنَّا فِيهِ، هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يُوَدِّي عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ يَنْشُرُ شَرِيعَتَهُ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ مِمَّنْ يُعْلَمُ وَ يَقْطَعُ أَنَّهُ يُوَدِّي، أَوْ يَجُوزُ خِلَافُ ذَلِكَ فِيهِ؟^٣ وَ هَذَا مُنْفَصِلٌ مِمَّا ارْتَكَبَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا غَالِطاً فِيهِ مِنْ عَصْمَةِ أَمْرَاءِ النَّبِيِّ أَوْ الْإِمَامِ وَ خُلَفَائِهِ.

[٤]. فَأَمَّا ذِكْرُ سَوْءِ الْاِخْتِيَارِ لِنَفْسِنَا فِي جُمْلَةِ الْكَلَامِ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ سَوْءَ الْاِخْتِيَارِ مِنَ الْمَكْلُوفِ لِنَفْسِهِ لَا يَرْفَعُ إِزَاحَةً عِلَّتِيَّةً^٥ فِي تَكْلِيفِهِ، وَ لَا يَرْفَعُ وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَى مُكْلَفِهِ، وَ لَا يَقْتَضِي أَيْضاً جَوَازَ إِزَاحَةٍ عِلَّتِيَّةٍ بِمَا لَيْسَ بِمُزِيحٍ لَهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ فَلَا مَعْنَى لِلتَّشَاغُلِ بِهَذَا النُّوعِ مِنَ الْكَلَامِ.

[٥]. فَأَمَّا مَا خَتَمَ بِهِ الْفَصْلَ مِنَ الْإِزَامِنَا أَنْ تُزَاحَ عِلَّتُنَا - لِهَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا^٦ -

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَصَارَ».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بِعَصْمَةِ».

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «و فِيهِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: + «مَا».

٥. أَيْ لَا يُثَبِّتُ عِلَّتَهُ وَ عُذْرَهُ.

٦. وَ هِيَ سَوْءُ اخْتِيَارِ الْمَكْلُوفِ.

بالروايات عن الأئمة... إلى آخر الفصل؛ فقد مضى^١ أنه^٢ لا مدخل لحسن الاختيار ولا لسنيته في باب إزاحة العلة، وأن العلة لا بد من إزاحتها لكل مكلف؛ حسن اختياره أو ساء.

فإن ألزم إزاحة العلة بروايات توجب العلم وتزيل الريب، التزمنا ذلك. وما أراد ذلك؛ لأنه شرط فقال: عند فقد كذا وفقد التواتر.

وإن ألزم أن نزاح العلة بروايات لا توجب العلم، فلا علة تنزاح^٣ بذلك.

وما يجوز كونه كذباً كيف قطع به على مصالحنا ومفاسدنا؛ وهو لا يوجب العلم، ولا يستند إلى جهة علم، كما نقوله في الشهادة وغيرها؟

ومن هذا الذي يسلم أن في الشريعة في أوقاتها هذه حادثاً شرعياً لا يعرف

حكمه بدليل قاطع؟

ولما عدّد الحجج^٤ من التواتر وظواهر القرآن، كان يجب أن يذكر إجماع

الفرقة المحقة؛ فهو المعتمد في كثير من الأحكام، على ما تقدّم بيأنا له.

١. مضى آنفاً.

٢. في النسخ المعتمدة والمطبوع: - «أنه». والصحيح إثباته؛ طبقاً لـ «ط».

٣. في المطبوع: «نزاح».

٤. في النسخ المعتمدة: «للحجج». وما أثبتناه موافق للنسخة «ش» والمطبوع.

الفصل العاشر

[مناقشة دلالة إنفاذ الرسول الأمراء]

و العمال على حجية خبر الواحد]

إن قيل: الظاهر من حال الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فيما يُريدُ به مَنْ^١ بَعْدَ عَنْهُ مِنْ^٢ أُمَّتِهِ وإعلامهم ما يلزمهم من مصالح دينهم ودنياهم، ما جرت به العادة و مضت عليه الأمم^٣، من إنفاذ الأمراء والولاة والعمال والقضاة والرسل والسعاة؛ يُنفذ المولى منهم من حضرة من يوليه، بالكتاب المتضمن لولايته وعزل من كان قبله، والرسول^٤، من غير مراعاة تواتر، وأكثر من يُنفذ إلى الأبعد لا يصحبه إلا من في جمليته، ومتصرف بين أمره ونهيه.

ومن هذه حاله وإن كثّر عددهم، فما^٦ يُراعيه من^٧ يذهب إلى التواتر المعلوم باكتساب - من الشرط الذي لا يتم اكتساب العلم من دونه - مفقود منهم؛

١. في «ج»: «فما يؤيد به من» بدل «فيما يريد به من». وفي «ش»: «مما يؤديه ممن» بدلها. وفي المطبوع: «مما يؤديه ممن» بدلها.

٢. في «ج» و المطبوع: «عن».

٣. في المطبوع: «الاسم».

٤. معطوف على «المولى».

٥. في «س» و المطبوع: - «في».

٦. في النسخ المعتمدة: «فيما». والصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً للمطبوع و لنسخة «ش».

٧. في المطبوع: «مذ».

و هو^١ «العلم بأنه لا داعي جمعهم^٢ على الكذب». فإذا طالت^٣ صحبتهم وكثرة^٤ اجتماعهم، تعدّر العلم بالشرط وحصل أقوى الأمارات في فقهه^٥.
و إذا كانت هذه حال الولاة، فمن يُنفذ للتعليم^٦ إن لم تقصُر حاله عنهم لم تزد عليهم فيما يجوز على الأمراء^٧ والولاة؛ فما^٨ لا يتم اكتساب العلم بصدقهم معه^٩ ثابت فيهم، [فاحتاج]^{١٠} الرسول إلى من يوازيه^{١١} إلى البلاد والنواحي من الفقهاء والحفاظ [ليحققوا] غرضه ويوافقوا مقصده في تعليم من يتواترون عليهم لأحكام دينهم^{١٢} يزيد عددهم على أهل بلده من الفقهاء والحفاظ، ولو كان الأمر^{١٣}

١. أي وذلك الشرط هو.

٢. في المطبوع: «لجمعهم».

٣. في النسخ المعتمدة: «طالب». والصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً للمطبوع وللنسخ «ش، ط، ع».

٤. في «ج»: «صحتهم وكثرة». وفي المطبوع: «صحتهم وكثرت».

٥. في «ج» والمطبوع: «وحصل أقوى في فقد».

٦. في «ج» والمطبوع: «للتسليم».

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «الأ...». وفي «ع»: «الإمام». وما أثبتناه من «ط».

٨. في «ج» والمطبوع: «فيما».

٩. في «ج» والمطبوع: «معهم».

١٠. من هنا إلى عدة صفحات في المواضع التي أثبتنا فيها معقوفين أو «...» قد مُحيت منها في جميع النسخ كلمة أو كلمتان أو كلمات. والسبب في ذلك أن نسخة «أ» - وهي أقدم نسخة - قد طُمست فيها هذه الكلمات، و سرى ذلك إلى جميع النسخ. وقد قام الشيخ الدكتور حب الله النجفي بملء ما سقط من النسخ بما أوتي من ذكاء وقوة حدس، فجراه الله خيراً.

١١. في «ج»: «تواترة». وفي المطبوع: «تواتر».

١٢. في «أ»: «لأح...». وفي «ص، ج»: «لا...». وفي «ب، د»: «لآخر...». وفي «س»: «لآخره». و الظاهر أن الأخيرين اجتهدا من قبل النساخ. والأنسب ما أثبتناه.

١٣. في «أ»: «ال...». وفي سائر النسخ بياض.

كَذَلِكَ [ظَهَرَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ وَاسْتَهَرَ، وَلَذِكِرَ وَدُوْنُ، وَكَانَ يَزِيدُ^١ ذِكْرَهُ عَلَى] ذِكْرِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ إِنْغَازِ الْأَمْرَاءِ وَغَيْرِهِمْ؛ لَغَرَابَةِ^٢ [ذَلِكَ عَنْ] الْعَادَةِ^٣.
وَالْمَعْلُومُ أَنَّ الْفُقَهَاءَ وَالْحُقَاطَ الَّذِينَ كَانُوا [قَدْ أَنْفَذَهُمُ النَّبِيُّ^٤ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَوْ رَامَ أَنْ يُوَاتِرَهُمْ^٥ إِلَى بَلَدٍ وَاحِدٍ لَمَّا تَمَّ ذَلِكَ لِسَائِرِ الْبِلَادِ أَنْ^٦ يُنْفِذَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، بَلْ كَانَ يُنْفِذُ الْوَاحِدَ^٧ إِلَى الْإِقْلِيمِ^٨ [كَإِنْغَازِهِ] لِمُعَاذٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَأَنَّهُ لَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ ظَهَرَ وَاسْتَهَرَ [وَتَنَاقَلَتْهُ] التَّوَارِيخُ وَالسِّيَرُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِمْ، وَلَا تَضَمَّنَ [شَيْءٌ^٩ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِمْ] وَمَسَانِيدِهِمْ ذِكْرَ الْفُقَهَاءِ وَالْحُقَاطِ الَّذِينَ أَنْفَذَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الْبِلَادِ.
وَلَا يُمَكِّنُ الدَّعْوَى بِخَفَاءِ ذَلِكَ^{١٠} وَاسْتِتَارِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَتَقَدَّمُ فِي الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ

١. في «أ» يظهر حرف «ب...» و الباقي مطموس، ولعلّه «ب...» وإحدى النقطتين مطموسة. وفي سائر النسخ بياض.
٢. في «أ»: «لغراب...» و تظهر نقطتا التاء بعدها، فيحتمل أن تكون: «الغربة» أو «لغرابته». وفي «د»، ص، ج: «الغربة». وفي «ع»: «لغرابته». وفي «ب، س»: «لغرابه».
٣. في «ج» و المطبوع: «العاد».
٤. في النسخ المعتمدة بياض بدل ما بين المعقوفين. وفي «ع»: «مع النبي» بدله، وهو اجتهاد من قبل الناسخ. و الأنسب ما أثبتناه.
٥. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «أن يتواترهم».
٦. في «أ، ص»: «ذ...» و في سائر النسخ المعتمدة بياض. وفي «ع»: «ذلك لمن» بدل ما بين المعقوفين، وهو اجتهاد من قبل الناسخ. ولعل الأنسب ما أثبتناه.
٧. في «ج» و المطبوع: - «بل كان ينفذ الواحد».
٨. في «أ، ص»: «الأقلي...» و في «ب، د، س»: «الأقلين». وفي «ج» و المطبوع: «الأقل». و الأنسب ما أثبتناه.
٩. في «أ» يظهر شيء كأنه بداية حرف الشين، و الباقي مطموس. وفي سائر النسخ بياض.
١٠. في «ج» و المطبوع: «بحقنا» بدل «بخفاء ذلك».

لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَطُولَ صُحْبَتُهُ لِمَنْ يَأْخُذُ عَنْهُ وَ يَسْتَكْثِرُ مِنْهُ^١، وَ مَنْ طَالَتْ صُحْبَتُهُ
لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَخَذَهُ عَنْهُ وَ تَوَجَّهَهُ وَ تَقَدَّمَهُ لَا يَكُونُ خَامِلًا^٢؛
كَيْفَ وَ قَدْ^٣ انْصَافَ إِلَى ذَلِكَ اسْتِنَابَتُهُ فِي التَّبْلِيغِ عَنْهُ وَ الْقِيَامُ بِأَعْظَمِ الْأُمُورِ الَّتِي
بُعِثَ لِأَجْلِهَا؛ وَ هِيَ تَعْلِيمُ^٤ الدِّينِ وَ إِزَاحَةُ الْعِلَّةِ^٥ فِيهِ.

وَ إِذَا كُنَّا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا لَمْ نَعْلَمْ ذَلِكَ، وَ إِذَا رَجَعْنَا إِلَى سَائِرِ مَا يَشْتَمِلُ عَلَى
نَقْلِ الْأَخْبَارِ وَ تَدْوِينِهَا فَلَمْ نَجِدْهُ، عَلِمْنَا أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^٦ وَ لَمْ يُخَصِّصْ مَنْ شَاهَدَهُ وَ
قَرَّبَ مِنْهُ دُونَ مَنْ بَعْدَ عَنْهُ.

وَ قَالَ - جَلَّ اسْمُهُ -: ﴿وَ مَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَ نَذِيرًا﴾^٧. وَ لَوْ كَانَ
تَبْلِيغُهُ لِبَعْضِ مَنْ بُعِثَ [إِلَيْهِ رَغَمَ أَنَّهُ] مَبْعُوثٌ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، لَكَانَتْ الشَّهَادَةُ لَهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ [بِأَنَّهُ]^٨ بَلَغَ الرِّسَالَةَ وَ نَصَحَ الْأُمَّةَ غَيْرَ وَاقِعٍ^٩ مَوْقِعَ الصَّحَّةِ؛ [وَ
ذَلِكَ لِاسْتِزَامِهِ الْقَوْلَ] بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَنْقُلْهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى دَارِ كَرَامَتِهِ^{١٠}

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مِنْهُ».

٢. فِي «ب، د، س» وَ الْمَطْبُوعُ: «حَامِلًا».

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «وَ قَدْ».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَعْلَمُ».

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «الْعِلَّةُ».

٦. الْمَائِدَةُ (٥): ٣.

٧. سَبَأُ (٣٤): ٢٨.

٨. فِي «أ، ج، ص» بَيَاضٌ بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ. وَ فِي «ب، د، س»: «لَمَّا» بَدَلَهُ، وَ هُوَ اجْتِهَادٌ مِنْ
قَبْلِ النَّسَاجِ وَ الْأَنْسَبِ مَا أَثْبَتَاهُ.

٩. كَذَا فِي النَّسَخِ. وَ الْأَنْسَبُ: «غَيْرُ وَاقِعَةٍ»؛ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى «الشَّهَادَةِ».

١٠. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «كَرَامَةِ».

[و قد بَلَغَ رسالته] مَنْ بُعِثَ إليه، و كَانَ موجوداً في أَيَّامِهِ [مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ أمرُهُ و لَمْ يَسْقُطْ] عَذْرُهُ، بِغَيْرِ مَا يَقْتَرِحُهُ مَنْ قَالَ بالتواتر؛ حَسَبَ [دَعَوَاهُ أَنْ سَقُوطَ] عَذْرِهِمْ^١ يَكُونُ بِالْإِرْتِحَالِ إِلَيْهِ و الْمُسَافَهَةِ لَهُ [و كَانَ الْبَعِيدُونَ عَنْهُمْ] يُمَكِّنُونَ مِنْهُ و يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوهُ بِهِمْ [فَإِنَّمَا أَتَوْا مِنْ قَبْلِ أَنْفُسِهِمْ]، و كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ قَدْ بَلَغَهُمْ و أَزَاحَ^٢ عَنْهُمْ [فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ] فَبَإَيِّ شَيْءٍ عِلِمُوا بُتُوتَهُ و وَجُوبَ الرِّحَالِ إِلَيْهِ؟ وَ هَلْ يَسُوعُ [أَنْ يَوْجِبُوا] عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَخْلُوا بِلَادَهُمْ و يَرْحَلُوا بِأَسْرِهِمْ [إِلَى مَدِينَةِ] الرَّسُولِ^٥، و يَأْخُذُوا عَنْهُ و يَتَفَقَّهُوا عَلَيْهِ، و يُنْفَذُوا [إِلَى بِلَادِهِمْ و أَهْلِهِمْ] بَعْدَ التَّفَقُّهِ و الْحِفْظِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ ذَلِكَ، فَمَا الْمَوْجِبُ لَهُ [أَنْ يَدُلَّهُ] عَلَى لُزُومِهِ؟

[خاتمة كلام السائل]

هذه جُمْلَةٌ مَتَى^٨ أَنْعَمَ سَيِّدُنَا الْأَجَلُ الْمَرْتَضَى عِلْمَ الْهُدَى^٩ - كَبَّتِ اللَّهُ أَعْدَاءَهُ - بِالْإِجَابَةِ عَنْهَا، و التَّفَضُّلِ بِذِكْرِ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مُجْمَلاً و مُفَصَّلاً - حَسَبَ مَا تَحْتَمِلُهُ الْحَالُ و يَتَّسِعُ لَهُ الزَّمَانُ، مِمَّا لَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ غَيْرُهُ، و لَا يَطْمَعُ فِي الظَّفَرِ بِهِ

١. في «ب، د، س»: «حذرهم». و في «ص»: «فذرهم». و ما أثبتناه موافق ل: «ش، ف، ع».

٢. في «ب»: «ما زاح». و في «ج» و المطبوع: «و أزاحهم».

٣. هكذا في «ج». و في «أ»: «... ي». و في «ب، د، س»: «أَيَّ». و في «ص»: «- فَبَإَيَّ».

٤. في «ب، س، د»: «... وا». و في «أ» يظهر شيء من الواو، و شيء يسير من الألف.

٥. في «أ، ج» و المطبوع: «لرسول». و في «ط»: «و الرسول».

٦. في «ب، ج، د، س، ص» و المطبوع: «عليهم» بدل «و أَهْلِهِمْ»]. و في «أ»: «... لِيهِمْ».

٧. في «أ»: «... له». و في «ب، د، س»: «الْأَدْلَةُ». و في «ص، ج» و المطبوع: «دلالة».

٨. في «أ، ب، ج، ص» و المطبوع: «مَتَى».

٩. في «أ، ص» بدل «علم الهدى» بياض. و في «ج» و المطبوع: «علم الهدى».

سِوَاهُ - كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَشْرَفِ مَا بَيَّنَّ وَأَجَلَّ مَا ذَكَرَ؛ لِكثْرَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ وَالْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ، فِيمَا لَا يَخْلُو الْمُكَلَّفُ مِنْ وَجوبِهِ، وَلَا يَنْفَكُ مِنْ لُزُومِهِ.

وَكَانَ مَتْنِي لَهُ ^١ حَصَلَهُ ^٢ أَطْلَعَ عَلَى مَا يُوَصِّلُهُ إِلَى مَعْرِفَةِ كُلِّ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالنَّوَازِلِ، وَ يَلْزَمُهُ ^٣ وَيَلْزَمُ غَيْرَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْأَحْكَامِ، مُضَافاً إِلَى ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ وَمَا تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ.

وَلِسَيِّدِنَا الْأَجَلَّ - أَطَالَ اللَّهُ تَعَالَى بَقَاءَهُ ^٤، وَجَمَّلَ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ بِدَوَامِ سُلْطَانِهِ وَعُلُوِّ كَلِمَتِهِ وَانْبِسَاطِ يَدِهِ - عَالِي الرَّأْيِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[الجواب]

الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ: إِعْلَمُ أَنَّ الرَّاويَّ شَرَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالنَّاشِرَ لَهُ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ الْبَعِيدَةِ ^٥ هُوَ غَيْرُ مَنْ يُنْفِذُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْبُلْدَانِ؛ إِمَّا أَمِيرًا، أَوْ حَاكِمًا، أَوْ عَامِلًا؛ لِأَنَّ النُّقْلَ وَالرَّوَايَةَ وَالْإِشَاعَةَ مِمَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْخَلْقُ أَجْمَعُونَ، عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَلَا يَقِفُ عَلَى فِرْقَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَلَا جَمَاعَةٍ مُخْصُوصَةٍ.

وَالْإِمَارَةُ أَوْ الْقَضَاءُ أَوْ الْعَمَالَةُ يَقِفُ عَلَى مَنْ خَصَّهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الْوِلَايَةِ، وَأَفْرَدَهُ بِهَا، وَأَنْفَذَهُ لَهَا؛ وَهَذَا مِمَّا قَدْ أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى هَذَا ^٦.

١. كذا، والأنسب حذف «له».

٢. فاعل «حصل»: المكلف؛ ومفعوله: حجّة أخبار الأحاد.

٣. في «ج» والمطبوع: - «ويلزمه».

٤. في «ج» والمطبوع: - «بقاءه».

٥. في «ج» والمطبوع: - «البعيدة».

٦. في «ج» والمطبوع: «حاملاً».

٧. تقدّم في ص ١٦٦.

فإن قيل: فإذا^١ كان الأمراء والعَمَال لا يؤدّون الشرع^٢، فما الفائدة في إنفاذهم؟

قلنا: في إنفاذهم فوائد ظاهرة لمن تأملها؛ فالأمراء^٣ يُنفذون لحماية الثغور^٤ وضبط الأطراف من الأعداء وحمايتهم، والقضاة للحكم وفصل الخصومات، والعَمَال لحماية الأموال وقبض الصدقات؛ فما في هؤلاء إلا من يُنفذُ شرعاً ويُمضي أحكاماً، ليس المرجع في صحتها وثبوتها إلى أدائه وتبليغه.

فإن قيل: أليس قد ورد أنه عليه السلام كان يُنفذ أقواماً لتعليم الناس وتوقيفهم^٥؟ وهذا هو الأداء والإبلاغ.

قلنا: التعليم والتوقيف غير الإبلاغ والأداء؛ لأن المعلم لغيره هو الذي يُرتب له الأدلة، ويُرشده إلى طرقها، ويُقرّب عليه سلوكها، ويوقفه على المُقدّم من الأحكام والمؤخّر. ونحن^٦ نعلم^٧ أن الفقيه يُعلم غيره، والمتكلم يوقف سواه^٨، وما فيهم من يُبلّغه شيئاً ويؤدّي إليه شرعاً، لكن على النحو الذي أوضحناه. وقد كان النبي صلى الله عليه وآله يأمر دُعاته في الأمصار بأن يبتدئوا بدعاء

١. في «ج»: «ماذا». وفي المطبوع: «إذا».

٢. أي ولا يبلّغونه.

٣. في «أ، ص» والمطبوع: «والأمراء». وفي «ب، د، س»: «والأمراء». وفي «ج»: «والأ». والصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٤. في «ج» والمطبوع: «المتعزّز».

٥. في «ص» والمطبوع: «وتوقيفهم».

٦. في المطبوع: «ونحوه».

٧. في «ج» والمطبوع: «نعلم».

٨. في «ج» والمطبوع: «سواء».

الناس إلى التوحيد، ثم النبوة، ثم الشرائع؛ ولا خلاف بين العقلاء في أن قول هؤلاء الدعاة ليس بحجة في التوحيد ولا النبوة، ولا بدعائهم يعلم ذلك؛ وإنما ينبغي على الأدلة ويهدون إلى طرقها؛ فالأ^٢ كانت الشريعة على هذا جارية^٣؟
وقد استقصينا هذا الجنس من الكلام في الجواب عن الفصل الثالث و
أحكامه^٤.

وقلنا أيضاً هناك: إذا كانت أخبار الأحاد عند من أوجب العمل بها لا بد فيها من
استناد إلى دليل يوجب العلم [و] يقتضي التعبد فيها بالعمل - لأن قول من يقول:
«إن خبر الواحد نفسه يوجب العلم» مردود مطرَح^٥ - فمن أين علم أهل البلاد
البعيدة أن النبي عليه السلام قد تعبد هم وأوجب عليهم العمل بأخبار رُسُلِهِ وإن
كانوا آحاداً؟ ومعلوم أنه لا يجوز أن يعلموا ذلك من الرسل أنفسهم، فلم يبق إلا
التواتر والنقل الموجب للعلم؛ فالأ^٦ قلنا في الشرع كله بمثل ذلك؟
فإن قيل: لا بد من أن يكون أهل أطراف البلاد عالمين بأن الذي ورد إليهم أميراً
و حاكماً^٧ من جهة النبي عليه السلام صادق في إضافته^٨ نفسه إليه عليه السلام؛
لأنه يُنفذُ شريعاً، و يُمضي أحكاماً دينيةً، فلا بد من أن يُفرج^٩ له عن ذلك يعلم

١. في المطبوع: «الدعاء».

٢. في «ج» و المطبوع: «كما لا» بدل «فالأ».

٣. في «ج» و المطبوع: «خارجة».

٤. تقدّم في ص ٨٨.

٥. في «ج»: «و مطرَح». و في المطبوع: «مطروح».

٦. في «ج» و المطبوع: «مالاً» بدل «فالأ».

٧. في «ج» و المطبوع: «أو حاكماً».

٨. في المطبوع: «إضافة».

٩. في «ج» و المطبوع: «أن يُرجع».

لا عن^١ ظَنٍّ، فَمِنْ أَيْنَ عَلِمُوا ذَلِكَ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى أَقْوَالِ الْأَمْرَاءِ وَأَخْبَارِ الْعُمَالِ، وَهُمْ أَحَادٌ، وَأَخْبَارُ الْأَحَادِ عِنْدَكُمْ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا. قُلْنَا: لَا بُدَّ مِنْ عِلْمٍ بِأَنَّهُمْ رُسُلُهُ وَوَلَاتُهُ، وَالطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ هُوَ غَيْرُ إِخْبَارِهِمْ نَفْسِهِمْ.

و معلومٌ أَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِأَنَّ الْمَلِكَ الْعَظِيمَ إِذَا نَدَبَ أَمِيرًا أَوْ وَالِيًا لِبَعْضِ الْأَمْصَارِ، وَكَتَبَ عَهْدَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَصْرِ، وَأَمَرَهُ بِالتَّأَهُبِ لِلخُرُوجِ، وَأُطْلِقَ لَهُ النِّفَقَاتِ، فَإِنْ خَبَرَ وَلَايَتَهُ يَشِيعُ^٢ وَيَذِيعُ وَيَتَّصِلُ بِأَهْلِ ذَلِكَ الْمَصْرِ عَلَى تَرْتِيبٍ وَتَدْرِيجٍ؛ فَيَنْتَقِلُ إِلَيْهِمْ أَوَّلًا عَزِيمَةُ الْمَلِكِ عَلَى تَوَلِيَّتِهِ، وَظُهُورُ أَسْبَابِ ذَلِكَ وَتَرَادُفُ الشِّفَاعَاتِ فِيهِ إِنْ كَانَ فِيهِ شَافِعٌ، ثُمَّ الْخِطَابُ لَهُ عَلَى الْوِلَايَةِ وَتَقْرِيرُ أَمْرِهِ فِيهَا وَتَأَهُبُهُ لَهَا، وَعَلَى^٣ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَقَعَ مِنْهُ الْخُرُوجُ. وَهُوَ لَا يَصِلُ إِلَى تِلْكَ الْبَلَدَةِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ عَلِمَ أَهْلُهَا بِالْأَخْبَارِ الْمُتَرَادِفَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ^٤ بِوِلَايَتِهِ، وَانْتَهَضُوا قُدُومَهُ، وَاسْتَعَدُّوا لِلِقَائِهِ؛ وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْعَادَةِ ضَرُورَةٌ.

وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْلَى قَدْرًا وَأَجَلَ خَطَرًا مِنْ كُلِّ مَنْ وَصَفْنَا حَالَهُ مِنْ الْمُلُوكِ، وَالْإِهْتِمَامُ بِوِلَايَاتِهِ وَوَلَاتِهِ^٥ أَشَدُّ وَأَقْوَى مِنَ الْإِهْتِمَامِ بِوِلَايَةِ غَيْرِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ انْتِشَارُ أَمْرِ وَلَايَتِهِ وَشِيَاعُ ذِكْرِهِمْ قَبْلَ نُفُوذِهِمْ إِلَى أَعْمَالِهِمْ بِحَسَبِ مَا

١. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: - «عَنْ».

٢. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: - «يَشِيعُ وَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.

٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: - «الْمُتَوَاتِرَةَ».

٥. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «وَوِلَايَتِهِ».

٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «بِوِلَايَةِ».

ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ جَلَالَةِ الْحَالِ، وَ عِظَمِ مَنَزَلَةِ الشَّرِيعَةِ، وَ امْتِدَادِ الْعُيُونِ إِلَى مَنْ يُقَرَّرُ فِيهَا
بِرِئَاسَةٍ^١ أَوْ يُخَصُّ بِسِيَاسَةٍ. وَ كَيْفَ يَخْفَى هَذَا عَلَى مَنْ عَرَفَ الْعَادَةَ وَ رَأَى مَا
تَقْتَضِي بِهِ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ؟

وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فِي أَثْنَانِهَا الْجَوَابُ عَنْ جَمِيعِ مَا^٢ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا
الْفَصْلُ.

[عَوْدَةٌ إِلَى مَنَاقِشَةِ فُقَرَاتِ السُّؤَالِ]

ثُمَّ نُشِيرُ إِلَى مَا يَجُوزُ^٣ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْهُ^٤.

[١.] أَمَّا مَا انْتَهَى بِهِ الْفَصْلُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ حَالَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَيَمَنُ
يُؤَلِّيهِ وَ يُنْفِذُهُ إِلَى الْبِلَادِ كَحَالِ غَيْرِهِ فَيَمَنُ يُولِّي الْوَلَاةَ وَ يُنْفِذُ الْأَمْرَاءَ.
فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ وِلَاةَ غَيْرِ النَّبِيِّ وَ أَمْرَاءَهُ إِنَّمَا يَقُومُونَ بِمَصَالِحِ دُنْيَاوِيَّةٍ، فَلَا
يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُومَ الظُّلُّ فِيهِمْ مَقَامَ الْعِلْمِ. وَ وِلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَمْرَاؤُهُ
يَقُومُونَ^٥ بِمَصَالِحِ دِينِيَّةٍ، وَ هَذِهِ مَصَالِحُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعِلْمِ دُونَ الظَّنِّ.
فَرُسُلُ غَيْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمُلُوكِ وَ أَمْرَانِهِمْ يَكْفِي الظَّنُّ بِأَنَّهُمْ صَادِقُونَ،
كَمَا نَقُولُ فِي قَبُولِ الْهَدَايَا وَ مُرَاسَلَاتِ بَعْضِنَا لِبَعْضٍ، وَ جَمِيعِ التَّصَرُّفِ الْمُتَعَلِّقِ
بِمَصَالِحِ الدُّنْيَا، وَ لَا يَكْفِي فِي رُسُلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا الْعِلْمُ وَ الْقَطْعُ؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ
يُحْمَلَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ.

١. مِنْ قَوْلِهِ: «إِلَى أَعْمَالِهِمْ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج» وَ الْمَطْبُوعُ.

٢. فِي «ج»: - «عَنْ جَمِيعٍ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «عَمَّا» بَدَلَ «عَنْ جَمِيعٍ مَا».

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَحْرُزُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْهُ».

٥. مِنْ قَوْلِهِ: «بِمَصَالِحِ دُنْيَاوِيَّةٍ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب».

[٢]. والإكثارُ في أن الفقهاء والعلماء والحفاظ أعدادٌ قليلةٌ لا يبلغونَ حَدَّ التواترِ، لا يُحتاجُ إليه؛ لأنه بُنيَ على أن الأداءَ للشرع والتبليغَ له موقوفٌ على العلماءِ والفقهاءِ، وأن خبرَهم إذا كانَ لا بدَّ من كونه طريقاً إلى العلم، فواجبٌ أن يكونوا كثرةً متواترين. وقد بينّا أن الأمرَ بخلاف ذلك كُلِّه، وأوضحناه.

[٣]. وما ختمَ به الفصلُ أيضاً^٢ من وجوب ارتحالِ أهلِ الأمصارِ وساكني الأقطارِ حتّى يسمَعوا من الرسولِ عليه السلامُ ما يُشافيهُ به، غيرَ واجبٍ أيضاً، ويُغني عن ذلك كُلُّه ما بينناه ورَتَّبناه.

وقد أجبنا عن هذه المسائلِ ما اتَّسعَ له وقتٌ ضيقٌ وخاطرٌ مُنْشَعِبٌ؛ حامدينَ لله مُصلِّينَ على نبيِّه وآله الطاهرينَ^٣.

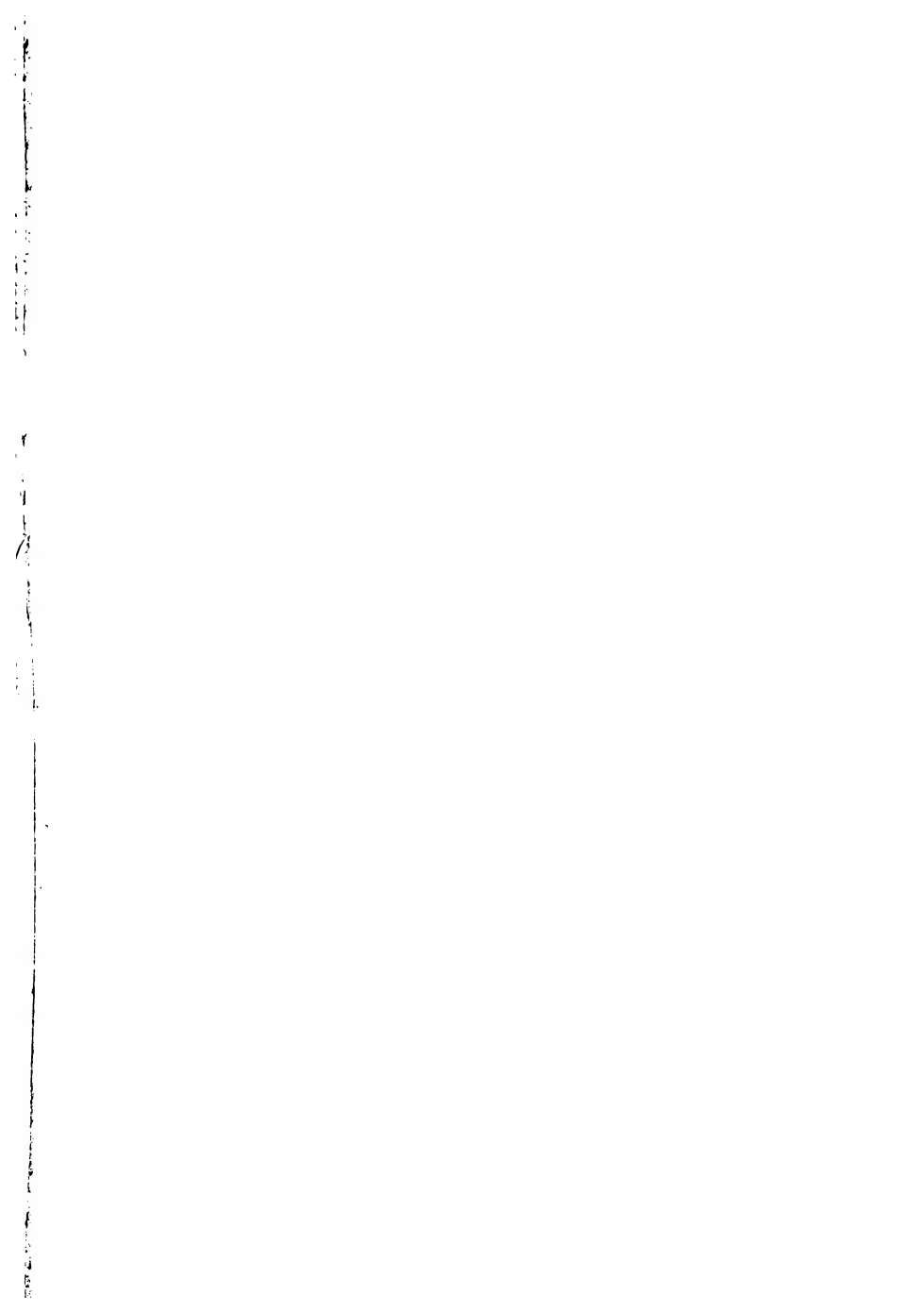
١. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «أن يكون». والصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٢. في المطبوع: - «أيضاً».

٣. من قوله: «وخطر منشعب...» إلى هنا ساقط من النسخ المعتمدة والمطبوع، وأثبتناه من

(١٠١)

مسألة في خبر الواحد



مقدمة التحقيق

عُرفت مدرسة الشريف المرتضى بإنكار حجّة خبر الواحد؛ وذلك لأنّ حجّة كلّ دليل إما أن تكون ناشئة من ذاته، وذلك فيما لو أفاد العلم - كالعقل و الخبر المتواتر - أو تكون مُعطاة له من قِبَل الشارع، و خبر الواحد لا يتمتع بشيء من ذلك، فلا هو يفيد العلم، و لا الشارع جعل له الحجّة، فإنّه لم يَقم دليل معتدّ به يدلّ على هذا الجعل؛ و لذلك سقط خبر الواحد عن الحجّة و الاعتبار عند الشريف المرتضى^١.

و قد تحدّث المرتضى كثيراً عن خبر الواحد، و خاصّة في أجوبة المسائل الثبائيات، حيث تحدّث بالتفصيل عن مختلف جوانب البحث، و أجاب عن أهمّ الإشكالات الموجهة إلى نظريته. كما كتب رسائل و بحوثاً حول الموضوع، من ذلك مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد، و مسألة المنع من العمل بأخبار الآحاد، و بحث خبر الواحد من كتاب الذريعة، إضافة إلى هذه الرسالة التي بين أيدينا، حيث أجاب فيها عن سؤال حول خبر الواحد، و هو أنّه كيف تنكرون حجّة خبر الواحد، مع أنّنا نشاهد الإمامية كثيراً ما يختلفون في الأحكام الشرعية، و يتمسّك كلّ فريق منهم بخبر الواحد لدعم رأيه في المسألة، و لا نشاهد واحداً منهم يكفر أو يظلل الطرف الآخر لأجل ذلك، و هذا يدلّ على حجّة خبر الواحد.

و أجاب الشريف المرتضى بأننا لا نكفر من يخالفنا في الرأي لأجل اعتماده على خبر الواحد؛ وذلك لأنّ للتكفير آثاراً خاصة، مثل نفي التوارث والتناكح وغير ذلك، وهذا لا يثبت إلا بدليل قاطع، ولم يقم دليل قاطع على تكفير من يخالفنا في بعض الفروع الشرعية، نعم هناك دليل قاطع على تكفير من خالفنا في الأصول.

وقد يُثار سؤال حول هذا الموضوع، وهو أنّه إذا خالف بعض الإمامية في بعض المسائل الفقهية الواضحة، مثل ما لو ذهب البعض إلى غسل الرجلين في الوضوء بدلاً من مسحهما، أو وقوع التطليقات الثلاث ثلاثاً لا واحدة، فكيف يتم التعامل معه؟ أجاب الشريف المرتضى بأنّ هذه المسائل لا يمكن للإمامي أن يخالف فيها؛ لأنّها معلومة بالضرورة أنّها من آراء الأئمة عليهم السلام، فمخالفتها تعني مخالفة آراء وأقوال الأئمة عليهم السلام، وهذا لا يُقدّم عليه إمامي، وإنّما يفعله من يخالفنا في الأصول، أي في الإمامة.

نسبة الرسالة و عنوانها

لقد أورد ابن إدريس (ت ٥٩٨هـ) هذه الرسالة بأكملها في كتابه، و قال: «وقد سأل السيّد المرتضى نفسه، فقال: مسألة في خبر الواحد: إن سأل سائل فقال: كيف تنكرون...». و قال في الخاتمة: «هذا آخر كلام السيّد المرتضى، احتجنا أن نورد المسألة والجواب على وجههما لنبيّن مقصودنا من ذلك»^١.

إنّ إيراد ابن إدريس للرسالة في كتابه و نسبته إياها إلى الشريف المرتضى، يدلّ على صحّة نسبتها إليه؛ وذلك لقرب عهده نسبياً.

ثمّ إنّ نصّ كلام ابن إدريس المتقدّم يدلّ على عدّة أمور مهمّة ذات ارتباط بالرسالة، وهي:

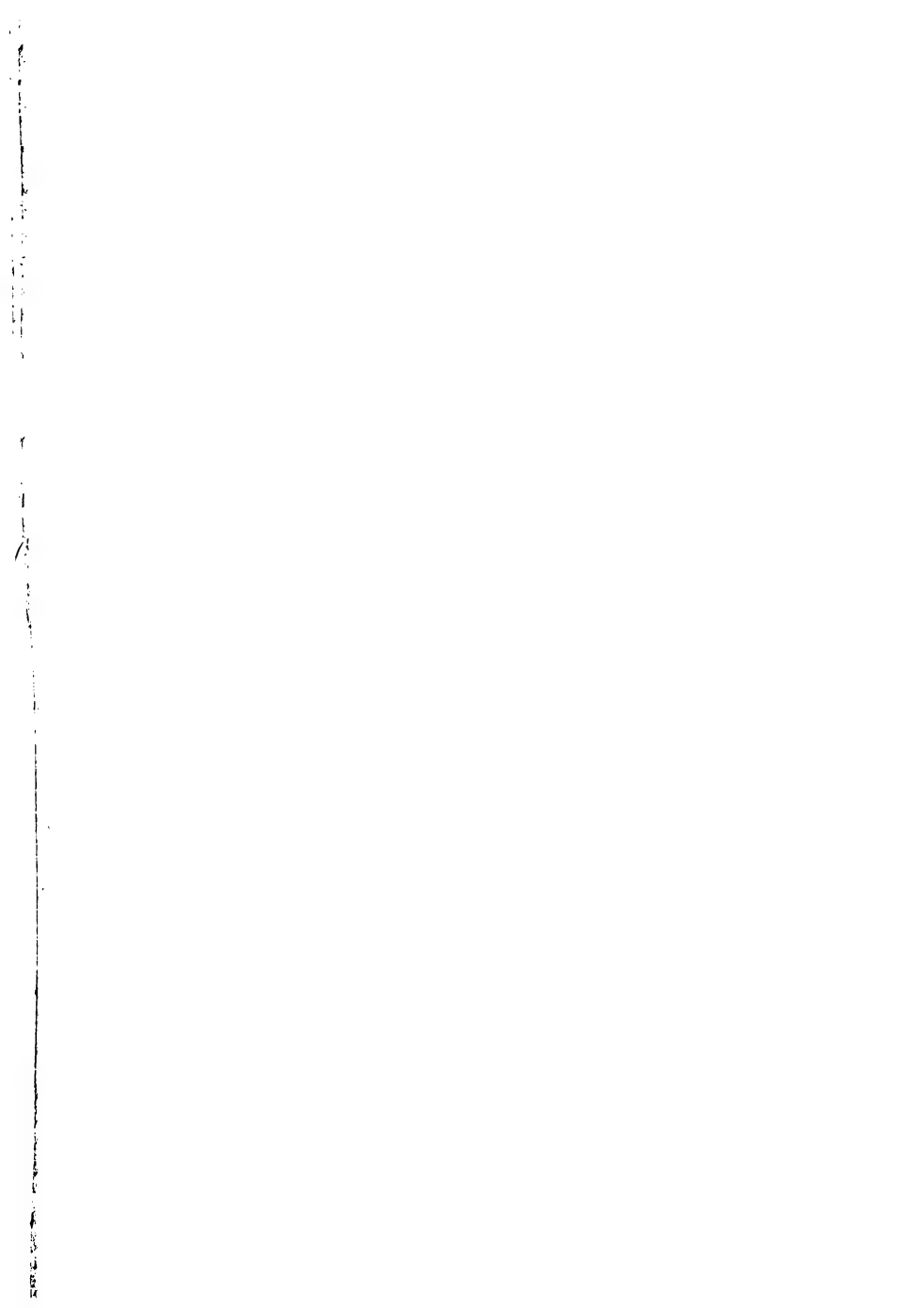
الأول: إنّ هذه المسألة ليست سؤالاً من شخص معيّن إلى الشريف المرتضى، وإنّما هي سؤال وإشكال تقديريّ أوردّه الشريف المرتضى على نفسه، وأجاب عليه، حيث قال ابن إدريس: «و قد سأل السيّد المرتضى نفسه». كما يدلّ على ذلك قوله في بداية الرسالة: «إن سأل سائل».

الثاني: أنّ هذه الرسالة منقولة بالكامل، وليس فيها سقط، حيث قال ابن إدريس في خاتمتها: «هذا آخر كلام السيّد المرتضى».

والثالث: أنّ عنوان الرسالة هو «مسألة في خبر الواحد» كما في نسخة «أ»، للعنوان «مسألة عدم تخطئة العامل بخبر الواحد»، فقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٦٧ وأعطيت لها هذا العنوان و وضع بين معقوفين، ممّا يدلّ على أنّه من اجتهاد المحقّقين للرسالة. وطبعت هذه الرسالة أيضاً في ضمن كتاب السرائر كما تقدّمت الإشارة إليه.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (١٠٦ - ١١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٢٠٠ - ٢٠١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٢ - ٢٩٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٤. كما قمنا بمقابلة الرسالة مع المطبوع من كتاب السرائر.



مسألة في خبر الواحد^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ^٢ فَقَالَ: كَيْفَ تُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ إِرسَالُ^٣ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِمَّا قَامَتْ^٤ الْحُجَّةُ بِالْعَمَلِ بِهِ^٥؟ فَقَدْ وَجَدْنَا^٦ الْإِمَامِيَّةَ يَخْتَلِفُونَ فِيهَا بَيْنَهُمْ فِي أَحْكَامِ شَرْعِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ، وَيَسْتَنِدُ^٧ كُلُّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ إِلَى أَخْبَارِ آحَادٍ^٨ فِي مَذْهَبِهِ^٩، وَلَا يَرْجِعُ^{١٠} كُلُّ فَرِيقٍ مِنْ^{١١} مُوَالَاةِ الْفَرِيقِ الْآخَرِ وَإِنْ خَالَفَهُ، وَلَا يَحْكُمُ بِتَكْفِيرِهِ^{١٢} وَتَضْلِيلِهِ.

١. في «د، ص» و المطبوع: - «في خبر الواحد». و قد طبعت هذه الرسالة سابقاً تحت عنوان: «مسألة عدم تخطئة العامل بخبر الواحد».

٢. في «د، ص» و المطبوع: - «إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ».

٣. في السرائر: - «إرسال». ٤. في السرائر: «مما لم يتم».

٥. في السرائر: «بها».

٦. في «د»: «فضلاها» بدل «فقد وجدنا». و في «ص» و المطبوع: «فضلاً حَتَّى أَنْ» بدلها.

٧. في «د»: «و يستشكل». و في «ص» و المطبوع: «و يستمسك».

٨. في «د، ص»: «الأخبار الآحاد». و في المطبوع: «أخبار الآحاد».

٩. في «د»: «مذهب». و في «ص» و المطبوع: «المذهب».

١٠. في غير «ص» و المطبوع و السرائر: «و لا يخرج».

١١. في النسخ و المطبوع: - «من»، و ما أثبتناه من السرائر.

١٢. في «ص» و المطبوع: «بكفره».

وهذا يقتضي أنه إنما لم يرجع عن موالاته لأنه استند فيما ذهب^١ إليه إلى ما هو حجة.

الجواب:

أن أخبار الأحاد مما لم تنم^٢ دلالة شرعية على وجوب العمل بها^٣، ولا انقطع^٤ العذر بذلك. وإذا كان خبر الواحد لا يوجب علماً^٥، وإنما يقتضي - إذا كان راويه على غاية العدالة - ظناً؛ فالتجوز لكونه كاذباً ثابت، والعمل^٦ بقوله يقتضي الإقدام على ما يعلم قبحه.

فأما الاستدلال على أن الحجة ثابتة بقبول أخبار الأحاد بأننا^٨ لا نكفر من خالفنا في بعض الأحكام الشرعية من الإمامية، ولا نرجع^٩ عن موالاته، فلا شبهة في بعده؛ لأننا لا نكفر، ولا نرجع عن موالاته من خالف من أصحابنا في بعض الشرعيات، وإن استند في ذلك المذهب إلى التقليد، أو رجع^{١٠} فيه إلى شبهة معلوم^{١١} بطلانها.

١. في «د، ص» والمطبوع: «يذهب».

٢. في السرائر: «لها».

٣. في «د، ص» والمطبوع: «بالأقل».

٤. في «د، ص» والمطبوع: «ولا القطع». وفي السرائر: «ولا يقطع».

٥. في «د، ص» والمطبوع: «علماً».

٦. هكذا في السرائر. وفي النسخ والمطبوع: «فإنما».

٧. في «د، ص» والمطبوع: «فالعمل».

٨. في «د، ص» والمطبوع: «بأن».

٩. هكذا في السرائر. وفي «أ»: «ولا يرجع». وفي «د، ص» والمطبوع: «ولا يخرج».

١٠. في «د، ص» والمطبوع: «يرجع».

١١. في «ص» والمطبوع: «معلومة».

و لَمْ يَدُلْ عُدُولُنَا عَنْ تَكْفِيرِهِ وَ تَمَسُّكُنَا بِمُؤَالَاتِهِ عَلَى أَنَّ التَّقْلِيدَ الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ وَ اعْتَمَدَ فِي مَذْهَبِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِ، حَقٌّ، وَ أَنَّ فِيهِ الْحُجَّةَ، فَكَذَلِكَ مَا ظَنَّهُ السَّائِلُ. وَ بَعْدُ، فَلَوْ كُنَّا إِنَّمَا عَدَلْنَا عَنْ تَكْفِيرِهِ وَ أَقَمْنَا عَلَى مُؤَالَاتِهِ مِنْ حَيْثُ اسْتَنَدَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ إِلَى مَا قَامَتْ بِهِ^١ الْحُجَّةُ فِي الشَّرِيعَةِ، لَكُنَّا لَا نُخْطِئُهُ، وَ لَا نَأْمُرُهُ بِالرَّجُوعِ عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَوَّلَ فِي مَذْهَبٍ عَلَى مَا فِيهِ الْحُجَّةُ لَا^٢ يُسْتَنْزَلُ عَنْهُ^٣. وَ نَحْنُ نُخْطِئُ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ خَالَفْنَا فِيهَا قَامَتِ الْأَدَلَّةُ الصَّحِيحَةُ الشَّرْعِيَّةُ^٤ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَ نَأْمُرُهُ^٥ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ وَ تَرْكِ^٦ مَا هُوَ عَلَيْهِ. وَ إِنَّمَا لَا نُضَيِّفُ إِلَى هَذِهِ التَّخْطِئَةِ التَّكْفِيرَ وَ الرَّجُوعَ عَنِ الْمُؤَالَاتِ؛ وَ لَيْسَ كُلُّ مُخْطِئٍ كَافِرًا.

وَ غَيْرُ^٧ مُسْلِمٍ أَنَّ^٨ الْمُحَقِّقَ^٩ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِنَّمَا عَوَّلَ فِيهَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ^{١٠}. وَ مَنْ عَوَّلَ^{١١} عَلَى خَيْرِ الْوَاحِدِ، وَ هُوَ لَا يَوْجِبُ عِلْمًا،

١. في «د، ص» و المطبوع: - «به».

٢. في «د، ص» و المطبوع: «ولا».

٣. هكذا في السرائر. و في «أ، د»: «لا يشتمل عنه». و في «ص» و المطبوع: «لا يشتمل عليه».

٤. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: - «الشَّرْعِيَّة».

٥. هكذا في السرائر. و في «أ»: «و يأمره». و في «د، ص» و المطبوع: «و ما يره».

٦. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: «و قول».

٧. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: «و غيره».

٨. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: «و أن».

٩. في «د، ص» و المطبوع: «الحَقُّ». و في هامش «ص» استظهر ما أثبتناه، و نُقِلَ فِي هَامِشِ

المطبوع أيضاً عن نسخة.

١٠. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: - «على أخبار الآحاد».

١١. في «ص» و المطبوع: «عدل».

كَيْفَ يَكُونُ عَالِمًا قَاطِعًا؟

و ما بَقِيَ مِمَّا^١ يُحْتَاجُ^٢ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ^٣: مِنْ أَيِّ وَجْهِ لَمْ نُكْفَرْ مَنْ خَالَفَنَا فِي بَعْضِ الشَّرْعِيَّاتِ مِنْ أَصْحَابِنَا، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُبْطَلٌ؟
و الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ التَّكْفِيرَ يَقْتَضِي تَعَلُّقَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ^٤، كُنْفِي الْمُوَالَاةِ وَ التَّوَارِثِ وَ التَّنَاحُجِ، وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ. وَ هَذَا إِنَّمَا يُعْلَمُ بِالْأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ.
وَ قَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ وَ اجْتَمَعَتِ^٥ الْفِرْقَةُ الْمُحَقَّةُ عَلَى كُفْرِ مَنْ خَالَفَهَا فِي الْأُصُولِ، كَالْتَوْحِيدِ، وَ الْعَدْلِ، وَ النُّبُوَّةِ، وَ الْإِمَامَةِ.

فَأَمَّا خِلَافُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا لِبَعْضٍ فِي فُرُوعِ الشَّرْعِيَّاتِ، فَمِمَّا لَمْ يَقُمْ [فِيهِ] دَلِيلٌ عَلَى كُفْرِ الْمُخْطِئِ، وَ لَوْ كَانَ كُفْرًا لَقَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ. وَ كَوْنُهُ مَعْصِيَةً وَ ذَنْبًا لَا يَوْجِبُ عِنْدَنَا الرَّجُوعَ عَنِ الْمُوَالَاةِ؛ كَمَا نَقُولُ ذَلِكَ فِي كُلِّ^٦ مَعْصِيَةٍ لَيْسَتْ بِكُفْرٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ خَالَفَ بَعْضُ أَصْحَابِكُمْ فِي مَسْحِ الرَّجْلَيْنِ وَ ذَهَبَ إِلَى غَسْلِهِمَا، وَ فِي أَنَّ الطَّلَاقَ [بِ] الثَّلَاثِ يَقَعُ جَمِيعُهُ، أَكُنْتُمْ^٧ تُقِيمُونَ^٨ عَلَى مُوَالَاتِهِ؟
قُلْنَا: هَذَا مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ فِيهِ إِمَامِي؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ وَ مَا أَشَبَّهَا مَعْلُومٌ

١. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَا».

٢. فِي السَّرَائِرِ: «نَحْتَاجُ».

٣. فِي السَّرَائِرِ: «نُبَيِّنُ».

٤. فِي السَّرَائِرِ: «أَحْكَامَ شَرْعِيَّةٍ».

٥. فِي السَّرَائِرِ: «وَ أَجْمَعَتِ».

٦. فِي السَّرَائِرِ: - «كُلِّ».

٧. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «كُنْتُمْ» بِدُونِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ.

٨. فِي «د»: «يُقِيمُونَ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَجْتَمِعُونَ».

ضُرُورَةٌ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ، فَلَا يُخَالَفُ فِيهَا مَنْ وَافَقَ فِي أُصُولِ الْإِمَامَةِ، وَإِنَّمَا يُخَالَفُ فِيهَا مَنْ يُخَالَفُ فِي أُصُولِ^١ الْإِمَامِيَّةِ، وَمَنْ خَالَفَ فِي أُصُولِهِمْ كُفِّرَ بِذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: أَمْ فَلَسْتُمْ تُكْفِرُونَ^٢ مِنْ مُخَالَفَتِكُمْ^٣ مَنْ خَالَفَ فِي صَغِيرِ فُرُوعِ الشَّرْعِيَّاتِ وَكَبِيرِهَا؟ فَكَيْفَ يُكْفَرُ الْمُخَالَفُ بِمَا لَا يُكْفَرُ^٤ بِهِ الْمُوَافِقُ؟
قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُكْفَرُ مُخَالَفَنَا إِذَا خَالَفَ فِي فَرْعٍ لَوْ خَالَفَ فِيهِ مُوَافِقٌ مِنْ أَصْحَابِنَا لَمْ نُكْفَرْهُ، وَإِنَّمَا نُكْفَرُ الْمُخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْفَرْعِ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ^٥ الْمَذَاهِبِ الَّتِي تَقْتَضِي^٦ تَكْفِيرَهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ خَالَفَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَقَالَ: «إِنَّ وَلَدَ^٧ الْحُرِّ مِنَ الْمَمْلُوكَةِ مَمْلُوكٌ، إِذَا لَمْ يَشْرَطْ^٨» لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ كَافِرًا، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ بَاطِلًا.
وَكَذَلِكَ الْمُخَالَفُ لَنَا فِي الْأُصُولِ إِذَا خَالَفَ فِي^٩ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَقَالَ: «إِنَّ الْوَلَدَ

١. في «د، ص» و المطبوع: «الأصول». وفي السرائر: - «الإمامة، و إنما يخالف فيها من يخالف في أصول».

٢. في المطبوع: - «من».

٣. في السرائر: «خالفكم»، و هو سهو.

٤. هكذا في السرائر. و في «أ»: «نكفر». و في «د، ص» و المطبوع: «تكفر».

٥. في «د، ص» و المطبوع: «لا تكفر».

٦. في «د، ص» و المطبوع: - «من».

٧. في النسخ: «يقتضي». و ما أثبتناه من المطبوع و السرائر.

٨. في السرائر: «الولد».

٩. في السرائر: «لم يشترط». و في «د، ص» و المطبوع: «لم يشرك».

١٠. في «ص» و المطبوع: - «في».

مملوك، و هذا مذهبكم»، لا يكون بهذا القول بعينه كافراً، وإنما نُكفِّرُهُ عَلَى^١
الْجُمْلَةِ بما يُخَالِفُ^٢ فيه ممَّا تَقْتَضِي^٣ الأدلَّةُ أن يكونَ كُفْراً.^٤

١. في «ص» و المطبوع: «في». و في هامش «ص» ما أثبتناه؛ ناسباً له إلى نسخة.

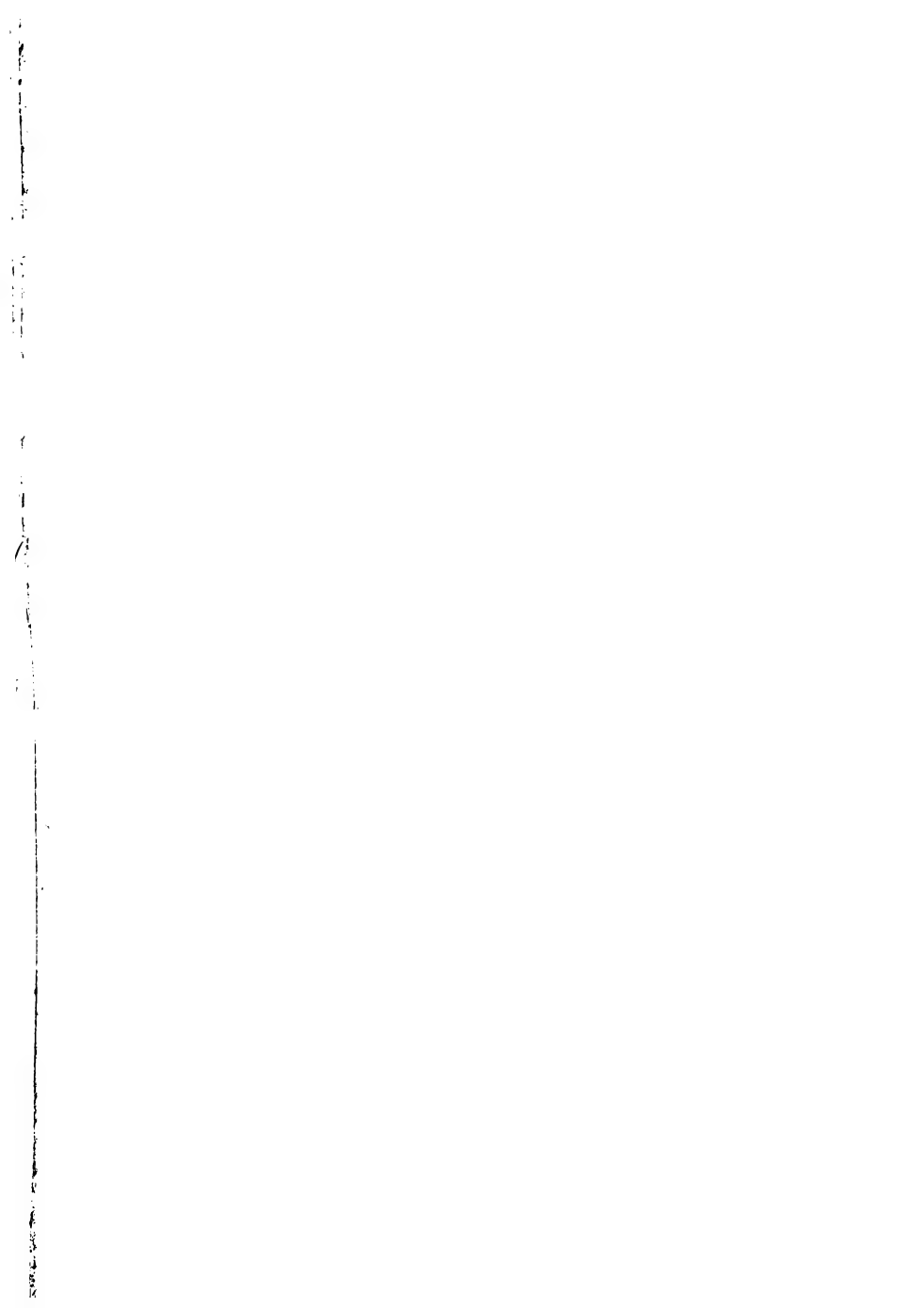
٢. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: «خالف».

٣. في «د، ص» و المطبوع: «يقتضي».

٤. في السرائر: + «هذا آخر كلام السيد المرتضى».

(١٠٢)

المنع من العمل بأخبار الأحاد



مقدمة التحقيق

اشتهر الشريف المرتضى بالقول بعدم حجّية خبر الواحد، وقد أُلّف في هذا المجال عدّة بحوث و رسائل، منها: التّبانيّات، و مسألة في خبر الواحد، و مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد، و الباب المختصّ بخبر الواحد من كتاب الذريعة، إضافة إلى هذه الرسالة التي أُلّفها في شهر ربيع الأول من سنة ١٢٧٤هـ.

و قد أكّد في هذه الرسالة على رأيه من خلال الاستدلال بدليلين:

الأوّل: أنّ الاعتماد على خبر الواحد يستلزم الدخول تحت النهي عن العمل بلا علم، فقد نهى الله تعالى عن ذلك في قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^١، و قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٢، و العاملُ بخبر الواحد عاملٌ بلا علم، فيدخل تحت النهي.

و لا يصحّ أن يقال: إنّ العامل بخبر الواحد عالمٌ بصحّة العمل بخبره و حسنه و إن لم يكن عالماً بصدقه، فيخرج بذلك من النهي؛ لأنّ الله تعالى نهى عن العمل الذي لا يستند إلى أي نوع من العلم.

و يرد على هذا القول أنّه على أيّ حال لا يوجد علمٌ بصدق الراوي، و هذا كافٍ للدخول تحت النهي.

١. الإسراء (١٧): ٣٦.

٢. البقرة (٢): ١٦٩.

و لا يصحّ أيضاً أن يقال: إنّنا إذا عملنا بخبر الواحد إنّما نكون قد اقتفينا بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله الذي تعبدنا بالعمل به، و لم نفتح قول الراوي.

و يرد على هذا أيضاً أنّنا لم نتبع إلّا قول الراوي، و لم نعمل إلّا وفقاً له، لا وفقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وآله. ثمّ لقد دلّ الدليل - عند من يقول بحجّة خبر الواحد - على وجوب العمل بخبر الواحد العدل، و العمل بقوله في التحليل و التحريم للأشياء، و هذا يعني أنّنا نتبع قول الراوي لا قول الرسول صلى الله عليه وآله. و لو سلّمنا أنّنا متّبعون للرسول صلى الله عليه وآله لم نخرج من كوننا متّبعين للراوي أيضاً؛ فإنّه لولا الراوي و خبره لما أمكننا اتّباع الرسول صلى الله عليه وآله، فإنّ الراوي هو الوساطة بيننا و بينه. و إذا كان كذلك وجب أن يكونا معلومين معاً، لكن قول الراوي غير معلوم فيتناوله النهي.

و إذا قيل: إنّ كلامكم يبطل بالشهادات و قيم المتلفات و جهة القبلة و مسائل كثيرة يُقبل فيها خبر الواحد، فجوابه أنّ هذه المسائل قد خرجت بدليل خاصّ، و بقي موضع الخلاف داخلاً تحت النهي.

الثاني: أنّ العامل بخبر الواحد عامل بالظنّ، و قد نهى الله تعالى عن اتّباع الظنّ و العمل به، و قد خرجت بعض المسائل في الشريعة مما يُعمل فيه بالظنون من هذا النهي، و بقي محلّ الخلاف داخلاً تحته.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٥ في ضمن «مسائل شتّى»، كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٨١.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة

(٤٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٢٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقلم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٤٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (٢٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«م».
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ه».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».

١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (١٠٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».

[الْمَنْعُ مِنَ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ خَرَجَتْ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ:^١
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: مِمَّا^٢ يَجِبُ الْأَعْتِمَادُ عَلَيْهِ^٣ فِي فَسَادِ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي
الشَّرِيعَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^٤ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا
عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٥، وَكُلُّ آيَةٍ نُهِيَ^٦ فِيهَا عَنِ الْعَمَلِ^٧ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ.
وَلَمَّا كَانَ الْعَامِلُ^٨ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الشَّرِيعَةِ عَامِلًا عَلَى^٩ الظَّنِّ، مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ
بِصِدْقِ^{١٠} الرَّاوي، وَجَبَ^{١١} أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ النَّهْيِ.

١. فِي «أ، ر، س، ش، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: - «وَأَرْبَعِمِائَةٍ».

٢. فِي «أ، ش، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «فِيمَا». وَفِي «س»: «فَمَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ». ٤. الْإِسْرَاءُ (١٧): ٣٦.

٥. الْبَقَرَةُ (٢): ١٦٩.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَنْهَى».

٧. فِي غَيْرِ «ك، ل، و»: «الْفِعْلُ». وَفِي «و»: «الْقَوْلُ».

٨. فِي «ش، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: - «الْعَامِلُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِصِدْقِ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُوجِبُ».

فإن قالوا: في العمل^١ بخبر الواحدِ علمٌ؛ وهو^٢ العلمُ بصوابِ العملِ بقوله و
حُسْنِهِ، وإن لم يكن عالِماً^٣ بصدقه؛ فلم يخلُ العملُ به^٤ من علمٍ.^٥ وإنما نهى^٦
تعالى عن العملِ الذي لا يستندُ إلى شيءٍ من العلمِ.
قلنا: الله تعالى نهى^٧ عن اتباعِ ما ليس لنا به علمٌ، وإذا^٨ عملنا بخبر الواحدِ فقد
قفونا ما ليس لنا به^٩ علمٌ^{١٠}؛ لأننا لا ندري أصدق هو، أم كذب؟ والعلمُ بصوابِ
العملِ عنده^{١١} هو^{١٢} علمٌ به، وأقوى العلوم به العلمُ بصدقه؛ وليس^{١٣} ذلك بموجودٍ
في العملِ بخبر الواحدِ، فيجبُ أن يكونَ النهيُ متناولاً له.^{١٤}

١. في المطبوع: «العامل».

٢. في «هـ» و المطبوع: «وهذا».

٣. كذا، و الأنسب: «علماً».

٤. في جميع النسخ سوى «ك، ل»: «به».

٥. في «ش»: «فلم يجب العمل من علم». بدل «فلم يخل العمل به من علم». وفي «هـ»: «فلم
يجب العمل من عمل» بدلها. وفي المطبوع: «فلم يجب العلم من العمل» بدلها.

٦. في «د»: «نهى الله». وفي «ك، ل، م، و، ي»: «ينهى الله»، كلاهما بدل «نهى».

٧. في «ك، ل، م، و، ي»: «ينهى».

٨. في المطبوع بين معقوفين: «و لو» بدل «و إذا».

٩. في «ب، ج، ط، ع»: «بما ليس لنا به» بدل «ما ليس لنا به». وفي «هـ» و المطبوع: «ما ليس له»
بدلها.

١٠. من قوله: «و إذا عملنا...» إلى هنا ساقط من «د، ك، ل، م، و، ي».

١١. في «أ، ك»: «عنده».

١٢. في «د، ك، ل، م، و، ي»: «وهو».

١٣. في «ك، ل، م، و، ي»: «فليس».

١٤. في «هـ» و المطبوع: «متناول» بدل «متناولاً له». ومن قوله: «العلم بصدقه...» إلى هنا ساقط من
«ب، ج، ع».

فإن قيل: إنما نُهِنَا^١ عن أن تَقْتَفِيَ ما لَيْسَ لنا به عِلْمٌ، وَ نَحْنُ إِذَا عَمِلْنَا بخبر الواحدِ فَإِنَّمَا اقْتَفَيْنَا بخبر^٢ قولِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الَّذِي تُعْبَدُنَا^٣ بالعمل به وَ الدليلِ الدالُّ على ذلك، وَ لَمْ تَنْبَغِ قَوْلُ الْمُخْبِرِ^٤ الواحدِ.

قُلْنَا: ما اقْتَفَيْنَا إِلَّا بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ الواحدِ لنا^٥، وَ لا عَمِلْنَا إِلَّا على قوله؛ لَأَنَّ عَمَلَنَا مُطَابِقٌ^٦ لِمَا أَخْبَرْنَا به مُطَابَقَةً تَقْتَضِي^٧ تَعَلُّقَ عَمَلِنَا^٨ به. وَ إِنَّمَا الدليلُ دَلٌّ^٩ في الجملة - عند مَنْ ذَهَبَ إلى هذا المذهب - إلى^{١٠} وجوبِ العملِ بخبرِ الواحدِ العدلِ،^{١١} وَ على طريقِ التفصيلِ إِنَّمَا نَعْمَلُ^{١٢} بِقَوْلِ مَنْ أَخْبَرَنَا بتحليلِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ أو تحريمِهِ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّا مُقْتَفُونَ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، لَكَانَ لَابَدُّ مِنْ كَوْنِنَا مُقْتَفِينَ أَيْضاً قَوْلَ الْمُخْبِرِ لنا بالتحليلِ أو التحريمِ^{١٣} - أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

١. في «أ، س»: «إِنَّمَا يَنْهَاهَا». وفي «ك»: «إِنَّمَا نُهِنَاهَا». وفي «هـ»: «لَقِينَا». وفي المطبوع: - «إِنَّمَا».

٢. كذا، و الأنسب: «خبر». و هكذا المورد التالي.

٣. في «أ»: «تَقْبِدُ». وفي «س»: «تَقْبِدُنَا». وفي «هـ» و المطبوع: «بَعْبِدُنَا». وفي «ي»: «بَعْبِدُنَا».

٤. في «ك»: «خبر». وفي «هـ» و المطبوع: «الخبر». و هكذا المورد التالي.

٥. في «هـ» و المطبوع: - «لَنَا».

٦. في المطبوع: «مُطَابَقاً».

٧. في «أ، ب، ج، س، ط، ع، م، هـ، و» و المطبوع: «يَقْتَضِي».

٨. هكذا في «ك، ل». وفي «م، ي»: «لَعَلَّهَا». وفي «و»: «فَعْلَهَا». وفي سائر النسخ: «تَعْلَقُهَا».

٩. في «ك، ل، م، و»: «دالٌّ». وفي المطبوع: - «دَلٌّ».

١٠. كذا، و الأنسب: «على».

١١. وَ قد تَحَدَّثَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ هَذَا الْبَحْثِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي «مَسْأَلَةٍ فِي إِبْطَالِ

العمل بأخبار الأحاد».

١٢. في «أ، س، ك، ل، م، هـ، و»: «يُعْمَلُ».

١٣. في «أ، ك، ل، م، و، ي»: «والتحريم».

لَوْ انفَرَدَ عَنْ خَبَرِ الْمُخْبِرِ لَمَا اقْتَضَى عَمَلًا بِحَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ؟ - وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي مَعْنَى الْاِقْتِفَاءِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَا مَعْلُومَيْنِ بِظَاهِرِ الْآيَةِ؛ وَأَحَدُهُمَا غَيْرُ مَعْلُومٍ وَهُوَ قَوْلُ الْمُخْبِرِ.^١

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَبْطُلُ^٢ بِالشَّهَادَاتِ، وَ قِيمِ الْمُتَلَفَاتِ، وَ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَ مَسَائِلَ لَا تُحْصَى.

قُلْنَا: أَخْرَجْنَا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ كُلَّهَا مِنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ بِدَلِيلٍ، وَ بَقِيَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ مُتَنَاوِلًا حُكْمَهُ لِلظَّاهِرِ.

وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ الظَّنَّ عِنْدَ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الشَّرِيعَةِ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ عِنْدَهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ: بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى^٣ فِي الْكِتَابِ عَنْ اتِّبَاعِ الظَّنِّ وَ الْعَمَلِ بِهِ، وَ ظَاهِرُ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُعْمَلَ^٤ بِهِ وَلَا عِنْدَهُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ؛ وَلَمَّا ذَلَّتِ الْأَدَلَّةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى الْعَمَلِ عِنْدَ الظُّنُونِ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الشَّرِيعَةِ خَصَّصْنَا ذَلِكَ بِنَاقِضِهِ النِّهْيِ، وَ بَقِيَتْ مَسَائِلُ الْخِلَافِ يَتَنَاوَلُهَا الظَّاهِرُ؛ فَلَا تُخْرِجُهَا مِنْهُ^٥ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَ لَا دَلِيلَ يَوْجِبُ إِخْرَاجَهَا.

١. مِنْ قَوْلِهِ: «لَمَا اقْتَضَى عَمَلًا...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ.

٢. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: «سَيَبْطُلُ».

٣. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَنْهَى».

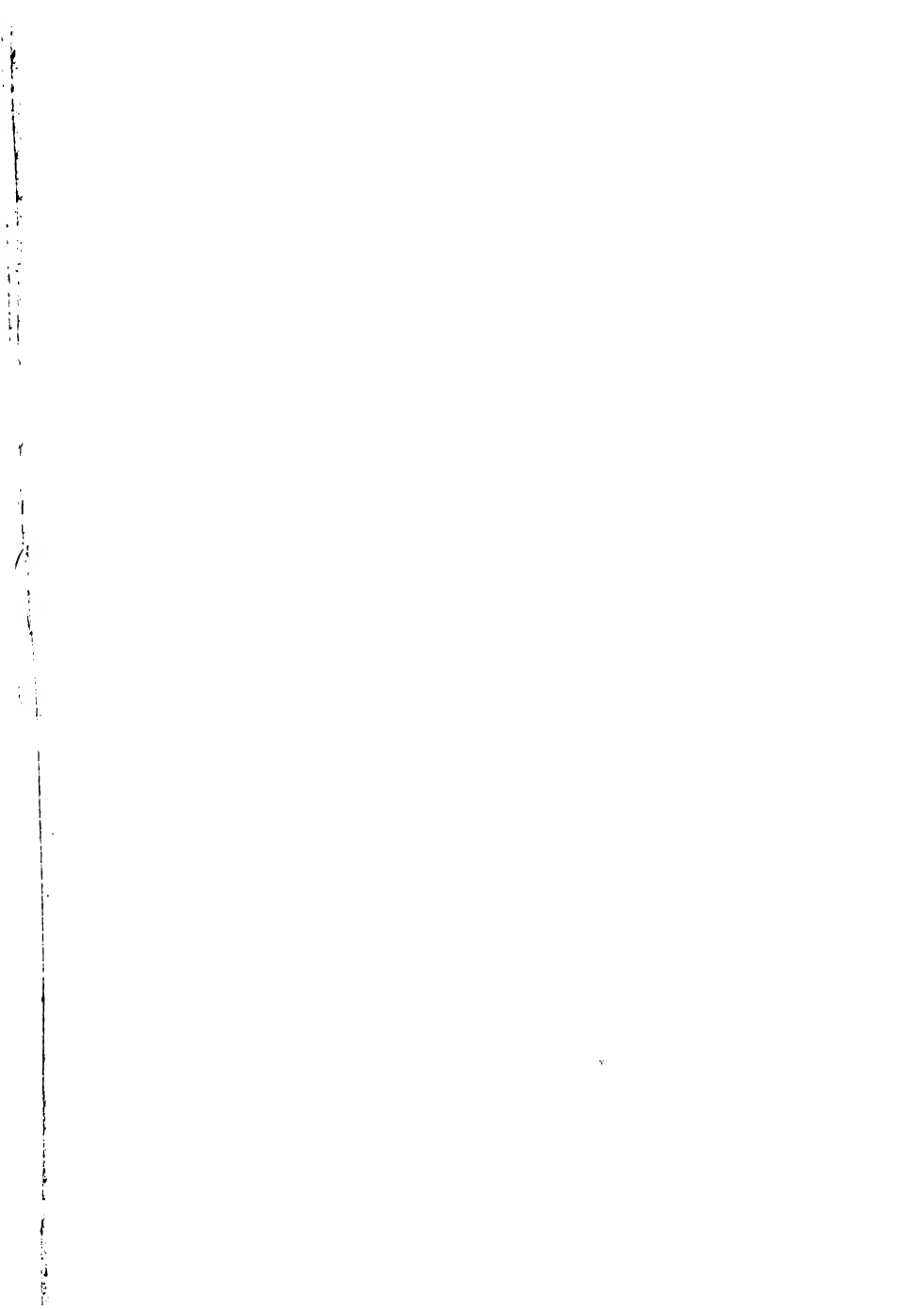
٤. فِي «أ»: «الْأَجَلَ» بَدَلَ «أَنْ لَا يَعْمَلَ». وَ فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْعَمَلُ» بَدَلُهَا.

٥. فِي «أ»، س، ط، م، وَ: «فَلَا يَخْرِجُهَا مِنْهُ». وَ فِي «هـ»: «وَلَا يَخْرِجُهَا مِنْهُ». وَ فِي «ر»: «فَلَا

نَخْرِجُهَا مِنْهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَا نَخْرِجُهَا مِنْهُ».

(١٠٣)

مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد



مقدمة التحقيق

اشتهرت مدرسة الشريف المرتضى الفكرية برفضها القاطع للعمل بخبر الواحد، سواء كان ذلك في الفروع أم الأصول، وأن المتابع لتراث الشريف المرتضى يجد أمثلة ذلك بادية للعيان، فهو لم يترك فرصة يمكنه الحديث فيها عن خبر واحد إلا وصرح برأيه حول عدم حجتيته، ولأجل هذه الرؤية رفض الكثير من الآراء لمجرد أن دليلها خبر واحد، فنراه ردّ حديث: «من رأيي فقد رأيي...»^١، وحديث تغسيل الإمام بواسطة الإمام اللاحق^٢، وأحاديث نسبة البداء إلى الله تعالى^٣، وحديث: «لا تجتمع أمتي على خطأ»^٤، كل ذلك لمجرد أن الدليل الوحيد على هذه الأحاديث هو خبر الواحد.

وقد فصل الشريف المرتضى الكلام عن عدم حجّة خبر الواحد في أجوبة المسائل الثبائيات، فقد بذل وسعه هناك لأجل ردّ كلّ الاستدلالات التي أقامها ابن التّبان (ت ٤١٩هـ) على حجّة خبر الواحد. وقد أشار في بداية الرسالة محلّ البحث إلى المسائل الثبائيات، وإلى أنه فصلّ البحث فيها عن خبر الواحد؛ لكنّه أضاف في

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٢-١٣.

٢. المصدر، ج ٣، ص ١٥٥.

٣. المصدر، ج ١، ص ١١٧.

٤. الذخيرة، ص ٤٢٧.

هذه الرسالة مطلباً جديداً لم يكن قد ذكره في تلك المسائل. وبهذا يمكن اعتبار الرسالة التي بين أيدينا تكملة للتبانيات. كما أنَّ الإشارة إلى التبانيات في بداية هذه الرسالة و إلى كتاب الانتصار - الذي سمَّاه: «نصرة ما انفردت به الإمامية في المسائل الفقهية» - في نهايتها يعتبر قرينة مهمة على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

محتوى الرسالة

يمكن تقسيم محتوى الرسالة إلى ثلاثة مطالب مهمة:

المطلب الأول: ذكر الشريف المرتضى ما يمكن أن يسمّى دليلاً عملياً على عدم إمكان العمل بخبر الواحد؛ فإنَّه على فرض التسليم بحجية هذا الخبر، لا يمكن التعويل عملياً على أخبار الآحاد التي بأيدينا (طبعاً لم يصرح الشريف المرتضى بهذا الكلام، إلاَّ أنه واضح من كلامه)؛ وذلك لأنَّ كلَّ من ذهب إلى حجية خبر الواحد اشترط في الراوي للخبر أن يكون عدلاً، والعدالة من وجهة نظر الشريف المرتضى هي: «أن يكون الشخص العادل معتقداً للحق في الأصول والفروع، وغير ذاهب إلى مذهب قد دلَّت الأدلة على بطلانه، وأن يكون غير متظاهر بشيء من المعاصي و القباح». وهذا يعني أنَّ العادل ينبغي أن يكون معتقداً للعقائد الصحيحة عند الإمامية من التوحيد و نفي التشبيه، و العدل و نفي الجبر، و النبوة، و إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، و غير ذلك من العقائد الحقّة. و مقتضى ذلك سقوط كلِّ من لا يؤمن بهذه العقائد عن العدالة، من أمثال الواقعة، و الغلاة، و الخطّابية و غيرهم.

فإذا اتّضح معنى العدالة، و راجعنا كتبنا الروائية، وجدنا أنَّ معظم رواياتنا وإما واقفي، أو غالٍ، أو خطّابي، أو غير ذلك. و قد اتّضح أنَّ كلَّ هؤلاء غير عدول، إذن لا يمكن التعويل عملياً على رواياتنا؛ باعتبار أنَّ شرط العدالة غير متوفّر في أكثر الرواة. و أضاف الشريف المرتضى أصحاب الحديث من القمّيين إلى تلك الطوائف،

حيث اتّهمهم بالتشبيه و الجبر، وبذلك أخرجهم من دائرة العدالة، فسقطت أخبارهم - التي تشكّل حجماً كبيراً جداً من الروايات - من الاعتبار. ثمّ أضاف أنّه لو سلّم راوي الخبر عندنا من أن يكون واحداً ممّن عدّناهم أنفأ، فإنّه عادة ما يكون مقلداً يعتقد بمذهبه من دون دليل، والمقلّد جاهل بالله تعالى، فلا يكون عادلاً.

إذن إنّ شرط العدالة - حسب رأي الشريف المرتضى - غير متوفّر في معظم رواة أخبار الإمامية، ولذلك لا يمكن الاعتماد على خبر الواحد عندهم.

وهذا بالطبع لا يشمل الأخبار المتواترة، فإنّه لا يشترط فيها العدالة، بل قد يحصل التواتر والعلم من رواية الفساق، بل الكفار؛ لأنّ العلم الحاصل من التواتر يعتمد على أمور عقلية معينة تدلّ على أنّ الرواة صادقون، سواء كانوا عدولاً أم لا.

المطلب الثاني: هذا المطلب متضمّن في المطلب السابق، ولكن لأهمّيته وضعناه بصورة مطلب مستقلّ، وهو أنّ الشريف المرتضى قد ذكر في هذه الرسالة عبارتين يمكن اعتبارهما من أخطر العبارات المَقُولَة في تاريخ الإمامية، وهي:

العبارة الأولى: تقدّم أنّ الشريف المرتضى اتّهم جميع القمّيين من الإمامية بالتشبيه والجبر، سوى أنّه استثنى واحداً منهم فقط، وهو الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، حيث قال في عبارة غاية في الصراحة والجرأة:

فإنّ القمّيين كلّهم، من غير استثناء لأحد منهم، إلّا أبا جعفر بن بابويه -رحمة الله عليه- بالأمس كانوا مشبّهة مجبرة، وكتبهم و تصانيفهم تشهد بذلك، وتنطق به.

إنّ هذه العبارة ما كان ليجراً عليها أحد غير الشريف المرتضى، وأنّ لها دلالات عدّة، من أهمّها أنّ مدرسة بغداد العقلية الإمامية - و التي بلغت ذروتها على يد الشريف المرتضى - لا تُعتبر مرحلة مكتملة لمدرسة قم، بل هي مرحلة جديدة، قامت

بنسخ مدرسة قم، وحاولت أن تجعلها في طي النسيان.

وربما هذا الأمر يوضح لنا سبب ضياع الكثير من تراث القميين، فإن مثل هذا الاتهام يجعل كتبهم في عداد المحظورات التي ينبغي عدم تداولها في داخل الطائفة، وربما لولا استثناء الشيخ الصدوق من الاتهام بالجبر والتشبيه، لكان معظم تراث الصدوق في عداد تراث القميين المفقود.

ثم إن العبارة الأخيرة للشريف المرتضى تهم القميين بالتشبيه والجبر، وهذا النوع من الاتهام ليس جديداً، فإنه هو الذي كان قد دعا الشيخ الصدوق إلى تأليف كتاب التوحيد، حيث قال في مقدمته:

إن الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أنني وجدتُ قوماً من المخالفين لنا ينسبون عصابتنا إلى القول بالتشبيه والجبر؛ لما وجدوا في كتبهم من الأخبار التي جهلوا تفسيرها، ولم يعرفوا معانيها، ووضعوها في غير موضعها، ولم يقابلوا بألفاظها ألفاظ القرآن، فقبحوا بذلك عند الجهال صورة مذهبنا، ولبسوا عليهم طريقتنا، وصدّوا الناس عن دين الله، وحملوهم على جحود حجج الله، فتقربت إلى الله تعالى ذكره بتصنيف هذا الكتاب في التوحيد ونفي التشبيه والجبر.

لكن يبدو أن تأليف هذا الكتاب لم يكن كافياً - من وجهة نظر الشريف المرتضى - إلا لتبرئة الشيخ الصدوق فقط، دون باقي القميين، فإن كتبهم - حسب كلام المرتضى - تشهد على قولهم بالتشبيه والجبر.

لقد كان الشريف المرتضى منذ أيام شبابه يرصد تراث القميين وأصحاب الحديث، وقد كانت نظرتهم إليهم لا تختلف كثيراً عن نظرتهم في هذه الرسالة، فقد قال في حوار له مع الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ):

قلتُ: فإنّي لا أزال أسمع المعتزلة يدعون على أسلافنا أنّهم كانوا كلّهم مشبّهة، و أسمع المشبّهة من العامة يقولون مثل ذلك، وأرى جماعة من أصحاب الحديث

من الإمامية يطابقونهم على هذه الحكاية، ويقولون: إن نفي التشبيه إنما أخذناه من المعتزلة! فأحب أن تروي لي حديثاً يُبطل ذلك^١.

فقد أشار في هذه العبارة إلى أن أصحاب الحديث من الإمامية - وعلى رأسهم القميين طبعاً - يرون أن نفي التشبيه ليس من تعاليم الإمامية الأصلية، وإنما أخذوه من المعتزلة، وهذا يعني أن أصحاب الحديث كانوا يميلون إلى التشبيه.

ويبدو أن أحداً لم يجرؤ على الرد على الشريف المرتضى لعدة قرون، وذلك بسبب الهيمنة الفكرية والتبجيل الكبير الذي كانت تتمتع به شخصيته، إلا أن بعض المتأخرين قام بالرد عليه، وهو الشيخ أبو الحسن بن محمد بن طاهر الشريف الفتونى العاملي (ت ١١٣٨هـ)، حيث قام بتأليف رسالة تنزيه القميين عن المطاعن^٢، و ردّ فيها على كلام الشريف المرتضى المذكور في هذه الرسالة، و حاول الدفاع عن القميين، و تبرئتهم من الاتهام بالتشبيه والجبر، فهل كان موفقاً في دفاعه؟ هذا الأمر بحاجة إلى فرصة أخرى.

العبارة الثانية: ذكر الشريف المرتضى في هذه الرسالة الصغيرة عبارة أخرى مثيرة، حيث قال في نهاية الرسالة:

وفي روايتنا ونقله أحاديثنا من يقول بالقياس، ويذهب إليه في الشريعة، كالفضل بن شاذان، و يونس، و جماعة معروفين. و لا شبهة في أن اعتقاد صحة القياس في الشريعة كفرٌ، لا تثبت معه عدالة.

ليس للمرء الذي يقرأ هذه الكلمات إلا أن يقف مدهوشاً أمامها، فهل هذا اتهام صريح للفضل بن شاذان و يونس بالكفر؟! أليس هؤلاء من رواة و علماء الإمامية

١. الحكايات، ص ٧٧.

٢. تنزيه القميين عن المطاعن (في ضمن مجموعة: ميراث إسلامي إيران، المجموعة السادسة)،

المعروفين؟ و ألم ينص الإمامية على وثاقتهم^١؟ ثم ما هو رأي الشريف المرتضى مثلاً حول ابن الجنيد المعروف باعتماده على القياس^٢، هل كان يؤمن بكفره!!! الأمر ملتبس.

المطلب الثالث: بعد أن أبطل الشريف المرتضى حجّة خبر الواحد أورد على نفسه سؤالاً، وهو أنّه ما العمل إذن في هذه الحالة؟ وكيف يمكن إثبات الأحكام الشرعية الفقهية بعد فقدان مصدر مهمّ مثل خبر الواحد؟ فأجاب بأنّ معظم الفقه معلوم ضرورة، فإنّ كلّ أحد يعلم أنّ الإمام جعفر الصادق عليه السلام و باقي الأئمة عليهم السلام ينكرون غسل الرجلين و المسح على الخفّ في الوضوء، كما ينكرون وقوع الطلاق ثلاثاً، إلى غير ذلك من الأحكام التي نعلمها بالضرورة عنهم، و ما سوى ذلك فهو قليل، و يكون الاعتماد فيه على إجماع الإمامية؛ لدخول الإمام فيهم.

فإنّ وجد خلاف بين الإمامية، فهو على نوعين:

الأول: أن يكون الخلاف من شخص أو شخصين معروفين بأسمائهما و أشخاصهما، بحيث نعلم أنّ الإمام ليس أحدهما؛ فيكون المعتمد حينئذ هو قول باقي الإمامية الذين نعلم حينئذ أنّ الإمام فيهم.

الثاني: أن يكون الخلاف من جماعة كبيرة؛ فحينئذ لا يمكن الاعتماد على الإجماع، و ينبغي الرجوع إلى نصّ الكتاب، أو طريقة توجب العلم كالعقل، و مع عدم وجود شيء من ذلك فالمرجع إلى التخيير بين الأقوال المختلفة في تلك المسألة؛ لعدم وجود دليل مرجح لقول على آخر.

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٠٦-٣٠٧؛ ٤٤٦؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٦.

٢. المسائل السروية، ص ٧٣؛ المسائل الصاغانية، ص ٥٨؛ الانتصار، ص ٤٨٨؛ رجال (فهرست) النجاشي،

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت بتحقيق علي الخاقاني النجفي، كما طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣٠٧.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله الكلبايكاني رحمه الله بقم، المرقّمة ٥٧٨٧/١١؛ نسخها «ابن قاسم الحسيني» في عام ١٠٥٩هـ.

و الرسالة تقع في الصفحات (١ - ٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٨٤ - ٣٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».

٣. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة، المرقّمة ١٠٨٧/٦؛ نسخها «حاجي آغا الشيرازي النمازي» في عام ١٤٢٧هـ. و الرسالة تقع في ثماني صفحات، و رمزنا لها بـ «د».

٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٢٩٠٤؛ نسخها «محمد أمين بن يحيى الخوئي» المعروف بـ «إمام جُمعة» في الكوفة في عام ١٣٣٤هـ بالخط النسخي.

و جاء في أولها: «نقلْتُ من خطّ جدّي المبرور الشهيد الثاني - قدّس سرّه - من كتابٍ بخطّه في المشهد المقدّس، و هي التي يحكي كلامها جدّي الشيخ حسن طاب ثراه في أصول المعالم».

و كُتِب في هامش ذلك: «نقلْتُ هذه المقالة من خطّ العالم الجليل النبيل الشيخ عليّ محشّي الروضة، سبط لشيخنا الشهيد الثاني؛ قدّس الله أرواحهم، و شكر الله مساعيهم. محمد أمين».

و كتب أيضاً في نهاية غالب الرسائل الواردة في المجموعة: «لا يخفى أن النسخة التي كتبنا منها كانت مغلوطة في الغاية، بالتأمل و الحدس أصلت منها ما تيسر لي، و قد بقي منها مواضع يحتاج إلى التأمل و التصحيح و المراجعة، و الله الموفق للصواب».

و المجموعة تحتوي على ست رسائل، لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلّا الرسالة الثانية منها.

و يشاهد في بداية النسخة و نهايتها خاتم الكاتب و قد كُتب عليه: «من كتب الأقل محمّد أمين الخوئي ١٣٧٦هـ»^١ و الرسالة تقع في الصفحات (٢ - ٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٥. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٧؛ تقع في الصفحات (٨٢ - ٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

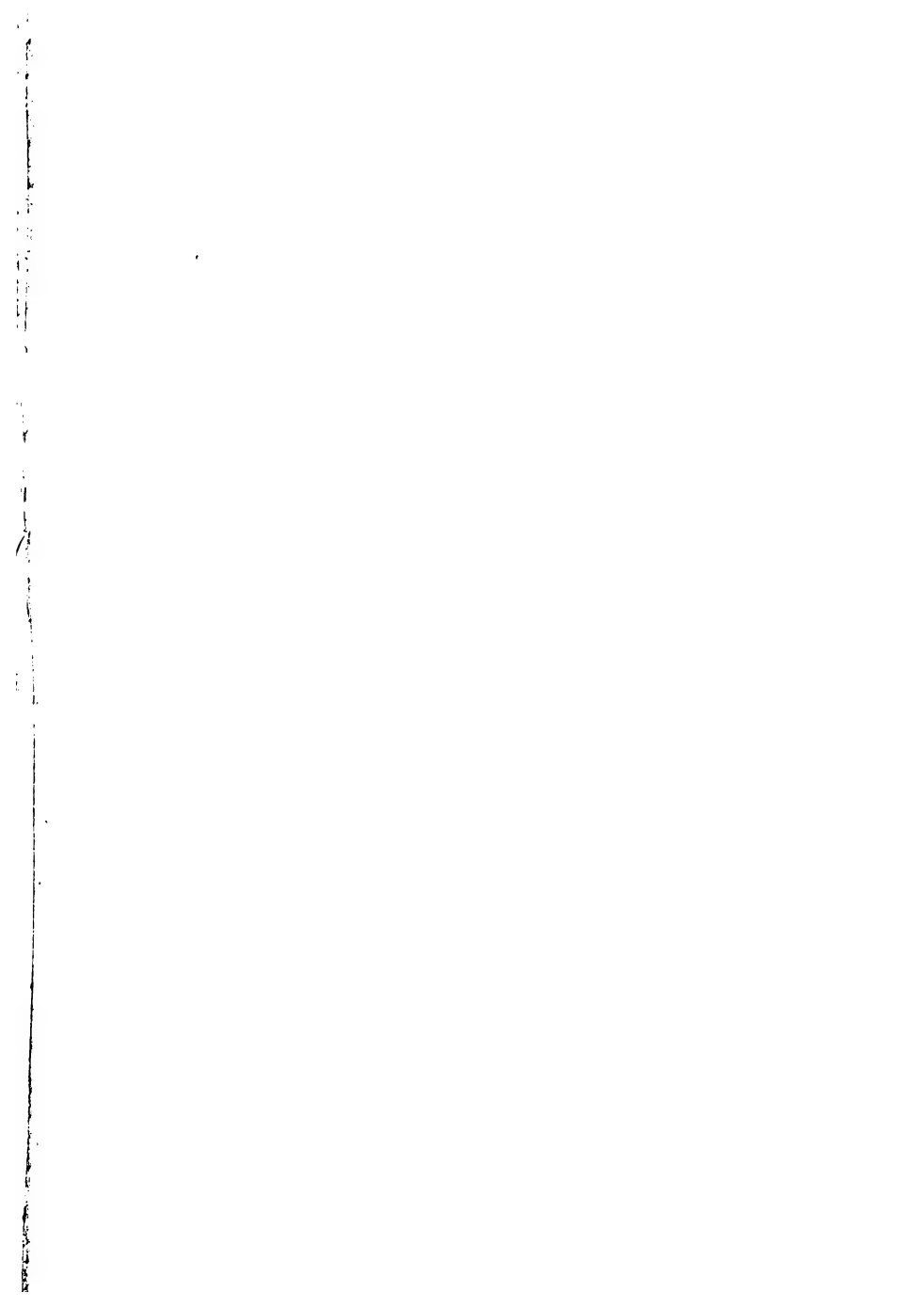
و قد جاء في آخرها: «هذه الأوراق قد نُقلت من خطّ العالم الجليل الشيخ عليّ محشّي الروضة سبط الشهيد الثاني قدّس الله أرواحهم و قد نقلت هذه الفقرة عن خطّ شيخنا الأجلّ الأعظم، آية الله في الأنام، حجّة الإسلام شيخ الشريعة الأصبهاني أدام الله بقاءه إن شاء الله. ١٢ صفر الخير من سنة ١٣٣٧هـ».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٢١٠ - ٢١١) من المجموعة.

٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) (١١٦٢)؛ تقع في الصفحات (٤٩ - ٥٠) من المجموعة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٣٠٨ - ٣١٠) من المجموعة. وقد جاء في آخرها: «آخر المسألة. صورة النسخة المستنسخة: كتبها من خط الشيخ زين الدين قدس الله نفسه الزكية، وأفاض على تربيته المراحم الربانية، والحمد لله وحده».



مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

مسألة^٢ من إملأ السيد الأجل المرتضى علم الهدى - رضوان الله عليه - في إبطال العمل بأخبار الأحاد.

إعلم أنه لا يجوز أن يتعبد أصحابنا و الحال هذه بأن^٣ يعملوا في أحكام الشريعة على أخبار الأحاد، ولا يقيم على موجبات أصولهم أن تكون^٤ الأخبار التي يروونها في الشريعة معمولاً عليها، وإن جاز لخصوصهم على مقتضى أصولهم ذلك. ونحن نبين هذه الجملة، ونجاوز عن الكلام على أن العلم الضروري حاصل لكل مخالف للإمامية^٥ أو موافق، بأنهم لا يعملون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم، وأن ذلك صار شعاراً لهم يعرفون به، كما أن نفي القياس في الشريعة من شعارهم الذي يعلمه منهم كل مخالف لهم.

ونجاوز أيضاً عن الاعتماد في إبطال ذلك على نفي دلالة شرعية على وجوب

١. في «ج»: «و به ثقتي». وفي «ش»: «و به نستعين».

٢. في «ب، ج، د»: «مسألة».

٣. في المطبوع: «أن».

٤. في «ب، ج، د، ش» والمطبوع: «أن يكون».

٥. في «ش»: «الإمامة». وفي المطبوع: «الإمامية».

العمل بخبر الواحد؛ فإنه لا بدّ - باتّفاق بيننا - في مثل ذلك من دلالة يقطعُ بها، وقد بينّا هذا كلّهُ، وأشبعناه، وفرّعناه^١ في «جواب المسائل التّبانيات».

والذي يختصُّ هذا الموضع ممّا لم يُبيّنهُ هُناك: أنّه لا خلاف - بين كلّ من ذهب إلى وجوب العمل بخبر الواحد في الشريعة - أنّه لا بدّ من كونه^٢ عدلاً.

والعدالة عندنا تقتضي^٣ «أن يكون معتقداً للحقّ في الأصول والفروع، وغير ذاهبٍ إلى مذهبيّ قد دلت الأدلّة على بُطلانه، وأن يكون^٤ غير متظاهرٍ بشيءٍ من المعاصي والقبايح».

وهذه الجملة تقتضي تعدّد العمل بشيءٍ من الأخبار التي رواها الواقفة^٥ على موسى بن جعفرٍ عليهما السلام - الذاهبة إلى أنّه المهديّ عليه السلام، وتكذيب كلّ من بعده من الأئمة عليهم السلام. وهذا كفرٌ، بغير شبهةٍ وردّة - كالطاطريّ^٦، و

١. في «ج»: «و فرغنا عنه» بدل «و فرّعناه».

٢. في المطبوع: «كون مخبره» بدل «كونه».

٣. في «ش» والمطبوع: «يقتضي».

٤. في «أ»: «معتقداً». وفي «ش»: «معتقداً غير ذاهب».

٥. في «أ»، «ش» والمطبوع: «الواقفة»: الذين وقفوا على موسى بن جعفر عليه السلام، وقالوا: إنّه لم يمُت ولا يموت حتّى يظهر، وهو المنتظر. راجع: فرق الشيعة، ص ٨٠؛ الملل والنحل، ج ١، ص ١٦٨ و ١٦٩.

٦. هو علي بن الحسن الطاطري، سمّي بذلك لبيعته ثياباً يقال لها: الطاطريّة. كان فقيهاً وثقةً في حديثه حسب رأي النجاشي رحمه الله، وإن كان من وجوه الواقفة وشيوخهم، وهو أستاذ الحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي الحضرمي. وله كتب كثيرة؛ منها: التوحيد، والإمامة، والوفاة، والصلاة، وغيرها. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥٤، الرقم ٦٦٧؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٦، الرقم ٣٩٠؛ معالم العلماء، ص ٩٩، الرقم ٤٣٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٧٢، الرقم ٨٠٢٨.

ابن سَمَاعَةَ^١، وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَمَنْ لَا يُحْصَى كَثْرَةً.
فَإِنْ مُعْظَمُ الْفَقْهِ وَجُمْهُورُهُ - بَلْ جَمِيعُهُ^٢ - لَا يَخْلُو سُنْدُهُ^٣ مِمَّنْ يَذْهَبُ مَذْهَبُ
الْوَاقِفَةِ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلًا فِي الْخَبَرِ أَوْ فِرْعًا، وَرَاوِيًا^٤ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ مَرَوِيًا عَنْهُ.
وَإِلَى غُلَاةٍ، وَخَطَابِيَّةٍ^٥، وَمُجَسِّمَةٍ^٦، وَأَصْحَابِ خُلُولٍ؛ كَفُلَانٍ وَفُلَانٍ وَمَنْ لَا
يُحْصَى أَيْضًا كَثْرَةً.
وَإِلَى قَمِّيٍّ مُشَبِّهِ مُجَبِّرٍ؛ فَإِنَّ الْقَمِّيَّيْنَ كُلَّهُمْ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، إِلَّا أَبَا
جَعْفَرِ بْنِ بَابَوَيْهِ^٨ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - بِالْأَمْسِ كَانُوا مُشَبِّهَةً مُجَبِّرَةً، وَكُتِبَتْهُمْ وَ
تَصَانِيفُهُمْ تَشْهَدُ بِذَلِكَ وَتَنْطِقُ بِهِ.

١. هو أبو عبد الله جعفر بن محمد بن سماعة الحضرمي، مولى عبد الجبار بن وائل الحضرمي،
حليف بني كندة، وهو أيضاً يعد من أكابر الواقفة وشيوخهم؛ ولكن عدّه النجاشي رحمه الله
ثقة في الحديث، وله كتاب التوارد الكبير. راجع: رجال النجاشي، ص ١١٩، الرقم ٣٠٥؛ خلاصة
الأقوال، ص ٣٣٠، الرقم ١؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٨١، الرقم ٢٢٧٢.

٢. في «ب، ج، د» - «بل جميعه».

٣. في المطبوع: «لا يخلو مستنده». وفي «ش»: «لا يخلق سنه».

٤. في المطبوع: «راوياً» بدون واو العطف.

٥. «الخطابية» طائفة منسوبة إلى أبي الخطاب محمد بن أبي زينب المقلاص الأسدي، ملعون
ضالاً، قتله عيسى بن موسى عامل المنصور بسبخة الكوفة. وهم يقولون بألوهية الإمام الصادق
عليه السلام. وقد أورد الكشي رحمه الله في رجاله روايات كثيرة في ذم أبي الخطاب. راجع:
رجال الكشي، ص ٢٩٠، ج ٥٠٩ وما بعده؛ فرق الشيعة، ص ٤٢؛ الفرق بين الفرق، ص ٢٦٥؛
الملل والنحل، ج ١، ص ١٥٩؛ طرائف المقال، ج ٢، ص ٢٣٢، الرقم ٢٨؛ مقياس الهداية، ج ٢،
ص ٣٥٦.

٦. في «أ، ش» والمطبوع: «مخمسة».

٧. في «أ، ش» والمطبوع: «وأن».

٨. أي أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق رحمه
الله، وحاله أشهر من أن يوصف.

فَلَيْتَ شِعْرِي؛ أَيُّ رَوَايَةٍ تَخْلَصُ وَتَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي أَصْلِهَا أَوْ فِرْعَاهَا^١
واقف أو غالي أو قُمِّي مُشَبَّهٌ مُجَبِّرٌ؟! وِالاختبارُ^٢ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ التَّفْتِيشُ.
ثُمَّ لَوْ سَلِمَ خَبَرٌ^٣ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، لَمْ يَكُنْ رَاوِيَهُ إِلَّا مُقْلَدًا بَحْثًا^٤ مُعْتَقِدًا^٥
لِمَذْهَبِهِ بَغَيْرِ حُجَّةٍ وَدَلِيلٍ.

وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ عِنْدَ الشَّيْعَةِ جَاهِلٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، وَ
لَا مِمَّنْ^٦ تُقْبَلُ أَخْبَارُهُ فِي الشَّرِيعَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ كُلُّ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِي الطَّبَقَةِ فِي النَّظَرِ، يَكُونُ جَاهِلًا بِاللَّهِ تَعَالَى،
أَوْ غَيْرَ عَارِفٍ بِهِ؛ لِأَنَّ فِي^٧ «أَصْحَابِ الْجُمَلِ»^٨ مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ تَعَالَى بِطُرُقٍ مُخْتَصَرَةٍ
تَوْجِبُ الْعِلْمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَقْوَى عَلَى حَلِّ^٩ الشُّبُهَاتِ كُلِّهَا.

قُلْنَا: مَا نَعْرِفُ مِنْ أَصْحَابِ حَدِيثِنَا وَرَوَايَاتِنَا مِنْ هَذِهِ صِفَتِهِ، وَكُلُّ مَنْ تُشِيرُ^{١٠} إِلَيْهِ
مِنْهُمْ إِذَا سَأَلْتَهُ عَنْ سَبَبِ اعْتِقَادِهِ التَّوْحِيدَ أَوِ الْعَدَلَ^{١١} أَوِ النَّبُوَّةَ أَوِ الْإِمَامَةَ، أَحَالَكَ عَلَى
الرَّوَايَاتِ، وَتَلَّى عَلَيْكَ الْأَحَادِيثَ. فَلَوْ عَرَفَ هَذِهِ الْمَعَارِفَ بِجِهَةٍ صَحِيحَةٍ لِأَحَالِ^{١٢} -

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَفِرْعَاهَا». ٢. فِي غَيْرِ «أ، ب، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «وَالِاخْتِبَارُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ أَحَدَهُمْ». ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ».

٥. فِي «أ، ش»: «إِلَّا مُقْلَدٌ مَبْحَثٌ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «إِلَّا مُقْلَدٌ بَحْثٌ».

٦. فِي «أ، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «مُعْتَقِدٌ».

٧. فِي «ش»: «وَلَا مِمَّا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَا مِمَّا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهِ».

٩. فِي «ب، ج، د»: «الْجَهْلُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الْجُمْلَةُ». وَالْمُرَادُ بِ«أَصْحَابِ الْجُمَلِ» عَوَامُ النَّاسِ وَ

بُسطاؤُهُمْ مِمَّنْ لَدَيْهِمْ عِلْمٌ إِجْمَالِي بِأَصُولِ الدِّينِ. رَاجِعُ: الْاِقْتِصَادُ، ص ١٩ - ٢٠.

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «دَرءٌ». ١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «نَشِيرٌ».

١٢. فِي «ش» وَالْمَطْبُوعِ: «وَالْعَدْلُ».

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا أَحَالِ».

في اعتقاده إذا سُئِلَ عن جهته^١ - عليها^٢، ومعلوم ضرورة خلاف ذلك. و
المُدافعة للعيان قبيحة بذوي الدين.

وفي رُؤايتنا ونقْلَةِ أحاديثنا مَنْ يَقُولُ بالقياسِ وَيَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي الشَّرِيعَةِ،
كَالْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ^٣، وَيُونُسَ^٤، وَجَمَاعَةٍ مَعْرُوفِينَ. وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ اعتقادَ صِحَّةِ
القياسِ فِي الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ لَا تَثْبُتُ مَعَهُ عَدَالَةٌ.

فَمِنْ أَيْنَ يَصِحُّ لَنَا خَبَرُ وَاحِدٍ يَرْوِيهِ^٥ مَنْ تُجَوِّزُ^٦ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا - مَعَ هَذِهِ

١. في المطبوع: «جهة».

٢. في المطبوع: «علمها».

٣. أبو محمد الفضل بن شاذان بن خليل الأزدي النيسابوري، كان أبوه من أصحاب يونس. روى
عن أبي جعفر الثاني عليه السلام. وقيل: عن الرضا عليه السلام أيضاً. عدّه الشيخ الطوسي
رحمه الله في رجاله تارة من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام، وأخرى في أصحاب الإمام
العسكري عليه السلام. وعدّه الكشي والنجاشي - رحمهما الله - من العدول والثقات. وذكر
الكشي رحمه الله أنه صَنَّفَ مائة وثمانين كتاباً، منها: كتاب النقص على الإسكافي في تقوية
الجسم، وكتاب العروس - وهو كتاب العين -، وكتاب الوعيد، وكتاب الردّ على أهل التعطيل و
غيرها. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٠٦، الرقم ١٤٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٩٠،
الرقم ٥٧٤٠؛ و ص ٤٠١، الرقم ٥٨٨١؛ معالم العلماء، ص ١٢٥، الرقم ٦٢٧؛ معجم رجال الحديث،
ج ١٤، ص ٣٠٩، الرقم ٩٣٧٤.

٤. أبو محمد يونس بن عبد الرحمن مولى عليّ بن يقطين بن موسى، مولى بني أسد. كان وجهاً
في أصحابنا، متقدماً، عظيم المنزلة. ولد في أيام هشام بن عبد الملك، و رأى جعفر بن محمد
عليهما السلام بين الصفا والمروة ولم يرو عنه. روى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما
السلام، وكان الرضا عليه السلام يشير إليه في العلم والفُتْيَا. وكان مَنْ بذل له على الوقف مال
جزيل، فامتنع من أخذه وثبت على الحق. له تصانيف كثيرة، منها: كتاب السهو، كتاب الأدب و
الدلالة على الخير، كتاب الزكاة. رجال النجاشي، ص ٤٤٦ - ٤٤٧.

٥. في المطبوع: «يروونه».

٦. في المطبوع: «مَنْ».

٧. في «ش» والمطبوع: «يجوز».

الأقسام التي ذكرناها -؛ حتى ندعي أنا تُعبدنا بقوله؟!

وليس يلزم ما ذكرناه على أخبار التواتر؛ لأن الأخبار المتواترة لا يُشترط فيها عدالة رواتها، بل قد يثبت التواتر وتجب المعرفة برواية الفاسق بل الكافر؛ لأن العلم بصحة ما رَووه يثبتني على أمور عقلية تشهد بأن مثل تلك الجماعة لا يجوز الكذب^١ عليها وهي على ما هي عليه. فلا بُدَّ إذا لم يكن خبرها كذباً أن يكون صدقاً. والعمل بأخبار الأحاد - عند من يذهب إليه في الشرع - يقتضي كون الراوي على صفة تجب مراعاتها^٢، فإذا لم تتكامل^٣ بطل الشرط في وجوب العمل.

وإنما قلنا: إن مثل الذي ذكرناه لا يُعترض به على مذهب مخالفيها في^٤ العمل بأخبار الأحاد؛ لأنهم لا يراعون في صفة الناقلين كل الذي يُراعيه، ولا يكفرون بما نُكفِّر به من الخلاف في كل أصل و فرع، وأكثرهم يعمل على أخبار «أهل الأهواء» - وإن كان فسقاً كثيراً - متى كانوا متزهين عما يعتقدون أنه معصية و فسق، و غير ما ذكر^٥ لا يعتقدونه قبيحاً^٦؛ فالأمر عليهم أوسع منه علينا.

فإن قيل: فإذا سددتم طريق العمل بالأخبار في الشريعة، فعلى أي شيء تُعولون في الفقه كله؟

قلنا: قد بينا في مواضع من كلامنا: «كيف الطريق لنا مع نفي القياس و العمل بأخبار الأحاد إلى ذلك»، و كشفناه و أوضحناه في «جواب المسائل الثبائيات»^٨ و

١. في المطبوع: - «الكذب». ٢. وهي صفة العدالة كما تقدم.

٣. في «أ، ش» و المطبوع: «لم يتكامل». ٤. في غير «ب، ج، د»: «إلى».

٥. في «أ، ش»: «و غير من نُكر». و في المطبوع: «و غير منكراً».

٦. في المطبوع: «قبحاً». ٧. في «ج» و المطبوع: «إذا».

٨. راجع: الفصل الأول من الثبائيات عند الكلام عن الطريق إلى معرفة خطاب الرسول و الإمام.

في «جواب المسائل الحلبيات»^١، و نَحْنُ نوردُ هاهنا جُمْلَةً منه:

فاعلم^٢ أن معظمَ الفقه تُعلم^٣ ضرورةَ مذهبِ أئمتنا عليهم السلامُ فيه بالأخبارِ المتواترة. فإن وَقَعَ شَكٌّ في أن الأخبارَ توجبُ العلمَ الضروريَّ، فالعلمُ الذي لا شبهةَ فيه ولا ريبَ يعتريه حاصلٌ، كالعلمِ بالأمورِ الظاهرةِ كُلِّها التي يدَّعي قومٌ أن العلمَ بها ضروريٌّ؛ فإن الإماميةَ كُلَّها تعلمُ أن من^٤ مذهبِ أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليهما السلامُ وأبائهما وأبنائهما من الأئمةِ عليهم السلامُ إنكارَ غسلِ الرِّجلينِ وإيجابَ مسحهما، وإنكارَ المسحِ على الخُفَّينِ، وأن الطلاقَ بالثلاثِ^٥ لا يَقَعُ، وأن كُلَّ مُسكرٍ حرامٌ، وما جرى مجرى ذلك من الأمورِ التي لا يَخْتَلِجُ شَكٌّ في أنها^٦ مذهبُهم عليهم السلامُ.

وما سِوَى ذلك - ولعله^٧ الأقلُ - يُعوَّل^٨ فيه على إجماعِ الإماميةِ؛ لأننا نعلمُ أن قولَ إمام الزمانِ المعصومِ عليه السلامُ في جُمْلَةِ أقوالهم، وكلُّ ما أجمعوا عليه مقطوعٌ على صحته. وقد فرَّعنا هذه الجُمْلَةَ في مواضعَ وبَسَطناها.

فأما ما اختلفَ^٩ الإماميةُ فيه، فهو على ضَرَّتَيْنِ:

ضَرَبٌ يَكُونُ الْخِلَافُ فِيهِ مِنَ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ، اللَّذَيْنِ^{١٠} عَرَفْنَاهُمَا بأعيانهما و

١. هذه المسائل المفقودة. ٢. في «أش» والمطبوع: «واعلم».

٣. في «ب، ج، د»: «يعلم». وفي المطبوع: «نعلم». ٤. في «ش» والمطبوع: «من».

٥. في «أ، ش» والمطبوع: «الثلاث».

٦. في «أ»: «شك في أنه». وفي «ش»: «شك فإنه». وفي المطبوع: «بشك أنه»، كلها بدل «شك في أنها».

٧. في المطبوع: «لقلته بل» بدل «ولعله». ٨. في المطبوع: «نعول».

٩. في «ج» والمطبوع: «اختلفت».

١٠. في المطبوع: «اللذين».

أنسابهما، و قَطَعْنَا عَلَى أَنْ إِمَامَ الزَّمَانِ لَيْسَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ فَهَذَا الضَرْبُ يَكُونُ الْمُعْوَلُ فِيهِ عَلَى أَقْوَالِ بَاقِي الشَّيْعَةِ الَّذِينَ هُمْ الْجُلُّ وَ الْجُمُهورُ، وَ لَأَنَّا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ دُونَ قَوْلِ هَذَا^١ الْوَاحِدِ وَ الْإِثْنَيْنِ.

وَ الضَرْبُ الْآخَرُ مِنَ الْخِلَافِ: أَنْ تَقُولَ طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ لَا تَتَمَيَّزُ بَعْدَهِ وَ لَا مَعْرِفَةُ^٢ الْأَعْيَانِ وَ الْأَشْخَاصِ^٣ بِمَذْهَبٍ وَ الْبَاقُونَ بِخِلَافِهِ، فَحِينَئِذٍ لَا يُمَكِّنُ الرَّجُوعُ إِلَى الْإِجْمَاعِ^٤ وَ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ، وَ يُرْجَعُ فِي الْحَقِّ مِنْ ذَلِكَ إِلَى نَصِّ كِتَابٍ أَوْ اعْتِمَادٍ عَلَى طَرِيقَةٍ تُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ، كَالْتِمَسْكِ بِأَصْلِ مَا فِي الْعَقْلِ وَ نَفْيِ مَا يَنْقُلُ عَنْهُ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي قَدْ بَيَّنَّاها فِي مَوَاضِعَ وَ فِي كِتَابِ «نُصْرَةِ مَا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ»^٥.

فَإِنْ قَدَّرْنَا أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى قَطْعٍ عَلَى الْحَقِّ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَ بَعْدَ ذَلِكَ، كُنَّا مُخَيَّرِينَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ لِفَقْدِ دَلِيلِ التَّخْصِصِ وَ التَّعْيِينِ. وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الَّتِي تَحْدُثُ وَ لَا قَوْلَ لِلْإِمَامِيَّةِ فِيهَا^٦ عَلَى وَفَاقٍ وَ لَا خِلَافٍ.

١. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «هَذَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: + «إِلَّا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْأَشْخَاصُ» بِدُونِ وَاوِ الْعَطْفِ.

٤. وَ هَذَا يَعْنِي أَنَّ الضَرْبَ الْأَوَّلَ كَانَ الْإِعْتِمَادُ فِيهِ عَلَى الْإِجْمَاعِ؛ وَ ذَلِكَ لِمَعْرِفَتِنَا بِالْجِهَةِ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا قَوْلُ الْإِمَامِ، وَ لِأَنَّ الْمُخَالَفِينَ كَانُوا مَعْرُوفِي الْأَسْمَاءِ وَ الْأَنْسَابِ، فَمُخَالَفَةُ الْمَعْرُوفِ لَا تَضُرُّ بِالْإِجْمَاعِ حَسَبَ رَأْيِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

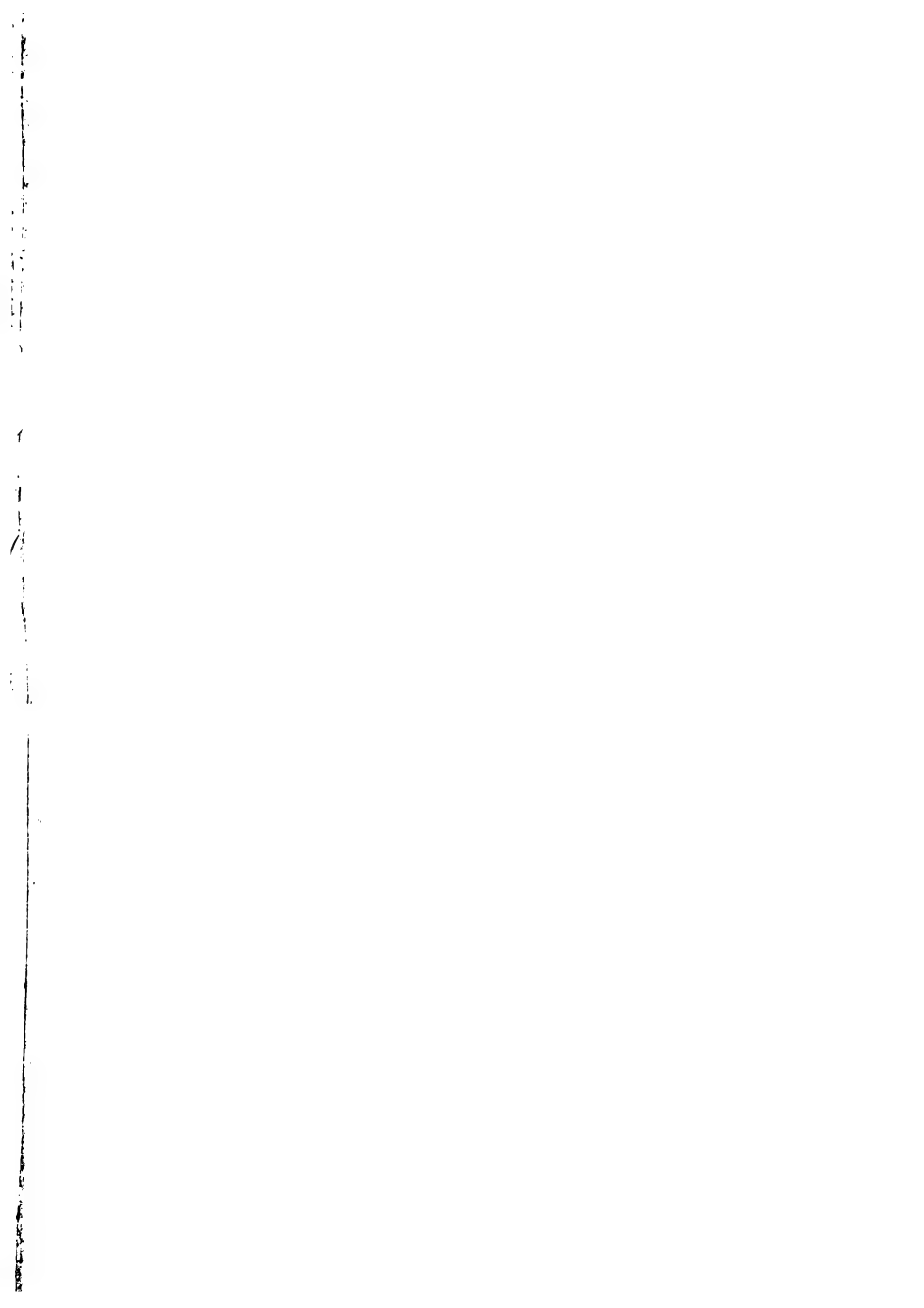
٥. وَ هُوَ كِتَابُهُ الْمَعْرُوفُ بِالِاتِّصَارِ؛ رَاجِعَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: ص ٢٦٨، ٤٢٤.

٦. فِي «ب، ج، د»: «و يَبْعُدُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَعَنْدُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِيهَا».

(١٠٤)

مَسْأَلَةٌ فِي الْإِجْمَاعِ



مقدمة التحقيق

ذهب الشريف المرتضى كغيره من الكثير من الإمامية إلى حجّة إجماع الطائفة الإمامية، لا لأنّ الإجماع حجّة في ذاته؛ بل لأنّه كاشف عن قول المعصوم الداخل في الإجماع.

و قد فصل الكلام عن الإجماع في بعض كتبه و رسائله، مثل كتاب الذريعة، و الشافي^١، و الفصل الأوّل من المسائل الثبائيات، و المسألة الحادية و العشرين من المسائل الرسيّات الأولى، حيث فصلّ الكلام هناك حول حجّة إجماع الإمامية، و أجاب عن أهمّ الإشكالات الموجهة إلى ذلك.

محتوى الرسالة

و في هذه الرسالة المختصرة أجاب على إشكال كان قد أجاب عليه في بعض كتبه و رسائله المُشار إليها، كما ألمح بنفسه إلى ذلك في هذه الرسالة، حيث أشار إلى أنّه أجاب عليه في أجوبة المسائل الثبائيات. و هذه الإشارة إلى الثبائيات تعتبر في نفس الوقت أمانة مهمّة على تصحيح نسبة الرسالة إليه.

إذن الإشكال المطروح في هذه الرسالة مكرّر؛ لكنّ الشريف المرتضى أجاب عليه هنا بشيء من التفصيل.

١. راجع: الذريعة، ص ٤١٩؛ الشافي، ج ١، ص ٢١٤ - ٢٧٥.

و الإشكال هو إذا كانت حجّية إجماع الإمامية ناشئة من دخول المعصوم فيهم، فكيف يمكنكم التأكّد من صحّة هذا الإجماع؟ فأنتم لم تستقصوا جميع أقوال الإمامية، و لم تعرفوا أشخاصهم، فلعلّ في أقاصي الأرض من يخالف الإجماع؛ و إذا وجد هذا الاحتمال، فمن المحتمل أن يكون ذلك المخالف هو الإمام المعصوم، فيسقط الإجماع بذلك عن الحجّية.

و أجاب الشريف المرتضى على هذا الإشكال بعدة أجوبة:

الأول: جواب نقضي؛ و هو أنّ هذا الإشكال يردّ أيضاً على إجماع المسلمين، فإنّه يجوز أن يقال في كلّ إجماع لهم: إنّ هناك احتمال وجود مخالف في أقاصي الأرض لا نعرفه، و بذلك لا يتحقّق الإجماع، و من الواضح أنّ هذا النوع من التشكيك في إجماع المسلمين باطل و لا يقول به أحد.

الثاني: جواب حلّي خاصّ بالإمامية، و هو أنّ ذلك المخالف إذا علمنا أنّه غير الإمام، فلا تضمر مخالفته الإجماع؛ و إذا كان هو الإمام، و أنّ الإمامية أجمعوا على خلافه، فحينئذ نقول: لا يجوز للإمام أن يترك المكلفين في حالة من الجهل، من دون أن يعرفهم الحقّ؛ بل يجب عليه أن يرشدهم إليه؛ فإذا وجد أنّ هناك مسألة مطابقة للحقّ قد انقطع نقلها، و انقضت القائل بها من بين الإمامية، فيجب عليه الظهور لبيان الحقّ، و لا يجوز له البقاء على حالة التقيّة و الغيبة.

إذن لقد اعتمد الشريف المرتضى في هذه الرسالة على هذا الجواب الدالّ على وجوب تعريف الأمة بالحقّ إذا أجمعت على خلافه، و إن أدّى ذلك إلى الظهور و ترك الغيبة.

و لكن الجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى رجع عن هذه الفكرة فيما بعد؛ أي فكرة وجوب الظهور على الإمام لأجل تعريف الحقّ في حال حصول الجهل به من قبل الأمة، و جوّز أن يكون الكثير من الحقّ مجهولاً بالنسبة لنا، من دون أن يجب

على الإمام الظهور لتعريفه لنا. فقد قال في جواب المسألة الأولى من المسائل الطرابلسيات الثانية:

فإن قيل: ألا جاز أن يكون الحق في بعض المسائل أو الحوادث عند الإمام عليه السلام والناس في حال الغيبة في ذلك الأمر على باطل، ولو زالت التقيّة عنه لبين الحقّ وأوضحه؟

قلنا: قد أجبنا عن هذا السؤال في كتابنا في الغيبة والشافي والذخيرة وكلّ كلام أمليناه فيما يتعلّق بالغيبة، بأنّ الحقّ في بعض الأمور لو خفي علينا وكانت معرفته عند الإمام الغائب، لوجب أن يظهر ويوضح ذلك الحقّ، ولا تسعه التقيّة والحال هذه... والذي يقوى الآن في نفسي ويتّضح عندي أنّه غير ممّتنع أن يكون عند إمام الزمان عليه السلام - غائباً كان أو حاضراً - من الحقّ في بعض الأحكام الشرعيّة ما ليس عندنا.

و قد أشار الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) إلى تغيير رأي الشريف المرتضى، حيث قال:

وذكر المرتضى عليّ بن الحسين الموسويّ - قدس الله روحه - أخيراً: أنّه يجوز أن يكون الحقّ فيما عند الإمام، والأقوال الأخر تكون كلّها باطلة، ولا يجب عليه الظهور؛ لأنّه إذا كنّا نحن السبب في استتاره، فكلمّا يفوتنا من الانتفاع به وبتصرّفه وبما معه من الأحكام نكون قد أتينا من قبل نفوسنا فيه، ولو أزلنا سبب الاستتار لظهر وانتفعنا به، وأدّى إلينا الحقّ الذي عنده^١.

و قال في موضع آخر:

وكان المرتضى - رحمه الله - يقول أخيراً: لا يمتنع أن يكون هاهنا أمور كثيرة

غير واصله إلينا هي مودعة عند الإمام عليه السلام، وإن كان قد كتبتها الناقلون و لم ينقلوها^١.

الثالث: و هو جواب حَلِّي آخر على الإشكال المتقدم، و متناسب مع مباني المخالفين، و هو أن الله تعالى تعبّدنا بالعمل بالإجماع؛ فلا يجب الالتفات إلى أي طعن أو إشكال عليه؛ لأنّ الله تعالى لا يتعبّدنا بما لا يمكن التعويل عليه، فإن كان هناك قول مخالف محتمل لم يصل إلينا نعلم أنّه ليس من الأقوال المعتمدة، و أنّ المعتمد هو القول الموافق للإجماع.

تاريخ تأليف الرسالة

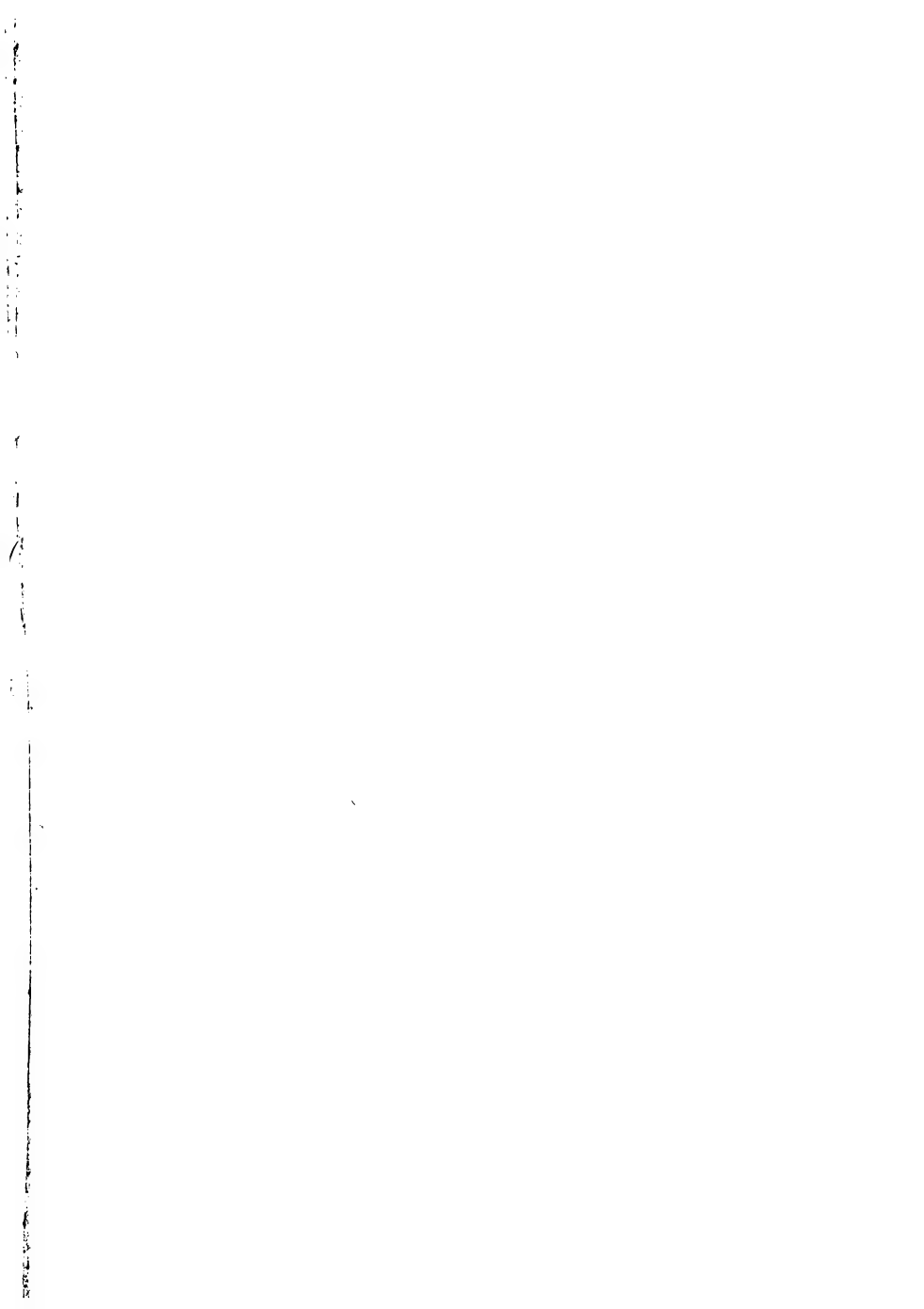
يمكننا من خلال ما تقدّم إعطاء تاريخي تقريبي للرسالة، و ذلك كما يلي: تقدّم أنّ الشريف المرتضى قد أرجع في هذه الرسالة إلى المسائل الثبائيات التي احتملنا في مقدّماتها أن يكون تاريخ تأليفها واقعاً بين سنتي ٢١٣ - ٤١٩ هـ، و هذا يعني أن الرسالة محلّ البحث تمّ تأليفها بعد هذا التاريخ، هذا من جهة. و من جهة أخرى، لقد تقدّم قبل قليل أنّ الشريف المرتضى قد ذكر في هذه الرسالة رأياً و رجع عنه بعد ذلك في المسائل الطرابلسيات الثانية التي ذكرنا في مقدّماتها أنّ تاريخ تأليفها هو سنة ٤٢٧ هـ، و هذا يعني أنّ الرسالة محلّ البحث تمّ تأليفها قبل هذه السنة. فيكون تاريخ تأليف الرسالة واقعاً بين السنوات ٤١٣ - ٤١٩ هـ و بين سنة ٤٢٧ هـ.

هذا، و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٩٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (١١٩ - ١٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٢٢ - ٣٢٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٧٧ - ١٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٥٧ - ٢٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».



مَسْأَلَةٌ فِي الْإِجْمَاعِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

إِنْ قَالَ قَائِلٌ:

إِذَا كُنْتُمْ إِنَّمَا^١ تَعْتَمِدُونَ - فِي حَالِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ جُمْهُورِهَا، بِأَنَّهُ الصَّحِيحُ وَ
مَا عَدَاهُ بَاطِلٌ، عَلَى إِجْمَاعِ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ - الَّذِي^٢ تَدَّعَوْنَ أَنَّهُ^٣ لَا يَكُونُ^٤ إِلَّا حَقًّا؛
مِنْ حَيْثُ كَانَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ فِي^٥ جُمْلَتِهِ - فَلَا بُدَّ لَكُمْ^٦ مِنْ أَنْ تَقْطَعُوا عَلَى
أَنَّهُ مَا فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ وَسَهْلٍ وَجَبَلٍ مَنْ يَقُولُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّكُمْ مَتَى جَوَزْتُمْ أَنْ يَكُونَ
فِي الْإِمَامِيَّةِ مَنْ يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ وَ لَوْ كَانَ وَاحِدًا، جَازَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْإِمَامُ، فَلَا
تَحْصُلُ الثَّقَةُ بِذَلِكَ الْقَوْلِ الشَّائِعِ الذَّائِعِ؛ لِتَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ مَنْ هُوَ الْحُجَّةُ فِي
الْحَقِيقَةِ^٧ خَارِجًا عَنْهُ.

وَإِذَا كُنْتُمْ إِنَّمَا تَعْتَمِدُونَ - فِي الْعِلْمِ بِالْغَائِبَاتِ عَنْ إِدْرَاكِكُمْ^٨ مِنَ الْأُمُورِ - عَلَى
النَّقْلِ، وَتَقُولُونَ: «إِنَّهُ لَوْ كَانَ لِعَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ مَذْهَبٌ فِي الشَّرِيعَةِ بِخِلَافِ مَا

-
١. فِي «ج، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «إِنَّمَا».
 ٢. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعُ: «الَّذِينَ». وَهُوَ سَهْوٌ.
 ٣. فِي «أ، ب، ج»: «أَنَّهَا».
 ٤. فِي «أ، ب»: «لَا تَكُونُ».
 ٥. فِي «ب، ج، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مَنْ».
 ٦. فِي «أ»: «لَهُمْ». وَفِي «ب»: - «لَكُمْ».
 ٧. مِنْ قَوْلِهِ: «بِذَلِكَ الْقَوْلِ الشَّائِعِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب».
 ٨. فِي «ج، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «إِدْرَاكِكُمْ».

عَرَفْنَاهُ وَسَطَرْنَاهُ لَذِكْرٍ وَتُقْلٍ، فَإِذَا فَقَدْنَا التَّقْلَ وَالْعِلْمَ عَلِمْنَا نَفْيَ ذَلِكَ؛ وَهَذَا ^١ إِنَّمَا يَتَمَيَّزُ فِي الْأَمْرِ ^٢ الَّذِي إِذَا كَانَ وَجَبَ ظَهْرُهُ، وَإِذَا وَجَبَ ظَهْرُهُ ^٣ وَجَبَ نَقْلُهُ؛ لِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ لَا يَقُولُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَقَعَ: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ وَنَقْلِهِ. وَإِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ فِي أَشْيَاءٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ لَكُمْ: جَوَّزُوا فِيمَا ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ إِجْمَاعُ الْإِمَامِيَّةِ أَنْ يَكُونَ فِي أَقَاصِي الصِّينِ وَاحِدٌ مِنَ ^٤ الْإِمَامِيَّةِ يُخَالِفُ ^٥ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلِ الْبَيِّنَاتُ فِي الْأَخْبَارِ. وَمَعَ تَجْوِيزِ ذَلِكَ سَقَطَ التَّعْوِيلُ عَلَى إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ، وَانْقَطَعَ ^٦ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الَّذِي جَوَّزْنَا قَوْلَهُ بِخِلَافِ أَقْوَالِ الْإِمَامِيَّةِ هُوَ الْإِمَامُ نَفْسَهُ، فَلَا تَثْبُتُ ^٧ بِمَنْ عَدَاهُ.

الجواب:

أَنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي «جَوَابِ مَسَائِلِ ابْنِ التَّبَّانِ» مَا إِذَا تَوَمَّلَ كَانَ فِيهِ جَوَابُهُ ^٨ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، وَاسْتَوْفَيْنَا بَيَانَ الطَّرِيقِ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى ثُبُوتِ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ، وَأَنَّ قَوْلَ إِمَامِهِمْ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ، وَانْتَهَيْنَا فِي ذَلِكَ إِلَى غَايَةٍ لَا مَزِيدَ عَلَيْهَا ^٩.

١. كذا في النسخ والمطبوع، والصحيح: «فهذا»؛ لأنه واقع موقع جواب قوله: «فإذا كُتِمَ إِنَّمَا تعتمدون في العلم بالغائبات عن إدراككم...».

٢. «يَتَمَيَّزُ فِي الْأَمْرِ» معناه هنا: «يَخْتَصُّ بِالْأَمْرِ».

٣. في «ج، ص» والمطبوع: «وإذا وجب ظهوره».

٤. في «ج، ص» والمطبوع: «في». ٥. في «أ، ب، ج»: «يخالفه».

٦. في النسخ والمطبوع: «والقطع»، وهو سهو.

٧. في «أ»: «فلا تثق»، وفي «ب»: «فلا يثق». وفي «ج، ص» والمطبوع: «فلم يثق».

٨. في «ص» والمطبوع: «جواب».

٩. راجع: الفصل الأول من أجوبة المسائل الثبائيات.

غير أننا نقول هاهنا: ليس يخلو السائل عن هذه المسألة من أن يكون بكلامه هذا: [١] طاعناً في إجماع [الإمامية دون غيرهم، [٢] أو طاعناً في إجماع المسلمين وغيرهم، وشاكاً في كل ما يدعى من اتفاق شيء^١.

فإن كان الأول، فالطعن الذي أوردته لازم فيما عداه؛ لأن لقائل أن يقول: كيف تقطع في بعض المسائل على^٢ أن المسلمين أجمعوا فيها على قول واحد، و أجمعوا على أحد قولين لا ثالث لهما، مع التجويز لأن يكون ببلاد الصين من يخالف في ذلك، وأخباره غير متصلة؟!

وكذلك القول فيما يدعى من إجماع أهل العراق وأهل الحجاز على مسألة؛ لأن هذا الطعن يأتي^٣ في ذلك كله، ويقتضي في جميعه.

و يوجب أيضاً أن لا يقطع على أن أهل العربية أجمعوا على شيء منها؛ لهذه العلة، ولا نأمن أن يكون في أقاصي البلاد من يخالف في أن إعراب الفاعل الرفع و المفعول به النصب، و في كل شيء ادّعىناه إجماعاً لأهل العربية.

و إن كان السائل شاكاً في الجميع، و طاعناً في كل إجماع، لكفى بهذا القول فحشاً و شناعة و بعداً عن الحق، و لحوق قائله بأهل الجهالات من السمنية و منكيري الأخبار^٤؛ من حيث ظنوا^٥ أن الشك في مذهب رائج^٦ على المعروف،

١. كذا، و الأنسب: «من اتفاق على شيء».

٢. في المطبوع: - «على».

٣. في «ج، ص»: «يأثر». و في المطبوع: «يؤثر».

٤. كذا، و الأنسب حذف واو العطف؛ فإن السمنية هم أنفسهم منكرو الأخبار. راجع: الذخيرة، ص ٣٤٤؛ و جواب الفصل الأول من المسائل الثبائيات.

٥. كذا، و الأنسب: «ظن»، أي السائل.

٦. في «أ»: «رايه». و في «ب»: «رايه». و في «ج، ص»: «راية». و في المطبوع: «راية». و كلها سهو.

يَجْرِي مَجْرَى الشُّكِّ فِي تَلَوِّ^١ زَائِدٍ عَلَى الْمَقْبُولِ الْمَشْهُورِ، وَ حَادِثَةٍ^٢ خَارِجَةٍ^٣ عَمَّا نُقِلَ وَ سُطِرَ. وَ هَذَا لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ الدَّنِيَّ^٤ إِذَا كَانَ، لَمْ يَجِبْ نَقْلُهُ إِلَيْنَا. فَكَمَا^٥ لَا نَقْطَعُ عَلَى خَوَادِثِ أَقَاصِي الصِّينِ، وَ لَا نَعْلَمُ تَفَاصِيلَ قَوْلِهَا^٦ وَ بُلْدَانِهَا، وَ إِنَّمَا نَحْكِي عَنْهُمْ - إِذَا كَانَ - الْعِلْمَ بِالْغَائِبَاتِ كُلِّهَا، وَ أَنَّ^٧ الْأَخْبَارَ لَا تَقْضِي^٨ عِلْمًا وَ بِهِمْ^٩ يَقِينًا؛ فَلَزِمَهُمْ^{١٠} الشُّكُّ فِي الْحَوَادِثِ الْكِبَارِ، وَ الْبُلْدَانِ الْعِظَامِ، وَ كُلُّ أَمْرٍ يَوْجِبُ الْعَادَةَ نَقْلَهُ وَ تَوَاتُرَ الْأَخْبَارِ بِهِ وَ الْقَطْعَ عَلَيْهِ.

وَالْجَوَابُ^{١١} عَنِ الشُّبْهَةِ - عَلَى^{١٢} هَذَا التَّجْوِيزِ وَ التَّقْدِيرِ -:

[١.] أَنَّ لَنَا مَعَاشِرَ الْإِمَامِيَّةِ جَوَابًا نَخْتَصُّ^{١٣} بِهِ.

[٢.] وَ لِمَنْ يَدَّعِي الْإِجْمَاعَ مِنْ مُخَالَفِينَا جَوَابًا عَنْهُ يَخْصُصُهُمْ.

وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ الْجَمِيعَ:

[١.] أَمَّا قَوْلُ الْإِمَامِيِّ الَّذِي فَرَضْنَا أَنَّهُ فِي أَقَاصِي الْبِلَادِ، وَ بَحِثٌ لَا يَتَّصِلُ بِنَا أَخْبَارَهُ، فَلَيْسَ يَخْلُو هَذَا الْإِمَامِيُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ إِمَامَ الزَّمَانِ نَفْسَهُ، أَوْ يَكُونَ غَيْرَهُ.

١. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَلَوِّ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٢. فِي «أ»: «وَ حَادِثَةٍ». وَ فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ خَادِمَةٍ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَتَيْنَاهُ.

٣. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «خَارِجَةٍ». ٤. فِي «أ، ج، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «الَّذِي».

٥. كَذَا، وَ لَعَلَّ الصَّوَابَ: «كَمَا». ٦. كَذَا، وَ لَعَلَّ الصَّوَابَ: «ذَوْلَهَا».

٧. كَذَا، وَ لَعَلَّ الصَّوَابَ: «فَإِنَّ».

٨. فِي «أ»: «أَنَّ الْأَخْبَارَ لَا تَقْضِي». وَ فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ أَنَّ الْأَخْبَارَ لَا يَقْضِي».

٩. كَذَا، وَ لَعَلَّ الصَّوَابَ: «وَ ثَلَاثُهُمْ».

١٠. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «فَلَزِمَهُ»، أَيْ السَّائِلُ.

١١. فِي «ج»: «مَسْأَلَةٌ» بَدَلَ «وَالْجَوَابُ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ يَوْجِدُ فَرَاغٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

١٢. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «عَنْ».

١٣. فِي «ب، ج، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَخْتَصُّ».

فإن كان غيره، فلا يُضَرُّ فَقَدْ الْعِلْمُ بِخِلَافِهِ؛ لَأَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ - الَّذِي هُوَ الْحُجَّةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ^١ - فِيمَا عَدَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ.

وإن كان هو الإمام نفسه، فلا يجوز من الإمام - وقوله الحجة في أحكام الشريعة - أن يخلج سائر المكلفين من معرفة قوله، وأن يسلبهم الطريق إلى إصابته الحق الذي لا يوجد إلا في مذهبه^٢.

و يجب عليه إظهار قوله لكل مكلف؛ حتى يتساوى من^٣ العلم به - سماعاً و إدراكاً و منقولاً من جهة الخبر - كل من يلزمه ذلك الحكم؛ ولهذا نقول^٤: متى علم الإمام أن شيئاً من الشرع قد انقطع نقله، وجب عليه أن يظهر لبيانه^٥، ولا يسوغ^٦ له حينئذ التقيّة.

ولا فرق بين أن يخفى قوله - وهو الحجة - عن كثير من أهل التكليف حتى لا يكون لهم إليه طريق و بين أن يرتفع عن الجميع.

فلا بدّ على هذا التقدير من^٧ أن يوصل الإمام قوله في الحوادث كلها إلى كل مكلف، ولا يجوز أن يختص بذلك بعض المكلفين دون بعض.

١. في «ج، ص» و المطبوع: - «على الحقيقة».

٢. لقد رجع المصنف رحمه الله فيما بعد عن هذا الرأي، و صرح برجوعه في جواب المسألة الأولى من المسائل الطرابلسيات الثانية، حيث جوّز أن يكون عند إمام الزمان عليه السلام من الحق ما ليس عندنا. و راجع مقدّمة هذه الرسالة.

٣. كذا، و الأنسب: «في».

٤. في «ج، ص» و المطبوع: «القول».

٥. في «أ، ب، ج»: «لسانه».

٦. في «ب، ج»: «ولا يسعه». و في «ص» و المطبوع: «ولا يسع».

٧. في «ج، ص» و المطبوع: - «من».

فَقَدْ بَرَرْنَا عَلَى مَذْهَبِنَا^١ مِنْ عَهْدَةِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، وَصَحَّ لَنَا الْقَطْعُ عَلَى إِجْمَاعِ
الإِمَامِيَّةِ وَالاحتِجَاجِ بِهِ، وَلَمْ نَعْتَبِرْ^٢ أَنْ يَجُوزَ^٣ أَنْ يَكُونَ لِإِمَامِيٍّ قَوْلٌ يُخَالِفُ مَا
نَحْنُ عَلَيْهِ^٤، إِذَا فَرَضْنَا بُعْدَ مَكَانِهِ، وَانْقِطَاعَ الْأَخْبَارِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ.

[٢]. فَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ الَّذِي^٦ يَخْتَصُّ بِهِ^٧ مُخَالَفُونَا فِي الإِمَامَةِ، مَعَ
تَعْوِيلِهِمْ عَلَى الإِجْمَاعِ وَالاحتِجَاجِ بِهِ، وَحَاجَتِهِمْ إِلَى بَيَانِ طَرِيقِ يَوْصِلُ إِلَيْهِ، فَهُوَ
أَنْ يَقُولُوا: قَدْ عَلِمْنَا عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّ الإِجْمَاعَ حُجَّةٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَأَمَرَنَا اللَّهُ فِي
كِتَابِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ نَعُوْلَ عَلَيْهِ، وَنَحْتَجَّ بِهِ، وَنَرْجِعَ إِلَيْهِ.
فَكُلُّ طَعْنٍ قَدْحَ فِي [حُصُولِ] الْعِلْمِ بِهِ وَشَكٍّ فِي آثَارِهِ^٨، لَا يَجِبُ الْإِلْتِفَاتُ إِلَيْهِ؛
لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُوْجِبُ عَلَيْنَا الْاجْتِمَاعَ بِمَا^٩ لَا طَرِيقَ إِلَيْهِ، وَالتَّعْوِيلَ عَلَى مَا لَا
يَصِحُّ إِقْرَارُهُ وَثُبُوتُهُ.

وَبَعْدُ^{١٠}، فَإِنْ كَانَ قَوْلٌ لِقَائِلٍ لَمْ يَجِبْ إِصْالُهُ^{١١} بِنَا، وَلَا نَقْلُهُ إِلَيْنَا - إِمَّا لِبُعْدِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَى مَذْهَبِنَا».

٢. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ يَضَرْ». وَقَوْلُهُ: «لَمْ نَعْتَبِرْ» مَعْنَاهُ هُنَا: «لَمْ نَعْتَدْ» وَلَمْ نَأْتِ بِهِ وَلَمْ نُبَالِ
بِالْأَمْرِ.

٣. فِي «أ»: «أَنْ نَجُوزَ». وَفِي «ص» وَالْمَطْبُوعِ: - «أَنْ يَجُوزَ». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: «أَنْ لَا يَجُوزَ».

٤. فِي «ج»: «الإِمَامِيَّةُ». وَفِي «ص» وَالْمَطْبُوعِ: «لِلْإِمَامِيَّةِ».

٥. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعِ: «فِيهِ».

٦. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الَّتِي»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٧. فِي «ج، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «بِهَا».

٨. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «إِسَارَهُ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٩. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «عَلَى مَا».

١٠. فِي «ج، ص» وَالْمَطْبُوعِ: - «وَبَعْدُ».

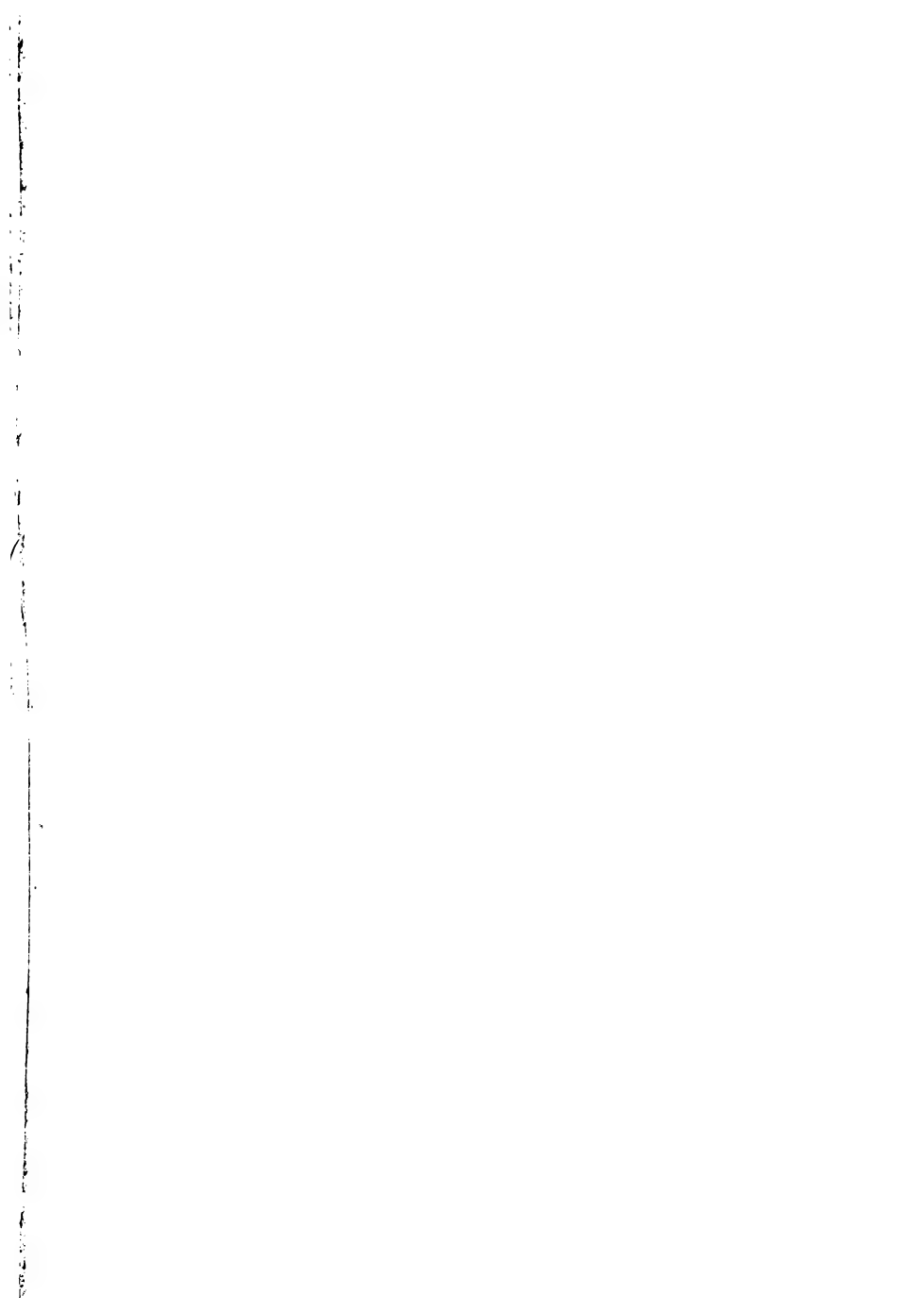
١١. كَذَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ: «إِصْالُهُ».

مَسَافَةٍ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ - فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْأَقْوَالِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْإِجْمَاعِ.
وَأِنَّمَا تُعْبَدُنَا فِي الْإِجْمَاعِ بِمَا يَصِحُّ أَنْ نَعْلَمَهُ وَلَنَا طَرِيقٌ إِلَيْهِ؛ وَمَا خَرَجَ مِنْ^١
ذَلِكَ وَمَا عَدَاهُ فَلَا حُكْمَ لَهُ، وَوَجُودُهُ كَعَدَمِهِ.
فَنَحْنُ بَيْنَ إِحَالَةِ لِقَوْلٍ^٢ يُخَالِفُ مَا عَرَفْنَاهُ وَرُؤِينَاهُ وَاسْتَقَرَّ وَظَهَرَ، وَبَيْنَ إِجَازَةِ
لِذَلِكَ لَا يَضُرُّ^٣ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِالْإِجْمَاعِ إِذَا كَانَ التَّعْوِيلُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا إِلَى
الْعِلْمِ بِهِ طَرِيقٌ وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ، دُونَ مَا لَيْسَ هَذِهِ سَبِيلُهُ.

١. في «ص» والمطبوع: «عن».

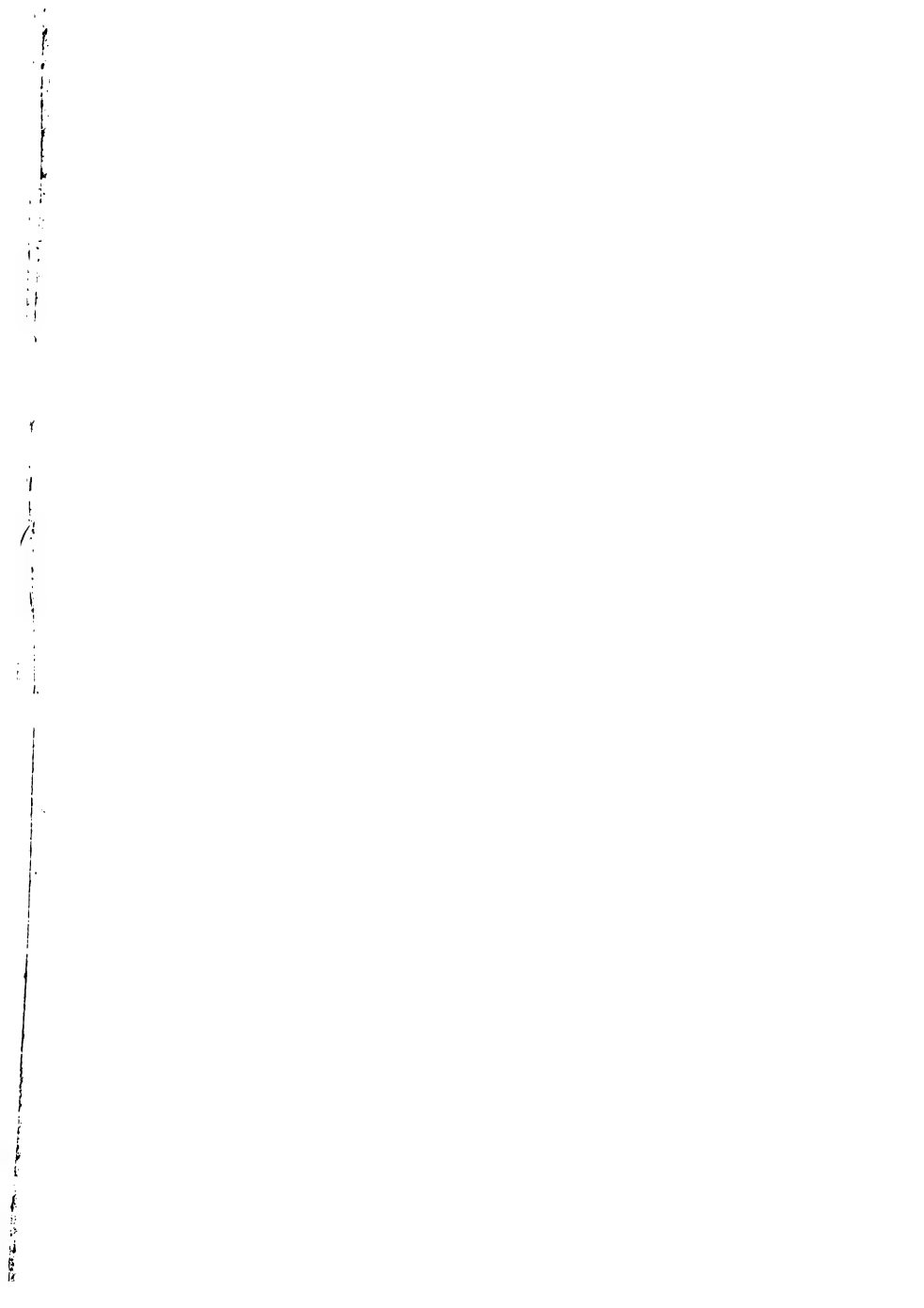
٢. في «ج»: «للقول». وفي «ص» والمطبوع: «القول».

٣. كذا في النسخ والمطبوع، والأنسب: «لا تضر».



(١٠٥)

رسالة في دليل الخطاب
في نفي حجّة مفهوم الوصف



مقدمة التحقيق

من الأبحاث التي وقع فيها خلاف بين علماء الأصول هو بحث المفاهيم الذي كان يطلق عليه سابقاً اسم: «دليل الخطاب»، فإذا علّق الحكم بصفة، هل يدلّ على انتفاء ذلك الحكم مع انتفاء تلك الصفة، أو لا يدلّ على ذلك بنفي أو إثبات، بل يحتاج إلى دليل مستقلّ يدلّ على ذلك؟ فلو جاء في الدليل: «في سائمة الغنم الزكاة» فهل يدلّ تقييد الغنم بصفة السائمة على أنه لا زكاة في الغنم المعلوفة، أو لا يدلّ على ذلك إلا بدليل خاصّ؟

ذهب الشافعي وأصحابه إلى الأوّل، فيما ذهب الجبائيان - أبو عليّ وأبو هاشم - و أبو عبد الله البصري وغيرهم إلى الثاني^١. وممن ذهب إلى القول الثاني الشريف المرتضى، وقد قام بتأليف هذه الرسالة لإثبات رأيه.

نسبتها إلى المؤلف

وقد ذكر كلّ من البُصروي والنجاشي هذه الرسالة في فهرسيهما، كما أوردها الشيخ الطوسي في كتابه العدة ونسبها إلى الشريف المرتضى^٢، وهو يدلّ على تصحيح نسبة الرسالة بنحو لا يرقى إليه الشكّ.

١. الذريعة، ص ٢٨٦؛ عدة الأصول، ج ٢، ص ٤٦٧؛ المعتمد في أصول الفقه، ج ١، ص ١٤٩ - ١٥٠.

٢. عدة الأصول، ج ٢، ص ٤٧٠ - ٤٨١.

والظاهر أنَّ الشيخ الطوسي قد نقل نصَّ الرسالة بالكامل، حيث قال في بدايتها: «و أقوى ما نُصر به مذهب من منع من ذلك، ما ذكره سيّدنا المرتضى في مسألة له أنا أحكيها على وجهها، قال: قد ثبت أنَّ تعليق الحكم...»، وقال في نهايتها: «هذه المسألة أوردناها على وجهها لأنّها مستوفاة، وفيها بيان نصرّة كلّ واحد من المذهبين، وما يمكن الاعتماد عليه لكلّ فريق».

والجدير بالذكر أنَّ الشريف المرتضى قد أورد عين عبارات هذه الرسالة في كتابه الذريعة من دون أن يشير إلى ذلك، ولكن بمقارنة يسيرة بين ما أورده الشريف المرتضى وما أورده الشيخ الطوسي من نصّ هذه الرسالة نعلم صحّة ذلك. والسبب في نقل الشريف المرتضى لألفاظ هذه الرسالة في كتابه هو أنّه قد ألّف كتاب الذريعة في نهاية حياته، حيث فرغ منه في سنة ٤٣٠ كما جاء في خاتمته، وكان طوال حياته العلميّة قد كتب و ألّف رسائل في أكثر مسائل علم الأصول، فتكوّنت نتيجة ذلك بين يديه مجموعة مهمّة من البحوث في مجال علم الأصول، فقد قال في مقدّمة الذريعة: «و لعلّ القليل النافه من مسائل أصول الفقه، ممّا لم أمل فيه مسألة مفردة مستوفاة مستقلّة مستقصاة، لا سيّما مسائله المهمّات الكبار»، ولذلك يظهر أنّه قام بتأليف الذريعة من خلال تجميع تلك الرسائل - ومنها رسالته في دليل الخطاب - وصياغتها بصورة كتاب، و لعلّ تأليف هذا الكتاب لم يأخذ منه وقتاً كثيراً فإنّ مادّته و حتّى ألفاظه كانت جاهزة في صورة رسائل مشتتة، وإنّما كانت بحاجة إلى ترتيب و تهذيب و إخراجها بصورة كتاب. و لهذا السبب نجد أنّه قد أورد نصّ رسالة «دليل الخطاب» من دون أن يشير إلى ذلك، فإنّه لم تكن هناك حاجة لذلك؛ لأنّها مؤلّقاته و رسائله، وله أن يضعها حيث شاء، و يتصرّف بها كما شاء.

ثم إنّ هذه الرسالة تتكوّن من قسمين رئيسيين:

الأوّل: استدّل فيه الشريف المرتضى بعدّة أدلّة على إبطال دليل الخطاب، و قد

تركّز البحث فيه على إبطال مفهوم الوصف.

و الثاني: ناقش فيه سبعة أدلّة استدلّ بها القائلون بدليل الخطاب و حجية المفاهيم، و صرّح في جواب الدليل الثالث بأنّه لا ينكر مفهوم الوصف فحسب، بل ينكر أيضاً مفهوم الشرط و العدد و الغاية.

و على أيّ حال فهذه رسالة أصوليّة جديدة تضاف إلى رسائل الشريف المرتضى، حيث لم تطبع بصورة مستقلة قبل هذا، و ربما كان يتصوّر الكثيرون أنّها مفقودة، لكنّها كانت محفوظة في طوايا كتاب عدّة الأصول.^١

مخطوطات الرسالة

لم نعثر على نسخة مستقلة لهذه الرسالة، و لذلك قمنا بمراجعة مخطوطتين من كتاب عدّة الأصول الذي يحتوي على نصّ هذه الرسالة، و استخرجنا نصّها منهما، و قابلناها معهما. و المخطوطتان هما:

١. مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي في قم، المرقّمة ١٤٥٢٣^٢، يرجع تاريخها إلى سنة ١٠٤٧هـ، و ناسخها هو الحاج بن منصور كما سمّى نفسه بذلك في آخر النسخة. و على النسخة علامات بلاغ و سماع، و الذي يرفع من أهمّيّتها أنّها مستنسخة من أصل قديم مُستنسخ في سنة ٥١٠هـ بيد الحسن بن عليّ بن محمّد المؤدّب.

و قد جاء في خاتمتها: «تمّ الجزء الثاني من العدّة. أعلم أنّ الفقير الناسخ الحاج بن منصور قد فرغ من نسخ هذا الكتاب المبارك - تغمّد الله روح مصنّفه و المؤمنين برحمته و مغفرته، و منّ الله به مُستكثّبه مولانا و مقتدانا ملا إبراهيم بن عبد الله

١. و قد تنبّهنا إلى وجود هذه الرسالة في كتاب العدّة من خلال مقال للدكتور حسن الأنصاري على موقع «كاتبان»، فجزاه الله خيراً.

٢. راجع: فهرس مكتبة السيّد المرعشي، ج ٣٦، ص ٥٢٤.

الخطيب المازندراني المجاور بمكة، زادها الله شرفاً، الساكن في أبي قبيس منها - ضحى نهار الخميس السادس عشر من شهر جمادى الآخرة لسنة سبع وأربعين بعد الألف. وكتبته من نسخة قديمة مكتوب في آخرها هكذا: و فرغ من نسخه يوم السبت الثالث والعشرين من شعبان المبارك سنة عشر وخمسمائة هجرية الحسن بن علي بن محمد المؤدّب».

و رمزنا لهذه المخطوطة بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، المرقمة ٧٨٢٢، و تاريخ نسخها يوم العشرين من شهر رمضان من سنة ١٠٩٠هـ، و هي بخط محمد حسين بن محمد باقر اليزدي.^١

و رمزنا لهذه المخطوطة بـ «ب».

كما قابلنا الرسالة مع المطبوع من كتاب عدة الأصول بتحقيق الشيخ محمد رضا الأنصاري القمي، وعبرنا عنه بكلمة: «المطبوع».

و قابلناها أيضاً مع كتاب الذريعة للشریف المرتضى المطبوع في ضمن أعمال مؤتمر أئمة الشریف المرتضى، بتحقيق السيد علي رضا المددي. و قد تقدّم أن نص الرسالة منقول في هذا الكتاب، و لذلك استعنا به.

رسالة في دليل الخطاب

[في نفي حجّية مفهوم الوصف]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[أدلة بطلان دليل الخطاب]

[الدليل الأول]

قَدْ ثَبَتَ أَنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالاسْمِ اللَّقَبِ^١ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ^٢،
وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الصِّفَةَ كَالِاسْمِ^٤ فِي الْإِبَاطَةِ وَالتَّمْيِيزِ؛ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَانِ الْأُمْرَانِ صَحَّ مَا
نَذَهَبُ إِلَيْهِ.^٥

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ^٦ الْأَوَّلِ:

[١]. أَنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالِاسْمِ لَوْ دَلَّ عَلَى^٧ أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ

١. الاسم على ضربين: صفة ولقب، أما الاسم الصفة فهو الذي يفيد في المسمّى فائدة
مخصوصة، مثل: ضارب، وقائم. وأما الاسم اللقب فهو الذي لا يفيد ذلك، لكن المقصود به
التعريف، ويقوم مقام الإشارة، مثل: زيد، وعمرو. راجع: الذريعة في علم الكلام، ص ٥٧٢. و
في «ب»: «وَاللَّقَبُ».

٢. مثاله: «زيد قائم» فهو لا يدلّ على أنّ غير زيد ليس بقائم. وسوف يأتي توضيحه في المتن
بعد قليل.

٣. هكذا في المطبوع. وفي «أ، ب»: - «قد».

٥. في الذريعة: «مذهبن» بدل «ما نذهب إليه».

٤. أي: اللقب.

٦. في الذريعة: - «الأمر».

٧. في «أ»: - «على».

قَوْلُ الْقَائِلِ: «زَيْدٌ قَانِمٌ»، و «عَمَرُوْا طَوِيْلٌ»، و «السُّكَّرُ خُلِقَ» مَجَازاً مَعْدُولاً بِهِ عَنِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُشَارِكُ زَيْدًا و عَمْرًا فِي الْقِيَامِ و الطُّوْلِ غَيْرُهُمَا^٢، و يُشَارِكُ السُّكَّرُ فِي الْحَلَاوَةِ غَيْرُهُ. و يَجِبُ أَيْضًا أَنْ لَا يُمْكِنَ أَنْ^٣ يُتَكَلَّمَ^٤ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، و مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ^٥ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ اللَّغَةِ أَنَّ^٦ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ حَقِيقَةٌ، و أَنَّهَا^٧ مِمَّا لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ^٨ مَجَازًا. و يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ الْكَلَامِ مَجَازًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَضَافَ إِلَى نَفْسِهِ فِعْلًا مِنْ قِيَامٍ أَوْ قُعُودٍ^٩ أَوْ أَكَلٍ أَوْ تَصَرُّفٍ^{١٠} و مَا جَرَى مَجْرَاهُ^{١١}، لَيْسَ يُضَيَّفُ إِلَيْهَا إِلَّا مَا لَهُ فِيهِ مُشَارِكٌ، و الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ تَقْتَضِي بَظَاهِرَهَا^{١٢}. - عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ - نَفَى ذَلِكَ الْأَمْرَ عَمَّنْ^{١٣} عَدَاهُ؛ فَلَا^{١٤} تَكُونُ هَذِهِ الْأَوْصَافُ^{١٥} فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ إِلَّا مَجَازًا. و هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ مَجَازٌ.

١. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ. و فِي «أ، ب»: «و مُحَمَّدٌ» بَدَلَ «و عَمْرُو». و فِي هَامِشٍ «أ»: «و عَمْرُو (مُخْتَارُهُ)». و لَعَلَّ الضَّمِيرَ فِي «مُخْتَارُهُ» رَاجِعٌ إِلَى مَنْ قُرِئَتْ عَلَيْهِ النُّسخَةُ.
٢. فِي «أ، ب» و الْمَطْبُوعِ: «و غَيْرُهُمَا».
٣. فِي «أ»: - «يُمْكِنُ أَنْ».
٤. فِي الذَّرِيعَةِ: «أَنْ تُتَكَلَّمَ».
٥. فِي الذَّرِيعَةِ: + «خِلَافَ ذَلِكَ».
٦. فِي الذَّرِيعَةِ: «وَأَنَّ».
٧. فِي الذَّرِيعَةِ: «كُونَهَا» بَدَلَ «أَنْ يَكُونَ».
٨. فِي الذَّرِيعَةِ: - «أَوْ قُعُود».
٩. فِي الذَّرِيعَةِ: «و أَكَلٌ وَ ضَرْبٌ» بَدَلَ «أَوْ أَكَلٌ أَوْ تَصَرُّفٌ».
١٠. فِي الذَّرِيعَةِ: «مَجْرَى ذَلِكَ».
١١. فِي الذَّرِيعَةِ: «يَقْتَضِي ظَاهِرَهَا».
١٢. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ. و فِي «أ، ب»: «عَمَّا».
١٣. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ. و فِي «أ، ب»: «و لَا».
١٤. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ: و فِي «:» «إِلَّا مَا قَالَ قَطُّ» بَدَلَ «الْأَوْصَافِ». و فِي «ب»: «الْإِضَافَاتُ قَطُّ» بَدَلَهَا. و فِي الذَّرِيعَةِ: «فَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا مَا قَالَ هَذَا قَطُّ».

[٢]. وَيَذَلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ^١: أَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُخْبِرَ مُخْبِرٌ بَأَنَّ «زَيْدًا طَوِيلًا» إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ بِطَوِيلِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ يَقْتَضِي تَعْلِيلَ الطَّوِيلِ عَلَيْهِ؛ فَلَا بُدَّ^٢ مِنْ^٣ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ، وَإِلَّا لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا^٤. فَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ: «زَيْدٌ طَوِيلٌ» كَمَا يَقْتَضِي الْإِخْبَارَ عَنْ طَوِيلٍ زَيْدٌ يَقْتَضِي نَفْيَ الطَّوِيلِ عَنْ كُلِّ مَنْ عَدَاهُ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يَحْسُنَ مِنْهُ أَنْ يُخْبِرَ بَأَنَّ زَيْدًا طَوِيلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ^٥، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بَأَنَّ غَيْرَهُ لَا يُشَارِكُهُ فِي الطَّوِيلِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِحَالِ الْغَيْرِ^٦ شَرْطًا فِي حُسْنِ الْخَبَرِ، كَمَا أَنَّ^٧ عِلْمَهُ بِحَالِ الْمَذْكُورِ شَرْطٌ فِي حُسْنِ الْخَبَرِ؛ وَمَعْلُومٌ خِلَافَ ذَلِكَ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ^٨.

[٣]. وَأَيْضاً: فَإِنَّ أَلْفَاظَ النَّفْيِ مُفَارِقَةٌ لِأَلْفَاظِ الْإِثْبَاتِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ لَفْظِ الْإِثْبَاتِ النَّفْيِ، كَمَا لَا يُفْهَمُ مِنْ لَفْظِ النَّفْيِ الْإِثْبَاتُ. وَقَوْلُنَا: «زَيْدٌ طَوِيلٌ» لَفْظَةٌ^٩ لَفْظَةُ إِثْبَاتٍ، فَكَيْفَ^{١٠} يُعْقَلُ مِنْهُ^{١١} نَفْيُ الْحُكْمِ عَنْ غَيْرِ الْمَذْكُورِ، وَلَيْسَ هَاهُنَا لَفْظُ نَفْيٍ؟

١. أي: على الأمر الأول المتقدم.

٢. في «ب»: «و لا بد».

٣. في «ب»: - «من».

٤. في الذريعة: - «لأن كلامه يقتضي...» إلى هنا.

٥. في الذريعة: - «على الحقيقة».

٦. في الذريعة: «غير المذكور» بدل «الغير».

٧. في الذريعة: «كان».

٨. في الذريعة: - «عند كل عاقل».

٩. في المطبوع: - «لَفْظَةٌ».

١٠. في المطبوع و الذريعة: «وكيف».

١١. في «ب»: - «منه».

و يُمكنُ أن يُستدلَّ بهذه الطَّرِيقَةِ خاصَّةً على أنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِصِفَةٍ لَا يَدُلُّ على نَفْيِهِ عَمَّا لَيْسَتْ لَهُ، مِنْ غَيْرِ حَمَلِ الصِّفَةِ عَلَى الاسمِ^١.

[٤]. و مِمَّا يَقْوَى^٢ أَيْضاً مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَقُلْ فِي ذِكْرِ الْأَجْنَاسِ السُّتَةِ فِي خَبَرِ الرَّبَا^٣ أَنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِهَا يَدُلُّ على نَفْيِ الرَّبَا عَنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَقُولُ: يَبْقَى^٤ غَيْرُ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَ الْآخَرُ يَقِيسُ غَيْرَهَا عَلَيْهَا^٥.

فَإِنْ تَعَلَّقَ مَنْ سَوَّى بَيْنَ الاسمِ وَ الصِّفَةِ بِأَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ اسْتَدَلُّوا على أَنَّ غَيْرَ الْمَاءِ لَا يُطَهَّرُ^٦ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^٧، فَتَفَوُّوا الْحُكْمَ عَنْ غَيْرِ الْمَاءِ؛^٨ وَ هُوَ مُعَلَّقٌ بِالاسْمِ^٩، لَا بِالصِّفَةِ.

و الْجَوَابُ: أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي اللَّغَةِ، وَ قَدْ حَكَيْنَا أَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ سَوَّى^{١٠} - مُخْطِئًا - بَيْنَ الاسمِ وَ الصِّفَةِ فِي تَعْلِيْقِ^{١١} الْحُكْمِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

١. أي: اللَّقْب. ٢. في الذريعة: «و رُبَّمَا قَوَّى» بدل «و مِمَّا يَقْوَى».

٣. المراد به ما ورد في حديث أبي سعد الخُدْرِي: «الذهب بالذهب، وَ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَ الْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَ الشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَ التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَ الْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، مِنْ زَادٍ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى». راجع: مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٩؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ٢٣؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٤٣؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٥٧؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٥٤؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ٢٥٤.

٤. في «أ» + «في». و في «ب»: «بنفي» بدل «يبقى».

٥. في الذريعة: «عليها غيرها» بدل «غيرها عليها».

٦. في الذريعة: «كالماء». ٧. الفرقان (٢٥): ٤٨.

٨. راجع: البحر المحيط، ج ٣، ص ١٠٩ - ١١٠.

٩. و هو «الماء».

١٠. في الذريعة: «يسوي».

١١. في الذريعة: «تعلّق».

و يُمكنُ أنْ^١ مَنِ اسْتَدَلَّ بهذه الآية أن يكونَ^٢ إِنَّمَا عَوَّلَ على أنْ الاسمَ فيها
يَجري مَجْرَى الصِّفَةِ؛ لأنَّ مُطْلَقَ^٣ الماءِ يُخَالِفُ مُضَافَهُ، فأجرأه مَجْرَى كَوْنِ الغنمِ^٤
سَائِمَةً و مَعْلُوفَةً.^٥

[والذي يدلُّ الأمرُ الثاني]

و أمَّا الدَّلَالَةُ على أنَّ الصِّفَةَ كالاسمِ في الحُكْمِ الذي ذَكَرْنَاهُ:
[١]. فهي أنَّ الغَرَضَ في^٦ وَضَعِ الأَسْمَاءِ في أَصْلِ اللُّغَةِ هُوَ التَّمْيِيزُ وَ التَّعْرِيفُ،
و لِيُمْكِنَهُمْ أنْ يُخْبِرُوا عَمَّنْ غَابَ عَنْهُمْ بِالْعِبَارَةِ، كما أَخْبَرُوا عَنِ الحَاضِرِ بالإِشَارَةِ،
فَوَضَعُوا الأَسْمَاءَ لِهَذَا الغَرَضِ؛ و لَمَّا وَقَعَ الإِشْتِرَاكُ بِالإِتْفَاقِ في الأَسْمَاءِ^٧، بَطَلَ
الغَرَضُ الذي هُوَ التَّمْيِيزُ وَ التَّعْرِيفُ^٨، فَاحتاجوا إلى إدخالِ الصِّفَةِ^٩ و إلحاقِها
بالاسمِ^{١٠}؛ لِيَكُونَ الاسمُ مَعَ الصِّفَةِ بِمَنْزِلَةِ الاسمِ لو لَمْ يَقَعِ اشْتِرَاكٌ فِيهِ، و لَوْلا
الاشْتِرَاكُ الواقِعُ في الأَسْمَاءِ لَمَّا احتجَّ إِلَى الصِّفَاتِ^{١١}؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لو لَمْ يَكُنْ
مُسَمًى بِزَيْدٍ^{١٢} إِلَّا شَخْصاً واحِداً، لَكَفَى في الإِخْبَارِ عَنْهُ أنْ يُقَالَ: «قَامَ زَيْدٌ»، و لَمْ
يُحْتَجَّ إلى إدخالِ الصِّفَةِ؟ فَبَانَ بهذه الجُمْلَةِ أنَّ الصِّفَةَ كالاسمِ في الغَرَضِ، و أنَّ

١. في «أ» و المطبوع و الذريعة: - «أن».

٢. في الذريعة: «و يمكن أن يكون من استدلل بهذه الآية».

٣. في الذريعة: + «اسم».

٤. في «ب» و الذريعة: «الإبل».

٥. في الذريعة: «من».

٦. في «أ، ب» و الذريعة: «وعاملة».

٧. في «ب»: «بالأسماء».

٨. في الذريعة: «الصفات».

٩. في الذريعة: «بالأسماء».

١٠. في الذريعة: «الصفة».

١١. في الذريعة: «في العالم من اسمه زيد» بدل «مسمى زيد».

الصفات كَبَعْضِ الْأَسْمَاءِ. وَإِذَا ثَبَّتَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْأِسْمِ^١، ثَبَّتَ^٢ فِيمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ وَيَقُومُ مَقَامَهُ.

[٢]. وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ الْأِسْمَ كَالصِّفَةِ^٣: أَنَّ الْمُخْبِرَ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُخْبِرَ عَنْ شَخْصٍ بَعِيْنِهِ، فَيَذْكُرُهُ بَلْقَبِهِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى^٤ أَنْ يُخْبِرَ عَنْهُ فِي حَالٍ دُونَ أُخْرَى، فَيَذْكُرُهُ بِصِفَتِهِ؛ فَصَارَتِ الصِّفَةُ مُمَيِّزَةً لِلْأَحْوَالِ، كَمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ مُمَيِّزَةٌ لِلْأَعْيَانِ؛ فَحَلًّا مَحَلًّا وَاحِدًا فِي الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

[الدليل الثاني]

وَمِمَّا يَدُلُّ ابْتِدَاءً عَلَى بُطْلَانِ دَلِيلِ الْخِطَابِ: أَنَّ اللَّفْظَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ، أَوْ عَلَى مَا يَكُونُ بَأَن يَتَنَاوَلُهُ أَوَّلَى؛ فَأَمَّا أَنْ يَدُلُّ عَلَى مَا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ وَلَا هُوَ بِالتَّنَاوُلِ أَوَّلَى فَمُحَالٌّ. وَإِذَا كَانَ الْحُكْمُ الْمُعْلَقُ بِصِفَةٍ لَمْ يَتَنَاوَلْ غَيْرَ الْمَذْكُورِ، وَلَا هُوَ بَأَن يَتَنَاوَلْهُ أَوَّلَى، لَمْ يَدُلَّ إِلَّا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ لَفْظُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: اشْرَحُوا^٥ هَذِهِ الْجُمْلَةَ.

قُلْنَا^٦: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ»^٧ مَعْلُومٌ حِسًّا وَإِدْرَاكًا أَنَّهُ لَمْ

١. من بطلان المفهوم ودليل الخطاب فيه.

٢. في الذريعة: «يثبت».

٣. كذا، ومقتضى سياق البحث أن يقال: «أَنَّ الصِّفَةَ كَالْأِسْمِ».

٤. في «أ، ب» والمطبوع: «- إلى».

٥. في الذريعة: «وشرح» بدل «فإن قيل: اشرحوا».

٦. في الذريعة: «أَنَّ».

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٦٤٣؛ الخلاف، ج ٢، ص ٣٤. كتاب الأم، ج ٢، ص ٢٥؛

سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٥٠؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٣٩١؛ سنن الدارقطني، ج

٢، ص ١٠٠، ح ١٩٦٦؛ كنز العمال، ج ٦، ص ٣١٦، ح ١٥٨٣٠.

يَتَنَاوَلِ الْمَعْلُوفَةَ، وَلَا يُمَكِّنُ الْخِلَافَ فِيمَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْجَسِّ^١ - وَلَا هُوَ
بِتَنَاوُلِهَا أَوْلَى؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ وَفِي مَعْلُوفَتِهَا»، لَمَا كَانَ
مُتَنَاقِضًا^٢. وَ مِنْ شَأْنِ اللَّفْظِ إِذَا دَلَّ عَلَى مَا لَمْ^٣ يَتَنَاوَلْهُ بَلْفِظِهِ لَكِنَّهُ بَأَن يَتَنَاوَلْهُ أَوْلَى،
أَن يَمْنَعَ مِنَ التَّصْرِيحِ بِخِلَافِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ»^٤ لَمَّا
تَنَاوَلَ النَّهْيَ عَنِ التَّأْفُفِ بَلْفِظٍ، وَكَانَ بَأَن يَتَنَاوَلَ سَائِرَ الْمَكْرُوهِ أَوْلَى، لَمْ يَجُزْ أَنْ
يُتَبِعَهُ وَيُلْحِقَهُ بِأَن يَقُولَ: «لَا^٥ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ، وَاضْرِبْهُمَا وَاشْتِمِهُمَا»؛ لِأَنَّهُ نَقَضَ^٦
فَبَأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ» لَيْسَ بِتَنَاوُلِ الْمَعْلُوفَةِ^٧ أَوْلَى^٨.

[الدليل الثالث]

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا لَا يَتَنَاوَلْهُ وَلَا يَكُونُ بِالتَّنَاوُلِ أَوْلَى:
أَنَّهُ لَوْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَنْحَصِرْ مَدْلُولُهُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتَنَاوَلْهُ اللَّفْظُ لَا يَتَنَاوَلْهُ، وَ لَيْسَ
بَعْضُهُ^٩ بِأَن يَدُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ مَعَ عَدَمِ التَّنَاوُلِ بِأَوْلَى مِنْ بَعْضٍ.

[الدليل الرابع]

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: حُسْنُ اسْتِفْهَامِ الْقَائِلِ: «ضَرَبْتُ طِوَالَ
غِلْمَانِي»، وَ «لَقِيتُ أَشْرَافَ^{١٠} جِيرَانِي»، فَيُقَالُ لَهُ: «أُضْرِبْتُ الْقِصَارَ مِنْ غِلْمَانِكَ

١. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْجَنَسُ».

٢. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: - «لَمْ».

٣. فِي «أ»: «وَلَا».

٤. فِي «أ»: «وَلَا».

٥. فِي «أ»: «وَلَا».

٦. فِي «أ»: «وَلَا».

٧. فِي «أ»: «وَلَا».

٨. فِي «أ»: «وَلَا».

٩. فِي «أ»: «وَلَا».

١٠. فِي «أ»: «وَلَا».

١١. فِي «أ»: «وَلَا».

١٢. فِي «أ»: «وَلَا».

١٣. فِي «أ»: «وَلَا».

أ^١ لَمْ تَضَرِبْهُمْ؟»، و «لَقَيْتَ الْعَامَّةَ مِنْ جِيرَانِكَ أَمْ لَمْ تَلْقَهُمْ؟»؛ فَلَوْ كَانَ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالصِّفَةِ يَتَقَضَى وَضْعُهُ نَفْيَ^٣ الْحُكْمِ عَمَّا لَيْسَ لَهُ تِلْكَ الصِّفَةُ - كَاقْتِضَائِهِ ثُبُوتَهُ لِمَا لَهُ تِلْكَ الصِّفَةُ - لَكَانَ هَذَا الِاسْتِفْهَامُ قَبِيحًا، كَمَا يَقْبَحُ أَنْ يَسْتَفْهَمَهُ عَنْ حُكْمٍ مَا تَعَلَّقَ لَفْظُهُ^٤ بِهِ؛ فَلَوْ كَانَ الْأَمْرَانِ^٥ مَفْهُومَيْنِ مِنَ اللَّفْظِ لَاشْتَرَكَا فِي حُسْنِ الِاسْتِفْهَامِ وَقُبْحِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يَحْسُنُ الِاسْتِفْهَامُ عَنْ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَقُلْ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ؛ فَأَمَّا مَنْ تَكَلَّمَ بِمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الذَّاهِبِينَ إِلَى دَلِيلِ الْخِطَابِ، فَإِنَّهُ^٦ لَا يَسْتَفْهَمُ عَنْ^٧ مُرَادِهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنْ [يَجُوزَ أَنْ]^٨ يَكُونَ أَرَادَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ وَالِاسْتِعَارَةِ^٩ خِلَافَ مَا يَتَقَضِيهِ دَلِيلُ الْخِطَابِ، فَيَحْسُنُ اسْتِفْهَامُهُ لَذَلِكَ.

قُلْنَا: حُسْنُ اسْتِفْهَامِ كُلِّ قَائِلٍ أَطْلَقَ مِثْلَ هَذَا الْخِطَابِ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ؛^{١٠} عَلِمْنَا مَذْهَبَهُ فِي دَلِيلِ الْخِطَابِ، أَمْ لَمْ نَعْلَمْهُ^{١١}.

١. في الذريعة: «أو».

٢. في الذريعة: «أو» بدل «أَمْ». وفي «أ، ب» و المطبوع: «لا» بدل «لم». و ما أثبتناه أنسب بالسياق.

٣. في المطبوع: «وصف» بدل «وضعه نفى».

٤. في الذريعة: «يتعلّق اللفظ» بدل «تعلّق لفظه».

٥. في هامش «أ»: «أي تناوّل اللفظ، و عدم تناوّل اللفظ (سمع)».

٦. في الذريعة: «فهو».

٧. في المطبوع: «من».

٨. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق، و يدلّ عليه ما يأتي في المتن بعد قليل.

٩. في الذريعة: - «والاستعارة».

١٠. في الذريعة: + «سواء».

١١. في الذريعة: «أو شككتنا فيه. و أهل اللغة يستفهم بعضهم بعضاً في مثل هذا الخطاب، و ليس لهم مذهب مخصوص في دليل الخطاب» بدل «أَمْ لَمْ نَعْلَمْهُ».

فأما تَجَوِيزُنَا أن يَكُونَ الْمُخَاطَبُ عَدَلَ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ فِي الْكَلَامِ الَّذِي حَكَمْنَاهُ^١، وَ أَنَّ هَذَا هُوَ عِلَّةُ حُسْنِ الِاسْتِفْهَامِ، فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي حُسْنَ دُخُولِ الِاسْتِفْهَامِ فِي كُلِّ كَلَامٍ؛ لِأَنَّهُ لَا كَلَامَ نَسَمَعُهُ إِلَّا وَ نَحْنُ نُجَوِّزُ مِنْ طَرِيقِ التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ بِهِ أَرَادَ الْمَجَازَ وَ لَمْ يُرِدِ الْحَقِيقَةَ، وَ فِي عِلْمِنَا بِقُبْحِ الِاسْتِفْهَامِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ^٢ دَلَالَةٌ عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الْعِلَّةِ. عَلَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ لَنَا إِذَا كَانَ حَكِيمًا وَ أَرَادَ الْمَجَازَ بِخَطَابِهِ، قَرَنَ كَلَامَهُ بِمَا يَدُلُّ^٣ عَلَى أَنَّهُ مُتَجَوِّزٌ بِهِ^٤، وَ لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُ إِطْلَاقُهُ^٥.

[أدلة القائلين بدليل الخطاب]

وَ اسْتَدَلَّ الْمُخَالِفُ بِأَشْيَاءَ^٦:

[١.] مِنْهَا: أَنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالسُّوْمِ^٧ لَوْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى انْتِفَائِهِ إِذَا انْتَفَتِ الصِّفَةُ، لَمْ يَكُنْ لَتَعْلِيْقِهِ بِالسُّوْمِ مَعْنَى، وَ كَانَ عَبَثًا^٨.

[٢.] وَ مِنْهَا: أَنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالسُّوْمِ يَجْرِي مَجْرَى الِاسْتِثْنَاءِ مِنَ الْغَنَمِ، وَ يَقُومُ مَقَامُ^٩ قَوْلِهِ: «لَيْسَ فِي الْغَنَمِ إِلَّا^{١٠} السَّائِمَةُ الزَّكَاةُ»؛ فَكَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ

١. في الذريعة: - «في الكلام الذي حكمناه».

٢. في الذريعة: «مواضع كثيرة» بدل «كثير من المواضع».

٣. في الذريعة: «قرن به ما يدل».

٤. في الذريعة: - «به».

٥. في العدة: + «و حكى في هذه المسألة ما استدل به من خالفه، فقال»، و هو قول الشيخ الطوسي، فخذفنا العبارة لاستقلال الرسالة عن عباراته.

٦. في الذريعة: «و قد استدلل المخالف لنا في هذه المسألة بأشياء».

٧. أي تعليق الحكم في قوله عليه السلام: «في سائمة الغنم الزكاة».

٨. راجع: التقریب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٥٤؛ المعتمد، ج ١، ص ١٧٠.

٩. في «أ»: «مقامه».

١٠. في «أ»: - «إلا».

تَكُونُ الْجُمْلَةُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهَا بِخِلَافِ حُكْمِ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَكَذَلِكَ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْصِفَةِ.^١
 [٣]. وَ مِنْهَا: أَنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالْشَرْطِ إِذَا^٢ دَلَّ عَلَى انْتِفَائِهِ الشَّرْطُ، فَكَذَلِكَ
 الصِّفَةُ. وَ الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْآخَرِ فِي التَّمْيِيزِ وَ التَّخْصِيسِ؛ لِأَنَّهُ لَا
 فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ»، وَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ فِيهَا^٣: «إِذَا كَانَتْ
 سَائِمَةُ الزَّكَاةِ»^٤.^٥

[٤]. وَ مِنْهَا: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عِنْدَ نُزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى:
 «اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ»^٦،
 أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا زَيْدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ»^٧؛ فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ جِهَةٍ دَلِيلُ^٨
 الْخِطَابِ أَنَّ مَا فَوْقَ السَّبْعِينَ بِخِلَافِهَا، لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ^٩.
 [٥]. وَ مِنْهَا: تَعَلُّقُهُمْ بِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ يَغْلَى بْنَ أُمَيَّةَ^{١٠} سَأَلَهُ

١. راجع: المعتمد، ج ١، ص ١٧٠.

٢. في الذريعة: «لَمَّا».

٣. أي: في الغنم.

٤. في «أ، ب»: - «الزكاة».

٥. راجع: التقریب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٤٢؛ تقويم الأدلة، ص ١٤٠.

٦. التوبة (٩): ٨٠.

٧. التبيان، ج ٥، ص ٢٦٨؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ٢، ص ١٥٠. جامع البيان، ج ١٠، ص

٢٥٣؛ فتح القدير، ج ٢، ص ٣٨٧.

٨. في «أ، ب» و المطبوع: - «دليل».

٩. راجع: التقریب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٤٠.

١٠. هو: يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ هَمَّامِ التَّمِيمِيِّ. صحابيٌّ أَسْلَمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَ شَهِدَ صِفِّينَ
 مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ قِيلَ: إِنَّهُ قُتِلَ بِهَا. وَ قِيلَ: مَاتَ سَنَةَ ٤٧ هـ. وَ لَهُ رَوَايَاتٌ عَدِيدَةٌ
 فِي صَحَاحِ أَهْلِ السُّنَّةِ. راجع للمزيد: تهذيب الكمال، ج ٣٢، ص ٣٧٨، الرقم ٧١١٠؛ سير
 أعلام النبلاء، ج ٣، ص ١٠٠، الرقم ٢٠؛ الإصابة، ج ٦، ص ٥٣٨، الرقم ٩٣٧٩.

فَقَالَ لَهُ^١: مَا بَالُنَا نَقْصُرُ وَقَدْ أَمِنَّا؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ^٢: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ ذَلِكَ^٣، فَقَالَ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»^٤.

وَتَعَجَّبُهِمَا^٥ مِنْ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا فِيهِمَا مِنْ تَعَلُّقِ الْقَصْرِ بِالْخَوْفِ^٦ أَنَّ حَالَ الْأَمْنِ بِخِلَافِهِ^٧.

[٦]. وَ مِنْهَا: مَا رُويَ عَنِ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ^٨ أَنَّهُمْ^٩ قَالُوا: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ مَنَسُوخٌ»^{١٠}؛ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَنَسُوخًا إِلَّا مِنْ جِهَةِ دَلِيلِ الْخِطَابِ، وَأَنَّ لَفْظَةَ الْخَبَرِ^{١١} تَقْتَضِي^{١٢} نَفْيَ وَجوبِ الْاِغْتِسَالِ^{١٣} مِنْ غَيْرِ إِنْزَالِ الْمَاءِ^{١٤}.

١. في المطبوع: - «له».

٢. في الذريعة: - «عمر».

٣. في الذريعة: «فسألت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

٤. عوالي اللآلئ، ج ٢، ص ٦١، ح ١٦٤؛ وص ٢٢٦، ح ٤٦؛ كتاب الأم، ج ١، ص ٢٠٨؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٥ و ٣٦؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٥٤؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٤٣.

٥. في الذريعة: «فتعجبهما».

٦. يريد قوله تعالى: «وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» [النساء (٤): ١٠١].

٧. راجع: الفصول، ج ١، ص ٣٠٤؛ التقريب والإرشاد، ج ٣، ص ٣٤١.

٨. في الذريعة: - «كلهم».

٩. في «أ»: - «أنهم».

١٠. شرح صحيح مسلم للنووي، ج ٤، ص ٣٧؛ تحفة الأخوذ، ج ١، ص ٣٠٨؛ كشف المشكل من حديث الصحيحين، ج ٣، ص ٤٨٧، ح ١٩٦٤.

١١. أي خبر: «الماء من الماء».

١٢. في الذريعة: «لفظ الخبر يقتضي».

١٣. في الذريعة: + «بالماء».

١٤. راجع: التقريب والإرشاد، ج ٣، ص ٣٤١؛ المعتمد، ج ١، ص ١٧١.

[٧] و مِنْهَا: أَنَّ الْأُمَّةَ إِنَّمَا رَجَعَتْ فِي أَنَّ التَّيْمُّ لَا يَجِبُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ إِلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا»^١. وَكَذَلِكَ الصَّيَامُ فِي الْكَفَّارَةِ، وَأَنَّهُ لَا يُجْزِي إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الرَّقْبَةِ، إِنَّمَا رُجِعَ فِيهِ إِلَى الظَّاهِرِ^٢.

[الْجَوَابُ عَنْ أدلة دليل الخطاب]

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ فِي تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِالسُّوْمِ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّا بِهِ^٤ نَعْلَمُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي السَّائِمَةِ، وَ مَا كُنَّا نَعْلَمُ ذَلِكَ قَبْلَهُ^٥.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْمَعْلُوفَةِ فِي الزَّكَاةِ حُكْمَ السَّائِمَةِ، وَإِنْ عَلِمْنَاهُ^٦ بِدَلِيلٍ آخَرَ؛ وَلَيْسَ^٧ يَمْتَنِعُ فِي الْحُكْمَيْنِ الْمُتَمَاثِلَيْنِ أَنْ يُعْلَمَ^٨ بِدَلِيلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ حُكْمَ مَا لَمْ يَقَعْ النَّصُّ عَلَيْهِ^٩ مِنَ الْأَجْنَاسِ فِي الرِّبَا حُكْمُ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ دَلَّنَا عَلَى ثُبُوتِ الرِّبَا فِي الْأَجْنَاسِ الْمَذْكُورَةِ بِالنَّصِّ، وَ كَلَّنَا فِي إثْبَاتِهِ فِي غَيْرِهَا إِلَى الْقِيَاسِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْلَةِ^{١٠}؟^{١١}

١. النساء (٤): ٤٣.

٢. راجع: المعتمد، ج ١، ص ١٦٢ - ١٦٤.

٣. في العدة: + «قال»؛ أَي قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى، وَهُوَ قَوْلُ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ، وَحَذَفْنَاهُ لِاسْتِقْلَالِ الرِّسَالَةِ عَنْ عِبَارَاتِ النَّاقلِ.

٤. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: - «بِهِ».

٥. راجع: المجزي، ج ١، ص ٣٦١.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلِمْنَا».

٧. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «فَلَيْسَ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يُعْلَمْنَا».

٩. فِي الذَّرِيعَةِ: «لَا يَقَعُ عَلَيْهِ النَّصُّ» بِدَلِّ «لَمْ يَقَعْ النَّصُّ عَلَيْهِ».

١٠. فِي الذَّرِيعَةِ: «إِلَى دَلَالَةِ أُخْرَى مِنْ قِيَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ» بِدَلِّ «إِلَى الْقِيَاسِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْلَةِ».

١١. راجع: التقريب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٥٤.

و الجواب عن الثاني: أن الاستثناء من العموم لم يدل بلفظه ونفسه^١ على أن ما لم يتناول به بخلاف حكمه، وإنما دل العموم على دخول الكل فيه؛ فلما أخرج الاستثناء بعض ما تناوله العموم، علمنا حكم المستثنى بلفظ الاستثناء وتناوله لما تناول^٢، وعلمنا أن حكم ما لم يتناول به بخلافه بلفظ العموم.

مثال ذلك: أن القائل إذا قال: «ضربت القوم إلا زيداً»، فإنما يعلم بالاستثناء أن زيداً ليس بمضروب، ويعلم أن من^٣ عداه من القوم مضروب بظاهر العموم، لا من أجل دليل الخطاب في الاستثناء. وليس هذا موجوداً في قوله عليه السلام: «في سائمة الغنم الزكاة»؛ لأنه عليه السلام ما استثنى من جملة مذكورة؛ ولو كان لسائمة الغنم اسم يختص بها^٤ من غير إضافة إلى الغنم لتعلق^٥ الزكاة به. وليس كل شيء معناه معنى الاستثناء له حكم الاستثناء؛ لأن للاستثناء ألفاظاً موضوعة له، فما لم تدخل فيه لم يكن مستثنى منه، ولا يكون الاستثناء^٦ وارداً إلا على جملة مستقلة بنفسها. وكل هذا إذا وجبت^٨ مراعاته، لم يجر أن يجري قوله عليه السلام: «في سائمة الغنم الزكاة» مجرى الجملة المستثنى منها.

و الجواب عن الثالث: أن الشرط عندنا كالصفة في أنه لا يدل على أن ما عداه

١. في الذريعة: «بلفظ نفسه» بدل «بلفظه ونفسه».

٢. في «أ» والمطبوع: «يتناول». وفي «ب»: «- لما تناول».

٣. في المطبوع والذريعة: «- من».

٤. في «ب»: «تختص به». وفي «أ»: «به» بدل «بها».

٥. في المطبوع: «تعلق» وفي «أ، ب»: «+ نفي».

٦. في «أ» والمطبوع: «فلما».

٧. في «أ، ب» والمطبوع: «- الاستثناء».

٨. في المطبوع: «أوجبت».

بخلافه، وبمجرد الشرط لا نعلم^١ ذلك، وإنما نعلمه في بعض المواضع بدليل منفصل^٢؛ لأن تأثير الشرط أن يتعلّق الحكم به، وليس يمتنع أن يخلفه^٣ و ينوب عنه شرط آخر يجري مجراه، ولا يخرج من أن يكون شرطاً؛ ألا ترى أن قوله تعالى: «و استشهدوا شهيدين من رجالكم»^٤ إنما يمنع من قبول الشاهد الواحد حتى ينضم إليه الآخر؛ فانضمام الثاني إلى الأول شرط في القبول، ثم نعلم أن ضم امرأتين إلى الشاهد الأول يقوم مقامه^٥، ثم نعلم بدليل أن ضم اليمين إلى الشاهد الواحد يقوم مقام الثاني؟ فنياته بعض الشروط عن بعض أكثر من أن يحصى^٦. والصحيح: أن الحكم إذا علّق بغاية أو عدد، فإنه لا يدلّ بنفسه على أن ما عداه بخلافه؛ لأننا إنما نعلم أن ما زاد على الثمانين في حدّ القاذف لا يجوز؛ لأن^٧ ما زاد على ذلك محظور بالعقل، فإذا وردت العبادة بعدد مخصوص، خرجنا عن الحظر بدلالة، وبقينا فيما زاد على ذلك العدد على حكم الأصل؛ وهو الحظر. وكذلك إذا قال الرجل لعلامة: «أعط زيدا مائة درهم»، فإنه نعلم^٨ حظر الزائد على المذكور بالأصل. ولو قال: «أعطيت فلاناً مائة»^٩، لم يدلّ لفظاً ولا عقلاً على

١. في «أ» والمطبوع والذريعة: «لا يعلم».

٢. في «أ» والمطبوع: «منفصل».

٣. في «أ، ب» والمطبوع: «أن يخلفه».

٤. البقرة (٢): ٢٨٢.

٥. في الذريعة: «مقام الثاني» بدل «مقامه».

٦. في «أ»: «تُحصى».

٧. في «أ، ب»: «+ نفى».

٨. في الذريعة: «فإننا نعلم» بدل «فإنه يعلم».

٩. في الذريعة: «+ درهم».

أَنَّهُ لَمْ يُعْطَ^١ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

فَأَمَّا تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِغَايَةٍ: فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ، وَ مَا بَعْدَهَا يُعْلَمُ انْتِفَاؤُهُ أَوْ إِثْبَاتُهُ بِدَلِيلٍ. وَ إِنَّمَا عَلِمْنَا فِي قَوْلِهِ: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ»^٢ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ»^٣ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى يَطْهَرْنَ»^٤ أَنَّ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ بِخِلَافِهَا بِدَلِيلٍ، وَ مَا^٥ يُعْلَمُ بِدَلِيلٍ غَيْرِ مَا يَدُلُّ اللَّفْظُ^٦ عَلَيْهِ، كَمَا يُعْلَمُ^٧ أَنَّ مَا عَدَا السَّائِمَةَ بِخِلَافِهَا فِي الزَّكَاةِ^٨ بِدَلِيلٍ.

وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ تَعْلِيْقِ الْحُكْمِ بِصَفَةٍ وَ بَيْنَ تَعْلِيْقِهِ بِغَايَةٍ لَيْسَ مَعَهُ^٩ إِلَّا الدَّعْوَى، وَ هُوَ كَالْمُنَاقِضِ؛ لِفَرْقِهِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

فَإِذَا قَالَ: فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ اللَّيْلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الصَّوْمُ؟

قُلْنَا: ^{١٠} وَ أَيْ مَعْنَى لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ»، وَ الْمَعْلُوفَةُ مِثْلُهَا؟

١. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ يُعْطَ».

٢. الْبَقَرَةُ (٢): ١٨٧.

٣. الْبَقَرَةُ (٢): ١٨٧.

٤. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٢٢.

٥. الْجَارُ وَ الْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «عَلِمْنَا».

٦. فِي «أ»: «الْلفظة».

٧. فِي الذَّرِيعَةِ: «نَعْلَمُ».

٨. فِي الذَّرِيعَةِ: + «وَإِنَّمَا عَلِمْنَاهُ».

٩. فَيَنْفِي مَفْهُومَ الْوَصْفِ، وَ يُثَبِّتُ مَفْهُومَ الْغَايَةِ.

١٠. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «صَوْمٌ» بِدَلِّ «الصَّوْمِ؟ قُلْنَا».

فإذا قيل: لا يَمْتَنِعُ أن تَكُونَ المَصْلَحَةُ في أن يُعْلَمَ ثُبُوتُ الزكَاةِ في السَائِمَةِ بهذا النص، و يُعْلَمَ ثُبُوتُهَا في المَعْلُوفَةِ بِدَلِيلٍ آخَرَ.

قلنا: كذلك لا يَمْتَنِعُ فيما عُلِّقَ بِغَايَةٍ، حَرْفًا بِحَرْفٍ.

و الصحيح: أن^٢ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالصِّفَةِ لا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ^٣، بِخِلَافِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ بَيَانًا.^٤

وإنما قلنا ذلك لأنَّ ما وُضِعَ لَهُ الْقَوْلُ لا يَخْتَلِفُ أن يَكُونَ مُبْتَدَأً أو بَيَانًا، و إذا لَمْ يَدُلُّ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِصِفَةٍ^٥ عَلَى نَفْيِ مَا عَدَاهُ، فَإِنَّمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ لَشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ؛ فَهُوَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ كَذَلِكَ.

و الجَوَابُ عَنِ الرَّابِعِ: أَنَّ مَا طَرِيقُهُ الْعِلْمُ لا يُرْجِعُ فِيهِ إِلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ ضَعِيفَةً. و هذا الْخَبَرُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَغْفَرَ^٦ لِلْكَفَّارِ، وَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَقَلَ أَنَّ مَا فَوْقَ السَّبْعِينَ بِخِلَافِ السَّبْعِينَ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ فَهَمَ ذَلِكَ مِنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ سِوَاهُ^٧؟

و لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الاسْتِغْفَارَ لَهُمْ كَانَ فِي الْأَصْلِ^٨ مُبَاحًا، فَلَمَّا وَرَدَ النَّصُّ بِحَظَرِ السَّبْعِينَ، بَقِيَ مَا زَادَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصْلِ^٩.

و قَدْ رُوِيَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى

٢. في «أ»: - «الصحيح: أن».

٤. راجع: المعتمد، ج ١، ص ١٦١.

١. في الذريعة: «فإن».

٣. في «أ، ب»: - «على كل حال».

٥. في الذريعة: «بالصفة».

٦. في «ب» و الذريعة: «يستغفر».

٧. في «أ، ب» و المطبوع: «يدله» بدل «سواه».

٨. في «أ، ب» و المطبوع: - «في الأصل».

٩. راجع: التقريب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٤٦.

السَّبْعِينَ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُمْ لَفَعَلْتُ»^١. و على هذه الرواية لا شبهة في الخبر^٢.
والجواب عن الخامس: أنه^٣ أيضاً خَبَرٌ واحد لا يُحتجُّ بمثله^٤ في هذا الموضع.
ومع ذلك لا يدُلُّ على موضع الخلاف؛ لأننا لا نَعْلَمُ أن تَعَجُّبَهُما من القَصْرِ مع
زوالِ الخَوْفِ هو لأجلِ تعليلِ القَصْرِ بالخَوْفِ، و يجوزُ أن يكونَ تَعَجُّبُهُما لأنَّهُما
عَقَلَا مِنَ الآيَاتِ الْوَارِدَاتِ في إيجابِ الصلاةِ وجوبَ الإتمامِ في كُلِّ^٥ حالٍ، و
اعتَقَدَا^٦ أن المُسْتَثْنَى من ذلك هو حالُ الخَوْفِ، فتَعَجَّبَا لهذا الوجه^٧.

والجواب عن السادس: أنه^٨ إذا صَحَّ قَوْلُهُم: «إِنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ مَنْسُوخٌ»^٩، من
أَيْنَ^{١٠} أَنَّهُمْ عَقَلُوا مِنْ ظَاهِرِهِ^{١١} نَفْيَ وجوبِ الغُسلِ من غيرِ الماءِ؟ وَلَعَلَّهُمْ عَلِمُوهُ

١. راجع: مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ١، ص ١٦؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٠٠؛ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٤، ص ٣٤٣.

٢. في الذريعة: «والنبي صلى الله عليه وآله أفصح وأظن لأغراض العرب من أن يجوز عليه مثل ذلك؟ لأن معنى الآية النهي عن الاستغفار للكفار، وأنت لو أكثر في الاستغفار للكفار ما غفر الله لهم؛ فعبّر عن الإكثار بالسبعين، ولا فرق بينها وبين ما زاد عليها؛ كما تقول العرب: لو جنتني سبعين مرة ما جنتك؛ ولا فرق بين الأعداد المختلفة في هذا الغرض؛ فكأنه يقول: لو جنتني كثيراً أو قليلاً ما جنتك؛ وأي عدد تضمّنه لفظه فهو كغيره».

٣. في «أ، ب» و المطبوع: «فهو».

٤. في «أ، ب» و المطبوع: «به».

٥. في «أ، ب»: - «كل».

٦. في «أ، ب» و المطبوع: «واعقدوا». وفي هامش «أ»: «واعتقدا».

٧. راجع: التقریب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٤٦؛ الفصول للجصاص، ج ١، ص ٣٠٤.

٨. في «ب»: - «أنه».

٩. تقدّم تخريجه.

١٠. في «أ، ب» و المطبوع: + «لهم».

١١. أي ظاهر خبر: «الماء من الماء».

بَدَلِيلٍ سِوَى اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا حَكَمُوا بِأَنَّهُ مَنسُوخٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا قَدْ فَهِمُوا أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ، فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ^١ أَنَّهُمْ^٢ فَهِمُوا ذَلِكَ بِاللَّفْظِ دُونَ دَلِيلٍ آخَرَ؟ وَ قَدْ رُوِيَ هَذَا الْخَبَرُ بِلَفْظٍ آخَرَ، وَ هُوَ أَنَّهُ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ^٤: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنْ الْمَاءِ»^٥؛ وَ بَدْخُولِ لَفْظٍ «إِنَّمَا» يَعْلَمُ أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «إِنَّمَا لَكَ عِنْدِي دِرْهَمٌ»، يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَيْسَ لَكَ سِوَاهُ».

وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ تَعَلَّقَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي نَفْيِ الرَّبَا عَنْ^٦ غَيْرِ النَّسِيئَةِ^٧ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ»^٨.

وَ قَدْ رُوِيَ أَيْضاً هَذَا الْخَبَرُ بِلَفْظٍ آخَرَ، وَ هُوَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا مَاءَ إِلَّا مِنْ الْمَاءِ»^٩؛ وَ عَلَى هَذَا الْلَفْظِ لَا شُبْهَةَ فِي الْخَبَرِ.

عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ تُبَيِّنْ جِهَةَ قَوْلِهَا فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ مَنسُوخٌ؛ وَ هَلِ النَّسْخُ تَنَازُلُهُ^{١٠}، أَوْ دَلِيلُهُ^{١١}، أَوْ مَا عَلِمَ مِنْهُ بِقَرِينَةٍ؟ وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَذْكُورَ مِنَ الْحُكْمِ فِي

١. فِي الذَّرِيعَةِ: - «لَهُمْ».

٢. فِي «أ»: - «أَنَّهُمْ».

٣. فِي «ب»: «وَأَنَّهُ» بَدَلِ «وَ هُوَ أَنَّهُ».

٤. فِي الذَّرِيعَةِ: - «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ».

٥. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ٤٧؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ١، ص ١٨٥؛ جَامِعُ الْأَصُولِ، ج ٧، ص ٢٧٢ وَ ٢٧٣، الرِّقْمَ ٥٣٠٥ وَ ٥٣٠٨.

٦. فِي «ب»: «مِنْ».

٧. فِي «أ، ب»: «نَسِيئَةٍ».

٨. صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ٥، ص ٥٠؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٧٥٨؛ سَنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ٧، ص ٢٨١.

٩. رَاجِعُ: التَّقْرِيبُ وَ الْإِرْشَادُ، ج ٣، ص ٣٤٧.

١٠. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَتَنَازُلُهُ».

١١. أَي: هَلِ النَّسْخُ تَنَازُلُ الْخَبَرِ (الْخَطَابِ)، أَوْ مَفْهُومُهُ (دَلِيلُ الْخَطَابِ). فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «دَلِيلُهُ» الْمَفْهُومُ.

اللفظ - وهو وجوب الغسل بالماء من إنزال الماء - ليس بمنسوخ؛ فمن أين أن^١ النسخ تناول دليل هذا^٢ اللفظ دون^٣ ما عُلِمَ منه^٤ بقرينة؟^٥
والجواب عن السامع: أن آية التيمم وآية الكفارات بيّن فيهما^٦ حكم الأصل و حكم البدل؛ لأنه^٧ تعالى أوجب الطهارة عند وجود الماء، وأوجب التيمم عند عدمه. وكذلك في الكفارة؛ لأنه أوجب الرقبة في الأصل وعند عدمها أوجب الصيام؛ فعلمنا حكم البدل والمبدل جميعاً بالنص^٨، وليس لدليل الخطاب في هذا مدخل^٩.

١. في «أ» والمطبوع: - «أن».

٢. في الذريعة: - «هذا».

٣. في «أ»: «أو» بدل «دون».

٤. في «أ»: - «منه».

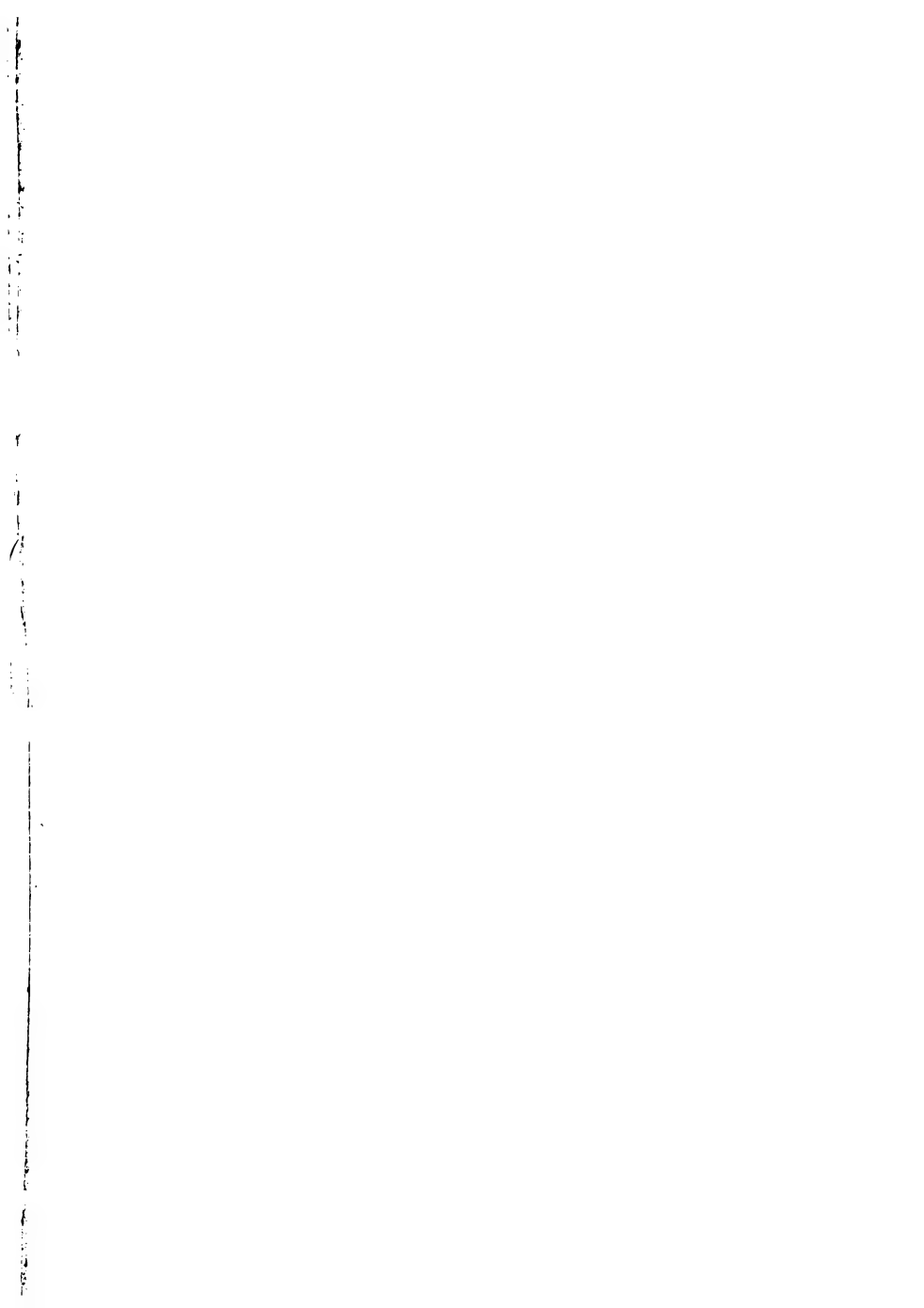
٥. في الذريعة: + «وليس لهم أن يقولوا: المراد بذلك الاقتصاد من الماء على الماء؛ لأنهم ليسوا بأولئنا أن نقول: المراد به أن التوضؤ من الماء منسوخ بوجوب الاغتسال منه؛ فقد روي أنهم كانوا يتوضؤون من التقاء الختاتين، فأوجب عليه السلام الغسل في ذلك».

٦. في «أ، ب» والمطبوع: «فيها».

٧. في «أ، ب»: «لكنه».

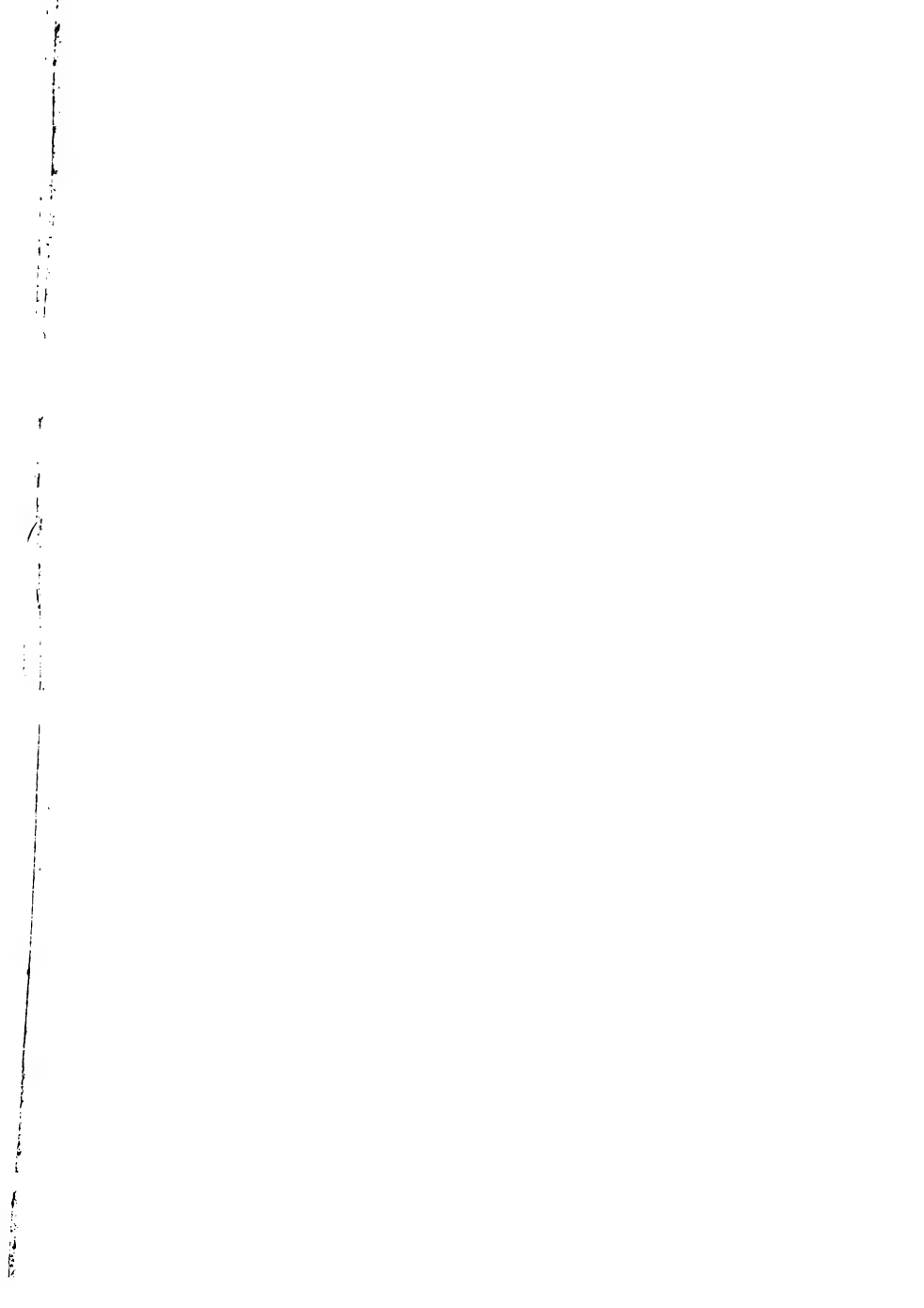
٨. في «أ، ب» والمطبوع: - «بالنص».

٩. قال الشيخ الطوسي رحمه الله بعد ذلك: «هذه المسألة أوردناها على وجهها لأنها مستوفاة، وفيها بيان نصرة كل واحد من المذهبين، وما يمكن الاعتماد عليه لكل فريق».



(١٠٦)

طريقُ الاستدلالِ على فُروعِ الإماميةِ



مقدمة التحقيق

أولى علماء الإمامية في بغداد أهمية خاصة للدفاع عن المذهب و مناظرة علماء المذاهب الأخرى؛ فإنّ تواجدهم في هذه المدينة الكبرى التي احتوت في داخلها على مختلف المذاهب في شتى المجالات الفكرية جعلهم يحتكّون بتلك المذاهب بصورة مباشرة، و قد حثّم هذا الاحتكاك المباشر الاهتمام بمناظرتهم في تلك المجالات كلّها. و في الحقيقة لم تقتصر المناظرة على المجال الكلامي و العقائدي، بل تعدّته إلى المجال الفقهي.

و كان الشريف المرتضى ممّن اهتم اهتماماً خاصاً بمجال المناظرة الفقهية؛ فقد قام بتأليف كتابه الثمين: «مسائل الخلاف»، و الذي أرجع إليه في مختلف كتبه^١، و اتّبع فيه طريقة ذكية للمناظرة، حيث اعتمد في مجال الجدل مع المخالفين على القياس و خبر الواحد. فعلى الرغم من كونه من الرافضين لحجّيتهما، إلّا أنّه استعان بهما في مناظرة الآخرين الذين كانوا يؤمنون بحجّيتهما، و ذلك من باب الإلزام؛ و لكن مع الأسف لم يتمكّن من إكمال هذا الكتاب، و المؤسف أكثر هو أن هذا الكتاب قد فُقد، و لم تصل إلينا نسخه، سوى أنّه بقيت بعض الإحالات و الإرجاعات إليه، و التي قد تكشف بعض الشيء عن محتوياته^٢.

١. راجع: الانتصار، ص ٨٤؛ الناصريات، ص ٧٩.

٢. راجع: المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى.

محتوى الرسالة

و في هذه الرسالة المهمة تعرّض الشريف المرتضى إلى طريقة أخرى لمناظرة الخصوم في المجال الفقهي غير طريقة الاعتماد على القياس و خبر الواحد التي اتّبعتها في مسائل الخلاف؛ فإنّ القياس و خبر الواحد ليسا بحجّة عنده كما تقدّم، و لا ينفعان إلّا للجدل و المناظرة؛ لكن في هذه الرسالة أراد اللجوء إلى طريقة جديدة تكون حجّة حتّى من وجهة نظره.

و لأجل بيان هذه الطريقة نبّه على أنّه لو كان هناك ظاهر كتاب أو حكم عقليّ لصالح رأي الإماميّة، فحينئذ يمكن مناظرة الآخرين من خلالهما؛ و لكن عند فقدان ذلك، و كان الدليل هو إجماع الإماميّة، فلا يمكن حينئذ مناظرة الخصوم بهذا الإجماع؛ لأنّه يتوقّف على إثبات دخول الإمام المعصوم عليه السلام في الإجماع، و هذا يجرّنا إلى بحوث كلاميّة و أصوليّة مطوّلة، تخرجنا من البحث الفقهيّ. و أمّا القياس و خبر الواحد، فلا ينفعان إلّا للجدل كما تقدّم، و لذلك ينبغي البحث عن طريقة للمناظرة تكون حجّة عندنا و عند المخالفين في آن واحد، و لا يحتاج إثبات حجّيتها إلى الخروج من البحث الفقهيّ، و الدخول في بحوث كلاميّة.

و هذه الطريقة هي أن يعمد المناظر إلى المسألة التي يريد إثباتها و يقارنها مع مسألة أخرى ثابتة، فيقول: كلّ من قال بهذه، قال بتلك أيضاً، و لا يوجد فصل بينهما، و الذي يفصل بينهما يكون مخالفاً لإجماع المسلمين، و هذا الإجماع حجّة عند الجميع، و لا يحتاج حينئذ إلى الدخول في بحوث كلاميّة لإثباته.

مثال ذلك: أن نريد إثبات وجوب مسح الرجلين و الرأس ببلّة اليد من دون استئناف ماء جديد، فنقول في الاستدلال: قد ثبت وجوب مسح الرأس و الرجلين على نحو التضييق، أي من دون تجويز التخيير بين مسحهما و غسلهما، و كلّ من قال بوجوب ذلك قال بوجوب مسحهما ببلّة اليد، و التفريق بين المسألتين خلاف الإجماع؛ لأنّه لا يوجد فقيه قال بوجوب مسحهما على نحو التضييق، و لم يوجب

مسحهما ببلة اليد، بل كلٌّ من قال بالأول قال بالثاني، فالفصل بينهما خلاف الإجماع، وبذلك يثبت وجوب مسحهما ببلة اليد بالإجماع.

فهذه هي الفكرة التي تركز عليها هذه الرسالة، والتي يمكن الاستعانة بها في المناظرة الفقهية.

و بعد ذلك أخذ الشريف المرتضى بتفصيل الكلام حولها و تفريعه بشيء من الإسهاب والتعقيد أحياناً.

و قد أبدى في الرسالة شيئاً كثيراً من الذكاء و الفطنة و القدرة على التدقيق و التعمق في المناظرة، وهذا أحد الأسباب التي دعت إلى اشتهاؤه لدى الجميع و حتى المخالفين بالذكاء و الفطنة^١.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٨٤ تحت عنوان: «طريق الاستدلال على فروع الإمامية»^٢.

كما طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١١٥ تحت عنوان: «مناظرة الخصوم، و كيفية الاستدلال عليهم».

و كلا العنوانين مناسبان لمحتوى الرسالة، إلا أن العنوان الأول كان في أكثر النسخ الخطية.

و قد أشار الشريف المرتضى فيها إلى كتابه مسائل الخلاف، و هو يعتبر قرينة مهمة على صحة نسبتها إليه.

١. قال الفخر الرازي في ضمن كلام له حول النصّ الجلي: «... حتى أن الشريف المرتضى، و هو أجل الإمامية قدراً، و أكثرهم علماً، و أعوصهم فكراً و نظراً...» (راجع: محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين، ص ١٩١)

٢. راجع: الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٨٩؛ و ج ٢٢، ص ٢٩١.

مخطوطات الرسالة

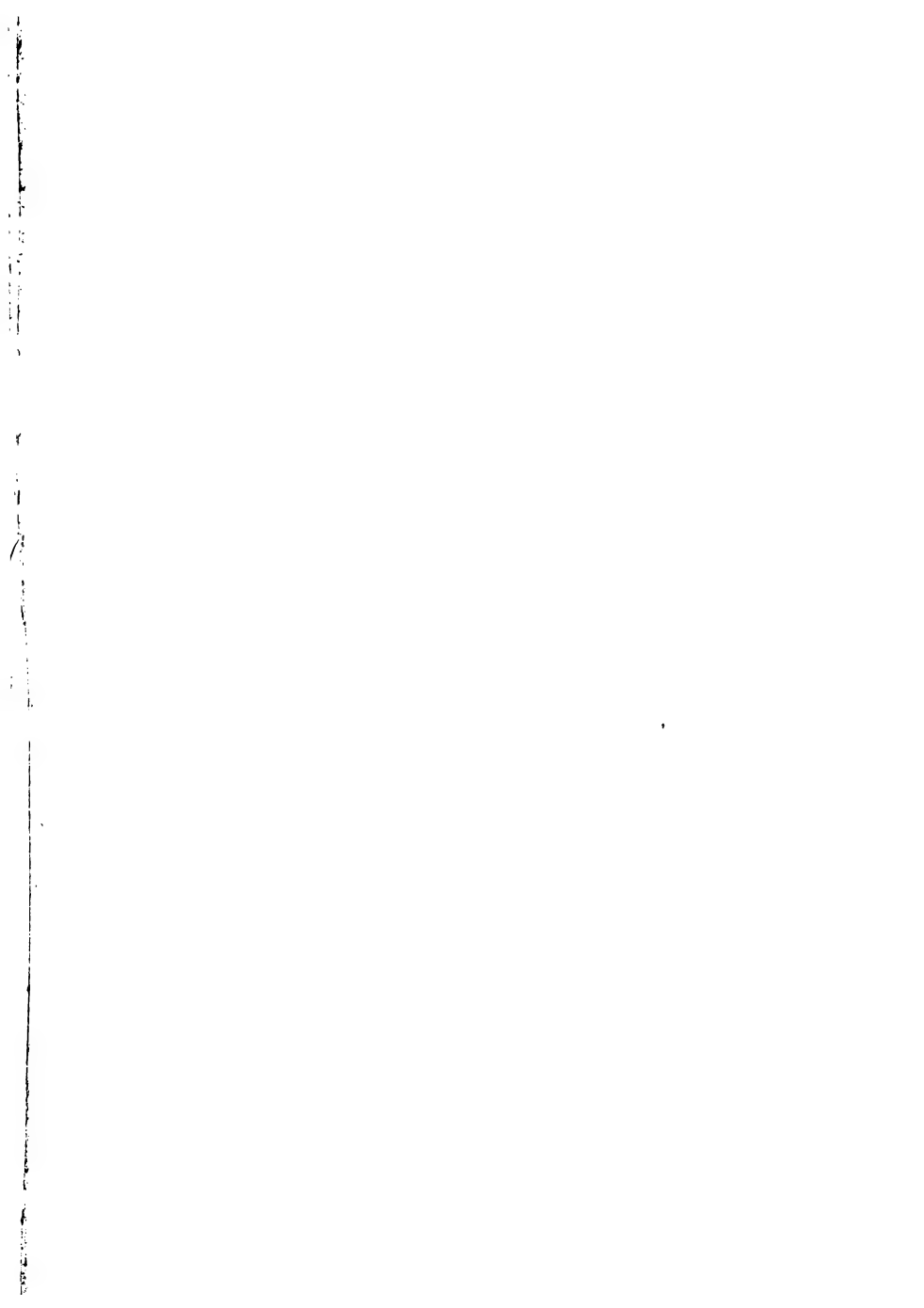
ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩٠٩؛ تقع في الصفحات (١٧ - ١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٦٩ - ٣٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (١ - ٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٨؛ تقع في الصفحات (١٤ - ١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٥. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهرى رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٣١ - ٣٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٣٥ - ١٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢١١ - ٢١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقمة ٤٣٢/٣؛ تقع في الصفحات (١١ - ١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٥٩ - ٦٠) من المجموعة، و هي ناقصة من أولها.
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (١٤٥ - ١٥٦) من المجموعة.

٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٨٥-١٠٦) من المجموعة.
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٠٤-٣١٣) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٤٤-١٤٨) من المجموعة.



طريق الاستدلال على فروع الإمامية^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به ثقتي^٢

مسألة^٣ في طريق الاستدلال^٤:

[تمهيد في بيان أدلة الإمامية على الفروع]

إِعْلَمُ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى صِحَّةِ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ: هُوَ إِجْمَاعُهُمْ؛ لِأَنَّهُ الطَّرِيقُ الْمَوْصِلُ إِلَى الْعِلْمِ، فَذَلِكَ هُوَ عَلَى الْحَقِيقَةِ الدَّلِيلُ عَلَى أَحْكَامِ هَذِهِ الْحَوَادِثِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ أَنَّ إِجْمَاعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ حُجَّةٌ، وَبَيَّنَّا الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ وَالْوَجْهَ الْمُقْتَضِي لَهُ.

و^٥ بَيَّنَّا كَيْفِيَّةَ الطَّرِيقِ إِلَى مَعْرِفَةِ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ؛ مَعَ^٦ تَبَاعُدِ

١. في «ب، س، م»: - «طريق الاستدلال على فروع الإمامية». و في المطبوع بدلها: «مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم». و في غير «ب، س، م» و المطبوع: + «إملاء سيّدنا الشريف الأجل المرتضى ذي المجدين علّم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي قدّس الله تعالى روحه».

٢. في «م»: «و به نستعين». و في «أ، س، م» و المطبوع: - «و به ثقتي».

٣. في «أ»: «المسألة الأولى» بدل «مسألة». و في «س، م» و المطبوع: - «مسألة».

٤. في «س» و المطبوع: - «في طريق الاستدلال».

٥. في المطبوع: + «قد».

٦. في المطبوع: «على».

ديارهم و اختلاف أزمانهم؛ و شَرَحناه و أَوْضَحناه، فلا معنى لِذِكْرِهِ هاهنا.^١
و لَيْسَ يَمْتَنِعُ مع^٢ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ في بعض ما أَجْمَعُوا عليه مِنَ الأحكامِ ظاهرُ
كتابٍ يَتَنَاوَلُهُ، أو طريقةً تَقْتَضِي^٣ العِلْمَ؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ ما ذَهَبُوا إليه هو الأصلُ في
العقلِ، فَيَقَعُ^٤ التَّمَسُّكُ به، مع فَقْدِ الدليلِ المَوْجِبِ لِلانْتِقَالِ عنه.
أو طريقةً قسمةً؛ مِثْلُ أَنْ تَكُونَ الأقوالُ في هذه الحادثةِ محصورةً، فإذا بَطَلَ ما
عَدَا قِسْماً واحداً مِنَ الأقسامِ، ثَبَّتَ^٥ لا مَحَالَةَ ذَلِكَ القِسْمَ، و كَانَ الدليلُ على صِحَّتِهِ
بُطْلاناً ما عَداه.

فإِنْ اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ في بعضِ المسائلِ، جازَ الاعتمادُ عليه مِنْ حَيْثُ كَانَ
طريقاً إِلَى العِلْمِ، و صارَ نظيراً لِلإجماعِ الذي ذَكَرناه في جوازِ الاعتمادِ عليه.
هذا فيما اتَّفَقُوا عليه مِنَ المَذْهَبِ.

فأَمَّا ما اِخْتَلَفُوا فيه - فقالَ بعضُهم في الحادثةِ بَشْيءٍ، و قال آخَرُونَ بِخِلَافِهِ - فلا
يَخْلُو مِنْ أَنْ يَصِحَّ دَخُولُهُ تَحْتَ بعضِ ظواهرِ القرآنِ و مَعْرِفَةُ حُكْمِهِ مِنْ عَمومِهِ،
فَيُعْتَمَدُ على ذَلِكَ فيه.

أو أَنْ^٦ يَكُونَ ممَّا يُرْجَعُ فيه إلى حُكْمِ أصلِ العقلِ، فَيُرْجَعُ فيه إليه مع فَقْدِ أدلّةِ
الشرعِ.

١ . راجع: الفصل الأول من المسائل الثبائيات.

٢ . في «ب، ج، د»: «من».

٣ . في «ب، ج، د، س، م»: «يقتضي».

٤ . في كشف القناع: «فيصح».

٥ . في «ب، ج، د»: «يثبت».

٦ . في «ب، د، س»: - «أن». و في «د، ج، م»: - «أو». و في «ج»: «لو» بدل «أو أن».

أو^١ يُمكن فيه طريقة القسمة وإبطال بعضها وتصحيح ما يبقى، فيُسلَك ذلك فيه. أو تكون^٢ جميع الطرق التي ذكرناها فيه مُتعدِّدة^٣، فحينئذ يكون مُخيراً بين تلك الأقوال التي وَقَعَ الاختلاف فيها، ولك أن تذهب وتفتي بأي شيء شئت منها؛ لأنَّ الحقَّ لا يعدوها - لإجماع الطائفة عليها - وقد فُقد دليل التمييز^٤ بينها، فلم يبقَ في التكليف إلا التخيير.

وأما ما لم يوجَد للإمامية فيه نصٌّ على خلاف ولا وفاق، كان لك عند حدوثه أن تعرِّضه على الأدلة التي ذكرناها من عمومات الكتاب وظواهره، فقلَّما^٥ يفوت تناوُل بعضها - من قُرب أو بُعيد - له.

فإن لم يوجَد له فيها دليل^٦، عُرِضَ على أصل العقل وعُمِلَ بمُقْتَضاه. وإن كانت طريقة القسمة فيه مُتأثِّية، عُمِلَ بها. فإن قَدَرنا تعدُّد ذلك كُلِّه، كُنْتَ بالخيار فيما تَعْمَلُهُ^٧ فيه؛ على ما ذكرناه.

وهذا الذي بيَّناه هو طريقُ معرفة الحقِّ في جميع أحكام الشرع، ولم يبقَ إلا: كَيْفَ يُنَاطَرُ^٨ الخصومُ في هذه المسائل^٩؟

١. في المطبوع: «إذ».

٢. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ق» - والمطبوع: «يكون».

٣. في النسخ المعتمدة ما عدا «ع، ق، ل»: «متعددة».

٤. في «أ، ب، ج، د، م»: «دليل التمييز». وفي المطبوع: «الدليل المميز».

٥. في غير المطبوع وكشف القناع: «+ ما».

٦. هكذا في «ع» والمطبوع وكشف القناع. وفي «م»: «دخوله». وفي غيرها: «دخول».

٧. في «ب، ج، د، س، م»: «يعمله».

٨. في المطبوع: «نناظر».

٩. في «س» والمطبوع: «المسألة».

[في بيان طريقة مناظرة الخصوم في الفروع]

وإِعلمُ أَنَّ كُلَّ مَذْهَبٍ لَنَا فِي الشَّرِيعَةِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ - مِنْ ظَاهِرِ كِتَابٍ، أَوْ حُكْمِ الْأَصْلِ فِي الْعَقْلِ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ مُنَازَرَةَ الْخُصُومِ فِيهِ.

فَأَمَّا مَا لَا دَلِيلَ لَنَا عَلَيْهِ إِلَّا إِجْمَاعُ طَائِفَتِنَا خَاصَّةً، فَمَتَى نَظَرْنَا^١ الْخُصُومَ وَ اسْتَدَلَّلْنَا^٢ عَلَيْهِمْ بِإِجْمَاعِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ، دَفَعُوا أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعُهُمْ دَلِيلًا، فَيُحْتَاجُ أَنْ يُبَيَّنَّ^٣ ذَلِكَ بِأَنَّ الْإِمَامَ الْمَعْصُومَ فِي جُمْلَتِهِمْ، وَ يَسْتَقِلُّ^٤ الْكَلَامُ إِلَى الْإِمَامَةِ، وَ يَخْرُجُ^٥ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي يَلْبِقُ بِالْفُقَهَاءِ وَ تَبْلُغُهُ^٦ أَفْهَامُهُمْ.

وَ هَذَا الَّذِي أَحَوَّجْنَا إِلَى عَمَلِ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ»^٧، وَ اعْتَمَدْنَا فِيهَا - عَلَى سَبِيلِ الاسْتِظْهَارِ عَلَى الْخُصُومِ فِي الْمَسَائِلِ - عَلَى الْقِيَاسِ وَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَ إِنْ كُنَّا لَا نَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُمَا دَلِيلَانِ فِي الشَّرْعِ؛ لَتَنَائِي^٨ مُنَازَرَةَ الْخُصُومِ فِي الْمَسَائِلِ، مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ إِلَى أَصُولٍ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى بُلُوغِهَا.

غَيْرَ أَنَّ الَّذِي اسْتَعْمَلْنَاهُ^٩ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ - مِنَ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْقِيَاسِ وَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي مُنَازَرَةِ الْخُصُومِ^{١٠} - مِمَّا لَا^{١١} يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذَاهِبِنَا، وَ لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَعْتَقِدَ لَهُ وَ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ^{١٢}.

١. في «ب، ج، د، س، م»: «ناظرت».

٢. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «واستدلت».

٣. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «أن يبين».

٤. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «أن يبين».

٥. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «أن يبين».

٦. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «أن يبين».

٧. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «أن يبين».

٨. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «أن يبين».

٩. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «أن يبين».

١٠. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «أن يبين».

١١. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «أن يبين».

١٢. في «ب، ج، د، س، م»: «م»: «أن يبين».

و قد عَزَمْنَا الْآنَ^١ أَنْ نَنْهَجَ^٢ طَرِيقاً يَجْتَمِعُ لَنَا فِيهِ إِمْكَانُ مُنَاطَرَةِ الْخُصُومِ، وَأَنَّهُ مُوَصَّلٌ^٣ إِلَى الْعِلْمِ وَ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ؛ وَ هُوَ أَنْ نَقْصِدَ^٤ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي يَقَعُ الْخِلَافُ فِيهَا بَيْنَنَا وَ بَيْنَ خُصُومِنَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَنَا ظَاهِرُ كِتَابٍ يَتَنَاولُهَا، وَ لَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ طُرُقٍ^٥ الْعِلْمِ، فَتَبْنِيهَا عَلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّتِهَا. فَتَقُولُ:

[١.] قَدْ ثَبَّتَ وَ جَوَّبَ الْقَوْلُ بِكَذَا وَ كَذَا؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ الْمَوْجِبِ لِلْعِلْمِ عَلَيْهِ. وَ كُلُّ مَنْ قَالَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِكَذَا، قَالَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُخْرَى بِكَذَا. وَ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ خُرُوجٌ عَنْ^٦ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ^٧ لَا قَائِلَ مِنْهُمْ بِهِ. مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ نَقْصِدَ^٨ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى وَ جَوْبِ مَسْحِ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلَيْنِ بَيْلَةَ الْيَدِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَائِ مَاءٍ جَدِيدٍ.

فَتَقُولُ: قَدْ ثَبَّتَ وَ جَوَّبَ مَسْحُ^٩ الرَّجْلَيْنِ عَلَى التَّضْيِيقِ^{١٠}، وَ كُلُّ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ قَالَ بِإِجَابِ مَسْحِ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلِ^{١١} بَيْلَةَ الْيَدِ؛ وَ الْقَوْلُ بِوَجُوبِ مَسْحِ الرَّجْلِ^{١٢} مُضَيِّقٌ مَعَ نَفْيِ وَ جَوْبِ الْمَسْحِ بِالْبَيْلَةِ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ. وَ إِنَّمَا احْتَرَزْنَا^{١٣} بِذِكْرِ

١. في «م»: «عرضنا الآن» بدل «عزمننا الآن». وفي المطبوع: «عزمننا إلى» بدلها.

٢. في «س»: «أن ينهج». وفي المطبوع: «أن نيهج».

٣. في المطبوع: «يوصل». ٤. في «أ، س، م» و المطبوع: «أن يقصد».

٥. في «س» و المطبوع: «طريق». ٦. في المطبوع: «من».

٧. في المطبوع: «لأنه». ٨. في «أ، س» و المطبوع: «أن يقصد».

٩. في المطبوع بين معقوفين: «الرأس و». ١٠. لا على وجه التخيير بين المسح والغسل.

١١. في المطبوع: «و الرجلين».

١٢. في «س» و المطبوع: «الرأس» بدل «الرجل».

١٣. في المطبوع: «احتَرَزْنَا».

«التضييق» لأنَّ في الناس مَنْ يَقُولُ بِمَسْحِ الرَّجْلَيْنِ عَلَى التَّخْيِيرِ، وَ لَا يَوْجِبُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُخْرَى.^١

[٢.] وَ لَكَ أَيْضاً^٢ أَنْ تَسْلُكَ مِثْلَ^٣ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِيمَا تُرِيدُ أَنْ تَدُلَّ^٤ عَلَيْهِ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ الَّتِي يُوَافِقُ فِيهَا بَعْضُ الْفُقَهَاءِ وَإِنْ خَالَفْنَا^٥ [فِيهَا] بَعْضُ آخَرٍ؛ فَإِنَّهُ^٦ لَا فَرْقَ فِي صِحَّةِ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِيهِ بَيْنَ مَا يُخَالَفُنَا فِيهِ الْجَمِيعُ - مِثْلُ مَا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ وَجوبِ مَسْحِ الرَّأْسِ بَبَلَّةِ الْيَدِ - وَ بَيْنَ مَا يُخَالَفُنَا فِيهِ^٧ بَعْضُ وَ يُوَافِقُنَا فِيهِ بَعْضُ آخَرٍ.^٨

مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: قَدْ ثَبَّتَ وَجوبُ مَسْحِ الرَّجْلِ مُضَيِّقاً، وَ كُلُّ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ أَوْجَبَ التَّرْتِيبَ فِي الْوُضوءِ أَوْ النِّيَّةِ فِيهِ^٩ أَوْ الْمَوَالَاةَ.

وَ هَذَا تَرْتِيبٌ صَحِيحٌ وَ بِنَاءٌ مُسْتَقِيمٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَوْجَبَ مَسْحَ الرَّجْلَيْنِ دُونَ غَيْرِهِ^{١٠} يَوْجِبُ النِّيَّةَ وَ الْمَوَالَاةَ وَ التَّرْتِيبَ فِي الْوُضوءِ، وَإِنَّمَا يَوْجِدُ^{١١} مَنْ يَوْجِبُ

١. أي لا يوجب مسح الرأس والرجل ببلّة اليد.

٢. في المطبوع: - «أيضاً».

٣. في «أ، ب، ج، د»: - «مثل».

٤. في «أ، ب، ج، د، س»: «أن يدلّ».

٥. في «ع» و المطبوع: «خالفها».

٦. في النسخ المعتمدة ما عدا «ق»: «وإنه».

٧. في المطبوع: - «فيه».

٨. في «أ، ج، د، س، م»: + «وإنه لا فرق في صحة استعمال هذه الطريقة فيه، بين ما يخالفنا فيه بعض و يوافقنا فيه بعض آخر»، و هو تكرار لما تقدّم.

٩. في المطبوع: - «فيه».

١٠. أي دون غير المسح، و هو مفاد الوجوب على التضييق.

١١. في «ب، ج، د، م»: «يؤخذ».

تلك الأحكام من الفقهاء من غير إيجاب مسح الرجلين. وليس في الأمة كلها من يوجب مسح الرجل مضيّقاً^١ وهو لا يوجب ما ذكرناه؛ لأنه ليس يوجب مسح الرجلين على الوجه الذي ذكرناه^٢ إلا الإمامية، وهم بأجمعهم يوجبون النية والترتيب والموالة في الوضوء.

[٣]. ولك أن تبني بناء آخر، فتقول^٣ - إذا أردت مثلاً أن تدل^٤ على وجوب الترتيب في الوضوء -: قد ثبت وجوب الموالة فيه على كل حال، وكل من أوجب من الأمة الموالة على هذا الوجه^٥ أوجب الترتيب؛ لأن مالكا وإن أوجب الموالة، فإنه يوجبها على من أذاه اجتهداه إليها، ويسقطها عن من أذاه الاجتهاد إلى خلافها^٦. وليس يوجبها على كل حال إلا الإمامية.

وليس يجوز لك أن تبني «الموالة» على «الترتيب» في الاستدلال، كما بنيت^٧ «الترتيب» على «الموالة»؛ وذلك أن معنا^٨ ظاهر كتاب^٩ يدل على وجوب الموالة، وهو آية الطهارة^{١٠}؛ لأنه أمر فيها بغسل هذه الأعضاء، والأمر بالعرف الشرعي^{١١} على الفور^{١٢}؛ فالآية تقتضي غسل كل عضو عقيب^{١٣} الذي قبله.

١. في «س» والمطبوع: «الرجلين».

٢. في «أ، ب، ج، د»: «فتقول». وفي «س، م»: «فيقول».

٣. في «ب، ج، د، س»: «أن يدل».

٤. فهو إذن لا يوجبها على كل حال.

٥. في «ب، ج، د» والمطبوع: «معنى».

٦. في «ب، ج، د» والمطبوع: «الكتاب».

٧. في «ب، ج، د» والمطبوع: «الكتاب».

٨. في «ب، ج، د» والمطبوع: «الكتاب».

٩. في «ب، ج، د» والمطبوع: «الكتاب».

١٠. المائدة (٥): ٦.

١١. هذا من باب الإلزام، وإلا فقد ذهب المصنف رحمه الله في هذه المسألة إلى عدم دلالة الأمر لا على الفور ولا على التراخي. راجع: الذريعة، ج ١، ص ١٣١.

١٢. أي فوراً وبدون تأخير.

و لَيْسَ مَعَنَا^١ في وجوبِ الترتيبِ مثْلُ ذلك؛ فَإِنَّ آيَةَ الطهارة لا تَوْجِبُ^٢ بظاهرها الترتيبَ، والواوُ غيرُ موجِبةٍ له لُغَةً؛ وَإِنَّمَا يُعَوَّلُ^٣ - في إيجابِ الواوِ الترتيبَ^٤ في الشرع - على^٥ أخبارٍ آحادٍ، وَلَيْسَتْ عِنْدَنَا حُجَّةٌ في مثْلِ ذلك. فَبِإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

[٤.] وَ لَيْسَ لَكَ^٦ أَنْ تُبْنِيَ مَسْأَلَةً عَلَى أُخْرَى، وَمَا دَلَّ^٧ عَلَى مَا جَعَلْتَهُ أَصْلًا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْعِ وَ يَتَنَاوَلُهُ^٨؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَتَيْنِ يَحْصُلُ في حالةٍ واحدةٍ، فَكَيْفَ تُبْنَى وَاحِدَةٌ عَلَى الْأُخْرَى؟

وَ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ تُبْنِيَ مَسْأَلَةً عَلَى أُخْرَى فِيمَا يَنْفَرِدُ الْعِلْمُ بِالْأَصْلِ عَنِ الْعِلْمِ بِالْفَرْعِ؛ مِثَالُ ذَلِكَ: لَا يَجُوزُ لَكَ^٩ أَنْ تُبْنِيَ الْقَوْلَ بِأَنَّ «الْمَذْيَ لَا يَنْقُضُ الطُّهْرَ» عَلَى أَنَّ الرُّعَافَ أَوْ الْقِيَّاءَ لَا يَنْقُضُهُ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَدُلُّ^{١٠} عَلَى أَنَّ الرُّعَافَ أَوْ الْقِيَّاءَ لَا يَنْقُضُ الطهارةَ، بِأَنَّ نَقْضَ الطهارةِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ لَا يَقْتَضِيهِ أَصْلُ الْعَقْلِ، وَ لَا دَلِيلٌ فِي الشَّرْعِ يَقْطَعُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ نَاقِضٌ؛ لِأَنَّ مُعَوَّلَ الْمُخَالِفِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى قِيَاسٍ أَوْ أَخْبَارٍ آحَادٍ، وَ لَيْسَ فِيهِمَا مَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ؛ وَ هَذَا بَعَيْنُهُ قَائِمٌ فِي الْمَذْيِ، فَكَيْفَ يُبْنَى أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَ لَيْسَ يَنْفَرِدُ الْأَصْلُ فِي الْعِلْمِ عَنِ الْفَرْعِ؟

١. في «ب، ج، د» والمطبوع: «معنى». ٢. في «أ، ب، س» والمطبوع: «لا يوجب».

٣. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «نقول». وفي «س»: «يقول». وفي «م»: «نعسول».

٤. في المطبوع: «للترتيب».

٥. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ق» - والمطبوع: «في».

٦. في «س» والمطبوع: «كذلك». ٧. الواو هنا حالية، أي: والحال أن ما دل...

٨. في «ب، ج، د»: «و ثبت أوله». وفي المطبوع: «و يتناله».

٩. في المطبوع: - «لك».

١٠. في «س، م»: «يدل».

فإن قيل: هذا يَنْقُضُ كُلَّ ما قَدَّمْتُمُوهُ؛ لِأَنَّ وَجوبَ مَسْحِ الرَّجُلَيْنِ إِنَّمَا تَعْلَمُونَهُ بِإِجْمَاعِ الإِمَامِيَّةِ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْإِجْمَاعُ بَعِينُهُ قَائِمٌ فِي جَمِيعِ ما بَيَّنْتُمُوهُ عَلَيْهِ^١. قُلْنَا: قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ صِحَّةِ ما أَجْمَعْتَ عَلَيْهِ الْإِمَامِيَّةُ هُوَ إِجْمَاعُهُمْ؛ وَإِنَّمَا اسْتَأْنَفْنَا طَرِيقاً يُتِمِّكُنْ مِنْ مُنَازَرَةِ الْخُصُومِ بِهِ^٢ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ إِلَى الْكَلَامِ فِي الْإِمَامِيَّةِ، فَسَلَكْنَا ما سَلَكْنَاهُ مِنَ الطَّرِيقِ الرَّاجِعَةِ^٣ إِلَى إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، كُلُّهَا مِمَّا يُتَّفَقُ عَلَى أَنَّهُ^٤ حُجَّةٌ، وَإِلَّا فَاجْمَاعُهُمْ^٥ كَافٍ لَنَا فِي الْعِلْمِ بِصِحَّةِ ما أَجْمَعُوا عَلَيْهِ. عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يَسْبِقَ^٦ نَازِرٌ فِي وَجوبِ مَسْحِ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الدَّلَالَةِ بِالْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفَكَّرَ فِي طَرِيقَةِ الْإِجْمَاعِ مِنَ الطَّائِفَةِ، فَيَعْلَمَ بِالْآيَةِ صِحَّتَهُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِما يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَهُ^٧ عَلَيْهِ - مِنْ وَجوبِ مَوَالَاةٍ أَوْ تَرْتِيبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - ثُمَّ^٨ يَبْنِي^٩ الْمَسَائِلَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَيَصِحُّ بِنَاؤُهُ؛ لِصِحَّةِ^{١٠} عِلْمِهِ بِالْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ الْفَرْعَ.

١. فصار دليل واحد - وهو إجماع الإمامية - دالاً على الأصل والفرع معاً، وقد نفى المصنّف رحمه الله أنفاً صِحَّةَ هذه الطريقة.
٢. في «أ»: «يمكن مناظرة الخصوم به» بدل «يتمكّن من مناظرة الخصوم به». وفي «ب، ج، د»: «يتمكّن منه دفع الخصوم به» بدلها.
٣. في المطبوع: «راجعة».
٤. في المطبوع: «أن».
٥. أي الإمامية.
٦. في المطبوع: «يكون الشيعة» بدل «يسبق».
٧. في «أ» والمطبوع: «ينبّه». وفي «ب، ج، د»: «ننبّه». وفي «س»: «يبينه».
٨. في «س» والمطبوع: «لم».
٩. في «ب، ج، د»: «بني». وفي المطبوع: «بيني».
١٠. في المطبوع: «بصحة».

ولهذه الجملة لا يصح أن يبنى أن «الطلاق في الحيض لا يقع» على أن «الطلاق بغير شهادة لا يقع»، ولا «أنه بغير شهادة لا يقع» على «أنه^١ في الحيض لا يقع»؛ لأننا إنما نعلم الجميع بطريقة واحدة، وهي أن تأثير الطلاق حكم شرعي لا يثبت إلا بأدلة الشرع القاطعة^٢، ولا دليل على ثبوت الفرقة بالطلاق في الحيض ولا بغير شهادة، فيجب نفى ذلك كما^٣ يجب نفى كل حكم شرعي لا دلالة في الشرع عليه.

[في بيان أن الطريقة المقترحة يمكن أن توجب العلم للإمامي]

فإن قيل: ليس يصح لكم على أصولكم طريقة البناء^٤ التي ذكرتموها؛ وذلك أن إجماع الأمة عندكم إنما يكون حجة لدخول إجماع الإمامية فيه، فإجماع الإمامية - الذي قول الإمام في جملة - هو الحجة في الحقيقة.

و إذا^٥ كان الأمر على ذلك، لم يصح للإمامي أن تكون^٦ طريقة بناء المسائل التي عددتموها على مسألة مسح الرجلين توجب^٧ له العلم بحكم^٨ تلك المسائل؛ وذلك أنه لا يصح أن يعلم أن «الفرقة بين وجوب مسح الرجلين وبين وجوب مسح الرأس ببله اليد» ليس بمذهب لأحد من الأمة، إلا بعد أن يعلم أن الإمامية قد أجمعت على كل واحد منهما.

١. في المطبوع: «أن».

٢. في المطبوع: - «القاطعة».

٣. في المطبوع بين معقوفين: + «لا»، وفي هامشه ما نصّه: «كذا في النسخة، و الظاهر زيادتها».

٤. في المطبوع: «النساء».

٥. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ق» - و المطبوع: «إذا» بدون واو العطف.

٦. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «أن يكون». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لـ «ل».

٧. في جميع النسخ و المطبوع: «يوجب»، و هو سهو.

٨. في المطبوع: «بحكمة».

فإذا عِلِمَ إجماع الطائفة على المسألتين، حَصَلَ له العِلْمُ بصحتهما معاً، مِن غير حاجة إلى حَمَلٍ واحدة على أخرى؛ فعاد الأمر إلى أن هذه الطريقة التي استأنفتموها و قُلتُم: «إنها تصلح للمناظرة مع الخصوم، و يُمكن أن تكون^١ طريقاً إلى العِلْمِ» إنما^٢ تختص^٣ بالمناظرة دون حصول العِلْمِ.

قلنا: هذا لعمري تدقيق شديد، و تحقيق في هذا الموضع تام؛ و لو صحَّ أن هذه الطريقة إنما تنفع في المناظرة دون إيجاب العِلْمِ، لكان في تحريرها و تهذيبها فائدة كثيرة و مزية ظاهرة، و تكون^٤ أكثر فائدة من طريقة^٥ القياس التي تكلفنا الكلام فيها مع الخصوم للاستظهار^٦. و كذلك الكلام في أخبار الأحاد.

و الفرق بينهما: أن طريقة القياس و أخبار الأحاد لا يُمكن أن تكون^٧ طريقاً إلى العِلْمِ بشيءٍ من الأحكام البتة و الحال على ما نحن عليه؛ مِن فقد دليل التعبد بهما. و ليس كذلك الطريقة التي بنينا فيها بعض المسائل على بعض و رتبناها على الإجماع؛ لأنه إنما لم يكن طريقاً إلى العِلْمِ لنا^٨، لأن العِلْمَ يسبق إلى الناظر بصحة الحكم الذي نبينه^٩ لإجماع الإمامية عليه، و يحصل له قبل البناء.

١. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ل» - : «أن يكون».

٢. في «س» و المطبوع: «أنها».

٣. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ل» - : «يختص».

٤. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «و يكون».

٥. في المطبوع: «طريق».

٦. و ذلك في كتاب «مسائل الخلاف» كما تقدم.

٧. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ل» - : «أن يكون».

٨. في المطبوع: - «لنا».

٩. في «ب، ج، د»: «نبينه». و في المطبوع: «بنيته». و الأنسب: «يبينه».

و لو لم يَسْبِقْ إليه لَكَانَ البناءُ طريقاً إلى حصوله له^١؛ فَإِنْ «إجماعُ الأُمّةِ» - على كُلِّ حالٍ^٢ - طريقٌ إلى العِلْمِ بِصِحَّةِ ما أجمَعُوا عليه، لو لم يَسْبِقْهُ «إجماعُ الإماميةِ» الذي عنده يَحْصُلُ العِلْمُ، وفيه الحُجَّةُ. و «القياسُ» و «أخبارُ الأحادِ» بخلافِ ذلك؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ على بعضِ الوجوه أن تَكُونَ^٣ هذه الطريقةُ يَحْصُلُ بها العِلْمُ للإماميِّ؛ و ذلك أن العِلْمَ بأنَّ «قَوْلَ الإمامِ هو على الحقيقةِ في جُمْلَةِ أقوالِ الإماميةِ دونَ غيرِهِم» لَيْسَ بِضَرُوريٍّ، و الطريقُ إليه الاستدلالُ. و يُمَكِّنُ أن لا^٤ يَحْصُلَ ذلكَ لبعضِ الإماميةِ، و هو^٥ يَعْلَمُ على الجُمْلَةِ^٦ أن قَوْلَ الإمامِ - الذي هو الحُجَّةُ - لا يَخْرُجُ مِنْ أقوالِ جميعِ الأُمّةِ، فإذا عَلِمَ أن الأُمّةَ كُلَّها مُجمِعةٌ على شَيْءٍ عَلِمَ صِحَّتَهُ؛ لدخولِ قَوْلِ الحُجَّةِ فيه.

فَيَصِحُّ على هذا التقديرِ أن تَكُونَ^٧ الطريقةُ التي ذَكَرناها توجبُ العِلْمَ للإماميِّ، زائداً على إمكانِ مُناظرةِ الخصومِ بها^٨.

[إمكان الاستدلال على جميع مسائل الفقه بإرجاعها إلى مسألة واحدة بحسب الطريقة المقترحة]

فإن قيل: هذا يوجبُ أن تَبْنُوا جميعَ مسائلِ الفقه على مسألةٍ واحدةٍ ممَّا أجمَعتم عليه، و تَدُلُّوا على صِحَّةِ كُلِّ المسائلِ التي يُخَالِفُ فيها خُصومُكم؛ بأن تَرُدُّوا

٢. في المطبوع: - «حال».

١. في المطبوع: - «له».

٤. في المطبوع: «تحصل».

٣. في «أ، س» و المطبوع: «أن يكون».

٥. في المطبوع: - «لا».

٦. في المطبوع: «هو» بدون واو العطف.

٨. في «أ، م» و المطبوع: «أن يكون».

٧. في «ب، ج، د»: «الكلية».

٩. في «س» و المطبوع: «لها». و في «م»: - «بها».

تلك^١ المسائل إلى هذه على الطريقة التي ذكرتموها. وكان مسألة وجوب مسح الرجلين إذا صحت لكم بدليها، فقد صح لكم سائر الفقه بالترتيب الذي رتبتموه، وما تحتاجون إلى تبديل المسائل التي تجعلونها أصولاً ولا تغييرها^٢؛ فلا معنى لذلك. قلنا: الأمر على ما قلتموه، وما المنكر من ذلك؟ وما الذي يدفعه ويفسده؟ ثم نحن بالخيار بين^٣ أن نجعل الأصل مسألة واحدة، أو نبذل ذلك؛ على حسب^٤ ما نختاره من وضوح دلالة الأصل أو أشباهها.

[في بيان إمكان إرجاع مسألة إلى أخرى من دون وجود تجانس بينهما]

فإن قيل: كيف يصح^٥ رد^٦ مسألة إلى أخرى وبنائها عليها، ولا نسبة بينهما ولا تشابه، وهذه مثلاً من الطهارة وتلك من الموارث؟ وإنما فعل الفقهاء ذلك فيما تناسب^٧ وتقارب^٨ من المسائل، فقالوا: إن أحداً من الأمة ما فرق بين مسألة «زوج وأبوين» ومسألة^٩ «امرأة وأبوين»؛ فمنهم من أعطى الأم في المسألتين معاً ثلث ما بقي، ومنهم من أعطاهما في المسألتين ثلث أصل المال.

١. من قوله: «المسائل التي يخالف...» إلى هنا ساقط من «م».

٢. في «أ، د»: «ولا تعتبرها». وفي «ب»: «و لا نعتبرها». وفي «ج»: «و لا نعتبرها». وفي «س»: «و لا يغيرها». وفي «م»: «و لا يعتبرها». وفي المطبوع: «و لا يغيرها». وما أثبتناه من «ق».

٣. في المطبوع: - «بين».

٤. في «ب، ج، د، م»: - «حسب».

٥. في «س» والمطبوع: - «يصح».

٦. في المطبوع: «و» بدل «رد».

٧. في أكثر النسخ والمطبوع: «يناسب». وما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لـ «ق».

٨. في «أ، ب، ج، د، س» والمطبوع: «و يقارب».

٩. في «ب، ج، د»: - «مسألة». وفي «م»: - «أبوين ومسألة».

وَبَدَّعُوا ابْنَ سِيرِينَ^١ فِي التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْأُمُّ فِي مَسْأَلَةِ «زَوْجِ وَأَبَوَيْنِ» الثَّلَثَ مِمَّا بَقِيَ^٢، وَ فِي مَسْأَلَةِ «زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ» ثَلَاثُ كُلِّ الْمَالِ.

وَكَذَلِكَ^٣ قَالُوا: إِنَّ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَنْ جَامَعَ نَاسِيًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ بَيْنَ مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا؛ فَفِيهِمْ^٤ مَنْ فَطَرَهُ بِالْأَمْرَيْنِ، وَ فِيهِمْ^٥ مَنْ لَمْ يُفْطَرْهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَبَدَّعُوا الثَّوْرِيَّ^٦ فِي تَفْرِيقِهِ^٧ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَ قَوْلِهِ: «إِنَّ الْجِمَاعَ يُفْطَرُ مَعَ النَّسِيَانِ، وَ الْأَكْلَ لَا يُفْطَرُ».

فَجَمَعُوا بَيْنَ مَسَائِلَ مُتَجَانِسَةٍ، وَ أَنْتَمَ قَدْ^٨ سَوَّغْتُمُ الْجَمْعَ بَيْنَ مَا لَا تَنَاسُبَ^٩ فِيهِ. قُلْنَا: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُتَجَانِسِ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَ بَيْنَ غَيْرِ الْمُتَجَانِسِ؛ لِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ هُوَ مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ وَ الْخُرُوجُ عَنْ أَقْوَالِ الْأُمَّةِ، وَ ذَلِكَ غَيْرُ سَائِغٍ؛ سَوَاءٌ كَانَ فِي

١. محمد بن سيرين الأنصاري، أحد فقهاء البصرة و إمام وقته، ولد لستينين بقيتا من خلافة عثمان. روى عن مولاه أنس بن مالك، و زيد بن ثابت، و جندب بن عبد الله البجلي و غيرهم. و روى عنه الشعبي، و ثابت، و خالد الحذاء، و داود بن أبي هند. مات سنة ١١٠ هـ. راجع للمزيد: تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٣٣١، الرقم ٢٨٥٧؛ تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ٣٤٤، الرقم ٥٢٨٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٦٠٦، الرقم ٢٤٦.

٢. في المطبوع: «يبقى».

٣. في «س» و المطبوع: «و كذا».

٤. في المطبوع: «فمنهم».

٥. في «م» و المطبوع: «و منهم».

٦. أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، من فقهاء العامة. روى عن أبيه، و أبي إسحاق الشيباني، و أبي إسحاق السبيعي، و غيرهم. و ذكره الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله فيمن يروي عن الإمام الصادق عليه السلام. مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٢٢٩، الرقم ٨٢؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٠، الرقم ٢٩٢٤.

٧. في «ب، ج، د»: «تفريقه».

٨. في المطبوع: «فقد».

٩. في «ب، ج، د، س»: «لا يناسب».

مُتَجَانِسٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، أَوْ مُخْتَلِفٍ؛ لِأَنَّ وَجْهَ دَلَالَةِ الْمُتَجَانِسِ لَيْسَ هُوَ كَوْنُهُ مُتَجَانِسًا، وَإِنَّمَا هُوَ «رَجوعُهُ إِلَى الْإِجْمَاعِ» عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي بَيَّنَّاها.

وَإِذَا كَانَ هَذَا الْوَجْهَ قَائِمًا بَعَيْنِهِ فِيمَا لَيْسَ بِمُتَجَانِسٍ، كَانَ وَجْهُ الدَّلَالَةِ قَائِمًا؛ وَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَا تَفْرُقُ^١ بَيْنَ أَنْ تُبْنَى^٢ مَسْأَلَةٌ حَظَرٍ عَلَى مَسْأَلَةِ إِبَاحَةٍ أَوْ إِبَاحَةٌ عَلَى حَظَرٍ، أَوْ تُبْنَى^٣ نَفْيًا عَلَى إِبْثَابٍ أَوْ إِبْثَابًا عَلَى نَفْيٍ، أَوْ إِجْبَابًا عَلَى إِبَاحَةٍ أَوْ إِبَاحَةٌ عَلَى إِجْبَابٍ؛ بَعْدَ أَنْ تَكُونَ^٤ طَرِيقَةُ الْإِجْمَاعِ - الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَ أَوْضَحْنَاهَا - فِي ذَلِكَ مُتَأْتِيَةً. وَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِي^٥ مِثْلِ هَذَا مَنْ لَا يُنْعِمُ التَّأَمُّلَ وَ يَفْطَنُ بِالْعَلَلِ وَ الْمَعَانِي.

[فِي بَيَانِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ الطَّرِيقَةِ الْمَقْتَرَحَةِ]

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَبْقَ عَلَيْكُمْ إِلَّا أَنْ تَدْلُوا عَلَى صِحَّةِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا فِي اعْتِبَارِ الْإِجْمَاعِ؛ فَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ، فَبَيَّنَّا أَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى «أَنْ يُجْمِعُوا عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ» فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ.

قُلْنَا: لَا شُبْهَةَ فِي صِحَّةِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَصُولِ الْفَقْهِ، وَ أَنَّ مُخَالَفَةَ مَا ذَكَرْنَاهُ يَجْرِي مَجْرَى مُخَالَفَةِ مَا أَجْمَعُوا فِيهِ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ بَدَّعُوا ابْنَ سِيرِينَ وَ الثَّوْرِيَّ لَمَّا خَالَفَا^٦ الْإِجْمَاعَ، وَ إِنْ كَانَ فِي

١. فِي «س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَفْرُقُ».

٢. فِي «أ، م»: «أَنْ يَبْنَى». وَ فِي «ج، د»: «أَنْ تُبْنَى». وَ فِي «س»: «أَنْ يَنْبَغِي». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَبْتَنَى».

٣. فِي «أ»: «يَبْنَى». وَ فِي «ب، ج، د»: «تَبْنَى». وَ فِي «س»: «يَنْبَغِي». وَ فِي «م» الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَبْتَنَى». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ «ل».

٤. فِي «أ، س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَكُونَ». وَ فِي «س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٥. فِي «س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «خَالَفَ».

٦. فِي «س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «خَالَفَ».

مَسْأَلَتَيْنِ وَ فِي حُكْمَيْنِ، وَأَجْزَوْهُ مَجْزَى الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ وَ حُكْمٍ وَاحِدٍ؟
و مَا اشْتَبَاهُ ذَلِكَ فِي ^١ بُعْدِهِ عَنِ الصَّوَابِ إِلَّا كَاشْتَبَاهُ ^٢ الْحَالِ عَلَى مَنْ جَوَّزَ
إِذَا اخْتَلَفَتْ ^٣ الْأُمَّةُ عَلَى أَقَاوِيلَ مُحْصُورَةٍ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ بِزَائِدٍ عَلَيْهَا، مِمَّنْ ^٤ يَدَّعِي
أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجْرِي مَجْرَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا كُلُّنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي
مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ بَيْنَ أَنْ يُجْمِعُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ ^٥ فَيَزِيدَ ^٦ زَائِدٌ عَلَيْهِ ^٧، أَوْ يَخْتَلِفُوا
عَلَى أَقَاوِيلَ ثَلَاثَةٍ فَيَقُولَ قَائِلٌ بِمَذْهَبٍ رَابِعٍ؛ لِأَنَّ فِي كِلْتَا الْمَسْأَلَتَيْنِ قَدْ خُولِفَ
الْإِجْمَاعُ وَ قِيلَ بِمَا اتَّفَقُوا عَلَى خِلَافِهِ. وَ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَشْتَبُهُ عَلَى ذَوِي النُّقْطِ وَ
التَّحْصِيلِ.

وَ اعْلَمْ ^٨ أَنَّكَ إِذَا سَلَكَتَ مَعَ الْفُقَهَاءِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ^٩ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ الَّتِي
أَشْرْنَا إِلَيْهَا فِي الرَّجُوعِ إِلَى أَصْلِ مَا فِي الْعَقْلِ، ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الطَّرِيقُ فِي مُنَاطَرَتِكَ،
وَ قَطَعَتْهُمْ بِذَلِكَ عَنْ مِيدَانٍ وَاسِعٍ مِنَ الْقِيَاسَاتِ وَ اعْتِمَادِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَ خَصَرَتْهُمْ
بِذَلِكَ حَصْرًا لَا يَمْلِكُونَ مَعَهُ قَبْضًا وَ لَا بَسْطًا.

١. في المطبوع: «من».

٢. في «ب، ج، د»: «اشتباه».

٣. في «د، س» و المطبوع: «اختلف».

٤. في «س»: «مما». و في المطبوع: «ما».

٥. من قوله: «و قد علمنا كلنا...» إلى هنا ساقط من «س» و المطبوع. و في «أ»: «القول الواحد»
بدل «قول واحد». و في «م»: «قوله واحد» بدلها.

٦. في «س» و المطبوع: «فهو يد» بدل «فيزيد».

٧. في المطبوع: - «عليه».

٨. في المطبوع: «اعلم» بدون واو العطف.

٩. في المطبوع: «في». و في «م»: - «في مسائل الخلاف».

مثال لبعض^١ ما أشرنا إليه، وهو: أن تُسأل^٢ عن إباحة نكاح المتعة.
فنقول: قد ثبت أن المنافع التي لا ضررَ فيها عاجلاً ولا أجلاً في أصل العقل
مباحة، و نكاح المتعة بهذه الصفة، فتجب^٣ إباحته.^٤
فإن سُئِلَت الدلالة على انتفاء الضرر عن هذا النكاح، الذي فيه انتفاع لا محالة.
قُلْتُ: الضررُ العاجلُ يُعرَفُ بالعادةِ و الأماراتِ^٥ المُستندة^٦ إليها، و يُعلمُ^٧
فقدَه بفقد^٨ ذلك. و الضررُ الآجلُ إنما هو العقاب، و ذلك تابعٌ للقبح؛ و لو كانت
هذه المنفعةُ قبيحةً يُستحقُّ بها العقاب، لَدَلَّ اللهُ تعالى على ذلك؛ لوجوب إعلامه
المُكلف ما هذه سبيله.
فلم يبقَ بعد ذلك إلا أن تُسأل^٩ الدلالة على أن «المنافع التي صفتها ما ذكرناه^{١٠}»
في العقل على الإباحة؛ فينتقل من الكلام في الفروع إلى الأصول، ثم الدلالة على
ذلك سهلةٌ يسيرة.
أو يُعارض بقباس أو خبر واحد، فلا يُقبل ذلك؛ لأنهما غير حجة عندك
في الشرع.

١. في المطبوع: «بعض».

٢. في «أ، س، م» و المطبوع: «أن يسأل».

٣. في «ب، ج، د، م» و المطبوع: «فيجب».

٤. راجع: الانتصار، ص ٢٦٨.

٥. في «ب، ج، د، م»: «و الأزمان».

٦. في المطبوع: «المشيرة».

٧. في «أ، د»: «و نعلم». و في «ب، ج»: «و تعلم». و في «م»: «أو نعلم».

٨. في «س»: «فقدَه بفقدَه». و في المطبوع: «فقد» بدل «فقدَه بفقدَه».

٩. في «ب، ج، د، س، م» و المطبوع: «أن يسأل».

١٠. و هي التي لا ضرر فيها عاجلاً و لا أجلاً، كما تقدّم آنفاً.

فإن انتقل [الكلام] إلى الكلام في التعبد بالقياس أو خبر الواحد، كان أيضاً منتقلاً من فرع إلى أصل.

و إذا^١ انتقل الكلام إلى ذلك، كان أسهل وأقرب من غيره. وليس^٢ إذا^٣ كنا نسامح الخصوم في بعض الأوقات^٤، بأن نقبل المعارضة منهم بالقياس أو خبر الواحد، استظهاراً أو استطلاً عليهم، فصار ذلك من الواجب علينا؛ بل المناقشة أولاً تضييق^٥ عليهم، فإذا أردت بعد ذلك أن تنبرع^٦ بما لا^٧ يجب عليك - من قبول ما يعارضون به، و الكلام عليه - فعلت^٨ على بصيرة و بعد بيان و إيضاح.

و كذلك متى^٩ سلكت معهم في بعض مسائل الخلاف الاعتماد على ظاهر الكتاب^{١٠}؛ و مثال ذلك: أن يستدل^{١١} على إباحة نكاح المتعة بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^{١٢}، و بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾^{١٣}.

١. في «أ»: «فإن». و في «ب، ج، د، م»: «فإذا».

٢. في المطبوع: «أو ليس».

٣. في «س»: «إذ». و في المطبوع: - «إذا».

٤. في المطبوع: «الأزمان».

٥. في أكثر النسخ و المطبوع: «أولئ و أضيّق» بدل «أولاً تضييق». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لـ «ق».

٦. في «أ» الكلمة غير واضحة؛ كأنها «أن يتنرع». و في «ب، ج، د»: «أن تفتزع». و في «س»: «أن يتنرع». و في المطبوع: «أن تنبرع».

٧. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: - «لا».

٨. في «ب، ج، د، س»: «فغلب». و في المطبوع: «تغلب».

٩. في أكثر النسخ: «حتّى». و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و لنسختي «ع، ق».

١٠. في المطبوع: «كتاب».

١١. في «ب، ج، د، م»: «أن نستدل».

١٢. النساء (٤): ٣.

١٣. النساء (٤): ٢٥.

وهذا الظاهر عامٌ في نكاح التأييد و^١ نكاح المتعة؛ فإن الكلام يُضَيِّقُ عليهم؛ لأنهم إن عارضوا بقياس أو خبر واحد - وليس لهم إلا ذلك - لم يُتَقَبَّلْ منهم ذلك؛ لأن مذهبك بخلافه^٢، فيَقِفُ الكلامُ ضرورةً عليهم.

فإن قيل: قد بَيَّنَّتم^٣ أمثلةً^٤ بِنَاءِ الْمَسَائِلِ عَلَى الْإِجْمَاعِ، وَبَيَّنَّتم^٥ كَيْفَ يُسْتَدَلُّ أَيْضاً بِالْأَصْلِ^٦ فِي الْعَقْلِ وَبِظَوَاهِرِ الْكِتَابِ؛ فَادْكُرُوا أَمْثِلَةً «طَرِيقَةَ الْقِسْمَةِ» الَّتِي ذَكَرْتُمْ أَنَّهَا طَرِيقَةٌ صَحِيحَةٌ، وَمِمَّا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي إِجَابِ الْعِلْمِ فِي مُنَاطَرَةِ الْخُصُومِ. قُلْنَا: مِثَالُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنَّ مَنْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ»، فَقَدْ اخْتَلَفَتْ^٧ أَقْوَالُ الْأُمَّةِ فِيهِ؛ فَمِنْ قَائِلٍ: إِنَّهُ طَلَّاقٌ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِيٌّ، وَمِنْ قَائِلٍ: إِنَّهُ ظَهَارٌ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ يَمِينٌ.

وَقَالَ قَوْمٌ - وَهُوَ الْحَقُّ -: إِنَّهُ لَغَوْلٌ^٨ تَأْثِيرُ لَهُ، وَالْمَرْأَةُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ. وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ، وَقَدْ قَالَ بِهِ مَسْرُوقٌ^٩. وَإِذَا أَبْطَلْنَا مَا عَدَا قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ^{١٠} صَحَّ مَذْهَبُهُمْ؛

١. في المطبوع: «نكاح التأييد و».

٢. في المطبوع: «بخلاف».

٣. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «بَيَّنَّتم».

٤. في «س» و المطبوع: «أمثلة».

٥. في المطبوع: «و بَيَّنَّتم».

٦. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «بِالْإِجْمَاعِ». وَفِي «م»: «بِالْأَدْلَةِ».

٧. فِي أَكْثَرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «اختلف». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ وَفَقْأً لِنُسخَتِي «ق، ل».

٨. في المطبوع: «و لا».

٩. أَبُو عَائِشَةَ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ بْنِ مَالِكِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيِّ، ابْنُ أُخْتِ عَمْرِو بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرِو مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَغَيْرِهِمْ. تَوَفَّى سَنَةَ ٦٢ هـ. رَاجِعُ: أَسَدُ الْقَنَابَةِ، ج ٤، ص ٣٥٤، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٢٧، ص ٤٥١، الرِّقْمُ ٥٩٠٢؛ الْإِصَابَةُ، ج ٦، ص ٢٢٩، الرِّقْمُ ٨٤٢٦.

١٠. مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَدْ قَالَ بِهِ مَسْرُوقٌ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «أ، س» وَالمَطْبُوعِ: نَعَمْ، يَوْجِدُ فِي الْمَطْبُوعِ بَدَلُهَا: «و».

لأنه ليس بعدَ إبطالِ تلكَ المذاهبِ إلّا هذا المذهبُ^١.

و طريقُ إبطالِ ما عدا مذهبَ الإماميةِ الواضحُ أن نقولَ: كونه «طلافاً بائناً، أو رجعيّاً، أو ظاهراً، أو يميناً» أحكامٌ شرعيةٌ، و الحكمُ الشرعيُّ لا يجوزُ إثباته إلّا بدليلٍ شرعيٍّ. و لا دليلَ على ذلك؛ فإن الذي سلّكه القومُ في ذلك من القياسِ ليس بصحيح؛ لأنه مبنيٌّ على التعبُّد بالقياسِ، و لم يثبت ذلك. فإذا بطلت تلك الأقسامُ صحَّ ما عداها.

و لك أيضاً أن تُبطلها بأن نقولَ: لفظُ «حرامٍ» ليس في ظاهرِها طلاقٌ و لا ظاهراً و لا يمينٌ، فكيف يفهم منها ما ليس في الظاهرِ؟ و هل حملها على ذلك - و الظاهرُ لا يتناولُه - إلّا كحملها على ما لا يحصى ممّا لا يتناولُه الظاهرُ؟

[بيان عام آخر للطريقة المقترحة في مناظرة الخصوم]

و اعلمَ أنه لا خفاءَ على أحدٍ أنّا^٢ بما أوضحناه و نهجناه^٣، قد وسعنا الكلامَ - لمن أرادَ أن يُناظرَ الخصومَ في جميعِ مسائلِ الخلافِ التي بيننا و بينهم - غايةَ التوسعةِ، و قد كانَ يُظنُّ أن ذلك يضيِّقُ على من نفى القياسَ و لم يعملْ بخبرِ الواحدِ. فلا مسألةَ إلّا و يُمكنُ أصحابنا - على الطرقِ التي ذكرناها - أن يُناظروا خصومهم فيها؛ لأنَّ مسألةَ الخلافِ لا تخلو^٤ من أن يكونَ خصومنا [هم] القائلينَ فيها بالخطَرِ و نحنُ بالإباحةِ، أو نحنُ نذهبُ إلى الخطَرِ فيها و هم إلى الإباحةِ،

١. في المطبوع: - «إلّا هذا المذهب».

٢. في «أ» الكلمة غير واضحة. و في «س»: «أتى». و في المطبوع: «أن».

٣. في «أ»: «و بيناه». و في «ب، ج، د»: «بهجناه» بدون واو العطف. و في «س»: «و بهجناه».

٤. في «أ، س، م» و المطبوع: «لا يخلو».

٥. في المطبوع: «على».

أَوْ يَكُونُ خُصُومُنَا هُمْ الذَّاهِبِينَ فِيهَا إِلَى مَا هُوَ عِبَادَةٌ^١ وَحُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَنَحْنُ نَنْفِي ذَلِكَ، أَوْ نَكُونُ^٢ نَحْنُ الْمُثْبِتِينَ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَهُمْ يَنْفَوْنَ ذَلِكَ.

فَدَلِيلُنَا^٣ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ وَصِحَّةِ مَذْهَبِنَا^٤ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي نَقُولُ فِيهَا بِالْإِبَاحَةِ وَهُمْ بِالْحَظَرِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَقْلِ الْإِبَاحَةُ، فَمَنْ ادَّعَى حَظْرًا فَقَدْ^٥ ادَّعَى حُكْمًا زَائِدًا عَلَى مَا فِي الْعَقْلِ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ الْمَوْجِبُ لِلْعِلْمِ؛ فَإِذَا^٦ أَوْرَدُوا قِيَاسًا أَوْ خَبَرَ وَاحِدًا أَعْلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِجَهَةِ لِلْعِلْمِ وَلَا مَوْجِبَ لِلْعَمَلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي إِبَاحَةِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَ مَا تُحِلُّهُ مِنَ لُحُومِ الْحُمْرِ^٧ الْأَهْلِيَّةِ وَيُحَرِّمُونَهُ، وَتُبِيحُهُ مِنْ وَطْءِ^٨ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا^٩ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَالِاسْتِمَاعِ بِهَا وَيَحْظُرُونَهُ. وَأَمِثْلُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى^{١٠}.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ تُسَلِّكُ^{١١} إِذَا كَانَ الْخِلَافُ مِنْهُمْ^{١٢} فِي إِثْبَاتِ عِبَادَةٍ أَوْ حُكْمٍ

١. في المطبوع: «عبارة».

٢. في «س» و المطبوع: «يكون».

٣. في «س»: «فدللت». و في المطبوع: «فدللنا».

٤. في «س» و المطبوع: «مذهبهم».

٥. في المطبوع: + «هذه».

٦. في المطبوع: - «ادَّعَى حَظْرًا فَقَدْ».

٧. في «س» و المطبوع: «وإذا».

٨. في المطبوع: - «الحمير».

٩. في المطبوع: «خطأ».

١٠. في المطبوع: - «ثلاثاً».

١١. في «أ، ب، ج، د»: «أن يحصى».

١٢. في «د» و المطبوع: «نسلك».

١٣. في المطبوع: «معهم».

شُرعي، و نحنُ نُنفي ذلك؛ لأنَّ الأصلَ في العقلِ نفي ما أثبتوه، فعَلَيْهِم الدليلُ فيه^١، ولا نَقْبَلُ^٢ القياسَ ولا أخبارَ الآحادِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ الْقِيَاءَ وَالرُّعَافَ وَالْمَذْيَ وَمَسَّ الذَّكَرِ أَوِ الْمَرَأَةَ نَاقِضاً لِلطَّهَارَةِ، وَ ذَلِكَ حُكْمٌ شُرْعِيٌّ خَارِجٌ عَنِ أَصْلِ مَا هُوَ فِي الْعَقْلِ؛ فَعَلَى مُثْبِتِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ. وَكَذَلِكَ إِذَا أُثْبِتُوا الزَّكَاةَ فِي الْحُلِيِّ وَفِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مَطْبُوعَيْنِ. وَأَمِثْلُهُ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى.

فَأَمَّا^٣ إِذَا كَانَ الْحَظَرُ فِي جِهَتِنَا، أَوْ إِبْثَاتُ^٥ الْعِبَادَةِ أَوِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ هُوَ مَذْهَبُنَا، وَهُمْ يَنْفَوْنَ ذَلِكَ؛ كَمَا نَقُولُهُ فِي تَحْرِيمِ الْفُقَاعِ، وَ تَحْرِيمِ^٦ الشَّرَابِ الْمُسْكِرِ، وَ إِيْجَابِ التَّشْهَدَيْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَالتَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَ إِيْجَابِ الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ. وَأَمِثْلُهُ ذَلِكَ أَيْضاً أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَأَنْتَ تَنْبَهُ^٧ عَلَيْهَا عِنْدَ التَّأَمُّلِ^٨.

فَحِينَئِذٍ يَجِبُ الْفَرْعُ^٩ إِلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَهُوَ أَنْ تَقْصِدَ^{١٠} إِلَى^{١١} مَسْأَلَةٍ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِيهِ».

٢. فِي «أ، س» وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَقْبَلُ».

٣. فِي «س» وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «جِهَتِهِمْ».

٥. فِي «س، م» وَالْمَطْبُوعِ: «وَأِبْثَاتُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْفُقَاعَ، وَ تَحْرِيمِ».

٧. فِي «ب، ج، د، م»: «تَنْبَهُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «مُنْتَبَهُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عِنْدَ التَّأَمُّلِ».

٩. فِي «أ»: «التَّفْرِيعُ». وَفِي «س، م» وَالْمَطْبُوعِ: «الْفَرْعُ» بِالرَّاءِ.

١٠. فِي أَكْثَرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَقْصِدَ». وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ طَبَقاً لـ«ل» وَ لِسِيَاقِ الْكَلَامِ.

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِلَى».

مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي قَدْ دَلَّ^١ عَلَيْهَا دَلِيلٌ يَوْجِبُ الْعِلْمَ؛ مِنْ ظَاهِرِ كِتَابٍ أَوْ غَيْرِهِ؛
فَتَقُولُ^٢: قَدْ ثَبَّتَ كَذَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَكُلُّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ^٣ فِيهَا ذَهَبَ فِي
الْمَسْأَلَةِ الْفُلَائِيَّةِ - فَتَذْكُرُ^٤ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي تُرِيدُ^٥ أَنْ تَدُلَّ^٦ عَلَيْهَا - إِلَى كَذَا، وَالتَّفْرِيقُ
بَيْنَهُمَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، عَلَى مَا شَرَحْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.
فَقَدْ بَانَ أَنَّهُ لَا يَفُوتُكَ^٨ طَرِيقٌ تَسْلُكُهُ^٩ مَعَ الْخُصُومِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ الْخِلَافِ؛ فَقَدْ
تَبَهَّنَا^{١٠} عَلَى كَيْفِيَّةِ مَا تَعْمَلُهُ^{١١} فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «دَلَّتْ».

٢. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعِ: «فَتَقُولُ». وَفِي «س»: «فَيَقُولُ».

٣. فِي «ب، ج، د، س» وَالْمَطْبُوعِ: «ذَاكَ».

٤. فِي «أ، ب، ج، د»: «فَتَذْكُرُ». وَفِي «س»: «فَذَكَرُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تَذْكُرُ».

٥. فِي «ب، ج، د»: «زِيدَ». وَفِي «س»: «يُرِيدُ».

٦. فِي «ب، ج، د»: «أَنْ تَدُلَّ». وَفِي «س»: «أَنْ يَدُلَّ».

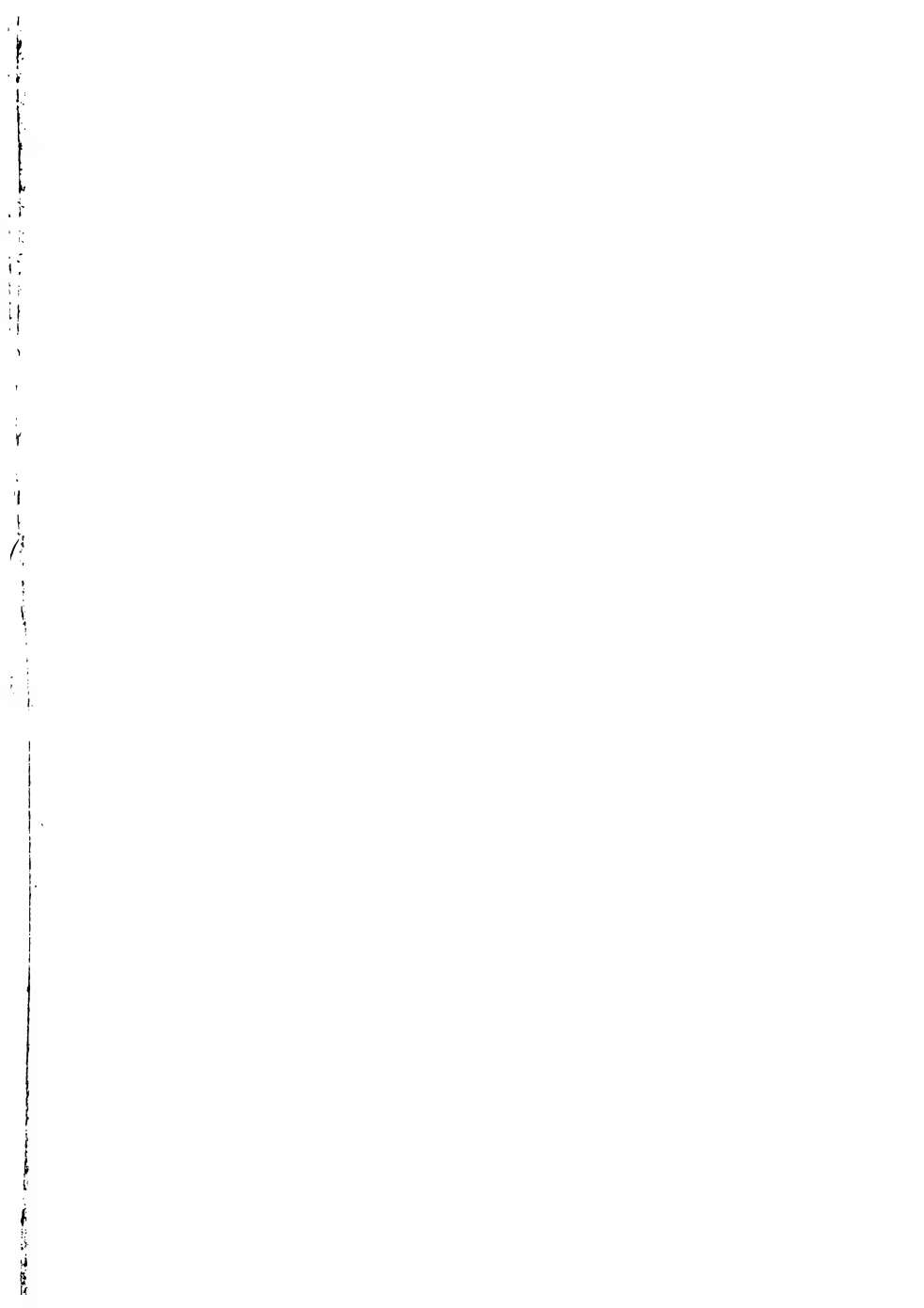
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِلَى».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَعْزَلُ».

٩. فِي «س»: «لَسْلِكُهُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَسْلِكُهُ».

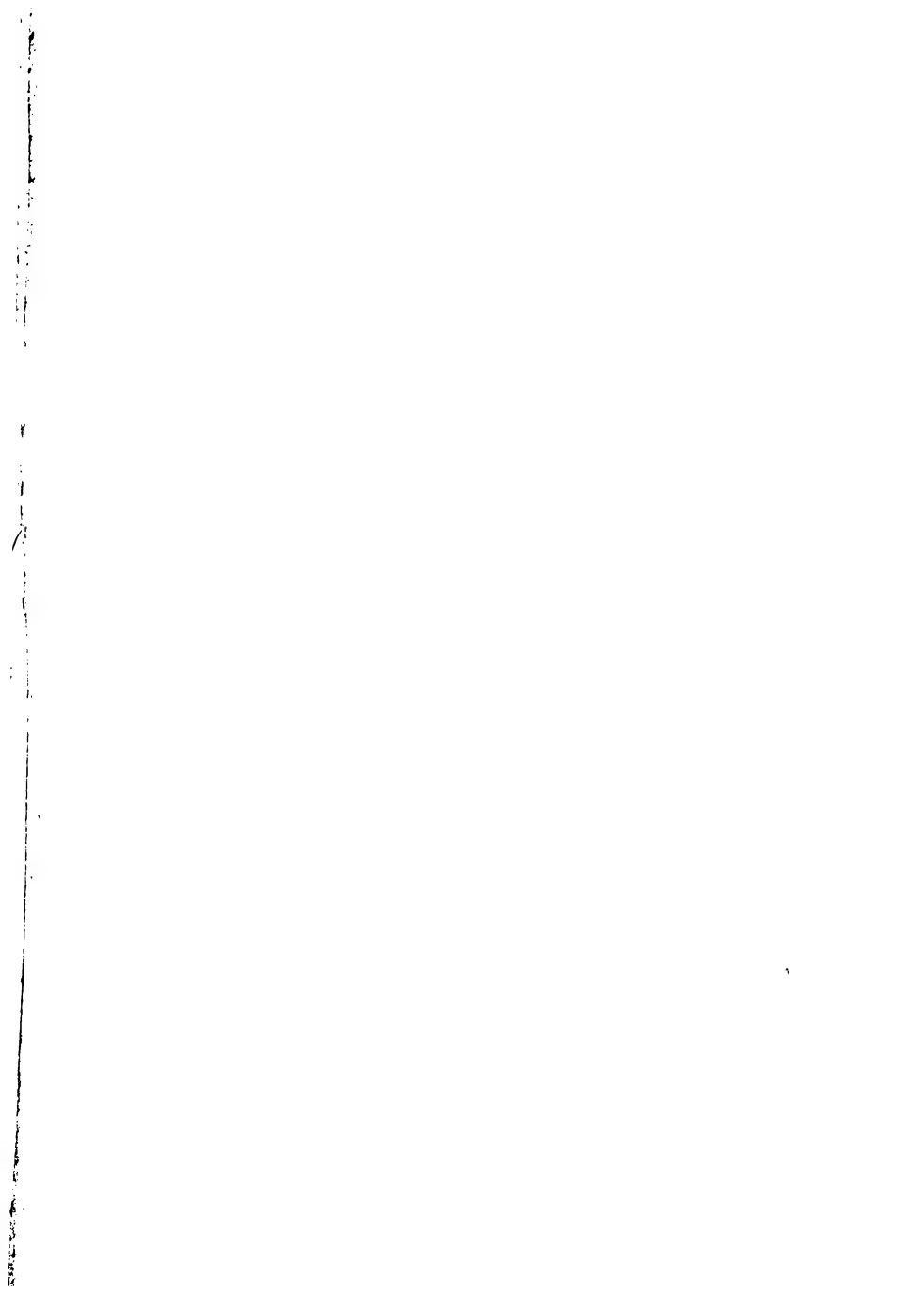
١٠. فِي «أ، س»: «نَبِّئْنَاهَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَبَيِّنَا».

١١. فِي «أ»: «نَعْمَلُهُ». وَفِي «س» وَالْمَطْبُوعِ: «يَعْمَلُهُ».



(١٠٧)

مَسْأَلَةٌ فِي نَفْيِ الْحُكْمِ بَعْدَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ



مقدمة التحقيق

من أساليب الاستدلال التي اعتمدها الشريف المرتضى في كتبه أنه إذا لم يتم دليل على إثبات مسألة فإنه يقطع ببطالان تلك المسألة. و من أبرز أمثلة ذلك مسألة خبر الواحد و القياس؛ فقد استدلل الشريف المرتضى في كتبه على بطلانها من خلال عدم قيام دليل على حجيتهما^١.

و قد ذكر في هذه المسألة سؤال عن الدليل على هذه الطريقة، كما ورد فيها إشكال نقضي على هذا الأسلوب الاستدلالي، و هو أنه يمكن أن يقال العكس، بمعنى أنه ما دام لم يتم دليل على بطلان مسألة، فيجب الحكم بصحتها؛ فما هو الفرق بين هذه الطريقة و تلك؟

أجاب الشريف المرتضى على ذلك بأنه لا بد لكل مثبت أو نافي لشيء من دليل على كلامه؛ لكن أحياناً قد يكون عدم الدليل دليلاً على العدم، و ذلك في حالة ما لو علمنا أنه لو كان المطلوب صحيحاً، لكان لا بد من قيام دليل لإثباته؛ فإذا لم يتم دليل، علمنا عدم صحة ذلك المطلوب.

و هذا لا يعني نفي شيء بلا دليل؛ بل نفس عدم الدليل صار دليلاً على العدم، و ذلك فيما لو كانت هناك عوامل تدعو لإقامة الدليل لو كان.

و أما دليل بطلان الإشكال النقضي المتقدم فهو أنه لو احتجنا لإبطال كل شيء إلى

١. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٥٢٩ - ٥٣٠، ٦٩٧.

دليل يدل على بطلانه لاستلزم إقامة ما لا يتناهى من الأدلة؛ لأنّ الأمور التي نريد أن ننفیها - كالتبوّات الباطلة أو الشرائع المزيفة - كثيرة جداً، بينما الأمور التي بحاجة إلى إثباتها محدودة، و لذلك نكتفي في النفي بعدم الدليل، بينما نحتاج في الإثبات إلى دليل، وبهذا اتّضح الفرق بين الأمرين.

عنوان الرسالة

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٩٩ تحت عنوان: «مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه».

كما طبعت في ضمن مسائل الشريف المرتضى، ص ١٠٥ تحت عنوان: «مسألة في أصالة البراءة، و نفي الحكم بعدم الدليل عليه».

و يحتمل أنّ عنوان «أصالة البراءة» من إضافات بعض النساخ المتأخّرين.

كما سمّاها المحقّق الطهراني باسم «مسألة في عدم الدليل دليل العدم»^١.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٦٨ - ٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩٠٩؛ تقع في الصفحات (١٧ - ٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٨٣ - ٣٨٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣١٤ - ٣١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٠٩٩٨)؛ تقع في الصفحات (١٤ - ١٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

٦. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٤٣ - ٣٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٤٦ - ١٥٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (١٥٦ - ١٥٨) من المجموعة.

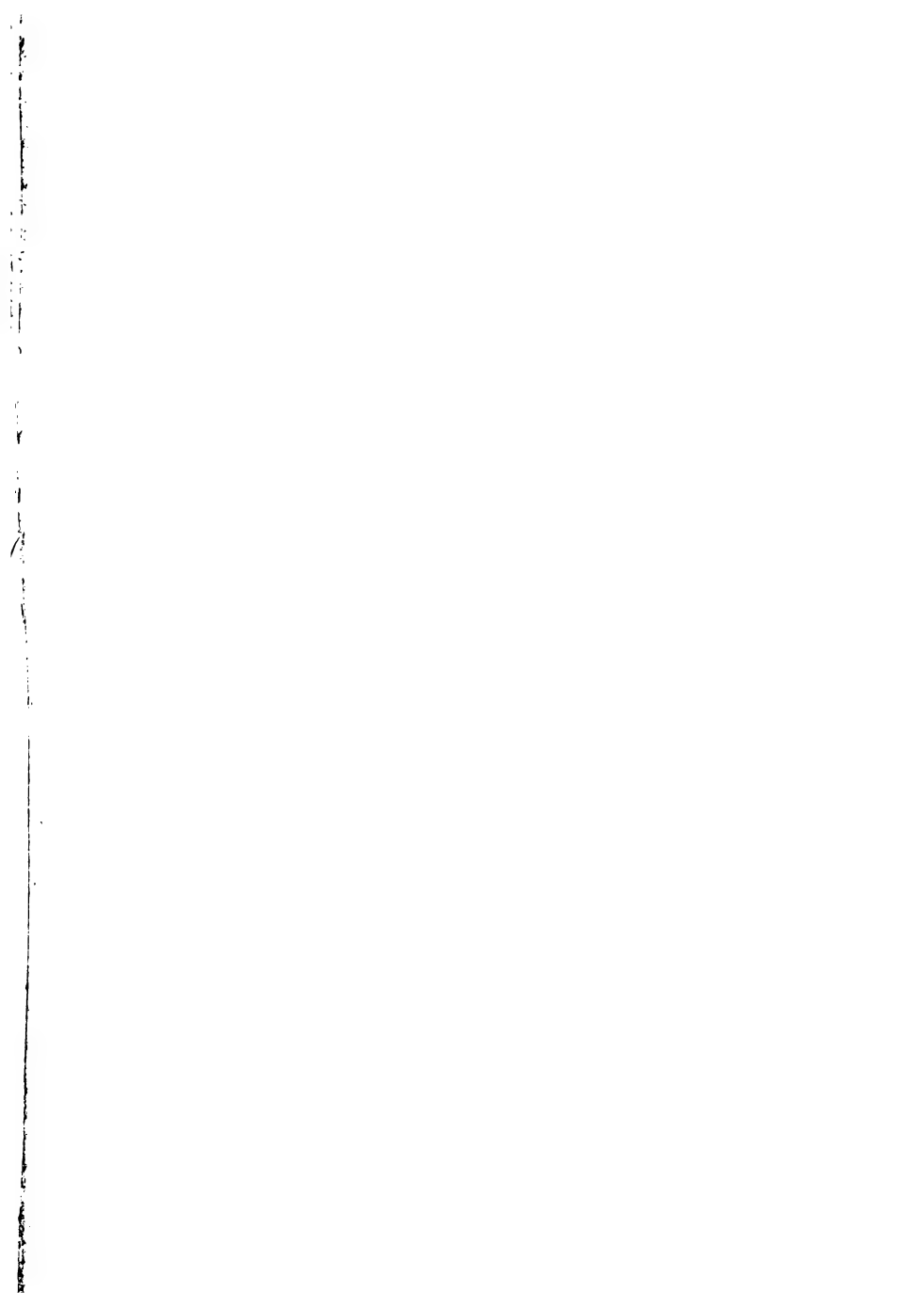
٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٦ - ٨) من المجموعة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٦٥ - ٢٦٧) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٤٨ - ١٥٠) من المجموعة.

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢١٨ - ٢٢٠) من المجموعة.

٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٢/٣؛ تقع في الصفحات (١١ - ١٢) من المجموعة.



[مَسْأَلَةٌ فِي نَفْيِ الْحُكْمِ بَعْدَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ مِنْ إِمْلَائِهِ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ ^١ -: إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَرَأَيْكُمْ تُعَوَّلُونَ ^٢ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ عَلَى الْقَوْلِ عَلَى أَنَّهُ ^٣: «لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا لَكَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَإِذَا ^٤ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ^٥ وَجَبَ نَفْيُهُ».

مِثْلُ ^٦ مَا تَسْتَدْلُونَ ^٧ بِهِ عَلَى نَفْيِ الْعِبَادَةِ بِالْقِيَاسِ فِي الشَّرِيعَةِ وَالْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ ^٨.

وَمِثْلُ ^٩ مَا عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ ^{١٠}؛ مِنْ التَّمَسُّكِ بِأَصْلِ

١. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «مِنْ إِمْلَائِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

٢. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «تَعَوَّلُونَ».

٣. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «عَلَى». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «بِأَنَّهُ».

٤. فِي «أ، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَإِذَا».

٥. فِي «ب، س، ص» - «إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ».

٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «عَلَى».

٧. فِي «ب، د، ص، س، ج»: «يَسْتَدْلُونَ».

٨. رَاجِعْ: الذَّرِيعَةُ إِلَى أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، ج ٢، ص ٥٢٩ - ٥٣٠، ٦٩٧.

٩. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَمِثْلُهُ».

١٠. فِي «أ، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «فُرُوعُ الْحُجِّ» بَدَلَ «الْفُرُوعِ». وَفِي «ب، س، ص»: «فُرُوعُ الْحُجِّ» بِدَلِّهَا.

حُكْمِ الْعَقْلِ، وَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ شَرْعٌ حَادِثٌ لَكَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ^١.
فَبَيَّنَّا صِحَّةَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

وَمَا الْفَصْلُ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَ مَنْ عَكَّسَ الْكَلَامَ عَلَيْكُمْ^٢، فَقَالَ: إِذَا أَوْجَبْتُمْ نَفْيَ أَمْرٍ
مِنَ الْأُمُورِ مِنْ حَيْثُ لَا دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِهِ^٣، فَمَا الْفَصْلُ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَ مَنْ أَثْبَتَهُ مِنْ حَيْثُ
لَا دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِهِ^٤؟

فَلَا يَكُونُ بِالنَّفْيِ^٥ هَاهُنَا أَوْلَى مِنْهُ بِالْإِثْبَاتِ.

الْجَوَابُ:

إِعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ مُثَبِّتٍ أَوْ نَافٍ حُكْمًا عَقْلِيًّا أَوْ شَرْعِيًّا مِنْ دَلِيلٍ، غَيْرَ أَنَّ الدَّلِيلَ
فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى نَفْيِ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ قَدْ يَكُونُ فَقَدْ دَلِيلٌ إِثْبَاتِي، إِذَا كَانَ مِمَّا
قَدْ عُلِمَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَابِتًا لَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، فَتَقَطَّعَ^٦ هَاهُنَا عَلَى نَفْيِهِ؛
لَفَقْدِ الدَّلِيلِ عَلَى إِثْبَاتِهِ، وَ لَمْ نَنْفِهِ^٨ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ وَ هُوَ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ.

وَلِهَذَا نَنْفِي بُيُوتَةَ كُلِّ مَنْ لَمْ يَظْهَرْ عِلْمٌ^٩ مُعْجِزٌ^{١٠} عَلَى يَدِهِ^{١١}، وَ نَقْطَعُ عَلَى انْتِفَاءِ

١. راجع: الانتصار، ص ٤٢٤.

٢. في المطبوع: - «عليكم».

٣. في «ع»: «عليه» بدل «على إثباته».

٤. في المطبوع: «نفي».

٥. في «د، ع» و المطبوع: «النفي».

٦. في المطبوع: - «قد».

٧. في «ج، ع»: «فيقطع». و في المطبوع: «مقطع».

٨. في المطبوع: «و لم ينفيه».

٩. في «ب، س، ص»: «على». و في «ع» و المطبوع: - «علم».

١٠. في المطبوع: - «معجز».

١١. في المطبوع: + «معجزة».

تُبَوِّتُهُ؛ لانتفاء^١ دليل النبوة وهو المعجز، ولا يحتاج^٢ في نفي^٣ كونه نبياً إلى دليل سوي ذلك.

و لو قيل لنا: ما الدليل على نبوة نبي بعينه؟ لاحتجنا إلى دليل يخصها، ولا نفع^٤ في ذلك بأنه لو لم يكن نبياً لكان على نفي تبوته دليل، وإذا فقدناه حكماً بأنه نبي!

وكذلك نستدل كُلاً على أنه لا صلاة زائدة على الخمس الواجبات، ولا صوم يجب يزيد على شهر رمضان، وما^٥ أشبه ذلك من الأحكام الشرعية، بأن نقول: لو وجب شيء من ذلك لوجب قيام دليل شرعي عليه، وإذا فقدنا الدليل قطعنا على انتفاء الحكم.

ولهذا لا نقطع على انتفاء^٦ كون زيد في الدار من حيث لا دليل يدل^٧ على كونه فيها؛ لأن كونه فيها ليس من الباب الذي إذا وقع فلا بُد من نصب دليل عليه. ولهذه الطريقة أصل في الضرورات؛ لأننا ننفي كون فيل^٨ بحضرتنا من حيث لو كان حاضراً لرأيانه وعلمناه^٩، فإذا لم نره دل ذلك على نفي حضوره.

١. في المطبوع: «لانتفاء».

٢. في «ع» والمطبوع: «ولا نحتاج».

٣. في «أ، ب، ج، د، س، ص» والمطبوع: «نفي».

٤. في «أ، د» والمطبوع: «ولا يتبع». وفي «ج»: «ولا نمنع».

٥. في المطبوع: «أو ما».

٦. في «ع»: «وهذا لا يقطع بانتفاء».

٧. في المطبوع: «يدل».

٨. في المطبوع: «جبل».

٩. في المطبوع: «فعلمناه».

فأما^١ العكس في السؤال الذي مضى، فليس بصحيح؛ ولو كان صحيحاً للزم في نفي النبوة و الشرع الزائد، على ما علمناه، وأن^٢ يُقال لنا: إذا عوّلتُم في نفي كون بعض الأشخاص نبياً على نفي دلالة نبوته، فالأوجب إثبات نبوته لفقد ما يدل على نفيها؟ فلما لم يلزم ذلك - لأي شيء قيل^٣ - لم يلزمنا فيما^٤ اعتمدناه من نفي العبادة بالقياس و أخبار الأحاد و غير ذلك.

و الذي يبين صحة ما ذكرناه من الطريقة، و بطلان ما عارضونا^٥ به من العكس: أنه لو احتيج في نفي كل شيء تنفيه^٦ - من نبوة و شريعة و غير ذلك - إلى دليل يخص ذلك المنفي، من غير اعتبار بفقد دلالة إثباته، لوجب إثبات^٧ ما لا نهاية له من الأدلة؛ لأنه لا نهاية لما تنفيه^٨ من النبوات، و كذلك لا نهاية لما تنفيه^٩ من الشرائع و الأحكام.

و ليس كذلك ما نثبته^{١٠}؛ لأنه متناه محصور، فجاز أن تختصه^{١١} أدلة محصورة. و هذا يكشف لك عن الفرق بين الأمرين و فساد مذهب من سوى بينهما.

١. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».

٢. في المطبوع: «أن» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: «قبل».

٤. في المطبوع: «لم يلزمها، فما» بدل «لم يلزمنا فيما».

٥. في المطبوع: «و بطل ما عارضوا» بدل «و بطلان ما عارضونا».

٦. في «أ، ج»: «بنفيه». و في «ب، س، ص» و المطبوع: «تنفيه».

٧. في «د»: «لوجب إثباته». و في المطبوع بين معقوفين: «لاحتج إلى» بدل «لوجب إثبات».

٨. في «ج»: «بنفيه». و في المطبوع: «تنفيه».

٩. في «ب» و المطبوع: «تنفيه». و في «ج»: «نفيه».

١٠. في «د، ع»: «نبيته». و في المطبوع: «ثبته».

١١. في «ع» و المطبوع: «أن يخصه».

وَلَوْ قِيلَ لِمَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ: «دُلُّنَا»^١ - إِذَا لَمْ تَرْضَ مَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ - عَلَى أَنْ زَيْدًا لَيْسَ نَبِيًّا، فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَظَهَرَتْ عَلَى يَدِهِ مُعْجَزَةٌ، وَجَعَلَ^٢ فَقَدْ الْمُعْجَزَةُ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ نُبُوَّتِهِ.

فَحِينَئِذٍ^٣ يُقَالُ لَهُ^٤: فَبَإَيِّ شَيْءٍ تَنْفَصِلُ^٥ مِمَّنْ^٦ قَالَ لَكَ: «مَا^٧ أَنْكَرْتَ مِنْ^٨ كَوْنِهِ نَبِيًّا، وَدَلَالَةُ كَوْنِهِ^٩ كَذَلِكَ^{١٠} أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا لَكَانَ عَلَى نَفْيِ نُبُوَّتِهِ دَلِيلٌ؛ وَإِذَا فَقَدْنَا ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ نُبُوَّتِهِ؟

فَإِنْ رَامَ الْفَصْلَ بغيرِ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَجِدْهُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.^{١١}

١. في المطبوع: «وَلَنَا» بدل «دُلُّنَا».

٢. في «د» والمطبوع: «وَحَصَلَ».

٣. في المطبوع: «حَتَّى».

٤. في المطبوع: - «لَهُ».

٥. في «أ»: «تَنْفَصِلُ». وفي «ب»: «يَنْفَصِلُ». وفي «ج»: «بِتَفْصِيلٍ». وفي «س، ص»: «يَتَفَصَّلُ». و

في المطبوع: «يَنْفَصِلُ».

٦. في المطبوع: «مَنْ».

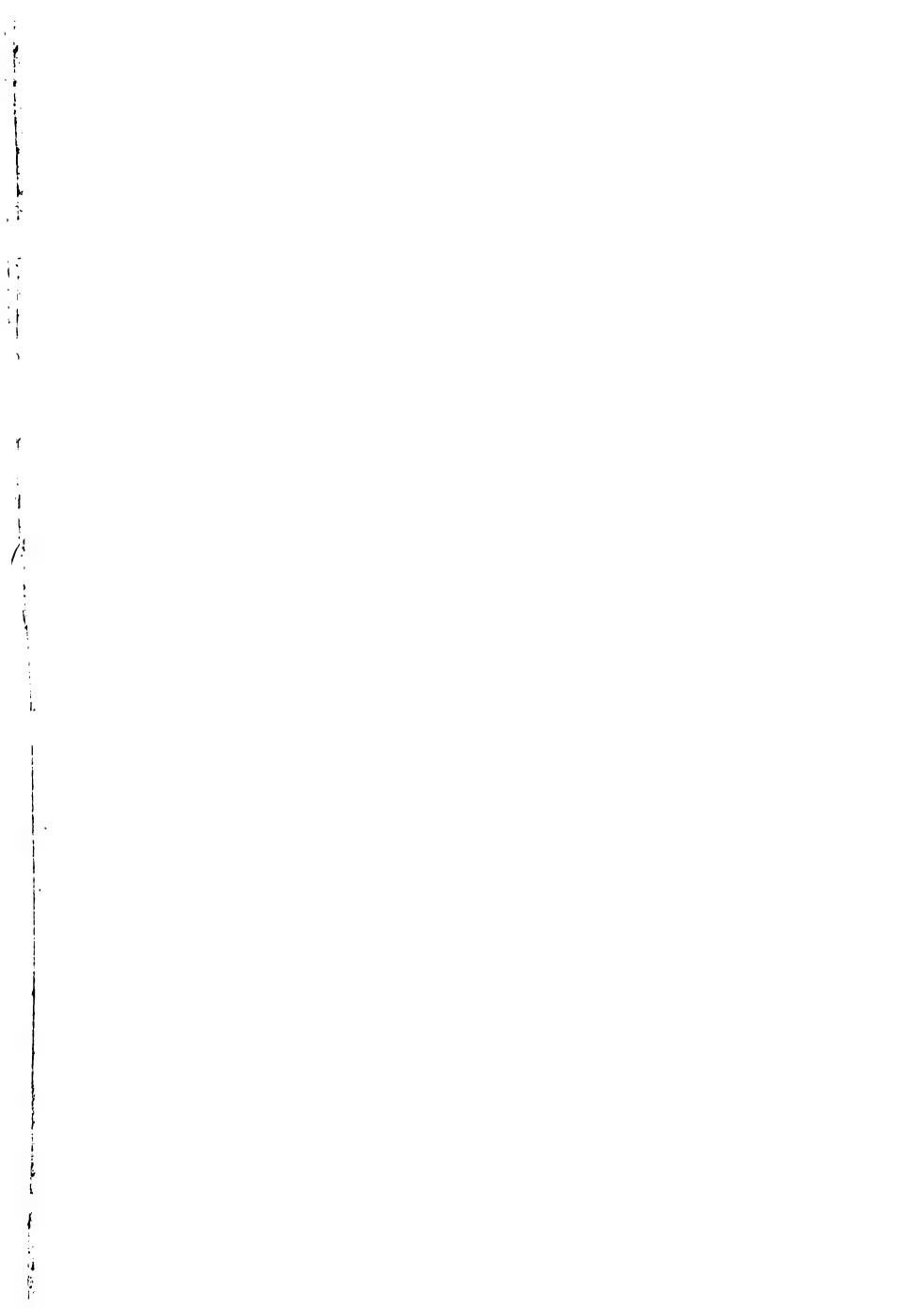
٧. في «د»: «مِمَّا». وفي المطبوع: «فَمَا».

٨. في «ع»: «مَا أَنْكَرْتَهُ» بدل «مَا أَنْكَرْتَ مِنْ».

٩. في «د» والمطبوع: - «وَدَلَالَةُ كَوْنِهِ».

١٠. أي: لماذا أَنْكَرْتَ كَوْنَهُ نَبِيًّا، مع أَنَّ الدليل على كَوْنِهِ كَذَلِكَ...

١١. من قوله: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ع». وفي «د» والمطبوع: + «وَالْمَنَّةُ لِلَّهِ».



و. الرسائل المنتزعة

(١٠٨)

مجموعة في فنون علم الكلام

مقدمة التحقيق

تحتوي هذه المجموعة على أكثر من عشرين مقطعاً كلامياً منتزَعاً من كلام الشريف المرتضى، فقد قام أحدهم باستخراج عدد من الأبحاث الكلامية من ثنايا كتب الشريف المرتضى ووضعها في هذه المجموعة، من دون أن يبيّن سبب اختياره لهذه المقاطع بالخصوص دون غيرها، و من دون أن يقوم بترتيبها ترتيباً واضحاً، بل نشر الأبحاث لا على ترتيب معيّن.

و معظم هذه المقاطع إن لم نُقل كلّها منتزَع من كتب الشريف المرتضى المعروفة، وخاصة كتابي الذخيرة والملخص، و بالأخصّ كتاب الذخيرة فإن أكثر المطالب مأخوذة منه، كما صرّح جامع المجموعة أحياناً بنقله من هذا الكتاب.

و هذا الأمر يعطي للمجموعة أهميّة خاصّة، باعتبار أنّها قد عرّضت لنا عدداً من أفكار الشريف المرتضى قبل طباعة الذخيرة بعشرات السنين، فهذه المجموعة قد طبعت في بغداد سنة ١٣٧٩هـ / ١٩٥٥م، في ضمن المجموعة الخامسة من نفائس المخطوطات، أي قبل عشرات السنين من طباعة الذخيرة.

و مما يرفع من أهميّة هذه المجموعة تقدّمها التاريخي، فإن إحدى مخطوطاتها المستنسخة في سنة ٩٨٦هـ قد تمّ استنساخها على نسخة يرجع تاريخها إلى سنة ٥٤٥هـ، فقد جاء في آخرها: «فرغ منه يوم الإثنين بعد الظهر بسبع مضيّن من شهر الله الأصمّ رجب المرجّب من سنة خمس و أربعين و خمسمائة من الهجرة النبوية». و

هذه النسخة بالتحديد موجودة في ضمن مجموعة تحتوي على ٣٢ رسالة أخرى: أولها رسالة زهرة الرياض و نزهة المرتاض للسيد أحمد بن طاووس، و هي محفوظة في المكتبة الرضوية، رقم ٨٢٨٣، و قد سُميت المجموعة محلّ بحثنا في هذه المخطوطة باسم: «فوائد شريفة من إملاء الشريف المرتضى».

إنّ وجود أصل قديم يرجع إلى القرن السادس لهذه المجموعة يدلّ على أهميتها، فعلى أقلّ التقادير قام جامعها بجمعها بعد حوالي قرن واحد من وفاة الشريف المرتضى، و ليس مستبعداً أن يكون لهذا الأصل المتعلّق بالقرن السادس أصلاً آخر أقدم منه.

و ممّا يزيد من أهميّة هذه المجموعة أيضاً مقطعها الأول، فإنّه يحتوي على سؤال و جواب لم نعر على نصّهما في كتب الشريف المرتضى الأخرى، و هو يدلّ على اعتماد جامع المجموعة على مؤلّفاتٍ للشريف المرتضى لم تصل إلينا ممّا يرفع من أهميّة عمله.

و الجدير بالذكر أنّ بعض المقاطع التي تحتوي عليها المجموعة لم تنقل من مصادرها بصورة حرفيّة، بل قام الجامع بالتصرّف فيها بالحذف و الاختصار، ممّا يدلّ على أنّ الجامع لم يكن ناسخاً محضاً، بل كان يمتلك قدراً جيّداً من العلم و الفضل، بحيث سمح لنفسه أن يقوم بالتصرّف في كلام الشريف المرتضى.

و في الحقيقة لا نعرف الهدف من اختيار الجامع لهذه المجموعة، فلعلّه حاول من خلالها تلخيص بعض أهمّ أفكار الشريف المرتضى الكلاميّة، بحيث تكون في متناول يده متى رام الرجوع إليها، كما لعلّه كان ينوي إضافة مقاطع أخرى إلا أنّ عوائق الزمن و ربّما الأجل حالاً دون ذلك.

و ينبغي التنويه في الختام إلى أنّ مقدار تصرّف الجامع بكلام المرتضى غير معلوم، و هناك احتمال أنّه أدخل فهمه الشخصي عند تلخيص المطالب، كما يحتمل

أنّه أضاف بعض المطالب من عنده من دون الإشارة إلى ذلك، ولذلك لا يمكن الاعتماد على هذه المجموعة في نسبة كلّ ما فيها إلى الشريف المرتضى، إلا إذا عُثر على المصدر الذي نُقلت منه، أو كانت مطالبه موافقة لأفكار الشريف المرتضى. و مما يقلّل من خطر هذا الأمر هو ما تقدّم من أنّ معظم مطالب المجموعة موجودة في كتب الشريف المرتضى المُشار إليها.

هذا وقد تقدّم أنّ هذه المجموعة كانت قد طبعت في بغداد في ضمن المجموعة الخامسة من نفائس المخطوطات بتحقيق الشيخ محمّد حسن آل ياسين، سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٥م.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجرديّ رحمه الله بقلم، المرقّمة ٣٧٤/٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٤ - ٢٩٣) من المجموعة، و فرغ من كتابة الرسالة يوم الخميس بعد الظهر من شهر [رمضان] المبارك سنة ١٠٩٥هـ، و لم يُعلم اسم ناسخها. و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٣١٨١؛ و الرسالة تقع في ٢٠ صفحة، نسخها «محمّد شفيع بن محمود الأرومية»؛ و رمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٣٠٦٠؛ نسخها في كربلاء «محمود بن عليّ أصغر الرشتيّ اللنگرودي» في شهر ربيع الثاني من سنة ١٣٠٥هـ. و تشاهد على هوامشها علامات التصحيح نادراً.

و تقع الرسالة في ٢٧ صفحة؛ و رمزنا لها بـ «ج».

٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٤٩ - ٥٩) من المجموعة، نسخها الشيخ المحقّق محمّد محسن بن عليّ

الطهراني المشهور بالأغا بزرك في سامراء، عشية الخميس من شهر ذي الحجة سنة ١٣٢٩هـ، و رمزنا لها بـ «د».

٥. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٥؛ تقع في الصفحات (٤٢ - ٦٥) من المجموعة، و قد استنسخت اعتماداً على النسخة السابقة، و فرغ منها في ظهيرة الجمعة ١١ ربيع الأول سنة ١٣٩١هـ، و رمزنا لها بـ «س».

مَجْمُوعَةٌ فِي فُنُونِ عِلْمِ الْكَلَامِ^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^٢

[١]

[وَجْهٌ تَوَجَّهَ الْوَعِيدُ إِلَى الْخَلْقِ]

سُئِلَ الْمُرْتَضَى عِلْمُ الْهُدَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ^٣ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ لِيَنْفَعَهُمْ - تَفَضُّلاً مِنْهُ، وَ لُطْفاً لَهُمْ، وَ إِحْسَاناً إِلَيْهِمْ؛ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ -؛ فَمِنْ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ إِلَيْهِمُ الْوَعِيدُ؟

الْجَوَابُ:

قَالَ الْمُرْتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ، وَ أَخْرَجَهُمْ^٥ مِنْ

١. فِي بَدَايَةِ «أ»: «هَذَا كِتَابٌ فِيهِ مَجْمُوعٌ مِنْ كَلَامِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى عِلْمُ الْهُدَى ذِي الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَ أَرْضَاهُ فِي فُنُونٍ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ [أَي: أُصُولِ الدِّينِ] نَفَعَ اللَّهُ بِهِ سَائِرَ الْمُسْلِمِينَ. آمِينَ». وَ قَرِيبٌ مِنْهُ فِي «ب». وَ فِي «د»: «مَجْمُوعَةٌ مِنْ كَلَامِ السَّيِّدِ الْأَجَلِ الْمُرْتَضَى عِلْمُ الْهُدَى فِي فُنُونٍ مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ». وَ فِي «س»: «مَجْمُوعَةٌ فِي فُنُونِ عِلْمِ الْكَلَامِ لِلْسَّيِّدِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى قُدَّسَ اللَّهُ سِرَّهُ».

٢. فِي «أ»: «+ وَ قُلْ: رَبِّ زِدْنِي عِلْماً». وَ فِي «ب»: «+ وَ بِهِ أَسْتَعِين».

٣. فِي «أ، ب، ج»: «- عَنْ».

٤. فِي «أ، ج»: «مَنْ». وَ فِي «ب»: «وَمَنْ».

٥. فِي «أ، ب، ج»: «أَخْرَجَهُمْ» بِدُونِ وَائِ الْعُطْفِ.

الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ تَفَضُّلاً مِنْهُ، أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِكَمَالِ الْعَقْلِ؛ لِيَعْرِفُوا خَالَفَهُمْ، فَاسْتَحَقَّ
لِذَلِكَ مِنْهُمْ الشُّكْرَ، فَلَمْ يَعْلَمُوا بِمَا يَشْكُرُونَهُ^١.

فَحِينَ عِلِمَ اسْتِحْقَاقَ وَجوبِ^٢ الشُّكْرِ عَلَيْهِمْ، وَعِلِمَ سُبْحَانَهُ عَدَمَ مَعْرِفَةِ الشُّكْرِ
مِنْهُمْ، لَطَفَ لَهُمْ بِأَنْ كَلَّفَهُمْ عِبَادَتَهُ؛ إِذْ لَا شُكْرَ أَوْفَى مِنَ الْعِبَادَةِ.

ثُمَّ أَوْجَبَ تَعَالَى لَهُمْ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ الْقِيَامِ بِعِبَادَتِهِ جَزِيلَ الثَّوَابِ بِالنَّعِيمِ الدَّائِمِ؛
نِعْمَةً أُخْرَى مُجَدَّدَةً عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ لَطَفَ لَهُمْ - جَلَّ اسْمُهُ - إِكْمَالاً لِنِعْمَتِهِ عَلَيْهِمْ بِأَنْ زَجَرَهُمْ عَنْ فِعْلِ الْمَعَاصِي،
وَتَوَعَّدَهُمْ عَلَيْهَا؛ رَغْبَةً مِنْهُمْ لَهُمْ فِي طَاعَتِهِمْ^٣.

فَلَمَّا سَبَقَ عِلْمُهُ فِيهِمْ أَنْ لَا يَقُومُوا بِذَلِكَ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ، لَطَفَ بِهِمْ فِي إِنْفَاذِ الرُّسُلِ
إِلَيْهِمْ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَمُؤَذِّنِينَ^٤، وَشَرَعَ لَهُمُ الشَّرَائِعَ، وَسَهَّلَ لَهُمْ سَبِيلَهَا، وَ
أَزَاحَ جَمِيعَ عِلَّتِهِمْ فِيهَا؛ اخْتِبَاراً لَهُمْ، وَتَأْكِيداً لِلْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ؛ أَنْ يَقُولُوا: «مَا جَاءَنَا
مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ»^٥.

فَحَسُنَ إِذْ ذَاكَ^٦ مَوْضِعُ النَّعْمِ بِالْإِطْلَاقِ، وَوَجَبَ الثَّوَابُ لِأَهْلِ الطَّاعَاتِ وَ
الْعِقَابُ لِأَهْلِ الْمَعَاصِي.

ثُمَّ أَجْلَاهُمْ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ؛ يَسْتَوْفِي مِنْهُمْ مَا وَجَبَ لَهُ مِنَ الْقِصَاصِ بِمَا

١. في «أ، ب، ج، د»: «يشكروه».

٢. في «س»: - «وجوب».

٣. في «ج»: «رغبة منه لهم - جلَّ اسمه - كمالاً لنعمته عليهم». و في حاشية «ب»: «رغبة منهم له في طاعته».

٤. في «أ»: + «ومرئين».

٥. المائدة (٥): ١٩.

٦. في «د»: «ذاك» و في «س»: «إذ لك» بدل «إذ ذاك».

تَوَعَّدَهُمْ^١ عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِ الْمَعَاصِي، وَ يُوفِّيهِمْ أَجُورَهُمْ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ لَهُمْ عَلَى فِعْلِ الطَّاعَاتِ مِمَّا وَعَدَهُمْ بِهِ وَأَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَزَّ وَجَلَّ.

و هذا فِعْلُ الْعَادِلِ الْبَرِّ الرَّؤُوفِ، الرَّحِيمِ بِعِبَادِهِ.

و فِي هَذَا الْقَدْرِ مَقْنَعٌ وَ كِفَايَةٌ لِمَنْ يُحْسِنُ أَنْ يَتَدَبَّرَ، وَ مَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ فَلْيَطْلُبْهُ فِي كِتَابِ «الذَّخِيرَةِ»^٢ يَجِدُهُ مُسْتَوْفَى فِي الشَّرْحِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَ تَقَدَّسَ.

[٢]

[نفى أن تكون الآلام لأجل العقوبة فقط]

و قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي كِتَابِ «الذَّخِيرَةِ»:

نَقُولُ: إِنَّ الْآلَامَ الشَّاقَّةَ، وَ الْأَمْرَاضَ الشَّدِيدَةَ، وَ الْمَصَائِبَ الْمُؤْلِمَةَ، تَنْزِلُ بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ مَنْ عُلِمَتْ طَهَارَتُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ وَ الزُّهَادِ مِمَّنْ^٣ يَجِبُ عَلَيْنَا مَدْحُهُ وَ تَعْظِيمُهُ.

و ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْآلَامَ لَا تَكُونُ إِلَّا عُقُوبَةً؛ إِذْ بَطَلَ مَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ تَقَعُّ مِنْهُمْ الْمَعْصِيَةُ قَبْلَ النُّبُوَّةِ فَيُعَاقَبُونَ بِهَا فِي حَالِ النُّبُوَّةِ.

و الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا يُوَاقِعُونَ الْمَعْصِيَةَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ، لَمْ يَخْلَوْا^٤ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ عِنْدَ حَالِ النُّبُوَّةِ: إمَّا أَنْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، أَوْ عَلَيْهَا مُصْرِيْنَ.

فَإِنْ كَانُوا تَابُوا مِنْهَا، فَلَا يَحْسُنُ إِيْلَانُهُمْ؛ لَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ زَعَمَ^٥ أَنَّ الْأَلَمَ لَا

٢. الذخيرة، ص ٢٣٩.

١. في النسخ: «تواعدهم».

٤. في «س»: «لم يخل».

٣. في «ب»: «وممن».

٥. في «ب»: «يزعم».

يَحْسُنُ أَنْ يَتَعَ إِلَّا مُسْتَحَقًّا.

وإن كانوا مُصْرِينَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، فَقَدْ اسْتَحَقُّوا مِنَّا الذَّمَّ وَالْإِهَانَةَ فِي حَالِ النُّبُوَّةِ، وَلَا يَبْلُغُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ مُحَصِّلُ جُمْلَةٍ.^٢

[٣]

[الآلام التي يكون عوضها على الله تعالى]

و قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :

كُلُّ أَلَمٍ يَتَدَيُّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي عَاقِلٍ مُكَلَّفٍ، أَوْ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ مِنْ طِفْلِ أَوْ بَهِيمَةٍ، وَلَا يَكُونُ وَاقِعًا عِنْدَ سَبَبٍ يَقْتَضِيهِ فِي الْعَادَةِ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ، فِعْوَضُهُ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِيُخْرِجَ بِالْعَوَضِ مَنْ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا.^٣

و كَذَلِكَ كُلُّ أَلَمٍ فِعْلٌ بِأَمْرِهِ أَوْ إِيَّاخَتِهِ أَوْ إِيَّاخَتِهِ إِلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا كَالْحُدُودِ، فَإِنْ عَوَضَهُ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلُّهَا جَارٍ مَجْرَى فِعْلِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَوَضُ^٥ عَنِ الذَّبْحِ لِلْبَهِيمَةِ - إِذَا كَانَ بِأَمْرِهِ تَعَالَى - عَلَى الذَّبْحِ دُونَهُ.^٧

[٤]

[معنى الرسول و النبي]

و قَالَ^٨ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي النُّبَوَاتِ :

١. فِي «أ، ب، ج، د»: «أَلَا»، وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ. ٢. الذَّخِيرَةُ، ص ٢٣٩.
٣. فِي «أ»: «ظَلَمًا».
٤. فِي النِّسْخِ: «و إِيَّاخَتَهُ وَ إِيَّاخَتَهُ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.
٥. فِي «ب»: «عَوَضَ الْمَعَاصِي» بِدَلِّ «الْعَوَضِ».
٦. فِي «أ، ب، ج، د»: «إِذْ».
٧. الذَّخِيرَةُ، ص ٢٣٩.
٨. فِي «ج»: «قَالَ» بِدُونِ وَائِ الْعُطْفِ.

إِعْلَمَ أَنْ مَعْنَى^١ وَصِفْنَا الرَّسُولَ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ بِأَنَّهُ رَسُولٌ: أَنْ مُرْسِلًا أَرْسَلَهُ. وَ مِنْ جِهَةِ التَّعَارُفِ لِابْتَدَاءِ مِنْ اشْتِرَاطِ قَبُولِ الْمُرْسَلِ^٢؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يُسَمُّونَهُ رَسُولًا بِأَنْ يُرْسِلَهُ مُرْسِلٌ^٣ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمُوا مِنْهُ الْقَبُولَ لَذَلِكَ.

و هَذِهِ اللَّفْظَةُ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ لَا تُقِيدُ بِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى، فإِطْلَاقُهَا بِالتَّعَارُفِ يَقْتَضِي الْإِخْتِصَاصَ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ وَ لِهَذَا إِذَا أُطْلِقُوا: «قَالَ الرَّسُولُ كَذَا»^٤، لَمْ يُفْهَمْ^٥ مِنْهُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ، وَ جَرَى مَجْرَى إِطْلَاقِ «عَاصِي»^٦ فِي إِخْتِصَاصِهِ بِعَاصِي^٧ اللَّهِ تَعَالَى.

فَأَمَّا وَصْفُهُ بِأَنَّهُ «نَبِيٌّ»: فَإِنْ كَانَ مَهْمُوزًا، فَهُوَ مِنَ الْإِنْبَاءِ وَ الْإِخْبَارِ. وَ إِنْ كَانَ مُشَدَّدًا غَيْرَ مَهْمُوزٍ، فَهُوَ مِنَ الرَّفْعَةِ وَ عُلُوِّ الْمَنْزِلَةِ؛ مَأْخُوذٌ مِنَ النَّبَاةِ^٨. وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ وَصْفُ الرَّسُولِ بِأَنَّهُ «نَبِيٌّ» بِالْهَمْزِ وَ غَيْرِ الْهَمْزِ^٩؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا مَعًا مُطَرِّدٌ فِيهِ؛ لَكِنْ مَعَ الْقَصْدِ إِلَى التَّعْظِيمِ لِابْتَدَاءِ مِنْ تَرْكِ الْهَمْزِ.

وَ [لَيْسَ] ^{١٠} كُلُّ رَفِيعِ الْقَدْرِ يَوْصَفُ بِأَنَّهُ «نَبِيٌّ»؛ بَلْ تَخْتَصُّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ لِمَنْ عَلَتْ مَنْزِلَتُهُ لِأَجْلِ تَكْلُفِهِ بِأَدَاءِ^{١١} الرِّسَالَةِ وَ عَزَمِهِ عَلَى الْقِيَامِ بِهَا. وَ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ

١. فِي «س»: - «مَعْنَى».

٢. فِي الذَّخِيرَةِ: «الْمُرْسَل».

٣. فِي «أ»: «كَذَاكَ». وَ فِي «ب، د»: «كَذَلِكَ».

٤. فِي «ج»: «لَمْ يُفْهَمْ».

٥. فِي «أ، ب، ج»: «بِمَعَاصِي».

٦. «النَّبَاةُ»: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ. رَاجِعُ: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٢٠، ص ٢١٣ (نَبَو).

٧. فِي «ج»: «بِالْهَمْزَةِ وَ غَيْرِ الْهَمْزَةِ».

٨. أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٩. فِي «س»: «بِأَوَّل».

هذا اللفظُ مُحْتَصَافٌ بِمَنْ [كَانَ] ^١ هذه صفته مِنَ الْبَشَرِ، بِخِلَافِ مَا قَالَهُ قَوْمٌ مِنْ أَنْ الْمَلَائِكَةَ تَوْصَفُ بِهِ.

وإِطْلَاقُ لَفْظَةِ «نَبِيٍّ» بِالْهَمْزِ ^٢ وَغَيْرِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ ^٣ يَخْتَصَّ بِمَنْ تَحْمِلُ رِسَالَةَ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ، كَمَا قُلْنَا فِي إِطْلَاقِ لَفْظَةِ «رَسُولٍ» ^٤.

[٥]

[حُسْنُ بَعْثَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي بَيَانِ حُسْنِ بَعْثَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ:
غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ: فِي أَفْعَالِ الْمُكْلَفِ مَا إِذَا فَعَلَهُ اخْتَارَ عِنْدَهُ فَعَلَ
الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ أَوِ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْقَبَائِحِ الْعَقْلِيَّةِ، وَفِيهَا مَا إِذَا فَعَلَهُ اخْتَارَ فَعَلَ الْقَبِيحِ
وَالْإِخْلَالَ ^٥ بِالْوَاجِبِ. وَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعْلَامِ الْمُكْلَفِ بِهِ؛
لِيَفْعَلَ مَا يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ، وَيَعْدِلَ عَمَّا يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ إِعْلَامَهُ
بِذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ إِزَاحَةِ عِلَّتِهِ فِي تَكْلِيفِهِ. وَإِذَا كَانَ تَمَيِّزُ مَا يَدْعُوهُ مِنْ أَفْعَالِهِ أَوْ
يَصْرِفُهُ ^٦ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهِ بِاسْتِدْلَالٍ عَقْلِيٍّ، وَلَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَفْعَلَ تَعَالَى لَهُ الْعِلْمَ
الضَّرُورِيِّ بِهِ، فَتَجَبُّ ^٧ بَعْثُهُ مَنْ يُعْلِمُهُ بِذَلِكَ.

١. أضفناه من الذخيرة.

٢. في «ج»: «بالهمزة».

٣. في الذخيرة: - «يحتمل أن».

٤. الذخيرة، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

٥. في الذخيرة: «أو الإخلال»، وهو الأولى.

٦. في «ألف»: «ما يدعو من أفعاله أن يصرف».

٧. هكذا في الذخيرة، وفي النسخ: «فيجب».

و هذا الوجهُ خاصَّةٌ هو الذي نقولُ فيه: إِنَّ البَعْثَةَ إِذَا حَسُنَتْ لَهُ وَجَبَتْ، وَإِنَّ الوجوبَ [إِذْنَ] ^١ لَا يَنْفَصِلُ مِنَ الْحُسْنِ.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِأَحْوَالِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فِي كَوْنِهَا أَلْطَافاً ^٢ لَا يُعْلَمُ ^٣ ضَرُورَةً: مَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِهِ تَعَالَى لَا تَكُونُ ضَرُورَةً، وَأَنَّ وَقُوعَهَا مِنْ كَسْبِنَا أَدْخَلَ فِي كَوْنِهَا أَلْطَافاً.

و غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ تَعَالَى الرِّسُولَ لِتَأْكِيدِ مَا فِي الْعُقُولِ فِي آنٍ ^٤ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَرْعٌ ^٥. وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ.

و غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا بِلَا شَرْعٍ، وَ يَكُونُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ نَبِيٌّ لَطْفاً وَ مَصْلَحَةً لَنَا ^٦.

[٦]

[دلالة المعجز على النبوة]

و قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي بَيَانِ دَلَالَةِ الْمُعْجَزِ ^٧ عَلَى النُّبُوَّةِ:
لَفْظَةُ «الْمُعْجَزِ» تُنْبِئُ ^٨ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ ^٩ عَمَّنْ جَعَلَ غَيْرَهُ عَاجِزاً، وَ الْقَدِيمُ تَعَالَى

١. أضفناه من الذخيرة.

٢. في «ب، ج، د، س»: «لَأَنَّا».

٣. هكذا في «أ» و الذخيرة. و في سائر النسخ: «نعلم».

٤. في الذخيرة: «وإن» بدل «في آن»، و هو الأولى ظاهراً.

٥. في «س»: «شرح»، و هو سهو واضح.

٦. راجع: الذخيرة، ص ٣٢٣ - ٣٢٤.

٧. في «د، س»: «المعجزة».

٨. في «ب»: - «تنبي».

٩. في «ب، ج»: + «عبارة».

هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْإِعْجَازِ وَالْإِقْدَارِ^١.

و الْمُرَاعَى^٢ فِي مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ [اسْتِعْمَالُهَا]^٣ فِي الْعُرْفِ، دُونَ أَصْلِ اللُّغَةِ. وَ
مَعْنَى قَوْلِنَا: «مُعْجِزٌ» فِي التَّعَارُفِ: مَا دَلَّ عَلَى صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ وَ اخْتَصَّ بِهِ؛ وَ
إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بِشَرَايِطَ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ تَعَالَى.

وَ ثَانِيهَا: أَنْ تَنْتَقِصَ^٤ بِهِ الْعَادَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِمَنْ ظَهَرَ الْمُعْجِزُ^٥ فِيهِ.

وَ ثَالِثُهَا: أَنْ يَتَعَذَّرَ عَلَى الْخَلْقِ فِعْلٌ مِثْلُهُ؛ إِمَّا فِي جَنْسِهِ، أَوْ فِي صِفَتِهِ
الْمَخْصُوصَةِ.

وَ رَابِعُهَا: أَنْ يَخْتَصَّ بِالْمُدَّعِي عَلَى طَرِيقِ التَّصْدِيقِ لِدَعْوَاهُ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ «فِعْلِهِ تَعَالَى» وَ لَمْ نَقُلْ: «أَوْ مَا»^٦ يَجْرِي
مَجْرَى فِعْلِهِ - عَلَى مَا يَمْضِي فِي الْكُتُبِ - لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ إِنَّمَا يَدَّعِي عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ
يُصَدِّقُهُ بِمَا يَفْعَلُهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْقَائِمُ مَقَامَ التَّصْدِيقِ مِمَّنْ طُلِبَ مِنْهُ
التَّصْدِيقُ؛ وَ إِلَّا لَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَيْهِ. وَ فِعْلُ الْمُدَّعِي كِفْعَلِ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادِ فِي أَنَّهُ لَا
يَدُلُّ عَلَى التَّصْدِيقِ، وَ إِنَّمَا يَدُلُّ فِعْلٌ مَنْ أَدَّعَى عَلَيْهِ التَّصْدِيقُ.

وَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَدَلَّ عَلَى

١. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «و الاقتدار».

٢. في الذخيرة: «فالمراعى»، و هو الأولى.

٣. أضفناه من الذخيرة.

٤. في «س»: «أن تقضي».

٥. في «د، س»: «بمعجز».

٦. في «س»: «بأنه».

٧. في «أ»: «و ما».

صِدْقِهِ كَمَا يَدُلُّ وَهُوَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى، وَنَقَلَ الْجِبَالِ وَطَفَرَ الْبِحَارِ يَدْلَانِ عَلَى النُّبُوَّةِ
وإن كانا^١ مِنْ فِعْلِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ.

لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَرَقَ
الْعَادَةَ، لَكَانَ الْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ، الْوَاقِعُ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ، هُوَ اخْتِصَاصُهُ تَعَالَى لَهُ
بِالْعُلُومِ الَّتِي تَمَكَّنَ بِهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَفِعْلُهَا فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَفِي نَقْلِ الْجِبَالِ وَطَفْرِ
الْبِحَارِ الْمُعْجِزُ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْإِقْدَارُ بِالْقُدْرَةِ^٢ الْكَثِيرَةِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ عَلَى تِلْكَ
الْأَفْعَالِ، دُونَ الْأَفْعَالِ نَفْسِهَا.

وَأَمَّا الطَّرِيقُ إِلَى^٣ الْعِلْمِ^٤ بِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى: فَهُوَ أَنْ يَكُونَ جِنْسًا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ
الْعِبَادُ كَالْحَيَاةِ وَالْجِسْمِ، أَوْ يَقَعَّ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيقَاعِهِ عَلَيْهِ
الْعِبَادُ كَنَقْلِ الْجِبَالِ وَفَلَقِ الْبَحْرِ وَالكَلَامِ الْخَارِقِ لِلْعَادَاتِ بِفَصَاحَتِهِ.

وَاشْتِرَاطُنَا^٥ أَنْ يَكُونَ الْمُعْجِزُ خَارِقًا لِلْعَادَاتِ: فَلَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ تَقَعْ^٦
بِهِ دَلَالَةٌ تَصْدِيقِي؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ لَوْ جَعَلَ دَلَالَةَ صِدْقِهِ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ
مِنْ مَشْرِيقِهَا، فَطَلَعَتْ مِنْهُ، لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى صِدْقِهِ^٧؛ وَلَوْ جَعَلَ دَلَالَتَهُ
طُلُوعَهَا مِنْ مَغْرِبِهَا، فَطَلَعَتْ مِنْهُ، دَلَّتْ عَلَى صِدْقِهِ.

١. فِي «س»: «كَانَ».

٢. فِي الذَّخِيرَةِ: «بِالْقُدْرَةِ».

٣. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ، وَفِي النُّسخ: «عَلَى».

٤. فِي «أ، ج»: «الْعَمَلُ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٥. فِي «س»: «وَاشْتِرَاطُنَا».

٦. فِي «أ، د، س»: «لَمْ يَقَعْ».

٧. فِي «ب»: «صَدَقَ دَعْوَاهُ» بِدَلِّ «صَدَقَهُ».

و الطريقُ إلى^١ معرفة كَوْنِ الْمُعْجَزِ خَارِقاً لِلْعَادَاتِ: أَنَّ الْعَادَاتِ مَعْلُومَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، وَ طَرِيقٌ عِلْمُهَا الْمُشَاهَدَةُ^٢؛ وَ قَدْ عَلِمَ الْعُقَلَاءُ أَنَّ الْعَادَةَ مَا جَرَتْ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَ لَا بِخَلْقِ وَلَدٍ مُتَحَرِّكٍ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ وَ لَا أَنْثَى؛ فَإِذَا^٣ انْتَقَضَ ذَلِكَ وَ تَغَيَّرَ، انْخَرَقَتْ بِهِ الْعَادَاتُ^٤.
وَ لَا بُدَّ مِنْ^٥ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ مُسْتَقَرَّةً جَارِيَةً^٦.

[٧]

[جَوَازُ ظُهُورِ الْمُعْجَزِ عَلَى يَدِ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ]

وَ قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي جَوَازِ ظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى أَيْدِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ:

الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ يَجُوزُ ظُهُورُهَا عَلَى أَيْدِي الْأُتَمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ يَجِبُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَ يَجُوزُ ظُهُورُهَا عَلَى أَيْدِي الصَّالِحِينَ وَ أَفَاضِلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَ ذَهَبَ كُلُّ مَنْ خَالَفَنَا مِنْ فِرَقِ الْأُتَمَّةِ - سِوَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ - إِلَى أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ لَا يَجُوزُ ظُهُورُهَا إِلَّا عَلَى أَيْدِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ خَاصَّةً.
وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ دَعْوَى

١. فِي «ب، س»: «عَلَى».

٢. فِي الذَّخِيرَةِ: «+ أَوْ الْأَخْبَار».

٣. فِي «ج»: «إِذَا».

٤. فِي «س»: «- بَه». وَ فِي «د، س»: «الْعَادَةُ» بِدَلِ «الْعَادَاتِ».

٥. فِي «أ، ب، س»: «- مِنْ».

٦. الذَّخِيرَةُ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

تُطَابِقُهَا؛ فَإِنْ^١ ادَّعَى مُدَّعِ نُبُوَّةٍ، فَالْمُعْجِزُ^٢ دَالٌّ^٣ عَلَى نُبُوَّتِهِ؛ وَإِنْ ادَّعَى إِمَامَةً، فَكَذَلِكَ^٤؛ وَإِنْ ادَّعَى صَلاَحًا وَفَضْلًا وَمَقَامًا، فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ فِي ذَلِكَ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ دَعْوَى صَرِيحَةٍ أَوْ مُسْتَفَادَةٍ فِي الْجُمْلَةِ.

وَلَيْسَ^٥ ظُهُورُ الْمُعْجِزِ عَلَى يَدِ الْإِمَامِ وَالْعَبْدِ الصَّالِحِ^٦ بِوَجْهِ قُبْحٍ^٧، وَلَا مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُقَارِنَهُ وَجْهٌ قُبْحٍ^٨؛ وَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ الدَّلَالَةُ^٩.

[٨]

[عَصْمَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ فِعْلُ قَبِيحٍ فِي حَالِ النُّبُوَّةِ، وَلَا فِي مَا تَقَدَّمَهَا، وَلَا يَجُوزُ^{١٠} أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ كَبِيرُ الذَّنُوبِ وَلَا صَغِيرُهَا:

وَالْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ وافَقَهُم مِنَ الزَّيْدِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ يَنْفِي عَنْهُمْ الْكَبَائِرَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَفِيهَا، وَيُجَوِّزُونَ مِنْهُمْ الصَّغَائِرَ فِي الْحَالِينِ بَعْدَ أَنْ لَا تَكُونَ مُسَخِّفَةً^{١١} مُرْدَلَةً^{١٢}.

١. فِي «أ، ب، ج»: «وإن».

٢. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ، وَفِي «أ، ب، ج»: «بِالْمُعْجِزِ». وَفِي «د، س»: «بِالْمُعْجِزَةِ».

٣. هَكَذَا فِي «ب» وَالدَّخِيرَةِ. وَفِي «أ، ج»: «دَالًّا». وَفِي «د، س»: «دَلَّتْ».

٤. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ. وَفِي «أ، ب، ج»: «وَكَذَلِكَ». وَفِي «د، س»: «كَذَلِكَ».

٥. فِي «س»: - «لَيْسَ».

٦. فِي «س»: + «لَيْسَ».

٧. فِي «ب، ج، د، س»: «قُبْحٍ».

٨. فِي «ب، ج، د، س»: «قُبْحٍ».

٩. الذَّخِيرَةُ، ص ٣٣٢.

١٠. لَمْ يَرِدْ فِي «ب، ج، د، س» مِنْ قَوْلِهِ: «عَلَيْهِمْ فِعْلُ قَبِيحٍ فِي حَالِ النُّبُوَّةِ...» إِلَى هُنَا.

١١. سَخِّفَهُ: جَعَلَهُ سَخِيفًا. رَاجِع: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٢، ص ٢٦٦ (سَخَف).

١٢. أَرْدَلَهُ: عَدَّهُ رَذِيلًا، أَيْ دُونًَا خَسِيسًا. رَاجِع: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٢٨٠ (رَذَل).

و أجازتِ الحَشَوِيَّةُ و أصحابُ الحَدِيثِ عَلَيْهِمُ الكِبَائَرُ سِوَى الكَذِبِ فِي حالِ النَبْوَةِ، و جَوَّزُوا الجَمِيعَ قَبْلَ النَبْوَةِ.

و الذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الكَذِبَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ فيما يُوَدِّعُونَهُ^١ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: هُوَ الْمُعْجِزُ الَّذِي دَلَّ عَلَى صِدْقِ دَعْوَاهُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ ظَهَرَ الْمُعْجِزِ لَدَعْوَاهُ^٢ دَالٌّ^٣ عَلَى صِدْقِهِ، و الْمُعْجِزُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، و اللَّهُ لَا يُصَدِّقُ بِالْمُعْجِزِ كاذِباً عَلَيْهِ فيما يُوَدِّعُهُ عَنْهُ.

و الباقي مِنَ القَبَائِحِ فالذي يَوْمُنُ مِنْ وَقْعِهِ: أَنَّ تجويزَهُ عَلَيْهِمُ صارِفٌ عَنْ قبولِ أقوالِهِمْ و مُنْفَرٌّ عَنْهُمْ، و لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ مَنْ يوجِبُ عَلَيْنَا اتِّبَاعَهُ و تصديقَهُ و هُوَ عَلَى صِفَةٍ تُنْفَرُ عَنْهُ. و قد جَنَّبَ اللَّهُ [الأنبياءَ عَلَيْهِمُ السلامُ]^٥ الفَظَاظَةَ^٦ و الغِلْظَةَ و الخَلْقَ^٧ المَسْئِنَةَ^٨ و كَثِيراً مِنَ العِلَلِ الْمُقْبَحَةِ^٩ لِأجلِ التَّنْفِيرِ، فَأُولَى أَنْ^{١٠} يُجَنَّبُوا^{١١} القَبَائِحَ لِذَلِكَ^{١٢}.^{١٣}

١. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «فيما يوردونه».

٢. في «ب»: «على دعواه».

٣. هكذا في «د، س» و الذخيرة. و في سائر النسخ: «دالاً».

٤. هكذا في «س» و الذخيرة. و في سائر النسخ: «فقد».

٥. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

٦. «الفاظظة»: الغلظة، و الحشونة. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ١٥٣ (فظظ).

٧. «الخلق» جمع «خلقة».

٨. «المسئنة»، من شأته يشئنه شيئاً: شوهه. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٤٤ (شئين).

٩. في «د، س»: «القبيحة».

١٠. في «أ»: «بأن».

١١. هكذا في «أ» و الذخيرة. و في سائر النسخ: «أن يجنب».

١٢. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «كذلك».

١٣. الذخيرة، ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

[٩]

[عجاز القرآن]

و قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أظهر ما اعتمدوا عليه في الدلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وآله القرآن الذي جاء به، وإن كان النظر في باقي معجزاته عليه السلام يُثْمِرُ^١ العلم بصحة نبوته، ونحن نُقدِّم الكلام في القرآن.

قد عِلِمَ كُلُّ عَاقِلٍ سَمِعَ الْأَخْبَارَ وَ نَقَلَ الْأَثَارَ وَ خَالَطَ أَهْلَهَا ظَهَرَ بَيِّنًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِمَكَّةَ، وَ ادَّعَاهُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْنَا وَ أَنَّهُ بُعِثَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى مَصَالِحِنَا، وَ أَنَّهُ تَحَدَّى الْعَرَبَ الْفُصَحَاءَ بِهَذَا الْقُرْآنِ الَّذِي ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ وَ قَالَ أَنَّ رَبَّهُ أَنْزَلَهُ إِلَيْهِ وَ بَعَثَهُ^٢ بِهِ^٣، وَ أَنَّ الْعَرَبَ مَعَ تَطَاوُلِ الْأَزْمَانِ لَمْ يُعَارِضُوهُ.

فَلَمَّا ثَبَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ عَجَزُوا^٤ عَنْ مُعَارَضَتِهِ لِتَعَذُّرِهَا عَلَيْهِمْ، وَ أَنَّ هَذَا التَّعَذُّرَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ نَفْسُهُ خَرَقَ^٥ الْعَادَةَ بِفَصَاحَتِهِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُعَارِضُوهُ؛ أَوْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى صَرَفَهُمْ عَنِ مُعَارَضَتِهِ وَ أَعَجَزَهُمْ، وَ لَوْلَا صَرَفُهُ لَهُمْ عَنْهُ لَعَارَضُوهُ.

وَ أَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَانَ، فَقَدْ ثَبَّتَ^٦ بُبُوَّتُهُ الَّتِي جَاءَ بِهَا.

١. في «ب»: «يتميز». و في «ج»: «بتمييز».

٢. في الذخيرة: «وأيده».

٣. في «أ»: «+» و «أيده به».

٤. في الذخيرة: «إنما قعدوا» بدل «عجزوا».

٥. في «س»: «خرقاً للعادة» بدل «خرق العادة».

٦. في «أ»، ب، ج، د: «ثبت».

و ظهوره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِمَكَّةَ^١ وَ دُعَاؤُهُ^١ إِلَى نَفْسِهِ لَا يُنَكِّرُهُ عَاقِلٌ .
و أَمَّا ظُهُورُ الْقُرْآنِ عَلَى يَدِهِ فَيَجْرِي [فِي] الظُّهُورِ مَجْرَى ظُهُورِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَ دُعَاؤُهُ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ النُّقْلَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَ الشُّكُّ فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ كَالشُّكِّ
فِي الْآخَرِ .

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي «جَوَابِ الْمَسَائِلِ الطَّرَائِصِيَّاتِ»: أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَنْقُوصٍ وَ لَا مُعَيَّرٍ
وَ لَا مُبَدَّلٍ، وَ أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي فِي أَيْدِنَا هُوَ الَّذِي ظَهَرَ عَلَى يَدِ
الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَالْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ، وَ الْحَوَادِثِ الْكِبَارِ، وَ الْوَقَائِعِ
الْعَظَامِ، وَ الْكُتُبِ^٤ الْمَشْهُورَةِ، وَ الْأَشْعَارِ الْمَرْوِيَّةِ . وَ ذَكَرْنَا أَنَّ الْعِنَايَةَ مِنَ السَّلَفِ
اشْتَدَّتْ بِالْقُرْآنِ، وَ الدَّوَاعِي تَوَفَّرَتْ عَلَى نَقْلِهِ وَ حِرَاسَتِهِ، وَ بَلَغَتْ مِنْ حِفْظِهِ وَ
رِعَايَتِهِ حَدًّا^٥ لَمْ يَبْلُغْهُ فِي نَقْلِ الْحَوَادِثِ وَ الْوَقَائِعِ وَ الْكُتُبِ - لِأَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجَزُ
النُّبُوَّةِ وَ أَصْلُ الْعِلْمِ بِالشَّرِيعَةِ^٦ وَ الْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ، وَ كُلُّ شَيْءٍ دَعَا إِلَى نَقْلِ^٧ جَمِيعِ
مَا تَقَدَّمَ حَاصِلٌ فِيهِ - وَ أَنَّ عُلَمَاءَ السَّلَفِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بَلَّغُوا فِي ضَبْطِهِ وَ حِمَايَتِهِ
أَنَّ^٨ عَرَفُوا كُلَّ شَيْءٍ اخْتَلَفَ^٩ فِيهِ مِنْ إِعْرَابِهِ وَ قِرَاءَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي حُرُوفِهِ حَتَّى

١. فِي «س»: «وَ ادَّعَاؤُهُ وَ فِي الذَّخِيرَةِ: «فِي دُعَائِهِ بَدَل «وَ دُعَاؤُهُ» .

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الذَّخِيرَةِ .

٣. فِي «س»: «بِهَذَا» بَدَل «بِأَنَّ هَذَا» .

٤. فِي الذَّخِيرَةِ: «+ الْمَصْنُوعَةُ» .

٥. هَكَذَا فِي «د» وَ الذَّخِيرَةِ . وَ فِي سَائِرِ النُّسخ: «إِلَى حَدٍّ» بَدَل «حَدًّا» .

٦. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ . وَ فِي النُّسخ: «وَ الشَّرِيعَةُ» .

٧. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ . وَ فِي النُّسخ: «فَعَلَ» .

٨. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ . وَ فِي النُّسخ: «إِذْ» .

٩. فِي «ب، س»: «اِخْتَلَفُوا» .

فَرَقُوا بَيْنَ مَا رُوِيَ وَ عُرِفَ وَ بَيْنَ مَا لَمْ يُذَكَّرْ وَلَمْ يُسْطَرَّ؛^١ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ^٢ يَكُونَ مُعْتَبَرًا أَوْ مَقْصُوصًا مَعَ هَذِهِ الْعِنَايَةِ الصَّادِقَةِ وَ الضَّبْطِ الشَّدِيدِ؟^٣

وَ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْقُرْآنَ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَجْمُوعًا مُؤَلَّفًا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ؛ وَ دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ: أَنَّهُ كَانَ يُدْرَسُ وَ يُحْفَظُ جَمِيعُهُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، حَتَّى قَدْ عُثِرَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ حَفِظُوهُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ وَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَ غَيْرِهِ؛ وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُرْتَبًّا مَجْمُوعًا، غَيْرَ مَشْثُورٍ وَ لَا مَبْثُوثٍ.

وَ قُلْنَا: إِنْ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ وَ الْحَشَوِيَّةِ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ خِلَافًا، وَإِنَّهُ مُضَافٌ إِلَى قَوْمٍ مِنَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ نَقَلُوا^٤ أَخْبَارًا ضَعِيفَةً ظَنُّوْهَا صَحِيحَةً، لَا يُرْجَعُ بِمِثْلِهَا عَنِ الْمَعْلُومِ الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ.^٥

[١٠]

[مَا عَدَا الْقُرْآنَ مِنْ مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ ﷺ]

وَ قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيمَا عَدَا الْقُرْآنَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٦:
وَ مَجِيءُ^٧ الشَّجَرَةِ إِلَيْهِ تَخْدُ^٨ الْأَرْضَ خَدًّا لَمَّا قَالَ لَهَا: «أَقْبِلِي»، ثُمَّ عَوْدُهَا إِلَى مَكَانِهَا لَمَّا قَالَ لَهَا: «أَدْبِرِي».

١. فِي «س»: «وَ يُسْطَرَّ».

٢. فِي «س»: - «يَجُوزُ أَنْ».

٤. فِي «ب، ج، د، س»: - «نَقَلُوا».

٣. رَاجِع: الذَّخِيرَةُ، ص ٣٦١.

٥. الذَّخِيرَةُ، ص ٣٦٠ - ٣٦٣.

٦. فِي «أ، ج، د، س»: - «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٧. فِي «أ»: «مَجِيءُ» بِدُونِ وَائِ الْعَطْفِ.

٨. أَيْ تَحْفَرُهَا. رَاجِع: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٤، ص ١٣٨ (خَدَد).

وَمِنْهَا: خَبِرَ الْمِيضَاءُ^١، وَ أَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ فِيهَا، وَ كَانَ الْمَاءُ يَفُورُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ حَتَّى شَرِبَ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ مِنْ مَاءِ تِلْكَ الْمِيضَاءِ وَ رَوَوْا^٢.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَطْعَمَ فِي بَعْضِ دُورِ الْأَنْصَارِ جَمَاعَةً كَثِيرَةً مِنْ يَسِيرِ الطَّعَامِ^٣.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخْطُبُ مُسْتَنِدًّا إِلَى جِذْعٍ؛ فَلَمَّا تَحَوَّلَ [عَنْهُ]^٤ يَخْطُبُ عَلَى مِنبَرِهِ حَتَّى الْجِدْعُ إِلَيْهِ كَمَا تَحْنُ النَّاقَةُ حَتَّى نَزَلَ إِلَيْهِ، فَالْتَزَمَهُ فَسَكَنَ حَنِينُهُ. وَ مِنْهَا: تَسْبِيحُ الْحَصَى فِي كَفِّهِ.

وَمِنْهَا: كَلَامُ الذَّرَاعِ لَهُ وَ قَوْلُهَا: لَا تَأْكُلْنِي؛ فَإِنِّي مَسْمُومَةٌ. وَ مِنْهَا: حَدِيثُ الْاسْتِسْقَاءِ، وَ أَنَّ الْمَطَرَ دَامَ، فَأُسْفِقَ مِنْ خَرَابِ أَيْبَاتِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «حَوَالَيْنَا، وَ لَا عَلَيْنَا»، فَطَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى الْمَدِينَةِ وَ الْمَطَرُ يَهْطِلُ^٥ عَلَى مَا حَوْلَهَا.

وَمِنْهَا: مَا نَطَقَ [بِهِ]^٦ الْقُرْآنُ مِنْ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَ أَنَّهُ رُئِيَ مُنْقَسِمًا بِقِطْعَتَيْنِ. وَ مِنْهَا: إِخْبَارُهُ بِالْغُيُوبِ الْكَائِنَةِ بَعْدَهُ بِزَمَانٍ، كَقَوْلِهِ فِي عَمَّارٍ: «تَقْتُلُهُ^٧ الْفِتْنَةُ

١. «الميضأة»: إناء صغير فيه ماء يتوضأ به. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٧٦ (وضأ).

٢. رَوَى مِنَ الْمَاءِ وَ نَحْوِهِ؛ رِثًا، وَ رَوَى: شَرِبَ وَ شَبَعَ. وَ يُقَالُ: رَوَى الشَّجَرُ. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٣١١ (روي).

٣. لم يرد في «ج، د» من قوله: «و منها: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَطْعَمَ فِي بَعْضِ دُورِ الْأَنْصَارِ...» إِلَى هُنَا.

٤. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

٥. في «س»: «هطل».

٦. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

٧. في الذخيرة: «تقتلك».

الباغية»^١ و قوله لعائشة: «تَبَحُّكِ كِلَابُ الْحَوَابِ»^٢ وإخباره علياً عليه السلام أنه يَقَاتِلُ النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ^٣، وَيَقْتُلُ ذَا الثَّدْيَةِ^٤.
فَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى مَا أَخْبَرَهُ^٥.

و قوله لعلي عليه السلام يَوْمَ الْحَدِيثِ فِي قِصَّةِ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو: «سَتَدْعِي إِلَيَّ مِثْلَهَا، فَتُجِيبُ عَلَيَّ مَضْضٍ»^٦. وَأَمْثَالُ ذَلِكَ لَا يُحْصَى كَثْرَةً^٧.

[١١]

[حَكْمُ مُحَارِبِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع)]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَيَمَنْ حَارَبَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُخْلِصِينَ^٨ وَالْمُنْصِفِينَ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ مَنْ حَارَبَ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَغَى عَلَيْهِ وَنَكَثَ بَيْعَتَهُ وَمَرَّقَ مِنْ طَاعَتِهِ وَانْكَرَ إِمَامَتَهُ
فَاسَقٌ صَاحِبُ كَبِيرَةٍ.

١. راجع: الذخيرة، ص ٤٠٥.

٢. راجع: تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٨١؛ الجمل للمفيد، ص ١٧٠.

٣. راجع: كفاية الأثر، ص ١١٧؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٣٨٨؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٦٣، المجلس ٦٠، ح ٦٢٠؛ الخصال، ص ٥٥١؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٦٦، ح ٣؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٦٦، ح ٢٤١. المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٣٩؛ المعيار والموازنة، ص ٣٧ و ١١٩؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٣٩٧ و ٥١٩؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٨، ص ٢١٣.

٤. راجع: الإصابة، ج ١، ص ٤٨٤ - ٤٨٥؛ المصنّف لابن أبي شيبه، ج ٨، ص ٧٣٢.

٥. في «أ.ج»: «أخبر».

٦. راجع: تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٨٩؛ الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٩٠؛ إعلام الوري، ص ١٨٩.

٧. راجع: الذخيرة، ص ٤٠٤ - ٤٠٦.

٨. في الذخيرة: «المخلصين».

وَاخْتَصَّتِ الشَّيْعَةُ بِتَكْفِيرِ مُقَاتِلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَحُجَّتُهَا أَنَّ مَنْ حَارَبَهُ فَهُوَ مُنْكَرٌ لِإِمَامَتِهِ وَدَافِعٌ لَهَا، وَدَفَعَ الْإِمَامَةُ عَنْهُمْ^١ كَذْفَ النُّبُوَّةِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا [فِي الْحُكْمِ]^٢؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالْإِمَامَةِ كَالْجَهْلِ بِالنُّبُوَّةِ.

وَكُلُّ مَا يُدْعَى مِنْ تَوْبَةِ عَائِشَةَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ، فَهُوَ أَمْرٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَلَا مَقْطُوعٍ بِهِ؛ فَأَمَّا الْمَعْصِيَةُ فَظَاهِرَةٌ مَعْلُومَةٌ مَقْطُوعٌ عَلَيْهَا، وَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ عَنْ مَعْلُومٍ إِلَّا بِمَعْلُومٍ.

وَكَيْفَ تَابَتْ عَائِشَةُ مِنْ حَرْبِهِ، وَهِيَ تَقُولُ وَقَدْ بَلَغَهَا قَتْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَأُلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ^٣ بِهَا النَّوْىُ كَمَا قَرَّ عَيْنًا^٤ بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرِ ثُمَّ قَالَتْ: مَنْ قَتَلَهُ؟

فَقِيلَ: رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ. فَقَالَتْ:

فَإِنْ يَكُ نَائِيًا فَلَقَدْ نَعَاهُ غَلَامٌ لَيْسَ فِيهِ التُّرَابُ^٥

[١٢]

[أَنْوَاعُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَفْسِيرُ كُلِّ مِنْهَا]

وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

الْأَسْمَاءُ فِي اللُّغَةِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يُفِيدُ فِي الْمُسَمَّى فَائِدَةً مَخْصُوصَةً، كَقَوْلِنَا: ضَارِبٌ، وَقَائِمٌ، وَعَالِمٌ. وَيُلْحَقُ بِهَذَا الضَّرْبِ مَا يُفِيدُ تَمْيِيزَ نَوْعٍ مِنْ نَوْعٍ، نَحْوُ قَوْلِنَا: إِنْسَانٌ، وَقُدْرَةٌ،

٢. أَضْفَانَهَا مِنَ الذَّخِيرَةِ.

١. فِي «ب، ج، د، س»: - «عندهم».

٤. فِي «ب، ج، د»: «عين».

٣. فِي «أ، ب، ج، د»: «و استقرت».

٥. راجع: الذخيرة، ص ٤٩٥ - ٤٩٩.

و إرادة^١. و هذا الضَرْبُ مُفِيدٌ، لا يَجْرِي مَجْرَى اللَّقَبِ الْمَحْضِ.
و الضَرْبُ الثَّانِي: ما لا يُفِيدُ، لَكِنَّ الْقَصْدَ بِهِ التَّعْرِيفُ، نَحْوُ قَوْلِنَا: زَيْدٌ، وَ عَمْرُو.
و هذه تُسَمَّى أَلْقَاباً، وَ تُقَامُ مَقَامَ الْإِشَارَةِ.
فَالْأَسْمَاءُ الْمُفِيدَةُ - وَ هِيَ الصِّفَاتُ - تَجْرِي عَلَيْهِ تَعَالَى بِحَيْثُ اسْتَحَقَّ مَعَانِيهَا.
و الْأَلْقَابُ الْمَحْضَةُ لَا يَجُوزُ إِجْرَاؤها عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي الْأَلْقَابِ الْحَاجَةُ إِلَى
الْإِخْبَارِ عَنِ الْغَائِبِ عَنَّا؛ لِأَنَّا مَعَ الْحُضُورِ يُمَكِّنُ أَنْ تُخْبَرَ عَنْهُ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَ مَعَ
الْغَيْبَةِ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ. وَ هَذَا غَيْرُ مُتَأَتٍّ^٢ فِي الْقَدِيمِ تَعَالَى؛ لِأَنَّا نَتَمَكَّنُ^٣ فِي [كُلِّ]
حَالٍ [مِنْ] الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي يَخْتَصُّ تَعَالَى بِهَا، وَ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا
مُشَارِكٌ؛ فَقَبِّحْ إِجْرَاءَ اللَّقَبِ عَلَيْهِ.
وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ: أَنَّ قَوْلَنَا «شَيْءٌ» لَيْسَ بَلَقَبٍ وَ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُفِيدٍ؛ لِأَنَّ
هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَضِعْتَ فِي اللَّغَةِ لِمَا صَحَّ أَنْ يُعْلَمَ وَ يُخْبَرَ عَنْهُ^٤.

[١٣]

[وصفه تعالى بالوجود و ما يرجع إليه]

وَ قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي وَصْفِهِ^٥ تَعَالَى بِالْوُجُودِ وَ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ:
إِذَا كَانَتْ لَفْظَةً «مَوْجُودٌ» مُسْتَعْمَلَةً فِيمَا هُوَ عَلَى صِفَةٍ يُفَارِقُ^٧ بِكَوْنِهِ^٨ عَلَيْهَا

١. فِي «د، س»: «وَ إِرَادَةٌ وَ قُدْرَةٌ».
٢. فِي «س»: «مَنَافٍ».
٣. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ. وَ فِي النُّسخِ: «لَا نَتَمَكَّنُ». ٤. الذَّخِيرَةُ، ص ٥٧٢ - ٥٧٣.
٥. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ. وَ فِي النُّسخِ: «فِي وَصْفٍ» بَدَلُ: «وَ قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي وَصْفِهِ».
٦. فِي «أ، ب، ج، د»: «مَوْجُودَةٌ».
٧. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ، وَ فِي النُّسخِ: «تَفَارِقُ».
٨. فِي «ب»: «لِكَوْنِهِ». وَ فِي «س»: «تَكُونُهُ».

المعدوم، و يُصَحِّحُ^١ الصِّفَاتِ [الراجعة]^٢ إلى ذاته، و كَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الصِّفَةِ، فَوَجَبَ أَنْ يُسَمَّى^٣ «مَوْجُودًا» بِحُكْمِ اللَّغَةِ.

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ^٤ «ثَابِتٌ»؛ لِقِيَامِ هَذِهِ الصِّفَةِ مَقَامَ «مَوْجُودٍ».

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «كَائِنٌ» مُقَيَّدًا^٥؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تُسْتَعْمَلُ فِي الْوُجُودِ وَفِي الْكَوْنِ فِي الْمَكَانِ.

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «قَدِيمٌ». وَ قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي اللَّفْظَةِ:

فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَمَنْ وَافَقَهُ: إِنَّ فَائِدَتَهَا «الْمَوْجُودُ فِيمَا لَمْ يَزَلْ». فَعُلِيَ^٦ هَذَا لَا تَسْتَحِقُّ^٧ هَذِهِ اللَّفْظَةُ^٨ أَنْ يُسَمَّى بِهَا غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى. وَ [مَنْ قَالَ ذَلِكَ]^٩ وَ جَنَحَ إِلَى [أَنْ] قَوْلِهِمْ: «بِنَاءٌ قَدِيمٌ» وَ «الْعُرْجُونُ الْقَدِيمُ» مَجَازًا.

وَ قَالَ آخَرُونَ: اللَّفْظَةُ تَقْتَضِي الْمُبَالَغَةَ فِي الْوَصْفِ بِالْقَدَمِ^{١٠}. وَ كَانَ أَبُو هَاشِمٍ يُقَوِّي هَذَا وَ يَنْصُرُهُ.

وَ الصَّحِيحُ فِي هَذَا: أَنَّهَا^{١١} اخْتَصَّتْ بِمَا لَا أَوَّلَ لَوْجُودِهِ.

١. هكذا في الذخيرة، و في «أ، ج، د، س»: «+ عليه». و في «ب»: «+ إليه».

٢. أضفناه من الذخيرة.

٣. هكذا في الذخيرة، و في النسخ: «+ لا»، و الظاهر أنه من سهو النسخ.

٤. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «بالعلي لأنه» بدل «تعالى بأنه».

٥. هكذا في الذخيرة، و الظاهر النسخ: «مفيداً»، و لم نجد له وجهاً.

٦. في «ب»: «و على».

٧. في «ب، ج، د»: «لا يستحق».

٨. في «ج»: «- هذه اللفظة».

٩. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

١٠. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «في وصف القديم».

١١. في «د، س»: «أنه».

ولا يوصف تعالى بأنه «عتيق»؛ لأن أبا علي اعتل في نفي ذلك عنه بأن^١ هذه اللفظة إنما تستعمل فيما حدثت من جنسه أمثاله؛ لأنهم يقولون: «تمر عتيق»، إذا طرأ عليه الحديث^٢. ولا يقال في السماء: «إنها عتيقة» لما لم يحدث من جنسها مثلها.

وقال أبو هاشم: هي عبارة عما أثر في حاله الزمان، وإنما قالوا: «تمر عتيق» لما أثر فيه الزمان، لا لحدوث ما هو من جنسه.

وقولهم: «فرس عتيق» يريدون كرم أصله وجودته، كما قالوا: «البيت العتيق» على سبيل المدح والتعظيم.

ويوصف تعالى بأنه «باق»، ومعناها نفي الحدوث، وأن الموصوف بالحدوث لا يستحق هذه التسمية.

ويوصف تعالى بأنه «دائم» [ولهذه اللفظة معنيان: أحدهما أنه موجود في الأحوال كلها، والمعنى الآخر أنه موجود في المستقبل؛ فنصفه تعالى على الوجه الأول بأنه «دائم»^٣ فيما لم يزل؛ لأن الوجود ثابت له في كل حال، ولا نصفه على الوجه الثاني بأنه «لم يزل دائماً»؛ لأن الاستقبال ينافي ما لم يزل لكننا نقول: «لا يزال دائماً».

١. هكذا في الذخيرة، وهو الأنسب. وفي النسخ: «لأن».

٢. في الذخيرة: «العتيق».

٣. في «ب، ج، د، س»: - «إنها».

٤. يريد بها لفظة «عتيق».

٥. أي معنى لفظ «باق». وفي الذخيرة نسب هذا المعنى إلى أبي علي، ثم نقل عن أبي هاشم أن معناها استمرار الوجود، ثم قال: «وهذا القول أصح».

٦. ما بين المعوفين من الذخيرة.

و لا نَصِفُهُ^١ بأنه «قائم» مُطْلَقاً؛ لأنه يوهِم الانتصاب. وإذا وُصِفَ بأنه «قائم بنفسه»، فمعناه الاستغناء عن محلٍّ في^٢ وجوده.

و يوصَفُ تعالىُّ بأنه «سابق» و «أَسْبَقُ» و «مُتَقَدِّمٌ» و «أَقْدَمُ» فيما لم يَزَلْ.
و يوصَفُ تعالىُّ بأنه «أَوَّلُ»، و قد جاءَ القرآنُ به، و الفائدةُ أنه مَوْجُودٌ قَبْلَ كُلِّ مَوْجُودٍ.

و يوصَفُ تعالىُّ بأنه «لم يَزَلْ».

و اِمتَنَعَ أبو عليٍّ مِنْ ذلك؛ قَالَ^٣: هُوَ كَلَامٌ غَيْرُ تَامٍّ، وَ يَجِبُ أَنْ يَقْرَنَ إِلَيْهِ مَا يَتِمُّ بِهِ، وَ يَكُونُ الْمَقْرُونُ إِلَيْهِ إِثْبَاتًا، فَيُقَالُ: «لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا أَوْ عَالِمًا»^٥، وَ لَا يُقَالُ: «لَمْ يَزَلْ غَيْرُ فَاعِلٍ»؛ لِأَنْ قَوْلَنَا: «لَمْ يَزَلْ» نَفْيٌ^٦، وَ نَفْيُ النَفْيِ إِثْبَاتٌ^٧.

و يوصَفُ تعالىُّ بأنه «قادرٌ» فيما لم يَزَلْ وَ لَا يَزَالُ.

و يوصَفُ بأنه «قويٌّ»؛ لِأَنْ مَعْنَاهُ مَعْنَى «قادرٍ». وَ إِنَّمَا وُصِفَ الْجَبَلُ وَ مَا أَشْبَهَهُ بِأَنَّهُ قَوِيٌّ لِحُصُولِ الشَّدَةِ فِيهِ وَ الصَّلَابَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ.

١. في «أ»: «و لا نصف تعالى». و في «ب، ج، د»: «و لا نصف».

٢. في «د»: - «في».

٣. في «ب، ج»: «و قال».

٤. في «أ، ب، ج، د»: «و لا».

٥. في «ج، د، س»: «و عالماً».

٦. في «أ»: + «و غير فاعل نفى».

٧. كذا في النسخ، و في الذخيرة: + «و الصحيحُ إجراء لَفْظَةِ «لَمْ يَزَلْ» عليه تعالى من غير اقترانٍ بغيرها؛ لِأَنْ مَعْنَى ذَلِكَ نَفْيُ الزَوَالِ عَنْهُ، وَ نَفْيُ الزَوَالِ يَقْتَضِي الْإِثْبَاتَ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: «مُتَّبِتٌ» أَوْ «ثَابِتٌ». وَ يَصَحُّ أَيْضاً أَنْ نَقُولَ: «لَمْ يَزَلْ غَيْرُ فَاعِلٍ»؛ لِأَنْ نَفْيَ النَفْيِ إِنَّمَا يَكُونُ إِثْبَاتًا إِذَا تَعَلَّقَا بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، فَأَمَّا إِذَا تَغَايَرَا فَأَدْخَلَا عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ إِثْبَاتًا...».

و يوصفُ تعالى بأنه «قَدِيرٌ» و «مُقْتَدِرٌ» مُبَالِغَةٌ فِي وَصْفِهِ بِالْقُدْرَةِ^١.
و يوصفُ تعالى بأنه «قَاهِرٌ» عَلَى الْمُبَالِغَةِ فِي كَوْنِهِ أَقْدَرُ.
و يوصفُ تعالى بأنه «مَلِكٌ» و «مَالِكٌ» عَلَى مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ فِي وَصْفِهِ بِالْقُدْرَةِ، و
قَدْ سَمِيَ^٢ [اللَّهُ تَعَالَى]^٣ نَفْسَهُ بِـ«مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ»^٤ بِمَعْنَى الْجَزَاءِ^٥.
و يوصفُ تعالى بأنه «سَيِّدٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ مَالِكٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَصِفُونَ مَالِكَ الْعَبْدِ بِأَنَّهُ
سَيِّدُهُ، و يَصِفُونَ مُتَقَدِّمَ الْقَوْمِ بِأَنَّهُ سَيِّدُهُمْ إِذَا مَلَكَ أَمْرَهُمْ وَ تَدْبِيرَهُمْ.
و يوصفُ تعالى بـ«صَمَدٍ»^٦. و لهذه اللفظة^٧ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَالِكٌ، فِي
مِثْلِ مَعْنَى سَيِّدٍ^٨، فَيَجْرِي عَلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَزَلْ، وَ الْمَعْنَى الْآخَرُ: أَنَّهُ يُصَمَدُ إِلَيْهِ فِي
الْحَاجَاتِ.

و يوصفُ تعالى بأنه «إِلَهٌ» بِمَعْنَى أَنَّ الْعِبَادَةَ تَحِقُّ لَهُ؛ وَ إِنَّمَا تَحِقُّ لَهُ الْعِبَادَةُ لِأَنَّهُ
الْقَادِرُ عَلَى خَلْقِ الْأَجْسَامِ وَ إِحْيَائِهَا وَ الْإِنْعَامِ عَلَيْهَا بِالنَّعْمِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ بِهَا
الْعِبَادَةُ^٩، وَ هُوَ تَعَالَى^{١٠} كَذَلِكَ فِيمَا لَمْ يَزَلْ.

١. فِي «ب»: «عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالِغَةِ فِي وَصْفِ الْقُدْرَةِ» بَدَلِ «مُبَالِغَةٍ فِي وَصْفِهِ بِالْقُدْرَةِ».

٢. فِي «س»: «يُسَمَّى».

٣. أَضْفَيْنَاهُ مِنَ الذِّخِيرَةِ.

٤. الْفَاتِحَةُ (١): ٤.

٥. فِي الذِّخِيرَةِ هُنَا تَعَرَّضَ أَيْضاً إِلَى صِفَتِهِ «الرَّبِّ» وَ قَالَ: «لَا يُطْلِقُونَ ذَلِكَ إِلَّا فِي اللَّهِ تَعَالَى، وَ
يَقْتَدُونَ فِي غَيْرِهِ».

٦. فِي «ب»: «بِأَنَّهُ صَمَدٌ» وَ فِي «د، س»: «بِالصَّمَدِ» بَدَلِ «بِصَمَدٍ».

٧. فِي «ج»: «وَلِهَذَا اللَّفْظُ».

٨. فِي الذِّخِيرَةِ: «مَعْنَى سَيِّدٍ، وَ هُوَ الْمَالِكُ» بَدَلِ «أَنَّهُ مَالِكٌ فِي مِثْلِ مَعْنَى سَيِّدٍ».

٩. هَكَذَا فِي «ج» وَ الذِّخِيرَةِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «عَلَيْهَا».

١٠. هَكَذَا فِي الذِّخِيرَةِ. وَ فِي «أ، ج، د، س»: «صَالٍ». وَ فِي «ب»: «صَمَدٍ».

و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا لِلْأَعْرَاضِ وَ لَا لِلْجَوَاهِرِ^١ الْوَاحِدِ؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يُنْعِمَ عَلَيْهِمَا^٢ بِمَا يَسْتَحِقُّ بِهِ^٣ الْعِبَادَةَ.

وَ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ لِلْأَجْسَامِ - الْحَيَوَانِ مِنْهَا وَ الْجَمَادِ -؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْعِمَ عَلَى كُلِّ جِسْمٍ بِمَا مَعَهُ يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ.^٤
فَأَمَّا وَصْفُهُ بِـ «اللَّهُ» فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَصْلَهُ «لَا»^٥ - وَ اللَّاهُ هُوَ الْإِلَهُ -، فَأُدْخِلَتْ الْأَلِفُ وَ اللَّامُ عَلَى «لَا»^٦، فَصَارَ «اللَّهُ».

وَ الْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنَّ الْأَلِفَ وَ اللَّامَ أُدْخِلْتَا عَلَى «إِلَهٍ»، فَصَارَ «الْإِلَهُ»؛ وَ خُفِّضَتْ^٧ الْهَمْزَةُ وَ أُدْغِمَتْ إِحْدَى اللَّامَيْنِ فِي الْآخَرَى، فَقِيلَ: «اللَّهُ».

وَ يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَزِيزٌ» وَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ^٨ مُقْتَدِرٌ عَلَى الْأُمُورِ، وَ لَا يَلْحَقُهُ مَنَعٌ وَ لَا اهْتِزَامٌ.^٩ وَ قَدْ وَصَفُوا الْأَرْضَ الصُّلْبَةَ بِأَنَّهُ «عَزَازٌ»؛ لِشِدَّتِهَا وَ امْتِنَاعِهَا.

وَ يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «كَرِيمٌ»؛ عَلَى وَجْهَيْنِ: بِمَعْنَى أَنَّهُ عَزِيزٌ؛ كَمَا يُقَالُ: «فُلَانٌ يَكْرُمُ عَلَى فُلَانٍ»، وَ «فُلَانٌ أَكْرَمَ عَلَيَّ» أَي: أَعَزُّ عَلَيَّ. وَ الْوَجْهَ الْآخَرَ: بِمَعْنَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لِلْكَرَمِ وَ الْإِنْعَامِ.

١. هكذا في الذخيرة. وفي النسخ: «للجواهر».

٢. هكذا في الذخيرة. وفي النسخ: «عليها».

٣. هكذا في «أ» و الذخيرة. و في سائر النسخ: «بها».

٤. هكذا في «أ» و الذخيرة. و لم يرد في سائر النسخ من قوله: «وَ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ لِلْأَجْسَامِ...» إِلَى هُنَا.

٥. في «ج، س»: «إِلَهٌ». ٦. في «ج، د، س»: «إِلَهٍ».

٧. في «س»: «خُفِّضَتْ».

٨. في «ب، ج»: - «أَنَّهُ».

٩. في «س»: «الاهتضام» بدل «ولا اهتضام».

و يوصفُ تعالى بأنه «جَبَّارٌ»، ومعناه: أنه لا يُنَالُ باهْتِصَامٍ. و مِنْ ذَلِكَ قَالُوا:
«نَحْلَهُ جَبَّارَةً» لَمَّا بَعْدَ مَنَالِهَا^١.

و يوصفُ تعالى بأنه «مَجِيدٌ» و «مَاجِدٌ»؛ بِمَعْنَى عَزِيزٍ وَ كَرِيمٍ. وَ قَدْ وُصِفَ
الْقُرْآنُ بِأَنَّهُ «مَجِيدٌ» لَمَّا كَانَ لَا يُنَالُ بِنَقِصٍ وَ تَبْدِيلٍ وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ.
و يوصفُ تعالى بأنه «كَبِيرٌ» و «مُتَكَبِّرٌ» و «مُتَجَبِّرٌ» و «عَظِيمٌ» و «مُتَعَزِّمٌ» و
«جَلِيلٌ»؛ وَ فَوَائِدُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ^٢ تَرْجِعُ إِلَى نِهَايَةِ التَّعْظِيمِ وَ الْمَدْحِ^٣.

و يوصفُ تعالى بأنه «عَلِيٌّ» و «عَالِيٌّ» و «مُتَعَالِيٌّ»؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ قَاهِرٌ لِلْأَشْيَاءِ قَادِرٌ
عَلَيْهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَ مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ
بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^٤ أَرَادَ تَعَالَى: غَلَبَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً^٥ وَ قَهَرَهُ.

و قَالَ: ﴿إِنْ فِرْعَوْنُ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^٦ أَيَّ قَهَرٍ أَهْلَهَا.

و قد قِيلَ فِي مَعْنَى «مُتَعَالِيٍّ»: مُنْتَزَعٌ عَنِ الْقَبَائِحِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَعَالَى عَمَّا
يُشْرِكُونَ﴾^٧.

و يوصفُ تعالى بأنه «مُسْتَوِيٌّ عَلَى الْأَشْيَاءِ»، بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا؛ مِنْ قَوْلِهِمْ:
«اسْتَوَلَى فُلَانٌ عَلَى الْبَلَدِ» إِذَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَهْلِهِ.

و لا يوصفُ تعالى بأنه «مُطِيقٌ»؛ لِأَنَّهُ مُطِيقاً يَقْتَضِي الْجَهْدَ وَ الْمَشَقَّةَ، لِأَنَّهُمْ

١. في «س»: «مثالها»، و هو سهو.

٢. في «س»: «الأشياء».

٣. في «د، س»: «المدح و التعظيم» بدل «التعظيم و المدح».

٤. المؤمنون (٢٣): ٩١.

٥. في «ب»: «على بعض» بدل «بعضاً».

٦. القصص (٢٨): ٤.

٧. النحل (١٦): ٣.

يَقُولُونَ: «بَلَغَ هَذَا جَهْدَهُ وَطَاقَتَهُ»، وَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: «لَا أُطِيقُ كَذَا» [إِذَا كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى فِعْلِهِ]¹.

وَلَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ «رَفِيعٌ» وَلَا «شَرِيفٌ»؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُمَا ارْتِفَاعُهُ وَإِشْرَافُهُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ»² صِفَةٌ لِلدَّرَجَاتِ، لَا لَهُ.

وَيَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَالِمٌ» فِيمَا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ.

وَيَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَارِفٌ» لِمُسَاوَاةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ لِلْفَظَةِ «عَالِمٌ».

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يَوْصَفُ [تَعَالَى] بِأَنَّهُ «دَارٍ»³، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: «لَا هُمْ لَا أَدْرِي، وَأَنْتَ الدَّارِي».

وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُطْلَقَ هَذَا عَلَيْهِ.

وَيَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «بَصِيرٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ عَالِمٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ حَقِيقَةٌ فِي الْعَالِمِ، كَمَا أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي صِحَّةِ الرُّوْيَةِ.

وَيَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «حَكِيمٌ»، بِمَعْنَى أَنَّهُ عَالِمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ»⁴. وَتُقَيَّدُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ أَيْضًا أَنَّهُ فَعَلَ الْأَفْعَالَ الْمُحْكَمَةَ.

وَوَصَفَهُ أَبُو عَلِيٍّ بِأَنَّهُ «رَءٍ»، بِمَعْنَى عَالِمٍ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تُقَيَّدُ الْعِلْمَ.

وَلَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «طَبِيبٌ» مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ الطَّبُّ هُنَا الْعِلْمَ، كَقَوْلِهِمْ⁵: «فُلَانٌ طَبٌّ بِكَذَا»، إِذَا كَانَ عَالِمًا بِهِ.

١. ما بين المعقوفين من الذخيرة. ٢. غافر (٤٠): ١٥.

٣. في جميع النسخ: «داري» أو «داري». والصحيح ما أنبته: كاسم الفاعل من «جَرَى»، وهو «جَارٍ».

٤. ص (٣٨): ٢٠.

٥. في «أ، ج»: «هذا». وفي «س»: «بهذا». وفي الذخيرة: «هو».

٦. في «س»: «لقولهم».

ولا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُتَيَقِّنٌ»، ولا «مُتَبَيِّنٌ»، ولا «مُتَحَقِّقٌ»؛ لَأَنَّ فائِدَةَ هذه الألفاظِ تَقْتَضِي الاستدراكَ.

ولا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «فَهِيمٌ»، ولا «فَطِينٌ»؛ لاختصاصِ فائِدَةِ ذَلِكَ باستدراكِ مَعْنَى الكلامِ. و لِمِثْلِ هذه العِلَّةِ لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «يَشْعُرُ بِالْأُمُورِ».

ولا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «يُحِسُّ بِالْأَشْيَاءِ»؛ لَأَنَّ حَقِيقَةَ هذه اللفظةِ تُفِيدُ أَوَّلَ الْعِلْمِ بِالْمُدْرَكَاتِ، ولا أَوَّلَ لَكُونِهِ تَعَالَى عَالِمًا بِمَا يَعْلَمُهُ.

ولا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «يُشَاهِدُ»؛ لَأَنَّ مَعْنَى هذه اللفظةِ يُفِيدُ^١ حُصُولَ عِلْمٍ عَنْ طَرِيقٍ هُوَ الْإِدْرَاكُ، وَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِيهِ تَعَالَى.

ولا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «حَازِقٌ»؛ لَأَنَّ الْحَذَقَ فِي اللُّغَةِ هُوَ^٢ الْقَطْعُ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ: «حَذَقَ» بِمَعْنَى قَطَعَ عَلَى عِلْمِهِ وَ فَرَعَ مِنْهُ [، وَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِيهِ تَعَالَى]^٣.

ولا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «ذَكِيٌّ»؛ لَأَنَّ الذِّكَاءَ هُوَ سُرْعَةُ التَّحَفُّظِ وَ التَّلَقُّنِ، وَ ذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى.

ولا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «حَافِظٌ لِعِلْمِهِ» [؛ لَأَنَّ مَعْنَى هذه اللفظةِ يُفِيدُ الْمَنْعَ مِنْ هَلَاكِ الشَّيْءِ وَ تَلْفِهِ]^٤ - كَمَا يُقَالُ^٥: «حَفِظَ فُلَانٌ مَالَهُ وَ مَتَاعَهُ» - [وَهَذَا الْمَعْنَى يَسْتَحِيلُ فِيهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ لِنَفْسِهِ]^٦.

١. هكذا في الذخيرة و ظاهر «أ». و في سائر النسخ: «تفيد».

٢. في «ج، س»: - «هو».

٣. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

٤. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

٥. في «ب، ج»: «لا يقال». و في «س»: - «يقال». و في الذخيرة: «يقولون».

٦. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

و يوصَفُ بأنه «حَافِظٌ لَنَا» بِمَعْنَى الْحِرَاسَةِ لَنَا وَ الدَّفَاعِ عَنَّا^١.

و لا يوصَفُ تَعَالَى بأنه «عَاقِلٌ»؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ وَصْفَ الْعِلْمِ بأنه عَقْلٌ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ^٢ وَ التَّشْبِيهِ بِعُقَالِ النَّاقَةِ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ الْقَبِيحِ^٣.

و الْأَمْرُ الْآخَرُ: أَنَّ الْعَقْلَ فَائِدَتُهُ مَنَعُ النَّفْسِ مِمَّا تَشْتَهِيهِ.

و كِلَا الْمَعْنَيَيْنِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ^٤ تَعَالَى.

و يوصَفُ تَعَالَى بأنه «حَيٌّ»؛ إِذْ هُوَ كَانَ الْحَيُّ مَنْ لَا يَتَعَذَّرُ كَوْنُهُ عَالِمًا قَادِرًا، وَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا قَادِرًا إِلَّا وَ هُوَ حَيٌّ، وَ عَلِمْنَا^٥ أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَالِمٌ؛ فَوَاجِبٌ أَنْ نَصِفَهُ بِ«حَيٍّ»؛ لِحُصُولِ الْمَعْنَى فِيهِ.

و نَصِفُهُ بأنه «رَءٍ» وَ «مُدْرِكٌ» وَ «سَامِعٌ» وَ «مُبْصِرٌ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ وَاجِبٌ مَعَ كَوْنِهِ حَيًّا. وَ إِنَّمَا نَصِفُهُ بِذَلِكَ بَعْدَ وُجُودِ الْمُدْرَكَاتِ.

و نَصِفُهُ بأنه «سَمِيعٌ بَصِيرٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ»؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى حَالٍ يَجِبُ مَعَهَا أَنْ يُدْرِكَ الْمَسْمُوعَاتِ وَ الْمُبْصَرَاتِ إِذَا وُجِدَتْ. وَ لَيْسَ لَهُ سُبْحَانَهُ بِكَوْنِهِ سَمِيعًا^٦ بَصِيرًا صِفَةً زَائِدَةً عَلَى كَوْنِهِ حَيًّا.

١. فِي «ب، ج، د، س»: «لَنَا». ٢. فِي «س»: «- عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ».

٣. فِي الذِّخِيرَةِ: «+ «أَوْ لِأَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي هُوَ عَقْلٌ يَمْنَعُ غَيْرَهُ مِمَّا هُوَ فَرَعٌ عَلَيْهِ مِنَ الزُّوَالِ. وَ مَا هُوَ مَجَازٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَ لَا يَطْرُدُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ».

٤. فِي «د، س»: «عَلَى اللَّهِ» بِدَلِّ «عَلَيْهِ».

٥. فِي «ب، ج، د، س»: «إِذَا».

٦. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «+ «مَنْ» وَ وَجُودُهُ لَا يُلَاثِمُ الْمُتَنَ؛ فَحَذَفْنَاهُ، وَ الْإِشْكَالُ يَعُودُ إِلَى مُلْخَصِ الْمُتَنِ.

٧. هَكَذَا فِي الذِّخِيرَةِ. وَ فِي «أ»: «فِيثَبَّتْ». وَ فِي «ب»: «نَثَبَتْ». وَ فِي «ج، د، س»: «فَثَبَّتْ».

٨. فِي «د، س»: «- سَمِيعًا».

و لا يوصف بأنه «ناظر»؛ لأن معنى هذه الصفة يُفيدُ تَقْلِيْبَ الحَدَقَةِ في جِهَةِ المَرْنِيِّ طَلْباً لِرُؤْيَيْهِ. و إن وَصَفْنَاهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ^١ «ناظر» بِمَعْنَى «رَاجِم» إِذَا قَيَّدْنَاهُ. و لا يوصفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «شامٌّ، ذائقٌ»؛ لأنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِعِبَارَةٍ عَنِ الإِدْرَاكِ، وإِنَّمَا هُوَ^٢ عِبَارَةٌ عَنِ تَقْرِيْبِ الجِسْمِ إِلَى الحَاسَّةِ، وإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: «شَمَمْتُهُ فَلَمْ أَجِدْ لَهُ رِيحاً»، و «ذُقْتُهُ فَلَمْ أَجِدْ لَهُ طَعِماً»^٣.

[١٤]

[ما يجري عليه من الأوصاف التي لا تختص بنوع مُفْرَد]

و قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

يوصفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «واحدٌ» على أَحَدِ مَعْنَيْنِ^٤: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَتَبَعَضُ و لا يَتَجَزَّأُ، و يُقَالُ: «واحدٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بِصِفَاتِ نَفْسِهِ الَّتِي لَيْسَتْ لغيرِهِ. و يوصفُ بِأَنَّهُ «فَرْدٌ» و «مُنْفَرِدٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بِصِفَاتِهِ^٥. و لا يوصفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «فَدٌّ»؛ لِأَنَّهَا لَفْظَةٌ تُفِيدُ القِلَّةَ و الاحتِثَارَ^٦. و لا يوصفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «وَتَرٌ»؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفِيدٍ كَوْنَهُ تَعَالَى وَاحِداً، وإِنَّمَا يُفِيدُ^٧ عَدَدًا لَا نِصْفَ لَهُ - كَمَا يُفِيدُ «الزَّوْجُ» عَدَدًا لَا نِصْفَ - و هَذَا مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ تَعَالَى.

١. في «ب، ج، د، س»: - «بأنه».

٢. كذا في الذخيرة، و هو الصحيح. و في جميع النسخ: «هي».

٣. أنظر: الذخيرة، ص ٥٧٨ - ٥٨٦.

٤. في «ب»: «المعنيين».

٥. في «ب»: «بصفات نفسه» بدل «بصفاته». و في الذخيرة بدل العبارة: «بمعنى أنه واحد، كما يقولون: فلان فرد عصره، و واحد دهره».

٦. في الذخيرة: «و الاختصار».

٧. في «ب، ج»: «تفيد».

و يوصف بأنه «غني»^١. ومعنى ذلك: أنه غير محتاج، ولا^٢ تجوز عليه الحاجة. ولا يوصف تعالى بأنه «يلتذ»، ولا^٣ «يألم»، ولا «يُسفق»، ولا «يحدّر»، ولا «يخاف»، ولا «يفزع»^٤.

و يوصف تعالى بأنه «مصيب» و «حكيم»؛ لأن أفعاله كلها صواب و حكمة. و يوصف تعالى بأنه «حكيم»؛ لأنه^٥ لا يتخلل شيئاً من أفعاله شيء من السفه.^٦ ولا يوصف بأنه «نور» على سبيل الحقيقة. وقوله تعالى: «اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضِ»^٧ معناه: أنه منورها، أو فاعل لأهل السماوات و الأرض من الدلالة و البيان ما يستضيئون به كما يستضاء بالنور.

و يوصف بأنه «هاد»؛ لأنه فاعل للهدى، الذي هو: الدلالة على الحق، و تمييزه من الباطل.^٨ و قال رضي الله عنه:

قد علمنا أنه تعالى لا يفعل شيئاً من القبائح، فيجب أن نصفه بما يقتضي تنزهه^٩ عنها؛ فوصفه^{١٠} تعالى بأنه «سبوح، قدوس»^{١١} يقتضيان تنزيهه عن كل قبيح.

١. في «أ»: + «معنى». و في «ب، ج، د، س»: + «بمعنى».

٢. في «ب»: «فلا».

٣. في «ج»: - «لا». وكذا في كل الموارد الآتية بعدها في العبارة.

٤. الذخيرة، ص ٥٨٦ - ٥٨٧. ٥. في «ب، ج، د، س»: - «لأنه».

٦. الذخيرة، ص ٥٩٣ - ٥٩٤.

٧. النور (٢٤): ٣٥.

٨. راجع: الذخيرة، ص ٥٩٥ - ٥٩٦.

٩. في «س»: «تنزيهه».

١٠. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «بوصفه».

١١. في «ب»: «قدوس سبوح بدل «سبوح قدوس».

[١٥]

[خَلْقُ الْقُرْآنِ]

وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عَقْلَاءُ سَائِرِ الْمُعْتَزِلَةِ تُجَوِّزُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ»، غَيْرَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي
مَعْنَى الْخَلْقِ:

فَقَالَ^١ أَبُو هَاشِمٍ: إِنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى كُلُّهَا مَخْلُوقَةٌ؛ يُرِيدُ: أَنَّهَا مَقْصُودَةٌ مُرَادَّةٌ.
وَقَالَ: إِنَّ الْخَلْقَ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ؛ كَمَا قِيلَ: «خَلَقْتُ الْأَدِيمَ»، إِذَا قَدَّرْتُ كَمْ
يَجِيءُ الْخُفُّ مِنْهُ؟^٢

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ: إِنَّ الْخَلْقَ هُوَ الْفِكْرُ وَالرَّوْيَةُ؛ يُقَالُ: «خَلَقْتُ»
بِمَعْنَى: فَكَّرْتُ.

وَكُلُّهُمْ اسْتَدَلُّوا بِالْبَيْتِ الَّذِي يَمْدَحُ فِيهِ^٣ [زُهَيْرٌ هَرَمَ بَنَ سِنَانٍ]:
وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ، وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^٤
فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: أَرَادَ أَنَّهُ قَدَّرَ وَدَبَّرَ.
وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: إِنَّهُ قَصَدَ وَأَرَادَ.
وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ: إِنَّهُ أَرَادَ: فَكَّرَ فِيهِ وَتَرَوَّى.

١. في «ج»: «قال». وفي «د»: «وقال».

٢. هكذا قرأنا العبارة من ظاهر النسخ، إلا أن في بعضها: «يجني» بدل «يجيء»؛ ومعنى العبارة:
قَدَّرْتُ وَ قَسَّتُ مَقْدَارَ الْأَدِيمِ - أي الجليل - الذي تحتاجه لصناعة الْخُفِّ أو غيره. راجع: الفروق
اللغوية، ص ٢٢٤ (خلق).

٣. وردت العبارة في النسخ هكذا: «الذي يدل فيه»، وهو من سبهاء الملخص لمتن الذخيرة، و
لا تستقيم العبارة بها؛ لكن أثبتنا في المقام عبارة الذخيرة نفسها.

٤. ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ٩٤.

و قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَوْلَا أَنَّ السَّمْعَ وَرَدَّ بَأَنَّ أفعالَ اللَّهِ تعالى^١ مخلوقة، لَمَا أَطْلَقْتُ الْقَوْلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ يَقْتَضِي أَنَّهَا وَقَعَتْ بِفِكْرٍ وَرُيَّةٍ، وَ هَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

و كُلُّهُمْ قَالُوا: ^٢ «إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ».

و عِنْدَنَا: لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ عَلَى الْقُرْآنِ، وَ إِنِ اثْبَتْنَا مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: «إِنَّهُ مُدَبَّرٌ مُقَدَّرٌ»، وَ نُطْلِقُ^٣ فِي سَائِرِ أفعالِ اللَّهِ تعالى أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ وَ لَا نَمْنَعُ إِلَّا فِي الْقُرْآنِ، وَ إِن كُنَّا نَقُولُ: «إِنَّهُ مُحَدَّثٌ»؛ إِلَّا أَنَّ بِالْخَلْقِ إِذَا لَمْ تُقَيَّدِ الْكَلَامُ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ مَكْذُوبٌ فِيهِ. فَلْأَجْلِ ذَلِكَ نَمْتَنِعُ مِنْ إِطْلَاقِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ: «خَلَقَ» وَ «اخْتَلَقَ» وَ «خَرَقَ» وَ «اخْتَرَقَ»^٤ وَ «فَعَلَ» وَ «افْتَعَلَ»، وَ كُلُّ هَذَا يَقْتَضِي الْكَذِبَ. وَ يُقَالُ: «قَصِيدَةٌ مَخْلُوقَةٌ»، إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ^٥ قَائِلِهَا. وَ قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾^٦.

فَنَحْنُ نُطْلِقُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ «مُحَدَّثٌ»؛ لِأَنَّ اللَّهَ تعالى قَالَ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ إِلَّا اسْتَمْعَوْهُ وَ هُمْ يَلْعَبُونَ﴾^٧. وَ لَا نَقُولُ: «إِنَّهُ مَخْلُوقٌ»؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.^٨

١. فِي «س»: «العباد» بدل «الله تعالى».

٢. فِي «ب»: «على». وَ فِي «ج، د، س»: «- قالوا».

٣. فِي «ب، ج، د، س»: «يطلق».

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخ: «خرع و اخترع». وَ مَا اثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمُلْخَصِ.

٥. فِي «ب، ج، د، س»: «- غير».

٦. ص (٣٨): ٧.

٧. الْأَنْبِيَاء (٢١): ٢.

٨. رَاجِع: الْمُلْخَص، ص ٤٤٢ - ٤٤٥، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْعِبَارَةِ.

[١٦]

[في النسخ والبداء]

و قال - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في الردِّ عَلَى الْيَهُودِ فيما يَأْتُونَهُ^١ مِنْ نَسْخِ الشَّرَائِعِ وَ يَقُولُونَ^٢: هُوَ الْبَدَاءُ:

النَّسْخُ فِي الشَّرَائِعِ لَا يَقْتَضِي الْبَدَاءَ - كَمَا زَعَمَتِ الْيَهُودُ -؛ لِأَنَّ مَا يَقْتَضِي الْبَدَاءَ هُوَ مَا جَمَعَ شُرُوطاً^٣:

منها: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ بِعَيْنِهِ.

و منها: أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ وَ الْوَقْتُ وَاحِدًا.

و منها: أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُ وَاحِدًا.

فَإِذَا جَمَعَ هَذِهِ الشُّرُوطَ دَلَّ عَلَى الْبَدَاءِ.

و النَّسْخُ خِلَافُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَأْمُورَ بِهِ غَيْرُ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ إِمْسَاكَ السَّبَبِ الْمَأْمُورِ بِإِمْسَاكِهِ فِي أَيَّامِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ غَيْرُ مَا تَنَاوَلَهُ النَّهْيُ عَنْ إِمْسَاكِهِ فِي أَيَّامِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ . وَ إِذَا تَغَايَرَ الْفِعْلَانِ، فَلَمْ تَتَكَمَّلْ شُرُوطُ مَا يَقْتَضِي الْبَدَاءَ.

و يَلْزَمُ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى^٤ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: أَنْ لَا يُمِيتَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ أَحْيَاهُ، وَ لَا يُغْنِيَ مَنْ أَفْقَرَهُ، وَ لَا يَشْفِي مَنْ أَمْرَضَهُ. فَإِذَا جَاَزَ ذَلِكَ وَ أَمْثَالُهُ وَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْبَدَاءِ، فَالنَّسْخُ لِلشَّرَائِعِ مِثْلُهُ لَا مُحَالَةً.

١. في «ب، ج»: «يأتون». وفي «س»: «يأتونه».

٢. في الذخيرة: «ويقولون»، و هو الأنسب.

٣. في «ج»: «شروطها».

٤. في الذخيرة: - «على».

وقد أُرِموا على هذه الطَّرِيقَةِ أَنْ لَا تَخْتَلِفَ شَرَائِعُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَقَدْ عَلِمْنَا وَصَحَّ لَنَا اخْتِلَافُهَا وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَدَاءً؛ لِأَنَّ فِي شَرِيعَةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَزْوِيجَ الْأَخِ بِالْأُخْتِ^١؛ وَفِي شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِبَاحَةَ تَأْخِيرِ الْخِتَانِ إِلَى وَقْتِ الْكِبَرِ، وَفِي شَرِيعَةِ إِسْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِبَاحَةَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ؛ وَهَذَا^٢ كُلُّهُ يُخَالِفُ شَرْعَ^٣ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.^٤

[١٧]

[نفي رؤيته تعالى]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - [فِي] أَنَّهُ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الرُّؤْيَةُ وَسَائِرُ ضُرُوبِ الْإِدْرَاكَاتِ:

إِنَّهُ تَعَالَى لَوْ كَانَ مَرْتَبًا لَوَجَبَ أَنْ تَرَاهُ مَعَ رُؤْيَا الْمَرْتَبَاتِ وَارْتِفَاعِ الْمَوَاقِعِ الْمَعْقُولَاتِ، وَلَوْ رَأَيْنَاهُ لَوَجَبَ أَنْ نَعْلَمَهُ وَنُمَيِّزَهُ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَا يُدْرِكُهُ إِذَا زَالَتْ وَجُوهُ اللَّبْسِ. وَوَجُوهُ اللَّبْسِ لَا تَجُوزُ عَلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى؛ مِنْ حُلُولٍ، وَمُجَاوِرَةٍ، وَوُجُودٍ مَا يُشَبِّهُهُ وَيَلْتَبِسُ بِهِ.

وَدَلِيلُ [آخِرٍ]^٥ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُرَى بِالْأَبْصَارِ: أَنَّ لِلرُّؤْيَةِ بِالْبَصَرِ شَرْطًا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ اسْتِحَالَةُ رُؤْيَتِهِ، وَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ الْمَرْتَبِيُّ أَوْ مَحَلُّهُ مُقَابِلًا أَوْ فِي^٦ حُكْمِ الْمُقَابِلِ.

١. فِي «ب، ج، د، س»: «فِي الْأُخْتِ».

٢. فِي النُّسخ: «وَهَكَذَا»، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّسَاجِ.

٣. فِي «ب»: «شَرِيعَةٌ».

٤. رَاجِع: الذَّخِيرَةُ، ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمُلَخَّصِ.

٦. فِي «أ، ج، د، س»: «فِي».

والذي يَدُلُّ على صِحَّةِ هذا الشرطِ ثُبُوتُ الرؤيةِ بَثْبُوتِهِ، وانتفاؤها بانتفائه؛ ألا تَرَى أَنَّ الجِسْمَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُقَابِلٍ لَنَا، لَمْ نَرَهُ إِلَّا بِالْمَرَاةِ الْجَارِي مَعَهَا مَجْرَى الْمُقَابِلِ؟

و دَلِيلٌ آخَرُ: هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَ هُوَ يُذَرِكُ الْأَبْصَارَ وَ هُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^١؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى تَمَدَّحٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِنَفْيِ الْإِدْرَاكِ عَنْهُ الَّذِي هُوَ الرُّوْيَةُ؛ لِأَنَّهُ خَصَّ بِآلَةِ الْبَصَرِ، الَّتِي لَا يُعَقِّلُ إِدْرَاكَهَا فِي غَيْرِ الرُّوْيَةِ.^٢

[١٨]

[الْقُرْآنُ لَا يَوْصِفُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ:
وَصَفُ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ «مَخْلُوقٌ» يُفِيدُ أَنَّهُ وَقَعَ مِنْ فَاعِلِهِ مُقَدَّرًا^٣؛ فَلِهَذَا لَا يَوْصَفُ فِعْلُ السَّاهِي وَالنَّائِمِ بِذَلِكَ. وَ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ مِنَ الْخَلْقِ الَّذِي هُوَ الْإِرَادَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِفُونَ^٤ بِذَلِكَ وَ لَا يَخْطُرُ بِبَالِهِمْ^٥ الْإِرَادَةُ وَ لَا الْفِكْرُ وَ لَا الرُّوْيَةُ، كَمَا يَصِفُونَ مَنْ فَعَلَ الْمُحْكَمَ^٦ مِنَ الْفِعْلِ بِأَنَّهُ «عَالِمٌ» مِنْ غَيْرِ خُطُورِ الْعِلْمِ^٧ بِقُلُوبِهِمْ.
فَالْقِيَاسُ - لَوْ [لَا]^٨ ضَرَبَ مِنَ التَّعَارُفِ - يَقْتَضِي وَصْفَ الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ «مَخْلُوقٌ»؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى فَعَلَهُ مُقَدَّرًا.

١. الأنعام (٦): ١٠٣. ٢. راجع: الملخص، ص ٢٤١ - ٢٤٣.

٣. هكذا في الملخص، وهو الصحيح. وفي النسخ: «مفرداً».

٤. في «أ، ب، ج، د»: «يصف».

٥. هكذا في الملخص. وفي النسخ: «من لا يخطر بباله» بدل «و لا يخطر ببالهم».

٦. في «أ، ب، ج»: «بالمحكم».

٧. أي من غير خطوط صفية زائدة على الذات وهي: «علم، به كان عالماً».

٨. ما بين المعقوفين من الملخص.

لَكِنَّهُمْ تَعَارَفُوا بِاسْتِعْمَالِ لَفْظَةِ «الْخَلْقِ» فِي الْكَلَامِ خَاصَّةً إِذَا كَانَ كَذِبًا أَوْ مُضَافًا إِلَى غَيْرِ قَائِلِهِ؛ فَلهَذَا يَقُولُونَ فِيمَنْ كَذَبَ: «خَلَقَ» و «اخْتَلَقَ» و «خَرَقَ» و «اخْتَرَقَ» و «فَعَلَ» و «افْتَعَلَ». و فِي الْقَصِيدَةِ: «إِنِّهَا مَخْلُوقَةٌ» إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ قَائِلِهَا. وَ لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَرَوِيَ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَصَفَ كَلَامٍ^٢ بِأَنَّهُ «مَخْلُوقٌ» إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّكْذِيبِ أَوْ مَا^٣ فِي مَعْنَاهُ.

و رَوَى^٤ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي يَوْمِ التَّحْكِيمِ أَنَّهُ قَالَ: «وَاللَّهِ، مَا حَكَمْتُ مَخْلُوقًا؛ لَكِنِّي حَكَمْتُ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى»^٥.

[١٩]

[الرَّدُّ عَلَى أَصْحَابِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ]

و قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الرَّدِّ عَلَى أَصْحَابِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ:
قَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ إِبْثَاتِ الْمُحَدَّثِ أَنَّ التَّصَرُّفَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنَّا فَعَلٌ لَنَا وَ مُحَدَّثٌ مِنَّا، وَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمَّا وَجَبَ وَقُوعُهُ وَ انْتِفَاؤُهُ بِحَسَبِ أَحْوَالِنَا مَعَ السَّلَامَةِ وَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ.

وَ عُلُقَةُ أَفْعَالِنَا بِنَا مَعْلُومَةٌ؛ لِحُسْنِ الْمَدْحِ لَنَا عَلَى الْإِحْسَانِ وَ الذَّمِّ عَلَى الْإِسَاءَةِ.

١. فِي «أ، ب، ج»: «إِذْ». وَ فِي «د، س»: «لِذَا».

٢. فِي النِّسْخِ: «كَلَامِهِ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمُلَخَّصِ.

٣. فِي «ب، س»: «- مَا».

٤. فِي «أ»: «وَ فِيمَا رَوَى».

٥. رَوْضَةُ الْوَاعِظِينَ، ص ٢٠٤؛ الْإِرْشَاد، ج ٢، ص ١٦؛ شُعَبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ١٨٩؛

شرح نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ١٧، ص ١٣. وَ رَاجِعُ: الْمُلَخَّصُ، ص ٤٤٣ - ٤٤٤.

٦. فِي «س»: «- خَلْقٌ».

فَلَوْ كَانَ^١ لَغَيْرِنَا، لَمَا تَعَلَّقَتْ أَحْكَامُهُ بِنَا، وَ لَا حَسَنَ مَدْحُنَا وَ ذَمُّنَا عَلَيْهِ، كَمَا لَا يَحْسُنُ فِي الْخَلْقِ وَ الْهَيْئَاتِ^٢.

[٢٠]

[نفي قِدَمِ كَلَامِهِ تَعَالَى]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي نَفْيِ قِدَمِ^٣ كَلَامِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ:
لَا يَجُوزُ مِنْ عَاقِلٍ [أَنْ] يَشْكُ فِي حَدُوثِ كَلَامِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ مَعَ إِقْرَارِهِ بِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ؛ لِأَنَّ أَمَارَةَ الْحُدُوثِ فِي الْأَصْوَاتِ الْمَسْمُوعَةِ أَقْوَى وَ أَظْهَرُ مِنْهَا فِي الْأَجْسَامِ وَ بَاقِي الْأَعْرَاضِ.
وَ كَيْفَ يَشْكُ مُحْصَلٌّ فِي حَدُوثِ مَا يُنْقَسِمُ، وَ يَتَجَزَأُ وَ يَتَجَدَّدُ وَ يُضَافُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ وَ هِيَ مُتَجَدِّدَةٌ وَ قَدْ وَصَفَهُ الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ «مُنَزَّلٌ» وَ «مَفْعُولٌ» وَ «مُحَكَّمٌ» وَ «مُحَدَّثٌ»؟
وَ إِنَّمَا جَاءَ الْخِلَافُ فِي هَذَا مِنْ قَوْمٍ مُقَلِّدِينَ؛ يَأْتُونَ النَّظَرَ، وَ يَمْتَنِعُونَ مِنَ التَّأَمُّلِ^٥.

[٢١]

[الرَّدُّ عَلَى مَنْ ادَّعَى النَّصَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعَى النَّصَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ:
يَذُلُّ عَلَى بَطْلَانِ دَعْوَى مَنْ ادَّعَى نَصَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ:

١. أي فلو كان الإحسان أو الإساءة، أو فلو كان فعلنا بوجه عام.

٢. راجع: الملخص، ص ٦٢ - ٦٣، ٤٥٠. ٣. في «ب، ج، د، س»: - «قدم».

٤. في الملخص: + «يوجد و يُعَدَم، وَ يَتَرْتَّبُ وَ جُودُ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ، وَ».

٥. راجع: الملخص، ص ٤٢٢.

ظُهُورُ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ مِنْ أَبِي بَكْرٍ تَدُلُّ^١ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ:

منها: احتجاجه على الأنصارِ يَوْمَ السَّقِيفَةِ بِمَا رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - لَمَّا نَارَعَوْهُ فِي الْأَمْرِ - أَنَّهُ قَالَ: «الْأَنْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ»^٢. فَلَوْ كَانَ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ بِهَا خَاصَّةً لَاحْتِجَّ بِذَلِكَ فَكَانَ أَبْلَغَ لَهُ^٣. فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا قَالَهُ مِنْ ذَلِكَ يَحْسِبُ طَمَعَ الْأَنْصَارِ فِي الْإِمْرَةِ، فَقَدْ طَرَّقَ^٤ لِمَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِمْرَةَ مِنْ قُرَيْشٍ أَنْ يَطْمَعَ فِيهَا. وَلَيْسَتْ حَالُهُ حِينَئِذٍ كَحَالِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْعُدُولِ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِالنَّصِّ عَلَيْهِ وَالإِذْكَارِ بِهِ^٥؛ لِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَحْضُرْ مَعَهُمُ السَّقِيفَةَ وَلَا اجْتَمَعَ مَعَهُمْ، وَلَا نَاطَرَ فِيهَا وَلَا نَوَظَرَ، وَلَا خَاصَمَ وَلَا خَوِصَمَ.

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِ النَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ: قَوْلُهُ يَوْمَ السَّقِيفَةِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى عُمَرَ وَأَبِي عُبَيْدَةَ^٦: «بَايَعُوا أَيَّ الرَّجُلَيْنِ شِئْتُمْ»، وَقَوْلُهُ - بَعْدَ مَا بُويعَ - لَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: «أَقِيلُونِي، أَقِيلُونِي». وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقِيلَهُمْ فِي أَمْرِ نَصَّ بِهِ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟

١. فِي «ب»: «يَدُلُّ».

٢. رَاجِع: مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٣، ص ١٢٩؛ وَج ٤، ص ٤٢١؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ، ج ٤، ص ٧٦؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٣، ص ١٢١؛ وَج ٨، ص ١٤١ - ١٤٤؛ مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى، ج ٦، ص ٣٢١، ح ٣٦٤٤؛ الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ لِلطَّبْرَانِيِّ، ج ٤، ص ٢٦؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٧٢٥.

٣. فِي «د، س»: «- لَهُ».

٤. أَيِ جَعَلَ لَهُ طَرِيقاً. رَاجِع: تَاجُ الْغُرُوسِ، ج ١٣، ص ٢٩٧ (طَرَقَ).

٥. كَذَا. وَالصَّوَابُ: «وِإِذْكَارِهِ»؛ يُقَالُ: أَذْكَرَ فُلَاناً شَيْئاً: جَعَلَهُ يَذْكُرُهُ. رَاجِع: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٣٠٨ (ذَكَرَ).

٦. فِي «س»: «عُمَرُو بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ» بَدَلَ «عُمَرُو أَبِي عُبَيْدَةَ»، وَهُوَ مِنْ سَهْوِ النَّاسِخِ.

و دَلِيلٌ آخَرُ: قَوْلُهُ - وَقَدْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ -: «وَدِدْتُ أَنَّنِي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ: فِيمَنْ هُوَ؟ فَكُنَّا لَا تُنَازِعُهُ أَهْلَهُ».^١

ومنها: وقوعُ أقوالٍ مِنْ غَيْرِهِ تَدُلُّ عَلَى فَقْدِ النَّصِّ عَلَيْهِ:

منها^٢ قَوْلُ عُمَرَ: «كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً وَقَى اللَّهُ شَرَّهَا الْمُسْلِمِينَ؛ فَمَنْ عَادَ إِلَى مِثْلِهَا فَاقْتُلُوهُ»^٣، وَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ بِهَا لَمْ يُسَمَّهَا عُمَرُ «فَلْتَةً».

ومنها: قَوْلُ عُمَرَ لَمَّا طُعِنَ: «إِنْ أَسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ -، وَإِنْ أَتْرَكَ فَقَدْ تَرَكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي»^٤ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وقَوْلُهُ أَيْضاً لِأَبِي عُبَيْدَةَ: «أُمِدُّ يَدَكَ أَبَايَعُكَ»، فامْتَنَعَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَقَالَ لَهُ: «مَا لَكَ فِي الْإِسْلَامِ فَهَةً غَيْرَهَا».^٥

و دَلِيلٌ آخَرُ: أَنَّ النَّصَّ لَوْ كَانَ صَحِيحاً عَلَى أَبِي بَكْرٍ لَوَقَعَ الْعِلْمُ بِهِ وَالْإِسَاعَةُ بِتَقْلِيهِ وَرِوَايَتِهِ كَمَا وَقَعَ بِكُلِّ أَمْرٍ ظَاهِرٍ، كَنَصِّ أَبِي بَكْرٍ عَلَى عُمَرَ، وَكَنَصِّ عُمَرَ عَلَى

١. راجع: تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٣٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٤٧.

٢. في «أ»: «ومنها». وفي الذخيرة: «فمنها» وهو الصواب.

٣. صحيح البخاري، ج ٨، ص ٢٦؛ كشف المشكل، ج ١، ص ٦٥؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٥٨.

٤. هكذا في «أ» والذخيرة وسائر المصادر المعتبرة. وفي ظاهر أكثر النسخ: «وإن أنزل فقد نزل».

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٣ و ٤٦؛ صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٢٦؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ٤؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٩٥؛ السنن الكبرى، ج ٨، ص ١٤٨.

٦. هكذا في المصادر. وفي ظاهر «أ»، ب، ج، د: «مَهَةٌ». وفي «س»: «مَهْمَةٌ». والظاهر أن كلها من سهو النساخ. و«الفهة»: السقطة، والجهلة. راجع: النهاية لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٨٢ (فهه).

٧. الشافعي، ج ٢، ص ١١٥؛ ج ٣، ص ١٧٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٥.

أصحاب الشورى، و نظائر ذلك من الأمور الظاهرة الفاشية التي لا يجحدُها عاقلٌ ولا يشكُّ فيها مُحصلٌ^١.

[٢٢]

[الرّدُّ على مَنْ ادَّعى النّصَّ على العباس]

و قال - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في الرّدِّ على مَنْ ادَّعى نَصَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ على عَمِّهِ الْعَبَّاسِ:

الذي يُحكى عن الْعَبَّاسِيَّةِ مِنَ النّصِّ على الْعَبَّاسِ هي^٢ الأخبارُ التي تعلقوا بها، ولا نِسْبَةَ بَيْنِهَا وَ بَيْنَ النّصِّ ولا ما أَشَبَّهَهُ؛ لِأَنَّهَا أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا يَثْبُتُ [شَيْءٌ] بِمِثْلِهَا^٣. وَ لَوْ ثَبَّتَ لَمَّا كَانَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ النّصِّ نِسْبَةٌ^٤ وَ لَا مُقَارَبَةٌ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «رُدُّوا عَلَيَّ أَبِي»^٥، وَ مَا رُوِيَ مِنْ تَشْفِيعِهِ لَهُ فِي «مُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودِ السَّلْمِيِّ»^٦ وَ قَدْ التَّمَسَّ الْبَيْعَةُ عَلَى الْهَجْرَةِ - بَعْدَ أَنْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَوْمَ

١. راجع: الذخيرة، ص ٤٦٨ - ٤٧٠.

٢. في جميع النسخ: «في»، وهو سهو.

٣. هكذا في الذخيرة. وفي النسخ: «لا يثبت مثلها».

٤. في الذخيرة: «نسبة».

٥. الشافعي، ج ٢، ص ١٢١. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٥٣٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج

٢٦، ص ٢٩٨؛ تخريج الأحاديث للزيلعي، ج ١، ص ٨٩ و ٩٠؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٥٢٧،

ح ٣٠١٩٥؛ وج ١٤، ص ٥٨٤، ح ٣٩٦٥٥.

٦. «مجاشع بن مسعود السلمي»، من الصحابة، صهر بني غزوان، كان على أرض البصرة و

صدقاتها، وله أخ يقال له: مُجَالِد بن مسعود. قُتِلَ مجاشع يوم الجمل الأصغر سنة ٣٦، و دُفِنَ

في داره في بني سليم حضرة بني سدوس. وله في البصرة غير دار؛ فمنها داره بحضرة مسجد

الجامع. راجع: الجرح و التعديل، ج ٨، ص ٣٨٩، الرقم ١٧٨٢؛ المستدرک على الصحيحين،

ج ٣، ص ٦١٦؛ عمدة القارئ، ج ١٤، ص ٢٢٥.

الْفَتْحُ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ»^١ - فَأَجَابَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى شَفَاعَتِهِ^٢ وَ مِثْلِ مَا أَدْعُوهُ مِنْ^٣ أَنَّهُ سَبَقَ النَّاسَ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عِنْدَ وَفَاتِهِ، وَ حَدِيثِ الْمِيرَاثِ^٤، وَ حَدِيثِ اللَّدُودِ^٥، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَا دَلَالَه فِيهِ عَلَى ذَلِكَ، وَ لَا ظَاهَرَ وَ لَا بَاطِنَ، وَ لَا صَرِيحَ وَ لَا فَحْوَى؛ وَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى تَفْضِيلِ وَ تَقْدِيمِ.

وَ أَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمِيرَاثَ لِأَنَّهُ الْعَمُّ، وَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ وِرَاثَةَ الْمَقَامِ كَمَا يَسْتَحِقُّ^٦ وِرَاثَةَ الْمَالِ؛ فَفَسَادُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ لَا يَوْرَثُ، وَ لَا يَجْرِي^٧ مَجْرَى الْأَمْوَالِ الْمَوْرُوثَةِ. وَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأُمَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ غَيْرُ مَوْرُوثِ الْمَالِ، وَ مَنْ جَعَلَهُ مَوْرُوثَ الْمَالِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ بَنَتَهُ وَ أَزْوَاجَهُ [هُنَّ]^٨ الْمُسْتَحِقَّاتُ الْمَالِ دُونَ الْعَمِّ.

١. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٦٨٥، المجلس ٧٦، ح ٩٤١. مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٠١ و ٤٦٩؛ وج ٥، ص ٧١؛ وج ٦، ص ٤٦٦؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ٣٨؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ١٤٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٠، ص ٣٣٣ و ٣٢٤؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٧٥٢، ح ٩٩٢٧.

٢. راجع: صحيح مسلم، ج ٦، ص ٢٧؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ٦١٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ١٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٠، ص ٣٢٣.

٣. في «أ»، ب، د، س: «إلى».

٤. راجع: الشافي، ج ٢، ص ١٢٣.

٥. مسند أحمد، ج ٦، ص ١١٨؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٣٤٢؛ الفائق للزمخشري، ج ٣، ص ٣١٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٣١.

٦. في «ب»: «هو».

٧. في «ب»: «هو».

٨. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

و دَلِيلٌ آخَرٌ عَلَى بُطْلَانِ مَا ادَّعَوْا^١ لِلْعَبَّاسِ: أَنَّ الْعَبَّاسَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمُدُّ يَدَكَ أَبَايَعَكَ؛ فَيَقُولُ النَّاسُ: عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ بَايَعَ ابْنَ عَمِّهِ؛ فَلَا يَخْتَلِفُ^٢ عَلَيْكَ اثْنَانِ»^٣؛ فَلَوْ كَانَ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ لَمَا قَالَ هَذَا لِابْنِ أَخِيهِ.

و منها: أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِدَقِيقِ الدِّينِ وَ جَلِيلِهِ؛ حَتَّى لَا يَشِدَّ عَلَيْهِ عِلْمُ حَادِثَةٍ. وَ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْعَبَّاسَ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.^٥

[٢٣]

[مَعْنَى كَوْنِ الْقَدِيمِ شَاكِرًا]

و قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

يُوصَفُ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ «شَاكِرٌ»؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ مُجَازٍ عَلَى الشُّكْرِ؛ لِأَنَّ الْمُجَازِيَّ عَلَى الشَّيْءِ يُسَمَّى بِاسْمِ ذَلِكَ الشَّيْءِ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: «وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»^٦.

و فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ حَسَنٌ مِنْ أَنَّهُ فَاعِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، شَاكِرٌ بِمَعْنَى مَشْكُورٍ، كَمَا يُقَالُ: «رِدَاءٌ سَاحِبٌ»، بِمَعْنَى مَسْحُوبٍ؛ فَالشَّاكِرُ بِمَعْنَى مَشْكُورٍ. وَ هَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ.

١. فِي «ج»: «ادَّعَوْهُ». ٢. فِي «ب، ج»: «فَلَا يَخْتَلِفُ».

٣. رَاجِعِ: الشَّافِي، ج ١، ص ٦؛ الْمُنَاقِبُ لِابْنِ شَهْرَآشُوب، ج ١، ص ٢٢٥؛ الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّة، ص ٧.

٤. فِي «د، س»: «هُوَ».

٥. رَاجِعِ: الذَّخِيرَةُ، ص ٤٧١ - ٤٧٢.

٦. رَاجِعِ: الذَّخِيرَةُ، ص ٥٩٨. وَ الْآيَةُ فِي سُورَةِ الشُّورَى (٤٢): ٤٠.

[٢٤]

[بعض أحكام أهل الآخرة]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَحْكَامِ أَهْلِ الْآخِرَةِ:

سَقُوطُ التَّكْلِيفِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْآخِرَةِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الثَّوَابِ وَالْجَنَّةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مُبْرَرِينَ مِنَ الْمَشَاقِّ وَالْأَوْصَابِ بِالتَّكْلِيفِ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ النَّارِ وَالْعِقَابِ؛ فَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونُوا مُكَلَّفِينَ، لَجَازَ أَنْ تَقَعَ مِنْهُمْ تَوْبَةٌ يَسْقُطُ بِهَا الْعِقَابُ عَنْهُمْ، وَاجْتِمَاعُ مَانِعٍ مِنْ تَجْوِيزِ اسْتِحْقَاقِ ثَوَابٍ^١ هُنَاكَ أَوْ عِقَابٍ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^٢ لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ - وَإِنْ كَانَتْ لَهُ صُورَةٌ^٣ - عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ وَأَبِي هَاشِمٍ؛ لَكِنْ هُوَ زِيَادَةٌ فِي سُرُورِهِمْ. وَإِنَّمَا يَكُونُ الْأَمْرُ تَكْلِيفًا إِذَا انْضَمَّتْ إِلَيْهِ الْمَشَقَّةُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَهْلُ الْجَنَّةِ لَا يَدُّ أَنْ^٥ يَشْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى عَلَى نِعَمِهِ.

قُلْنَا: الشُّكْرُ بِالْقَلْبِ رَاجِعٌ إِلَى الْإِعْتِقَادِ، وَإِنْ كَانَ بِاللِّسَانِ فَلَا^٦ لَهُمْ فِيهِ لَذَّةٌ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ غَيْرُ مُنَافٍ لِلثَّوَابِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنَّ أَهْلَ الْآخِرَةِ مُضْطَرَّوْنَ إِلَى أَعْمَالِهِمْ - عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْهَذَلِ -؛ لِأَنَّ الْإِضْطِرَّارَ فِي الْأَعْمَالِ يُذْهِبُ لَذَّتَهَا وَالسُّرُورَ بِهَا، وَالتَّخْيِيرَ فِيهَا أَبْلَغُ

١. في «ب»: «الثواب».

٢. الطور (٥٢): ١٩؛ المرسلات (٧٧): ٤٣.

٣. أي صورة أمر.

٤. في «ب»: «+ ثوابهم و».

٥. هكذا في «ب». وفي سائر النسخ: - «أن».

٦. في «ج، د، س»: «وَلَا^٦».

فِي اللَّذَّةِ وَالْمَسَرَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا رَغَّبَنَا فِي وُصُولِ الثَّوَابِ إِلَيْنَا فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْلُوفِ^١ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ. وَإِذَا تَأَمَّلْتَ الْقُرْآنَ، وَجَدْتَهُ دَالًّا عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْآخِرَةِ مُتَخَيَّرُونَ لِأَفْعَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَضَافَ إِلَيْهِمُ الْأَفْعَالَ فَقَالَ: «يَأْكُلُونَ»^٢، وَ «يَشْرَبُونَ»^٣، وَ «يُخْبِرُونَ»^٤، وَ «يَفْعَلُونَ»^٥؛ وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهَا أَفْعَالٌ لَهُمْ لَا ضَرُورَةَ فِيهِمْ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَ فَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ»^٦ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمْ مُخْتَارُونَ. فَإِذَنْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُضْطَرِّينَ إِلَى أَفْعَالِهِمْ^٧. وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ، وَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

١. فِي «ب»: + «الْمَعْهُود».

٢. كَذَا. وَ لَمْ نَجِدْ فِي الْقُرْآنِ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ آيَةً أَشَارَتْ إِلَى تَنْعَمِ أَهْلِ الْآخِرَةِ وَ أَكْلِهِمْ؛ بَلْ وَرَدَ: «لَا يَكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ رَقُومٍ» [الْوَاقِعَةُ (٥٦): ٥٢]، «فَإِنَّهُمْ لَا يَكُلُونَ مِنْهَا فَمَا لَيْتُوا مِنْهَا الْبُطُلُونَ» [الصَّافَّاتِ (٣٧): ٦٦]، «كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا» [الطُّور (٥٢): ١٩؛ الْمُرْسَلَاتِ (٧٧): ٤٣].

٣. «إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا» [الْإِنْسَانِ (٧٦): ٥].

٤. فِي «ج»: «وَيَجِيرُونَ». وَ فِي «س»: «وَيُخَيَّرُونَ». وَ وَرَدَ فِي الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ: «فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ». الرُّومُ (٣٠): ١٥.

٥. لَمْ يَرِدْ أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ جَاءَ هَكَذَا؛ بَلِ اللَّفْظُ يُشِيرُ إِلَى كُلِّ مَا دَلَّ عَلَى أَفْعَالِهِمْ الْإِخْتِيَارِيَّةِ.

٦. الْوَاقِعَةُ (٥٦): ٢٠.

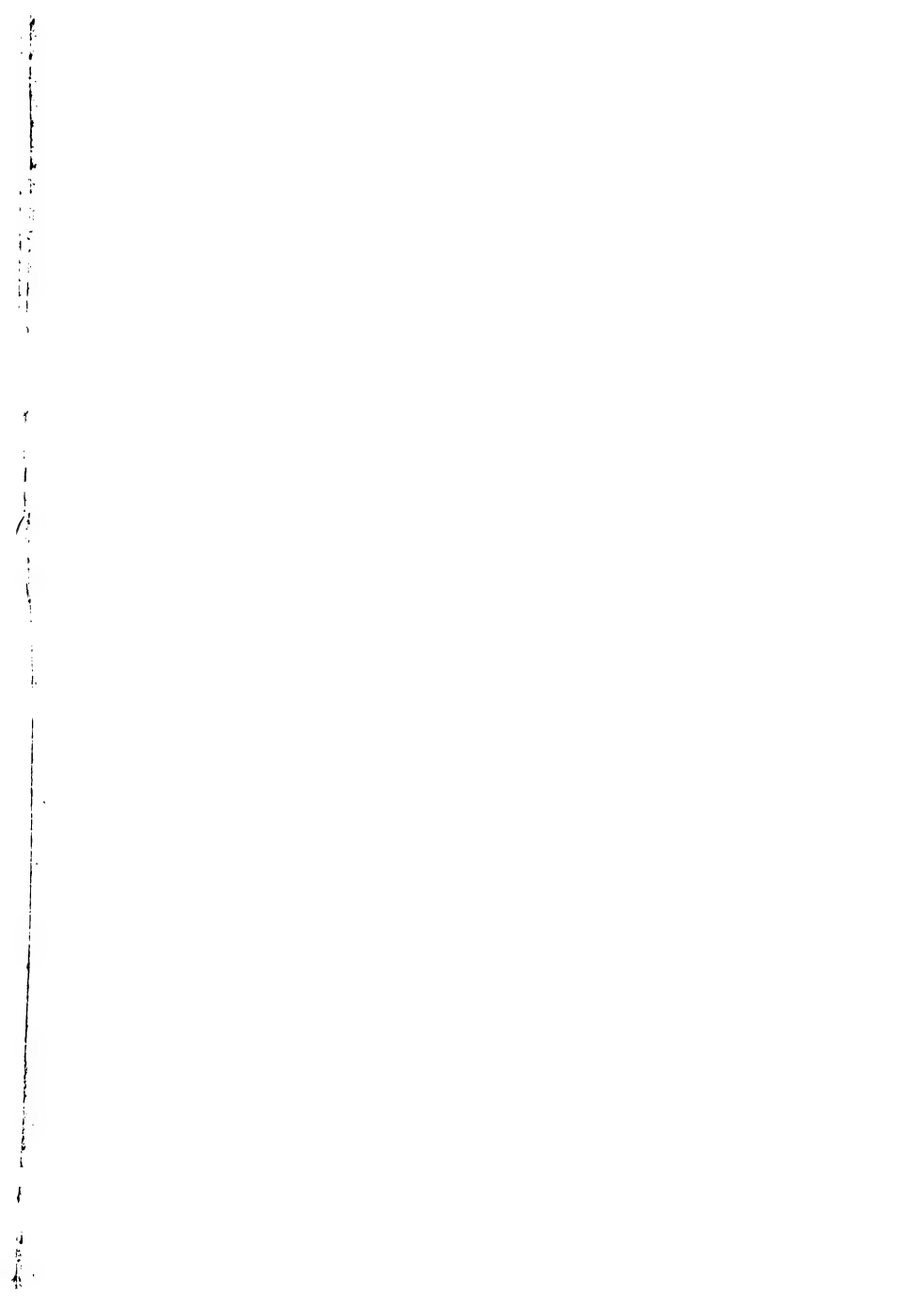
٧. رَاجِع: الذَّخِيرَةُ، ص ٥٢٤ - ٥٢٧.

(١٠٩)

الحدود و الحقائق

المتزعة من كلام الشريف المرتضى

جمعها الشيخ أبي الحسن البصري ابن قارورة



مقدّمة التحقيق

تعدّدت وجوه الاهتمام بتراث الشريف المرتضى، فقد صار هذا التراث موضوعاً للشرح والتعليق والتلخيص والدفاع في صورة تعرّضه إلى النقد، إلى غير ذلك من وجوه الاهتمام، كما لاقى هذا التراث اهتماماً من وجه آخر، وهو محاولة اقتطاع و جمع بعض المقتطفات منه و وضعها في موضع واحد، فقد قام البعض بجمع عدد من الآراء الكلاميّة و غير الكلاميّة من مختلف كتب الشريف المرتضى، و أودعها في مجموعة خاصة، و من أمثلة ذلك الرسالة المسماة: «مجموعة في فنون علم الكلام»، فقد قام جامعها - والذي نجهل شخصيّته - باستخراج مجموعة من الأبحاث الكلاميّة من مصنّفات الشريف المرتضى، و وضعها في هذه المجموعة.

و المثال الآخر هو الرسالة الماثلة بين أيدينا، فقد قام الشيخ أبو الحسين البصري المعروف بابن قارورة، باستخراج مجموعة من الحدود و التعريفات من تراث الشريف المرتضى و وضعها في رسالة واحدة، إنّ هذا النوع من الاهتمام بتراث الشريف المرتضى يدلّ على أنّ شخصيّة العلميّة كانت مهيمنة على المشهد الفكري الإمامي، بحيث وجد ابن قارورة أنّ معرفة تعريف الشريف المرتضى لمختلف المفاهيم يمتلك في حدّ ذاته أهميّة خاصّة، بحيث أصبح استخراج تلك التعريفات و إفرادها في رسالة مستقلّة أمراً مهمّاً، و جديراً ببذل الجهد من أجله.

ابن قارورة

ذكره ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، وقال: «أبو عبد الله الحسين^١ بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن قارورة البصري، له كتب منها كتاب الفقه».^٢ كما ورد اسم ابن قارورة في سند إجازة بعض الكتب، وذلك في أواخر إجازة العلامة الحلبي لبني زهرة^٣. وبذلك يمكن تحديد الفترة التي عاشها ابن قارورة بصورة تقريبية، وهي القرن السادس تقريباً، أي أنه كان يفصله عن الشريف المرتضى حوالي قرن من الزمن، وهو يدل على قرب زمانه من عصر الشريف المرتضى، مما يعني أنه كان على اطلاع جيد على تراث الشريف المرتضى وأفكاره.

و مما ينفع أيضاً في تحديد تاريخ حياة ابن قارورة ما جاء في بداية نسخة الرسالة التي بين أيدينا حيث ذكر الناسخ أنه وجد هذه الرسالة مكتوبة بخط الشيخ ابن إدريس (ت ٥٩٨هـ) في سنة ٥٥٤هـ، إن استنساخ ابن إدريس لهذه الرسالة يمكن أن يُستظهر منه تقدّم ابن قارورة عليه بطبقة على الأقل، فإنه لا يُقدّم العلماء عادة على استنساخ كتب نظرائهم و الموافقين لهم في الطبقة، وهذا بالطبع مجرد احتمال.

تصحيح نسبة محتوى الرسالة

يمكن التأكد من صحة نسبة التعريفات المذكورة في هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى و كونها تعبّر عن أفكاره و آرائه، من خلال عدّة أمور:

١. تقدّم أنّ ابن قارورة قريب عهد نسبياً إلى عصر الشريف المرتضى، ممّا يعني أنه يمكن الاعتماد على ما ينسب إليه في هذه الرسالة.
٢. اهتمام العلماء المتقدمين بهذه الرسالة، فقد تقدّم أنّ ابن إدريس

١. جاء في مخطوطة الرسالة أنّ كنيته: «أبو الحسين».

٢. معالم العلماء، ص ٧٨.

٣. بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ١٢٨.

الحلّي (ت ٥٩٨هـ) قام باستنساخها بخطّه، وهو يقوّي كون الرسالة تعبّر عن آراء الشريف المرتضى.

٣. يمكن التأكّد من أنّ التعريفات المذكورة في هذه الرسالة مستلّة من كلام الشريف المرتضى، وذلك من خلال مقارنتها مع كتبه المشهورة، وخاصّة الذخيرة والملخص والذريعة، فقد قام ابن قارورة باستخراج معظم التعريفات من هذه الكتب. وكلّ هذا يقوّي احتمال كون الرسالة معبّرة عن أفكار الشريف المرتضى إلى درجة كبيرة.

أهمية الرسالة

و تكمن أهمية الرسالة في عدّة أمور، منها:

١. ما تقدّم أنفاً من كونها تعبّر عن آراء الشريف المرتضى، فيمكن الاعتماد عليها، وخاصّة بالنسبة إلى التعريفات التي لم تتمكّن من العثور على مصدر لها من بين كتب و رسائل الشريف المرتضى الموجودة، فهو يدلّ على أنّ ابن قارورة اعتمد على كتب و رسائل للشريف المرتضى لم تصل إلينا.

٢. و ممّا يرفع من قيمة الرسالة إشارة ابن قارورة في نهايتها إلى مسائل وردت على الشريف المرتضى من (مامطير)، فما ذكره ابن قارورة يعتبر المصدر الوحيد الذي أشار إلى وجود هذه المسائل، وهذا الأمر يعطي قيمة خاصّة للرسالة.

٣. نقل ابن قارورة في أواخر الرسالة مطلباً في صفحة ونصف أو صفحتين حول بحث الاعتماد، و لم نعثّر على مصدرين كتب و رسائل الشريف المرتضى يحتوي على هذا البحث، ولكن لقد أشار البصروي والنجاشي^١ إلى إجابة الشريف المرتضى على مسائل وردت عليه من الموصول، و هي المسائل الموصليّات الأولى، و أشاراً

١. مجلّة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ٢٥٤؛ فهرست النجاشي، ص ٢٧١.

إلى أنَّها تحتوي على ثلاث مسائل هي: مسألة في الوعيد، وأُخرى في القياس، وثالثة في الاعتماد. وهذه المسائل مفقودة خلا مقاطع من المسألة الأولى و شيء كثير من الثانية. فمن المحتمل قوياً أن يكون بحث الاعتماد الذي نقله ابن قارورة قد انتزعه من المسألة الثالثة من هذه المسائل. و هو يزيد من أهمية الرسالة.

إذن تمتلك هذه الرسالة أهمية خاصة من حيث تعبيرها عن آراء الشريف المرتضى بدقّة، واحتوائها على نصوص لم تصل إلينا من مصادر أُخرى.

و أخيراً لا بأس أن نشير إلى أنَّ هناك تعريفين قد تكررّا في هذه الرسالة، وهما تعريف النّص السمعي (رقم ٨٠) والنّص بصورة عامّة (رقم ١١٠)، ولعلّه قد حصل سهو في ذلك.

طباعات الرسالة

طبعت هذه الرسالة في ضمن الذكرى الألفيّة للشيخ الطوسي، الجزء الثاني، ص ٧٢١، في مدينة مشهد سنة ١٣٩٢هـ، بتحقيق الأستاذ محمّد تقي دانش بجوه (پژوه).

كما أعيدت طباعتها مؤخّراً في مجلّة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ٢٨٤، بتحقيق محمّد تقي الفقيه العاملي.

و تتميّز الطبعة الأولى بالضبط و القراءة الصحيحة و الدققة للنسخة، خلافاً للثانية التي تحتوي على عدد غير قليل من الأخطاء و السقطات - تتّضح لمن يقارن بينها و بين الطبعة الأولى أو الطبعة الحاليّة - حتّى لقد سقط من بدايات بحث الاعتماد منها سطر كامل!!

ولكن تتميّز الطبعة الثانية بوجود تخريجات مفيدة، و هو أمر تفتقده الطبعة الأولى. و قد استفدنا في هذا التحقيق الجديد من الكثير من تلك التخريجات، و أضفنا إليها عدداً غير قليل.

مخطوطة الرسالة

لم نعثر لهذه الرسالة إلا على مخطوطة واحدة فقط محفوظة في المكتبة الوطنية (مِلِّي) في طهران، و تحمل الرقم ٨٦٣/١، و يرجع تاريخها إلى القرن التاسع، أي إلى سنة ٨٣٧هـ.

و تقع الرسالة في ١٢ ونصف صفحة من المخطوطة، و هي بخط الشيخ علي بن علي الفَقْعاني (ت ٨٥٥هـ)^١، و قد استنسخها من نسخة بخط الشيخ ابن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨هـ) الذي كتبها في سنة ٥٥٤هـ.^٢

و هناك مصوِّرة لهذه النسخة محفوظة في مكتبة كَلِيّة الإلهيات في مشهد، برقم ٦٢/١.^٣

و قال الفَقْعاني في بداية الرسالة و النسخة: «الحدود و الحقائق، من كلام السيّد الأجلّ العالم الأوحد المرتضى، علم الهدى، ذي المجدين، أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي، رضي الله عنه، و حشره مع آبائه الطاهرين، جمعُ الشيخ الجليل العالم أبي الحسين البصري ابن قارورة رحمه الله، وجدُّه مكتوباً بخط الشيخ العالم السعيد الموفّق محمّد بن إدريس رحمهما الله تعالى في سنة ٥٥٤هـ».^٤

و قال في نهاية الرسالة: «تمّت الحدود و الحقائق، و الحمد لله ربّ العالمين،

١. هو الشيخ أبو القاسم علي بن علي بن جمال الدين محمّد بن طيّ العاملي الفَقْعاني، نسبة إلى فَقْعية قرية في ساحل صور من جبل عامل. عالم فقيه. له من المؤلّفات: تعليقات على القواعد الشهيدية، و المسائل الفقهية و تعرف بمسائل ابن طيّ، و رسالة في العقود و الإيقاعات. توفّي سنة ٨٥٥هـ. أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢٩٤؛ معجم المؤلّفين، ج ٧، ص ١٥٦؛ موسوعة طبقات الفقهاء، ج ٩، ص ١٥٨؛ تكملة أمل الآمل، ج ١، ص ٣٠٨؛ تراجم الرجال، ج ١، ص ٣٧٤.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٨، ص ٣٦٧.

٣. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣، ص ١٣٤٠.

٤. أي: سنة ٥٥٤هـ.

وصلواته على خير خلقه محمد النبي و آله النجباء من عترته. و كتب علي بن علي الفقعاني لنفسه في شهر ربيع الآخر من سنة سبع و ثلاثين و ثمانمائة، حامداً لربه و مصلياً على نبيه و أئمة».

و الجدير بالذكر أنه جاء بعد هذه الرسالة رسالة أخرى كتبها الفقعاني أيضاً، ونقلها من خط ابن إدريس أيضاً، أولها: «اعلم أن التكليف ينقسم إلى عقلي و سمعي»، ولكن لم يذكر أي عنوان لها، كما أن مؤلفها مجهول، و هي تقع في ٥٨ و نصف صفحة من المخطوطة، و تنقطع فجأة بسبب أن المخطوطة ناقصة الآخر.

الحدود و الحقائق لابن قارورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ يَسَّرْ وَأَعِزْ

[١]. حقيقة الشيء: هو ما صحَّ أن يُعْلَمَ و يُخْبَرَ عَنْهُ؛^١ موجوداً كان أو معدوماً^٢، قديماً كان أو محدثاً.

فالقديم لا ينقسم^٣، و المحدث ينقسم ثلاثة أقسام: أجسام، و جواهر، و أعراض.

[٢]. فالقديم: ما لا أول لوجوده.^٤

[٣]. حد الجسم: هو الطويل العريض العميق.^٥

[٤]. حد الجوهر: هو ما وجب له التحيز متى وجد.^٦

[٥]. و حد العرض: هو ما يستحيل فيه التحيز مع الوجود.^٧

١. الذخيرة في علم الكلام، ص ٥٧٣.

٢. هذا بناء على القول بشيئية المعدوم. راجع: المسألة الأولى من المسائل السلارية.

٣. هذا بناء على إنكار قديم العالم. راجع: مسألة حول قديم العالم للشريف المرتضى.

٤. الذخيرة، ص ٥٤.

٥. الملخص في أصول الدين، ص ٢١٩.

٦. الملخص، ص ٥٠.

٧. راجع: رسالة الكلام في حقيقة الجوهر للشريف المرتضى.

[٦]. حَدُّ الْحَرَكَةِ: هُوَ كُلُّ كَوْنٍ^١ وَجِدَ عَقِيبَ ضِدِّهِ بِلا فَصْلٍ.

[٧]. حَدُّ السُّكُونِ: هُوَ كُلُّ كَوْنٍ وَجِدَ عَقِيبَ مِثْلِهِ.

[٨]. حَدُّ الاجْتِمَاعِ: هُوَ الْكَوْنُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الْجِسْمُ أَوْ الْجَوْهَرُ فِي أَقْرَبِ الْأَمَاكِينِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ، وَ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ «التَّأْلِيفِ»^٢ وَ عَنْ «المُجَاوِرَةِ».

[٩]. حَدُّ الْاِفْتِرَاقِ: هُوَ الْكَوْنُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الْجِسْمُ فِي الْمَكَانِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ أَدْنَى بُعْدٍ.

[١٠]. حَدُّ الْمُصَاكَّةِ: هُوَ اعْتِمَادُ جِسْمٍ عَلَى جِسْمٍ أَوْ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ بَعْدَ أَنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُزَايلاً لِصَاحِبِهِ، غَيْرَ مُمَاسِّ لَهُ.

[١١]. حَدُّ الْاِعْتِمَادِ: هُوَ ثَقُلُ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِ الْجَوْهَرِ، وَ هُوَ مَعْنَى لَازِمٌ سُفْلًا^٣.

[١٢]. حَدُّ الْبَاقِي: هُوَ الْمُسْتَمِرُّ الْوُجُودِ، وَ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ^٤.

[١٣]. حَقِيقَةُ الدَّائِمِ: هُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا^٥.

[١٤]. حَقِيقَةُ الْمُخْتَرِعِ: هُوَ إِخْرَاجُ^٦ الْفِعْلِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ.

١. الكون هو معنى إذا وجد أوجب كون الجوهر كائناً في جهة. الحدود، ص ٣٤.

٢. كذا، و لعل الأنسب أن يقال: «و يعبر عنه بالتأليف و المجاورة».

٣. هذا تعريف لأحد أنواع الاعتماد و هو الثقل، فإن الاعتماد عبارة عن معنى إذا وجد أوجب كون محله في حكم المدافع لما يماسه مماسة مخصوصة. و هذا الدفع يكون على ستة أنواع بعدد الجهات الست. راجع: الحدود، ص ٣٦ - ٣٧. و سوف يأتي. بحث مفصل حول الاعتماد في أواخر هذه الرسالة. ٤. الذخيرة، ص ٩٦ و ٥٧٦.

٥. الذخيرة، ص ٥٧٦. و قد ذكر هناك أن للدائم معنيين: أحدهما المذكور في المتن، و الآخر الموجود في المستقبل.

٦. كذا، و الأنسب: «مُخْرِج».

و في اللغة: إيجاد الفعل في الغير من غير آلة ولا سبب^١.

و الوجهان ثابتان في القديم تعالى^٢.

[١٥]. حقيقة الفعل: ما وجد بعد أن كان مقدوراً^٣.

و ينقسم قسمين:

أحدهما: لا صفة له زائدة على حدوثه، نحو كلام النائم. ولا يوصف هذا القسم

بقيح [و حسن] ولا ذم [و مدح]^٤.

والآخر: أن تكون له صفة زائدة على حدوثه.

و ينقسم^٥ إلى فعل ملجأ ومخلئ.

[١٦]. فما يقع من الملجأ لا مدح يستحق به ولا ذم.

[١٧]. وما يقع من المخلئ يستحق به المدح والذم؛ لكنه لا يسمى بذلك إلا إذا

علم فاعله بذلك أو دل عليه؛ لأن الأفعال على ضربين: مُحَكَّم، و مُتَّبِع^٦.

١. من قوله: «و في اللغة» إلى هنا قد وُضع في النسخة متصلاً بتعريف «الافتراق» الأنف، و قد نقلناه إلى هنا لأنه موضعه الصحيح.

٢. قال الشريف المرتضى رحمه الله: «و يوصف تعالى بأنه «مخترع»؛ لأن فائدة هذا الوصف إخراج الفعل من العدم إلى الوجود، و هي ثابتة فيه تعالى و لهذه الكلمة في العرف فائدة أخرى، و هي إيجاد الفعل في الغير من غير آلة ولا سبب، و الوجهان ثابتان فيه تعالى». الذخيرة، ص ٥٩١.

٣. الملخص، ص ٣٠٦.

٤. لقد ذكر الشريف المرتضى رحمه الله ذلك في الملخص في ص ٣٠٦ لكنه ذكر تفصيلاً في ذلك في الملخص، ص ٣٠٨ و ٤٧٥.

٥. أي القسم الآخر.

٦. المتَّبِع هو المضطرب. قال ابن دريد: تَبَجَّتْ الكلام تَبِيجاً، إذا لم تأت به على وجهه. راجع: جمهرة اللغة، ج ١، ص ٢٥٨.

[١٨]. فَاَلْمُحْكَمُ مِنْهُ: يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ عَالِمًا.

[١٩]. وَالْمُتَّبِعُ: لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَاعِلَهُ لَيْسَ بِعَالِمٍ؛ لَوْقُوعِهِ^١ مِنْ الْعَالِمِ وَمِنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ.

وَهُوَ^٢ عَلَى ضَرْبَيْنِ: حَسَنٍ، وَقَبِيحٍ.

[٢٠]. فَحَدُّ الْقَبِيحِ: مَا مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَسْتَحِقَّ فَاعِلُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَالتَّخْلِيَةِ الذِّمَّةَ^٣.

[٢١]. وَحَدُّ الْحَسَنِ: مَا لَا يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ الذِّمَّةَ^٤.

وَهُوَ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً أَقْسَامٍ: وَاجِبٌ، وَمَنْدُوبٌ، وَمُبَاحٌ، وَتَفَضُّلٌ.

[٢٢]. فَالْوَاجِبُ: هُوَ مَا يَسْتَحِقُّ الذِّمَّةَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ^٥.

[٢٣]. وَالْمَنْدُوبُ: هُوَ مَا يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ الْمَدْحَ بِفِعْلِهِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الذِّمَّةَ بِأَنْ لَا يَفْعَلْهُ^٦.

[٢٤]. وَالْمُبَاحُ: لَا تَكُونُ لَهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى حُسْنِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ^٧.

[٢٥]. وَالتَّفَضُّلُ: هُوَ النَّفْعُ الْوَاصِلُ إِلَى غَيْرِ فَاعِلِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ^٨.

وَالْمُسْتَحَقُّ عَلَى الْأَفْعَالِ: مَدْحٌ، وَثَوَابٌ، وَشُكْرٌ، وَذَمٌّ، وَعِقَابٌ، وَعَوْضٌ^٩.

١. في النسخة: «لوقوعهما».

٢. أي: الفعل المخلّى. راجع: الملخص، ص ٣٠٦.

٣. الملخص، ص ٣٠٦.

٤. الملخص، ص ٣٠٦.

٥. هذا تعريف «الواجب المخير». راجع: الملخص، ص ٣٠٧.

٦. الملخص، ص ٣٠٧.

٧. الملخص، ص ٣٠٧.

٨. سَمَاءُ فِي الْمَلْخَصِ، ص ٣٠٧: «الواجب المضيق»، ومثل له بردّ الوديعة بعينها.

٩. الذخيرة، ص ٢٧٦.

- [٢٦]. حَدُّ الْمَدْحِ: هُوَ الْقَوْلُ الْمُنْبِيُّ عَنْ عِظَمِ حَالِ الْمَمْدُوحِ.^١
- [٢٧]. حَدُّ الثَّوَابِ: هُوَ النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْخَالِصُ الْمُقَارِنُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ.^٢
- [٢٨]. حَدُّ الشُّكْرِ: هُوَ الْاعْتِرَافُ بِالنُّعْمَةِ، مَعَ ضَرْبٍ مِنَ التَّعْظِيمِ.^٣
- [٢٩]. حَقِيقَةُ الْعِبَادَةِ: هِيَ ضَرْبٌ مِنَ الشُّكْرِ، وَعِنَايَةٌ فِيهِ، وَكَيْفِيَّةٌ فِيهِ.^٤
- [٣٠]. حَدُّ الذَّمِّ: هُوَ مَا أَنْبَأَ عَنِ اتِّضَاعِ حَالِ الْمَذْمُومِ.^٥
- [٣١]. وَحَدُّ الْعِقَابِ: هُوَ الضَّرَرُ [الْمُسْتَحَقُّ] ^٦ الْمُقَارِنُ لِلِاسْتِخْفَافِ وَالْإِهَانَةِ.^٧
- [٣٢]. حَدُّ الْعِوَضِ: هُوَ النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ، الْخَالِي مِنَ تَعْظِيمٍ وَتَبْجِيلٍ.^٨
- [٣٣]. حَدُّ الْأَلَمِ: هُوَ إِدْرَاكُ مَا يَنْفِرُ عَنْهُ الْمُدْرِكُ.^٩
- [٣٤]. حَدُّ الظُّلْمِ: هُوَ الضَّرَرُ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ يُوفِي عَلَيْهِ، وَلَا دَفْعَ ضَرَرٍ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِمُسْتَحَقٍّ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْمُدَافَعَةِ.^{١٠}
- [٣٥]. حَدُّ اللَّذَّةِ: هِيَ إِدْرَاكُ الْمُشْتَهَى.^{١١}
- [٣٦]. حَدُّ الْمَسَرَّةِ: هِيَ اعْتِقَادُ وَصُولِ النَّفْعِ وَانْدِفَاعِ الضَّرَرِ.^{١٢}

١. الذخيرة، ص ٢٧٦. ٢. الذخيرة، ص ٢٧٦.

٣. الذخيرة، ص ٢٧٦.

٤. الملخص، ص ٣٠١؛ جمل العلم والعمل، ص ٣٧.

٥. الذخيرة، ص ٢٧٦؛ جمل العلم والعمل، ص ٣٦.

٦. ما بين المعقوفين استفدناه من الذخيرة.

٧. الذخيرة، ص ٢٧٦.

٨. الذخيرة، ص ٢٣٩؛ جمل العلم والعمل، ص ٣٤ و ٣٧.

٩. الملخص، ص ١٩٥.

١٠. الذخيرة، ص ٢١٦.

١١. الملخص، ص ١٩٥.

١٢. راجع: المسائل الطرابلسيات، ص ٤٢٣.

[٣٧]. حَدُّ التَّعْرِضِ: هُوَ تَصْيِيرُ الْمُعَرَّضِ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى مَا عَرَّضَ لَهُ.^١

[٣٨]. حَدُّ الْعُمُومِ: هُوَ اعْتِقَادُ وُصُولِ الْمَضَارِّ أَوْ قَوْتِ الْمَنَافِعِ.^٢

[٣٩]. حَدُّ الْمَضَارِّ: هِيَ آلاَمٌ وَغُمُومٌ، وَ مَا أَذَى إِلَيْهِمَا أَوْ إِلَى أَحَدِهِمَا.^٣

[٤٠]. حَقِيقَةُ الْمُدْرِكِ: هُوَ كَوْنُهُ حَيًّا لَا آفَةَ بِهِ، بِشَرَطِ وَجُودِ الْمُدْرِكِ وَارْتِفَاعِ الْمَانِعِ.^٤

[٤١]. حَدُّ الْحَيِّ: هُوَ مَنْ لَمْ يَسْتَجِلْ فِيهِ وَهُوَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَالِمًا^٥؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدَّ يَدْخُلُ فِيهِ الْقَدِيمُ وَالْمُحَدَّثُ.

[٤٢]. حَدُّ الْقَادِرِ: هُوَ مَنْ كَانَ عَلَى حَالٍ لِكَوْنِهِ عَلَيْهَا يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ، مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَنَعِ.^٦

[٤٣]. حَقِيقَةُ الْعَالِمِ: هُوَ مَنْ صَحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ الْمُحَكَّمُ الْمُتَقَنَّ عَلَى جِهَةِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ وَ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ.^٧

[٤٤]. حَقِيقَةُ الْمُنْشِئِ: هُوَ الْمَفِيدُ الْإِبْجَادَ فِي الْغَيْرِ بِلَا سَبَبٍ.^٨

[٤٥]. حَقِيقَةُ الْخَالِقِ: هُوَ مَنْ أَوْقَعَ الْفِعْلَ مُقَدَّرًا^٩ غَيْرَ مَسْهُوٍّ عَنْهُ.^{١٠}

١. الذخيرة، ص ١٠٨.

٢. الملخص، ص ١٩٥.

٣. الملخص، ص ١٩٥.

٤. الملخص، ص ٩٥.

٥. الملخص، ص ٨٢.

٦. الملخص، ص ٧٣.

٧. الذخيرة، ص ٥٨٢.

٨. الذخيرة، ص ٥٩٢.

٩. في النسخة: «مقدوراً».

١٠. الذخيرة، ص ٥٩٢.

- [٤٦]. حَقِيقَةُ الْوَاحِدِ: هُوَ الْمُنْفَرِدُ بِصِفَاتِ نَفْسِيَّةٍ^١ لَيْسَتْ لِغَيْرِهِ.^٢
- [٤٧]. حُدُّ التَّرَكُّ: هُوَ مَا ابْتَدَأَ بِالْقُدْرَةِ بَدَلًا مِنْ ضِدِّ لَهْ يَصِحُّ ابْتِدَاؤُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.^٣
- [٤٨]. حَقِيقَةُ الضُّدِّينِ: هُمَا الْمُتَعَايَانِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ وَوَقْتٍ وَاحِدٍ.
- [٤٩]. مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ حَكِيمٌ»: أَنَّهُ لَا يَتَخَلَّلُ أَفْعَالُهُ شَيْءٌ مِنَ السَّفَهِ.^٤
- [٥٠]. حَقِيقَةُ الْمُحْسِنِ: مَنْ فَعَلَ الْإِحْسَانَ أَوْ الْحَسَنَ.^٥
- [٥١]. حَقِيقَةُ الْمَلِكِ: هُوَ مَا صَحَّ تَصَرُّفُهُ فِيمَا يَمْلِكُهُ بِجَمِيعِ ضُرُوبِ التَّصَرُّفِ.
- [٥٢]. حُدُّ الْمَالِكِ^٦: هُوَ مَا قَدَّرَ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ مِنْهُ.^٧
- [٥٣]. حُدُّ الْغَنِيِّ: هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ الْحَاجَةُ.^٨
- [٥٤]. حَقِيقَةُ الْعَدْلِ فِي اللَّفْعِ: هُوَ الْفِعْلُ إِذَا كَانَ حَسَنًا.^٩
- [٥٥]. فَأَمَّا «سَتَارٌ» و«سَاتِرٌ» فَمَعْنَاهُمَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَفْعَلْ فِي الدُّنْيَا أَمَارَةَ الْعِقَابِ، مِنْ لَعْنٍ وَاسْتِخْفَافٍ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا.^{١٠}

١. في الذخيرة: «نَفْسِهِ».

٢. هكذا في الذخيرة، ص ٥٨٦. وفي النسخة: «ليست غيره».

٣. أي: يَصِحُّ ابْتِدَاؤُهُ بِالْقُدْرَةِ أَيْضًا. و راجع: الذخيرة، ص ٢٨٧.

٤. الذخيرة، ص ٥٩٤.

٥. الذخيرة، ص ٥٩٣.

٦. في النسخة: «الْمَلِكِ».

٧. الذخيرة، ص ٥٧٩.

٨. الذخيرة، ص ٥٨٧.

٩. الذخيرة، ص ٥٩٤.

١٠. الذخيرة، ص ٦٠٣.

[٥٦]. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «حَلِيمٌ» فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَمْ يُعَجَّلِ الْعُقُوبَةَ.^١

[٥٧]. حَقِيقَةُ الْمُكْتَسِبِ: هُوَ الْمُجْتَلِبُ الْمَنَافِعَ وَ دَافِعُ^٢ الْمَضَارِّ.^٣

[٥٨]. مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «سُبُوحٌ قُدُّوسٌ»: هُوَ تَنْزِيهُهُ عَمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ وَ

أَفْعَالِهِ.^٤

[٥٩]. حَقِيقَةُ الْمُبْدِعِ: هُوَ إِيقَاعُ الْفِعْلِ لَا عَلَى مِثَالِ^٥.

[٦٠]. حَقِيقَةُ الطَّالِبِ: هُوَ الطَّالِبُ بِحَقِّ الْمَظْلُومِ فِي الدُّنْيَا؛ بِحَيْثُ أَمَرَ بِأَدَائِهِ إِلَيْهِ، وَ

رَدَّهُ عَلَيْهِ.^٦

[٦١]. حَدُّ التَّكْلِيفِ: هُوَ إِرَادَةُ الْمُرِيدِ مِنْ غَيْرِهِ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ وَ مَشَقَّةٌ.^٧

[٦٢]. حَدُّ اللَّطْفِ: هُوَ مَا دَعَا إِلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ.^٨

[٦٣]. حَقِيقَةُ الْإِسْتِفْسَادِ: هُوَ مَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْفَسَادُ، وَ لَوْلَاهُ لَمَا وَقَعَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ

يَكُونَ تَمَكِينًا، وَ لَا لَهُ حَظٌّ فِي التَّمَكِينِ.^٩

١. الذخيرة، ص ٦٠٣.

٢. في النسخة: «و دفع».

٣. قال الشريف المرتضى رحمه الله: «و لا يوصف تعالى بأنه «مُكْتَسِبٌ»؛ لَأَنَّهُ يَفِيدُ اجْتِلَابَ

المنافع وَ دَفَعَ الْمَضَارَّ». الذخيرة، ص ٥٩٢.

٤. الذخيرة، ص ٥٨٩.

٥. الذخيرة، ص ٥٩٢.

٦. الذخيرة، ص ٥٩٨.

٧. الذخيرة، ص ١٠٥.

٨. الذخيرة، ص ١٨٦.

٩. قال الشريف المرتضى رحمه الله: «و لأبْيَ هَاشِمٍ جَوَابَ آخَرٍ فِي اسْتِفْسَادِ إِبْلِيسَ، وَ هُوَ أَنْ

يَقُولُ: إِنَّ حَقِيقَةَ الْإِسْتِفْسَادِ هُوَ مَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْفَسَادُ، وَ لَوْلَاهُ لَمَا وَقَعَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَمَكِينًا، وَ

لَا لَهُ حَظٌّ فِي التَّمَكِينِ». الذخيرة، ص ٣٨٧.

[٦٤]. حَقِيقَةُ الْهَادِي: هُوَ الَّذِي يَفْعَلُ الدَّلَالَةَ عَلَى الْحَقِّ وَ تَمْيِيزَهُ مِنَ الْبَاطِلِ . وَجَهٌ آخَرُ فِيهِ: وَ هُوَ أَيْضاً الْهَادِي لِأَهْلِ الثَّوَابِ إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ وَ الثَّوَابِ.^١

[٦٥]. حَدُّ الْإِضْطِرَارِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: يُقِيدُ أَنْ يُفْعَلَ فِي الْإِنْسَانِ مَا هُوَ مِنْ جِنْسٍ مَقْدُورِهِ مِمَّا لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ.^٢

[٦٦]. حَقِيقَةُ التَّوَكُّلِ^٣: هُوَ طَلَبُ الشَّيْءِ مِنْ جِهَتِهِ وَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أُبِيحَ طَلَبُهُ مِنْهُ، وَ [أَنْ] لَا يَقَعَ جَزَعٌ، وَ لَا قُنُوطٌ^٤ عِنْدَ قُوَّتِهِ.^٥

[٦٧]. حَقِيقَةُ الدُّعَاءِ: هُوَ طَلَبُ الدَّاعِي الشَّيْءَ مِنْ غَيْرِهِ.^٦

[٦٨]. حَقِيقَةُ السَّعْرِ: هُوَ تَقْدِيرُ الْبَدَلِ فِيمَا تُبَاعُ بِهِ الْأَشْيَاءُ.^٧

[٦٩]. حَدُّ الْفِسْقِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى. وَ لَا تُخَصُّ بِذَلِكَ كَبَائِرُ مِنْ صَغَائِرِ.^٨

وَ هُوَ فِي اللَّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْخُرُوجِ عَنِ الشَّيْءِ، إِلَّا أَنَّهُمْ بِالتَّعَارُفِ جَعَلُوهُ عِبَارَةً عَنِ الْخُرُوجِ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ حَسَنِ إِلَى قَبِيحٍ.^٩

١. قال الشريف المرتضى رحمه الله: «و يوصف تعالى بأنه «هاد»: لأنه فاعل للهدى الذي هو الدلالة على الحق و تمييزه من الباطل، و هو أيضاً الهادي لأهل الثواب إلى طريق الجنة و الثواب». الذخيرة، ص ٥٩٥-٥٩٦.

٢. هكذا في الذخيرة، ص ٥٩٦. و في النسخة: «فعله» بدل «دفعه».

٣. هكذا في الذخيرة. و في النسخة: «المتوكل»، هكذا تقرأ.

٤. في النسخة: «ولا يفرط». و ما أثبتناه استفدناه من الذخيرة.

٥. الذخيرة، ص ٢٧٢.

٦. الذخيرة، ص ٦٠٤.

٧. الذخيرة، ص ٢٧٤.

٨. الذخيرة، ص ٥٣٣.

٩. الذخيرة، ص ٥٣٤.

حَدَّ آخِرُ لِلْفَسَقِ: كُلُّ مَا خُرِجَ بِهِ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ إِلَى مُخَالَفَتِهِ.^١
 [٧٠]. وَأَمَّا الْكُفْرُ: فَعِبَارَةٌ عَمَّا يُسْتَحَقُّ بِهِ دَوَامُ الْعِقَابِ وَكَثِيرُهُ، لَحِقَتْ^٢ بِفَاعِلِهِ
 أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ، نَحْوُ مَنَعِ التَّوَارِثِ وَالتَّنَاجُحِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
 وَلَا سَبِيلَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ إِلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْفِعْلِ كُفْرًا، وَإِنَّمَا نَعْلَمُهُ سَمْعًا وَ
 تَوْقِيفًا.^٣

[٧١]. فَأَمَّا الْإِيمَانُ: فَهُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ وَالْإِقْرَارُ^٤؛ فَمَنْ^٥ كَانَ عَارِفًا بِاللَّهِ وَبِكُلِّ
 مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ مَعْرِفَتَهُ، مُقِرًّا بِذَلِكَ مُصَدِّقًا، فَهُوَ مُؤْمِنٌ.^٦
 وَالْكُفْرُ^٧: هُوَ الْجُحُودُ بِالْقَلْبِ دُونَ اللِّسَانِ لِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ الْمَعْرِفَةَ بِهِ. وَلَا بُدَّ مِنْ
 دَلِيلٍ شَرْعِيِّ عَلَى أَنَّهُ^٨ يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ الدَّائِمُ الْكَثِيرُ.^٩
 [٧٢]. حَدُّ الْخَبْرِ: هُوَ مَا صَحَّ فِيهِ الصَّدَقُ أَوْ الْكَذِبُ. وَلَا نَحْدُهُ بِمَا مَضَى فِي
 الْكُتُبِ مِنْ أَنَّهُ: مَا صَحَّ فِيهِ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ.

١. الذخيرة، ص ٥٣٧.

٢. هكذا في الذخيرة. وفي النسخة: «لحقت» بدون الواو.

٣. الذخيرة، ص ٥٣٤. وسوف يأتي تعريف آخر للكفر بعد قليل.

٤. كان في النسخة مكتوب هكذا: «والإقرار باللسان» ثم شُطِبَ على كلمة: «اللسان»، وهو الصواب الموافق لما في الذخيرة، ص ٥٣٦، حيث جاء فيها: «اعلم أن الإيمان هو التصديق بالقلب، ولا اعتبار بما يجري على اللسان». وبذلك يكون المقصود بالإقرار الوارد في المتن الإقرار بالقلب لا باللسان.

٥. في النسخة: «أقر». و يظهر أنه قد شُطِبَ عليها.

٦. الذخيرة، ص ٥٣٧.

٧. تقدّم تعريف الكفر آنفاً، ولذلك لم نجعل له هنا ترقيمًا مستقلاً.

٨. في النسخة: «من أن» بدل «على أنه».

٩. الذخيرة، ص ٥٣٧.

وَحَدَّ آخَرَ لِلْخَبَرِ مِنْ كَلَامِهِ^١: بَأَنَّهُ مَا احْتَمَلَ التَّصْدِيقَ أَوْ^٢ التَّكْذِيبَ.

وَلَيْسَ يَجِبُ الْفِرَارُ مِنَ الْحَدِّ الْأَوَّلِ لِأَجْلِ الْإِعْتِرَاضِ^٣.

[٧٣]. حَقِيقَةُ الْإِمَامَةِ: هِيَ الرِّئَاسَةُ الْمُطْلَقَةُ، وَهِيَ فَرَضُ الطَّاعَةِ وَنَفَازُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الرَّئِيسُ الَّذِي أَوْجَبْنَاهُ نَبِيًّا يُوْحَى إِلَيْهِ وَمُتَحَمِّلًا لَشَرِيعَةٍ،

وَبَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ. وَلَا فَرْقَ أَيْضًا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُتَفَدِّئًا لِلشَّرْعِ^٤ وَمُقِيمًا

لِلْحُدُودِ شَرِيعَةً^٥ أَوْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ. وَلَا بُدَّ فِي الرَّئِيسِ الَّذِي أَوْجَبْنَاهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ

لَا رَئِيسَ لَهُ وَلَا يَدَ فَوْقَ يَدِهِ؛ وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَوْجَبْنَا عِصْمَتَهُ^٦.

[٧٤]. حَقِيقَةُ الْعِصْمَةِ: هِيَ اللَّطْفُ الَّذِي يَفْعَلُهُ اللَّهُ، فَيَخْتَارُ الْعَبْدَ عِنْدَهُ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ

فِعْلِ الْقَبِيحِ^٧.

[٧٥]. حَقِيقَةُ الْمُعْجَزِ: فِي التَّعَارُفِ: مَا دَلَّ عَلَى صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ وَاخْتَصَّ بِهِ.

وَفِي أَصْلِ اللُّغَةِ يُنْبِئُ عَمَّنْ جَعَلَ غَيْرَهُ عَاجِزًا. وَالْقَدِيمُ تَعَالَى هُوَ الْمُخْتَصُّ

بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْإِعْجَازِ وَالْإِقْدَارِ^٨. وَالمُرَاعَى مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الْعُرْفِ دُونَ

أَصْلِ اللُّغَةِ^٩.

١. أي: من كلام الشريف المرتضى رحمه الله.

٢. في الذخيرة: «و» بدل «أو».

٣. الذخيرة، ص ٣٤٢. وقد ذكر الاعتراض هناك، فراجع.

٤. في الذخيرة: «لشريع».

٥. في الذخيرة: «شرعية».

٦. الذخيرة، ص ٤٠٩.

٧. المسائل الطرابلسيات، ص ١٧٣.

٨. هكذا في الذخيرة، وفي النسخة: «والقدر».

٩. الذخيرة، ص ٣٢٨.

و يَجِبُ ظُهُورُهُ عَلَى يَدِ الْأَنْبِيَاءِ [عَلَيْهِمُ السَّلَامُ] وَ [يَجُوزُ ظُهُورُهُ عَلَى يَدِ] ^١
الْأُتَمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ أَفَاضِلِ الْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ. ^٢

[٧٦]. حَدُّ النَّسَخِ: هُوَ كُلُّ دَلِيلٍ دَلَّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ الْأَوَّلِ زَائِلٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ كَانَ ثَابِتًا بِالنَّصِّ الْأَوَّلِ، مَعَ تَرَاحِيهِ عَنْهُ؛ فَهُوَ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ «نَاسِخٌ». ^٣

[٧٧]. حَقِيقَةُ التَّوَاتُرِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْكَذِبِ وَ التَّوَاطُّؤُ عَلَيْهِ، وَ لَا أَنَّ يَجْتَمِعُوا عَلَى الْكَذِبِ اتِّفَاقًا بَغَيْرِ تَوَاطُّؤٍ. ^٤
فَأَمَّا النَّصُّ ^٥، فَهُوَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: عَقْلِيٌّ، وَ سَمْعِيٌّ.
فَالْعَقْلِيُّ: جَلِّيٌّ، وَ خَفِيٌّ.

[٧٨]. فَالْجَلِّيُّ: كَقَوْلِ النَّبِيِّ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هُوَ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي» ^٦، وَ «إِمَامُكُمْ بَعْدِي» ^٧، وَ «سَلِّمُوا عَلَيْهِ بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ». ^٨
[٧٩]. وَ أَمَّا الْخَفِيُّ: فَمَا جَرَى فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ، وَ كَقَوْلِهِ فِيهِ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى». ^٩

١. ما بين المعقوفين استفدناه من الذخيرة. ٢. الذخيرة، ص ٣٣٢ و ٣٣٣.

٣. الذخيرة، ص ٣٥٥. ٤. الذخيرة، ص ٤٦٣.

٥. سوف يأتي تعريف «النص» عند الرقم (١١٠).

٦. معاني الأخبار، ص ٤٠٢، ح ٦٤؛ شرح الأخبار للمغربي، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٥٧٢؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٣٢٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢، ص ٤٢ - ٤٣.

٧. كمال الدين، ج ١، ص ٢٦١.

٨. تفسير القمي، ج ١، ص ٣٠١؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٦٤؛ الكافي، ج ٢، ص ٢٠، ح ٧٦٦؛ فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لابن عقدة، ص ١٣.

٩. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٢؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٥؛ الأمالي للصدوق، ص ١٧٤، المجلس ٣٢، ح ٧.

- [٨٠] و السَّمْعِيُّ: هُوَ كُلُّ خِطَابٍ أَمَكَنَّ مَعْرِفَةَ الْمُرَادِ بِهِ^١.
- [٨١] حَدُّ الْقِيَاسِ: هُوَ إِثْبَاتُ مِثْلِ حُكْمِ الْمَقْيِسِ عَلَيْهِ فِي الْمَقْيَسِ^٢.
- [٨٢] حَدُّ الْعِلْمِ: هُوَ مَا اقْتَضَى سُكُونُ النَّفْسِ إِلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ^٣.
- [٨٣] حَدُّ الْجَهْلِ: هُوَ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافٍ مَا هُوَ بِهِ^٤.
- [٨٤] حَدُّ الظَّنِّ: هُوَ الَّذِي يَقْوِي عِنْدَ الظَّانِّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ وَ يُجَوِّزُ الْآخَرَ.
- [٨٥] حَدُّ الشَّكِّ: هُوَ الْوَقْفُ عَنِ الْقَطْعِ عَلَى أَحَدِ الْمُعْتَقِدِينَ.
- [٨٦] حَدُّ الْاِعْتِقَادِ: هُوَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ مُعْتَقَدَهُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ.
- الشَّاكُّ^٥: هُوَ الْمُتَوَقِّفُ عَنِ الْقَطْعِ عَلَى أَحَدِ الْمُعْتَقِدِينَ.
- المُعْتَقِدُ: هُوَ الْقَاطِعُ عَلَى أَنَّ مُعْتَقَدَهُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ.
- [٨٧] حَقِيقَةُ الدَّلِيلِ وَ الدَّالِّ: هُمَا اسْمَانِ لِفاعِلِ الدَّلَالَةِ^٦؛ وَ إِنَّمَا يُعْلَمُ الدَّلِيلُ دَلِيلًا إِذَا حَصَلَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ^٧.
- [٨٨] حَقِيقَةُ الدَّاعِي^٨ فِي عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِينَ: عِبَارَةٌ عَمَّا لَهُ يَفْعَلُ الْقَادِرُ الْفِعْلَ - أَوْ لَا يَفْعَلُهُ لِلصَّارِفِ^٩ عَنِ الْأَفْعَالِ - وَ هُوَ كَوْنُهُ عَالِمًا أَوْ ظَانًّا أَوْ مُعْتَقِدًا^{١٠}، وَ لَا تَأْثِيرَ لِمَا
-
١. سوف يأتي عند الرقم (١١٠) أن هذا عين تعريف «النص».
٢. الذريعة، ج ٢، ص ١٩٣.
٣. الذريعة، ص ١٥٤.
٤. راجع: المسائل السلارية (في ضمن ج ٢ من هذه المجموعة)، ص ١١٦.
٥. لم نضع له رقماً خاصاً؛ لتقدم اصطلاح «الشك». وهكذا بالنسبة لاصطلاح «المعتقد» التالي.
٦. الذريعة، ص ٥٩٥.
٧. المسائل السلارية (في ضمن هذه المجموعة من الرسائل)، ج ٢، ص ١٢٦.
٨. في النسخة: «الدواعي». وهكذا نظيره القادم.
٩. في النسخة: «و الصارف» بدل «للصارف».
١٠. في النسخة: «هو كونه عالماً و ظاناً و معتقداً» بدل «و هو كونه عالماً أو ظاناً أو معتقداً».

عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَحْوَالِ كَكُونِهِ^١ حَيًّا وَ قَادِرًا. وَ مِنْ شَأْنِ الدَّاعِي أَنْ يَخْتَلِفَ بِهِ حَالُ
المَقْدُورِ.

[٨٩]. فَأَمَّا الرُّوحُ: فَهُوَ الْهَوَاءُ الْمُتَرَدِّدُ فِي مَخَارِمِ الْحَيِّ مِنَّا وَ مَنَافِذِهِ عَلَى وَجْهِ لَا
يَتِمُّ كَوْنُهُ حَيًّا إِلَّا مَعَهُ،^٢ حَتَّى إِنَّهُ مَتَى خَرَجَ عَنْ نِظَامِهِ بَطَلَتْ الْحَيَاةُ. وَ الْحَيَاةُ عَرَضٌ.
[٩٠]. وَ أَمَّا الْكَلَامُ: فَهُوَ مَا انتَظَمَ مِنْ حَرْفَيْنِ فِصَاعِدًا مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمَعْقُولَةِ^٣
[إِذَا وَقَعَتْ] مِمَّنْ تَصِحُّ الْفَائِدَةُ مِنْهُ أَوْ مِنْ قَبِيلِهِ. وَ هُوَ جِنْسٌ يُخَالِفُ الصَّوْتَ.
وَ هُوَ حَقِيقَةٌ، وَ مَجَازٌ:

[٩١]. فَحَدُّ الْحَقِيقَةِ: هُوَ مَا أُفِيدَ بِهِ مَا أُضِعَ لَهُ فِي اللَّغَةِ.^٤ وَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ
مُطَابِقًا لِمَعْنَاهُ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَ لَا نُقْصَانٍ، وَ لَا ثِقَلٍ عَنْ مَوْضِعِهِ.
[٩٢]. وَ حَدُّ الْمَجَازِ: مَا أُفِيدَ بِهِ مَا لَمْ يُوضَعَ لَهُ.^٥ وَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ لَا يَنْتَظِمَ لَفْظُهُ
لِمَعْنَاهُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، أَوْ بَوَضْعِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.
وَ مِنْ جُمْلَةِ الْكَلَامِ الْخِطَابُ الْمُفِيدُ مِنْهُ فِي الْمِلَّةِ،^٦ [وَ هُوَ] عَلَى ثَلَاثَةٍ أَضْرِبُ:
لُغَوِيٍّ، وَ شَرْعِيٍّ، وَ عُرْفِيٍّ.

[٩٣]. فَأَمَّا اللَّغَوِيُّ كَقَوْلِنَا: «ظَالِمٌ» لِمَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ، وَ «قَاتِلٌ» لِمَنْ فَعَلَ الْقَتْلَ، وَ مَا
أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

١. فِي النسخة: «يَكُونُهُ».

٢. رسائل المرتضى، ج ١، ص ١٣٠؛ ج ٤، ص ٣٠.

٣. الملخص، ص ٣٩٧.

٤. الذريعة، ج ١، ص ١٠؛ الملخص، ص ٤٠٨.

٥. الذريعة، ج ١، ص ١٠؛ الملخص، ص ٤٠٨.

٦. كذا.

[٩٤]. وَأَمَّا الشَّرْعِيُّ، فَهُوَ مَا انْتَقَلَ عَنْ أَصْلِ اللُّغَةِ وَاخْتَصَّ بِعُرفِ الشَّرْعِ؛ كَقَوْلِنَا: «صَلَاةٌ» فِي اللُّغَةِ اسْمٌ لِلدُّعَاءِ، وَفِي الشَّرِيعَةِ عِبَارَةٌ عَنْ أَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٩٥]. وَأَمَّا المُرْفِيُّ، فَهُوَ مَا انْتَقَلَ عَنْ أَصْلِ اللُّغَةِ إِلَى العُرفِ المُعْتَادِ، كَقَوْلِنَا: «غَائِطٌ» هُوَ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَكَانِ المُطْمَئِنِّ، وَتُعَوِّفُ فِي الْعَادَةِ بِالْحَدَثِ حَتَّى لَا يُفْهِمَ مِنْ مُطْلَقِهِ غَيْرُهُ. وَكَذَلِكَ «الْوَطْءُ».

فَأَمَّا العِلْمُ، فَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرْوَرِيٌّ، وَمُكْتَسَبٌ. [٩٦]. وَحَدُّ الضَّرْوَرِيِّ: بِأَنَّهُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ الْعَالِمَ بِهِ نَفْسَهُ إِذَا انْفَرَدَ، كَالْعِلْمِ بِالمُشَاهَدَاتِ.

وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:
ضَرْبٌ يَقَعُ عِنْدَ سَبَبٍ، وَلَوْلَاهُ لَمْ يَقَعْ. وَالضَّرْبُ الثَّانِي يَحْصُلُ فِي الْعَاقِلِ ابْتِدَاءً.
وَيَنْقَسِمُ مَا يَحْصُلُ عَنْ سَبَبٍ إِلَى قِسْمَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: يَجِبُ حُصُولُهُ عِنْدَ سَبَبِهِ، كَالْعِلْمِ بِالمُشَاهَدَاتِ مَعَ كَمَالِ الْعَقْلِ وَفَقْدِ اللَّبْسِ.

وَالثَّانِي: يَحْصُلُ عِنْدَ سَبَبِهِ بِالْعَادَةِ.
وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: الْعَادَةُ فِيهِ مُتَّفِقَةٌ غَيْرُ مُتَّفَاوِتَةٍ، كَالْعِلْمِ بِمُخْبِرِ الْأَخْبَارِ.
وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا^١ طَرِيقُهُ الْعَادَةُ [وَتَفَاوُتُ فِيهِ الْعَادَةُ]^٢، كَالْحِفْظِ لِمَا يُدْرَسُ. وَ

١. فِي النسخة: «مِمَّا».

٢. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الذَّخِيرَةِ.

العلم بالصنائع^١ عند ممارستها.

و أما القسم الثاني من القسمين الأولين - وهو ما يحصل في العاقل ابتداءً - فهو كالعلم بأن الموجود لا يخلو من قديم أو حدوث، والمعلوم لا يخلو من عدم أو وجود، واستحالة كون الجسم الواحد في الحالة الواحدة في مكانين.^٢

[٩٧]. و أما المكتسب، فحده ما يمكن العالم به نفيه عن نفسه بإدخال شبهة إذا انفرد.

و هو على ضربين:

أحدهما: لا يحصل ممن فعله^٣ إلا متولداً عن نظير.

و الضرب الآخر: يقع من غير نظير. [هذا] و الضرب الثاني هو ما يفعله المنتبه من نومه، و قد كان عالماً قبل النوم بالله تعالى و صفاته.^٤

[بحث حول الاعتماد]

و أما الاعتماد: فقد تقدم حده^٥، و أجناسه ستة بعدد الجهات الست^٦.

و توليده على ثلاثة أضرب:

منه ما يولده بنفسه بغير شرط، و إن كان قد يحتاج في توليده له على بعض الوجوه إلى شرط.

١. في النسخة: «بالصانع».

٢. الذخيرة، ص ١٥٥.

٣. في النسخة و الذخيرة: «من فعله».

٤. الذخيرة، ص ١٥٦.

٥. تقدم عند الرقم (١١)، و لذلك لم نجعل له هنا رقماً خاصاً.

٦. الملخص، ص ١١٠ و ١١٧.

ومنه ما يُؤْلَدُه بِنَفْسِه بِشَرَطٍ، ولا يَصِحُّ أن يُؤْلَدُه على وَجِهٍ إلا بِشَرَطٍ.
ومنه ما يُؤْلَدُه بَوَاسِطَةٍ، لا بِنَفْسِه.

فالَّذي يُؤْلَدُه بِنَفْسِه بغيرِ شَرَطٍ هُوَ الْأَكْوَانُ والاعتماداتُ في مَحَلِّه^١، وإن كان يُؤْلَدُها في غيرِ مَحَلِّه^٢ بِشَرَطِ الْمُماسَةِ.
وما يُؤْلَدُه بِنَفْسِه بِشَرَطٍ لا بَدَّ مِنْهُ هُوَ الْأَصَوَاتُ؛ لأنَّه يُؤْلَدُها بِشَرَطِ الْمُصَاكَةِ، ولا يُؤْلَدُها إلا كَذَلِكَ.

فأما ما يُؤْلَدُه^٣ بَوَاسِطَةٍ لا بِنَفْسِه، فهو^٤ التَّأْلِيفُ والْأَلَامُ؛ لأنَّه يُؤْلَدُ الْمُجَاوِرَةَ الْمُؤَلَّدَةَ لِلتَّأْلِيفِ، ويؤْلَدُ التَّفْرِيقَ وَالْوَهْيَ في جِسْمِ الْحَيِّ، وَالْأَلَمُ مُتَوَلَّدٌ عَنْهُمَا؛ فَمِنْ حَيْثُ وَلَدَ^٥ ما يُؤْلَدُ الْأَلَامَ والتَّأْلِيفُ سَاعَ أن نَقُولَ: إِنَّهُ مُؤَلَّدٌ لِهَما بَوَاسِطَةٍ.
والذي يَلْزَمُ به الاعتمادُ سُفْلاً هُوَ الرُّطوبَةُ، والذي يَلْزَمُ به الاعتمادُ صُعْداً هُوَ الْيُبُوسَةُ.

والاعتمادُ يُؤْلَدُ^٦ الاعتمادَ، والاعتمادُ يُؤْلَدُ الصَّوْتُ، ويؤْلَدُ الاعتمادُ أيضاً الكلامَ، ويؤْلَدُ أيضاً الْمُجَاوِرَةَ الَّتِي تُؤْلَدُ التَّأْلِيفَ، وَالْقَطْعُ^٧ وَالْوَهْيُ اللَّذَيْنِ^٨ يُؤْلَدَانِ الْأَلَامَ.

١. أي: في محلِّ الاعتماد بمعنى أنَّ الاعتماد يُولَّدُ في محلِّه أكوَاناً واعتمادات أخرى.

٢. في النسخة: «محلٌّ».

٣. في النسخة: «يُولَّدُها».

٤. في النسخة: «و هو».

٥. في النسخة: «ذلك».

٦. في النسخة: «هو».

٧. أي: ويُولَّدُ القِطْعَ. وقد تقدَّم أنَّه بالتعبير بالتفريق بدلاً من القِطْعَ.

٨. في النسخة: «اللَّذان».

و هو مُؤَلَّدُ الأَكْوَانِ، و المُجَاوَرَةُ تُؤَلَّدُ التَّأْلِيفُ و الذي يَصِحُّ عَلَيْهِ البَقَاءُ مِنْ أَجْنَاسِ الاعتمادِ [هُمَا: الاعتمادُ سُفْلًا، و الاعتمادُ صُعْدًا، و ما عَدَاهُمَا مِنْ أَجْنَاسِهِ لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ البَقَاءُ و اللزومُ. و يَصِحُّ عَلَى الاعتمادِ البَقَاءُ.^١

و الاعتمادُ مُخْتَلِفٌ^٢ لَا يَدْرُكُ شَيْءٌ مِنَ الحَوَاسِّ، و هو مُخَالِفٌ لِلأَكْوَانِ.^٣

[٩٨]. فَأَمَّا الإِرَادَةُ: فَهِيَ عَلَى وُجُوهِ؛ فَمِنْهَا: «الْمَحَبَّةُ» و «الْمَشِيئَةُ»، و تَوْصَفُ بِأَنَّهَا «رِضًا» عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، و تُسَمَّى «عَزْمًا» عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، و هِيَ «النِّيَّةُ»، و «الضَّمِيرُ» يَكُونُ بِالْقَلْبِ.^٤

[٩٩]. و الْكَرَاهَةُ: حَقِيقَتُهَا هُوَ النَّهْيُ^٥ عَنِ الْقَبِيحِ. و «سَاخِطٌ» بِمَعْنَى كَارِهِ.^٦

[١٠٠]. حَقِيقَةُ الْوَعْدِ و الْوَعِيدِ: إِنَّمَا هُمَا خَبْرَانِ عَنِ إِصَالِ الثَّوَابِ و الْعِقَابِ إِلَى مَنْ اسْتَحَقَّهُمَا.^٧

[١٠١]. و أَمَّا الشَّفَاعَةُ: فَهِيَ^٨ فِي إِسْقَاطِ الْمَضَارِّ، لَا فِي زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ.^٩

[١٠٢]. فَأَمَّا الْمَوَازِينُ: فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَدْلِ و التَّسْوِيَةِ الصَّحِيحَةِ، و الْقِسْمَةِ الْمُنْصِفَةِ.

١. كذا في النسخة. و الجملة الأخيرة غير واضحة إذا قارناها مع ما قبلها.

٢. هكذا قد تُقرأ الكلمة.

٣. لم نعثر على هذا البحث الذي يدور حول الاعتماد في كتب و رسائل الشريف المرتضى رحمه الله، و من المحتمل أنه مقطع من المسائل الموصليات الأولى المفقودة، فإنَّ مسائلها الثالثة تدور حول بحث الاعتماد.

٤. الذخيرة، ص ٦٠٠ - ٦٠٢. ٥. في النسخة: «الإنهاء».

٦. الذخيرة، ص ٦٠٢. ٧. الذخيرة، ص ٥٠٤.

٨. في النسخة: «هي».

٩. الذخيرة، ص ٥٠٥: جمل العلم و العمل، ص ٣٩.

حَدَّ آخَرَ لِلْمَوَازِينِ: هُوَ ذُو الْكِفَّتَيْنِ، يُجْعَلُ النُّورُ^١ فِي إِحْدَى الْكِفَّتَيْنِ عِلَامَةً الرَّجْحَانِ، وَالظُّلْمَةُ فِي الْأُخْرَى عِلَامَةُ النَّقْصَانِ^٢.

[١٠٣] وَأَمَّا الصَّرَاطُ: فَهُوَ طَرِيقُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ يَتَّسِعُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَيَتَّسِعُ سُلُوكُهُ لَهُمْ، وَيَضِيقُ عَلَى أَهْلِ النَّارِ وَيَشْقُ سُلُوكُهُ حَتَّى يَعْثُرُوا.

وَقِيلَ أَيْضاً: الْحُجَجُ وَالْأَدَلَّةُ الْمُفَرِّقَةُ بَيْنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ^٣.

[١٠٤] وَقَوْلُهُمْ: «هَيُولَى»: هُوَ أَصْلُ الْعَالَمِ، وَإِنَّ الْجَوَاهِرَ وَالْأَجْسَامَ مِنْهَا أُحْدِثَتْ.

[١٠٥] وَقَوْلُنَا: «عَقْلٌ»^٤ يُفِيدُ مَجْمُوعَ عُلُومٍ. وَالْعَقْلُ عُلُومٌ ضَرُورِيَّةٌ^٥ مِنْ فِعْلِهِ

تَعَالَى^٦.

[١٠٦] الْحَدُّ لِلْأَشْيَاءِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ^٧ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: «عَلَى أَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا

يُذَكَّرُ فِيهِ مَا يَبِينُ بِهِ الْمَحْدُودُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ»^٨.

[١٠٧] حَدُّ الْحَيِّ الْفَعَالِ^٩ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ: هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي تُشَاهِدُهَا دُونَ

أَبْعَاضِهَا، وَدُونَ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْهَا^{١٠}.

١. في الذخيرة: «وَقِيلَ: يُجْعَلُ النُّورُ...».

٢. الذخيرة، ص ٥٣١ - ٥٣٢.

٣. الذخيرة، ص ٥٣٢.

٤. في النسخة: «عَقْلِي».

٥. في النسخة: «ضُرُورَةٌ».

٦. الذخيرة، ص ١٢١ - ١٢٣.

٧. يعني: الشريف المرتضى رحمه الله.

٨. راجع: الذخيرة، ص ١٥٤.

٩. أي: الإنسان والملائكة والجن. راجع: الذخيرة، ص ١١٤.

١٠. الذخيرة، ص ١١٤.

[١٠٨]. فَأَمَّا كَمَالُ الْعَقْلِ، فَإِنَّمَا يُشِيرُ بِهِ إِلَى جُمْلَةِ الْعُلُومِ الَّتِي لَا يَكُونُ الْعَاقِلُ عَاقِلًا إِلَّا بِاجْتِمَاعِهَا، كَنَحْوِ الْعِلْمِ بِالْقَبَاحِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَعْلَمُ بِالْمُشَاهَدَاتِ إِذَا أَدْرَكَهَا وَارْتَفَعَ اللَّبْسُ عَنْهَا، وَيَعْلَمُ قَصْدَ الْمُخَاطَبِ لَهُ إِذَا خَاطَبَهُ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي لَا يَكُونُ الْعَاقِلُ عَاقِلًا إِلَّا مَعَهَا. وَإِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَهُوَ مُكَلَّفٌ لِلنَّظَرِ وَالْمَعْرِفَةِ.

وَذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ مِنْ «مَامْطِيرٍ»^١:

[١٠٩]. وَالتَّقْلِيدُ الْحَقِيقِيُّ: هُوَ قَبُولُ بَعْضِ حُجَّةٍ عَامَّةٍ وَلَا خَاصَّةٍ^٢، مُجْمَلَةٍ وَلَا مُفَصَّلَةٍ.

[١١٠]. حَدُّ النَّصِّ: هُوَ كُلُّ خِطَابٍ أَمَكَّنَ مَعْرِفَةَ الْمُرَادِ بِهِ^٣.

[١١١]. وَأَمَّا الْمُجْمَلُ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ: فَهُوَ كُلُّ خِطَابٍ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ؛ لَكِنَّهُمْ لَا يَسْتَعْمِلُونَ^٤ هَذِهِ اللَّفْظَةَ إِلَّا فِيمَا يَدُلُّ عَلَى الْأَحْكَامِ.

وَالْمُتَكَلِّمُونَ يَسْتَعْمِلُونَ فِيمَا يَكُونُ [لَهُ]^٥ هَذَا الْمَعْنَى لَفْظَةَ «الْمُتَشَابِهِ»، وَلَا يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَ لَفْظَةَ «الْمُجْمَلِ» فِي الْمُتَشَابِهِ^٦.

[١١٢]. وَأَمَّا قَوْلُنَا: «ظَاهِرٌ»، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَمَّا أَمَكَّنَ أَنْ يُعْرَفَ الْمُرَادُ بِهِ^٧.

١. هذه المسائل مفقودة. ومامطير: بُليدة من نواحي طبرستان قُرب آمل و تسمى اليوم: بازفروش. معجم البلدان، ج ٤، ص ١٩٨؛ رياض العلماء، ج ١، ص ٣٣٣.

٢. في النسخة: «بالخاصة» بدل «ولا خاصة».

٣. الذريعة، ج ١، ص ٣٢٨. تقدّم عند الرقم (٨٠) أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ عَيْنَ تَعْرِيفِ «النَّصِّ السَّمْعِيِّ».

٤. في النسخة: «لا يستعملوا».

٥. أضفناها لمقتضى السياق.

٦. الذريعة، ج ١، ص ٣٢٩.

٧. الذريعة، ج ١، ص ٣٢٩.

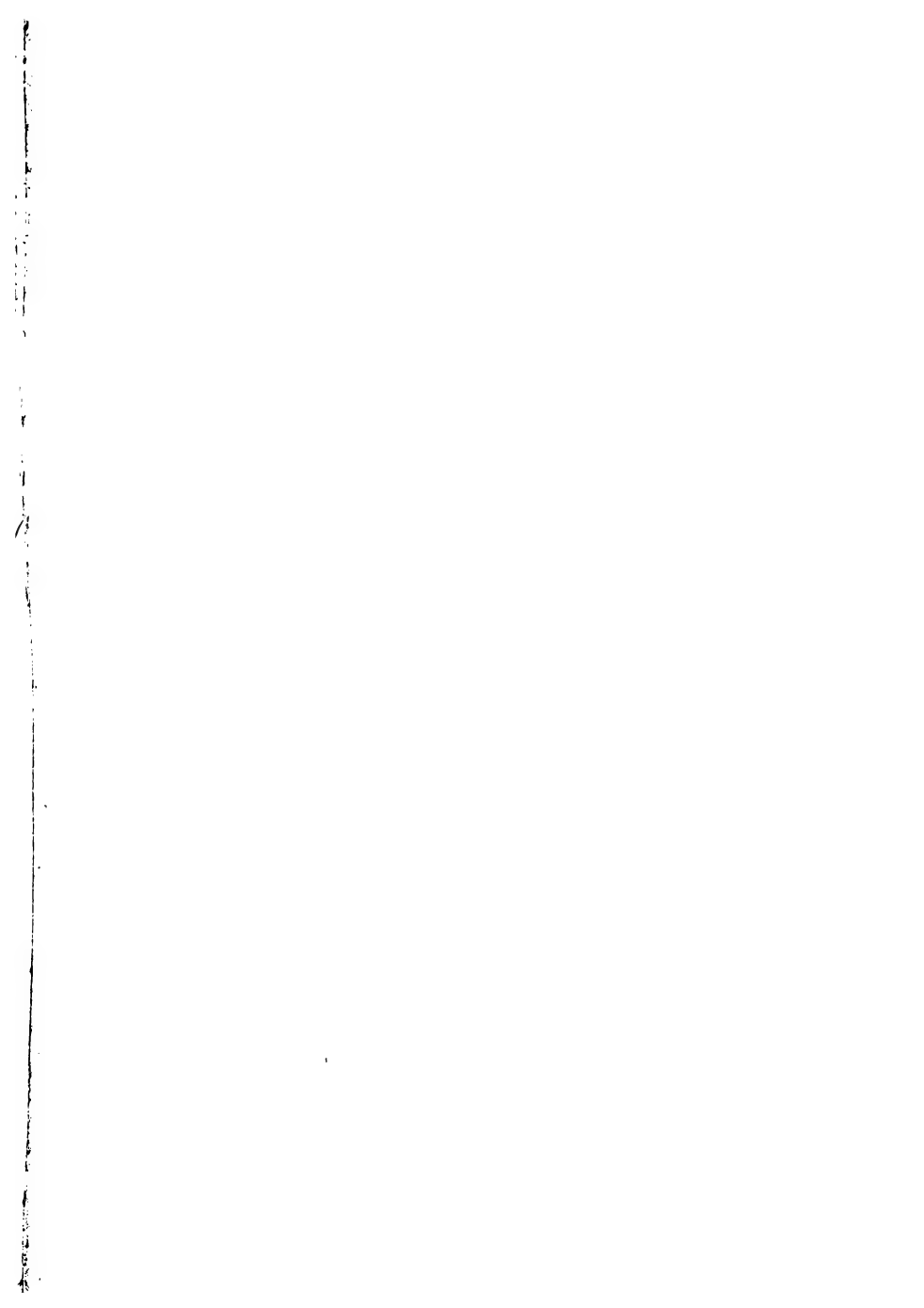
فهرس مصطلحات الرسالة^١

الثواب (٢٧)	الاجتماع (٨)
الجسم (٣)	الإرادة (٩٨)
الجهل (٨٣)	الاستفساد (٦٣)
الجوهر (٤)	الاضطرار (٦٥)
الحَدّ (١٠٦)	الاعتقاد (٨٦)
الحركة (٦)	الاعتماد (١١)
الحَسَن (٢١)	الافتراق (٩)
الحقيقة (٩١)	الألم (٣٣)
الحكيم (٤٩)	الإمامة (٧٣)
الحليم (٥٦)	الإيمان (٧١)
الحيّ (٤١)	الباقي (١٢)
الحيّ الفعّال (١٠٧)	الترك (٤٧)
الخالق (٤٥)	التعريض (٣٧)
الخير (٧٢)	التفضّل (٢٥)
الدائم (١٣)	التقليد (١٠٩)
الداعي (٨٨)	التكليف (٦١)
الدعاء (٦٧)	التواتر (٧٧)
	التوكّل (٦٦)

١. بما أنّ مصطلحات هذه الرسالة غير مرتّبة بحسب حروف الهجاء، لذلك قرّرنا إضافة فهرس مرتّب وفق هذه الحروف، ووضعنا أمام كلّ مصطلح رقمه الخاصّ به الموجود في متن الرسالة.

الدليل، الدالّ (٨٧)	العقل (١٠٥)
الذمّ (٣٠)	العلم (٨٢)
الروح (٨٩)	العلم الضروري (٩٦)
سُبُوح قُدُّوس (٥٨)	العلم المُكْتَسَب (٩٧)
الستار، الساتر (٥٥)	العوض (٣٢)
السعر (٦٨)	الغموم (٣٨)
السكون (٧)	الغنيّ (٥٣)
الشفاعة (١٠١)	الفسق (٦٩)
الشكر (٢٨)	الفعل (١٥)
الشكّ (٨٥)	الفعل المُتَّبِع (١٩)
الشيء (١)	الفعل المُحْكَم (١٨)
الصراط (١٠٣)	فِعْل المُخْلِى (١٧)
الضدّان (٤٨)	فِعْل المُلْجَأ (١٦)
الطالب (٦٠)	القادر (٤٢)
الظاهر (١١٢)	القبیح (٢٠)
الظلم (٣٤)	القديم (٢)
الظنّ (٨٤)	القياس (٨١)
العالم (٤٣)	الكراهة (٩٩)
العبادة (٢٩)	الكفر (٧٠)
العدل (٥٤)	الكلام (٩٠)
العَرَض (٥)	الكلام الشرعي (٩٤)
العصمة (٧٤)	الكلام العرفي (٩٥)
العقاب (٣١)	الكلام اللّغوي (٩٣)

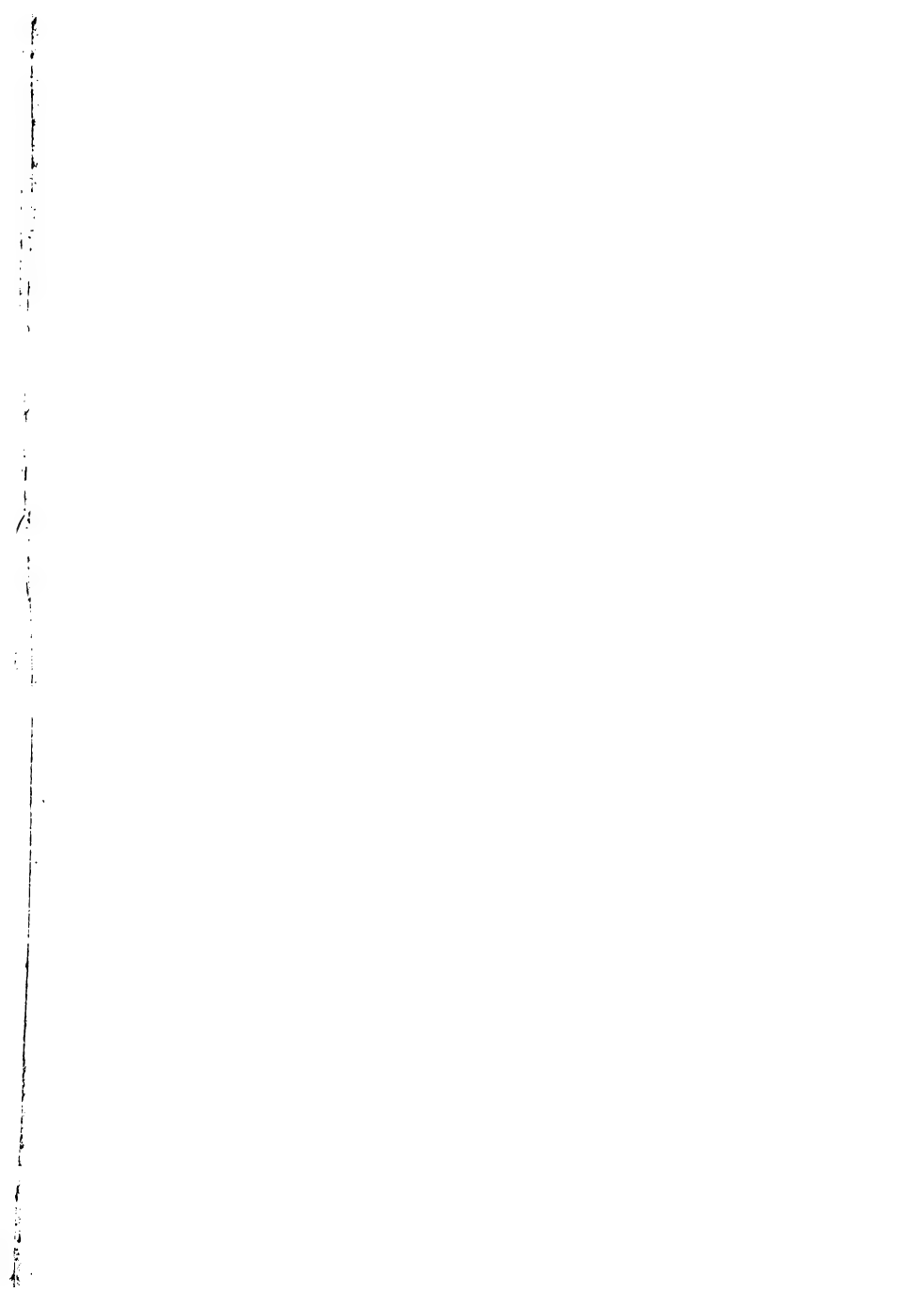
كمال العقل (١٠٨)	المُكْتَسِب (٥٧)
اللَّذَّة (٣٥)	المَلِك (٥١)
اللَّطْف (٦٢)	المندوب (٢٣)
المالك (٥٢)	المُنْشَى (٤٤)
المباح (٢٤)	الموازين (١٠٢)
المُبْدِع (٥٩)	النسخ (٧٦)
المَجَاز (٩٢)	النص (١١٠)
المُجْمَل (١١١)	النص الجلي (٧٨)
المُحْسِن (٥٠)	النص الخفي (٧٩)
المُخْتَرَع (١٤)	النص السمعي (٨٠)
المدح (٢٦)	الهادي (٦٤)
المُدْرِك (٤٠)	الهيولى (١٠٤)
المَسْرُة (٣٦)	الواجب (٢٢)
المصاكة (١٠)	الواحد (٤٦)
المَضَار (٣٩)	الوعد و الوعيد (١٠٠)
المعجز (٧٥)	



ز. الرسائل المنسوبة

(١١٠)

الحدود و الحقائق



مقدمة التحقيق

اهتم العلماء دائماً بتوضيح معاني المفردات التي يستعملونها في بحوثهم و تحديدها و بيان حقيقتها بصورة دقيقة، و ذلك لأن معرفة حقيقة المفردة أو المصطلح تؤدي إلى توضيح حدود المسألة التي يدور حولها البحث، و بعبارة أكثر علمية: «إن التصديق فرع التصور». كما يؤدي ذلك إلى رفع الكثير من اللبس و سوء الفهم، و بالتالي إلى تفادي إشكالات لا مبرر لها.

و من أهم العلوم التي اهتمت بالتعريف هو علم المنطق، حيث تُقسّم أبحاثه إلى قسمين رئيسيين: المعرّف و الحجّة^١، فبحثُ التعريف يعتبر جزءاً أساسياً من هذا العلم، و قد عرّف التعريف بأنه: «انتقال من مجهول تصوّري إلى معلوم تصوّري»، فالتعريف إذن لا يفيد إلاّ التصوّر، و هو أحد قسمي العلم المنقسم بصورة رئيسية إلى تصوّر و تصديق.

و قد قسّم علماء المنطق التعريف إلى قسمين: حدّ و رسم، و قسّموا كلّ واحد منهما إلى تامّ و ناقص، و أكملها هو الحدّ التامّ الذي يبيّن حقيقة المعرّف بكامل ذاتياته من جنس و فصل، فبواسطة الجنس يتبيّن ما يشترك به المعرّف مع باقي الأشياء، و بواسطة الفصل يتبيّن ما يتميّز به المعرّف عن باقي أنواع جنسه.

و يكون التعريف بالحدّ التامّ بواسطة الجنس و الفصل القرينين. و الجنس

القريب يحتوي في طبيّاته على كلّ الأجناس العالية، فجنس الحيوان يحتوي في داخله على الجوهر، و الجسم النامي، و الحساس المتحرّك بالإرادة. و أمّا التعريف بالحدّ الناقص فيتمّ من خلال بعض الذاتيات و هو الفصل القريب فقط، أو هو مع الجنس البعيد.

و أمّا التعريف بالرسم التامّ فيتمّ من خلال الجنس و العرض الخاصّ، بينما يقتصر في الرسم الناقص على ذكر العرض الخاصّ فقط^١.

يُلاحظ أنّ العنصر المشترك بين الحدّ و الرسم الناقصين هو أنّ هذه التعريفات تؤكد على تمييز المعرّف عن باقي الأشياء، من دون وجود ضرورة لبيان وجه اشتراكه مع الأمور الأخرى.

و من جهة أخرى، لقد ركّز المتكلّمون على أنّ الحدّ إنّما يجب أن يقتصر على ما يميّز المحدود عن غيره، من دون بيان ما يشترك فيه معه، و إلّا لوجب ذكر كلّ ما يشترك فيه مع الغير، ففي تعريف العلم مثلاً ذكر الشريف المرتضى أنّه يجب تعريفه بأنّه: «ما اقتضى سكون النفس» من دون بيان أنّه من جنس الاعتقادات، فلا يصحّ أن يقال: «إنّه اعتقادٌ يقتضي سكون النفس»، فإنّه على الرغم من كون العلم اعتقاداً لكنّه لا يُذكر في التعريف، و إلّا وجب ذكر كلّ ما يشترك فيه العلم مع الحقائق الأخرى، مثل كونه عرضاً؛ لتمييزه عن الجوهر، أو كونه يوجب حالاً للحَيّ؛ لتمييزه عما يوجب حالاً للمحلّ، أو كونه يحلّ القلب و لا يوجد إلّا فيه؛ لتمييزه عن ما يحلّ الجوارح^٢.

و على هذا يظهر أنّ المتكلّمين لا يجوزون ذكر الجنس في الحدّ، و بذلك يكون تعريفهم أقرب إلى الحدّ و الرسم الناقصين.

و قد اهتمّ متكلمو الإماميّة أيضاً بمجال الحدود و التعريفات، و ألفوا في ذلك

١. المصدر السابق، ص ١١٦-١١٩.

٢. الذريعة إلى أصول الشريعة، ص ٤٢-٤٣؛ الذخيرة، ص ١٥٤؛ الاقتصاد، ص ١٧٩.

رسائل متعدّدة، معظمها قد كتب له البقاء، نذكر منها:

١. الحدود و الحقائق، المنسوبة للشریف المرتضى. و هي هذه الرسالة.
٢. المقدمة في المدخل إلى صناعة علم الكلام، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ).
٣. الحدود و الحقائق، جمعها ابن قارورة (ق ٦) من كلام الشریف المرتضى.
٤. الحدود للمقري النيسابوري (ق ٦).
٥. الحدود و الحقائق، للبريدي الأبي (ق ٦).
٦. أعلام الطرائق، لابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ).
٧. اختصار الحدود و الحقائق، للكفعمي (ت ٩٠٥هـ).
٨. كما احتوت رسالة: النكت في مقدّمات الأصول، للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) على باب حول التعريفات.

نسبة الرسالة

رسالة الحدود و الحقائق محلّ البحث هي رسالة منسوبة إلى الشریف المرتضى، و قد نسبت إليه في كتب الفهارس رسالة تحمل هذا الاسم^١، و لكن مع ذلك، هناك مجال كبير للشكّ في صحّة نسبة ما هو موجود بأيدينا إليه؛ و ذلك لأنّ هناك مجموعة من التعريفات المذكورة في هذه الرسالة لا تتلاءم مع آراء الشریف المرتضى المذكورة في كتبه الأخرى، و نحاول في هذا المجال أن نشير إلى بعض تلك التعريفات:

١. عُرّف «الخاطر» في هذه الرسالة بأنّه «تصوّر المعنى بالقلب». بينما عرّفه الشریف المرتضى بأنّه «كلام يفعل الله تعالى داخل سمع المكلف»^٢.

١. معالم العلماء، ص ١٠٦.

٢. الذخيرة، ص ١٧٢.

٢. عُرِفَ «الخبر» في الرسالة بأنه «جملة يُعرف بها إسناد أمرٍ إلى غيره». بينما عرّفه الشريف المرتضى بأنه «ما صحّ فيه الصدق أو الكذب»^١.
٣. عُرِفَ «الروح» في الرسالة بأنه «هواء بارد في القلب، و هو مادّة النفس، و هو شرط الحياة. و قيل: جسم رقيق مناسب في بدن الحيوان، و هو محلّ الحياة و القدرة». بينما عرّفه الشريف المرتضى بأنه: «الهواء المتردّد في مخارق الحيّ منّا، الذي لا يثبت كونه حيّاً إلّا مع تردّده. و لهذا لا يسمّى ما يتردّد في مخارق الجماد روحاً، فالروح جسمٌ على هذه القاعدة»^٢. فالشريف المرتضى لم يجعل الروح هواء في القلب، بل اعتبره هواء متردّداً في مخارق الحيّ. و هناك اختلافات أخرى بين التعريفين تتّضح للقارئ مع شيء من الدقّة.
٤. عُرِفَ «السميع» في الرسالة بأنه «المبالغ في العلم بالمسموعات». و الشريف المرتضى لا يُرجع معنى السميع إلى العلم^٣.
٥. جاء في الرسالة عند تعريف مصطلح «العلم»: «العلم أظهر من كلّ ما يُحدّ به، و قيل: هو اعتقاد الشيء على ما هو به، مع سكون النفس إلى أنّ معتقده على ما اعتقد عليه»^٤. مع أنّ الشريف المرتضى يؤمن بالتعريف الأخير الذي تمّ تضعيفه هنا، و هو أنّ العلم «ما اقتضى سكون النفس إلى ما تناوله»^٥.

١. الذخيرة، ص ٣٤٢.

٢. المسائل الازائية (في ضمن هذه المجموعة)، ج ٢، ص ٢١٠؛ المسائل النيليّات، (في ضمن هذه

المجموعة)، ج ٢، ص ٣١٩.

٣. الملخص، ص ٩٢.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٧٦.

٥. الذخيرة، ص ١٥٤.

٦. عُرِف «العلم الضروري» في الرسالة بأنّه «ما لا يقف على استدلال العالم به إذا أمكن فيه الاستدلال». لكن عرّفه الشريف المرتضى بأنّه «ما فعّله فيّ مَنْ هو أقدر منّي، ممّا هو مِنْ جنس مقدوري، على وجه لا أتمكّن من دفعه»^١.

٧. عُرِف «العقل» في الرسالة بأنّه «قوة في القلب تقتضي التميز، وقيل: هو العلوم الضرورية التي يُتمكّن بها من اكتساب العلوم إذا كملت شروطها». لكن من المعروف أنّ الشريف المرتضى كان يختار التعريف الأخير الذي تمّ تضعيفه في هذه الرسالة، فهو قد عرّف العقل بأنّه «مجموع علوم»^٢.

٨. عُرِف «الفناء» في الرسالة بأنّه: «تفرّق أجزاء الجسم بحيث يخرج من صحّة الانتفاع به». بينما عرّفه الشريف المرتضى بأنّه «العدم»^٣.

إلى غير ذلك من التعريفات التي لا تتلاءم مع فكر الشريف المرتضى، والتي تحتاج متابعتها كلّها إلى مجال آخر.

إذن لا يمكن تقبّل أن تكون هذه الرسالة للشريف المرتضى.

هذا وكانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن الذكرى الألفية للشيخ الطوسي، ج ٢، ص ١٤٩، كما طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٥٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٦٠٨١؛ نسخها إسكندر بن الحسين بن إسكندر الإسترآبادي» في سنة ٨٦٣ هـ بخط النسخ.

١. الذخيرة، ٣٤٨.

٢. الذخيرة، ص ١٢١؛ المسائل الرسية الأولى: (في ضمن هذه المجموعة)، ج ٤، ص ٢٨.

٣. الذخيرة، ١٤٥.

و تشاهد في هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، و حواشٍ توضيحية مختصرة بالفارسية والعربية.

و تقع الرسالة في ٣٩ صفحة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٢٩٨/٥؛ نسخها محمد بن

طاهر السماوي في سنة ١٤٤١هـ بخط النسخ. و رمزنا لها بـ «ب».

الْحُدُودُ وَ الْحَقَائِقُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

الْحَمْدُ لِلَّهِ^٢ ذِي الْعَظَمَةِ وَالْكَبَرِيَاءِ، وَ صَلَاتُهُ^٣ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ^٤ وَ عَلَى
جَمِيعِ إِخْوَتِهِ مِنْ^٥ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ دَرَكَ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَمَعْرِفَةَ مَبَانِي^٦ الْأَلْفَاظِ عَلَى^٧ مُسَمِّيَاتِهَا مِمَّا
اسْتَأْثَرَ اللَّهُ تَعَالَى^٨ أَوْلِيَائِهِ، الَّذِينَ أَطْلَعَهُمْ عَلَى بَعْضِ مَكُونَاتِهَا^٩، وَ قَالَ^{١٠} فِيهِمْ -
عَزَّ قَانُلًا -^{١١}: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا»^{١٢}.

١. في «ب»: + «و به نستعين».

٢. في «أ»: «بسم الله».

٣. في «ب»: «و الصلاة و السلام» بدل «وصلاته».

٤. في «ب»: + «و آله الأصفياء».

٥. في «ب»: - «إخوته من».

٦. في المطبوع: «بيان [معاني]» بدل «مباني». و الأصح: «معاني».

٧. كذا، و الأصح: «أعني» بدل «على».

٨. في «أ» و المطبوع: «بها» بدل «تعالى».

٩. في «أ»: «هذه المكنونات» بدل «مكنوناتها».

١٠. في «ب»: «فقال».

١١. في «أ» و المطبوع: - «عزَّ قَانُلًا».

١٢. البقرة (٢): ٢٦٩.

و قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «رَبِّ، أَرِنِي الْأَشْيَاءَ كَمَا هِيَ»^١.
 فَلَوْ لَمْ تَكُنْ^٢ مَعْرِفَةُ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ أَشْرَفَ الْمَعَارِفِ وَأَسْنَاهَا^٣، لَمَا كَانَ مُرْغَبًا^٤
 فِيهَا مِنْ جِهَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^٥. وَكَيْفَ لَا؟ وَ مَعْرِفَةُ أَحْكَامِ الْأَشْيَاءِ مَوْقُوفَةٌ
 عَلَى مَعْرِفَةٍ^٦ مَا هِيَ أَتَاهَا.

فَلَمَّا أَلَحَّ عَلَيَّ بَعْضُ الْمُسْتَفِيدِينَ أَنْ أَخْتَارَ لَهُمْ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ مَا لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ
 مَعْرِفَتِهِ فِي الْكَلَامِ وَالْفِقْهِ - عِلْمِي أَصُولِ عِلْمِي أَصُولَ الدِّينِ^٧ -، كَتَبْتُ^٨ هَذِهِ
 الْوُرُيْقَاتِ، مُسْتَمِدًّا مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعِصْمَةِ وَالْمَعُونَةَ.

بَابُ^٩ الْأَلْفِ

الْإِبْدَاعُ: هُوَ الْإِبْجَادُ لَا عَلَى^{١٠} مِثَالِ سَبَقٍ.
 الْاِخْتِرَاعُ: إِبْتِدَاءُ الْقَادِرِ الْفَعْلَ لَا^{١١} فِي نَفْسِهِ.

١. لم نثر على الحديث بهذا النص؛ لكن ورد في عوالي اللآلي، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٢٢٨ هكذا: «اللهم، أرنا الحقائق كما هي».
٢. في «أ»: «لم يكن».
٣. في المطبوع: «+ لأحد».
٤. في «أ» والمطبوع: «مرغوباً».
٥. في «أ» والمطبوع: «عليه السلام».
٦. في «ب» والمطبوع: «- معرفة».
٧. في «ب»: «معرفته في علمي الكلام والفقه - أعني أصول الدين - وفي المطبوع: «معرفته علمي أصول الدين».
٨. في «أ» والمطبوع: «فكتبت».
٩. لم ترد في نسخة «أ» والمطبوع لفظة «باب»، فأضفناها من نسخة «ب» إلى آخر الرسالة.
١٠. في «ب»: «إيجاد على» بدل «الإيجاد لا على».
١١. في «أ»: «- لا».

الإثبات: هو الإخبار عن ثبوت الشيء، أو اعتقاد ثبوته^١. ولهذا سُمِيَ المَثْبُتُ
 مُثْبِتًا؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ الْعَدَمِ^٢ يَعْتَقَدُ ثُبُوتَ الْأَشْيَاءِ.
 الإحساس: هو الإدراك بحاسة و آلة.
 الإدراك: وجدان المرئيات، و سماع الأصوات، و غيرهما. و هو في الأصل:
 لِحَوْقِ جِسْمٍ بِجِسْمٍ.
 الإرادة: عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ: هِيَ خُلُوصُ الدَّاعِي عَنِ الصَّارِفِ، أَوْ تَرْجُّحُهُ عَلَيْهِ.
 الاختيار: هو وقوع الفعل لا على وجه الإلجاء.
 الاستدلال: هو التأمل الذي يَتَضَمَّنُ تَرْتِيبَ عَقَائِدٍ أَوْ ظُنُونٍ^٣ لِيَتَوَصَّلَ بِهَا^٤
 إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى الشَّيْءِ بِاعْتِقَادٍ أَوْ ظَنٍّ.
 الْأَصْلَحُ: فِعْلٌ الْأَنْفَعُ لِلْغَيْرِ إِذَا قُصِدَ ذَلِكَ وَ كَانَ حُكْمًا^٥.
 وَ الْأَصْلَحُ فِي الدِّينِ: فِعْلٌ اللَّطْفِ^٦.
 الْإِجَابُ: هُوَ صُدُورُ الْفِعْلِ لَا مَعَ الْقَصْدِ وَ الْإِخْتِيَارِ^٧.
 الْإِيمَانُ: هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ بِكُلِّ مَا يَجِبُ التَّصَدِيقُ بِهِ. وَ قِيلَ: تَصَدِيقُ
 الرَّسُولِ^٨ بِكُلِّ مَا عَلِمَ مَجِيئُهُ بِهِ.

١. في «أ»: «بثبوته».

٢. في المطبوع: «القدم».

٣. في «أ»: «و ظنون».

٤. في «ب»: «بهما».

٥. كذا والأصح: «حسنًا». راجع: الذريعة، ج ٦، ص ٣٠١.

٦. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «الأصلح: فعل الأنفع للغير...» إلى هنا.

٧. لم يرد في «ب» و المطبوع من قوله: «الإيجاب: هو صدور الفعل...» إلى هنا.

٨. في «ب»: «التصديق للرسول» بدل «تصديق الرسول».

الإسلام: هو الانقياد. وقيل: هو الإيمان أيضاً.

الاجتهاد: بذل الفقيه^١ الوسع في تعرف الحكم الشرعي^٢ من خفي النصوص أو الأدلة غير^٣ القاطعة، أو في تعرف ما^٤ يتعلّق به حكم شرعي، كجهة القبلة.

وقيل: هو است فراغ الوسع للنظر فيها لئلا يلحقه لوم مع است فراغ الوسع فيه. الاستحسان عند الفقهاء: ترك وجه من وجوه الاجتهاد، مغاير للدلالة الأصلية و العمومات اللفظية لوجه أقوى منه، وهو في حكم الطارئ على الأول.^٥

الاستنباط: استخراج الحكم من فحوى النصوص.

استصحاب الحال: هو الحكم في الحادثة الشرعية بعد تغييرها^٦ كالحكم قبل تغييرها.

الإجماع: اتفاق علماء الدين في عصر بعد الرسول صلى الله عليه وآله في الحادثة الشرعية على فتوى واحدة^٧، أو عمل واحد، أو رضاً واحداً.^٨ أصول الفقه: هو الكلام في تصحيح طرق^٩ الفقه على جهة الجملة، وما يتبع ذلك من كيفية الاستدلال بطرق الفقه.

١. في «ب»: - «الفقيه».

٢. في «ب»: «في التعرف لحكم الشرع».

٣. في المطبوع: «الغير».

٤. في «ب»: «التعرف لما» بدل «تعرف ما».

٥. لم يرد في «أ» والمطبوع من قوله: «وقيل: هو است فراغ الوسع للنظر فيها...» إلى هنا.

٦. في المطبوع: «تغييرها» في الموضعين.

٧. في «أ» والمطبوع: «واحد».

٨. في المطبوع: «ورضاً واحد وعمل واحد» بدل «أو عمل واحد أو رضاً واحد».

٩. في المطبوع: «أدلة» بدل «طرق».

و قيل: هو مجموع طُرُقِ الفِقْهِ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ، وَ كَيْفِيَّةُ الإِسْتِدْلَالِ بِهَا، وَ كَيْفِيَّةُ الْحَالِ الْمُسْتَدَلِّ بِهَا.^١

الاستفهام: هو طَلَبُ مَا عِنْدَهُ يُعْلَمُ^٢ مُرَادُ الْمُخَاطَبِ.

الإلزام: هو بَيَانُ الْغَيْرِ وَجُوبَ أَنْ يَقُولَ^٣ بِمَا لَا يَقُولُ بِهِ.

الاعتراض: هو الْكَلَامُ الَّذِي يُرَادُّ بِهِ إِفْسَادُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْغَيْرُ أَوْ قَالَ بِهِ.

الاعتقاد: هو^٤ عَقْدُ الْقَلْبِ عَلَى ثُبُوتِ أَمْرٍ أَوْ نَفْيِهِ.

الاستثناء: هو إِخْرَاجُ الشَّيْءِ عَمَّا يَصِحُّ دُخُولُهُ فِيهِ، أَوْ عَمَّا^٥ دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ.

الاعتماد: قُوَّةٌ فِي الْجِسْمِ تُدَافِعُهُ إِلَى سَمْتٍ مُخْصُوصٍ إِذَا فُقِدَ الْمَانِعُ.

الإغراء: هو الْبَعْثُ عَلَى الْفِعْلِ عَلَى حَدٍّ يَصِيرُ كَالْمَحْمُولِ عَلَيْهِ.

الاضطرار: مَا يَوْجَدُ فِي الْحَيِّ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يُمَكِّنُهُ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ.

ومنه: الْعُلُومُ^٦ الْضُرُورِيَّةُ: مَا^٧ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْإِنْسَانِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ دَفْعُهُ^٨ عَنْ نَفْسِهِ.

الإباحة: إِعْلَامُ الْغَيْرِ بِحُسْنِ الْفِعْلِ، وَ تَسَاوِي فِعْلِهِ وَ تَرْكِه، وَ رَفْعِ الْمَنْعِ مِنْهُ.

و الإباحة^٩ وَ الإِحْلَالُ وَ الإِطْلَاقُ وَ الإِذْنُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

١. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «و ما يتبع ذلك من كَيْفِيَّةِ الاستدلال...» إلى هنا.

٢. في «أ» و المطبوع: «+ به».

٣. في المطبوع: «تقول» بدل «يقول» في الموضعين.

٤. في «ب»: «+ حكم».

٥. في المطبوع: «و عما».

٦. في «ب»: - «منه». و في «أ»: «المعلوم» بدل «العلوم».

٧. في «ب»: - «ما».

٨. في المطبوع: «و لا يمكن» بدل «و لا يمكنه». و في «ب»: «دفعها» بدل «دفعه».

٩. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «إِعْلَامُ الْغَيْرِ بِحُسْنِ الْفِعْلِ...» إلى هنا.

الإصرار: هو أن لا يندَم مِنَ المَعصية - مع العِلْمِ بها، أو التمكن مِنَ العِلْمِ بها^١ - و
 الاستمرارُ على ذلك، و العزمُ على^٢ مثله في القبح في المُستقبل.
 الاعتذار: هو إظهارُ الندَمِ على الإساءةِ إلى الغير.
 الأمر: هو قولُ القائلٍ لغيره «افعلْ» أو ما يجري^٣ مجراه، على جهةِ الاستعلاءِ،
 إذا أرادَ منه الفعلَ.

و قيل: الأمرُ طلبُ الفعلِ بالقولِ، على سبيلِ الاستعلاءِ.^٤
 الإكراه: هو حَمْلُ العاقلِ^٥ على الفعلِ الشاقِّ بالتخويفِ - أو على تركِ الفعلِ -
 على وجهٍ يُخرِجهُ عن دواعيه الأصليَّةِ^٦، مع سقوطِ المدحِ والذَّمِّ.
 الإلجاء: ما يَقْوِي الداعيَ إلى الفعلِ - أو إلى أن لا يفعلَ - على وجهٍ يَسْقُطُ مدحُه
 و ذمُّه.

و الإكراه لا يكونُ إلّا في العقلاءِ، ولا يكونُ إلّا على ما يَشُقُّ. بخلافِ الإلجاءِ؛
 فإنه^٧ يكونُ في العقلاءِ و غيرِهِم، و على ما يَشُقُّ و غيرِه.
 الألم: ما يُدرِكُه محلُّ الحياةِ، في محلِّ الحياةِ، ممّا يُنفِرُ الطبعَ.
 و الأولى أن لا يُحدَّ الألمُ و لا غيرُه مِنَ المُدركاتِ بالحواسِّ - كالصَّوتِ، و
 اللونِ، و الطَّعمِ، و الرائحةِ، و الحرارةِ، و البرودةِ، و اللَّذَّةِ -؛ لِأَنَّ العِلْمَ بها للعقلاءِ

١. في «ب»: - «أو التمكن من العلم بها».

٢. في «ب»: - «ذلك، و العزيمة على». و في المطبوع: «العزيمة» بدل «العزم».

٣. في المطبوع: «جرى».

٤. في «أ» و المطبوع: - «و قيل: الأمر طلب الفعل بالقول، على سبيل الاستعلاء».

٥. في «ب»: «العامل».

٦. في «ب»: «داعية الأصل» بدل «داعيه الأصلي».

٧. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «ما يَقْوِي الداعي إلى الفعل...» إلى هنا.

أَسْبَقُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْعِبَارَاتِ الْمُبَيِّنَةِ عَنْهَا.

أَمَّةُ النَّبِيِّ: يُقَالُ لِلَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ. وَيُقَالُ لِلْمُصَدِّقِينَ بِهِ.

الْإِنْسَانُ: أَظْهَرَ مِنْ كُلِّ مَا يُحَدَّثُ بِهِ.

الْإِجَابُ: فِعْلٌ يَصِيرُ بِهِ لِفِعْلِ الْغَيْرِ أَوْ لِإِخْلَالِ الْغَيْرِ بِالْفِعْلِ مَدْخُلٌ فِي اسْتِحْقَاقِ

الْعِقَابِ مِنْ جِهَةٍ، أَوْ فِي عَدَمِهِ مَعَ الْقَصْدِ إِلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَ ظَالِمًا.^١

الْأَجَلُ: هُوَ^٢ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ لِزَوَالِ^٣ أَمْرٍ أَوْ لِبَقَاءِ أَمْرٍ؛ نَفِيًّا كَانَ أَوْ إِثْبَاتًا.

الْأَزَلُ: عِبَارَةٌ عَنِ اللَّأَوَلِيَّةِ^٤.

الْأَمَارَةُ: هِيَ الَّتِي^٥ يُفْضِي النَّظَرُ الصَّحِيحُ فِيهَا إِلَى غَالِبِ الظَّنِّ.

الْإِلَهَ: هُوَ الَّذِي تَحَقَّقَ لَهُ الْعِبَادَةُ، وَتَلَيَّقُ بِهِ، وَتَنْبَغِي لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ مَا

يَسْتَحِقُّهَا لَهُ.^٦

الإِمَامَةُ: رِئَاسَةٌ عَامَّةٌ فِي الدِّينِ بِالْأَصَالَةِ، لَا بِالنِّيَابَةِ عَمَّنْ هُوَ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ.

الإِمَامِيَّةُ: الذَّاهِبُونَ إِلَى النَّصِّ الْجَلِيِّ عَلَى إِمَامَةِ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِ

النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِمْ.

الْأَحَادُ: هُوَ كُلُّ خَبَرٍ لَا يُعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ قَالَهُ، وَإِنْ زَوَاهُ أَكْثَرُ

مِنْ وَاحِدٍ.

١. لم يرد في «أ» والمطبوع من قوله: «الألم: ما يدركه محل الحياة...» إلى هنا.

٢. في «ب»: - «هو».

٣. في «أ» والمطبوع: «لنزول».

٤. في «ب»: «لا أولية» بدون الألف واللام.

٥. في «ب»: «هو الذي» بدل «هي التي».

٦. في «أ» والمطبوع: «به لأجل ذلك» بدل «له».

٧. في «أ»: «عليه السلام».

الإعادة: تَجْدِيدُ الْخَلْقِ بَعْدَ الْفَنَاءِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

الإِبْطَالُ: هُوَ إِبْطَالُ الْمَعْصِيَةِ الطَّاعَةِ، أَوْ إِبْطَالُ عِقَابِ الْمَعْصِيَةِ ثَوَابِ الطَّاعَةِ.

الِإِسْطَاعَةُ: هِيَ ^١ التَّمَكُّنُ مِنَ الْفِعْلِ، بِوُجُودِ جَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ وَ الْفَاعِلُ، إِنْ كَانَ مِمَّنْ ^٢ يَحْتَاجُ.

الِإِرْهَاصُ: تَمْهِيدُ النَّبُوءَةِ لِمَنْ سَيُبْعَثُ، بِإِظْهَارِ الْمُعْجَزَاتِ ^٣.

إِرَاحَةُ الْعِلَّةِ: تَمْكِينُ الْمُكْلَفِ مِنَ الْفِعْلِ، وَ رَفْعُ الْمَوَانِعِ، وَ تَقْوِيَةُ دَوَاعِيهِ إِلَيْهِ ^٤، عَلَى وَجْهِ لَا يَبْقَى لَهُ عُذْرٌ ^٥ فِي أَنْ لَا يَفْعَلَهُ.

بَابُ الْبَاءِ

الْبَيَانُ: إِظْهَارُ مَا فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ بَعْدَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ بِهِ ^٦.

الْبَرْهَانُ: هُوَ كُلُّ كَلَامٍ مُنْبِئٍ عَنِ نَظَرٍ مُوَصِّلٍ ^٧ إِلَى الْعِلْمِ، أَوْ دَلِيلٍ يُوَصِّلُ ^٨ النَّظَرَ فِيهِ إِلَى الْعِلْمِ.

الْبَقَاءُ: هُوَ اسْتِمْرَارُ الْوُجُودِ.

الْبَاقِي ^٩: هُوَ الْمَوْجُودُ وَقَتَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ فِصَاعِدًا.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «هُوَ».

٢. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِمَّا».

٣. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: - «الِإِرْهَاصُ: تَمْهِيدُ النَّبُوءَةِ...» إِلَى هُنَا.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الَّتِي» بِدَلِ «إِلَيْهِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَحْذُور».

٦. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: - «الْبَيَانُ: إِظْهَارُ مَا فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ...» إِلَى هُنَا.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُوَصِّلُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: + «إِلَيْهِ».

٩. فِي «أ»: «وَالْبَاقِي».

البَدَاءُ: هو الأمرُ بالفعلِ الواحدِ بَعْدَ النهيِ عنه، أو النهيُ عنه بَعْدَ الأمرِ به، مع اتِّحادِ الوقتِ و الوجهِ و الأمرِ و المأمورِ.

البِدْعَةُ: زيادةٌ في الدين، أو تَقْصَانٌ منه، مِن غيرِ إسنَادٍ إِلَى الدينِ.

البَاطِلُ: هو كُلُّ فعلٍ وجودُهُ كَعَدَمِهِ في أَنَّهُ لَا^٢ يُفِيدُ حُكْمًا شَرْعِيًّا.

البَصِيرُ: هو المُبَالِغُ^٣ في رُؤْيَةِ المَرْتَبَاتِ. و قِيلَ^٤: المُنْهَيُّ^٥ لِرُؤْيَةِ المَرْتَبِ إِذَا وُجِدَ.

البيانُ: عامٌ، وخاصٌّ. فالعامُّ هو الدليلُ عَلَى الشَيْءِ، والخاصُّ هو بيانُ المُجْمَلِ.

البيعُ: عَقْدٌ تَتَقَلَّبُ^٧ بِهِ عَيْنٌ مملوكةٌ مِن شَخْصٍ إِلَى غَيْرِهِ، بِعَوَظٍ مِثْلِهَا أَوْ

مُخَالَفٍ لَهَا في الصِّفَةِ، عَلَى وَجْهِ التَّرَاضِي.

الْبِنْيَةُ: اِمْتِزَاجُ أَجْزَاءِ ذَاتِ أَعْرَاضٍ مَخْصُوصَةٍ، يَظْهَرُ لِمِتْزَاجِهَا حُكْمٌ أَوْ اسْمٌ لَا

يَظْهَرُ لِأَفْرَادِهَا^٨.

البُخْلُ: مَنَعُ الْمُحْتَاجِ حَقَّهُ الوَاجِبَ مِنْ مَالِهِ.

البَدْهِيَّةُ^٩: كُلُّ مَا يَقْتَضِيهِ^{١٠} العَقْلُ مِنَ العُلُومِ بِسُرْعَةٍ^{١١}.

١. في المطبوع: - «غير». و المرادُ من الإسناد: الإسنادُ العِلْمِيُّ المنطقيُّ الصحيح.

٢. في «ب»: - «لا».

٣. في «ب» و المطبوع: «البالغ». و في «ب»: + «أَنْ يَعْلَم».

٤. في «ب»: «قيل» بدون واو العطف.

٥. في «ب» و المطبوع: «المنهي».

٦. في المطبوع: + «هو».

٧. في «أ» و المطبوع: «ينتقل».

٨. في «ب»: «إِلَّا بَعْدَ اِمْتِزَاجِهَا» بدل «لِأَفْرَادِهَا».

٩. في «ب» و المطبوع: «البدئية».

١٠. في «أ»: «يقضيه».

١١. في «ب»: «سرعة».

باب التاء

التَّاسِي بالنبي: في الفعل أن^١ يَفْعَلَهُ مِثْلُ^٢ فَعَلِهِ في الصورة، على الوجه الذي فُعِلَ، لِأَجْلِ أَنَّهُ فُعِلَ. و في التَّركِ و^٣ الْقَوْلِ مِثْلَهُ.

التَّقْلِيدُ: قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ أَوْ شُبْهَةٍ.

التَّصَوُّرُ: عِلْمٌ بِحَقِيقَةِ أَمْرٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ^٤، أَوْ مَا يُقَدَّرُ^٥ تَقْدِيرَ مُعَيَّنٍ^٦.

التَّبْخِيثُ: هُوَ السَّبْقُ إِلَى اعْتِقَادِ أَمْرٍ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ أَوْ اسْتِدْلَالٍ^٧.

التَّعْرِضُ: هُوَ تَعْرِيفُ الْغَيْرِ مَا^٨ يَصِلُ بِهِ إِلَى النِّفْعِ أَوْ دَفْعِ الضَّرَرِ، مَعَ أَنَّهُ لَوْلَاهُ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْوَصُولِ إِلَيْهِ، قَاصِدًا بِذَلِكَ إِلَى وَصُولِهِ إِلَيْهِ.

التَّأْوِيلُ: رَدُّ أَحَدِ الْمَعْنَيَيْنِ وَقَبُولُ مَعْنَى آخَرَ بِدَلِيلٍ^٩ يَعْضُدُهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي اللَّفْظِ أَظْهَرَ.

التَّكْيِيدُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِتَقْوِيَةِ مَا يَجُوزُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ لَفْظٍ آخَرَ.

التَّكْلِيفُ: هُوَ الْبَعْثُ - عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ - عَلَى مَا يَشُقُّ^{١٠}؛ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ إِخْلَالٍ بِفِعْلٍ.

١. في «ب»: «بأن». ٢. في المطبوع: «+ ما».

٣. في «ب»: «- الترك و».

٤. في «ب»: «معني». و في المطبوع: «عين».

٥. في «أ»: «تقدّر». و في المطبوع: «يقتدر».

٦. في «ب»: «معني».

٧. لم يرد في «ب» و المطبوع من قوله: «التبخيث: هو السبق...» إلى هنا.

٨. في «أ»: «بما».

٩. في «ب»: «- بدليل».

١٠. في «ب»: «يقف».

التأليف: هو^١ التزائى جوهريين.

التشبيه: هو اعتقاد أو إخبار بأن الله تعالى يشبه^٢ بعض خلقه في ذاته.

التخصيص: هو إخراج بعض ما صح أن يتناول الخطاب العام في الوضع.

التخيّل^٣: ظن الشيء المشاهد على صفة وهو على خلافها.

التقدير: إيجاد الفعل لغرض مثله.

و التدبير: كالتقدير.

و التقدير أيضاً: تعليق الثاني بالأول بكلمة «لو». و^٤ قد يراد به: العلم بهذا

المعنى.

التراخي: جواز تأخير الواجب من أول أوقات إمكان أدائه^٥ إلى وقت نضيجه،

أو^٦ تأخر الحكم عن^٧ مؤثره إلى وقت وجود الشرط^٨.

التفضل: نفع الغير على جهة^٩ الإحسان.

التوبة: الندم على المعصية لأنها معصية، والعزم على أن لا يعاود^{١٠} مثلها.

١. في المطبوع: - «هو».

٢. في «ب»: «يشبهه».

٣. في المطبوع: «التخيّل».

٤. في «أ» و المطبوع: «مثله، و التدبير كالتقدير، و التقدير أيضاً تعليق الثاني بالأول بكلمة لو فقد [في المطبوع: «أو قد» بدل «لو فقد»] بدل «التدبير: كالتقدير أيضاً...» إلى هنا.

٥. في «ب»: «من أول إمكان أدائه فيه». و في المطبوع: «من أول أوقات الإمكان لأدائه».

٦. في «ب»: «تضييقه فيه، أن» بدل «تضييقه أو».

٧. في «ب»: «في».

٨. في «ب» و المطبوع: «شرطه».

٩. في «ب»: «وجه».

١٠. في «أ» و المطبوع: «+ على».

التكفير^١: خروج الذم والعقاب المستحقين من كونهما مستحقين^٢، بمدح^٣ أو ثواب مستحقين؛ مثلهما^٤، أو أعظم منهما^٥.

التمكين: كل ما يصح من المكلف عنده أن يفعل ما كلف.

التقرب^٦: كل عبادة يطلب بها المنزلة عند الله والثواب.

التوحيد: العلم بأن الله^٧ تعالى لا يشاركه فيما يوصف^٨ به على الحد الذي يوصف به غيره، والإقرار بذلك إذا أمكنه الإقرار.

التوفيق: كل لطف يقع عنده^٩ الملطوف فيه.

التقوى: اجتناب المعاصي.

التحدي: إظهار طلب المعارضة؛ لظهور^{١٠} عجز المتحدى^{١١}.

التفكير: كل صفة أو فعل لو اتصف^{١٢} به النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه

السلام لترك الناس اتباعه^{١٣}، أو كانوا إلى^{١٤} ترك اتباعه أقرب؛ فيجب عصمته منه.

التواضع: الرضا بدون ما يستحق^{١٥} من المنزلة.

١. في المطبوع: «التفكير»، وهو سهو. ٢. في المطبوع: «من كونهما مستحقين».

٣. في «ب»: «لمدح». ٤. في المطبوع: «مثلها».

٥. في المطبوع: «منها». ٦. في المطبوع: «التقريب».

٧. في «ب»: «بأنه» بدل «بأن الله». ٨. في «أ»: «+ له».

٩. في المطبوع: «عند».

١٠. في المطبوع: «بظهور».

١١. في المطبوع: «للمتحدى».

١٢. في «أ» والمطبوع: «لو اختص».

١٣. في «ب»: «لتركه أتباعه» بدل «لترك الناس أتباعه».

١٤. في المطبوع: «[معتقداً] أن» بدل «إلى».

١٥. في «أ»: «تستحقه». وفي المطبوع: «يستحقه».

التَكْبَرُ: تَكْلُفُ التَّرَفِّعِ عَلَى الْغَيْرِ لِإِعْتِقَادِ مَنَزَلَةٍ لِنَفْسِهِ لَا يَسْتَحِقُّهَا^١ الْغَيْرُ. وَ
«الْمُتَكَبَّرُ» فِي صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى: الْمُبَالِغُ فِي الْعِظَمَةِ^٢.

بَابُ النَّاءِ

الثَّوَابُ: هُوَ الْمَنَافِعُ الْعَظِيمَةُ، الْمُسْتَحَقَّةُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ.
الثَّبُوتُ: هُوَ الْوُجُودُ^٣ عَلَى وَجْهِ اللَّزُومِ. وَ تَقْيِضُهُ^٤: الْإِضْطِرَابُ.

بَابُ الْجِيمِ

الْجَوْهَرُ: هُوَ الْحَجْمُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ بُعْدٌ مِنَ الْأُبْعَادِ الثَّلَاثَةِ. أَوْ^٥ الَّذِي يَشْغُلُ فَرَاغًا^٦،
أَوْ الْجُزْءُ الَّذِي^٧ لَا يَتَجَزَّأُ.
الْجِسْمُ: مَا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْهُ. وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَهُ أَبْعَادُ ثَلَاثَةٌ، وَ هِيَ لَا تَحْصُلُ^٨ إِلَّا
بِثَمَانِيَةِ أَجْزَاءٍ؛ أَرْبَعَةٌ فَوْقَهَا أَرْبَعَةٌ.
الْجُنَّةُ وَالْجِرْمُ وَالْحَجْمُ^٩، بِمَعْنَى وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّ الْجِرْمَ فِي الْعُرْفِ مُسْتَعْمَلٌ فِي
الْأَجْسَامِ اللَّطِيفَةِ كَالْهَوَاءِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَسْتَحِقُّ».

٢. فِي «ب»: «الْبَالِغُ» بَدَلَ «تَعَالَى: الْمُبَالِغُ فِي الْعِظَمَةِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «هُوَ الْمَوْجُودُ».

٤. فِي «ب»: «وَيُقَابِلُهُ».

٥. فِي «ب»: «+ هُوَ».

٦. فِي «ب»: «وَقِيلَ» بَدَلَ «أَوْ».

٧. فِي «ب»: «الْفَرَاغُ».

٨. فِي «ب» وَالْمَطْبُوعِ: «وَالَّذِي».

٩. فِي «ب»: «وَهُوَ لَا يَحْصُلُ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحَجْمُ وَالْجِرْمُ» بَدَلَ «وَالْجِرْمُ وَالْحَجْمُ». وَ فِي «ب»: «+ كُلُّهَا».

الجهة^١: الفراغ الذي يجوز أن يشغله الجوهر^٢.

الجنس: جملة أشياء متفقة^٣ بالذات مختلفة بالصفات^٤. وقيل: جملة أشياء تتميز^٥ بالأنواع.

و جنس الأجناس: ما ليس فوقه جنس.

الجود: هو الإكثار من فعل الإحسان إلى الغير.

الجواز: يجيء بمعنى الشك، و بمعنى صحة كون الشيء أو كون ضده، و بمعنى صحة الفعل الذي تتبعه^٦ أحكام كصحة الصلاة.

الجهل: نقي العلم، أو اعتقاد^٧ ليس له معتقد يطابقه^٨.

الجدل: صرف الخصم من مذهب إلى آخر بطريق الحجة، أو الشبهة، أو الشغب^٩.

الجزاء: مقابلة الفعل أو ترك الفعل بما يستحق عليه.

باب العاء

الحيز: الفراغ الذي يصح أن يشغله حجم.

الحادث: هو الموجود بعد العدم.

١. في «ب»: «جهة الجواهر». و في المطبوع: «جهة الجوهر».

٢. في «ب»: «الجرم». ٣. في المطبوع: «متفقة».

٤. في «ب»: - «مختلفة بالصفات».

٥. في «أ»: «متحيزة». و في المطبوع: «تميزة».

٦. في «أ» و المطبوع: «يتبعه».

٧. في المطبوع: «و اعتقاد».

٨. في «أ»: «تطابقه».

٩. «الشغب» بسكون الغين: تهيج الشر و الفتنة و الخصام. راجع: النهاية لابن الأثير، ج ٢،

ص ٤٨٢ (شغب).

الْحَدَّثُ: مَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ.

الْحُبُّ: أَعْمٌ مِنَ الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ الْحُبَّ يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بِالْأَعْيَانِ، وَ لَا يَصِحُّ تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ بِهَا.

الْحِكْمَةُ: عِلْمٌ بِلَطَائِفِ الْأُمُورِ، أَوْ عِلْمٌ يُتِمِّكُنْ بِهِ مِنْ إِحْكَامِ الْفِعْلِ وَ تَدْبِيرِهِ.

الْحَكِيمُ: الْمُبَالِغُ فِي هَذَا الْعِلْمِ.

الْحُكْمُ وَالْحِكْمَةُ: كِلَاهُمَا^١ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

و عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: الْحُكْمُ^٢: مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ؛ مِنْ حُسْنِ الْفِعْلِ أَوْ قُبْحِهِ^٣، أَوْ وَجُوبِهِ أَوْ كَوْنِهِ نَدْباً أَوْ مَكْرُوهاً.

و الْحُكْمُ^٤ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: كُلُّ أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ، يَدْخُلُ فِي ضِمَنِ الْعِلْمِ بِالذَّاتِ أَوْ الْخَبَرِ عَنْهَا. وَ قِيلَ: الْحُكْمُ مَا تَوَجَّهَ^٥ الْعِلَّةُ.

الْحَالُ^٦: مِثْلُ الْحُكْمِ بِالْمَعْنَى^٧ الْأَوَّلِ. وَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْحُكْمَ يُعْتَبَرُ فِي الْعِلْمِ بِهِ غَيْرُ الذَّاتِ، كَكَوْنِ الْجِسْمِ مُحَلًّا؛ وَ الْحَالُ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ، كَكَوْنِ الْجِسْمِ أَسْوَدَ أَوْ مُتَحَرِّكاً.

الْحَقُّ فِي الْعُرْفِ: كُلُّ مَا كَانَ اعْتِقَادُ ثُبُوتِهِ أَوْ نَفْيِهِ عِلْماً^٨ أَوْ ظَنّاً أَوْ صَوَاباً، أَوْ الْخَبَرُ

١. فِي «ب»: - «كِلَاهُمَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحِكْمَةُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «و قُبْحِهِ».

٤. فِي «ب»: - «الْحُكْمُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُوجِبُهُ».

٦. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «و الْحَال».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَعْنَى».

٨. فِي «ب»: + «أَوْ اعْتِقَاداً».

عن ثبوتِهِ صِدْقاً وَصَوَاباً. وَالباطِلُ عَكْسُهُ.

وَالْحَقُّ^١ فِي الشَّرْعِ: كُلُّ اخْتِصَاصٍ لِصَاحِبِهِ، يَحْسُنُ لِأَجْلِهِ أَمْرٌ مَا؛ مِنْهُ أَوْ لَهُ.^٢
الْحَيُّ: الْمُتَمَيِّزُ^٣ تَمَيِّزاً لِأَجْلِهِ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ وَيُدْرِكَ.
الْحَيَاةُ: اعتِدَالُ الْمِزَاجِ، أَوْ قُوَّةُ الْحِسِّ.

الْحَيَوَانُ: كُلُّ حَيٍّ مُرَكَّبٍ مِنْ أَجْزَاءٍ ذَاتِ أَعْرَاضٍ مَخْصُوصَةٍ.

الْحَادِثُ: الْحَدَثُ^٤ الَّذِي لَمْ يَبْطُلْ زَمَانٌ وَجُودِهِ.

الْحَرَكَةُ: حُصُولُ الْجَوْهَرِ فِي جِهَةٍ عَقِيبَ كَوْنِهِ فِي غَيْرِهَا.

الْحَلَالُ وَالْمُبَاحُ: مَا عَرَفَ فَاعِلُهُ أَنَّهُ^٥ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ مَدْحاً وَلَا ذَمًّا.

الْحَرَامُ: الْقَبِيحُ الَّذِي مُنِعَ مِنْهُ بِالزَّجْرِ.

الْحِسُّ: إِدْرَاكُ الْمُدْرِكِ بِآلَةِ الْإِدْرَاكِ.

الْحَاسَّةُ: آلَةُ إِدْرَاكِ الْمُدْرَكَاتِ.

الْحَوَاسُّ الْخَمْسُ: الْعَيْنُ، وَالصَّمَاخُ^٦، وَالْحَنَكُ^٧، وَالْخَيْشُومُ^٨، وَالبَشِيرُ^٩.

الْحَسَدُ: كَرَاهَةُ وَصُولِ الْخَيْرِ إِلَى الْغَيْرِ لَغَمٍّ يَلْحَقُهُ عَنْ^{١٠} وَصُولِهِ إِلَيْهِ.

١. فِي «ب» - «الْحَقُّ». ٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوَّلِيَّةٌ» بَدَلَ «أَوْ لَهُ».

٣. فِي «ب»: «هُوَ الْمُتَمَيِّزُ». ٤. فِي «أ»: «الْمَحْدَثُ».

٥. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «حَسَنُهُ».

٦. «الصَّمَاخُ»: خَرَقُ الْأُذُنِ، أَوْ الْأُذُنُ نَفْسُهَا. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٣، ص ٣٤-٣٥ (صَمَخ).

٧. «الْحَنَكُ»: بَاطِنُ أَعْلَى الْفَمِ مِنْ دَاخِلٍ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٤١٦ (حَنَك).

٨. «الْخَيْشُومُ» مِنَ الْأَنْفِ: مَا فَوْقَ نُخْرَتِهِ مِنَ الْقَصْبَةِ وَمَا تَحْتَهَا مِنْ خَشَارِمِ رَأْسِهِ. رَاجِعُ: لِسَانُ

الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ١٧٨ (خَشَم).

٩. لَمْ يَرِدْ فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ مِنْ قَوْلِهِ: «الْحَاسَّةُ: آلَةُ إِدْرَاكِ الْمُدْرَكَاتِ...» إِلَى هُنَا.

١٠. فِي «ب»: «مِنْ».

الْحَدُّ: كَلَامٌ جَامِعٌ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ^١، مانِعٌ غَيْرُهُ^٢ عَنْهُ عَلَى وَجْهِ يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ.
 الْحَاجَةُ: هِيَ^٣ الطَّلَبُ طَبْعاً لِمَا يَفْقَدَانِهِ^٤ يَخْتَلُّ بَدَنُ الْحَيَوَانِ، أَوْ طَلَبٌ دَفَعَ مَا
 بِوَصُولِهِ^٥ إِلَيْهِ تَلَحُّقُهُ مَضَرَّةً.
 الْحِفْظُ: عِلْمٌ دَائِمٌ مُسْتَفَادٌ.
 الْحَقِيقَةُ: كُلُّ لَفْظٍ أَفِيدَ^٦ مَا وُضِعَ لَهُ فِي أَصْلِ الْمَوَاضِعَةِ^٧؛ اللَّغْوِيَّةِ، أَوْ الشَّرْعِيَّةِ، أَوْ
 الْعُرْفِيَّةِ.

وَيُسْتَعْمَلُهُ^٨ الْمُتَكَلِّمُونَ^٩ فِي نَفْسِ الشَّيْءِ.
 وَيُسْتَعْمَلُ^{١٠} فِي التَّصَوُّرِ الْجَارِي فِي الْعَقْلِ^{١١} مَجْرَى نَفْسِ الشَّيْءِ.
 الْحَلِيمُ: مَنْ لَا يُعْجَلُ عُقُوبَةَ الْمُذْنِبِ تَفَضُّلاً مِنْهُ.
 الْحَيَاءُ: هُوَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْفِعْلِ مَخَافَةً أَنْ يُعَابَ عَلَيْهِ^{١٢}، مَعَ الْفِكْرِ فِي وَجْدَانِ مَا
 يَسْلَمُ^{١٣} بِهِ مِنَ الْعَيْبِ، فَلَا يَجِدُهُ.
 الْحُجَّةُ: هُوَ الْبُرْهَانُ.

١. في «ب»: «لحقيقة شيء». وفي المطبوع: «حقيقة شيء».

٢. في «ب»: «و مانع لغيره». ٣. في «ب» و المطبوع: «هو».

٤. في «ب»: «بما يعتقد أنه» بدل «لما يفقدانه».

٥. في المطبوع: «لوصله». ٦. في المطبوع: «+ [به]».

٧. في المطبوع: «[اللغة] لمواضعه» بدل «المواضع».

٨. في «أ»: «و يستعمل».

٩. في «ب»: «و تُستعمل» بدل «و يستعمله المتكلمون».

١٠. في المطبوع: «و تستعمل». وفي «ب»: «- يُستعمل».

١١. في المطبوع: «الفعل».

١٢. في «ب»: «- عليه». وفي «ب»: «أنه» بدل «أن». وفي «أ»: «يُعاقب» بدل «يُعاب».

١٣. في «أ» و المطبوع: «لا يسلم».

الْحَمْدُ: مَدَحُ الْمُنْعِمِ عَلَى نِعَمِهِ. وَقِيلَ: الثَّنَاءُ عَلَى الْفَعْلِ^١ الْحَسَنِ؛ نِعْمَةً كَانَ، أَوْ لَا.

بَابُ الْخَاءِ

الْخَبْرُ: جُمْلَةٌ^٢ يُعْرَفُ بِهَا إِسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى غَيْرِهِ.

الْخَاصُّ: كُلُّ كَلَامٍ يُفِيدُ وَاحِدًا؛ مُعَيَّنًا أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ.

الْخِطَابُ: كُلُّ كَلَامٍ^٣ قُصِدَ بِهِ إِفْهَامُ الْغَيْرِ.

الْخَشْيَةُ: أَبْلَغُ مِنَ الْخَوْفِ؛ وَهُوَ: الظَّنُّ بِوُصُولِ^٤ ضَرَرٍ إِلَيْهِ، أَوْ فَوَاتِ نَفْعٍ عَنْهُ^٥

فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

الْخَلْقُ: إِخْتِرَاعُ الْفَعْلِ، أَوْ تَقْدِيرُ الْفَعْلِ، أَوْ إِحْكَامُهُ^٦.

الْخَاطِرُ: تَصَوُّرُ الْمَعْنَى بِالْقَلْبِ.

الْخَطُّ: جَوْهَرَانِ - أَوْ أَكْثَرُ - مُتَجَاوِزَانِ^٧ فِي سَمْتٍ وَاحِدٍ.

الْخَلَاءُ: هُوَ الْجَهَّةُ.

الْخَدِيعَةُ^٨: إِظْهَارُ مَا يَوْهَمُ السَّدَادَ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى مَضَرَّةِ الْغَيْرِ أَوْ نَفْعِهِ^٩ مِنْ غَيْرِ أَنْ

يَفْطَنَ^{١٠}.

١. في المطبوع: «عليه بفعل» بدل «على الفعل».

٢. في المطبوع: «الحملة». ٣. في «أ»: - «الخطاب: كل كلام».

٤. في «ب»: «ظنَّ وصول» بدل «الظنَّ بوصول».

٥. في «ب»: «منه».

٦. في «ب»: «و إحكامه». وفي المطبوع: «لو إحكامه».

٧. في «أ» و المطبوع: «متجاوزان».

٨. في المطبوع: «الخداع».

٩. في «أ»: «نفيه».

١٠. في «أ»: «أن يظن».

و مُخَادَعَةُ اللَّهِ الْعَبْدَ: مُجَازَاتُهُ بِخِدَاعِهِ^١.
 الْخُضُوعُ وَالْإِنْخِفَاضُ^٢: تَذَلُّلٌ يَلْحَقُ^٣ الْعَبْدَ فِي انْطَوَانِهِ عَلَى تَعْظِيمِ الْغَيْرِ؛ فِي
 عِبَادَتِهِ لَهُ^٤ أَوْ طَاعَتِهِ.
 الْخِذْلَانُ: هُوَ أَنْ لَا يَفْعَلَ فِي حَقِّ الْعَاصِي مَا يَفْعَلُهُ فِي حَقِّ الْمُتَّقِي مِنَ التَّوْفِيقِ
 وَالْعِصْمَةِ.
 الْخُلُودُ: هُوَ الْمَكْتُ الطَوِيلُ.

بَابُ الدَّالِ

الدُّعَاءُ: طَلَبٌ^٥ أَمْرٌ بِالْقَوْلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.
 الدَّاعِي إِلَى الْفِعْلِ: مَا بِهِ^٦ يَخْتَارُ الْقَادِرُ الْفِعْلَ؛ وَ ذَلِكَ إِمَّا عِلْمٌ، أَوْ ظَنٌّ، أَوْ اعْتِقَادٌ.
 فداعي الحكمة هو العِلْمُ بِكَوْنِ الْفِعْلِ إِحْسَانًا أَوْ وَاجِبًا، وَ دَاعِي الْحَاجَةِ عِلْمٌ أَوْ ظَنٌّ
 أَوْ اعْتِقَادٌ بَأَنَّ لَهُ فِي^٧ الْفِعْلِ مَنَفَعَةً أَوْ دَفْعَ مَضَرَّةٍ.
 الدين في الشرع^٨: كُلُّ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ^٩ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.
 الدليل: هُوَ مَا النَّظَرُ الصَّحِيحُ فِيهِ^{١٠} يُفْضَى إِلَى الْعِلْمِ. وَ كَذَلِكَ الدَّلَالَةُ.

١. في المطبوع: «مجازاة مخادعة» بدل «مجازاته بخداعه».

٢. في «ب»: «+ هو».

٣. في «أ» و المطبوع: «- يلحق».

٤. في «أ» و المطبوع: «- له».

٥. في «ب»: «- طلب».

٦. في «ب»: «- له».

٧. في المطبوع جُعِلَتْ «في» بين معقوفين.

٨. في «أ»: «+ هو».

٩. في «ب»: «- محمد».

١٠. في «أ»: «هو النظر الصحيح فيه الذي». و في المطبوع: «هو النظر الصحيح منه».

الدائم: هو^١ الموجود الذي لا انقطاع لوجوده.
الدولة^٢: هي^٣ التمكن من المنافع العظيمة على وجه لا يتمكن منه كل أحد^٤ في الأغلب.

باب الدال

الذات: كل موجود يصح تعلق العلم به بعينه [لكونه] أصلاً بنفسه.
وقيل: الذات: ما يستحق صفة ما^٥ أو حكماً ما^٦.
الذم: كل قول^٧ ينبئ عن انضاع حال الغير، مع قصد إلى ذلك.
الذكر: حضور^٨ المعنى للنفس بعد عزوبه عنها. و نقيضه: النسيان^٩.
الذهن: هو القوة على^{١٠} مصادفة صواب الحكم فيما يتنازع فيه.
وقيل: هو جودة استنباط ما^{١١} هو صحيح من الآراء.

باب الرائ

الرحمة: هي الرقة^{١٢} الداعية إلى الإحسان إلى الغير. و يقال^{١٣} لنفس تلك^{١٤}

١. في «ب»: - «هو».
٢. في «ب»: «الدلالة»، وهو سهو.
٣. في «ب»: «هو».
٤. في المطبوع: «واحد».
٥. في «أ» و المطبوع: - «ما».
٦. في المطبوع: - «ما».
٧. في «أ»: «شيء».
٨. و في «أ» و المطبوع: «هو ظهور» بدل «حضور».
٩. في «أ»: «و النسيان نقيضه» بدل «و نقيضه النسيان».
١٠. في «ب»: «القدرة على». و في المطبوع: «القوة إلى».
١١. في المطبوع جعلت «ما» بين معقوفتين.
١٢. في «ب»: - «هي». و في «أ»: «الرأفة» بدل «الرقة».
١٣. في «ب»: «ثم استعير» بدل «و يقال».
١٤. في «ب»: - «تلك».

الْمَنْفَعَةِ الْحَسَنَةِ الْوَاصِلَةِ إِلَى الْمُحْتَاجِ مَعَ قَصْدِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ: رَحْمَةٌ^١.
الرَّجَاءُ: ظَنُّ وَصُولِ نَفْعٍ إِلَيْهِ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ عَنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، مَعَ قُوَّةِ دَوَاعِيهِ^٢ إِلَى أَنْ يَحْصَلَ لَهُ.

الرَّيْحُ: هُوَ^٣ الْهَوَاءُ الْمُتَحَرِّكُ.

الرُّوحُ: هَوَاءٌ بَارِدٌ فِي الْقَلْبِ، وَهُوَ مَادَّةُ^٤ النَّفْسِ، وَهُوَ شَرْطُ الْحَيَاةِ.
وَقِيلَ: جِسْمٌ رَقِيقٌ مُنْسَابٌ فِي بَدَنِ الْحَيَوَانِ، وَهُوَ مَحَلُّ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ.
الرِّضَا: إِرَادَةٌ لَمْ يَلْجَأْ إِلَيْهَا صَاحِبُهَا يُطَابِقُهَا^٥ وَقَوْعُ مُرَادِهَا.

الرَّقَّةُ^٦: تَخْلُخُلٌ يَكْثُرُ حُصُولُهُ فِي الْجِسْمِ^٧.

الرُّوْيَةُ: قُوَّةُ الْإِدْرَاكِ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ^٨ مِنْ غَيْرِ حَاسَّةٍ، كَرُويَةِ الْبَارِي تَعَالَى لِلْمَرْتَبَاتِ^٩ لِذَاتِهِ.

الرِّزْقُ: تَمْكِينُ الْحَيَوَانِ^{١٠} مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِالشَّيْءِ، وَالْحَظَرُ عَلَى غَيْرِهِ^{١١} مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ. وَقَدْ يُسَمَّى ذَلِكَ الشَّيْءُ رِزْقًا.

١. في «ب»: - «إليه رحمة».

٢. في «أ»: «واعية».

٣. في «ب»: - «هو».

٤. في «ب»: «مادته» بدل «و هو مادة».

٥. في المطبوع: «يطابعتها».

٦. في «أ» ذكره قبل عنوان «الرضا».

٧. في «ب»: «بالجسم» بدل «في الجسم».

٨. في «أ»: - «مجراه».

٩. في «أ» و المطبوع: «مرتبات».

١٠. في «ب»: «الحي».

١١. في «أ»: + «شرعاً».

الرأي: اعتقاد حُكْم شرعي - في مسائل الاجتهاد - عن استنباط^١.
 الرخص: نقصان ما اعتيد^٢ من سعر الشيء، في وقت بعينه، في مكان بعينه.
 الرخصة: إباحة الفعل^٣ لشدّة الحاجة التي^٤ لولاها^٥ لما أبيع.
 الرّبا: فضّل - محرّم - على ما يستحقّ^٦ بالعقد.
 وقيل^٧: بيع المثل من المكيل والموزون بالمثل متفاضلاً.

باب الزاي

الرّمان: مرور ساعات الليل والنّهار.
 الزاوية: ملتقى^٨ طرفي الخطّين.
 الزّلة: كلّ فعلٍ أو إخلالٍ^٩ يسير ليس بخارج عن^{١٠} المروءة أو الدين، ومن حقه أن لا يوجد عن قصده.
 الزّكاة: تملك رُبع عشر النّصاب - من الإبل^{١١} أو ما يقوم مقامه - إذا كان واجباً لا بسبب من قبله^{١٢}.

١. لم يرد في «أ» والمطبوع من قوله «من الانتفاع به...» إلى هنا.

٢. في المطبوع: «أعطيته». ٣. في «ب»: «الرجل».

٤. في «أ» والمطبوع: - «التي». ٥. في المطبوع: «لولاها».

٦. في «ب»: «يستحقّه».

٧. في «ب»: «أو» بدل «وقيل».

٨. في «أ» والمطبوع: «منتهى».

٩. في «أ» والمطبوع: + «بفعل». وفي «أ»: «وإخلال» بدل «أو إخلال».

١٠. في «ب»: «من».

١١. في «أ»: «الأهل». وفي «ب»: «الأصل».

١٢. في «أ»: + «إلا بالنذر».

باب السين

الساعة: أَقْلُ مَقَادِيرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.^١
 السَّحَرُ: تَخْيِيلٌ^٢ مَا لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ كَالْحَقِيقَةِ، يَتَعَذَّرُ^٣ - عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ - وَجْهَ
 الْحِيلَةِ^٤ فِيهِ.
 السَّطْحُ: خُطُوطٌ مُتَّصِلَةٌ عَرْضًا. وَأَقْلُهُ: خَطَّانٍ؛ أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ^٥.
 السُّكُوتُ: إِمْسَاكُ آلَةِ الْكَلَامِ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الْكَلَامِ، مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ
 اسْتِعْمَالِهَا^٦ فِيهِ.
 السَّمِيعُ: الْمُبَالِغُ فِي الْعِلْمِ بِالمَسْمُوعَاتِ.
 السُّكُونُ: لَبَثُ الْجَوْهَرِ فِي جِهَةٍ، وَقَتَيْنِ فَصَاعِدًا.
 السَّهْوُ: أَنْ لَا يَعْلَمَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ يَصِحَّ أَنْ يَعْلَمَهُ بِاضْطِرَارٍ.
 السَّرُورُ: انْبِسَاطُ الْقَلْبِ وَالدَّمِ فِي الْبَدَنِ.
 السُّكْرُ: سَهْوٌ أَوْ فُتُورٌ فِي الْأَعْضَاءِ - مَعَ الطَّرَبِ وَالنَّشَاطِ^٧ - يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ.
 السَّنَةُ: كُلُّ^٨ فِعْلٍ دَاوَمَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ النَّوَافِلِ، وَأَكَّدَ الْأَمْرَ
 عَلَى غَيْرِهِ بِاللَّدَوَامِ^٩ عَلَيْهِ.

١. في «أ»: - الساعة: أَقْلُ مَقَادِيرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

٢. في المطبوع: «تخييل».

٣. في «ب»: «متعذر».

٤. في المطبوع: «الجملة».

٥. ذكر عنوان «السطح» في نسخة «أ» قبل عنوان «السحر».

٦. في «ب»: «لاستعمالها» بدل «من استعمالها».

٧. في «ب»: «طرب و نشاط» بدل «الطرب و النشاط».

٨. في المطبوع: - «كل».

٩. في «ب»: «للدوام».

و قيل: كُلُّ فِعْلٍ دَاوَمَ الرِّسُولَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - عَلَيْهِ^١، وَ لَمْ يَنْبُتْ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِهِ^٢.

السَّبَبُ: كُلُّ صِفَةٍ أَوْ قُوَّةٍ فِي شَيْءٍ تَوْجِبُ صِفَةً أُخْرَى.

بَابُ الشَّيْنِ

الشَّيْءُ: هُوَ^٣ الثَّابِتُ، وَ الْمَوْجُودُ^٤. وَ قِيلَ: إِنَّهُ لَا يُحَدُّ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّمْيِيزِ^٥، وَ الشَّيْءُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ شَيْءٌ لَا يَتَمَيَّزُ.

الشَّرْطُ: مَا يَقِفُ عَلَيْهِ تَأْثِيرُ الْمُؤَثِّرِ فِي الْحُكْمِ. وَ فِي غَيْرِ الْمُؤَثِّرَاتِ: مَا يَقِفُ عَلَيْهِ^٦ وَجُودُ غَيْرِهِ أَوْ عَدَمُهُ^٧.

الشُّبْهَةُ: تَقْدِيرُ مُقَدِّمَتَيْنِ فَاسِدَتَيْنِ - أَوْ إِحْدَاهُمَا^٨ - يُظَنُّ فِيهِمَا أَنَّهُمَا صَحِيحَتَانِ؛ مُشَبَّهَةٌ بِالذَّلَالَةِ^٩.

السُّكُّ: خُطُورُ الشَّيْءِ بِالْبَالِ، مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ نَفِيهِ أَوْ ثُبُوتِهِ.
الشُّعُورُ: أَوَّلُ عِلْمٍ بِالْمُدْرَكِ.

١. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: - «عَلَيْهِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «بِهِ».

٣. فِي «ب»: - «هُوَ».

٤. فِي «أ»: «الثَّابِتُ الْمَوْجُودُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الثَّابِتُ الْوُجُودُ».

٥. فِي «أ»: «لِلتَّمْيِيزِ».

٦. لَمْ يَرِدْ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ قَوْلِهِ «تَأْثِيرُ الْمُؤَثِّرِ فِي الْحُكْمِ...» إِلَى هُنَا.

٧. فِي «ب»: + «الشَّرْطُ: هُوَ الَّذِي يَتَوَقَّفُ وَجُودُ الشَّيْءِ عَلَيْهِ، وَ لَا يَكُونُ جُزْءَهُ».

٨. فِي «ب»: «أَخَذَهُمَا» بَدَلَ «أَوْ إِحْدَاهُمَا».

٩. فِي «ب»: «يُظَنُّهُمَا صَحِيحَتَيْنِ بِتَثْبُتِ الدَّلَالَةِ» بَدَلَ «يُظَنُّ فِيهِمَا أَنَّهُمَا صَحِيحَتَانِ مُشَبَّهَتَانِ بِالدَّلَالَةِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا» بَدَلَ «فِيهِمَا».

الشُّعَاعُ: جِسْمٌ رَقِيقٌ مُضِيٌّ قَوِيٌّ الْإِضَاءَةِ.
 الشَّفَاعَةُ: طَلَبٌ دَفَعَ^١ الْمَضَارَّ عَنْ الْغَيْرِ مِمَّنْ هُوَ أَعْلَى رُتْبَةً مِنْهُ^٢ لِأَجْلِ طَلَبِهِ.
 الشَّمُّ: اسْتِجْلَابٌ مَحَلٌّ الرَّائِحَةِ إِلَى الْخَيْشُومِ طَلَبًا لِإِدْرَاكِهَا.
 الشَّهْوَةُ: مَا يَقَعُ بِهِ إِدْرَاكٌ^٣ لَذَّةٍ.
 الشُّكْرُ: تَوْطِينُ النَّفْسِ عَلَى تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ لِأَجْلِ نِعَمِهِ، مَعَ الْقَصْدِ بِهِ إِلَى تَعْظِيمِهِ.
 وَهُوَ اعْتِقَادٌ وَجُوبٌ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ، وَالْعَزْمُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ^٤ عَنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. ثُمَّ
 تُعَوِّفُ بِالْاعْتِرَافِ فِي اللِّسَانِ^٥ بِنِعْمَةِ الْمُنْعِمِ، مَعَ الْقَصْدِ إِلَى تَعْظِيمِهِ بِذَلِكَ.
 الشُّعْرُ: كُلُّ كَلَامٍ مَوْزُونٍ مُقَفًى، إِذَا^٦ قَصَدَ فَاعِلُهُ ذَلِكَ.
 الشَّرْعُ فِي الْعَرَفِ: مَا بَيَّنَّه^٧ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَفْعَالِ^٨.
 الشَّجَاعَةُ: قُوَّةٌ فِي الْقَلْبِ يُتِمَّكَّنُ مَعَهَا مِنْ^٩ تَحْمُلِ مَكَارِهِ الْحَرْبِ، فِي حَالِ^{١٠} لَا
 يُؤْمَنُ فِيهَا^{١١} عَلَى النَّفْسِ أَوْ عَلَى بَعْضِ^{١٢} أَطْرَافِهِ.
 الشُّفْعَةُ: اسْتِحْقَاقُ الْمَرْءِ ضَمًّا^{١٣} مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِلَى أَمْلَاكِهِ بِمِثْلِ مَا اشْتَرَاهُ^{١٤}.

١. في المطبوع: «رفع».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في «ب»: «ما يقطع به الإدراك».

٤. في المطبوع: «لا يرتجع».

٥. في «أ»: «ثم تعورف في الاعتراف باللسان». وفي المطبوع: «ثم يتبعه الاعتراف باللسان».

٦. في «ب»: «- إذا».

٧. في «ب»: «بيَّنه».

٨. في «أ»: «الأحكام والأفعال» بدل «أحكام الأفعال».

٩. في «أ» والمطبوع: «- من».

١٠. في المطبوع: «حالة».

١١. في المطبوع: «بنفيها».

١٢. في «ب»: «- بعض».

١٣. في «أ» والمطبوع: «- استحقاق المرء».

١٤. في «ب»: «- بمثل ما اشتراه».

باب الصاد

الصارف^١: ما لأجله يَمْتَنِعُ القادرُ مِنَ الفعلِ على بعضِ الوجوه، احترازاً ممّا^٢ إذا تَرَجَّحَ عليه الداعي فلا يَمْتَنِعُ. وقد يُقالُ لِلْعِلْمِ^٣ أو الظنُّ أو الاعتقادِ بكونِ الفعلِ قَبِيحاً.

و في حَقِّ البارئِ تَعَالَى يُقالُ^٤: هو الْعِلْمُ بكونِ الفعلِ قَبِيحاً.
الصَّبْرُ: الكَفُّ^٥ عن الْجَزَعِ عندَ الشَّدائدِ.

الصَّدْقُ: الْخَبْرُ عن الشيءِ على ما هو عليه في نَفْسِهِ.

الصَّلابةُ: التَزاقُّ أجزاءِ الْجِسْمِ بحيثُ يَصْعَبُ تَفْكِكُهَا.

الصَّحِيحُ: هو^٦ الذي يَتَرَدَّدُ بَيْنَ أَنْ يوجَدَ وَأَنْ لا يوجَدَ.

و الصحيحُ أيضاً: الذي لا يَسْتَحِيلُ وجودُهُ.

و في^٧ الأوَّلِ يَكُونُ غَيْرَ ثابِتٍ، و في الثاني قد يَكُونُ ثابتاً.

و في عُرْفِ الْفُقَهَاءِ: هو^٨ الفعلُ الذي تَتَبَّعُهُ^٩ أَحكامُهُ^{١٠}، إذا لَمْ تَكُنْ عُقوبةً، احترازاً عما يَتَّبَعُ الْكُفْرَ وَالزَّنا مِنَ الْعُقوبةِ.

١. في المطبوع: «الصادف» بالبدال المهملة.

٢. في «أ» و المطبوع: - «مما».

٣. في المطبوع: «العلم».

٤. في المطبوع: - «تعالى». و في «ب»: - «يقال».

٥. في «أ»: «كف» بدون الألف و اللام.

٦. في «ب» و المطبوع: - «هو».

٧. في «ب»: «في» بدون واو العطف.

٨. في المطبوع: - «هو».

٩. في «أ» و المطبوع: «يتبعه».

١٠. في «أ»: «أحكام».

الصَّحَّةُ: إِمْتِزَاجٌ مِنْ أَجْزَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ الْأَعْرَاضِ مُتَسَاوِيَةٍ، وَ يَثْبُتُ لِإِمْتِزَاجِهَا^١
حُكْمٌ^٢ لَا يَثْبُتُ لِأَفْرَادِهَا.

الصَّوْتُ: ^٣أَظْهَرَ مِنْ كُلِّ مَا يُحَدِّدُهُ^٤.

الصِّفَةُ: كُلُّ أَمْرٍ زَائِدٌ^٥ عَلَى الذَّاتِ، يَدْخُلُ فِي ضَمَنِ الْعِلْمِ بِهِ أَوْ الْخَبَرِ عَنْهُ؛ نَفْيًا
كَانَ، أَوْ إِثْبَاتًا؛ حَالًا كَانَ، أَوْ غَيْرَ حَالٍ؛ فِعْلًا كَانَ، أَوْ نَفْيًا فِعْلًا.

و قِيلَ: الصِّفَةُ: كُلُّ فَائِدَةٍ تُضَافُ إِلَى الذَّاتِ بِلاَ عَتَبَارٍ غَيْرِ^٦؛ وَ الْحُكْمُ: فَائِدَةٌ^٧
تُضَافُ إِلَى ذَاتٍ بِاعْتِبَارٍ غَيْرِ^٨.

وَ صِفَةُ الذَّاتِ: مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي وَجُوبِهَا إِلَى غَيْرِ الذَّاتِ.

وَ صِفَةُ الْفِعْلِ: مَا لَا تَوْصَفُ الذَّاتُ^٩ بِهَا إِلَّا عِنْدَ حَدُوثِ فِعْلٍ مِنْهَا أَوْ نَفْيِ فِعْلٍ مِنْهَا.

الصَّغِيرَةُ وَ الْكَبِيرَةُ: أَمْرٌ إِضَافِيٌّ؛ فَإِذَا أُضِيفَ مَا يَنْقُصُ عِقَابَهُ إِلَى مَا يَزِيدُ عِقَابَهُ،

يُسَمَّى الْأَوَّلُ صَغِيرًا، وَ الثَّانِي كَبِيرًا.

وَ قِيلَ: كُلُّ مَعْصِيَةٍ لِصَاحِبِهَا ثَوَابٌ مَا رَأَهُ^{١٠} أَعْظَمَ مِنْ عِقَابِهَا.

الصَّوْمُ: الْإِمْسَاكُ^{١١} عَنِ الْمُفْطَرَاتِ فِي النَّهَارِ، تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ^{١٢} تَعَالَى.

١. في «ب»: «يثبت بامتزاجها» بدل «و يثبت لامتزاجها».

٢. في المطبوع: «حكمة».

٣. في المطبوع: «الصواب».

٤. في المطبوع: «تحده» بدل «يحد به».

٥. في المطبوع: «زائداً».

٦. في المطبوع: «غيره».

٧. في «ب»: «كل فائدة».

٨. في المطبوع: «إلى الذات [ولا يوصف]» بدل «إلى ذات باعتبار غير».

٩. لم يرد في المطبوع من قوله: «و صفة الذات ما لا يفتقر في وجوبها...» إلى هنا.

١٠. في «أ» و المطبوع: - «رأه».

١١. في «أ»: «إمساك».

١٢. في المطبوع: «بالله».

باب الضاد

الضَدَانِ: كُلُّ شَيْئَيْنِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَجْتَمِعَا مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، لِمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتَيْهِمَا^١، احْتِرَازًا عَمَّا^٢ يَجْرِي مَجْرَى الضَّدِّ.

[و] الضَّدُّ^٣ فِي الْجِنْسِ: كُلُّ مُنَافٍ لِغَيْرِهِ عَلَى جِهَةِ التَّقْدِيرِ؛ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فِي مَحَلِّينِ، أَوْ فِي وَقْتَيْنِ.

وَالْجَارِي^٤ مَجْرَى الضَّدِّ: ضِدُّ^٥ كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ فِي وَجُودِهِ^٦ إِذَا طَرَأَ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَا يُنَافِيهِ^٧.

الْعِلْمُ^٨ الضَّرُورِيُّ: مَا يَحْدُثُ فِي الْحَيِّ الْمُكَلَّفِ^٩ لَا مِنْ قِبَلِهِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ^{١٠} دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ.

الضَّرُورَةُ^{١١}: كُلُّ فِعْلٍ لَا يُمَكِّنُ التَّخَلُّصَ مِنْهُ^{١٢}.

١. فِي «ب»: «كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا» بَدَلَ «ذَاتَيْهِمَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَاتُهُمَا».

٢. فِي «ب»: «مِمَّا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الضَّدِّ». وَأَمَّا الْوَاوُ فَأَضْفَعْنَاهَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ لِإِقْتِضَاءِ السِّيَاقِ.

٤. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْجَارِي» بِدُونِ وَاوِ الْعَطْفِ.

٥. فِي «ب»: - «ضَدِّ».

٦. فِي «ب»: «فِي الْوُجُودِ».

٧. فِي «ب»: «مِمَّا يُنَافِيهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ بَدَلَ: «مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ فِي وَجُودِهِ...» إِلَى هُنَا هَكَذَا:

«مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مَا فِي مَا يُنَافِيهِ (؟)».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْعِلْمِ».

٩. فِي «ب»: «فِي الْفِعْلِ» بَدَلَ «فِي الْحَيِّ الْمُكَلَّفِ».

١٠. فِي «أ»: «وَلَا يُمَكِّنُ».

١١. فِي «أ»: «وَالضَّرُورَةُ».

١٢. فِي «أ»: «عَنْهُ» بَدَلَ «مِنْهُ». وَ فِي «ب»: «لَا يُمَكِّنُهُ» بَدَلَ «لَا يُمَكِّنُ».

باب الطاء

الطاعة: إيقاع الفعل أو ما يجري مجراه موافقاً لإرادة الغير، إذا كان أعلى رتبة منه، لا على وجه الإلجاء.

الطول: امتداد الجسم إلى قدام^١. وأقل ما يحصل منه جزءان.
الطبع: قيل: هو الخاصة^٢ التي يكون بها الحادث لا من جهة القدرة.
الطلب: قول القائل لمن يساويه في الرتبة: «افعل»، أو ما في^٣ معناه، لا على وجه^٤ الاستعلاء أو التذلل^٥.

باب الظاء

الظلم: كل ضرر ليس بمستحق، ولا نفع فيه، ولا دفع ضرر أعظم منه، معلوم أو مظنون؛ ولا يفعل على مجرى العادة، ولا على جهة الدفع عن النفس.
الظلمة: فقد النور عما يقبل النور.
الظن: تغليب القلب لأحد المجوزين ظاهري^٦ التجويز.
الظل: تغير الهواء إلى الضياء - لانفجار الصبح - إذا حال بينه وبين قرص الشمس حائل.

باب العين

العلم: أظهر من كل ما يُحد به.

١. في «أ»: «قدامه».

٢. في «أ، ب»: «الخاصية».

٣. في المطبوع: «ما في».

٤. في المطبوع: «سبيل».

٥. في المطبوع: «التذليل». وفي «ب»: «لي بقاتل»، ولم نجد لها وجهاً.

٦. في المطبوع: «ظاهر».

و قيل: هو اعتقاد الشيء على ما هو به، مع سُكونِ النفسِ إلى أنْ مُعْتَقَدُهُ^١ على ما اعتُقِدَ عليه^٢.

و العِلْمُ الضَّرُورِيُّ^٣: ما^٤ لا يَقِفُ على استدلالِ العالمِ به، إذا أمكَنَ فيه الاستدلالُ^٥، احترازاً عن عِلْمِهِ تَعَالَى.

و قيل^٦: الضَّرُورِيُّ: عِلْمٌ لا يُمكنُ للعالمِ^٧ به دَفْعُهُ عن نَفْسِهِ إذا انفَرَدَ، احترازاً عن المُكْتَسَبِ إذا ضاءَهُ^٨ الضَّرُورِيُّ. و يَسْتَقِصُّ^٩ هذا الحَدُّ بعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى بالأشياء؛ إذ لا يُمكنُهُ^{١٠} دَفْعُهُ عن نَفْسِهِ^{١١}.

و العِلْمُ^{١٢} المُكْتَسَبُ: عِلْمٌ يُمكنُ للعالمِ^{١٣} به دَفْعُهُ عن نَفْسِهِ إذا انفَرَدَ. العقلُ: قُوَّةٌ في القَلْبِ تَقْتَضِي التَّمْيِيزَ^{١٤}.

١. في المطبوع: «تعتقد».

٢. في المطبوع: «إليه».

٣. قد تقدّم تعريفه سابقاً في باب الضاد هكذا: «ما يحدث في الحيّ المُكَلَّف لا مِن قِبَلِهِ، ولا يمكنُهُ دَفْعُهُ عن نفسه».

٤. في المطبوع: «علم» بدل «ما».

٥. في «أ» و المطبوع: «الاستدلال».

٦. في «ب»: «+ العلم».

٧. في المطبوع: «العالم» بدل «للعالم».

٨. في المطبوع و ظاهر «أ»: «فارقه».

٩. في المطبوع: «ويُقْصُص».

١٠. في المطبوع: «لا يمكن».

١١. في «ب»: «وليس بضروري» بدل «عن نفسه».

١٢. في المطبوع: «العلم» بدون واو العطف.

١٣. في المطبوع: «العالم» بدل «للعالم».

١٤. في «أ» و المطبوع: «يقتضي التمييز».

وقيل: هو العلوم الضرورية التي يُتَمَكَّنُ بها من اكتساب العلوم إذا كَمَلَتْ شروطها.

وقيل: العقل هو ^١ [العلم] الذي هو مناط التكليف؛ من العلم ^٢ بوجوب الواجبات، واستحالة المُستَحِيلَات.

وقيل: هو غريزة تلزمها ^٣ العلوم الكلية البديهية عند سلامة الآلات. العالم: كُلُّ موجودٍ سوى الله تعالى.

العمل: هو إيجاد الأثر في الشيء. والفعل: إيجاد الشيء.

وقيل: العمل إيجاد أفعال بعناء ^٤ وتعب.

العصمة: ما يمتنع ^٥ عنده المكلف من فعل القبيح والإخلال ^٦ بالواجب، ولولاه لم يمتنع من ذلك، مع تمكّنه ^٧ في الحالين.

عبارة أخرى: العصمة: الأمر الذي يفعله ^٨ الله تعالى بالعبد، ويعلم ^٩ أنه لا يقدم مع ذلك الأمر ^{١٠} على المعصية، بشرط أن لا ينتهي فعل ذلك الأمر إلى حد ^{١١} الإلجاء.

١. في «ب» والمطبوع: - «هو».

٢. في «ب»: «كالعلم»، وفي المطبوع: «هو العلم» بدل «من العلم».

٣. في «أ»: «يلزمها». وفي المطبوع: - «تلزمها».

٤. في «ب»: «بعلاج». ٥. في المطبوع: «يُمنع».

٦. في «ب»: «أو».

٧. في المطبوع: «لم يمنع من ذلك، ومع تمكينه».

٨. في المطبوع: «يفعل».

٩. في المطبوع: «و علم».

١٠. في «ب»: - «الأمر». وفي «أ»: - «الذي يفعله الله تعالى بالعبد ويعلم أنه لا يقدم مع ذلك الأمر».

١١. في المطبوع: «لأحد إلى» بدل «إلى حد».

العَجْزُ: انتفاء القدرة عن الحيِّ على الأفعال، أو^١ على بعضها، إذا صَحَّتْ قدرته عليها.

العادة: عَوْدُ الفاعِلِ إلى مِثْلِ ما فَعَلَهُ، أو ما يَجْري مَجْراه، إذا لَمْ يَكُنْ مُلْجَأً إلى ذلك. العامُّ والعمومُ: كُلُّ كلامٍ وُضِعَ لِاستغراقِ جَمِيعِ ما يَصْلُحُ^٢ له.

و قيل: هو^٣ اللفظُ المُستغرقُ لِجَمِيعِ ما وُضِعَ له، بِحَسَبِ وَضْعِ واحدٍ، احترازاً عن المُشْتَرَكِ، أو ما^٤ له حَقِيقَةٌ و مَجَازٌ.

و قيل: هو اللفظُ الدالُّ على شَيْئَيْنِ فصاعداً، مِنْ غَيْرِ حَصْرِ، احترازاً عن أسماءِ العَدَدِ^٥.

العبادة: نِهايةُ^٦ التعظيمِ والتذللِ لِمَنْ يَسْتَحِقُّ ذلك، بأفعالٍ وَرَدَ بها الشرعُ على وجوهٍ مخصوصةٍ، أو ما يَجْري مَجْراها^٧. و نَعْنِي بـ«الوجوه» الشُّروطَ المُعْتَبَرةَ شَرْعاً في كَوْنِ الفعلِ عِبادةً، و بـ«الجاري مَجْراها» الإِخلالَ بالقَبائحِ.

و في عَرَفِ الفُقهاءِ: هو كُلُّ فِعْلٍ لا يُجْزئُ^٩ إِلَّا بِنِيَّةِ التعظيمِ لِلَّهِ تَعَالَى^{١٠}. العَرَضُ: ما يوجَدُ في الجَوهرِ، مِنْ غَيْرِ تَجَاوُزٍ، احترازاً عن وجودِ المَظروفِ في الظَّرْفِ.

العَرَضُ: امتدادُ الجَوهرِ في سَمَتٍ مُعْتَرِضٍ لِلْمُحاذِي^{١١}.

١. في المطبوع: - «أو».

٢. في «ب»: «يوضع».

٣. في المطبوع: «هما».

٤. في «ب» و المطبوع: «عمّا».

٥. في «أ»: «المائة».

٦. في «ب»: «غاية».

٧. في المطبوع: «جری».

٨. في «ب»: «مجره».

٩. في المطبوع: «لا يجري».

١٠. في المطبوع: - «تعالى».

١١. في «أ»: «معتراضاً للمجازي».

العِلَّةُ عِنْدَ مَنْ لَا يُثَبِّتُ الْمَعَانِي: كُلُّ أَمْرٍ لَيْسَ بِذَاتٍ أَثَرٍ أَمْرًا فِي حَالَةٍ^١؛ نَفْيًا كَانَ،
أَوْ إِبْثَاتًا.

الْعَزْمُ: تَوْطِينُ النَّفْسِ وَالْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ سَيَفْعَلُ الْفِعْلَ أَوْ لَا يَفْعَلُهُ لَا مَحَالَةَ.
وَقِيلَ: الْعَزْمُ إِرَادَةٌ جَازِمَةٌ حَصَلَتْ بَعْدَ التَّرَدُّدِ فِيهِ.
الْعَدْلُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: الْعُلُومُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ^٢ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَ عَنِ
الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ.

وَعِنْدَ الْفُقَهَاءِ: مَنْ اسْتَحَقَّ لِقَبُولِ^٣ شَهَادَتِهِ أَوْ رِوَايَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ أَوْ الْقَائِمِ مَقَامَهُ^٤ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

الْعِشْقُ: لُزُومُ شِدَّةِ شَهْوَةِ الْإِلْتِذَاذِ الْمَخْصُوصِ بِالْغَيْرِ، مَعَ الطَّمَعِ^٥ فِي نَيْلِ ذَلِكَ مِنْهُ.
الْعَفْوُ: إِسْقَاطُ الذَّمِّ وَالْعِقَابِ عَنِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُمَا.
الْعُمُقُ: امْتِدَادُ الْأَجْزَاءِ مُسْتَمِكًا^٦.

الْعِقَابُ: الْمَضَارُّ الْمُسْتَحَقَّةُ عَلَى وَجْهِ الْإِهَانَةِ، الْمَفْعُولَةُ عَلَى وَجْهِ الْجَزَاءِ.
الْعَوَضُ: النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ، الْمُقَابِلُ لِلْمَضَارِّ بِلا تَعْظِيمِ.

بَابُ الْغَيْنِ

الْغَرَضُ: مُرَادُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ قَطْعُهُ، أَوْ مَا هُوَ كَالْمَوْجِبِ^٧ عَنِ الْفِعْلِ.

١. في «ب»: «حال».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في «ب»: «من أهل القبول».

٤. في «ب»: «من قام مقامه» بدل «القائم مقامه». و في المطبوع: «مقام» بدل «مقامه».

٥. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله «العشق: لزوم شدة شهوة الالتذاذ...» إلى هنا.

٦. في «ب»: «يسمى كالعرض»، و في المطبوع: «سمكاً» بدل «مستمكاً».

٧. في المطبوع: «كالفعل».

الغَيْطَةُ^١: تَمَنَّى مَا يَصِحُّ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ، مِنْ مِثْلِ فَضْلِ^٢ الْغَيْرِ أَوْ مَنَافِعِهِ.

الغَضَبُ: غَلِيَانُ دَمِ الْقَلْبِ، طَلَبًا لِلِإِتْقَامِ.

الغَمُّ: انْحِصَارُ الْقَلْبِ وَالدَّمِ الَّذِي فِيهِ.

الْغَيْرَانِ^٣: كُلُّ ذَاتَيْنِ لَيْسَ^٤ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، وَلَا^٥ جُمْلَةً تَدْخُلُ^٦ تَحْتَهَا الْأُخْرَى.

الْغِيْبَةُ: دَمُ الْمَرْءِ بَعَيْنِهِ^٧ فِي غَيْبَتِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ لَهُ^٨، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى الدَّمِّ بِمَا لَوْ سَمِعَهُ لَكَرِهَهُ.

بَابُ الْفَاءِ

الْفَرْضُ: الْوَاجِبُ الْمُقَدَّرُ، وَهُوَ مَا أَعْلِمَ^٩ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بِوُجُوهِهِ أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ^{١٠}.

الْفِسْقُ: كُلُّ ذَنْبٍ سِوَى الْكُفْرِ.

وَأَيْضًا: كُلُّ مَا أَخْرَجَ^{١١} مِنَ طَاعَةِ اللَّهِ إِلَى مُخَالَفَتِهِ.

الْفَرْعُ: هُوَ مَا [لَا] يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ إِلَّا بِوُصُولِ غَيْرِهِ^{١٢}.

١. في «ب»: + «هي».
٢. في «أ»: «المطبوع: «فعل».
٣. في المطبوع: «الغير».
٤. في «ب»: «الذاتان التي ليست» بدل «كل ذاتين ليس».
٥. في «ب»: + «هي».
٦. في «أ»: «المطبوع: «يدخل».
٧. في «ب»: «الغير بعينه» بدل «المرء بعينه».
٨. في «أ، ب»: - «له». و في المطبوع: «لغير» بدل «بغير».
٩. في «أ، ب»: «المطبوع: «علم»، و الصحيح ما أثبتناه.
١٠. في «ب»: «بوجهه أو دال عليه» بدل «بوجوبه أو دل عليه».
١١. في «أ، ب»: «المطبوع: «خرج»، و الصحيح ما أثبتناه.
١٢. لم يرد في «ب» و المطبوع من قوله: «الفرع: هو ما [لا] يمكن...» إلى هنا.

الْفَلَكَ: المَدَارُ الذي تَدُورُ عليه الكَوَاكِبُ. و يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ جِسْماً، وَإِنَّمَا يَكُونُ جِهَةً وَمُحَاذَاةً. و يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جِسْماً رَقِيقاً، كَالهَوَاءِ.^١

الْفِقْه: الْعِلْمُ بِجُمْلَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

و قِيلَ: الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ، الْمُسْتَدَلُّ عَلَى أَعْيَانِهَا، بِحَيْثُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهَا مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً، إِحْتِرَازاً عَنِ التَّقْلِيدِ، وَ احْتِرَازاً عَنْ مِثْلِ^٢ الْعِلْمِ بِوُجُوبِ الصَّلَاةِ.

الْفِعْلُ: هُوَ^٣ الْحَادِثُ عَلَى جِهَةِ الصَّحَّةِ.

الْفَنَاءُ^٤: تَفَرُّقُ^٥ أَجْزَاءِ الْجِسْمِ، بِحَيْثُ يَخْرُجُ مِنْ^٦ صِحَّةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ.

بَابُ الْقَافِ

الْقَدِيمُ: الْوَاجِبُ الْوُجُودِ الْمُطْلَقُ، أَوِ الَّذِي لَا أَوَّلَ لَوْجُودِهِ.

الْقَادِرُ: الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ لَا يَفْعَلَ^٧، إِذَا انْتَفَتْ عَنْهُ الْمَوَانِعُ^٨ وَلَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ مُسْتَحِيلًا فِي نَفْسِهِ.

الْقُدْرَةُ: هِيَ تِلْكَ^٩ الصَّحَّةُ. وَ قِيلَ: الْقُدْرَةُ فِي حَقِّنَا: سَلَامَةُ الْأَعْضَاءِ.

١. لم يرد في «ألف» والمطبوع من قوله: «الفلک: المدار الذي تدور عليه...» إلى هنا.

٢. في «أ» والمطبوع: - «مثل».

٣. في «ب»: - «هو».

٤. في «أ» ذكر هذا العنوان بعد عنوان «الفقه».

٥. في «أ» والمطبوع: «تفريق».

٦. في المطبوع: «خرج» بدل «يخرج». وفي «ب»: «عن» بدل «من».

٧. في المطبوع: - «وأن لا يفعل».

٨. في «ب»: «إذا ارتفعت الموانع عنه».

٩. في «أ» والمطبوع: - «تلك».

الْقَبِيحُ: مَا لِفِعْلِهِ مَدْخَلٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ.
وَقِيلَ: مَا لَيْسَ لِلْمُتَمَكِّنِ مِنْهُ وَمِنَ الْعِلْمِ بَقْبَحِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ.
وَقِيلَ: إِنَّهُ الَّذِي عَلَى صِفَةٍ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ^١.
الْقَصْدُ: خُلُوصُ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِهِ، أَوْ تَرْجُّحُهُ عَنِ الصَّارِفِ.
الْقِيَاسُ: تَحْصِيلُ الْحُكْمِ فِي الشَّيْءِ لِتَعْلِيلٍ غَيْرِهِ عِنْدَ الْمُثَبِّتِ^٢.
وَقِيلَ: إِبْثَاتُ^٣ حُكْمٍ مَعْلُومٍ لِأَخَرٍ^٤؛ لِأَجْلِ اشْتِبَاهِهِمَا فِي^٥ عِلَّةِ الْحُكْمِ.
الْقَضَاءُ: إِيجَادُ الْفِعْلِ^٦ عَلَى التَّمَامِ. وَ قَدْ يُقَالُ فِي فَصْلِ الْحُكْمِ؛ إِمَّا بِالْأَمْرِ، أَوْ
بِالْخَبَرِ.

الْقَدَرُ: إِيجَادُ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الْإِحْكَامِ، وَبَحْسَبِ^٧ الْمَنْفَعَةِ.
وَيُقَالُ^٨ لِلْخَبَرِ بِمَا يَكُونُ، إِذَا كَانَ يَجِيءُ عَلَى مِقْدَارٍ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَبَرِ^٩.
وَالْقَضَاءُ^{١٠} فِي الْعِبَادَةِ: إِتْيَانُ مِثْلِ الْفِعْلِ السَّابِقِ بِهِ الْأَمْرُ فِي الصُّورَةِ وَالْوَجْهِ - أَوْ
مَا^{١١} يُقَدَّرُ فِيهِ الْمُمَاطَلَةُ - إِذَا فَاتَهُ الْأَوَّلُ، كَقَضَاءِ الْجُمُعَةِ.

١. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «و قيل: ما ليس للمتمكن منه و من العلم...» إلى هنا.

٢. في «ب»: - «عند المثبت».

٣. في «ب» و المطبوع: + «مثل».

٤. «لآخر» أي: لموضوع آخر. و في «ب»: «بمعلوم آخر» بدل «لآخر».

٥. في «أ»: - «في».

٦. في المطبوع: - «الفعل».

٧. في «أ»: «بحسب» بدون واو العطف.

٨. في المطبوع: «يُقَالُ» بدون واو العطف.

٩. في «ب»: «و يقال للخبر لما يكون... من الخير».

١٠. في «أ» و المطبوع: «القضاء» بدون واو العطف.

١١. في «ب»: «إِذْ» بدل «أَوْ مَا».

باب الكاف

الكَذِبُ: الخبرُ الذي لا يُطابقُ مُحْبِرَهُ، أو الذي لَيْسَ له مُحْبِرٌ يُطابقُهُ.
 الكلامُ: المُنتَظَمُ مِنَ الحُرُوفِ المَسْمُوعَةِ المُتَمَيِّزَةِ المُتَوَاضِعِ^١ عليها، إذا صَدَرَ^٢
 عن قَادِرٍ واحدٍ.
 وقِيلَ^٣: الكلامُ: الجُمْلَةُ المُفِيدَةُ.
 الكَلِمَةُ: كُلُّ مَنْطُوقٍ به دَلٌّ^٤ بالاصطلاح على معنى^٥.
 الكَسْبُ: إيجادُ الفعلِ لِاجْتِلَابِ مَنفَعَةٍ أو دَفْعِ مَضَرَّةٍ.
 الكَثَافَةُ: اكتِنَازُ^٦ أَجْزَاءِ الجِسْمِ.
 الكَرَاهَةُ: الصَّارِفُ عن^٧ الفعلِ.
 الكَوْنُ: حُصُولُ الجَوْهَرِ فِي المُحَادَاةِ.
 الكَبِيرَةُ: كُلُّ ذَنْبٍ يَعْظُمُ عِقَابُهُ^٨.
 الكُفْرُ: هو^٩ الإنكارُ والتكذيبُ بشيءٍ مِمَّا يَجِبُ الإِقْرَارُ والتَصْدِيقُ به، و الجَهْلُ
 بذلك.

وقِيلَ: إنكارُ ما عُلِمَ بالضرورةِ مَجِيءُ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^{١٠} به.

١. في المطبوع: «المتميزة المواضع» بدل «المتميّزة المتواضع».

٢. في «ب»: «صدرت».

٣. في «ب»: - «قيل».

٤. في المطبوع: «دال».

٥. في «ب»: + «الكبيرة: كل ذنب يعظم عقابه». و سيأتي عنوان «الكبيرة» بُعِيدَ هذا.

٦. في المطبوع: «اكتنان».

٧. في المطبوع: «عن».

٨. لم يرد العنوان في «ب» هنا، بل ورد بعد عنوان «الكلمة». و في المطبوع: «عصيانه بعظيم»

بدل «يعظم عقابه».

٩. في «ب»: - «هو».

١٠. في «ب» والمطبوع: - «صلى الله عليه وآله».

الْكُمُونُ عِنْدَ مُثَبِّتِهِ أَنْ يَبْطُنَ^١ فِي الْجِسْمِ الْكَوْنُ بَأَنْ يَنْفَذَ^٢ مِنْ ظَاهِرِ أَجْزَائِهِ إِلَى بَوَاطِنِهَا^٣، وَأَنْ لَا يَظْهَرُ^٤ حُكْمُ الْكَوْنِ^٥ وَإِنْ كَانَ فِي الْجَوْهَرِ.

بَابُ اللَّامِ

اللُّطْفُ: مَا عِنْدَهُ يَخْتَارُ الْمُكَلَّفُ الطَّاعَةَ، أَوْ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى اخْتِيَارِهَا - وَلَوْلَاهُ لَمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى اخْتِيَارِهَا^٦ - مَعَ تَمَكُّنِهِ فِي الْحَالَيْنِ.

اللُّطِيفُ: الْجُزْءُ الْمُنْفَرِدُ أَوْ الْأَجْزَاءُ الْقَلِيلَةُ الَّتِي^٧ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُدْرَكَ بِحَاسَةِ الْعَيْنِ. وَاللُّطِيفُ^٨: الْمُنْعِمُ بِالنَّعْمِ مِنْ وَجْهِ خَفِيَّةٍ لَا يَوْقُفُ عَلَيْهَا، وَالَّذِي تَصِلُ^٩ نِعْمَتُهُ إِلَى الْمَوَاضِعِ الْخَفِيَّةِ، وَالْعَالِمُ بِالْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ^{١٠} الَّتِي يَعْسُرُ^{١١} الْوُقُوفُ عَلَيْهَا أَيْضاً^{١٢}.

الْلُّقْبُ: كُلُّ كَلَامٍ لَا يُفِيدُ فِي الْمُسَمَّى صِفَةً وَلَا مَجْمُوعَ صِفَاتٍ، وَيَجْرِي مَجْرَى الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ.

١. فِي «ب»: «أَنْ يَنْظُرَ».

٢. فِي «ب»: «الْكُمُونُ بَأَنْ يَفْتَقِدَ».

٣. فِي «ب»: «وَبَوَاطِنِهَا» بَدَلَ «إِلَى بَوَاطِنِهَا».

٤. فِي «ب»: «وَلَا يَظْهَرُ» بَدَلَ «وَأَنْ لَا يَظْهَرُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ أَنْ لَا يَظْهَرُ».

٥. فِي «ب»: «الْكُمُونُ».

٦. فِي «ب»: - «وَلَوْلَاهُ لَمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى اخْتِيَارِهَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «[فِي] الشَّيْءِ» بَدَلَ «الَّتِي».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «اللُّطِيفُ» بَدُونَ «وَالْعَطْفِ».

٩. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «تَصِلُ».

١٠. فِي «ب»: - «وَالْعَالِمُ بِالْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ».

١١. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «يَعْسُرُ».

١٢. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: - «أَيْضاً».

اللَّمْسُ: مُمَاسَّةٌ مَحَلِّ الْحَيَاةِ لِلْجِسْمِ^١؛ طَلَبًا لِإِدْرَاكِهِ أَوْ إِدْرَاكِ مَا فِيهِ، أَوْ طَلَبًا لِلذَّةِ
الْمَخْصُوصَةِ.

اللَّذَّةُ: إِدْرَاكُ الْمُشْتَهَى أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الشَّهْوَةُ مِنَ الْمُدْرَكَاتِ.
اللَّيْلُ^٢: اِمْتِدَادُ الظَّلَامِ؛ مِنْ أَوَّلِ مَا يَسْقُطُ قُرْصُ الشَّمْسِ، إِلَى أَنْ يُسْفِرَ الصُّبْحُ.
اللَّيْنُ؛ قِيلَ: مَعْنَاهُ عَدَمُ مُمَانَعَةِ الْغَامِزِ^٣؛ فَلَا يَكُونُ وجوديًا.

بَابُ الْمِيمِ

المِلَّةُ: الشَّرْعُ الَّذِي يَأْتِي بِهِ السَّمْعُ، وَ يَعْمُ الْأَمْرُ بِهِ الْجَمِيعُ^٥.
و قِيلَ: هُوَ الدِّينُ^٦ الَّذِي يَنْتَجِلُهُ الْإِنْسَانُ.
الْمَنْعُ: مَا يَتَعَذَّرُ لِأَجْلِهِ الْفِعْلُ، مَعَ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.
الْمُبْتَدَأُ: الْمُحَدَّثُ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْهُ وُجُودُهُ^٧.
الْمُعَادُ^٨: الَّذِي يَتَقَدَّمُهُ وُجُودُهُ^٩؛ أَيْ أُعِيدَ عَلَى الْوُجُودِ^{١٠} الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ.

١. في المطبوع: «محل الحيوان الجسم».

٢. في «ب» ذكر هذا العنوان بعد عنوان «اللقب».

٣. في «ب»: «القاسر». وفي المطبوع: «ما نعمة العام» بدل «ممانعة الغامز». و راجع أيضاً:
المواقف للإيجي، ج ١، ص ٦٣٨.

٤. في «أ»: «ولا يكون».

٥. في «أ» والمطبوع: «للجميع».

٦. في المطبوع: «الدين».

٧. في «ب»: «وجود».

٨. في «أ»: «المعتاد». وفي «ب»: «+» «المحدث».

٩. في «ب»: «وجود».

١٠. في «ب»: «الوجه».

المُبَاشَرُ: مَا يُبْتَدَأُ بِالْقُدْرَةِ فِي مَحَلِّهَا^١. وَ تَقْيِضُهُ^٢: الْمُتَوَلَّدُ، وَ هُوَ^٣ الَّذِي يَحْدُثُ
عَنْ فِعْلِ آخَرَ.

المُبَاحُ: مَا عَرَفَ فَاعِلُهُ حُسَنَهُ، أَوْ ذُلَّ عَلَيْهِ؛ وَ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ^٥ مَدْحًا وَ لَا ذَمًّا.
المُتَكَلِّمُ: فَاعِلُ الْكَلَامِ.

المُجَاوِرَةُ: كَوْنُ جَوْهَرَيْنِ مُمَاسِّينِ^٦.

المِثْلَانِ: اللَّذَانِ يَكُونُ ذَاتُ أَحَدِهِمَا كَذَاتِ الْآخَرِ.

المُخْتَلِفَانِ: اللَّذَانِ لَا يَكُونُ ذَاتُ أَحَدِهِمَا كَذَاتِ الْآخَرِ.

المُجْزِئُ^٧: الَّذِي يَكْفِي فِي حُصُولِ الْغَرَضِ^٨.

المُجْمَلُ: الْخِطَابُ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ، مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ. أَوِ الْخِطَابُ
الَّذِي قُصِدَ بِهِ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ فِي نَفْسِهِ، وَ اللَّفْظُ لَا يُعَيِّنُهُ^٩. وَ قَدْ يُرَادُّ بِهِ^{١٠}: الْخِطَابُ
الْعَامُّ لِلْأَشْيَاءِ الَّتِي يَتَنَاوَلُهَا^{١١}.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَحَلٌّ».

٢. فِي «ب»: «وَيَقْتَضِيهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَيَقْضِيهِ».

٣. فِي «ب»: «هُوَ» بَدَلَ «وَهُوَ».

٤. فِي «أ»: «هُوَ الَّذِي» بَدَلَ «مَا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِ».

٦. فِي «ب»: «الْجَوْهَرَيْنِ» بَدَلَ «كَوْنِ جَوْهَرَيْنِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَمَاسِّتَيْنِ» بَدَلَ «مَمَاسِّينِ».

٧. لَمْ يَرِدْ هَذَا الْعِنَاوَانُ وَلَا بَيَانُ مَعْنَاهُ فِي نَسْخَةِ «أ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ بِهِ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَعْنِيهِ».

١٠. فِي «ب»: «أَوْ» بَدَلَ «وَقَدْ يَرَادُّ بِهِ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَنَاوَلُهَا».

المُبَيَّنُ: الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ مِنْ^١ غَيْرِ بَيَانٍ. أَوْ: الْخِطَابُ الَّذِي زَالَ^٢ إِجْمَالُهُ بِوُرُودِ بَيَانِهِ.

المُفْصَّلُ: الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ. أَوْ: مَا زَالَ إِجْمَالُهُ بِالْبَيَانِ أَيْضاً^٣. وَكَذَا الْمُفَسَّرُ.

المُحَالُّ: كُلُّ مُتَصَوِّرٍ لَا يَصِحُّ وُجُودُهُ. وَكَذَا الْمُسْتَحِيلُ.
المُحْتَمِلُ: الْخِطَابُ^٤ الَّذِي لَهُ تَأْوِيلَانِ مِنْ جِهَةِ الْإِسْتِعْمَالِ.
المُحَدَّثُ: الْمَوْجُودُ بَعْدَ الْعَدَمِ^٥.

المَحْظُورُ وَالْمُحَرَّمُ: الَّذِي مُنِعَ مِنْ فِعْلِهِ بِالنَّهْيِ وَالزَّجْرِ.
المُحَكَّمُ: الْفِعْلُ^٦ الْمُرْتَبِّ الْمُسَوَّى^٧ وَالْمُطَابِقُ لِلْمَنْفَعَةِ.
مَحَبَّةُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ: إِرَادَةُ الثَّوَابِ.
وَمَحَبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ: إِرَادَةُ الطَّاعَةِ^٨.

الْمَلَأَسَةُ: عِبَارَةٌ عَنْ^٩ اسْتَوَاءٍ وَضَعِ الْأَجْزَاءِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنْ».

٢. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَمَا زَالَ» بَدَلَ «أَوْ: الْخِطَابُ الَّذِي زَالَ».

٣. لَمْ يَرِدْ فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ مِنْ قَوْلِهِ: «الْمُفْصَّلُ: الَّذِي لَا يَحْتَاجُ...» إِلَى هُنَا.

٤. فِي «ب»: «الْخِطَابُ الْمُحْتَمِلُ» بَدَلَ «الْمُحْتَمِلُ: الْخِطَابُ».

٥. فِي «ب»: «عَدَمٌ» بِدُونِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.

٦. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْفِعْلُ الْمُحَكَّمُ» بَدَلَ «الْمُحَكَّمُ: الْفِعْلُ».

٧. فِي «ب»: «الْمُسْتَوَّى» أَوْ «الْمُسَوَّى» وَ.

٨. فِي حَاشِيَةِ «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: + «الْمُحَدَّثُ: الْمَسْبُوقُ بِالْعَدَمِ، أَوْ مَا لَوْجُودُهُ أَوَّلُ» وَ قَدْ تَقَدَّمَ
عَنْ «الْمُحَدَّثِ» قَبِيلُ هَذَا.

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

المُحَاذَاةُ: الجِهَةُ التي يَصِحُّ أن يَشْعَلَهَا الجَوْهَرُ^١.
 المَحَلُّ: الحِجْمُ الذي فيه عَرَضٌ، أو يَصِحُّ أن يَكُونَ فيه.
 المَخْصُوصُ مِن جِهَةٍ^٢ الخِطَابِ: الذي أُريدَ به بَعْضُ ما يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهُ.
 المَدْحُ: كُلُّ قَوْلٍ يُنْبِئُ عن عِظَمِ حَالِ الغَيْرِ، مع القَصْدِ إلى ذَلِكَ المدلولِ^٣.
 المُكَلَّفُ: الذي دُلَّ على^٤ ما أُريدَ منه العِلْمُ به.
 و المَدْلُولُ عليه: ما يَدُلُّ عليه الدليلُ.
 المُرْسَلُ: الحديثُ الذي لَمْ يَذْكُرِ الراوي بَعْضَ رُواتِهِ، أو وَقَعَ كَذَلِكَ أَصْلُ
 الرِّوَايَةِ فيه.^٥

الخَبَرُ المُتَوَاتِرُ: خَبَرٌ قَوْمٍ بَلَغُوا في الكَثَرَةِ إلى حَدٍّ^٦ حَصَلَ العِلْمُ بِقَوْلِهِمْ.
 المُسْنَدُ: الذي وَقَعَتْ رِوَايَتُهُ مُتَّصِلَةً إلى الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عليه و آلِهِ^٧.
 المُصَاكَّةُ و الإِصْطِكَاكُ: مُمَاسَّةُ جِسْمَيْنِ صُلْبَيْنِ بِشِدَّةٍ.
 المَذْهَبُ: كُلُّ^٨ اعتقادٍ يَسْتَمِرُّ عليه صَاحِبُهُ على جِهَةِ التَّدْيِينِ.

١. في «ب»: «جوهراً» بدل «الجوهر».

٢. في «ب»: - «جهة».

٣. في «أ»: «كُلُّ كلامٍ أو كُلُّ قَوْلٍ مَبْنِيٍّ» بدل «كُلُّ قولٍ مَبْنِيٍّ». و لم يرد في المطبوع من قوله: «المدح: كُلُّ قولٍ يَنْبِئُ...» إلى هنا.

٤. في «أ» و المطبوع: «عليه».

٥. في «أ» و المطبوع: «لم يذكر الراوي بعض الرواة؛ لأنه (المطبوع: بعد الرواية) وقع في أصل الرواية كذلك».

٦. في «ب»: «حيث».

٧. في «أ»: «عليه السلام».

٨. في المطبوع: - «كُلُّ».

المُطْلَقُ مِنَ الْخِطَابِ: مَا لَمْ يُقَيَّدَ بِصِفَةٍ، أَوْ شَرْطٍ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ.

المُقَيَّدُ: مَا أُدْخِلَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

المُعْجَزُ^١: الْفِعْلُ الْناقِضُ لِلْعَادَةِ مِمَّنْ^٢ يَتَحَدَّى بِهِ الظَّاهِرُ فِي زَمَانِ^٣ التَّكْلِيفِ لِتَصْدِيقِ مُدَّعٍ^٤ فِي دَعْوَاهِ.

و قِيلَ^٥: أَمْرٌ خَارِقٌ^٦ لِلْعَادَةِ، مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي، مَعَ عَدَمِ الْمُعَارَضَةِ.

قُلْنَا: «أَمْرٌ» لِأَنَّ الْمُعْجَزَ قَدْ يَكُونُ إِتْيَانًا بَغَيْرِ الْمُعْتَادِ، وَ قَدْ يَكُونُ مَنَعًا مِّنَ الْمُعْتَادِ^٧. وَ قُلْنَا: «مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي» لِثَلَا يَتَّخِذُ الْكَاذِبُ مُعْجَزَ مَنْ مَضَى حُجَّةَ لِنَفْسِهِ^٨، وَلِيَتَمَيَّزَ عَنِ الْإِرْهَاصِ وَ الْكِرَامَاتِ^٩. وَ قُلْنَا^{١٠}: «مَعَ عَدَمِ الْمُعَارَضَةِ» لِيَتَمَيَّزَ عَنِ السُّحَرِ وَ الشَّعْبَدَةِ^{١١}.

المَعْدُومُ: الْمُتَنَفِّي الْعَيْنِ.

المَوْجُودُ: هُوَ^{١٢} الثَّابِتُ الْعَيْنِ^{١٣}، وَ هُوَ أَظْهَرُ مِمَّا يُحَدُّ بِهِ.

١. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمَعْجَزَةُ».
٢. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: - «مِمَّنْ».
٣. فِي «ب»: «زَمَن».
٤. فِي «ب»: «الْمُدَّعِي».
٥. فِي «ب»: + «الْمَعْجَز».
٦. فِي «أ»: «خَارِج».
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِأَنَّ الْمَعْجَزَةَ قَدْ تَكُونُ بِالْمُعْتَادِ، وَ قَدْ تَكُونُ مَنَعًا مِّنَ الْمُعْتَادِ».
٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِثَلَا يَتَّخِذُ الطَّالِبُ الْمَعْجَزَةَ غَيْرَ حُجَّةٍ لِنَفْسِهِ».
٩. فِي «أ»: «و الْكِرَامَةُ».
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «قُلْنَا» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.
١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الشَّعْبَدَةُ» بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ.
١٢. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: - «هُوَ».
١٣. فِي «ب»: - «الْعَيْن».

المعروف: كُلُّ فِعْلٍ وَاجِبٍ أَوْ مَدْرُوبٍ إِذَا عَرَفَ فَاعِلُهُ ذَلِكَ^١، أَوْ ذُلَّ عَلَيْهِ.
 الْمُتَكَرَّرُ: كُلُّ فِعْلٍ أَوْ إِخْلَالٍ، بِفِعْلِ^٢ عَرَفَ فَاعِلُهُ قُبْحَهُ، أَوْ ذُلَّ عَلَيْهِ.
 الْمُعَصِيَةُ: كُلُّ فِعْلٍ أَوْ إِخْلَالٍ بِفِعْلِ كَرِهَهُ اللَّهُ^٣ تَعَالَى.
 الْمَغْفِرَةُ: أَنْ لَا يُفَعَّلَ الْعِقَابُ بَعْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ^٤ أَصْلًا.
 الْمُفِيدُ مِنَ الْكَلَامِ: الَّذِي يُنْبِئُ عَنْ أَمْرٍ مَا، وَهُوَ إِمَّا مُفْرَدٌ أَوْ مُرَكَّبٌ.
 وَ الْمُفْرَدُ^٥: مَا يُفِيدُ فَائِدَةً وَاحِدَةً.
 وَ الْمُرَكَّبُ^٦: مَا يُفِيدُ إِسْنَادًا^٧ مَعْنَى إِلَى آخَرٍ.
 الْمَكَانُ: الْجِسْمُ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَ الْكَعْبِيُّ يُسَمَّى الْجِهَةً^٨ مَكَانًا.
 الْمُمَاسَّةُ: الْمُجَاوِرَةُ.
 الْمُتَمَتِّعُ: الَّذِي يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ.
 الْمُمَكِّنُ^٩: نَقِيضُهُ؛ وَهُوَ الَّذِي لَا يَلْزَمُ مِنْ فَرَضٍ وَجُودِهِ وَ لَا مِنْ فَرَضٍ عَدَمِهِ
 مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ^{١٠} مُحَالٌ.

١. في «ب» و المطبوع: «ذلك فاعله» بدل «فاعله ذلك».

٢. في المطبوع: «فعل».

٣. في «ب»: «كراهية لله» بدل «كرهه الله».

٤. في «أ»: «بعد وجوب سببه». و في المطبوع: «بعد سيئة».

٥. في المطبوع: «المفرد» بدون واو العطف.

٦. في المطبوع: «المركب» بدون واو العطف.

٧. في المطبوع: «لإسناد».

٨. في «أ»: «و الكعبي سَمَى الجبهة» بدل «و الكعبي يسمي الجبهة». و في المطبوع بدلها: «و

الكعلى (؟) هي الجبهة».

٩. في المطبوع: «و الممكن».

١٠. في «أ» و المطبوع: - «هو».

المُسْتَحِيلُ: الذي يَتَعَذَّرُ وُجُودَهُ في نَفْسِهِ.
 المِنَّةُ: ذِكْرُ الصَّنِيعَةِ عَلَى وَجْهِ يُؤْذِي^١ مَنْ فَعَلَتْ لَهُ.
 المَوْتُ: مَا يَقْتَضِي زَوَالَ حَيَاةِ الْجِسْمِ، مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ الْمَلَكِ، مِنْ غَيْرِ جُرْحٍ
 يَظْهَرُ بِهِ^٢.
 المُسْتَحَقُّ^٣: الْفِعْلُ الْحَسَنُ، بَعْدَ تَقَدُّمِ مَا يَقْتَضِي حُسْنَ أَوْ وَجُوبَهُ^٤؛ وَلَوْلَا تَقَدُّمُهُ
 لَمَا حَسُنَ.

الْمَنْسُوخُ: الْحُكْمُ أَوْ دِلَالَةُ الْحُكْمِ، إِذَا وَرَدَ عَلَيْهَا الدَّلِيلُ النَّاسِخُ^٥.
 الْمُسْتَطِيعُ: هُوَ^٦ الْمُتِمِّكُنُّ مِنْ إِبْجَادِ الْفِعْلِ، بِحُضُورِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِبْجَادِهِ^٧.
 الْمُحَابَاةُ: تَخْصِصُ أَحَدِ الْمُسْتَحَقِّينَ بِنَفْعٍ^٨ دُونَ الْآخَرِ، مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي
 الْاِسْتِحْقَاقِ.

الْمُؤَاوَزَةُ: أَنْ يَجْتَمَعَ سَبَبَا اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ^٩، وَيَسْقُطَ اسْتِحْقَاقُ الْأَقْلَ
 مِنْهُمَا بِالْأَكْثَرِ^{١٠}، وَيَسْقُطَ مِنَ الْأَكْثَرِ^{١١} أَيْضًا مَا يُقَابِلُ الْأَقْلَ مِنْهُمَا وَيُؤَاوِزُهُ^{١٢}.

١. في المطبوع: - «يؤذي».

٢. في «أ» و المطبوع: - «به».

٣. في «أ»: + «هو».

٤. في «ب»: «و وجوبه». و في المطبوع: «أو وجود به» بدل «وجوبه و».

٥. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «المنسوخ: الحكم أو دلالة الحكم...» إلى هنا.

٦. في «ب»: - «هو».

٧. في «أ» و المطبوع: «الحضور ما يحتاج إليه من إيجاده».

٨. في المطبوع: «[بأن] ينتفع» بدل «ينفع».

٩. في «أ» و المطبوع: «مقابلة الثواب والعقاب» بدل «أن يجتمع سببا استحقاق الثواب والعقاب».

١٠. في «أ»: «الأكثر» بدون الباء.

١١. في المطبوع: «الكثير».

١٢. في المطبوع: «الأول منها» بدل «الأقل منها و يوازنه».

المُؤَافاةُ: تَوَجُّهُ^١ الوَعْدِ أو الوَعِيدِ إلى^٢ مِنَ المَعْلُومِ منه أَنَّهُ يَرِدُ القِيَامَةُ مُسْتَحَقًّا
لِلثَوَابِ أو الْعِقَابِ^٣، دُونَ مَا قَبَلَ القِيَامَةِ.

الْمَانَوِيَّةُ: قَوْمٌ يَذْهَبُونَ إِلَى قَدَمِ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ، وَأَنَّ الْعَالَمَ مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا، وَأَنَّهُمَا
مَطْبُوعَانِ عَلَى الْخَيْرِ وَالشَّرِّ. مَنَسُوبُونَ^٤ إِلَى «مَانِي»^٥ إِسْمَ رَجُلٍ^٦.

وَالْمَجُوسُ^٧: قَرِيبٌ مِنْهُمْ؛ وَيَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ النُّورُ الْأَعْلَى وَهُوَ
«يَزْدَانُ»، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ مِنْ جِنْسِ الظُّلْمَةِ وَهُوَ «أَهْرِمَنُ».

الْمُشْرِكُ^٨: الْكَافِرُ؛ أَثْبَتَ^٩ لِلَّهِ تَعَالَى شَرِيكًا، أَوْ لَا.

الْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ: الْقَوْلُ بِأَنَّ لِلْفَاسِقِ مَنْزِلَةً مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ مَنْزِلَةِ «الْكَافِرِ» وَ
«الْمُؤْمِنِ الْمُسْتَحِقِّ لِلثَوَابِ» فِي الْأَسْمِ وَالْحُكْمِ.

الْمُجْبِرَةُ: الَّذِينَ يَزْعُمُونَ^{١٠} أَنَّهُ لَا مُحَدِّثَ لِلْمُحَدَّثَاتِ - الْمُحْسَنَاتِ مِنْهَا^{١١} وَ
الْمُقَبَّحَاتِ - إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى.

الْمُرْجِئَةُ: الْوَاقِفَةُ فِي الْفُسَاقِ؛ هَلْ لَهُمْ عَذَابٌ، أَمْ لَا؟

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَوَجَّبَ».

٢. فِي «ب» - «إِلَى». وَ فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «وَالْوَعِيدَ» بَدَلَ «أَوِ الْوَعِيدِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْعِقَابِ».

٤. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «مَنْسُوبَةٌ».

٥. فِي «ب»: «مَان».

٦. فِي «أ»: «لِرَجُلٍ».

٧. فِي «ب» وَالْمَطْبُوعِ: «الْمَجُوسُ» بِدُونِ «وَاوِ الْعُطْفِ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُشْرِكُونَ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْكَافِرُونَ أَثْبَتُوا» بَدَلَ «الْكَافِرُ أَثْبَتَ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «زَعَمُوا».

١١. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: - «مِنْهَا». وَ فِي «أ»: «وَالْمُحْسِنَاتِ» بَدَلَ «الْمُحْسَنَاتِ».

الْمُنْزَلَةُ مِنَ الْعَدْلِيَّةِ: الْقَانُلُونَ بِالْوَعِيدِ وَالْعِقَابِ لِفُسَاقِ أَهْلِ الصَّلَاةِ قَطْعاً، وَ
الْمَنْزَلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ.

الْمَنْقُولُ: هُوَ الْمَتْرُوكُ وَضَعُهُ الْأَوَّلُ.

الْمُتَحَيِّزُ: كَوْنُ الشَّيْءِ فِي مَكَانٍ مَا.^١

الْمُشَبَّهَةُ: الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ؛ طَوِيلٌ، عَرِيضٌ، عَمِيقٌ.^٢

الْمُهْمَلُ: كُلُّ قَوْلٍ لَمْ يُتَوَاضَعْ^٣ عَلَيْهِ لِيُسْتَعْمَلَ.

وَالْمُسْتَعْمَلُ نَقِيضُهُ.^٤

الْمُعَارَضَةُ: مُقَابَلَةُ الْخَصْمِ بِمَا يَظْهَرُ عِنْدَهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِمِثْلِ مَا يَقُولُهُ^٥؛ إِمَّا السَّائِلُ،
أَوْ الْمُجِيبُ.

الْمُنَاقَضَةُ: ذِكْرُ جُمْلَتَيْنِ مُخْبِرَهُمَا^٦ وَاحِدٌ، وَوَقْتُهُ وَجِهَتُهُ وَاحِدَةٌ؛ تَقْتَضِي^٧
إِحْدَاهُمَا نَفْيَ مَا تَقْتَضِي الْأُخْرَى^٨ إِبْثَاتَهُ.

الْمُلْكُ الْمُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ فِي الشَّرْعِ: الْقُدْرَةُ عَلَى التَّصَرُّفِ الْحَسَنِ.

أَمَّا الْمُضَافُ إِلَى الْعَيْنِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ - مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّصَرُّفِ - مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ

١. لم يرد في «ب» والمطبوع من قوله: «المنقول: هو المتروك...» إلى هنا.

٢. في المطبوع: - «عميق».

٣. في المطبوع: «[لا] يُتَوَاضَعُ» بدل «لم يُتَوَاضَعُ».

٤. في «أ»: «و النقيض المستعمل». و في المطبوع: «و هو نقيض المستعمل» بدل «و المستعمل نقيضه».

٥. في المطبوع: «ما يقول». ٦. في المطبوع: «مخبرها».

٧. في «ب»: «مقتضى نفي» و في المطبوع: «يقتضي» بدل «تقتضي». و في «أ» و المطبوع: «واحد» بدل «واحدة».

٨. في «ب» و المطبوع: «يقتضي» بدل «تقتضي». و في «ب»: «الآخر» - بدل «الأخرى».

التصرف بجميع التصرفات الحسنة؛ لإختصاصه و اختصاص سببه الذي يتبعه اختصاص التصرفات^١.

المتقن: المحكم الصنعة^٢.

المملك^٣: ما قدر^٤ على التصرف فيه، و لم يكن لأحد منعه منه^٥.

المترافة: هي الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد باعتبار واحد^٦، كـ «الخمر» و «الراح»^٧ و «العقار»^٨.

المشترك: اللفظ^٩ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر، وضعاً أولاً، من حيث هما كذلك؛ كـ «العين»، احترازاً من المتواطئ.

المتواطئة: التي تدل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها، كاسم^{١٠}: «الإنسان» على زيد و عمرو، و «الحيوان» على الإنسان و الفرس و الطير.

المتزايلة: هي المتباينة التي ليس بينها من هذه النسب شيء^{١١}؛ كـ «الفرس» و «الذهب» و «الثوب» و نحو ذلك.

١. في «أ»: «تصرفات» بدون الألف و اللام.

٢. في «أ» و المطبوع: - «المتقن: المحكم الصنعة».

٣. في المطبوع: «المالك».

٤. في «أ»: «قدرة الشيء» بدل «ما قدر». و في المطبوع: «من قدر».

٥. في «أ»: + «الألفاظ». و في المطبوع: + «من الألفاظ».

٦. في «أ» و المطبوع: - «باعتبار واحد».

٧. في «أ»: «و المراح». ٨. في «أ» و المطبوع: «و العقال».

٩. في «أ» و المطبوع: «اللفظ المشترك» بدل «المشترك: اللفظ».

١٠. في «ب»: «كدلالة اسم» بدل «كاسم».

١١. في «ب»: - «شيء». و في المطبوع: «شيء من هذه النسب» بدل «من هذه النسب شيء». و

في «أ» «بينهما» بدل «بينها».

المُشَكَّكَةُ^١: ما نَقَعَ^٢ على مُسَمِّيَاتٍ بمعنى واحد، لكن بَيْنَهَا اختلافٌ بالتَقَدُّمِ^٣ و التأخُّرِ و الشِدَّةِ و الضَعْفِ، كـ «الْوُجُودِ»^٤ الواقعِ عَلَى الخَالِقِ و المَخْلُوقِ^٥، و هو فِي الخَالِقِ أَوْلَى؛ و كـ «الْبَيَاضِ»^٦ الواقعِ عَلَى الثَّلَجِ و العَاجِ، و هو^٧ فِي الثَّلَجِ أَشَدُّ. المُشَابِهَةُ^٨: ما يَكُونُ المُرَادُ بِاللَفْظِ وَاحِداً^٩ فِي المُسَمِّيَاتِ، لَكِنْ بَيْنَ المَعْنِيَيْنِ مُشَابِهَةٌ بِوَجْهِ ما، كَلَفَظَ «الْفَرَسِ»: عَلَى مُسَمَّاهُ، و عَلَى المُصَوِّرِ صُورَةَ الفَرَسِ. المُحَكَّمُ: إمَّا^{١٠} المُتَقَرَّنُ الصَّنْعَةِ^{١١} فِي الفَصَاحَةِ، و إمَّا الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلَيْنِ مُشْتَبِهَيْنِ^{١٢}، و لَا يَمْنَعُ العَقْلُ مِنْ ظَاهِرِهِ.

المُتَشَابِهُ: إمَّا^{١٣} المُتَسَاوِي فِي الإِحْكَامِ، و^{١٤} فِي الفَصَاحَةِ و حُسْنِ المَعْنَى. و إمَّا الَّذِي يَحْتَمِلُ تَأْوِيلَيْنِ مُشْتَبِهَيْنِ اِحْتِمَالاً شَدِيداً، و ظَاهِرُهُ يَوْضَعُ^{١٥} لِمَا يَمْنَعُ مِنْهُ

-
١. فِي المَطْبُوعِ: «المَشَكَّكُ».
 ٢. فِي «أ» و المَطْبُوعِ: «ما يَقَعُ».
 ٣. فِي «أ»: «ما بِالتَقَدُّمِ» بَدَلِ «بِالتَقَدُّمِ».
 ٤. فِي «أ» و المَطْبُوعِ: «كَالْمَوْجُودِ».
 ٥. فِي المَطْبُوعِ: «وَالْمَخْلُوقَاتِ».
 ٦. فِي «ب»: «وَالْبَيَاضُ».
 ٧. فِي «أ» و المَطْبُوعِ: «- هُوَ».
 ٨. فِي «ب»: «الْمُتَشَابِهَةُ».
 ٩. فِي «أ، ب»: «وَاحِدٌ».
 ١٠. فِي «ب»: «- إمَّا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ.
 ١١. فِي «أ»: «الصَّنِيعَةُ».
 ١٢. فِي «أ»: «مُشْتَبِهَتَيْنِ».
 ١٣. فِي «ب»: «- إمَّا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ. و فِي «أ»: «الْمُشَابِهَةُ» بَدَلِ «الْمُتَشَابِهَةُ».
 ١٤. فِي «أ» و المَطْبُوعِ: «- وَ».
 ١٥. فِي «ب»: «فَظَاهِرُهُ مَوْضُوعٌ» بَدَلِ «وَ ظَاهِرُهُ يَوْضَعُ».

العقل، أو أخذ^١ تأويله يحظره العقل.

المُكَبَّرُ في صفاتِ اللَّهِ تعالى: الذي^٢ له العَظَمَةُ والكِبَرِيَاءُ التي لا عَظَمَةَ فوقها.
و هو^٣ في حَقِّ العَبْدِ: الذي يَتَكَلَّفُ أفعالَ الكُبراءِ^٤ و لَيْسَ منهم، مع اعتقادِ
ذلك في نَفْسِهِ^٥.

المَصْلَحَةُ: كُلُّ ما عنده يَخْتَارُ المُكَلَّفُ الطاعةَ، أو يَكُونُ عنده أَقْرَبَ إلى
اختيارِها، مع^٦ تَمَكُّنِهِ في الحالين.

المَفْسَدَةُ: ما عنده يَخْتَارُ^٧ المُكَلَّفُ المَعْصِيَةَ، أو يَكُونُ أَقْرَبَ إلى اختيارِها، مع
تَمَكُّنِهِ في الحالين^٨. و لَيْسَ فيه تَعْرِضٌ^٩ لِثَوَابٍ زَائِدٍ.

المَجَازُ: كُلُّ كلامٍ أريدَ به غَيْرُ ما وُضِعَ له في الأَصْلِ، على جِهَةِ التَّبَعِ لِلأَصْلِ.

باب النون

النَّبِيُّ: الرَّفِيعُ الْمَنْزِلَةُ^{١٠} عِنْدَ اللَّهِ تعالى، الْمُحْتَمَلُ رِسالَتُهُ^{١١} بِلا واسِطَةٍ آدَمِيٍّ؛

١. في «أ» و المطبوع: «و أخذ».

٢. في المطبوع: «التي».

٣. في «ب»: - «هو».

٤. في «أ»: «الكبرياء».

٥. في «أ» و المطبوع: «لنفسه».

٦. في المطبوع: «ما» بدل «مع».

٧. في المطبوع: «ما يختار [عنده]».

٨. لم يرد في «ب» من قوله: «المفسدة: ما عنده يختار المكلف...» إلى هنا.

٩. في «ب»: «تعرض».

١٠. في المطبوع: «رفع المنزلة».

١١. في «ب»: «و المحتمل لرسالته».

بالهَمْزة - نَبِيٌّ - وَغَيْرِهَا^١.

النَّدْبُ: كُلُّ مَا رُغِبَ^٢ فِيهِ مِمَّا^٣ يُسْتَحَقُّ بِهِ^٤ الْمَدْحُ، وَلَا يُسْتَحَقُّ بِالْإِخْلَالِ بِهِ^٥ الذَّمُّ.

وَكَذَا النُّفْلِ^٦.

النَّدَمُ^٧: الْعَمُّ وَالْأَسْفُ عَلَى مَا فُعِلَ أَوْ^٨ لَمْ يُفْعَلْ.

النُّطْقُ: تَقْطِيعُ الْأَصْوَاتِ حُرُوفًا بِاللَّهَوَاتِ^٩. وَالشَّقَتَيْنِ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ، كَأَصْوَاتِ الطُّيُورِ.

نَظَرُ الْعَيْنِ: تَقْلِيبُ الْحَدَقَةِ الصَّحِيحَةِ نَحْوَ الْمَرْتِي التَّمَاسًا لِزَوَيْتِهِ.

وَنَظَرُ الْقَلْبِ: تَرْتِيبُ اعْتِقَادَاتٍ أَوْ ظُنُونٍ؛ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى الشَّيْءِ بِاعْتِقَادٍ أَوْ ظَنٍّ، وَ يَقِفَ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا النَّظَرُ الصَّحِيحُ: فَتَرْتِيبُ عُلُومٍ أَوْ ظُنُونٍ صَّحِيحَةٍ بِحَسَبِ الْعَقْلِ^{١٠}؛ لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى الشَّيْءِ بِعِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ.

١. في «ب»: - «نبيء». وفي المطبوع: «ولا يهمز غيرها» بدل «نبيء و غيرها».

٢. في «أ»: «ما عرف أو ما رغب».

٣. في المطبوع: «بما».

٤. في «ب» و المطبوع: - «به».

٥. في المطبوع: «شيئاً بإخلاله» بدل «بالإخلال به».

٦. في «ب»: «و العقاب والنفل كذلك» بدل «وكذا النفل».

٧. في «ب»: «الندامة».

٨. في المطبوع: «و».

٩. في المطبوع: + «و اللهوات».

١٠. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «ليتوصل إلى الشيء باعتقاد أو ظن...» إلى هنا.

النَّفْيُ: إعدامُ المَوْجُودِ، أو الخبرُ عن عَدَمِ الشَّيْءِ.

النُّورُ: الجِسْمُ الرَّقِيقُ الْمُضِيءُ.

النَّهْيُ: قَوْلُ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ: «لَا تَفْعَلْ»، على جِهَةِ الإِسْتِعْلَاءِ إِذَا كَرِهَ ذَلِكَ الْفِعْلَ.

النَّصُّ: كُلُّ كَلَامٍ تَظْهَرُ^١ إِفَادَتُهُ لِمَعْنَاهُ، وَلَا يَتَنَاوَلُ أَكْثَرَ مِنْهُ^٢.

النَّهَارُ: امْتِدَادُ ضِيَاءِ الشَّمْسِ وَحَرَكَتُهَا^٣ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ.

النُّومُ: سَهْوٌ يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مَعَ قُتُورِ الْأَعْضَاءِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ.

النَّسْيَانُ: فَقْدُ بَعْضِ الْعُلُومِ^٥ الْضَرُورِيَّةِ بَعْدَ حُصُولِهَا عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ.

النَّفَارُ: مِزَاجٌ لِقَلْبِ الْإِنْسَانِ يَتَأَذَّى لِأَجَلِهِ بِإِدْرَاكِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ فَإِنْ حَصَلَ^٦ ذَلِكَ

الْمُدْرَكُ فِي بَدَنِهِ كَانَ «أَلَمًا»، وَإِنْ أَدْرَكَهُ^٧ خَارِجَ بَدَنِهِ - كَالطُّعْمِ وَالرَّوَاحِ وَ

الْأَصْوَاتِ وَالْمَرْتَبَاتِ وَالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ - وَتَأَذَّى بِهِ كَانَ «مَكْرُوهًا»^٨.

النَّامِي: كُلُّ جِسْمٍ يَزْدَادُ فِي أَقْطَارِهِ - بِمَا يُخَالِطُهُ مِنَ الْأَجْسَامِ^٩ الَّتِي تَسْتَحِيلُ^{١٠}

إِلَى حَقِيقَتِهِ - زِيَادَةً مُنَاسِبَةً؛ أَعْنِي: شَيْئًا فَشَيْئًا.

١. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «يُظْهَرُ».

٢. فِي «ب»: «كُلُّ كَلَامٍ تَظْهَرُ فِيهِ بِمَعْنَاهُ إِفَادَتُهُ، وَلَا يَتَنَاوَلُ الْكَثِيرَ مِنْهُ».

٣. فِي «ب»: «وَحَرَكَاتُهَا».

٤. فِي «ب»: «سَهْر».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «نَقْلٌ» بَدَلَ «فَقْدُ بَعْضِ الْعُلُومِ».

٦. فِي «ب»: «حَكْ».

٧. فِي «ب»: «وَرْد».

٨. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «تَأَذَّى بِهِ وَكَرِهَهُ» بَدَلَ «وَتَأَذَّى بِهِ كَانَ مَكْرُوهًا».

٩. فِي «ب»: «تُخَالِطُهُ» بَدَلَ «يُخَالِطُهُ مِنَ الْأَجْسَامِ».

١٠. فِي «أ»: «يَسْتَحِيلُ».

النَّفَاقُ: إظهارُ الإيمانِ مع إبطانِ الكُفْرِ.

النَّعْمَةُ: المَنْفَعَةُ المَفْعُولَةُ على جِهَةِ الإحسانِ إلى الغَيْرِ.

النِّيَّةُ؛ قِيلَ: هي ^١ الإرادةُ من ^٢ فعلِ المُريدِ - لاعلى وجهِ الإلجاءِ - المَتَعَلِّقَةُ بِمُرَادٍ [ه] مِنْ فِعْلِهِ.

النَّصُّ: كُلُّ خِطَابٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ المُرَادُّ بِهِ ^٣.

النَّاسِخُ: الدَّلِيلُ الشرعيُّ الذي يَدُلُّ على زَوَالِ مِثْلِ ^٤ الحُكْمِ الذي ثَبَتَ ^٥ بِدَلِيلٍ آخَرَ شرعيٍّ ^٦، مع تَرَاخِيهِ عَنْهُ.

و يُسْتَعْمَلُ ^٧ ذَلِكَ فِي الحُكْمِ، دُونَ الدَّلِيلِ. وَيُقَالُ فِي النَّاصِبِ لِلدَّلَالَةِ ^٨، وَفِي الْمُعْتَمِدِ ^٩ [لَهَا] أَيْضًا.

و قِيلَ: النَّاسِخُ طَرِيقٌ شرعيٌّ يَدُلُّ على أَنَّ مِثْلَ الحُكْمِ الذي كَانَ ثَابِتًا بِدَلِيلٍ شرعيٍّ، لَا يَوْجَدُ بَعْدَ ذَلِكَ ^{١٠}. وَ ذَلِكَ بَعْدَ ^{١١} تَرَاخِيهِ عَنْهُ على وَجْهِ لَوْلَا لَكَانَ ثَابِتًا.

١. في المطبوع: «قبل» بدل «قيل: هي».

٢. كذا، والأصح: «المؤثرة في وقوع» أو «الباعثة نحو» بدل «من».

٣. في «ب»: - «النص: كل خطاب يمكن أن يعلم المراد به». وقد تقدّم عنوان «النص» قبيل هذا.

٤. في المطبوع: «[حكم] قبل» بدل «مثل».

٥. في «أ» و المطبوع: «ثبت».

٦. في «أ»: «شرعياً».

٧. في المطبوع: «و تُستعمل».

٨. في «ب»: «لِلنَّاسِخِ فِي الدَّلَالَةِ» بدل «فِي النَّاصِبِ لِلدَّلَالَةِ».

٩. في «أ» و المطبوع: «المعتقد».

١٠. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «و قيل: الناسخ طريق شرعي يدل... إلى هنا».

١١. في المطبوع: «مع» بدل «و ذلك بعد». و في «أ»: «و ذلك مع».

باب الواو

الواحد: الفرد^١ الذي لا يتجزأ، والذي لا مثل له ولا نظير^٢، والذي يختص باستحقاق العبادَة دون غيره. ويقال على الله تعالى بالمعاني الثلاثة.

الوحي في العرف: الكلام الخفي، من جهة ملك، في حق نبي، في حال اليقظة.

الوسوسة: الكلام الخفي^٣ إذا تضمن^٤ الدعاء إلى القبائح، في حال اليقظة.

الوعد: إخبار الغير بإيصال^٥ نفع محض إليه^٦ أو دفع ضرر عنه من جهة المخبر.

الوعيد^٧: إخبار الغير بإيصال ضرر محض إليه، أو تقوية^٨ نفع عنه من جهة

المخبر.

الواجب أقسام: معين، ومخير فيه. ومضيق، وموسع؛ وواجب على الأعيان، وواجب على الكفاية.

فالمعين: ما لإلخلاق به مدخل في استحقاق الذم، كالصلاة.

والمخير فيه: ما لإلخلاق به و ما^٩ يقوم مقامه مدخل في استحقاق الذم،

كإحدى الكفارات الثلاث.

١. في «أ»: - «الفرد».

٢. في «ب»: - «والذي لا مثل له ولا نظير».

٣. في «أ»: «كلام خفي».

٤. في «أ»: «تضمنت».

٥. في «ب»: «في إيصال».

٦. في «أ» والمطبوع: - «إليه».

٧. في «ب»: «وقيل» بدل «الوعد».

٨. في «ب»: «و تقوية». وفي المطبوع: «أو تقوية».

٩. في المطبوع: «وبما» بدل «وما».

و الواجب^١ عَلَى الْأَعْيَانِ: الذي لَا يَقِفُ استحقاقُ الذِّمِّ عَلَى الْإِخْلَالِ بِهِ عَلَى ظَنٍّ إِخْلَالِ الْغَيْرِ بِهِ، كَالصَّلَاةِ.

و أَمَّا^٢ الْوَاجِبُ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَهُوَ الَّذِي^٣ يَقِفُ استحقاقُ الذِّمِّ عَلَى الْإِخْلَالِ بِهِ عَلَى ظَنٍّ إِخْلَالِ الْغَيْرِ بِهِ^٤، كَالْجِهَادِ.

و الْمُضَيِّقُ: الذي لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتٍ إِلَى وَقْتٍ آخَرَ، كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

و الْمَوْسَعُ: الذي يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتٍ إِلَى وَقْتٍ آخَرَ^٥، كَالصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ إِلَى وَسْطِهِ أَوْ آخِرِهِ^٦.

و الْوَاجِبُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: الذي لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ، وَ يَتَعَدَّرُ أَنْ لَا يَكُونَ. وَ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ: النَّفْيُ، وَ الْإِبْثَاتُ.

الْوَقْتُ: مَا يَقْدَرُ ظَرْفًا لِحُدُوثِ^٩ حَادِثٍ أَوْ حَوَادِثٍ، يَمْتَدُّ^{١٠} بِامْتِدَادِهَا.

بَابُ الْهَاءِ

الْهَلَاكُ: خُرُوجُ الشَّيْءِ عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي لَوْ كَانَ لَصَحَّ^{١١} الْإِنْتِفَاعُ بِهِ.

١. فِي «ب»: «فَالْوَاجِبُ» بَدَلَ «وَ وَاجِبٌ عَلَى الْأَعْيَانِ...» إِلَى هُنَا.
٢. فِي «ب»: «- أَمَّا».
٣. فِي «ب»: «و هُوَ مَا».
٤. فِي «ب»: «مِنْ».
٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «- بِهِ عَلَى ظَنٍّ إِخْلَالِ».
٦. فِي «ب»: «- بِهِ».
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «- آخِرَ». وَ لَمْ يَرِدْ فِي «ب» مِنْ قَوْلِهِ: «كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى...» إِلَى هُنَا.
٨. فِي «ب»: «+ وَ الْمَوْسَعُ: مَا يَجُوزُ».
٩. فِي «ب»: «ظَرْفٌ حَدُوثٍ» بَدَلَ «ظَرْفًا لِحُدُوثٍ».
١٠. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَمْتَدٌّ».
١١. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَصَحُّ».

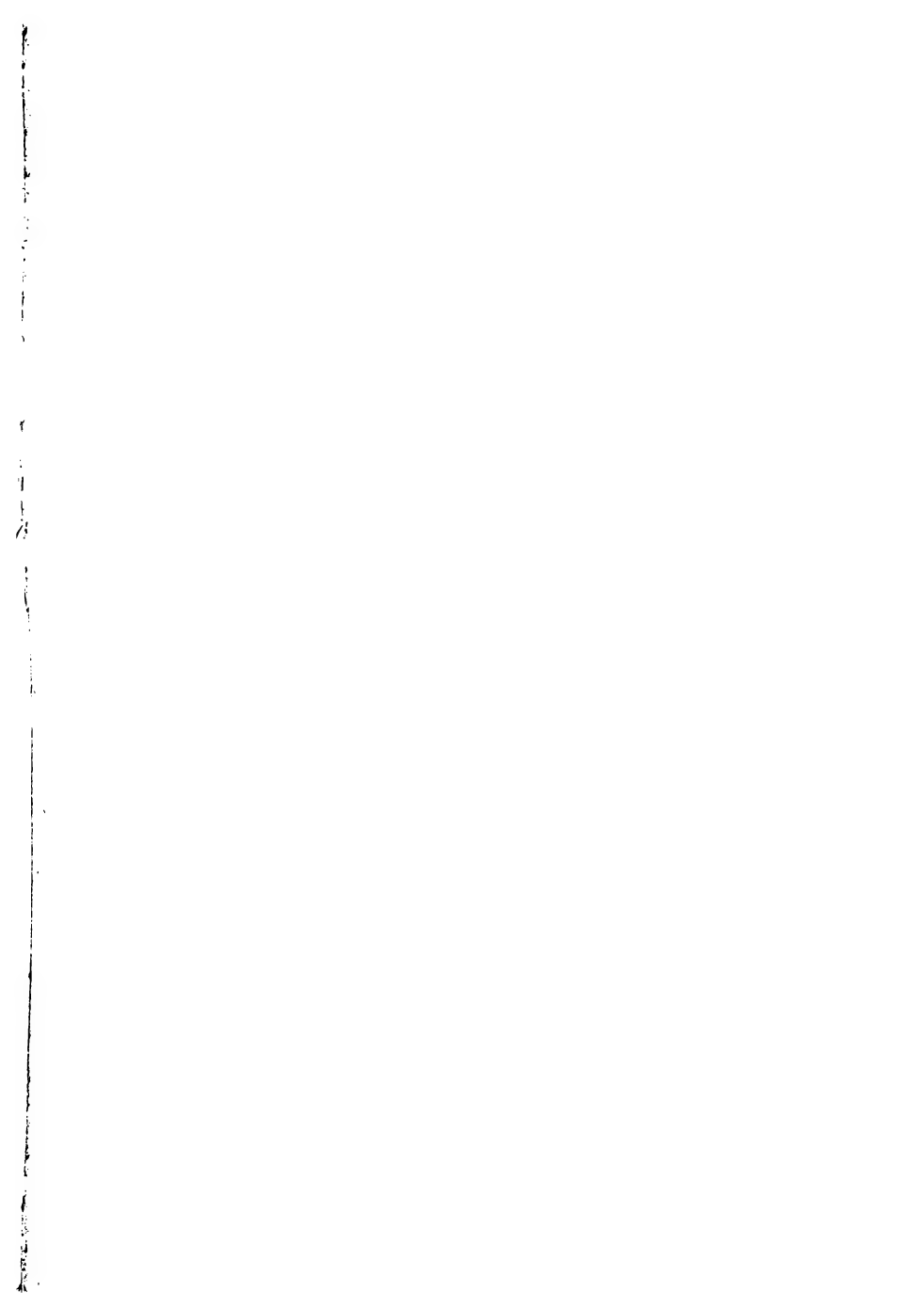
باب الياء

الْيَقِينُ: الْعِلْمُ الظَّاهِرُ الْجَلِيُّ، بَعْدَ حُصُولِ اللَّبْسِ فِي مَعْلُومِهِ^١.
تَمَّ الْحُدُودُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنْهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ^٢.

١. في المطبوع: + «[الأولِي: الذي لا يفتقر إلى تقديم تصوّر أو تصديق آخر]».
٢. في «ب»: «تَمَّ بحمد الله تعالى» بدل «تَمَّ الحدود بحمد الله...» إلى هنا. و هذه العبارة لم ترد في المطبوع أصلاً.

(١١١)

مسألة في نفي التجسيم والرؤية



مقدمة التحقيق

تدور أبحاث هذه الرسالة في بدايتها حول نفي التشبيه والتجسيم، وتجب على بعض شبهات المجسمة، ثم تنتقل إلى بحث نفي الرؤية من خلال ذكر كلام لأحد العلماء. وفي الختام تناقش رواية: «تروون ربكم» من خلال تضعيف راويها، وهو قيس بن أبي حازم.

نسبتها إلى المؤلف

هناك مجال كبير للمناقشة في نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى، وذلك من خلال بيان أمور، هي:

أولاً: جاء في بداية الرسالة نسبة مجموعة من كبار متكلمي الإمامية إلى التجسيم؛ حيث جاء فيها في عبارة مثيرة للاستغراب:

وقال هشام بن الحكم، وعلي بن منصور، وعلي بن إسماعيل بن ميثم، ويونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين، وابن سالم الجواليقي، والحشوية وجماعة المشبهة: إنّ الله - عزّ وجلّ - في مكان دون مكان، وإنّه يتحرّك وينتقل؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

إنّ هذا الكلام مستغرب من عالم إمامي مثل الشريف المرتضى، خاصّة وإنّه قام في كتابه الشافي بالدفاع عن هشام بن الحكم في مقابل تهمة التجسيم، حيث قال:

فأما ما رمي به هشام بن الحكم رحمه الله بالتجسيم، فالظاهر من الحكاية عنه القول بجسم لا كالأجسام، ولا خلاف في أن هذا القول ليس بتشبيه، ولا ناقض لأصل، ولا معترض على فرع، وأنه غلط في عبارة يرجع في إثباتها ونفيها إلى اللغة. وأكثر أصحابنا يقولون: إنه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة... فأما الحكاية عنه أنه ذهب في الله تعالى أنه جسم، له حقيقة الأجسام الحاضرة، وحديث الأشبار المدعى عليه، فليس نعرفه إلا من حكاية الجاحظ عن النظام، وما هو فيها إلا متهم عليه، غير موثوق بقوله في مثله^١.

فكيف يمكن أن يقول الشريف المرتضى بعد هذا الكلام: إن هشاماً كان يؤمن بحركة الله تعالى وانتقاله من مكان إلى مكان، كما جاء في هذه الرسالة؟! ثانياً: قال في نهاية الرسالة عند محاولة تضعيف قيس بن أبي حازم -راوي حديث «تروى ريكم»-:

وقيس بن أبي حازم -راوي خبر الرؤية، وهو «تروى ريكم»- مقدوخ في عدالته من وجوه؛ منها: أنه كان يطعن على الصحابة...

ثم أشار إلى طعنه على عثمان والزبير وسعد حيث اعتبر ذلك دليلاً على تضعيف قيس.

إن هذه الطريقة في تضعيف الرواة غريبة جداً على متكلمي إمامي مثل الشريف المرتضى، خاصة أننا إذا رجعنا إلى بحث الرؤية في كتاب «الملخص» لوجدناه يضعف قيس بن أبي حازم أيضاً؛ ولكن بطريقة مختلفة تماماً تناسب متكلمي الإمامية، حيث قال:

... لأنه رواية قيس بن أبي حازم، وقد كان فقد عقله في آخر عمره... على

أنّ المشهور عنه الانحراف عن أمير المؤمنين عليه السلام و العداوة له و الواقعة فيه... و هذا ممّا يقدح في عدالته^١.

إنّ هذا الطريقة هي المناسبة لمتكلم إمامي، لا الطريقة المذكورة في الرسالة محلّ البحث.

إذن يجب التعامل مع هذه الرسالة و نسبتها إلى الشريف المرتضى بحذر شديد؛ فإنّ فيها ما اتّضح أنّه لا يلائم أفكاره و آراءه المذكورة في كتبه المعروفة.

تركيبية الرسالة

إنّ الرسالة مركّبة من بحثين: أحدهما حول نفي التجسيم، و الآخر حول نفي الرؤية، و ينتقل البحث فيها بصورة مفاجئة إلى البحث الثاني. و البحث الأخير غير متماسك الأركان فهو يبدأ بنقل قول للمتكلّم النجّار حول الرؤية من دون نقل قول لمتكلم آخر، ثمّ ينقل رواية عن عائشة حول نفي الرؤية، ثمّ يضعف قيس بن أبي حازم راوي حديث الرؤية، و في الختام ينقل روايتين حول اتّهام أبي هريرة بالكذب و لم يتّضح الوجه في ارتباطهما ببحث الرؤية. و بهذا يتّضح أنّ الرسالة - و خاصّة القسم الثاني منها - مرتبكة و غير متماسكة، و لعلّ في نسخها بعض السقط.

هذا و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٧٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (١٢٨ - ١٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٢٠٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٦ - ٢٩٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[مسألة في نفي التجسيم و الرؤية]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[بحث حول نفي التجسيم]

مسألة^١: زَعَمَتِ الْمُعْتَزِلَةُ بِأَسْرِهَا وَ كَثِيرٌ مِنَ الشَّيْعَةِ وَ الزَّيْدِيَّةِ وَ الْخَوَارِجُ^٢ وَ الْمُرْجِئَةُ بِأَجْمَعِهَا: أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَحَرَّكَ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَمَاكِنِ وَ لَا فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ الْأَمَاكِنِ بِالْعِلْمِ بِهَا وَ التَّدْبِيرِ لَهَا.

وَ قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ^٣:

١. في «س، ص» و المطبوع: - «مسألة».

٢. يمكن أن تكون «الزيدية» و «الخوارج» معطوفة على «الشيعية».

٣. أبو محمد هشام بن الحكم الكندي البغدادي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام و أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، قد صرح النجاشي رحمه الله في رجاله بأنه ثقة في الروايات و حسن التحقيق بهذا الأمر، و قال الشيخ الطوسي رحمه الله: «كان من خواص سيدنا و مولانا موسى بن جعفر عليهما السلام، و كانت له مباحث كثيرة مع المخالفين في الأصول و غيرها، و كان له أصل... و كان ممن فتن الكلام في الإمامة، و هذب المذهب بالنظر. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ رجال الكشي، ص ٢٥٥ - ٢٥٨، ح ٤٥٧ - ٤٨٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٩٣، الرقم ٧٨٣؛ رجال الطوسي، ص ٣١٨، الرقم ٤٧٥٠؛ و ص ٣٤٥، الرقم ٥١٥٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٩٧، الرقم ١٣٣٥٨.

و عليُّ بنُ منصورٍ^١، و عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ ميثمٍ^٢، و يونسُ بنُ عبدِ الرحمنِ مولى آلِ يقطينٍ^٣، و ابنُ سالمِ الجواليقي^٤، و الحسويَّةُ و جماعةُ المُشَبَّهَةِ: إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ و عَزَّ - فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَ إِنَّهُ يَتَحَرَّكُ وَ يَتَنَقَّلُ^٥؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

١. أبو الحسن علي بن منصور، متكلم أيضاً، و كان من أصحاب هشام بن الحكم، ذكر له النجاشي رحمه الله كتاب التدير في التوحيد و الإمامة، و لم يوثقه أحد من أهل الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥٠، الرقم ٦٥٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٢٠١، الرقم ٨٥٤٢.

٢. علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار أبو الحسن، مولى بني أسد، كوفي سكن البصرة، ذكره النجاشي رحمه الله في رجاله قائلاً: «و كان من وجوه المتكلمين من أصحابنا، كَلَّمَ أبا الهذيل و النّظام، له مجالس و كتب، منها: كتاب الإمامة، كتاب الطلاق، كتاب النكاح، كتاب مجالس هشام بن الحكم، كتاب المتعة». و قال الشيخ الطوسي رحمه الله بأنه أول من تكلم على مذهب الإمامية، و صنف كتاباً في الإمامة سمّاه الكامل، و له كتاب الاستحقاق. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥١، الرقم ٦٦١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٠، الرقم ٣٧٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٢٩٩، الرقم ٧٩٤٣.

٣. قال النجاشي في رجاله، ص ٤٤٦، الرقم ١٢٠٨: «يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين بن موسى، مولى بني أسد، أبو محمد، كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً، عظيم المنزلة، ولد في أيام هشام بن عبد الملك، و رأى جعفر بن محمد عليهما السلام بين الصفا و المروة و لم يرو عنه. و روى عن أبي الحسن موسى و الرضا عليهما السلام، و كان الرضا عليه السلام يشير إليه في العلم و الفتيا. و كان ممن بذل له على الوقف مال جزيل و امتنع من أخذه و ثبت على الحق... و كانت له تصانيف كثيرة، منها: كتاب السهو، و كتاب الأدب و الدلالة على الخير، و كتاب الزكاة...». و راجع أيضاً: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٠٩، الرقم ١٣٨٦٣.

٤. هشام بن سالم الجواليقي - أو الجوالقي - مولى بشر بن مروان، وثقه النجاشي رحمه الله في رجاله، ص ٤٣٤، الرقم ١١٦٥، و قال بأنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام و أبي الحسن عليه السلام، ثم أخبر بكتابه بإسناده عن ابن أبي عمير عنه، و من كتبه: كتاب الحج، و كتاب التفسير، و

كتاب المعراج. راجع: رجال الكشي، ص ٢٨١، ح ٥٠١؛ خلاصة الأثر، ص ١٧٩، الرقم ٢. ٥. من قوله: «و قال هشام بن الحكم» إلى هنا منقول بعينه في كتاب الآراء و الديانات لأبي محمد

فإن قالوا: إذا قلتم: إن الله - جَلَّ و عَزَّ - «عَلَى الْعَرْشِ»^١ بمعنى: استولى عليه بالْمُلْكِ والقُدْرَةِ، [فيلزَمُكم أن تقولوا: إنه على الشمس والقمر والأرض؛ بمعنى أنه استولى عليها بالْمُلْكِ والقُدْرَةِ]^٢.

قلنا: لا يلزَمُنَا أن نَقِيسَ^٣ على قولِ قلنا به سَمَاعاً و اتِّبَاعاً؛ كما لا يلزَمُنَا و المُشَبَّهَةُ إذا قلنا: إن الله^٤ تعالى «عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكَيْلٌ»^٥، و خَرَجْنَا معناه أنه «حَافِظٌ» لذلك، أن نَقُولَ^٦: إنه وَكَيْلٌ عَلَى الْبَيْعِ وَالْكَنَائِسِ وَالصُّيَاعِ^٧ و الْمُسْتَعْلَاتِ^٨؛ بمعنى أنه «حَافِظٌ» لذلك مَالِكٌ له. و قد قَالَ اللهُ تَعَالَى: «لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ»^٩، و لَا يَقُولُ^{١٠}: لِلَّهِ الصَّاحِبَةُ، و لِلَّهِ الْوَلَدُ، و لِلَّهِ الْأَرْجُلُ، و لِلَّهِ الْفُرُوجُ؛ فَكَذَلِكَ مَا قُلْنَا، و لَا يَلزَمُنَا شَيْءٌ مِمَّا أَلْزَمُونَا.

[مناقشة أدلة المجسمة]

[الدليل الأول]

و مِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ دُونَ الْأَرْضِ قَوْلُهُ تَعَالَى:

«الحسن بن موسى النوبختي، كما حكاه عنه أبو الحسن الزيدي في المحيط بالإمامة، ج ٢، ص ١٨. (نقلًا من مجلة حديث حوزة السنة الثالثة، العدد ٤، ص ١٠٥).

١. الأعراف (٧): ٥٤؛ يونس (١٠): ٣ و غيرها.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه من عندنا لاقتضاء السياق. وبدونه تكون العبارة ناقصة.

٣. في «س، ص» و المطبوع: «أن نضيق».

٤. في المطبوع: «الله إن» بدل «إن الله» بتقديم و تأخير.

٥. الأنعام (٦): ١٠٢؛ هود (١١): ١٢؛ الزمر (٣٩): ٦٢.

٦. في النسخ و المطبوع: «يقول»، و ما أثبتناه أنسب بالسياق.

٧. في «س، ص» و المطبوع: «و القبايح».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «و المستقلات».

٩. النحل (١٦): ٥٢.

١٠. كذا، و الأنسب: «و لم يقل».

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^١، قالوا: فالدليل على^٢ أنه في السماء دون الأرض قوله: ﴿يَرْفَعُهُ﴾.

فَيَقَالُ^٣ لَهُمْ: يُجَوِّزُ هَذَا الْقَوْلُ^٤؛ لِأَنَّ اللَّهَ^٥ - عَزَّ وَ جَلَّ - جَعَلَ^٦ دِيوَانَ أَعْمَالِ الْعِبَادِ فِي السَّمَاءِ وَالْحَفْظَةَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فِيهَا، فَيَكُونُ مَا رُفِعَ^٧ هُنَاكَ قَدْ رُفِعَ^٨ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ. كَمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي﴾^٩، يُرِيدُ: إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي أَمَرَنِي رَبِّي أَنْ أَذْهَبَ إِلَيْهِ. وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ﴾^{١٠}، فَجَعَلَ هِجْرَتَهُ عِنْدَهُ إِلَى الْمَوَاضِعِ^{١١} الَّتِي^{١٢} أَمَرَهُ بِالْهِجْرَةِ إِلَيْهَا^{١٣}، وَهُوَ مَوْضِعُ هِجْرَةِ رَسُولِهِ إِلَيْهِ. وَهَذَا تَأْوِيلٌ جَائِزٌ.

[الدليل الثاني]

وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ أَيْضًا: رَفَعَ أَهْلُ الْأَرْضِ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ عِنْدَ الدَّعَاءِ، كَمَا يَرْفَعُ الرَّافِعُ بَصَرَهُ^{١٤} إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الْمَلِكُ عِنْدَ مُخَاطَبَتِهِ. قَالُوا: فَإِذَا سُئِلْنَا عَنِ السُّجُودِ، قُلْنَا: إِنَّ ذَلِكَ لَنَا لَا عَلَيْنَا؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى التَّذَلُّلِ وَ

١. فاطر (٣٥): ١٠. ٢. في المطبوع: - «على».

٣. في «س» و المطبوع: «يقال». وفي «ص»: «فقال».

٤. أي: يجوز استعمال لفظ «الرفع» هنا، مع التأويل المذكور في المتن.

٥. في «س» و المطبوع: «لله».

٦. في «س، ص» و المطبوع: - «جعل».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «وقع». وفي «ل»: «دفع».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «هل وقع بدل قد رفع». وفي «ل»: «قد دفع».

٩. الصافات (٣٧): ٩٩. ١٠. النساء (٤): ١٠٠.

١١. في المطبوع: «الموضع». ١٢. في «س» و المطبوع: «الذي».

١٣. في المطبوع: «إليه». ١٤. في «س، ص» و المطبوع: «نظره».

الْخُضُوعِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ^١ بَيْنَ يَدَيِ الْمَلِكِ، رَمَيْتَ بَطْرَفَكَ إِلَى دُونَ الْجَهَةِ الَّتِي هُوَ^٢ فِيهَا، وَنَكَسْتَ رَأْسَكَ، وَحَمَلْتَهُ أَنَّهُ بَعْدُ^٣.

فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا تُنْكِرُونَ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَفَعٌ مَنْ يَرْفَعُ يَدَهُ وَطَرَفَهُ إِلَى السَّمَاءِ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى أَنْ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ دُونَ الْأَرْضِ، كَمَا كَانَ^٤ تَوَجُّهُ الْمُسْلِمِينَ نَحْوَ الْبَيْتِ بِالصَّلَاةِ لَا يُوجِبُ أَنْ اللَّهَ تَعَالَى فِي الْكَعْبَةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْبِقَاعِ، وَقَدْ قَالَ النَّاسُ: «الْحَاجُّ زَوَّارُ اللَّهِ»؟
فَإِنْ قَالَ: ذَلِكَ تَعَبُدُّ.

قُلْنَا: فَرَفَعُ الْأَيْدِي أَيْضاً تَعَبُدُّ.

[بَحْثٌ حَوْلَ نَفْيِ الرُّؤْيَا]

حَكَتْ^٥ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّجَّارِ: أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ الْعَيْنَ إِلَى الْقَلْبِ وَيَجْعَلَ لَهُ قُوَّةً، فَيَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا^٦، فَيَكُونُ

١. في «س، ص» و«المطبوع»: «وقعت».

٢. في «س، ص» و«المطبوع»: - «هو».

٣. كَذَا فِي «ل». وَفِي «س، ص» قَدْ تُقْرَأُ: «قَعْدُ» أَوْ «تَعَدُّ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «قَعْدُ».

٤. فِي «س، ص» وَ«الْمَطْبُوعِ»: «كَمَا أَنَّ» بَدَلَ «كَانَ».

٥. انْتَقَلَ الْبَحْثُ هُنَا فِجَاءً إِلَى مَسْأَلَةِ نَفْيِ الرُّؤْيَا، وَلَعَلَّهُ يَوْجَدُ سَقَطٌ فِي النُّسخِ.

٦. فِي النُّسخِ وَ«الْمَطْبُوعِ»: «الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّجَّارِ»؛ لَكِنَّ الرَّجُلَ هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالنَّجَّارِ، مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمَجْبِرَةِ، لَهُ مِنْ التَّصَانِيفِ: الْإِسْطَاعَةُ، وَالصِّفَاتُ وَ الْأَسْمَاءُ، وَإِبْنَاتُ الرِّسْلِ، وَالتَّعْدِيلُ وَالتَّجْوِيزُ، وَكِتَابُ الْإِرَادَةِ. وَهُوَ مَعَ النَّظَامِ عِدَّةُ مَنَاطِرَاتٍ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ الْمَوَازِينَ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٢٠ هـ. رَاجِعٌ لِلْمَزِيدِ: سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٥٤، الرِّقْمُ ١٨٨؛ الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢٢٩ وَ ٢٣٠؛ مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، ج ٤، ص ٥٣؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ٢٧٦.

٧. هَكَذَا فِي الْمَقَالَاتِ لِلْبَلْخِيِّ. وَفِي «ل»: «بِه». وَفِي «س، ص» وَ«الْمَطْبُوعِ»: - «بِهَا».

ذَلِكَ الْعِلْمُ رُؤْيَةً بِالْعَيْنِ؛ أَيِ عِلْمًا بِهِ.^١

وَاحْتُجَّ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ^٢ اللَّهَ لَا يُرَى، بِخَبَرٍ رَوَاهُ مُحِبُّ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ^٣ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: ثَلَاثٌ مَنِ قَالَ هُنَّ فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ، [مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ]، وَذَكَرْتُ الْأَمْرَيْنِ الْآخَرَيْنِ. قَالَ: قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْظِرِي وَلا تَعْجَلِي^٥؛ أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾^٦، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ﴾^٧؟ قَالَتْ: رَأَى جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٨.

وَقَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ^٩ رَاوَى خَبَرَ الرُّؤْيَةِ - وَهُوَ «سَتَرُونَ^{١٠} رَبَّكُمْ»^{١١} - مَقْدُوحٌ فِي عَدَالَتِهِ مِنْ وَجْهِهِ؛ مِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ يَطْعَنُ عَلَى الصَّحَابَةِ، فَرُوي عَنْهُ مَا أَنْكَرَهُ

١. المقالات للبلخي، ص ٢٤٨.

٢. في «س» و المطبوع: «بأن» بدل «على أن».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «المسروق».

٤. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٥. في «س» و المطبوع: «ولا تجعللي». وفي «ص»: «ولا يجعللي».

٦. النجم (٥٣): ١٣.

٧. التكوير (٨١): ٢٣.

٨. سنن الترمذي، ج ٤، ص ٣٢٨؛ الإيمان لابن مندة، ج ٢، ص ٧٦٣.

٩. أبو عبد الله قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي الكوفي، و اسم أبيه: حصين بن عوف. و قيل: عوف بن عبد الحارث. و في نسبه اختلاف. أدرك الجاهليّة. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ١٩٨، الرقم ٨١؛ الإصابة، ج ٥، ص ٣٥١، الرقم ٧١٦٨؛ تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٣٤٦، الرقم ٦٩١.

١٠. في «س، ص» و المطبوع: «ترو».

١١. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٦٠؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٣٨ و ١٤٣؛ وج ٦، ص ٤٨؛ وج ٨، ص ١٧٩؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١١٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٣، ح ١٧٧.

أصحاب الأخبار؛ كيحيى بن معمرٍ ومن جرى مجراه.

قال: استشفعت بعليّ على عثمان، فقال: «استشفع بي على حمالة الخطايا»^١.
 وقال قيس: رأيت الزبير وسعداً اقتسما أرضاً، فما افتزقا حتى تراميا^٢ بالحجارة^٣.
 وروي عن قيس عن ابن مسعود، قال: «وددت أني وعثمان برمّل عليّ؛ يحثو عليّ وأحثو عليه»^٤، حتى يموت الأعرج منّا^٥.
 وكان قيس قد هرم وتغير عقله؛ قال إسماعيل: قال لي يوماً: يا إسماعيل، خذ هذين الدرهمين؛ فاشتر لي^٦ سوطاً؛ أصرف به الكلاب^٧.
 ويروي^٨ ابن فضيل عن فطر^٩ بن خليفة عن أبي خالد الوالبي^{١٠} عن عليّ عليه السلام أنه على المنبر قال: «إن أكذب رجل من أحياء العرب على رسول الله عليه السلام لأبو هريرة الدوسي»^{١١}.

١. في «س، ص» والمطبوع: «حالة الخطاء بان» بدل «حمالة الخطايا».

٢. في «س، ص» والمطبوع: «ترابيا».

٣. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

٤. في «س، ص» والمطبوع: «+ حينئذ».

٥. راجع: الفتوح لابن أعمش، ج ٢، ص ٣٩٣؛ جمهرة الأمثال، ج ١، ص ١٧٦؛ تقريب المعارف، ص ٢٧٤ و ٢٧٥.

٦. في «س» «واشتر به». وفي «ص»: «فاشترى». وفي المطبوع: «واشتر».

٧. في «س، ص» والمطبوع: «أضرب به الكلام» بدل «أصرف به الكلاب»؛ ولم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

٨. في «س، ص» والمطبوع: «وروى». ويظهر أن في النسخ سقط؛ فإنه لم يتضح لنا وجه ارتباط هذه الرواية والتي تليها مع ما قبلها.

٩. في «س» والمطبوع: «قطر».

١٠. في «س، ص» والمطبوع: «الرافتي».

١١. ذكره أبو ريرة في كتاب أبي هريرة، ص ١٣٥.

و قال عبدُ الرحمنِ بنُ صالحِ الأزديُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ عَنْ أَبِيهِ
 قَالَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَبْلُغُنَا عَنْكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ مَا سَمِعْتُ إِلَّا مَا سَمِعْنَا، وَلَا رَأَيْتُ إِلَّا مَا رَأَيْنَا! فَقَالَ: يَا أُمَاءُ، إِنَّهُ كَانَ
 يَشْغَلُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ الْمَرْأَةُ وَالْمِكَحَلُ وَالتَّصَنُّعُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
 آلِهِ وَالتَّرَيُّنُ^٢؛ وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا كَانَ يَشْغَلُنِي عَنْهُ شَيْءٌ^٣.

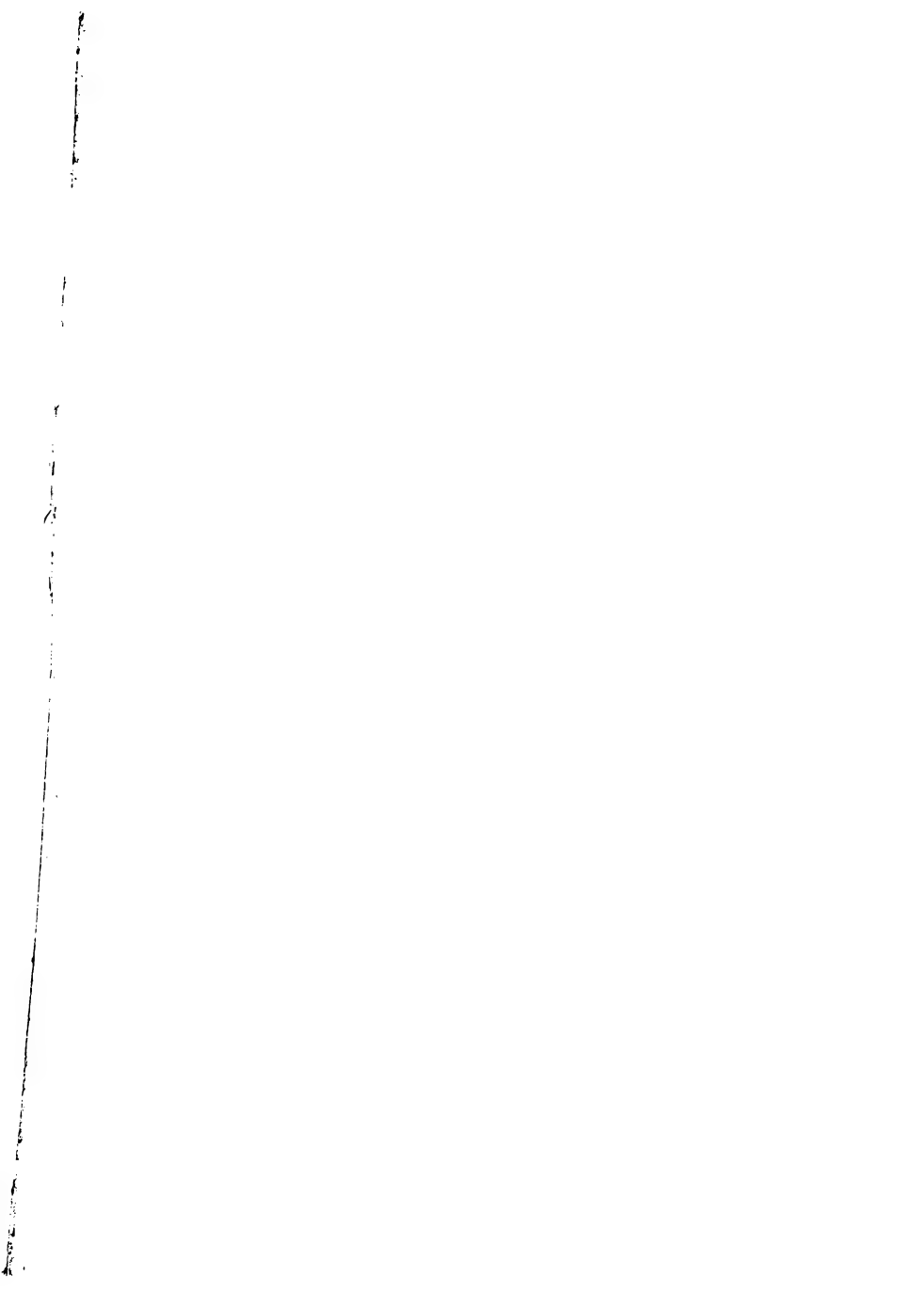
١. في «س، ص» والمطبوع: - «إنه».

٢. في المطبوع: - «والتريين».

٣. المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٥٠٩؛ أبو هريرة، ص ١٨٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٦،

(١١٢)

إنقاذُ البَشَرِ مِنَ الجَبْرِ وَالْقَدَرِ



مقدمة التحقيق

نُسبت رسالة بهذا العنوان إلى الشريف المرتضى، وقد سماها العلامة المجلسي (ت ١١١١هـ) باسم: «منقذ البشر من أسرار القضاء و القدر»^١، فيما سماها البعض: «إيقاظ البشر في القضاء و القدر»^٢.

و تعتبر هذه الرسالة من الرسائل المهمة المؤلفة حول موضوع الجبر و القدر، حيث تعرّض فيها المؤلف إلى المسألة من عدّة جوانب، واستدلّ على رؤية العدلية حول هذا الموضوع.

نسبة الرسالة

لقد تفرّد الشيخ ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) من بين أصحاب الفهارس المتقدمين كالْبُصْرُوي (ت ٤٤٣هـ)، و النجاشي (ت ٤٥٠هـ)، و الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، بنسبة رسالة باسم: إنقاذ البشر من القضاء و القدر إلى الشريف المرتضى^٣. إنّ تفرّده بنسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى من بين كلّ مَنْ كتب حول مصنفات الشريف المرتضى قد يثير بعض الشكّ في أصل تأليف الشريف المرتضى لرسالة بهذا العنوان، و يقوّي احتمال خطأ ابن شهر آشوب، أو احتمال أن يكون عنوان «إنقاذ البشر» قد أُضيف إلى

١. راجع: بحار الأنوار، ج ١، ص ١١.

٢. راجع: إيضاح المكنون، ج ١، ص ١٣٦؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٦٨٨؛ معجم المؤلفين، ج ٧، ص ٨١.

٣. راجع: معالم العلماء، ص ١٠٦.

فهرسه فيما بعد؛ و لكن على أي حال فإنَّ تقدّم ابن شهر آشوب، و قرب عهده من عهد الشريف المرتضى يدعو إلى الاطمئنان نسبياً بصحّة أصل النسبة، و أنّ احتمال إضافة عنوان الرسالة إلى فهرسه فيما بعد يفتح الباب أمام التشكيك في الكثير من الكتب المذكورة في الفهارس.

و على أي حال، فالأفضل القول إنّ شهادة ابن شهر آشوب بتأليف الشريف المرتضى لرسالة باسم «إنقاذ البشر» يدلّ على أصل تأليفه لرسالة مفقودة تحمل هذا العنوان، دون التي بين أيدينا؛ لأننا إذا دقّقنا النظر في الرسالة المطبوعة بهذا الاسم، فسوف لن يمكننا تقبّل أن يكون الشريف المرتضى قد قام بتأليفها؛ و ذلك لأُمور:

أولاً: استدللّ بأخبار الأحاد على عقيدة العدل، و هذا الأسلوب يتنافى مع رأيه المعروف في إنكار حجّية خبر الواحد، و عدم إعطاء أدنى قيمة له؛ باعتبار أنّ خبر الواحد لا يفيد العلم، و إنّما يفيد الظنّ، و لهذا نلاحظ أنّ الشريف المرتضى قد رفض مجموعة كبيرة من أخبار الأحاد، لا لشيء إلا لكونها خبرَ واحدٍ، مثل حديث: «من رآني فقد رآني...»^١، و حديث تغسيل الإمام بواسطة الإمام اللاحق^٢، و أحاديث نسبة البدء إلى الله تعالى^٣، و حديث: «لا تجتمع أمتي على خطأ»^٤، و غير ذلك من أخبار الأحاد، فاستدلّاه في هذه الرسالة على العدل بأخبار الأحاد يتعارض مع هذه الرؤية بصورة جادة.

و لو كان قد أورد تلك الأخبار لمجرّد إلزام الخصم الذي يؤمن بحجّية خبر الواحد، لكان قد أشار إلى ذلك، كما أشار إليه في رسالة أخرى له، و هي رسالة:

١. المسائل السأريّة (في ضمن هذه المجموعة)، ج ٢، ص ١٢١-١٢٢.

٢. مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام (في ضمن هذه المجموعة)، ج ٣، ص ٣٥١.

٣. المسائل الرازيّة (في ضمن هذه المجموعة)، ج ٢، ص ١٨٧.

٤. الذخيرة، ص ٤٢٧.

«مناظرة الخصوم وكيفية الاستدلال عليهم»، حيث أشار إلى أنه اعتمد على القياس و أخبار الآحاد في كتابه «مسائل الخلاف»، لأجل الاستظهار على الخصم، لا اعتقاداً بحجّيتها، بينما لا نجده قد أشار إلى ذلك في «إنقاذ البشر»، وهو أمر مثير للشك.

ثانياً: أن طبيعة الأخبار التي احتجّ بها مؤلف رسالة «إنقاذ البشر» على العدل تتنافى مع كون المؤلف شيعياً إمامياً؛ فإن الأخبار التي نقلها واحتجّ بها مروية عن صحابة من أمثال أبي هريرة والخليفة الثاني، ولم ينقل أي رواية عن أي واحد من أئمة أهل البيت عليهم السلام، سوى الرواية المشهورة التي رواها الأصمغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام عند مُنصرّفه من صفين، حيث سأله شيخ عن القضاء والقدر؛ وهذه الرواية مشهورة جداً، وليست من مختصات الشيعة، بل نقلها الشيعة وغيرهم على حدّ سواء^١. إذن إن الاعتماد على هذا النوع من الأخبار لا يتناسب مع عالم شيعي إمامي مثل الشريف المرتضى.

ثالثاً: المطّلع على مؤلفات الشريف المرتضى وأسلوبه في الكتابه يعرف أنه لا ينفك عادة من الإرجاع إلى كتبه التي لها علاقة بالموضوع، بينما نجد أنه لم يرجع في رسالة «إنقاذ البشر» التي تتجاوز صفحاتها التسعين صفحة إلى أي كتاب أو رسالة من مؤلفاته المعروفة، وهو أمرٌ يثير الشك في نسبة الرسالة إليه.

أضف إلى ذلك، أنه لم يُشير إلى «إنقاذ البشر» في أي كتاب أو رسالة من مؤلفاته الأخرى، وهو أيضاً أمر مثير للاستغراب؛ فإن من عادة الشريف المرتضى أن لا يترك الإشارة إلى رسالة مهمّة وبهذا الحجم عندما يتحدّث عن موضوع يتناسب معها. رابعاً: أرجع في «إنقاذ البشر» إلى كتاب له يحمل اسم: «صفوة النظر»، مع أن أحداً لم ينسب إلى الشريف المرتضى كتاباً بهذا الاسم، رغم كثرة من ذكر فهرس مؤلفاته،

أو نَقَلَ من كتبه و رسائله الكثيرة، و هو أيضاً يثير الشك في نسبة الرسالة محلّ البحث إلى الشريف المرتضى.

خامساً: جاء في بعض عبارات «إنقاذ البشر» الإشارة إلى الصحابة و التابعين، و ذلك عند استعراض المؤلف لعقيدته، حيث قال:

فأول ذلك أن نقول: إن الله ربنا، و محمد نبينا، و الإسلام ديننا، و القرآن إمامنا، و الكعبة قبلتنا، و المسلمون إخواننا، و العترة الطاهرة من آل رسول الله صلى الله عليه و آله و صحابته و التابعين لهم بإحسان سلفنا و قادتنا، و المتمسكون بهديهم من القرون بعدهم جماعتنا و أوليائونا....

إن لهذه النوع من التعبير أنسب بعالم سُني منه بعالم شيعي.

إذن لا يمكن تقبّل صحّة نسبة الرسالة المطبوعة باسم: «إنقاذ البشر» إلى الشريف المرتضى، و إن قِيلنا بأصل تأليفه لرسالة بهذا العنوان؛ لشهادة ابن شهر آشوب بذلك كما تقدّم.

و على هذا، فإن كان ما نسبته ابن شهر آشوب إلى الشريف المرتضى صحيحاً، فسوف تكون الرسالة التي ألفها الشريف المرتضى باسم: «إنقاذ البشر» في عداد تراثه المفقود.

طباعات الرسالة

تكرّرت طباعة هذه الرسالة أكثر من مرّة، نذكر منها:

١. طبعة طهران في سنة ١٣٥٠هـ.

٢. طبعة النجف الأشرف في سنة ١٣٥٤هـ، مع رسالة استقصاء النظر للعلامة الحلي.

٣. طبعة النجف الأشرف مرّة أخرى في سنة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٥م، مطبعة الراعي

بتحقيق علي الخاقاني النجفي عضو متدئ النشر، و تقديم الشيخ محمد جواد الجزائري، و طبعت معها رسالة استقصاء النظر أيضاً.

٤. طبعة الكاظمية - بغداد في سنة ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م في ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى، المجموعة الأولى، ص ٥١، بتحقيق السيّد أحمد الحسيني، الناشر: مكتبة الشريف المرتضى العامة.

٥. طبعة القاهرة في سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م في ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد، بتحقيق محمّد عمارة، الناشر: دار الهلال.

٦. طبعة قم في سنة ١٤٠٥هـ، في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٧٥، بتحقيق السيّد مهدي الرجائي وإشراف السيّد أحمد الحسيني، الناشر: دار القرآن الكريم.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١١٠٤؛ نسخها «أحمد بن الحسين بن أبي القاسم بن الحسين بن محمّد بن العوديّ الأسديّ الحلّي» المعروف بابن العودي، بين الأعوام (٧٤٠ - ٧٤٢هـ)، بخطّ النسخ.^١

وهي تشتمل على رسالات متعدّدة لا تتعلّق بالشريف المرتضى رحمه الله إلّا الرسالة الأولى منها، وهي هذه الرسالة التي بين يديك. والرسالة ناقصة من أولها وآخرها، تقع في الصفحات (١ - ٢٥) منها.^٢

وهناك ميكروفيلم من هذه المخطوطة كان موجوداً عند السيّد عبد العزيز الطباطبائي رحمه الله، وهو قد ربّ عليها فهرساً يشتمل على عناوين الرسالات الموجودة فيها.^٣

وكما يوجد ميكروفيلم آخر يكون عند السيّد حسين المدرّسي الطباطبائي، وهو

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٤، ص ١٠.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣، ص ٢١٠ - ٢١١.

٣. راجع: المحقّق الطباطبائي في ذكره السنوية الأولى، ج ٣، ص ١٤٨٣.

قد صحّح رسالتين من رسالاتها طبعتا في ضمن مجموعة «ميراث إسلامي إيران».^١
و رمزنا لها بـ «ب».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٨٢٨٧؛ نسخت في عام ٩٨٦هـ بخط نستعليق، و لم يُعلم اسم ناسخها، و تشاهد في هوامشها علامات التصحيح و المقابلة نادراً.

و تقع في الصفحات (١ - ٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٤٧٢ - ٤٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

٤. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٦؛ تقع في الصفحات (٢٠١ - ٢٦٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٥. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٣٧٥٨؛ و هي تحتوي على أربع رسائل، لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلا الرسالة الثالثة منها؛ و الرسالة الأولى بخط «محمد باقر بن قراخان بيك الأصفهاني» مع خاتمة البيضوي برسم «يا باقر العلوم» بتاريخ ١١٣٧هـ بخط النسخ. و الرسالة تقع في الصفحات (١ - ٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٨/١؛ تقع في الصفحات (١ - ٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».

٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١ - ٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».

إِنْقَاذُ الْبَشَرِ مِنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

نَبْتَدِئُ^٢ رِسَالَتَنَا هَذِهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبَّنَا عَلَى نِعَمِهِ الْوَاصِلَةِ مِنْهُ إِلَيْنَا، وَعَلَى إِحْسَانِهِ الْمَتَقَدِّمِ لَدَيْنَا^٣؛ إِذْ أَصْبَحْنَا بِتَوْحِيدِهِ وَعَدْلِهِ قَائِمِينَ، وَلِمَنْ جَوَّرَهُ فِي حُكْمِهِ عَائِبِينَ، وَلِمَعَاصِينَا عَلَيْهِ غَيْرِ حَامِلِينَ، وَبِأَثَارِ أُنْمَةِ الْهُدَى مُقْتَدِينَ، وَبِالْمُحْكَمِ مِنْ كِتَابِهِ وَآيَاتِهِ مُتَمَسِّكِينَ.

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اخْتَصَّنَا بِهِذِهِ النِّعْمَةِ، وَشَرَّفَنَا بِهِذِهِ الْفَضِيلَةِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَرَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ - الَّذِي جَعَلَهُ رَحْمَةً لِلْعِبَادِ أَجْمَعِينَ، وَاسْتَنْقَذَ بِهِ مِنَ الْهَلَكَةِ، وَهَدَى بِهِ مِنَ الضَّلَالَةِ، وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفًا رَحِيمًا؛ فَبَلَّغَ عَنْ رَبِّهِ، وَاجْتَهَدَ فِي طَاعَتِهِ، حَتَّى آتَاهُ الْيَقِينُ - وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ.

سَأَلْتُ - أَعَزَّكَ اللَّهُ وَأَرْشَدَكَ - إِمْلَاءَ رِسَالَةٍ فِي الْقَدَرِ؛ فَقَدْ جَالَتْ فِيهِ^٤ الْفِكْرُ،

١. فِي «ج»: + «وَبِهِ نَسْتَعِينُ، وَأَتَّقِي بِهِ، وَفَقَنِي بِحَقِّ وَلِيِّكَ الرِّضَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ». وَفِي «د»: + «وَبِهِ نَسْتَعِينُ، رَبِّ سَهْلٍ». وَ مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ بَعْدَ صَفَحَاتٍ: «إِلَى أَنْ ضَلَّلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَكَفَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا» سَاقِطٌ مِنْ «ب». وَ مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ بَعْدَ صَفْحَةٍ: «مَجْهُولَةٌ مُنْكَرَةٌ أَوْ مُتَشَابِهَةٌ» سَاقِطٌ مِنْ «ص».

٢. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعُ: «نَبْدَأُ».

٣. فِي «ط، ق»: «إِلَيْنَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْنَا».

٤. فِي «ط، ق» وَالْمَطْبُوعُ: «بِهِ».

و أَكْثَرُهَا عَنْ مَعْرِفَتِهِ قَدْ انْحَسَرَ. وَ ذَكَرْتُ أَنَّ الَّذِي حَدَاكَ^١ إِلَى ذَلِكَ مَا وَجَدْتَهُ ظَاهِرًا فِي عَوَامِّ «النَّبِيلِ»^٢ وَ مُعْظَمِ خَوَاصِّهَا، مِنْ الْقَوْلِ بِالْجَبْرِ^٣، الْمُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ الْمَحْضِ^٤ وَ تَجْوِيرِهِمُ اللَّهَ فِي حُكْمِهِ، وَ حَمَلِ^٥ مَعَاصِيهِمْ عَلَيْهِ، وَ إِضَافَتِهِمُ الْقَبَائِحَ إِلَيْهِ؛ وَ تَعَلُّقِهِمْ بِأَخْبَارٍ مَجْهُولَةٍ مُنْكَرَةٍ، أَوْ مُتَشَابِهَةٍ فِي اللَّفْظِ مُجْمَلَةٍ، وَ حِجَاجِهِمْ بِمَا تُشَابَهُ مِنَ الْكِتَابِ؛ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ بِفَائِدَتِهِ، وَ قُصُورِ أَفْهَامِهِمْ عَنِ الْغُرُضِ^٦ الْمَقْصُودِ بِهِ.

وَ إَعْلَمُ^٧ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَضَاءِ وَ الْقَدَرِ قَدْ أُعْيَا أَكْثَرَ أَهْلِ النَّظَرِ، وَ اتَّعَبَ ذَوِي الْفِكْرِ؛ وَ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ عَلَى غَايَةِ^٨ الْخَطَرِ. وَ الَّذِي يَجِبُ عَلَى مَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ هَذَا الْبَابِ هُوَ^٩:

[١] الْعِلْمُ بِمَا يَسْتَحِقُّ الْبَارِي سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَوْصَافِ الْحَمِيدَةِ وَ مَا يُنْفَى عَنْهُ مِنْ ضِدِّهَا؛ فَإِنَّهُ مَتَى عَلِمَ ذَلِكَ أَمِنَ^{١٠} أَنْ يُضَيَّفَ إِلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْ أَوْصَافِهِ، أَوْ يَنْفَى عَنْهُ مَا هُوَ مِنْهَا.

١. حَدَوْتُهُ عَلَى كَذَا: بَعَثْتُهُ عَلَيْهِ. المصباح المنير، ج ١، ص ١٢٥.

٢. «النَّبِيل» يُطْلَقُ عَلَى عِدَّةٍ أَمَكْنَةٍ؛ مِنْهَا بَلِيدَةٌ فِي سَوَادِ الْكُوفَةِ قَرَبَ حِلَّةِ بَنِي مَزِيدَ يَخْتَرِقُهَا خَلِيجٌ كَبِيرٌ يَتَخَلَّجُ مِنَ الْفَرَاتِ الْكَبِيرِ، وَ مِنْهَا نَهْرٌ مِنْ أَنْهَارِ الرُّقَّةِ حَفَرُهُ الرَّشِيدُ عَلَى ضَفَةِ نَيْلِ الرُّقَّةِ، وَ مِنْهَا نَيْلٌ مِصْرَ الْمَشْهُورِ. رَاجِع: مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ، ج ٥، ص ٣٣٤.

٣. فِي «د، ط» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بِالْجَبْرِ». ٤. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: + «بِسَبَبِ الْجَبْرِ».

٥. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ حَمَلَهُمْ».

٦. فِي «ط»: - «الْغُرُضُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَضَعْتَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٧. كَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: وَ الصَّحِيحُ الْفَصِيحُ: «فَاعْلَمْ».

٨. فِي «ط» وَ كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ: + «مَنْ».

٩. فِي «ج، د، س، ص، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ هُوَ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: + «مَنْ».

[٢] وَ يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنَ الْأَبْوَابِ مَا لَا يَدُّ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: الْمَعْرِفَةُ بِأَقْوَالِ الْمُبْطِلِينَ، وَمَعْرِفَةُ أَقْوَالِ الْمُحَقِّقِينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَنُبَيِّنُهُ فِيمَا بَعْدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[خُدُوثُ الْبَحْثِ فِي أَعْمَالِ الْعِبَادِ]

وَإِعْلَمَ أَنَّ أَوَّلَ حَالَةٍ ظَهَرَ فِيهَا الْكَلَامُ وَشَاعَ بَيْنَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ هُوَ أَنَّ جَمَاعَةً ظَهَرَ مِنْهُمْ الْقَوْلُ بِإِضَافَةِ مَعَاصِي الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^١ مِمَّنْ نَفَى ذَلِكَ، وَوَافَقَهُ فِي زَمَانِهِ جَمَاعَةٌ وَخَلَقَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، كُلُّهُمْ يُنْكِرُونَ أَنَّ تَكُونَ مَعَاصِي الْعِبَادِ مِنَ اللَّهِ؛ مِنْهُمْ: مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ^٢،

١. أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري: وُلِدَ لِسِتَيْنِ بَقِيَّتًا مِنْ خِلَافَةِ عَمْرِ، وَأُمُّهُ خَيْرَةُ مَوْلَاةٌ أُمُّ سَلَمَةَ، نَشَأَ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ صَارَ كَاتِبًا فِي حُكُومَةِ مَعَاوِيَةَ لَوَالِي خِرَاسَانَ الرَّبِيعِ بْنِ زِيَادٍ. وَهُوَ أَحَدُ الزُّهَادِ الثَّمَانِيَةِ، وَكَانَ يَلْقَى النَّاسَ بِمَا يَهْوَوْنَ وَبِتَصَنُّعٍ لِلرَّئَاسَةِ، وَيُعَدُّ مِنْ رُؤَسَاءِ الْقَدَرِيَّةِ. تُوُفِيَ بِالْبَصْرَةِ فِي رَجَبِ سَنَةِ ١١٠ ق. رَوَى عَنْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ وَعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ وَلَمْ يَدْرِكْهُمْ، وَعَنْ ثَوْبَانَ وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَغَيْرِهِمْ؛ وَرَوَى عَنْهُ حُمَيْدُ الطَّوِيلِ وَقَتَادَةُ وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ وَغَيْرِهِمْ. رَاجِعْ: إِكْمَالُ الْكَمَالِ، ج ١، ص ٣١٨؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٦، ص ٩٥، الرِّقْمُ ١٢١٦؛ سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ٤، ص ٥٦٣، الرِّقْمُ ٢٢٣؛ الْكُنَى وَالْأَثْقَابُ، ج ٢، ص ٧٤.

٢. معبد بن عبد الله بن عَوَيْمِر - وَيُقَالُ: مَعْبِدُ بْنُ خَالِدٍ، وَيُقَالُ: مَعْبِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوَيْمِرٍ - الْجُهَنِيُّ الْبَصْرِيُّ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِالْقَدَرِ فِي الْبَصْرَةِ، وَانْتَقَلَ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَشَرَّ فِيهَا مَذْهَبَهُ. خَرَجَ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَلَى الْحَجَّاجِ، فَجُرِحَ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ، فَقَتَلَهُ الْحَجَّاجُ بَعْدَ أَنْ عَذَّبَهُ - وَقِيلَ: صَلَبَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ بِدِمَشْقَ - وَذَلِكَ فِي سَنَةِ ٨٠ ق. رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَحُمَرَانَ، وَرَوَى عَنْهُ قَتَادَةُ وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ وَعَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ. رَاجِعْ: الْحَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ، ج ٨، ص ٢٨٠، الرِّقْمُ ١٢٨٢؛ مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ٤، ص ١٤١، الرِّقْمُ ٨٦٤٦؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٨، ص ١٧٧.

وأبو الأسود الدؤلي^١، ومطرّف بن عبد الله^٢، وهب بن مئب^٣، وقناة^٤، وعمرو بن دينار^٥، ومكحول الشامي^٦.....

١. أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكِناني: من التابعين. عُرِفَ بواضع علم النحو ومبتكره؛ رَسَمَ له الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام شيئاً من أصول النحو. سكن البصرة في خلافة عمر، وولّي إمارتها في أيام علي عليه السلام. وعند الأكثر أنه أول من نَقَطَ المصحف. مات بالبصرة سنة ٦٩ ق - وقيل: مات قُتيل ذلك - راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٨٥؛ تهذيب الكمال، ج ١٣، ص ٤١٩؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٣٥.
٢. أبو عبد الله مطرّف بن عبد الله بن الشَّخِيرِ الحَرَشِي العامري: زاهد، من التابعين. وُلِدَ في حياة النبي صَلَّى الله عليه وآله، وتُوفِّي بالبصرة في إمارة الحَجَّاج بعد الطاعون الذي كان سنة سبع وثمانين. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٨، ص ٦٨، الرقم ٦٠٠١؛ الإصابة، ج ٦، ص ٢٠٥، الرقم ٨٣٤٣؛ الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٥٠.
٣. أبو عبد الله وهب بن منبّه الصنعاني الأبنائي الدَّمَارِي تابعي، ومن المؤرخين المعروفين. كثير الأخبار عن الكتب القديمة، عالم بأساطير الأولين ولا سيما الإسرائيليات. أصله من أبناء الفُرس الذين بعث بهم كسرى إلى اليمن، وأُمّه من حِمير. وُلِدَ ومات بصنعاء، ولَّاه عمر بن عبد العزيز قضاءها. وقيل: إنّه صحب ابن عباس ولازمه ثلاث عشرة سنة. من كتبه «ذكر الملوك المتوّجة من حِمير وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم» رآه ابن خُلّكان في مجلّد واحد، وقال: هو من الكتب المفيدة. وله أيضاً: قصص الأنبياء، وقصص الأخيار. تُوفِّي سنة ١١٤ ق. راجع: تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٥، ص ١٤ - ١٦؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ١٥٠؛ وفتايات الأعيان، ج ٢، ص ١٨٠؛ طبقات الخواص، ص ١٦١؛ الأعلام، ج ٨، ص ١٢٥.
٤. تقدّمت ترجمته في الرسائل القرآنية، فراجع.
٥. أبو محمّد عمرو بن دينار الأثرم الجُمَحِي المَكِّي، مولى آل الزبير بن شعيب: تابعي، وكان مفتي أهل مكّة في زمانه. روى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وابن عمر وأنس بن مالك وعبد الله بن جعفر وغيرهم، وروى عنه ابن جُرَيج، والزُّهري وسفيان الثوري والحفّاذان وآخرون. مات سنة ١٢٥ أو ١٢٦ ق. راجع: تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٢٦، الرقم ٤٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٥٩؛ تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٥، الرقم ٤٣٦٠.
٦. أبو عبد الله مكحول بن أبي مسلم شُهْرَاب بن شاذل الهذلي الشامي: مفتي أهل دِمَشق. أصله

و غِيلَانُ^١، و جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ لَا تُحْصَى^٢.

و لَمْ يَكْ مَا وَقَعَ مِنَ الْخِلَافِ حِينَئِذٍ يَتَجَاوَزُ بَابَ^٣ إِضَافَةِ^٤ مَعَاصِي الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ عَنْ ذَلِكَ - وَ نَفِيهَا عَنْهُ، وَ عُبِّرَ^٥ عَنْ^٦ هَذَا الْبَابِ بِبَابِ^٧ «الْقَضَاءِ وَ الْقَدَرِ»^٨ وَ مَا أَشَبَّهُهُ.

[الْأَقْوَالُ فِي خَلْقِ الْأَفْعَالِ]

فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَ فِي^٩ الْإِسْطَاعَةِ وَ فِيَمَا اتَّصَلَ بِذَلِكَ وَ شَاكَلَهُ، فَإِنَّمَا حَدَّثَ بَعْدَ دَهْرٍ^{١٠}.

«من فارس، و مولده بكابل؛ ترعرع بها و سبي، و صار مولئاً لامرأة بمصر من هذيل فُسب إليها، و أعتق. و تفقه، و رحل في طلب الحديث إلى العراق فالمدينة، و طاف كثيراً من البلدان، و استقر في دمشق، و تُوفِّي بها سنة ١١٢ أو ١١٣ هـ. و زُيِّمَ بِالْقَدَرِ. و كان يقول: ما استودعتُ صدري شيئاً إلا وجدته حين أريد. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ١٧٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٨٤.

١. أبو مروان غِيلَانُ بن مسلم الدَّمَشْقِيُّ: كاتب، من البلغاء. هو ثاني مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدَرِ وَ دَعَا إِلَيْهِ؛ لَمْ يَسْبِقْهُ سِوَى مَعْبِدِ الْجَهَنِّي. بَاهَزَ بِمَذْهَبِهِ، فَطَلَبَهُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَ أَحْضَرَ الْأَوْزَاعِيَّ لِمَنَاظَرَتِهِ، فَأُفْتِيَ الْأَوْزَاعِيُّ بِقَتْلِهِ، فَصُلِبَ عَلَى بَابِ كَيْسَانَ بِدِمَشْقَ قَالَ الشَّهْرِسْتَانِيُّ: جَمَعَ غِيلَانُ خِصَالاً ثَلَاثاً: الْقَدَرُ، وَ الْإِرْجَاءُ، وَ الْخُرُوجُ. راجع: الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٦٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ١٢٤.

٢. فِي «ج»: «لَا يُحْصَى». وَ فِي «س، ص»: «لَا يَخْفَى». وَ فِي «ق»: «لَا تَخْفَى».

٣. فِي «د»: «إِثْبَات».

٤. هَكَذَا فِي حَاشِيَةِ «ق» وَ الْمَطْبُوعِ، وَ هُوَ الصَّحِيحُ. وَ فِي النسخ: «صفات»؛ سَهْواً مِنَ النَّسَاجِ.

٥. فِي «س، ص، ط، ق» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ غَيْرُهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ». ٧. فِي «س، ص، ط، ق»: «بَيَان».

٨. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْقُدْرَةُ وَ الْمَقْدُورُ» وَ فِي «ق»: «الْقَدَرُ» بَدَلَ «الْقَضَاءِ وَ الْقَدَرِ».

٩. فِي «ج، د، س، ص، ط»: «فِي» بِدُونِ وَائِ الْمَعْطُوفِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ جُعِلَتْ الْوَاوُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ: «وَ طَوِيل».

و يُقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ حَفِظَ عَنْهُ الْقَوْلَ بَخَلَقِ أَفَاعِلِ الْعِبَادِ «جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ»^١؛ فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ مَا يَكُونُ فِي الْعَبْدِ مِنْ كُفْرٍ وَإِيمَانٍ وَمَعْصِيَةٍ فَاللَّهُ فَاعِلُهُ كَمَا فَعَلَ لَوْنُهُ وَ سَمْعُهُ وَ بَصَرُهُ وَ حَيَاتُهُ، فَلَا^٢ فِعْلَ لِلْعَبْدِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَ لَا صُنْعَ، وَ اللَّهُ تَعَالَى صَانِعُهُ، وَ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُعَذِّبَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا يَشَاءُ وَ يُثَبِّتَهُ عَلَى مَا يَشَاءُ. وَ حَكَى عَنْهُ عُلَمَاءُ التَّوْحِيدِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مَعَ ذَلِكَ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ فِي الْعَبْدِ قُوَّةً بِهَا كَانَ فِعْلُهُ، كَمَا خَلَقَ لَهُ غِذَاءً بِهِ يَكُونُ^٣ قِوَامٌ بِدِينِهِ. وَ لَا يَجْعَلُ الْعَبْدَ - كَيْفَ تَصَرَّفَ حَالُهُ - فَاعِلاً لَشَيْءٍ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَاسْتَشْنَعَ^٤ ذَلِكَ^٥ مِنْ قَوْلِهِ أَهْلُ الْعَدْلِ وَ أَنْكَرُوهُ، مَعَ أَشْيَاءٍ أُخَرَ حُكِّيتَ عَنْهُ.

وَ لَمَّا أَحَدَثَ جَهْمُ الْقَوْلَ بَخَلَقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ قَبْلَ ذَلِكَ «ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو»^٦، بَعْدَ أَنْ كَانَ ضِرَارٌ يَقُولُ بِالْعَدْلِ، فَانْتَفَتَّ عَنْهُ الْمَعْتَزَلَةُ وَ اطَّرَحَتْهُ، فَخَلَطَ عِنْدَ ذَلِكَ تَخْلِيطاً كَثِيراً، وَ قَالَ بِمَذَاهِبَ خَالَفَ فِيهَا جَمِيعَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَ خَرَجَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ

١. أَبُو مُحَرِّزِ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ السَّمَرَقَنْدِيُّ، مِنْ مَوَالِي بَنِي رَاسِبٍ: رَأْسُ الْجَهْمِيَّةِ. وَ كَانَ يَقْضِي فِي عَسْكَرِ الْحَارِثِ بْنِ سُرَيْجٍ الْخَارِجِ عَلَى أُمَرَاءِ خُرَاسَانَ. قُتِلَ فِي سَنَةِ ١٢٨ هـ. رَاجِعْ: سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٦، ص ٢٦، الرِّقْم ٨؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَانِيِّ، ج ٢، ص ١٤١.

٢. فِي «د»: «لَا أَنَّهُ». وَ فِي «س، ص»: «+ أَنَّهُ». وَ فِي «ط، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ أَنَّهُ لَا».

٣. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَكُونُ بِهِ» بِدَلِّ «بِهِ يَكُونُ».

٤. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَاسْتَشْنَعَ».

٥. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: - «ذَلِكَ».

٦. ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو الصُّبَّيُّ: مِنْ رُؤُوسِ الْمَعْتَزَلَةِ، وَ شَيْخُ الضَّرَّارِيَّةِ مِنَ الْفِرْقِ الْجَبَرِيَّةِ. كَانَ فِي بَدْءِ أَمْرِهِ تَلْمِيزاً لَوَاصِلِ بْنِ عَطَاءِ الْمَعْتَزَلِيِّ، ثُمَّ خَالَفَهُ فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ وَ إِنكَارِ عَذَابِ الْقَبْرِ. وَ قَالَ الْجُنَشِيِّ: وَ مَنْ عَدَّهُ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّا نَتَبَرَّأُ مِنْهُ؛ فَهُوَ مِنَ الْمُجْبِرَةِ. رَاجِعْ: سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٤٤، الرِّقْم ١٧٥؛ الْمَلَلُ وَ النَّحْلُ، ج ١، ص ٨٠؛ الْفَرَقُ بَيْنَ الْفِرْقِ، ص ٢٠١؛ اعْتِقَادَاتُ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ، ص ٦٩؛ فَضْلُ الْإِعْتِدَالِ، ص ٣٩١.

وَأَصْلُ بَنٍ عَطَاءٌ^١ وَعَمَرُو بَنٌ عُبَيْدٌ^٢، بَعْدَ مَا كَانَ يَعْتَقِدُ فِيهِمَا مِنَ الْعِلْمِ وَصَحَّةِ الرَّأْيِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى رَأْيِهِمَا، بَلْ صَحِّهِمَا وَأَخَذَ عَنْهُمَا.

ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْإِسْطَاعَةِ؛ فَيُقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ أَظْهَرَ الْقَوْلَ بَأَنَّ الْإِسْطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ «يُوسَفُ السَّمْتِي»^٣ وَإِنَّهُ اسْتَرْزَلَهُ إِلَى ذَلِكَ بَعْضُ الزُّنَادِقَةِ فَقَبِلَهُ عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ بِذَلِكَ حُسَيْنُ النَّجَّارُ^٤، وَانْتَصَرَ لِهَذَا الْقَوْلِ وَوَضَعَ فِيهِ الْكُتُبَ.

فَصَارَتْ مَذَاهِبُ الْمُجْبِرَةِ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقَاوِيلَ:

أَحَدُهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ فِعْلَ الْعَبْدِ، وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ فِي ذَلِكَ فِعْلٌ وَلَا صُنْعٌ، وَ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَيْهِ أَنَّهُ فِعْلُهُ كَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ لَوْنُهُ وَحَيَاتُهُ؛ وَهُوَ قَوْلُ جَهْمٍ.

١. أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزال، من موالى بني ضَبَّةَ أَوْ بَنِي مَخْزُومٍ: رَأْسُ الْمَعْتَزَلَةِ، وَ مِنْ أُنْمَةِ الْبُلْغَاءِ وَ الْمُتَكَلِّمِينَ. سُمِّيَ أَصْحَابُهُ بِالْمَعْتَزَلَةِ لِاعْتِزَالِهِ حَلْقَةً دَرَسَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ. لُقِّبَ بِالْغَزَالِ لِتَرَدُّدِهِ عَلَى سَوَاقِ الْغَزَالَيْنِ بِالْبَصْرَةِ. لَهُ تَصَانِيفٌ، مِنْهَا: أَصْنَافُ الْمَرْجَنَةِ وَ الْمَنْزَلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَ مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَ السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، وَ كِتَابُ التَّوْبَةِ. تُوُفِّيَ سَنَةَ ١٣١ هـ. رَاجِعْ: سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ٥، ص ٤٦٤ وَ ٤٦٥، الرِّقْمُ ٢١٠؛ مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ٤، ص ٣٢٩، الرِّقْمُ ٩٣٢٥؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٨، ص ١٠٨ وَ ١٠٩.

٢. أَبُو عَثْمَانَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدِ بْنِ بَابِ التَّيْمِيِّ الْبَصْرِيِّ: شَيْخُ الْمَعْتَزَلَةِ فِي عَصْرِهِ وَ مُقْتَبِلِهَا. كَانَ أَبُوهُ نَسَاجًا، ثُمَّ شَرْطِيًّا لِلْحَجَّاجِ فِي الْبَصْرَةِ، وَ جَدُّهُ مِنْ سَبِي فَارَسٍ. وَ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: كَانَ مِنْ الدَّهْرِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّمَا النَّاسُ مِثْلُ الزَّرْعِ. تُوُفِّيَ سَنَةَ ١٤٤ هـ. رَاجِعْ: الْكَامِلُ لِابْنِ عَدِيٍّ، ج ٥، ص ٩٦، الرِّقْمُ ٣١١؛ سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ٦، ص ١٠٤، الرِّقْمُ ٤٧؛ مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ٣، ص ٢٧٣، الرِّقْمُ ٦٤٠٤؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٥، ص ٢٥٢.

٣. فِي «ج»، س، ص، ط، ق: «السَّمْتِي». وَ فِي «د»: «السَّلْمِي». وَ كِلَاهُمَا مِنْ سَهْوِ أَقْلَامِ النَّسَاجِ. وَ الرَّجُلُ هُوَ يَوْسُفُ بْنُ خَالِدِ السَّمْتِيِّ - نَسَبُهُ إِلَى السَّمْتِ وَ الْهَيْئَةِ - مِنْ فُقَهَاءِ الْعَامَّةِ. رَوَى عَنْهُ عَاصِمُ الْأَحْوَلُ وَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَ رَوَى عَنْهُ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَ زَيْدُ الْخَرِيشِ وَ جَمَاعَةٌ. مِنْ أَنَاثِهِ كِتَابٌ وَضَعَهُ فِي التَّجَهُُّمِ يُنْكِرُ فِيهِ الْمِيزَانَ وَ الْقِيَامَةَ. تُوُفِّيَ سَنَةَ ١٨٩ هـ. رَاجِعْ: مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ٥، ص ٣٦٣؛ مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، ج ١٣، ص ٢٩٥.

٤. تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي رِسَالَةِ «أَقَاوِيلِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ».

والثاني: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ فِعْلَ الْعَبْدِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فَعَلَهُ بِاسْتَطَاعَةٍ فِي الْعَبْدِ مُتَقَدِّمَةً؛ وَهُوَ قَوْلُ ضِرَارٍ وَمَنْ وَافَقَهُ.

والثالث: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ فِعْلَ الْعَبْدِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فَعَلَهُ بِاسْتَطَاعَةٍ حَدَّثَتْ لَهُ فِي حَالِ الْفِعْلِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ؛ وَهُوَ قَوْلُ النَّجَّارِ وَبِشْرِ الْمَرْيَسِيِّ^١ وَمُحَمَّدِ [بْنِ عِيسَى] بُرْغُوثٍ^٢ وَيَحْيَى بْنِ كَامِلٍ^٣ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمُجْبِرَةِ. وَعِنْدَ هَذَا أَكْثَرَ مُتَكَلِّمِي الْمُجْبِرَةِ؛ نَحْوُ الْأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ.

[خُدُوثُ بُحُوثٍ أُخْرَى فِي الْعَدْلِ]

ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِذَا مِنْ أَبْوَابِ الْكَلَامِ فِي الْعَدْلِ، وَاخْتَلَفُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا. وَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَوْسَعِ أَبْوَابِ الْعِلْمِ وَجُوهًا وَأَعْمَقِهَا بَحْرًا.

١. فِي «س»: «المرنسي». وَفِي «ط، ق»: «المرسي». وَالرَّجُلُ هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَشْرُ بْنُ غِيَاثِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرْيَسِيِّ: فَقِيهٌ مَعْتَزَلِيٌّ، وَقَدْ يُرْمَى بِالزُّنْدَقَةِ. أَخَذَ الْفَقْهَ عَنِ الْقَاضِي أَبِي يُونُسَ، وَقَالَ بِرَأْيِ الْجَهْمِيَّةِ، وَأَوْدَى فِي دَوْلَةِ هَارُونَ الرَّشِيدِ. وَقِيلَ: كَانَ أَبُوهُ يَهُودِيًّا مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ يُنْسَبُ إِلَى «دَرْبِ الْمَرْيَسِيِّ» فِيهَا. تُوُفِّيَ سَنَةَ ٢١٨ هـ. رَاجِعُ: الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ٥٥.
٢. فِي «ج»: «وَمُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ». وَفِي «د، س، ص، ط، ق» وَالْمَطْبُوعُ: «وَمُحَمَّدُ بْنُ غَوْثٍ». وَكِلَاهُمَا مِنْ سَهْوِ أَقْلَامِ النَّسَاجِ. وَالرَّجُلُ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بُرْغُوثُ: كَانَ مِنْ الْمُنَازِلَةِ لِبَنِي حَنْبَلٍ فِي مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ. مِنْ أَكْبَارِ تَلَامِيذِهِ الْحُسَيْنُ النَّجَّارُ. دَخَلَ عَلَى أَبِي الْهَذِيلِ وَسَأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ مِنْ مَصْنُوعَاتِهِ: كِتَابُ الْإِسْطَاعَةِ، وَكِتَابُ الْمَقَالَاتِ، وَكِتَابُ الْاجْتِهَادِ، وَكِتَابُ الرَّدِّ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ حَرْبٍ، وَكِتَابُ الْمُضَاهَاةِ. رَاجِعُ: سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٥٤، الرِّقْمُ ١٨٩؛ رِبْعِ الْأَثَرِ، ج ٢، ص ٦٣.

٣. أَبُو عَلِيٍّ يَحْيَى بْنُ كَامِلٍ بْنِ طَلِيحَةَ الْخُدْرِيِّ، كَانَ أَوَّلًا مِنْ أَصْحَابِ بَشْرِ الْمَرْيَسِيِّ وَمِنْ الْمُرْجَنَةِ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَذْهَبِ الْإِبَاضِيَّةِ، وَلَهُ مِنَ الْكُتُبِ: كِتَابُ الْمَسَائِلِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَعْفَرِ بْنِ حَرْبٍ وَتُعرفُ بِالْجَلِيلَةِ، وَكِتَابُ الْمَخْلُوقَةِ وَكِتَابُ التَّوْحِيدِ، وَالرَّدُّ عَلَى الْغَلَاةِ، وَطَوَائِفُ الشَّيْعَةِ. تُوُفِّيَ حُدُودَ ٢٤٠ هـ. رَاجِعُ: الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢٣٣؛ هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ، ج ٢، ص ٥١٥؛ مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، ج ١٣، ص ٢٢٠.

[مَنْهَجِيَّةُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ]

و نَحْنُ نُوْرِدُ لَكَ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا يَتَحَصَّلُ بِهِ الْغَرَضُ، وَ يَنْحَسِمُ^١ بِهِ شَغَبُ^٢ الْخُصُومِ؛ وَ نَجْعَلُهُ مُلْخَصاً وَ جِيزاً، بَلْفَظٍ مُهَذَّبٍ، وَ إِلَى الْفَهْمِ مُقَرَّبٍ.
وَ أَبْتَدِئُ^٣ فِي أَوَّلِهِ بِوَصْفِ دَعْوَةِ أَهْلِ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ، وَ أُرْدِفُهَا^٤ بِمَا يَجِبُ.
وَ قَدْ وَ سَمْنَا هَذِهِ الرِّسَالَةَ بـ «إِنْقَاذِ الْبَشَرِ مِنَ الْجَبْرِ وَ الْقَدَرِ»، وَ هَا نَحْنُ مُبْتَدِئُونَ بِذَلِكَ وَ مُسْتَعِينُونَ بِمَنْ لَهُ الْحَوْلُ وَ الْقُوَّةُ، وَ هُوَ حَسْبُنَا وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ.

فصل

فِي دَعْوَةِ أَهْلِ الْحَقِّ وَ بَيَانِهَا

قَالَتْ غُصْبَةُ^٥ الْحَقِّ: إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - اصْطَفَى الْإِسْلَامَ دِيناً، وَ رَضِيَ لِعِبَادِهِ، وَ اخْتَارَهُ لِخَلْقِهِ؛ وَ لَمْ يَجْعَلْهُ مَوْكُولاً إِلَى آرَائِهِمْ^٦، وَ لَا جَارِياً عَلَى مَقَادِيرِ أَهْوَائِهِمْ؛ دُونَ أَنْ نَصَبَ لَهُ الْأَدْلَةَ، وَ أَقَامَ عَلَيْهِ الْبَرَاهِينَ، وَ أَرْسَلَ بِهِ الرُّسُلَ، وَ أَنْزَلَ فِيهِ^٧ الْكِتَابَ؛ «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَ يُحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ»^٨.

١. فِي «ج، ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ تَنْحَسِمُ».

٢. فِي «ج، د، س، ص، ق»: «شَعْبٌ» بِالْعَيْنِ الْمُهْلَةِ؛ مِنْ سَهْوِ الْأَقْلَامِ. وَ فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «شَبَهُ». وَ «الشَّغْبُ» وَ «الشَّغْبُ»: تَهْيِيجُ الشَّرِّ وَ الْفِتْنَةُ وَ الْخِصَامُ. رَاجِعْ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٤، ص ٣٦١؛ النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٤٨٢؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٥٠٤ (شَغَب).

٣. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ نَبْتَدِئُ».

٤. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ نَرْدِفُهَا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَهْلٌ».

٦. فِي «ط، ق» وَ الْمَطْبُوعِ: «رَأْيِهِمْ».

٧. فِي «ط، ق» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

٨. الْأَنْفَالُ (٨): ٤٢.

و للإسلام حدودٌ، وللقيام به حقوقٌ؛ و ليسَ كُلُّ مَنْ ادَّعى ذلكَ أحرزَه^١،
و لا كُلُّ مَنْ انتسَبَ إليه صارَ من أهله.

و قد عَلِمنا أن أهلَ القِبلة قد اختلفوا في أمورٍ صاروا فيها إلى أن ضلَّ^٢ بعضهم
بعضاً و كفرَ بعضهم بعضاً^٣، و كُلُّ يدَّعي أن ما ذهبَ إليه من ذلكَ و انتحلَه هو دينُ
اللهِ و دينُ رسوله.

و معلومٌ عندَ كُلِّ عاقلٍ أن ذلكَ كُلُّه - على اختلافِه^٤ - لا يجوزُ أن يكونَ حقًّا؛
لتضادِّه و تنافيهِ^٥. و لابدٌ حينئذٍ من اعتبارِ ذلكَ و تمييزِه؛ لئتنَبَعَ منه الحقُّ، و
يُجتَنَّبَ^٦ الباطلُ.

و قد عَلِمنا بالأدلة الواضحة و البراهين الصحيحة - التي يوافقنا عليها جميعُ
فِرَقِ أهلِ المِلَّة - بطلانَ قولِ كُلِّ مَنْ خالفَ جُمْلَةَ الإسلامِ و ما^٧ جاءَ به القرآنُ و
صحَّ عن الرسولِ عليه السلامُ. و إذا^٨ كانَ الأمرُ كذلكَ، فواجبٌ^٩ أن يكونَ كُلُّ مَنْ
قالَ من الأُمَّة قولاً - يكونُ عندَ الاعتبارِ و النظرِ خارجاً ممَّا يوجبُه الإسلامُ و يشهدُ
به الرسولُ و القرآنُ - أو موجِباً لأن يكونَ مُعتقِده ليسَ من جُمْلَةِ الإسلامِ على

١. في «ط» و المطبوع: «أخذه». و في «ق»: «أحزم».

٢. في «ط» و المطبوع: «إلى خَلَلٍ، فضللٌ» بدل «إلى أن ضلَّ».

٣. في «د» - «و كفرَ بعضهم بعضاً». و من أوَّل الرسالة إلى هنا ساقط من «ب».

٤. في «ب، ج، د، س، ص»: «اختلاف».

٥. في: «ط، ق» و المطبوع: «و اختلافه».

٦. في المطبوع: «+ منه».

٧. في «ط، ق» و المطبوع: «ما» بدون واو العطف.

٨. في «د، ط، ق» و المطبوع: «فإذا».

٩. في «ط» و المطبوع: «وجب» بدل «فواجب».

سَبِيلِ ثَقَةٍ^١ و استبصار؛ لَقَوْلِهِ بِمَا لَا يَصِحُّ اعتقادهُ الإسلامَ معه، و لَا يوصِلُ إلى معرفتهِ ثُمَّ^٢ الْقَوْلُ بِهِ - فهو محجوجٌ في مَذْهَبِهِ، و مُبْطَلٌ في قَوْلِهِ، و مُبْتَدِعٌ في الإسلامِ بِدْعَةً لَيْسَتْ مِن دِينِ اللَّهِ و لَا^٣ دِينِ رَسُولِهِ.

قالوا: و قد تَدَبَّرْنَا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ الْقِبْلَةِ بِفَطْرِ^٤ عقولنا، و عَرَضْنَا ذَلِكَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ و سُنَّةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَوَجَدْنَا الْحَقَّ مِن ذَلِكَ^٥ مُتَمَيِّزاً مِنَ الْبَاطِلِ - تَمَيِّزاً^٦ يَدْرِكُهُ كُلُّ مَنْ تَدَبَّرَ الْكِتَابَ و السُّنَّةَ بِفِكْرِهِ، و تَمَيِّزاً الْأُمُورَ بِعَقْلِهِ، و لَمْ يَجْعَلْ هَوَاهُ قَائِداً لَهُ، و لَمْ يَقْلُدْ^٧ مَنْ لَا حُجَّةَ فِي تَقْلِيدِهِ -؛ فَرَأَيْنَا مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْنَا فِي الدِّينِ أَنْ نُبَيِّنَ أَمْرَ^٨ ذَلِكَ لِلنَّاسِ و لَا نَكْتُمَهُ، و أَنْ نَدْعُوهُمْ إِلَى الْحَقِّ و نَحْتَجِّجَ لَهُ، و لَا نَتَشَاغَلَ عَنْ ذَلِكَ و نُعْرِضَ عَنْهُ؛ و نَحْنُ نَرَى مَا حَدَّثَ مِنَ الْبِدْعِ، و خُولِفَ عَنْ^٩ سَبِيلِ السَّلَفِ.

و كَيْفَ يَجُوزُ الْإِعْرَاضُ عَنْ ذَلِكَ، و اللَّهُ عَزَّ و جَلَّ يَقُولُ: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ

١. في «ط، ق» و المطبوع: «قوة».

٢. هكذا في «ق» و المطبوع. و في سائر النسخ: «نعم». و نُعمُ القول بالشيء: اتَّسَاعُ الاعتقاد به و الاعتماد عليه. راجع: المحيط في اللغة، ج ٢، ص ٦٨.

٣. في «ط، ق» و المطبوع: «من».

٤. في «د»: «بنظر». و في «ط» و المطبوع: «بفطرة».

٥. في «ط، ق» و المطبوع: «بذلك» بدل «من ذلك».

٦. في «ب، د، ط، ق» و المطبوع: «تميزاً».

٧. في «ب، ج، د، س، ص، ط»: «و تقليد». و في المطبوع: «و [لم] يقلد».

٨. في «ب، ج، د، س، ص، ق»: «أُمُور».

٩. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «من».

الْمُفْلِحُونَ»^١، وَقَالَ^٢ تَعَالَى: «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَ كَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ»^٣؟

قالوا: وَ أَيْ مُنْكَرٍ أَفْحَشُ وَ أَيْ مَعْصِيَةٍ أَعْظَمُ مِنْ تَشْبِيهِ اللَّهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ، وَ مِنْ تَجْوِيرِهِ فِي حُكْمِهِ، وَ مِنْ سُوءِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَ إِضَافَةِ الْفَوَاحِشِ وَ الْقَبَائِحِ إِلَيْهِ؟ وَ كَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَ فِي الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ وَ الْإِجْبَارِ الْإِنْخِلَاعُ مِنْ^٤ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَعْرِفَةِ جَمِيعِ رُسُلِهِ؟ إِذْ:

[١] كُلُّ مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، لَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُ أَنْ يُثَبِّتَ اللَّهَ قَدِيمًا وَ قَدْ أُثَبِّتَ لَهُ مِثْلًا مُحَدَّثًا؛ وَ فِي ذَلِكَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالصُّنْعِ وَ الصَّانِعِ، وَ الرُّسُولِ وَ الْمُرْسَلِ.

[٢] وَ إِنَّ مَنْ أَجَازَ عَلَى اللَّهِ - جَلَّ وَ عَلَا - فِعْلَ الظُّلْمِ وَ الْكَذِبِ وَ إِرَادَةَ الْفَوَاحِشِ وَ الْقَبَائِحِ، لَمْ يُمْكِنْهُ أَنْ يُثَبِّتَ لِرُّسُولٍ مِنْ رُسُلِ اللَّهِ مُعْجِزَةً أَقَامَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِهِدَايَةِ الْخَلْقِ دُونَ إِضْلَالِهِمْ وَ لَا^٥ لِرُّشْدِهِمْ دُونَ إِغْوَائِهِمْ؛ وَ فِي ذَلِكَ سُقُوطُ الْعِلْمِ بِصَدَقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِيمَا دَعَتْ إِلَيْهِ.

وَ ذَلِكَ يَوْجِبُ أَنْ لَا يَكُونُ مُعْتَقِدُ التَّشْبِيهِ وَ لَا الْإِجْبَارِ^٦، عَلَى^٧ ثِقَةٍ وَ يَقِينٍ مِنْ

١. آل عمران (٣): ١٠٤.

٢. المائدة (٥): ٧٨ - ٧٩.

٣. في «ب، د» و المطبوع: «عن».

٤. في المطبوع: - «لا».

٥. في «ب»: «معتقداً لتشبيهه و الإجمار». و في «د»: «معتقد الشبيه و الإجمار». و في «س»: «معتقد التشبيه و لأمر الإجمار». و في «ص»: «معتقداً لسننه و الإجمار». و في «ط، ق»: «معتقداً، و لا لازم الإجمار». و في المطبوع: «معتقداً، و لا لازم الإجمار».

٦. في المطبوع: «عن».

صَدَقِ الرُّسُلِ، وَ لَا صَحَّةَ الْكُتُبِ، وَ لَا كَوْنَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ؛ وَ هَذَا هُوَ الْخُرُوجُ مِنْ^١ الْإِسْلَامِ، وَ الْإِنْخِلَاعُ مِنْ^٢ دِينِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قَالُوا: وَ نَحْنُ نَصِفُ قَوْلَنَا وَ نَذَكُرُ دَعْوَتَنَا، فَلْيَتَدَبَّرْ ذَلِكَ السَّامِعُ مِنَّا، وَ لِيُقَابِلْ بِهِ قَوْلَ غَيْرِنَا؛ فَإِنَّهُ سَيَعْلَمُ - إِنْ «كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَ هُوَ شَهِيدٌ»^٣ - أَئِنَّا أَهْدَى سَبِيلًا، وَ أَقْوَمُ قِيْلًا، وَ أَوْلَى بِالْمُتَمَسِّكِ بِالْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ وَ اتِّبَاعِ الْحُجَّةِ وَ مُجَانِبَةِ الْبِدْعَةِ.

فَأَوَّلُ ذَلِكَ أَنَا نَقُولُ: إِنْ اللَّهَ رُبُّنَا، وَ مُحَمَّدًا^٥ نَبِيُّنَا، وَ الْإِسْلَامَ دِينُنَا، وَ الْقُرْآنَ إِمَامُنَا، وَ الْكَعْبَةَ قِبْلَتُنَا، وَ الْمُسْلِمِينَ^٦ إِخْوَانُنَا، وَ الْعِتْرَةَ الطَّاهِرَةَ مِنْ آلِ^٧ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمْ - وَ صَحَابَتَهُ وَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ سَلَفُنَا وَ قَادَتُنَا، وَ الْمُتَمَسِّكِينَ^٨ بِهَدَاهُمْ مِنَ الْقُرُونِ بَعْدَهُمْ جَمَاعَتُنَا وَ أَوْلِيَائُنَا؛ نُحِبُّ مَنْ^٩ أَحَبَّ اللَّهَ، وَ بُغِضَ مَنْ أَبْغَضَ اللَّهَ، وَ تُوَالَى مَنْ وَالَى اللَّهَ، وَ تُعَادَى مَنْ عَادَى اللَّهَ. وَ نَقُولُ - فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ الْقِبْلَةِ - بِأَصُولِ نَحْنُ^{١٠} نَشْرَحُهَا وَ نُبَيِّنُهَا:

١. في المطبوع: «دين».

٢. في «ب، د» و المطبوع: «عن».

٣. ق (٥٠): ٣٧.

٤. في «ط، ق» و المطبوع: «أن».

٥. في «ب، د، س، ص، ق» و المطبوع: «و محمد».

٦. في «ب، د، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «و المسلمون».

٧. في «ب، د»: «د» + «محمد».

٨. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «و المتمسكون».

٩. في «ب، د»، و حاشية «ج»: «ما».

١٠. في المطبوع: «نحن».

[دعوة أهل الحق في التوحيد]

فأولها توحيدنا لربنا؛ فإننا نشهد أن الله واحد^١ ليس كمثله شيء^٢، وأنه الأول قبل كل شيء، و الباقي بعد فناء كل شيء^٣، والعالم الذي لا يخفى عليه شيء، والقادر الذي لا يعجزه شيء، وأنه الحي الذي لا يموت، والقيوم الذي لا يبيد، والقديم الذي لم يزل ولا يزال؛ حياً، سميعاً، بصيراً، عالماً، قادراً، غنياً، غير محتاج إلى مكان ولا زمان ولا اسم ولا صفة ولا شيء من الأشياء على وجه من الوجوه ولا معنى من المعاني.

قد سبق الأشياء كلها بنفسه، واستغنى عنها بذاته؛ فلا^٤ قديم إلا هو وحده سبحانه. عز^٥ وتعالى عن صفات المحدثين، ومعاني المخلوقين؛ وجل وتقدس عن الحدود والأقطار، والجوارح والأعضاء، وعن مشابهة^٦ شيء من الأشياء، أو مجانسة جنس من الأجناس، أو مماثلة شخص من الأشخاص.

فهو^٧ الإله الواحد الذي لا تحيط به العقول، ولا تتصوره الأوهام، و«لا تُدرِكُهُ الأبصار» وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير^٨، الذي يعلم ما يكون قبل أن يكون^٩، ويعلم ما كان وما سيكون، وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون؛ قد أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، وعلم الأشياء كلها بنفسه؛ من

١. الشورى (٤٢): ١١. ٢. من قوله: «وأنه الأول...» إلى هنا ساقط من «س».

٣. في «ط، ق» والمطبوع: «ولا». ٤. في «ط» والمطبوع: - «عز».

٥. في «ب، ج، د، س، ص»: - «مشابهة».

٦. في «ط، ق» والمطبوع: «وهو».

٧. الأنعام (٦): ١٠٣.

٨. في المطبوع: - «قبل أن يكون».

٩. في «ط، ق» والمطبوع: - «أن».

غَيْرِ عِلْمٍ أَحَدَتْهُ، وَ مِنْ غَيْرِ مُعِينٍ كَانَ مَعَهُ^١، بَلْ عَلِمَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِذَاتِهِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ بِهَا قَادراً عَالِماً حَيّاً سَمِيعاً بَصِيراً؛ لِأَنَّهُ الْوَاحِدُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ قَبْلَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا.

ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ، مِنْ غَيْرِ فَقْرٍ وَلَا حَاجَةٍ، وَلَا ضَعْفٍ وَلَا اسْتِعَانَةٍ؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْحَقَهُ لِحْدُوثُ ذَلِكَ تَغْيِيراً، أَوْ يَمْسَهُ لُغُوبٌ، أَوْ يَنْتَقِلَ بِهِ إِلَى مَكَانٍ، أَوْ يَزُولَ بِهِ عَنْ مَكَانٍ؛ إِذْ كَانَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ^٢ - لَمْ يَزَلْ موجوداً قَبْلَ كُلِّ مَكَانٍ، ثُمَّ حَدَثَتِ الْأُمَاكُنُ وَهُوَ عَلَى مَا كَانَ، فَلَيْسَ يَحْوِيهِ مَكَانٌ. وَقَدْ «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ»^٣ بِالْإِسْتِيلَاءِ وَالْمُلْكِ وَالْقُدْرَةِ وَالسُّلْطَانِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ بِكُلِّ مَكَانٍ؛ إِلَهٌ عَالِمٌ، مُدَبِّرٌ، قَاهِرٌ.

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْجَاهِلُونَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى الْأَجْسَامِ؛ مِنَ الصُّعُودِ وَالْهَبُوطِ، وَ مِنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، وَ مِنْ تَصْوِيرِهِمْ لَهُ جَسَداً، وَ اعْتِقَادِهِمْ إِيَّاهُ مُشَبَّهاً لِلْعِبَادِ: يُدْرِكُونَهُ بِأَبْصَارِهِمْ، وَ يَزَوْنَهُ بِعُيُونِهِمْ، ثُمَّ يَصِفُونَهُ بِالنَّوَاجِذِ وَالْأَضْرَاسِ وَالْأَصَابِعِ وَالْأَطْرَافِ، وَ بَأَنَّهُ^٤ فِي صُورَةِ شَابٍّ أَمْرَدٍ شَعْرُهُ^٥ جَعْدٌ قَطَطٌ^٦؛ وَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ بِنَفْسِهِ، وَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا بِذَاتِهِ؛ وَ لَا يَوْصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَتَكَلَّمَ وَ لَا يُكَلَّمَ أَحَداً مِنْ عِبَادِهِ. فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا قَالُوا، وَ سُبْحَانَهُ عَمَّا وَصَفُوا؛ بَلْ هُوَ الْإِلَهُ الْوَاحِدُ الَّذِي «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^٧.

١. فِي «س»: «يَعِينُهُ» بَدَلَ «مَعَهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «شَأْنُهُ».

٣. الْأَعْرَافُ (٧): ٥٤؛ يُونُسُ (١٠): ٣؛ الرُّعْدُ (١٣): ٢؛ الْفِرْقَانُ (٢٥): ٥٩؛ السَّجْدَةُ (٣٢): ٤؛

الْحَدِيدُ (٥٧): ٤.

٤. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ أَنَّهُ».

٥. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ شَعْرُهُ». وَ الشَّعْرُ وَ الشَّعْرُ بِمَعْنَى: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٤١٠ (شعر).

٦. فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ، ص ٥٠٨ (قطط): «شَعْرٌ قَطٌّ وَ قَطَطٌ: شَدِيدُ الْجَعُودَةِ».

٧. الشُّورَى (٤٢): ١١.

العليم القدير؛ الذي كلم موسى تكليماً، وأنزل القرآن تنزيلاً؛ وجعله ذكراً محدثاً من أحسن الحديث، وقرأنا عربياً من أبين^١ الكلام، وكتاباً عزيزاً من أفضل الكتب؛ أنزل بعضه قبل بعض، وأحدث بعضه بعد بعض، وأنزل التوراة والإنجيل من قبل، وكل ذلك محدث كائن بعد أن لم يكن؛ والله قدير قبله لم يزل، وهو رب القرآن وصانعه وفاعله ومُدبره، ورب كل كتاب أنزله، وفاعل كل كلام كلم به أحداً من عباده.

و القرآن كلام الله، و وحيه و تنزيله؛ الذي أحدثه لرسوله، وجعله هدى؛ و سمى نفسه فيه بالأسماء الحسنى، و وصفها فيه بالصفات المثلى؛ ليسميه^٢ بها العباد، و يصفوه و يسبحوه بها و يقدسوه^٣.

فلا إله إلا الله وحده، و لا قديم إلا الله دون غيره؛ من كل اسم و صفة، و من كل كلام و كتاب، و من كل شيء جاز أن يذكره ذاكر، أو يخطره على باله مفكر. هذا قولنا في توحيد ربنا.

[دعوة أهل الحق في العدل]

فأما قولنا في عدله - و هو المقصود من هذا الكتاب، وإنما أوردنا معه غيره لأننا أردنا إيراد جملة الاعتقاد، فأما قولنا في عدله^٥ :-

فإننا نشهد أنه العدل الذي لا يجور، و الحكيم الذي لا يظلم^٦، و أنه لا يكلف

١. في «د، ط» و المطبوع: «أحسن». ٢. في «ب، ج، د، ص»: «لتسميه».

٣. في «ب، ج، د، س، ص، ق»: «و يصفونه و يسبحونه بها و يقدسونه» و في المطبوع: «و يصفوه بها و يسبحوه و يقدسوه» بدل «و يصفونه و يسبحونه و يقدسوه».

٤. في «ط، ق» و المطبوع: «و لا». ٥. في «ط» و المطبوع: - «فأما قولنا في عدله».

٦. في «د» + «أحداً». و في «ط» و المطبوع: + «و لا يظلم».

عِبَادَهُ مَا لَا يُطِيقُونَ، وَلَا يَأْمُرُهُمْ بِمَا لَا يَسْتَطِيعُونَ، وَلَا يَتَعَبَّدُهُمْ بِمَا لَيْسَ لَهُمْ إِلَيْهِ سَبِيلٌ؛ لِأَنَّهُ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ، وَأَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ.

الذي أَمَرَنَا بالطاعة، وَقَدَّمَ الاستطاعة، وَأَزَاحَ الْعِلَّةَ، وَنَصَبَ الْأَدْلَةَ، وَأَقَامَ الْحُجَّةَ، وَأَرَادَ الْيُسْرَ، وَلَمْ يُرِدِ الْعُسْرَ، فَلَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وَلَا يُحْمِلُهَا مَا لَيْسَ^١ مِنْ طَاقِهَا. وَ«لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»^٢، وَلَا يَأْخُذُ أَحَدًا^٣ بِذَنْبِ غَيْرِهِ؛ وَلَا يُعَذِّبُهُ^٤ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، وَلَا يُطَالِيهِ بِغَيْرِ جَنَائِيهِ وَكَسْبِهِ؛ وَلَا يَلُومُهُ عَلَى مَا خَلَقَهُ فِيهِ، وَلَا يَسْتَبْطِئُهُ فِيمَا لَمْ يَقْدِرْهُ عَلَيْهِ؛ وَلَا يُعَاقِبُهُ إِلَّا بِاسْتِحْقَاقِهِ، وَلَا يُعَذِّبُهُ إِلَّا بِمَا جَنَاهُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَقَامَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ فِيهِ.

الْمُنَزَّةَ عَنِ الْقَبَاحِ، وَالْمُبْرَأُ^٥ مِنَ الْفَوَاحِشِ؛ وَالْمُتَعَالِي عَنِ فِعْلِ الظُّلْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَعَنِ خَلْقِ الزُّورِ وَالبُهْتَانِ. الَّذِي «لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ»^٦، وَلَا «يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ»^٧، وَ«لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ»^٨، وَ«لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا»^٩. وَكُلُّ فِعْلِهِ حَسَنٌ، وَكُلُّ صُنْعِهِ جَيِّدٌ، وَكُلُّ تَدْبِيرِهِ حَكْمَةٌ. سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ «الْقَدَرِيَّةُ» الْمُجْبِرَةُ الْمُفْتَرُونَ؛ الَّذِينَ أَضَافُوا إِلَيْهِ

١. في «د»: «لا تطيقه» بدل «ليس». وفي «ب» يوجد فراغ في هذا الموضع.

٢. فاطر (٣٥): ١٨.

٣. في «ط»: «ولا يؤخذ أحد». وفي المطبوع: «ولا يؤاخذ أحدًا».

٤. من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «فلو كان الله بخلقه الظلم عادلاً أيضاً» ساقط من نسختي «ب، د».

٥. في «ط» والمطبوع: «عن». ٦. البقرة (٢): ٢٠٥.

٧. إشارة إلى الآية ٣١ من سورة غافر (٤٠): «وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ».

٨. الأعراف (٧): ٢٨.

٩. النساء (٤): ٤٠.

الْقَبَائِحَ، وَنَسَبُوهُ إِلَى جَعَلِ^١ الْفَوَاحِشِ، وَزَعَمُوا أَنَّ كُلَّ مَا يَحْدُثُ فِي الْعِبَادِ - مِنْ كُفْرٍ وَضَلَالٍ، وَمِنْ فِسْقٍ وَفُجُورٍ، وَمِنْ ظُلْمٍ وَجَوْرِ، وَمِنْ كَذِبٍ وَشَهَادَةٍ زُورٍ، وَمِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْقَبَائِحِ - فَاللَّهُ تَعَالَى فَاعِلُ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَخَالِقُهُ وَصَانِعُهُ، وَالْمُرِيدُ لَهُ، وَالْمُدْخِلُ فِيهِ!! وَأَنَّهُ يَأْمُرُ قَوْمًا مِنْ عِبَادِهِ بِمَا لَا يُطِيقُونَ، وَيُكَلِّفُهُمْ مَا^٢ لَا يَسْتَطِيعُونَ!! وَيَخْلُقُ فِيهِمْ مَا لَا يَتَهَيَّأُ لَهُمْ الْامْتِنَاعُ مِنْهُ، وَلَا يَقْدِرُونَ^٣ مَعَ كَوْنِهِ عَلَى فِعْلٍ^٤ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ؛ ثُمَّ يُعَذِّبُهُمْ عَلَى ذَلِكَ فِي جَهَنَّمَ بَيْنَ أَطْبَاقِ النَّيرانِ ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾^٥!! وَيَزْعُمُ مِنْهُمْ قَوْمٌ أَنَّهُ يُشْرِكُ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ الْعَذَابِ الْأَطْفَالَ الصَّغَارَ، الَّذِينَ لَا ذَنْبَ لَهُمْ وَلَا جُرْمَ!!

وَيُجِيزُ آخَرُونَ مِنْهُمْ أَنَّهُ يَأْمُرُ^٦ اللَّهُ تَعَالَى الْعِبَادَ - وَهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْخَلْقِ وَهَذَا التَّرَكِيبِ - أَنْ يَطِيرُوا فِي جَوِّ السَّمَاءِ، وَأَنْ يَتَنَاوَلُوا النُّجُومَ، وَ^٧ يَقْتَلِعُوا الْجِبَالَ، وَيَذْكُرُوا^٨ الْأَرْضَ، وَيَطُورُوا السَّمَاوَاتِ كَطَيِّ السَّجَلِ!! فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ - لِعَجْزِهِمْ عَنْهُ وَضَعْفِ بَنِيَّتِهِمْ عَنْ احْتِمَالِهِ - عَذَّبَهُمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ عَذَابًا دَائِمًا!! فَتَعَالَى اللَّهُ ﴿عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾^٩، وَتَقَدَّسَ عَمَّا وَصَفُوهُ بِهِ.

١. في «ط» والمطبوع: «فعل».

٢. في المطبوع: «بما».

٣. في «ط» والمطبوع: + «على دفعه».

٤. في «ط» والمطبوع: «خلاف» بدل «فعل».

٥. النساء (٤): ١٦٩؛ الأحزاب (٣٣): ٦٥؛ الجن (٧٢): ٢٣.

٦. كذا في جميع النسخ التي بين أيدينا؛ والصحيح الفصح أن يقال: «أن يأمر».

٧. في «ط» والمطبوع: + «أن».

٨. الفعل «ذَكَرَكَ» ليس موجوداً في لغة العرب، والصواب: «يَذْكُرُوا الْأَرْضَ» أي يُسَوُّوْا صَعُودَهَا وَهَبْوَاطَهَا؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِذَا دُخِّنَ الْأَرْضُ ذَكَاً ذَكَاءً﴾.

٩. الإسراء (١٧): ٤٣.

بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ الْعَدْلُ الْكَرِيمُ، الرُّوْفُ الْرَحِيمُ، الَّذِي حَسَنَاتُ الْعِبَادِ مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهِ، وَسَيِّئَاتُهُمْ مَنْفِيَّةٌ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِالْحَسَنَةِ وَرَضِيَهَا وَرَغَّبَ فِيهَا وَأَعَانَ عَلَيْهَا، وَنَهَى عَنِ السَّيِّئَةِ وَسَخَطَهَا وَزَجَرَ عَنْهَا. وَكَانَتْ طَاعَاتُ الْعِبَادِ مِنْهُ بِالْأَمْرِ وَالتَّرغِيبِ، وَ لَمْ تَكُنْ مَعَاصِيهِمْ مِنْهُ؛ لِلنَّهْيِ وَالتَّحْذِيرِ. وَكَانَ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ فَاعِلِيهِ وَمُكْتَسِبِيهِ بِالْفِعْلِ وَالْإِحْدَاثِ، وَكَانَتْ مَعَاصِيهِمْ وَسَيِّئَاتُهُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ بِالْدُّعَاءِ وَالْإِغْوَاءِ.

[أَقْوَالُ الْمُخَالِفِينَ لِأَهْلِ الْعَدْلِ]

فَأَمَّا مَنْ يُخَالِفُنَا فَقَدْ افْتَضَّحُوا؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى جَوَرَ الْجَائِرِينَ وَ فَسَادَ الْمُفْسِدِينَ^١!! فَهُوَ عِنْدَهُم الْمُرِيدُ لَشَتْمِهِ، وَلِقِتَالِ أَنْبِيَائِهِ، وَلِلْعَنِ أَوْلِيَائِهِ!! وَإِنَّهُ أَمَرَ بِالْإِيمَانِ وَلَمْ يُرِدْهُ، وَنَهَى عَنِ الْكُفْرِ وَأَرَادَهُ!! وَإِنَّهُ قَضَى بِالْجَوْرِ وَالْبَاطِلِ، ثُمَّ أَمَرَ عِبَادَهُ بِانْكَارِ قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ!! وَإِنَّهُ الْمُفْسِدُ لِلْعِبَادِ، وَالْمُظْهِرُ فِي الْأَرْضِ لِلْفَسَادِ!!^٢ وَإِنَّهُ صَرَفَ أَكْثَرَ خَلْقِهِ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْخَيْرِ، وَأَوْقَعَهُمْ فِي الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ!! وَإِنْ مَنْ أَنْفَذَ وَفَعَلَ مَا شَاءَ عَذِّبَهُ، وَمَنْ رَدَّ قَضَاءَهُ وَأَنْكَرَ قَدْرَهُ وَخَالَفَ مَشِيتَتَهُ أَثَابَهُ وَنَعَّمَهُ!! وَإِنَّهُ يُعَذِّبُ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ بِذُنُوبِ آبَائِهِمْ!! وَإِنَّهُ تَزَرُّ الْوَازِرَةَ عِنْدَهُ^٣ وَزَرَ أُخْرَى، وَتَكْسِبُ^٤ النَّفْسُ عَلَى غَيْرِهَا!! وَإِنَّهُ خَلَقَ أَكْثَرَ خَلْقِهِ لِلنَّارِ!! وَلَمْ يُمْكِنْهُمْ مِنْ طَاعَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ بِهَا، وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهَا، وَ لَا يَجِدُونَ السَّبِيلَ إِلَيْهَا!! ثُمَّ اسْتَبْطَأَهُمْ: لِمَ لَمْ يَفْعَلُوا مَا لَمْ يَقْدِرُوا^٥ عَلَيْهِ؟ وَلِمَ لَمْ

١. في «س، ط، ق» والمطبوع: «المعتدين».

٢. في «س، ط، ق» والمطبوع: «الفساد».

٣. في «ج»: «عند». وفي «ط» والمطبوع: «عندهم».

٤. في «ج، س»: «و يكشف». وفي «ص»: «و يكسف».

٥. في «ج، س، ص، ق»: «ما لا يقدرُونَ».

يوجدوا ما لم يُمكنهم^١ منه؟ وإنه صرف أكثر خلقه عن الإيمان ثم قال: «فَأَنَّى تُصْرَفُونَ»^٢!! وأفكهم وقال: «فَأَنَّى تُؤَفَّكُونَ»^٣!! وخلق فيهم الكفر ثم قال: «لِمَ تَكْفُرُونَ»^٤!! وفعل فيهم لبس الحق بالباطل ثم قال: «لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ»^٥!! وإنه دعا إلى الهدى ثم صد عنه وقال: «لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ»^٦!!

و قال خلق كثير منهم: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى مَنَعَ الْعِبَادَ مِنَ الْإِيمَانِ مَعَ قَوْلِهِ: «وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى»^٧!! وإنه حال بينهم وبين الطاعة ثم قال: «وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ»^٨!! وإنه ذهب بهم عن الحق ثم قال: «فَأَنَّى تَذَهَّبُونَ»^٩!! وإنه لم يمكنهم من الإيمان ولم يعطيهم قُوَّة السُّجُود ثم قال: «فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ»^{١٠}!! وإنه فعل بعباده الإعراض عن التذكرة ثم قال: «فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ»^{١١}!! وإنه يَمَكُرُ بأوليائه الْمُحْسِنِينَ، وَيَنْظُرُ لِأَعْدَائِهِ الْمُشْرِكِينَ.

لأن العبد عندهم مُجْتَهِدٌ في طاعته، فبينما هو كذلك و على ذلك، إذ خلق فيه

١. في «ج، س، ص»: «ما أمكنهم» بدل «ما لم يمكنهم».

٢. يونس (١٠): ٣٢؛ الزمر (٣٩): ٦.

٣. الأنعام (٦): ٩٥؛ يونس (١٠): ٣٤؛ فاطر (٣٥): ٣؛ غافر (٤٠): ٦٢.

٤. آل عمران (٣): ٧٠؛ ٩٨.

٥. آل عمران (٣): ٧١.

٦. آل عمران (٣): ٩٩.

٧. الإسراء (١٧): ٩٤؛ الكهف (١٨): ٥٥.

٨. النساء (٤): ٣٩.

٩. التكوين (٨١): ٢٦.

١٠. الانشقاق (٨٤): ٢٠ - ٢١.

١١. المدثر (٧٤): ٤٩.

الْكُفْرَ، وَ أَرَادَ لَهُ الشُّرْكَ، وَ نَقَلَهُ مِمَّا يُحِبُّ إِلَى مَا يُسَخِّطُ!! وَ بَيْنَمَا عَبْدٌ^١ مُجْتَهِدٌ فِي الْكُفْرِ بِهِ وَ التَّكْذِيبِ لَهُ، إِذْ نَقَلَهُ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْإِيمَانِ!! فَهُوَ^٢ عَنْدهُمْ لِعُدُوِّهِ أَنْظَرُ مِنْهُ لَوْلَاهُ؛ فَلَيْسَ يَثْقُ وَلِيَّهُ وَ لَوْلَايَتِهِ، وَ لَا يَرْهَبُ عُدُوَّهُ مِنْ عَدَاوَتِهِ!!

وَ إِنَّهُ يَقُولُ لِلرُّسُلِ: «إِهْدُوا إِلَى الْحَقِّ مَنْ عَنْهُ قَدْ أَضَلَلْتُ، وَ انْهَوَا عِبَادِي عَنْ^٣ أَنْ يَفْعَلُوا مَا شِئْتُ وَ أَرَدْتُ، وَ أُمُرُهُمْ أَنْ يَرْضَوْا بِمَا قَضَيْتُ وَ قَدَّرْتُ؛ لِأَنَّهُ عَنْدهُمْ شَاءَ الْكُفْرِ، وَ أَرَادَ الْفُجُورَ، وَ قَضَى الْجَوْرَ، وَ قَدَّرَ الْخِيَانَةَ!!

وَ لَوْلَا كَرَاهَةُ الْإِكْتَارِ لَأَتَيْنَا عَلَى وَصْفِ مَذَاهِبِهِمْ^٤. وَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ كِفَايَةٌ فِي تَقْبِيحِ مَذَاهِبِهِمْ؛ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى قُوَّةِ الْحَقِّ وَ ضَعْفِ الْبَاطِلِ.

فصل

[الْخَيْرُ وَ الشَّرُّ وَ مَعْنَى نِسْبَتِهِمَا إِلَيْهِ تَعَالَى]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَتَقُولُونَ: إِنَّ الْخَيْرَ وَ الشَّرَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؟

قِيلَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْعَافِيَةُ وَ الْبَلَاءُ، وَ الْفَقْرُ وَ الْغِنَى^٥، وَ الصَّحَّةُ وَ السُّقْمُ، وَ الْخِصْبُ^٦ وَ الْجَدْبُ^٧، وَ الشَّدَّةُ وَ الرَّخَاءُ؛ فَكُلُّ هَذَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَ قَدْ

١. فِي «ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «هُوَ» بِدَلِ «عَبْد».

٢. فِي «ط، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ هُوَ».

٣. فِي «ج، س، ص، ط» - «عَنْ».

٤. فِي «ط، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَذَاهِبِهِمْ».

٥. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ الْغِنَاءُ».

٦. الْخِصْبُ: كَثْرَةُ الْعُشْبِ، وَ رَفَاغَةُ الْعَيْشِ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٣٦؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٣٥٥ (خَصْب).

٧. الْجَدْبُ: نَقِيضُ الْخِصْبِ، وَ هُوَ الْقَحْطُ، وَ انْقِطَاعُ الْمَطَرِ، وَ يُبْسُ الْأَرْضِ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٩٢؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٢٥٧ (جَدْب).

تُسَمَّى شِدَائِدُ الدُّنْيَا شَرًّا، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ وَحَقٌّ وَعَدْلٌ.
وإنَّ أَرَدْتَ أَنْ مِنَ اللَّهِ الْفُجُورَ وَالْفُسُوقَ، وَالْكَذِبَ وَالْغُرُورَ، وَالظُّلْمَ وَالْكَفْرَ،
وَالْفَوَاحِشَ وَالْقَبَاحَ؛ فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ! بَلِ الظُّلْمُ مِنَ الظَّالِمِينَ، وَالْكَذِبُ
مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْفُجُورُ مِنَ الْفَاجِرِينَ، وَالشَّرُّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَالْعَدْلُ وَ
الْإِنصَافُ مِنَ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

[الآيات المؤكدة لما قلناه]

و قد أَكَّدَ اللَّهُ تَعَالَى مَا قُلْنَا، فَقَالَ: «وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَغْدِ
إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ»^١، وَلَمْ يَقُلْ: «مِنْ عِنْدِ خَالِقِهِمْ»، فَعَلِمْنَا أَنَّ
الْمَعْصِيَةَ مِنْ عِبَادِهِ، وَلَيْسَ هِيَ مِنْ قِبَلِهِ.

و قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ
الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ
يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ»^٢، فَعَلِمْنَا أَنَّ الْكَذِبَ وَالْكَفْرَ لَيْسَ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ وَلَا مِنْ صُنْعِهِ.

و قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْسَ مَا قَدَّمْتَ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ»^٣، وَمَا قَدَّمَتْهُ أَنْفُسُهُمْ لَمْ يُقَدِّمَهُ
لَهُمْ رَبُّهُمْ.

و قَالَ: «فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ»^٤، وَلَمْ يَقُلْ: «حَمَلَهُ عَلَى الْقَتْلِ رُبُّهُ»، وَلَا
«أَلْجَأَهُ»^٥ إِلَيْهِ خَالِقُهُ.

١. البقرة (٢): ١٠٩.

٢. آل عمران (٣): ٧٨.

٣. المائدة (٥): ٨٠.

٤. في المطبوع بين معقوفين: «لَهُمْ».

٥. المائدة (٥): ٣٠.

٦. في المطبوع: «أَلْجَأَ».

و قَالَ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا * تَكَادُ السَّمَوَاتُ
يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَ تَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا^١،
فَأخْبَرَهُمْ^٢ أَنَّهُمْ جَاوُوا بِالْبَدِّ^٣، وَلَمْ يَقُلْ: «أَنَا جِئْتُ بِهِ فَأَدْخَلْتُهُ قُلُوبَهُمْ». وَقَالَ: «أَنْ
دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا»، فَأخْبَرَهُمْ^٤ أَنَّهُمْ هُمْ ادَّعَاوُا الْوَلَدَ وَلَمْ يَدَّعِهِ لِنَفْسِهِ.

ثُمَّ أَخْبَرَ - جَلَّ وَ عَزَّ - عَنِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَمَّا عَوَّبُوا عَلَى تَرْكِ
مَنْدُوبٍ وَمَا أَشْبَهَهُ [أَنْهَا]^٥ أَضَافَتْ^٦ «مَا ظَاهَرَهُ الْإِخْلَالُ بِالْأَفْضَلِ مِنَ الْأَفْعَالِ» إِلَى
أَنْفُسِهَا، وَلَمْ تُضِفْهَا^٧ إِلَى خَالِقِهَا، فَقَالَ آدَمُ وَ حَوَّاءُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا
أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَ تَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ^٨».

و قَالَ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَبَنِيهِ: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا^٩، وَلَمْ يَقُلْ:
«سَوَّلَ لَكُمْ رَبُّكُمْ».

و قَالَ بَنُو يَعْقُوبَ: «يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ^{١٠}»، وَلَمْ يَقُولُوا:
«إِنْ خَطَايَانَا مِنْ رَبِّنَا».

١. مريم (١٩): ٨٨ - ٩١. ٢. في المطبوع: «فأخبر».

٣. «الإد»: الداهية، والأمر الفظيع، والأمر العظيم، والعجب المنكر. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ١٠٠: المحيط في اللغة، ج ٩، ص ٣٩٤: الفروق في اللغة، ص ٢٥٢: لسان العرب، ج ٣، ص ٧١ (أدد).

٤. في «ص، ط» والمطبوع: «فأخبر».

٥. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٦. المطبوع: «إضافة».

٧. في «ج»: «و لم يصفها» وفي «ص»: «إذ لم تضفها» بدل «و لم تضفها».

٨. الأعراف (٧): ٢٣.

٩. يوسف (١٢): ١٨، ٨٣. وفي «ط» والمطبوع: - «أمرًا».

١٠. يوسف (١٢): ٩٧.

و قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ بمعنى أن نُضَيِّقَ عليه؛ كما قال ﴿يَنْبِسُ الرِّزْقُ لِمَنْ يَشَاءُ وَ يَقْدِرُ^١﴾ يعني يُضَيِّقُ، و قَالَ ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ^٢﴾ أي ضَيِّقَ - ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ^٣﴾، فَأَقْرَعَ عَلَى نَفْسِهِ، و لَمْ يُضِفْ إِلَى رَبِّهِ.

و قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي^٤﴾ مِنْ بَعْدِ مَا قَالَ: ﴿فَوَكَزَهُ^٥ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ^٦﴾، و لَمْ يَقُلْ: «مِنْ عَمَلِ الرَّحْمَنِ». و قَالَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَ بَيْنَ إِخْوَتِي^٧﴾. و قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَ إِنْ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوجِي إِلَيَّ رَبِّي^٨﴾.

و قَالَ فَتَى مُوسَى: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوتَ وَ مَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ^٩﴾، و لَمْ يَقُلْ: «وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الرَّحْمَنُ».

فَمَا قَالُوهُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ

١. الرعد (١٣): ٢٦؛ الإسراء (١٧): ٣٠؛ الروم (٣٠): ٣٧؛ سبأ (٣٤): ٣٦؛ الزمر (٣٩): ٥٢؛

الشورى (٤٢): ١٢.

٢. الطلاق (٦٥): ٧.

٣. الأنبياء (٢١): ٨٧.

٤. في المطبوع: - «موسى عليه السلام».

٥. القصص (٢٨): ١٦.

٦. الوَكَز: الدفع، و الطعن، و الضرب بجمع الكَف. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٢٧ (وكرر).

٧. القصص (٢٨): ١٥.

٨. يوسف (١٢): ١٠٠.

٩. سبأ (٣٤): ٥٠.

١٠. الكهف (١٨): ٦٣.

الْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالتَّبْغِضَ فِي الْخَمْرِ وَالتَّمْيِيسِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ^١، فَقَالَ: «رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»، وَ لَمْ يَقُلْ: «أَمِنْ عَمَلِ الرَّحْمَنِ». وَقَالَ: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَ التَّبْغِضَ»، فَعَلِمْنَا أَنَّ مَا أَرَادَ الشَّيْطَانُ غَيْرُ مَا أَرَادَ الرَّحْمَنُ. وَأَخْبَرَ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقُلْ: «الرَّحْمَنُ يَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ».

وَقَالَ: «إِنَّمَا النُّجُوى مِنَ الشَّيْطَانِ»^٢، وَلَمْ يَقُلْ: «مِنْ الرَّحْمَنِ». وَ قَالَ: «لَا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ»^٣؛ يَعْنِي: بَوَسْوَتهِ وَ خَدِيعَتِهِ.

وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ -: «لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * وَأَنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ * وَ لَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبَلًا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ»^٤، فَأَخْبَرَ أَنَّ الشَّيْطَانَ أَضَلَّهُمْ عَنِ الْحَقِّ.

وَقَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنْ الشَّيْطَانُ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا»^٥. وَ قَالَ تَعَالَى: «وَ قَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَ وَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَ مَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا

١. المائدة (٥): ٩٠ - ٩١. وفي المطبوع سَجَل رَقْمَا: ٦٠ - ٦١.

٢. في المطبوع: + «رَجَس».

٣. المجادلة (٥٨): ١٠.

٤. الأعراف (٧): ٢٧.

٥. يَس (٣٦): ٦٠ - ٦٢.

٦. الإسراء (١٧): ٥٣.

تَلُومُونِي وَ لُومُوا أَنْفُسَكُمْ^١، وَلَمْ يَقُلْ: «فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا رَبَّكُمْ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَنِي وَأَفْسَدَكُمْ، وَكَفَرَنِي وَكَفَرَكُمْ».

وَلَوْ قَصَدْنَا إِلَى الْإِخْبَارِ عَمَّا أَضَافَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الشَّيْطَانِ مِنْ مَعَاصِي الْعِبَادِ، لَكُنْثُرَ ذَلِكَ، وَ طَالَ بِهِ الْكِتَابُ.

فَصْلُ

[الْفَرْقُ بَيْنَ صُنْعِ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ وَ دَلَالَةُ الْكِتَابِ]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْعَلْ أَعْمَالَ عِبَادِهِ، وَأَنْ يَفْعَلَ الْعِبَادِ^٢ غَيْرُ خَلْقِ^٣ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟

قِيلَ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَمِنْ أَخْبَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَمِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَمِنْ حُجَجِ الْعُقُولِ.

فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ:

فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى: «صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ^٤؛ فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْكُفْرُ بِمُتَقِنٍ وَلَا بِمُحْكَمٍ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صُنْعِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: «مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِغَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلِكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ^٥»، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ وَ خَلَقَ الشَّاةَ وَ الْبَعِيرَ، وَإِنَّمَا يَنْفِي عَنْ نَفْسِهِ مَا جَعَلُوهُ مِنَ الشَّقِّ الَّذِي فَعَلُوهُ فِي آذَانِ أَنْعَامِهِمْ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ مَا نَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ هُوَ كُفْرُ الْعِبَادِ وَ فِعْلُهُمْ.

٢. فِي «ط، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْعَبْد».

١. إِبْرَاهِيمَ (١٤): ٢٢.

٤. النَّمْلَ (٢٧): ٨٨.

٣. فِي «ط، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَعَلَ».

٥. الْمَائِدَةَ (٥): ١٠٣.

و قال عَزَّ وَجَلَّ: «مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُتٍ»^١؛ فَلَمَّا كَانَ الْكُفْرُ مُتَّفَاوِتًا مُتَنَاقِضًا، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خَلْقِهِ^٢.

و قال عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ»^٣؛ فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْكُفْرُ بِحَسَنِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خَلْقِهِ وَ لَا مِنْ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ خَلْقَ اللَّهِ هُوَ فِعْلُهُ، وَ قَدْ قَالَ: «اللَّهُ يُخَلِّقُ مَا يَشَاءُ»^٤، وَ قَالَ: «كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ»^٥، فَأَخْبَرَ^٦ أَنَّ خَلْقَهُ وَ فِعْلَهُ وَاحِدٌ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: إِنَّ الْكُفْرَ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ.

قِيلَ لَهُ: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهُ، جَازَ أَنْ يَكُونَ حَقًّا وَ صِدْقًا وَ عَدْلًا وَ صَلَاحًا؛ فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ حَقًّا وَ لَا صِدْقًا وَ لَا عَدْلًا وَ لَا صَلَاحًا، لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا. وَ لَوْ كَانَ الْكُفْرُ حَسَنًا كَانَ الْكَافِرُ مُحْسِنًا؛ إِذْ فَعَلَ حَسَنًا. فَلَمَّا كَانَ الْكَافِرُ مُسِيئًا مُفْسِدًا كَاذِبًا جَائِرًا مُبْطِلًا، عَلِمْنَا أَنَّ فِعْلَهُ لَيْسَ بِحَسَنِ وَ لَا حَقٍّ وَ لَا صِدْقٍ وَ لَا عَدْلٍ وَ لَا صَلَاحٍ.

و قال اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ»^٧، وَ لَوْ كَانَ فَاعِلًا لَهَا لَكَانَ قَدْ أَنْزَلَ بِهَا أَعْظَمَ السُّلْطَانِ وَ الْحُجَّةِ.

١. الملك (٦٧): ٣.

٢. في «ق» و المطبوع: «خلق الله تعالى» بدل «خلقه».

٣. السجدة (٣٢): ٧. و لفظُ «خلقه» لا يوجد في النسخ التي بين أيدينا؛ لكنه يوجد في الذكر الحكيم، و لا يستقيم الاستدلال إلا به.

٤. في «ط، ق» و المطبوع: «إنه» بدل «الله».

٥. آل عمران (٣): ٤٧.

٦. آل عمران (٣): ٤٠.

٧. في «ط، ق» و المطبوع: «و أخبر».

٨. النجم (٥٣): ٢٣.

و قَالَ: ﴿وَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾^١، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.
و قَالَ: ﴿وَ مَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَ مَا جَعَلَ
أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَ اللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَ هُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^٢، و
اللَّهُ قَدْ جَعَلَ الْأَجْسَامَ كُلَّهَا، وَ إِنَّمَا نَفَى عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يُكَوِّنَ قَوْلَهُمْ لِأَزْوَاجِهِمْ وَ
قَوْلَهُمْ لِأَدْعِيائِهِمْ^٣: «أَنْتُمْ أُمَّهَاتُنَا»، وَ «أَنْتُمْ أَبْنَاؤُنَا». ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا، وَ
أَنَّ الْكَذِبَ لَيْسَ مِنْ قَوْلِهِ وَ لَا^٥ فِعْلِهِ.

و قَالَ - عَزَّ وَ جَلَّ -: ﴿وَ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَ خَلَقَهُمْ وَ خَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَ
بَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾^٦، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لَهُ شُرَكَاءَ^٧؛ وَ
لَوْ كَانَ الْجَاعِلُ لَهَا^٨، كَانَ قَدْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ شُرَكَاءَ. وَ لَا يَخْلُو مِنْ: أَنْ يَكُونَ هُوَ جَعَلَ
لِنَفْسِهِ شُرَكَاءَ دُونَهُمْ، [أَوْ يَكُونَ جَعَلَ مَا جَعَلُوا،]^٩ أَوْ يَكُونُوا هُمُ الَّذِينَ جَعَلُوا لَهُ
شُرَكَاءَ^{١٠} وَ هُوَ عَنْ ذَلِكَ مُتَعَالٍ لَمْ يَفْعَلْهُ وَ لَمْ يَجْعَلْهُ. وَلَوْ كَانَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لِنَفْسِهِ
شُرَكَاءَ دُونَ عِبَادِهِ [لَمَا أَخْبَرَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لَهُ شُرَكَاءَ]. وَ إِن^{١١} كَانَ هُوَ جَعَلَ مَا جَعَلُوا،

١. مريم (١٩): ٨١؛ يس (٣٦): ٧٤.

٢. الأحزاب (٣٣): ٤.

٣. في «ص»: «لأُمَّهَاتِهِمْ». وَ فِي «ط، ق» وَ الْمَطْبُوع: «لأَوْلَادِهِمْ».

٤. فِي «ج، س، ص، ق»: «أَنْتُمْ».

٥. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوع: «مِنْ».

٦. الأنعام (٦): ١٠٠.

٧. فِي «ج، ص»: «الشُّرَكَاءَ».

٨. فِي النسخ وَ الْمَطْبُوع: «لَهَا»، وَ لَمْ نَجِدْ لَهُ مَعْنَى يَنَاسِبُ الْمَقَامَ.

٩. مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

١٠. فِي «س، ص»: «الشُّرَكَاءَ».

١١. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوع: «أَوْ إِنْ».

كَانَ قَدْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ شُرَكَاءَ كَمَا جَعَلَ ذَلِكَ عِبَادُهُ؛ فَكَانَ^١ قَدْ شَارَكَ عِبَادَهُ فِي شَرِكِهِمْ وَكُفِّرِهِمْ. وَمَنْ جَعَلَ لِلَّهِ شَرِيكًا فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ غَيْرَهُ.

وَقَالَ^٢: «وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ التَّنَاتِ»^٣، وَقَالَ: «وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ»^٤، وَقَالَ: «وَجَعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ»^٥؛ فَلَوْ كَانَ جَاعِلًا مَا جَعَلُوهُ مِنَ الْكُفْرِ، كَانَ قَدْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ مَا يُكْرَهُ^٦، وَجَعَلَ لِنَفْسِهِ أُنْدَادًا؛ جَلَّ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَسُئِلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ»^٧، فَنفَى أَنْ يَكُونَ جَعَلَ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً؛ فَعَلِمْنَا أَنْ اتَّخَذَ الْإِلَهِ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ.

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ»^٨؛ فَلَوْ كَانَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الْحَمِيَّةَ فِي قُلُوبِهِمْ، لَمْ يَقُلْ: «هُمُ الَّذِينَ جَعَلُوا الْحَمِيَّةَ». فَإِنْ قَالُوا: مَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَجْعَلَ مَا جَعَلَهُ^٩ الْعِبَادُ؟

قِيلَ لَهُمْ^{١٠}: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ جَاعِلًا لِمَا جَعَلَهُ الْعِبَادُ، لَكَانَ^{١١} عَادِلًا بَعْدَ الْعِبَادِ،

١. في «ج، س، ص، ط»: «وكان».

٢. في «ج، س، ص، ط»: - «و قال».

٣. النحل (١٦): ٥٧.

٤. النحل (١٦): ٦٢.

٥. إبراهيم (١٤): ٣٠.

٦. في «ط» والمطبوع: «ما يكرهه».

٧. الرخرف (٤٣): ٤٥.

٨. الفتح (٤٨): ٢٦.

٩. في «ط، ق» والمطبوع: «جعل».

١٠. في «ج، س، ص، ق»: «له».

١١. في «ج، س، ص»: «كان».

و مُصْلِحاً بِصَلَاحِ الْعِبَادِ، وَ جَانِئاً بِجَوْرِ الْعِبَادِ، وَ مُفْسِداً بِفَسَادِ الْعِبَادِ، وَ كَاذِباً بِكَذِبِهِمْ؛ إِذْ كَانَ لَكَذِبِهِمْ وَ فِسَادِهِمْ وَ جَوْرِهِمْ فَاعِلاً. فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ مَا ذَكَرْنَاهُ، عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ مَا^١ جَعَلَهُ الْعِبَادُ.

وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: «قَوْلِيلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً قَوْلِيلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَ وَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ»^٢، فَفَعَى عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ كُفْرُهُمْ مِنْ عِنْدِهِ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلوّاً كَبِيراً^٣.

وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَ إِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ»^٤، وَ قَالَ تَعَالَى: «إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا»^٥؛ فَلَوْ كَانَ اللَّهُ فَعَلَ الْكَيْدَ وَ الْمَكْرَ بِالنَّبِيِّ، كَانَ قَدْ مَكَرَ بِنَبِيِّهِ وَ كَادَهُ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلوّاً كَبِيراً^٦.

وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ»^٧، وَ لَوْ كَانَ اتَّخَذَهُمُ الْوَلَدَ فَعَلَ اللَّهُ كَانَ قَدْ اتَّخَذَ وَلِداً، وَ لَوْ كَانَ قَدْ فَعَلَ عِبَادَهُ فَعَلَهُ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَنْ ذَلِكَ عُلوّاً كَبِيراً^٨.

وَ لَوْ قَصَدْنَا إِلَى اسْتِقْصَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِنَا فِي أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْعَلِ الظُّلْمَ وَ الْجَوْرَ وَ الْكَذِبَ وَ سَائِرَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، لَطَالَ بِذَلِكَ الْكِتَابُ. وَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ كَفَايَةً، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

١. في «ط» و المطبوع: «لما».

٢. البقرة (٢): ٧٩.

٣. في «ط» و المطبوع: - «اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلوّاً كَبِيراً».

٤. الأنفال (٨): ٣٠.

٥. الطارق (٨٦): ١٥.

٦. في «ج، ط»:- «اللَّهُ». وَ في «ط» و المطبوع:- «علوّاً كَبِيراً».

٧. الإسراء (١٧): ١١١.

٨. في «ط» و المطبوع: «تعالى عن ذلك» بدل «تعالى الله... إلى هنا».

[الأخبار المانعة من نسبة الشرور والمعاصي إلى الله تعالى]

فَأَمَّا^١ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ إِضَافَةِ الْحُسْنِ إِلَى اللَّهِ وَالسُّوءِ إِلَى الْعِبَادِ: مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ^٢ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَضْمِنُوا لِي أَشْيَاءَ، أَضْمِنَ لَكُمْ الْجَنَّةَ»؛ قَالُوا: وَ مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا تَظْلِمُوا عِنْدَ قِسْمَةِ مَوَارِيثِكُمْ، وَلَا تَجْبُنُوا عِنْدَ قِتَالِ عَدُوِّكُمْ، وَامْنَعُوا ظَالِمَكُمْ مِنْ مَظْلُومِكُمْ، وَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَغْلُوا غَنَائِمَكُمْ، وَلَا تَحْمِلُوا عَلَى اللَّهِ ذُنُوبَكُمْ».^٣

و رُوِيَ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ^٤ أَنَّهُ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ مِنْ خَثْعَمَ^٥ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ؟ قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ مَا لَمْ يَعْمَلُوا

١. في «ط» والمطبوع: «و أمّا».

٢. أبو أمامة صُدِّي بن عجلان بن وهب الباهلي: من أصحاب الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَمَنْ شَهِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَفَيْنَ. سكن الشام. روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَمُعَاذُ وَرَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَبِيبٍ وَشَدَّادُ وَأَبُو سَلَامٍ الْأَسْوَدُ وَمَكْحُولٌ وَغَيْرُهُمْ. مات سنة ٨٦ هـ، وَيُعَدُّ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الشَّامِ. راجع: المعارف لابن قتيبة، ص ٣٠٩؛ تهذيب الكمال، ج ١٣، ص ١٥٨، الرقم ٢٨٧٢؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٣٦٨، الرقم ٧٣٤؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ١٣٨.

٣. المعجم الكبير، ج ٨، ص ٢٨٢؛ الجامع الصغير، ج ١، ص ١٦٥، ح ١٠٩٤؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٨٩٣، ح ٤٣٥٣٣.

٤. أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي: صحابي. كان يتيمًا ضعيفًا في الجاهلية، قدم المدينة ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَخِيرُ، فَأَسْلَمَ سَنَةَ ٧ هـ، وَوَلِيَ إِمْرَةَ الْمَدِينَةِ مَدَّةً. وَلَمَّا صَارَتِ الْخِلَافَةُ إِلَى عُمَرَ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، ثُمَّ عَزَلَهُ بَعْدَ مَدَّةٍ. وَكَانَ أَكْثَرَ مَقَامِهِ فِي الْمَدِينَةِ وَتَوَفَّى فِيهَا. وَكَانَ يُفْتِي النَّاسَ، وَكَانَ يَجْمَعُ تَفِيَّ الدِّينِ السُّبْكِي فِتَوَاهُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٥٩ هـ. راجع: شعراء اليمن، ص ١٩٧ - ٢٢٥؛ الأعلام، ج ٣، ص ٣٠٨.

٥. خَثْعَمَ: اسم جبل، واسم قبيلة وافق اسمها اسم الجبل. العين، ج ٢، ص ٢٨٥.

بالمعاصي ثُمَّ يَقُولُونَ: هِيَ مِنَ اللَّهِ»^١.

و رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «خَمْسَةٌ لَا تُطْفَأُ نِيرَانُهُمْ، وَلَا تَمُوتُ دِيدَانُهُمْ: رَجُلٌ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَ رَجُلٌ عَقَّى وَالِدَيْهِ، وَ رَجُلٌ سَعَى بِأَخِيهِ إِلَى سُلْطَانٍ جَائِرٍ فَقَتَلَهُ، وَ رَجُلٌ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ، وَ رَجُلٌ حَمَلَ عَلَى اللَّهِ ذَنْبَهُ»^٣.

و رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِئِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، خَصَلَتَانِ لَا يَنْفَعُ مَعَهُمَا صَوْمٌ وَلَا صَلَاةٌ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَ أَنْ يَزْعُمَ عَبْدٌ أَنَّ اللَّهَ يُجْبِرُهُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ»^٤.

و مِنْ ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^٥ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ تُؤَفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا وَ لَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، فَقَالَ: أَقُولُ فِيهَا بَرَأْيِي؛ فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ، وَ إِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَ مِنَ الشَّيْطَانِ^٦.

و رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا قَامَ بِاللَّيْلِ

١. متشابه القرآن، ج ١، ص ١١٨.

٢. في «س، ص، ط، ق»: «لا تطفي». وفي المطبوع: «لا نطفأ».

٣. راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

٤. لم نعتز عليه في مصدر آخر.

٥. أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي: حليف بني زهرة. كان إسلامه قديماً؛ و كان سببه أنه كان يعرى غنماً، فمرّ به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ أَخَذَ شاةً حائلاً مِنْ تِلْكَ الْغَنَمِ، فَدَرَّتْ عَلَيْهِ لَبَنًا غَزِيْرًا. شهد بدرًا و المشاهد بعدها، و مات بالمدينة سنة ٣٢ هـ، و دُفِنَ بِالْبَقِيعِ. راجع: الإصابة، ج ٢، ص ٣٦٨، الرقم ٤٩٥٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٤٦١؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٩٨٧.

٦. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢٤٦؛ المعجم الكبير، ج ٢٠، ص ٢٤٣؛ سنن الدارقطني، ج ٣،

إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ؛ الْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ».^١
وَرُويَ عَنْ حُذَيْفَةَ^٢ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ بِي يَوْمَ
الْقِيَامَةِ أَقُومُ وَأَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ».^٣
وَرُويَ عَنْ أَنَسٍ^٤ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «سَيَكُونُ فِي
هَذِهِ الْأُمَّةِ أَقْوَامٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُا مِنَ اللَّهِ؛ فَبِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ
فَكَذَّبُوهُمْ ثُمَّ كَذَّبُوهُمْ».^٥

١. لم نجد رواية الحديث بواسطة أبي هريرة في المصادر الروائية؛ لكن رُوي نحوه عنه صَلَّى
الله عليه وآله بواسطة علي بن أبي طالب عليه السلام وحُذيفة وغيرهما. راجع: مسند أحمد،
ج ١، ص ١٠٢؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٨٥؛ سنن أبي داود، ج
١، ص ١٧٦؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٥١؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٣٦٣؛ صحيح
ابن خزيمة، ج ١، ص ٢٣٥؛ صحيح ابن جبان، ج ٥، ص ٧٢.
٢. أبو عبد الله حذيفة بن اليمان العبسي: صحابي. وهو حليف الأنصار، وكان من أعيان
المهاجرين - كان والده «حِشَل» قد أصاب دماً في قومه، فهرب إلى المدينة وحالف بني عبد
الأشهل، فسمّاه قومه «اليمان»؛ لخلفه لليمانية، وهم الأنصار، وشهد هو وابنه حذيفةً أحدًا،
فاستشهد يومئذ، قتله بعض الصحابة غلطاً... قيل: إنَّ الرسول صَلَّى الله عليه وآله أخى بينه وعَمَار.
ولي إمرة المدائن لعمر، فبقي عليها إلى بعد مقتل عثمان، وتوفي بعد عثمان بأربعين ليلة في
سنة ٣٦ هـ. راجع: سِير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٣٦٢، الرقم ٧٦؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٧١.
٣. راجع: المصادر المذكورة ذيل الحديث السابق.

٤. من قوله: «وَرُويَ عَنْ حُذَيْفَةَ...» إلى هنا ساقط من «ج».
٥. أبو ثُمَامَةَ - وقيل: أبو حمزة - أنس بن مالك بن النضر الأنصاري: خادم رسول الله صَلَّى الله
عليه وآله، وكان آخر أصحابه موتاً. روي عنه نفسه أَنَّهُ قَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ الْمَدِينَةَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرٍ
سَنِينَ»، وخرج مع الرسول صَلَّى الله عليه وآله إلى بدر وهو غلام يخدمه. ثم رحل إلى دِمَشْقَ،
ومنها إلى البصرة، فمات فيها سنة ٩٣ هـ. راجع: سِير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٣٩٥، الرقم ٦٢؛
الإصابة، ج ١، ص ٢٧٥، الرقم ٢٧٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٢٤.
٦. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

وما أشبه هذه الأخبار كثير، ولو قصدنا إلى ذكرها لَطَالَ بها الكتاب، وإنما نذكرُ
 من الباب الجملة^١ التي^٢ نَبَّهَ بها على الحقوق^٣.

[الأدلة العقلية على تنزيه الله من خلق الشرور والمعاصي]

وَأَمَّا حُجَّةُ الْقَوْلِ^٤ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْعَلْ أفعالَ الْعِبَادِ، وَأَنَّ فِعْلَ الْخَلْقِ غَيْرُ خَلْقٍ^٥
 رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَهُوَ: أَنَّا وَجَدْنَا مِنْ أفعالِ الْعِبَادِ مَا هُوَ ظُلْمٌ وَعَبَثٌ وَفَسَادٌ؛ وَفَاعِلُ
 الظُّلْمِ ظَالِمٌ، وَفَاعِلُ الْعَبَثِ عَابِثٌ، وَفَاعِلُ الْفَسَادِ مُفْسِدٌ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ
 مُفْسِدًا، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الظُّلْمَ وَلَا الْعَبَثَ وَلَا الْفَسَادَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ أفعالَهُمَ الَّتِي هِيَ مُحْكَمَةٌ^٦ مَا هُوَ طَاعَةٌ وَخُضُوعٌ؛ وَفَاعِلُ الطَّاعَةِ
 مُطِيعٌ، وَفَاعِلُ الْخُضُوعِ خَاضِعٌ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُطِيعًا وَلَا خَاضِعًا،
 عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الطَّاعَةَ وَلَا الْخُضُوعَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَذِّبَ الْعِبَادَ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا يُعَاقِبَهُمْ عَلَى صُنْعِهِ، وَ
 لَا يَأْمُرُهُمْ بِأَنْ يَفْعَلُوا^٩ خَلْقَهُ؛ فَلَمَّا عَذَّبَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَعَاقَبَهُمْ عَلَى الظُّلْمِ، وَ

١. في «ط، ق» و المطبوع: - «الجملة».

٢. في المطبوع: «الذي».

٣. في «ط»: «يَنْبَهُ بها على الحق». وفي «ق»: «يَنْبَهُ بها على الحقوق». وفي المطبوع: «يَنْبَهُ به على الحق».

٤. في المطبوع: «القول».

٥. في المطبوع: «فعل».

٦. في «ط» و المطبوع: «لم».

٧. في «ط» و المطبوع بين معقوفين: + «منها».

٨. في المطبوع: - «لم».

٩. في المطبوع بين معقوفين: + «ما».

أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَفْعَلُوا الْإِيمَانَ، عَلِمْنَا أَنَّ الْكُفْرَ وَالظُّلْمَ وَالْإِيمَانَ لَيْسَ^١ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ وَلَا مِنْ صُنْعِهِ.

وَمِمَّا يَبَيِّنُ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَذِّبَ الْعِبَادَ عَلَى طَوْلِهِمْ وَقَصَرِهِمْ وَأَلْوَانِهِمْ وَصَوَرِهِمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ فِعْلُهُ وَخَلْقُهُ فِيهِمْ. فَلَوْ كَانَ الْكُفْرُ وَالْفُجُورُ فِعْلَ اللَّهِ تَعَالَى، لَمْ يَجْزِ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَنْهَاهُمْ عَنْهُ، وَلَا يَأْمُرُهُمْ بِخِلَافِهِ؛ فَلَمَّا أَمَرَ اللَّهُ الْعِبَادَ بِالْإِيمَانِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْكُفْرِ، وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِأَنْ يَفْعَلُوا طَوْلَهُمْ وَقَصَرَهُمْ وَأَلْوَانَهُمْ وَصَوَرَهُمْ، عَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ فِعْلُ اللَّهِ، وَأَنَّ الطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ وَالْإِيمَانَ وَالْكَفْرَ فِعْلُ الْعِبَادِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ جَازَ أَنْ يَفْعَلَ الْعَبْدُ فِعْلَ رَبِّهِ، وَأَنْ يَكْسِبَ خَلْقَ إِلَهِهِ - كَمَا قَالَ مُخَالِفُونَا أَنَّ الْعِبَادَ فَعَلُوا فِعْلَ رَبِّهِمْ - لَجَازَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُمْ كَلَامَ اللَّهِ، فَيَكُونَ كَلَامُ الْعَبْدِ كَلَامَ رَبِّهِ، كَمَا كَانَ كَسْبُ الْعَبْدِ فِعْلَ خَالِقِهِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الْعَبْدِ كَلَامَ خَالِقِهِ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الْعَبْدِ فِعْلَ إِلَهِهِ، وَلَا كَسْبُ الْعَبْدِ صُنْعَ خَالِقِهِ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ غَيْرُ فِعْلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَنْ يَخْلُقُ الظُّلْمَ فِي قَوْلِهِمْ وَفِعْلِهِمْ لَا يَخْلُقُ^٢ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِخَلْقِهِ الظُّلْمَ^٣ عَادِلًا أَوْ ظَالِمًا^٤، وَمُصِيبًا بِذَلِكَ أَوْ مُخْطِئًا. فَلَوْ كَانَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ الظُّلْمَ عَادِلًا

١. في المطبوع: «ليست».

٢. في «ج»: - «من يخلق». وفي «س، ص، ط، ق» والمطبوع: «فإن» (في «ط» والمطبوع «فإنه»)

لا يخلق الظلم في قولهم وفعلهم بدل «فإن من يخلق الظلم...» إلى هنا.

٣. في «ج»: «يخلق الظالم». وفي «س، ص، ط»: «يخلق الظالم». وفي «ق» والمطبوع: «يخلق

تعالى فيكون الظالم».

٤. في «ق»: «عادلاً لا ظالماً». وفي المطبوع: «لا ظالماً» وأسقط لفظ «عادلاً».

٥. في «ق» والمطبوع: «لا» بدل «أو».

مُصِيباً^١ كَانَ الظُّلْمُ عَدْلًا وَ صَوَابًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصِيبَ إِلَّا بِفِعْلِ الصَّوَابِ، وَلَا يَعْدِلُ إِلَّا بِفِعْلِ الْعَدْلِ. وَلَوْ كَانَ الْكُفْرُ وَالظُّلْمُ صَوَابًا وَ عَدْلًا كَانَ الْكَافِرُ وَالظَّالِمُ مُصِيبَيْنِ عَادِلَيْنِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَادِلًا^٢ بِالظُّلْمِ، وَلَا مُصِيبًا^٣ بِفِعْلِ الْخَطَأِ^٤. فَثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الظُّلْمَ وَالْخَطَأَ، وَالْفُسُوقَ وَالْفُجُورَ، بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَا بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ جَازَ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ الظُّلْمَ وَلَا يَكُونَ ظَالِمًا، لَجَازَ أَنْ يُخْبِرَ بِالْكَذِبِ وَ يَقُولَهُ^٥ وَلَا يَكُونَ كَاذِبًا. فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يَقُولَ الْكَذِبِ لِأَنَّ الْقَائِلَ الْمُخْبِرَ بِالْكَذِبِ كَاذِبٌ، كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَفْعَلَ الظُّلْمَ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لِلظُّلْمِ ظَالِمٌ. فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ عَزَّ وَ جَلَّ ظَالِمًا، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ لِلظُّلْمِ فَاعِلًا. ثَبَّتَ^٦ أَنَّ الظُّلْمَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ، وَلَا الْكَذِبُ مِنْ قَوْلِهِ؛ سُبْحَانَهُ وَ بِحَمْدِهِ^٧.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ اللَّهَ سَخِطَ الْكُفْرَ، وَ عَابَهُ، وَ ذَمَّ فَاعِلَهُ. وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْحَكِيمِ أَنْ يَذُمَّ^٨ الْعِبَادَ عَلَى فِعْلِهِ^٩ وَلَا يَعْيبَ صُنْعَهُ وَلَا يَسْخَطَ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَرْضَى بِفِعْلِهِ؛

١. في «ق» وكذا في المطبوع بين معقوفين: «أيضاً» بدل «مصيباً». وفي النسخ الأخرى: - «مصيباً». وما أثبتناه هو الصحيح.

٢. في «ط، ق» والمطبوع: - «فلما لم يجز ذلك...» إلى هنا.

٣. في «ط» والمطبوع: «ولا مصيب».

٤. هكذا في «ب، د». وفي «ج» يوجد في موضع لفظ «الخطأ» فراغ. وفي «س، ص، ط، ق»: - «الخطأ». وفي المطبوع بين معقوفين: «الكفر والظلم» بدله.

٥. في المطبوع بين معقوفين «بقوله» بدل «ويقوله».

٦. في «ط»: «ثبتت». وفي المطبوع: «فثبتت».

٧. في «ج، ط» والمطبوع: - «وبحمده».

٨. في «ج، س، ص، ق»: «أن يذنب»؛ نعم، استظهر في حاشيتي «ص، ق» ما أثبتناه.

٩. في المطبوع: «فعل».

لأنَّ مَنْ فَعَلَ مَا لَا يَرْضَى بِهِ فَهُوَ غَيْرُ حَكِيمٍ، وَمَنْ يَعِيبُ مَا صَنَعَ وَيَصْنَعُ مَا يَعِيبُ فَهُوَ مَعِيبٌ؛ وَاللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ عُلُوًّا كَبِيرًا. فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ عَلَى رَبِّنَا أَنْ يَعِيبَ مَا صَنَعَ وَلَا يَسْخَطَ مَا يَفْعَلُ، عَلِمْنَا أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ غَيْرُ فِعْلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وأيضاً: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾^١، وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾^٢؛ فَاللَّهُ أَحْكَمُ وَأَعْدَلُ مِنْ أَنْ يَسْخَطَ مِنْ^٣ فِعْلِهِ، وَيَغْضَبَ مِنْ خَلْقِهِ، وَيَفْعَلَ مَا لَا يَرْضَى بِهِ.

وأيضاً: فَإِنَّ الْفَاعِلَ لِلْفَاحِشَةِ وَالظُّلْمِ وَالْكَفْرِ^٤ أَكْثَرُ اسْتِحْقَاقًا لِلذَّمِّ مِنَ الْأَمْرِ بِالْفَاحِشَةِ وَالظُّلْمِ وَالْكَفْرِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ بِالْكَفْرِ وَالظُّلْمِ وَالْفَوَاحِشِ غَيْرَ حَكِيمٍ، كَانَ الْفَاعِلُ لِذَلِكَ وَالْمُحْدِثُ لَهُ غَيْرَ حَكِيمٍ. وَلَمَّا كَانَ اللَّهُ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ، عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ فَاعِلٍ لِلْكَفْرِ، وَلَا مُحْدِثٍ لِلظُّلْمِ، وَلَا مُبْتَدِعٍ لِلْقَبَاحِ، وَلَا مُخْتَرِعٍ لِلْفَوَاحِشِ. فَثَبَّتَ^٥ أَنَّ الظُّلْمَ فِعْلُ الظَّالِمِينَ، وَالْفَسَادَ فِعْلُ الْمُفْسِدِينَ، وَالْكَذِبَ فِعْلُ الْكَاذِبِينَ؛ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِعْلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وأيضاً: فَإِنَّهُ لَا تَخْلُو^٨ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مِنْ: [١] أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا فِعْلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا

١. الزمر (٣٩): ٧.

٢. محمد (٤٧): ٢٨.

٣. في «ط» والمطبوع: «في».

٤. في «د»: «للظلم» بدل «و الظلم والكفر».

٥. في المطبوع: «أو». وفيه وفي «د، س، ص، ط، ق» - «و الظلم».

٦. في «ج، س، ص، ط، ق» والمطبوع: «فلماً».

٧. في «ج، س، ص، ط، ق» والمطبوع: «و ثبت».

٨. في «ب، ج، د، س، ق»: «لا يخلو».

فاعل لها غيرُه؛ [٢] أو أن تكون فعله و فعل خلقه و كسبهم؛ [٣] أو أن تكون فعل العباد، و ليست بفعل الله.

[١] فلما لم يجوز أن يكون الله تعالى منفرداً بالأفعال و لا فاعل لها غيرُه؛ لأنه لو كان كذلك، لكان^١ لا يجوز إرسال الرُّسل و إنزال الكتب، و لبطل الأمر و النهي، و الوعد و الوعيد، و الحمد و الذم؛ لأنه لا فعل للعباد. و لوجب^٢ أيضاً أن يكون^٣ هو الفاعل لستم نفسه، و للعن أنبيائه، و للفسوق و الفجور، و الكذب و الظلم، و العبث و الفساد. و لو كان ذلك منه وحده كان هو الظالم و الكاذب و العايب و المفسد؛ إذ كان لا فاعل للظلم و العبث و الكذب و الفساد غيرُه.

[٢] و لو كان فاعلاً لما فعله العباد، كان هو الفاعل للظلم الذي فعله العباد و الكذب و العبث و الفساد، و كان يجب أن يكون ظالماً كما أنهم ظالمون، و كاذباً^٤ عابثاً مفسداً [كما أنهم كاذبون عابثون مفسدون]؛ إذ لم يكونوا الفاعلين لهذه الأمور دونَه، و لا هو الفاعل لها دونهم.

[٣] فلما بطل هذان الوجهان، ثبت الثالث؛ و هو أن هذه الأفعال عمل العباد و كسبهم، و أنها ليست من فعل رب العالمين و لا صنعِه. و لو قصدنا إلى استقصاء أدلِّه أهل العدل في هذا الباب، لطال ذلك الكتاب.

١. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «كان».

٢. في «ج»: «و لو وجب». و في المطبوع: «و أوجب».

٣. في «ب، د»: «أنه» بدل «أن يكون». و في «ج، س، ص»: «يكون».

٤. في «ط» و المطبوع: «فلو».

٥. في النسخ و المطبوع: «و كان» بدل «و كاذباً»؛ سهواً واضحاً من النسخ.

فَصْلُ

[اللوازمُ الفاسدةُ للقولِ بخلقِ أفعالِ العبادِ]

وَمِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ مَنْ^١ زَعَمَ أَنَّ فِعْلَ الْعِبَادِ هُوَ فِعْلُ اللَّهِ وَخَلَقَهُ، أَنْ يُقَالَ لَهُ^٢: أَلَيْسَ مِنْ قَوْلِكَ^٣: إِنَّ اللَّهَ مُحْسِنٌ إِلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ؛ إِذْ خَلَقَ فِيهِمُ الْإِيمَانَ، وَالنَّبِيَّ مُحْسِنٌ بِدُعَائِهِمْ إِلَى فِعْلِ^٤ الْإِيمَانِ؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا نَقُولُ ذَلِكَ؛ زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يُحْسِنْ فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، وَكَفَى بِهَذَا خِزْيًا لَهُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى^٥ [مُحْسِنٌ بِخَلْقِ الْإِيمَانِ، وَإِنَّ] الْإِنْسَانَ الْمُؤْمِنَ مُحْسِنٌ بِفِعْلِ الْإِيمَانِ وَكَسْبِهِ؛ يُقَالَ لَهُمْ: فَقَدْ كَانَ إِحْسَانٌ وَاحِدٌ مِنْ مُحْسِنِينَ^٦؛ مِنَ اللَّهِ وَ مِنَ الْعَبْدِ؟

فَإِنْ قَالُوا بِذَلِكَ، قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ إِسَاءَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ مُسِيئِينَ؛ فَيَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُسِيئًا^٧ بِمَا فَعَلَ مِنَ الْإِسَاءَةِ الَّتِي الْعَبْدُ بِهَا مُسِيءٌ، كَمَا كَانَ مُحْسِنًا بِالْإِحْسَانِ الَّذِي الْعَبْدُ بِهِ^٨ مُحْسِنٌ؟

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ مُسِيءٌ بِإِسَاءَةِ الْعِبَادِ؛ لَزِمَهُمْ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا بِظُلْمِهِمْ، وَكَاذِبًا

١. في المطبوع: «مَنْ».

٢. في «ط» و المطبوع: «لَهُمْ».

٣. في «ط» و المطبوع: «قَوْلَكُمْ».

٤. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «وَبَيَّنَ [لَهُمْ] بِفِعْلِ» بدل «وَالنَّبِيِّ...» إِلَى هُنَا.

٥. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: - «اللَّهُ تَعَالَى».

٦. في «ط» و المطبوع: + «بِفِعْلِ الْإِيمَانِ وَكَسْبِهِ».

٧. في «ب، ج، د، س، ص، ط» - «مُسِيئًا».

٨. في المطبوع: «بِهِ الْعَبْدُ» بدل «الْعَبْدُ بِهِ».

بكَذِبِهِمْ، وَ مُفْسِدًا بِفَسَادِهِمْ، كَمَا كَانَ مُسِيئًا بِإِسَاءَتِهِمْ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِسَاءَةٌ وَاحِدَةً بَيْنَ مُسَيِّئِينَ؛ قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ لَا يَكُونَ إِحْسَانٌ وَاحِدٌ بَيْنَ مُحْسِنِينَ؟

و لَا يَجِدُونَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ مَخْرَجًا، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

و كُلُّمَا اعْتَلَّوْا بَعَلَّةٍ عَوْرَضُوا بِمِثْلِهَا.

و يُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ اللَّهُ نَافِعًا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَا خَلَقَ فِيهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ:

نَعَمْ. فَيُقَالُ لَهُمْ: وَ الْعَبْدُ نَافِعٌ لِنَفْسِهِ بِمَا فَعَلَ مِنَ الْإِيمَانِ؟ فَإِذَا قَالُوا: نَعَمْ. قِيلَ لَهُمْ:

فَقَدْ أَثَبَّتْ أَنْ مَنَفَعَةً وَاحِدَةً مِنْ نَافِعِينَ هِيَ مَنَفَعَةٌ مِنَ اللَّهِ بِالْعَبْدِ بِأَنْ خَلَقَهَا، وَ مَنَفَعَةٌ مِنَ الْعَبْدِ بِأَنْ اكْتَسَبَهَا؟

فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ. قِيلَ لَهُمْ: وَ كَذَلِكَ الْكُفْرُ؛ قَدْ ضَرَّ اللَّهُ بِهِ الْكُفَّارَ بِأَنْ خَلَقَهُ، وَ ضَرَّ الْكَافِرُ نَفْسَهُ بِأَنْ اكْتَسَبَ الْكُفْرَ.

فَإِذَا^٢ قَالُوا^٣، قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ قَدْ أَفْسَدَ الْكَافِرَ بِأَنْ خَلَقَ

فَسَادَهُ، وَ يَكُونَ الْكَافِرُ هُوَ أَفْسَدَ نَفْسَهُ بِأَنْ اكْتَسَبَ الْفَسَادَ؟

فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ. قِيلَ لَهُمْ^٤: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْكَافِرُ جَائِرًا عَلَى نَفْسِهِ بِمَا

اكَتَسَبَ مِنَ الْجَوْرِ؟

فَإِنْ قَالُوا: جَائِرٌ. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ جَائِرًا عَلَى نَفْسِهِ بِمَا فَعَلَ مِنَ

الْجَوْرِ أَيْضًا، كَمَا قُلْتُمْ فِي الْكَافِرِ؟

١. في «ج» و المطبوع: «قد».

٢. في «ط» و المطبوع: «فإن».

٣. في «د» و المطبوع: «قالوا: نعم» بدل «قالوها».

٤. في المطبوع: - «لهم».

فإن قالوا: جائرٌ. خَرَجُوا مِنْ دِينِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

وإن قالوا: لا يجوزُ أن يكونَ اللهُ تعالى جائرًا بما فعلَه العبادُ مِنَ الجورِ. قيلَ لهم: وكذلك ما أنكرتم أن لا يكونَ مُفسِداً بفسادِهِم، ولا ضارًّا لهم بضرِّهِم؟ فإن قالوا بذلك، قيلَ لهم: فما أنكرتم أن لا يكونَ فاعلاً لِمَا فَعَلُوهُ مِنَ الكُفْرِ و الفَسَادِ، وأن يكونَ فِعْلُهُ غَيْرَ فِعْلِهِمْ؟

وكلُّما اعتلَّوا بعلَّةٍ في هذا الكلامِ عورِضوا بمثلِها.

و يُقالُ لهم: أليسَ اللهُ نافعاً للعبادِ المؤمنين^١ بما خلقَ فيهم مِنَ الإيمانِ؟ فَمِنْ قولِهِم: نَعَمْ. فيُقالُ لهم^٢: وكذلك النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه و آلِه قد نَفَعَهُم بما دَعَاهُمْ إلى الإيمانِ؟

فإن أبوا ذلك و زَعَمُوا^٣ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه و آلِه ما نَفَعَ أَحَدًا و لا أَحَسَنَ إلى أَحَدٍ، قيلَ لهم: فما أنكرتم أن لا يَجِبَ عَلَى المؤمنين شُكْرُهُ و لا حَمْدُهُ؛ إذ كَانَ غيرَ نافعٍ لهم و لا مُحسِنٍ إليهِمْ؟

وإن قالوا: إنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه و آلِه قد نَفَعَهُم بدُعائه إِيَّاهُمْ إلى الإيمانِ. قيلَ لهم: أليسَ اللهُ بما خلقَ فيهم مِنَ الإيمانِ أنْفَعَ لهم مِنَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه و آلِه إذ دَعَاهُمْ إلى الإيمانِ؟ فلا بُدَّ لهم مِنَ «نَعَمْ»؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه و آلِه قد يَجوزُ أن يدعُوَهُم إلى الإيمانِ فلا يُجيبُونَ إِيَّاهُ، و لا يَجوزُ أن يَخْلُقَ اللهُ تعالى فيهِم الإيمانَ إلَّا و هُم مُؤمنونَ.

١. في «ط»: - «المؤمنين». و في المطبوع وضع «المؤمنين» بين معقوفين.

٢. في المطبوع: - «لهم».

٣. في «د»: «فإن قالوا ذلك و أثبتوا» بدل «فإن أبوا ذلك و زعموا».

٤. في «ب، ج، د، س، ص، ط» و المطبوع: + «بد من نعم». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ق».

فَيُقَالُ لَهُمْ^١: أ فَلَيْسَ اللَّهُ قَدْ ضَرَّ^٢ الْكَافِرَ - فِي قَوْلِهِمْ - بِمَا خَلَقَ فِيهِ مِنَ الْكُفْرِ؟
فَمِنْ قَوْلِهِمْ: نَعَمْ. يُقَالُ لَهُمْ: وَكَذَلِكَ إِبْلِيسُ قَدْ ضَرَّهُمْ^٣ بِدُعَائِهِ إِيَّاهُمْ إِلَى الْكُفْرِ؟
فَلَا بُدَّ مِنْ «نَعَمْ»؛ وَإِلَّا لَزِمَهُمْ أَنْ لَا يَكُونَ إِبْلِيسُ وَسْوَاسَ إِلَى أَحَدٍ بِمَعْصِيَةٍ،
وَلَا يَجِبُ أَنْ يُذَمَّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ، وَرَدُّوا أَيْضاً مَعَ ذَلِكَ كِتَابَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى يَقُولُ: «الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمُ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَغْفِرَةً مِنْهُ
وَفَضْلاً»^٥.

و يُقَالُ لَهُمْ: فَأَيُّمَا أَعْظَمَ: الْمَضَرَّةُ الَّتِي فَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْكَافِرِ مِنْ خَلْقِ الْكُفْرِ
فِيهِ، أَوِ الْمَضَرَّةُ الَّتِي فَعَلَهَا إِبْلِيسُ مِنْ دُعَائِهِ إِيَّاهُمْ إِلَى الْكُفْرِ؟

فَإِنْ قَالُوا: الْمَضَرَّةُ الَّتِي فَعَلَهَا بِهِمْ إِبْلِيسُ مِنْ دُعَائِهِ إِيَّاهُمْ إِلَى الْكُفْرِ^٦ أَعْظَمُ مِنَ
الْمَضَرَّةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ فِيهِمْ، وَهِيَ خَلَقَ اللَّهُ الْكُفْرَ فِيهِمْ^٧. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ
تَكُونَ مَنَفَعَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَعْظَمَ بِدُعَائِهِ إِيَّاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ^٨؟

١. في المطبوع: - «لهم». و من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «لم يجز أن يكون الكافر محسناً»
ساقط من نسختي «ب، د».

٢. في «ط» و المطبوع: «قد ضرَّ الله» بدل «الله قد ضرَّ».

٣. في «ج، س، ص، ط»: «قد ضرَّهم إبليس» بدل «يقال لهم: وكذلك إبليس قد ضرَّهم».

٤. في «ط» و المطبوع: «بمعصيته».

٥. البقرة (٢): ٢٦٨.

٦. في «س، ص»: «فإن قالوا: ...» إلى هنا. و في «ط»: «إن منفعه الله للمؤمنين» بدل «المضرة
التي ...» إلى هنا.

٧. في «ج»: «فإن قالوا: ...» إلى هنا. و في «ق» و المطبوع: - «من المضرة...» إلى هنا.

٨. في «ج، س، ص، ط»: + «أعظم منفعه من الله لهم بخلق الإيمان فيهم، و أن يكون النبي صلى الله
عليه و آله أنفع لهم في خلق الإيمان فيهم أعظم من منفعه النبي صلى الله عليه و آله في دعائه
إيَّاهم إلى الإيمان».

فإن قالوا: إِنَّ الْمَضْرَّةَ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ فِيهِمْ^١ - وَهِيَ خَلَقَ اللَّهُ الْكُفْرَ فِيهِمْ^٢ -
أَعْظَمُ^٣. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ مَضْرَّةُ اللَّهِ لِلْكَافِرِينَ فِي خَلْقِ الْكُفْرِ فِيهِمْ^٤
أَعْظَمُ مِنْ مَضْرَّةِ إِبْلِيسَ بِدُعَاةِ إِيَّاهُمْ إِلَى الْكُفْرِ؟
فإن قالوا بذلك، قِيلَ لَهُمْ: فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْكُمْ أَنْ إِلَهُكُمْ أَضَرَّ عَلَى الْكَافِرِينَ مِنْ
إِبْلِيسَ!

فإذا قالوا: إِنَّهُ أَضَرَّ عَلَيْهِمْ مِنْ إِبْلِيسَ. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ شَرًّا عَلَيْهِمْ
مِنْ إِبْلِيسَ، كَمَا كَانَ أَضَرَّ عَلَيْهِمْ مِنْ إِبْلِيسَ؛ كَمَا قُلْتُمْ: إِنَّ اللَّهَ أَنْفَعُ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنَ
النَّبِيِّ، وَخَيْرٌ لَهُمْ مِنَ النَّبِيِّ؟

فإن قالوا: إِنَّ إِلَهُهُمْ^٥ شَرٌّ مِنْ إِبْلِيسَ. فَقَدْ خَرَجُوا مِنْ دِينِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.
وَإِنْ أَبَوْا ذَلِكَ، لَمْ يَجِدُوا مِنْهُ مَخْرَجًا مَعَ التَّمَسُّكِ بِقَوْلِهِمْ.
وَيُقَالُ لَهُمْ: أَمْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ^٦ ضَرَّ الْكُفَّارَ فِي دِينِهِمْ؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: نَعَمْ. يُقَالُ^٧
لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَغْرَهُمْ^٨ فِي دِينِهِمْ، كَمَا أَنَّهُ ضَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ؟
فإن قالوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْرُ الْعِبَادَ فِي أَدْيَانِهِمْ. قِيلَ لَهُمْ: وَاللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ^٩ فِي
إِيمَانِهِمْ.

-
١. في المطبوع: «فمنهم».
 ٢. في المطبوع: - «و هي خلق الله الكفر فيهم».
 ٣. في «ج، س، ص»: - «فإن قالوا: ...» إلى هنا. و في «ط»: «فإن قالوا: المضرة التي فعلها بهم إبلّس أعظم منفعة من الله لهم بخلق الإيمان فيهم»!!
 ٤. في «ج، س، ص»: - «فيهم».
 ٥. في المطبوع: «الهم». و هو سهو واضح.
 ٦. في المطبوع: + «قد».
 ٧. في «ط» و المطبوع: «فيقال».
 ٨. في «ج، س، ص، ط»: «أن يعذبهم».
 ٩. في «ج، س، ص، ط»: «لا يضر».
 ١٠. في «س، ط»: «لا يغزهم».

وإن قالوا: إن الله يَغُرُّهم في أديانهم.

قيل لهم: فما أنكرتم أن يُمَوَّهَ عليهم و يَخْدَعَهُم عن أديانهم؟

فإن^١ قالوا بذلك، شَتَمُوا اللهَ أَعْظَمَ الشَّتِيمَةِ.

وإن قالوا: إن الله لا يَخْدَعُ أَحَدًا عن دينه، ولا يَغُرُّ أَحَدًا عن دينه.

قيل لهم: فما أنكرتم أن لا يَجُوزَ أن يَضُرَّهُ في دينه؟

وكلُّما اعتَلَّوا بعلَّةٍ عورِضوا بمثلها.

و يُقَالُ لهم: أَتَقُولُونَ: إن الله ضَرَّ النَّصْرَانِيَّ في دينه؛ إذ جعله نصرانيًّا وخلق فيه

الكُفْرَ، وكذلك اليهوديَّ؟

فإن قالوا: نَعَمْ - وهو قولهم - . يُقَالُ^٢ لهم: فما أنكرتم أن يُفْسِدَهُ في دينه،

فيكون مُفْسِدًا لِعِبَادِهِ في أديانهم؟

فإن قالوا: «إنه مُفْسِدٌ لهم في أديانهم.

قيل لهم: أفيَجِبُ عليهم شُكْرُهُ، وهو - في قولهم - مُفْسِدٌ لهم؟

فإن قالوا: لا يَجِبُ أن يُشْكَرَ. صَحَّ كُفْرُهُم.

وإن قالوا: إنه يَجِبُ أن يُشْكَرَ. قيل لهم: على ماذا يُشْكَرُ؟

فإن قالوا: على الكُفْرِ. فَقَدْ افْتَضَّحُوا و بَانَ خِزْيُهُم.

وإن قالوا:^٣ يُشْكَرُ على ما خلق فيهم من الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ. قيل لهم: أَوَ لَيْسَ

هذه الأُمُورُ عِنْدَكُمْ قد فَعَلَهَا مَضَرَّةٌ عَلَيْهِم في دينهم؛ لِيَكْفُرُوا وَيَصِيرُوا إِلَى النَّارِ؟

١. في «ج، س، ص، ق»: «وإن».

٢. في «ط» والمطبوع: «فيقال».

٣. في المطبوع: «إنه».

فَكَيْفَ يَكُونُ مَا بِهِ إِهْلَاكُهُمْ^١ نِعْمَةً عَلَيْهِمْ؟! وَإِذَا^٢ جَازَ ذَلِكَ، جَازَ^٣ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَطْعَمَنِي خَبِيصاً^٤ مَسْمُوماً لِيَقْتُلَنِي بِهِ مُنْعِماً عَلَيَّ وَ مُحْسِناً إِلَيَّ!!

فَإِنْ قَالُوا: لَا يَكُونُ مُحْسِناً إِلَى الْكَافِرِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ؛ إِذْ إِنَّمَا فَعَلَهَا فِيهِمْ لِيَكْفُرُوا وَيَصِيرُوا إِلَى النَّارِ. فَلَا بُدَّ لَهُمْ أَنْ لَا يَزُوا الشُّكْرَ لِلَّهِ عَلَى الْعِبَادِ وَاجِباً، فَيَخْرُجُوا مِنْ دِينِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ اللَّهُ بِفَعْلِهِ لِلصَّوَابِ مُصِيباً؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: نَعَمْ. يُقَالُ لَهُمْ: فَإِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّهُ قَدْ جَعَلَ الْخَطَأَ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مُخْطِئاً؟
فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ مُخْطِئٌ. بَانَ كُفْرُهُمْ.

وَإِنْ قَالُوا: لَا يَكُونُ بِفَعْلِهِ لِلْخَطَأِ مُخْطِئاً. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ لَا يَكُونَ بِفَعْلِهِ لِلصَّوَابِ مُصِيباً، كَمَا لَمْ يَكُنْ بِفَعْلِهِ لِلْخَطَأِ مُخْطِئاً؟
وَكُلُّمَا اعْتَلَوْا بَعْلَةً عَوْرَضُوا بِمِثْلِهَا.

وَيُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ مُصْلِحاً لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَا خَلَقَ فِيهِمْ مِنَ الصَّلَاحِ؟
فَإِذَا قَالُوا: نَعَمْ. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مُفْسِداً لِلْكَافِرِينَ بِمَا خَلَقَ فِيهِمْ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَسَادِ؟

فَإِنْ قَالُوا بِذَلِكَ، قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ ظَالِماً بِمَا خَلَقَ فِيهِمْ^٦ مِنَ الظُّلْمِ؟

١. فِي «ج»: «إِهْلَانَتُهُمْ». وَ فِي «س»: «أَهْلَكُوا». وَ فِي «ق»: «أَهْلَكَهُمْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «هَلَاكُهُمْ».

٢. فِي «ط، ق» وَالْمَطْبُوعِ: «فَإِذَا».

٣. فِي «ج، س، ص، ط» وَالْمَطْبُوعِ: - «جَاز».

٤. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعِ: - «أَنْ».

٥. الْخَبِيصُ: الْحُلُوءُ الْمَخْبُوضَةُ مِنَ التَّمْرِ وَالسَّمْنِ؛ أَيْ الْمَخْلُوطَةُ مِنْهُمَا. رَاجِعِ الْقَامُوسَ

الْمَحِيطَ، ج ١، ص ٨٣٨؛ لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٢٠ (خَبِص).

٦. مِنْ قَوْلِهِ: «مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَسَادِ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج».

فإن أتوا ذلك، سئَلُوا^١ الفصلَ بَيْنَهُمَا، وَلَنْ يَجِدُوهُ.

و إن قالوا: إِنَّهُ ظَالِمٌ. فَقَدْ وَضَحَ شَتْمُهُمُ اللَّهَ تَعَالَى.

و يُقَالُ لَهُمْ: أ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ مُصِيبٌ عَادِلٌ فِي جَمِيعِ مَا خَلَقَ؟ فَإِذَا قَالُوا: نَعَمْ؛ قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا خَلَقَ صَوَاباً وَ عَدَلاً؛ إِذْ^٢ كَانَ عَادِلاً مُصِيباً بِخَلْقِهِ^٣؟

فإن قالوا: إِنَّ جَمِيعَ مَا خَلَقَ عَدْلٌ وَ صَوَابٌ.

قِيلَ لَهُمْ: أ فَلَيْسَ مِنْ قَوْلِكُمْ أَنَّ الظُّلْمَ وَ الْكُفْرَ وَ الْخَطَأَ عَدْلٌ وَ صَوَابٌ؟

فإن قالوا: إِنَّ ذَلِكَ عَدْلٌ وَ صَوَابٌ.

قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ^٤ حَقّاً وَ صَلَاحاً؟

فإن قالوا بِذَلِكَ، فَقَدْ وَضَحَ فَسَادُ قَوْلِهِمْ، وَ لَزِمَهُمْ أَنْ يَكُونَ الْكَافِرُ عَادِلاً بِفِعْلِهِ الْكُفْرِ، وَ أَنْ يَكُونَ مُصِيباً مُحِقّاً مُصْلِحاً؛ إِذْ^٥ كَانَ فِعْلُهُ عَدَلاً وَ صَوَاباً وَ حَقّاً وَ صَلَاحاً.

فإن أتوا أَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ صَلَاحاً وَ صَوَاباً، وَ حَقّاً وَ عَدَلاً، قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ لَا يَكُونَ بِفِعْلِهِ الْجَوْرَ عَادِلاً، وَ لَا بِفِعْلِهِ الْخَطَأَ مُصِيباً، وَ لَا بِفِعْلِهِ الْفَسَادَ مُصْلِحاً؟^٦ فَإِنْ قَالُوا بِذَلِكَ، قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ لَا يَكُونَ^٧ الْخَطَأُ وَ الْجَوْرُ مِنْ فِعْلِهِ؛ إِذْ كَانَ مُصِيباً عَادِلاً فِي جَمِيعِ فِعْلِهِ؟

١. في «ط» و المطبوع: «يُسْأَلُوا». و في «ق»: «يُسْأَل».

٢. في «ط، ق»: «إِذَا». و في المطبوع: «إِنْ».

٣. في «ق» و المطبوع: «فِي خَلْقِهِ».

٤. في «ط» و المطبوع: «+ ذَلِكَ».

٥. في المطبوع: «إِنْ».

٦. في المطبوع: «+ إِذَا».

٧. من قوله: «بِفِعْلِهِ الْجَوْرَ عَادِلاً...» إِلَى هُنَا سَاقُطٌ مِنْ «ج».

فإن قالوا بذلك، تَرَكُوا قَوْلَهُمْ، وصاروا إلى قولِ أهلِ الْحَقِّ إِنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ خَطَأً، ولا جوراً، ولا باطلاً، ولا فساداً.

وَيُقَالُ لَهُمْ: أَتَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ الظُّلْمَ، ولا يَكُونُ ظالِماً؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: نَعَمْ. يُقَالُ^١: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ظالِمٌ، وإنَّه لَمْ يَفْعَلْ ظُلماً؟

وإن قالوا:^٢ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظالِماً إِلَّا مَنْ فَعَلَ ظُلْماً. قِيلَ لَهُمْ: وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلظُّلْمِ فاعِلاً، ولا يَكُونُ ظالِماً؛ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ كَانَ لِلظُّلْمِ فاعِلاً أَنْ يَكُونَ ظالِماً.

وَيُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ مِنْ قَوْلِكُمْ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْكُفْرَ فِي الْكَافِرِينَ ثُمَّ عَذَّبَهُمْ عَلَيْهِ؟ فَإِذَا قَالُوا: نَعَمْ. يُقَالُ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَضْطَرَّهُمْ إِلَى الْكُفْرِ ثُمَّ يُعَذَّبَهُمْ عَلَيْهِ؟

فإن قالوا: لَوْ اضْطَرَّهُمْ إِلَى الْكُفْرِ، لَمْ يَكُونُوا مَأْمُورِينَ ولا مَنْتَهَيْنَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْمَرُوا. ولا يُنْهَوْا بِمَا اضْطَرَّهُمْ إِلَيْهِ. قِيلَ لَهُمْ: وَلَوْ كَانَ الْكُفْرُ قَدْ خُلِقَ فِيهِمْ، لَمْ يَكُونُوا مَأْمُورِينَ ولا مَنْتَهَيْنَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْمَرُوا وَيُنْهَوْا بِمَا خُلِقَ اللَّهُ فِيهِمْ. وَكُلُّمَا اعْتَلَّوا بِعِلَّةٍ عَوْرَضُوا بِمِثْلِهَا.

وإن قالوا: إِنَّ اللَّهَ اضْطَرَّهُمْ إِلَى الْكُفْرِ.

قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَمَلَهُمْ عَلَيْهِ وَأَجْبَرَهُمْ عَلَيْهِ وَأَكْرَهَهُمْ؟ فَإِنْ قَالُوا بِذَلِكَ، فَقَدْ صَارُوا إِلَى قَوْلِ جَهْم^٣؛ أَنَّهُ لَا فِعْلَ لِلْعِبَادِ؛ وَإِنَّمَا هُمْ كَالْحِجَارَةِ تُقَلَّبُ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ^٤ شَيْئاً، [و] كَالْأَبْوَابِ تَفْتَحُ وَتُغْلَقُ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ

١. في «ط» وكذا في المطبوع بين معقوفين: + «لهم».

٢. في «ق» وكذا في المطبوع بين معقوفين: + «إنه».

٣. وهو جهنم بن صفوان، الذي تقدّمت ترجمته في هذه الرسالة نفسها.

٤. في «ج، ط، ق»: «لم يفعل».

شَيْئاً. وَلَزِمَهُمْ مَا لَزِمَ جَهَنَّمَ.

فَإِنْ صَارُوا إِلَى قَوْلِ جَهَنَّمَ، قِيلَ لَهُمْ: إِذَا جَازَ عِنْدَكُمْ أَنْ يُعَذِّبَ اللَّهُ الْعِبَادَ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، بَلْ يُعَذِّبُهُمْ عَلَى مَا اضْطَرَّاهُمْ إِلَيْهِ وَحَمَلَهُمْ عَلَيْهِ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ عَلَى أَلْوَانِهِمْ وَصُورِهِمْ وَطُولِهِمْ وَقِصَرِهِمْ؟

فَإِنْ قَالُوا بِذَلِكَ، قِيلَ لَهُمْ: فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ لِمَ^١ خَلَقَهُمْ وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟

فَإِنْ قَالُوا بِذَلِكَ، سَقَطَتْ مَوْنَتُهُمْ، وَلَمْ يَأْمَنُوا^٢ لَعَلَّ اللَّهَ سَيُعَذِّبُ قَوْمًا عَلَى مَا ذَكَّرْنَا.

وَإِنْ قَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ عَلَى مَا ذَكَّرْتُمْ. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ لَا يَجُوزَ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ عَلَى مَا اضْطَرَّاهُمْ إِلَيْهِ وَأَجْبَرَهُمْ عَلَيْهِ؟
وَيُقَالُ لَهُمْ إِنْ صَارُوا إِلَى قَوْلِ جَهَنَّمَ: إِذَا زَعَمْتُمْ أَنْ لَا فَاعِلَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ لَا قَائِلَ إِلَّا اللَّهُ؟

فَإِنْ قَالُوا بِذَلِكَ، قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ^٣ هُوَ الْقَائِلُ: «إِنِّي ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ^٤» وَ «إِنْ لِي وَلِدًا» وَ هُوَ الْكَاذِبُ بِقَوْلِ الْكَاذِبِ؟ وَلَزِمَهُمْ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ أَخْبَارِهِ كَذِبًا.
وَإِنْ قَالُوا: لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَا قَائِلَ إِلَّا اللَّهُ؛ [لَأَنَّ ذَلِكَ يُوَجِّبُ أَنَّهُ كَاذِبٌ؛ إِذْ لَمْ يَقُلِ الْكَاذِبُ غَيْرَهُ. قِيلَ لَهُمْ: وَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَا فَاعِلَ إِلَّا اللَّهُ؛^٥ لِأَنَّ هَذَا يُوَجِّبُ أَنَّهُ ظَالِمٌ عَابَثٌ؛ إِذْ لَمْ يَفْعَلِ الظُّلْمَ وَالْعَبَثَ غَيْرَهُ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ» بَدَلَ «لِمَ».

٢. فِي «ج، ط» وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ يُؤْمِنُوا».

٣. فِي «ج»: «أَنْ لَا يَكُونَ» بَدَلَ «أَنْ يَكُونَ». وَفِي «س»: «يَكُونَ».

٤. فِي «س، ص، ق»: «ثَلَاثٌ».

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مُقْتَضَى السِّيَاقِ. وَهَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

وإن امتنع القوم من أن يقولوا: إن^١ [اللَّهُ تعالى] اضطرَّهم إلى الكُفْرِ. قيلَ لهم: فما أنكرتم أن لا يكونَ قد خلَقَ فيهم الكُفْرَ، كما لم يضطرَّهم إليه ويَحْمِلْهم عليه؟ ويُقالُ لهم: أليسَ اللَّهُ تعالى خلَقَ الكُفْرَ والإيمانَ، وأمرَ بالإيمانِ ونهى عن الكُفْرِ، وأثابَ على الإيمانِ وعاقبَ على الكُفْرِ؟ فإذا قالوا: نَعَمْ. قيلَ لهم: فقد أمرَ اللَّهُ تعالى العبادَ أن يفعلوا خلقَه، ونهاهم و غَضِبَ عليهم^٢ من خلقَه؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى غَضِبَ من الكُفْرِ وسَخِطَه^٣ وهو خلقَه.

فإن قالوا بذلك، قيلَ لهم: فلمَ لا يجوزُ أن يغضِبَ من كُلِّ خلقَه، كما غَضِبَ من بعضِ خلقَه؟ ولمَ لا يجوزُ أن يأمرَ وينهى العبادَ ويثيبَهم ويُعاقِبَهم على السَّوادِ والبياضِ والطولِ والقصرِ، كما أمرَهم بخلقِه ونهاهم عن خلقِه وأثابَهم وعاقَبَهم على خلقِه؟

ويُقالُ لهم: أليسَ اللَّهُ تعالى قد فعَلَ الظُّلمَ وليسَ بظالمٍ؟ فمنَ قولِهِم: نَعَمْ. يُقالُ لهم: فما أنكرتم أن يُخَبِّرَ بالكذِبِ ولا يكونَ كاذِباً؟ فإن قالوا بذلك، لمَ يأمَنُوا^٤ أن جميعَ أخبارِه عن الغيبِ والحسابِ والجَنَّةِ والنارِ كَذِبٌ، وإن لم يَكُنْ كاذِباً.

وإن قالوا: لا يجوزُ أن يُخَبِّرَ بالكذِبِ إلَّا كاذِبٌ. قيلَ لهم^٥: فما أنكرتم أن لا يفعلَ الظُّلمَ إلَّا ظالمٍ؟

١. في المطبوع: «إنَّه».

٢. في «ج، س، ص، ط» والمطبوع: «عليهم».

٣. في «ط»: «وسخِطَه». وفي المطبوع بين معقوفين: «وسخِطَ».

٤. في «ط» والمطبوع: «لم يؤمنوا».

٥. في المطبوع: «لهما».

فإن قالوا: لا يَجِبُ أن يَكُونَ اللَّهُ ظالِماً؛ لأنه إنْما فَعَلَ ظُلْمَ الْعِبَادِ. قِيلَ لَهُمْ^١: فما أنْكَرْتُمْ أن لا يَكُونَ كاذِباً؛ لأنه إنْما قَالَ كَذِباً لِلْعِبَادِ؟
و لَمْ يَجِدُوا مِمَّا سألناهم عنه مَخْلَصاً.
و يُقَالُ لَهُمْ: أليسَ اللَّهُ تَعَالَى قد فَعَلَ - عِنْدَكُمْ - شَتْمَ نَفْسِهِ و لَعَنَ أنبياءه؟ فإن قالوا: نَعَمْ. قِيلَ لَهُمْ: فما أنْكَرْتُمْ أن يَكُونَ شاتِماً لِنَفْسِهِ لَاعِناً لأنبياءه؟
فإن قالوا: إنَّه شاتِمٌ لِنَفْسِهِ لَاعِناً لأنبياءه؛ فَقَدْ سَقَطَتْ مَوْثُوثُهُمْ، و خَرَجُوا مِنْ^٢ دِينِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

و إن قالوا: إنَّ اللَّهَ لا يَجُوزُ أن يَشْتُمَ نَفْسَهُ، و لا^٣ يَلْعَنَ أنبياءه.
قِيلَ لَهُمْ: فما أنْكَرْتُمْ أن لا يَجُوزَ أن يَفْعَلَ شَتْمَ نَفْسِهِ، و لا لَعْنَ^٤ أنبياءه؟
و كُلُّما اعتَلَّوا بَعِلَّةٍ عَوِرُوا بِمِثْلِهَا.

فَصْلُ

[التنديد بالقائلين بخلق الأفعال]

قد كَانَ الأولَى أن لا نُدَّ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - أعني أنْ أفعالَ الْعِبَادِ فَعَلَهُمْ و خَلَقَهُمْ -: لأنَّ الْمُنْكَرَ لذلِكَ يُنْكَرُ الْمُحْسُوسَاتِ الَّتِي قد تَبَيَّنَ صَحَّتُهَا. و لولا ما رَجَوْتُهُ مِنْ زَوَالِ شُبْهَةٍ، و مِنْ وَضُوحِ حُجَّةٍ، تَحْصُلُ لِقَائِي كِتَابِي هَذَا، لَمَا كَانَ هَذَا الْبَابُ مِمَّا يَتَشَرُّ فِيهِ الْقَوْلُ.

١. في المطبوع: - «لهم».

٢. في «ط، ق» و المطبوع: «عن».

٣. في «ق» و المطبوع: - «لا».

٤. في «ج، س، ص، ق»: «ولا قتل».

و لا أَعْجَبَ مَنْ يَنْفِي فِعْلَهُ، مع عِلْمِهِ بَأَنَّهُ يَقَعُ بِحَسَبِ اخْتِيَارِهِ وَ دَوَاعِيهِ وَ مَقَاصِدِهِ! نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْجَهْلِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَوْلَى وَ غَمَرَ أَطْبَقَ^١ وَ عَمَّ. وَ قد قَالَ الرِّسُولُ الصَّادِقُ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ، وَ عَلَى آلِهِ أَشْرَفُ التَّسْلِيمَاتِ -: «حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُعْمِي وَ يُصِمُّ»^٢.

وَ قد قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي قَوْمٍ عَرَفُوا الْحَقَّ^٣ ثُمَّ عَانَدُوهُ: «وَ جَحَدُوا بِهَا وَ اسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَ عُلوًّا فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ»^٤.

فصل

[تنزيهه تعالى عن القضاء بغير الحق]

فإن قال منهم قائل: ماذا نَقِيْتَم أن يَكُونَ اللَّهُ فاعلاً لأفعالكم؟ أفتقولون: إنه قضى أعمالكم؟

قيل له: إنَّ اللَّهَ قَضَى الطَّاعَةَ إِذْ أَمَرَ بِهَا، وَ لَمْ يَقْضِ الْكُفْرَ وَ الْفُجُورَ وَ الْفُسُوقَ.

فإن قال: فما الدليل على ما قلتم؟

قيل له: [١] مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْخَالِقِ الصَّادِقِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَ اللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ»^٥، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ، وَ لَا يَقْضِي بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَأَن يَتَمَدَّحُ بَأَنَّهُ

١. في «ج، ص»: «وَ طَبَّقَ». وَ في «س»: «فَطَبَّقَ». وَ في «ط، ق» وَ الْمُطْبُوعِ: «طَبَّقَ».

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٨١٤: المجازات النبوية، ص ١٧٥، ح ١٣٦؛ عوالي الآلي، ج ١، ص ١٢٤، ح ٥٧؛ بحار الأنوار، ج ٧٧، ص ١٦٥، ح ٢.

٣. في «ط» وَ الْمُطْبُوعِ: - «الْحَقَّ».

٤. النمل (٢٧): ١٤.

٥. غافر (٤٠): ٢٠. وَ في النسخ وَ الْمُطْبُوعِ: + «وَ هُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ». وَ هُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَنْعَامِ (٦): ٥٧ بعد قوله تعالى: «لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ»، لَا بَعْدَ مَا فِي الْمَتْنِ.

يَقْضِي الْحَقُّ^١، وَهُوَ يَقْضِي غَيْرَ الْحَقِّ وَيَقْضِي بِالْبَاطِلِ، لِحَازَ أَنْ يَقُولَ: «وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ» وَهُوَ يَقُولُ غَيْرَ الْحَقِّ. فَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: «وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ» دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُولُ غَيْرَ الْحَقِّ، كَانَ قَوْلُهُ: «يَقْضِي الْحَقَّ» دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْضِي غَيْرَ الْحَقِّ. [٢] وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ^٢ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ

إِحْسَانًا﴾^٣، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ وَلَا عُقُوقَ الْوَالِدَيْنِ.

[٣] وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ^٤: أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَرْضَىٰ بِقَضَائِهِ وَلَا نَسْخَطَهُ، وَأَوْجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَسْخَطَ الْكُفْرَ وَلَا نَرْضَاهُ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ الْكُفْرَ لَيْسَ مِنْ قَضَاءِ رَبِّنَا.

[٤] وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَوْجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نُنْكِرَ الْمُنْكَرَ وَأَنْ نَمْنَعَ الظُّلْمَ، فَلَوْ كَانَ الظُّلْمُ مِنْ قَضَاءِ رَبِّنَا، كَانَ قَدْ^٥ أَوْجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نُنْكِرَ قَضَاءَهُ وَقَدَرَهُ. فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ أَنْ يُوْجِبَ اللَّهُ إِنْكَارَ قَضَائِهِ وَلَا رَدَّ قَدَرِهِ، عَلِمْنَا أَنَّ الظُّلْمَ لَيْسَ مِنْ قَضَائِهِ وَلَا قَدَرِهِ.

[٥] وَأَيْضًا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾^٦، وَقَالَ: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾^٧؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ مَا كَانَ بِغَيْرِ الْحَقِّ غَيْرُ مَا قُضِيَ بِالْحَقِّ. فَلَوْ كَانَ قَتْلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ، كَانَ حَقًّا، وَكَانَ يَجِبُ عَلَيْنَا الرِّضَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا

١. في المطبوع: «بالحق».

٢. في «ط» والمطبوع: «أَيْضًا».

٣. الإسراء (١٧): ٢٣.

٤. في المطبوع: «أَيْضًا».

٥. في «ط» والمطبوع: «قَدْ».

٦. البقرة (٢): ٦١.

٧. في «ط، ق» والمطبوع: «وَاللَّهُ».

٨. غافر (٤٠): ٢٠.

الرضا بقضاء الله. وقد أمر الله تعالى أن لا يُرضى بغير الحق، ولا يُرضى بقتل الأنبياء. فعلمنا أن قتلهم ليس بقضاء ربنا، ولا من فعل خالقنا.

[٦] ومما يبين أن الله تعالى لم يُقدر الكفر: قول الله تعالى في كتابه: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾^٢، ولم يقل أنه «قدَّر الضلال» على خلقه، ولا «قدَّر الشقاء» على خلقه؛ لأنه لا يجوز أن يتمدح بأنه «قدَّر الهدى»^٣، وكل ضلال عن الحق فمن تقديره!! جلَّ وعزَّ عن ذلك علواً كبيراً.

فصل

[معنى خلق الأشياء كلها]

فإن قيل: فما معنى قول الله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^٤ و﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^٥ قيل له: إنما أراد به خلق السماوات والأرض والليل والنهار والجن والإنس وما أشبه ذلك، ولم يرد أنه خلق الكفر والظلم والكذب؛ إذ لم يجوز أن يكون ظالماً ولا كاذباً؛ عزَّ وجلَّ.

١. في «ط» والمطبوع: «قوله» بدل «قول الله».

٢. الأعلى (٨٧): ١-٣.

٣. في المطبوع: «قدَّر الضلال عن الحق». وفي «ط، ق»: «و قدَّر الضلال عن الحق».

٤. الأنعام (٦): ١٠٢؛ الرعد (١٣): ١٦؛ الزمر (٣٩): ٦٢؛ غافر (٤٠): ٦٢.

٥. الأنعام (٦): ١٠١؛ الفرقان (٢٥): ٢. وفي حاشيتي «س، ص»: «الشيء هو ما يصح أن يُخبر عنه و يصح الدلالة عليه؛ قال السيد المرتضى رضي الله عنه: الشيء ما صح أن يُذكر أو يُعلم أو يُخبر عنه. قال الشيخ المفيد رحمه الله: الشيء هو الموجود، وحد الشيء هو القول الدال على ماهيته، و ماهية كل شيء تحصل بصورته التي بها يتميز عن أغياره؛ كصورة السكين والشفرة والمنجل ونحوها. ولا بد أن تكون تلك الماهية غير معلومة بنفسها - وإلا لاستغنت عن التحديد - بل تُعلم بذلك الحد؛ فيجب أن يكون الحد أعرف عند العقل من المحدود».

و قد بَيَّنَّ اللَّهُ لَنَا صُنْعَهُ فَقَالَ: ﴿صُنْعُ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنُّ كُلُّ شَيْءٍ﴾^١، فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْكَفَرُ بِمُتَقِنٍ وَلَا بِمُحَكَّمٍ وَلَا بِحَقٍّ وَلَا بِعَدْلٍ^٢، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صُنْعِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَاوِتٌ مُتَنَاقِضٌ.

و قد قَالَ اللَّهُ^٣ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٤، فَاخْتَبَرْنَا أَنَّ الْاِخْتِلَافَ لَا يَكُونُ مِنْ عِنْدِهِ.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾^٥، وَ الْكَفَرُ مُتَّفَاوِتٌ فَاسِدٌ مُتَنَاقِضٌ؛ فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الرَّحْمَنِ^٦، وَأَنَّهُ عَمَلُ الْكَافِرِينَ.

فَإِنْ قَالَ: فَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ قد خَرَجَ مِنْهُ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ؟

قِيلَ لَهُ: قد قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^٧، وَلَمْ يَخْلُقْهَا، وَ الْإِيمَانُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ^٨ فِرْعَوْنَ وَ الْكَافِرِينَ لَمْ يَخْلُقْهُ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ «الْأَشْيَاءَ» أُطْلِقَ^٩ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ^{١٠} دُونَ بَعْضٍ.

و قد قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأُوتِيتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾^{١١}، وَلَمْ تَوْتَ مِنْ مُلْكِ سُلَيْمَانَ شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ: مِمَّا أُوتِيَتْهُ^{١٢} دُونَ مَا لَمْ تَوْتَهُ.

١. النمل (٢٧): ٨٨. ٢. في «س» و المطبوع: «و لا بعدل».

٣. في المطبوع: - «اللَّهُ». ٤. النساء (٤): ٨٢.

٥. الملك (٦٧): ٣.

٦. في «س، ص، ط، ق» و المطبوع: «خلقه» بدل «خلق الرحمن».

٧. الحج (٢٢): ١. ٨. في «ج، س، ص»: - «به».

٩. في «ج، س، ص، ط»: - «أطلق». و في المطبوع وُضعت بين معقوفين.

١٠. في المطبوع: - «الأشياء».

١١. النمل (٢٧): ٢٣.

١٢. في «ط» وكذا في المطبوع بين معقوفين: + «هي».

و قَالَ تَعَالَى: ﴿يُجِبْنِي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^١، و قد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ تُجِبْ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ: مِمَّا يُجِبْنِي^٢.
كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مِمَّا خَلَقَهُ.
و قَالَ: ﴿فَتَخَنَّا عَلَيْهِمْ أَبْوَابُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^٣، و لَمْ يَفْتَحْ عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ^٤، و إِنَّمَا أَرَادَ: مَا فُتِحَ عَلَيْهِمْ.
و قَالَ: ﴿تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^٥، و لَمْ يُرِدْ تَبْيَانَ عَدَدِ النُّجُومِ و عَدَدِ الْإِنْسِ و الْجِنَّ؛ و إِنَّمَا أَرَادَ: تَبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا بِالْخَلْقِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ فِي دِينِهِمْ.
و قَالَ: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾^٦، و لَمْ يُرِدْ أَنَّهَا تُدْمَرُ^٧ هُودًا و الَّذِينَ مَعَهُ، و إِنَّمَا^٨ تُدْمَرُ مَنْ أُرْسِلَتْ لِتَدْمِيرِهِ.
و قَالَ: ﴿أَنْطَقْنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^٩، و لَمْ يُنْطِقِ الْحِجَارَةَ و الْحَرَكَاتِ^{١٠} و السَّكَنَاتِ^{١١}.

١. القصص (٢٨): ٥٧.

٢. في «ط» و المطبوع: + «إليه. و». و قوله تعالى: ﴿يُجِبْنِي إِلَيْهِ﴾ أي يَجْمَعُ إِلَيْهِ. و الاجْتِبَاءُ: الجمع على طريق الاصطفاء. راجع: المفردات، ص ١٨٦ (جبي).

٣. الأنعام (٦): ٤٤.

٤. في المطبوع: - «و لم يفتح عليهم أبواب السماء».

٥. النمل (١٦): ٨٩. و في النسخ جاء هكذا: «فيه تبیانُ كُلِّ شَيْءٍ»؛ سهواً و خطأ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَا تَوْجَدُ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ.

٦. الأحقاف (٤٦): ٢٥.

٧. التدمير: إدخال الهلاك على الشيء. راجع: المفردات، ص ٣١٨ (دمر).

٨. في «ط» و المطبوع: + «أراد». ٩. فصلت (٤١): ٢١.

١٠. في «ط» و المطبوع: «و الحركة».

١١. في «ج»: «و السكوت». و في «س، ص، ط» و المطبوع: «و السكون».

و ما أَشَبَهَ ما ذَكَرنا^١ كثيرٌ.

كَذلِكَ أَيضاً قَوْلُهُ: «يَدْبِغُ السَّمُواتِ وَ الْأَرْضِ أَنَّنِي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا»^٢، أَرَادَ الْأَزْوَاجَ وَ الْأَوْلادَ وَ الْأَجْسامَ؛ لِأَنَّ هَذَا رَدٌّ عَلَى النَّصارى، وَ لَمْ يُرِدِ الْفُجُورَ وَ الْفُسُوقَ.

و ما ذَكَرنا^٣ فِي اللُّغَةِ مشهورٌ؛ قَالَ لَبِيدُ بْنُ رَيْبَعَةَ^٤:

أَلَا، كُلُّ شَيْءٍ ما خَلَا اللَّهُ باطِلٌ وَ كُلُّ نَعِيمٍ لا مَحالَةَ زائِلٌ^٥
وَ لَمْ يُرِدْ أَنَّ الْحَقَّ باطِلٌ، وَ لا أَنَّ شِعْرَهُ هَذَا الَّذِي قالَهُ باطِلٌ، وَ قد قالَ: «كُلُّ شَيْءٍ»
وَ إِنَّمَا أَرَادَ: بَعْضَ الْأَشْيَاءِ.

وَ يَقُولُ قائلٌ^٦: «دَخَلْنَا الْمَشْرِقَ؛ فَاشْتَرَيْنَا كُلَّ شَيْءٍ، وَ رَأَيْنَا كُلَّ شَيْءٍ حَسَنٍ»، وَ
إِنَّمَا يُرِيدُ^٧: كُلُّ شَيْءٍ مِمَّا اشْتَرَوْا، وَ كُلُّ شَيْءٍ مِمَّا رَأَوْا.

كَذلِكَ^٨ «خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» مِمَّا خَلَقَهُ، لا مِمَّا فَعَلَهُ عِبادُهُ؛ لِأَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ
الْعِبَادُ خَلْقَ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَ يُقالُ لَهُمْ: إِنْ كانَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ^٩ أَعْمالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ - بِقَوْلِ^{١٠} اللَّهِ: «خَالِقُ

١. فِي «ط» وَ الْمُطْبُوع: «ما ذكرناه».

٢. الْأَنْعام (٦): ١٠١.

٣. فِي «ط» وَ الْمُطْبُوع: «وَ ما ذكرناه».

٤. تَقَدَّمتْ تَرْجَمَتُهُ فِي رِسالَةِ «أَقاويلِ الْعَرَبِ فِي الْجاهِلِيَّةِ».

٥. دِيوانُ لَبِيدٍ (طَبْعَةُ بَيرُوت)، ص ١٣٢.

٦. فِي «ط» وَ الْمُطْبُوع: «القائل».

٧. فِي الْمُطْبُوع: «أَراد».

٨. فِي «ج» - «كَذلِكَ». وَ فِي «ق»: «وَ كذلِكَ». وَ فِي «ط» وَ الْمُطْبُوع: «وَ كذا».

٩. فِي «ج، س، ص، ق»: «أَنْ يَكُونَ».

١٠. فِي «ط» وَ الْمُطْبُوع: «لَقول».

كُلَّ شَيْءٍ» - فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا^١ خَلَقَهُ حَسَنًا بِقَوْلِهِ^٢: «الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ»^٣؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الشَّرُّ حَسَنًا، وَكَذَلِكَ الظُّلُمُ وَالْكَذِبُ وَالْفُسُوقُ وَالْفُجُورُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالُوا: إِنْ قَوْلُهُ: «الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ» إِنَّمَا أَرَادَ: بَعْضَ الْأَشْيَاءِ. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، دُونَ مَا لَمْ يَخْلُقْهُ مِمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَقَعُّهُ، وَمِمَّا يَقَعُّهُ عِبَادُهُ مِنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ؟

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^٥: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ»^٦؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا خَبَّرَ اللَّهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ حَاجٌّ قَوْمَهُ، فَقَالَ لَهُمْ: «أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ»^٧؛ يَقُولُ: «نَحْنُ خَشَبٌ ثُمَّ عَبَدْتُمُوهُ؟!» عَلَى وَجْهِ التَّوْبِيخِ، ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ»؛ يَقُولُ: «خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ الْخَشَبَ الَّذِي عَمِلْتُمُوهُ صَنَمًا»، فَسَمَّى الصَّنَمَ الَّذِي عَمِلُوهُ «عَمَلًا لَهُمْ»، وَإِنْ كَانَ الَّذِي حَلَّ فِيهِ مِنَ التَّصْوِيرِ هُوَ عَمَلُهُمْ.

وَلِإِذَا ذَكَرْنَا^٨ نِظَائِرَ مِنَ الْقُرْآنِ وَاللُّغَةِ؛ فَأَمَّا الْقُرْآنُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: «يَعْمَلُونَ لَهُ مَا

١. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعِ: - «مَا».

٢. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعِ: «لِقَوْلِهِ».

٣. السَّجْدَةُ (٣٢): ٧.

٤. فِي «ج، س، ص، ط» وَالْمَطْبُوعِ: «وَالْفُجُورُ وَالْفُسُوقُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى» بِدَلِّ «قَوْلِهِ».

٦. الصَّافَّاتِ (٣٧): ٩٦.

٧. الصَّافَّاتِ (٣٧): ٩٥. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: + «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ».

٨. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعِ: «ذَكَرْنَاهُ».

يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ^١ وَ تَمَائِيلَ^٢ وَ جِفَانٍ^٣ كَالْجَوَابِ^٤ وَ قُدُورٍ رَاسِيَاتٍ^٥، وَ إِنَّمَا عَمَلُهُمْ حَلٌّ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ؛ فَأَمَّا الْحِجَارَةُ، فَهِيَ خَلَقُ اللَّهِ، لَا فَاعِلَ لَهَا غَيْرُهُ. وَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ: ﴿وَ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾^٦، فَالْخَشَبُ خَلَقُ اللَّهِ، وَ الْعِبَادُ نَجْرُوه وَ عَمِلُوهُ فُلُكاً وَ سَفُنًا.

وَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ: ﴿أَنْ اغْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾^٧، فَالْحَدِيدُ خَلَقُ اللَّهِ، وَ لَكِنَّ الْعِبَادَ عَمِلُوهُ دُرُوعاً؛ فَعَمَلُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَلٌّ فِي الْحَدِيدِ، وَ الْحَدِيدُ خَلَقُ اللَّهِ. وَ قَالَ فِي الْحَيَةِ: ﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا﴾^٨، وَ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّهَا تَلَقَّفَ الْجِبَالَ وَ الْعِصْيَ الَّتِي فِيهَا صُنِعُوا.

كَذَلِكَ قَالَ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَ اللَّهُ خَلَقَكُمْ وَ مَا تَعْمَلُونَ﴾؛ خَلَقَ الْخَشَبَ الَّذِي يَعْمَلُونَ مِنْهُ صَنَمًا، لَا أَنَّ الْعِبَادَ عَمِلُوا خَلَقَ اللَّهُ، وَ لَا أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَعْمَالَهُمْ.

وَ قَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: «فُلَانٌ يَعْمَلُ الطِّينَ لَبْنًا، وَ يَعْمَلُ الْحَدِيدَ أَقْفَالًا، وَ يَعْمَلُ

١. الْمَحَارِبُ: صُدُورُ الْمَجَالِسِ، جَمْعُ «الْمِحْرَابِ»؛ وَ مِنْهُ سُمِّيَ مِحْرَابُ الْمَسْجِدِ، وَ هُوَ صَدْرُهُ وَ أَشْرَفُ مَوْضِعٍ فِيهِ. رَاجِعٌ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٣٠٥ (حرب).

٢. الْجِفَانُ: جَمْعُ الْخَفْنَةِ، وَ هِيَ الْقَضْعَةُ، أَوْ أَعْظَمُ مَا يَكُونُ مِنَ الْقَصَاعِ. وَ الْقَصْعَةُ: إِنَاءٌ. رَاجِعٌ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ١٩؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٥٥٩ (جفن).

٣. الْجَابِيَةُ: الْحَوْضُ الَّذِي يُجْبَى فِيهِ الْمَاءُ لِلْإِبِلِ. وَ الْجَمْعُ: الْجَوَابِي. الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٢٩١ (جبا).

٤. الرَاسِيَاتُ: الثَّابِتَاتُ. رَاجِعٌ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٤، ص ٣٢١ (رسا).

٥. سِبَا (٣٤): ١٣.

٦. هُود (١١): ٣٧. وَ فِي «ق» وَ الْمَطْبُوعِ: «بَأَعَيْنَا».

٧. سِبَا (٣٤): ١١.

٨. طه (٢٠): ٦٩.

الْخَوْصَ^١ زُبُلًا^٢»، كذلك أيضاً عَمِلُوا الْخَشَبَ أصناماً، فجاز أن يُقال: «إِنَّهَا عَمَلُ لَهُمْ» كما قيل: إِنَّهُمْ يَعْمَلُونَ الطِّينَ وَالْخَوْصَ^٣ وَالْحَدِيدَ.
ثُمَّ إِنَّا نَرُدُّ هَذَا الْكَلَامَ عَلَيْهِمْ، فنَقُولُ لَهُمْ: إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّ كُفْرَهُمْ خَلَقَ اللَّهُ^٤،
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ مُحْتَجًّا عَلَيْهِمْ - فِي قَوْلِكُمْ^٥ -: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَعْمَالَكُمْ^٦»، فَلِمَ لَا^٧
قَالُوا: «يَا إِبْرَاهِيمُ، إِذَا كَانَ اللَّهُ خَلَقَ فِيْنَا الْكُفْرَ، وَلَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَرُدُّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيْنَا وَ
لَوْ قَدَرْنَا لَفَعَلْنَا، وَأَنْتَ تَأْمُرُنَا بِأَمْرٍ لَا يَكُونُ خَلَقَ اللَّهُ فِيْنَا؛ فَإِنَّمَا تَأْمُرُنَا بِأَنْ لَا يَخْلُقَ
اللَّهُ خَلْقَهُ»؟

حاشا لله! بَلْ لَوْ^٩ قَالُوا ذَلِكَ لَتَبَيَّنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ كُفْرَهُمْ غَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ؛
وَلَوْ كَانَ خَلَقَ اللَّهُ مَا عَذَّبُوا عَلَيْهِ وَلَا نُهُوا عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ
اللَّهِ^{١٠}﴾؛ فَلَوْ كَانَ خَلَقَ اللَّهُ مَا بَدَّلَ. وَمَا عَذَّبُوا إِلَّا عَلَى كُفْرِهِمُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ خَلْقِ
اللَّهِ؛ وَإِنْ خَلَقَ اللَّهُ حِكْمَةً وَصَوَابًا، وَالْكَفْرَ سَفَهًا وَخَطَأً. فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْحِكْمَةَ غَيْرُ
السَّفَهِ، وَالْخَطَأَ غَيْرُ الصَّوَابِ.

١. الخوص: ورق النخل. الواحدة: خوصة. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٨ (خوص).

٢. الزُّبُل: جمع «الزُّبيل»، وهو الجراب، والسُّرْقِين، وما أشبههما. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٣٦٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٣٠٠ (زبل).

٣. في «ط» والمطبوع: «الخوص والطين».

٤. في «ط»: «خلق لهم». وفي «ق» والمطبوع: «خلقهم».

٥. في «ط، ق» والمطبوع: «قولهم».

٦. في «ط» والمطبوع: «أعمالهم».

٧. في المطبوع: «ما بدل لا».

٨. في المطبوع: «إن».

٩. في «ج» والمطبوع: - «لو».

١٠. الروم (٣٠): ٣٠.

و لَوْلَا كَرَاهَةُ طُولِ الْكِتَابِ وَ خَوْفُ مَلَالِ الْقَارِي، لَأَتَيْنَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا يَسْأَلُونَ عَنْهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ فِي تَصْحِيحِ مَذَاهِبِهِمْ؛ وَ فِيمَا ذَكَرْنَا كُفَايَةً وَ ذِلَالَةً عَلَى مَا لَمْ نَذْكُرْ^٢. عَلَى أَنَّا قَدْ أَوَدَعْنَا كِتَابَنَا «صَفْوَةُ النَّظَرِ»^٣ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ بَلَاغٌ. وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَصْلٌ

[مَعْنَى «الْهُدَى» فِي الْمُؤْمِنِ وَ الْكَافِرِ]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ هَدَى الْكَافِرَ؟
قِيلَ لَهُ: إِنَّ الْهُدَى عَلَى وَجْهَيْنِ:
هُدَى هُوَ دَلِيلٌ وَ بَيَانٌ، فَقَدْ هَدَى اللَّهُ بِهَذَا الْهُدَى كُلَّ مُكَلَّفٍ بِالْغَى الْكَافِرِ مِنْهُمْ وَ الْمُؤْمِنِ.

وَ هُدَى هُوَ الثَّوَابُ وَ النِّجَاةُ، فَلَا يَفْعَلُ اللَّهُ هَذَا الْهُدَى إِلَّا بِالْمُؤْمِنِينَ الْمُطِيعِينَ الْقَابِلِينَ^٤ عَنِ اللَّهِ وَ عَنْ^٥ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ «الْهُدَى» مَا تَقُولُونَ؟

قِيلَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ «الْهُدَى» قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى «الدَّلِيلِ»:

قَوْلُ اللَّهِ^٦ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: «وَ أَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى

١. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «ذَكَرْنَاهُ».

٢. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ نَذْكُرْ». وَ فِي «ج»: «لَمْ يَذْكُرُوا». وَ فِي «س، ص، ق»: «+ وَ».

٣. لَمْ نَجِدْ لِهَذَا الْأَثَرِ ذِكْرًا فِي مَصَادِرِ التَّرَاجِمِ وَ كُتُبِ الْفَهَارِسِ.

٤. فِي «ص، ط، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْقَائِلِينَ».

٥. فِي «ط»: «- عَنْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «- وَ عَنْ».

٦. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَوْلُهُ».

فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ^١، فَقَدْ خَبَّرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ هَدَىٰ
ثَمُودَ الْكُفَّارَ، فَلَمْ يَهْتَدُوا، فَأَخَذَتْهُمْ الصَّاعِقَةُ بِكُفْرِهِمْ.

و قَالَ^٢ تَعَالَى: «إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ
سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَ مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَ لَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ رَبِّهِمُ الْهُدَىٰ»^٣؛
يَعْنِي الدَّلَالَةَ وَ الْبَيَانَ.

و قَالَ تَعَالَى: «وَ مَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ»^٤؛ يَعْنِي الدَّلَالَةَ
وَ الْبَيَانَ.

و قَالَ: «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ»^٥؛ يَعْنِي: دَلَّلْنَاهُ عَلَى الطَّرِيقِ.

و^٦ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوهُمُ أَ نَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ
جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ^٧ مُجْرِمِينَ^٨، فَخَبَّرُوا فِي الْآخِرَةِ أَنَّ الْهُدَىٰ قَدْ^٩ أَتَىٰ مِنَ اللَّهِ لِلْكَفَّارِ
وَ إِنْ لَمْ^{١٠} يَهْتَدُوا؛ وَإِنَّمَا هَدَىٰ اللَّهُ هُدَى الدَّلِيلِ.

و قَالَ لَنَبِيِّهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ: «وَ إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^{١١}؛ يَعْنِي:
تَدُلُّ وَ تُبَيِّنُ.

١. فَصَّلَتْ (٤١): ١٧. ٢. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «اللَّهُ».

٣. النجم (٥٣): ٢٣. ٤. الْإِسْرَاءُ (١٧): ٩٤؛ الْكَهْفُ (١٨): ٥٥.

٥. الْإِنْسَانُ (٧٦): ٣.

٦. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَالَ تَعَالَى: وَ».

٧. فِي «ج، س، ص، ط، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَوْمًا». وَ لَا وَجُودَ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ.

٨. سَبَأُ (٣٤): ٣٢.

٩. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَدْ».

١٠. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَلَمْ» بَدَلَ «وَ إِنْ لَمْ».

١١. الشُّورَى (٤٢): ٥٢.

و ما أَشْبَهَ ما ذَكَرْنا^١ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُؤْتَى^٢ عَلَيْهِ.

و أَمَّا ما يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنَ اللُّغَةِ: فَإِنَّ كُلَّ مَنْ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ فَقَدْ هَدَى إِلَيْهِ؛ فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ دَلَّ الْكُفَّارَ عَلَى الْإِيمَانِ، ثَبَتَ أَنَّهُ قَدْ هَدَاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ.

فَأَمَّا هَدَى الثَّوَابِ الَّذِي لَا يَفْعَلُهُ^٣ اللَّهُ تَعَالَى بِالْكَافِرِينَ:

فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَ يُصْلِحُ بِاللَّهُمْ^٤﴾؛ وَ إِنَّمَا يَهْدِيهِمْ بَعْدَ الْقَتْلِ بَأَنْ يُنَجِّيَهُمْ وَ يُثَبِّتَهُمْ.

وَ قَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ^٥﴾؛ وَ إِنَّمَا^٦ يَهْدِيهِمْ بِإِيمَانِهِمْ بَأَنْ يُنَجِّيَهُمْ وَ يُثَبِّتَهُمْ^٧.

وَ قَالَ: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ^٨﴾؛ وَ قَالَ: ﴿يَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ^٩﴾؛ يَعْنِي: مَنْ تَابَ.

فَهَدَى الثَّوَابِ^{١٠} وَ ما أَشْبَهَهُ^{١١} لَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ إِلَّا بِالْمُؤْمِنِينَ الْقَائِلِينَ لِلْحَقِّ^{١٢}؛ فَأَمَّا

١. في «ط» و المطبوع: «ذكرناه».

٢. في «ق» و المطبوع: «أَنْ نَأْتِي».

٣. في «ج، س، ص»: «لا يفعل».

٤. مُحَمَّد (٤٧): ٤ - ٥.

٥. يونس (١٠): ٩.

٦. في المطبوع: «إِنَّمَا» بدون واو العطف.

٧. من قوله: «وَ قَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج».

٨. المائدة (٥): ١٦.

٩. الرعد (١٣): ٢٧.

١٠. في «س»: «فهدي الهدى». و في «ص، ط، ق» و المطبوع: «فهذا الهدى».

١١. في المطبوع: «و ما أشبه».

١٢. في «ط» و المطبوع: «القائلين بالحق». و في «ق»: «القائلين للحق».

هُدَى^١ الدليل فَقَدْ هَدَى اللَّهُ بِهِ^٢ الْخَلْقَ أَجْمَعِينَ.
وَكُلَّمَا سُئِلَتْ عَنْ آيَةٍ مِنَ الْهُدَى مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَرَدُّهَا إِلَى هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ؛
فَإِنَّهُ لَنْ^٣ يَخْلَوْ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. وَلَوْلَا كَرَاهَةُ التَّطْوِيلِ لَسَأَلْنَا أَنْفُسَنَا عَنْ
آيَةِ آيَةٍ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ، وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ دَلِيلٌ عَلَى مَا تُسَأَلُ عَنْهُ.

فَصْلٌ

[حَقِيقَةُ «الِإِضْلَالِ» مِنْهُ سُبْحَانَهُ]

فَإِنْ قِيلَ: أَفَتَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ أَضَلَّ الْكَافِرِينَ؟
قِيلَ لَهُ: نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَضَلَّهُمْ بِأَنْ عَاقَبَهُمْ وَأَهْلَكَهُمْ عُقُوبَةً لَهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ. وَلَمْ
يُضِلَّهُمْ عَنِ الْحَقِّ، وَلَا أَضَلَّهُمْ بِأَنْ أَفْسَدَهُمْ؛ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ ذَلِكَ.
فَإِنْ قَالُوا: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الضَّلَالَ قَدْ يَكُونُ عِقَابًا؟
قِيلَ لَهُمْ: قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ^٤؛ يَعْنِي: فِي
هَلَاكِ - وَ «سُعُرٍ» يَعْنِي: سُعْرَ النَّارِ فِيهِمْ -؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْآخِرَةِ ضَلَالٌ هُوَ كُفْرٌ أَوْ
فَسْقٌ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ زَانِلٌ فِي الْآخِرَةِ.
وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يُضِلُّ؛ فَقَالَ: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ^٥﴾، وَقَالَ:

١. فِي «ج»: - «هُدَى». وَفِي «س، ص، ط، ق» وَالْمَطْبُوع: «قَرِين».

٢. فِي «ط، ق» وَالْمَطْبُوع: - «بِهِ».

٣. فِي «ط» وَالْمَطْبُوع: «لَا».

٤. الْقَمَر (٥٤): ٤٧. وَالسُّعْرُ هُنَا: الْجُنُون (الْمَحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ج ١، ص ٣٥٨)، لَا كَمَا ظَنُّ
الْمُصَنِّفِ.

٥. فِي «ط، ق» وَالْمَطْبُوع: - «الْآخِرَةِ».

٦. إِبْرَاهِيم (١٤): ٢٧.

﴿يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾^١، وَقَالَ: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^٢، وَقَالَ: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾^٣.

ثُمَّ أَوْضَحَ الْأَمْرَ، وَخَبَّرَ أَنَّهُ لَا يُضِلُّ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، فَقَالَ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾^٤، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُضِلُّ أَحَدًا حَتَّى يُقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ؛ فَإِذَا ضَلَّ عَنِ الْحَقِّ بَعْدَ الْبَيَانِ وَالْهُدَى وَالِدَّلَالَةِ، أَضَلَّهُ^٥ حِينَئِذٍ: بِأَن أَهْلَكَهُ وَعَاقَبَهُ.

وَأَمَّا الْإِضْلَالُ الَّذِي نَفِيهِ عَنْ رَبَّنَا تَعَالَى، فَهُوَ مَا أَضَافَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى غَيْرِهِ:

فَقَالَ: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾^٦؛ يَقُولُ: أَضَلَّهُمْ بِأَن دَعَاهُمْ إِلَى عِبَادَةِ الْعِجْلِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَ مَا هَدَى﴾^٧؛ يُرِيدُ: أَضَلَّهُمْ بِأَن قَالَ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾^٨، وَأَمَرَهُم بِالْكَفْرِ، وَدَعَا إِلَيْهِ؛ وَاللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِعِبَادَةِ غَيْرِهِ، وَلَا يَفْسِدُ عِبَادَهُ.

وَقَالَ: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾^٩، وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَ فَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾^{١٠}؛ يُرِيدُ: أَنَّهُ أَفْسَدَ وَغَرَّ وَخَدَعَ، وَاللَّهُ لَا يَغُرُّ الْعِبَادَ، وَلَا يُظْهِرُ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ.

وَقَالَ يُخْبِرُ عَنْ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿مَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾^{١١}؛ يُرِيدُ: مَا

٢. البقرة (٢): ٢٦.

٤. التوبة (٩): ١١٥.

٦. طه (٢٠): ٨٥.

٨. النازعات (٧٩): ٢٤.

١. غافر (٤٠): ٧٤.

٣. غافر (٤٠): ٣٤.

٥. في المطبوع: «اللَّهُ».

٧. طه (٢٠): ٧٩.

٩. القصص (٢٨): ١٥.

١٠. يس (٣٦): ٦٢.

١١. الشعراء (٢٦): ٩٩.

أَفْسَدْنَا، وَلَا غَرْنَا^١، وَلَا زَيْنَ^٢ لَنَا^٣ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِيَ إِلَّا الْمُجْرِمُونَ. وَلَمْ يَقُولُوا:^٤
 مَا أَضَلَّنَا إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلوًّا كَبِيرًا!
 وَكُلُّ إِضْلَالٍ أَضَلَّ اللَّهُ بِهِ الْعِبَادَ فَإِنَّمَا هُوَ عِقُوبَةٌ لَهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ وَفِسْقِهِمْ.
 وَأَمَّا مَنْ خَالَفَنَا فَرَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْتَدِي كَثِيرًا مِنْ عِبَادِهِ بِالْإِضْلَالِ عَنِ الْحَقِّ
 ابتداءً مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ، وَإِنْ مِنْ^٥ قَوْلِهِمْ: إِنَّ عَبْدًا مُجْتَهِدًا فِي طَاعَةِ اللَّهِ قَدْ عَبْدَهُ مِائَةَ عَامٍ،
 ثُمَّ لَا يَأْمَنُهُ أَنْ يُضِلَّهُ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ طَاعَتِهِ^٦؛ فَيَخْلُقُ فِيهِ الْكُفْرَ، وَيُزَيِّنُ عِنْدَهُ الْبَاطِلَ. وَ
 إِنَّ عَبْدًا^٧ يَعْْبُدُ غَيْرَهُ مِائَةَ عَامٍ وَيَكْفُرُ بِهِ، ثُمَّ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَخْلُقَ فِي قَلْبِهِ الْإِيمَانَ؛
 فَيَنْقُلُهُ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ^٨. فَلَيْسَ يَثِقُ وَلِيَّهُ بِوَلَايَتِهِ، وَلَا يَرْهَبُ عَدُوَّهُ مِنْ عَدَاوَتِهِ!!

فصل

[عَوْدٌ عَلَى بَدْءٍ فِي مَعْنَى «الْهُدَى»]

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾^٩
 قِيلَ^{١٠} لَهُ: مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ^{١١} لَا يُنْجِي^{١٢} مِنَ الْعَذَابِ مَنْ أَحْبَبَتْ، وَلَا يَصِيرُ مُثَابًا

١. فِي «ط، ق» وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَا غَيْرَنَا». ٢. فِي «س، ص، ط» وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَا بَيْنَ».

٣. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعُ: - «لَنَا».

٤. مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج».

٥. فِي الْمَطْبُوعُ: - «مِنْ». ٦. فِي الْمَطْبُوعُ: «طَاعَةً».

٧. فِي «ط، ق» وَالْمَطْبُوعُ: - «عَبْدًا».

٨. مِنْ قَوْلِهِ: «مِنْ طَاعَتِهِ؛ فَيَخْلُقُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج».

٩. الْقِصَصُ (٢٨): ٥٦.

١٠. فِي «ج، س، ص، ق»: «فَقِيلَ».

١١. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنَّكَ».

١٢. فِي «ط، ق» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا تُنْجِي».

لَمَحَبَّتِكَ^١؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ^٢ كَانَ حَرِيصاً عَلَى نَجَاةِ أَقَارِبِهِ، بَلْ كُلٌّ^٣ مِّنْ دَعَا.

فَإِنْ قَالَ^٤: فَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ هَذَا هُوَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ؟

قِيلَ لَهُ: لَمَّا كَانَ اللَّهُ قَدْ هَدَاهُمْ بِأَنْ دَلَّاهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَهْدِهِمْ
بِهَدْيِ^٥ الثَّوَابِ^٦؛ وَ قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْهُدَى بِمَعْنَى الدَّلِيلِ قَدْ هَدَاهُمْ بِهِ، فَقَالَ:
﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَ مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَ لَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾^٧؛ يَعْنِي
الدَّلَالَهَ وَ الْبَيَانَ.

فَإِنْ قَالَ^٨: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ»^٩؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ: لَيْسَ عَلَيْكَ نَجَاتُهُمْ، مَا عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ؛ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يُنْجِي
مَنْ يَشَاءُ.

فَإِنْ قَالَ^{١٠}: فَلِمَ قُلْتُمْ هَذَا؟

قِيلَ لَهُ: لَمَّا خَبَّرَ^{١١} اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ هَدَى الْكَافِرَ فَقَالَ:

١. في «س، ص، ط، ق»: - «يصير مثاباً لمحبتك»، و في المطبوع فراغ بدله.

٢. في المطبوع: - «قد».

٣. في النسخ: «كان». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً للمطبوع.

٤. في النسخ: «قيل». و هو خطأ واضح؛ بقرينة الإجابة بـ «قيل له» لا بـ «قلنا».

٥. في «ج، ص، ق»: «بهذا».

٦. في «س، ص»: «لِلثَّوَابِ».

٧. النجم (٥٣): ٢٣.

٨. في المطبوع: «قيل».

٩. البقرة (٢): ٢٧٢.

١٠. في «ج، س، ص»: «قيل له» و في «ط، ق» و المطبوع: «بأن قيل» بدل «فإن قال».

١١. في «ط، ق» و المطبوع: «أخبر».

﴿إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^١، وَإِنَّمَا يُرِيدُ: إِنَّكَ تَدُلُّ؛ فَلَمَّا كَانَ قَدْ دَلَّ الْمُؤْمِنَ
وَالْكَافِرَ، كَانَ قَدْ هَدَى الْكَافِرَ وَالْمُؤْمِنَ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ أَرَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ هُدَى الثَّوَابِ
وَالنَّجَاةِ.

فَقَسَّ عَلَيْنَا مَا ذَكَرْنَا^٢ جَمِيعَ مَا تُسْأَلُ^٣ عَنْهُ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الْآيَةِ.

بَابُ

الْكَلَامِ فِي الْإِرَادَةِ وَحَقِيقَتِهَا

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَتَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ الْإِيمَانَ مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ؛
الْمَأْمُورِينَ وَالْمَنْهِيِّينَ؟ أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ؟
قِيلَ لَهُ: بَلْ أَرَادَ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ^٤ إِرَادَةً تَلَوَّى وَاجْتِبَارًا، وَلَمْ يُرِدْهُ^٥ إِرَادَةً
إِجْبَارًا وَاضْطِرَارًا. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾^٦، وَقَالَ: ﴿كُونُوا
قَوْدَةً خَاسِئِينَ﴾^٧؛ فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُمْ هُوَ قَوْدَةً إِرَادَةً إِجْبَارًا وَاضْطِرَارًا فَكَانُوا كُلُّهُمْ
كَذَلِكَ، وَأَرَادَ أَنْ يَقُومُوا بِالْقِسْطِ إِرَادَةً تَلَوَّى وَاجْتِبَارًا. فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَكُونُوا قَوَّامِينَ
بِالْقِسْطِ كَمَا أَرَادَ أَنْ يَكُونُوا قَوْدَةً خَاسِئِينَ، لَكَانُوا كُلُّهُمْ قَوَّامِينَ؛ شَاؤُوا، أَوْ أَبَوْا. وَ
لَكِنْ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ، مَا اسْتَحَقُّوا حَمْدًا وَلَا أَجْرًا.

١. الشورى (٤٢): ٥٢.

٢. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعِ: «ذَكَرْنَا».

٣. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «يُسْأَلُ». وَفِي «س»: «تُسْأَلُ».

٤. فِي «ج»، «س»، «ص»: - «مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ يَرِدْ».

٦. النِّسَاءُ (٤): ١٣٥.

٧. الْبَقَرَةُ (٢): ٦٥؛ الْأَعْرَافُ (٧): ١٦٦.

وَمَا يَدُلُّ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ بِخَلْقِهِ الْخَيْرَ وَالصَّلَاحَ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِمُ الْكُفْرَ وَالضَّلَالَةَ:

قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: «تُرِيدُونَ»^١ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»^٢، فَأَخْبَرَ أَنَّ مَا أَرَادَ غَيْرُ مَا أَرَادُوا.

وَقَالَ: «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ»^٣، فَأَخْبَرَ أَنَّ إِرَادَتَهُ فِي خَلْقِهِ الْهَدَايَةَ وَالتَّوْبَةَ وَالْبَيَانُ. ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا»^٤، فَأَخْبَرَ أَنَّ مَا أَرَادَ اللَّهُ مِنْهُمْ غَيْرُ مَا أَرَادَ غَيْرُهُ مِنَ الْمَيْلِ الْعَظِيمِ.

وَقَالَ: «يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ»^٥، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَأْبَى مَا أَرَادَهُ الْعِبَادُ مِنْ إِطْفَاءِ نُورِهِ.

وَقَالَ: «وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ»^٦، وَقَالَ: «وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ»^٧، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ الظُّلْمَ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ؛ كَمَا أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: «وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ»^٨ لَمْ يَجْزَأَنْ يَرْضَى [بِالْكُفْرِ]^٩ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ؛ وَكَذَلِكَ لَمَّا

١. في «ج، س، ص، ط، ق» والمطبوع: «يريدون»؛ خلافاً لما جاء في الذكر الحكيم!!

٢. الأنفال (٨): ٦٧.

٣. النساء (٤): ٢٦.

٤. النساء (٤): ٢٧.

٥. التوبة (٩): ٣٢.

٦. غافر (٤٠): ٣١.

٧. آل عمران (٣): ١٠٨.

٨. الزمر (٣٩): ٧.

٩. في المطبوع: «[به]».

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَوْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»^١ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَأْمُرَ بِالْفَحْشَاءِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ. وَلَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ الظُّلْمَ وَهُوَ يَقُولُ: «وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ»، لَجَازَ أَنْ يَرْضَى بِالْكُفْرِ وَيُحِبَّ الفَسَادَ وَيَأْمُرَ بِالْفَحْشَاءِ مَعَ هَذِهِ الْآيَاتِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجْزْ ذَلِكَ، لَمْ يَجْزْ أَنْ يُرِيدَ الظُّلْمَ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرِدِ الْكُفْرَ وَالْفُجُورَ: أَنَّا وَجَدْنَا الْمُرِيدَ لَشَتَمَ نَفْسِهِ سَفِيهًا غَيْرَ حَكِيمٍ؛ فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يُرِيدُ شَتْمَهُ، وَلَا سُوءَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْكُفَّارَ إِذَا فَعَلُوا مَا أَرَادَ مِنَ الْكُفْرِ كَانُوا مُحْسِنِينَ؛ لِأَنَّ مَنْ فَعَلَ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ أَحْسَنَ. فَلَمَّا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ الْكَافِرُ مُحْسِنًا^٢ فِي شَتْمِهِ لِلَّهِ وَمَعْصِيَتِهِ لَهُ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَرَادَ اللَّهُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ الْكُفْرَ بِهِ وَيَكُونَ بِذَلِكَ مَمْدُوحًا، لَجَازَ أَنْ يُحِبَّ الْكُفْرَ وَيَرْضَى بِهِ وَيَكُونَ بِذَلِكَ حَكِيمًا مَمْدُوحًا. فَلَمَّا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَرْضَى بِالْكُفْرِ وَلَا يُحِبَّهُ، لَمْ يَجْزْ أَنْ يُرِيدَهُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَنْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِمَا لَا يُرِيدُهُ، فَهُوَ جَاهِلٌ، فَلَمَّا كَانَ رَبُّنَا أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِشَيْءٍ لَا يُرِيدُهُ؛ لِأَنَّ مَنْ أَمَرَ بِمَدْحِهِ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَفْعَلَ^٣، وَنَهَى عَنْ شَتْمِهِ وَأَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ، فَهُوَ جَاهِلٌ نَاقِصٌ. فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يُشْتَمَ، وَلَا يُثْنَى عَلَيْهِ بِسُوءِ الثَّنَاءِ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا.

١. الأعراف (٧): ٢٨.

٢. من قوله قبل عدة صفحات: «أفليس الله قد ضَرَّ الْكَافِرَ» إلى هنا ساقط من نسختي «ب، د».

٣. في «ط، ق» و«المطبوع»: «أَنْ يَفْعَلَهُ».

فصل

[في] شبهة لهم [في الإرادة]

قالوا: لو أراد الله سبحانه من زيد الإيمان فوقَ خلافه، وهو مراد الشيطان و العبد، لكانا قد عجزا الله سبحانه^١، ووجب أن يكونا أقدر منه.

الجواب^٢ عن ذلك أنه يقال لهم: لم قلتم ذلك؟

فإن قالوا: لأننا نعلم أن جند السلطان لو فعلوا ما لا يريدُه لَدَلَّ على عجزه وقلة قدرته.

قيل لهم: إنما صحَّ ذلك؛ لأن السلطان لم يكن ممن يصحُّ منه التكليف، أو ممن له قدرة على الانتصاف منهم في أي وقت أراد لا يخاف القوت، ولم يكن أيضاً ممن يعلم مقدار الحسنه والجزاء عليها والسنة والأخذ بها؛ وأيضاً فإن السلطان يتألم إذا لم يقع مراده ويسرُّ بوقوعه.

وكلُّ هذه الأوصاف متنتفة عن القديم تعالى؛ فافترق^٥ بين الأمرين، ولم يكن للقياس الذي اعتمدوا عليه معنى في هذا الموضع. وإنما يجب أن يجمع بين المعنيين^٦ بعلة تجمعهما^٧، والأمر هاهنا بخلاف ذلك.

١. في المطبوع: - «سبحانه».

٢. في «ط» والمطبوع: «والجواب».

٣. في «ط» والمطبوع: «وعدم».

٤. في «ط» والمطبوع: «ولا». وفي «ق»: «ولم».

٥. في «ط» والمطبوع: «ففرق».

٦. في «د»: «الشئين». وفي المطبوع: «المتساويين».

٧. في «ط، ق» والمطبوع: - «تجمعهما».

نُفْ يَقَالُ لَهُمْ: إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَاجِزاً لَوْ أَرَادَ مِنْهُمْ الطَّاعَةَ إِرَادَةً اضْطِرَّارٍ
وإِجْبَارٍ ثُمَّ لَمْ تَقَعْ^٢، فَأَمَّا وَد^٣ أَرَادَ إِرَادَةَ الْبَلَوِّ وَالِاخْتِبَارِ - فِهَذَا مَا لَا يَغْنَى^٤ إِلَّا
عَلَى الْمُتَبَكِّمِينَ^٥ - وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ^٦، فَلَا يَكُونُ مِنْهُمْ^٧ التَّعْجِيزُ لِلَّهِ تَعَالَى إِذَا^٨
فَعَلَ الْعِبَادُ مَا لَا يُرِيدُهُ مِنَ الْكُفْرِ، وَلَمْ يَفْعَلُوا مَا أَرَادَهُ مِنَ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِذْ أَنْ
يَحْمِلَهُمْ عَلَيْهِ حَمَلاً، وَيُلْجِثَهُمْ إِلَيْهِ إِجْثَاءً، فَيَكُونُ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ التَّطَوُّعِ.
وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿إِنْ نَشَأْ نُذَلِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً
فَطَلَّتْ أَغْنَاهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^٩، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَأَحْدَثَ آيَةً يَخْضَعُ عِنْدَهَا
الْخَلْقُ؛ وَلَكِنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ مَا اسْتَحَقُّوا حَمْدًا وَ^{١٠} جَزَاءً، وَلَا كَرَامَةً وَلَا مَدْحًا؛ لِأَنَّ
الْمُلْجَأَ لَا يَسْتَحِقُّ حَمْدًا وَلَا جَزَاءً؛ لِأَنَّهُ^{١١} إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ الْمُسْتَطِيعُ. وَ
قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا

١. في «ب، ج، د، س، ص، ق»: «إِنْ».

٢. في «ج، د، س، ص»: «لَمْ يَقَعْ».

٣. في المطبوع: «إِذَا» بدل «وَقَدْ».

٤. في «ج»: «يَعْنِي». وفي «د»: «نَعْنِي». وفي «س»: «يَعْنِي». وفي «ص»: «يَغْنَى».

و غَيْبِ الشَّيْءِ: خَفِيَ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١٤ (غيب).

٥. في «ج، س، ص، ط، ق» والمطبوع: «الْمُسْكِينِ». وفي «د»: «الْمُبْتَلِينَ».

و المتبكم هنا: الجاهل بعلم الكلام؛ نقيض «المتكلم». من البكم بمعنى العجز عن الكلام.

٦. في «ب»: «كُلُّ كَذَلِكَ» وفي «س، ص، ق»: «كُلُّ ذَلِكَ» وفي «ط»: «كُلَّهُ ذَلِكَ» وفي المطبوع:

«ذَلِكَ كُلَّهُ» بدل «ذَلِكَ كَذَلِكَ».

٧. في «س، ص، ط، ق» والمطبوع: «مَنَّا».

٨. في «س، ص، ط، ق» والمطبوع: «إِذَا».

٩. الشعراء (٢٦): ٤.

١٠. في المطبوع: «+ لَا».

١١. في المطبوع: «و» بدل «لَأَنَّهُ».

كُتِبَ بِهِ مُشْرِكِينَ^١، وَقَالَ^٢ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا»^٣، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ الْإِيْمَانُ إِذَا كَانَ الْعَذَابُ وَالْإِلْجَاءُ.

وَقَالَ تَعَالَى: «يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا»^٤، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ الْإِيْمَانُ فِي حَالِ الْإِلْجَاءِ.

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «حَتَّى إِذَا^٥ أَذْرَكَهُ الْعَرْقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^٦.

وَقَالَ^٧ اللَّهُ تَعَالَى: «الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ»^٨، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَعْهُ الْإِيْمَانُ فِي وَقْتِ الْإِلْجَاءِ وَالْإِكْرَاهِ.

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ الشُّوْءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيْمًا حَكِيْمًا * وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا خَضَعَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتَ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يُمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ»^٩، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا تَنْفَعُ التَّوْبَةُ فِي حَالِ الْمُعَانِيَةِ لِلْعَذَابِ^{١١}.
وَمَا أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَاهُ كَثِيرٌ.

١. غافر (٤٠): ٨٤.

٢. في «ب، ج، د، س، ص»: «قال» بدون واو العطف.

٣. غافر (٤٠): ٨٥.

٤. الأنعام (٦): ١٥٨.

٥. يونس (١٠): ٩٠.

٦. في «ب، ج، د، س، ص»: «قال» بدون واو العطف.

٧. يونس (١٠): ٩١.

٨. النساء (٤): ١٧ - ١٨.

٩. في «س، ص، ط، ق» والمطبوع: - «للعذاب».

ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ: فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بِفِعْلِهِ مَا لَمْ يُرِدِ اللَّهُ قَدْ عَجَزَ^١، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِفِعْلِهِ مَا يُرِيدُهُ قَدْ أَقْدَرَهُ. وَمَنْ انْتَهَى قَوْلُهُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ، فَقَدْ اسْتُغْنِيَ عَنْ جِدَالِهِ، وَسَقَطَتْ^٢ مَوَاقِفُهُ.

فصل

[الِإِيمَانُ وَحَقِيقَةُ الْمَشِيئَةِ]

فَإِنْ سَأَلُوا عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^٣.

قِيلَ لَهُمْ: مَعْنَى ذَلِكَ: لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَلْجَأَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ؛ لَكِنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ، لَزَالَ التَّكْلِيفُ؛ فَلَمْ يَشَأْ ذَلِكَ، بَلْ شَاءَ أَنْ يُطِيعُوا عَلَى وَجْهِ التَّطَوُّعِ وَالْإِثَارِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْإِجْبَارِ وَالْاضْطِرَارِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾؛ يُرِيدُ: أَنِّي أَنَا أَقْدَرُ عَلَى الْإِكْرَاهِ مِنْكَ؛ وَلَكِنَّهُ ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^٤.

وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾^٥، وَ﴿لَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^٦، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾^٧، وَلَوْ شَاءَ لَحَالَ بَيْنَهُمْ وَ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَعْجَزَهُ».

٢. فِي «س»، ص، ط، ق، وَالْمَطْبُوعِ: «وَرَبِحَتْ».

٣. يُونُس (١٠): ٩٩.

٤. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٥٦.

٥. الْأَنْعَام (٦): ١١٢.

٦. النحل (١٦): ٩.

٧. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٥٣.

بَيَّنَ ذَلِكَ. وَ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ، لَرَأَى التَّكْلِيفُ عَنِ الْعِبَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ إِلَّا مَعَ الْإِخْتِيَارِ، لَا مَعَ الْإِلْجَاءِ وَالْإِضْطْرَارِ.

و قد بَيَّنَّ اللَّهُ ذَلِكَ بما ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِنَّ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^١، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَأَكْرَهَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ.

و قد بَيَّنَّ ذَلِكَ ما ذَكَرْنَا^٢ مِنْ قِصَّةِ فِرْعَوْنَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَعَهُمُ الْإِيمَانُ فِي وَقْتِ الْإِكْرَاهِ.

و قد بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ لَمْ يَشَأِ الشُّرْكَ، وَكَذَّبَ الَّذِينَ أَضَافُوا إِلَيْهِ ذَلِكَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَ لَا آبَاؤُنَا وَ لَا حَرَفْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾^٣، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَشْرَكُوا بِمَشِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَلِذَلِكَ كَذَّبَهُمْ، وَ لَوْ كَانُوا أَرَادُوا أَنَّهُ «لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَحَالَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ الْإِيمَانِ»، لَمَا كَذَّبَهُمُ اللَّهُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى تَكْذِيباً لَهُمْ: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾؛ يَعْنِي: عَذَابَنَا. ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾؛ يَعْنِي: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ أَنَّ اللَّهَ يَشَاءُ الشُّرْكَ؟ ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾^٤؛ يَعْنِي: تَكْذِبُونَ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾^٥، وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^٦؛ يَعْنِي: يَكْذِبُونَ.

وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ قَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ

١. الشعراء (٢٦): ٤. ٢. في «د» و المطبوع: «ما ذكرناه».

٣. الأنعام (٦): ١٤٨.

٤. في «ب، س، ص»: «فكذلك». و في «د»: «و كذلك».

٥. في «ب، د» - «اللَّهُ». ٦. الأنعام (٦): ١٤٨.

٧. الذاريات (٥١): ١٠. ٨. الزخرف (٤٣): ٢٠.

نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا خَرْمُنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى
الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ^١؛ عَبَّرَ^٢ أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ دَعَتْ إِلَى الْإِيمَانِ؛ فَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى
شَاءَ الشُّرْكَ لَكَانَتْ الرُّسُلُ قَدْ دَعَتْ إِلَى^٣ خِلَافِ مَا شَاءَ اللَّهُ. فَعَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ
يَشَأِ الشُّرْكَ.

فَبِإِن قَالَ بَعْضُ الْأَغْبِيَاءِ: فَهَلْ يَشَاءُ الْعَبْدُ شَيْئًا؟ وَ^٤ هَلْ تَكُونُ لِلْعَبْدِ إِرَادَةٌ؟
قِيلَ لَهُ: نَعَمْ؛ قَدْ شَاءَ مَا أَمْكَنَهُ اللَّهُ مِنْ مَشِيئَتِهِ، وَ يُرِيدُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِإِرَادَتِهِ؛ فَالْقُوَّةُ
عَلَى الْإِرَادَةِ فِعْلُ اللَّهِ، وَ الْإِرَادَةُ فِعْلُ الْعَبْدِ.
و الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ^٥ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا
أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا^٦.
و قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا^٧.
و قَالَ: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا^٨.
و قَالَ: ﴿تَرْجَىٰ مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَ تُؤْوَىٰ إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ^٩.
و قَالَ: ﴿وَ كَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ^{١١}.

١. النحل (١٦): ٣٥.

٢. في «ج، د، س، ق»: «غير». و في «ط»: «خير». و في المطبوع: «خبير».

٣. في المطبوع: - «إلى». ٤. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «أو».

٥. في «ط» و المطبوع: «قل» بدون واو العطف.

٦. الكهف (١٨): ٢٩. ٧. المزمّل (٧٣): ١٩.

٨. النبأ (٧٨): ٣٩.

٩. من قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ إلى هنا ساقط من نسختي «ب، د».

١٠. الأحزاب (٣٣): ٥١.

١١. يوسف (١٢): ٥٦.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكَلَّا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾^١.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّوَا حَزَنُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^٢.

و قَالَ: ﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^٣.

و قَالَ تَعَالَى فِيمَا بَيَّنَّ أَنَّ الْعَبْدَ قَدْ يُرِيدُ مَا يَكْرَهُ اللَّهُ مِنْ إِرَادَتِهِ، فَقَالَ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^٤.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾^٥.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عُدَّةً﴾^٦، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ لَوْ أَرَادُوا لَفَعَلُوا كَمَا فَعَلَ مَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ، [ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ اشْتِاعَتَهُمْ﴾].
و قَالَ: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾^٧.

و قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾^٨.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^٩.

و مَا أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَا أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُؤْتَى^{١٠} عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^{١١}؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ ذَكَرَ هَذَا الْمَعْنَى فِي مَوْضِعَيْنِ، وَ قَدْ بَيَّنَّهْمَا وَ دَلَّ عَلَيْهِمَا بِأَوْضَحِ دَلِيلٍ وَ أَشْفَى بُرْهَانٍ عَلَى أَنَّهَا مَسْئِلَتُهُ فِي الطَّاعَةِ؛ فَقَالَ: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ

١. الأعراف (٧): ١٩. ٢. البقرة (٢): ٢٢٣.

٣. الكهف (١٨): ٧٧. ٤. الأنفال (٨): ٦٧.

٥. النساء (٤): ٢٧. ٦. التوبة (٩): ٤٦.

٧. الفتح (٤٨): ١٥. ٨. المائدة (٥): ٩١.

٩. النساء (٤): ٦٠.

١٠. في «ط، ق» و المطبوع: «نأتي».

١١. الإنسان (٧٦): ٣٠؛ التكوين (٨١): ٢٩.

* وَ مَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ^١، فهو عَزَّ وَ جَلَّ شاء الاستقامة، و لم يَشَأْ الاعوجاج و لا الكُفْر.

و قال في مَوْضِعٍ آخَرَ: «إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا * وَ مَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»^٢، فالله قد شاء اتَّخَذَ السَّبِيلَ، و لم يَشَأِ العباد ذلك إِلَّا و قد شاءه^٣ الله تعالى لهم. فأما الصَّدُّ عن السَّبِيلِ و صَرَفُ العبادِ عن الطاعة، فلم يَشَأْهُ^٤ عَزَّ وَ جَلَّ.

و يُقَالُ لهم: أَلَيْسَ الْمُرِيدُ لِشَتْمِهِ غَيْرَ حَكِيمٍ؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «نَعَمْ». قِيلَ لَهُمْ: أَوَ لَيْسَ الْمُخْبِرُ بِالْكَذِبِ كَاذِبًا؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «نَعَمْ». يُقَالُ^٥ لهم: و قد زَعَمْتُمْ أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ شَتْمَهُ، و يَكُونُ حَكِيمًا؟ فَلَابُدَّ مِنَ الْإِقْرَارِ بِذَلِكَ، أَوْ يَتْرُكُوا قَوْلَهُمْ. يُقَالُ^٦ لهم: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يُخْبِرَ بِالْكَذِبِ، و لَا يَكُونُ كَاذِبًا؟

فَإِنْ مَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ، قِيلَ لَهُمْ: و لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَكِيمًا بِإِرَادَةِ السَّفَةِ و إِرَادَةِ شَتْمِ نَفْسِهِ. فَلَا يَجِدُونَ إِلَى الْفَصْلِ سَبِيلًا.

فَإِنْ أَجَازُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُخْبِرَ بِالْكَذِبِ، لَمْ يَأْمَنُوا بَعْدَ إِخْبَارِهِ عَنِ الْبَعْثِ و النَّشُورِ و الْجَنَّةِ و النَّارِ أَنَّهَا كُلُّهَا كَذِبٌ، و يَكُونُ بِذَلِكَ صَادِقًا! و لَا يَجِدُونَ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ سَبِيلًا.

و يُقَالُ لهم: فَمَا تُرِيدُونَ أَنْتُمْ مِنَ الْكُفَّارِ؟

١. التكويد (٨١): ٢٨ - ٢٩.
٢. الإنسان (٧٦): ٢٩ - ٣٠.
٣. في «ط، ق» و المطبوع: «شاء».
٤. في المطبوع: «فلم يشأ».
٥. في «ط» و المطبوع: «قيل».
٦. في «ب، ج، د»: «فقد».
٧. في «ط، ق» و المطبوع: «و يقال».
٨. في «س، ص، ط، ق» و المطبوع: «و لا».
٩. في «ج، د» و المطبوع: «عن».

فإن قالوا: ^١ الكُفْرَ. فَقَدْ أَقْرَأُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بَأْنَ يُرِيدُوا أَنْ يُكْفَرَ بِاللَّهِ، وَ يَحِبُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يُجِيزُوا ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَأْنَ يَكُونُ مُرِيداً لِلْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى!! وَ هَذَا غَايَةُ سُوءِ الشَّأْنِ عَلَيْهِ.

وَ إِن قالوا: إِنَّ الَّذِي تُرِيدُهُ مِنَ الْكُفَّارِ الْإِيمَانُ.

قِيلَ لَهُمْ: فَأَيُّمَا أَفْضَلُ؛ مَا أَرَدْتُمْ مِنَ الْإِيمَانِ، أَوْ مَا أَرَادَهُ ^٢ اللَّهُ مِنَ الْكُفْرِ؟

فإن قالوا: مَا أَرَادَهُ ^٣ اللَّهُ مِنَ الْكُفْرِ خَيْرٌ مِمَّا أَرَدْنَا مِنَ الْإِيمَانِ. فَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ

الْكُفْرَ خَيْرٌ مِنَ الْإِيمَانِ!!

وَ إِن قالوا: إِنَّ مَا أَرَدْنَا مِنَ الْإِيمَانِ خَيْرٌ مِمَّا أَرَادَهُ اللَّهُ مِنَ الْكُفْرِ.

فَقَدْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ أَوْلَى بِالْخَيْرِ وَ الْفَضْلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى!! وَ كَفَاهُمْ بِذَلِكَ خِزْيَا؛

فَيُقَالُ لَهُمْ: فَمَا يَحِبُّ عَلَى الْعِبَادِ: ^٥ أَيْ يَحِبُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَفْعَلُوا مَا تُرِيدُونَ أَنْتُمْ، أَوْ مَا يُرِيدُ اللَّهُ؟

فإن قالوا: مَا يُرِيدُ اللَّهُ. فَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ عَلَى أَكْثَرِ الْعِبَادِ أَنْ يَكْفُرُوا؛ إِذْ كَانَ اللَّهُ

تَعَالَى يُرِيدُ لَهُمُ الْكُفْرَ!!

وَ إِن قالوا: إِنَّهُ يَحِبُّ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَفْعَلُوا مَا تُرِيدُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَ لَا يَفْعَلُوا مَا

يُرِيدُ اللَّهُ مِنَ الْكُفْرِ. فَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ اتِّبَاعَ مَا أَرَادُوا هُمْ أَوْجَبُ عَلَى الْخَلْقِ مِنْ اتِّبَاعِ مَا

أَرَادَ اللَّهُ!! وَ كَفَاهُمْ بِهَذَا قُبْحاً.

١. في «ط، ق» و المطبوع: «نريد من الكفار».

٢. في «ط، ق» و المطبوع: «أراد».

٣. في «ط، ق» و المطبوع: «أراد».

٤. في «س، ص، ط، ق» و المطبوع: «من الكفر».

٥. في المطبوع: - «أ».

و لَوْلَا كَرَاهَةُ طُولِ الْكِتَابِ لَسَأَلْنَا هُمْ فِي قَوْلِهِمْ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ الْمَعَاصِي»
عَنْ مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ؛ بُيِّنُ^١ فِيهَا فَسَادَ قَوْلِهِمْ. وَفِيمَا ذَكَرْنَا كَفَايَةً.
و الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

[فَصْلٌ]

[الْأَخْبَارُ الْمُسَدَّدَةُ لِمَذْهَبِ الْعَدْلِيَّةِ]

و مِمَّا جَاءَ مِنَ الْحَدِيثِ: مَا يُصَحِّحُ مَذْهَبَنَا فِي الْقَضَاءِ وَالْمَشِيئَةِ - وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا^٢
ذَكَرْنَاهُ^٣؛ فَمِنْ ذَلِكَ:

مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَرْضَى بِقَدْرِ اللَّهِ
تَعَالَى»^٤. وَهَذَا مُصَحِّحٌ لِقَوْلِنَا؛ لِأَنَّا بِقَدْرِ اللَّهِ رَاضُونَ، وَبِالْكُفْرِ غَيْرُ رَاضِينَ.
و رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ^٥ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ
رَضِّنِي بِقَضَائِكَ، وَبَارِكْ لِي فِي قَدْرِكَ؛ حَتَّى لَا أُحِبَّ تَعْجِيلَ مَا أَخَّرْتَ، وَلَا تَأْخِيرَ

١. فِي «س»: «يُبَيِّن». وَفِي «ط، ق» وَالْمَطْبُوعُ: «يَتَبَيَّن».

٢. فِي «ط، ق» وَالْمَطْبُوعُ: «مِمَّا».

٣. فِي «ق» وَالْمَطْبُوعُ: «ذَكَرْنَا». وَفِي «د»: - «مَا ذَكَرْنَاهُ».

٤. لَمْ نَعَثِرْ عَلَى الْخَبَرِ فِي مَصْدَرٍ آخَرَ.

٥. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيُّ: مِنْ خُلَصِّ شِيعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. كَانَ مَرِيضاً شَدِيدَ الْحُمَى، فَعَادَهُ الْإِمَامُ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا دَخَلَ بَابَ الدَّارِ طَارَتْ الْحُمَى عَنْ الرَّجُلِ. وَهُوَ مِنْ قَبِيلَةِ مُضَرَ، مَنْسُوبٌ إِلَى اللَّيْثِ بْنِ بُكَيْرٍ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ، وَلَدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأُمُّهُ سَلَمَى بِنْتُ عَمَيْسٍ؛ فَهُوَ أَخُو أَوْلَادِ حِمَزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ لَهُمْ وَأَبْنُ خَالَاتِهِ أَوْلَادُ جَعْفَرٍ وَكَذَا مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ. تَوَفَّى سَنَةَ ٨١ أَوْ ٨٢ هـ. رَاجِعْ: رِجَالُ الْكَشْتِي، ج ١، ص ٢٩٨، ح ١٤١؛ الْإِصَابَةُ، ج ٥، ص ١١، الرَّقْمُ ٦١٩٢؛ رِجَالُ ابْنِ دَاوُدَ، ص ١٢٠، الرَّقْمُ ٨٧٤؛ مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ١١، ص ٢٣٢، الرَّقْمُ ٦٩٢٩.

ما عَجَلَتْ^١، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْضَى بِالْكَفْرِ وَلَا بِالظُّلْمِ. وَرُويَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي ثُمَّ^٢ يَقُولُونَ: هِيَ مِنَ اللَّهِ قَضَاءٌ وَقَدَرٌ. فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَأَعْلِمُوهُمْ أَنِّي مِنْهُمْ بَرِيءٌ»^٣.

وَرُويَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، مَتَى يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ؟ وَمَتَى يُعَذِّبُ اللَّهُ عِبَادَهُ؟

قَالَ^٤: «يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ إِذَا عَمِلُوا بِالْمَعَاصِي فَقَالُوا: هِيَ مِنَّا. وَيُعَذِّبُ اللَّهُ عِبَادَهُ إِذَا عَمِلُوا بِالْمَعَاصِي فَقَالُوا: هِيَ مِنَ اللَّهِ قَضَاءٌ وَقَدَرٌ»^٥.

وَرُويَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ^٦ أَتَى بِسَارِقٍ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا؟ فَقَالَ: قَضَاءُ اللَّهِ وَقَدَرُهُ. فَضْرَبَهُ عُمَرُ ثَلَاثِينَ سَوْطًا، ثُمَّ قَطَعَ يَدَهُ، فَقَالَ: قَطَعْتُ يَدَكَ بِسَرِقَتِكَ، وَضْرَبْتُكَ بِكَذِبِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^٩.

وَهَذَا خَبَرٌ قَدْ رَوَتْهُ جَمِيعُ الْحَشَوِيَّةِ وَمُعْظَمُ رُوَاةِ الْعَامَّةِ، وَنَقَلَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ

١. الْمُقْبَعَةُ، ص ١٧٨؛ مِصْبَاحُ الْمُتَهَجِّدِ، ص ٥٠٧؛ الْمِصْبَاحُ لِلْكَفْمِيِّ، ص ١١٤؛ الدُّعَاءُ لِلطَّبْرَانِيِّ، ص ١٤٧، ح ٤١٠؛ شُعَبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٢٢٧؛ الْأَذْكَارُ لِلنُّوَيْ، ص ١٢٦، ح ٣٦٥.

٢. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعُ: «حَتَّى».

٣. رَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ شَهْرٍ أَشُوبَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَخِطِّهِ، ج ١، ص ١٩٦.

٤. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعُ: «فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٥. وَلَمْ نَعثرْ عَلَى الْخَبَرِ فِي مَصْدَرٍ آخَرَ. وَفِي «ق» - «وَقَدَر».

٦. فِي «ج، ط، ق» وَالْمَطْبُوعُ: «+ قَدْ».

٧. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعُ: «وَرُويَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ».

٨. فِي «س، ص، ق» وَالْمَطْبُوعُ: «قَضَى».

٩. وَرَاجِعُ: مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَخِطِّهِ، ج ١، ص ١٩٦.

وغيره من الرواة.^١

و رُوِيَ عن الأصْبَغِ بنِ ثُبَّاتَةَ^٢ قَالَ: لَمَّا رَجَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ - مِنْ صَقِينٍ، قَامَ إِلَيْهِ شَيْخٌ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنَا عَنْ مَسِيرِنَا إِلَى الشَّامِ؛ أَكَانَ بَقْضَاءٍ وَقَدَرٍ؟

فَقَالَ لَهُ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا وَطِنَا مَوْطِنًا وَلَا هَبَطْنَا وَادِيًا وَلَا عَلَوْنَا^٤ تَلْعَةً إِلَّا بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ».

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَحْتَسِبُ عَنَائِي؟ وَاللَّهِ، مَا أَرَى أَنَّ لِي^٥ مِنَ الْأَجْرِ شَيْئًا^٦.

فَقَالَ لَهُ: «بَلَى أَيُّهَا الشَّيْخُ، لَقَدْ عَظَّمَ اللَّهُ أَجْرَكُمْ بِمَسِيرِكُمْ وَأَنْتُمْ سَائِرُونَ، وَفِي مُنْصَرَفِكُمْ وَأَنْتُمْ مُنْصَرِفُونَ؛ وَلَمْ تَكُونُوا فِي شَيْءٍ مِنْ حَالَاتِكُمْ مُكْرَهِينَ، وَلَا إِلَيْهَا مُضْطَرَّينَ».

فَقَالَ: وَكَيْفَ لَمْ تَكُنْ مُضْطَرَّينَ، وَالْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ سَاقَانَا، وَعَنْهُمَا كَانَ مَسِيرُنَا وَ مُنْصَرَفُنَا؟

١. لم نجد الخبر في مصادر العامة؛ لا في مسند أحمد، ولا في غيره من المصادر.

٢. أبو القاسم أصبغ بن ثباتة التميمي المَجَاشِعِيُّ الحَنْظَلِيُّ: مِنْ خَاصَّةِ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَرَوَى عَنْهُ عَهْدُ الْأَشْثَرِ وَوَصِيَّتُهُ إِلَى مُحَمَّدِ ابْنِهِ. وَهُوَ مِنْ أَجْلَاءِ أَصْحَابِ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لَكِنْ جُرْحَ فِي كِتَابِ رِجَالِ الْعَامَّةِ لِحَبِّهِ عَلِيًّا وَحَدِيثِهِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. رَاجِعَ لِلْمَزِيدِ: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ٨، الرِّقْمُ ٥؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٥٧، الرِّقْمُ ٤٧٠؛ مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٤، ص ١٣٢، الرِّقْمُ ١٥١٧؛ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ، ج ٢، ص ٣١٩، الرِّقْمُ ١٢١٣؛ مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ١، ص ٢٧١، الرِّقْمُ ١٠١٤.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ يُجْعَلُ «لَهُ» بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٤. فِي «ط» وَالْمَطْبُوعِ: «مَا إِنْ أَرَى لِي».

٥. فِي «ب، د»: «وَلَا أَرْتَقِينَا».

٦. فِي «ج، د، س، ص»: «شَيْء».

فَقَالَ لَهُ: «وَيْحَكَ! لَعَلَّكَ ظَنَنْتَ قَضَاءَ لَازِمًا وَ قَدَرًا حَتَمًا؟! لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ بَطَلَ^١ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، وَ سَقَطَ^٢ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، وَ الْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ وَ النَّهْيُ؛ وَ لَمْ تَكُنْ تَأْتِي^٣ لِأَنَّمَا لِمُذْنِبٍ، وَ لَا مَحَمْدَةٌ لِمُحْسِنٍ؛ وَ لَمْ يَكُنِ الْمُحْسِنُ أَوْلَى بِالْمَدْحِ^٤ مِنَ الْمُسِيءِ، وَ لَا الْمُسِيءُ أَوْلَى بِالذَّمِّ^٥ مِنَ الْمُحْسِنِ؛ تِلْكَ مَقَالَةُ عَبْدَةِ الْأَوْتَانِ، وَ جُنْدِ الشَّيْطَانِ، وَ خُصَمَاءِ الرَّحْمَنِ، وَ شُهُودِ الزُّورِ وَ الْبُهْتَانِ، وَ أَهْلِ الْعَمَى عَنْ الصَّوَابِ؛ وَ هُمْ قَدَرِيَّةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَ مَجُوسُهَا. إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ تَخْيِيرًا، وَ نَهَى تَحْذِيرًا، وَ كَلَّفَ يَسِيرًا، وَ لَمْ يُكَلِّفْ عَسِيرًا، وَ أَعْطَى عَلَى الْقَلِيلِ كَثِيرًا^٦؛ وَ لَمْ يُعْصِ مَغْلُوبًا، وَ لَمْ يُطْعَمْ مُكْرِهًا؛ وَ لَمْ يُرْسِلِ الرُّسُلَ لِعِبَاءٍ، وَ لَمْ يُنْزِلِ الْكِتَابَ لِلْعِبَادِ^٧ عَبَثًا، وَ لَمْ يَخْلُقِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ وَ مَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا؛ ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا قَوْلِيلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ^٨».

فَقَالَ الشَّيْخُ: فَمَا الْقَضَاءُ وَ الْقَدَرُ اللَّذَانِ مَا سِرْنَا إِلَّا بِهِمَا؟
قَالَ^٩: «ذَلِكَ الْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ وَ الْحُكْمُ». ثُمَّ تَلَاهُ هَذِهِ الْآيَةَ: «وَ قَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا»^{١٠}.

١. في «ط» و المطبوع: «بطل». ٢. في «ب، ج، د، س، ص»: - «سقط».

٣. في «ب، د، ط»: - «تأتي». و في المطبوع وُضعت الكلمة بين معقوفين.

٤. في «ب، د، س، ص»: «بالذنب».

٥. في «ب، ج، د، س، ص»: - «بالذم».

٦. من قوله: «و لم يكلف» إلى هنا ساقط من «ب، ج، د، س، ص».

٧. من قوله: «لعباً» إلى هنا ساقط من «ب، ج، د، س، ص».

٨. ص (٣٨): ٢٧.

٩. في «ط» و المطبوع: «فقال عليه السلام».

١٠. الإسراء (١٧): ٢٣.

فنهَضَ الشيخُ مسروراً وهو يقول:

أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي نَرْجُو بَطَاعَتِهِ يَوْمَ النُّشُورِ مِنَ الرَّحْمَنِ رِضْوَانَا
أَوْضَحْتَ مِنْ دِينِنَا مَا كَانَ مُلْتَبِساً جَزَاكَ رَبُّكَ بِالْإِحْسَانِ إِحْسَاناً^١
و رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ^٢ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ
يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي ثُمَّ يَقُولُونَ: اللَّهُ قَدَّرَهَا عَلَيْنَا. الرَّادُّ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ كَالشَّاهِرِ سَيْفِهِ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^٣.

و رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي
ثَلَاثًا، فَهَلْ^٤ مِنْ مَخْرَجٍ؟ فَقَالَ: وَيَحْك! مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: الْقَضَاءُ. فَقَالَ لَهُ
الْحَسَنُ: كَذَبْتَ عَلَى رَبِّكَ وَ بَانَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ.^٥

و رُوِيَ أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ أَيْضاً^٦ مَرَّ بِفَضِيلِ بْنِ بُرْجَانَ، وَهُوَ مَصْلُوبٌ، فَقَالَ:

١. الفصول المختارة، ص ٧٠؛ الأمالي للسيد المرتضى، ج ١، ص ١٠٤، المجلس ١٠؛ شرح نهج

البلاغ لابن أبي الحديد، ج ١٨، ص ٢٢٧؛ كنز العمال، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٥٦٠.

٢. أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو الخَزَرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ: شهد مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ

آلِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزَاةً. وَهُوَ أَحَدُ السَّابِقِينَ. وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ

الْحَسَنِ الْمَجْتَبَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهِيدِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّجَّادِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٧٨ هـ. رَاجِعْ: رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص

٣١، الرِّقْمُ ١٣٤؛ وَ ص ٩٣، الرِّقْمُ ٩٢١؛ وَ ص ٩٩، الرِّقْمُ ٩٤٦؛ وَ ص ١١١، الرِّقْمُ ١٠٨٧؛ وَ ص

١٢٩، الرِّقْمُ ١٣١١؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ١، ص ٢٥٦؛ الْإِصَابَةُ، ج ١، ص ٥٤٦، الرِّقْمُ ١٠٢٧.

٣. لَمْ نَعثرْ عَلَى الْخَبَرِ فِي مَصْدَرٍ آخَرَ.

٤. فِي «ط، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَالِي».

٥. جَامِعُ الْبَيَانِ، ج ١٥، ص ٨١؛ تَفْسِيرُ الثَّعْلَبِيِّ، ج ٦، ص ٩٢؛ تَفْسِيرُ السَّمْعَانِيِّ، ج ٣، ص ٢٣١.

٦. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَيْضاً».

٧. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَلَى فَضِيل» بِدَلِّ «بِفَضِيل». وَ لَمْ نَجِدْ لَهُ ذِكْرًا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَ

ما حَمَلَكَ عَلَى السَّرِقَةِ؟ قَالَ: قَضَاءُ اللَّهِ وَ قَدَرُهُ. قَالَ: كَذَبْتَ يَا لَكُعُ؛ أَيْ قَضَى عَلَيْكَ أَنْ تَسْرِقَ، ثُمَّ يَقْضِي عَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّبَ؟^١

و رُوِيَ أَنَّ ابْنَ سِيرِينَ^٢ سَمِعَ رَجُلًا وَهُوَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ آخَرَ فَيُقَالُ: ^٣ مَا فَعَلَ فُلَانٌ؟ فَقَالَ: هُوَ كَمَا شَاءَ اللَّهُ. فَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا تَقُلْ: «كَمَا شَاءَ اللَّهُ»، وَلَكِنْ قُلْ: «هُوَ كَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ»؛ لَوْ كَانَ كَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا.^٥

و مَا أَشْبَهَ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْأَثَارِ مَا نَعْلَمُ بِهِ بَطْلَانٌ مَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ الْمُجْبِرَةِ^٦ إِلَّا الْخَبْرُ الْمَشْهُورُ الَّذِي تَلَقَّيْتَهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ - وَهُوَ مَا رَوَاهُ شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ^٧ - [لَكَفَى]:^٨

١. ينقله أيضاً ابن شهر آشوب رحمه الله في متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٠٢؛ و لم نجد الخبر في مصدر آخر.

٢. محمد بن سيرين الأنصاري: أحد فقهاء البصرة و إمام وقته. و ولد لستين بقيتا من خلافة عثمان. روى عن مولاة أنس بن مالك و زيد بن ثابت و جندب بن عبد الله البجلي و غيرهم، و روى عنه الشعبي و ثابت و خالد الحذاء و داود بن أبي هند. مات سنة ١١٠ هـ. راجع للمزيد: تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٣٣١، الرقم ٢٨٥٧؛ تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ٣٤٤، الرقم ٥٢٨٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٦٠٦، الرقم ٢٤٦.

٣. في النسخ و المطبوع: «فقال» و الصواب ما أثبتناه.

٤. في المطبوع: «و لو». ٥. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

٦. في «ط»: «و المجبرية». و في المطبوع: «و الجبرية». و في «ق»: «و المجبرة».

٧. أبو يعلى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ الأنصاري: من الصحابة، و هو ابن أخي حسان بن ثابت. نزل في بيت المقدس و عِداده في أهل الشام، و مات بالشام سنة ثمان و خمسين في أيام معاوية. روى عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ و أَبِي الدَّرْدَاءِ. كان شَدَّادٌ مَعْنٍ أَوْتَى الْعِلْمَ وَ الْحِلْمَ، وَ رَوَى عَنْهُ فُضَائِلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ النُّصُوصُ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَوْلَادِهِ الْمَعْصُومِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِكَثْرَةٍ. راجع للمزيد: أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٨٧؛ تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ٣٨٩، الرقم ٢٧٠٤؛ إكمال المنهج، ص ٥٤٧، الرقم ٥٨.

٨. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ^١: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ أَوْ حِينَ يُمَسِي: «اللَّهُمَّ، أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ؛ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، وَأُقِرُّ لَكَ بِالنِّعَةِ، وَأُقِرُّ عَلَى نَفْسِي بِالذَّنْبِ، فَاغْفِرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ» [فَمَاتَ دَخَلَ الْجَنَّةَ]^٢». ^٣
وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤ لِرَجُلٍ لَهُ مَمْلُوكٌ: «لَا تُكَلِّفْهُ مَا لَا يَسْتَطِيعُ، فَإِنْ كَرِهَتْهُ فَبِعْهُ».^٥
وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ^٦ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».^٧
وَرُوي أَنَّهُ قَالَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حِينَ أَخَذَهَا غُلَامًا: «لَا تُكَلِّفْهُ مَا لَا يُطِيقُ».^٨
وَرُوي عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «فَاسْتَغْفِرُوا^٩ عَنِ الشَّرِّ مَا اسْتَطَعْتُمْ».^{١٠}
وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ فِي الْإِسْطَاعَةِ، وَتَصْحِيحِ قَوْلِنَا: إِنَّ الْإِنْسَانَ مُسْتَطِيعٌ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ عِبَادَهُ مَا لَا يُطِيقُونَ. وَإِنَّمَا أَوْرَدْنَاهَا لِتَكُونَ رِسَالَتُنَا هَذِهِ غَيْرَ مُحْتَاجَةٍ إِلَى غَيْرِهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى.

١. في «ب، س، ص، ق»:- «يقول».
٢. ما بين المعقوفين من المصادر.
٣. مسند أحمد، ج ٤، ص ١٢٤؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٥٠؛ وج ٧، ص ١٤٥؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٣٤٥٣؛ سنن النسائي، ج ٨، ص ٢٧٩ (مع اختلاف يسير).
٤. في «س، ص»:- «عليه السلام». وفي «ط، ق» والمطبوع: «ابن سيرين» بدل «عليه السلام»!!.
٥. راجع: المعجم الأوسط للطبراني، ج ٣، ص ٣٤٥؛ وج ٥، ص ١٦١؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٨٠.
٦. في المطبوع: «بشيء»، خلافاً لجميع النسخ.
٧. راجع: مسند الحميدي، ج ٢، ص ٤٧٨؛ مسند ابن راهويه، ج ١، ص ١٣٤، ح ٦٠؛ مسند أبي يعلى، ج ١١، ص ١٩٥، ح ٦٣٠٥؛ وج ١٢، ص ٢٨، ح ٦٦٧٦؛ صحيح ابن جبان، ج ١، ص ١٩٨.
٨. ٢٠٢ - ١٧ - ٢٢.
٩. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.
١٠. في «ط» والمطبوع: «استغفروا».
١١. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً: مَا رُوِيَ عَنْ بِنْتِ رُقَيْقَةَ^١ قَالَتْ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي نِسْوَةٍ، فَأَخَذَ عَلَيْنَا مَا فِي الْآيَةِ: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكُنَّ بِاللَّهِ شَيْئاً وَ لَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ﴾^٢ الْآيَةِ، ثُمَّ قَالَ: «فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ». قَالَتْ: قُلْنَا: اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا.^٤

وَذَكَرَ قَتَادَةُ^٥ قَالَ: بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَصْحَابَهُ عَلَى السَّمْعِ وَ الطَّاعَةِ فِيمَا اسْتَطَاعُوا.^٦

وَهَذَا يَدُلُّ كُلُّ مُنْصِفٍ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ وَ أَتْبَاعَهُ لَمْ يُلْزِمُوا الْعِبَادَةَ الطَّاعَةَ إِلَّا فِيمَا اسْتَطَاعُوا؛ فَكَيْفَ^٨ يَجُوزُ عَلَى أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ وَ أَحْكَمِ

١. في «ب، د، س، ص، ط» والمطبوع: «بنت ربيعة». و أميمة بنت ربيعة الشقفيّة: كانت من المبايعات؛ تابعيّة. واسم أبيها عبد الله بن بجاد بن عُمير بن الحارث - وقيل: أبو النجار -، و أمها ربيعة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى أخت خديجة بنت خويلد زوج النبي صلى الله عليه وآله. روت عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أزواجه، و روى عنها محمد بن المنكدر، و ابنتها حُكَيْمَةُ بنت أميمة. راجع: أسد الغابة، ج ٥، ص ٤٠٣؛ تهذيب الكمال، ج ٣٥، ص ١٣٠، الرقم ٧٧٨٩؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٥٨٧، الرقم ٢٢٣٢.

٢. في «س، ص، ق» - «لا يُشْرِكُنَّ بِاللَّهِ شَيْئاً». وفي «ط» والمطبوع: «آية السرقة والزنا: أن» بدل «الآية: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكُنَّ بِاللَّهِ شَيْئاً وَ﴾».

٣. الممتحنة (٦٠): ١٢.

٤. الموطأ، ص ٩٨٢؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٥٩، ح ٢٨٧٤؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٧٧، ح ١٦٤٥؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ١٤٩؛ المصنّف للصنعاني، ج ٦، ص ٧، ح ٩٨٢٦؛ مسند الحميدي، ج ١، ص ١٦٣، ح ٣٤١.

٥. تقدّمت ترجمته في أول الرسالة.

٦. الدر المنثور، ج ٦، ص ٢٢٨.

٧. في «ط» والمطبوع: «رسول الله». وفي «ق»: «رسول الله صلى الله عليه وآله».

٨. في «ج، س، ص، ط، ق» والمطبوع: «وكيف».

الحاكمين أن يكلّف عباده ما لا يطيقون، وأن يلزمهم ما لا يجدون؟! و رَوَى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «أَوَّلُ مَا يَنْتَبِهُ مِنْ ابْنِ آدَمَ بَطْنُهُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَدْخُلَ بَطْنُهُ إِلَّا طَيِّبًا فَلْيَفْعَلْ»^٢. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعُ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ»^٣. فَلَمْ يَوْجِبْ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَحَدٍ أَمْرًا إِلَّا أَنْ يَسْتَطِيعَهُ^٥. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقِيَ وَجْهَهُ حَرَّ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ»^٦. فَلَمْ يُرْغَبْهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا فِيمَا يَسْتَطِيعُونَ. وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَعَزِّ النَّاسِ؟» قَالُوا: بَلَى^٨. قَالَ: «الَّذِي يَعْفُو إِذَا قَدَرَ»^٩. فَبَيَّنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ الْعَفْوُ إِذَا قَدَرَ الْعَبْدُ، وَإِذَا لَمْ يَقْدِرْ فَلَا يَكُونُ الْعَفْوُ.

١. في «ب، ج» الكلمة غير واضحة. وفي «د»: «يبين». وفي «س» الكلمة غير منقوطة. وفي «ط»، «ق» و «المطبوع»: «تبين».
٢. صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٠٧؛ فتح الباري، ج ١٣، ص ١١٥؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٣٥٨، ح ٢٩٨؛ الآحاد والمثاني، ج ٤، ص ٢٩٣، ح ٢٣١٤؛ كتاب الأوائِل للطبراني، ص ٤٩، ح ٢٢.
٣. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٠٢ و ٣٣٤؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٩؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٤١٥؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٤٣٦، ح ١٧؛ الآحاد والمثاني، ج ٥، ص ٣٢٦، ح ٢٨٧٠.
٤. في «س، ص، ق»:- «أمرأ». وفي المطبوع: «شيئاً».
٥. في «س»: «إذا كان مستطيعاً». وفي «ص»: «إذا كان مستطيعاً له». وفي «ق» و «المطبوع»: «بعد الاستطاعة». ومن قوله: «و قال عليه السلام: من استطاع... إلى هنا ساقط من «ط».
٦. مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٣٧٧؛ صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٩٨؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٣٥، ح ٢٥٢٩؛ مسند أبي داود، ص ١٣٩.
٧. في المطبوع: «عن».
٨. في «ط» و «المطبوع»: «يا رسول الله».
٩. لم نعنر على الخبر في مصدر آخر.

و قد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَاغْفُوا وَاضْفَحُوا﴾^١، وقال: ﴿فَاغْفُ عَنْهُمْ وَاضْفَحْ﴾^٢، وقال: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾^٣، عَلِمْنَا^٤ أَنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُعَاقِبَ، فَلِذَلِكَ أَمَرَهُ بِالْعَفْوِ^٥؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْفُو عَنْ^٦ لَا يَقْدِرُ لَهُ عَلَى مَضَرَّةٍ وَلَا عَلَى مَنْفَعَةٍ.

و رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِمضَائِهِ، مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رِضًا»^٧.

و رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ^٨ - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾^٩ قَالَ: وَهُمْ مُسْتَطِيعُونَ فِي دَارِ الدُّنْيَا^{١٠}.
و رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «يَسْرُوا وَلَا تُعْسَرُوا، وَسَكَنُوا^{١١} وَلَا تُتَفَّرُوا»^{١٢}، «خَيْرٌ دِينِكُمُ الْيُسْرُ، وَبِذَلِكَ أَتَاكُمْ كِتَابُ اللَّهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ

١. البقرة (٢): ١٠٩.

٢. المائدة (٥): ١٣.

٣. الأعراف (٧): ١٩٩.

٤. في «ط» والمطبوع: «فعلمنا».

٥. في «ط» والمطبوع: «فأمره الله لذلك بالعفو» بدل «فلذلك أمره بالعفو».

٦. في «ط، ق» والمطبوع: «عما».

٧. تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٤١٤؛ تفسير أبي السعود، ج ٢، ص ٨٥؛ كنز العمال، ج ٣، ص ١٣١، ح ٥٨٢٣. وفي كلها: «أمنًا وإيمانًا» بدل «رضًا».

٨. في «ج»: «رضي الله عنه» وفي «ط، ق» والمطبوع: «رحمة الله عليه».

٩. القلم (٦٨): ٤٣.

١٠. راجع: جامع البيان، ج ٢٩، ص ٥٣، ح ٢٦٨٩٦؛ الدر المنثور، ج ٦، ص ٢٥٥.

١١. في «د»: «وَسَكَنُوا». وفي «ط، ق» والمطبوع: «وَأَسْكَنُوا».

١٢. مسند أحمد، ج ٣، ص ١٣١ و ٢٠٩؛ وج ٤، ص ٤١٧؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٥؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٤١؛ مسند أبي داود، ص ٢٧٨ و ٢٧٩؛ مسند ابن الجعد، ص ٢١٢.

بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ^١، و﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾^٢.
واعلموا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَعَالَى كَلَّفَ خَلْقَهُ مَا لَا يُطِيقُونَ^٣، كَانَ غَيْرَ مُرِيدٍ بِهِمْ^٤ الْيُسْرَ، وَغَيْرَ مُرِيدٍ لِلتَّخْفِيفِ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْيُسْرُ وَالتَّخْفِيفُ فِي تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ^٥.

وَرُوي أَنَّ^٦ سَعِيدَ بْنَ عَامِرٍ بْنِ حِذِيمٍ^٧ لَمَّا اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى بَعْضِ كُورِ الشَّامِ، خَرَجَ مَعَهُ يَوْصِيهِ؛ فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْمَكَانِ قَالَ لَهُ سَعِيدُ: وَأَنْتَ فَاتَّقِ اللَّهَ، وَخَفِ اللَّهَ فِي النَّاسِ، وَلَا تَخَفِ النَّاسَ فِي اللَّهِ. وَأَحِبَّ لِقَرِيبِ الْمُسْلِمِينَ وَبَعِيدِهِمْ مَا تُجِبُهُ لِنَفْسِكَ وَأَهْلِ بَيْتِكَ. وَأَقِمَّ وَجْهَكَ؛ يُعِنِكَ اللَّهُ^٨. وَلَا تَقْضِ بِقَضَائَيْنِ؛ فَيَخْتَلِفَ^٩ عَلَيْكَ أَمْرُكَ، وَتَنْزِعَ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ. وَخُصِ الْغَمَرَاتِ^{١٠} إِلَى الْحَقِّ، وَلَا تَخَفْ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَانِمَ.

١. البقرة (٢): ١٨٥.

٢. النساء (٤): ٢٨.

٣. راجع: الأصول للسرخسي، ج ١٠، ص ١٤٥.

٤. في «ط» والمطبوع: «ما لا يستطيعون».

٥. في «ب، ج، د»: «لهم».

٦. في «ط» والمطبوع: «عن». وفي «ق»: - «أَنَّ».

٧. في «د»: - «بن حذيم». وسعيد بن عامر بن حذيم الجُمَحِي: أدرك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَكَانَ عَامِلَ عَمْرِ عَلَى بَعْضِ الشَّامِ. وَهُوَ مَكِّي، وَأُمُّهُ أَرْوَى بِنْتُ أَبِي مُعَيْطٍ. أَسْلَمَ قَبْلَ خَيْرٍ، وَهَاجَرَ، فَشَهِدَهَا وَمَا بَعْدَهَا. مَاتَ فِي زَمَنِ عُمَرَ. رَاجِع: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ، ج ٤، ص ٤٨، الرِّقْم ٢٠٥؛ الإِصَابَةُ، ج ٣، ص ٩٢، الرِّقْم ٣٢٨٠؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ٤٥، الرِّقْم ٨٠.

٨. في «ج»: «بعثك الله». وفي «ط، ق» والمطبوع: «تعبداً لله».

٩. في «د»: «يختلف». وفي «ج، س، ط، ق» والمطبوع: «مختلف».

١٠. الْغَمَرَاتُ: جَمْعُ «الْغَمْرَةِ»، وَهِيَ الْمَاءُ الْكَثِيرُ. رَاجِع: النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٣٨٤ (غمر).

فَأَخَذَ عَمْرُ بِيَدِهِ، فَأَقْعَدَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ^١: وَيَحَكَ! مَنْ^٢ يُطِيقُ هَذَا؟^٣
 انْظُرْ كَيْفَ وَصَاهُ وَأَمَرَهُ بِأَنْ يَفْعَلَ الْخَيْرَ وَيَجْتَهِدَ فِي تَحْصِيلِهِ!^٤
 وَ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ الْحَدِيثِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى.
 تَمَّتِ الرِّسَالَةُ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

١. في «س، ص، ط، ق» والمطبوع: - «له».

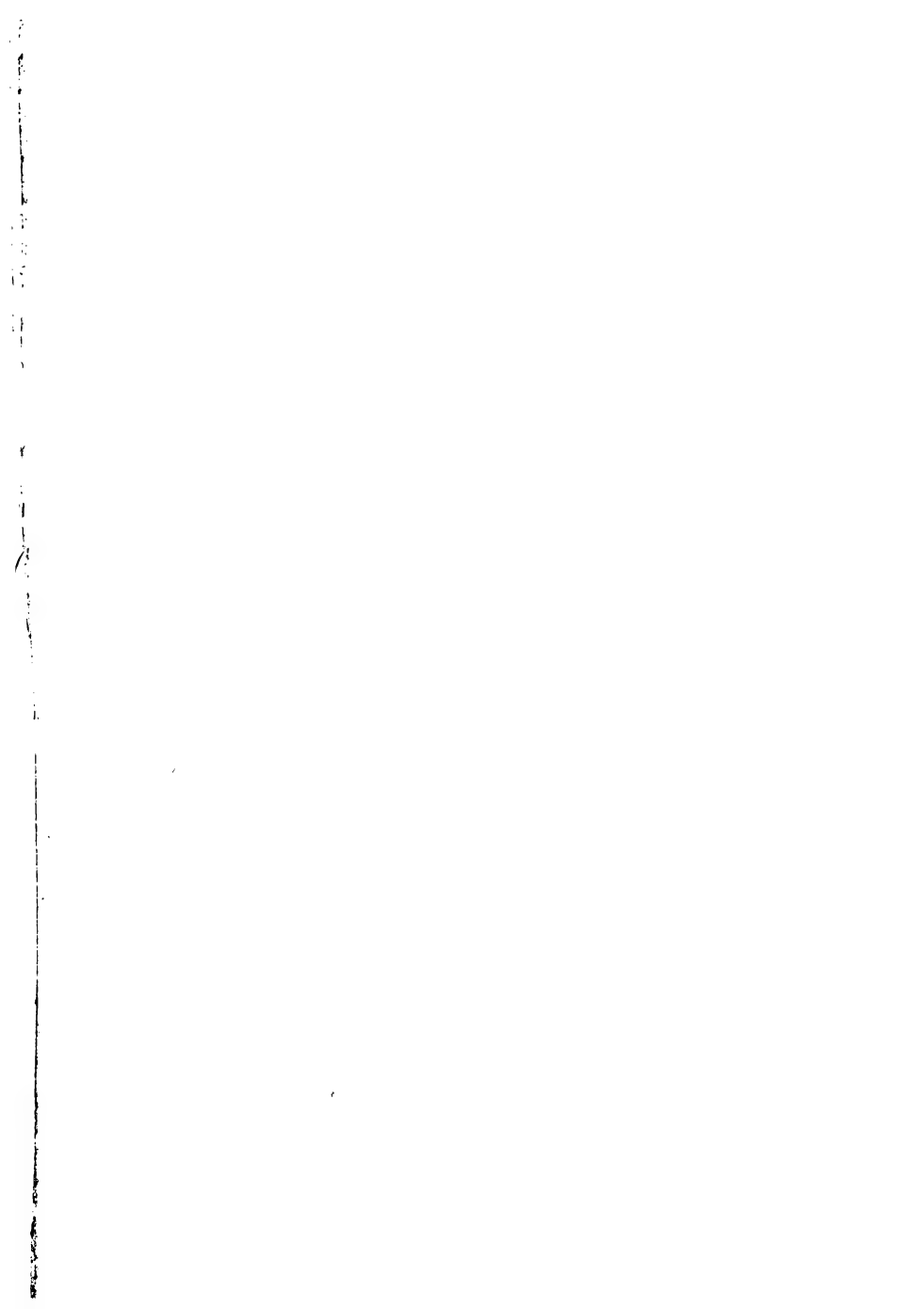
٢. في «س، ص»: «و من».

٣. التذكرة الحمدونية، ج ٣، ص ٣٣١، ح ٩٧٨.

٤. في «ط» والمطبوع: «فانظر».

الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ٥٦٧
٢. فهرس أسماء السور والآيات ٥٩١
٣. فهرس الأحاديث ٥٩٢
٤. فهرس عناوين الأحاديث ٦٠١
٥. فهرس الآثار ٦٠٢
٦. فهرس الأشعار ٦٠٤
٧. فهرس الأعلام ٦٠٧
٨. فهرس الأماكن ٦١٨
٩. فهرس الأديان، والفرق والمذاهب ٦٢١
١٠. فهرس الجماعات والقبائل ٦٢٣
١١. فهرس الأيام والوقائع ٦٣٤
١٢. فهرس الحيوانات ٦٣٧
١٣. فهرس النباتات والمشروبات والأشياء والأمراض والمشاكل ٦٣٩
١٤. فهرس الكتب الواردة في المتن ٦٤١
١٥. فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة ٦٤٤
١٦. فهرس الكلمات المترجمة في المتن ٦٨٣
١٧. فهرس المنابع والمآخذ ٦٨٧
١٨. فهرس المطالب ٧٢٦



(١)

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
فاتحة الكتاب (١)		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢	٢٢٧/١
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	٢	٢٢٩/١
﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾	٣	٢٢٧/١، ٢٢٥/١
﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٤	٣٣٥/٥؛ ٢٣٠/١
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٢٣٢/١
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٢٣٥/١

البقرة (٢)

﴿أَلَمْ﴾	١	٢٤٤، ٢٣٩/١
﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٢	٢٥١/١
﴿وَمَا يَضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾	٢٦	٥٣٨/٥
﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا...﴾	٣٠	٢٦٦/١
﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	٣١	٢٦٨، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٣/١
﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾	٣١	٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣/١
﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾	٣١	٢٦٤/١

٢٦٣/١	٣٣	﴿ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾
٢٦٦/١	٣٣	﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ... ﴾
٢٧٧، ٢٧٥/١	٣٧	﴿ فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ... ﴾
١٨١/٣	٤١	﴿ وَ لَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾
٣٧٢/١	٦١	﴿ وَ بَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ﴾
٥٢٦/٥	٦١	﴿ وَ يَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾
٥٤١/٥	٦٥	﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾
٥٠٤/٥	٧٩	﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا... ﴾
٤٩٦/٥	١٠٩	﴿ وَ دَخَلْنَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ... ﴾
٥٦٢/٥	١٠٩	﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا ﴾
١٩٧/٥	١٦٩	﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾
٢٥٠/٤	١٧٧	﴿ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينَ وَ ابْنِ السَّبِيلِ ﴾
٤٨١/٤	١٨٣	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ... ﴾
٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨١/٤	١٨٤	﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾
٤٨٩/٤	١٨٤	﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ... ﴾
٨٣/٤	١٨٥	﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
٤٨٥/٤	١٨٥	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ... ﴾
٤٨٩/٤، ٤٨٦/٤	١٨٥	﴿ وَ لِيَتَعْلَمُوا الْعِدَّةَ وَ لِيَحْكُمُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ... ﴾
٥٦٣/٥	١٨٥	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾
٢٥٧/٥	١٨٧	﴿ وَ كَلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ... ﴾
٣٩٨/١	١٨٧	﴿ الرَّفْتُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾
٤٧٨/٤؛ ٢٥٩/٢	١٨٩	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَ الْحَجِّ ﴾
٥١٣/٤	١٨٩	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَ الْحَجِّ ﴾
١٨١/٤	١٩٧	﴿ فَلَا رَفْتَ وَ لَا فُسُوقَ وَ لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾
٢٥٣/٤	١٩٨	﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَ اذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْكُمْ ﴾
٤٩١/٥	٢٠٥	﴿ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾

٢٥٧/٥	٢٢٢	﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾
٢٥٩/٤	٢٢٣	﴿ نَسَاؤُكُمْ حَزْبٌ لَكُمْ فَاَتُوا حَزْبَكُمْ اُنْتَى سِنْتُمْ ﴾
٥٥٠/٥ : ٣٥٨/٤	٢٢٣	﴿ فَاَتُوا حَزْبَكُمْ اُنْتَى سِنْتُمْ ﴾
٥٤٧/٥	٢٥٣	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ... ﴾
٥٤٧/٥	٢٥٦	﴿ لَا إِخْرَافَ فِي الَّذِينَ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَى ﴾
٥١٦/٥	٢٦٨	﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ... ﴾
٣٩٧/٥	٢٦٩	﴿ وَمَنْ يُوْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾
٥٤٠/٥	٢٧٢	﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾
١٨٤/٤	٢٧٥	﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ... ﴾
٣٤٣/١	٢٧٦	﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾
١٨٤/٤	٢٧٨	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ... ﴾
٢٥٦/٥	٢٨٢	﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾
٢٧٩/٤	٢٨٢	﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ... ﴾

آل عمران (٣)

٢٤٥/١	٧	﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ... ﴾
٥٠١/٥	٤٠	﴿ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾
٥٠١/٥	٤٧	﴿ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾
٢٢٨/٤	٥٢	﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾
٤٩٤/٥	٧٠	﴿ لِمَ تَتَكَفَّرُونَ ﴾
٤٩٤/٥	٧١	﴿ لِمَ تَتَّبِعُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾
٤٩٦/٥ : ٤٣٢/٢	٧٨	﴿ وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ... ﴾
١٨١/٤	٩٧	﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾
٢٤٣/٢	٩٧	﴿ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا... ﴾
٤٩٤/٥	٩٨	﴿ لِمَ تَتَكَفَّرُونَ ﴾
٤٩٤/٥	٩٩	﴿ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

٤٨٥/٥	١٠٤	﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ...﴾
٥٤٣، ٥٤٢/٥ : ٢٣٨/٢	١٠٨	﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾
١٨٤/٤	١٣٠	﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾
٣٩١/٢	١٦٩	﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا...﴾

النساء (٤)

٢٢٨/٤	٢	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾
٢٨٨/٥ : ٢٦٦/٤	٣	﴿فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
٣٧٦/٤	٣	﴿مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رِبَاعٍ﴾
٣٠٠/٤	٧	﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ...﴾
٢٩٥/٤	١١	﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾
٦١٩، ٦١٨، ٦١٤، ٢٩٧/٤	١١	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَاكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ...﴾
٦٢٧، ٦٢١، ٦٢٧، ٦٢١، ٦١٩		
٦١٤/٤	١١	﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾
٦١٦، ٦١٤/٤	١١	﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾
٦١٥/٤	١١	﴿وَلِأَيُّوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ...﴾
٥٤٦/٥	١٧	﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ...﴾
٥٤٦/٥	١٨	﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ...﴾
٣٠٣/٤	٢٢	﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
٤١٩/١	٢٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾
٦٢٣/٤	٢٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ...﴾
٢٦٥/٤	٢٤	﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ...﴾
٢٨٨/٥	٢٥	﴿فَاتَّخِذُوا مِنْ بَازْنٍ أَمْهَلِينَ﴾
٥٤٢/٥	٢٦	﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَنَّ لَكُمْ وَ يَهْدِيَكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ...﴾
٥٤٢/٥	٢٧	﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَ يُرِيدَ الَّذِينَ...﴾
٥٥٠/٥	٢٧	﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا...﴾

٥٦٣/٥	٢٨	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾
٤٩٤/٥	٣٩	﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾
٤٩١/٥	٤٠	﴿لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يِضَاعُهَا...﴾
٢٥٤/٥	٤٣	﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾
٥٢١/٤	٤٣	﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾
٥٥٠/٥	٦٠	﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾
٤٣٢/٢	٧٨	﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ...﴾
٤٣١/٢	٧٩	﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ...﴾
٥٢٨/٥	٨٢	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا...﴾
٥٤١/٥	١٣٥	﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾
١٨١/٣	١٥٥	﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمْ...﴾
٣١٤/٢	١٦٤	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾
٢٣٥/١	١٦٨	﴿وَلَا يَلِيهِدُهُمْ طَرِيقًا﴾
٤٩٢/٥	١٦٩	﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾
٢٣٥/١	١٦٩	﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾
١٨٠/٢	١٧٢	﴿لَنْ يَسْتَنْجِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ...﴾
٤٣٢/٤	١٧٦	﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُغْفِرُ لَكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾

المائدة (٥)

٤٢٠/١	١	﴿أَجَلْتُ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ﴾
٤٢٠/١	٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾
١٧١/٥	٣	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾
٤٣٠، ٤٣٨، ٤٢٧/٤	٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾
٤٥٨، ٤٣٩		
٢٨٧/١	٦	﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾
٥٦٢/٥	١٣	﴿فَاغْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ﴾

٤٣١/٢	١٤	﴿يَضُنُّونَ﴾
٥٣٦/٥	١٦	﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾
٣١٤/٥	١٩	﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾
٤٩٦/٥	٣٠	﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾
٣٥٣/١	٤٥	﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾
٤٨٦/٥	٧٨	﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ...﴾
٤٨٦/٥	٧٩	﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ...﴾
٤٣١/٢	٧٩	﴿يَفْعَلُونَ﴾
٤٩٦/٥	٨٠	﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾
٤٩٨/٥	٩٠	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾
٥٥٠، ٤٩٩/٥	٩١	﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ...﴾
٥٠٠/٥	١٠٣	﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ...﴾

الأنعام (٦)

٥٢٩/٥	٤٤	﴿فَتَحْنَاهُ عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾
٤٩٤/٥	٩٥	﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾
٥٠٢، ٤٨٣/٣	١٠٠	﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ...﴾
٥٣٠/٥	١٠١	﴿يَبْدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ...﴾
٥٢٧/٥	١٠١	﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾
٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٧/٥	١٠٢	﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾
٤٦١/٥	١٠٢	﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾
٤٨٨، ٣٤٧/٥؛ ٣٢١/٣	١٠٣	﴿لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَذَرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ...﴾
٥٤٧/٥	١١٢	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾
١٨٤/٣	١١٩	﴿وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾
٥٤٨/٥	١٤٨	﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا...﴾
٣٥٣/١	١٥١	﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾

﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا...﴾ ١٥٨ ٥٤٦/٥

(٧) الأعراف

٢٤٤/١	١	﴿الْقَصْ﴾
٣٠٧، ٣٠٥/١	١١	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾
٣٠٦/١	١١	﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾
٢٩٣، ٢٩٢/١	١٢	﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾
٥٥٠/٥	١٩	﴿فَكَلَّا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾
١٧٨/٢	٢٠	﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ...﴾
١٧٩/٢	٢٠	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ﴾
٤٩٧/٥ : ٢٧٦/١	٢٣	﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ...﴾
٤٩٩/٥	٢٧	﴿لَا يَفْقَهُنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾
٥٤٣، ٤٩١/٥	٢٨	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ...﴾
٤٨٩، ٤٦١/٥	٥٤	﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾
٤٩١/٤	١٤٢	﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ...﴾
٥٤١/٥	١٦٦	﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾
١٨٥/٢	١٧٢	﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ...﴾
٣١٧/٢	١٧٢	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾
٤٣٣/٢	١٧٩	﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾
٤٨٣/٣	١٩٤	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلَكُمْ فَادْعُوهُمْ...﴾
٥٦٢/٥	١٩٩	﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾

(٨) الأنفال

٥٠٤/٥	٣٠	﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ...﴾
٢٥٠/٤	٤١	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾
٤٨٣/٥	٤٢	﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَ يُحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾

٥٥٠، ٥٤٢/٥	٦٧	﴿ تَرِيدُونَ غَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾
٣٠٣/٤	٧٥	﴿ وَأَوَلُوا الْأَنْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾

التوبة (٩)

٥٤٢/٥	٣٢	﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ... ﴾
٥٥٠/٥	٤٦	﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾
٢٥٢/٥	٨٠	﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ... ﴾
٤٣١/٢	٧٩	﴿ جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾
٣٧٣/٣	٨٤	﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ ﴾
٣١٥/١	١٠٠	﴿ وَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ... ﴾
٣٤١/١	١١٣	﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾
٥٣٨/٥	١١٥	﴿ وَمَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ... ﴾

يونس (١٠)

٢٤٤/١	١	﴿ الْاِرَ ﴾
٤٨٩، ٤٦١/٥	٣	﴿ اسْتَوْىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾
٥٣٦/٥	٩	﴿ اِنَّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ يَهْدِيْهِمْ... ﴾
٤٨٣/٣	١٨	﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ... ﴾
٤٩٤/٥	٣٢	﴿ فَأَنَّىٰ تُصَرِّفُونَ ﴾
٤٩٤/٥	٣٤	﴿ فَأَنَّىٰ تُؤَفِّكُونَ ﴾
٢٣٧/٣	٣٥	﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ... ﴾
٥٤٦/٥	٩٠	﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ... ﴾
٥٤٦/٥	٩١	﴿ أَلَا نَ وَ قَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَ كُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾
٥٤٧/٥	٩٩	﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً... ﴾
٤٧٨/٤	١٠٥	﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَرَهُ... ﴾

(١١) هود

٢٤٧/١	٥	﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ﴾
٤٦١/٥	١٢	﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾
٥٣٢/٥	٣٧	﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ﴾
٢٦٠/٤	٧٨	﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾

(١٢) يوسف

٤٩٧/٥	١٨	﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾
٤٨٣/٤	٢٠	﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾
٤٤٠/٤	٣٥	﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾
٦٦٧/٤	٥٥	﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾
٥٤٩/٥	٥٦	﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾
٤٩٧/٥	٨٣	﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾
٤٩٧/٥	٩٧	﴿يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾
٤٩٨/٥	١٠٠	﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾

(١٣) الرعد

١٨١/٣	٢	﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾
٣٧٢، ٢٢٨/١	٢٣	﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾
٣٧٢، ٢٢٨/١	٢٤	﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنَغْمُ عُقْبَى الدَّارِ﴾
٤٩٨/٥	٢٦	﴿مَنْ يَشَاءُ وَ يَقْدِرُ﴾
٥٣٦/٥	٢٧	﴿يَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾

(١٤) إبراهيم

٤٩٩/٥	٢٢	﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ...﴾
٥٣٧/٥	٢٧	﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾

٥٠٣/٥	٣٠	﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ ﴾
٣٤٢، ٣٤١/١	٤١	﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾

النحل (١٦)

٣٣٧/٥	٣	﴿ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾
٥٤٧/٥	٩	﴿ لَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
٥٤٨/٥	٣٥	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ... ﴾
٤٦١/٥	٥٢	﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
٤٨٢/٣	٥٧	﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾
٥٠٣/٥	٥٧	﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ ﴾
٥٠٣/٥	٦٢	﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾
٢٣٢، ٢٣١/١	٨١	﴿ سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾
٥٢٩/٥	٨٩	﴿ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾

الإسراء (١٧)

٤٣٤/٢	٤	﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ... ﴾
٢٤٩/٥	٢٣	﴿ وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفْ ﴾
٤٣٥/٢	٢٣	﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾
٥٥٦، ٥٢٦/٥	٢٣	﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾
٤٩٨/٥	٣٠	﴿ مَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرْ ﴾
١٩٧/٥	٣٦	﴿ وَلَا تَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾
٢٣٨/٢	٣٨	﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾
٤٨٢/٣	٤٠	﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ... ﴾
٤٩٢/٥	٤٣	﴿ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾
٤٩٩/٥	٥٣	﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ... ﴾
٤٨٢/٣	٥٦	﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ رَعَيْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ... ﴾

٣٠٢/٣	٥٩	﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ...﴾
١٧٩/٣	٧٠	﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ...﴾
٤٨٠/٤	٧٨	﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾
٣٠٤/٣	٩٠	﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾
٣٠٤/٣	٩١	﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرُ الْأَنْهَارُ...﴾
٣٠٤/٣	٩٢	﴿أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَّمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا...﴾
٣٠٤/٣	٩٣	﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾
٥٣٥، ٤٩٤/٥	٩٤	﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾
٥٠٤/٥	١١١	﴿الْحَقْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ﴾

الكهف (١٨)

٥٤٩/٥	٢٩	﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ...﴾
٥٣٥، ٤٩٤/٥	٥٥	﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾
٤٩٨/٥	٦٣	﴿فَأَنَّى سَيِّئَ الْخَوْتُ وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾
١٥٥/٣: ٣٥٨، ٣٥٥/١	٧١	﴿حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾
١٥٥/٣: ٣٥٨، ٣٥٥/١	٧٤	﴿حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾
١٥٥/٣: ٣٥٨، ٣٥٥/١	٧٧	﴿حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمْنَا أَهْلَهَا﴾
٥٥٠/٥	٧٧	﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾
٤٣٢، ٤٢٩/٤	٩٦	﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾

مريم (١٩)

٢٤٤/١	١	﴿كَهَيْعِصَ﴾
٣٤١/١	٤٧	﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾
٥٠٢/٥	٨١	﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾
٤٩٧/٥	٨٨	﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾
٤٩٧/٥	٨٩	﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾
٤٩٧/٥	٩٠	﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَّقَطُرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ...﴾

﴿أَنْ دَعُوا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ ٩١ ٤٩٧/٥

طه (٢٠)

﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا﴾ ٦٩ ٥٣٢/٥

﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَ مَا هَدَى﴾ ٧٩ ٥٣٨/٥

﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ ٨٥ ٥٣٨/٥

﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ ١٢١ ١٩٨، ١٩٥/٢

﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ...﴾ ١٢٨ ٣٦٦/١

الأنبياء (٢١)

﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ...﴾ ٢ ٣٤٤/٥

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ ٢٦ ٤٨٢/٣

﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَ هُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ ٢٧ ٤٨٢/٣

﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ ٣٢ ٣٨٣/١

﴿وَإِذَا رَأَوْاكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ يَتَّخِذُونَكَ إِلهًا هُزُوا...﴾ ٣٦ ٤٨٣/٣

﴿وَإِذَا النُّونُ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ ٨٧ ٤٩٨/٥

﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ...﴾ ٨٧ ٤٩٨/٥

الحج (٢٢)

﴿إِنَّ زُلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ ١ ٥٢٨/٥

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ ٢٦ ٣٧١، ٢٩٤/١

﴿أَلَا تَشْرِكُ بِي شَيْئًا وَ طَهَّرَ بَيْتِي﴾ ٢٦ ٣٧٥، ٣٧٣، ٣٧٢/١

﴿وَإِنَّ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَ عَلَى...﴾ ٢٧ ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧١/١

﴿عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ ٢٧ ٣٧٥/١

المؤمنون (٢٣)

﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ١٤ ٢٣٢/٢

٣٨٣/١	١٧	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾
٣٣٧/٥	٩١	﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ...﴾
١٨١/٣	١١٧	﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾

النور (٢٤)

٦٢٣/٤	٣١	﴿أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِمْ﴾
٣٤٢/٥	٣٥	﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
٢٩٧/٢	٤٣	﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾
٢٦٤/١	٤٥	﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ...﴾

الفرقان (٢٥)

٥٢٧/٥	٢	﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾
٢٤٦/٥	٤٨	﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾

الشعراء (٢٦)

٥٤٨، ٥٤٥/٥	٤	﴿إِنْ نَشَأْ نُنزِّلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ...﴾
٤٨٨/١	٧	﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا...﴾
٤٨٩/١	٧	﴿كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾
٣٤١/١	٨٦	﴿وَاعْفُزْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾
٥٣٨/٥	٩٩	﴿مَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾
٢٥٢/٢	١٣٧	﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأُولِينَ﴾
٢٦٠/٤	١٦٥	﴿أَتَأْتُونَ الذُّخْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾
٢٦٠/٤	١٦٦	﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾

النمل (٢٧)

٣٩٨/١	١٤	﴿وَجَحَدُوا بِهَا﴾
٥٢٥/٥	١٤	﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا...﴾

٥٢٨/٥	٢٣	﴿وَأُوتِيتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾
٥٢٨، ٥٠٠/٥	٨٨	﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾

القصص (٢٨)

٣٣٧/٥	٤	﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾
٤٥٤/٣	٥	﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ...﴾
٤٥٤/٣	٦	﴿وَنُمَكِّنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِىْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا...﴾
٤٣٣/٢	٨	﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾
٥٣٨، ٤٩٨/٥	١٥	﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ...﴾
٤٩٨/٥	١٦	﴿رَبِّ ابْنِي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾
٥٣٩/٥	٥٦	﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾
٥٢٩/٥	٥٧	﴿يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾

العنكبوت (٢٩)

٢٥٢/٢	١٧	﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾
٣٨٩/١	٣٧	﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾
١٧٣/٢	٤٨	﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ...﴾

الروم (٣٠)

١٨٤/٣	٨	﴿وَإِنْ كَثِيرًا مِنْ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾
٣٥٦/٥	١٥	﴿يُخْبِرُونَ﴾
٥٣٣/٥	٣٠	﴿لَا تَبْدِيلَ لَخَلْقِ اللَّهِ﴾
٤٩٨/٥	٣٧	﴿مَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾
٣٥٤/١	٤٤	﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾

لقمان (٣١)

١٤٥، ١٣٩/٣	١٣	﴿يَا بُنَيَّ لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾
------------	----	---

السجدة (٣٢)

٥٣١، ٥٠١/٥	٧	﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾
٢٧٦/٣	١١	﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾

الأحزاب (٣٣)

٥٠٢/٥	٤	﴿وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ اللَّائِي تُظَاهَرُونَ مِنْهُنَّ أَمْهَاتِكُمْ...﴾
٣٢٤، ٣٢٢/٣	٦	﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾
٢٧٣/٤	٢٨	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَرْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا...﴾
٢٧٣/٤	٢٩	﴿وَإِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ...﴾
٢٢٦/١	٤٣	﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾
٥٤٩/٥	٥١	﴿تَرْجَىٰ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَىٰ إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ﴾
٤٩٢/٥	٦٥	﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾

سبا (٣٤)

٥٣٢/٥	١١	﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾
٥٣١/٥	١٣	﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ...﴾
١٧١/٥	٢٨	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾
٥٣٥/٥	٣٢	﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا...﴾
٤٩٨/٥	٣٦	﴿مَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾
٣٩٣/٢	٤٢	﴿فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾
٤٩٨/٥	٥٠	﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ...﴾

فاطر (٣٥)

٤٦٢/٥	١٠	﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾
٤٩١/٥، ٣٥٤/١	١٨	﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾
٢٣٧/٣	٢٨	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا... ﴾ ٣٢ ٣٩٧، ٣١٨/١

يس (٣٦)

﴿ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ ٦٠ ٤٩٩/٥
 ﴿ وَأَنْ اْعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾ ٦١ ٤٩٩/٥
 ﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴾ ٦٢ ٥٣٨، ٤٩٩/٥

الصافات (٣٧)

﴿ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾ ٢٣ ٢٣٤/١
 ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً ﴾ ٧٤ ٥٠٢/٥
 ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ٩٥ ٥٣٢، ٥٣١/٥
 ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ٩٦ ٥٣٢، ٥٣١/٥ : ٣٠٦/١
 ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي ﴾ ٩٩ ٤٦٢/٥
 ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِسْبًا ﴾ ١٥٨ ٤٨٣/٣

ص (٣٨)

﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ ﴾ ٧ ٣٤٤/٥ : ٣٥٩/٤ : ٢٥٢/٢
 ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ١٢ ٤١٩/١
 ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْجَنَّةَ وَفَضَّلَ الْخَطَابُ ﴾ ٢٠ ٣٣٨/٥
 ﴿ ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴾ ٢٧ ٥٥٦/٥
 ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾ ٣٣ ٤٣٩/٤
 ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ ٣٣ ٤٤٥/٤

الزمر (٣٩)

﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ... ﴾ ٣ ٢٢٨/١
 ﴿ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ ٦ ٤٩٤/٥
 ﴿ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ ٧ ٥٤٢، ٥١١/٥ : ٢٣٨/٢

٢٣٧/٣	٩	﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ...﴾
٤٩٨/٥	٥٢	﴿مَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾
٥٢٧، ٤٦١/٥	٦٢	﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾
٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩		

غافر (٤٠)

٣٣٨/٥	١٥	﴿رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ﴾
٥٢٦، ٥٢٥/٥	٢٠	﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾
٥٤٢، ٤٩١/٥؛ ٢٣٨/٢	٣١	﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾
٥٣٨/٥	٣٤	﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾
٢٩٧/٣	٥١	﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٧/٥	٦٢	﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾
٤٩٤/٥	٦٢	﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾
٥٣٨/٥	٧٤	﴿يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾
٥٤٥/٥	٨٤	﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَخَدُّهُ...﴾
٥٤٦/٥	٨٥	﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾

فضلت (٤١)

٣٨٩/١	١٣	﴿فَقُلْ أَتُذَنِّ تَكُفُّ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَ ثَمُودَ﴾
٥٣٤/٥	١٧	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى...﴾
٥٢٩/٥	٢١	﴿أَنطَقْنَا اللَّهَ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾
٢٤٧/١	٥٤	﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾

الشورى (٤٢)

٤٨٨/٥؛ ٢٩٢/١	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
٤٨٩/٥	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

٤٩٨/٥	١٢	﴿مَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾
٣٥٤/٥	٤٠	﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾
٣١٤/٢	٥١	﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا...﴾
٥٤١، ٥٣٥/٥	٥٢	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
٢٤٦/١	٥٣	﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾

الزخرف (٤٣)

٤٨٢/٣	١٦	﴿أَمْ اتَّخَذَ مَا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ﴾
٥٤٨/٥	٢٠	﴿مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾
٥٠٣/٥	٤٥	﴿وَسُئِلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا...﴾

الدخان (٤٤)

٣١٠/٣	٣٢	﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاَهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾
٥٢٩/٤	٤٩	﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾

الجاثية (٤٥)

٤٧٢/٣	٢٤	﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾
-------	----	--

الأحقاف (٤٦)

٥٢٩/٥	٢٥	﴿تَدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾
-------	----	---

محمد (٤٧)

٥٣٦/٥؛ ٢٣٤/١	٤	﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾
٥٣٦/٥؛ ٢٣٤/١	٥	﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾
٢٣٤/١	٦	﴿وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ عَرَفَهَا لَهُمْ﴾
٢٣٥/١	١٧	﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾
٥١١/٥	٢٨	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ...﴾

﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ...﴾ ٣٠ ٣٧٣/٣

الفتح (٤٨)

﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا...﴾ ١١ ٤٠٧/١
 ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ...﴾ ١٢ ٤٠٧/١
 ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَابِمِ لِنَأْخُذُهَا...﴾ ١٥ ٤٠٨/١
 ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ...﴾ ١٥ ٥٥٠/٥
 ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى...﴾ ١٦ ٤٠٨، ٤٠٥/١
 ﴿سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بِأَسْ شَدِيدٍ﴾ ١٦ ٤٠٧/١
 ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ ١٦ ٤١١/١
 ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةً...﴾ ٢٦ ٥٠٣/٥

الحجرات (٤٩)

﴿إِنْ أَخْرَجَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَقَاحُكُمْ﴾ ١٣ ٢٣٧/٣

ق (٥٠)

﴿كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ ٣٧ ٤٨٧/٥

الذاريات (٥١)

﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ ١٠ ٥٤٨/٥
 ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ٥٦ ٤٣٣، ٢٣٨/٢

الطور (٥٢)

﴿وَالنَّبِيَّتِ الْمَغْمُورِ﴾ ٤ ٣٨٣/١
 ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ﴾ ٥ ٣٨٣/١
 ﴿كُنُوا وَاشْرَبُوا﴾ ١٩ ٣٥٥/٥

(٥٣) النجم

٤٦٤/٥	١٣	﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾
٥٣٥، ٥٠١/٥	٢٣	﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ...﴾
٥٤٠/٥	٢٣	﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَ مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ...﴾
٩٥، ٩٣/٤	٣٩	﴿وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾

(٥٤) القمر

٥٣٧/٥	٤٧	﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾
-------	----	---

(٥٦) الواقعة

٣١٨/١	١٠	﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾
٣١٨/١	١١	﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾
٣٥٦/٥	٢٠	﴿وَ فَاكِهِةٍ مِمَّا يَتَخَبِرُونَ﴾
٤٣١/٢	٢٤	﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

(٥٧) الحديد

٤٨٩/٥	٤	﴿اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾
-------	---	-----------------------------

(٥٨) المجادلة

٤٩٩/٥	١٠	﴿إِنَّمَا النَّجْوَىٰ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾
-------	----	--

(٦١) الصف

٢٢٨/٤	١٤	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾
-------	----	---------------------------------

(٦٠) الممتحنة

٣٤١/١	٤	﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَا اسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾
٥٦٠/٥	١٢	﴿أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا...﴾

الجمعة (٦٢)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ...﴾ ٩ ٢٤٤/٤

الطلاق (٦٥)

﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ فَأُسْكِرُوا فِي مَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوا فِي كُفْرٍ...﴾ ٢ ٢٦٧/٤

﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ٤ ١٩٢، ١٨٦/٤

﴿وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ ٧ ٤٩٨/٥

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ...﴾ ١٢ ٣٨٣/١

﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ ١٢ ٣٢٤/٢

الملك (٦٧)

﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُتٍ﴾ ٣ ٥٢٨، ٥٠١/٥

القلم (٦٨)

﴿وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ ٤٣ ٥٦٢/٥

الحاقة (٦٩)

﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ ١٧ ٢٧٦/٣

﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِينَ﴾ ١٩ ٤٣٣، ٤٢٩/٤

﴿كُلُّوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ...﴾ ٢٤ ١٢٥/٣

نوح (٧١)

﴿سَبِّحْ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾ ١٥ ٣٢٤/٢

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ ١٩ ٣٨٤/١

﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا...﴾ ٣٦ ٤٨٣/٣

الجن (٧٢)

﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ ٧ ٤٢٩/٤

المزمل (٧٣)

٥٤٩/٥	١٩	﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾
٢٣٦/٤	٢٠	﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾
٢٣٦/٤	٢٠	﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾

الجن (٧٢)

٤٩٢/٥	٢٣	﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾
-------	----	-----------------------------

المذثر (٧٤)

٣٩٣/٢	٣٨	﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾
٤٩٤/٥	٤٩	﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾

الإنسان (٧٦)

٣١٦/١	١	﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ﴾
٥٣٥/٥	٣	﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾
٣٥٦/٥	٥	﴿يَشْرَبُونَ﴾
٥٥١/٥	٢٩	﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾
٥٥١، ٥٥٠/٥	٣٠	﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

المرسلات (٧٧)

٣٩٨/١	٣٦	﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾
٣٥٥/٥	٤٣	﴿كُلُّوا وَاشْرَبُوا﴾

النبأ (٧٨)

٣٨٤/١	٦	﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا﴾
٥٤٩/٥	٣٩	﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا﴾

النازعات (٧٩)

٢٥١/١	١	﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾
٢٥٢/١	١١	﴿إِذَا كُنَّا عِظَامًا تَخِرَّةً﴾
٥٣٨/٥	٢٤	﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾
٣٨٤/١	٣٠	﴿وَالْأَرْضِ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾

التكوير (٨١)

٤٦٤/٥	٢٣	﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ﴾
٤٩٤/٥	٢٦	﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾
٥٥٠/٥	٢٨	﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾
٥٥١، ٥٥٠/٥	٢٩	﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾

الانشقاق (٨٤)

٤٩٤/٥	٢٠	﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٤٩٤/٥	٢١	﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾

البروج (٨٥)

٢٥٢/١	١	﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾
-------	---	---------------------------------

الطارق (٨٦)

٥٠٤/٥	١٥	﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾
-------	----	--------------------------------

الأعلى (٨٧)

٥٢٧/٥	١	﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾
٥٢٧/٥	٢	﴿الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى﴾
٥٢٧/٥	٣	﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾

الشمس (٩١)

﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ ١ ٢٥٢/١

العلق (٩٦)

﴿إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ١ ٢٣٦/٤

الزلزلة (٩٩)

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ٧ ٩٣/٤

(٢)

فهرس أسماء السور و الآيات

سورة النساء، ٢٤٠/١	آيات النكاح، ٢٦٦/٤
سورة حم السجدة، ٣٨٩/١	آيات الوعد بالثواب، ٣١٩/١
سورة من عزائم السجود، ٩٨/٤	آيات الوعيد بالعقاب، ٣١٩/١
سورة «هل أتى»، ٣٢١/١	آية التيمم، ٢٦١/٥
صاد، ٢٣٨/١	آية الطهارة، ٤٦٠/٤؛ ٢٧٧/٥، ٢٧٨
طه، ٢٣٨/١	آية الكفار، ٢٦١/٥
عزائم، ٢٣٥/٤	حم الدخان، ٢٣٨/١
فاتحة الكتاب، ٢٤٠/٤؛ ٢٢٥/١	الحواميم، ٢٣٦/٤
قاف، ٢٣٨/١	الزخرف، ٢٣٨/١
القلم، ٢٣٦/٤	سورة البقرة، ٢٣٧/١
لقمان، ٢٣٦/٤	سورة الكهف، ٣٥٣/١
النجم، ٢٣٦/٤	سورة المائدة، ٢٤٠/١

(٣)

فهرس الأحاديث

النبي ﷺ

- ٥٠٦/٥ أتانى جبرئيل فقال: «يا محمد، خصلتان لا ينفع معهما صوم...» (النبي)
- ٥٥٩/٥ إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
- ٥٠٧/٥ إذا دُعِيَ بي يوم القيامة أقوم وأقول: لبيك...
- ٧٤/٤ إذا صلى أحدكم ثم أدرك قوماً يصلون فيصلِّي معهم...
- ٥٠٥/٥ اضمّنوا لي أشياء، أضمّن لكم الجنة
- ٢٥٠/٢ أعددت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي
- ٥٦١/٥ ألا أنبئكم بأعز الناس؟ قالوا: بلى...
- ٣٢٤/٣ ألسأ أولى بكم من أنفسكم؟
- ٣٢٢/٣ ألسأ أولى بكم من أنفسكم؟
- ٣٧٦/٥ إمامكم بعدي
- ٢٤١/٣ إن الله اختار من الأيام الجمعة، ومن الشهور رمضان، ومن...
- ٤٦٣/١ أنا وأنت يا عليّ كهاتين - وأشار إلى إصبعيه
- ٢٤١/٣ أنت إمام، ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمة تسعة...
- ٣٧٦/٥ أنت مني بمنزلة هارون من موسى
- ٢٦٠/٥ إنما الربا في النسيئة

- ٢٦٠/٥ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ
- ٢٣٣/٣ إِنِّي مُخْلَفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ؛ كِتَابُ اللَّهِ وَ عِترَتِي أَهْلُ بَيْتِي ...
- ٢٤٢/٣ إِنِّي مُخْلَفٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوْا...
- ٢٤٠/٣ إِنِّي وَ اثْنِي عَشَرَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي - أَوْلَهُمْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ...
- ٥٦١/٥ أَوَّلُ مَا يَنْتَبِهُ مِنْ ابْنِ آدَمَ بَطْنُهُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ ...
- ٣٧٢، ٣٦١/٤ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثُونَ
- ٢٦٢/٤ أَيُّ امْرَأَةٍ تُكَبِّحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِئِهَا، فَيُكَاحُهَا بَاطِلٌ
- ٢٦٣/٤ أَيُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا، فَيُكَاحُهَا بَاطِلٌ
- ٢٠٢/٤ أَيُّمَا رَجُلٍ كَاتَبَ عَبْدًا عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ، فَأَذَاهَا ...
- ٣٢٨/٥ تَقَعْلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ
- ٣٢٩/٥ تَنْبَحُكَ كِلَابُ الْحَوَاطِ
- ٥٢٥/٥ حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُعْمِي وَ يُصِمُّ
- ٣٣٨/٤ حَرَبُكَ يَا عَلِيُّ حَرْبِي، وَ سِلْمُكَ سِلْمِي
- ٣١١/٣ حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَ دَاوُوا مَرَضَاتِكُمْ ...
- ٣٢٨/٥ حَوَالِينَا، وَ لَا عَلَيْنَا
- ٥٠٦/٥ خَمْسَةٌ لَا تُطْفَأُ نِيرَانُهُمْ، وَ لَا تَمُوتُ دِيْدَانُهُمْ ...
- ٥٦٢/٥ خَيْرُ دِينِكُمُ الْيُسْرُ، وَ بِذَلِكَ أَتَاكُمْ كِتَابُ اللَّهِ؛ قَالَ اللَّهُ ...
- ٣٩٨/٥ رَبِّ، أَرِنِي الْأَشْيَاءَ كَمَا هِيَ
- ٣٥٢/٥ رُدُّوْا عَلَيَّ أَبِي
- ٣٢٩/٥ سَتُدْعَى إِلَى مِثْلِهَا، فَتُجِيبُ عَلَى مَضَضٍ
- ٣٧١/٣ سَتُقَاتِلِيْنَهُ وَ أَنْتِ ظَالِمَةٌ لَهُ
- ٥٢٢/٤ سَتَكْفُرُ عَلَيَّ الْكَذَابَةُ مِنْ بَعْدِي، فَمَا وَزَدَ عَنِّي مِنْ خَيْرٍ ...
- ٣٧٦/٥ سَلِّمُوا عَلَيْهِ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ
- ٥٠٧/٥ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَقْوَامٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي ...

- صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ، فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ ٢٥٣/٥
- صوموا الرويَّته، و أفطروا الرويَّته؛ فإن غُمَّ عليكم، فأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ ٢٥٩/٢
- صوموا الرويَّته، و أفطروا الرويَّته ٥٢٨، ٥١٩، ٥١٨/٤
- صوموا الرويَّته، و أفطروا الرويَّته، فإن غُمَّ عليكم فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ٥٢٤، ٥٢١، ٥١٥، ٤٧٩/٤
- العارية مردودة، و الزعيمُ غارمٌ ١٨٢/٤
- فاستغفروا عن الشُّرك ما اسْتَطَعْتُمْ ٥٥٩/٥
- فإن غُمَّ عليكم فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ٥١٩، ٥١٨/٤
- فَمَنْ كُنْتُ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ، فَعَلَىٰ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ ٣٢٤/٣
- فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَىٰ مَوْلَاهُ ٣٢٢/٣
- في سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ ٢٥٧، ٢٥٥، ٢٥٢، ٢٤٩، ٢٤٨/٥
- فيما اسْتَطَعْتُمْ و أَطَقْتُمْ ٥٦٠/٥
- لَا تَظْلِمُوا عِنْدَ قِسْمَةِ مَوَارِيثِكُمْ، و لَا تَجْبُنُوا... ٥٠٥/٥
- لَا تُكَلِّفْهُ مَا لَا يَسْتَطِيعُ، فَإِنْ كَرِهَتْهُ فَبِعْهُ ٥٥٩/٥
- لَا تُكَلِّفْهِ مَا لَا يُطِيقُ ٥٥٩/٥
- لَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا و لَا خَالَاتِهَا ٢٦٦/٤
- لَا صَدَقَةَ ذُو رَجِمٍ مُّحْتَاجٌ ٢٦٤/٤
- لَا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ ٢٦٤/٤
- لَا زَيْدٌ عَلَى السَّبْعَيْنِ ٢٥٢/٥
- لَا مَاءَ إِلَّا مِنَ الْمَاءِ ٢٦٠/٥
- لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِيٍّ و شَاهِدِيٍّ عَدْلٍ ٢٦٤/٤
- لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ ٣٥٣/٥
- لَا يَزَالُ أَهْلُ هَذَا الدِّينِ يُنْصَرُونَ عَلَى مَنْ نَاوَاهُمْ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً ٢٣٩/٣
- لَيْبِكَ و سَعْدِيكَ؛ الْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، و الشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ٥٠٧/٥
- لَنْ يَزَالَ [هَذَا] الدِّينُ قَائِمًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ مِنْ قَرِيشٍ... ٢٣٩/٣

- لَوْ عَلِمْتُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى ... ٢٥٨/٥
- الْمُكَاتَّبِ رِقٌّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ ٢٠٢،٢٠٠/٤
- مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ ٥٦١/٥
- مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقِيَ وَجْهَهُ حَرَّ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ ٥٦١/٥
- مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الْبَقْلَةَ الْخَبِيثَةَ، فَلَا يَقْرَأَنَّ مَسْجِدَنَا... ٤٨٧،
- مِنْ أَهْلِ بَيْتِي اثْنَا عَشَرَ نَجِيًّا، مُحَدِّثُونَ مُفْهِمُونَ... ٢٤٠/٣
- مَنْ تَرَكَ صَلَاةً ثُمَّ ذَكَرَهَا، فَلْيُصَلِّهَا وَقْتَ ذِكْرِهِ... ٧٠/٤
- مَنْ رَأَى أَنِّي فَقَدْتُ رَأْيِي؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي ١٢١/٢
- مَنْ رَأَى أَنِّي فَقَدْتُ رَأْيِي ١٢٢/٢
- مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ أَوْ حِينَ يُمَسِي: «اللَّهُمَّ، أَنْتَ رَبِّي...» ٥٥٩/٥
- مَنْ كَظَمَ غَيْطًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِمْضَائِهِ، مَلَأ... ٥٦٢/٥
- نَاقِصَاتُ عَقْلِ وَدِينٍ ٤٧١/١
- نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نَوْرُثُ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ ٤٨٠/١
- نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ ١٩٢/٢
- وَأُفْطِرُوا الرُّؤْيِيَّةَ؛ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ٥١٧/٤
- وَأَنَّ أَهْلَ مِلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثُونَ ٣٧٣/٤
- الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ٣٤٤/٤
- الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ٤٩٧/١
- هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ ٤٦٠/٤
- هُوَ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي ٣٧٦/٥
- يَا جَابِرُ، لَا تَسْبُنْ شَيْئًا ٤٨٨/١
- يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ مَا لَمْ يَعْمَلُوا بِالْمَعَاصِي ثُمَّ... ٥٠٥/٥
- يَسْرُوا وَلَا تُعْسِرُوا، وَسَكَنُوا وَلَا تُنْفِرُوا ٥٦٢/٥
- يُسْكِرُ؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَقَالَ ﷺ: «لَا تَقْرَبُوهُ» ١٦٦/٢

- يَكُونُ بَعْدِي مِنَ الْخُلَفَاءِ عِدَّةٌ تُقْبَأُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ اثْنَا... ٢٣٨/٣
- يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي... ٥٥٧/٥
- يَكُونُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ ٢٣٩/٣

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

- أَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا ٤٤٤/١
- إِلَى أَنْ انْتَكَتْ [عَلَيْهِ] فَتْلَهُ، وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلَهُ، وَكَبَّتْ بِهِ بَطْنَتُهُ ٤٤٠/١
- إِلَى أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ - يَعْنِي عُثْمَانُ - نَافِجاً حِضْنِيهِ ٤٣٩/١
- إِنْ أَكْذَبَ رَجُلٌ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....، ٤٦٥/٥
- إِنَّ الْمَذْيَ وَ الْوُدْيَ لَا يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ ١٦٤/٤
- أَنْتَ ابْنِي حَقًّا، وَ هَذَا ابْنَا رَسُولِ اللَّهِ ٦٢٤/٤
- إِنِّي مَا حَكَمْتُ مَخْلُوقًا، وَإِنَّمَا حَكَمْتُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ٢٥٣/٢
- بَلَى أَيُّهَا الشَّيْخُ، لَقَدْ عَظَّمَ اللَّهُ أَجْرَكُمْ بِمَسِيرِكُمْ... ٥٥٥/٥
- بَيْنَ أَنْ أَصُولَ يَبْدَ جَدَّاءَ ٤٣١/١
- تُقَاتِلُ بَعْدِي النَّاكِثِينَ وَ الْقَاسِطِينَ وَ الْمَارِقِينَ ٤١١/١
- بَلَّكَ شِقَاقُهَا هَذَرْتُ ثُمَّ قَرَرْتُ: «اسْتَقَرَّتْ ٤٤٥/١
- حَتَّى لَقَدْ وَطِئَ الْحَسَنَانِ، وَ شَقَّ عِطْفَايَ، مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي... ٤٤١/١
- ذَلِكَ الْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ وَ الْحُكْمُ ٥٥٦/٥
- فَادْلِي بِهَا إِلَى فُلَانٍ بَعْدَهُ ٤٣٣/١
- فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحَجُّ، فَصَبَرْتُ... ٤٣٢/١
- فَصَيَّرَهَا فِي نَاحِيَةِ خَسَنَاءَ، يَجْفُو مَسْهَا، وَ يُعْظَمُ كُلُّمُهَا ٤٣٦/١
- فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالْأَمْرِ نَكَصَتْ طَائِفَةٌ، وَ مَرَقَتْ أُخْرَى... ٤٤٢/١
- فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَ النَّاسُ كَعُفْرِ الضُّبُعِ إِلَيَّ... ٤٤١/١
- فَمَالَ رَجُلٌ لِضِغْنِهِ، وَأَصْغَى آخَرَ لِصِهْرِهِ ٤٣٨/١
- فَيَا عَجَبًا! بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ جَعَلَهَا لِآخَرٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ ٤٣٣/١
- كَرَاكِبِ الصُّعْبَةِ، إِنْ أَسْلَسَ لَهَا عَسَفَ... ٤٣٦/١

- ٤٣٣/٢ لِدُوا لِلْمَوْتِ، وَابْنُوا لِلْخَرَابِ
- ٤٣٤/١ لَشَدَّ مَا تَشْطُرًا ضَرَعِيهَا
- ٤٢٩/١ لَقَدْ تَعَمَّصَهَا فَلَانَ
- ٤٣٨/١ لَكِنِّي أَسْفَفْتُ إِذْ أَسْفَعُوا، وَطِرْتُ إِذْ طَارُوا
- ٤٣٠/١ لَكِنِّي سَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْبًا
- ٤٤٣/١ لَوْلَا حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ
- ١٨٠/٤ لَيْسَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ وَلَدِهِ رِبَاً، وَلَيْسَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَبَيْنَ عَبْدِهِ رِبَاً
- ٤٧٢/١ مَعَاشِرَ النَّاسِ، النِّسَاءُ تَوَاقَصُ الْإِيمَانَ، تَوَاقَصُ الْخَطُوطَ...
- ٣٤٠/٤ مَنْ عَبْدَ الْأَسْمِ دُونَ الْمَعْنَى فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ عَبْدَ الْأَسْمِ...
- ٤٤٢/١ نَكَّثَتْ طَائِفَةً، وَقَسَطَتْ أُخْرَى، وَمَرَّقَ آخَرُونَ
- ٥٥٥/٥ وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا وَطِئْنَا مَوْطِئًا...
- ٤٥٣/١ وَاللَّهِ، لَأَنْ أُبَيِّتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ مُسَهَّدًا، أَوْ أُجَرَّ...
- ٣٤٨/٥ وَاللَّهِ، مَا حَكَمْتُ مَخْلُوقًا؛ لَكِنِّي حَكَمْتُ كِتَابَ...
- ٤٢٩/١ وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلَّ الْقَطْبِ مِنَ الرَّحَى
- ٤٣١/١ وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحًا
- ٤٤٠/١ وَقَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ؛ يَخْضَمُونَ مَالَ اللَّهِ خَضَمَ الْإِبِلِ نَبْتَةَ الرَّبِيعِ
- ٤٤٤/١ وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدُ عِنْدِي مِنْ عَقْطَةِ عَنَزٍ
- ٤٣٠/١ وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ
- ٤٤٤/١ وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أُولِهَا
- ٤٤٢/١ وَلَكِنَّهُمْ خَلَيْتِ الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِمْ
- ٥٥٦/٥ وَيَحْكُ الْهَلَكُ ظَنَنْتُ قَضَاءَ لَا زَمًا وَقَدَّرًا خَتَمًا؟!...
- ٤٣٠/١ يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ

الإمامين الحسن و الحسين عليهما السلام

الإمام الباقر عليه السلام

- إذا خَيْرَها، أو جَعَلَ أمرَها بَديها، في غيرِ قُبُلِ عِدَّتِها... ٢٧٢/٤
- إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امرأته تَطْلِيقَةً في مرضه، [ثُمَّ مَكَثَ في مرضه] حَتَّى انقَضَتْ عِدَّتُها ١٩٨/٤
- إذا وَضَعَتْ مِنْ يَوْمِها فَقَدْ انقَضَى أَجْلُها ١٨٩/٤
- وإذا مَضَتْ ثلاثةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَضَعَ فَقَدْ انقَضَتْ عِدَّتُها منه... ١٨٩/٤
- وَالْحَبْلَى الْمُطْلَقَةُ تَعْتَدُّ بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ ١٨٩/٤

الإمام الصادق عليه السلام

- إذا أَتَاكُمْ عَنَّا حَدِيثَانِ، فَحَدِّثُوا بِأَعَدِّهِمَا مِنْ أَقْوَالِ الْعَامَةِ ٤٩٤/٤
- إذا رَأَيْتَ الْهِلَالَ فَصُمْ، وإذا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ ٢٦٠/٢
- إذا رَأَيْتُمْ الْهِلَالَ فَصُومُوا، وإذا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا... ٢٦٠/٢
- أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ خَلَقَ تَقْدِيرٌ، لَا خَلْقَ تَكْوِينٍ... ٢٢٩/٢
- أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ خَلَقَ تَقْدِيرٌ، لَا خَلْقَ تَكْوِينٍ ٢٣٣/٢
- أَمْرَيْنِ أَمْرَيْنِ، لَا جَبَرَ وَلَا تَفْوِيضَ ٢٣٤/٢
- إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَصُومُونَ بِصِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ... ٥١٦/٤
- إِنَّهَا تَرْتُهُ مَا دَامَ فِي مَرَضِهِ، وَإِنْ كَانَ إِلَى سَنَةٍ ١٩٨/٤
- تَرْتُهُ [فِي مَرَضِهِ] مَا [بَيْنَهُ وَ] بَيْنَ سَنَةٍ إِنْ مَاتَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ ١٩٧/٤
- الْحَدُّ فِي نَفَاسِ الْمَرْأَةِ أَكْثَرُ أَيَّامِ حَيْضِهَا... ١٦٦/٤
- خَلَقَ تَقْدِيرٌ، لَا خَلْقَ تَكْوِينٍ ٢٣٤/٢
- ذَلِكَ فَرَجٌ غَضِبْنَا عَلَيْهِ ٣٨٧/٣
- الشُّفْعَةُ عَلَى عَدَدِ الرِّجَالِ ١٧٤/٤
- الشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ - مِنْ حَيَّوَانٍ، أَوْ أَرْضٍ... ١٧٣/٤
- شَهْرُ رَمَضَانَ يُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ سَائِرَ الشُّهُورِ... ٥٢٩، ٥٢٨/٤
- قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالشُّفْعَةِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فِي الْأَرْضَيْنِ ١٧٥/٤

- كَفَّارَةُ الْعَمَلِ مَعَ السُّلْطَانِ قَضَاءُ حَاجَاتِ الْإِخْوَانِ ٦٧٧/٤
 لَا شَفْعَةَ فِي حَيَوَانٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّرِيكَ فِيهِ وَاحِدًا ١٧٤/٤
 لَيْسَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَبَيْنَ الذَّمِّ رِبَاً، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا ١٨٠/٤
 لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقَبِيلَةِ إِلَّا الرُّوْيَةُ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الرُّوْيَةُ ٢٦٠/٢
 مَا تَمَّ شَعْبَانُ قَطُّ، وَلَا نَقَصَ رَمَضَانُ قَطُّ ٢٦١/٢
 هِيَ مَخْلُوقَةٌ خَلَقَ تَقْدِيرٌ، لَا تَكْوِينٌ ٢٣٥/٢

معصومين ﷺ

- أَشْهَدُ أَنَّكَ تَسْمَعُ كَلَامِي، وَتَرُدُّ جَوَابِي ٢٨١/٣
 اللَّهُمَّ رَضِّنِي بِقَضَائِكَ، وَبَارِكْ لِي فِي قَدْرِكَ... ٥٥٣/٥
 أَمَانَتِي أَدَيْتُهَا، وَمِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ؛ لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ غَدًا ٥٥٩/٤
 أَمَانَتِي أَدَيْتُهَا، وَمِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ؛ لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ غَدًا ٥٥٧/٤
 أَمَانَتِي أَدَيْتُهَا، وَمِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ... ٢٨٣/٣
 أَنْ أَدَمَ رَأَى مَكْتُوبًا عَلَى الْعَرْشِ أَسْمَاءَ مُعْظَمَةِ مُكَرَّمَةٍ، فَسَأَلَ عَنْهَا ٢٧٦/١
 أَنْ النَّاسَ فِي التَّوْحِيدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مُثْنِتٍ، وَنَافٍ... ٣٤١/٤
 تَرَبُّهُ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي حَالِ الْإِضْرَارِ... ١٩٩/٤
 سَيَكُونُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأَمَةِ قَوْمٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي... ٥٥٤/٥
 شَهْرُ رَمَضَانَ يُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ سَائِرَ الشُّهُورِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ٥٢٩/٤
 صَلِّ لِنَفْسِكَ، وَصَلِّ مَعَهُمْ وَبِهِمْ؛ فَإِنْ قِيلَتْ الْأُولَى، وَإِلَّا قِيلَتْ الثَّانِيَةُ ٦٠/٤
 لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ يُبْرِسَمُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَمْزُوجًا بِقَطْنٍ أَوْ كِتَانٍ ٣٧٣/٤
 لَا تُورَثُ مِنَ الرُّبَاعِ ٢٩٩/٤
 لَا خَالِقَ، وَلَا مَخْلُوقَ ٢٥٣/٢
 لَا صَلَاةَ لِمَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ ١٠٠/٤
 لَا يَزِمُنْ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَرْضَى بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى ٥٥٣/٥
 لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ٥٥٧/٤

- ٥٦٠/٤ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَ النُّعْمَةَ لَكَ وَ الْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ
 ٣٠١/٤ مَا أَتَيْتَ الْفَرَائِضَ فَلَاؤُلَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ
 ٣٤٨/٤ مَنْ زَارَ الْحُسَيْنَ عليه السلام مُحَضَّتْ دُنُوبُهُ كَمَا يُمَحَّضُ...
 ٣٤٧/٤ مَنْ زَارَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَتْ لَهُ الْجَنَّةُ
 ١٨٨/٤ وَ الْحُبْلَى الْمُطْلَقَةُ تَعْتَدُ بِأَقْرَبِ الْأَجَلَيْنِ
 ٥٥٤/٥ يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ إِذَا عَمِلُوا بِالْمَعَاصِي...
 ٥١١/٤ يَوْمَ صَوْمِكُمْ يَوْمَ نَحْرِكُمْ

آدم عليه السلام

- ٢٧٦/١ يَا رَبِّ، أَرَأَيْتَ إِنْ ثُبْتُ وَ أَصْلَحْتُ؟

جبرئيل عليه السلام

- ٢٢٨/١ قُلْ - يَا مُحَمَّدُ! - وَأَمْرُ أَمْتِكَ أَنْ يَقُولُوا: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(٤)

فهرس عناوين الأحاديث

حديث الميراث، ٣٥٣/٥	أخبار الرؤية، ٤٩٣/٤
خبر الغدير، ٣٢١/٣، ٣٣٥	أخبار العدد، ٤٩٣/٤
خبر يوم الدار، ٣٣٥/٣	حديث اللُدود، ٣٥٣/٥
خبر الميضأة، ٣٢٨/٥	حديث اللوح، ٢٤٢/٣

(٥)

فهرس الآثار

- ٢٠١/٤ إذا أذى ثُلْتُ مالَ الكتابةِ عَتَى، وإن نَقَصَ لَمْ يُعْتَقَ (شريح)
- ٢٠٠/٤ إذا أذى قَدَرَ قيمته عَتَى، وكانَ ما بَقِيَ مِن مالِ الكتابةِ... (ابن مسعود)
- ١٤٣/٤ إقرأ كما تُحسِنُ، يُرْفَعُ كما أنزَلَ (كثير من الطائفة)
- ٥٠٦/٥ أقولُ فيها برأبي؛ فإن يَكُنْ صواباً فَمِنَ اللَّهِ، وإن يَكُنْ خَطأً... (ابن مسعود)
- ٣٥٠/٥ أقيلوني، أقيلوني (أبو بكر)
- ٣٥١/٥ أمدد يَدَكَ أبايَعَكَ (عمر)
- ٣٥٤/٥ أمدد يَدَكَ أبايَعَكَ؛ فيقولُ الناسُ: عَمُ رسولُ اللَّهِ بايَعَ... (العباس)
- ٣٥١/٥ إن أَسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هو خَيْرٌ مِنِّي... (عمر)
- ٤٧٦/٣ إني ما رأيتُ شيئاً قطُّ خَلَقَ نَفْسَهُ، ولا رأيتُ موضوعاً إلا مصنوعاً... (عامر بن الظرب)
- ٤٧٤/٣ أيُّها الناسُ، هَلِّمُوا إِلَيَّ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَبَقْ... (زيد بن عمرو)
- ٣٥٠/٥ بايعوا أيُّ الرُّجُلَيْنِ شِئْتُمْ (أبو بكر)
- ٤٦٤/٥ ثلاثٌ مَنْ قالَهُنَّ فَقَدْ أعْظَمَ الْفِرْيَةَ، مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا... (عائشة)
- ٣٨٦/٣ خَطَبْتُ إلى ابنِ أخيكَ على بنتِهِ أُمُّ كُلْثُومٍ، فدافَعَنِي... (عمر)
- ٣٨٧/٣ رُدُّ أَمْرِها إِلَيَّ حَتَّى أَعْمَلَ أنا ما أراه (العباس)
- ٢٥٣/٥ عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتُ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ... (عمر)
- ٤٧٣/٣ فَوَ اللَّهِ، إِنَّ وَرَاءَ هَذِهِ الدَّارِ داراً... (عبد المطلب)
- ٥٥٤/٥ قَطَعْتُ يَدَكَ بِسَرِّ قِتِكَ، وَضَرَبْتُكَ بِكَذِبِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى (عمر)

- كأنت بيعة أبي بكر فلتة وقي الله شرها المسلمين... (عمر) ٣٥١/٥
- كلا، بل هو الله إله واحد، ليس بمولود ولا بوالد... (قس بن ساعدة) ٤٧٥/٣
- كلا، و رب هذه الكعبة، ليعود من مات... (قس بن ساعدة) ٤٧٥/٣
- لن يخرج من الدنيا ظلوم حتى ينتقم الله منه ويصيبه عقوبة (عبد المطلب) ٤٧٣/٣
- لولا أن تسبني العرب لأمنت أن الذي أحيالك بعد... (زهير بن أبي سلمى) ٤٧٧/٣
- ما حملك على السرفة؟ قال: قضاء الله وقدره. قال... (الحسن البصري) ٥٥٨/٥
- ما فعل فلان؟ فقال: هو كما شاء الله. فقال... (ابن سيرين) ٥٥٨/٥
- مالي؟ أبي بأش (عمر) ٣٨٦/٣
- حديث الاستسقاء، ٣٢٨/٥
- الماء من الماء منسوخ (الأصحاب) ٢٥٩، ٢٥٣/٥
- وأنت فاتق الله، وخف الله في الناس... (سعيد بن عامر) ٥٦٣/٥
- ووددت أني وعثمان يرمل عليّ، يحثو عليّ وأحثو... (ابن مسعود) ٤٦٥/٥
- ووددت أنني كنت سألت رسول الله عن هذا الأمر: فيمن هو؟ فكنا... (أبو بكر) ٣٥١/٥
- ويحك! ما حملك على ذلك؟ قال: القضاء. فقال له الحسن... (الحسن البصري) ٥٥٧/٥
- يا أبا هريرة، ما هذه الأحاديث التي تبلغنا عنك عن النبي... (عائشة) ٤٦٦/٥

(٦)

فهرس الأشعار

السطر الأول	القافية	الشاعر	الصفحة
بالخيرِ خيراتٍ، وإن شَرّاً فَا	أَن تَا	وليد بن عقبة	٢٤٩/١
جارية قد وَعَدْتَنِي أَن تَا	تَنَّتَا	حكيم بن معية	٢٤٨/١
و لا أَلُومُ البِيضَ أَلَّا تَسْخَرَا	الْقَفَنَدْرَا	أبو النجم	٢٩٢/١
يا حارِ هَمْدَانُ، مَن يَمُتُ يَرْنِي	قُبْلَا	علي <small>عليه السلام</small>	٢٧٥/٣
فَمَن يَلْقَ خَيْراً يَحْمَدِ النَّاسُ أَمْرَهُ	لَانْمَا	عبيد بن الأبرص أوليبيد	١٩٩/٢
أَلَّا سَأَلْتُ جُمُوعَ كَيْدِ	أَيْنَا؟	الشيخ	٢٢٦/١
أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي نَرْجُو بَطَاعَتِهِ	رِضْوَانَا		٥٥٧/٥
يَا مَن تَرَى كُلَّ فَوْقِ عَيْنُهُ دُونَا	يَشْكُونَا		١٥٦/٣
تَأْوِي إِلَى الْأَطْنَابِ كُلِّ رَذِيَّةٍ	أَهْدَامُهَا	ليبيد	٤٨٠/٣
و لَمْ تَأْتِ عَيْرُ أَهْلُهَا بِالَّذِي أَنْتَ	عَيْرُهَا	الفرزدق	١٨٣/٣
فَإِنْ يَكُ نَائِياً فَلَقَدْ نَعَاهُ	الْتُرَابُ	عائشة	٣٣٠/٥
فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ؛ كَأَنَّنِي	أَجْرَبُ	النابعة الذبياني	٢٢٩/٤
يَا سَعْدُ، إِمَّا أَهْلِكُنَّ فَإِنَّنِي	الْأَقْرَبُ	جربية	٤٧٩/٣
لَهُ كَفَلٌ كَالدَّعْصِ لَيْدَةُ النَّدَى	الْمُنْصَبِ	امرؤ القيس	٢٣٠/٤
بِهَا كُلُّ خَوَارٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ	الْقَرَاهِبِ	ذو الرمة	٢٢٩/٤

٣٧٢/١	الحارث بن عباد	كَلْبٍ	بُوْبِسْعِ نَعْلٍ كَلْبٍ
٦٢٤/٤		المُسَدِّدِ	بِالْمَشْرِفِي وَالْقَنَا الْمُسَدِّدِ
٢٢٧/١	الحطينة	البُعْدُ	[أَلَا حَبْذَا هِنْدُ وَأَرْضُهَا هِنْدُ]
٦٢٤/٤		ثَوَقِدِ	إِطْعَنْ بِهَا طَعْنَ أَبِيكَ تُحْمَدِ
٤٧٤/٣	عبد المطلب	الثَلِيدُ	يَا رَبِّ، أَنْتَ الْمَلِكُ الْمَحْمُودُ
٢٩٤/١	جرير بن عطية	سَيَّارِ	جَنَنِي بِمَثَلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ
٤٣٤/١	أعشى قيس	جَابِرِ	شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا
٤٧٨/٣	عمرو بن زيد الكلبي	قَاتِرِ	أَبْنَيَّ، زَوَّدَنِي إِذَا فَارَقْتَنِي
٤٣٤/١	أعشى قيس	الوَاتِرِ	عَلَقْمُ، مَا أَنْتَ إِلَى عَامِرِ
٤٧٥/٣	زيد	البَشْرِ	فَلَنْ تَكُونَ لِنَفْسٍ مِنْكَ وَاقِيَّةُ
٣٣٠/٥	عائشة	المُسَافِرِ	فَأَلَقْتَ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى
٤٧٤/٣	أمية بن أبي الصلت	زورُ	كُلُّ دِينٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - عِنْدَ الْ
١٨٢/٣	سويد بن أبي كاهل	الْجَزْغِ	مِنْ أَنَابِسٍ لَيْسَ فِي أَخْلَاقِهِمْ
٢٤٩/١	وليد بن عقبة	الإِبْجَافِ	قُلْنَا لَهَا: قَفِي لَنَا، قَالَتْ: قَافُ
٢٢٨/١		يَسْتَقِي	وَقَفْتُ يَوْمًا بِهِ أَسْأَلُهُ -
٤٧٥/٣	قس بن ساعدة	خِرْقُ	يَا نَاعِي الْمَوْتِ، وَالْأَمْوَاتِ فِي جَدَثِ
٤٣٢/١	الطائي	حَائِلُ	أَبَا جَعْفَرٍ، إِنَّ الْجَهَالََةَ أُمُّهَا
٥٣٠/٥	لبيد بن ربيعة	زَائِلُ	أَلَا، كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ
٤٣٧/٤	امرؤ القيس	مَزْمَلُ	كَبِيرُ أَنَابِسٍ فِي بَجَادِ مَزْمَلِ
٤٨١/٣		بِالسَّنَامِ	فَمَاذَا بِالْقَلْبِ قَلْبِ بَدْرِ
٢٣١/٢	ابن هرمة	الأْدَمِ	وَلَا يَنْطُ بِأَيْدِي الْخَالِقِينَ وَلَا
٤٧٧/٣	زهير بن أبي سلمى	فَيْتَمِ	يُوْخَزُ فَيَوْضَعُ فِي كِتَابٍ فَيَدَّخِرُ
٤٧٨/٣	زيد الفوارس	عَالِمِ	أُرِيدَ بِهِ يَوْمَ الْجَزَاءِ حِسَابُهُ
٢٣٤/١	جرير بن عطية	مُسْتَقِيمِ	أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطِ

٤٣٣/٢	سابق البربري	المساكين	فَلْيَلْمُوهُ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا
١٦٥/٢		جَعَضَلْفُونَهُ	إِسْقِنِي الْأُسْكُرَكَ الصُّدَّ
٣٤٣/٥؛ ٢٣٠/٢	زهير بن أبي سلمى	يفري	وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ، وَبَع
٢٤٧/١	امرو القيس	أمثالي	أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنْتِي
١٨٥/٢		بطني	إِمْتِلَاءَ الْحَوْضِ، وَقَالَ: قَطْنِي

أنصاف الأبيات

٢٩١/١		يسود	لَأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُود
٤٣٧، ٤٣٤/٤		المزمل	كَأَنَّ غَزَلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ
٣٣٨/٥		الداري	لَاهُمْ لَا أَدْرِي، وَأَنْتَ الدَّارِي

(٧)

فهرس الأعلام

الف: المعصومون و الأنبياء:

٥٣، ٥٧، ٧٠، ٧٤، ١٢٩، ١٥٠، ١٦٧، ١٧٨،
١٨٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢١،
٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٣،
٣٣٥، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٨،
٣٦٤، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٤٨، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٥،
٤٧٧، ٤٩١، ٥١٠، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٨، ٥١٩،
٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٣٢، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٦١،
٦٢٤، ٦٦٣، ٦٦٨، ٦٧٨، ٤٧/٥، ٥٥، ٨٢،
٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٦، ٩٨، ٩٩،
١٠٠، ١٠٤، ١١٠، ١٢٨، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢،
١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤،
١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٩٩، ١٩٩، ٢٥٢، ٢٥٣،
٣٠٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٤٥،
٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٧٦، ٣٩٧،
٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٥، ٤١٩،
٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٥٢،

الرسول = الرسول الصادق = رسول الله =
رسوله = النبي = نبينا = محمد =
محمد ﷺ، ١/٢٢٨، ٢٤٣، ٢٧٦، ٣١٦،
٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٤٣، ٣٧١،
٣٧٤، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤٦٣، ٤٦٤،
٤٧١، ٤٧٩، ٤٩٩/٣، ١٢٢، ١٦٣، ١٦٦،
١٦٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٩٨، ٢١٣، ٢٤٨، ٢٥٠،
٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٩، ٣٠١، ٣١٠، ٣١١،
٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٩٤، ٤٣٢،
١١٩/٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ٢٠١، ٢٠٧،
٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٣٣،
٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢،
٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٣٣،
٣٣٥، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩،
٣٧٢، ٣٨٦، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٦،
٤٢٨، ٤٧٤، ٤/١٥، ٢٥، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤١،

العابدين، ٢٣٦، ٢٣٥/٣؛ ٣٤١/٢،
 أبو جعفر، ٢٧٢، ١٩١، ١٨٦/٤،
 أبو جعفر = أبو جعفر محمد بن علي الباقر =
 الباقر = باقر العلم = محمد بن علي =
 محمد = محمد بن علي بن الحسين عليه السلام،
 ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٢٧، ٢٢٦/٣؛ ٣٤١/٢؛
 ٢٧٢، ٢٢١، ١٩٨/٤
 أبو عبد الله الصادق = أبو عبد الله = أبو عبد
 الله جعفر بن محمد الصادق = جعفر بن
 محمد = جعفر = الصادق = الصادق أبو
 عبد الله عليه السلام، ٢٢٣، ٢٢٩/٢، ٢٦٠، ٣٤١؛
 ٢٢٦/٣، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٤١، ٣٧٧، ٣٨٧،
 ٤١٣؛ ١٧٣/٤، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٠، ١٩٧،
 ١٩٨، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥١٦، ٥٢٤، ٥٢٨،
 ٦٢٥؛ ٢١٩/٥
 موسى بن جعفر = موسى = الكاظم عليه السلام،
 ٢٢٦/٣؛ ٣٤١/٢، ٢٥١؛ ٢١٤/٥
 أبو الحسن علي بن موسى الرضا = علي =
 علي بن موسى الرضا = الرضا عليه السلام،
 ٢٢٣/٣؛ ٣٤١/٢، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٥٢،
 محمد (بن علي) = أبو جعفر (الجواد)،
 ٢٣٥/٣؛ ٣٤١/٢، ٢٥٢
 أبو الحسن علي بن محمد = علي
 (الهادي) عليه السلام، ٢٣٥/٣؛ ٣٤١/٢،
 أبو محمد الحسن بن علي = الحسن
 (العسكري) عليه السلام، ٢٣٥/٣؛ ٣٤١/٢

٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٧٥، ٤٦٦، ٤٦٤،
 ٤٩٨، ٤٨٧، ٥١٣، ٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٠،
 ٥١٦، ٥١٥، ٥٢٥، ٥٣٤، ٥٤٠، ٥٥٢، ٥٥٤،
 ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١
 أمير المؤمنين = أمير المؤمنين علي بن أبو
 طالب = علي بن أبي طالب = علي =
 علي عليه السلام، ٢٧٦/١، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣،
 ٣٢٦، ٤١١، ٤١٢، ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٥٥، ٤٦٣،
 ٤٧٢؛ ١٧٢/٢، ٢٥٣، ٢٦٢، ٣٠١، ٣٤١؛
 ٢١٩/٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢،
 ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩٥، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٢،
 ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٦٦، ٣٦٧،
 ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٧، ٣٨٨،
 ٤١٣؛ ٥٧/٤، ١٦٤، ١٧٩، ١٩٢، ٢٠٠،
 ٢٤٨، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨،
 ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٦٢٤، ٦٦٨، ٦٦٩؛
 ٧٥/٥، ٣٢٩، ٣٤٨، ٣٧٦، ٤٦٥، ٥٥٥
 السيدة فاطمة = سيّدة النساء فاطمة = فاطمة
 فاطمة بنت رسول الله عليه السلام، ٢٧٦/١،
 ٤٧٢؛ ٣٩٥/٣، ٣٩٦، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥؛
 ٦٣٥/٤، ٦٣٦، ٥٥٩/٥
 الحسن عليه السلام، ٢٧٦/١، ٤٤٢؛ ٣٢٥/٢، ٣٤١؛
 ٢٣٦/٣، ٢٤١، ٢٩٥، ٣٣٦/٤، ٦٢٤،
 الحسين = الحسين بن علي عليه السلام، ٢٧٦/١،
 ٤٤٢؛ ٣٢٥/٢، ٣٤١، ٢٣٦/٣، ٢٤١، ٢٩٥؛
 ٢٣٧/٤، ٦٢٤
 علي = زين العابدين = علي بن الحسين زين

- ابن الحسن = الإمام الغائب = الإمام القائم =
صاحب الزمان = إمام العصر = إمام
عصرنا = الإمام الزمان = صاحب الزمان
محمد بن الحسن = الحجّة صاحب
الزمان = القائم = القائم صاحب الزمان =
المهدي عجل الله فرجه، ٢٠٢/٢، ٢٠٤،
٣٤١؛ ٢٣/٣، ٢٤، ٢٦، ٤٤٣، ٤٥٢؛
١٠٧/٤، ١١٠، ١١١، ٢٢١، ٣٣٦، ٣٣٨،
٣٦٠، ٣٦٤؛ ٥٦/٥، ١٥٠، ١٦١، ٢١٤،
٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٢
آدم، ٢٦٥/١، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٧٧؛
١٧٨/٢، ١٩٨؛ ٣/٢١٩، ٣٤٦، ٤٥٥
إبراهيم، ٣٤١/١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٧٢، ٣٧٣،
٣٧٤، ٣٧٥؛ ٢/٢٢١، ٣١٥؛ ٣/٤٧٤؛
٤/٥٥٧، ٥٦٠، ٣٤٦/٥، ٤٦٢، ٥٣١، ٥٣٣
إسرائيل، ٣٤٦/٥
جبرئيل، ٢٢٨/١؛ ٢/١٧٣، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١؛
٥٠٦، ٤٦٤/٥
الخضر، ٢٤١/٣، ٢٤٢
داود، ٤٨٦/٥، ٥٣٢
سليمان، ٥٢٨/٥
عيسى = عيسى ابن مريم = المسيح، ١٨١/٢،
٣٢٠؛ ٢١٩/٣؛ ٢٢٨/٤؛ ٦٢٥؛ ١٢٧/٥،
١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ٤٨٦
موسى، ٣٥٣/١، ٣٥٦، ٢/٣١٤؛ ٣/٢٣٥، ٢٣٩،
٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦؛ ٥/٣٤٥، ٣٤٦، ٤٩٠،
- ٤٩٨
نوح، ٨٣/٣، ٤٨٣
يعقوب، ٤٩٧/٥
يوسف، ٦٦٧/٤؛ ٤٩٨/٥
ب: الأعلام
أبان، ١٩٨/٤
إبليس، ٢٩٣/١؛ ٢/١٧٨، ١٨٠، ٣٠٩، ٣١١؛
٥١٧/٥، ٥١٧
ابن أبي عمير، ٢٤١/٣؛ ٤/١٩٨
ابن أذينة، ٢٧٢/٤
ابن الإخشيد، ٣٥٧/٢، ٣٨٠، ٣٨٨
ابنا نوبخت، ٣٨٢/٢
ابن بابويه، ٤٣/٤، ٣٣٣
ابن بابويه (أبو الحسن على بن الحسين بن
بابويه القمي)، ٢٧٤/٤
ابن جنّي، ٤١٩/١، ٤٢٠
ابن الراوندي، ٣٥٦/٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٨٠،
٣٨٨؛ ٣/٣٠١
ابن سالم الجواليقي، ٤٦٠/٥
ابن سماعه، ٢١٥/٥
ابن سيرين، ٢٨٤/٥، ٢٨٥، ٥٥٨
ابن شاذان، ٦٢٧/٤
ابن عباس، ٢٧٦/١؛ ٤٤٥؛ ٤/١٩٢، ٣٠٢،
٣٠٩؛ ٥/٢٦٠، ٥٦١
ابن عبد الله المديني، ١٦٧/٢

أبو الحسن (الأخفش)، ٤٤٠/٤	ابن فضيل، ٤٦٥/٥
أبو الحسن علي بن الحسين بن بابويه	ابن كثير، ٢٧٦/١
القمي، ٢٧٣/٤	ابن لهيعة، ١٦٣/٢
أبو الحسن علي بن عيسى الرعي، ٤٢٥/٤	ابن المبارك، ١٦٧/٢
أبو حنيفة، ٤٩٧/١؛ ٤٩/٤، ٥٠، ٧٣، ٧٥، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ١٣٩، ١٦٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٩٦، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٦١، ٣٦٣، ٥٧٧، ٥٧٩؛ ٥٩/٥	ابن مسعود، ٢٣٨/٣؛ ٢٠٠/٤، ٣٢٨، ٣٢٧/٥
٥٩/٥؛ ٥٧٩، ٥٧٧	٥٠٦، ٤٦٥
أبو خالد الوالبي، ٤٦٥/٥	ابن المسيب، ٤٠٩/١
أبو رشيد سعيد بن محمد، ٤٤٧/٢	ابن ملجم، ٢٦٨/٣
أبو روق، ٤٠٩/١	ابن وهب، ١٦٣/٢
أبو زيد، ٤٣٨/٤، ٤٤٤، ٤٤٥؛ ١٣٧/٥، ١٤٤، ١٤٥	أبو الأسود الدؤلي، ٤٧٨/٥
١٤٥	أبو أمامة الباهلي، ٥٠٥/٥
أبو زيد الأنصاري، ٤٢٦/٤	أبو بصير، ٢٤١/٣
أبو سعيد، ٢٤٠/٣	أبو بكر، ٣٢٣/١، ٣٢٤، ٣٢٦، ٤٠٩، ٤١٢؛
أبو سعيد البرذعي، ٤٠٨/٢	٣٣٢/٣، ٣٣٤، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥؛ ٣٤٩/٥
أبو سعيد العصري، ٢٤٠/٣	٣٥١، ٣٥٠/٥
أبو سهل (النويختي)، ٣٥٦/٢	أبو بكر بن أبي خيثمة، ٢٣٩/٣
أبو سهل النويختي، ٣٥٥/٢	أبو ثور، ٢٣٣/٤
أبو طالب، ٦٣٥/٤	أبو الجارود، ٢٤٠/٣
أبو العباس أحمد بن يحيى، ٢٥٢/١	أبو جعفر، ٢٤٠/٣
أبو عبد الله ابن التبان، ٤٧٧/٤	أبو جعفر = أبو جعفر بن بابويه = أبو جعفر
أبو عبد الله البصري، ٣٤٤/٥، ٣٤٣/٥	محمد بن علي بن بابويه القمي = أبو
أبو عبد الله محمد بن عبد الملك التبان، ٢١٧/٤	جعفر محمد بن علي بن الحسين = أبو
٢١٧/٤	جعفر محمد بن علي بن الحسين بن
أبو عبيد القاسم بن سلام، ١٦٣/٢	بابويه، ٢٤٠/٣؛ ١٧٣/٤، ١٧٤، ١٧٥،
	١٧٧، ٤٩٠؛ ٢١٥/٥

- أبو عبدة، ٤٣٨/٤؛ ٣٥٠/٥؛ ٣٥١
أبو عبدة الحذاء، ١٩٨/٤
أبو العلاء، ١٣٨/٣؛ ١٣٩، ١٤٤
أبو العلاء المعري، ١٣٧/٣
أبو علي، ٤٥٢/٢؛ ٥٠/٣؛ ١٢٢/٤؛ ٣٣٢/٥
٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٥٥
أبو علي ابن الجنيد، ١٧٦/٤، ١٩٠
أبو علي = أبو علي الجبائي، ٣١٧/١، ٣٩٧؛
١١٩/٢، ١٢٠، ٣١٢، ٣٥٧؛ ١١٨/٥، ٣١٩
أبو علي الفارسي، ٤٢٦/٤
أبو عيسى الوراق، ٤٧١/٣
أبو القاسم البلخي، ٢٣١/٢، ٢٣٢؛ ١٢٤/٣
أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه،
٢٤٠/٣
أبو القاسم الحسين بن علي المغربي، ٦٦٣/٤
أبو محمد الحسن بن موسى (النوبختي)،
٣٥٦/٢
أبو مخنف، ١٤٤/٥
أبو مسلم = أبو مسلم محمد بن بحر
الأصبهاني، ٢٤٠/١، ٢٤٢
أبو الورد، ١٩٨/٤
أبو هاشم، ١٩٢/٢، ٣٥٧، ٤٥١، ٤٥٦؛ ٥٠/٣؛
١٢١/٤، ١٢٢، ١٢٤؛ ٣٣٢/٥، ٣٣٣، ٣٤٣
٣٥٥
أبو هالة، ٣٧٤/٣
أبو الهذيل، ١٢٦/٣، ١٢٧، ٣٥٥/٥
- أبو هريرة، ٤٦٦/٥، ٥٠٦، ٥٠٥
أبو هريرة الدوسي، ٤٦٥/٥
أبو الهيثم بن التيهان، ٣٢٣/١
أبو يوسف، ٢٤٣/٤، ٢٦١
أبي، ٢٦٤/١
أبي بن كعب، ٣٢٧/٥
أحمد، ١٦٧/٢، ١٦٨
أحمد بن أبي نصر البرنطي، ١٧٣/٤
أحمد بن حنبل، ١٦٧/٢؛ ١٧٨/٤، ٢٣٣؛
٥٥٤/٥
أرسطاطاليس، ٣٧٩/٢
إساف، ٤٩٠/٣
إساف بن عمرو، ٤٨٥/٣
إسحاق بن راهويه، ٢٣٣/٤
إسماعيل، ٤٦٥/٥
إسماعيل بن مسلم، ١٧٤/٤
أسماء بنت عميس، ١٦٧/٤
أعشى قيس، ٤٣٤/١
أفريدون، ٤٩٣/٣
أفلاطون، ٣٧٩/٢
السيد = السيد المرتضى = السيد الأجل
المرتضى علم الهدى = سيدنا = سيدنا
الأجل المرتضى ذي المجدين علم
الهدى = سيدنا الأجل المرتضى علم
الهدى = سيدنا الشريف الأجل
المرتضى علم الهدى ذي المجدين =

- الأوزاعي، ٧٢/٤، ١٧٨، ٧٤، ٢٣٣، ٣٠٩
 أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وآله،
 ١٦٣/٢
- امرؤ القيس، ٣٤/٤، ٢٢٩
 أم كلثوم، ٣٨٥/٣، ٣٨٦
 أمية بن أبي الصلت، ٤٧٤/٣
 أنس، ٥٠٧/٥
 أنس بن مالك، ٢٣٩/٣
 بشر بن المعتمر، ٣٨١/٢، ٣٨٩
 بشر المريسي، ٨٢/٥، ٤٨٢
 البصري، ١٦٨/٤
 بطليموس، ١٠٩/٢
 بقرات، ٣٧٩/٢
 البلخي (أبو القاسم البلخي)، ٢٣٣/٢
 بنت أمير المؤمنين، ٣٦٩/٣
 بنت رقيقة، ٥٦٠/٥
 بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، ٦٢٥/٤
 بهمن، ٤٩٣/٣
 ثعلب، ٥٥٨/٤
 ثمامة، ٢٩٥/٢
 الثوري، ٧٥/٤، ١٦٧، ١٨٠، ١٩٦، ٢٤٣، ٤٣٨؛
 ٢٨٥، ٢٨٤/٥
 جابر، ٤٣٤/١، ٤٣٥، ٥٥٧/٥
 جابر بن سليم، ٤٨٨/١
 جابر بن سمرة، ٢٣٩/٣
 الجاحظ، ١٠٧/٥
- السيد الأجلل الأوحده المرتضى، ذو
 المجددين، علم الهدى = الشريف =
 الشريف المرتضى = الشريف
 المرتضى ذي المجددين = الشريف
 المرتضى علم الهدى، = الشريف أبو
 محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن
 أحمد بن ... = الشريف الأجلل المرتضى
 = الشريف الأجلل المرتضى علم الهدى
 = الأجلل المرتضى = الأجلل المرتضى
 علم الهدى = الأجلل المرتضى علم
 الهدى ذو المجددين = المرتضى =
 المرتضى علم الهدى، ٢٢٣/١، ٣١٧،
 ٣٧١، ٤٠٧، ٤٢٩، ٤٩/٢، ٥٠، ٥١، ١٦١،
 ٢١١، ٢١٢، ٢٢٩، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٤، ٤٦٧؛
 ١٣٨/٣، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٦، ٢٠٧، ٢١٣،
 ٢٣٣، ٢٩٥، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٤٥، ٣٦٥، ٣٨٥،
 ٤٥١؛ ٤٥١، ١٥/٤، ٣٢٣، ٤٢٥، ٤٥٧، ٤٩١،
 ٥٧٧، ٥٨٩، ٦١١؛ ٤٨/٥، ٧٠، ١٧٢، ٣١٣
- الأخفش، ٤٤٧/٤
 الإسكافي، ٧٢/٥
 الأسواري، ٣٨٢/٢، ٣٩٠
 الأسود بن سعيد الهمداني، ٢٣٩/٣
 الأشعري، ٣١٤/٢، ٣٨١
 الأصغر بن نباتة، ٥٥٥/٥
 الأصمعي، ١٣٧/٥، ١٤٤، ١٤٥
 الأعشى، ٤٣٥/١؛ ٣٤٠/٢

- حمزة، ٣٢٢/١، ٣٢٣؛ ٣٠٠/٣
 حواء، ١٧٨/٢
 حيان، ٤٣٤/١، ٤٣٥
 خالد بن سعيد الأموي، ٤٦٦/٥
 خالد بن الوليد، ٤٠٦/١
 خباب بن الأرت = خباب، ٣٢٢/١، ٣٢٣/١
 خثعم، ٥٠٥/٥
 خديجة، ٣٧٤/٣
 خديجة بنت خويلد، ٤٧٢/١
 خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، ٣٢٣/١
 داود الأصفهاني = داود، ٢٦٢/٤، ٢٦٣، ٣٠٩
 دحية، ٣١٠/٢
 دحية بن خليفة الكلبي، ٨٣/٥
 دحية الكلبي، ٣٠٩/٢
 دراج أبي السمح، ١٦٣/٢
 ذا النديّة، ٣٢٩/٥
 ذو الرمة، ٢٢٩/٤
 ذي الأكتاف، ٤٩١/٣
 ذي الكلاع، ٨٤/٥
 ربيع الأصم، ١٩٨/٤
 ربيعة، ١٩٦/٤
 رقية (بنت الرسول)، ٣٧٤/٣
 الزباء، ٢٩٠/١
 الزبير، ٤٦٥، ٣٣٠/٥
 الزجاج، ٤٨٥/٤
 زرارّة، ١٨٦/٤، ١٩١
- جريّة بن أشيم الفقعسي الأسدي، ٤٧٩/٣
 جرير بن عبد الله البجلي، ٨٤/٥
 جعفر، ٣٢٢/١، ٣٢٣
 جعفر بن مبشر، ٧١/٥
 جعفر بن محمد المنجم أبو معشر، ٤٨٧/٣
 الجعفرين، ٧٩، ٧٢/٥
 جم، ٤٨٩/٣
 الجن، ٣٠٩/٢، ٣١١، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٥٨، ٣٥٩
 ١٧٩/٣، ١٨٠
 جهم، ٥٢١/٥
 جهم بن صفوان، ٣٨٢/٢، ٣٨٩؛ ٤٨٠/٥، ٤٨١
 الحارث بن عباد، ٣٧٢/١
 حاطب بن أبي بلتعة، ٨٣/٥
 الحجر، ٣١٥/٢، ٣١٧
 حذيفة، ٥٠٧/٥
 الحسن، ٧٣/٤، ٢٤٤
 الحسن = الحسن البصري، ٣٠٩/٤؛ ٥٥٧/٥
 الحسن بن أبي الحسن البصري، ٤٧٧/٥
 الحسن بن صالح بن حي، ١٨٠/٤، ٢٣٤
 الحسن بن محبوب، ١٩٨/٤
 الحسن بن موسى، ٤٨٦/٣
 الحسين بن محمد النجار، ٤٦٣/٥
 حسين النجار، ٣٨١/٢؛ ٤٨١/٥
 حفصة، ٣٦٩/٣، ٣٨٦، ٣٧٠
 الحلبي، ٢٦٠/٢؛ ٤٣/٤
 حماد بن علي الفارسي، ٤٩٠/٤

زراعة، ١٩٩/٤	سيبويه، ٤٢٣/٤
زفر، ٨٥/٤	سيد العلماء، ٦١/٥
الزهرة، ٤٩٣/٣	الشافعي، ٤٩٧/١؛ ٤٩٤/٤، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٨٠
الزهري، ١٩٦/٤، ٢٣٤، ٣٠٩	٨٦، ٩٩، ١٣٩، ١٦٨، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٥
زهير، ٣٤٣/٥	١٩٦، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٤٤، ٣٠٨، ٥٧٩؛ ٥٩/٥
زهير بن معاوية، ٢٣٩/٣	شداد بن اوس، ٥٥٨/٥
زيد بن خيثمة، ٢٣٩/٣	شريح، ٢٠١/٤
زيد بن حارثة = زيد، ٣٢٢/١، ٣٢٣	الشعبي، ٢٣٨/٣؛ ٢٣٩، ٧٤/٤؛ ٢٣٤؛ ٢٣٤/٥؛ ٤٦٤/٥
زيد بن عمرو بن نفيل، ٤٧٢/٣، ٤٧٤، ٤٧٥	الشعراني، ١٠٨/٢
زيد الفوارس بن حصين بن ضرار الضبي، ٤٧٨/٣	السلمغاني، ٣٣٣/٤
زينب (بنت الرسول)، ٣٧٤/٣	الشيخ أبو عبد الله المفيد = الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان =
السااجي، ١٦٣/٢	المفيد، ٣٨٢/٢؛ ٣٩٠؛ ٢٤٠/٣
سعداً، ٤٦٥/٥	الشیطان، ١١٧/٢، ١١٨، ١٢١، ١٢٢؛ ١٨٤/٤؛ ١٨٤/٥
سعد بن أبي وقاص الزهري، ٤٣٩/١	٤٤٢/٥، ٤٩٣، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٦، ٥١٦
سعد بن معاذ، ٣٢٢/١	٥٣٨، ٥٤٤، ٥٥٠، ٥٥٦
سعيد بن جبير، ٤١٠/١	صاحب جيش البصرة، ٣٣٨/٤
سعيد بن عامر بن حذيم، ٥٦٣/٥	صالح قبة، ١١٦/٢، ١٢٣
سعيد بن غزوان، ٢٤١/٣	الضحاک، ٤٠٩/١؛ ٤٩٢/٣
سقراط، ٣٧٩/٢	ضرار، ٤٨٢/٥
سلمان، ٢٤١/٣	ضرار بن عمرو، ٣٨١/٢؛ ٣٨٨؛ ٤٨٠/٥
سليمان بن داود، ١٦٣/٢	ضمرة، ١٦٧/٢
سليمان الصهرشتي، ١٣٧/٣	الطائي، ٤٣١/١
سماعة، ١٩٩/٤	الطاطري، ٢١٤/٥
سويد بن أبي كاهل، ١٨٢/٣	طلحة، ٣٣٠/٥
سهيل بن عمرو، ١٧٢/٢؛ ٣٢٩/٥	طهمورث، ٤٨٩/٣

- عائشة، ٣٦٧/٣، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٦، ٣٨٧؛ عطاء، ٨٥/٤
- ٣٢٩/٥، ٣٣٠، ٤٦٤، ٤٦٦ عامر بن الظرب العدواني، ٤٧٦، ٤٧٣/٣
- العبّاس، ٣: ٢٢٥/٥؛ ٣٥٤، ٣٥٢/٥ العبّاس بن عبد المطلب = العبّاس (بن عبد المطلب)، ٣٧٦/٣، ٣٨٦، ٣٨٧
- عبد الله، ٢٦٤/١ عبد الله بن أبي أمية، ٢٣٩/٣
- عبد الله بن جعفر الرّقّي، ٢٣٨/٣ عبد الله بن حذافة السهمي، ٨٢/٥
- عبد الله بن سنان، ١٧٣/٤، ١٧٤ عبد الله بن شدّاد، ٥٥٣/٥
- عبد الله بن مسكان، ١٩٧/٤ عبد الجبار بن أحمد، ٢٠٠/٣
- عبد الجبار بن محمّد الخطّابي، ١٦٧/٢ عبد الرحمن بن صالح الأزدي، ٤٦٦/٥
- عبد الرحمن بن عوف الزّهري، ٤٣٨/١ عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ٤٧٢/٣، ٤٧٣، ٤٧٤
- عبيد الله الأشجعي، ١٦٧/٢ عبيد الله بن الحسن العنبري، ١٦٨/٤
- عبيد الله الحلبي، ٣٣٣/٤ عثمان، ٤٣٨/١، ٤٣٩؛ ٣٢١/٣، ٣٦٨، ٣٧٠
- ٣٧٢؛ ٤٦٥/٥ عثمان بن عفّان، ٣٦٦/٣، ٣٨٦، ٤٩٣
- العزیز، ٦٦٧/٤ عفّان، ٤٥٤/٣، ٤٥٦؛ ٥٢٨/٥، ٥٤٨
- عقبة بن خالد، ١٧٥/٤ عقيل، ٤٥٤/١
- علم الهدى، ٤٥٣/١ علي بن إسماعيل بن ميثم، ٤٦٠/٥
- علي بن الجعد، ٢٣٩/٣ علي بن منصور، ٤٦٠/٥
- علي بن موسى بن بابويه القمي، ٣٣٢/٤ عمّار، ٣٢٨/٥
- عمّار بن ياسر، ٣٢٢/١ عمر، ٣٧٥/٣؛ ٣٨٨، ٢٥٣/٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٥٦٤
- عمر بن الحكم، ١٦٣/٢ عمر بن الخطّاب، ٣٦٨/٣، ٣٦٩، ٣٨٦؛ ٥٦٣، ٥٥٤، ٢٥٢/٥
- عمرو بن أمية الضمّري، ٨٣/٥ عمرو بن ثابت، ٢٤٠/٣
- عمرو بن الحارث، ١٦٣/٢ عمرو بن دينار، ٤٧٨/٥
- عمرو بن زيد الكلبي، ٤٧٨/٣ عمرو بن عبيد، ٤٨١/٥
- عمرو بن لحي، ٤٨٥، ٤٨٤/٣، ٤٩٠ عيسى بن يونس، ٢٣٨/٣
- غيلان، ٤٧٩/٥ الفراء، ٤٨٤/٤
- الفرزدق، ١٨٢/٣ فرعون، ٤٥٤/٣، ٤٥٦؛ ٥٢٨/٥، ٥٤٨

- الفضل بن شاذان، ٦١٣/٤، ٦٢٦، ٢١٧/٥
 الفضل بن عبد الملك البقباقي، ١٩٧/٤
 فضيل بن بركان، ٥٥٧/٥
 الفضيل بن عثمان، ٢٦٠/٢
 فطر بن خليفة، ٤٦٥/٥
 الفوطي، ٣٥٦/٢
 قابيل، ٥٠٣/١
 القاسم بن محمد بن أبي بكر، ٦٢٥/٤
 قتادة، ٤١٠/١؛ ٤٧٨/٥، ٥٦٠
 قس بن ساعدة الإيادي، ٤٧٢/٣، ٤٧٥
 قيس، ٤٦٥/٥
 قيس بن أبي حازم، ٤٦٤/٥
 قيصر، ٨٣/٥
 كاوس، ٤٩٣/٣
 الكراجكي، ٤٠٧/٢، ٤١٤
 كسرى أبرويز، ٨٢/٥
 كشتاسب، ٤٩١/٣
 الكعبي، ٤٤٠/٥
 الكليني، ٤٣/٤
 لبيد، ٤٨٠/٣
 لبيد بن ربيعة، ٥٣٠/٥
 الليث، ١٦٧/٤، ١٨٠، ١٩٦، ٢٤٣
 مالك، ٧٥/٤، ٨٠، ٨٧، ١٦٨، ١٧٨، ١٨٠
 ١٩٦، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٦٢، ٢٦٣، ٣٥٧، ٤٥٨
 مالكا، ٧٢/٤
 مالك بن أنس، ١٦٨/٢
 مالك بن عطية، ١٩٨/٤
 ماني، ٤٤٢/٥
 المبرزد، ٢٢٥/١
 مجاشع، ٢٣٩/٣
 مجاشع بن مسعود، ٣٥٢/٥
 مجالد، ٢٣٨/٣
 مجاهد، ٢٧٦/١
 محبوب بن الحسن، ٤٦٤/٥
 محمد بن أبي بكر، ١٦٧/٤
 محمد بن أحمد، ٢٤٠/٣
 محمد بن الحسن، ٢٤٠/٣
 محمد (بن الحسن بن فرقد الشيباني)،
 ٢٦١/٤
 محمد بن الحسين، ٢٤٠/٣
 محمد بن الحنفية، ٦٢٤/٤
 محمد بن عثمان الذهبي، ٢٣٨/٣
 محمد [بن عيسى] برغوث، ٤٨٢/٥
 محمد بن مسلم، ٢٧٢/٤؛ ٢٦٠/٢
 محمد بن يحيى، ٢٤٠/٣
 محمد بن يعقوب بن شعيب، ٤٩٠/٤
 محمد بن يعقوب الكليني، ٢٤٠/٣
 مريم بنت عمران، ٤٧٢/١
 مسروق، ٢٨٩/٥؛ ٣٣٨/٣، ٤٦٤
 مسيلمة، ٣٣/٤
 مطرف بن عبد الله، ٤٧٨/٥
 معاوية، ٢٣٦/٣، ٣٣٦، ٣٣٧

معمر، ٣٥٦/٢، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٨٢، ٣٩٠	وهب بن منبه، ٤٧٨/٥
المغيرة، ٣٤٠/٢	هامان، ٤٥٤/٣، ٤٥٦
المقوقس، ٨٣/٥	هذيل، ٨٣/٣
مكحول الشامي، ٤٧٨/٥	هرم بن حيان، ١٩٣/٤
منوشهر، ٤٩٢/٣	هرم بن سنان، ٣٤٣/٥
نائلة، ٤٩٠/٣	هشام بن الحكم، ٣٨٠/٢؛ ٤٥٩/٥
نائلة بنت سهيل، ٤٨٥/٣	يحيى بن كامل، ٤٨٢/٥
النابعة الذبياني، ٢٢٨/٤	يحيى بن معمر، ٤٦٥/٥
النجار، ٤٨٢/٥	يزدان، ٤٤٢/٥
النجاشي، ٨٣/٥	يزيد، ٣٣٧، ٣٣٦/٣
النخعي، ٧٣/٤	يزيد بن هارون، ١٦٨/٢
النظام، ٣٥٧/٢، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٨٠؛ ٧١/٥	يزيد الرقاشي، ٢٣٩/٣
١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١١٤	يعلى بن أمية، ٢٥٢/٥
واصل بن عطاء، ٤٨١/٥	يوداسف، ٤٨٨/٣، ٤٨٩
الواقدي، ٤١٠/١؛ ٤٤٤/٥	يوسف السمطي، ٤٨١/٥
وردان، ٢٤١/٣	يونس، ٢١٧/٥
الوليد بن عقبة، ٦٦٩/٤	يونس بن عبد الرحمن، ٤٦٠/٥

(٨)

فهرس الأماكن

جبل بأصبهان، ٤٩١/٣	أُم القرى، ١٧٥/٢
الحجاز، ٢٣١/٥	البحار، ٥٩/٥؛ ٣٦٣/٤
الحجر الأسود = الحجر، ٥٥٩/٤؛ ٢٨٣/٣	البحر، ٥٩/٥؛ ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧/٤
الحرمين، ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩/٤	البر، ٥٩/٥؛ ٢١٩، ٢١٨، ٢١٦/٤
حمير، ٤٨٤/٣	البصرة، ٥٨/٥؛ ٣٣٨، ٢٢٨، ١٤٨/٤
خراسان، ٤٥٧/٤؛ ٤٩٣، ٤٩٢، ٢٢٣/٣	بغداد، ١١٩/٥؛ ٢٥٤، ٢٥٣/٣؛ ٤٠٩/٢
دومة الجندل، ٤٨٤/٣	بلخ، ٤٩٢/٣
ذي الحليفة، ١٦٧/٤	البلدان، ٢١٨، ١٩٩، ٥٦/٤؛ ٢٢٣/٣؛ ١٨٣/٢
الرملة، ٤٠٨/٢	٥٧/٥، ٦١، ١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٣٢، ١٤٤،
رهاط، ٤٨٣/٣	١٤٥، ١٧٣، ٢٣٢، ٣٢٦
الرُّحل، ٤٨٨، ١٤٣، ١٤٢/٣	البلقاء، ٤٩٠/٣
الرُّهرة، ١٤٢/٣	البيت = بيت الله الحرام، ٤٩١، ٤٨٨، ٢٢٣/٣؛
سابور، ٤٩١/٣	١٦٧/٤
سجستان، ٥٦/٤؛ ٤٩٣/٣	جابر سا، ٣٢٥/٢
سدوسان، ٤٩٢/٣	جابر قا، ٣٢٥/٢
السند، ٤٨٣/٣	جبال البرد، ٢٩٧/٢
	الجبل، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ١٠٩/٤

القمر، ٤٧٩، ٢٤٥/٤؛ ١٤٢/٣	السهل، ٥٩/٥؛ ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ١٠٩/٤
كاوسان، ٤٩٣/٣	الشام، ٥٦٣، ٥٥٥/٥؛ ٥٣١/٤؛ ٤٩٠/٣
كركو، ٤٩٣/٣	الشرق، ٣٣٦، ١٠٩/٤
الكعبة، ٣١٧، ٣١٥/٢؛ ٤٧٤/٣؛ ٤٧٥، ٤٨٤	شرق الأرض و غربها، ٣٣٥/٤
٤٨٥، ٤٩٠؛ ٥٠٤/٤؛ ٥١٠، ٤٦٣/٥؛ ٤٨٧	الصحاري، ٤٧٧/٤
الكواكب، ٤٨٨، ٤٨٧/٣؛ ٤٩٠	الصفاء، ٥٥٩/٤؛ ٤٨٥، ٤٨٤/٣
الكواكب السيارة، ١٤١/٣	صفين، ٥٥٥/٥
الكواكب الكبار، ٤٨٨/٣	صنعاء، ٤٩٢/٣
الكوفة، ١٨٥/٣؛ ٢٢٨/٤؛ ٥٨/٥	الصين، ٢٣٢، ٢٣١/٥؛ ٤٨٧/٣
لزل، ٤٩١/٣	الطائف، ٤٨٤/٣
مامطير، ٣٨٤/٥	طوس، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٢٣/٣
المدينة، ٢٥٣، ٢٥٢/٣؛ ٢٥٤، ٣٢٨/٥	العراق، ٢٣١/٥؛ ٥٣٢، ٥٣١/٤
مدينة السلام (= بغداد)، ٢٥٢/٣؛ ٢٥٤/٤	عرفات، ٥٥٩، ٥٣٢، ٢٥٣/٤
المروة، ٤٨٤/٣؛ ٥٥٩/٤	عرفة، ٤٨/٤
المريخ، ١٤٢/٣	عطارد، ١٤٢/٣
المسجد الحرام، ٥٣١/٤	عمان، ٥٦/٤
مشاهد الأئمة، ٢٨٣/٣	عمدان، ٤٩٢/٣
المشتري، ١٤٢/٣	الغرب، ١٠٩، ٣٣٦/٤
المشرق، ٥٢٧/٤	فارس، ٤٨٩/٣
المشعر الحرام، ٤٨/٤؛ ٢٥٣، ٢٩٢/٥	فرغانة، ٤٩٣/٣
المثلل، ٤٨٤/٣	الفلك، ٩٩/٣؛ ٣٨٤/١
مكة، ١٧٥/٢؛ ٤٩٠/٣؛ ٥٣١/٤؛ ٣٢٥/٥؛ ٣٢٦	القبلة، ١١٢/٢، ٢٦٠، ٣١٥؛ ٨٢، ١٦٣
ملك سليمان، ٥٢٨/٥	٢٣٧، ٣٢٩، ٣٩٣، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٠؛
الممالك، ٢٩٥/٤	١٤٢/٥، ٢٠٠، ٤٠٠، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٧
منى، ٥٣٠/٤	٥١٧، ٥١٥
الموصل، ٤٧٧/٤	القرية، ١٥٦/٣؛ ٣٥٨، ٢٩١/١

نيسابور، ٢٢٣/٣	مولتان، ٤٩٢/٣
النَّيل، ٢٩٥/٣	المِيقَات، ٥١٣/٤، ٥١٤
الهند، ٤٨٣/٣، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٢	النجوم السَّيَّارة، ١٤١/٣، ١٤٣
اليمن، ٤٨٤/٣، ٤٩٢	النُّوبهار، ٤٩٢/٣

الغلاة، ٢٥٨/٢؛ ٢١٥/٥	الزيدية، ٣/٣٦٥؛ ٥/٣٢٣، ٤٥٩
فرق الشيعة، ٢٢٤/٣	السُّننية، ٦٠/٥، ٢٣١
فرق المسلمين، ١٠٨/٤	السوفسطائية، ١١٦/٢؛ ٦٠/٥
القدرية، ٥٥٨، ٤٩١/٥	الشَّرائع، ١/٣٢١؛ ٤/٣٧، ٤١، ٦٨، ١٠٧، ٣٤٠، ٣٩٣
الكيسانية، ٤٢٣/٣	شرائع الأنبياء، ٣٤٦/٥
المانوية، ٣٨٧، ٣٧٩/٢؛ ٤٤٢/٥	شرع موسى، ٣٤٦/٥
المجبرة، ٢٢٣/١؛ ١٠١/٢؛ ٢٣٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٧؛ ٥/٢١٥، ٤٤٢، ٤٨١، ٤٩١، ٥٥٨	شريعة آدم، ٣٤٦/٥
مجسمة، ٢١٥/٥	شريعة إبراهيم، ٣٤٦/٥
مذاهب العرب، ٢٢٦/١	شريعة إسرائيل، ٣٤٦/٥
مذاهبنا، ٣١٩/١	شريعة الإسلام، ٥٠٨/٤
مذهب الشافعي، ١٧٧/٤	الشيعة، ٣/٢٢٠، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٣٦، ٣٥٠، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٩٦، ٤٢٣؛ ٤/١٧٨، ١٩٣، ١٩٥، ٢٢٤، ٣٥٨، ٤٧٧، ٥٠٠، ٥٠٤
مذهبننا، ٣٢٤، ٣٢٧/١	٥٠٨، ٥٣١، ٦١٩؛ ٥/٨٠، ٢١٦، ٢٢٠
مذهب هشام، ٣٨٧/٢	٤٥٩، ٣٣٠
المرجئة، ٤٤٢/٥، ٤٥٩	الشيعة الإمامية، ١/٢٠٢، ٢٠٥؛ ٢/٢٠٢، ٢٥٥، ٢٦٢؛ ٣/٢٢٠، ٢٢٢، ٢٥١، ٢٧٥، ٣٣٦، ٣٥٠، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٩٦؛ ٤/١٦٣، ١٦٤، ١٧٧، ١٧٢، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٨٦، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٦١، ٤٥٧؛ ٥/٥٩، ٦٢، ٧٤، ٧٥، ٨٠، ٢٢٩، ٢٧١
المُشبهة، ٢٢٣/١؛ ٢١٥/٥، ٤٤٣، ٤٦٠، ٤٦١	الشيعة الإمامية مطبقة، ٤/٤٦١
المعتزلة، ٤١١/١؛ ١٧٩/٢، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣	الصوفية، ٢/٣٨٣، ٣٨٨
٣٩٠، ٣٢١/٣؛ ٣٣٧، ٣٣٧/٤؛ ١٩٤؛ ٣٢٣، ٣٢٣/٥، ٤٤٣	العمامة، ١/٣٢٣، ٣٢٤؛ ٣/٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨
٤٥٩، ٤٦٣، ٤٨٠	٢٤٠، ٣٣٤؛ ٤/٧٤، ١٤٤، ١٧٨، ٢٢٣
المُلحدة، ٢٢٣/١	اليهودية، ٢٣/٤
الناوسية، ٢٢٤/٣	اليهودية، ٣/٤٧٢
النجارية، ٣٨٩/٢	
النصارى، ٢٣/٤	
النَّصرانية، ٤٧٢/٣	
اليهود، ٢٣/٤	
اليهودية، ٣/٤٧٢	

فهرس الجماعات و القبائل

ألف صحابي، ٣٢٥/١	أنمة الهدى، ٤٧٥/٥
آل الرسول، ٣٦٤، ٣٦٣، ٢٤٩/٤	الإثني عشرية، ٤٤٤/٣
آل محمد، ٢٣٨/٣، ٢٣٩، ٢٥٠/٤	الأحرار، ٣٠٧/٤
آل يقطين، ٤٦٠/٥	الإخوان المؤمنين، ٦٧٨/٤
أنممتنا، ٢٥٢/٢، ٢٥٣، ٢٥٨، ٣٢٠، ٢٦٤؛	الأدباء، ٣٣٤/٣
٢٢٥/٣، ٢٤٢، ١٦٤/٤، ٢٢١، ٣٥٥، ٦٧٢؛	الأصاغر، ٢٩٧/٤
١٥٠/٥	أصحاب أبي حنيفة، ٤٩/٤، ٢١٩، ٢٢٢
الأئمة، ١٧٦/٢، ١٩٨، ٢١٣، ٢٦٢، ٣١٦، ٣٨٧،	أصحاب الاجتهاد، ٣٩٣/٤
٣٩٢؛ ٢١٩/٣، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦،	أصحاب الأخبار، ٤٦٥/٥
٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٦،	أصحاب الأخدود، ٢٥٢/١
٢٩٨، ٤٤٣، ٤٥٥؛ ١٨٤/٤، ٢١٥، ٣٣٦،	أصحاب الأسماء، ٢٦٤/١
٣٣٧، ٣٤٠، ٤٩٣، ٤٩٤؛ ٦٧/٥، ١٣٨،	أصحاب الأشعرى، ٣١٤/٢
١٥٨، ١٨٩، ٢١٤، ٣٢٢، ٣٧٦	أصحاب أصول الفقه، ١٨٢/٤
الأئمة الاثني عشر، ٢٤٢/٣	أصحاب التاريخ، ٤٩١/٣
أنمة الحق، ٦٧٠/٤	أصحاب التفسير، ٢٦٤/١
أنمة الفقهاء، ٩٥/٥	أصحاب التقليد، ٤٧/٤
الأئمة الماضون، ٣٣٥/٤	أصحاب التناسخ، ٣١٥/٢
الأئمة من قریش، ٣٥٠/٥	أصحاب الجمل، ٢١٦/٥

أصحاب الحديث، ٣٢٤/١، ١٦٦/٢، ١٦٧؛	أصحاب الودائع، ١٣٣/٥
١٩٣/٤، ٢٢٤، ٢٦٣، ٤٧٦، ٤٧٧؛ ٥٨/٥،	أطفال المؤمنين، ٣٢٦/٢
٣٢٧، ٣٢٤، ٣٢٢	أطفال المؤمنين والكافرين، ٣٢٦/٢
أصحاب الحديث من أصحابنا، ٢٢٤/٤	الأعاجم، ٣٦، ٣٠/٤، ١٤٤
أصحاب حديثنا، ٢١٦/٥	الأعجمي، ١٤٤/٤
أصحاب حلول، ٢١٥/٥	الأعداء، ١٧٤/٥، ٤٢٦/٣، ٤٥٤
أصحاب خلق الأفعال، ٣٤٨/٥	أعداء الإسلام، ٢٢٣/١
أصحاب الرؤية، ٤٨٦/٤، ٤٩٨، ٥٣٢	الأعراب، ٤٠٧/١، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٢
أصحاب السير، ٦٢٤/٤؛ ٣٢٤/١	أعلم الأمة، ٢٣٧/٣
أصحاب الشافعي، ٢٢١/٣؛ ٤٩/٤، ٢١٩	أفاضل المؤمنين، ٣٢٢/٥
أصحاب الشورى، ٣٥٢/٥	أفاضل المؤمنين الصالحين، ٣٧٦/٥
أصحاب العدد، ٣٤٩/٤، ٤٧٨، ٤٩١، ٤٩٨،	أفصح كلام العرب، ٣٥/٤
٥١٦، ٥١١، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٣٠، ٥٣٢	أفضل النساء، ٣٩٦/٣
أصحاب القياس، ٥٩٠، ٥٠٠/٤	أكثر أصحابنا، ١٨٦/٤
أصحابنا، ١٧٣/٢، ١٧٥، ١٧٧، ٢٠٣، ٢٠٥،	أكثر الأمة، ٣٥٣/٥
٢٥٨، ٢٦٠، ٢٥٤/٣، ٣٧١، ٣٨٨، ٤٣٨،	أكثر الأمة من الشيعة الإمامية، ٢٢٢/٣
٤٥٣، ٤٦٣، ٤٦/٤، ٥٧، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠،	أكثر أهل العلم، ٢٦٣/١؛ ٢٣١/٢
٩٧، ١١٤، ١٤٤، ١٥٠، ١٧٠، ١٧٩، ١٩٥،	أكثر الفقهاء، ٢٣/٤، ١٧٨، ٣٠٨، ٦٨٤
١٩٧، ٢٠١، ٢٢٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٩٦، ٣٢٣،	أكثر المتكلمين، ٤٠/٣
٣٤٥، ٣٧٣، ٣٧٦، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٩٢، ٤٩٤،	أكثر المفسرين، ٤٤٥/٤
٥١٢، ٥١٧، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٤٦، ٦٠٠، ٦١١،	أكثر المكلفين، ٣٠/٤
٦٢٠، ٥١/٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ١٢٠، ١٥٩،	الأمرء، ١٦٨/٥، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧
١٦٦، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢١٣، ٢٩٠،	الأُمم، ٣١٦/١؛ ٢٢٣/٣؛ ٣٠٣؛ ١٦٨/٥
٣٢٢	الأُمم السالفة، ٣٦٣/١؛ ٢٣٤/٣؛ ٢٣٧
أصحابنا كلّهم، ٢١٤/٤	الأُمم كلّها، ٣٧١/١
أصحابنا المُحصّلين، ٢٢٧/٤	الأُمم الماضية، ٤٨٣/٣

- الأمناء، ٣١٠/٣
 أنصهار، ٣٥٥، ٣٥٤/٤
 الأئمة، ٢٥٠/١، ٣١٦، ٢٥٠/٢، ٢٥٦، ٢٤٨/٣
 الأوس، ٢٢٦، ٢٢٠، ٢٠٧، ١١٨/٣، ٤٢٩، ٤٢٨
 الأوصياء، ٢٩٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٨، ٤٢٤؛
 أولاد الأخ، ٣٠/٤، ٦٣، ١٢٣، ١٣٧، ١٤٣، ١٦٨، ٢١٨
 أولاد الأخت، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٥٣، ٢٦٨، ٢٩٢، ٤٤٣
 أولاد الكفار، ٤٧٩، ٥٠٠، ٥٠٥، ٥١٥، ٦٢٣؛ ٥٠٥، ٥٠٨
 أولي الأرحام، ٥٩، ٦٢، ٧١، ٧٢، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٠٦
 أهل أطراف البلاد، ١٣٩، ١٤٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤
 أهل الاجتهاد، ١٧١، ٢٥٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢
 أهل الأخبار، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٢٩، ٣٥٣، ٤٨٤
 أهل الآخرة، ٥٥٨، ٥٥٦، ٥٥٤، ٥٠٧، ٥٠٠
 الأئمة كلها، ٢٨٢/٥
 أمة محمد صلى الله عليه وآله، ٣٧١/١
 ٣٧٤؛ ٥٦٠/٤
 أمة النبي، ٤٠٣/٥
 الإناث، ٣٥٣، ٣٠١/٤
 الأنبياء، ١١١/٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩
 ١٨٠، ١٨١، ١٩٥، ١٩٦، ٣١٦، ٣٨٧، ٣٩٢
 ٤٢٩؛ ١١٩/٣، ١٧٩، ١٨١، ١٨٦، ٢٠١
 ٢٠٧، ٢١٩، ٢٤١، ٢٨٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩
 ٣٠١، ٣٠٢، ٤٨٧؛ ١٢٧/٤، ١٢٨، ٣٣٩
 ٨٥/٥، ١٦٥، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣
 ٣٢٤، ٣٧٦، ٣٩٧، ٤٩٧، ٥٢٦، ٥٢٧
 أنبياء الله، ٢٩٧/٣
 الإنس، ٤٣٤/٢، ١٧٩/٣، ٥٢٩، ٥٢٧/٥
 الأنصار، ٣٢٢/١، ٣٢٦، ٣٣٤/٣، ٢١٨/٤
 ٢١٩، ٣٢٨/٥، ٣٥٠
 الأوس، ٤٨٤/٣
 الأوصياء، ٢٤١/٣، ١٢٧/٤، ١٢٨، ٣٩٧/٥
 أولاد الأخ، ٣٦٢/٤
 أولاد الأخت، ٣٦٢/٤
 أولاد الكفار، ٣٢٦/٢
 أولي الأرحام، ٣٦٠/٤
 أهل أطراف البلاد، ١٧٥/٥
 أهل الاجتهاد، ٣٩٢/٤
 أهل الأخبار، ٣٧٥/٣
 أهل الآخرة، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢؛
 ٣٥٥/٥
 أهل الأرض، ١٧٢/٥، ٤٦٢
 أهل الإسلام، ٩٨/٣، ١١١؛ ٣٧١/٤، ٤٩٨
 ٦٢/٥
 أهل الأصنام، ٤٨٦/٣
 أهل الإمامة، ٢٤٨/٤
 أهل الإمامية، ٢١٢/٢
 أهل الأمصار وساكني الأقطار، ١٧٨/٥
 أهل الأهواء، ٢١٨/٥
 أهل الإيمان، ٣٣٥/٤
 أهل بدر، ٤٨١/٣
 أهل بغداد، ١٨٥/٣
 أهل البلاد البعيدة، ١٧٥/٥

أهل خرسان، ٢٢٣/٣	أهل بلخ، ٤٩٢/٣
أهل الديانات والعبادات، ١٠٦/٣	أهل البيت، ٤٥٤/١؛ ٢٣٣/٣؛ ٣٢٤/٤؛ ٣٣٤
أهل الذمة، ٣٧٢/٤	٣٥٠، ٣٢٨
أهل الرأي والحزم، ٨٥/٥	أهل بيت النبي، ٤٠٣/٥
أهل الرجعة، ٤٥٣/٣	أهل بيته، ٣٧٢/٤
أهل الردّة، ٤٠٥/١	أهل التأويل، ٤١٠/١
أهل الشّرع، ٤٤٣/٤	أهل التحقيق، ٣٦٠/٢
أهل الشّرك، ٣٦٣/٤	أهل التفسير، ٢٦٤/١؛ ١٤٣/٥
أهل صفين، ٤١١/١؛ ٣٤٩/٣؛ ٣٥٠	أهل التقليد، ٤٧/٤
أهل الصّناعة، ٣٥/٤	أهل التكليف، ٢٣٣/٥
أهل الطاعات والعقاب، ٣١٤/٥	أهل التمييز والتّفكّر، ١٥/٤
أهل العادات، ٥٥/٤	أهل التناسخ، ٣١٨/٢
أهل العداوة، ٣٣٥/٤	أهل التواتر، ٥٨/٤
أهل العدد، ٢٥٩/٢	أهل التوحيد، ٤٥١/٣؛ ٦٢/٥
أهل العدل، ٤١٠/١؛ ٦٢/٥؛ ٤٨٠، ٥١٢	أهل الثواب، ١١٨/٣، ١٢٣، ١٢٧
أهل العراق، ٢٣١/٥	أهل الثواب في الآخرة، ١٢٣/٣
أهل العربيّة، ٣٠٥/١؛ ٢٣٤/٣؛ ٣٦/٤؛ ٦١٦؛	أهل الثواب والجنة، ٣٥٥/٥
٢٣١/٥	أهل الثواب والعقاب، ١٢١/٣
أهل العقاب، ١٢٧/٣	أهل الجمل، ٤١١/١؛ ٣٤٩/٣؛ ٣٥٠
أهل العلم، ٤٧٦/٤؛ ٦١٦؛ ٥٩/٥؛ ٢٤٦، ٢٨٥،	أهل الجنة، ٣٢٨/٢؛ ٤١٣؛ ١١٨/٣؛ ١٢٥،
٤٨٠	١٢٦، ١٢٨، ٢٧٥؛ ٤٦٣؛ ٣٨٣/٥
أهل العلم بالفصاحة، ٣٤/٤	أهل الجهالات، ٦٣/٥؛ ٢٣١/٥
أهل العلم والفضل والدراية والتحصيل،	أهل الحجاز، ٢٣١/٥
٤٧٦/٤	أهل الحق، ٣٢٦/١؛ ٢٦٢/٢؛ ٤٢٥؛ ١٨/٤؛
أهل العمى، ٥٥٦/٥	٥٢١، ٤٨٣، ٣٨٣، ٦٦/٥
أهل فارس، ٤٨٩/٣	أهل الحمد والسلامة، ٤٣٤/٢

- أهل القبلة، ٤٨٤/٥، ٤٨٧، ٥١٥، ٥١٧
 أهل القرية، ٢٩١/١، ٣٥٥، ١٥٥/٣
 أهل الكباثر، ٢٥٠/٢
 أهل الكتاب، ٢٣٧/٣، ٢٩٠/٤، ٤٨١، ٤٨٢
 أهل الكتب والتصنيف، ١٤٢/٥
 أهل الكفر، ٢٥٥/٢
 أهل الكوفة، ١٨٥/٣
 أهل اللسان، ٤٤٤/٤
 أهل اللغة، ٢٢٥/١، ٢٨٩، ١٩٠/٢، ٢٣١، ٢٣٠
 ٢٣٢، ٣٥٩؛ ١٨١/٤، ٤٣٩، ١٤١/٥، ١٤٢
 ١٤٤، ١٤٦، ٢٤٤
 أهل اللغة العربية، ١٤١/٥
 أهل مدينة السلام، ٥٥/٤
 أهل المذاهب، ٦٥/٥
 أهل المعاصي الكباثر، ٢٥٦/٢
 أهل المعرفة بالعربية، ٢٩/٤
 أهل مكة، ٢٧٦/١
 أهل الملة، ٣٨٤/١، ٤٨٤/٥
 أهل المؤصل، ٤٧٧/٤
 أهل الموقف، ١١٨/٣، ١٢١، ١٢٨
 أهل النار، ٤١٣/٢؛ ١١٨/٣، ١٢٨، ١٥٧، ٢٧٥
 ٤٦٤؛ ٣٨٣/٥
 أهل النار والعقاب، ٣٥٥/٥
 أهل النظر، ٤٧٦/٥
 أهل النقل، ٣٢٣/١
 أهل النقل والرواية، ٤٠٧/١
 أهل النهروان، ٤١١/١
 أهل نيسابور، ٢٢٣/٣
 أهل الوعيد، ٢٤٥/٢
 أهل الهند والسند، ٤٨٣/٣
 أهل الهند والصين، ٤٨٧/٣
 أهل اليمن، ١٦٣/٢
 البصريون، ٣١٢/٢
 بعض أصحابنا، ٢٥٢/٣؛ ٥٩٩/٤؛ ١٤٩/٥
 ١٦٦، ١٨٨
 بعض الإمامية، ٤٨٠/١
 بعض الرؤساء، ١٠٤/٢، ١٧٠
 بعض علماء الإمامية، ٢١٦/٤
 بعض الفقهاء، ٢٧٦/٥
 بعض المتأخرين، ٢٦٨/٢، ٣٥٧
 بعض المتكلمين، ١٩٠/٢
 بعض مخالف الشيعة الإمامية، ٨٠/٥
 بعض المكلفين، ١٧٦/٢؛ ٤٩٥/٤، ٤٩٦، ٥٠١
 بعض التحويين، ٢٥٢/١
 البغاة، ٤٢٥/٣
 بنات سيدنا رسول الله، ٣٤٦/٤
 بنات النبي، ٣٩٥/٣
 بنو آدم، ٣٠٦/١، ٣٠٧؛ ٣٢٨/٢؛ ١٨٠/٣، ١٨٥
 ١٨٦؛ ٦٢٥/٤
 بنو إسرائيل، ٤٨٦/٥
 بنو حنيفة، ٤٣٤/١
 بنو سليم، ٤٨٤/٣

بنو كلب، ٤٨٤	جميع الطائفة، ٧٠/٥
بنو كنانة، ٨٤٤/٣	جميع العقلاء والعلماء، ١٢٣/٥
بنو مروان، ٣٣٦، ٣٣٧، ٢٣٦/٣	جميع فرق أهل الملة، ٨٤٤/٥
بنو نويخت، ٣٩٠/٢	جميع الفقهاء، ١٩١/٤، ٢٢٨، ٥٤١، ٥٤٣
بنو نبیخت، ٣٦٣/٢	جميع المتكلمين، ١٤٦/٤
بنو هاشم، ٣٢٦/١، ٣٣٤/٣، ٣٨٦، ٢٥٠/٤	جميع المسلمين، ٣٢٤/١، ٢٥٧/٢، ٤٣٥؛
التابعين، ١٠١/٥	٣٠٠/٣، ٤٥٥، ٢١٨/٤، ٤٧٦
التسعة من ولد الحسين، ٢٩٥، ٢٤١/٣	جميع الملائكة، ١٨١/٢
ثقیف، ٤٨٤/٣، ٤٠٩/١	جميع المؤمنين، ٤٦٠/٤
ثمود، ٥٣٤/٥، ٣٨٩/١	الجن، ١١٥/٢، ٣٥٦، ٤٣٤، ٣٢/٤، ٥٥/٥
الجاهلون، ٤٨٩/٥، ٢٤١/٣	٥٢٩، ٥٢٧
جرهم، ٤٨٥/٣	الجناة، ٤٢٥/٣
جماعة أهل البيت، ٢٣٤/٣	الجهال، ٦١/٥، ٦٥
جماعة من الصحابة، ٣٢٧/٥	جيش البصرة، ٣٣٨/٤
جماعة من المنافقين، ٣٧٢/٣	الحفاظ، ٣١٠/٣، ١٦٩/٥، ١٧٠، ١٧٨
جمهور أصحاب الشافعي، ٢٢٢/٣	الحكام، ١٢٤/٥
جمهور المسلمين، ٣٨٣/١	الحكماء، ٢٣٤/٣، ٨٦/٥
جميع أصحاب الشافعي، ٢٢٠/٣	حكماء العرب، ٤٧٦/٣
جميع أصحاب النبي، ٣٢٥/١	الخزرج، ٤٨٤/٣
جميع الأمم المستقبلية، ٣٧٤/١	خصوصنا، ٨٩/٢، ١٦٢، ١٢٩/٥، ٢٧٥، ٢٩١
جميع الأمة، ٣٢٥/١، ٢٠٧/٣، ٢٠٨، ٢٢٠/٤	خلفاء الأنبياء والرسول، ٢٩٦/٣
٥٨/٥، ٧٢، ٢٨٢	خيار أصحابه، ١١٢/٢
جميع الأنبياء، ٣٤٣/٢	الخيرون، ٣٣٦/٣
جميع أهل اللغة، ٣٢٣/٣	ذرية آدم، ٣٠٥/١
جميع الرواة والمُصنّفين، ٤١٣/٣	الذُكران، ٢٦٠/٤
جميع الشيوخ، ١٩١/٤	الذُكور، ٣٠١/٤، ٣٥٣

الشيوخ، ٢٤٢/٢؛ ٢٤/٣، ٣١، ٦٧، ٣٤٧؛

١٦٥، ١٢٢/٥؛ ١٦٤/٤

شيوخ الإمامية، ٢٢٧/٣

شيوخ أهل العدل، ٤١٢/٢

الشيوخ الثقات، ٢٤٠/١

شيوخنا، ٣١٨/٢، ٣٩٠

شيوخ هذه الطائفة، ٢٢٣/٤

الصالحون، ٢٨٢/٣، ٣٣٦، ٦٦٩/٤؛ ٣٢٢/٥

الصحابة، ١٠١/٥، ٢٥٣، ٢٦٠، ٤٦٤

صلحاء العترة، ٢٢٦/٣

الضالّين، ٢٣٥/١

ضُعفاء المؤمنين، ٣٤٥/٤

طائفتنا، ١٩٤/٤، ٢٠١

الطائفة، ١٣٧/٤، ١٣٩، ٥١/٥؛ ٥٢، ٥٣، ٥٦،

٥٧، ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤،

٢٨١، ٢٧٩

الطائفة المحقّقة، ٧٢/٥، ٥٧

طائفة من طوائف الأئمة، ٩٤/٥، ١٠٦

الطائفين، ٣٧٣/١

طوائف الأئمة، ٧٢/٥، ٩٦، ٩٤

الظالمون، ٤٢٤/٣؛ ٤٩٦/٥

الظلمة، ٦٦٣/٤، ٦٦٩، ٦٧٣، ٦٧٤

العباد، ٢٢٦/١، ٢٢٩، ٤٥٣؛ ٢٣٠/٢، ٢٣١،

٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١؛

٥٠٤، ٥٠٣/٥؛ ٥٠٩، ٥٠٣/٤؛ ٤٢٧، ٥٢/٣

٥٤٣، ٥٤٢، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٢٣، ٥٠٩، ٥٠٨

٥٦٠، ٥٥٢

ذوي الأرحام والأنساب، ٢٩٤/٤

ذوي القربات، ٢٩٣/٤

ذي القربى، ٢٤٩/٤، ٢٥٠

ذي الكلاع، ٨٤/٣

الرجال، ٤٧١/١، ٤٧٢؛ ٣٠٠/٤؛ ٣٠٥

رجال العامة، ٢٣٦/٣

الرسل = رسله، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٢٩٦/٣

٣٠١، ٣٠٢، ٤٧٢؛ ٨٤/٥، ٨٥، ٨٧، ٨٩

٩٠، ٩١، ٩٢، ١٢٣، ١٦٨، ١٧٥، ٣١٤

٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥١٢، ٥٤٩، ٥٥٦

الرؤاة، ١٤٠/٥

رواة العامة، ٥٥٤/٥

الرؤساء، ٨٥/٥، ١٠١، ١٢٣

رؤساء الأمصار، ٨٢/٥

الزّراقين، ١٠٧/٢

الرّهّاد، ٣١٥/٥

السابقين، ٣١٧/١، ٣١٨

سادات بني حنيفة، ٤٣٥/١

السّعاة، ١٦٨/٥

السوفسطائية، ١١٦/٢

الشافعون، ٢١٣/٢

الشباب، ١٦٤/٤

شذاذ الإمامية، ٢٠٢/٢؛ ٤٢٣/٣

الشّعراء، ٢٣٤/٣؛ ٣٤/٤

الشهداء، ٢٨٢/٣

الشياطين، ١٢٢/٢

علماء أهل كُلِّ نَحْلَةٍ وَمَلَّة، ٦١/٥	العبيد، ٢٣٦/١
علماء أهل اللغة، ١٤٢/٥	العتره، ٢٢٨/٣
علماء الدين، ٤٠٠/٥	العتره الطاهره، ٤٨٧/٥
علماء السُّلف، ٣٢٦/٥	عتره النَّبِيِّ، ٢٢٥/٣
علماء الشيعة، ٨٠/٥	العجم، ٣٣، ١٥/٤؛ ٤٢١/٣
علماء الشيعة الإمامية، ٧٤/٥	العرب، ٢٥٠، ٢٤٧، ٢٤٢، ٢٣٧، ٢٣١/١
علماء الطائفة و متكلموهم، ٤٧/٤	٢٩٠، ٢٩٤؛ ٨١/٣، ٨٨، ١٧٥، ١٨٥، ٣٣٩
علماء الفرقة الإمامية، ١٠٧/٤	٣٥٨، ٣٥٩؛ ٣/١٨٠، ١٨١، ٣٢٣، ٤٢١
علماء الفرقة المُحَقَّة، ١٠٦/٤	٤٧١؛ ٣٢/٤، ٣٦، ٣٥٧، ٦٢٥؛ ٣٢٥/٥
العلماء المحضِّلين، ٧٣/٥	العصاة، ٢٤٠/٣
علماء المنجِّمون، ١٠٩/٣	العظماء، ١٠١/٥
علماء هذه الطائفة، ٧٥/٥	العقلاء، ٢٦٤/١؛ ٣٠٧؛ ٨٢/٣، ١٨٤، ٢٠٦
علماء هذه الفرقة، ٧٨/٥	٣١٥، ٣٩٠؛ ٣/٣٣٥، ٦٠/٥، ١٢٣، ١٢٤
علمائونا، ١٠٩/٤، ١٤٤	١٢٥، ١٣٢، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٥، ٣٢٢، ٤٠٢
الْعَمَال، ١٢٤/٥، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٦	عقلاء سائر المُعْتَزَلَة، ٣٤٣/٥
العوام، ٣٣/٤، ٥٢٨، ٥٣١	عقلاء النساء، ٤٧٢/١
الغالين، ٢٤١/٣	العلماء، ٢٤٥/١؛ ٦٢/٣، ١٨٧، ٣١١؛ ٢٤/٤
غَسَّان، ٤٨٤/٣	٢٥، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٥٩، ١٠٦، ١٠٩، ١١١
الفاضلون، ٣٣٦/٣	١١٣، ١٤٥، ١٤٦، ٢٢٠، ٢٢٤، ٤٣٧، ٦٦٩؛
الْفُرْس، ٤٠٦/١	٦١/٥، ٦٥، ٧٠، ٨٨، ١٠١، ١٠٦، ١٢٣
فرق الأُمَّة، ٣٠٠/٣؛ ٣٢٢/٥	١٤٦، ١٧٨، ٢٣٠، ٢٤٦
فرق المسلمين، ١٠٨/٤	علماء أصحاب أبي حنيفة، ٢١٩/٤
الفرقة المُحَقَّة، ١٧٦/٤، ٢٥١؛ ٥٧/٥، ٦١، ٦٦	علماء الإمامية، ١٠٦/٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١١
١٨٩، ١٦٧، ٨٠، ٦٨، ٦٧	٢٢٩/٥؛ ٢٢٠
الْفُسَّاق، ٣٣٧/٣	علماء الأُمَّة، ٩٧/٥، ١٣٩، ١٤٦
الْفُصَّحاء، ١٨٠/٣؛ ٢٣٤؛ ٣٢٥/٥	علماء أهل بيته، ١١٢/٢

الفضلاء، ٨٥/٥	قوم من شيوخنا، ٢١٢/٤
فقراء المسلمين، ٢٠٧/٣	قوم من المفسرين، ٢٣٢/١
الفقهاء، ٤٩٧/١؛ ١٠٦/٢؛ ٢٣٤/٣؛ ٤٣/٤، ٥٠، ٧٥، ١٢٦، ١٣٩، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٧، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٦، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٨٩؛ ٧٠/٥، ٧١، ٧٩، ١٤٤، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٨، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٨٤، ٤٠٠، ٤١١، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٢٩	قوم نوح، ٤٨٣/٣
فقهاء أصحابنا، ١٧٩/٤	الكافرون، ٢٤٣/١، ٢٣٥، ٢٢٩/٢؛ ٥١٧/٥، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٨، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨
فقهاء الأمة، ٢١٩/٤	كافة الكفار، ١٦٧/٣، ١٦٩
فقهاء العامة، ٤٩/٤، ٧٢، ٨٠، ١٩٤، ٤٥٨	كثيراً من الفقهاء، ٤٦/٤
الفقهاء المخالفين، ٢٠٠/٤	كثير من الطائفة، ١٤٣/٤
الفلاسفة، ٣٨٣/١؛ ١٢٣/٢؛ ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٨٦	الكذابين، ٢٠٥/٢
القاسطين، ٤١١/١؛ ٣٢٩/٥	الكفار، ٣٠٠/١، ٤١١؛ ٢٤٠/٢؛ ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٤٣؛ ١٦٧/٣، ١٦٩، ٢٩٧، ٣٧٧، ٤٥٣؛ ٢١/٤، ٢٢، ٢٣، ٣٧، ٤١، ١٥٠، ٢٩٥، ٣٠٨، ٣٤٥؛ ٢٥٤/٥، ٢٥٨، ٥١٤، ٥١٧، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٣، ٥٥١، ٥٥٢
القبايل، ٣٥٧/٤	كل المتكلمين، ١٢٥/٢
قبايل اليمن، ٤٨٤/٣	اللغويين، ٦١/٥
القدمات، ٩٨/٢	المارقين، ٤١١/١؛ ٣٢٩/٥
قراءة النبي، ٢٥١/٤	المبطلين، ١٧٣/٢؛ ٢٤١/٣
قريش، ٤٣٢/٢؛ ٢٣٩/٣؛ ٤٨٤؛ ٢٧٣/٤	المُتأخرين، ٣٠٢/٤
٣٥٠/٥	المُتقدمين، ٣٠٩، ٣٠٢/٤
القضاة، ١٦٨/٥، ١٧٤	المُتقدمين من شيوخنا، ١٠٧/٤
قوماً من الشيعة، ٢٠٣/٢	المُتكلّمون، ٩٩، ٩٨/٢، ١٨٦، ١٩٠؛ ٢٣٤/٣؛ ٢٣/٤، ٣٨، ٤٠، ٦٧؛ ٧٣/٥، ٧٨، ٧٩، ١٠٧، ١٤٤، ٣٧٣، ٣٨٤، ٤١١، ٤١٣، ٤٢٩، ٤٥١
قوماً من العرب، ١٦٦/٢	
قوم عاد، ٣٨٩/١	
قوم من أهل العلم، ٢٣٢/٤	

المُستضعفين، ٤٥٥، ٣٥٠/٣	المتكلمين المدققين، ٧٣/٥
المسلمون، ٤٠٩/١، ٤١١، ٩٩/٣، ١١٢، ٢٤٥	المجرمون، ٥٣٩/٥
٢٥٨، ٢٥٩، ٢٥، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٣٥	المجوس، ٣٧٩/٢، ٣٨٧، ٢٩١/٤؛ ٤٤٢/٥
٢٨٣/٣، ٤٠٧، ٤٥١؛ ١٧/٤، ٢٣، ٧٦، ٨٥	مُحاربو أمير المؤمنين، ٤١١/١
٢١٨، ٢٣١، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦٧، ٣٠٨، ٣٥٣	المُحدثون، ٣٥/٤
٣٧٤، ٤٦٠، ٤٧٧، ٤٧٨، ٥٠٧، ٥٢٧، ٥٦١	المُحسِنين، ٤٩٤/٥
٦١٩؛ ٥٩/٥، ١٣٥، ٢٣١، ٣٢٦، ٣٥٠	مُحْصَلو أصحاب القياس، ٥٩٠/٤
٣٥١، ٤٦٣، ٤٨٧، ٥٤٦، ٥٦٣	مُحْصَلو أصحابنا، ٧٨/٤
مَشايع العصابة، ٤٩٣/٤	مُحَقِّقو أصحابنا، ١٨٧/٢
المُشَبَّهة، ٢٢٣/١؛ ٤٤٣/٥	مُخالفنا، ٢٩٢/٤
المُشْرُكون، ٢٤٥/١؛ ٢٩٧/٣، ٤٨١؛ ١٢٨/٤	مُخالفو الإمامية، ٢٢٦/٣
٤٩٦، ٤٩٤، ٤٩٣/٥	المُخالفون، ٤٠٨/١؛ ٤١٢؛ ١٧٠/٣، ٣٥٥
مُشركي العرب، ٤٨٢/٣	٤١٣؛ ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٣١، ٢٢٣، ٢٣٨
المُشْكِكِينَ، ١٧٣/٢	٤٢١؛ ١٦٤/٤، ٢٨٨، ٣٣٤؛ ٢٧٨/٥
مشهوري أهل العلم، ٢٣٥/٣	مُخالفونا، ٣٢١/١؛ ١٦٧/٢، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٣٧
مصنفي أصحابنا المتكلمين، ٧٩/٥	٣٩٢، ٤٢٩؛ ٣٣٥/٣، ٣٧٢، ٤٣٧، ٤٣٨؛
المعصومون، ٢١٢/٣؛ ١٤٩/٥	٣٩/٤، ٧٠، ١٥٠، ١٧٣، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١
المُفسِّرون، ٤٠٩/١، ٤١٠؛ ٦١٦/٤	٢١٢، ٤٤٤؛ ٦٢١؛ ٦٨/٥، ٥٠٩
المُفَوِّضَة، ٣٠١/٢	مُخالفونا في الإمامة، ٢٣٤/٥
المُكَاتِب، ٢٠٢، ٢٠١/٤؛ ٣٠٧	مُخالفينا، ٣١٩/١، ٣٢٥، ٤١١؛ ٥٠/٥، ٧٩
المُكَلَّفون، ٣٩٢/٢؛ ١٩٥/٣، ١٩٨/٣، ١٩٩/٣	٢٣٢، ٢١٨
٢٩٩/٣، ٤٣٨؛ ٥٠٧/٤، ٥٠٩، ٥٥٨؛ ٣٧/٤	مدققو المتكلمين، ٢٧/٤
٤٢، ٨٩، ٣٤٠، ٣٩٢، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠١	مذاهب العرب، ٢٢٦/١
٥٠٣، ٥٠٧؛ ١٤٥/٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١	مذحج، ٤٨٤/٣
١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ٢٣٣	المُرتَدِّين، ٢٤٨/٤
الملاحكة، ٢٦٣/١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧	مُسْتَضْعَفِي أوليائه المؤمنين، ٤٥٥/٣

- النحويون، ٣٠٥/١: ٦١/٥
النساء، ٤٧١/١، ٤٧٢: ٣٩٦/٣، ٢٥٩/٤، ٢٦٠،
٢٩٧، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٧٦
نسل آدم، ٣٠٥/١
النصار، ٣٢٧/١
النصارى، ٢٣٩/٢، ٢٦٥: ٢٣/٤، ١٢٧/٥،
١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ٥٣٠/٥
نقّاذ الحديث، ٢٦٣/٤
نقّباء موسى، ٢٣٩/٣
الوزراء، ١٠٤/٢
الوُلاة، ١٦٨/٥، ١٦٩، ١٧٧
وُلد أبي طالب، ٦٣٥/٤
وُلد العباس، ٢٢٥/٣
ولد فاطمة، ٦٣٥/٤
وُلد قابيل، ٥٠٣/١
الهاشميّات، ٣٥٧/٤
همّدان، ٤٨٤/٣
هوازن، ٤١٠/١
يتامى آل محمّد، ٣٦٤/٤
اليهود، ٢٣٩/٢، ٢٦٥: ٢٣/٤، ١٢٧/٥، ١٣١،
١٣٤، ١٣٥، ٣٤٥
٣٠٥: ١١٥/٢، ١١٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨،
١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ٣١٠، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٥٦،
٣٥٨، ٣٥٩: ٣٨٧، ١٦٨/٣، ١٦٩، ١٧٩،
١٨٠، ١٨٥، ١٨٦، ٢٧٦، ٤٨٣، ٤٨٧:
٣٣٩/٤: ٥٥/٥، ٣١٨، ٤٦٢
المُخلدة، ٢٢٣/١
الملوك، ٥٧/٥، ٨٥، ١٢٣، ١٧٦، ١٧٧
مُلوك الأطراف، ٨٢/٥
الملة، ٣٠٠/٣
ملة إبراهيم، ٤٧٤/٣
المملوك، ٣٠٧، ٣٠٦/٤
المُنافقون، ٣٧٣/٣
المنجّمون، ٩٨، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ٩٧/٢،
١٠٩، ١١٢
المُؤخّدون، ٤٥١/٣
المؤمنون، ٢٢٦/١، ٢٣٥: ٣٣٥/٤، ٥١٣/٥،
٥١٧، ٥١٩، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٤٧
المُهاجرون، ٣٢٦/١: ٣٣٤/٣
المؤمنون، ٣٨٧/٢، ٤٢٩: ١١٨/٣، ٢٩٦، ٢٩٧،
٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٨، ٣٧٣، ٤٥٣
الناكثون، ٤١١/١: ٣٢٩/٥
النجوم، ٩٧/٢

(١١)

فهرس الأيَّام و الوقائع

بيعة أمير المؤمنين، ٣٣٦/٣	الأذان، ٣٢٧/٤
التاسع من المُحرَّم سنة تسعٍ وعشرين و	أذان الفجر، ٣٣٤/٤
أربعمائة، ١٢٩/٤	استتار إمام الزمان، ٤٢٦/٣
تبوك، ٤٠٨/١	استتار النبي، ٤٢٦/٣، ٤٢٨، ٤٢٥/٣
جُمادى الآخرة سنة خمس عشرة و	إمامة أمير المؤمنين، ٣٤٦/٣
أربعمائة، ٦٦٣/٤	انشقاق القمر، ٣٢٨/٥
الجُمعة، ٢٤٣/٤	أوائل الشهور وأواخرها، ٣٤٩/٤
حال الغيبة، ٤٢٨، ٤٢٧/٣	أول الليل، ١٤٠/٤
حرب الجمل، ٤٧٢/١	أيَّام أبي بكر، ٤١٢/١
حُنين، ٤٠٨/١	الأيَّام الجُمعة، ٢٤١/٣
حياة النبي، ٣٦٩/٣	أيَّام موسى، ٣٤٥/٥
خيبر، ٤٨٧/١	أيَّام النبي، ٢٦٦/٤
حرق السفينة، ٣٥٥/١	أيَّام نبينا، ٣٤٥/٥
ذا القعدة، ٥١١/٤	أول يومٍ من شهر رمضان، ٥١١، ٥١٠/٤
ربيع الآخر سنة سبعٍ وعشرين وأربعمائة،	البعث، ٤٨١، ٤٧٢/٣، ٥٦٧/٢
٥٩٩/٤	بدر، ١٤٢/٥
الرَّجعة، ٢٠٢/٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٤٥٢/٣، ٤٥٣	بيعة أبي بكر، ٣٢٦/١
زمان الغيبة، ٢٢٠، ٢١٦/٤	بيعة الأُمَّة، ٣٣٦/٣

القائم <small>بالحج</small> ، ٤٥٢/٣	زمان النبي، ٣٢٧/٥
العاشر من ذي الحجة، ٥١١/٤	زمان رسول الله، ٣٥١/٤
عهد رسول الله، ٣٣٨/٤	زوال الشمس، ٣٢٦/٤
عهد موسى، ٤٥٥/٣	السقيفة، ٣٥٠/٥
عهد النبي، ٣٢٧/٥	الشتاء، ٥٢٨/٤
العيدين، ١٤٢، ١٤١/٤	شعبان، ٥٠٧، ٨٣، ٦٣/٤؛ ٢٥٨/٢
الغروب، ٦٣/٤	شعبان، سنة خمس عشرة وأربعمائة، ٤٥٧/٤
غزاة الروم، ٤٠٥/١	شوال، ٥١١، ٤٨٩/٤
فتح مكة، ٣٥٣/٥	الشورى، ٦٦٨/٤
قبل الزوال، ٦٣/٤	شهر ربيع الأول سنة سبع وعشرين و أربعمائة، ٢١١، ١٩٧/٥؛ ٧٧/٣
قبل طلوع الشمس، ٥٢٧/٤	شهر رمضان، ٨٢، ٦٤، ٦٣/٤؛ ٢٦١، ٢٥٨/٢
قبل طلوع الفجر، ٨٨، ٨٧/٤	٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٠٤، ١٠٥، ٢٤١، ٢٨٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٨، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٤١؛ ١٤٢/٥، ٢٨٤، ٣٠٣
قبل الهجرة، ٤٢٥/٣	شهر الصيام، ٤٨٩، ٤٨٦/٤
قتال أمير المؤمنين، ٣٣٨/٤؛ ٤١١/١	شهور قمرية، ٥١٣/٤
قتال أهل الردة، ٤٠٥/١	صدر الإسلام، ٥٩٢/٤
قتال بني حنيفة، ٤٠٩/١	صفر سنة سبع وعشرين وأربعمائة، ٢٣/٣
قتال فارس والروم، ٤٠٩/١	الصيف، ٥٢٨/٤
قتال النبي، ٣٣٨/٤	طلوع الشمس، ٥٢٦/٤
قتل أمير المؤمنين، ٤١٣/٣	طلوع الفجر، ٤٨٠/٤
قصة تبوك، ٣٣٥/٣	ظهور القائم صاحب الزمان = ظهور
القيامة، ٥٦/٢	
الكسوف، ١٤٢، ١٤١/٤؛ ٩٧/٢	
الكسوفات، ١١٣/٢	
ليلة الفطر، ٤٨٩/٤	
ليلة القدر، ٢٤١/٣	
مُحرَّم سنة سبع وعشرين وأربعمائة، ٥٨٩، ٥٧٧/٤	

يوم خيبر، ٤١٠/١	مسألة خرجت في شهر ربيع الأول سنة سبع
يوم الدين، ٢٣١/١	وعشرين وأربعمئة، ١٩٧/٥
يوم السقيفة، ٣٥٠/٥	مؤتة، ٤٠٨/١
يوم الشك، ٦٣/٤، ٨٢، ٨٣، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٦،	النشور، ٥٥١/٥؛ ٤٧١/٣؛ ٥٦/٢
٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩	نصب الإمام، ٤٣٨/٣
يوم الطف، ٤١٣/٣	النهار، ١٤٠، ١٣٩/٤
يوم عرفات، ٥٣٠/٤	نهار شهر رمضان، ٥٤١/٤
يوم عرفة، ٥٣١/٤	وفاة الرسول، ٣٤٦/٣
يوم الغدير، ٣١٩/٣، ٣٢٠، ٣٢٢؛ ٣٧٦/٥	وفاة النبي، ٣٦٦/٣؛ ٣٢٥/١
يوم الفتح، ٣٥٢/٥	هلال شهر رمضان، ٣٩٢، ٣٩١/٤
يوم القيامة، ٣٥٤/١، ٤٥٣، ٣٧٤؛ ٣١٥/٢	يوم التحكيم، ٣٤٨/٥
٣٢٦؛ ٤٧٤/٣	يوم التروية، ٥٣١/٤
يوم النشور، ٥٥٧/٥	يوم الجمعة، ٢٤٤/٤
يوم النحر، ٢٥٣/٤، ٥١١	يوم الجمل، ٦٢٤/٤
	يوم الحديبية، ١٧٢/٢

(١٢)

فهرس الحيوانات

الخنزير، ٤٨٩/١؛ ٢٥٥/٤؛ ٤٠٤؛ ٥٨/٥	الإبل، ٤٧٣/٣؛ ٤١٨/٥
الدابة، ١٤٢/٣	الأرانب، ٣٥٢، ٣٥٠/٤
الديدان، ١٤٣/٣	الأفاعي، ١١٨، ١١٧/٤
الذئب، ١١٧/٤	البراغيث، ٢٩٥/٢
السباع، ١١٧/٤، ١١٨/٤	البهائم، ٣٦٠/٢؛ ١٧٩/٣؛ ١١٦/٤، ١١٧
السبع، ١١٦/٤	البهيمة، ١٢٠/٥
السلحفاة، ١٤٣/٣	الثعالب، ٣٥٢/٤
السمك، ١١٧/٤	الثعلب، ٣٥٢/٤
السمك، ٢٨٢/٤	الجرى، ٢٨٢/٤
السموك، ١٤٣/٣	حشرات الأرض، ٢٩٥/٢
الشاة، ٢٨٢/٤، ٤٠٤/٤	الحمر الأهلية، ٢٩١/٥
الصبيان، ٢٩٦/٢	الحيات، ١٤٣/٣
الصفادع، ١٤٣/٣	الحيوان، ٢٨٤/٣، ٣٠٠؛ ١١٥/٤، ١٧٣، ١٧٤
الطائر، ٢٥٣/٣؛ ١١٥/٤	١٧٧، ١٧٦
الطير، ٢٨٣، ٢٨٢/٤؛ ٤٤٤/٥	الحيوان المأكول، ١١٧/٤
الطيور، ٢٥٣/٣	الحية، ١١٦/٤، ١١٧، ١١٨؛ ٥٣٢/٥
عنزة، ٤٣٠/٢	الحشاف، ١١٥/٤
العنكبوت، ٤٤٠/٤	الحطاف، ١١٥/٤

الكلب، ٣٤٣، ٢٥٥/٤	الغراب، ١١٥/٤
كلب ناشف، ٣٤٢/٤	الغنم، ٢٥٥، ٢٥١/٥؛ ٣٥٣/٤
المازماهي، ٢٨٢/٤	الفرس، ٤٤٤/٥
الناقة، ٣٤٠/٥	فرس فاره، ٢٥٢/٤
ناقة صالح، ٣٠٠/٣	القرد، ٤٨٩/١
النمل، ١١٧، ١١٥/٤	قردة، ٥٤١/٥
نملة، ٤٥٥/١	القمل، ٢٩٦/٢
	الكراكي، ٢٥٣/٣

/

(١٣)

فهرس النباتات و المشروبات و الأشياء و الأمراض و المشاغل

أبرص، ٢٤٤/٤	جلود الغنم، ٣٥٣/٤
الإبريسم، ٣٥٣/٤	الجواهر، ١٢٥/٥
الأخرس، ١٤٤/٤	الحريز، ٣٧٣/٤
الأسكركة، ١٦٦/٢	الحنطة، ١٨٣/٣؛ ٣٥٦/٤
الأطباء، ٢٣٤/٣	الحنظل، ١٤٤/٣
الأطعمة المملدة، ٤٣٠/٢	الخز، ٣٥٣/٤
الآلات، ١٢٥/٥، ١٣١/٥، ١٣٣/٥	الخمير، ١٦١/٢، ١٦٦، ٢٥٦، ٢٦٣؛
الأم، ٤٥٦/٢، ٤٦٠، ٤٩/٣، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥	٣٨٨/٣؛ ٢١٨/٤، ٢٨٣، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥١
٤٠٢/٥؛ ٥٦	٥٨/٥؛ ٦٧٥، ٣٥٦
الأمراض، ٤٣٢/٢	الدبّاغ، ٣٥٣/٤
الأواني، ١٢٥/٥	الدم، ١٦٢/٢؛ ٢٨٣/٤
بعض المأكولات، ١١٩/٢	الذهب، ٢٩٢/٥
النمر، ١٨٣/٣؛ ٣٥٦/٤	الزبيب، ٣٥٦/٤
٣٠٧/٣، النلج	الزيت، ١٨٣/٣
الثوم، ٤٨٨، ٤٨٧/١	السكر، ١٤٤/٣
الثياب، ١٣١/٥	الشراب المتخذ من الشعير، ١٦٦/٢

٢٩٢/٥؛ ٣٥١، ٣٥٠، ٢٨٣/٤؛ ٢٦٣	الشراب المُسكر، ٢٩٢/٥؛ ٢٢١/٤
القز، ٣٥٣/٤	الشطرنج، ٣٥٢/٤
القطن، ١٧٠/٤، ٣٢٩، ٣٥٣، ٣٧٣، ٣٧٤	الشعير، ٣٥٦/٤
الكتابة، ١٧١/٢	الصناعات، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠/٢
الكثان، ١٧٠/٤، ٣٢٩، ٣٥٣، ٣٧٣، ٣٧٤	الصباغة، ٣٤/٤؛ ١٧٠/٢
لحم الأرنب، ٣٥٠/٤	الطب، ٢٣٤/٣
لحم الخنزير، ١٦٢/٢؛ ٢٨٣/٤؛ ٥٨/٥	العسل، ١٤٤/٣
مجذوم، ٢٤٤/٤	عقال، ٣٤٠/٥
المُسكرات، ١٦٢/٢	العلقم، ١٤٤/٣
المُسكر الثمري، ٢٦٣/٢	العليل، ٤٨٩/٤، ٤٩٠
مفلوج، ٢٤٤/٤	الغُبيراء، ١٦٧/٢
الملابس، ١٢٥/٥، ١٣٣	الفضة، ٢٩٢/٥
النساجة، ١٧٠/٢، ١٧١؛ ٣٤/٤	الفقاع، ١٦١/٢، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ٢٦٢،

(١٤)

فهرس الكتب الواردة في المتن

الأحمدِي (لابن جنيد)، ١٩٠/٤	الْقُرْآن = الْقُرْآن الْمُبِين = الكتاب = كتاب اللّٰه
اختلاف الفقهاء، ١٦٣/٢	= كتاب اللّٰه تعالى = كتاب ناطق، ٢٢٨/١،
الأربعمائة كُتُب، ٢٣٥/٣	٢٩٤، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٣٧
الإنجيل، ٤٩٠/٥	٣٥٦، ٤١٠، ٤٢٠؛ ١٧٤/٢، ١٨٢، ١٩٥،
إنقاذ البشر من الجبر والقدر، ٤٨٣/٥	٢١٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٤،
التكليف، ٣٥٤/٤، ٣٤٠/٤	٣٣٩؛ ١٨١/٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٣٠٢،
تنزيه الأنبياء و الأئمة ﷺ، ٣٤٢، ٢٧٧/١	٣٢٣، ٤٥٥، ٤٧٢؛ ٢٩/٤، ٣١، ٣٣، ٣٦،
١٩٨/٢	٩٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٤٤، ١٧٧، ١٨٨، ١٩٠،
التوراة، ٤٩٠/٥	٢١٥، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٥٠،
جواب المسائل الأولى (= المسائل	٢٦٦، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٣١، ٣٥٨، ٣٧٦، ٤٢٥،
الموصليات الثانية)، ٣٠٧، ٢٥٤/٤	٤٢٨، ٤٣٠، ٤٤٧، ٤٨١، ٤٨٥، ٤٩٥، ٥١٦،
جواب المسائل البرمكيات، ٤٠/٤	٥٢١، ٥٢٢، ٦١٢، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٥، ٦٤٣،
جواب المسائل التَّبَائِيَّات، ٢٢٠/٣؛ ١٠٩/٤	٦٦٧؛ ٥٤/٥، ٥٥، ٧٠، ٩٧، ١٠٦، ١٤٣،
٢١٨، ٢١٤/٥	١٤٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٦٧، ١٧٣، ٢٧٢، ٣٢٠،
جواب المسائل الحليّات، ٢١٩/٥؛ ٢٧/٤	٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٧،
جواب المسائل الطرَائِصِيَّات، ٣٢٦/٥	٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٦، ٤٧٦، ٤٨٤، ٤٨٥،
جواب أهل الموصل، ٢٥٧، ٢١٣/٢	٤٨٧، ٤٩٠، ٥٣١، ٥٤٢، ٥٠٠

- الجواب عن المسائل الأولى (=المسائل
الموصليات الثانية)، ٢٧٦/٤
جواب مسائل ابن التَّيَّان، ٢٣٠/٥
جواب مسائل التَّيَّانِيَّات، ٤٦/٤
جواب مسائل أهل الموصل، ٢٤٥/٢
جواب مسائل وردت من أهل الموصل،
٢١٤/٤
جواب مسألة وردت من الموصل، ١٦١/٥
حُثَيْن، ١٤٢/٥
الذخيرة = كتاب الذخيرة، ٢٠٧/٢، ٢١٣،
٣٠١، ٥٤/٣، ٢٥٤، ٣٣٢، ٤٥٢؛ ١٨/٤؛
٣١٥/٥
الرَّد على الجُنَيْدِيَّة، ٤٩٠/٤
رسالة ابن بابويه، ٤٣/٤
الرسالة المُقَنَّعة، ٤٣/٤
رسالة علي بن موسى بن بابويه، ٣٣٢/٤
الشافعي = الشافعي في الإمامة = الكتاب
الشافعي، ٣١٧/١، ٣٢١، ٤٠٧، ٤١١؛
٣٢٣/٣، ٣٢٤، ٣٣٢، ٣٨٥؛ ٥٧/٤، ٥٨؛
١٦٠/٥
الشرح، ٣٠١/٢
شرح الفقه، ١٦٦/٤
صفوة النظر، ٥٣٤/٥
العباسية، ٣٥٢/٥
الفرائض (لابن شاذان)، ٦٢٦/٤
الكافي، ٤٣/٤
- كتاب ابن بابويه، ٣٣٣/٤
كتاب «التنزيه»، ١٩٩/٢
كتاب الحلبي، ٤٣/٤
كتاب الشلمغاني، ٣٣٣/٤
كتاب المشيخة، ٣٧٢/٤
كتاب المقالات، ٤٧١/٣
كتاب عبيد الله الحلبي، ٣٣٣/٤
كتاب في مُتَشَابِه الْقُرْآن، ٢٢٣/١
كتاب من لا يحضُّرُهُ الْفَقِيه، ١٧٣/٤
كتابنا في نُصْرَةِ الصَّرْفَةِ، ٣٢/٤
كتابنا في الْإِنْسَان، ٣٥٥/٢
الْكُتُب، ١٢٩/٢، ١٣٢/٢
كُتُبُ أَصْحَابِنَا، ٢٦٠/٢؛ ٢٤٢/٣؛ ٤٦٣؛ ٧٨/٥
كُتُبُ الْأُصُول، ٢٣٥/٣
كُتُبُ الشَّيْعَةِ، ١٦٤/٤
كُتُبُ الْعَامَّةِ، ٣٣٤/٣
كُتُبُ الْفَقْهِ، ١٣٨/٥، ١٣٩
كتب اللَّغَةِ، ١٣٨/٥، ١٣٩، ١٤٠
كُتُبُنَا، ٣٢١/١، ٣٥٧، ٤١١؛ ٢٢٠/٣؛ ٧٨/٥
اللُّمَع، ٤١٩/١
مسائل أصول الفقه، ٢٢/٤
المسائل الأولى (=المسائل الموصليات
الثانية)، ٢٥٤/٤، ٢٧٤
مسائل الخلاف، ١٦٧، ١٦٨، ٣١١،
٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٧؛ ٧٩/٥، ٢٧٤
مسائل الخلاف الشرعية، ٢٢٦/٤

المقالات، ١١٦/٢	المسائل الرّمليّة، ٣٩٤/٤
الملخص، ٤١٣/٢	المسائل الواردة من «مامطير»، ٣٨٤/٥
الملخص في أصول الدين، ٢٤٠/٢	مسائل أبي عبد الله ابن التّبان، ٤٧٧/٤
نُصرة ما انفردت به الإماميّة في المسائل	مسألة أمليناها مُنفردة ما يجب أن يعلمه
الفقهية، ٢٢٠/٥	الإمام وما لا يجب أن يعلمه، ٢٦٧/٣
نُصرة ما انفردت به الشيعة الإماميّة من	المصباح، ٥٤٢، ٥٤١/٤
المسائل الفقهية، ٢٢٠/٣	مصنّفات أصحاب الحديث، ٧٨/٥
	المُعني، ٣١٧/١؛ ٢٠٠/٣

(١٥)

فهرس المصطلحات و الألفاظ الخاصة

آلام، ٤٤٩/٢؛ ٥٣/٣؛ ١٠٤، ١٢٠؛ ١٢٤/٤	الاتفاق من الأمة، ١٦٨/٤
الآخرة، ١٢٨/١، ٢٢٦، ٢٣٤، ٣٥٥، ٣٥٦	اتّفت الطائفة الإمامية، ٥٩/٤
٥٣٧، ٥٣٥؛ ١٢٢/٣، ١٢٣، ٣٠٣، ٣١٠	اتّفق العلماء، ٥٩/٤
٣١٢، ٣٢١؛ ٤٥٥؛ ١٢٣/٤؛ ٢٧٣؛ ١٢٨/٥	الإثم، ٤٢٨/٣
٥٣٧، ٥٣٥، ٣٥٦، ٣٥٥	اجتمعت الإمامية، ٤٥٢/٣
آيات القرآن، ١٨٢/٢	الاجتهاد، ٣٢٠/٣؛ ٣٩٣/٤؛ ٥٠/٥، ١٠١، ٤٠٠
الإباحة، ١١٧/٤؛ ٤٠١/٥	٤١٨
الإبداع، ٣٩٨/٥	الإجزاء، ٢٦٤/٤
إبطال العمل بأخبار الآحاد، ٢١٣/٥	الإجماع، ٤٧٩/١؛ ٩٩/٢؛ ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨
أبيات الشعر، ١٣٨/٥	٢٥٧، ٢٦٢، ٣٤١؛ ١١٩/٣، ١٢٢، ٢٢٥؛
أبيض، ٨٦، ٨٥/٣	٦٥/٤، ١١٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٦٩، ١٧٦
اتباع الظن، ٢٠٠/٥	١٧٨، ٢١٦، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨
اتفاق أصحابنا، ١٩٧/٤	٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٢
اتفاق الطائفة، ١٤١/٤؛ ٢٤٦	٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨
اتفاق الطائفة المحقة، ٢٣٩/٤	٢٩٢، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٠، ٣٣٥، ٣٩٤، ٤٧٦
اتفاق العلماء، ١١٣/٤	٥١٣، ٦١٢، ٦١٩، ٦٢٢؛ ٥٧/٥، ٦١، ٦٥
اتفاق علماء الإمامية، ١٠٩/٤	٦٨، ٧٢، ٨٠، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٦٢، ٢٢٠

إجماع علماء كل فرقة من فرق المسلمين،	٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٨١، ٢٨٥
١٠٨/٤	٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٣، ٣٥٥، ٤٠٠
إجماع الفرقة، ٧٥/٤، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٩٠،	٢٠٤، ٢٠٣، ١٧٧، ١٦٢/٢، ٢٠٤
٢٩٥	٢٦٣؛ ٢٢٠/٣؛ ٤٥٥؛ ٨٦/٤، ١١٠، ١١٢
إجماع الفرقة المحقة، ١٧٦/٤، ١٩٦، ٢٣٥،	٢١٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٥٦، ٢٨٧، ٣٥٨
٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧،	٢١٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٧٩
٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨،	٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢
٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١،	إجماع الأمة، ٢٥٦/٢؛ ٢٢٠/٣؛ ٢٩٧؛ ١٢٣/٤،
٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧،	١٣٧، ١٤٣، ٢١٨؛ ٧١/٥؛ ٢٧٥، ٢٧٩
٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٥٠٨؛	٢٨٠، ٢٨٢، ٥٠٠
١٦٧، ١٦٩، ١٧٥	إجماع أهل بيت، ٣٤٦/٤
إجماع الفرقة المحقة من الإمامية، ٢١٥/٤	إجماع أهل الحق، ٢٦٢/٢؛ ٣٠٦/٤
إجماع كل عالم، ٢٢٠/٤	إجماع أهل العراق وأهل الحجاز، ٢٣١/٥
إجماع كل المسلمين، ٦١٩/٤	إجماع جميع أهل الحق، ٦٦/٥
الإجماع المتقدم، ٢٩١/٤	إجماع الشيعة، ٦١٩/٤
الإجماع المتقدم والمتأخر، ١٠١/٥	إجماع الشيعة الإمامية، ٢٦٢/٢؛ ٢٢٠/٣،
إجماع المسلمين، ٤٢٨/٢؛ ٢٣/٤؛ ٢٣١/٥	٣٩٦؛ ١٦٤/٤؛ ٣٣٩
إجماع من جميع المسلمين، ٤٧٦/٤	إجماع طائفتنا، ٢٧٤/٥
إجماع من الأمة، ٢٧٧/٤؛ ٥٠/٥	إجماع الطائفة، ٤٩/٤، ٧٤، ١١٢، ٢٣٦؛ ٦٤/٥،
إجماع الأمة، ٢٢٠/٣، ٢٩٧، ١٢٣/٤، ١٣٧،	٢٧٣، ٢٨١
١٤٣، ٢١٨؛ ٧١/٥، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠،	إجماع الطائفة المحقة، ٢٤٤/٤؛ ٢٤٧، ٢٨٣
٢٨٢، ٥٠٠	إجماع العامة، ٤٩٤/٤
إجماع هذه الطائفة، ٤٥٢/٣؛ ١١٢/٤؛ ٢٧١/٥	إجماع العامة والخاصة والعلماء والجهال،
إجماع هذه الفرقة، ١٧٧/٤	٦٥/٥
أجمع أهل العربية، ٦١٦/٤	إجماع علماء الإمامية، ١٠٦/٤
أجمعت الامامية، ٨٣/٤، ٢٧٠، ٦١٩	إجماع علماء الفرقة المحقة، ١٠٦/٤

- أجمعت عليه الإمامية، ٢١٦/٤، ٥٠٤، ٥٠٠، ٣٥٥/٥؛
 ٢٧٩/٥؛ ٥٣١
 أجمعت عليه الطائفة، ٣٤٧/٤
 أجمعت الأئمة، ٣٠٣، ٢٦٨، ٣٩/٤؛ ٤٢٨/٢
 ٣١٠، ٣١١، ٤٧٩، ٤٨٩
 أجمع المسلمون، ٢٣٨/٢، ٢٤٥، ٤٢٥؛ ١٧/٤،
 ٤٦٠
 الأحاد، ٤٠٣/٥
 الإحباط، ٢٤٧/٢، ٣٤٣، ١٢١/٤؛ ٤٠٤/٥
 الاحتياط، ٢٣١/٤، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤١،
 ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨،
 ٣٧٦
 الإحرام، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٣١، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٥٠
 الإحرام بالحج، ٥٤٨/٤
 الإحساس، ٣٩٩/٥
 الإحسان، ٣٥٧/١، ١٠١/٢، ٤٢٧، ٤٢٨؛
 ٣٠/٣، ٢٠٨، ٤٧٣؛ ١١٩/٤، ٦٩٢؛ ٣١٤/٥،
 ٤١٦، ٤٧٦، ٤٨٨، ٥١٤، ٥١٥، ٥٥٨
 الأحكام، ٤٨٩/١
 الأحكام، ٢٥٤/٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٣٥٦، ٣٦٤،
 ٣٧٠، ١٤١/١، ١٤٤، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٥،
 ٢٣٧، ٣٠٧، ٣٦٨، ٣٧٣، ٤٠٣، ٤٢٥؛
 ٤٦/٤؛ ٥٠/٥، ٥١، ٥٣، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٨،
 ٧٠، ٧٣، ٩٤، ٩٦، ١٠٦، ١٢٣، ١٣٨، ١٤٦،
 ١٦٧، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٨، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨١،
 ٣٠٤، ٣٢٦، ٣٨٤، ٤٣٢، ٤٤٥
 ٢٩٢، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٥٢
 أخبار البلدان، ١١٤/٥
 أخبار البلدان والأمصار، ١١٣/٥
 أخبار التقيّة، ٥٢٩، ٥٢٨/٤

الأخبار الشائعة، ٣٣٧/٤	الأذان، ٣٣٤، ٢٣٩/٤
أخبار الشريعة، ١٣٠/٥	أذان المخالفين، ٣٣٤/٤
الأخبار الكثيرة، ١٢٢/٥	الإذن السمعي، ١١٦/٤
الأخبار المتواترة، ٢١٨، ١٠٩، ١٠٨/٤	الإرادات، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٠، ٤٤٨/٢
٢١٨، ١٣٣، ٩١/٥	الإرادة، ٥٣/٢، ٨٠، ٨١، ٨٧، ٩٤، ١٣٣، ١٣٤
الأخبار الواردة من طريق الأحاد، ٦٨/٥	١٣٥، ١٣٦، ١٩٩، ٢٣٦، ٢٣٧، ٣٦٤، ٣٦٧
الاختراع، ٣٩٨/٥	٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٨؛ ٧٨/٣
الاختيار، ٣٢٥/١، ٤٤٤، ٦٠/٢، ٢٤٣، ٣٢١؛	١٨٠، ٦٦/٤، ٦٧، ١١٧، ١٨٢، ٥٧٩، ٥٨٠؛
٣٨٧، ٣٨٦، ٣٧٧، ٣٧٢، ١٢٧، ١٢٦/٣	٣٩٩، ٣٨٥، ٣٨٢، ٣٧٢، ٣٤٧، ٣٣١/٥
٤٢٣؛ ١٧١/٤، ١٩٣، ٢٧٢، ٣٤٦، ٣٤٩	٤١١، ٤١٧، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٤٩، ٤٨٦
٣٧١، ٣٧٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٦٦٠؛ ١٥١/٥	٥٤١، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٥١
١٦٦، ١٦٧، ٣١١، ٣٩٩، ٤٣٤، ٤٤٦، ٥٢٥	إرادة القبيح، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٢/٢
٥٤٨	الأرايح، ٤٤٩/٢، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٠؛ ١١٣/٥
الإخلاص، ٦٤/٤؛ ٣٩٥/٣	ارتداد القوم، ٣٤٧/٣
الأدب المستحبة، ٢٤٢/٤	الإرجاء، ٢١٢/٢، ٢٤٥، ١٢٠/٤
الأداء، ٦٩، ٢١/٤	أركان الحج، ٤٨/٤
الإدراك، ٨٢/٢، ٨٩، ٩٠، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩	أركان الصلاة، ٢٢١/٣
١٣٠، ٢٥٢، ٣٢٠، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٧٠، ٤٦١؛	الأرواح، ٣١٦/٢، ٣١٨، ٣١٩، ٢٧٦/٣
١٣/٣، ٣٢١؛ ١٢٠/٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣	الإرهاص، ٤٠٤/٥
١٢٦، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ٣٣٩، ٣٤١	إزاحة العلة، ٣٠٣/٣، ٤٠٤/٥
٤١٢، ٣٩٩، ٣٤٧	الأزل، ٤٠٣/٥
الإدراكات، ٣٤٦/٥	الأسباب المولدة، ٤٥٩/٢
أدلة السمع، ٣٦٨/٣	إسباغ الوضوء، ٢٣٤/٤
الأدلة الشرعية، ٦٨/٥؛ ١٤٦/٤	أسبق، ٣٣٤/٥
الأدلة العقلية، ٣٩١، ١٩٥/٢	الاستثناء، ٤٠١/٥
أدلة العقول، ٥٢٣، ٥٢١، ٥٢٠/٤	الاستحسان، ٤٠٠، ٥٠/٥

الاستنباط، ٤٠٠/٥	الاستحقاق، ١/٣٥٦، ٢/٥٩، ٢١٤، ٢٤٥، ٢٤٧.
الإسكار، ٢٦٢/٢	٢٥٠، ٣٣٨، ٣٦٧، ٣٩١، ٤٣٦، ٢٩/٣، ٣٠.
الأسماء، ٣٣٠/٥	٣١، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٦٨، ٨٦، ٩٦؛
الأصطرلاب، ١٠٨/٢	٣٨/٤، ٣٩، ٤١، ٦٤، ٧٦، ١٢٢، ١٢٣،
الأصل، ١/٢٣٨، ٢٣٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢/٦٣، ٦٧.	١٢٤، ١٥٠، ٤٨٦، ٥٤٦، ٦٩١، ١٥٢/٥،
١٨٣، ١٩٠، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٦، ٣١٧، ٥١/٣،	٣١٤، ٣٥٥، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٢١، ٤٣٢، ٤٤١،
٢٢٠، ٢٦٨، ٣٥٠، ٤٤٣، ٤٨/٤، ١٣٧،	٤٥٠، ٤٥١، ٤٩١، ٥١١
١٦٤، ٢١٣، ٢٤٨، ٣٥٦، ٤٧٩، ٤٩٤، ٤٩٥،	استحقاق الثواب، ٣/٣٤٧، ٤/٦٤، ٦٩١
٤٩٧، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٢٧،	استحقاق العقاب، ٣/٤٥٣
٥٨٩، ٥٩٠، ٦٢٥، ٦٧٧، ٦٩/٥، ١٣٥،	الاستخفاف، ٣/١٢٠، ٤/١٢٠، ١٢١، ١٢٢،
١٤١، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٨،	١٢٥، ١٢٦، ٣٦٩/٥، ٣٧١
٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٩٩، ٤٤٦،	الاستخلاف، ١/٢٦٦، ٣/٣٢١، ٣٢٠، ٣٢٢
أصل العقل، ٥/٢٧٨، ٢٨٧،	الاستدلال، ٥/٣٩٩
أصل اللّغة، ٥/٣١٩، ٣٢٠،	استصحاب الحال، ٥/٤٠٠
الأصوات، ٢/٤٤٩، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٠،	الاستطاعة، ٢/٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٤٠٤/٥،
الأصول، ٢/٦٧، ١٣٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٨،	٤٧٩، ٤٨١، ٥٥٩
٢٦٧، ٢٦٨، ٤٥٢، ٢٣/٣، ٢٣٥، ٣٩٦،	الاستعارة، ٣/٣٠٠، ٤/٦٢٤، ٥/٢٥٠
٤٣٨، ٤٣٩، ٤٧، ٤٦، ٢٧، ٢٦، ١٧/٤،	الاستعمال الحقيقية، ٤/٦٢٥
٢١٣، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٢٦، ٤١١، ٤٧٧، ٤٧٧،	الاستغراق، ٣/١٦٧، ١٦٨، ١٦٩،
٥٤١، ٦٢٥، ٨١/٥، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣،	الاستغفار، ١/٣٤٢، ٣/٣١٠، ٣١١؛
١٨٨، ١٨٩، ٢١٤، ٢٨٧،	٤/٣٤٥، ٥/٢٥٨
أصول الإمامة، ٥/١٨٩،	الاستفتاء، ٤/٢٥، ٢٦، ٢٧،
أصول الإمامية، ٥/١٨٩،	الاستفهام، ٥/٤٠١
أصول الدين، ٢/٢٦٧، ٤/٢٦، ١١١، ٢٢٥،	استمرار النية، ٤/٨٧
٣٧١، ٩٤/٥، ١٠٢،	استلام الحجر، ٣/٤٣٧، ٤/٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩،
أصول الفقه، ٥/٤٠٠،	استلام الحجر الأسود، ٣/٢٨٣

- الاضطرار، ٢٦٧/١؛ ١٢٣/٣؛ ٣٠٥؛ ٢٨٠/٤، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٩، ٥٣١؛ ٧٥/٥، ١٥١، ٣٥٥، ٣٧٣، ٣٨٥، ٤٠١، ٤١٩، ٥٤١، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٤٧
- إفشاء الحج، ٤٩/٤
- إفساء الصلاة أو الصوم، ٤٩/٤
- أفصح كلام العرب، ٣٥/٤
- الإفطار، ٣٩١/٤
- أفعال الحج، ٥١، ٥٠/٤
- أفعال الصلاة، ٥٠/٤
- أفعال العباد، ٤٢٨/٣؛ ٥٠٤/٥، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥٢٤
- الاعتذار، ٤٠٢/٥
- الاعتراض، ٤٠١/٥
- الاعتقاد، ٤٥٨/٣؛ ٥٠٦/٤، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٩؛ ٢٧١/٤؛ ٢٥/٣
- أفعال القلوب، ١٢٣/٣
- إقامة الحدود، ٤٢٨/٣
- أقوال الإمامية، ٢٨٢/٥
- أقوال العلماء، ٦١/٥
- أقوال الأمة، ٢٨٤/٥
- الإكراه، ٣٨٧/٣؛ ٣٤٦/٤؛ ٦٦٧؛ ٤٠٢/٥
- الأكوان، ٦٦/٣؛ ٦٨، ٦٩، ٨٠، ٨٦، ١٣٠، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠؛ ٣٨٢، ٣٨١/٥
- الإعجاز، ٣٠/٤
- الإعجاز في القرآن، ٢٩/٤
- إعجاز القرآن، ٣٣/٤
- الأعجمي، ٣٥، ٣٤/٤
- الأعراض، ٧٢/٢؛ ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٧٤، ٢٥١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩؛ ٤٠/٣، ٢٢٥، ٤٥١؛ ١١٧/٥، ١١٩، ٣٣٦
- الإلزام، ٤٠١/٥
- ألفاظ الأذان، ٢٣٩/٤
- الألم، ٤٥٦/٣؛ ٤٦٠؛ ٤٩/٣، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٤٠٢/٥؛ ٥٦

١١٣/٥: ٤٥٩، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٤٩/٢	الألوان،
٤٠٣، ٣٣٥/٥	الإله،
٦٧٤/٤	الأمارات،
٤٠٣/٥	الأماره،
١٠٠/٥: ٣٧٦/٤	الاماء،
٢٢٠، ١٢٥، ٧٨، ٥٦/٣: ٣٨٤، ٣٨٣/٢	الأمر،
٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٢٥٥، ٢٥١، ٢٤٢، ٢٢٤	
٣٤٩، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣١٩، ٣٠٩	
٣٨٧، ٣٨٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٦٤؛	
٤٠٢/٥	
٤٥٢/٢	الأمر بالقبيح،
٣٤٣، ٢٦٧/٢	الأمر بالمعروف،
٦٨٣/٤	أموال السلطان،
٢١٨/٥	أُمر عقلية،
٣١٠/٤: ٤٢٩/٢	الأمة مجمعة،
٤١٥/٥	الانخفاض،
٣٦٩، ٣٦٧، ٣٦٠، ٣٥٨، ٣٥٧، ٢/٢	الإنسان،
٤٠٣/٥: ٣٨٨، ٣٧٠	
٢٥٢، ٢٥١/٤	الأنفال،
٣١٠/٣	الانقطاع إلى الله تعالى،
٣٢٢/٢	أول ما خلق،
٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٤، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧/٣	الإيثار،
٣٦٦/٤	
٤٠٣، ٣٩٩/٥	الإيجاب،
٣٤٢، ٣١٨، ٣١٧، ٢٣٦، ٢٣٥/١	الإيمان،
٢١٢/٢: ٤٧٢، ٤١١، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٤	
٤٢٧، ٣٤٣، ٢٤٧، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٠	
٣٦٩، ٣٦٧، ٣٠٧، ٢٢٠، ٢١٩/٣: ٤٢٩	
١١٣/٥: ٤٥٩، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٤٩/٢	الألوان،
٤٠٣، ٣٣٥/٥	الإله،
٦٧٤/٤	الأمارات،
٤٠٣/٥	الأماره،
٢٠٣، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩/٢: ٣٢١/١	الإمام،
٢٥٢، ٢٥١/٣: ٣٤١، ٣٢٧، ٢٠٦، ٢٠٥	
٣٢١، ٣١٩، ٢٧٥، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٥٤، ٢٥٣	
٤٠٤، ٤٠٣، ٣٨٧، ٣٥٢، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٣٥	
٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥٣؛	
١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٦، ٧٦، ٦٠/٤	
٢٢٣، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٦، ٢١٥، ١٤٠، ١١٢	
٣٢٤، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٦، ٢٤٣	
٥٢٩، ٥٢٨، ٤٧٧، ٤٦١، ٣٦٤، ٣٥٥، ٣٤٠	
٦٢، ٦١، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٣، ٥٢/٥: ٦٧٣	
١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١١٠، ٨٠، ٦٥، ٦٤، ٦٣	
٢٧٤، ٢٣٣، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٠، ١٦٦، ١٦٢	
٥٥٧، ٤٠٨، ٣٥٤، ٣٢٣، ٢٨٢، ٢٨٠	
٦٧٣/٤	إمام الحق،
٦٧٣، ٣٢٤/٤: ٣٢٧/٢	الإمام العادل،
٢٧٤/٥: ٤٦١، ٣٣٩/٤	الإمام المعصوم،
٣٤١، ٢٦٨/٢: ٤٣٣، ٣٢٦، ٣١٧/١	الإمامة،
٣٣٢، ٣٢٤، ٣٢٢، ٣٢٠، ٢٤١، ٢٣٧/٣	
٣٧٨، ٣٥٢، ٣٤٨، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣	
٤٤٣، ٤٣٨، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٣٨٥	
٦٦٨، ٣٣٧، ٢٢٥، ١٤٧، ٤٦/٤: ٤٤٤	
١٨٩، ١٨٨، ٧٥، ٦٨، ٦٥، ٥٣، ٥١/٥	

- ٣٧١، ٤٦٣، ١٢١/٤، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٧١،
 بلا خلاف بين الأئمة، ٤٤٣، ٣٥٧/٤
 ٦٦٥، ٩٩/٥، ٣٧٤، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٠،
 بلا خلاف بين المسلمين، ٨٥/٤
 ٤٤٩، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٩، ٥١٣، ٥١٤،
 بلا خلاف بينها، ١٧٦/٢
 ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٣، ٥٢٨، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤٠،
 بلا خلاف بينه وبينهم، ٢٣٢/٢
 ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩،
 البلاغة، ٦١٥/٤
 ٥٥٢،
 البله، ٧٩/٥
 البنية، ٤٠٥/٥
 ٢١٢/٢ أهوال القيامة
 الباطل، ٤٤٣/١، ١٢٠/٢، ٢٣٤، ٢٢٦/٣، ٣٤٧،
 البيان، ٤٠٤/٥، ٤٠٥
 البيع، ٥٧٧/٤، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٠٥/٥
 البيعة، ٣٣٢/٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٨٧،
 البيّنة، ٤٠٥/٣، ٤٢٨
 التأسّي بالنبي، ٤٠٦/٥
 التأكيد، ٤٠٦/٥
 التأليف، ٤٥٦/٢، ٤٥٢/٣، ٣٦٦/٥، ٤٠٧
 التأويل، ٤٠٦/٥
 التّبخيّث، ٤٠٦/٥
 التحايط، ٢٦٤/٢، ٢٦٥، ٣٨٨/٤، ٣٩، ١٢١
 التحدي، ٤٠٨/٥
 التّحيز، ٥٤/٢، ٥٩، ٤٦٨، ١٣٨/٣، ١٤١؛
 ٣٦٥/٥
 التّختم، ٣٤٨/٤
 التّخصيص، ٢٣٥/١، ١٨٩/٢، ٢٣٢، ٢٥٠؛
 ١٨٣، ١٨٢/٤، ٢٩٦، ٢٣٧، ١٨٤، ١٨٠/٣
 ١٨٥، ٢٥٠، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣١١، ٤٩٠، ٤٩٩،
 ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٤، ٦١٩، ١٤٦/٥، ٢٢٠
 ٤٠٧، ٢٥٢
 ٣٧١، ٤٦٣، ١٢١/٤، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٧١،
 ٦٦٥، ٩٩/٥، ٣٧٤، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٠،
 ٤٤٩، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٩، ٥١٣، ٥١٤،
 ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٣، ٥٢٨، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤٠،
 ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩،
 ٥٥٢،
 ٢١٢/٢ أهوال القيامة
 ٤٤٣/١، ١٢٠/٢، ٢٣٤، ٢٢٦/٣، ٣٤٧،
 ١٦١، ٢٦، ١٥/٤، ٣٥٠، ٢١١، ٦٧٧/٥، ٥٠/٥
 ١٠٢، ٣٤٢، ٣٧٣، ٤٠٥، ٤١٢، ٤٨٤، ٤٨٥،
 ٤٩٣، ٤٩٥، ٥٣٩
 الباطن، ٣٢٥/١، ٣٦٩/٢، ٣٦٩/٣، ٣٦٩؛
 ٣٣٩/٤، ٣٧٥، ٦٦٩
 باقٍ، ٣٣٣/٥
 الباقي، ٤٠٤/٥
 البخل، ٤٠٥/٥
 البدء، ١٨٦/٢، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١؛
 ٣٤٥/٥، ٤٠٥
 البدعة، ٣٨٧/٣، ٣٧٨/٤، ٤٠٥/٥
 البدهيّة، ٤٠٥/٥
 برّ الوالدين، ١١٩/٤
 البرهان، ٤٠٤/٥
 البصير، ٤٠٥/٥
 بعض الأحكام الشرعيّة من الإماميّة، ١٨٦/٥
 بنغي، ٣٣٨/٤
 بلا خلاف بين أصحابنا، ٩٧/٤

التخليّة، ٣/٤٧٣	التفضّل، ٣/٣٠؛ ٥/٣٦٨، ٤٠٧
التخويف، ٣/٣٠٧	التفكّر، ٤/١٥
التخيّل، ٥/٤٠٧	التفويض، ٤/٤٧٧
التخيير، ٣/٣٠٧؛ ٣/٣٠٨، ٣٠٩	التقدير، ٥/٤٠٧
التدبير، ٣/٣٤٦؛ ٥/٤٠٧	التقرب، ٥/٤٠٨
التدوير، ٣/١٣٨، ١٤١	التقليد، ٤/١٨؛ ٢٦، ٤٧٧؛ ٥/٩٤؛ ١٠١، ١٠٣
التراخي، ٥/٤٠٧	١٨٦، ١٨٧، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٠٦، ٤٣١
الترّيع، ٤/٣٣١	التقليد الحقيقي، ٥/٣٨٤
الترغيب، ٣/٣٠٦؛ ٣/٣٠٨، ٣٠٩	تقليد العامّي للعالم، ٥/١٠٤
ترك القبيح، ٣/٤٥٤	التقليد في الأصول، ٥/١٠١
التزيين، ٣/٣٠٦	التقوى، ٥/٤٠٨
تسبيح، ٤/١٤٢	التقيّة، ٣/٢٢٤؛ ٣٣٥، ٣٨٥، ٣٨٧؛ ٤/٢٤٦
التسليم = التسليم (في الصلاة)، ٤/٣٢٩	٢٥٨، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٧، ٤٩٣
٤٧٧	٥٢٨، ٦٧١، ٦٧٢؛ ٥/١٥٩
التشبيه، ٤/٢٢٥؛ ٥/٤٠٧	التكاليف العقلية و الشرعية، ٤/١١٣
التصوّر، ٥/٤٠٦	التكبر، ٥/٤٠٩
التضادّ، ٢/٥٣، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٧٦، ٧٧، ٢٤٦	تكبير، ٤/١٤١
٤٥٦، ٤٥٧؛ ٤/٥٥٥؛ ٥/٥١٣، ٥٤٤	التكبيرات السبع، ٤/٣٣٠
التطوّع، ٤/٦٣، ٦٤، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ١٣٩	تكبيرة الإحرام، ٤/٥٩، ٩٠
التعارض، ٥/٦٤	تكبيرة الافتتاح، ٤/٥٠
التعريض، ٥/٤٠٦	تكرار النية، ٤/٨٧
تفرد بها الإمامية، ٤/٣٠٢؛ ٣/٣٠٨	التكفير، ٢/٢٥٦؛ ٤/٢٦١؛ ٤/١٨؛ ٥/١٨٧، ١٨٨
تفرد به الإمامية، ٤/١٧٨	٤٠٨
تفرد به الشيعة الإمامية، ٤/١٧٢، ١٧٧	التكليف، ٣/٣٠٧؛ ٣/٣٠٨، ٣٠٩؛ ٥/٤٠٦
تفسير أحكام القرآن أو السنة، ٥/١٤٦	تكليف بما لا يطاق، ٤/٢١
تفسير القرآن و السنة، ٥/١٤٥	التكليف الشرعي، ٤/١٧؛ ٢٣، ٤٣

التكليف العقلي، ١٥٩/٥؛ ١٠٤/٣	الثبوت، ٤٠٩/٥
تكليف ما لا يطاق، ٤٥٢/٢	الثقة، ١٠٦/٤
تلبية الحج، ٥٦٠/٤	الأثمان، ١٨٢/٣
التمكين، ٤٣٢/٢؛ ٤٣٥؛ ٢٩٨/٣؛ ٣٠٦، ٣٠٤	الثواب، ٢٣٤/١؛ ٢٣٥، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤
٣٠٨، ٣٤٧، ٤١٣، ٤٢٧، ٤٢٨؛ ٤٦٧/٤؛ ٦٧٧/٤	٤٦٤؛ ١٧٦/٢، ١٧٩، ١٩٢، ١٩٢، ١٩٩
٤١٧/٥، ٣٧٢، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٧	٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢٤٤، ٢٤٥
التمييز، ١٥/٤	٢٤٦، ٢٤٧، ٢٦٤، ٢٦٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٩١
التناسخ، ٣١٨/٢	٣٩٢، ٤٢٩، ٦٨/٣، ١٠٤، ١١٧، ١١٨
التنفير، ٤٠٨/٥	١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٧، ٢٠٨، ٢٨٢
التواتر، ٥٢/٤، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٨؛ ٦٠/٥، ٦٤	٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٤٧، ٣٩٥، ٣٩٦
١٣٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٥	٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٧٢؛ ٣٧/٤، ٣٨
١٧٨	٣٩، ٤١، ٦٣، ٦٤، ٧٦، ٩٣، ٩٥، ١٢٢
تواترت به الأخبار، ١٧٣/٥	١٢٧، ١٢٨، ١٥٠، ٣٢٧، ٥٤٦، ٦٩١
التوارث، ٣٦١/٤؛ ٣٧٣، ٥٩٠، ٥٩١	١٥٢/٥، ٣١٤، ٣٥٦، ٣٦٩، ٣٧٣
التواريخ، ٢٥٥/٣؛ ٣٩٢/٤؛ ٥٠٠، ٥٠٢؛ ١٧٠/٥	٣٨٢، ٣٨٥، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٣٧، ٤٤١، ٥٣٤
التواضع، ٤٠٨/٥	٥٣٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٥٦
التوبة، ٣٢٧/٢؛ ٣٤٢؛ ١٠٥/٣؛ ١٩٩، ٣١٠	ثواب الآخرة، ٣١٢/٣
٣١١، ٥٤٤، ٤٠٧/٥؛ ٥٤٢، ٥٤٦	الثواب الدائم، ١٠٤/٣؛ ٣٨/٤
التوحيد، ٢٦٧/٢؛ ٢٦٨؛ ٣٥١/٣؛ ٢٥/٤، ٤٢	الثواب الكثير، ٣٩٥/٣
٤٦، ٢٢٥، ١٧٥/٥؛ ١٨٨، ٢١٦، ٤٠٨	الجاهل، ١١٤/٤؛ ١٣٨
التوزك، ٣٣١/٤	الجاهلية، ٣٥/٤؛ ٣٠٠، ٦٢٥؛ ٥٠٣/٥
التوفيق، ٤٠٨/٥	جبار، ٣٣٧/٥
التييم، ٣٩٣/٤؛ ٤٦١، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١	الجبر، ٢٢٥/٤
٥٢٢، ٥٢٣؛ ٢٥٤/٥	الجنة، ٤٠٩/٥
ثابت، ٣٣٢/٥	جحد النص، ٣٦٦/٣؛ ٣٦٩
	الجدل، ٤١٠/٥

الجماعة، ٢٤١/٣	الجرم، ٤٠٩/٥
الجنب، ٤٠٤، ٢٣٦، ٢٣٥/٤	الجزء، ٤١٠/٥
الجنس، ٤١٠/٥	جزيل الثواب، ٣١٤/٥
جنس الأجناس، ٤١٠/٥	الأجسام، ٨٤/٣؛ ٢٢٩/١، ١٠٠، ١٠١، ١١٥، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٣٧، ٣٦١، ٣٨٨، ٣٩١، ٤٢٥، ٤٥١، ٤٧٦؛ ٧٨/٣، ٢٥٣، ٢٨٤، ٤٨٧؛ ٤٨٧/٤، ١٤٨، ١٤٣؛ ٤٠٣؛ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٥، ٣٨٣، ٤٠٩، ٤٤٨، ٤٨٩، ٥٠٢، ٥٣٠
الجنة، ٥٦/٢، ٢١٢، ٢١٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٤٣؛ ٤١٣؛ ١٢٨/٤، ٣٤٧؛ ٣٥٥/٥، ٣٧٣، ٣٨٣، ٤٨٧، ٤٩٩، ٥٥٩، ٥٥١، ٥٢٣، ٥٠٥	الجسم، ٨٧/٢، ٩٨، ١٠٠، ١١٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ٢١٠، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣١٨، ٣١٦، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٢، ٤٥٣؛ ١٣/٣، ٧٧، ٧٨، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦؛ ٢٧٦؛ ٤٥٩/٤؛ ١١٨/٥، ٣٣٦، ٣٢١، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٨
الجنين، ٢٨٦/٤	
الجواز، ٤١٠/٥	
الجواهر، ٥٩/٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٥، ٣٦٥، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٥٠، ٤٥١؛ ١٣/٣، ٢٥٣، ٢٥٤، ٤٥١؛ ٤٠٣/٤؛ ١١٣/٥، ١٢٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٣، ٤٢٨	
الجواهر المؤلفة، ٣٨٧/٢	
الجود، ٤١٠/٥	
جوعان، ٢٢٥/١	
الجوهر، ٥٢/٢، ٥٣، ٥٤، ٣٢٤، ٤٥٣، ٤٦٨؛ ٩٥/٣، ٢٥٤، ٣٦٦/٥، ٤٠٩	
الجهاد، ٣٠٩/٣	
الجهاد، ٩٣/٤، ١٢٧، ٣٤٨؛ ٤٥١/٥	
الجهل، ١١٦/٢، ٢٨٥، ٣٨٥، ٤٥٢، ٤٥٣؛ ٢١٩/٣، ٢٨٥، ٤٨١؛ ٣٧/٤، ٦٢، ٩٠، ١١٣، ١١٤، ١٣٧، ١٣٨، ٦٩١؛ ٣٣٠/٥، ٣٧٧، ٣٨٥، ٤١٠، ٤٣٣، ٥٢٥	
جهة عقلية، ٦٦٦/٤	
	جلود الثعالب والأرانب، ٣٥٢/٤
	جليل، ٣٣٧/٥
	الجماد، ٣٨٥/٢، ٣٨٧
	الجمادات، ١٧٩/٣
	الجماعات، ٥٧، ٥٥/٤

٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥٠، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٤	الحائض، ٣٦٢، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٢/٤
٢٦٦، ٢٦٥، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥	الحاجة العقلية، ٤٢٧/٣
٢٧٧، ٢٧٥، ٢٧٣، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧	الحادث، ٤١٢، ٤١٠/٥
٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨	الحادثات، ٧٨/٣
٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦	حاذق، ٣٣٩/٥
٣٠٠، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣	الحاسة، ٤١٢/٥
٣٣٩، ٣٢٨، ٣٠٨، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣	الحاكم، ٢٧٨/٤؛ ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤/٣؛ ٣٠٠/١
٣٩٣، ٣٩٢، ٣٦١، ٣٥٨، ٣٥٢، ٣٤٨، ٣٤٦	١٧٥، ١٧٣، ١١٠/٥؛ ٣٩٥، ٣٩٤
٤٩٣، ٤٩١، ٤٨٢، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٦١، ٤٤٥	الحاكم بين المسلمين، ٤٠٤/٣
٦١٧، ٥٣٢، ٥٢٣، ٥١٦، ٥١١، ٥٠٨، ٤٩٥	الحب، ٤١١/٥
٦٥، ٦٤، ٥٩، ٥٧، ٥٣، ٤٧/٥؛ ٦٢٣، ٦١٨	الحث، ٩٠/٥؛ ٣٠٦/٣
٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٤، ٧٣، ٧٠، ٦٩، ٦٧، ٦٦	الحج، ٥٠، ٤٩، ٤٨/٤؛ ٢٢٣/٣؛ ٣١٧، ٢٤٣/٢
١٣٩، ١٠٣، ٩٨، ٩٠، ٨٨، ٨٥، ٨٤، ٨٠	١٨١، ١٦٧، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٨٩، ٥١
٢٣٣، ٢٢٩، ٢١٦، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٤٣	٥٣٢، ٥٣١، ٥٣٠، ٤٩٧، ٤٧٨، ٣٤٨، ٢٥٣
٢٨٧، ٢٨٢، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧١، ٢٣٤	٥٦٠
٤٦٣، ٤٣٩، ٤١٣، ٤١٠، ٤٠٦، ٣٨٤، ٣١٥	الحجر، ٧٣/٥؛ ٣٠٧/٣
٥٣٨، ٥٢٤، ٥٠٨، ٥٠١، ٤٩١، ٤٨٧، ٤٨٥	الحجة، ٤٢٠، ٤١٠، ٢٨٩، ٢٦٦، ٢٤٢/١
الحد، ٤١٣/٥	٤١٤، ٤١٣، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٤٠١، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨

حدّ التعريض، ٣٧٠/٥	حدّ القادر، ٣٧٠/٥
حدّ التكليف، ٣٧٢/٥	حدّ القبيح، ٣٦٨/٥
الحدث، ٤١١/٥	حدّ القياس، ٣٧٧/٥
حدّ الثواب، ٣٦٩/٥	حدّ اللذة، ٣٦٩/٥
حدّ الجسم، ٣٦٥/٥	حدّ اللطف، ٣٧٢/٥
حدّ الجوهر، ٣٦٥/٥	حدّ المالك، ٣٧١/٥
حدّ الجهل، ٣٧٧/٥	حدّ المجاز، ٣٧٨/٥
حدّ الحركة، ٣٦٦/٥	حدّ المدح، ٣٦٩/٥
حدّ الحسن، ٣٦٨/٥	حدّ المسرة، ٣٦٩/٥
حدّ الحقيقة، ٣٧٨/٥	حدّ المصاكة، ٣٦٦/٥
حدّ الحي، ٣٧٠/٥	حدّ المضار، ٣٧٠/٥
حدّ الحيّ الفعّال، ٣٨٣/٥	حدّ النسخ، ٣٧٦/٥
حدّ الخبر، ٣٧٤/٥	حدّ النص، ٣٨٤/٥
حدّ الذمّ، ٣٦٩/٥	الحدوث، ٩٦/٣
حدّ السكون، ٣٦٦/٥	حدوث الأجسام، ٣٣٧/٢، ٤٥١؛ ١٤٧/٤
حدّ الشكر، ٣٦٩/٥	١٤٨
حدّ الضروري، ٣٧٩/٥	الحدود، ٤٢٨/٣
حدّ الظلم، ٣٦٩/٥	الحرّ، ٢١٤/٢؛ ٢٤٥/٤؛ ٣٠٦؛ ١٨٩/٥
حدّ الظنّ، ٣٧٧/٥	الحرائر، ١٠٠/٥
حدّ العرض، ٣٦٥/٥	الحرارة، ٤٤٩/٢، ٤٥٦، ٤٦٠
حدّ العقاب، ٣٦٩/٥	الحرارة الشديدة، ٩٩/٢
حدّ العلم، ٣٧٧/٥	حرارة الشمس، ٩٩/٢، ١٠١
حدّ العوض، ٣٦٩/٥	الحرام، ٦٤٩/٤؛ ٦٨٣؛ ٤١٢/٥
حدّ الغوم، ٣٧٠/٥	الحسن، ٤١٢/٥
حدّ الغني، ٣٧١/٥	الحسد، ٤١٢/٥
حدّ الفسق، ٣٧٣/٥	الحسن، ٣٥٥/١؛ ٤٨٩؛ ٧٦/٢، ٧٧، ٣٨٥

حقيقة الدائم، ٣٦٦/٥	٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٥؛ ٣/٣٠، ٣١، ١٢٠، ١٢١
حقيقة الداعي، ٣٧٧/٥	١٢٨، ١٦٩، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨؛
حقيقة الدّعاء، ٣٧٣/٥	١١٧/٤؛ ٦٧٧؛ ٣٦٨، ٣٧١، ٣٨٥، ٣٩٩/٥
حقيقة الدليل و الدال، ٣٧٧/٥	٤١٤، ٤٤١، ٤٤٣، ٥٠٥
حقيقة السّعر، ٣٧٣/٥	حسن بعثة الأنبياء، ٣١٨/٥
حقيقة الشيء، ٣٦٥/٥	حسن التدبير، ٣٠٩/٣
حقيقة الصّدين، ٣٧١/٥	الحظّر، ٣٥٨/٤
حقيقة الطالب، ٣٧٢/٥	الحفظ، ٤١٣/٥
حقيقة العالم، ٣٧٠/٥	الحقّ، ٢٣٠/١، ٢٣١، ٣٢٦؛ ٢/٥١، ٩١، ١٨٢
حقيقة العبادة، ٣٦٩/٥	١٨٦، ١٩٦، ١٩٧، ٢٣٤، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٦٢،
حقيقة العدل في اللّغة، ٣٧١/٥	٣٩٣، ٤٢٥؛ ٣/٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٣٣٦،
حقيقة العصمة، ٣٧٥/٥	٢٣٩، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠، ٤٠٥،
حقيقة الفعل، ٣٦٧/٥	٤٠٦، ٤٢٤، ٤٥٣؛ ٤/١٥، ١٨، ٢٦، ٢١٥،
حقيقة الكلام، ٣٢٤/٣	٢١٦، ٢٢٢، ٢٩٩، ٣٠٦، ٤٧٧، ٦٢٧، ٦٦٩،
حقيقة المبدع، ٣٧٢/٥	٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٧؛ ٥/١٠٢، ١٥٩، ١٨٧،
حقيقة المحسن، ٣٧١/٥	٢٢٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٩، ٣٤٢،
حقيقة المخترع، ٣٦٦/٥	٣٧٣، ٣٨٣، ٤١١، ٤١٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥،
حقيقة المدرك، ٣٧٠/٥	٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٢١، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧،
حقيقة المعجز، ٣٧٥/٥	٥٣٠، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٩، ٥٦٣
حقيقة المكتسب، ٣٧٢/٥	الحقوق الواجبات، ٦٦٧/٤
حقيقة الملك، ٣٧١/٥	الحقيقة، ٤١٣، ٦٧٠؛ ٥/٢٥١، ٦٤٤/٤
حقيقة المنشئ، ٣٧٠/٥	حقيقة الاستفساد، ٣٧٢/٥
حقيقة الواحد، ٣٧١/٥	حقيقة الإمامة، ٣٧٥/٥
حقيقة الوعد و الوعيد، ٣٨٢/٥	حقيقة التّواتر، ٣٧٦/٥
حقيقة الهادي، ٣٧٣/٥	حقيقة التّوكّل، ٣٧٣/٥
الحكم، ٤٢٣، ٤١١/٥	حقيقة الخالق، ٣٧٠/٥

الحكم الشرعي، ١١٣/٤، ١٣٨، ١٧٧، ٢٢٣،	الحيوان، ٤٠٤/٤؛ ٤١٢/٥
٤٠٠، ٢٩٢/٥؛ ٥٤٦، ٢٦٨	الخارق للعادة، ٢٩/٤
حكم الشريعة، ١٩٤/٤	الخاص، ٤١٤/٥
حكم العقل، ٣٠٢/٥	الخاطر، ٤١٤/٥
الحكم العقلي، ٩٥، ٩٣/٤	الخبر، ٢٠٧/٣؛ ٤٩١/٤؛ ٤١٤/٥
الحكمة، ٣٠٣/٣، ٤٣٧/٣، ٤٣٨/٣؛ ٤١١/٥	خبر الآحاد، ٧١/٥، ١٠١
الحكيم، ٣٤٢/٥، ٣٧١، ٤١١	خبر الجماعة، ٥٧/٤
الحل، ٣٤٦/٣	خبر ضعيف مطعون على روايه، ٣٠١/٤
الحلال، ٤١٢/٥	خبر غير مقطوع عليه، ٥١١/٤
الحليم، ٤١٣/٥	الخبر المتواتر، ٥٤/٤، ٥٦، ٢١٥؛ ١٣٥/٥
حليم، ٣٧٢/٥	٤٣٨
الحمد، ٤١٤/٥	الخبر موضوع، ٤٩١/٤
الحث، ٦٢٦/٤	خبر الواحد، ٤٧٩/١؛ ١٢٢/٢؛ ٢١٢/٤، ٢٢٤
الحوادث، ٩٥/٣	٢٦٦، ٢٦٢، ٣٠١، ٣٧٣، ٤٩٢؛ ٨٧/٥؛ ٩٦
الحواش، ٣٣٩/٢	١٠٨، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٢٢، ١٧٥
الحواش الخمس، ٤١٢/٥	١٨٦، ١٨٧، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٤
الحَي، ٣٦٦/٢، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٩	٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠
٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦؛ ٣٤٠/٥؛ ٣٤١، ٤١٢	خبر الواحد العدل، ١٩٩/٥
الحياة، ٣٨٣/٢، ٤٤٨، ٤٥٦؛ ٤٥٢/٣؛ ٤١٢/٥	الخديعة، ٤١٤/٥
الحياء، ٤١٣/٥	الخذلان، ٤١٥/٥
حيًا، ٢٤/٣	خرق العادات، ٢٥٢/٣
الحيز، ٤١٠/٥	خرق العادة، ٢٥٢/٣؛ ٣٠/٤
الحيض، ٣٩٥/٤؛ ٢٨٠/٥	الخشية، ٤١٤/٥
الحَيِّ الفاعل، ٣٨٦/٢	الخصوع، ٣١٠/٣؛ ٤١٥/٥
الحَيِّ الفعال، ٣٥٥/٢، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٩	الخصوع لله، ٣٩٥/٣
٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥	الخطاب، ٤١٤/٥

- ٢٧٥/٥ خلاف الإجماع، ١٣٠، ١٦٢، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٢، ٢٠٢،
 ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٣٠٦، ٣٧١، ٤٣٣؛
 ٢٣/٣، ٢٨، ٦٧، ٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤،
 ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٣٨، ٢٤٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٣٥،
 ٣٣٧، ٣٤٧، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٩٦، ٤٠٣؛
 ٤٦/٤، ٦٧، ٨٠، ١٠٧، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩،
 ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥١٤، ٥١٨،
 ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٩، ٥٣٠،
 ٥٨٩، ٦٢٥، ٦٣٥، ٥٣/٥، ٦٥، ٦٦، ٦٩،
 ٧٠، ٧٤، ١٠٣، ١٢١، ١٥٣، ١٨٦، ١٨٨،
 ٢١٣، ٢١٤، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٧٥،
 ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣٠٥،
 ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٤٢، ٣٥٣، ٣٧٣،
 ٣٧٧، ٤٠٠، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٤١، ٤٤٩، ٥٣٤،
 ٥٣٨، ٥٤٠،
 دليل الخطاب، ٢٤٤/٥، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٣،
 ٢٦١، ٢٥٥
 الدليل الشرعي، ٤١١/٥
 الدواعي، ٤٤٥/١، ٨٢/٢، ٨٣، ١٧٤، ٢٠٣،
 ٢٣٤، ٣٨٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨/٣، ٢٨/٣، ١١٩،
 ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٩٨، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٢/٤،
 ٦٧٤، ٥٣/٥، ٥٨، ١٦٠، ٣٢٦، ٤٠٤، ٤١٧،
 ٥٢٥
 الدولة، ٤١٦/٥
 ذائق، ٣٤١/٥
 الذات، ٤١٦/٥
 ٢٧٥/٥ خلاف الإجماع،
 خلاف بين الإمامية، ٤٨/٤
 الخلاف بين المسلمين، ٣٨٧/٣
 خلاف السنة، ٢٧٠/٤
 الخلاء، ٤١٤/٥
 الخلط، ١٢٣/٥
 الخلق، ٤١٤/٥
 خلق القرآن، ٣٤٣/٥
 الخلود، ٤١٥/٥
 الخلود في النار، ٣٤٢/٢، ٤٣٠
 الخلود في النيران، ٤٣٢/٢
 الخليفة، ٢٣٠/١، ٢٦٦، ٢٦٩/٣، ١٠٩/٣،
 ٣٢١، ٣٢١٩
 الخمر، ٢٦٣، ٢٥٦/٢
 الخمس، ٣٦٣، ٢٤٩/٤
 الخنثى، ٣٠٥/٤
 دار، ٣٣٨/٥
 الداعي إلى الفعل، ٤١٥/٥
 الدِّبَاغ، ٣٥٢/٤
 الدعاء، ٣٤٢/١، ٣٤٣، ٤٣٢/٢، ١٨١/٣، ٣٠٦،
 ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٤١/٤، ٤٢، ٥٥٩،
 ٥٦٠، ٥٦١، ٨٢/٥، ٨٨، ٨٩، ١٤٨، ١٧٤،
 ٣٧٣، ٣٧٩، ٣٨٥، ٤١٥، ٤٥٠، ٤٦٢، ٤٩٣
 دفع النص، ٣٦٧، ٣٦٦/٣
 الدلالة، ٢٣١/١، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥١،
 ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٤٠٧، ٨١/٢، ١٠٤

الرسالة، ٢٩٦/٣، ٢٩٧، ٣٠٠	ذات القديم، ٣٩/٣
الرسول، ٥٢/٥، ٥٣، ٥٦، ٦٤، ٨٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥	ذبايح المُشركين، ٣٧٣/١
١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩، ٣١٧، ٣١٩، ٣٩٩، ٤٨٤، ٤٨٦، ٥٢٥	ذكي، ٣٣٩/٥
الرضا، ٤١٧/٥	الذم، ٤٣٨/١، ٤٧٢؛ ٨١/٢، ٨٢، ١٠١، ٢٠١، ٢٠٩، ٢٢٩، ٢٣٧، ٣٥٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨٣
رفيع، ٣٣٨/٥	٤٢٧؛ ٢٢٧/٣، ٣٠٧، ٣٠٨؛ ٥٠/٤، ٧٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ٢٥٥، ٥٤٦
الرق، ٣٥٥/٤	٦٢٥؛ ٣١٦/٥، ٣٤٨، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٨٦
الرفقة، ٤١٧/٥	٤٠٢، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٦، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢
ركعتا الطواف، ١٤٢/٤	٤٣٦، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥١، ٥١٠، ٥١٢، ٥٥٦
الركوع، ٥٠/٤، ٩٠، ٩٢، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١	الذسي، ٣٧٢/٣؛ ١١٩/٤، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٥
١٤٢، ٥٥٠؛ ٢٩٢/٥	٢٥١، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٧٤؛ ٩٩/٥
رمي الجمار، ٥٥٩/٤	الذميّة، ٣٥٧/٤
رمي الحجارة، ٤٣٧/٣	الذنوب، ١٢٦/٤
روايات الأحاد، ٧٢، ٧٠/٥	ذوي العقول، ٢٣٤/٣
روايات كثيرة، ١٩٩/٤	الذهن، ٤١٦/٥
الروح، ٢١٠/٢، ٣١٦، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١	الرأي، ٤١٨، ١٣٩، ٥٠/٥
٣٥٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٨١؛ ٢٨٦/٤؛ ٣٧٨/٥	راء، ٣٤٠/٥
٣٨٦، ٤١٧	الربا، ٤/٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤
رؤية الهلال، ٣٤٩/٤، ٤٩٩، ٥٠١	١٨٥، ٢٥٤؛ ٥٩/٥، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٦٠، ٤١٨
رؤية هلال الفطر، ٣٩٢/٤	الربوبية، ٢٤١/٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٠
الرؤية، ٣٢١/٣؛ ٤١٧/٥	الرجعة، ٤٥١/٣، ٤٥٤، ٤٥٥؛ ٣٦٠/٤
الريب، ٢٣١/١؛ ١٧٤/٢؛ ٢٣٨/٣؛ ٢١٥/٤	رجعة الأموات، ٤٥١/٣
٢١٨، ٢٢٠، ٤٩٣؛ ٤٨/٥، ٥٥، ٦١، ٦٢	الرخص، ٤١٨/٥
٨٢، ٩١، ١٤٥، ١٦٧	الرخصة، ٤١٨/٥
الريح، ٤١٧/٥	الرذّة، ٣٤٦/٣، ٣٤٩

الزاوية، ٤١٨/٥	السحر، ٤١٩/٥
الزجر، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧/٣	سرائر اللغة، ١٤٢/٥
الزكاة، ٢٤٧/٤، ٢٤٨، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٥٦، ٤٩٤؛	السرور، ٤١٩/٥
٢٥١/٥، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٩٢، ٤١٨	السريانية، ٢٢٦/١
زكاة الفطرة، ٢٤٨/٤	السطح، ٤١٩/٥
الزكاة في السائمة، ٢٥٤/٥	سعدين، ١٣٩/٣، ١٤٤
الزلة، ٤١٨/٥	سعة الرزق، ٣١١/٣
الزمان، ٤١٨/٥	السعي، ٩٠/٤
زمزم، ٣٨٦/٣	السعي بين الصفا والمروة، ٥٥٩/٤
الزنا، ٤٩٧/١؛ ٢٥٦/٢؛ ٤٦٣/٣؛ ٤٦٤؛ ٢١٨/٤	السفاح، ٣٧١/٤
٢٨٥، ٢٩١؛ ١٠٨/٥، ٤٢٢	السكر، ٤١٩/٥، ٢٤٤/٥
الزيارة، ٣٤٨/٤	سكران، ٢٢٥/١
زيارة قبور الأئمة، ٣٤٧/٤	السكوت، ٤١٩/٥
زيح، ١٠٨/٢	السكون، ٤١٩/٥
سابق، ٣٣٤/٥	السلطان، ٦٨٣، ٦٦٤/٤
ساتر، ٣٧١/٥	السلطان الجائر، ٦٧٣/٤
السارق، ٢٨٥، ٢٨٤/٤	السمع، ٢٥٥، ٢٤٨، ٢٤٥، ٢٣٨، ٢٠٥، ٩٩/٢، ٣٣٩، ٣١٧
الساعة، ٤١٩/٥	٣٦٨، ٢٨١، ٢٠٧، ١١٩/٣، ٣٣٩، ٣١٧
سامع، ٣٤٠/٥	٢٥/٤، ٩٣، ٣٣٦، ٦٩١؛ ١٤٩/٥، ٣٤٤
السبب، ٤٢٠/٥	٤٣٥، ٥٦٠
ستوح، ٣٤٢/٥	السمعي، ١١٦/٤؛ ١٧٦، ١٦١/٢؛ ٤٥٤/١
ستوح قدوس، ٣٧٢/٥	٤٨/٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٧
ستار، ٣٧١/٥	السمن، ٣٩٢، ٣٧٢/٢
السجود، ٥٠/٤، ٩٠، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٣٨، ١٤١،	السميع، ٤١٩/٥
١٧٠، ٢٤١، ٣٢٩، ٥٥٠؛ ٢٩٢/٥	سميع بصير فيما لم يزل، ٣٤٠/٥
سجود الشكر و التعفير، ٢٤٢/٤	السنن المؤكدة، ٢٤٢/٤

١٤٠، ٣٥٨، ٤٤٣، ٥٢٢، ٦١٢، ٦٦٦، ٦٦٧،	السنة، ٣/٣٢٣؛ ٤/٢٤٦، ٣٣٢، ٣٧٦،
٦٩٢؛ ١٠/٥، ١٠٥٦، ١٦١، ١٦٢، ١٧٤،	٣٧٨، ٤١٩، ٤٨٩
١٧٥، ٢١٨، ٢٣٣، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨،	السواد، ٣/٨٦
٢٨٠، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣٧٩، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢١،	سوء الظن، ٥/٧٤
٤٤٣، ٤٣٥، ٤٢٨	سهم الإمام، ٤/٣٦٤
الشرعيات، ٣/١٠٣، ١٠٤؛ ٤/٢١، ٢٢، ٢٣،	سهم الرسول، ٤/٣٦٤
١٢٧/٥؛ ٦٩٢، ٢٢٦، ٢١٤، ٦٨، ٥٠،	السهو، ٢/١١٤، ٣/٣٣٨، ٣/٢٨١، ٢/٣٠٢؛ ٤/٦٢،
الشرعة، ١/٤٧٩؛ ٢/١٦٢، ١٦٩، ٣٢٢، ٣٢٧؛	٧٨، ١٤١، ١٤٢، ١٧٨، ٢٧١، ٢٨٠؛
٣/٢٦٨، ٣٢٠، ٣٥٢، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤،	١١٧/٥، ١١٩، ٤١٩، ٤٤٨
٤٢٥، ٤٢٨، ٤/٢٥، ٢٧، ٣١، ٤٢، ٤٩، ٦١،	سيد، ٥/٣٣٥
٦٤، ٨٤، ٨٥، ١١٤، ١٢٥، ١٧٧، ١٨٣،	شاكرك، ٥/٣٥٤
١٨٤، ١٩٥، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٦٥، ٢٦٩،	شام، ٥/٣٤١
٣٧٢، ٣٩٣، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣،	الشبهات، ١/٢٣٠، ٢/١٧٨؛ ٣/٣٥٠؛
٥٠٥، ٥١٢، ٥٤٥، ٥٥٠، ٦٠٠، ٦١٢، ٦٧٠؛	٤٧/٥، ١١٢، ١٥٨، ٢١٦
٥/٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٤، ٩٥،	الشبهة، ٣/٣٥٠، ٤/١٥، ٣١، ٣٨، ١٤٧،
٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥،	٢١٧؛ ٥/٤١٠، ٤٢٠
١٢٨، ١٣٠، ١٤٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١،	الشبهة الضعيفة، ٥/١٣٥
١٦٧، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٧، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١٣،	الشجاعة، ٥/٤٢١
٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٤،	شدة الكراهة، ٤/٢٢٧
٢٧١، ٢٧٤، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٢٦، ٣٤٦، ٣٧٥،	الشرائع، ٢/١٨٧، ٤/٤٢٩، ٣/٣٥١؛ ٥/٨٦، ٩٠،
٣٧٩، ٤٧٧	١٠٢، ١٠٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٧٥، ٣٠٤، ٣١٤،
شريف، ٥/٣٣٨	٣٤٥
الشطرنج، ٤/٣٥٢	شرب الخمر، ٣/٣٨٨
الشعاع، ٥/٤٢١	الشرط، ٥/٤٢٠
الشعر، ٢/٣٥٨، ٣/٣٦٧؛ ٥/٧٣، ١٤٠، ١٤٢،	الشرع، ٢/١٦٢، ١٧١، ٢٥٧، ٣٢٢، ٣٢٤؛
١٤٣، ٤٢١	٣/٤٢٦؛ ٤/٦٩، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٩٦،

الصانع القديم، ٤١١/٢، ٤١٢	شعر الجاهلية، ٣٥/٤
الصانع المحدث، ٤١١/٢	الشعري، ١٣٨/٣، ١٤١
الصبر، ٤٢٢/٥	الشعور، ٤٢٠/٥
الصحة، ٤٢٧/٣؛ ٤٢٣/٥	الشغب، ٤١٠/٥
الصحيح، ٤٢٢/٥	الشفاعة، ٢٤٤/٢، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠
الصدق، ٤٢٢/٥	٣٢٧، ٣٤٢؛ ٣٠١/٣؛ ٣٨٢/٥، ٤٢١
الصرفه، ٣٠/٤، ٣١، ٣٢، ٣٥	شفاعة النبي، ٢٥٠/٢
الصغائر، ٣٩٧/١؛ ١٧٩/٢؛ ١٩٧؛ ١٩٥/٣؛ ٣٢٣/٥	الشفعة، ١٧٢/٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦
صغير المعصية، ١٩٩/٣	١٧٧، ١٧٨، ١٨٣، ٢٥٤؛ ٤٢١/٥
الصغيرة، ٤٢٣/٥	الشك، ٢٣١/١، ٣١٥؛ ٩٦/٢، ١٢٩، ٢٥٦
صفات الذات، ٣٩/٣	٢٦٣، ٢٦٦، ٢٩٧، ٤٢٩؛ ٩٦/٣، ٢١٩
صفوة الأموال، ٢٥٢/٤	٣٧٥؛ ٦٣/٤، ٨٢، ٨٣، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٠
الصفة، ٣١٢/٢؛ ٣١٣؛ ٤٢٣/٥	٤٩٣، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧
الصفة بالفاعل، ٨٥/٣	٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤؛ ٥١٥/٤؛ ٤٨/٥
صفة الذات، ٤٢٣/٥	٦٠، ٦١، ٨٢، ٨٩، ١١٩، ١٣٦، ١٤٤
صفة الفعل، ٤٢٣/٥	٢٣١، ٢٣٢، ٣٢٦، ٣٧٧، ٣٨٦، ٤١٠، ٤٢٠
الصلاحية، ٤٢٢/٥	الشكر، ٤٢١/٥
الصلاة، ٣٧٣/١، ٤٧١، ٤٧٢؛ ١٦٤/٢، ٢٦٤	الشم، ٤٢١/٥
٤٢٧؛ ٢٢٠/٣؛ ٢٢١، ٢٢٢، ٢٥١، ٢٥٤	الشهوات، ٤٥٨/٢
٢٥٥، ٣٤٤، ٣٧٣، ٣٩٦؛ ٤٦٣؛ ٢٢/٤، ٤٩	الشهوة، ٣٨٣/٢، ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٥٨؛ ٤٢١/٥
٥٠، ٥٩، ٦٠، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨٦	الشهيد، ١٢٨/٤
٨٩، ٩٢، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤	الشيء، ٤٢٠/٥
١٠٥، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢	الصارف، ٤٢٢/٥
١٦٩، ١٧١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٢	الصانع، ١١٠/٢، ١٧١، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١
٢٤٦، ٢٨٥، ٣٠٤؛ ٤٣٧	٤١٢، ٤١٤؛ ٢٨٣/٣، ٢٨٥
٢٤٦، ٢٨٥، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤٢، ٣٥٩	٤٨٦/٥

٣٢٥، ٢٤٤، ٢٤٣	٥٤٥، ٥١٠، ٥٠٢، ٥٠١، ٤٦١، ٣٧٤، ٣٧٣
صلاة العيدين و الكسوف، ١٤٢/٤	٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠؛ ٤٧/٥، ١٤٢، ٢٥٩
صلاة الغداة = الغداة، ٦٠/٤، ٦١، ٦٢، ٧٧	٤٤٣، ٤٣١، ٤١٠، ٣٧٩، ٣٥٣، ٣٠٥، ٣٠٣
٥١٢	٤٥٠، ٤٥١، ٤٦٣، ٤٩٩، ٥٠٦، ٥٠٧
صلاة الفجر، ٧٠/٤	الصلاة إلى القبلة، ١٤٢/٥
الصلاة في الحرير، ٣٧٣/٤	صلاة تطوع، ٤٩/٤
الصلاة في هذا التشهد، ٢٢١/٣	الصلاة الجماعة = الجماعة، ٦٠/٤، ٧٢، ٧٣
صلاة الكسوف = الكسوف، ١٤١/٤، ١٤٢	٣٢٤، ٧٦
٢٤٥	صلاة الجمعة = الجمعة، ٢٢/٤، ٢٤٣، ٢٤٤
صلاة الليل، ٣٢٨/٤	٣٢٤
صلاة المغرب = مغرب، ٦٢/٤، ٣٢٧، ٣٢٨	(صلاة) الجنائز، ١٤١/٤
الصلاة من قعود، ٣٩٣/٤	صلاة الضحى، ٢٤٢/٤
الصلاة من قيام، ٣٩٣/٤	(صلاة) الطواف، ١٤١/٤، ١٤٢
(صلاة) النذر، ١٤١/٤، ١٤٢	صلاة الظهر = الظهر، ٦٠/٤، ٦١، ٦٢، ٧١
صلاة النَّهَار، ٣٢٨/٤	٩٠، ٩٥
الصلاة الوسطى، ٣٢٨/٤	صلاة الظهر و العصر، ٣٢٦/٤
الصلوات، ٦٠/٤، ٦١، ٦٢، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧	(صلاة) العشاء، ٦١/٤، ٦٢، ٧٧
١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ٣٢٨	صلاة عشاء الآخرة = العشاء الآخرة، ٦١/٤
٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٠٢	٣٢٨
الصلوات الخمس، ١٣٨/٤، ١٤١	صلاة العصر = العصر، ٦١/٤، ٦٢، ٧٧، ٣٢٧
صمد، ٣٣٥/٥	٥١٢، ٣٢٨
الصوارف، ٣١/٣	الصلاة على الآل، ٢٢١/٣
الصوت، ٤٢٣/٥	الصلاة على الموتى، ٢٤٦/٤
الصوم، ٤٢٧/٢؛ ٦٤/٤، ٦٥، ٨٤، ٨٥، ٨٧	الصلاة على النبي، ٢٢١/٣
١٣٩، ١٦٩، ٢٣٥، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٤، ٤٨٥	الصلاة على نبينا محمد، ٢٢٠/٣
٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٦	صلاة العيدين = العيدين، ١٤١/٤، ١٤٢

٣٩١، ٤٢٧، ٤٣١؛ ٦٨/٣، ١٠٤، ١٢٠،	٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩؛
٢٠٠، ٣٠٧، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٦٤؛ ١٢٢/٤،	٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩؛
٣١٥، ٣١٤/٥؛ ٦٦٥	٤٢٣، ٢٥٧/٥
الطاعة، ٣٠٧/٣، ٣٠٩، ١٢٠/٤، ١٢٧، ١٢٨،	صوماً، ١١٣/٤
٤٢٥، ٤٠٤/٥؛ ٦٧٨	صوم الحائض، ٢٢/٤
الطبائع، ٣٠٦/٢؛ ١٤٢/٣،	صوم الشك، ٤٩٩/٤، ٥١٠
الطبع، ٤٢٥/٥،	صوم شهر رمضان، ١٤٢، ٨٦، ٨٤/٤
طرق الآحاد، ٦٨/٥،	صوم يوم الشك، ٨٣/٤، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٥،
طريق الآحاد، ٤٧٩/٤،	٥٠٨، ٥٠٦
طريق العقول، ٢١٢/٤، ٤٩٢، ٥٠٥؛ ٧٤/٥، ٩٧،	الصيام، ٣٩٦/٣، ٤٦٣؛ ٤٩/٤، ١٤٠، ٣٤٨،
طريقة الاحتياط، ٢٥٥/٤،	٣٩١، ٤٨٤، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣،
طريقة القياس، ٩٨/٥، ٢٨١،	٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٣؛
الطعوم، ٤٤٩/٢، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٠؛ ١١٣/٥،	٢٦١/٥
الطلاق، ٢٦٧/٤، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٤،	الصيام في الكفارة، ٢٥٤/٥
٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٧٨، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦،	صيام نافلة، ٤٩/٤
٤٩٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٩، ٦٠٠،	صيام يوم الشك، ٥٠٧/٤
٢٦٦؛ ٢٨٠/٥،	الضدان، ٤٢٤/٥
الطلاق بالثلاث، ١٨٨/٥، ٢١٩،	الضرر، ٣٣٤/١؛ ١١٣/٢، ٢٠٦، ٢٤٨، ٣٨٤؛
طلاق البدعة، ٥٩٩/٤،	٥٠٣، ٥٠٤، ١٢٧، ٢٠٨، ٣١٢، ٤٢٦؛
الطلاق الثلاث، ٢٦٩/٤، ٢٧٥، ٥٩٩،	١١٥/٤، ١١٦، ١١٧، ٣٣٥، ٦٦٥؛ ١٢٨/٥،
الطلاق الثلاث بلفظ واحد، ٢٢٢/٤،	٢٨٧، ٣٦٩، ٤٠٦
الطلاق على الطلاق، ٢٧٠/٤،	الضرورة، ٢٣٢/١؛ ٣٣٥/٣؛ ١٧٠/٤، ١٧١،
الطلاق في الحيض، ٦٠٠/٤،	١٩٠، ٢١٤، ٢٢١، ٢٤١، ٤٣٠، ٤٥٩، ٤٧٦،
الطلاق المشروط، ٢٦٩/٤،	٥٠٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٣١؛ ٤٢٤/٥،
الطلب، ٣٠٩/٣، ٤٢٥/٥،	الضروريات، ٣٠٣/٥
طلوع الفجر، ٦٣/٤،	الطاعات، ٣١٨/١، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤؛
	٢٤٠/٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٨٧، ٣٨٩،

الطواف، ٥٠/٤، ٩٠، ١٤١، ١٤٢، ٥٥٩	ظلماً، ٥٠/٣، ٤٩/٣
طواف الزيارة، ٨٥ ٨٤/٤	الظلمة، ٤٣٢/١؛ ٣٠٤/٢؛ ٣٧٩، ٣٨٠؛ ٤٩٠/٣؛
الطول، ٤٢٥/٥	٤٦٣/٤، ٦٦٩، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤؛ ٤٨/٥،
طول العمر، ٣١١/٣	٣٨٣، ٤٢٥، ٤٤٢
الطهارة، ٨٩/٤، ٩٢، ٩٦، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤١١،	الظنّ، ٢٨٩/١، ٢٩٠، ٣٢٦، ٤٨٠؛ ٢٥٤/٢؛
٤١٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٥٤٧؛ ٢٦١/٥؛ ٢٧٨،	٢٦٠، ٤٥٨؛ ٥٠/٣؛ ٥٢، ١٢٧، ٣٤٧، ٤٠٥،
٢٨٣، ٤١١	٤٠٦؛ ٤٠٤/٤، ٦٢٤، ٨١، ٨٢، ١١٤، ١٧٤، ١٨٣،
الظاهر، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٨، ٢٩٢، ٢٦٤/١،	٢١٢، ٢١٣، ٢٣٢، ٣٩٣، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٠٢،
٣٥٣، ٣٧٣؛ ١٩٤/٢؛ ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١،	٥١٠، ٥١٥، ٥١٨، ٦٦٨، ٦٧٤، ٦٧٥؛
٣٦٩؛ ٣٦٧/٣، ١٨٤، ٢٢٤، ٣٣٤، ٣٣٥،	٧٤/٥، ٧٩، ٩١، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٢٥،
٣٣٦، ٣٧٣، ٣٧٥، ٤٦٣، ٤٦٤؛ ١٩٢/٤،	١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٧٦،
٢٥١، ٢٧٩، ٣١١، ٣١١، ٤١٢، ٤٦٠، ٥١٦،	١٧٧، ١٩٧، ٢٠٠، ٣٧٧، ٣٨٦، ٤٠٣، ٤١٤،
٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٥، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٨٣؛	٤٢٢، ٤٢٥، ٥٣٥، ٥٤٠، ٥٤٨
٧٣/٥، ٧٥، ١٤٤، ١٤٧، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٨،	ظنّ المكلف، ٥٠٤/٤
١٧٦، ٢٠٠، ٢١٩، ٢٥٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٥٢،	الظنون، ٤٤٨/٢؛ ٦٧٤/٤
٣٨٤، ٣٨٦، ٤٣٩، ٤٥٢	ظواهر آيات القرآن، ١٨٢/٢
ظاهر الحديث، ٣٠١/٤	ظواهر الآيات والأخبار، ١٨٥/٤
ظاهر القرآن، ٢٢٨/٤، ٦١٢	ظواهر القرآن، ١٠٦، ٧٠/٥، ١٥٠، ١٦٧،
ظاهر الكتاب، ٣٠٠/٤؛ ٢٧٤، ٢٧٥،	١٧٣، ٢٧٢، ٢٨٩
٢٧٧، ٢٨٨، ٢٩٣	ظواهر الكتاب، ٣٠١/٤؛ ٥١/٥
ظاهر كتاب الله، ٢٩٧/٣؛ ٤٤٧/٤، ٦٢١	ظواهر الكتاب والسنة المقطوع بها، ٧٨/٥
الظاهر من القرآن، ٣٣١/٤، ٣٧٦	ظواهر من الكتاب، ١٩٥/٢
الظفر، ٣٥٨/٢، ٣٦٧	الظهار، ٢٧٠/٤
الظلّ، ٤٢٥/٥	العادات، ٥٥/٤، ٥٦، ٥٨، ١١١، ١١٦
الظلم، ٣٨٤/٢؛ ٤٢٨، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥؛	عادات العقلاء، ١٢٥/٥
٣٠١/٣؛ ٤٢٥/٥	العادة، ٢٣١/١؛ ٢٦٧، ٥٤/٤؛ ٥٧٩، ٤٢٨/٥

عقيق، ٣٣٣/٥	عادة العرب، ٢٣٧/١
العجمي، ٣٦/٤	العالم، ٢٣٨/١؛ ٧٩/٣؛ ٨٨، ٩٠، ١٢٥، ٢٠٨،
العدالة، ١٣٨/٥	٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٤٣، ٣٦٦، ٣٧٩،
العدل، ٢٦٧/٢؛ ٣٣٩؛ ٣٥١/٣؛ ٢٥/٤	٣٨٦، ٣٨٧، ٤٢٥؛ ٤٠/٣؛ ١٤١، ١٤٢،
٤٢، ٤٦، ٢٢٥؛ ١٨٨/٥؛ ٢١٦، ٢٢٩	٢٨٤، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٣٧، ٤٤٣، ٤٨٦، ٤٨٧؛
العدول الثقات، ٤٩٢/٤	٤٢/٤، ١١٠، ١١١، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٩؛
العدّة، ١٩٠/٤؛ ٤٩٨	١٢١/٥، ٣٣٨، ٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٣،
عدّة الحامل، ١٨٦/٤	٣٨٦، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٤، ٤٤٢، ٤٨٨
عدّة الطلاق، ١٨٦/٤	العامّ و العموم، ٤٢٨/٥
عذاب القبر، ٣٤٣/٢؛ ٣٩٢	العامّي، ٢٥/٤؛ ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٤٤
عذاب يوم الجزاء، ٣٠٣/٣	العبادات، ١٧/٤؛ ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٣٨،
العربي، ٣٦، ٣٥/٤	٤٩، ٥٠، ٥٩، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٨٩
العربيّة، ٤٤١/٤	٩٠، ٢١٤، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٩٧، ٥٠١، ٥٥٨،
العرض، ٢٢٣/١؛ ٢٤٢، ٢٦٤، ٢٦٥؛ ٣٠٦/٢	٥٥٩؛ ٤٨/٥؛ ٥٠، ٥١، ٧٠، ٩٤، ١٧٣، ٤٨٣
٣٢٤، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٩	العبادات الشرعيّة، ١٩/٤؛ ٢٠، ٦٦، ٤٨/٥
٤٥٥؛ ٤٧٥؛ ٥٦/٣؛ ١٢٠، ٢٠٧، ٢٠٨	العبادة، ٦٣/٤؛ ٦٤، ٨٣، ٨٦، ٩٠، ٩١، ٩٢،
٣٣٧، ٣٤٩، ٤٨٨؛ ٥٢١/٤؛ ٥٢٣، ٥٢٤	٢١٢، ٢١٣، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٧، ٥٠١، ٥٠٥،
٥٢٥، ٥٨٠، ٥٩١؛ ٢٧٣/٥؛ ٣٦٥، ٣٧٠	٥١٠، ٥٢٦، ٥٥٨، ٥٥٩؛ ٤٢٨/٥
٣٧٨، ٣٨٦، ٤٢٨، ٤٣٨	العيبث، ٥٦/٢؛ ١٩٨/٣؛ ٣٠٣، ٤٧٢، ٤٧٨،
العرف، ٣٠٦/٣؛ ٣٢٠/٥؛ ٤١١	٤٨١، ٤٩٣؛ ١٢٣/٤؛ ٥٠٩، ٨٦/٥؛ ٨٨، ٨٩
العرف الشرعي، ١٨٥/٤	١٤٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٥،
عرف الفقهاء، ٣٨٤/٥؛ ٤٢٢، ٤٢٨	٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٦، ٥٥١،
عرف المتكلمين، ٣٧٧/٥	عبتاً، ٤٩/٣؛ ٥١
العزم، ٤٢٩/٥	العبرانيّة، ٢٢٦/١
عزيز، ٣٣٦/٥	العق، ٢٧٧/٤
العشق، ٤٢٩/٥	العنمة، ٣٣١/٤

- العصمة، ١٢/٣٤١؛ ٤/٢١٥؛ ٥/١٤٩،
١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ٢٢٧
- عصمة الأنبياء، ٥/١٦٥
- عصمة الرسول، ٥/١٤٨
- عصمة فاطمة، ٣/٤٠٤
- العفو، ٥/٢٢٩
- العفة، ٣/٢٢٥
- العقاب، ١/٢٣٤، ٢٣٥، ٢٩٩، ٣١٩؛ ٢/١٩٢،
١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٤٤، ٢٤٥،
٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦٤، ٣٤٢، ٣٤٣،
٣٨٤، ١٣، ٤٢٩، ٤٣٠؛ ٣/٦٨، ١٠٤،
١٠٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧،
١٥٧، ١٦٩، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤،
٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٥٠، ٤٥٣، ٤٥٤،
٤٦٤، ٤٧٢؛ ٤/٣٨، ٣٩، ٦٣، ٨١، ٨٢،
١٢٢، ١٢٧، ٣٤٥، ٣٧١، ٦٧٨، ٦٩١؛
١٢٩/٥، ٢٨٧، ٣١٤، ٣٥٥، ٣٦٩، ٣٧١،
٣٧٤، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤٢٩، ٤٤٠،
٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٥٥٦
- عقاب الآخرة، ٣/٣٠٣
- العقاب الدائم، ٢/٤٣٠
- العقار، ٤/٢٥٤
- العقد، ٣/٣٤٦
- عقد المتعة، ٤/٣٥٤؛ ١/٤٥٥؛ ١/٤٧١؛ ١/٤٧٢
- العقل، ٢/١١٤، ١٢٠، ١٢٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٣،
١٨٤، ٢٠٥، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٥،
- ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٤١،
٣٤٣، ٣٧٠، ٣٨٣؛ ٣/١٠٣، ١١٩، ١٢٠،
١٩٦، ١٩٧، ٣٣٣، ٣٦٨، ٣٧٥، ٤٢٣؛
٤/١٧، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٥٠، ٥١، ١١٦،
٢١٤، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٤، ٦٦٦، ٦٩١؛
٥/٦٨، ١٠٥، ١١٥، ١١٧، ١٢٠، ١٢٨،
١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٧، ٢٢٠، ٢٥٦، ٢٧٢،
٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١،
٢٩٢، ٣١٤، ٣٤٠، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٤،
٣٨٦، ٣٨٧، ٤٠٥، ٤١٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٤٥،
٤٤٦، ٤٤٧
- العقلاء، ٤/٢٤، ٢٨، ٤٩٩
- العقليّات، ٣/١٠٤؛ ٤/٥٠؛ ٥/٦٩٢؛ ٥/١٢٧
- العقوبة، ٥/٤٢٢
- العقول، ١/٣٢١؛ ٤/٤٧٢؛ ٢/١٨٣، ١٩٦، ٣٨٣،
٣٩٠، ٢٢٠؛ ٣/٢٣٨، ٣٧٧، ٣٧٨؛ ٤/٥٠،
١١٥، ٢١٢، ٢١٤، ٤٩٢، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢١،
٥٢٣، ٥٥٩، ٦٩١؛ ٥/٨٦، ١٠٧، ١١٧،
١٤٥، ١٤٨، ٣١٩، ٤٨٨، ٥٠٨، ٥٠٩
- العلل العقليّة، ٤/١٤٠
- العلم، ١/٢٤٥؛ ١/٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٩٠، ٣٣٤،
٣٥٥، ٤٦٤؛ ٢/٥٦، ٦٠، ٦١، ٧٤، ٧٥، ٧٦،
٧٩، ٨٢، ٨٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١١٠،
١١١، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠،
١٣١، ١٣٢، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٩٠،
٢٠٤، ٢٣١، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٦، ٣١٢، ٣١٣

٣٢١، ٣١٩، ٣١٨، ٢٩٣، ٢٨٩، ٢٨٥، ٢٨٢

٣٥١، ٣٤٧، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٢٦، ٣٢٥

٣٨٦، ٣٨٤، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٧، ٣٧٤، ٣٦٨

٤١٠، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٩٨

٤٢٥، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤١٩، ٤١٦، ٤١٥، ٤١١

٤٦٤، ٤٥٢، ٤٣٨، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٢٧، ٤٢٦

٤٨٦، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٦

العلم بالعربية، ٣٠/٤

العلم بالنص، ٥٦/٤

العلم الحقيقي، ١١٤/٥

العلم الضروري، ٥٤/٤؛ ٢٢٢، ١١٣/٥، ٢١٣

٤٢٦، ٤٢٤، ٢١٩

علم العربية والنحو، أو اللغة، ١١١/٤

العلم القاطع، ٤٩٣/٤

العلم المكتسب، ٤٢٦/٥

العلم اليقين، ١٠٠/٥، ١٣٣

علوم الإدراك، ١٣٤/٥

العلوم الضرورية، ٢٨/٤؛ ١٣٤/٥، ٤٢٧

العلة، ٢٥١/١؛ ٥٨/٤؛ ٦٧، ٨٣، ٨٤، ٢٤٢

٢٥/٣، ٨٦، ٨٧، ٩٥، ٩٦، ١٩٦، ٢٢٤

٣٠٣، ٣٤٧؛ ٨٥/٤؛ ٢١٣، ٤٨٩، ٤٩٠

٥٤٥، ٥٥٨، ٥٨٠، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٢

٩٣/٥، ٩٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٨، ١٤٩، ١٥١

١٥٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧

١٧١، ٢٣١، ٢٥١، ٢٧١، ٢٨٥، ٣٣٩، ٣٧٥

٤٠٤، ٤١١، ٤٢٩، ٤٩١

٣١٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢

٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩٢، ٤١٢، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٥١

١٣/٣، ٥٠، ٦٨، ١٢٠، ١٦٨، ١٩٨، ١٩٩

٢٠٠، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٧، ٢٨٥

٣١١، ٣٧٠، ٣٧٤، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦

٤٢٤، ٤٥٢؛ ١٨/٤، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥

٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦

٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨

٨٣، ٩٠، ٩١، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠

١١١، ١١٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٦

١٤٨، ١٤٩، ١٦٣، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤

٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٦٤

٢٧٨، ٢٧٩، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٩٢

٤٩٣، ٤٩٦، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٢٩

٦١٦، ٦١٧؛ ٥٠/٥، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧

٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧١، ٧٦

٨٠، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٠

١٠١، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١

١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩

١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١

١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣

١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢

١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٧

١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٨

١٩٨، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٩

٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٥٨

٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١

غسل الرّجلين في الطهارة، ٤٢٥/٤	العُمرة، ٤٩٧/٤
غسل الوجه، ٩٠/٤، ٣٣١، ٣٣٢	العمق، ٤٢٩/٥
غسل اليدين من المرفقين، ٢٢٧/٤	العمل بأخبار الآحاد، ٢١٢/٤، ٢١٤، ٢١٧،
الغضب، ٤٣٠/٥	٢٢٤، ٢٢٥؛ ٧٤/٥
الغفلة، ١٧٤/٢، ٢٨١/٣، ٣٧٤، ٣٨٨، ٢٢٥/٤؛	العمل بخبر الآحاد، ٦٩/٥، ٧٥، ٩٨
٧٩، ٧٥، ٧٣/٥	العمل بخبر الواحد، ٢١٣/٤
غفلة أصحابنا، ٣٨٨/٣، ٣٧٤	عمل الصحابة والتابعين والعلماء، ١٠١/٥
غلبة الظنّ، ٤٠٦/٣	عمل الطائفة، ٥١/٥
غلبة الظّنون، ٦٧٤/٤	عمل الطائفة وإجماعها، ٦٤/٥
الغمّ، ٤٣٠/٥	عمل العباد، ٥١٢/٥
الغموم، ١٠٤/٣	عمل المعصوم، ٦٦/٥
الغنائم، ٢٥٢/٤، ٣٦٣	عمومات الكتاب، ٢٧٣/٥
غنيّ، ٣٤٢/٥	عموم الكتاب، ٢٩٧/٤
غوامض المعارف، ٢٤/٤	العوض، ٤٢٩/٥
الغيبة، ٤٢١/٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠/٥؛	العول، ٣٠٩/٤، ٣١٠، ٦١٣، ٦١٧
الغيران، ٤٣٠/٥	الغالي، ٣٧١/٤
الفاسق، ٣٦٦/٣، ٣٧١، ١٧/٤، ١٩، ١١٩، ١٢٢،	غريب القرآن والحديث، ١٣٧/٥
١٢٥، ٣٢٤، ٣٤٥، ٦٦٧، ٩٩/٥، ٢١٨	الغسل، ٢٥١/٣، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥؛
الفتنة في الدين، ٣٨٧/٣	٩٠/٤، ١٦٣، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٤،
الفتوى، ١٠٣/٥	٢٤٥، ٢٤٦، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٤٢، ٣٦٢، ٣٦٣،
الفرائض، ١٦٤/٣؛ ٣٨/٤، ١٠٢، ١٠٤، ١٤١،	٤١٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١،
٢٤٠، ٣٠١، ٣٠٩، ٣٣٠، ٤٩١، ٤٩٦، ٤٩٧،	٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢،
٦٩٢، ٦٩١	٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٨، ٤٦٠،
الفرض، ٤٨/٤، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ٢٣٢، ٣٣٠،	٥٤٨، ٥٤٩؛ ٢١٩/٥، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٧٧
٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥٠٨، ٥٢١، ٥٣١؛	غسل البئر، ٤١٤/٤
٤٣٠/٥	غسل الرّجلين، ٤٤٤/٤، ٤٤٧؛ ٢١٩/٥

فرضا، ٤٨٩/٤	فعل الطاعات، ٣٩٦، ٣٩٥/٣
الفرع، ٥١٨/٤؛ ٢٧٨/٥؛ ٤٣٠	فعل العباد، ٥٤٥، ٥١٣، ٥٠٩/٥
الفرقة المحقة، ٤٦١/٤	فعل العبادة، ٩٠/٤
الفروع، ٢٥٤/٣؛ ٢٦١، ٢٦، ٢٤/٤؛ ٢٧	فعل القبيح، ٤٢٧، ٤٢٢/٣
٤٧، ١٠٩، ٢١٣، ٢٢٥، ٤٧٦؛ ٨١/٥؛ ١٠٢	فعل النبي، ٣٦٨/٣
٢١٤، ٢٨٧، ٣٠١	فعل الواجب، ١٢٦/٤
فروع الأحكام الشرعية، ٢٢١/٤	الفقه، ٢٨٢/٥؛ ٤٣١
فروع الدين، ٢٥٤/٣؛ ١٠٢/٥	الفلك، ٤٣١/٥؛ ١٤١/٣
فروع الشرعيات، ١٨٩، ١٨٨/٥	الفناء، ٤٣١/٥؛ ٤٥٦/٢
فروع الشريعة، ٢٧١/٥؛ ٢١٦، ٢٧/٤	فناء العالم، ٣٤٣/٢
الفريضة، ٨٦/٤؛ ٣١٠	القبايح، ٤٥٣، ٤٣٥، ٤٢٩، ٤٢٧، ٢٣٦/٢
فريضة الظهر، ٥٩/٤	٤٥٤؛ ٢٩/٣، ٦٨، ٢٠٨، ٤٢٧؛ ٤٨٥/٤
الفساد، ٢٣٩/١؛ ٢٤٢، ٣٢٧؛ ٦٣/٢؛ ٦٤، ٨٦	٦٧٤؛ ٢١٤/٥؛ ٣٢٤، ٣٤٢، ٤٧٦، ٤٩٢
٢٦٣، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٧٩، ٤١٢، ٤١٣؛	٤٩٦
١٩٩/٣، ٣٤٥؛ ٣٨/٤، ٤٦، ١٠٢، ٤٤١	القبايح العقلية، ٣٨٤، ٣١٨/٥؛ ٣٨٤/٢
٦٠٠؛ ١٢٢/٥، ١٥٧، ٣٧٢، ٤٩١، ٥٠٨	القبح، ٦٧٧، ٦٧٥، ٦٦٦/٤؛ ٣٠٧/٣؛ ٤٥٤/٢
٥١١، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٣٨	قبل الركوع، ٣٣٠/٤
٥٤٣	القبيح، ٢٧٧/١، ٣١٧، ٣١٩، ٣٥٣، ٣٥٥؛
الفسق، ٤٣٠/٥	٧٦/٢، ٧٧، ١٧٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣
الفصاحة، ٣٤٠/٢؛ ٢٩/٤؛ ٣٣، ٣٥؛ ٤٤٥/٥	٢٠٥، ٢٣٧، ٣٣٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٤٢٨، ٤٢٩
فصاحة القرآن، ٣٣، ٣٢/٤	٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٥؛ ٢٣/٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦
فصيح الكلام، ٢٩/٤	٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ١١٧، ١٢٦، ١٢٧
فعل أمير المؤمنين، ٣٦٨/٣؛ ٣٧٥	١٢٨، ١٥٧، ١٦٩، ١٩٥، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧
فعل الحسن، ٤٢٣، ٤٢٢/٣؛ ٤٢٧	٤١٣، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥٤؛
فعل الخيرات والقربات، ٣٩٥/٣	٤٤، ٤٥، ٦٣، ٨١، ٨٢، ١١٧
فعل الرسول والإمام، ٥٢/٥	٤٩٢، ٥٤٦، ٥٥٩، ٦١٥، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦

٥٥٨، ٥٥٦، ٥٥٥، ٥٥٣	٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٩١
قضاء الدين، ٥٧/٣	١٥٥، ١٥٣، ١٥١، ١٥٠، ١٣٠، ٨٧، ٧٨/٥
القضاء في العبادة، ٤٣٢/٥	٣٢٣، ٣١٨، ٢٨٧، ٢٥٠، ٢١٨، ٢١٧، ١٥٦
القضاء و القدر، ٤٧٦/٥، ٤٧٩	٣٨٦، ٣٨٢، ٣٧٥، ٣٧٣، ٣٦٨، ٣٤٢، ٣٤٠
القلب، ٨٠/٢، ٣١٩، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٣	٤٣٢، ٤٢٩، ٤٢٧، ٤٢٢، ٤١٢
٣٦٤، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٨٧/٣، ١٢٦، ١٢٥	القيح العقلي، ٩١/٤
٢٢٨، ٣٣٥، ٣٢٩/٤، ٣٥٥/٥، ٣٧٤، ٣٨٢	قيح محظور، ٦٦٤/٤
٣٩٩، ٤٠١، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٥	القدر، ٤٣٢/٥، ٤٧٥، ٥٥٨، ٥٥٦، ٥٥٥
٤٢٦، ٤٣٠، ٤٤٧، ٤٦٣	القدرة، ٣٨٣/٢، ٤٤٨، ٤٥٨، ٣٤٧/٣، ٤٣١/٥
القلب من الروح، ٣٥٧/٢	قدوس، ٣٤٢/٥
القلوب، ٢٢٢/٣، ٣٣٤، ٣٣٦	قدير، ٣٣٥/٥
قليل الخمر، ١٦٢/٢	القديم، ٢٢٦/١، ٣٥٥، ٣٥٧، ٦٨/٢، ١١٦، ٩٥
القنوت، ١٤١/٤، ٣٣٠	١٧٠، ٢٠٨، ٢٣٩، ٢٥١، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٩
قول الإمام، ٢٠٣/٢، ٢٠٥، ١١٢/٤، ٢١٦	٣١٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٦٣، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٠
٢٢١، ٤٧٧، ٥٧/٥، ٦٢، ٦٣، ٢٨٢	٤١١، ٤١٢، ٤١٤، ٤٥٠، ٤٧٥، ٢٣/٣، ٢٤
قول الإمامية، ١١٢/٤، ٢٢٢	٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٩، ٤٠، ٥١، ٥٢
القياس، ٢١٢/٤، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٤	٥٣، ٥٤، ١٢٥، ١٤٣، ٨٨/٥، ٣١٩، ٣٣١
٢٢٦، ٣٩٣، ٤٩٥، ٥٠٥، ٥٨٩، ٥٩٢	٣٣٢، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٠
٥٠/٥، ٧٥، ١٠١، ١٠٤، ١٣٩، ٢١٧، ٢١٨	٣٧٥، ٣٨٦، ٤٣١، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٠، ٥٤٤
٢٥٤، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٨٨	القراءة، ٥٠/٤، ١٣٨، ١٤٢، ٥٥٠
٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٤٧، ٣٧٧	قراءة الصلاة، ١٤٣/٤
٣٨٦، ٤٣٢	القصاص، ٣١٤/٥
القياسات، ٢٨٦/٥	القصد، ٤٣٢/٥
قياس بعيد، ٥١٩/٤	القضاء، ٤٣٤/٢، ٤٣٥، ٢١/٤، ٢٣، ٦١، ٩١
القياس الشرعي، ٢٠٠/٥	١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٣٧، ١٣٨، ٢٤٦، ٣٤٣
القياس في الشريعة، ٢١٢/٤	٥٠٦، ٥٤٦، ١٧٣/٥، ٤٣٢، ٤٧٦، ٤٧٩

٣٢٧، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٤٨، ٢٤٣، ٢٣٨
١٢٤/٣، ٤٣٥، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨
٣٤٥، ٣٠٧، ٣٠٠، ٢٢٠، ٢١٩، ٢٠٨، ٢٠٧
٣٧٣، ٣٧٢، ٣٦٩، ٣٦٧، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠
٤٦٣، ١٨/٤، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٤١، ١٢٠
٣٢٣، ٢٥٠، ١٥٠، ١٤٧، ١٢٦، ١٢٢، ١٢١
٤٠٤، ٣٩٤، ٣٧١، ٣٤٧، ٣٤٥، ٣٤٠، ٣٣٨
٦٦٧، ٣٧٤/٥، ٣٨٦، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣٣
٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٨٤، ٤٨٠، ٤٧٦، ٤٤٩
٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٨، ٥٠٩
٥١٠، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨
٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧
٥٢٨، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٣
٥٤٥، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤

الكفر المحض، ٤٧٦/٥

الكلالة، ٤٣٢/٤

الكلام، ٣٧٨/٥، ٤٣٣

كلام العرب، ٣٢٣/٣

الكلام الفصيح، ٣٣/٤

كلام الله تعالى، ٣١٤/٣

الكلمة، ٤٣٣/٥

كمال العقل، ٢٤/٤، ٢٨، ١١٧/٥، ١٢٠، ٣٧٩

٣٨٤

الكمون، ٤٣٤/٥

كيفية الاستحقاق، ٩٦/٣

لا خلاف بين أحد منهم، ١٧٦/٤

الكافر، ٢٣/١، ٢٣٥/٣، ٣٦٨، ١٧/٤، ١٨، ٢٣
١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٨٣، ٣٠٨

٣٤٠، ٣٤١، ٣٧٣، ٤٠٤، ٢١٨/٥

الكافر الأصلي، ٢٣، ٢٢/٤

الكافر الحربي، ٣٧٢/٣

الكافرة، ٣٦٨/٣

كامل العقل، ٢٧، ٢٣/٤

الكبائر، ١١/١، ٤١١/٣، ١٩٧/٣، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٦

١٩٥/٣، ٢٠٨، ٣٢٣/٥، ٣٢٤

كبائر الذنوب، ٢٤٧/٢

الكبيرة، ٤٣٣، ٤٢٣/٥

كثرة الثواب، ٣٩٥/٣

الكدب، ٣٨٤/٢، ٤٢٨، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤

٤٥٥، ٢٧/٣، ٢٨، ٤٣٣/٥

الكر، ٩٧/٤، ٩٧

الكراهات، ٤٤٨/٢، ٤٥٠، ٤٥٦، ٤٥٨

الكرهية، ٤٥٨/٢، ٧٨/٣، ٣٨٢/٥، ٤٣٣

كرهية الحسن، ٤٥٢/٢، ٤٥٤، ٤٥٥

الكرهية، ٣٥٨/٤

الكسب، ٤٣٣/٥

الكفارات الثلاث، ٣٥٦/٤

الكفارة، ٤٨/٤، ١٠٥، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٤٣، ٣٤٦

٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٥٤٦، ٦٧٧، ٢٥٤/٥

٢٦١

كفارة اليمين، ٢٨٠/٤، ٣٥٦

الكفر، ٣١٩/١، ٣٥٦، ٤١١، ١٩٢/٢

٢٤٨، ٢٥٢، ٢٨٧، ٢٨٩؛ ٤٦٣؛ ١٦٢/٢.	لا خلاف بين أصحابنا، ٤٥٣/٣؛ ٨٠/٤؛ ٣٧٦.
١٦٥، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٩، ٢٣٠، ٢٣١؛	٦٢٠
١٤٤/٣، ١٦٨، ٢٨٢، ٣٠٦؛ ١١١/٤؛ ١٧٥.	لا خلاف بين الأئمة، ٢٤٨/٢؛ ٢٣١/٤؛ ٢٩٢.
٤٣٠، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٨؛ ١٣٧/٥.	٦٢٣؛ ٩٣/٥
١٣٩، ١٤٣، ١٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٣١٧، ٣٣٠.	لا خلاف بين الإمامية، ٨٢/٤
٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٩، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٩.	لا خلاف بين أهل اللغة، ٣٥٩/٢
٥٣٠، ٥٣١	لا خلاف بين أهل النقل والرواية، ٤٠٧/١
لغة جماعة العرب، ١٤٢/٥	لا خلاف بين الشيعة الإمامية، ٣٦١، ٣٥٠/٤
لغة العرب، ١٨٦/٢؛ ١٦٧/٣؛ ٤٣٠/٤؛ ١٣٧/٥.	لا خلاف بين العقلاء، ٣٣٥/٣؛ ١٧٥/٥
١٤٣، ١٤٥، ٢٤٥	لا خلاف بين العلماء، ١٨٧/٢
اللغة العربية، ٢٢٦/١؛ ١٨٨/٢؛ ٢٥٢، ٤٢٨.	لا خلاف بين فقهاءهم و علمائهم في
٤٣٤؛ ٢٢٨/٤؛ ١٤١/٥	الفتوى، ٢٥٨/٤
اللقب، ٤٣٤/٥	لا خلاف بين الفقهاء، ٧٥/٤
اللمس، ٤٣٥/٥	لا خلاف بين الفقهاء، ١٢٦/٤؛ ٥٤٤
اللون، ٤٦٠/٢	لا خلاف بين المخلصين، ٣٢٩/٥
الليل، ٤٣٥/٥	لا خلاف بين المسلمين، ٩٩/٢؛ ٢٥٨؛
اللين، ٤٣٥/٥	٤٥١/٣؛ ٢٤٨، ٧٦/٤؛ ٣٥٣
ماجد، ٣٣٧/٥	لا خلاف بيننا، ٣١٩/١؛ ٢٢٥/٤؛ ٢٩٥؛ ١٠٢/٥
مالك، ٧١/٤؛ ٣٣٥/٥	لا خلاف بيننا وبين المعتزلة، ٣٢١/٣
ماني، ٤٤٢/٥	لا خلاف بينهم، ٨٦/٤؛ ٤٩٥
المباح، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٨٣؛ ٣٦٨/٥؛ ٤١٢.	لا يختلف أصحابنا، ٣٧٣/٤
٤٣٦	اللذة، ٤٣٥/٥
المباشر، ٤٣٦/٥	اللطف، ٢٦٧/٢؛ ٦٨/٣؛ ١٠٣، ٤٣٨؛ ٥٠/٤؛
المتدأ، ٤٣٥/٥	٤٣٤/٥
مبصر، ٣٤٠/٥	اللطيف، ٤٣٤/٥
المبين، ٤٣٧/٥	اللغة، ٢٢٥/١؛ ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٠.

متبين، ٣٣٩/٥	المجاز، ١٨٥/٣؛ ٤٠٤/٤، ٤٤٧، ٤٥٩، ٦٢٤
المتجانس، ٢٨٥، ٢٨٤/٥	٦٢٥، ٦٤٣؛ ٢٥٠/٥، ٢٥١، ٣٤٠، ٣٧٨
متجبر، ٣٣٧/٥	٤٤٦، ٣٨٧
متحقق، ٣٣٩/٥	مجازاً، ٦٤٣/٤
المتحيز، ٥٨/٢، ٤٤٣/٥؛ ٦٥	المجاورة، ٣٦٦/٥، ٤٣٦
المترافة، ٤٤٤/٥	المجاهد، ١٢٨/٤
المتزايلة، ٤٤٤/٥	المجاهدة، ٣٤٩/٣
المتشابه، ٥٢٣/٤؛ ٤٤٥/٥	المجزئ، ٤٣٦/٥
متشابه القرآن، ١٩٠/٤، ٥٢١	مجمعة، ١٤٤/٤
متعال، ٣٣٧/٥	المجمعين، ٦٧/٥
متعظم، ٣٣٧/٥	المجمل، ٣٨٤/٥، ٤٣٦
المتعة، ٣٧٧، ٣٥١/٤	المجوس، ٤٤٢/٥
متقدم، ٣٣٤/٥	مجيد، ٣٣٧/٥
المتقن، ٤٤٤/٥	المحابة، ٤٤١/٥
المتكبر، ٣٣٧/٥، ٤٠٩، ٤٤٦	المحاذاة، ٤٣٨/٥
المتكلم، ٤٣٦/٥	المحاربة، ٣٤٠/٢؛ ٣٤٧/٣، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠
متكلمي المجبرة، ٤٨٢/٥	٣٥١، ٣٥٢، ٣٧٧
المتماثل، ٤٥٦/٢	محاربة الإمام، ٣٥٢/٣
المتواتر الشائع من الأخبار، ٩٠/٥	المحاسبة، ١١٧/٣؛ ١٢٣/٤
المتواتر من الأخبار، ٥١/٥، ٧٠، ١٠٦	المحال، ٤٣٧/٥
المتواطئة، ٤٤٤/٥	محبة العبد لله، ٤٣٧/٥
المتولد، ٤٣٦/٥	محبة الله تعالى للعبد، ٤٣٧/٥
متيقن، ٣٣٩/٥	المحتمل، ٤٣٧/٥
المتنج، ٣٦٨/٥	المحدث، ٢٤١/١؛ ٣٥٥، ٦٩/٢، ١٣١، ١٧٠
المثالن، ٤٣٦/٥	٢٥١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٤، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤
المجازية، ٣٣٥/٣	٤٥٠، ٩٥/٣؛ ١٤١، ٢٦٧، ٢٩٥

المرسل، ٤٣٨/٥	٢٩٦؛ ٢٢/٤، ٢٩، ٣٠، ٣٣، ١٤٦، ٤٦٠؛
المركب، ٤٤٠/٥	٣٤٤/٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦٥، ٣٧٠، ٤٣٥؛
المسائل الشرعية، ٥٠٣، ٢٢٥/٤	٤٣٧، ٤٤٢، ٤٩٠، ٥١١
المسافر، ٢٤٥/٤	المحدثات، ٩٦/٣
المستحق، ٤٤١/٥	المحظور والمحرم، ٤٣٧/٥
المستحيل، ٤٤١، ٤٣٧/٥	المحكم، ٤٤٥، ٤٣٧/٥
المستطيع، ٤٤١/٥	المحل، ٤٣٨/٥
المستعمل، ٤٤٣/٥	مخالفة الإجماع، ٢٨٤/٥
المستفتي، ٤٤/٤	المخصوص من جهة الخطاب، ٤٣٨/٥
مستول على الأشياء، ٣٣٧/٥	مخلصي المؤمنين، ١٢٧/٤
المسح، ٩٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٢،	المذبح، ٣٩٧/١؛ ٨١/٢، ٨٢، ١٠١، ٢٣٠، ٢٦٤؛
٢٣٣، ٢٣٢، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢،	٣٥٦، ٢٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨٣، ٤٢٧؛
٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣،	٢٣/٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١؛
٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠،	٢٢٨، ٣٠٧، ٣٠٨؛ ٤١/٤، ١٢٢، ٥٤٦؛
٤٦١، ٥٤٧؛ ١٨٨/٥، ٢١٩، ٢٧٥، ٢٧٦،	٦٢٤، ٦٢٥؛ ١٣٨/٥، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٣٧؛
٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣	٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩؛
مسح الأذنين، ٢٣٣، ٢٣٢/٤	٣٨٧، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٤، ٤٣٦، ٤٣٨؛
مسح الأرجل، ٤٣٥/٤	٤٤٧، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٥٦
مسح الرأس، ٩٠/٤؛ ٢٨٠/٥	مدرك، ٣٤٠/٥
مسح الرأس والرجلين، ٢٣٢/٤؛ ٢٧٥/٥	المدركات، ١٧٨/٢، ٤٤٩، ٤١٢/٥
مسح الرجلين، ٢٢١/٤؛ ١٨٨/٥، ٢٧٥، ٢٧٦،	المدلول عليه، ٤٣٨/٥
٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣	المذهب، ٤٣٨/٥
المسح على الخفين، ٢٢٢/٤، ٤٥٨، ٤٦١؛	المذي، ١٦٣/٤، ١٦٤، ١٦٥؛ ٢٧٨/٥، ٢٩٢
٢١٩/٥	مراتب الفصاحة، ٣٣/٤
مسح مقدم الرأس، ٢٣١/٤	المرأة الذميمة، ٣٥٦/٤
المسكر التمري، ٢٦٣/٢	المرتد، ٣٧٢/٣؛ ٢٢٢/٤، ٢٣، ٢٤٨

- المسلم، ١٢٣٥/١: ٤٠٧، ٥٥/٢، ١١٢، ٨١،
 ١٦٢، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٦٠، ٢٥/٣؛
 ١٧٩/٤، ١٨٣، ١٨٥، ٣٦٠، ٣٧٣
 المسموعات، ٣٤٠/٥
 المسند، ٤٣٨/٥
 المسنون، ٢٢٧/٤، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٧٠، ٣٤٩
 مسنونات، ٣٣٠/٤
 المسنون المغلط، ٢٢٧/٤
 مسنونة، ٢٣٨، ٢٣١/٤
 المشابهة، ٤٤٥/٥
 المشترك، ٤٤٤/٥
 مشرك، ٣٤١/٤: ٤٤٢/٥
 المشككة، ٤٤٥/٥
 مشكل الحديث، ١٤٣/٥
 المصاكة و الاصطكاك، ٤٣٨/٥
 المصالح، ٢٦٦/١: ١٠٥/٣، ١٩٦، ٣١١، ٣٤٥،
 ٤٢٧: ٧٨/٤، ١١٤، ٦٩١: ١٥١/٥، ١٥٢،
 ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨
 المصالح الدينية، ٣٤٥/٣
 مصالح العباد، ١٠٧/٥
 المصلحة، ٣٥٥/١: ٣٥٧، ١١٨/٣: ١٦٢، ٢٩٦،
 ٣١١: ١٠٤/٣، ١٩٦، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٩،
 ٣١١، ٣٤٦: ٩١/٤، ١١٦، ٢١١، ٣٤٠،
 ٤٩٢، ٥٥٨: ١٠٨/٥، ١١٤، ١٥١، ١٥٥،
 ١٥٦، ٢٥٤، ٢٥٨، ٣١٩، ٤٤٦
 مصلحة الأمة، ٣٤٨/٣
 المصلحة الدينية، ٣٤٦/٣
 مصلحة العباد، ١١٤/٥
 مصلحة للمكلفين، ٥٥٨/٤
 مصيب، ٣٤٢/٥
 المضيّق، ٤٥١/٥
 مطبقة، ٤٦١/٤
 المطلق، ٤٣٩/٥
 المطلقة ثلاثاً، ٢٩١/٥
 مطيق، ٣٣٧/٥
 المعاد، ٤٣٥/٥
 المعارضة، ٤٤٣/٥
 المعاصي، ٢٣٦/٢، ٢٤٧، ٢٤٧، ٤٣٥: ١٠٤/٣،
 ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٨، ٣٠٧: ١٢٠/٤،
 ٢١٤/٥، ٣١٤، ٣١٥، ٤٠٨، ٥٣٩،
 ٥٥٣
 معاصي العباد، ٤٧٧/٥، ٤٧٩
 المعاقبة، ١٢٣/٤
 المعالجات، ١٠٤/٣
 معاني القرآن، ١٤٣/٥
 معتقدو العدل، ٥٠٩/٤
 المعجز، ١٧٤/٢، ٣٧١، ٢٩/٤، ٣٣، ٣٣٧:
 ٥٥/٥، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٣،
 ١٦٤، ٣٠٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣،
 ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٧٥، ٣٨٧، ٤٣٩
 المعجزات، ١١١/٢، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٥٢/٣

١٠٥	٣٠٢، ٤٥٣؛ ٢١٥/٤؛ ٣٣٧، ٨٨/٥؛ ١١٠
المفرد، ٤٤٠/٥	١٤٩، ٣٢٢، ٤٠٤
المفسدة، ٣٥٧/١؛ ٩٢/٢؛ ١٠١، ٤٥٢	المُعجزات العظيمة، ١١٩/٣
٤٥٥؛ ٤٩/٣؛ ٥٦، ٣٤٨، ٥٧، ٣٥١؛ ٢١١/٤	مُعجزات النبي، ٥٣/٤
٢٣٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٩؛	المعجزة، ٣٠٥/٥
١٥٥/٥، ٤٤٦، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٨	المعدوم، ٤٣٩/٥؛ ٤٧٥/٢
٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩	المعرفة، ٤٢، ٣٨، ٢٠، ١٩، ١٨/٤
المفسّر، ٤٣٧/٥	المعرفة بالعربية، ٣٠/٤
المفصل، ٤٣٧/٥	معرفة العربية، ٣٠/٤
المفطرات، ٥٤٢/٤؛ ٥٤٤، ٥٤٦؛ ٤٢٣/٥	المعروف، ٤٤٠/٥
المفيد، ٤٤٠/٥	المعصوم، ٣٢١/١؛ ٢٠٣/٢؛ ٣٤١
مقتدر، ٣٣٥/٥	٢٢٠/٣، ٤٠٣، ٤٥٢؛ ١٠٦/٤، ٢٢٢، ٢٢٨
المقلّد، ١٤٦/٤	٣٣٩، ٤٦١، ٤٧٧، ٥٠٨؛ ٥٠/٥؛ ٥٣، ٦٥
المقلّد للعلماء، ١٤٥/٤	٦٦، ٦٧، ٧٢، ٨٠، ٩٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩
المقيّد، ٤٣٩/٥	١٥٠، ٢٢٩
المكاتب، ٢٠٠/٤	المعصية، ١٩٨/٢؛ ٢٠٠، ٢٤٦، ٢٦٤، ٣٤٢
المكان، ٤٤٠/٥	٤٢٥؛ ٥١/٣، ١٩٩، ٣٠٦، ٣٠٧؛ ١١٤/٤
المكتسب، ٣٨٠/٥	١٢٠، ١٢٧، ٢٨١، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٦، ٦٧٧؛
مكروه، ٢٢٧/٤؛ ٢٢٨، ٣٧٥	١٨٨/٥، ٢١٨، ٣١٥، ٣١٦، ٣٣٠، ٤٠٢
المكلف، ٢٦٦/١؛ ٣٥٧، ١٨٦/٢؛ ٣١٩، ٣٨٩	٤٠٤، ٤٠٧، ٤٢٧، ٤٤٠، ٤٤٦، ٤٩٦، ٥٠٩
٣٩٠، ٣٩١؛ ٥٢/٣؛ ١٠٤، ١١٩، ١٩٧	٥٣١
١٩٨، ٢٠١، ٣٠٠، ٤١٤، ٤٣٨؛ ١٧/٤؛ ٢٠	معصية الله، ٣٤٦/٤
٢١، ٢٤، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٧، ٤٢، ٦٤، ٨٣	المعقول، ٣٠٦/٣
٨٩، ٩١، ٩٢، ١٠١، ١١٤، ١٢٧، ٢٢٢	المعقولات، ٣٤٦/٥
٢٢٣، ٢٢٤، ٣٩٢، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٩	المغفرة، ٤٤٠/٥
٥٠١، ٥٠٤، ٥٢٦، ٦٩١؛ ٤٩/٥؛ ١٠٢	المفتي، ١٠٤، ١٠٣، ٩٦، ٩٥، ٩٤/٥؛ ٤٤/٤

المئة، ٤٤١/٥	١٤٧، ١٥١، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٣،
الموازنة، ٤٤١/٥	٢٣٣، ٢٨٧، ٣١٦، ٣١٨، ٣٤٥، ٣٨٤، ٤٠٤،
الموازنين، ٣٨٢/٥	٤٠٨، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٦، ٥٣٤،
الموافاة، ٤٤٢/٥	الملاسة، ٤٣٧/٥
المواقيت، ٥١٤، ٥١٣/٤	الملاعنة، ٣٠٤/٤
الموت، ٤٤١/٥؛ ٣٨٣/٢	الملحد، ٢٨٣/٣
الموجود، ٤٣٩/٥؛ ٤٧٥/٢	الملحدة، ٤٣٧، ٢٩٧، ٢٩٥/٣
الموسع، ٤٥١/٥	الملة، ٤٣٥/٥
المهر، ٢٥٦، ٢٥٥/٤	المراسة، ٤٤٠/٥
مهلة النظر، ٢٣، ٢٠/٤	المرتنع، ٤٤٠/٥
المهمل، ٤٤٣/٥	المرمكن، ٤٤٠/٥؛ ٢٩/٤
الميراث، ٦١٢، ٣٥٥، ٣٥٤، ٢٩٣، ١٨٣/٤	المرنازة، ٣٣٥/٣
٦٢٢، ٦٢٠، ٦١٨، ٦١٥	المرناظرة، ٢٧٤، ١٣٢، ٥٠/٥؛ ٢٢٦، ١٠٩/٤
ميراث الأنبياء، ٢٠٧/٣	٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٩
ميراث الرجال، ٣٠٥/٤	المرناق، ٣٧٢/٣
ميراث المجرس، ٣٠٨/٤	المرناقضة، ٤٤٣/٥
ميراث النبي، ٢٠٧/٣	المرنامات، ١٢٣، ١١٩، ١١٨، ١١٥، ١١٤/٢
ميراث النساء، ٣٠٥/٤	مرنامات الأنبياء، ١٢٠/٢
الميزان، ٣٤٣/٢	المرندوب، ٣٦٨/٥؛ ٤٩٠، ١٣٩/٤
النار، ٢٤٥، ٢٤٤، ١٠١، ٩٩، ٥٦/٢؛ ٣٣٤/١	مرندوحة، ١١٢/٤
٢٤٧، ٢٤٨، ٣٤٢، ٣٤٣، ٤١٣، ٤٣٠؛	المرنلة بين المرنلتنين، ٤٤٢/٥؛ ٢٦٧/٢
٣٠٧، ٢٧٥، ١٥٧، ١٤٢، ١٢٨، ١١٨/٣	المرسوخ، ٤٤١/٥؛ ١٨٧/٢
٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٩٠، ٤٩٣؛	المرنع، ٤٣٥/٥
٥٢٣، ٥١٩، ٥١٨، ٤٨٧، ٣٨٣، ٣٥٥/٥	مرنفرء، ٣٤١/٥
٥٦١، ٥٥٦، ٥٥١، ٥٣٨، ٥٣٧	المرنقول، ٤٤٣/٥
الناسخ، ٤٤٩/٥؛ ١٨٧/٢	المرنكر، ٤٤٠/٥

الناصب، ٣٧١/٤	النزح، ٤١٣/٤
ناظر، ٣٤١/٥	النسخ، ١٨٨، ١٨٧/٢، ١٤٦/٥، ١٥٦، ٢٦٠،
الناعورة، ١٣٨/٣	٤٢٨، ٣٨٧، ٣٤٥، ٣٦١
ناقص العقل، ٢٨/٤	نسخ الشرائع، ٣٤٥/٥
النامي، ٤٤٨/٥	النسيان، ٤٤٨، ٤١٦/٥
النبؤات، ٣١٦/٥	النص، ٢٣٤/٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٣٢، ٣٣٥،
النبوّة، ٢٦٧/١، ٢٦٨، ١٧٢/٢، ١٧٣، ١٧٤،	٣٣٦، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١،
١٧٥، ١٩٧، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٣٩؛	٣٥٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠؛
٢١٩/٣، ٢٤١، ٢٨٥، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٧،	٥٢/٤، ٥٣، ٥٦، ٤٩٥، ٥١٣، ٦٦٨، ٧٥/٥،
٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٥١، ٤٨٩؛ ٢٩/٤، ٣٠،	٢٥٤، ٢٥٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٧٦،
٣٢، ٣٩، ٤٢، ٤٦، ١٤٧، ٢٢٥؛ ٨٨/٥، ٨٩،	٣٨٤، ٣٨٧، ٤٠٣، ٤٤٨، ٤٤٩
١٥٢، ١٥٧، ١٦٣، ١٧٥، ١٨٨، ٢١٦، ٣٠٣،	النصراني، ٣٦٠/٤، ٥١٨/٥
٣٠٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤،	النص من الرسول، ٢٣٤/٣
٣٢٦، ٣٣٠، ٤٠٤	النصوص، ٤٩٥/٤
النجاسات، ٣٤٤/٤	النطق، ٤٤٧/٥
النجاسة، ٩٦/٤، ٩٧، ٤٠٤، ٤١١	النظر، ٤٤٨/٢، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩؛
نجاسة الخمر، ٣٤٤/٤	٣٤٦/٣
نجاسة الكلب، ٣٤٣/٤	النظر الصحيح، ٤٤٧/٥
نجنس الحكم، ٤٠٣/٤، ٤٠٤	نظر العين، ٤٤٧/٥
نجنس العين، ٤٠٣/٤، ٤٠٤	النظر في طريق معرفة الله، ٦٧/٣
النحسين، ١٣٩/٣، ١٤٣	نظر القلب، ٤٤٧/٥
النخلة، ٣٥٨/٣	النعمة، ٤٤٩/٥
الندب، ٦٠/٤، ٩٢، ١٤١؛ ٤٤٧/٥	النفار، ٤٥٧/٢، ٤٥٨، ٤٤٨/٥
الندم، ٤٤٧/٥	النفارات، ٥٥٨/٢
النذر، ٦١/٤	النفاس، ١٦٦/٤، ١٦٧، ١٦٨، ٢٣٥
النزد، ٣٥٢/٤	نفاق، ٣٩/٤؛ ٤٤٩/٥

النفس، ١٢٦، ١٢٣/٢؛ ٣٥٤، ٣٥٣، ٢٥١/١،	النور، ٤٤٨، ٣٤٢/٥،
٣٣٨، ٣٧٩، ٤٦٨، ٤٧٥؛ ٨٧/٣؛ ٩٦، ١٠٤؛	النوم، ٤٤٨/٥،
١٤٢/٤، ٥٥٢، ٥٧٢؛ ٣٤٠/٥؛ ٣٧٧، ٤١٧،	النهار، ٤٤٨/٥،
٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٩٣	النهى، ٣٨٤، ٣٨٣/٢؛ ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٦/٣؛
النفع، ٥٥، ٥٣/٣،	٤٤٨/٥؛ ٣٤٦، ٣٠٩
التفل، ٤٨/٤، ٥٠، ٥٠٦؛ ٤٤٧/٥،	النهى عن الحسن، ٤٥٢/٢،
التفي، ٤٤٨/٥،	النهى عن المنكر، ٢٦٧/٢؛ ٣٤٣،
النقل المتواتر، ٦٤/٥،	النيتات، ٦٦/٤،
النكاح، ٣٧٢/٣؛ ٣٨٦، ٢٥٥/٤؛ ٢٦٣، ٢٦٤،	النيل، ٤٧٦/٥،
٣٥٧، ٣٧١، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٩٠،	النيتة، ٦٨/٤، ٦٩، ٧٠، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧،
٥٩٢؛ ١٢٣/٥،	٨٨، ٩٠، ٩١، ١٣٩، ١٤٠، ٢٧٠، ٥٠١،
نكاح الحربية، ٣٧٢/٣،	٥٠٦، ٥٠٨، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩،
نكاح الدوام، ٣٧٧، ٣٧٤/٤،	٥٥٠؛ ٢٧٧، ٢٧٦/٥؛ ٤٤٩،
نكاح الذميمة، ٣٧٢/٣؛ ٥٩٠/٤، ٥٩١،	نية التعيين، ٨٤/٤، ٨٥، ٨٦،
النكاح الفاسد، ٣٠٨/٤،	نية الصوم، ٨٣/٤،
نكاح المتعة، ٢٦٤/٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٥٤، ٥٨٩،	نية العبادة، ٨٩/٤،
٥٩١، ٥٩٢؛ ٢٨٧/٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩١،	نية القرية، ٨٥/٤،
النكاح المؤبد، ٢٦٥/٤، ٥٩١،	نية النائب، ٩٣/٤،
النكاح المؤجل، ٢٦٥/٤،	الواجب، ١٣٩/٤، ١٤١، ٤٨٥، ٥٠٤، ٦٩٢؛
نكاح النساء في أدبارهنّ، ٢٥٨/٤،	٤٥٠، ٣٦٨/٥،
النوافل، ٣٣٠/٤؛ ٦٩٢، ٤١٩/٥،	الواجبات، ٥١/٤،
نوافل شهر رمضان، ٢٤١/٤،	الواجبات الشرعية، ٦٩٢/٤،
نوافل العقل، ٥١، ٥٠/٤،	الواجبات العقلية، ٦٨/٣؛ ٦٩٢/٤؛ ٣١٨/٥،
النوافل المسنونة، ٣٢٧/٤،	٣٨٤
نوافل المغرب، ٣٢٨/٤،	واجبات العقول، ٥٠/٤،
نواقض الوضوء، ١٦٤/٤،	الواجب العقلي، ٩١/٤،

الوقت، ٤٥١/٥	الواجب على الأعيان، ٤٥١/٥
الوقف، ٦٤٣/٤	الواجب على الكفاية، ٤٥١/٥
الوقوف، ٥٠/٤	الواجب عند المتكلمين، ٤٥١/٥
الوقوف بالمشعر الحرام، ٢٩٢/٥	الواحد، ٤٥٠، ٣٤١/٥
الوقوف بعرفات، ٥٥٩/٤	وبر الثعلب والأرنب، ٣٥٢/٤
الوكالة، ٢٧٤/٤	وثر، ٣٤١/٥
الولاية، ٦٦٣/٤، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٧٠، ٦٦٤	الوجوب، ٦٠/٤، ٦٣، ٦٤، ٩٢، ٢٢٧، ٢٦٨
٦٧٧، ٦٧٦، ٦٧٢، ٦٧١	وجوب الإمامة، ٤٢٢/٣
الولاية بالسيف، ٦٦٤/٤	وجوب عصمة الرئيس، ٤٢٣/٣
ولد الزنا، ٢٩١/٤	وجوه الفلاسفة، ٣٧٩/٢
هاد، ٣٤٢/٥	وجه القرية، ٨٨/٤
الهرم، ٤٢٧/٢	الوحي، ٤٥٠/٥
الهرولة، ٤٣٧/٣	الوذي، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣/٤
الهزال، ٣٩٢، ٣٧٢/٢	ورثة النبي، ٢٠٨/٣
الهلاك، ٣٠١/٣؛ ٤٥١/٥	الوسوسة، ٤٥٠/٥
هيولي، ٣٨٣/٥	الوصف، ٣٠٦/٣
البيوسة، ٤٥٦/٢	الوضوء، ١٦٤/٤، ١٦٥، ٢٣٥، ٣٣١، ٤٦١
يَحْسُ بالأشياء، ٣٣٩/٥	٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٤٥، ٥٤٨؛
اليقين، ٣١٦/١؛ ١٩٧/٣؛ ٣١١، ٤٣/٤؛ ٢١٤	٢٧٦/٥
٣٣٥؛ ٦١/٥، ١٠٠، ١١٤، ١٢٥، ١٣٠	الوعد، ٣٠٦/٣؛ ٤٥٠/٥، ٥١٢
١٣١، ١٣٣، ٤٥٢، ٤٧٥، ٤٨٦	الوعد والوعيد، ٢٦٧/٢، ٣٤٢
ينفرد بها الإمامية، ٣٠٨/٤، ٣٠٩	الوعد، ٢٤٤/٢؛ ١٦٧/٣، ٣٠٦، ٣٠٧؛ ٤٥٠/٥
ينفرد به الإمامية، ٥٦/٤، ٧٢	٥١٢
اليهودي، ٥١٨/٥	

فهرس الكلمات المترجمة في المتن

الإجهاز، ٤٤١/١	الأمي، ١٧٥/٢
أجهز، ٤٤١/١	الانتكاث، ٤٤٠/١
أحجى، ٤٣٢/١	الأولون، ٣١٨/١
أدليت، ٤٣٣/١	الأهدام، ٤٨١/٣
الأذان، ٣٧٣/١	باءو، ٣٧٢/١
أذن، ٣٧٣/١	البداء، ١٨٦/٢
الإرجاء، ٢١٢/٢	بصير، ٣٣٨/٥
أسف، ٤٣٨/١	البطنة، ٤٤١/١
أغمي، ٥٢٥/٤	البلية، ٤٧٩/٣
أفعال القلوب، ١٢٣/٣	الناء، ٤٠/٣، ٣٩/٣
ألا، ٢٤٧/١	الثراث، ٤٣٣/١
ألحد، ١٤٤/٣	تقمصها، ٤٢٩/١
إله، ٣٣٥/٥	التلقي، ٢٧٦، ٢٧٥/١
ألهد، ١٤٤/٣	ثم، ٣٠٥/١
إلى، ٢٢٨/٤	جبار، ٣٣٧/٥
الإمام المحق، ٣٥٥/٤	جحدوا، ٣٩٨/١
الإمامية، ١١٢/٤	

الجد، ٤٣١/١	الرحمن، ٢٢٦، ٢٢٥/١
الجداء، ٤٣١/١	الرحمة، ٢٢٥/١
جليل، ٣٣٧/٥	الرحيم، ٢٢٦، ٢٢٥/١
الجن، ٣٥٦/٢	الرفث، ٣٩٨/١
جوعان، ٢٢٥/١	الزبرج، ٤٤٣/١
حاذق، ٣٣٩/٥	الزماع، ١٥٧/٣
حافظ لعلمه، ٣٣٩/٥	السابقين، ٣٢١/١
الحضن، ٤٣٩/١	سدلت، ٤٣٠/١
حكيم، ٣٣٨/٥	السغب، ٤٤٤/١
حلت، ٤٤٣/١	سَف، ٤٣٨/١
حليت، ٤٤٣/١	سكران، ٢٢٥/١
الخاطر، ٢٠٧/٢	سيد، ٣٣٥/٥
خبر الواحد، ٦٩/٥	الشفاء، ٤٣٢/١
الخيثة، ٤٨٨/١	الشطرنج، ٤٣٤/١
حرم، ٤٣٦/١	الشفقة، ٤٤٥/١
الخضم، ٤٤٠/١	الصاع، ٣٥٦/٤
الخيبة، ٢٠٠/٢	الصاعقة، ٣٩٠/١
ذات، ٤٠/٣، ٣٩/٣	الصراط، ٢٣٤/١
راقهم، ٤٤٣/١	الصرف، ٢٩/٤
راء، ٣٣٨/٥	صمد، ٣٣٥/٥
الربا، ١٨٤/٤	ضامر، ٣٧٥/١
ريضة الغنم، ٤٤٢/١	الصَّبغ، ٤٤١/١
رجالاً، ٣٧٥/١	طبيب، ٣٣٨/٥
الرجفة، ٣٩٠/١	الطخية، ٤٣٢/١

عارف، ٣٣٨/٥	كریم، ٤٨٩/١؛ ٣٣٦/٥
عال، ٣٣٧/٥	الكشع، ٤٣١/١
العاهر، ٤٩٧/١	الكظّة، ٤٤٤/١
عزیز، ٣٣٦/٥	الكلمات، ٢٧٦/١
عطشان، ٢٢٥/١	الأمّة، ٥٥٨/٤
العطف، ٤٤٢/١	لبيك، ٥٦٠/٤
عفطة عنز، ٤٤٤/١	ليلة طخياء، ٤٣٢/١
علامة، ٣٩/٣	ماجد، ٣٣٧/٥
عليّ، ٣٣٧/٥	مارق، ٤٤٢/١
الغارب، ٤٤٤/١	مالك، ٣٣٥/٥
غضبان، ٢٢٥/١	المباءة، ٣٧٢/١
غمّ، ٥٢٥/٤	متعال، ٣٣٧/٥
غوى، ١٩٩/٢	مجيد، ٣٣٧/٥
الغبيّ، ٢٠٠/٣	المذّي، ١٦٣/٤
الغيم، ٢٩٧/٢	مرق، ٤٤٢/١
الفراز، ٣٤٤/٤؛ ٤٩٧/١	المسيّات، ٣٥٥/٤
الفضل، ١٧٦/٢	مسح، ٤٣٩/٤
الفوق، ٣٨٣/١	مطيق، ٣٣٧/٥
القالص، ٤٨١/٣	معتلفه، ٤٤٠/١
قدیر، ٣٣٥/٥	معدودات، ٤٨٣/٤
قسطت، ٤٤٢/١	مقتدر، ٣٣٥/٥
القضاء، ٤٣٤/٢	ملك، ٣٣٥/٥
القضم، ٤٤٠/١	مهلة النظر، ١٧/٤
قطب الرحن، ٤٣٠/١	النبا، ٤٤٠/٤

الولاياء، ٤٨٠/٣	نثيله، ٤٤٠/١
هاتا، ٤٣٢/١	نسابة، ٣٩/٣
هن، ٤٣٩/١	النفج، ٤٣٩/١
يحيى بالأشياء، ٣٣٩/٥	النفخ، ٤٣٩/١
ينثالون، ٤٤١/١	نهباً، ٤٣٣/١
	الوسط، ٣٥٦/٤

(١٧)

فهرس المنابع و المآخذ

١. أحكام القرآن، ابن عربي (م ٥٤٣هـ)، طهران: منشورات ناصر خسرو، ١٣٦٤ش.
٢. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (م ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٣. أحكام النساء، الشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، تحقيق: الشيخ مهدي نجف، بيروت: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٤. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقى (م بعد ٢٢٣هـ)، تحقيق: رشدي الصالح ملحق، قم: منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٥. اختصاص العلم بالغيب بالله سبحانه (في ضمن كتاب علم إمام، اختيار و تحقيق: محمد حسن نادم)، الشيخ جعفر السبحاني، قم: منشورات جامعة الأديان و المذاهب (انتشارات دانشگاه آديان و مذاهب)، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ش.
٦. اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: مؤسسة آل البيت.
٧. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ - ٥٣٨هـ)، القاهرة: دار و مطابع الشعب، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
٨. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن

- عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (م ٦٣٠هـ)، تحقيق: عليّ محمّد معوّض، و عادل أحمد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٩. اعتقادات فرق المسلمين، الفخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ)، تحقيق: عليّ سامي النشار، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٠. إعجاز القرآن، أبو بكر محمّد بن الطيّب الباقلاني (م ٤٠٣هـ)، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة.
١١. إعلام الوري بأعلام الهدى، الشيخ الطبرسي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٢. أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين، حقّقه وأخرجه: حسن الأمين، بيروت: دار المعارف للمطبوعات.
١٣. أفلاطون في الإسلام، عبد الرحمن بدوي، بيروت: دار الأندلس، ١٤٠٢هـ.
١٤. إقبال الأعمال، السيّد رضي الدين عليّ بن موسى جعفر بن طاوس (م ٦٦٤هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، رجب ١٤١٤هـ.
١٥. إكليل المنهج في التحقيق المطّلب، محمّد جعفر بن محمّد طاهر الخراساني الكرباسي، تحقيق: السيّد جعفر الحسيني الإشكوري، قم: دار الحديث، ١٣٨٣.
١٦. إكمال الكمال، الحافظ ابن ماكولا (م ٤٧٥هـ)، تحقيق: نايف العبّاس، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
١٧. الآثار الباقية، عبد الجواد علم الهدى، إشراف: محمّد رضا علم الهدى، قم: آل الرسول لإحياء التراث، ١٣٩٤.
١٨. الأحاد والمثاني، أحمد بن عمر بن أبي عاصم (م ٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، الرياض: دار الراية، ١٤١١هـ.
١٩. الاحتجاج، أبو منصور أحمد الطبرسي، تحقيق: إبراهيم البهادري، محمّد هادي به، قم: منشورات أسوة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٠. الأحكام السلطانية، أبو يعلى محمّد بن الحسين بن محمّد بن خلف ابن الفراء (م ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد حامد الفقي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢١. الأخبار الطوال، أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (م ٢٨٢ هـ). تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربي، الطبعة الأولى ١٩٦٠ م.
٢٢. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار عليه السلام، يحيى بن شرف النووي (م ٦٧١ هـ)، تحقيق: محمد ناجي العمر، بيروت: دار الخير، ١٤١٤ هـ.
٢٣. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.
٢٤. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، أبو جعفر محمد بن الحسن الشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠ هـ.
٢٥. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا و محمد علي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠ م.
٢٦. الاستغاث، أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي (م ٣٥٢ هـ)، طهران: مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ ش.
٢٧. الاستنصار في النص على الأئمة الأطهار عليهم السلام، لأبي الفتح الكراجكي (م ٤٤٩ هـ)، بيروت: نشر دار الأضواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٢٨. الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (م ٣٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٢٩. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن حجر الشافعي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: ولي عارف، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣ هـ.
٣٠. الأنصاف، هشام بن محمد بن السائب الكلبي، تصحيح: أحمد زكي باشا، القاهرة: المطبعة الأميرية.
٣١. الأصول الستة عشر، نخبة من الرواة، تحقيق و نشر: دار الشبستري، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٣٢. الاعتقادات، محمد بن علي بن بابويه، الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: عصام عبد السيد، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ - ١٣٧١ ش.

٣٣. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩م.
٣٤. الأغاني، أبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ.
٣٥. الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين ﷺ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن نعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، قم: مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٣٦. الاقتصاد في ما يجب على العباد، الشيخ الطوسي، تحقيق: السيد محمد كاظم الموسوي، قم: دليلنا (دليل ما)، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
٣٧. الأمالي، السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، الأفت، قم: مكتبة السيد المرعشي النجفي، ١٤٠٣هـ، من الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ-١٩٠٧م.
٣٨. الأمالي، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (م ٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة في البعثة قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٣٩. الأمالي، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠هـ)، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، نشر دار الثقافة قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٤٠. الإمامة والتبصرة من الحيرة، علي بن حسين بن بابويه، تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني، بيروت: مؤسسة آل البيت ﷺ، ١٣٦٥.
٤١. الأم (=كتاب الأم)، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤هـ)، تحقيق ونشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٤٢. الانتصار، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي البغدادي السيد المرتضى علم الهدى (م ٤٣٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٥هـ.
٤٣. الانساب، أبو سعد عبد الكريم التميمي السمعاني، تقديم و تعليق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤٤. الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٤٥. الأوائل، سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي
أمرير، عمان: دار الفرقان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٤٦. الإيضاح، فضل بن شاذان (م ٢٦٠هـ)، تحقيق: ميرجلال الدين محدث الأرموي (١٢٨٣ - ١٣٥٨ش)، طهران: انتشارات دانشگاه تهران (منشورات جامعة طهران)، ١٣٦٣ش.
٤٧. الإيقاظ من الهجعة، محمد بن حسن الحر العاملي، ترجمه: أحمد جنتي، قم: دار الكتب العلمية، بی تا.
٤٨. الإيمان، محمد بن إسحاق بن مندة (م ٣٩٥هـ)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
٤٩. أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥٠. إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئ (م ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٥١. أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل، محمد بن الحسن الحر المشغري العاملي (م ١١٠٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، غير مؤرخة.
٥٢. أوائل المقالات، الشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، قم: دار المفيد، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٣. إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد، فخر المحققين، تحقيق: مجموعة من المحققين، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.
٥٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، تصحيح: محمد شرف الدين يالتقاي، رفعت بيلگه الكليسي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٥٥. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلامة محمد باقر المجلسي (م ١١١٠هـ)، بيروت: مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الشيخ زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم المصري

- (م ٩٧٠هـ). تحقيق: الشيخ زكريّا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٥٧. البحر الزخار (مسند البزار)، أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار (م ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، بيروت: مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٥٨. البحر المحيط في التفسير، أبو عبد الله محمد بن يوسف الأندلسي (م ٧٤٥هـ)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٥٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر الكاساني الحنفي، باكستان: المكتبة الحبيبية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٦٠. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي (م ٥٩٥هـ)، تحقيق: خالد العطّار، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٦١. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (م ٧٧٤هـ)، تحقيق: عليّ الشيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٦٢. البدر الزاهر، ناصر الكرمي، قم: نشر بخشايش، ١٤٢٤هـ.
٦٣. البديع، لابن المعتز (٢٤٧-٢٩٦هـ)، تعليق: أغناطيوس كراتشكوف، لندن، ١٩٣٥م.
٦٤. البدء والتاريخ، مطهر بن طاهر المقدّسي (م ٣٢٢هـ)، بيروت: دار صادر، ١٩٨٨م.
٦٥. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، جمال حمدي الذهبي، إبراهيم عبد الله الكردي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٦٦. بسط تجربه نبوي (بالفارسية)، عبد الكريم سرروش، طهران: مؤسسه فرهنگي صراط (مؤسسة الصراط الثقافية)، الطبعة السادسة، ١٣٩٢ش.
٦٧. بصائر الدرجات، أبو جعفر محمد بن الحسن الصفّار القمي المعروف بابن فروخ (م ٢٩٠هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٦٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٦٩. بيان الأديان در شرح أديان ومذاهب جاهلي وإسلامي (بالفارسية)، أبو المعالي محمد الحسيني العلوي، تحقيق الأبواب الأربعة الأولى: عباس إقبال الأشتياني، تحقيق الباب الخامس: محمد تقي دانش بجوه (پژوه)، انتشارات روزنه، الطبعة الأولى.
٧٠. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (م ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.
٧١. پژوهشي در محكم و متشابه (بالفارسية)، د. محمد أسعدي، د. محمود طيب حسيني، قم: مركز دراسات الحوزة والجامعة (پژوهشگاه حوزة و دانشگاه)، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ش.
٧٢. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد المرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي (م ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٧٣. تاريخ ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.
٧٤. تاريخ الإسلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٧٥. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دراسة و تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٧٦. تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٧٧. تاريخ الفلسفة اليونانية، يوسف كرم، بيروت: دار القلم.
٧٨. تاريخ مدينة دمشق، الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة و تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٧٩. تاريخ يعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح يعقوبي (م ٢٨٤هـ)، تحقيق و نشر: دار صادر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٨٠. تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، علي الغروي الحسيني الإسترآبادي (م ٩٤٠هـ)، تحقيق: حسين أستاذ ولي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى،

١٤٠٩ هـ.

٨١. التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٨٢. تجارب الأمم، أحمد بن محمد بن مسكويه الرازي (م ١٠٣٠ هـ)، تحقيق: أبو القاسم الإمامي، دار سروش للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ.

٨٣. تجديد ذكرى أبي العلاء، د. طه حسين، القاهرة: دار الكتب و الوثائق القومية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨ م.

٨٤. تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، العلامة الحلّي جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨- ٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٨٥. تحف العقول عن آل الرسول ﷺ، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.

٨٦. تحفة الأحوذين بشرح جامع الترمذي، أبو العلاء محمد عبد الرحمن المباركفوري (م ١٢٨٢ هـ)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

٨٧. تحفة الفقهاء، علاء الدين محمد السمرقندي (م ٥٣٩ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٨٨. تخريج الأحاديث والآثار، عبد الله بن يوسف الزيلعي (م ٧٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، منشورات دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٨٩. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٩٠. التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن محمد بن علي، المعروف ب: ابن حمدون، (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: إحسان عباس و بكر عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.

٩١. تذكرة الخواص، سبط ابن الجوزي، بيروت: مؤسسة أهل البيت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٩٢. تذكرة الفقهاء، العلامة الحلّي، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة

الأولى، ١٤١٤هـ.

٩٣. تراجم الرجال، السيد أحمد الحسيني الإشكوري، قم: دليل ما، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٩٤. ترتيب إصلاح المنطق، يعقوب بن إسحاق السكيت الدورقي الأهوازي (م ٢٤٤هـ)، رتبه و قدم له و علق عليه: الشيخ محمد حسن بكاني، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية التابع للآستانة الرضوية المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٩٥. تصحيح اعتقادات الإمامية، الشيخ المفيد، تحقيق: حسين درگاهي، بيروت: دار المفيد، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٩٦. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، إسماعيل بن عمر البصري الدمشقي (م ٧٧٤ق)، تحقيق: عبد العزيز غنيم و محمد أحمد عاشور و محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الشعب.
٩٧. تفسير أبي السعود، أبو السعود محمد بن حمد عمادي (م ٩٥١هـ)، تحقيق: دار إحياء التراث العربي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٩٨. تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع من المثاني)، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي (م ١٢٧٠هـ)، تحقيق: محمود الشكري، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٩٩. تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (م ٥١٦هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
١٠٠. تفسير جوامع الجامع، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٠١. تفسير الرازي: التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الفخر الرازي (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق: محمد رضوان الدايع، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
١٠٢. تفسير روض الجنان وروح الجنان: أبو الفتوح حسين بن علي الرازي، منشورات جامعة مشهد رضوى، ١٤٠٨هـ.
١٠٣. تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، أبو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي (الغياشي) (م ٣٨٣ق)، تحقيق: مسعود مطرجي المحلاتي، بيروت: دار الفكر، طهران:

المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ ش .

١٠٤. تفسير السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني (م ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم، الرياض: دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٠٥. تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٠٦. تفسير العياشي، أبو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي (م ٣٢٠هـ)، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، طهران: المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.

١٠٧. تفسير القرآن العزيز، أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن زمين، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ.

١٠٨. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (م ٦٧١هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٠٩. تفسير القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (م ٣٢٩هـ)، تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري، قم: مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١١٠. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١١١. تقريب المعارف في علم الكلام، أبو الصلاح الحلبي، تحقيق: رضا الأستاذي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٤هـ.

١١٢. التقريب والإرشاد، محمد بن الطيب الباقلاني (م ٤٠٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٣هـ.

١١٣. تقويم الأدلة في الأصول الفقهية، عبد الله بن عمر الدبوسي (٣٦٧ - ٤٣٠هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ.

١١٤. تكملة أمل الآمل، السيد حسن الصدر، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله

النجفي المرعشي، ١٤٠٦ هـ.

١١٥. تلخيص الشافي، الشيخ الطوسي، تحقيق: السيد حسين بحر العلوم، قم: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

١١٦. التمهيد، أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف و الشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ.

١١٧. تمهيد الأصول في علم الكلام، الشيخ الطوسي، تحقيق: عبد المحسن مشكوة الديني، طهران: جامعة طهران، ١٣٦٢ ش.

١١٨. التنبيه والإشراف، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (م ٣٤٥ هـ)، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، بيروت: دار الصعب، القاهرة: دار الصاوي، ١٣٥٧ هـ.

١١٩. تنزيه الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)، الشريف المرتضى، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

١٢٠. تنزيه القميين عن المطاعن (في ضمن مجموعة: ميراث اسلامي ايران، المجموعة السادسة)، أبو الحسن بن محمد طاهر شريف العاملي، تحقيق: رسول جعفریان، قم: مكتبة السيد المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٣٧٦ ش.

١٢١. تنقيح المقال في علم الرجال، عبد الله المامقاني (١٢٩٠ - ١٣٥٥ هـ)، تحقيق: محيي الدين المامقاني و محمدرضا المامقاني، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٢٣ - ١٤٣١ هـ.

١٢٢. التوحيد (ديوان الأصول)، منسوب إلى أبي رشيد سعيد بن محمد النيسابوري، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة: وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر، ١٩٦٩ م.

١٢٣. تهافت الفلاسفة، أبو حامد الغزالي، قدم له و علّق حواشيه: صلاح الدين الهواري، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٢٤. تهذيب الأحكام، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤ ش.

١٢٥. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٥٢٨ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة

الأول، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١٢٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ)،

تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

١٢٧. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (م ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون،

مصر: دار القومية العربية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١٢٨. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البستي التميمي (م ٣٥٤ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة

الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ.

١٢٩. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، الشيخ

الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق و نشر: منشورات الشريف الرضي، قم، ١٣٦٤ ش.

١٣٠. جامع أحاديث الشيعة، السيد حسين البروجردي، ١٣٩٩ هـ.

١٣١. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مبارك بن محمد بن محمد (ابن الأثير الجزري)

(م ٦٠٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى،

١٣٨٩ هـ.

١٣٢. جامع الخلاف والوفاق بين الإمامية وبين أئمة الحجاز والعراق، علي بن محمد القمي،

تحقيق و نشر: حسين الحسني البيرجندي - قم، ١٣٧٩ ش.

١٣٣. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

(٨٤٩ - ٩١١ هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

١٣٤. الجامع في أخبار أبي العلاء المعري وآثاره، محمد سليم الجندي، بيروت: دار صادر، الطبعة

الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٣٥. جامع المدارك في شرح مختصر النافع، أحمد الخوانساري (م ١٣٦٣ هـ)، تصحيح: علي أكبر

الغفاري - إيران، ١٣٦٤ هـ.

١٣٦. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (م ٣٢٧ هـ)، بيروت: دار إحياء

التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٧٩ هـ.

١٣٧. الجمع بين رأيي الحكيمين، الفارابي، تقديم و تعليق و شرح: علي بو ملحم، دار و مكتبة

الهلال، ١٩٩٦ م.

١٣٨. **جمل العلم والعمل**، السيّد عليّ بن الحسين بن موسى المعروف بالشريف المرتضى (م ٤٣٦هـ)، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، قم: مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام، ١٤٠٥هـ.

١٣٩. **جمهرة أشعار العرب**، أبو زيد محمد بن أبي الخطّاب القرشي (م ١٧٠هـ)، بيروت - لبنان: دار صادر، غير مؤرّخة.

١٤٠. **جمهرة الأمثال**، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (م ٣٩٥هـ)، حقّقه وعلّق حواشيه ووضع فهرسه: محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، القاهرة - مصر: المؤسسة العربية الحديثة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٤١. **جمهرة خطب العرب في العصور العربيّة الزاهرة**، أحمد زكي صفوت، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٣٥٢هـ.

١٤٢. **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (م ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٤٣. **جوابات أهل الموصل**، الشيخ المفيد، تحقيق: مهدي نجف، بيروت: دار المفيد، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٤٤. **جوامع كتاب طيماوس في العلم الطبيعي**، تأليف: جالينوس، مطبوع ضمن كتاب: أفلاطون في الإسلام، نصوص حقّقتها وعلّق عليها: عبد الرحمن بدوي، طهران: مؤسّسة الدراسات الإسلاميّة التابعة لجامعة ماك غيل الكندية، بالتعاون مع جامعة طهران (مؤسسه مطالعات اسلامي دانشگاه مك گيل كانادا، با همكاري دانشگاه تهران)، ١٣٥٣ش - ١٩٧٤م.

١٤٥. **الجواهر الحسان، الثعالبي المالكي** (م ٨٧٥هـ)، اعداد: الشيخ علي محمد معوض، بيروت م: داراحياء التراث العربي، الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤٦. **جواهر الفقه**، القاضي عبد العزيز بن البرّاج الطرابلسي (٤٠٠ - ٤٨١هـ)، تحقيق: إبراهيم بهادري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفّة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٤٧. **جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام**، الشيخ محمد حسن النجفي (م ١٢٦٦هـ)، تحقيق:

- الشيخ عباس القوجاني، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٧ ش.
١٤٨. الجوهر النقي، علاء الدين بن علي بن عثمان بن مارديني الشهير بابن التركماني، قم: مركز اطلاعات و مدارك إسلامي، ١٣٨٦.
١٤٩. حاشية الدسوقي، محمد عرفة الدسوقي (م ١٢٣٠ هـ)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي و شركاه.
١٥٠. حاشية رد المحتار، محمد أمين الشهير بابن عابدين (م ١٢٥٢ هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م.
١٥١. الحاوي الكبير، علي بن محمد شارح ماوردي (٣٦٤-٤٥٠ هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ.
١٥٢. حُجج برقلس في قدم العالم، تأليف: برقلس، مطبوع ضمن كتاب: الأفلطونية المُحدثة عند العرب، نصوص حَقَّقها و قدَّم لها: عبد الرحمن بدوي، الكويت: وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، ١٩٧٧ م.
١٥٣. حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الكيذري البيهقي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، طهران: مؤسسة نهج البلاغة، ١٤١٦ هـ.
١٥٤. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، المحقق الشيخ يوسف البحراني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
١٥٥. الحدود، قطب الدين محمد بن محمد بن الحسن النيسابوري المقرئ، تحقيق: محمود يزدي مطلق (فاضل)، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام للتحقيق و التأليف، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
١٥٦. الحكايات، من أمالي الشيخ المفيد، عرض و رواية الشريف المرتضى، تحقيق: السيد محمد رضا الجلاي، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.
١٥٧. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر المتألهين الشيرازي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨١ م.
١٥٨. الحماسة، أبو السعادات هبة الله بن علي ابن الشجري (٤٥٠-٥٤٢ هـ)، طبعة حيدر آباد الدكن - الهند، ١٣٤٥ هـ.
١٥٩. حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين محمد بن موسى الدميمري (م ٧٧٣ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٦٠. خاتمة مستدرك الوسائل، المحدث العلامة الميرزا حسين النوري، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١٦١. الخرائج والجرائع، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (٥٧٣هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة، ذو الحجة ١٤٠٩هـ.
١٦٢. خزنة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، إميل بديع اليعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١٦٣. خصائص الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، طهران: وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٦٤. الخصال، الشيخ الصدوق، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم، ١٤٠٣هـ.
١٦٥. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة الحلبي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (٦٤٨ - ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، نشر: مؤسسة الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٦٦. الخلاف، الشيخ الطوسي، تحقيق: مجموعة من المحققين، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٧هـ.
١٦٧. دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، إشراف: كاظم الموسوي البجنوردي، طهران: مركز دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٦٨. الدر المختار، محمد أمين الشهير بابن عابدين (١٠٨٨هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٦٩. الدر المتثور، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
١٧٠. الدر المتثور من المأثور و غير المأثور، الشيخ علي بن محمد (سبط الشهيد) بن الحسن (صاحب المعالم) بن زين الدين (الشهيد الثاني) الجبعي العاملي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مكتبة السيد المرعشي النجفي، الطبعة الأولى، ١٣٩٨.
١٧١. دروس تمهيدية في القواعد الفقهية، الشيخ باقر الإيرواني، الناشر: مؤسسة الفقه للطباعة و

النشر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٧٢. الدروس الشرعية، الشهيد الأول، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٧٣. دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي (٣٦٣هـ)، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م.

١٧٤. الدعاء، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧٥. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (م ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٧٦. دنا (فهرستواره دستنوشته هاي ايران) (بالفارسية)، بجهود: مصطفى الدرايتي، طهران: مكتبة و متحف و مركز الوثائق التابعة لمجلس الشورى الإسلامي، ١٣٨٩ش.

١٧٧. الدولة الحمدانية في الموصل وحلب، فيصل السامر، بغداد: مطبعة الإيمان.

١٧٨. ديوان ابن الرومي، أبي الحسن علي بن عباس بن جريج الرومي، تصحيح: حسين نصّار، الهيئة المصرية العامة - مطبعة دار الكتب.

١٧٩. ديوان امرئ القيس، أبو الحارث القيس بن حجر بن حارث الكندي اليماني، المشهور بامرئ القيس (م ٨٠ قبل هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨م.

١٨٠. ديوان جرير، جرير بن عطية (٢٨ - ١١٠هـ)، نشر عبد الله إسماعيل الصاوي، القاهرة - مصر، ١٣٥٣هـ.

١٨١. ديوان الحطّية، جرول بن أوس الحطّية، بيروت: دار صادر، ١٤٠١هـ.

١٨٢. ديوان ذي الرّمة، قدّم له: أحمد حسن بسج، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٨٣. ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى، بيروت: دار صادر.

١٨٤. ديوان الشريف المرتضى، حقّقه ورتّب قوافيه وفسّر ألفاظه: رشيد الصقّار، راجعه و ترجم

- أعيانه: مصطفى جواد، قدم له: محمد رضا الشيباني، بيروت: المؤسسة الإسلامية للنشر (الهدى)، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.
١٨٥. ديوان الفرزدق، همام بن غالب التميمي، المعروف ب: الفرزدق، (٢٠ - ١١٠هـ)، القاهرة: نشر عبد الله إسماعيل الصاوي، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
١٨٦. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة، بيروت: دار الأرقم، ١٤١٧هـ.
١٨٧. ديوان النابغة الذبياني، النابغة الذبياني، بيروت: دار القلم، ٢٠١٣م.
١٨٨. الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١١هـ.
١٨٩. الذريعة إلى أصول الشريعة، الشريف المرتضى، تحقيق: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
١٩٠. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ الأغا بزرك الطهراني، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٩١. الرافد في أصول الفقه، السيد علي الحسيني السيستاني، قم: منير السيد عدنان القطيفي، بيروت: دار المؤرخ العربي، ١٤١٤هـ.
١٩٢. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٩٣. رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلبي (٦٤٧ - ٧٠٧هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، النجف: منشورات المطبعة الحيدرية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
١٩٤. رجال البرقي، أحمد بن محمد البرقي، تحقيق: جواد القيومي، نشر القيوم، ١٤١٩هـ.
١٩٥. رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١٩٦. رجال النجاشي، الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي، تحقيق: آية الله السيد موسى الشيرازي الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٧هـ.
١٩٧. رسائل الأعلام حول نهج البلاغة، البحرين: دار النهج، ١٤٣١هـ.

١٩٨. رسائل الحكمة، حمزة بن علي، تحقيق: بهاء الدين السموقي، بيروت: دار لأجل المعرفة، ١٤٠٧هـ.

١٩٩. رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف: السيّد أحمد الحسيني، إعداد: السيّد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٠٠. رسائل الكندي الفلسفية، تحقيق: محمّد عبد الهادي أبو ريذة، بيروت: دار الفكر العربي، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٢٠١. رسالة في عدم سهو النبي صلى الله عليه وآله، الشيخ المفيد، تحقيق: مهدي نجف، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٠٢. الرعاية في علم الدراية، زين الدين بن الشهيد الثاني، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٨هـ.

٢٠٣. الرواشح السماوية، محمّد باقر الحسيني الإسترآبادي، تحقيق: غلامحسين قصيريه ها و نعمة الله جليلي، قم: دار الحديث، ١٣٨٠.

٢٠٤. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمّد باقر الموسوي الخونساري الأصبهاني، بيروت: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٠٥. روضة الواعظين، محمّد بن حسن بن علي فتال النيسابوري (م ٥٠٨هـ)، تحقيق: حسين الأعلمي، بيروت: مؤسّسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٠٦. رياض العلماء وحياض الفضلاء، المولى عبد الله الأفندي الإصفهاني (من أعلام القرن الحادي عشر)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، قم: مطبعة الخيام، ١٤٠١هـ.

٢٠٧. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ الجوزي القرشي البغدادي (م ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرحمن سعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٠٨. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبي بكر محمّد بن القاسم الأنباري، بيروت: دار الرسالة، ١٤١٢هـ.

٢٠٩. السرائر، الشيخ ابن إدريس الحلّي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢١٠. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني ابن ماجه (٢٠٧ - ٢٧٥هـ)، تحقيق:

محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.

٢١١. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (م ٢٧٥ هـ)، تحقيق: سعيد محمد

اللحام، بيروت: دار الفكر، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٢١٢. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ)، تحقيق: عبد

الوهاب عبد اللطيف، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢١٣. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (م ٣٨٥ هـ)، تحقيق: مجدي بن منصور بن سيد

الشوري، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٢١٤. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (م ٢٥٥ هـ)،

تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٣٤٩ هـ.

٢١٥. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (م ٤٥٨ هـ)، بيروت: دار الفكر.

٢١٦. سنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣ هـ)، تحقيق: عبد الغفار

سليمان البنداري و سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١

١٩٩١ هـ م.

٢١٧. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرناؤوط، بيروت:

مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢١٨. سيرة ابن إسحاق، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المظلي (م ١٥١ هـ)، تحقيق:

محمد حميد الله، المغرب: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الطبعة الأولى، ١٣٦٩

هـ.

٢١٩. سيرة ابن هشام (السيرة النبوية)، لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري

(م ٢١٨ هـ)، تحقيق: مصطفى سقا وإبراهيم الأنباري، قم: مكتبة المصطفى، الطبعة الأولى،

١٣٥٥ هـ.

٢٢٠. السيرة الحلبية، علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي (م ١٠٤٤ هـ)، بيروت: دار إحياء

التراث العربي، دار المعرفة، ١٤٠٠ هـ.

٢٢١. الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى، حقه و علّقه عليه: السيد عبد الزهراء الخطيب،

طهران: مؤسّسة الصادق، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢٢٢. شخصيت و حقوق زن در اسلام (بالفارسية)، مهدي المهريزي، طهران: شركة المنشورات العلمية و الثقافية (شركة انتشارات علمي و فرهنگي)، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ش.

٢٢٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (م ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، بيروت: دار ابن كثير، الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٢٤. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: أبو القاسم جعفر بن الحسن المعروف بالمشقق الحلّي (م ٦٧٦ هـ). تحقيق: السيّد صادق الشيرازي، طهران: منشورات استقلال، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.

٢٢٥. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، القاضي أبو حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي (م ٣٦٣ هـ)، تحقيق: السيّد محمد الحسيني الجلاّلي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

٢٢٦. شرح الإشارات، الخواجة نصير الدين الطوسي، قم: نشر البلاغة، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ش.
٢٢٧. شرح الأصول الخمسة (هذا الكتاب مُستل من بحوث القاضي عبد الجبار المعتزلي)، أحمد بن الحسين بن أبي هاشم (مانكديم)، اعتنى به: سمير مصطفى رباب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ. - ٢٠٠١م.

٢٢٨. شرح جمل العلم والعمل، السيّد مرتضى أبو القاسم علي بن طاهر (م ١٤١٩هـ)، تهران: دار الأسوة للطباعة و النشر.

٢٢٩. شرح الكافية (= شرح الرضي على الكافية)؛ محمد بن حسن الإسترآبادي المعروف بالرضي (م ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، طهران: مؤسّسة الصادق، ١٣٩٥هـ.

٢٣٠. الشرح الكبير، أبي البركات سيدي أحمد الدردير (م ١٣٠٢ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي و شركاه.

٢٣١. شرح المواقف، عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (م ٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٣٢. شرح النووي على صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي (م ٦٧٦ق)، بيروت: دار الكتاب

- العربي، ١٤٠٧ هـ.
٢٣٣. شرح نهج البلاغة، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، بيروت: مؤسسة فقه الشيعة.
٢٣٤. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.
٢٣٥. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد عبد الحميد بن هبة الله، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٤ هـ.
٢٣٦. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسونى زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٢٣٧. شعراء اليمن، هلال ناجي، بيروت: مؤسسة المعارف، ١٩٦٦ م.
٢٣٨. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (م ٢٧٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٢٣٩. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٣٢-٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، [بالأفست عن طبعة القاهرة، سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م].
٢٤٠. صحيح ابن حبان (٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٤١. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٢٢٣-٣١١ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٢٤٢. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (م ٢٥٦ هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٢٤٣. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (م ٢٦١ هـ)، بيروت: دار الفكر.
٢٤٤. الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم: أبو محمد علي بن يونس العاملي (م ٨٧٧ هـ). تحقيق: محمد باقر البهودي، المكتبة المرتضوية، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ.
٢٤٥. الصناعتين، أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤٠٤هـ.

٢٤٦. طبقات الخواص، أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، بيروت: دار البمنية،

١٤٠٦هـ.

٢٤٧. الطبقات الكبرى (الطبقة الخامسة من الصحابة)، محمد بن سعد الزهري (كاتب الواقدي)

(م ٢٣٠ ق)، تحقيق: محمد بن صامل السلمي، بيروت: دار صادر و طائف: مكتبة

الصادق، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٤٨. طبقات المعنزة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق: سوسنة ديفلد - فلز، بيروت: دار

المنتظر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٢٤٩. طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة:

مكتبة وهبة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٥٠. طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، علي أصغر جابلقي البروجردى، تحقيق: مهدي

الرجائي، قم: مكتبة آية الله المرعشي، ١٤١٠هـ.

٢٥١. الطراز الأول، السيد علي خان بن خان أحمد المدني، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث،

١٤٣٥ - ١٤٢٦هـ.

٢٥٢. طيف الخيال، الشريف المرتضى، تحقيق و مراجعة: محمود حسن أبو ناجي، الناشر: دار

التربية للطباعة و النشر.

٢٥٣. العبر في خبر من غير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي

(م ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بيسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب

العلمية

٢٥٤. العدة في أصول الفقه؛ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد رضا

الأنصاري القمي، قم: مطبعة ستاره، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ش.

٢٥٥. العقد الفريد، أحمد بن محمد الأندلسي (ابن عبد ربّه) (م ٣٢٨هـ)، تحقيق: أحمد الزين

و إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٥٦. علل الشرائع، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه

القمي (م ٣٨١هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، النجف: منشورات المكتبة

- الحيدريّة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
٢٥٧. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، جمال الدين أحمد بن عليّ الحسيني المعروف بابن عنبه (٨٢٨ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل الطالقاني، النجف: منشورات المطبعة الحيدريّة، الطبعة الثانية، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
٢٥٨. عمدة القاري، أبو محمد محمود بن أحمد العيني (م ٨٥٥ هـ)، تحقيق و نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٥٩. عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية، محمد بن عليّ بن إبراهيم الأحساني المعروف بابن أبي جمهور (م ٨٨٠ هـ)، تحقيق: الحاج آقا مجتبی العراقي، قم: منشورات السيّد المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٦٠. عيون أخبار الرضا عليه السلام، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: السيّد مهديّ الحسيني اللاجوردي، طهران: منشورات جهان.
٢٦١. عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (م ٣٧٦ هـ)، تحقيق: يوسف عليّ طویل، بيروت - لبنان: دار الكتب العلميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٦٢. غاية الآمال، محمد بن عبد الله المامقاني، قم: دار الذخائر الإسلاميّة، ١٣١٧ هـ.
٢٦٣. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (م ١٣٩٢ هـ)، تحقيق: دائرة معارف الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام، نشر مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ.
٢٦٤. غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (م ٢٧٦ هـ)، إعداد: نعيم زور، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٦٥. غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، السيّد حمزة بن عليّ بن زهرة الحلبي (٥١١ - ٥٨٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم البهادري، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٦٦. الغيبة، الشيخ الطوسي، تحقيق: عباد الله الطهراني، عليّ أحمد ناصح، قم: مؤسسة المعارف الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٢٦٧. الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عليّ محمد

- البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
٢٦٨. فتح الباري، أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز عبد الله بن باز، بيروت: دار الفكر، ١٣٧٩هـ.
٢٦٩. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (م ١٢٥٠هـ)، بيروت: مطبعة دار ابن كثير، مطبعة دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٢٧٠. الفتوح، أبو محمد أحمد بن أعثم الكوفي (م ٣١٤هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٧١. فتوح مصر وأخبارها، عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم، القاهرة: منشورات المدبولي، ١٤١١هـ.
٢٧٢. فرج المهموم في تاريخ العلماء النجوم، السيد ابن طاووس الحسيني، قم: منشورات الشريف الرضي، ١٣٦٣.
٢٧٣. الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، تحقيق: نعيم حسين زرزور، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٧٤. فرق الشيعة، أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي (م ٣١٧هـ)، طهران: المكتبة المرتضوية.
٢٧٥. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (م ٣٩٥هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٧٦. فوهنج أبجدي، لوييس معلوف، تهران: اسلامي، ١٣٧٠.
٢٧٧. الفصول المختارة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٢٧٨. الفصول المهمة في أصول الأئمة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (م ١١٠٤هـ)، تحقيق: محمد بن محمد الحسين القائني، مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٧٩. فقه الرضا عليه السلام، المنسوب للإمام الرضا عليه السلام. تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٨٠. فقه القرآن، أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (قطب الدين الراوندي) (م ٥٧٣ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.

٢٨١. فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية، مصطفى حسن النشار، بيروت: دار التنوير، ٢٠٠٨ م.

٢٨٢. فنخافه رستگان نسخه های خطی ایران، مصطفی الدرایتی، طهران: المكتبة الوطنية.

٢٨٣. الفوائد الرجالية، السيد بحر العلوم، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، السيد حسين بحر العلوم، طهران: مكتبة الصادق، الطبعة الأولى، ١٣٦٣ ش.

٢٨٤. الفهرست، منتجب الدين بن بابويه الرازي (٥٠٤ - ٥٨٥ هـ)، تحقيق: ميرجلال الدين محدث الأرموي (١٢٨٣ - ١٣٥٨ ش)، باهتمام: محمد سامي حائري (١٣٢٣ ش)، قم، ١٣٦٦ ش.

٢٨٥. الفهرست، محمد بن إسحاق الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق: رضا تجدد. ٢٨٦. الفهرست، شيخ الطائفة الطوسي، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٢٨٧. فهرست کتابخانه مجلس شورای ملی (فهرس مكتبة مجلس الشورى)، ج ١٦، إعداد: أحمد منزوي، طهران، ١٣٤٨ ش.

٢٨٨. فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي (م ١٠٣١ هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٨٩. قاموس الرجال، الشيخ محمد تقي التستري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ.

٢٩٠. القاموس المحيط، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (م ٨١٤ هـ)، تحقيق: نصر الهوريني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.

٢٩١. قرب الإسناد، الشيخ أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري (ق ٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

٢٩٢. قصّة الحضارة، ول وايريل ديورانت، ج ٣ (الهند و جيرانها)، ترجم هذا الجزء: د. زكي نجيب محمود، بيروت: دار الفكر.

٢٩٣. القواعد الفقهية، السيّد محمد حسن البجنوردي، تحقيق: مهدي المهريزي، محمد حسين الدرايتي، قم: نشر الهادي، الطبعة الأولى، ص ١٤١٩هـ.. ١٣٧٧ش.

٢٩٤. القواعد والفوائد في الفقه والأصول والعربية، أبو عبد الله محمد بن مكّي العاملي المعروف بالشهيد الأول (م ٧٨٦ هـ)، تحقيق: السيّد عبد الهادي الحكيم، قم: منشورات مكتبة المفيد.

٢٩٥. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، صحّحه و قابله: الشيخ نجم الدين الأملي، طهران: المكتبة الإسلامية، ١٣٨٨.

٢٩٦. الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي، تحقيق: رضا الأستاذي، إصفهان: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة.

٢٩٧. كامل الزيارات، جعفر بن محمد بن قولويه (ابن قولويه) (م ٣٦٧ هـ)، تحقيق: جواد القيومي، قم: نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٢٩٨. الكامل في التاريخ، عزّ الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ.. ١٩٦٥م.

٢٩٩. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار الغزاوي، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ.. ١٩٨٨م.

٣٠٠. كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، أحمد بن حمدان أبو حاتم الرازي، تحقيق: عبد الله سلوم السامرائي، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

٣٠١. كتاب سليم بن قيس، سليم بن قيس الهلالي العامري (م حوالي ٩٠هـ)، تحقيق: محمد الأنصاري الزنجاني، قم: نشر الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٣٠٢. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥ هـ). تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.

٣٠٣. كتاب الماء، أبو محمد عبد الله بن الأزدي الصحاري، عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩٦م.

٣٠٤. كتاب من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، تحقيق: الشيخ علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية.

٣٠٥. الكراجكي، الشيخ جعفر المهاجر، قم: مؤسسة تراث الشيعة، ١٤٣٤هـ.

٣٠٦. الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جلال الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

٣٠٧. كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، العلامة السيد إجاز حسين النيشابوري الكتوري (١٢٤٠ - ١٢٨٦ هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٣٠٨. كشف الرموز في شرح المختصر النافع، زين الدين أبو علي الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي (م ٦٩٠ هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

٣٠٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣١٠. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، للشيخ جعفر المعروف بكاشف الغطاء (م ١٢٢٨ هـ)، إصفهان: منشورات مهدي، الطبعة الحجرية .

٣١١. كشف الغمّة، علي بن عيسى الإربلي (م ٦٨٧ هـ)، تصحيح: السيد هاشم الرسولي، بيروت: دار الكتاب، ١٤٠١هـ.

٣١٢. كشف الثام عن قواعد الأحكام، الفاضل الهندي، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣١٣. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلّي، تحقيق: الشيخ حسن حسن زاده الأملي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة التاسعة، ١٤٢٢هـ.

٣١٤. كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (م ٥٩٧ هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ.

٣١٥. الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد المعروف بالثعلبي (م

- ٤٢٧هـ). تحقيق: أبو محمد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.
٣١٦. كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر، أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي (القرن الرابع الهجري)، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمره اي، قم: منشورات بيدار، ١٤٠١هـ.
٣١٧. كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الغيبة وكشف الحيرة، الشيخ الصدوق، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٥هـ.
٣١٨. كنز العمال، المتقي الهندي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٣١٩. كنز الفوائد، القاضي أبو الفتح الكراجكي، قم: مكتبة المصطفوي، الطبعة الثانية، ١٣٦٩ش.
٣٢٠. الكنى والألقاب، عباس بن محمد رضا القمي (م ١٣٥٩هـ)، طهران: مكتبة الصدر، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ.
٣٢١. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (م ٧١١هـ)، قم: طبعة مؤسسة نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.
٣٢٢. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية ١٩٧١م - ١٣٩٠هـ.
٣٢٣. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان: دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨م.
٣٢٤. اللمة البيضاء في شرح خطبة الزهراء عليها السلام، محمد علي التبريزي الأنصاري، تحقيق: السيد هاشم الميلاتي، قم: دفتر نشر الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٢٥. اللمة الدمشقية، محمد بن جمال الدين مكي العاملي المعروف بالشهيد الأول (م ٧٨٦هـ)، تحقيق: علي الكوراني، قم: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٣٢٦. المبسوط في فقه الإمامية، الشيخ الطوسي، تحقيق: السيد محمد تقي الكشفي، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ١٣٨٧هـ.
٣٢٧. متشابه القرآن ومختلفه، محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، الناشر: منشورات بيدار.
٣٢٨. المجازات النبوية، الشريف الرضي، تحقيق: طه محمد الزيني، قم: مكتبة بصيرتي.

٣٢٩. مجاز القرآن، أبي عبدة معمر بن مثنى التميمي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
٣٣٠. المجدي في أنساب الطالبين، السيد أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد العلوي العمري النسابة (ق ٥ هـ)، تحقيق: أحمد المهدي الدامغاني، قم: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٣٣١. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (م ٤٧٠ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
٣٣٢. مجمع البحرين ومطلع النيرين، فخر الدين الطريحي (م ١٠٨٥ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني الإشكوري، طهران: مكتبة النشر الثقافية الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.
٣٣٣. مجمع البيان، الشيخ الطبرسي، تحقيق: لجنة من العلماء، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م.
٣٣٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ)، القاهرة: مكتبة القدسي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.
٣٣٥. المجموع شرح المذهب، محيي الدين النووي، بيروت: دار الفكر.
٣٣٦. المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (م ٢٨٠ هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: المجمع العالمي لأهل البيت (عليه السلام)، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٣٣٧. المُحِبَّر، أبو جعفر محمد بن حبيب الهاشمي البغدادي (م ٢٤٥ هـ)، تحقيق: ايلزه ليختن شتير، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، مطبعة الدائرة، ١٣٦١ هـ.
٣٣٨. المحرر الوجيز، ابن عطية الأندلسي (٥٤٦ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م.
٣٣٩. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، الفخر الرازي، تقديم و تعليق: سميج دغيم، بيروت: دار الفكر اللبناني.
٣٤٠. المحقق الطباطبائي في ذكراه السنوية الأولى، اللجنة التحضيرية، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٧ هـ.
٣٤١. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة (م ٤٥٨ هـ)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي.

٣٤٢. المحلى، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (م ٤٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الفكر.

٣٤٣. المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار المعتزلي، جمعه: الحسن بن أحمد بن متويه، تحقيق: عمر السيد عزمي، الناشر: الدار المصرية للتأليف و الترجمة.

٣٤٤. المحيط في اللغة، أبو القاسم إسماعيل الصاحب بن عباد الطالقاني (م ٣٨٥ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٣٤٥. المختصر في تاريخ البشر (تاريخ أبي الفداء)، عماد الدين إسماعيل بن علي أبي الفداء، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ.

٣٤٦. مختصر المزني، إسماعيل المزني (٢٦٤ هـ)، بيروت: دار المعرفة للطباعة و النشر.

٣٤٧. مختلف الشيعة، العلامة الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

٣٤٨. المخصّص، علي بن إسماعيل بن سيده، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣٤٩. المدوّنة الكبرى، مالك بن أنس، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣٥٠. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، العلامة محمد باقر المجلسي (م ١١١١ هـ)، تصحيح: السيد هاشم الرسولي، مكتبة ولي العصر ع، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ.

٣٥١. المراسم العلوية في الأحكام النبوية، سلالر الديلمي، تحقيق: محسن الحسيني الأميني، الناشر: المعاونة الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت ع، ١٤١٤ هـ.

٣٥٢. مروج الذهب و معادن الجواهر، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (م ٣٤٦ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، ١٣٨٤ هـ.

٣٥٣. مسائل ابن زهرة، المجيب هو العلامة الحلبي و ابنه فخر المحققين، تحقيق: محمد غريبي و قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ.

٣٥٤. مسائل الخلاف بين البصريين و البغداديين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٧ هـ.

٣٥٥. المسائل السروية، الشيخ المفيد، تحقيق: صائب عبد الحميد، الناشر: المؤتمر العالمي للألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٥٦. المسائل الصاغانية، الشيخ المفيد، تحقيق: السيد محمد القاضي، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٣٥٧. المسائل العكبرية، الشيخ المفيد، تحقيق: علي أكبر الإلهي الخراساني، بيروت: دار المفيد، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٣٥٨. المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري، تحقيق: معن زيادة، رضوان السيد، طرابلس: معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
٣٥٩. مسائل المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق وفكان خضير محسن الكعبي، الناشر: مؤسسة البلاغ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٦٠. مسائل الناصريات، الشريف المرتضى، تحقيق: مركز البحوث والدراسات العلمية، الناشر: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٣٦١. مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، الشهيد الثاني، تحقيق و نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٦٢. مستدركات علم رجال الحديث، علي النمازي الشاهرودي (م ١٤٠٥هـ)، إصفهان: حسينية عماد زاده، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٣٦٣. المستدرک علی الصحیحین، الحاكم النيسابوري، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار المعرفة.
٣٦٤. مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، المحدث النوري، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
٣٦٥. المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٣٦٦. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ابن الدمياطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٣٦٧. المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، تحقيق: رضا الأستاذي، مشهد: مجمع البحوث

الإسلامية، ١٤١٤م.

٣٦٨. مسند ابن الجعد، أبو الحسن علي بن الجعد الجوهري (م ٢٣٠ هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ.

٣٦٩. مسند ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي (م ٢٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوشي، المدينة: مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

٣٧٠. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري الشهير بأبي داود الطيالسي (٢٠٤ هـ)، بيروت: دار المعرفة.

٣٧١. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (٣٠٧ - ٢١٠ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث.

٣٧٢. مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل (م ٢٤١ هـ)، بيروت: دار صادر.

٣٧٣. مسند الإمام زيد، المنسوب إلى زيد بن علي بن الحسين عليه السلام (م ١٢٢ هـ)، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م.

٣٧٤. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (م ٢١٩ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن العظيمي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٧٥. مشارق الشموس في شرح الدروس، السيد حسين الخوانساري، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٣٧٦. مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، أبو الفضل علي الطبرسي (القرن السابع الهجري)، تحقيق: مهدي هوشمند، قم: دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

٣٧٧. مصائب النواصب في الرد على نواقض الروافض، الشهيد القاضي السيد نور الله بن شرف الدين المرعشي الحسيني التستري، تحقيق: قيس العطّار، قم: دليلنا (م)، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ.

٣٧٨. مصادر نهج البلاغة وأسانيده، السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، بيروت: دار الأنواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٧٩. مصباح الفقاهة، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الخوني (م ١٤١٣ هـ)، محمد علي التوحيد

- التبريزي، قم: مكتبة الداوري، الطبعة الأولى، الطبعة الثالثة، ١٣٧١ ش.
٣٨٠. مصباح المتجهّد، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: علي أصغر مرواريد، بيروت: مؤسسة فقه الشيعة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٣٨١. المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المُقري الفيومي (م ٧٧٠ هـ)، قم - إيران: دار الهجرة، ١٤٠٥ هـ.
٣٨٢. المصنّف، عبد الله بن محمد أبي شيبة العبسي الكوفي (٢٣٥ هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
٣٨٣. المصنّف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٣٨٤. معارج الأصول، المحقّق الحلّي، إعداد: محمد حسين الرضوي، قم: مؤسسة آل البيت للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٣٨٥. المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ابن قتيبة) (م ٢٧٦ هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ.
٣٨٦. المعالم الجديدة للأصول، السيّد الشهيد محمد باقر الصدر، طهران: مطبوعات مكتبة النجاح، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٣٨٧. معالم العلماء، الحافظ محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، قم، بالأوفست على طبعة النجف.
٣٨٨. معاني الأخبار، الشيخ الصدوق، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: جماعة المدرّسين، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ.
٣٨٩. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي (م ٩٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - لبنان: عالم الكتب.
٣٩٠. المعتبر في شرح المختصر، المحقّق الحلّي، تحقيق: عدّة من الأفاضل، قم: مؤسسة سيد الشهداء (ع)، ١٣٦٤ ش.
٣٩١. المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية (من خلافة المأمون حتّى وفاة المتوكّل على الله)، أحمد شوقي إبراهيم العمرجي، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.

٣٩٢. المعتمد في أصول الدين، محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: ويلفرد ماديلوج، طهران: ميراث مكتوب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ ش.
٣٩٣. المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيّب البصري المعتزلي، قدّم له: الشيخ خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٩٤. معجم الأدباء، المعروف بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د. مرجليوث، مصر: مطبعة هندية بالموسكي، الطبعة الثانية، ١٩٢٣ م.
٣٩٥. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله و عبد الحسن الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥ هـ.
٣٩٦. معجم البلدان، ياقوت الحموي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩ م.
٣٩٧. معجم رجال الحديث، السيّد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي (م ١٤١٣ هـ)، قم: منشورات مدينة العلم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
٣٩٨. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
٣٩٩. معجم متن اللغة، الشيخ أحمد رضا العلامة اللغوي، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٥٨ م.
٤٠٠. معجم المطبوعات العربية، البان سركيس، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤١٠ هـ.
٤٠١. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا اللغوي (م ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، [بالأفست].
٤٠٢. معجم المؤلفين، عمر كحالة، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦ هـ.
٤٠٣. المعجم الوسيط، جماعة من المؤلفين، القاهرة: المجمع العلمي العربي.
٤٠٤. معدن الجواهر ورياضة الخواطر، أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي (م ٤٤٩ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، طهران: مكتبة المرتضوي، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ.
٤٠٥. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذهبهم وأخبارهم، أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي (م ٢٦١ هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، المدينة: مكتبة الدار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٤٠٦. المعمرين من العرب وطرف أخبارهم وما قالوه في منتهى أعمارهم، سهل بن محمد

- السجستاني، مطبعة السعادة، ١٣٢٣هـ.
٤٠٧. المعيار والموازنة في فضائل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي (م ٢٤٠هـ)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، بيروت: مؤسسة المحمودي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
٤٠٨. المغازي، محمد بن عمر بن واقد (الواقدي) (م ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
٤٠٩. المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (م ٦٢٠هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤١٠. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار الأسد آبادي، تحقيق: محمود محمد قاسم، مراجعة: إبراهيم مذكور، إشراف، طه حسين.
٤١١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السيد المرعشي بقم المقدسة، ١٤٠٤هـ.
٤١٢. مفتاح الكرامة في شرح القواعد، السيد محمد جواد الحسيني العاملي (م ١٢٢٦هـ)، تحقيق: محمد باقر الخالصي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٤١٣. المفردات في غريب القرآن، محمد حسين الراغب الإصفهاني، طهران: مكتبة المرتضوي، ١٣٦٢ش.
٤١٤. المفضليات، أبو العباس بن مفضل بن محمّة الضبي، تحقيق: حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، المطبعة الرحمانية.
٤١٥. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت ريتز، فيسبادن: دار النشر فرانز، ١٤٠٠هـ.
٤١٦. المقالات والفرق، أبو خلف سعد بن عبد الله الأشعري (م ٣٠١هـ)، طهران: مؤسسة مطبوعات عطائي، ١٩٦٣م.
٤١٧. مقباس الهداية في علم الدراية، عبد الله المامقاني، تحقيق: محمد رضا المامقاني، بيروت:

- مؤسسة آل البيت، ١٤١١هـ.
٤١٨. مقتضب الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عياش الجوهري (ابن عياش) (م ٤٠١هـ)، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٤١٩. المقدمة في المدخل إلى صناعة على الكلام (في ضمن الرسائل العشر)، تحقيق: الأستاذ دانش بجوه (يژوه)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٤٢٠. المقنع في الغيبة، الشريف المرتضى، تحقيق: السيد محمد علي الحكيم، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٤٢١. المقنعة، الشيخ المفيد، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٠هـ.
٤٢٢. الملخص في أصول الدين، الشريف المرتضى، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، طهران: مركز النشر الجامعي (مركز نشر دانشگاهي)، و مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٨١ش.
٤٢٣. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة.
٤٢٤. مناقب آل أبي طالب (عليه السلام)، ابن شهر آشوب، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، النجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٧٦-١٩٥٦م.
٤٢٥. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية.
٤٢٦. متقى الجمان، جمال الدين أبي منصور الحسن بن زين الدين، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦٢.
٤٢٧. المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٤٢٨. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، سعيد بن هبة الله المعروف بقطب الدين الراوندي، تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، قم: مكتبة السيد المرعشي، ١٤٠٦هـ.
٤٢٩. المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (م ٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجبل، ١٤١٧هـ.
٤٣٠. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي

- المعروف بالحطّاب الرعيني (م ٩٥٤هـ)، تحقيق: زكريّا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٤٣١. موسوعة ابن إدريس، الشيخ بن إدريس الحليّ، تحقيق: السيّد محمّد مهدي الخراسان، إعداد: مكتبة الروضة الحيدرية، قم: دليل ما، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ١٣٨٧ش.
٤٣٢. موسوعة طبقات الفقهاء، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، إشراف: جعفر السبحاني، قم: مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، ١٣٧٦.
٤٣٣. الموسّش، أبو بكر بن محرز بن محمّد الخبيصي، عمان: دار عمار، ١٤٣٣هـ.
٤٣٤. الموضوع عن جهة اعجاز القرآن (الصرفة)، الشريف المرتضى، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القميّ، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ١٣٨٣ش.
٤٣٥. الموطأ، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (م ١٧٩هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٤٣٦. المهذّب، ابن البرّاج الطرابلسي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسين، ١٤٠٦هـ.
٤٣٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
٤٣٨. المؤلف من المختلف، الفضل بن الحسن الطبرسي، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٠هـ.
٤٣٩. المؤلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، أبو محمّد عبد الغني بن سعيد بن عليّ بن بشر بن مروان الأزدي المصري (٣٣٢ - ٤٠٩هـ)، تحقيق: مثنى الشمري و قيس التميمي، بيروت: دار المغرب، ١٤٢٨هـ.
٤٤٠. النجاة من الفرق في بحر الضلالات، ابن سينا، تحقيق: الأستاذ محمّد تقي دانش بجوه (پژوه)، منشورات جامعة طهران، ١٣٧٩ش.
٤٤١. نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، التكوّن والصيرورة، حيدر حبّ الله، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٤٤٢. النفاض بين جرير والقرزوق، رواية أبي عبيدة المعمر بن المثنى، مصر، ١٩٥٣م.

٤٤٣. نقض كتاب الإشهاد (في ضمن كتاب كمال الدين للشيخ الصدوق)، ابن قبة الرازي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤٠٥هـ.
٤٤٤. النوادر، السيّد ضياء الدين أبو الرضا فضل الله بن عليّ الحسني الراوندي (م ٥٧١هـ)، تحقيق: سعيد رضا عليّ عسكري، قم: دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٧٧ ش.
٤٤٥. النهاية، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق ونشر: منشورات قدس، قم.
٤٤٦. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهّاب النويري (٦٧٧ - ٧٣٣هـ)، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة.
٤٤٧. نهاية الحكمة، العلامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي، تحقيق: عباس عليّ الزارعي السبزواري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٧هـ.
٤٤٨. النهاية في غريب الحديث، المبارك بن محمّد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (م ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، قم: مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الرابعة ١٣٦٤ ش.
٤٤٩. نهاية المرام في علم الكلام، العلامة الحلّي، تحقيق: فاضل العرفان، قم: مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٤٥٠. النهاية ونكتها، جعفر بن حسن الحلّي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٢هـ.
٤٥١. نهج البلاغة، الشريف الرضي، الشارح: الشيخ محمّد عبده، قم: دار الذخائر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٣٧٠ ش.
٤٥٢. نهج الحقّ وكشف الصدق، الحسن بن يوسف بن المطهر، العلامة الحلّي (م ٧٢٦هـ)، تحقيق: عين الله الحسنيّ الأرموي، قم: دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٤٥٣. نيل الأوطار من أحاديث سيّد الأخيار (شرح منتقى الأخبار)، محمّد بن عليّ بن محمّد الشوكاني (م ١٢٥٥هـ) بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣ م.
٤٥٤. الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.
٤٥٥. الوزير المغربي، دراسة في سيرته وأدبه مع ما تبقى من آثاره، إحسان عباس، عمّان: دار

- الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٤٥٦. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٤٥٧. الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ابن حمزة الطوسي، تحقيق: محمد الحسون، قم: مكتبة السيد المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٤٥٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.
٤٥٩. وقعة الجمل، ضامن بن شذقم بن علي الحسيني المدني، مترجم: كاظم شانه جي، قم: دليل ما، ١٣٨١ش.
٤٦٠. الهداية، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (م ٣٨١هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، الطبعة الأولى، رجب المرجب ١٤١٨هـ.
٤٦١. هداية المرتاب و غاية الحفاظ و الطلاب في تبين متشابه الكتاب، علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المصري، تحقيق: قرغلي سيد عرباوي، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
٤٦٢. هدية العارفين، أسماء المؤلفين و آثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٤٦٣. جمع الهوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
٤٦٤. يادنامه شيخ طوسي (الذكرى الألفية للشيخ الطوسي)، جامعة مشهد - كلية الإلهيات و المعارف الإسلامية، ١٣٩١هـ - ١٣٥٠ش.
٤٦٥. ينابيع المودة لذوي القربى، سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (م ١٢٩٤هـ)، تحقيق: السيد علي جمال أشرف الحسيني، طهران: دار الأسوة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(١٨)

فهرس المطالب

المجلد الأول

٥.....الفهرس الإجمالي

مقدمة عامة

٩.....الفصل الأول: رسائل الشريف المرتضى دراسة وصفية

٩.....رسائل الشريف المرتضى في كتب الآخرين

١٢.....ردود الشريف المرتضى

١٣.....رسائل الشريف المرتضى التي تم الرد عليها

١٥.....نصوص الآخرين المذكورة في رسائل الشريف المرتضى

١٦.....المسائل المنسوبة إلى الأشخاص والبلدان

١٦.....القسم الأول: المسائل المنسوبة إلى الأشخاص السائلين

١٧.....القسم الثاني: المسائل المنسوبة إلى المدن التي أرسلت منها

١٧.....ألف) المسائل المرسله من إيران (و تشمل بلاد الجبل، و.....

١٨.....ب) المسائل المرسله من العراق

١٨.....ج) المسائل المرسله من الشام

١٨.....د) مدن و بلدان أخرى

١٩.....الرسائل المرسله في عدة مجموعات

١٩	تاريخ كتابة بعض رسائل الشريف المرتضى
٢٠	رسائله القديمة
٢١	سنة ٣٨٠هـ ونيف
٢١	ما قبل سنة ٣٩٨هـ
٢١	ما بعد سنة ٣٩٨هـ
٢٢	بين سنتي ٤١٣ و ٤١٩
٢٢	ما بعد المسائل التبانيات
٢٢	ما بعد سنة ٤١٣هـ
٢٢	سنة ٤١٥هـ
٢٣	سنة ٤٢٠هـ
٢٣	بعد سنة ٤٢٠هـ بقليل
٢٣	بعد سنة ٤٢٠هـ
٢٣	قبل سنة ٤٢٧هـ
٢٤	سنة ٤٢٧هـ
٢٤	سنة ٤٢٩هـ

٢٥	الفصل الثاني: رسائل الشريف المرتضى، تعدادها وعناوينها
٢٦	أولاً: الرسائل المنشورة في هذه الطبعة
٢٧	الجزء الأول (الرسائل القرآنية والحديثية)
٢٧	الرسائل القرآنية
٢٨	الرسائل الحديثية
٢٩	الجزء الثاني: الرسائل الكلامية
٢٩	الجزء الثالث: تنمة الرسائل الكلامية
٣٢	الجزء الرابع: الرسائل الفقهية

٣٣	الجزء الخامس (الرسائل الأصولية و المنتزعة و المنسوبة).....
٣٣	الرسائل الأصولية.....
٣٤	الرسائل المنتزعة.....
٣٤	الرسائل المنسوبة.....
٣٤	ثانياً: رسائل طبعت بصورة كتاب.....
٣٥	ثالثاً: رسائل تكملة الأمالي.....
٣٧	رابعاً: الرسائل المفقودة.....
٣٧	أ. الرسائل المفقودة التي نُقل منها بعض الشذرات.....
٣٩	ب. الرسائل المفقودة التي لم يبق منها شيء.....
٤١	الفصل الثالث: طبعات رسائل الشريف المرتضى.....
٤٢	أولاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة الكاظمية).....
٤٣	ثانياً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة قم).....
٤٧	ثالثاً: رسائل المرتضى (طبعة بيروت).....
٤٩	أولاً: علم الفقه.....
٥٠	ثانياً: علم الأصول.....
٥٠	ثالثاً: علم الكلام.....
٥٢	رابعاً: الأدب.....
٥٣	رابعاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة المؤتمر).....
٥٣	أولاً: بعض ميزات هذه الطبعة.....
٥٦	ثانياً: الرسائل الجديدة.....
٥٧	ثالثاً: الرسائل التي لم تطبع.....
٥٧	١. رسالة نفي سهو النبي ﷺ.....
٥٨	٢. رسالة المحكم و المتشابه.....
٥٩	٣. رسالة في معجزات الأنبياء ﷺ.....
٦١	الفصل الرابع: مخطوطات رسائل الشريف المرتضى.....

١٤٠.....	عملنا في التحقيق
١٤٢.....	كلمة الشكر
١٤٣.....	نماذج من تصاوير النسخ

الرسائل والمسائل

أ. الرسائل القرآنية

١. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن

٢١٧.....	مقدمة التحقيق
٢١٩.....	التعريف بالرسالة
٢٢١.....	مخطوطات الرسالة
٢٢٣.....	تفسير الآيات المتشابهة من القرآن
٢٢٥.....	متشابه فاتحة الكتاب
٢٢٥.....	﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾
٢٢٧.....	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٢٢٩.....	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾
٢٣٠.....	﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾
٢٣٢.....	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
٢٣٤.....	﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
٢٣٥.....	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
٢٣٧.....	متشابه سورة البقرة
٢٣٧.....	بحث حول أسماء السور
٢٣٩.....	تفسير ﴿الْقَمِّ﴾، وبحث حول الحروف المقطعة
٢٣٩.....	القول الأول، وهو المختار

٢٤٢.....	القول الثاني
٢٤٤.....	القول الثالث
٢٤٥.....	القول الرابع
٢٤٥.....	القول الخامس
٢٤٦.....	القول السادس
٢٤٨.....	القول السابع
٢٥٠.....	القول الثامن
٢٥١.....	القول التاسع

٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

٢٥٥.....	مقدمة التحقيق
٢٥٩.....	نسبة الرسالة إلى المؤلف
٢٦٠.....	إبداعات الشريف المرتضى
٢٦٢.....	مخطوطات الرسالة
٢٦٣.....	مسألة في قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾

٢٧١.....	مقدمة التحقيق
٢٧٢.....	نسبة الرسالة إلى المؤلف
٢٧٣.....	مخطوطات الرسالة
٢٧٥.....	مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾

٤. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَاسْخَوْا بِرُؤُوسِكُمْ﴾

٢٨١.....	مقدمة التحقيق
٢٨٣.....	نسبة الرسالة إلى المؤلف

- مخطوطات الرسالة ٢٨٤
- مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ ٢٨٧
- بحث حول التأكيد ٢٨٨
- أمثلة مما زادته العرب طلباً للفصاحة ٢٩٠
- بيان وجه غريب في زيادة «لا» في بعض الأمثلة ٢٩٣

٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾

- مقدمة التحقيق ٢٩٧
- مخطوطات الرسالة ٢٩٧
- مسألة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ ٢٩٩

٦. مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾

- مقدمة التحقيق ٣٠٣
- مخطوطات الرسالة ٣٠٤
- مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾ ٣٠٥

٧. مسألة في تفسير آية من كتاب الله تعالى وهي...

- مقدمة التحقيق ٣١١
- مخطوطات الرسالة ٣١٤
- مسألة: في تفسير آية من كتاب الله تعالى وهي قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ...﴾ ٣١٥
- معنى «السبق» في الآية ٣١٧
- نفي دخول مَنْ يَرَى المخالفون فضله و تقدّمه في الآية ٣١٨
- بيان دخول أمير المؤمنين (عليه السلام) في الآية ٣٢٠
- بيان آخر لتوضيح مَنْ هو داخل في الآية ٣٢١
- نفي ضلال جميع الصحابة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) ٣٢٥

٨ مسألة في كيفية نجاة هود عليه السلام من الريح المهلكة

مقدمة التحقيق ٣٣١

مخطوطات الرسالة ٣٣١

مسألة في كيفية نجاة هود عليه السلام من الريح المهلكة ٣٣٣

٩ مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه

مقدمة التحقيق ٣٣٧

مخطوطات الرسالة ٣٣٩

مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه ٣٤١

١٠ مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام

مقدمة التحقيق ٣٤٧

عنوان الرسالة ٣٤٧

محتوى الرسالة ٣٤٨

مخطوطات الرسالة ٣٥١

مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام ٣٥٣

١١ مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾

مقدمة التحقيق ٣٦١

مخطوطات الرسالة ٣٦١

مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾ ٣٦٣

١٢ مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾

مقدمة التحقيق ٣٦٧

محتوى الرسالة ٣٦٨

مخطوطات الرسالة ٣٦٩

مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ ٣٧١

١٣. فصل في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً...

مقدمة التحقيق ٣٧٩

مخطوطات الرسالة ٣٨١

فصل في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً، وأنها غير كروية ٣٨٣

١٤. مسألة في المراد من «الصاعقة» و«الريح» و«الرجفة» في الآيتين

مقدمة التحقيق ٣٨٧

مخطوطات الرسالة ٣٨٨

مسألة في المراد من «الصاعقة» و«الريح» و«الرجفة» في الآيتين ٣٨٩

١٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾

مقدمة التحقيق ٣٩٣

مخطوطات الرسالة ٣٩٤

مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ ٣٩٧

تعدي بعض الأفعال المتعدية بحرف الجر ٣٩٨

معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَقْتَرُونَ﴾ ٣٩٨

١٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾

مقدمة التحقيق ٤٠٣

مخطوطات الرسالة ٤٠٤

مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾ ٤٠٥

١٧. مسألة حول كلام ابن جني في حذف علامة التانيث

مقدمة التحقيق ٤١٥

- مخطوطات الرسالة ٤١٨
- مسألة حَوْلَ كلامِ ابنِ جُنَيْ في حَذْفِ علامةِ التَّائِيثِ ٤١٩

ب. الرسائل الحديثية

١٨. شرح الخطبة الشَّقْشِقِيَّة

- مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ ٤٢٣
- مخطوطات الرسالة ٤٢٦
- شَرْحُ الْخُطْبَةِ الشَّقْشِقِيَّةِ ٤٢٩

١٩. مسألة في كلامٍ لعلِّي ﷺ يَتَبَرَّأُ فِيهِ مِنَ الظُّلْمِ

- مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ ٤٤٩
- مصادر الخطبة ٤٥٠
- مخطوطات الرسالة ٤٥٢
- مسألة في كلامٍ لعلِّي ﷺ يَتَبَرَّأُ فِيهِ مِنَ الظُّلْمِ ٤٥٣

٢٠. مسألة في شرح حديث: «أنا وأنت يا عليُّ كهاتينِ»

- مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ ٤٥٩
- مخطوطات الرسالة ٤٦١
- مسألة في شرح حديث: «أنا وأنت يا عليُّ كهاتينِ» ٤٦٣

٢١. مسألة في معنى نقصان الدين والعقل في النساء

- مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ ٤٦٧
- آراءُ أُخْرَى ٤٦٨
- مخطوطات الرسالة ٤٦٩
- مسألة في معنى نُقْصَانِ الدِّينِ وَالْعَقْلِ فِي النِّسَاءِ ٤٧١

٢٢. حول خبر «لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَا» و خبر

٤٧٥.....	مقدمة التحقيق
٤٧٨.....	مخطوطات الرسالة
٤٧٩.....	حول خبر «لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَا» و خبر...
٤٧٩.....	تعليق

٢٣. مسألة في وجه وصف الثوم بالخُبث في كلام النبي ﷺ

٤٨٣.....	مقدمة التحقيق
٤٨٤.....	عنوان الرسالة
٤٨٥.....	مخطوطات الرسالة
٤٨٧.....	مسألة في وجه وصف الثوم بالخُبث في كلام النبي ﷺ

٢٤. مسألة في شرح حديث: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، و للعاهرِ الْحَجَرُ»

٤٩٣.....	مقدمة التحقيق
٤٩٥.....	مخطوطات الرسالة
٤٩٧.....	مسألة في شرح حديث: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، و للعاهرِ الْحَجَرُ»

٢٥. مسألة في جنس أولاد قابيل

٥٠١.....	مقدمة التحقيق
٥٠١.....	مخطوطات الرسالة
٥٠٣.....	مسألة في جنس أولاد قابيل

المجلد الثاني

٥.....	الفهرس الإجمالي
٧.....	ج. الرسائل الكلامية

٢٦. جوابات المسائل السَّالِيَّة

- ٩.....مقدمة التحقيق
- ٩.....السائل
- ١١.....مشايخه
- ١٢.....تلاميذه
- ١٣.....مؤلفاته
- ١٣.....المسائل
- ١٧.....محتوى المسائل
- ٤٦.....طبقات المسائل
- ٤٦.....مخطوطات الرسالة
- ٤٩.....جوابات المسائل السَّالِيَّة
- ٥٢.....المسألة الأولى: في أنَّ الجوهر جوهر في حال العدم
- ٥٤.....في بيان الدليل على أنَّ الجوهر جوهر في حال العدم
- ٥٦.....في بيان الدليل على وجوب تحيُّز الجوهر عند وجوده
- ٧١.....إبطال بعض الأدلة التي أقيمت لإثبات أنَّ الجوهر جوهر في حال العدم
- ٧٥.....مناقشة بعض فقرات كلام السائل
- ٧٩.....المسألة الثانية: في أنَّ القدرة توجب حالاً للجملة، دون المحلِّ
- ٨٥.....مناقشة بعض فقرات كلام السائل
- ٨٩.....المسألة الثالثة: في أنَّ الحياة توجب حالاً للجملة دون المحلِّ
- ٩٢.....المسألة الرابعة: في بيان وجه اختصاص العرض بمحلِّه
- ٩٧.....المسألة الخامسة: في بيان بطلان أحكام النجوم
- ٩٨.....في إبطال تأثير الكواكب في الأمور الأرضية
- ١٠٣.....استدلالات وبيانات حول عدم إصابة المنجمين في أحكامهم

- ١٠٤..... حكايات و مناظرات وقعت للمصنّف تتعلق بعدم إصابة المنجمين
- ١١١..... أدلة أخرى على بطلان أحكام النجوم
- ١١٣..... صحة الإخبار عن الكسوفات، و فرقه مع سائر إخبارات المنجمين
- ١١٤..... المسألة السادسة: في بيان حقيقة المنامات
- ١١٥..... حقيقة المنامات و فاعلها
- ١١٦..... إبطال القول بصحة جميع المنامات
- ١١٧..... أقسام المنامات
- ١١٨..... في بيان سبب صحة بعض المنامات
- ١١٩..... نفي تأثير المأكولات في حصول المنامات
- ١٢٠..... في حقيقة منامات الأنبياء عليهم السلام
- ١٢١..... تأويل قوله عليه السلام: «من رآني فقد رآني»
- ١٢٣..... في نفي تفسير الفلاسفة للمنامات الصحيحة
- ١٢٤..... في بيان سبب الإنزال في المنام
- ١٢٥..... المسألة السابعة: في توارد الأدلة
- ١٣٣..... المسألة الثامنة: في نفي كون الإرادة مقارنة لكل جزء من أجزاء الخبر

٢٧. جوابات المسائل الرازية

- ١٣٩..... مقدّمة التحقيق
- ١٣٩..... نسبتها إلى المؤلف
- ١٤٠..... محتوى الرسالة
- ١٥٨..... مخطوطات الرسالة
- ١٦١..... جوابات المسائل الرازية
- ١٦١..... المسألة الأولى: حرمة الفقاع عند الإمامية
- ١٦٩..... المسألة الثانية: علم النبي عليه السلام بالكتابة و القراءة

- المسألة الثالثة: تفضيل الأنبياء على الملائكة..... ١٧٦
- مناقشة ما استدلّ به على تفضيل الملائكة على الأنبياء..... ١٧٨
- المسألة الرابعة: الذُّرُّ و حقيقته..... ١٨٢
- المسألة الخامسة: البداء و حقيقته..... ١٨٦
- المسألة السادسة: تحقيقٌ حول قوله ﷺ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»..... ١٩٢
- المسألة السابعة: هل تقع من الأنبياء الصغائر أو الكبائر؟..... ١٩٥
- المسألة الثامنة: حقيقة الرجعة..... ٢٠٢
- المسألة التاسعة: الطريق إلى معرفة الله تعالى..... ٢٠٥
- المسألة العاشرة: الوجه في حسن أفعال الله تعالى..... ٢٠٨
- المسألة الحادية عشرة: عدم وجوب خلق الخلق..... ٢٠٩
- المسألة الثانية عشرة: حقيقة الروح..... ٢١٠
- المسألة الثالثة عشرة: حكم الزاني بذات البعل في تزويجها..... ٢١١
- المسألة الرابعة عشرة: الإرجاء..... ٢١٢
- المسألة الخامسة عشرة: دخول العبد الجنة باستحقاقه..... ٢١٤

٢٨. جواب المسائل الواردة من طبرستان

- مقدمة التحقيق..... ٢١٧
- نسبتها إلى المؤلف..... ٢١٧
- محتوى الرسالة..... ٢١٨
- مخطوطات الرسالة..... ٢٢٨
- جواب المسائل الواردة من طبرستان..... ٢٢٩
- المسألة الأولى: نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى وإليهم..... ٢٢٩
- المسألة الثانية: عدم إرادة الله تعالى المعاصي والقبايح..... ٢٣٦

٢٤١	المسألة الثالثة: القول في الإستطاعة
٢٤٤	المسألة الرابعة: الوعيد و الشفاعة
٢٥١	المسألة الخامسة: القرآن محدث غير مخلوق
٢٥٤	المسألة السادسة: حكم المخالف في الفروع
٢٥٦	المسألة السابعة: حكم مرتكب الكبائر
٢٥٨	المسألة الثامنة: اعتبار الرؤية في الشُّهور
٢٦٢	المسألة التاسعة: حكم شرب الفقّاع
٢٦٤	المسألة العاشرة: حكم عبادة الكافر
٢٦٧	المسألة الحادية عشر: عدد أصول الدين
٢٦٨	خاتمة

٢٩. جوابات المسائل النيليّات

٢٧٣	مقدّمة التحقيق
٢٧٣	نسبة الرسالة و عنوانها
٢٧٦	محتوى الرسالة
٢٩٢	مخطوطات الرسالة
٢٩٥	جوابات المسائل النيليّات
٢٩٥	المسألة السادسة: إحداث الحشرات و استحقاقها للعوض
٢٩٧	المسألة السابعة: ماهيّة الرعد و البرق و الغيم، و وجود جبال البرد
٢٩٨	المسألة الثامنة: تعقّل عدم كون الفاعل جسماً
٢٩٩	المسألة التاسعة: تعقّل من لا مثل له و لا ضدّ
٣٠٠	المسألة العاشرة: تعقّل فاعلي من دون لمس أو اتّصال
٣٠١	المسألة الحادية عشر: استحالة كون خالق الأجسام جسماً أقدره الله على ذلك
٣٠٢	المسألة الثانية عشر: استحالة إقدار الله تعالى جسماً على اختراع الأجسام

- المسألة الثالثة عشر: إمكان صدور الخير و الشر من فاعل واحد..... ٣٠٣
- المسألة الرابعة عشر: تعقّل كون الخالق لا جسماً و لا عرضاً..... ٣٠٤
- المسألة الخامسة عشر: تعقّل حدوث شيء لا من شيء..... ٣٠٥
- المسألة السادسة عشر: إشكال إحداث الطبايع للعالم..... ٣٠٦
- المسألة السابعة عشر: إنكار صفات الطبايع..... ٣٠٨
- المسألة الثامنة عشر: تمثّل جبرئيل في صورة دحية الكلبي..... ٣٠٩
- المسألة التاسعة عشر: معنى «الصفة» في القديم تعالى..... ٣١٢
- المسألة العشرون: كلام الله تعالى؛ كيف يكون؟..... ٣١٤
- المسألة الحادية والعشرون: حول «الكعبة» و «الميثاق» و «العقل» و «الروح»..... ٣١٥
- المسألة الثانية والعشرون: أوّل ما خلق الله تعالى..... ٣٢٢
- المسألة الثالثة والعشرون: في «الفراغ» و نهايته و علم الباري بها..... ٣٢٣
- المسألة الرابعة والعشرون: وجود «جابرّقا» و «جابرّسا» و حكم أهلها..... ٣٢٥
- المسألة الخامسة والعشرون: حكم الأطفال يوم القيامة..... ٣٢٦
- المسألة السادسة والعشرون: عقاب من قاتل إماماً عادلاً..... ٣٢٧
- المسألة السابعة والعشرون: حكم الملائكة و الجنّ بعد انتهاء التكليف..... ٣٢٨

٣٠. مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة

- مقدّمة التحقيق..... ٣٣٣
- نسبتها إلى المؤلّف..... ٣٣٤
- مخطوطات الرسالة..... ٣٣٦
- مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة..... ٣٣٧
- فصل في إثبات الصانع و صفاته..... ٣٣٧
- فصل في العدل..... ٣٣٩
- فصل في النبوة..... ٣٣٩

٣٤١	فصل في الإمامة
٣٤٢	فصل في الوعد والوعيد
٣٤٣	فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٣٤٣	فصل في المعاد

٣١. مسألة في الإنسان

٣٤٧	مقدمة التحقيق
٣٤٩	محتوى الرسالة
٣٥٣	مخطوطات الرسالة
٣٥٥	مسألة في الإنسان
٣٥٥	بيان الأقوال في حقيقة الإنسان
٣٥٧	بيان القول المختار
٣٥٨	مناقشة تعريف الفلاسفة للإنسان
٣٦١	أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان
٣٦٣	مناقشة سائر الأقوال في حقيقة الإنسان
٣٦٦	عودة إلى أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان
٣٦٨	عودة لمناقشة الأقوال الأخرى في حقيقة الإنسان
٣٧٠	مناقشة إشكالات القول المختار
٣٧٢	الإشكال الثاني

٣٢. مسألة في بيان حقيقة الحي الفعّال

٣٧٥	مقدمة التحقيق
٣٧٥	نسبة الرسالة
٣٧٦	محتوى الرسالة
٣٧٧	مخطوطات الرسالة

٣٧٩.....	مسألة في بيان حقيقة الحيّ الفعّال
٣٨٣.....	أدلة القول المختار
٣٨٦.....	مناقشة الأقوال الأخرى
٣٩١.....	جواب ما قد يرد على النظرية المختارة من إشكالات

٣٣. مسألة حول قدم العالم

٣٩٧.....	مقدمة التحقيق
٤٠١.....	هذه الرسالة
٤٠٢.....	عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف
٤٠٣.....	محتوى الرسالة
٤٠٦.....	مخطوطات الرسالة
٤٠٧.....	مسألة حول قدم العالم
٤٠٧.....	قال المحقّق الكراجكيّ:
٤٠٩.....	الشُّبهة:
٤١٠.....	الجواب:

٣٤. مسألة في خلق الأفعال

٤١٧.....	مقدمة التحقيق
٤١٨.....	محتوى الرسالة
٤٢٣.....	مخطوطات الرسالة
٤٢٥.....	مسألة في خلق الأفعال
٤٢٦.....	أدلة اختيار الإنسان
٤٢٦.....	الدليل الأوّل
٤٢٧.....	الدليل الثاني

٤٢٧	الدليل الثالث
٤٢٨	أدلة بطلان الجبر
٤٢٨	الدليل الأول
٤٢٩	الدليل الثاني
٤٢٩	الدليل الثالث
٤٣٠	الدليل الرابع
٤٣١	الأدلة القرآنية على الاختيار و بطلان الجبر
٤٣٤	تحقيق معنى «القضاء»

٣٥. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض

٤٣٩	مقدمة التحقيق
٤٤١	محتوى الرسالة
٤٤٤	عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
٤٤٤	مخطوطات الرسالة
٤٤٧	نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض
٤٤٨	تقسيمات الأعراض
٤٤٨	التقسيم الأول
٤٥٠	التقسيم الثاني
٤٥٠	التقسيم الثالث
٤٥١	التقسيم الرابع
٤٥١	التقسيم الخامس
٤٥٤	التقسيم السادس
٤٥٦	موارد إخلال النيسابوري في تقسيم الأعراض

٣٦. مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر

٤٦٣مقدمة التحقيق
٤٦٥حقيقة الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
٤٦٦مخطوطات الرسالة
٤٦٧مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر

٣٧. مسألة في إبطال قول: «إنَّ الشيء شيء لنفسه»

٤٧١مقدمة التحقيق
٤٧٢عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
٤٧٢مخطوطات الرسالة
٤٧٥مسألة في إبطال قول: «إنَّ الشيء شيء لنفسه»

المجلد الثالث

٥الفهرس الإجمالي
٧تتمة الرسائل الكلامية

٣٨. مسألة في الدليل على أنَّ الجواهر مدركة

٩مقدمة التحقيق
١٠عنوان الرسالة
١٠مخطوطات الرسالة
١٣مسألة في الدليل على أنَّ الجواهر مدركة

٣٩. مسألة في علّة استحقاقه تعالى المدح على تركه القبيح

١٧مقدمة التحقيق
٢١عنوان الرسالة
٢١مخطوطات الرسالة

مسألة في علة استحقاقه تعالى المدح على تركه القبيح ٢٣

٤٠. مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث

مقدمة التحقيق ٣٥

عنوان الرسالة ٣٦

مخطوطات الرسالة ٣٧

مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث ٣٩

٤١. مسألة في الألم ووجه الحسن فيه

مقدمة التحقيق ٤٥

نسبة الرسالة و عنوانها ٤٧

مخطوطات الرسالة ٤٧

مسألة في الألم ووجه الحسن فيه ٤٩

في بيان حدّ الظلم ٤٩

من وجوه حسن الألم أن يفعل للاعتبار ٥١

أقسام الألم من حيث الوجوه التي يقع عليها ٥١

تقسيم آخر للألم من حيث الوجوه التي يقع عليها ٥٥

٤٢. مسألة في سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه

مقدمة التحقيق ٦١

عنوان الرسالة ٦٣

مخطوطات الرسالة ٦٤

مسألة في سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه ٦٧

٤٣. مسألة في أن الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل

مقدمة التحقيق ٧١

عنوان الرسالة ٧٤

- مخطوطات الرسالة ٧٤
- مسألة في أنّ الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل ٧٧

٤٤. مسألة في إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل

- مقدمة التحقيق ٨١
- عنوان الرسالة ٨٢
- مخطوطات الرسالة ٨٣
- مسألة في إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل ٨٥

٤٥. مسألة في مناقشة الدليل على أنّ الجوهر ليس محدثاً بمعنى

- مقدمة التحقيق ٩١
- عنوان الرسالة ٩٢
- مخطوطات الرسالة ٩٣
- مسألة في مناقشة الدليل على أنّ الجوهر ليس محدثاً بمعنى ٩٥

٤٦. مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية وما هي لطف فيه

- مقدمة التحقيق ٩٩
- عنوان الرسالة ١٠٠
- مخطوطات الرسالة ١٠١
- مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية وما هي لطف فيه ١٠٣

٤٧. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة

- مقدمة التحقيق ١٠٩
- محتوى الرسالة ١٠٩
- نسبة الرسالة ١١٣
- مخطوطات الرسالة ١١٤
- مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة ١١٧

- ١١٧..... مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة.
- ١١٨..... في بيان سقوط التكليف عن أهل الآخرة.
- ١١٩..... في بيان أن معارف أهل الآخرة ضرورية.
- ١٢٦..... أفعال أهل الآخرة.

٤٨. مناظرة أبي العلاء المعريّ مع الشريف المرتضى

- ١٣١..... مقدّمة التحقيق.
- ١٣٢..... نسبتها إلى المؤلّف.
- ١٣٥..... مخطوطات الرسالة.
- ١٣٧..... مناظرة أبي العلاء المعريّ مع الشريف المرتضى.
- ١٣٧..... نصّ المناظرة.
- ١٤٠..... شرح الشريف المرتضى للمناظرة.

٤٩. المسائل المقدّسيّات

- ١٤٩..... مقدّمة التحقيق.
- ١٥٣..... مخطوطات الرسالة.
- ١٥٥..... المسائل المقدّسيّات.

٥٠. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار

- ١٦١..... مقدّمة التحقيق.
- ١٦٤..... عنوان الرسالة.
- ١٦٤..... مخطوطات الرسالة.
- ١٦٧..... مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار.

٥١. مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء

- ١٧٣..... مقدّمة التحقيق.

- ١٧٧..... عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ١٧٨..... مخطوطات الرسالة
- ١٧٩..... مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء ﷺ

٥٢. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء

- ١٨٩..... مقدمة التحقيق
- ١٩٣..... عنوان الرسالة
- ١٩٣..... مخطوطات الرسالة
- ١٩٥..... دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء ﷺ
- ١٩٥..... شبهة للبراهمة
- ١٩٥..... الجواب
- ١٩٨..... جواب آخر

٥٣. مسألة في ميراث الأنبياء

- ٢٠٥..... مقدمة التحقيق
- ٢٠٦..... مخطوطة الرسالة
- ٢٠٧..... مسألة في ميراث الأنبياء ﷺ

٥٤. الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة

- ٢١٣..... مقدمة التحقيق
- ٢١٤..... محتوى الرسالة
- ٢١٦..... مخطوطات الرسالة
- ٢١٩..... الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة
- ٢٢٠..... إجماع الإمامية على وجوب معرفة الأئمة ﷺ
- ٢٢٠..... إجماع الأمة على وجوب معرفة الأئمة ﷺ وفضلهم
- ٢٢٢..... إجماع الأمة على لزوم تعظيم الأئمة ﷺ وإكبارهم

٢٢٤..... دفع شبهة في المقام.

٥٥. مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر

٢٣١..... مقدمة التحقيق.

٢٣١..... نسبتها إلى المؤلف.

٢٣٢..... مخطوطة الرسالة.

٢٣٣..... مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر: بالإمامة دون سائر أهل البيت.

٥٦. مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام

٢٤٥..... مقدمة التحقيق.

٢٤٩..... نسبتها إلى المؤلف.

٢٤٩..... مخطوطات الرسالة.

٢٥١..... مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام.

٥٧. مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه

٢٥٩..... مقدمة التحقيق.

٢٦٣..... محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف.

٢٦٥..... مخطوطات الرسالة.

٢٦٧..... مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه.

٥٨. مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته

٢٧١..... مقدمة التحقيق.

٢٧٣..... نسبتها إلى المؤلف.

٢٧٣..... مخطوطات الرسالة.

٢٧٥..... مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته.

٥٩. مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمتهم

- ٢٧٩..... مقدمة التحقيق
- ٢٨٠..... مخطوطة الرسالة
- ٢٨١..... مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمتهم عليهم السلام

٦٠. مسألة في علّة خذلان أهل البيت وعدم نصرتهم

- ٢٨٩..... مقدمة التحقيق
- ٢٩١..... ملاحظة
- ٢٩٢..... مخطوطات الرسالة
- ٢٩٥..... مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام وعدم نصرتهم
- ٣٠٩..... في بيان الوجه في دعاء الأئمة على من ظلمهم

٦١. مسألة في الجواب عن الشُّبهات الواردة في خبر الغدير

- ٣١٥..... مقدمة التحقيق
- ٣١٦..... محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ٣١٧..... مخطوطات الرسالة
- ٣١٩..... مسألة في الجواب عن الشُّبهات الواردة في خبر الغدير
- ٣٢٢..... تقرير دلالة حديث الغدير على الإمامة

٦٢. مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر

- ٣٢٧..... مقدمة التحقيق
- ٣٢٧..... محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ٣٣٠..... مخطوطات الرسالة
- ٣٣١..... مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر

٦٣. مسألة في علة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الفاصيين لحقه بعد...

٣٤١	مقدمة التحقيق
٣٤٤	مخطوطات الرسالة
٣٤٥	مسألة في علة امتناع عليّ <small>عليه السلام</small> عن محاربة الفاصيين لحقه بعد الرسول <small>صلى الله عليه وسلم</small>

٦٤. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

٣٥٥	مقدمة التحقيق
٣٥٥	محتوى الرسالة
٣٥٨	نسبتها إلى المؤلف
٣٥٩	من فوائد المخطوطات
٣٦١	مخطوطات الرسالة
٣٦٥	إنكاح أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> ابنته من عمر
٣٦٨	إنكاح النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> ابنتيه عثمان و نكاحه عائشة و حفصة
٣٧٥	حق القول في إنكاح أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> ابنته من عمر

٦٥. مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

٣٨٣	مقدمة التحقيق
٣٨٤	مخطوطات الرسالة
٣٨٥	مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> ابنته من عمر

٦٦. المسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام

٣٩١	مقدمة التحقيق
٣٩٢	محتوى الرسالة
٣٩٣	مخطوطات الرسالة
٣٩٥	المسألة في تفضيل فاطمة <small>عليها السلام</small>

٦٧. مسألة في فذك

٣٩٩.....	مقدمة التحقيق
٤٠١.....	مخطوطات الرسالة
٤٠٣.....	مسألة في فذك

٦٨. مسألة في صحّة حمل رأس الحسين ﷺ إلى الشام

٤٠٩.....	مقدمة التحقيق
٤١١.....	مخطوطات الرسالة
٤١٣.....	مسألة في صحّة حمل رأس الحسين ﷺ إلى الشام

٦٩. رسالة في غيبة الحجّة

٤١٧.....	مقدمة التحقيق
٤١٨.....	نسبتها إلى المؤلّف
٤١٩.....	مخطوطات الرسالة
٤٢١.....	رسالة في غيبة الحجّة
٤٢٢.....	وجوب الإمامة في كلّ زمان
٤٢٣.....	وجوب عصمة الإمام
٤٢٣.....	إثبات إمامة صاحب الزمان ﷺ
٤٢٤.....	بيان الوجه في الغيبة
٤٢٦.....	بيان الفرق بين غيبة الإمام و عدمه
٤٢٨.....	بيان حال الحدود في عصر الغيبة

٧٠. فصل في الغيبة

٤٣٣.....	مقدمة التحقيق
٤٣٥.....	مخطوطات الرسالة
٤٣٧.....	فصل في الغيبة

٧١. فصل: في الإمامة بعد القائم عليه السلام

- ٤٤١ مقدمة التحقيق
- ٤٤٢ مخطوطات الرسالة
- ٤٤٣ فصل في الإمامة بعد القائم عليه السلام

٧٢. مسألة في الرجعة من جملة «الدمشقيات»

- ٤٤٧ مقدمة التحقيق
- ٤٤٨ محتوى الرسالة
- ٤٤٩ مخطوطات الرسالة
- ٤٥١ مسألة في الرجعة من جملة «الدمشقيات»
- ٤٥١ في بيان إمكان الرجعة و وقوعها
- ٤٥٢ عدم منافاة الرجعة للتكليف

٧٣. مسألة في حكم عبادة ولد الزنا

- ٤٥٩ مقدمة التحقيق
- ٤٦١ نسبتها إلى المؤلف
- ٤٦٢ مخطوطات الرسالة
- ٤٦٣ مسألة في حكم عبادة ولد الزنا

٧٤. أقاويل العرب في الجاهلية، و مذاهب عبدة الأصنام

- ٤٦٧ مقدمة التحقيق
- ٤٦٩ مخطوطات الرسالة
- ٤٧١ أقاويل العرب في الجاهلية، و مذاهب عبدة الأصنام
- ٤٧١ ١. فصل في أقاويل العرب في الجاهلية أديان العرب و مذاهبهم
- ٤٧٢ الموحدون من العرب

٤٧٨.....	المؤمنون بالبعث من العرب
٤٨١.....	سائر أصناف العرب
٤٨٢.....	عبادة الأصنام عند العرب
٤٨٣.....	أصنام العرب
٤٨٦.....	٢. فصل في ذكر مذاهب أهل الأصنام، وذكر البيوت والنيران المعظمة
٤٨٦.....	عبادة الأصنام في الهند والصين
٤٩١.....	بيوت الأصنام

المجلد الرابع

٥.....	الفهرس الإجمالي
٣.....	د. الرسائل الفقهية

٧٥. جوابات المسائل الرسيّة الأولى

٩.....	مقدمة التحقيق
١١.....	نسبتها إلى المؤلف
١٢.....	مخطوطات الرسالة
١٥.....	جوابات المسائل الرسيّة الأولى
١٥.....	مقدمة المؤلف
١٧.....	المسألة الأولى: حكم عبادات المقلد و تارك النظر
٢٤.....	المسألة الثانية: كيفية رجوع العامي إلى العالم
٢٧.....	في بيان حقيقة العقل
٢٩.....	المسألة الثالثة: عدم توقّف القول بالصرفه على العلم بالعربية و فنون الفصاحة
٣٧.....	المسألة الرابعة: نفي حصول المعرفة بالله تعالى للكفار
٤٣.....	المسألة الخامسة: عدم جواز الرجوع إلى الكتب المصنّفة لمعرفة الأحكام

- المسألة السادسة: وجوب قضاء الحج التطوعي عند إفساده ٤٨
- المسألة السابعة: حول الخبر المتواتر ٥٢
- فصل: فيه ست مسائل تتعلق بالنيات في العبادات ٥٩
- المسألة الأولى (و هي الثامنة) ٥٩
- المسألة الثانية (و هي التاسعة) ٦٠
- المسألة الثالثة (و هي العاشرة) ٦١
- المسألة الرابعة (و هي الحادية عشرة) ٦٢
- المسألة الخامسة (و هي الثانية عشرة) ٦٣
- المسألة السادسة (و هي الثالثة عشرة) ٦٤
- جواب المسائل الست المتعلقة بالنيات ٦٦
- جواز نقل نية الصلاة من الحاضرة إلى الفاتنة ٦٦
- استحباب إعادة المنفرد صلاته جماعة ٧٢
- حكم من فاتته صلاة غير متعينة ٧٦
- حكم الواقع بعض صلاته قبل الوقت ٧٨
- حكم صيام يوم الشك ٨٢
- حكم نية صوم الشهر كله في أوله ٨٦
- فصل يتضمن مسألتين تتعلق أيضاً بأحكام النية في العبادة ٨٩
- المسألة الأولى (و هي الرابعة عشرة) ٨٩
- المسألة الثانية (و هي الخامسة عشرة) ٨٩
- جواب المسألتين المتعلقةتين أيضاً بالنيات ٩٠
- حكم المغل بالنية في العبادة ٩٠
- حكم نية العبادة المشتملة على أفعال كثيرة ٩٢
- المسألة السادسة عشرة: نية النيابة في العبادات و ثوابها ٩٣

- المسألة السابعة عشرة: حكم الماء النجس يتمم كراً ٩٦
- المسألة الثامنة عشرة: سجدة قراءة العزائم في الصلاة تجب بعد الفراغ من الصلاة ٩٨
- فصلٌ يتضمّن مسألتين تتعلق بقضاء الصلوات الفائتة ١٠٠
- المسألة التاسعة عشرة والعشرون ١٠٠
- جواب المسألتين المتعلّقتين بقضاء الصلوات الفائتة ١٠٢
- عدم إجزاء أداء الصلاة مع تذكّر الفائتة ١٠٢
- حكم من عليه صلوات فائتة كثيرة ١٠٣
- المسألة الحادية والعشرون: إثبات حجّة إجماع الطائفة ١٠٦
- المسألة الثانية والعشرون: حكم العاقد في الإحرام مع الجهل بالحكم ١١٣
- المسألة الثالثة والعشرون: ما يجوز قتله من الحيوان المؤذي ١١٥
- المسألة الرابعة والعشرون: برّ الوالدين الكافرين أو الفاسقين ١١٩
- المسألة الخامسة والعشرون: حكم المنعم الكافر ١٢١
- المسألة السادسة والعشرون: أعواض الكافر في الآخرة ١٢٣
- المسألة السابعة والعشرون: حكم العالم بقبائح غيره ١٢٥
- المسألة الثامنة والعشرون: معرفة الشُّهداء والأنبياء و... ١٢٧
- الخاتمة ١٢٩

٧٦. جوابات المسائل الرّسّية الثانية

- مقدمة التحقيق ١٣٣
- نسبتها إلى المؤلّف وتاريخها ١٣٤
- مخطوطات الرسالة ١٣٤
- جوابات المسائل الرّسّية الثانية ١٣٧
- المسألة الأولى: سقوط القضاء بعد الوقت عمّن صلّى تماماً في موضع القصر ١٣٧
- المسألة الثانية: جواز تجديد نيّة الصوم بعد مضيّ شطر النهار ١٣٩

- المسألة الثالثة: أحكام الصلوات المفروضة غير الصلوات الخمس ١٤١
- المسألة الرابعة: حكم اللاحن في القراءة في الصلاة ١٤٣
- المسألة الخامسة: هل يدلُّ الكلام المرتَّب المتَّسق على كون فاعله عالماً؟ ١٤٥

٧٧. جوابات المسائل الموصليّات الثانية

- مقدّمة التحقيق ١٥٣
- عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف ١٥٥
- مخطوطات الرسالة ١٥٨
- جوابات المسائل الموصليّات الثانية ١٦١
- المقدّمة ١٦١
- المسألة الأولى: حكم المذي والودي ١٦٣
- المسألة الثانية: أكثر التفاس وأقلّه ١٦٦
- المسألة الثالثة: كراهة السُّجود على الثوب المنسوج ١٧٠
- المسألة الرابعة: مسائل في الشُّفعة ١٧٢
- المسألة الخامسة: من لا ربا بينهما ١٧٩
- المسألة السادسة: عدّة الحامل ١٨٦
- المسألة السابعة: أقلُّ مدّة الحمل وأكثرها ١٩٣
- المسألة الثامنة: حكم المطلقة في مرض بعلمها ١٩٧
- المسألة التاسعة: حكم عتق عبد المكاتب و توريثه ٢٠٠

٧٨. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة

- مقدّمة التحقيق ٢٠٥
- بين الموصليّات الثالثة و كتاب «الإعلام» ٢٠٦
- فوائد مستلّة من المسائل ٢٠٧
- نسبتها إلى المؤلّف ٢٠٨

- مخطوطات الرسالة ٢٠٩
- جوابات المسائل الموصليّات الثالثة ٢١١
- مقدّمة ٢١١
- بطلان العمل بالقياس و خبر الواحد ٢١٢
- الدليل على بطلان العمل بهما ٢١٤
- بيان الطريق إلى العلم بالأحكام الشرعيّة ٢١٤
- إثبات حجّة الإجماع في الأحكام الشرعيّة ٢١٥
- كيفية تحصيل إجماع الطائفة ٢١٦
- بيان طرق أخرى غير الإجماع لإثبات الأحكام الشرعيّة ٢٢١
- حكم المسألة الشرعيّة التي لا دليل عليها من الكتاب والسنة ٢٢٢
- عدم حجّة جلّ الأخبار المنقولة من طريق أصحاب الحديث ٢٢٣
- أحكام الطهارة ٢٢٧
- المسألة الأولى: كيفية غسل اليدين في الوضوء ٢٢٧
- المسألة الثانية: كيفية مسح الرأس في الوضوء ٢٣١
- عدم جواز مسح جميع الرأس، و غسل الرجلين ٢٣٢
- المسألة الثالثة: حكم مسح الأذنين أو غسلهما ٢٣٢
- المسألة الرابعة: عدد الغسلات في الوضوء ٢٣٤
- المسألة الخامسة: أكثر أيام النفاس ٢٣٥
- المسألة السادسة: حكم قراءة القرآن للجنب والحائض ٢٣٥
- فصل: فيه ست مسائل تتعلق بالأموات ٢٣٧
- أحكام الصلاة ٢٣٩
- المسألة الثالثة عشر: وجوب «حيّ على خير العمل» في الأذان ٢٣٩
- المسألة الرابعة عشر: حكم إرسال اليدين في الصلاة و كتفهما ٢٣٩
- المسألة الخامسة عشر: قول «أمين» مبطل للصلاة ٢٤٠

- المسألة السادسة عشر: عدم جواز قراءة أكثر أو أقل من سورة بعد الحمد ٢٤٠
- المسألة السابعة عشر: ما يسجد عليه ٢٤١
- المسألة الثامنة عشر: صلاة التراويح بدعة ٢٤١
- المسألة التاسعة عشر: صلاة الضحى بدعة ٢٤٢
- المسألة العشرون: حكم سجود الشكر ٢٤٢
- المسألة الحادية والعشرون: العدد المعتبر في مقيمي الجمعة والعيدين ٢٤٣
- المسألة الثانية والعشرون: من لا يصلح لإمامة الجمعة والعيدين ٢٤٤
- المسألة الثالثة والعشرون: حكم صلاة الكسوف ٢٤٥
- المسألة الرابعة والعشرون: كيفية الصلاة على الموتى ٢٤٦
- المسألة الخامسة والعشرون: استحباب توقف الإمام حتى ترفع الجنازة ٢٤٦
- أحكام الزكاة والخمس** ٢٤٧
- المسألة السادسة والعشرون: حكم الذهب والفضة في باب الزكاة ٢٤٧
- المسألة السابعة والعشرون: أقل ما يجزئ من الزكاة ٢٤٧
- المسألة الثامنة والعشرون: اشتراط الولاية في مستحقي الزكاة ٢٤٨
- المسألة التاسعة والعشرون: مقدار زكاة الفطرة ٢٤٨
- المسألة الثلاثون: أحكام الخمس ٢٤٩
- المسألة الحادية والثلاثون: حكم الأنفال ٢٥١
- المسألة الثانية والثلاثون: صفوة الأموال من الأنفال ٢٥٢
- أحكام الحجّ والثّفة والزّبا** ٢٥٣
- المسألة الثالثة والثلاثون: فوت عرفات وإدراك المشعر ٢٥٣
- المسألة الرابعة والثلاثون: عدد الثّفاء في العقار ٢٥٤
- المسألة الخامسة والثلاثون: من لا ربا بينهما ٢٥٤
- أحكام النكاح** ٢٥٥
- المسألة السادسة والثلاثون: حكم الزاني بذات البعل ٢٥٥

- المسألة السابعة والثلاثون: عقد النكاح على ما لا قيمة له ٢٥٥
- المسألة الثامنة والثلاثون: التزويج في حال الإحرام ٢٥٦
- المسألة التاسعة والثلاثون: التزويج في العدة ٢٥٧
- المسألة الأربعون: عقد النكاح في العدة ٢٥٧
- المسألة الحادية والأربعون: حكم المطلقة تسعاً ٢٥٧
- المسألة الثانية والأربعون: حكم من فجر بعثته أو خالته ٢٥٨
- المسألة الثالثة والأربعون: حكم من تلوط بغلام ٢٥٨
- المسألة الرابعة والأربعون: جواز نكاح النساء في أدبارهن ٢٥٨
- المسألة الخامسة والأربعون: عقد المرأة على نفسها من دون إذن وليها ٢٦١
- المسألة السادسة والأربعون: جواز النكاح بغير شهود ٢٦٣
- المسألة السابعة والأربعون: حكم نكاح المتعة ٢٦٤
- المسألة الثامنة والأربعون: جواز نكاح المرأة على عمّتها وخالتها ٢٦٦
- أحكام الطلاق والظهار** ٢٦٧
- المسألة التاسعة والأربعون: وقوع الطلاق بشاهدين عدلين مسلمين ٢٦٧
- المسألة الخمسون: توقيفية ألفاظ الطلاق ٢٦٨
- المسألة الحادية والخمسون: حكم الطلاق بشرط ٢٦٩
- المسألة الثانية والخمسون: حكم الطلاق باليمين ٢٦٩
- المسألة الثالثة والخمسون: حكم الطلاق الثلاث ٢٦٩
- المسألة الرابعة والخمسون: شرائط الظهار ٢٧٠
- المسألة الخامسة والخمسون: حكم التخيير في الطلاق ٢٧١
- المسألة السادسة والخمسون: عدة الحامل ٢٧٤
- المسألة السابعة والخمسون: الرجعة في الطلاق الثلاث في مجلس واحد ٢٧٥
- المسألة الثامنة والخمسون: حكم المطلقة ثلاثاً في مجلس واحد ٢٧٥
- المسألة التاسعة والخمسون: أقل الحمل وأكثره ٢٧٦

٢٧٧.....	أحكام العتق
٢٧٧.....	المسألة السُّتُون: كَيْفِيَّةُ العتق
٢٧٨.....	أحكام القضاء والشهادات
٢٧٨.....	المسألة الحادية و السُّتُون: ما لو ابتدأ الخصمان بمحضر الحاكم
٢٧٩.....	المسألة الثانية و السُّتُون: شهادة الإبن لأبيه و عليه
٢٨٠.....	أحكام النذر و اليمين
٢٨٠.....	المسألة الثالثة و السُّتُون: حكم حاث النذر
٢٨٠.....	المسألة الرابعة و السُّتُون: كَيْفِيَّةُ اليمين
٢٨١.....	المسألة الخامسة و السُّتُون: حكم اليمين
٢٨٢.....	أحكام بعض الأطعمة و الأشربة
٢٨٢.....	المسألة السادسة و السُّتُون: حكم الطُّحَال
٢٨٢.....	المسألة السابعة و السُّتُون: السُّمَكُ المحرَّم
٢٨٢.....	المسألة الثامنة و السُّتُون: ما يحرم من الطير
٢٨٣.....	المسألة التاسعة و السُّتُون: ما يحرم من الطير أيضاً
٢٨٣.....	المسألة السبعون: حكم الفقاع
٢٨٤.....	أحكام الحدود و الديات
٢٨٤.....	المسألة الحادية و السبعون: حدُّ السارق
٢٨٥.....	المسألة الثانية و السبعون: حدُّ السارق إذا عاد إلى السَّرقة
٢٨٥.....	المسألة الثالثة و السبعون: حدُّ الحرِّ الزاني
٢٨٥.....	المسألة الرابعة و السبعون: حدُّ العبد الزاني
٢٨٦.....	المسألة الخامسة و السبعون: شارب الخمر ثلاثاً
٢٨٦.....	المسألة السادسة و السبعون: حكم من ضرب امرأة فطرحته
٢٨٦.....	المسألة السابعة و السبعون: إفزاع المجامع و عزله
٢٨٧.....	المسألة الثامنة و السبعون: إِنْ قَتَلَ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرَ وَاحِداً

- المسألة التاسعة و السبعون: إن قتل ثلاثة واحداً، و اختلفوا فيما قاموا به ٢٨٧
- المسألة الثمانون: حكم من قطع رأس ميت ٢٨٨
- المسألة الحادية و الثمانون: إذا قتل الرجل امرأة ٢٨٨
- المسألة الثانية و الثمانون: اذعاء رجلين بالقتل ٢٨٩
- المسألة الثالثة و الثمانون: اعتراف رجلين بقتل رجل واحد ٢٩٠
- المسألة الرابعة و الثمانون: ديات أهل الكتاب و ولد الزنا ٢٩٠
- أحكام الإرث** ٢٩٢
- المسألة الخامسة و الثمانون: من يرث مع الوالدين ٢٩٢
- المسألة السادسة و الثمانون: من خلف و الدين و بنتاً ٢٩٣
- المسألة السابعة و الثمانون: من خلف بنتين و أحد أبويه و ابن ابن ٢٩٤
- المسألة الثامنة و الثمانون: لا يحجب الأم الإخوة من الأم خاصة ٢٩٥
- المسألة التاسعة و الثمانون: من يرث مع الولد ٢٩٥
- المسألة التسعون: حقيقة الحبوة ٢٩٦
- المسألة الحادية و التسعون: ولد الصُّلب يحجب من دونه ٢٩٧
- المسألة الثانية و التسعون: الزوج يرث من الزوجة ٢٩٨
- المسألة الثالثة و التسعون: المرأة لا ترث من الرِّباع ٢٩٨
- المسألة الرابعة و التسعون: إرث الإخوة و الأخوات من الأب خاصة ٢٩٩
- المسألة الخامسة و التسعون: توريث الرجال و النساء بالنَّسب ٣٠٠
- المسألة السادسة و التسعون: ميراث من خلف ابنة ابن و ابن عم ٣٠٢
- المسألة السابعة و التسعون: إرث ابن الأخ مع الجد ٣٠٣
- المسألة الثامنة و التسعون: إرث ولد الملاعة ٣٠٤
- المسألة التاسعة و التسعون: إرث المطلقة في مرض بعلمها ٣٠٤
- المسألة المائة: كيفية توريث الخنثى ٣٠٥
- المسألة الحادية و المائة: كيفية توريث من ليس له مال للرجال و للنساء ٣٠٥

- المسألة الثانية و المائة: توريث رأسين على حق واحد ٣٠٦
- المسألة الثالثة و المائة: أحكام إرث المملوك ٣٠٦
- المسألة الرابعة و المائة ٣٠٦
- المسألة الخامسة و المائة: ما يرثه المكاتب ٣٠٧
- المسألة السادسة و المائة: ما يورث من المكاتب ٣٠٧
- المسألة السابعة و المائة: إرث الكفار و المجوس ٣٠٨
- المسألة الثامنة و المائة: ميراث المجوس ٣٠٨
- المسألة التاسعة و المائة: حكم العول في الفرائض ٣٠٩

٧٩. جوابات مسائل أهل ميفارقين

- مقدمة التحقيق ٣١٥
- ميفارقين ٣١٥
- مخطوطات الرسالة ٣١٩
- جوابات مسائل أهل ميفارقين ٣٢٣
- مسألة أولة: عدالة إمام الجماعة ٣٢٤
- مسألة ثانية: أحكام صلاة الجمعة ٣٢٤
- مسألة ثالثة: أحكام صلاة العيدين ٣٢٥
- مسألة رابعة: وقت صلاة الظهر و العصر ٣٢٦
- مسألة خامسة: وقت صلاة المغرب و العشاء ٣٢٧
- مسألة سادسة: تعيين الصلاة الوسطى ٣٢٨
- مسألة سابعة: ما يجوز عليه السجود ٣٢٩
- مسألة ثامنة: حكم التسليم في الصلاة ٣٢٩
- مسألة تاسعة: استحباب القنوت في الصلاة ٣٣٠
- مسألة عاشرة: التكبيرات السبع في مفتتح الصلاة ٣٣٠

- مسألةٌ حادية عشر: الوتيرة ٣٣١
- مسألةٌ ثانية عشر: كيفية غسل الوجه في الوضوء ٣٣١
- مسألةٌ ثالثة عشر: وجوب المسح ببلّة اليد ٣٣٢
- مسألةٌ رابعة عشر: الرجوع إلى الكتب الثلاثة ٣٣٢
- مسألةٌ خامسة عشر: عدم وجوب «محمّد وعليّ خير البشر» في الأذان ٣٣٤
- مسألةٌ سادسة عشر: «الصلاة خيرٌ من النوم» في الأذان بدعةً ٣٣٤
- مسألةٌ سابعة عشر: الأئمة: أحياء يشاهدوننا ٣٣٤
- مسألةٌ ثامنة عشر: معنى حضور الرسول وأمير المؤمنين ﷺ عند كلِّ ميّت ٣٣٥
- مسألةٌ تاسعة عشر: هل الأئمة: يتفاضل بعضهم على بعض؟ ٣٣٦
- مسألةٌ عشرون: تساوي الحسن والحسين ﷺ في الفضل ٣٣٧
- مسألةٌ حاديةً وعشرون: إنّ الله تعالى أطلع الأئمة ﷺ على الغائبات ٣٣٧
- مسألةٌ ثانيةً وعشرون: متى يظهر الحجّة ﷺ؟ ٣٣٨
- مسألةٌ ثالثةً وعشرون: المحارب لعلّي ﷺ كافرٌ ٣٣٨
- مسألةٌ رابعةً وعشرون: تفضيل الأنبياء على الملائكة ٣٣٩
- مسألةٌ خامسةً وعشرون: معنى أنّه لولا النبيّ والأئمة لما خلق الله السماء والأرض ٣٣٩
- مسألةٌ سادسةً وعشرون: حقيقة الكفر والشرك والإيمان ٣٤٠
- مسألةٌ سابعةً وعشرون: حقيقة التوحيد ٣٤١
- مسألةٌ ثامنةً وعشرون: حكم إرث الإخوان ٣٤١
- مسألةٌ تاسعةً وعشرون: الثوب المصاب بالمنّي ولم يعرف مكانه ٣٤٢
- مسألةٌ ثلاثون: إصابة الثوب بالكلب الناشف ٣٤٢
- مسألةٌ حاديةً وثلاثون: حكم المجامع أهله في نهار رمضان ٣٤٣
- مسألةٌ ثانيةً وثلاثون: لا تجوز الصلاة في ثوبٍ أصابه خمرٌ ٣٤٣
- مسألةٌ ثالثةً وثلاثون: حكم من غاب عن أهله سنين ٣٤٤
- مسألةٌ رابعةً وثلاثون: عدم جواز الترحّم للأقارب الكفار ٣٤٥

- مسألة خامسةٌ و ثلاثون: عدم جواز إعطاء الفطرة و الزكاة للمخالفين ٣٤٥
- مسألة سادسةٌ و ثلاثون: عدم انعقاد اليمين على المعصية ٣٤٦
- مسألة سابعةٌ و ثلاثون: هل زَوْجُ أمير المؤمنين عليه السلام فلاناً ابنته؟ ٣٤٦
- مسألة ثامنةٌ و ثلاثون: ثواب زيارة قبور الأنعة عليهم السلام ٣٤٧
- مسألة تاسعةٌ و ثلاثون: حقيقة المسافر الذي يجب عليه التقصير ٣٤٨
- مسألة أربعون: استحباب التختُّم باليد اليمنى ٣٤٨
- مسألة حاديةٌ و أربعون: المعوّل في معرفة أوائل الشُّهور ٣٤٩
- مسألة ثانيةٌ و أربعون: حكم لحم الأرنب ٣٥٠
- مسألة ثالثةٌ و أربعون: حكم شرب الفَقَّاع ٣٥٠
- مسألة رابعةٌ و أربعون: حَلْيَةُ المتعة ٣٥١
- مسألة خامسةٌ و أربعون: حرمة اللُّعب بالشُّطرنج و التَّرْد ٣٥٢
- مسألة سادسةٌ و أربعون: حكم لبس جلود الثعالب و الأرانب، و الصلاة فيها ٣٥٢
- مسألة سابعةٌ و أربعون: لبس ما يتَّخذ من جلود الغنم ٣٥٣
- مسألة ثامنةٌ و أربعون: حكم لبس القزّ و الخزّ ٣٥٣
- مسألة تاسعةٌ و أربعون: معنى تحليل المولى أُمته للغير ٣٥٤
- مسألة خمسون: جعل أُمّ الولد في ضمن الميراث ٣٥٤
- مسألة حاديةٌ و خمسون: جواز تملُّك السبايا و نكاحهنّ ٣٥٥
- مسألة ثانيةٌ و خمسون: حكم زكاة الغلات ٣٥٥
- مسألة ثالثةٌ و خمسون: كفّارة حنث اليمين ٣٥٦
- مسألة رابعةٌ و خمسون: إسلام الذمّي و له امرأة ذمّيّة ٣٥٦
- مسألة خامسةٌ و خمسون: حكم تزويج الهاشميّة ٣٥٧
- مسألة سادسةٌ و خمسون: حَلْيَةُ الوطاء دبراً و قبلاً ٣٥٧
- مسألة سابعةٌ و خمسون: القرآن منزلٌ غير مخلوق ٣٥٨
- مسألة ثامنةٌ و خمسون: أفضل الأعمال ٣٥٩

٣٥٩.....	مسألة تاسعة وخمسون: لزوم العمل مع الاعتقاد
٣٦٠.....	مسألة ستون: مسألة الرجعة
٣٦٠.....	مسألة حاوية وستون: المسلم يرث الكافر
٣٦١.....	مسألة ثانية وستون: العمة ترث مع العم
٣٦١.....	مسألة ثالثة وستون: إرث الخال والخالة مع الأعمام
٣٦٢.....	مسألة رابعة وستون: إرث أولاد الأخت
٣٦٢.....	مسألة خامسة وستون: جواز الوطء قبل غسل الحيض
٣٦٣.....	مسألة سادسة وستون: حكم الخمس

٨٠. جوابات المسائل الواسطيات

٣٦٧.....	مقدمة التحقيق
٣٦٨.....	مخطوطات الرسالة
٣٧١.....	جوابات المسائل الواسطيات
٣٧١.....	المسألة الخامسة من المسائل الواسطيات: إنكاح التواصب والغلاة
٣٧٢.....	المسألة السادسة من الواسطيات: المسلم يرث الكافر
٣٧٣.....	المسألة السابعة من الواسطيات: الصلاة في ثوبين أحدهما إبريسم والآخر كتان
٣٧٤.....	المسألة الثامنة من الواسطيات: عدة وفاة الذمي
٣٧٥.....	المسألة التاسعة من الواسطيات: المرأة المتسامحة في نفسها عن مراعاة عدة الطلاق
٣٧٦.....	المسألة العاشرة من الواسطيات: لاحد للمستمتع بهن في العدد
٣٧٧.....	المسألة الحادية عشر من الواسطيات: طلاق المضطر ثلاثاً، كم يعد؟
٣٧٨.....	المسألة الثانية عشر من الواسطيات: جواز التمتع بالمستمتع بها قبل انقضاء العدة

٨١. جوابات المسائل الرملية

٣٨١.....	مقدمة التحقيق
٣٨٣.....	نسبة الرسالة

٣٨٤.....	محتوى الرسالة.....
٣٨٩.....	مخطوطات الرسالة.....
٣٩١.....	جوابات المسائل الرَّمليَّة.....
٣٩١.....	المسألة السادسة: حكم الخلاف في رؤية الهلال.....
٣٩١.....	مسألة من المسائل الرَّمليَّة:.....
٣٩٤.....	المسألة السابعة: حكم الطلاق بعد ارتفاع الدم وإيلاء المرأة.....

٨٢ مسألة في الفرق بين نجس العين و نجس الحكم

٣٩٩.....	مقدمة التحقيق.....
٤٠٠.....	ملاحظة.....
٤٠١.....	مخطوطات الرسالة.....
٤٠٣.....	مسألة في الفرق بين نجس العين و نجس الحكم.....

٨٣ مسألة في حكم ماء البثر النابع بعد غور مائها النجس

٤٠٧.....	مقدمة التحقيق.....
٤٠٨.....	عنوان الرسالة و طبعاتها.....
٤٠٨.....	مخطوطات الرسالة.....
٤١١.....	مسألة في حكم ماء البثر النابع بعد غور مائها النجس.....

٨٤ مسألة في عدم وجوب غسل الرِّجلين في الطهارة

٤١٧.....	مقدمة التحقيق.....
٤١٩.....	نسبة الرسالة إلى المؤلف، و عرض لمحتواها.....
٤٢٢.....	فوائد.....
٤٢٣.....	مخطوطات الرسالة.....
٤٢٥.....	مسألة في عدم وجوب غسل الرِّجلين في الطهارة.....

٤٢٥	مقدمة
٤٢٩	أرجحية قراءة «وأرجلكم» بالجر
٤٤١	أدلة بطلان أن يكون المسح غسلاً
٤٤١	الدليل الأول
٤٤٣	الدليل الثاني
٤٤٣	الدليل الثالث
٤٤٤	الدليل الرابع

٨٥ مسألة في المسح على الخفين

٤٥١	مقدمة التحقيق
٤٥٢	نسبة الرسالة إلى المؤلف
٤٥٢	محتوى الرسالة
٤٥٣	مخطوطات الرسالة
٤٥٧	مسألة في المسح على الخفين

٨٦ رسالة في الرد على أصحاب العدد

٤٦٥	مقدمة التحقيق
٤٦٨	نسبة الرسالة و عنوانها
٤٦٩	تاريخ تأليف الرسالة
٤٧٠	أهمية الرسالة
٤٧٠	فوائد مهمة من الرسالة
٤٧٢	مخطوطات الرسالة
٤٧٥	رسالة في الرد على أصحاب العدد
٤٧٥	مقدمة
٤٧٦	الفصل الأول: في بيان الأدلة على القول بالرؤية

- ٤٧٦..... الدليل الأول: إجماع المسلمين
- ٤٧٧..... الدليل الثاني: سيرة المسلمين
- ٤٧٨..... الدليل الثالث: الكتاب
- ٤٧٨..... الدليل الرابع: آية قرآنية أخرى
- ٤٧٩..... الدليل الخامس: السنة
- ٤٨١..... الفصل الثاني: مناقشة أدلة صاحب الكتاب على القول بالعدد
- ٤٨١..... الدليل الأول: دليل من القرآن
- ٤٨٥..... الدليل الثاني: دليل آخر من القرآن
- ٤٨٦..... معنى نقصان الشهر وكماله
- ٤٨٨..... معنى إكمال العدة
- ٤٩٠..... الدليل الثالث: دليل من جهة الأثر
- ٤٩٢..... ردُّ حجة خبر الواحد
- ٤٩٣..... الدليل الرابع: حمل أخبار الرؤية على التقية
- ٤٩٤..... الدليل الخامس: الاستدلال من طريق القياس
- ٤٩٦..... الدليل السادس: معرفة أوقات الفرائض قبل حلولها بناء على القول بالعدد
- ٤٩٨..... الدليل السابع: لوازم باطلة تلزم القول بالرؤية
- ٥٠٣..... في أن معلوم الله تعالى مطابق لتكاليف المكلفين، وإن اختلفت
- ٥٠٨..... الكلام في صوم يوم الشك، وفرقه مع صوم المسجون
- ٥١١..... الدليل الثامن: خبر «يوم صومكم يوم نحركم»
- ٥١٣..... الفصل الثالث: مناقشة ما ردَّ به صاحب الكتاب أدلة القائلين بالرؤية
- ٥١٣..... الدليل الأول: آية الأهلة
- ٥١٥..... الدليل الثاني: خبر «صوموا رؤيته»
- ٥١٧..... بطلان الاستدلال بخبر «صوموا رؤيته» على صحة القول بالعدد
- ٥١٨..... مقارنة بين الرؤية والعدد، وبين الوضوء والتيمم

- بطلان المقارنة بين الرجوع إلى القرآن والأخبار وبين العدد والرؤية..... ٥٢٢
- بطلان تخصيص خبر «صوموا لرؤيته» في سنة واحدة..... ٥٢٤
- نكتة لغوية..... ٥٢٥
- مناقشة اعتماد بعض القائلين بالرؤية على العدد..... ٥٢٥
- الدليل الثالث: خبر «شهر رمضان يصيبه ما يصيب سائر الشهور»..... ٥٢٨
- كيفية الحجّ على القول بالعدد..... ٥٢٩

٨٧ مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له

- مقدمة التحقيق..... ٥٣٥
- عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف..... ٥٣٧
- مخطوطات الرسالة..... ٥٣٧
- مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له..... ٥٤١

٨٨ مسألة في استلام الحجر والتلبية

- مقدمة التحقيق..... ٥٥٣
- علاقة هذه الرسالة بـ«المسائل المحمّديّات»..... ٥٥٤
- مخطوطات الرسالة..... ٥٥٦
- مسألة في استلام الحجر والتلبية..... ٥٥٧

٨٩ مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر

- مقدمة التحقيق..... ٥٦٥
- مخطوطات الرسالة..... ٥٦٥
- مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر..... ٥٦٧

٩٠ مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول

- مقدمة التحقيق..... ٥٧١

٥٧٢ عنوان الرسالة
٥٧٣ تاريخ تأليف الرسالة
٥٧٣ مخطوطات الرسالة
٥٧٧ مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول

٩١. مسألة في نكاح المتعة

٥٨٣ مقدمة التحقيق
٥٨٣ محتوى الرسالة
٥٨٦ مخطوطات الرسالة
٥٨٩ مسألة في نكاح المتعة
٥٨٩ بطلان الاستدلال على فساد نكاح المتعة بعدم دخول الطلاق فيه

٩٢. مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد

٥٩٥ مقدمة التحقيق
٥٩٦ عنوان الرسالة
٥٩٦ مخطوطات الرسالة
٥٩٩ مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد

٩٣. مسألة في إرث الأولاد

٦٠٣ مقدمة التحقيق
٦٠٥ نسبتها إلى المؤلف
٦٠٦ محتوى الرسالة
٦١٠ مخطوطات الرسالة
٦١١ مسألة في إرث الأولاد
٦٢١ في أن ولد البنت ولدٌ على الحقيقة

٩٤. مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقة

٦٣١	مقدمة التحقيق
٦٣٢	عنوان الرسالة
٦٣٣	مخطوطات الرسالة
٦٣٥	مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقة

٩٥. مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت

٦٣٩	مقدمة التحقيق
٦٣٩	عنوان الرسالة
٦٤٠	مخطوطات الرسالة
٦٤٣	مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت

٩٦. مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام

٦٤٧	مقدمة التحقيق
٦٤٨	مخطوطات الرسالة
٦٤٩	مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام

٩٧. مسألة في العمل مع السلطان

٦٥٣	مقدمة التحقيق
٦٥٨	عنوان الرسالة
٦٦٠	مخطوطات الرسالة
٦٦٣	مسألة في العمل مع السلطان
٦٦٤	ضرور الولاية من قبل السلطان
٦٦٥	بيان الوجه في حسن و وجوب الولاية من قبل الظالم في بعض الأحيان
٦٧٢	في جواز القتال لدفاع المتولّي عن ولايته
٦٧٣	كيفية معرفة المتولّي المحقّ من غيره

- جواز توصل المتولي المحق إلى منافع الدنيا عرضاً ٦٧٦
- معنى حديث عن الصادق عليه السلام حول كفارة العمل مع السلطان ٦٧٧

٩٨. مسألة في حكم أموال السلطان

- مقدمة التحقيق ٦٨١
- مخطوطات الرسالة ٦٨٢
- مسألة في حكم أموال السلطان ٦٨٣

٩٩. مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، ووجه حسنها

- مقدمة التحقيق ٦٨٧
- عنوان الرسالة ٦٨٨
- مخطوطات الرسالة ٦٨٨
- مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، ووجه حسنها ٦٩١

المجلد الخامس

- الفهرس الإجمالي ٥
- هـ. الرسائل الأصولية ٧

١٠٠. أجوبة المسائل التَّبَاتِيَّات في أخبار الآحاد

- مقدمة التحقيق ٩
- أهميّة المسائل ١٠
- نسبتها إلى المؤلف ١١
- تاريخ تأليف الرسالة ١١
- فوائد وملاحظات ١٣
- حياة ابن التَّبَان ٢١
- اسمه ولقبه ٢٢

٢٣	شخصيته العلمية
٢٤	مذهبه
٢٧	أساتذته
٢٧	مؤلفاته
٢٨	وفاته
٢٩	الإجماع و خبر الواحد عند الشريف المرتضى
٣٠	الإجماع عند الشريف المرتضى
٣٣	خبر الواحد عند الشريف المرتضى
٣٣	التوفيق بين كلامين
٣٨	محتوى التّبانيات
٤٥	مخطوطات الرسالة
٤٧	أجوبة المسائل التّبانيات في أخبار الأحاد
٤٧	مقدمة المؤلف
٤٨	مقدمة السائل
٥٠	الفصل الأول: الطريق إلى معرفة الأحكام الشرعية عن أدلتها و
٥٥	الطريق إلى معرفة خطاب الرسول ﷺ و الإمام عليه السلام
٥٦	بحث حول الإجماع
٥٧	في بيان حجّة الإجماع
٥٧	أولاً: كيفية معرفة إجماع جميع الطائفة مع تباعدهم
٦٢	ثانياً: كيفية العلم بدخول الإمام عليه السلام في الإجماع
٦٣	عودة إلى مناقشة فقرات السؤال
٦٤	عموم طريق الإجماع، و عدم اختصاصه بترجيح أحد الخبرين
٦٩	الفصل الثاني: مناقشة دعوى إجماع الطائفة بل الأمة على حجّة خبر الواحد
٧٠	بقية السؤال

٧٤.....	في بيان أن عدم عمل الإمامية بأخبار الأحاد يعدّ من الضروريات.
٧٥.....	بيان الوجه في وجود أخبار الأحاد في مصنفات الإمامية.
٧٥.....	بيان إجمالي.
٧٦.....	بيان تفصيلي.
٧٧.....	عودة إلى مناقشة فقرات السؤال.
٨٢.....	الفصل الثالث: مناقشة دعوى اعتماد الرسول ﷺ خبر الواحد.
٨٦.....	الجواب.
٨٨.....	تقرير آخر لدعوى اعتماد الرسول ﷺ أخبار الأحاد.
٨٨.....	تفصيل الجواب على أصل الإشكال.
٩٢.....	في بيان فائدة ما يؤدّيه الرسل عند عودتهم إلى النبي ﷺ.
٩٣.....	الفصل الرابع: مناقشة دعوى اعتماد عرف المتشرعة على خبر الواحد.
٩٧.....	الجواب.
٩٧.....	١. بيان الفرق بين أخبار الشريعة وأخبار الوكيل والمرأة.
١٠٠.....	٢. بيان الفرق بين أخبار الشريعة وخبر المفتي، وبحثّ حول التقليد.
١٠٧.....	الفصل الخامس: مناقشة دعوى توليد خبر الواحد للعلم.
١١٠.....	الجواب.
١١٠.....	أدلة بطلان توليد خبر الواحد للعلم.
١١٠.....	الدليل الأول.
١١١.....	الدليل الثاني.
١١١.....	الدليل الثالث.
١١١.....	الدليل الرابع.
١١٣.....	الدليل الخامس.
١١٤.....	عودة إلى مناقشة فقرات السؤال.
١١٧.....	الفصل السادس: تتمّة الكلام حول مناقشة دعوى توليد خبر الواحد للعلم.
١١٩.....	الجواب.

١٢٣.....	الفصل السابع: مناقشة دعوى اعتماد العقلاء على خبر الواحد
١٢٧.....	الجواب
١٢٨.....	تقرير دليل آخر على حجّية خبر الواحد من قبل المصنّف، و مناقشته
١٣٠.....	عودة على بدء
١٣٤.....	إبطال تواتر أخبار اليهود و النصارى
١٣٧.....	الفصل الثامن: مناقشة دعوى اعتماد أهل اللّغة على خبر الواحد
١٤١.....	الجواب
١٤٧.....	الفصل التاسع: مناقشة دعوى عصمة الدّعاة الذين يبعثهم الرسول ﷺ
١٥٠.....	الجواب
١٦٢.....	عودة إلى مناقشة فقرات السؤال
١٦٨.....	الفصل العاشر: مناقشة دلالة إنفاذ الرسول الأمراء و العمّال على حجّية خبر الواحد
١٧٢.....	خاتمة كلام السائل
١٧٣.....	الجواب
١٧٧.....	عودة إلى مناقشة فقرات السؤال

١٠١. مسألة في خبر الواحد

١٨١.....	مقدّمة التحقيق
١٨٢.....	نسبة الرسالة و عنوانها
١٨٣.....	مخطوطات الرسالة
١٨٥.....	مسألة في خبر الواحد

١٠٢. المنع من العمل بأخبار الآحاد

١٩٣.....	مقدّمة التحقيق
١٩٤.....	مخطوطات الرسالة
١٩٧.....	المنع من العمل بأخبار الآحاد

١٠٣. مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد

٢٠٣	مقدمة التحقيق
٢٠٤	محتوى الرسالة
٢٠٩	مخطوطات الرسالة
٢١٣	مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد

١٠٤. مسألة في الإجماع

٢٢٣	مقدمة التحقيق
٢٢٣	محتوى الرسالة
٢٢٦	تاريخ تأليف الرسالة
٢٢٦	مخطوطات الرسالة
٢٢٩	مسألة في الإجماع

١٠٥. رسالة في دليل الخطاب في نفي حجية مفهوم الوصف

٢٣٩	مقدمة التحقيق
٢٣٩	نسبتها إلى المؤلف
٢٤١	مخطوطات الرسالة
٢٤٣	رسالة في دليل الخطاب في نفي حجية مفهوم الوصف
٢٤٣	أدلة بطلان دليل الخطاب
٢٤٣	الدليل الأول
٢٤٨	الدليل الثاني
٢٤٩	الدليل الثالث
٢٤٩	الدليل الرابع
٢٥١	أدلة القائلين بدليل الخطاب
٢٥٤	الجواب عن أدلة دليل الخطاب

١٠٦. طريق الاستدلال على فروع الإمامية

٢٦٥.....	مقدمة التحقيق
٢٦٦.....	محتوى الرسالة
٢٦٧.....	عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف
٢٦٨.....	مخطوطات الرسالة
٢٧١.....	طريق الاستدلال على فروع الإمامية
٢٧١.....	تمهيد في بيان أدلة الإمامية على الفروع
٢٧٤.....	في بيان طريقة مناظرة الخصوم في الفروع
٢٨٠.....	في بيان أن الطريقة المقترحة يمكن أن توجب العلم للإمامي
٢٨٢.....	إمكان الاستدلال على جميع مسائل الفقه بإرجاعها إلى
٢٨٣.....	في بيان إمكان إرجاع مسألة إلى أخرى من دون وجود تجانس بينهما
٢٨٥.....	في بيان الدليل على صحة الطريقة المقترحة
٢٩٠.....	بيان عام آخر للطريقة المقترحة في مناظرة الخصوم

١٠٧. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه

٢٩٧.....	مقدمة التحقيق
٢٩٨.....	عنوان الرسالة
٢٩٨.....	مخطوطات الرسالة
٣٠١.....	مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه
٣٠٧.....	و. الرسائل المتنوعة

١٠٨. مجموعة في فنون علم الكلام

٣٠٩.....	مقدمة التحقيق
٣١١.....	مخطوطات الرسالة
٣١٣.....	مجموعة في فنون علم الكلام

١. وجه توجّه الوعيد إلى الخلق..... ٣١٣
٢. نفي أن تكون الآلام لأجل العقوبة فقط..... ٣١٥
٣. الآلام التي يكون عوضها على الله تعالى..... ٣١٦
٤. معنى الرسول والنبى..... ٣١٦
٥. حسن بعثة الأنبياء ﷺ..... ٣١٨
٦. دلالة المعجز على النبوة..... ٣١٩
٧. جواز ظهور المعجز على يد غير الأنبياء ﷺ..... ٣٢٢
٨. عصمة الأنبياء ﷺ..... ٣٢٣
٩. إعجاز القرآن..... ٣٢٥
١٠. ما عدا القرآن من معجزات النبى ﷺ..... ٣٢٧
١١. حكم محاربي أمير المؤمنين ﷺ..... ٣٢٩
١٢. أنواع أسماء الله تعالى و تفسير كل منها..... ٣٣٠
١٣. وصفه تعالى بالوجود و ما يرجع إليه..... ٣٣١
١٤. ما يجري عليه من الأوصاف التي لا تختص بنوع مفرد..... ٣٤١
١٥. خلق القرآن..... ٣٤٣
١٦. في النسخ و البداء..... ٣٤٥
١٧. نفي رؤيته تعالى..... ٣٤٦
١٨. القرآن لا يوصف بأنه مخلوق..... ٣٤٧
١٩. الرد على أصحاب خلق الأفعال..... ٣٤٨
٢٠. نفي قدم كلامه تعالى..... ٣٤٩
٢١. الرد على من ادعى النص على أبي بكر..... ٣٤٩
٢٢. الرد على من ادعى النص على العباس..... ٣٥٢
٢٣. معنى كون القديم شاكراً..... ٣٥٤
٢٤. بعض أحكام أهل الآخرة..... ٣٥٥

١٠٩. الحدود والحقائق لابن قارورة

٣٥٩	مقدمة التحقيق
٣٦٠	ابن قارورة
٣٦٠	تصحيح نسبة محتوى الرسالة
٣٦١	أهمية الرسالة
٣٦٢	طباعات الرسالة
٣٦٣	مخطوطة الرسالة
٣٦٥	الحدود و الحقائق لابن قارورة
٣٨٠	بحث حول الاعتماد
٣٨٥	فهرس مصطلحات الرسالة
٣٨٩	ز. الرسائل المنسوبة

١١٠. الحدود والحقائق

٣٩١	مقدمة التحقيق
٣٩٣	نسبة الرسالة
٣٩٥	مخطوطات الرسالة
٣٩٧	الحدود و الحقائق
٣٩٨	باب الألف
٤٠٤	باب الباء
٤٠٦	باب التاء
٤٠٩	باب الثاء
٤٠٩	باب الجيم
٤١٠	باب الحاء
٤١٤	باب الخاء

٤١٥	باب الدال
٤١٦	باب الذال
٤١٦	باب الراء
٤١٨	باب الزاي
٤١٩	باب السين
٤٢٠	باب الشين
٤٢٢	باب الصاد
٤٢٤	باب الضاد
٤٢٥	باب الطاء
٤٢٥	باب الظاء
٤٢٥	باب العين
٤٢٩	باب الغين
٤٣٠	باب الفاء
٤٣١	باب القاف
٤٣٣	باب الكاف
٤٣٤	باب اللام
٤٣٥	باب الميم
٤٤٦	باب النون
٤٥٠	باب الواو
٤٥١	باب الهاء
٤٥٢	باب الياء

١١١. مسألة في نفي التجسيم و الرؤية

٤٥٥	مقدمة التحقيق
-----	---------------

٤٥٥	نسبتها إلى المؤلف
٤٥٧	تركيبة الرسالة
٤٥٧	مخطوطات الرسالة
٤٥٩	مسألة في نفي التجسيم و الرؤية
٤٥٩	بحث حول نفي التجسيم
٤٦١	مناقشة أدلة المجسمة
٤٦١	الدليل الأول
٤٦٢	الدليل الثاني
٤٦٣	بحث حول نفي الرؤية

١١٢. إنقاذ البشر من الجبر و القدر

٤٦٩	مقدمة التحقيق
٤٦٩	نسبة الرسالة
٤٧٢	طبقات الرسالة
٤٧٣	مخطوطات الرسالة
٤٧٥	إنقاذ البشر من الجبر و القدر
٤٧٧	حدوث البحث في أفعال العباد
٤٧٩	الأقوال في خلق الأفعال
٤٨٢	حدوث بحوث أخرى في العدل
٤٨٣	منهجية هذه الرسالة
٤٨٣	فصل: في دعوة أهل الحق و بيانها
٤٨٨	دعوة أهل الحق في التوحيد
٤٩٠	دعوة أهل الحق في العدل
٤٩٣	أقوال المخالفين لأهل العدل

٤٩٥	فصل: الخير والشرُّ ومعنى نسبتهما إليه تعالى
٤٩٦	الآيات المؤكدة لما قلناه
٥٠٠	فصل: الفرق بين صنع الخالق والمخلوق ودلالة الكتاب
٥٠٥	الأخبار المانعة من نسبة الشرور والمعاصي إلى الله تعالى
٥٠٨	الأدلة العقلية على تنزيه الله من خلق الشرور والمعاصي
٥١٣	فصل: اللوازم الفاسدة للقول بخلق أفعال العباد
٥٢٤	فصل: التنديد بالقائلين بخلق الأفعال
٥٢٥	فصل: تنزيهه تعالى عن القضاء بغير الحق
٥٢٧	فصل: معنى خلق الأشياء كلها
٥٣٤	فصل: معنى «الهدى» في المؤمن والكافر
٥٣٧	فصل: حقيقة «الإضلال» منه سبحانه
٥٣٩	فصل: عود على بدء في معنى «الهدى»
٥٤١	باب: الكلام في الإرادة وحقيقتها
٥٤٤	فصل: في شبهة لهم في الإرادة
٥٤٧	فصل: الإيمان وحقيقة المشيئة
٥٥٣	فصل: الأخبار المسددة لمذهب العدلية
٥٦٥	الفهارس العامة
٥٦٧	١. فهرس الآيات
٥٩١	٢. فهرس أسماء السور والآيات
٥٩٢	٣. فهرس الأحاديث
٦٠١	٤. فهرس عناوين الأحاديث
٦٠٢	٥. فهرس الآثار
٦٠٤	٦. فهرس الأشعار
٦٠٧	٧. فهرس الأعلام

٨. فهرس الأماكن..... ٦١٨
٩. فهرس الأديان، و الفرق و المذاهب..... ٦٢١
١٠. فهرس الجماعات و القبائل..... ٦٢٣
١١. فهرس الأيام و الوقائع..... ٦٣٤
١٢. فهرس الحيوانات..... ٦٣٧
١٣. فهرس النباتات و المشروبات و الأشياء و الأمراض و المشاغل..... ٦٣٩
١٤. فهرس الكتب الواردة في المتن..... ٦٤١
١٥. فهرس المصطلحات و الألفاظ الخاصة..... ٦٤٤
١٦. فهرس الكلمات المترجمة في المتن..... ٦٨٣
١٧. فهرس المنابع و المآخذ..... ٦٨٧
١٨. فهرس المطالب..... ٧٢٦